

القسم الثالث

العالم المنقسم
تناثر الأمبراطوريات الاستعمارية

الحرب العالمية الثانية

لم تضعف أوروبا بفعل تأخرها الاقتصادي وحركات التحرر الآخذة في النمو بين الشعوب المسودة فحسب ، بل ضعفت كذلك بفعل الانقسامات العميقة التي اقامت الدول بعضها في وجه بعض . فان الخلافات التي برزت بين المنتصرين في مؤتمر الصلح قد استمرت وتفاقت حين ادى رجحان كفة الانمالية الاميركية الى اهراس الولايات المتحدة عن كل تعاون دولي فعلي . وازداد سوء التفاهم الودادي ، بين فرنسا وبريطانيا العظمى في المسائل المتعلقة بالشرق ومسائل التمويضات ونزع الاسلحة على السواء . فمزز هذا الانشقاق موقف المطالبين باعادة النظر : المستائين منهم كإيطاليا ، والمهزومين ، ولا سيما المانيا التي توفقت ، على مراحل ، الى تصفية التمويضات ، واستعادتها مركزاً من المرتبة الاولى في الدبلوماسية الاوروبية بفضل معاهدة « لوكارنو » .

لم تفسر هيئة الامم محكمة الرقابة العالمية التي حلم بها الرئيس ولسون ، ولم تكن سوى جهاز اوروبي في الدرجة الاولى ، تسيطر عليه الدول الكبرى ، ولا سيما فرنسا وبريطانيا العظمى ؛ وقد برهنت عن عجزها في اقامة التعاون العام التلقائي ضد التمديات . وبقي نشاطها محصوراً في المسائل الصغرى ، بينما عولجت كافة المسائل الهامة بمزول عنها عن طريق مفاوضات مباشرة بين الدول الكبرى . لذلك فان تقسيم الكرة الارضية ، الذي تمحقق في معاهدة في السنة ١٩١٩ والسنة ١٩٢٠ ، والذي ما لبثت ايطاليا والاتحاد السوفياتي والبلدان المهزومة ان اعترضت عليه ، لم يرتد طابع الديومة .

فمنذ السنة ١٩٣٠ ، شجعت الطريق امام الفاتحين ، وخلق « وضع قابل الانفجار » بفصل ادعاءات اليابان وايطاليا اللتين استندتا فيها الى كثافة سكانها المطردة الارتفاع ، وادعاءات الشعب الالماني الآخذ في الاختناق في رقعة ضيقة جداً . وقد يسر نجاحات هذه الدول نفور الحكومات من تنظيم الامن الجماعي والتسليم بتعاون دولي ضد التمدي ؛ وبرزت حينذاك مثل هذه الاشعة الشعبية : « العقوبات تعني الحرب » ، ويجب « حصر النزاعات » لا توسيعها . ومن جهة ثانية ، رأى شطرها من الرأي العام ، في الدكتاتوريات العسكرية ، عاملاً اباسياً من

هوامل مقاومة الاتحاد السوفياتي ، وكانت مناهضة موسوليني وهتلر للبلشفكية واحداً من اعظم عناصر نفوذها ؛ يضاف الى ذلك اخيراً ان الحرف من تحول ايطاليا والمانيسا الى الشيوعية ، والرغبة في تحاشي استيلاء اليابان التي قد تهدد مستعمراتهم الآسيوية ، حلا خصوم هذه الدول على مراعاة جانبها وتجنب تكبيدها هزائم معنوية من شأنها اسقاط حكوماتها .

وهكذا نجحت اعمال القوة اليابانية في منشوريا والصين ، واحتلال ايطاليا لاثيوبيا ، والتدخل الجرمانى الايطالى في الحرب الاهلية الاسبانية ، وضم النمسا (انشالوس) وقجزنة تشيكوسلوفاكيا (الشكلاان ١٠ و ٩) . وبالمقابلة تفكك جهاز التحالفات الذي انشأ المنتصرون ، وعُزلت تشيكوسلوفاكيا ، فأسرعت بلدان اوربا الوسطى والشرقية الى انتهاج السياسة التي توافقها : ابتمدت رومانيا ويوغوسلافيا وبولونيا عن فرنسا وولت وجهها شطر ايطاليا والمانيا ، بينما عادت بلجيكا الى انتهاج « سياسة خارجية بلجيكية بحتة » . ثم جاء استسلام مونيخ الذي تحلى هتلر عن بوهيميا ، الحصن الامامى للدفاع الروسى ، بقلب التوازن الاوروبى اصالح المانيا ، وينزع الامن الجماعى ، ويقضى في المهد على التحالف المرتسم بين انكلترا وفرنسا والاتحاد السوفياتي . فكان مقدراً للحرب العالمية الجديدة ، التي اندلعت بعهد مرور خمس وشرين سنة على الحرب الاولى ، ان تستعجل التطور الذي ابتدأ في السنة ١٩١٤ .

القصة الأولى

الحرب العالمية الثانية

« لقد حدث لي مرتين ، في حربين مختلفتين ، يفصل بينهما أكثر من عشرين سنة ، ان سمعت ضابطين من حاملتي الشهادات يقولان عن التعليم الذي تلقوه : « ان الدرسة الحربية خدعتنا » .

« مارك بلاك »

طوال فترة الخمس وعشرين سنة هذه ، استوطن الفلق والجرح قلوب البشر ، ومرد ذلك الى ان الحرب تسلمت على العقول : الحسب التي خيضت بين السنة ١٩١٤ والسنة ١٩١٨ ، وذكرى فظاعتها وآلامها ، والخشية من تجددها ، وتجديدها بالفعل في السنة ١٩٣٩ . فقد كان من شأن ضخامة عدد المجندين الواقفين في وجه العدو بحكم الخدمة العسكرية الالزامية التي اصبحت شاملة حقاً ، وانقلاب ظروف الحياة الذي عانت منه كافة طبقات المجتمع وكافة بلدان العالم ، واتساع مدى الخسائر في الأرواح والثروات التي يئس بها المنتصرون والمهزومون على السواء تقريباً ، ان الحرب لم تعد ، في حياة الشعوب ، حدثاً هائلاً يستعاد النشاط والعافية بعده بسرعة متفاوتة ، بل ارتدت طابع كارثة وطنية لا تسدّ ثغمتها . وطيلة ما بين الحربين ، خدت قلقة الاقتصاد ، واضطراب العلاقات الدبلوماسية ، وغنف الادعاءات القومية وحددة المنازعات من اجل ايجاد الاسواق ، والعداء بين العالم الرأسمالي والعالم السوفياتي ، تورأ دبلوماسياً شبه دائم دفع بالدول الى تكريس شطرها من مواردها لاهداد العدة للحرب ، والى تطبيق اخر ما توصل اليه العلم والتقنية في تعليم جيوشها وتجهيزها . ولذلك حدثت في « فن الحرب » واساليب المعركة واستخدام الاسلحة تطورات عميقة غيرت وجه المعركة البرية والمعركة البحرية تغييراً كلياً . وقد اسهمت محاولة الدول الفاشلية اليالسة فرض هيمنتها على العالم في طبع الحرب العالمية الثانية بطابع الحرب الشاملة ، الضارية ، التي تجاوزت تجاوزاً بعيداً كل ما شوهد من ذي قبل .

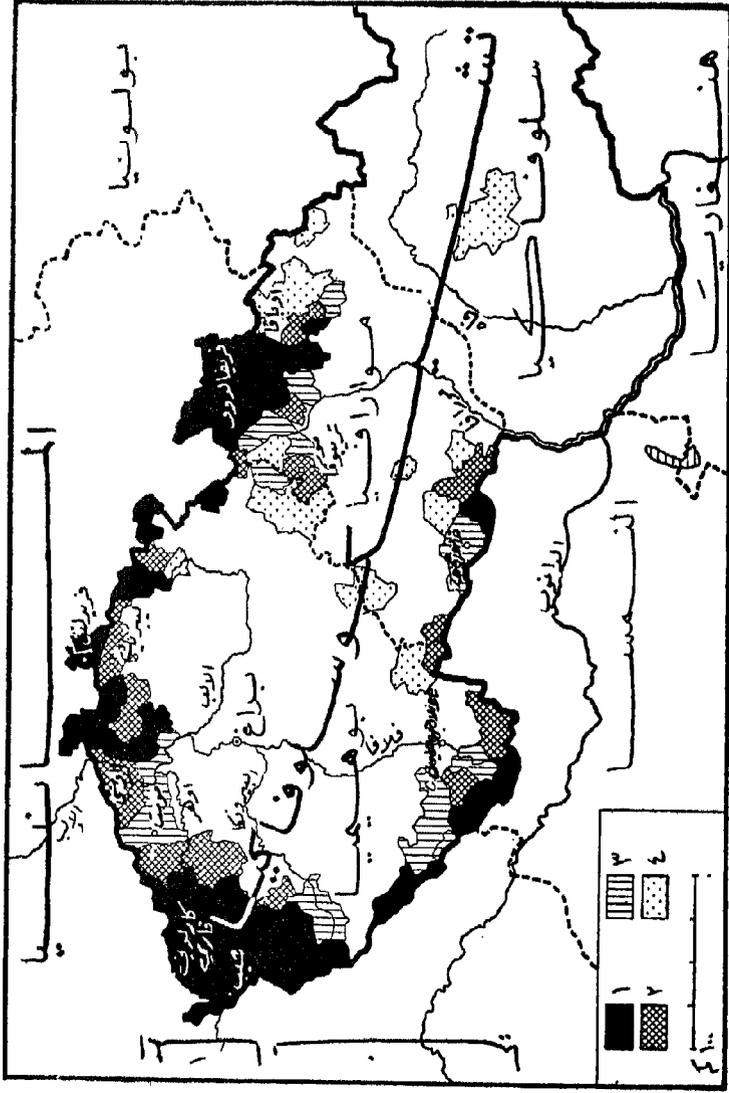
١ - فن الحرب والعدد الحربية خلال الحرب العالمية الاولى

منذ السنة ١٨٧٦ لم تحدث نزاعات تقابلت فيها جيوش الدول الكبرى . فلم تتوفر من ثم لاركان حربها ، المسؤولة عن اعداد وادارة العمليات ، خبرة حربية شخصية باستثناء خبرة الفزوات الاستعمارية في بعض البلدان . وقد استوحيت مفاهيمها من درس النزاعات الاخيرة في افريقيا الجنوبية ومنشوريا والبلقان ، والاختراعات التي طورت عدد الحرب ، وطورت من ثم ظروف المعركة . وكان الكل مقتنعين بان الحرب لا يمكن ان تطول ، وبان النصر سيحوز بمارك طاحنة قصيرة . فاعدوا العدة من ثم لمثل هذه الحرب . وقد قال غليوم الثاني في شهر آب من السنة ١٩١٤ : « سوف نعود الى ديارنا في عيد الميلاد » .

الا ان الحرب التي اندلعت في هذا التاريخ قد دامت اربع سنوات ظهرت خلالها اسلحة جديدة وظروف معارك غير مرقبة ارغمت اركان الحرب على اعادة النظر كلياً في مفاهيمها واساليبها . فتطور الجيش ووجه المعركة من ثم تطوراً كبيراً خلال العمليات ، وكافاً في السنة ١٩١٨ مختلفين اختلافاً كبيراً عنها في السنة ١٩١٤ .

للمرة الاولى ، ستجابه الدول الكبرى - باستثناء بريطانيا العظمى مفهوم المعركة - بجيوش وطنية استندت في تأليفها الى مبدأ « الامة في حرب » . فان هذه الجيوش المعبأة بحكم الخدمة العسكرية الالزامية ، اتاحت ارسال اعداد كبرى من المجهدين الى خطوط القتال في حين زادت التحسينات التقنية من قوة النار . لقد اصبح اطلاق النار اكثر دقة وتوصلاً بفضل استعمال البارود B (وقد حل محل البارود الاسود) الذي لا ينتشر دخاناً ، ولا يوسخ جدران المدافع الداخلية ، فيتيح من ثم رماية سريعة ، وبفضل استعمال بندقية تطلق طلقات نارية متواترة ، وبفضل استعمال المدفع الرشاش . وكان من شأن هذا الاخير منع كل تجمع عسكري كثيف حتى مسافة ٢٠٠٠ متر ، ومن شأن البندقية الفرنسية (ليليل) ان تصيب الهدف على مسافة ٨٠٠ متر ، وامتدت فاعلية المدفع من عيار ٧٥ حتى مسافة ٥ كيلومترات ، والمدفعية الثقيلة الالمانية حتى ١٢ كيلومتراً . وفي منطقة المعركة هذه المتراوح عمقها بين ٦ كلم و ١٢ كلم ، وجب ان تتوزع القوى كي لا تؤلف هدفاً سهل الاصابة ، وان يطبق « فراغ» ساحة المعركة ، الذي سبق للبويران حقوه ، وان ينتشر المشاة ويطلقوا النار يتواتر ويتقدموا الى الامام تبعاً على ان يعمدوا بين تقدم وآخر الى الانبطاح ارضاً واستخدام الملاجىء الطبيعية او حفر ملاجىء فردية بواسطة الادوات التي يتقنونها . وقد بوشر استخدام ثورقين تقنيتين حديثتي العهد : فمن جهة ، محرك الانفجار الذي اتاح نقل وتوزيع الجيوش براً مجزئ من السرعة وجمع المعلومات جواً بواسطة الطائرة او المنطاد المسير ، ومن جهة ثانية ، التلغراف اللاسلكي والهاتف اللذان اتاحا الاتصالات السريعة .

في المانيا تمخضت قيادة الاركان العامة ، المشبعة بتعاليم «مولتكه» و« شليفن » ، بمذهب متلاحم يتفق والحرب المرتقبة على جبهتين وظروف النزاع ضد الجيش الفرنسي الذي توفر له المدفع الممتاز من عيار



الشكل ٩ - توزيع الآلات في تشيكوسلوفاكيا بين ١٩١٨ و ١٩٣٩ .
 ١ - أكثر من ٩٠ ٪ ، ٢ - بين ٧٠ و ٩٠ ٪ ، ٣ - بين ٤٠ و ٧٠ ٪ ، ٤ - بين ٢٠ و ٤٠ ٪ .

٧٥ والتحصينات القوية التي شيدها « سيريه دي ريفيير » . فان الوضع يفرض نصراً سريعاً وحاسماً على فرنسا ، والقضاء على العدو سوف يتحقق بهجوم ضار يستلزم مناورة تطويقية وهجوماً جانبياً . لذلك شددت انظمة المشاة الموضوعة في السنة ١٩٠٦ وانظمة الخدمة في الارياف الموضوعة في السنة ١٩٠٨ ، على الروح الهجومية وضبط وقوة اطلاق النار، وهى عامل المفاجأة الاساسي . وانما النصر حليف الفريق الذي يتغلب على فار الفريق الآخر بزيادة من السرعة ؛ فيجب ان تسيطر على اعمال المشاة فكرة واحدة : « الى الامام ، هجوماً على العدو ، مهما كان الثمن » . . . « ويقوم الهجوم باطلاق النار على العدو من اقرب مسافة . وفي الهجوم بالاسلح الابيض يتكرر النصر على العدو . فسلح المشاة هو من ثم السلح الرئيسي لانه وحده يتغلب على المارمة الاخيرة . انه يحمل عبء المعركة الرئيسي ويقدم اسمى التضحيات . بيد ان هذه الانظمة تعترف « بحتمية المراحل الهجومية » التي يفرضها اقتصاد القوى قبل العودة الى الهجوم . ولذلك وجّه تعليم الضباط والجنود نحو الاعداد الدقيق لاستخدام طبيعة الارض وللاعمال في الارياف ؛ وتحقيقاً لهذه الغاية اعتمدت عدة ملائمة كاملة : عتاد متحرك يستخدم بالجملة ، كالمدافع القصيرة من عيار ١٠٥ و ٢١٠ لاجل تدمير التحصينات (اتاحت مادة الميليت خرق عقود ميبلية تبلغ المراسمكة) ، والمدافع الطويلة البعيدة المدى والمدافع الثقيلة من عيار ١٥٠ لاجل ضرب مدفعية العدو .

اما في فرنسا ، فان « قوش » ، الذي علم « ان معركة خامرة هي معركة نمتقد بانسا خسرتها ، لان المعركة لا تخسر معنوياً » ، والكولونيل « دي غرانيزون » ، « قد نوتها بتفوق السلح الابيض وروح « الهجوم على الرغم من كل شيء » . وان اراد الكولونيل دي غرانيزون ، التي هي نقيض تعاليم الحرب المشورية ، قد اعتمدت في التعليمات حول ساوك الوحدات الكبرى والخدمة في الارياف ، التي وضعت في شهرى تشرين الاول وسكانون الاول من السنة ١٩١٣ . فبصدده سلاح الفرسان ، جاء « ان الهجوم على صهوة الحصان وبالسلح الابيض هو اسلوب العمل النظامي العادي » . اما سلاح المشاة فهو السلح الرئيسي . . . الذي [يمكن القول] عن سيره الى الامام حتى الالتحام بالعدو انه حاسم ومهتم ، . . . وفي هذا القول تأكيد لتفوق الحركة بالنسبة الى النار ، ولتفوق العدد بالنسبة الى العتاد . فتصبح المدفعية من ثم سلاحاً تكميلياً ، ويحمل اطلاق النار واستخدام الادوات ، وتعتبر مفاهيم السلامة وتوزيع الجيوش على مسافات مختلفة من الجبهة اموراً قانونية .

وقد لخص القائد « هير » هذه الآراء كما يلي : « سوف تكون الحرب حرباً قصيرة الامد ، لتنتقل فيها الجيوش بسرعة وتلعب فيها المناورة دوراً رئيسياً : سوف تكون حرب حركة . وسوف تكون المعركة في جوهرها نزاعاً بين سلاحي المشاة . . . يجب ان يكون الجيش جيش مجندين كثيرين لا جيش عتاد . . . لن تكون المدفعية سوى سلاح ثانوي . . . وقد يكون التلبك بمدفعية وفيرة دون اية جدوى . . . »



الشكل ١٠٠- التغييرات الإقليمية في أوروبا بين ١٩٣٣ و ١٩٣٩.

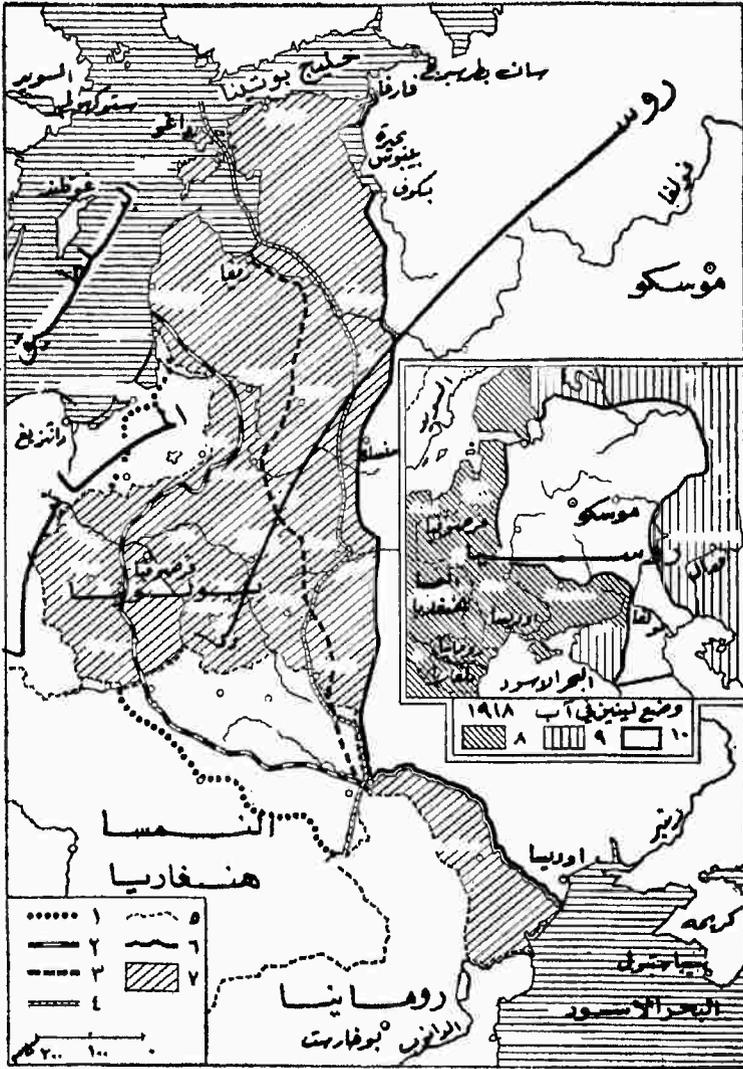
- ١ - عودة السار الى ألمانيا (١٣ كانون الثاني ١٩٣٥)
- ٢ - المنطقة غير المحصنة التي احتلتها ألمانيا ثانية (٧ آذار ١٩٣٦)
- ٣ - ضم النمسا (١١ آذار ١٩٣٨)
- ٤ - ضم السوديت (٣٠ ايلول ١٩٣٨)
- ٥ - استقلال سلوفاكيا (١٤ آذار ١٩٣٩)
- ٦ - إقامة محمية بوهيميا - مورافيا (١٦ آذار ١٩٣٩)
- ٧ - ضم ميكل (٢٢ آذار ١٩٣٩)
- ٨ - احتلال إيطاليا لألبانيا (٧ نيسان ١٩٣٩)

المبادعة
في ايدي الالمان

حين اندلعت الحرب ، ارتكبت كافة القادة العسكريين من ثم
الاططاء نفسها بتقديرهم قوة الهجوم اكثر من قوة الدفاع الى حد
بعيد . وبعد حين ، تكييفوا بحسب الظروف الجديدة غير المرتقبة .
ولكن فريق هندنبورغ - لودندورف - هوفمن هو ما احسن التكيف قبل سواء . فهم الالمان
من استلموا زمام المبادعة استلاماً شبه دائم تقريباً ، في ما يتعلق بالمعاملات وبالعتاد على حد سواء :
مبادعة حرب الخنادق واحكام تقنية التحصن وراه الخنادق في الجبهة التي بلغت درجة من الكمال لم
يعرفها اي جيش آخر . اساليب القصف المتواصل الشامل الذي يمتح مواقع العدو الدفاعية ،
ثم القصف القصير الم كز على نقطة واحدة الذي يتيح فتح ثلثة في الجبهة . وكانوا السابقين في
استخدام الاسلحة الجديدة (باستثناء الدبابة) : الغازات السامة ، قاذفات اللهب ، قاذفات
الالغام . كما انهم اتقنوا استعمال المدافع الرشاشة والقواصات ، واستخدموا الطائرات قبل غيرهم
لقذف القنابل .

الشكل الجديد للحرب في الغرب
الخنادق

بعد الهزيمة الالمانية في معركة الماران السقي اوقفت محاولة
اندفاع جانبي والتفاف استهلكت بنجاح في بلجيكا في شهر
آب من السنة ١٩١٤ ، وبعد فشل « السباق نحو البحر »
بغية بلوغ « كاليه » ، استقرت الجيوش المنهوكه في خنادق محفورة على عجل . وقد بسدا استقرار
الجبهة هذا للقيادة الالمانية وسيلة اقتصادية توفر لها حرية العمل في الشرق حيث كانت تنوي
التوصل الى نتيجة حاسمة ؛ ولذلك سوف يرتدي تنظيم الجبهة طابع الديمومة بحيث لن يتمكن
اي من الحصنين المتحاربين ، طيلة اربع سنوات ، من اختراقها ؛ وستصبح الجبهة مجموعة كاملة
من التحصينات الممتدة على طول اكثر من ٧٠٠ كلم بين بحر الشمال والحدود السويسرية ان يطراً
عليها في بعض النقاط اي تبدل حتى السنة ١٩١٨ . فتغلقت النار على الحركة ولم تكن الحرب
بعدت سوى « صراع يائس ضد المدفع الرشاش » وضد المدفعية . واتصلت الخنادق العميقة
والمتوازية والمعوجة المخطوط (بغية تأمين الحماية الجانبية والافادة جههد المستطاع من طبيعة
الارض) بمرات ضيقة وطويلة ، وتقدمتها شباك من الشريط الشائك ؛ وانشئت فيها « مراكز
صغرى » للمراقبة وملاجىء عميقة ، وزودت بعدد وفير من المدافع والمدافع الرشاشة . فألف
المجموع حصوناً حقيقية . وانشىء وراه الخط الاول ، القريب من خطوط الاعداء ، خط ثان ،
وخط ثالث احساناً بغية دره اتيار الجبهة بتوزيع القوى على مسافات مختلفة من الخط الاول .
كانت نتيجة هذه الحرب الموضوعية ثورة في الفن العسكري . في العدة الحربية اولاً : فقد
توجب ، حتى عند الالمان الذين كان لديهم مدفعية ثقيلة سريعة الاطلاق من عيار ١٠٥ و ١٥٠
و ٢١٠ ، قدرة على قذف القنابل وفاقاً لخطوط مختلفة الانحناء ، الاكثار من استخدام مدفعية
الخنادق : مدافع لقذف القنابل وفاقاً لخطوط منحنية جداً ، مدافع لقذف القنابل الصغيرة ،
مدافع خاصة بالخنادق ، الخ . ، بينما اصبح المدفع الرشاش ، القادر على ضرب الزوايا المبتسة



الشكل ١١ - الجبهة الشرقية، ١٩١٤ - ١٩١٨

- ١ - أقصى تقدم روسي ، ٧ - الجبهة في نيسان ١٩١٥ ، ٣ - الجبهة في ايلول ١٩١٥ ، ٤ - الجبهة عند وقف اطلاق النار في السنة ١٩١٧ ، ٥ - حدود ١٩١٤ ، ٦ - حدود الجديدة ، ٧ - اقاليم خسرتها روسيا ، ٨ - اقاليم تحت نفوذ الماني في آب ١٩١٨ ، ٩ - اقاليم تحت نفوذ حليف ، ١٠ - اقاليم تحت سلطة حكومة موسكو .

ضرباً فاعلاً بقذائفه والذخائر دون اجتياز منطقة معينة امام الخطوط ، مع القنبلة الصغيرة ،
خير سلاح دفاعي في ايدي المشاة .

بيد ان القيادة الفرنسية ، التي لم تسلم بسهولة بتنظيم اجهزة دفاعية شبيهة بأجهزة الالمان ،
فقد تكييفت مرغمة بحسب هذه الظروف الجديدة المناقضة لتعاليمها . وقد عندت وقتاً طويلاً
في العودة ، بأسرع وقت ممكن ، الى « الحرب في الارض المكشوفة » . ورغبة منها في لمجذب
« توافي الجنود » والمحافظة على روحهم الهجومية ، و « تهديد العدو بمخطر دائم » ، واهيان
جنوده ايماناً متواصلاً - هذا هو المقصود بتعبير « القضم » - ، قامت طوال السنة ١٩١٥
بعمليات محلية كثيرة طاحنة من اجل الاستيلاء على اهداف لا أهمية حقيقية لها في اغلب
الاحيان : كتركز مراقبة أو جزء من خندق ... ، لم تستهدف المناورة ولا المفاجأة ولم تسفر
الا عن خسائر فادحة في الارواح لا يبررها مبرر ، لا سيما وان الحاجسة الى الذخائر لم تكن
للسمح بضرب العدو بالقتال ضرباً كافياً وفعالاً . وهكذا كانت « نوردام - دي - لوريت »
و « بواله برتر » ، و « اكمة ال « ايبارج » ، و « قمة « هارتمسويلر كوفين » ، و « منطقة « سواسون »
والد « ارغون » ، (التي زهت بالانعام) ، و « قتل « فوكوا » ، و « غابسة « غروري » ، مسرح
زراعات دائمية ، هقيمة ومثبطة ، طوال أشهر كاملة .

عائلات المهجوم في الغرب
في السنوات ١٩١٥ و ١٩١٦ و ١٩١٧
امام هذه التحصينات القوية في الجبهة الغربية ، بات من
الضروري التوصل الى نتيجة حاسمة ، اما على ساحة
معركة اخرى - حاول الالمان البحث عنها في الشرق ،
وان يحدوها الا في السنة ١٩١٧ (الشكل ١١ ، ص ٣٣٥) ، وبمحت الحلفاء عنها فطرة من الزمن في
الشرق - ، واما بواسطة « منفذ » استخدمت من اجل فتحه اما اسلحة جديدة : كالفازات
السامة ، والدبابية ... ، من شأنها اذهاك العدو ، واما بسحق مركز العدو بالقتال ، الذي
يفترض تفوقاً عظيماً في الوسائل . وعلى اية حال ، توجب تحطيم هذا الدرع الدفاعي ، وفي
سبيل ذلك تطورت العدد الحربية و « فن الحرب » . وقد اقتنعت مجازر الشتاء باستحالة هجوم المشاة
دون اعداد دقيق ، ودون ان تسبق المدفعية تقدمهم و « ترافقه » . ولكن توزيع النجيدات على
اماكنها ، وتنظيم نقاط الانطلاق وتجهيز الخطوط الخلفية ، تتطلب اسابيع هدة ولا يمكن ان
يضرب امرها عن مراكز رقابة العدو ودوائر استخباراته . يضاف الى ذلك ان الضرب بالقتال
طيلة ايام عدة بغية تقويض تحصينات العدو لا يترك اي مجال لعامل المفاجأة ، واذا تم الاستيلاء
على خطه الامامي ، اصطدم المشاة المهاجمون بخط ثاب سليم وتوجب عليهم القيام بالاستعدادات
الطويلة والباهظة النفقات نفسها . وهذا ما يفسر الفشل الذريع الذي انتهت اليه الهجمات
الحليفة في منطقة « ارتوا » ، في اشهر آذار و ايار و ايلول ، وفي منطقة « شامبانيا » ، في شهري
شباط و ايلول من السنة ١٩١٥ .

حين قام « فالكنهاين » بهجومه على « فردان » ، في السنة ١٩١٦ ، لجأ الى اساليب جديدة

لتحقيق عامل المفاجأة : اخفاء النجيدات والمعدات في غابات المنطقة الكثيرة ، ضرب عنيف جداً بالقنابل لفترة قصيرة (٩ ساعات عوضاً عن عدة ايام) يتولاها اكثر من الف مدافع ، قنابل مدفعية على الخط الاول ، قنابل من العيار الثقيل ، ٢٨٠ ، ٣٠٥ ، ٣٨٠ ، ٤٢٠ على الخط الثاني ، هجوم ٦ فيالق معاً على جبهة لا تتجاوز ٧,٥ كلم طويلاً . لقد كان لنجاحات الالمان وقع كبير في النفس ، ولكنها انتهت الى الفشل ، اذ ان القيادة الفرنسية نجحت في تأمين وصول النجيدات والذخائر والمؤن الكافية بفضل تنظيم النقل بالسيارات على « الطريق المقدسة » . ويغلب ان القوى استبدلت تكراراً ، فقد اوهن ٦٦ فيلقاً بين شهري شباط وتموز ، ولكن الهدف المطلوب لم يُبلغ : فالجبهة الفرنسية لم تنصدع ، واذا كانت الخسائر الفرنسية فادحة ، فانها لا تكاد تتجاوز خسائر الالمان الذين حسبوا انها ستكون اعلى من خسائرهم برتين ونصف المرة .

اما الهجوم الفرنسي البريطاني على الد « سوم » ، في شهر تموز من السنة ١٩١٦ ، فقد ابرز مرة اخرى دور المدفعية المنفوق : ليس دور المشاة بعد اليوم سوى احتلال الارض التي استولى عليها المدفع والدفاع عنها . فزيد من عدد المدافع البعيدة الرمي لمقاومة هجوم مدافع العدو بمثل ، ومن المدافع الثقيلة لاجل حرب الخنادق ، واتقن تعيين مكان المدفعية بواسطة الصوت ، والرقابة البرية والرقابة بواسطة المناطيد المقيدة . ونظم جهاز كامل للاتصالات والتحويل استطاعت المدفعية بفضلها ، ليلاً ونهاراً ، وكلما طلب المشاة منها ذلك ، تركيز نيرانها على الاهداف الهامة وتوجيه ضرباتها على الفور الى مدافع العدو لاسكانها ، واطالة عملية قصفها الخاصة .

وزود سلاح المشاة بمعدات اضافية تساعده على « الدرع » (خنادق ومدافع رشاشة وشريط شائك) الذي جعل الدفاع عملية رابحة منذ سنتين : مدافع خفيفة ، مدافع لغذف اللهب ، مدافع من عيار ٣٧ ، مدافع هاون . كما زود بقنابل صغيرة تقذف بواسطة البندقية (V. B.) ، وببنادق رشاشة ، ومدافع رشاشة بلغت اربعة اضعافها من ذي قبل . وعلى الرغم من تسدي عدد افراد هذا السلاح بالنسبة للأسلحة الاخرى (من ٧١ الى ٥٠ /) ، فان تزايد الاسلحة الذاتية الحركة قد زاد قوة نار المشاة زيادة عظيمة .

يضاف الى ذلك من جهة ثانية ان اعداد عملية الهجوم وتنفيذها قد ساعدتها الرقابة الجوية واجهزة معقدة للاتصال والتحويل بواسطة الهاتف والتلغراف اللاسلكي ولوحات تعيين المسالك والاسهم النارية ، التي امنت الاتصال بين المشاة والمدفعية والقيادة . واطح التصوير من الجو ، الذي احكم في السنة ١٩١٥ ، تعييناً مسبقاً لنقاط الارتكاز الواجب تدميرها على جبهة الهجوم ، كما ادارت الطائرات عملية اطلاق النيران وراقبت نتائجها . وكانت نسبة المدافع مرقعة جداً : فقد اقتضى هجوم ١٦ نيسان من السنة ١٩١٧ مدفعاً خفيفاً ومدفع خنادق لكل ٢٣ مجتهداً ومدفعاً ثقيلًا لكل ٢١ .

بيد ان هذه الاستعدادات ، على غرارها في السنوات السابقة ، لم تكن لتخفى عن البصر . فقد اقامت القيادة الالمانية جهازاً دفاعياً مؤلفاً من ٣ او ٤ خطوط موزعة على مسافة ٥ او ٧ كيلومترات من الجبهة ، في ارض غير متساوية تكثر فيها الوديان والغابات . وقد سيطرت جواً في القطاع المهاجم ، فاستطاعت من ثم منع او مضايقة ادارة عملية القصف والرقابة ، وتعيين مراكز المدافع الفرنسية بسهولة . لذلك فان الضرب بالقنابل طيلة ثلاثة اسابيع من اجل شق طريق في الشريط الشائك ونيران المدفعية بالحملة طيلة خمسة ايام ، لم تحمل دون انتهاء هذا الهجوم الى فشل ذريع دام .

وتقدم الاسلحة الجديدة وهكذا فبقدر زيادة المدفعية التي اصبحت سيدة ساحة المعركة من حيث كثافتها ومرماها وقوتها التدميرية ، تحسنت التحصينات كذلك واثبتت اجهزة خنادقها ، وراثتها الطويلة الضيقة قدرتها على مقاومة كل هجوم . فبدت المناورة وكأنها مستحيلة وتحتم ان لا تكون المعركة سوى هجوم الى الامام يحاول الامتداد الى الجناحين . وبالمقابلة تطور شكل الجيوش . فان الفيلق الفرنسي في السنة ١٩١٨ يختلف عنه كثيراً في السنة ١٩١٤ ؛ ضم في السنة ١٩١٤ ١٠٠٠٠ جندي راجل ، مسلحين ب ٩٦٠٠ بندقية و ٢٤ مدفعاً رشاشاً ، فاصبح يضم ، في السنة ١٩١٨ ، ٤٣٠٠ جندي راجل مسلحين ب ٢٣٠٠ بندقية و ٤٢٠ سلاحاً حربياً آخر . وارتفعت قوة نار مدفعيته الى اربعة اضعافها ، وقد استغني عن الاسلحة غير الجديرة بالبقاء وحلت الطائرة والسيارة محل سلاح الفرسان الذي اقتصر دوره على الاشتراك في المعركة على غرار سلاح المشاة ، وبالمقابلة احسكت انواع اسلحة جديدة ازادت اهميتها يوماً بعد يوم : الاسلحة الذاتية الحركة . وقنابل الغاز او الايريت ، التي من شأنها جعل مناطق واسعة غير صالحة للسكنى ، والطيران والدبابات بصورة خاصة . فقد استخدمت الطائرة منذ السنة ١٩١٤ للمراقبة والاستكشاف وادارة عملية القصف ، ثم اصبحت سلاح مطاردة منذ ابتكار الـ « فوكر » التي اتاحت انطلاق نيران المدفع الرشاش عبر عجز المروحة ؛ ومنذ السنة ١٩١٧ نشبت معارك ، لا بين طائرات منفردة ، بل بين اسراب يضم كل منها حتى ٥٠ او ٦٠ طائرة . وفي السنة ١٩١٨ اخذت الطائرات تهاجم مجمعات الجيوش على الارض . وحملت طائرات قصف خطوط المواصلات والمطارات والمستودعات محل المناطيد منذ صيف السنة ١٩١٥ ، ولكن النتائج ما زالت متوسطة بسبب ضآلة عدد الطائرات المشتركة في مثل هذه العملية (٤٠ في اقوى غارة على لندن) . وانتقلت السيطرة على الجو بالتناوب من معسكر الى آخر بحسب التقدم التقنية : فكانت في ايدي الالمان حتى السنة ١٩١٦ ثم في شهر ايار من السنة ١٩١٧ ، وفي ايدي الحلفاء ابان معارك فردان والسوم ، ثم في السنة ١٩١٨ . اما الدبابات التي جمعت بين النار والحركة ، فقد استخدمت استخداماً صوابياً للمرة الاولى في شهر تشرين الثاني من السنة ١٩١٧ . فبدون اعداد مدفعية ، قذف الجيش البريطاني في قطاع « كمبريه » بدباباته الـ ٣٨١ وكانت مدفعية مدرعة باغتت العدو وشقت الطريق امام

سلاح المشاة محدثة في الخطوط الالمانية جييا بقياس ١٢ كلم طولا و ٩ عرضاً . اجل ان الهجوم الذي شن على جبهة ضيقة جداً لم يؤد الى انهيار تحصينات العدو، ولكنه اثبت امكان الاستيلاء، بواسطة الدبابات، على عدة خطوط متماقبة دون اعداد مدفعية وبخسائر طفيفة نسبياً . وهكذا اعدت الطريقة التي سوف تضمن نصر الحلفاء في السنة ١٩١٨ .

كانت احدى نتائج استخدام هذه الاسلحة الجديدة اشتداد الحاجة الى المهندسين . فهي قد ارغمت القيادة على تخصيص عدد متزايد منهم لخدمات الداخسل او المؤخرة : فان الدبابة التي تشترك في المعركة بيننديين والطائرة التي تطير بملاحها ومطلق مدفعا الرشاش تفترضان على التوالي ٤٦ و ٦٠ رجلا في المؤخرة لاصلاحها وتمهدها وتموينها والاعاضة منها .

لم يعد هناك من جبهة شرقية بمد الثورة الروسية وانسحاب معركة السنة ١٩١٨ الجيش الروماني . فكان من ثم لدى هندنبورغ ولودندورف ، في وجه ١٨٠ فيلقاً فرنسياً - بريطانياً وبلجيكياً، ١٩٨ فيلقاً سيحاولان بواسطتها شق طريق لها في الجبهة الغربية . فاعد الهجوم على ضوء دروس معركتي كبريه ريفنا ، حيث اختبرت بنجاح الطريقة الهجومية الجديدة التي نادى بها الكولونيل بروشورل ، والتي بموجبها تسحب خيرة الفياتل من الجبهة الى مناطق بعيدة في المؤخرة . وتسدن اليها مهام المناورة وتجهز بعناد جديد، وتعود طرائق التسلسل : على فرق الهجوم امتعان النقاط الضعيفة واختراقها والالتفاف حول النقاط المحصنة التي سوف تقهرها الخطوط التي تليها . ومن الطبيعي بعد ذلك ان يؤدي احكام عمل المدفعية في الكتان ، وتجميع المدافع بالجملة في مراكز معينة ، واطلاق قنابل الغاز بوفرة - مما يقصر فترة الاعداد على ساعات قليلة - ونقل الجيوش من جبهة الهجوم تحت جناح الظلام كي لا يثار انتباه العدو ، واستخدام اسراب كثيفة من الطائرات تقلد بقنابلها ، من علو منخفض ، محطات السكك الحديدية ، والمطارات ، ومؤخرة الجبهة وتهاجم المشاة والمدفعية بمدافعها الرشاشة ، الى مباغمة العدو والسماح بفتح المنفذ والافادة منه .

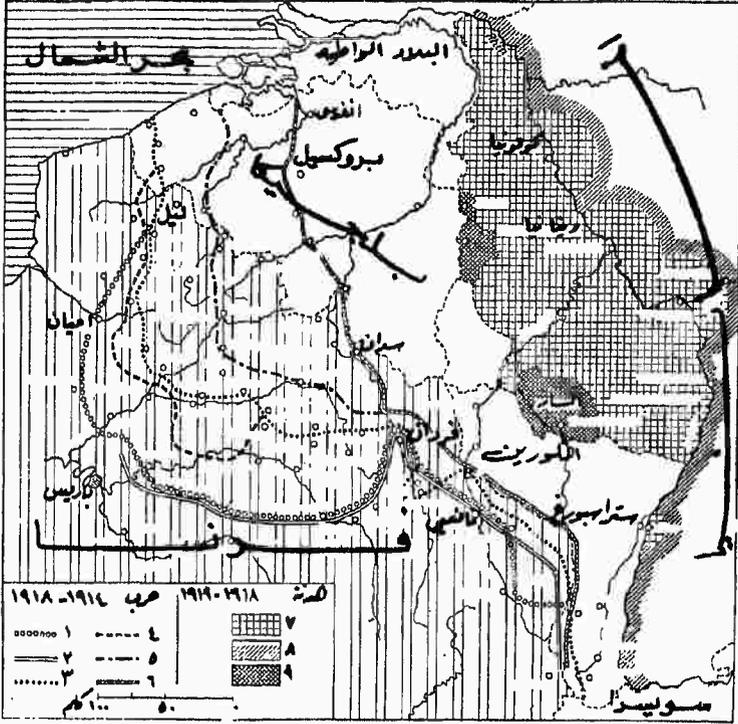
استمد الحلفاء من جهتهم الى صد الهجوم مستفيدين من المثل الالمانى : اتقان استخدام الاسلحة الذاتية الحركة ، انشاء نقاط ارتكاز على مسافات مختلفة من الجبهة ومراكز مقاومة في داخل كل خط . ولم يكونوا آنذاك ليعتبروا دفاع الخط الاول امراً ضرورياً كما في السنة ١٩١٥ ، بل ارتأوا تجميع معظم الجيش في خط متوسط (بين ٣ و ٤ كلم الى الورا) او في الخط الثاني (بين ٦ و ٧ كلم) . فهنا يكون خط الصمود الذي سوف يصطدم به المهاجمون بعد ان تكون نقاط المقاومة ، المتروكة في الخنادق الاولى ، قد فرقت بينهم . ولا يزال الحلفاء يستبعدون امكان فتح منفذ في الجبهة : فاذا نجح العدو في اختراق الخط الاول ، فانه لن يلبث ان يصطدم بجبهة جديدة معززة يستحيل اختراقها .

الا ان هذه الثقة امتدحت امتحاناً عسيراً في ربيع وصيف السنة ١٩١٨ (الشكل ١٢، ص ٣١٤) . لقد ركدت قوات الحلفاء الى الورا اربع مرات متوالية بهجمات سريعة ضارية جعلت الالمان على قاب

قوسين من النتيجة الحاسمة بفضل مدفعيتهم السريعة الاطلاق ومهارة ضباطهم في استثمار عامل المفاجأة وفي استخدام سهولة تحريك معداتهم. ففي الحادي والعشرين من شهر آذار ، وبعد قصف بقنابل الغاز والقنابل الداخنة دام اربع ساعات ونصف الساعة ، فتحت ثلثة بطول ٨٠ كلم هندنقطة التقاء الجيوش البريطانية والفرنسية ، لم تسد الا بكل صعوبة ؛ وفي التاسع من ايلول شن هجوم جديد في الفلادر ، فوصل الالماني الى مسافة ١٦ كلم من اميان و ٦٠ كلم من كاليه ، وجعلوا ربع الجيش البريطاني عاجزاً عن القتال . وفي السابع والعشرين من شهر ايار ، بعد ضرب دام ثلاث ساعات بقنابل ١٢٠٠ «بطارية» مدفعية ومئات مدافع الخنادق ، وعلى جبهة يبلغ طولها ٦٢ كلم بين سواسون و«رئيس» ، تقدم ٢٠ فيلقاً مسافة ٢٠ كلم وسيطرت على جسور «الدين» ؛ وقد اشترك في هذه المعركة ثلث الجيش الفرنسي ، الذي اوهن جزئياً ، وفقدت معدات كثيرة ، وواجه الجنرال «بيتان» انكفاء عاماً . وفي الثامن من حزيران ، شن هجوم جديد الى الشرق من «نوايون» على جبهة طولها ٧٤ كلم ، اوقف عند خط «شاتو تيارى» - «مونديدييه» . وفي كل مرة استفاد الجيش الالماني من عامل المفاجأة واستطاع الاستيلاء على جيوب عميقة في الخط الخليف . ولكن المفاجأة لم تلعب ابي دور في الهجوم الجديد الذي شن في الخامس عشر من شهر تموز بين «شاتو تيارى» ؛ وال «ارغون» : فقد اخلي الخط الفرنسي الاول بقية تجنب نيران مدافع الهاون واحتل معظم الجيش مركز المقاومة ، وصدرت الاوامر لفرق الاحتياط في المؤخرة بالتأهب . فقبل ان تفتح المدفعية الالمانية نيرانها القوية ردت المدفعية الفرنسية على النار بنار كثيفة جداً ، وانتهى الهجوم الالماني على طول ٤٠ كلم من جبهة شيبانيا الى القشل .

اوهنت هذه الهجمات فرق لودندورف الاحتياطية . فقد رسم الخط الالماني جبهة غير منتظمة تألفت من جيوب يسهل شن الهجمات الجانبية عليها ؛ ومنذ الثامن عشر من شهر تموز تحولت المبادرة الى ايدي الحلفاء الذين استخدموا عدداً كبيراً من الدبابات ، الاداة الحاسمة في ستراتيجية التفكيك الجديدة ؛ وفي ليل ١٧ - ١٨ ، وبدون اعداد مدفعية ، ادى استخدام الدبابات بالجملة الى فتح ثلثة عرضها ٥٠ كلم وعمقها ١٠ كلم في خط العدو الى الجنوب من «سواسون» . ومنذئذ اضطر الجيش الالماني ، الذي ارغم على الوقوف موقف الدفاع وعانى من حاجته الملحة الى المهندسين ، للتراجع امام سلسلة من الهجمات السريعة ، المتكررة ، التي لم تستهدف اي منها التوصل الى نتيجة حاسمة ، ولكنها شنت في قطاعات متباعدة فمنعت لودندورف من ان يستخدم فرقه الاحتياطية الضشيلة وينقلها الى ميدان المعارك . وفي الثامن من شهر آب ، «يوم حداد الجيش الالماني» ، حدثت مفاجأة تامة ؛ فان نقل الجيوش تحت جناح الظلام ، ودوريات الطائرات المستمرة التي منعت كل رقابة ، واحكام نيران المدفعية التي وضعت في اماكنها دون اثاره الانتباه ، واستخدام القنابل الداخنة التي اعمت الرقابة البرية والمدافع المضادة للدبابات ، واستخدام ٥٦ دبابة على جبهة طولها ٢٣ كلم ، قد جعلت الحلفاء يحرزون نصراً كاملاً . وابتداء من شهر ايلول شن هجوم عام بشكل كاشة ارغم الالماني على

الجلء من الشاطئ البلجيكي والانسحاب الى خط لايرمن ، دون أن تتصدع جبهتهم .
ولكن الجبهات الشرقية انهارت في ذاك التاريخ ؛ فطلب الاتراك والبغار والنمساويين وقف



الشكل ١٢ - الجبهة الغربية بين ١٩١٥ و ١٩١٨

- ١ - اقصى تقدم الجيش الالاني (ايلول ١٩١٤)
- ٢ - جبهة الجيش الفرنسي في ايلول ١٩١٤
- ٣ - جبهة الحرب الموضعية
- ٤ - الجبهة في تموز ١٩١٨
- ٥ - الجبهة في تشرين الاول ١٩١٨
- ٦ - الجبهة في ١١ تشرين الثاني ١٩١٨
- ٧ - ارض احتلتها الحلفاء بعد الهدنة
- ٨ - منطقة جعلت محايدة بعرض ١٠ كلم
- ٩ - اقاليم تقرر اجراء استفتاء فيها .

اطلاق النار ، وسلّمت المانيا بالواقع فطلبت وقف اطلاق النار قبيل هجوم كان مقرراً شنه على جبهة اللورين في الرابع والعشرين من شهر تشرين الثاني .

٢ - المفاهيم الاستراتيجية

وفن الحرب اثناء الحرب العالمية الثانية

المذاهب الاستراتيجية
بين الحربين

حين نشبت الحرب مرّة اخرى بعد مرور احدى وعشرين سنة ، كانت المانيا اكثر تقدماً على اعدائها منها في السنة ١٩١٤ ، بفضل تميز تسليحها ثانية منذ السنة ١٩٣٣ . ولكن هذا التفوق المادي كان دون الدعاوة التي احاطت بها اهمية ؛ وقد تخلف الحلفاء عنها في نطاق المفاهيم الاستراتيجية بصورة خاصة .

المدب الفرنسي

كانت النتيجة الكبرى المستخلصة من الحرب العالمية الاولى قوة الجبهة المتصلة التي تدافع عنها نيران قوية تطلقها المدفعية والاسلحة الذاتية الحركة ، اذ ان الهجمات الالمانية بواسطة وسائل على جانب كبير من الهمية قد برهنت وحدها عن قدرتها على تصديعها . الا ان بطء التقدم ، بمد كل تصديع ، كان يتيح للمدافع سد الثلمة المفتوحة وانشاء جبهة جديدة وراء الخط المتصدع . لا بل وضع جدول بياني حدد العمق الممكن بلوغه بنصف طول جبهة الهجوم . اجل لقد أسهمت الاسلحة الجديدة ، كالذبابات والطائرات التي ازداد شأنها ازياً مطرداً ، في تحسين ظروف العمليات : فان الدبابات التي اعتبرت « عشاً متنقلاً للمدافع الرشاشة » ، كانت ترافق سلاح المشاة وتشق امامه الطريق او تسانده في تقدمه بتدبيرها الاسلحة الذاتية الحركة ، وكان الطيران يستكشف مراكز دفاع العدو وحركاته ويحول دون قيام طيران العدو بآية مهمة استطلاعية . واذا هزمت المانيا في السنة ١٩١٨ فمرد ذلك افتقارها الى الريدف الضروري لسد الجيوب التي احدثتها الهجمات الحليفة .

الى هذا الاختبار ارتكزت الاستراتيجية الفرنسية التي لم تجر اية محاولة ، منذ السنة ١٩١٨ ، لتجديدها او تبديلها . فان الاقتناع ببناءة الجبهة المتصلة وبالهمية الاولى لقوة النار وبتأثير طبيعة الارض « الاستبدادي » على كل مناورة ، قد حملت اركان الحرب على انتهاج استراتيجية دفاعية محتمة . ولما كان نصر السنة ١٩١٨ قد احرز على ايدي دول متحالفة ، فكان على فرنسا الاحتفاظ بموقف دفاعي في وجه قوات المانيا المتفوقة والدفاع عن سلامة ارض الوطن طيلة الفترة اللازمة لان يعمى حلفاؤها الوسائل القوية التي تتيح الانتقال الى الهجوم . يضاف الى ذلك من جهة ثانية ان اختبار المعركة القديمة الذي ابعث كل فكرة مناورة هجومية ، قد جرّ الى نوع من الحصرية في عمل اركان الحرب التي تعودت تطبيق انظمة ثابتة والتدخل في اصغر التفاصيل وانتزاع كل مبادعة من المسؤولين عن التنفيذ . وبالرغم من ان ذبابات السنة ١٩١٨ البطيئة والسريعة المطب قد اصبحت حصوناً سريعة الحركة ومزودة بالمدافع والتلغراف اللاسلكي ، فان المهمة التي اسندت اليها ما زالت مهمة سلاح في ايدي المشاة يحتاج الى حماية

المدفعية . وبدالة هذه المبادئ ، نظم الجيش الجديد ودرّب ، وتُشيدت بين السنة ١٩٢٩ والسنة ١٩٣٩ التحصينات القوية الثابتة بين « بال » و « لونغويون » .

اما الطيران الذي اصبح سلاحاً مستقلاً في السنة ١٩٢٨ ، فقد عانى في تنظيمه من المنازعات بين المدارس المختلفة ومن تردد التعليم . فان آراء الجنرال الايطالي « دوهيه » الذي اعتبر الطيران « القوة الدفاعية الحاسمة » والقيادة ، بغاراتها الكثيفة ، على تدمير طاقة العدو الحربية ومن ثم على احراز نصر سريع بفردها ، قد وقعت في نفوس القادة العسكريين الفرنسيين موقعاً جيلاً ؛ واخيراً انشئت في السنة ١٩٣٦ وحدات جوية مستقلة ، وصممت نماذج طائرات جديدة كثيرة ؛ الا ان فرنسا لم تمتلك في السنة ١٩٣٩ الا عدداً قليلاً من قاذفات القنابل ؛ اجل كان لديها طائرات مطاردة ذات فعالية كبرى ، ولكن عددها لم يكن كافياً . فبقيت الطائرة من ثم مساهداً للجيش البري ولم تعتبر سلاح معرّك (وقد كتب المارشال بيتان : « ان العمل المباشر للقوى الجوية في المعركة باطل ووهمي ») . ولم يكن هناك طيران هجوم انقضاضي ولا طائرات لنقل الجيوش جواً . اما انكلازاً فقد توفر لديها طيران استراتيجي من قاذفات القنابل قادر على مهاجمة الاهداف الصناعية الالمانية ، ولكنها افتقرت ، على غرار فرنسا ، الى طائرات قادرة على تقديم المساعدة للوحدات البرية .

ان قيادة الاركان الالمانية التي اختلف نشاطها عن « الوجود الفكري » المدب الالمني الذي اتصفت به قيادة الاركان الفرنسية والبريطانية قد استخلصت

دروساً اخرى من هزيمتها في السنة ١٩١٨ . فقد ارتكز مذهبها الى الحاجة الى هجوم سريع من شأنه مفاجأة العدو حلياً بقوى متفوقة ، في اضعف مراكزه ، ومنعه بمد ذلك من توطيد جبهته ؛ فيجب من ثم مباغتته بضرب سريع وقوي بغية القضاء عليه . ويجدر بالتالي الاستفادة جهد المستطاع من وسائل النقل الآلية ، التي توازي سرعتها خمسة اضعاف سرعة الوسائل القديمة وتتيح مرونة كبرى في المناورة وسرعة في تجميع القوات في مركز الثقل ؛ وبكفي من ثم تحقيق تفوق ساحق على جبهة ضيقة ، في النقطة الحاسمة ، وفتح ثلثة فيها ، وتوسيع هذه الاخيرة ، والاندفاع نحو الداخل قبل ان يكون للعدو مجال للقوامة . وبعد اجتياز الثلثة المفتوحة ، يستغل النجاح استغلالاً منظماً بالاندفاعات جانبية تحمي جناحي الوحدة المتقدمة . وسوف تسند هذه المهمة المزدوجة الاساسية الى الدبابات . وان هذا الفن الحربي الجديد ، الذي احكمه « غوردريان » منذ السنة ١٩٢٩ ، ووضحه في مقال داو (*Achtung Panzer*) في السنة ١٩٣٧ ، يستلزم جمع الدبابات في وحدات كبرى - فيالتق وحدات مدرعة - تتوفر لديها كافة الاجهزة التي تتيح لها الاندفاع اندفاعاً مستقلاً الى مسافات بعيدة امام الجيوش ، واثارة الفوضى في صفوف العدو ، وتحقيق انهيار مقاومته بالمباغتة وسرعة الحركات ، ومنعه من جمع شمله في مركز انكفاء . هذا هو فن الحرب الجديد (*Blitzkrieg*) الذي سيضمن لالمانيا انتصاراتها الداوية بين السنة ١٩٣٩ والسنة ١٩٤٢ .

أما الطيران فقد اسندت إليه أيضاً مهمة هجومية ؛ فان اسرابه الكبرى المستقلة ، تنقل
 الفرضى الى قلب بلاد العدو ، ولكنها ، في الدرجة الاولى ، تتعاون تعاوناً وثيقاً والقوات البرية ،
 لا بالاستكشاف والرقابة وكان سر المنطقة المهاجمة فحسب ، بل بالحوار محل المدفعية باعداد
 الهجمات عن طريق قذف القنابل بالجملة ، وبالتعاون والمدركات والمشاة بالانقضاض والقاء القنابل
 على جيوش العدو . والحقت المدفعية المضادة للطائرات بالجيش الجوي الذي يعمل بالاتفاق
 مع الجيوش البرية ، وتطورت تطورا عظيماً . واخيراً اعيرت الاتصالات الكهربائية
 اللاسلكية اهتماماً خاصاً لأن الاتصال السلوكي لا يليق بسرعة الحرب الصاعقة ؛ فان التعاون
 بين الاسلحة والاتصال بالوحدات المتدفعة بعيداً وراء خطوط العدو منوطان بتقدمها ودقتها
 على السواء .

لم تكن هذه الآراء وهذه الاستعدادات مجهولة خارج ألمانيا ، ولكن
 المفهوم الفرنسي
 لاسخدام المدرعات
 الجهود التي بذلت لابرزها ذهبت مع الريح . فان انشاء جيش مناوره
 قوي ، مؤلف من ٧ قسائل مدرعة ، الذي اقترحه القومندان ديفول
 في كتابه « نحو جيش محترف » ، الصادر في السنة ١٩٣٥ ، قد صرف النظر عنه اجمالاً
 باعتبار انه « مناقض لمنطق التاريخ » . ولم يستخلص احد مغزى امتحان الحرب الاسبانية ،
 « المحترق النازي » الحقيقي الذي احكم فيه الالمان استخدام قاذفة القنابل الانقضاضية والمدفع
 الرشاش والاتصال بين الدبابات والطائرات ، ودور المدن او القرى المستخدمة كمنقاط مقاومة
 منزهة قادرة على الدفاع عن نفسها في كافة الاتجاهات والصدود في وجه تطويق كامل ؛ ولم
 يستوقف نظير المراقبين سوى فشل الدبابات في عمليات « غوادالاجارا » و « برونيته » ،
 دون ان يأخذوا بعين الاعتبار الاساليب الجديدة التي ظهرت في معارك ارغون وكاتالونيا منذ
 السنة ١٩٣٨ والتي كانت الظواهر الاولى لفن الحرب الجديد .

بيد ان فرنسا اخذت تنشىء ، في خريف السنة ١٩٣٨ ، قسائل مدرعة ما زالت تختلف
 اختلافاً كبيراً عن مثال البانزر . فان الفيالق المدرعة بقيت اسلحة المشاة ، ولم يكن
 استخدامها ممكناً الا في اطار وحدة مشاة كبرى ، وكان سلاحاً للهجوم المعاكس معداً لسد
 الثغرات في الجبهة ، اي لاجراز نجاح محدود . ولم يزود لا بوسائل استكشاف ولا بوسائل دفاع ضد
 الطائرات والدبابات ، ولا بفرق مشاة ومدفعية تنقل بالسيارات . وكان عاجزاً عن العيش وخوض
 المعركة مستقلاً ، بينما كان البانزر اسلحة سريعة الحركة ترتبط به كافة الاسلحة الاخرى .

في وجه الدبابات الالمانية الـ ٢٧٠٠ ، امتلكت فرنسا
 القوات المتقابلة
 ٢٣٠٠ تضاف اليها الدبابات البريطانية ، اي زهاء ٣٠٠٠ .
 وفي النطاق الجوي ، كان لدى الالمان ، في اوائل شهر ايار من
 في شهر ايار من السنة ١٩٤٠
 السنة ١٩٤٠ ، بين ٧٠٠ و ٨٠٠ طائرة مطاردة (٧٠٠ لدى الفرنسيين والبريطانيين) و ١٢٠٠
 قاذفة قنابل (مقابل ١٥٠ الى ١٧٥) و ٤٠٠ طائرة انقضاضية (Stuka) . فيكون المجموع

٣٦٠٠ طائرة مقابل ١٧٠٠ طائرة فرنسية وبريطانية قد لا توازيها سرعة واستقلالاً ، ولكنها انزلت بالألمان ، خلال معارك السنة ١٩٤٠ ثلاثة اضعاف خسائرها . فلم يكن الجو من ثم خاليا كما اعتقدت الجيوش البرية التي تأثرت تأثراً قوياً بنشاط الطائرات الانقضاضية ، بينما كانت الطائرات الفرنسية موزعة ، و « ذائبة الى اللانهاية » (« سانت - اكرزويبري ») بين الوحدات البرية في الجبهة . ولم يكن في الحقيقة من تفوق « ساحق » للقوات الالمانية الا في نطاقى الدفاع ضد الطائرات (٩٣٠٠ قطعة مقابل ١٦٠٠) ، وقاذفات القنابل الانقضاضية والسلاح المنقول جواً التي لم يميز بها لا الجيش الفرنسي ولا الجيش البريطاني . وبالمقابلة كانت المدفعية الفرنسية متفوقة عدداً ونوعية - ولكنها كانت معدة لحرب جامدة (ولذلك كان معظمها يُحْمَر بواسطة الجياد) ، وكان الاسطول البريطاني متفوقاً على الاسطول الالمانى تفوقاً اعظم منه في السنة ١٩١٤ الى حد بعيد .

ولكن الجيش الالمانى لم يخل من نقاط ضعف خطيرة بسبب اعادة تنظيمه بسرعة كلية . فقد افتقر الى الضباط - ولا سيما الصغار منهم - والفرق الاحتياطية المدربة ، وسلم عتاده المتفاوت النوعية الى مجندين تعوزهم الخبرة ، ثم الى « الجدار الغربي » الذي انشئ على عجل لسد الطريق في وجه هجوم يشن من الغرب ، لم يكن في الواقع على جانب كبير من الركاكة . ولعل نقاط الضعف هذه تفسر مخاوف القيادة الالمانية الخطيرة وقلة حماسها وثقتها في السنة ١٩٣٩ ، على الرغم من « التحذرة » الهتلرية .

٣ - تطورات التسلح

والاستحداثات في فن الحرب

خلال العمليات الحربية ، سيطر على ظروف المعركة البرية رجحان دور السلاح المدرع والطيران . وفي البحر اصبح الطيران المنصر الاساسي في المصارك ، التي عرفت منذئذ بـ « الجوية البحرية » ، وحتى في الصراع ضد الغواصات . وان كافة الابحاث التي اجريت ، والتي افضى بعضها الى اختراعات هامة جداً ، قد استهدفت اما تحسين هذه الاسلحة واما توفير دفاع فعال ضدها . فتكيف فن الحرب من ثم بحسب التطورات التقنية التي طرأت على الدبابة والطائرة ، وبحسب الوسائل الجديدة المكتشفة لاقتائها . وكانت النتيجة ادخال تغييرات على تنظيم الجيش ومجهيزه وظروف الحرب نفسها .

هما الدبابة والطائرة ما طبعتا الحرب العالمية الثانية بالطابع الذي تطور الاسلحة المختلفة يميزها كلياً عن الحرب العالمية الاولى ؛ السرعة القصوى في تحرك الجيوش . وبينما كادت الجبهة الرئيسية تكون ثابتة بين السنة ١٩١٥ والسنة ١٩١٨ ، استعادت الحركة في السنة ١٩٣٩ تفوقها على النار ، واعادت وسائل النقل السريع الى الحرب عاملي

المباغتة والسرعة اللذين قد تلاشيا من ذي قبل . فقاذفة القنابل ، والجوش الملقوة جواً والوحدات الآلية الكبرى قد اعدت تقيم عامل المباغتة . وكان باستطاعة الدبابات المسلحة بمدافع من عيار ٥٠ و ٧٥ و ٨٨ و ٩٠ ان تسحق الآن نقاط الدفاع في طريقها وتتلف الاسلحة الآلية التي كانت توقف ، فيما مضى ، سلاحى الفرسان والمشاة ، بينما تتهاجم قاذفات القنابل الامدادات وتدمر المواصلات والقوافل المتوجهة الى ميدان المعركة وتفكك الوحدات قبل وصولها الى مراكزها في الجبهة ، وتجعل استخدام قوات الاحتياط الاستراتيجية امسراً مستحيلاً . وهو عامل المفاجأة هذا ما اطلع للاقوى الافادة من تفوقه واحراز كافة الانتصارات الحربية .

بدالة هذا المركز الرئيسي الذي احتلته الدبابة والطائرة ، تطور تجهيز وتنظيم الاسلحة الاخرى . فامام الدبابات التي اصبحت سيده ميدان المعركة تسلم سلاح المشاة التقليدي اسلحة ذاتية الحركة متزايدة للقوة والفعالية (المدفع الرشاش الصغير ، والبندقية الذاتية الحركة) ومدافع هاون خفيفة وثقيلة ، واخيراً اسلحة لاقاء القذائف ذات الحشوة المجوقة التي اتاحت للمشاة مجابهة الدبابة على مسافة قريبة . وزود سلاح المشاة كذلك بمدافع رشاشة مضادة للطائرات مثبتة في القسم الامامي من الشاحنات للدفاع عن القوافل . وتحسنت الاتصالات تحسناً عظيماً ، فبات المدياع وسيلة الاتصال الاعتيادية حتى مستوى قوائد الفصيلة . وزود اخيراً بالآليات ، ففقد كافة حيواناته ، باستثناء الوحدات الجبلية التي احتفظت بيغالها .

وتدل وفرة مدافع الهاون وتزويد وحدات المشاة بالمدافع على المركز المتعاظم اهمية الذي احتلته اسلحة الاطلاق المنحني المتزايدة على حساب الاسلحة الذاتية الحركة . وقد برزت افضلية المدفع القصير على المدفع الطويل ، التي اتضحت منذ ما بين الحربين ، في كافة العمليات الحربية . فمنذ السنة ١٩٣٩ سلاح الفيلق الالماني بـ ١١ مجموعة مدافع قصيرة مقابل مجموعة مدافع طويلة واحدة ، وفي آخر الحرب لم تسلم الفيلق المدرعة الالمانية والاميركية سوى بمدافع قصيرة . اما التطورات الهامة التي طرأت على المدفعية فهي نقلها الآلي ، اذ ان المدافع المجرورة جراً قد استبدلت اكثر فاكثر بمدافع مثبتة على اسناد تتحرك آلياً ، وظهور المدفع الذي لا يندفع الى الوراء . فخفف بذلك وزن المدفع وسنده ، وبات بمقدور المظليين والمناوير استخدامه ، ولكن المرمى اصبح ادنى مسافة وتعيين الموضع اسهل مثلاً .

اما سلاح الهندسة فقد تعاضم دوره جداً في المعركة . فهو لم يعد يعمل منفرداً ، وقد الحقت وحداته ، التي ارتفع عدد افرادها ارتفاعاً كبيراً ، بوحدات المشاة والمدفعين ، وغالباً ما تقدمتها لاستكشاف المسالك ، ونزع الالغام او زرعها تحت نيران العدو ، وتركيب الجسور . وقولت صيانة او شق الطرق ، ومهدت ارض المطارات بالجرافة . وقد زودت كذلك بالآليات

والمعدات القوية المختلفة .

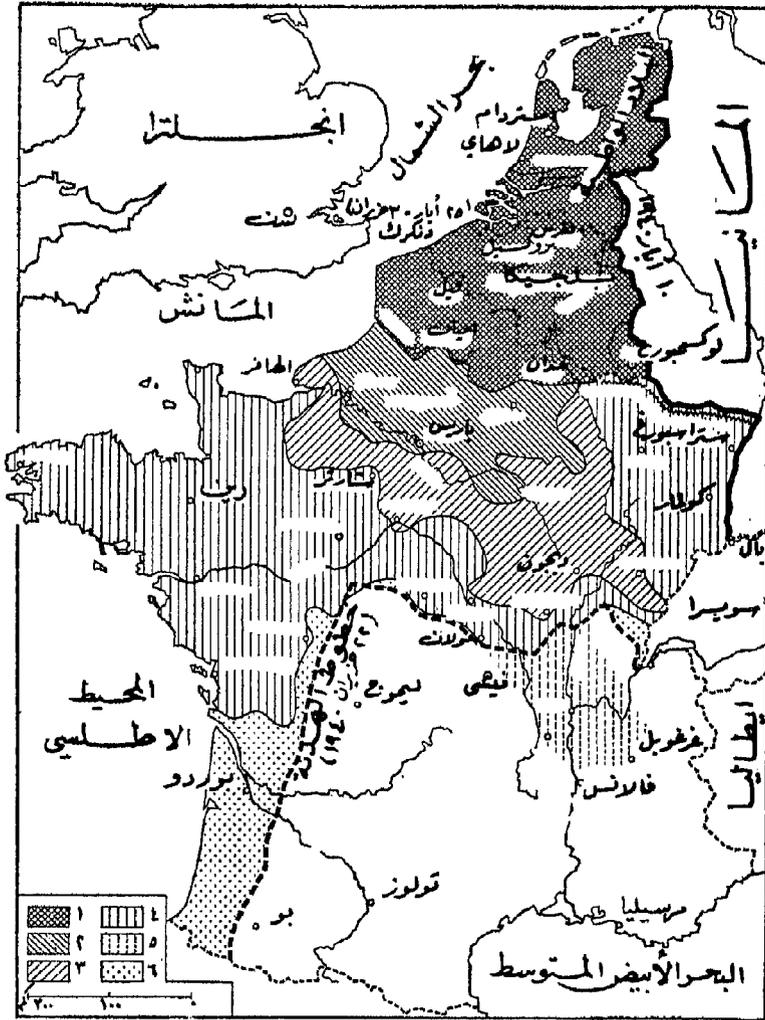
تتنظم المعركة حول الوحدات المدرعة الكبرى وبدائها ؛ ولكن النجاح ليس الدبابة منوطاً بها وحدها ، اذ انه يستلزم السيطرة على الجو ايضاً ؛ فهو من ثم تدرج الهجوم بين الدبابة والطائرة ما اتاح انتصارات الالمان العظيمة في بولونيا وبلجيكا وفرنسا (الشكل ١٣، ص ٣٤٩) والبلقان وافريقيا في المرحلة الاولى من الحرب، وانتصارات الحلفاء ابتداء من السنة ١٩٤٢ . وهو الجيش الالمانى من ثم ما نُسج على منواله وما عيّن الطرائق في البدء ، بسبب نجاحاته الجديرة بالاعتبار . وقد سبق ورأينا ان اليازر كانت وحدة تستطيع التصرف باستقلال واسع ؛ وقد حمت فرقة استكشاف مؤلفة من كافة الاسلحة : قصائل مدافع رشاشة سيارة ودراجات بخارية ، وقصائل مدافع مشاة ومدافع مضادة للدبابات ، وقصائل من سلاح الهندسة والمخابرات . ثم لواءين يضم احدهما ٤٨٨ دبابة وبتألف الثاني من رماة يتقلون في السيارات وفرقة مدافع سيارة من عيار ٧٥ ومدافع مضادة للدبابات من عيار ٣٧ ، وفوج من سانقي الدرجات البخارية مع مدافع رشاشة ، ومدافع هاويت من عيار ٨١ ومدافع من عيار ٣٧ ، وفرق صغيرة مسلحة بمدافع مضادة للطائرات والدبابات وفرق من سلاحى الهندسة والنقل وفرقة مدافع تجر جراً من عيار ١٠٥ ، وفوج مخبرات ، ووحدات سيارة في المؤخرة تؤمن تويناً منتظماً ؛ فكان بإمكانها ، بالاتفاق التمام مع سلاح الطيران الموجود ابدأ فوق ساحة المعركة ، ان تحقق عامل المفاجأة . وقد اتاحت لها مرعتها ومرونة مناورتها فتح ثلمات عميقة والقيام بعمليات تطويقية .

خلال الحرب ، تقابلت وتوازت التحسينات الدفاعية والتجهيزات الهجومية : ازدياد تصفيح الابراج (حتى ٣٠٠ مم في القسم الامامي) ، وعيار المدافع : ٧٥ و ٨٨ و ١٠٥ و ١٥٠ ... ، ومن ثم وزن الدبابة : مارك ٦ (٦٥ طناً) ، فردينان (٧٠ طناً) ، شرمن الاميركية (٣١ طناً) ، شرمل (٣٥ طناً) ، كونيغستيجر وناغدانتر (٦٨ و ٦٦ طناً) ، برشنغ (٤٣ طناً) وجوزف - ستالين (٥٠ طناً) ، « ارهب سلاح مجنزّر حققه اى من المتحاربين » بمدفمه البالغ ١٢٢ سم طولاً ومدفمه الرشاشين تحت البرج .

الا ان الدبابة قد اخضعتها حقول الالغام (التي كانت متصلة على طول ١٤ كلم امام موسكو وتخللتها اغوار ضد الدبابات) . فلكي تتمكن من التقدم ، يجب نزع الالغام - تحت نيران العدو - من الممرات الضيقة التي تسلكها ، واكتشاف الالغام بواسطة كاشف مغناطيسي واخراجها من الارض ، وقد بقي ذلك عملية خطيرة حتى السنة ١٩٤٤ حين ظهرت دبابات شرمن الزودة يجهاز يكس الالغام (حتى تلك التي لا يكشفها الكاشف العادي) على مسافة عدة امتار امام الجنازير . ولكن اهم ما تعرضت له هو نيران المدافع الكثيفة التي حققها الروس ولا سيما المدفع « كوستيكوف » (الذي اسماه الالمان « ستالينورجيل » والروس « كاتوشا ») المركب على جنازير ، الذي يطلق في آن واحد ١٦ او ٢٤ قنبلة من عيار ١٥ كيلوغراماً ،

وبصورة خاصة الـ « بازوكا » ، الابتكار الاميركي العظيم ، الذي كان اول سلاح فردي مضاد للدبابات في ايدي المشاة . فحتى ظهوره لم تبرهن كافة الاسلحة المستخدمة ، كالدافع من عيار ٢٥ و ٣٧ ، والبنديقية الروسية المضادة للدبابات من عيار ١٤ ، الخ . عن فعالية كافية امام تزايد سماكة تصفيح الدبابات ، مما ارغم تدريجياً على زيادة عيار - ومن ثم وزن - المدافع المضادة للدبابات : فعند الانكليز انتقل العيار من ٥٧ الى ٧٦ ، وعند الالمان من ٥٠ الى ٧٥ و ٨٨ ، دون ان يمكن ذلك المشاة من الدفاع عن انفسهم بوسائلهم الخاصة . اما البازوكا فأنبوب بسيط من الحديد المصفح يطلق من على الكتف او على الحاصرة فيقذف قنبلة ذات حشوة بحموة قادرة على خرق سماكة ١٠ الى ١٢ سم من الحديد . وهي هذه الحشوة المحموة ما اتاحت انقلاب الموقف وما شككت منذئذ ارهب عدو للدبابة . وتتألف في جوهرها من مادة متفجرة ، تلتصق مغناطيسياً بحدار البنديقية ، قادرة على ان توجه الى الحديد المصفح غازاً ملتهباً بسرعة تبلغ ١٥٠٠٠ م في الثانية ينفذ الى الداخل . وابتكر البريطانيون كذلك من جهتهم الـ « بيات » . كما ابتكر الالمان ، في السنة ١٧٤٤ ، الـ « بانزشرىك » من عيار ٨٨ مم القادر على اختراق سماكة ١٦٠ مم من الحديد المصفح على مسافة ١٠٠ م بواسطة قذائفه المنجعة ، و « البانزر فوست » القادر على اختراق سماكة ٣٠٠ ملم من الحديد المصفح على مسافة ٥٠ متراً . ومهما بلغ من قوة تصفيح الدبابات وقوة اسلحتها ، فقد اصبحت اصغر وحدات المشاة ، بعد اليوم ، مزودة بأسلحة فعالة ضدها .

وحتى قبل ظهور هذه الاسلحة الجديدة في ساحة المعركة ، اخذت
الخطا الدبابية
اهمية الدبابة تتدنى شيئاً فشيئاً . فمنذ السنة ١٩٤٢ ، عاد الالمان الى اساليبهم القديمة : لم تعد الدبابة اداة اختراق مستقلة ، بل اصبحت مرة اخرى سلاحاً مواكباً . وقد اوضحت مذكرة صادرة عن قيادة اركان الجيش « ان مهمتها هي تسهيل تقدم المشاة » . وتطور من ثم تأليف البانزر . فبينما ضمت هذه الوحدة في السنة ١٩٤٠ فرقتين من الدبابات مقابل فرقة من المشاة ، انعكست النسبة في السنة ١٩٤٢ : فرقة من الدبابات مقابل فرقتين من المشاة . والدبابة بحاجة الى حماية المشاة ولا سيما الى حماية المدفعية التي حلت محل الطائرات الانقضائية ، وهذا هو الدور الذي اسند الى المدافع السيارة اي الى فصائل المدفعية التي نظمها الالمان في السنة ١٩٤٣ . فالبانزر الرابعة التي طلب اليها انقاذ فون بولوس في السنة ١٩٤٢ لم تضم سوى ١٩٠ دبابة . وفي السنة ١٩٤٤ لم تضم فيالق البانزر الاربعة التي اسندت اليها مهمة قطع خطوط مواصلات الجيش الاميركي الثالث في « مورتين » سوى ١٢٠ دبابة فقط . وتفسير ذلك ان هشاشة الدبابة امام قتال الطائرات والالغام والاسلحة الذاتية الحركة قد ظهرت بكل وضوح . ثم جاء المدفع الذي لا يتدفع الى الوراء والمطاردات التي تقذف القنابل تستعمل الحطاطها . فهم المشاة ونازعو الالغام من شحلوها وراه جبهة المدور رقبة الجسر التي انطلقت منها الدبابات البريطانية الى المعركة ، لا من اجل فتح ثلثة بل من اجل المطاردة . واصبحت



الشكل ١٣ - الحرب في الغرب في السنة ١٩٤٠

- ١ - التقدم بين ١٠ ايار و ٤ حزيران .
- ٢ - التقدم بين ٥ حزيران و ١٤ حزيران .
- ٣ - التقدم بين ١٥ حزيران و ١٧ حزيران .
- ٤ - التقدم بين ١٨ حزيران و ٢٥ حزيران .
- ٥ - اندفاع العناصر المتقدمة .
- ٦ - منطقة اضافية احتلتها الالمان .

المدفعية مرة اخرى السلاح البري الحاسم لانها تشق الطريق امام الدبابات . وهذا ما يفسر كثافة المدافع التي استخدمتها منذئذ فرق المدفعية الروسية .

وهكذا اعتمد كافة المتحاربين ، منذ صيف السنة ١٩٤٣ ، حلولاً متشابهة جداً لاستخدام دباباتهم : فان الفرقة المدرعة السوفياتية والبانزر الالمانية والفرقة المدرعة البريطانية قد ضمت عدداً محدوداً من الدبابات (زهاء ٢٥٠) تساندها مدفعية سيارة هامة وسلاح المشاة . ومن جهة ثانية ، ظهر في كافة الجيوش ميل الى جمع مجندين من كافة الاسلحة في وحدة جديدة اصغر من الفيلق وقادرة على التوفيق بين النار والحركة . وهم الاميركيون من سبقوا سواهم الى تطبيق هذه اللاحصرية ، بينما توصل الالمان الى النتيجة نفسها بزيادة عدد الفيلق التي تدنى هدد افرادها وعدد دباباتها تدنياً مطرداً . فكانت الوحدة عند الاميركيين في احلامهم ، في مستوى الفرقة ، وحدة الاسلحة المتكلفة التي احلمها الالمان في مستوى الفيلق والروس في مستوى النصيلة . فاصبحت الوحدة الحربية الاميركية ، القادرة على القيام بعمليات مستقلة ، وحدة « قيادة المعركة » - المؤلفة من فوج دبابات خفيفة ومتوسطة وفوج رماة ينقلون في الشاحنات ومجموعة مدافع سيارة من عيار ١٠٥ - يفصل الفيلق اليها مجموعة استكشاف مؤلفة من سيارات مصفحة ودبابات خفيفة ، ومدافع سيارة مجنزرة .

كما رأينا بصدد الدبابة ، تحسنت الطائرات تحسناً مطرداً طيلة ايام الحرب ، الطيريات وتحسنت بالمقابلة وسائل مقاومتها ؛ ولكن بينما اتضح يوماً بعد يوم ان الدبابة اعجز من ان تعمل بمفردها وانها في الواقع سلاح هش ، وصعب الاستعمال ، ومعرض لاخطار كبير ، لعب الطيران دوراً حاسماً مطرد الاهمية ؛ وفي حين لم يستطع اي من الاسلحة الاخرى الاستغناء عنه ، برهن هو عن ان باستطاعته الاستغناء عن سواه اذ انه ربيع وحملة مارك بحرية وحتى جوية بوحداته المنقولة جواً والمترلة بواسطة المظلات .

جاءت تحسينات الطيران نتيجة نوعين من التقدم : فمن جهة ازدياد قوته المحركة ازدياداً عظيماً منتقلة من ١٠٠٠ الى ٢٠٠٠ وحتى الى ٥٠٠٠ حصان ($Me - 323$) ؛ ومن جهة ثانية ازدياد قوة تاره بفضل ازدياد عدد وعيار وسرعة اطلاق نار المدافع الرشاشة (من ٦ مم الى ١٢,٥ و ١٣,٥) والمدافع (٣٧ ، ٤٠ ، وحتى ٧٥ مع قنابل متفجرة) واطلاق الصواريخ .

وهي المانيا ، هنا ايضاً ، ما يعود اليها فضل الابتكار في المرحلة الاولى من الحرب باستخدامها الطائرات الانتحاضية المطلوب منها « احداث القواغ في ميدان المعركة والسباح لوحيدات الهجوم باختراق صفوف العدو دون التمرض تعرضاً كبيراً لثيرانه » . فقد قامت مئات الطائرات بضرب العدو وتفريغ متفجراتها وكنتس ساحة المعركة بطيرانها المنخفض ومهاجمة القوافل على طول الطرقات وقدمير الجسور ومراكز المدفعية الثقيلة وضعضمة المهندسين غير المتمرنين على الحرب بالذوي الجهني الذي تحدثه الطائرة اثناء انقضاضها ، فتحطم الاعصاب

وتشل الدفاع . ولكن كلما اكتشف سر طريقتها الحربية ، ترى فعاليتها ، الكاملة في بولونيا وحتى في القرب في شهر ايار من السنة ١٩٤٠ ، تدنى تدنياً محسوساً خلال المرحلة الثانية من معركة فرنسا على السوم والايان في شهر حزيران من السنة ١٩٤٠ ، واكثر فاكثراً في السنوات التالية . وان طائرات «لايتننج» و «موسلنج» و«تندربولت الانكلوساكسونية» و «ستور موفيك» السوفياتية سوف تستخدم بدورها هذه الطريقة نفسها في اوروبا وافريقيا ، وفي الغرب كما في الشرق .

كانت معركة انكلترا المعركة الجوية الحاسمة الكبرى الاولى في الحرب . فان ٣٠٠٠ طائرة ، ثلثها مطاردات من طراز *Me ١٠٩* و *Me ١١٠* لحماية قاذفات القنابل ، قد وجدت أمامها ٥٤٠ طائرة مطاردة من طراز *Spiffire* و *Hurricane* انقضت البلاد من الغزو بمساعدة سلاح الدفاع ضد الطائرات واجهزة الرادار . ومنذ ذلك التاريخ اخذ تقوق الحلفاء يتماظم وانتقل اليهم زمام المبادرة في الحرب الجوية .

حوّل الانكلوساكسون مجهودهم الرئيسي الى الغارات الجوية الغارات الجوية الاستراتيجية . فقد كان المقصود تدمير طاقة العدو الصناعية والاقتصادية والمسكرية بضرب المراكز الصناعية الالمانية الكبرى . ولذلك جهز الانكليز طائرة قادرة على قذف عدة اطنان من القنابل خلال هجوم واحد ؛ بلنهايم ٤ - افرو لنكستر ، افضل قاذفات القنابل في السلاح الجوي البريطاني ، ولنتون ، هالفكس ٦ ، وموسكيتو التي كانت خير طراز ناجح . واحكم الاميركيون « القلمة الطائرة » المسلحة بـ ١٣ مدفعاً رشاشاً ثقيلاً ركبت بحيث لا يبقى اية زاوية ميتة . فقد بلغت سرعتها ٤٨٠ كلم وتراوح مداها بين ٢٠٠٠ و ٥٠٠٠ كلم وفقاً لوزن محمولها . ثم انتجت القلمة الطائرة الجبارة التي استخدمت في المحيط الهادي . وكان لدى الاميركيين « ليراتور » و « مارودر » ايضاً .

ومع السرعة والحمول والمسافة ، ازداد ايضاً وزن القنابل القابلة للانفجار : ١٨٠٠ كيلوغرام ، ثم ٣٦٠٠ ، و ٥٥٠٠ ، و ١٠٠٠٠ بالإضافة الى الصواريخ والقنابل المحرقة الفوسفورية . وقد جهزت كافة الطائرات بالرادار ، واستخدمت نظام « جي » (*Ge*) وطريقة « لوران » (*Loran*) اللذين اتاحا ارشاد الطائرات عبر الاطلسي او فوق المانيا ، ونظام « اوبو » (*Oboe*) (١٩٤٣) الذي اتاح للسائقين معرفة مركز وجودهم مع فارق ٥٠ متراً تقريباً وسلوك الطريق المرسومة امامهم على شاشة مضاءة ، ونبّه السائقون حين يقتربون من الهدف وحين تأزف ساعة اللقاء قنابلهم . واستخدمت في السنة ١٩٤٣ - ١٩٤٤ العلبة « جن » (*Gen*) التي عرضت امام اعينهم على شاشة الرادار ، حتى على ارتفاع شاهق وعبر الغيوم الكثيفة ، صورة صحيحة للارض التي يطيرون فوقها . وبغية جعل المدافع والمطاردات والانوار الكاشفة تحظى هدفها استخدمت « النوافذ » (*Windows*) ، وهي اشربة صغيرة من الورق المفضض تحدث موجات عكسية تشوش اجهزة الرادار الالمانية . وقامت بالغايات عدة مئات من الطائرات التي كانت تتقدمها طائرات تلقي قنابل ملونة وقنابل مضئية .

بيننا تخصص الطيران الجوي البريطاني بالفارات اللبية ، هاجم الطيران الاستراتيجي الاميركي نازاً ، ولكن الحسائر كانت فادحة - اذ ان متوسط عمر قاذفة القنابل لم يتجاوز ١٦٠ يوماً حينذاك - حتى ظهور طراز الـ «موتانغ» الذي قلب الاستراتيجية الجوية رأساً على عقب في اواخر السنة ١٩٤٣ . ومنذ هذا التاريخ اصبح التفوق الاميركي في المعركة النهارية تاماً : ففي ٣٠ كانون الثاني من السنة ١٩٤٤ هاجمت مدينة فرانكفورت ٨٠٠ قاذفة قنابل ، تخفروها ٧٠٠ مطاردة ، ولم تفقد سوى ٤٤ طائرة . ولكن هذه الفارات بالجملة لم تسفر من جهة ثانية عن نتيجة كبرى ، لانها لم تدمر سوى جزء يسير من الانتاج الصناعي الالماني .

بات الجيش الجوي من ثم وفير العدد جداً ، واستازم عشرة اضعافه على الارض : ٢٥٠٠ جندي اسرب مؤلف من ٢٤ «لنكستر» يضم ٢٥٠ طياراً . واستازم كذلك موارد ضخمة . فكل غارة من الفارات التي اشتركت فيها ١٠٠٠ طائرة ، والتي ابتدأت في شهر ايار من السنة ١٩٤٢ ، وتعددت ابتداء من السنة ١٩٤٣ استهلكت بضعة ملايين لتر من البنزين ، ولقي فيها ٦٠٠٠ طن من القنابل . وان غارة الثاني من شهر شباط من السنة ١٩٤٥ على برلين ، التي قامت بها ١٥٠٠ قلعة طائرة تخفروها ٩٠٠ مطاردة ، قد استهلكت ١٦ مليون لتر من البنزين .

الطيران التكتيكي على صعيد الطيران التكتيكي الذي اشترك في المعركة البرية ، نرى ان تفوق سلاح الجو الالماني ، الذي ما زال حاسماً على الجبهة الشرقية في شهر حزيران من السنة ١٩٤١ ، قد تلاشى في السنة ١٩٤٣ امام الوف طائرات المطاردة من طراز «ميج» و طراز «ياك» ، فان هذا الاخير ، المسلح بمدفع من عيار ٢٠ مم ومدفعين رشاشين ثقيلين وستة صفوف من صواريخ بزن كل منها ٢٥ كيلوغراماً ، كان سلاحاً رهيباً جداً ، على غرار طائرة الستورموفيك ، المسلحة بمدفعين من عيار ٣٢ ومسدفعين رشاشين ثقيلين ٨ صفوف من الصواريخ ، التي تهاجم بسرعة ٤٠٠ كلم في الساعة ، انقضاضاً او على ارتفاع منخفض جداً ، الدبابات والمؤسسات الصناعية واستخدام الانكليز المحوريين والـ «سبنتفاير» من اطرزة مختلفة ، والـ «تيفون» التي حسنت واصبحت الـ «تيمست» التي بلغت سرعتها ٧٠٠ كلم في الساعة وكانت احدث طائرة مطاردة خلال الحرب . وكان لدى الاميركيين الـ «مارودر» والـ «ثندربولت» اللتين بلغت سرعتهما ٧٠٠ كلم في الساعة ايضاً وامكن تجهيزهما بالصواريخ والـ «دوغلز» - ٣٦ - افقار ، التي استخدمت للمرة الاولى في السنة ١٩٤٥ ، وصككت اسرع الطائرات طرماً وافضلها تسليحاً . ولكن منذ السنة ١٩٤٥ ظهرت الطائرة نفائة الاولى التي استميتض فيها عن محرك الانفجار بعنفه احتراق تنفث بسرعة الى الوراء غازاً محترقاً يدفعها في الاتجاه المعاكس . وكانت هذه الطائرة الجديدة اخف وزناً واصغر حجماً اذ ان طريقة دفعها الى الامام قد اتاحت الاستفناء عن قطع كثيرة من جملتها المروحة ، وبلغ سرعة ٩٠٠ كلم في الساعة . وكان «هنكل» قد اجري تجربة ، منذ السنة ١٩٤١ ، على طائرة نفائة ، ولكن قراراً طائشاً اصدره الفوهرر قد اخراستها حتى السنة ١٩٤٣ حين ظهرت الطائرة Me ٢٦٢

وفي هذا التاريخ استخدمت الـ « غلوستر متيور » التي بلغت سرعتها ٩٧٠ كلم في الساعة وكانت اولى الطائرات المشتركة في عمليات حربية في شهر آب من السنة ١٩٤٤ ، باستقاطها صواريخ ٢١ ، والـ « فامبير » التي بلغت سرعتها ٨٧٠ كلم في الساعة . ومن الجهة الالمانية . كانت طائرات الـ « ناتر » (ثعبان) ، بالاضافة الى الـ Me ٢٦٢ والـ He ١٦٢ ، متفوقة بسرعتها على كافة الطائرات الحليفة ، ولكن استخدامها جاء متأخراً ، فلم يكن لها تأثير على العمليات .

استُخدم هذا الطيران التكتيكي اسراباً كثيفة ، في مصر اولاً حيث سهلت الف مطاردة وقاذفة قنابل هجوم الجيش الثامن وتجاوزته في تقدمه وحالت دون التموين الالمانى بجزء . وهو هذا الطيران ما اعد وساعد عمليات ازال الجيوش في صقلية و « سالرن » و « انزير » ونورمانديا (الشكل ١٤، ص ٣٦٠) ففي اليوم المحدد، انقلب وضع السنة ١٩٤٠ لصالح الحلفاء، اذ لم تصادف ٦٠٠٠ طائرة ، نصفها من المطاردات القاذفة القنابل ، امامها سوى ٩٠٠ مطاردة المانية . وفي اعظم معارك تعويض الجبهات شيئاً ، في « سان - لو » ، اغارت طائرات الـ « ثندربولت » ، كل دقيقتين او ثلاثة ، بالقنابل الفوسفورية ، ثم المتفجرة ، على خطوط العدو الاولى . والقت ٣٠٠ طائرات ٧٠٠ طن من القنابل في « منديل الجيب » هذا البالغ ٩ كلم طولاً و كيلومترين عرضاً ، وفتحت الثمة التي اندفعت فيها جيوش الجنرال « باتون » . وقد اسندت الى الطيران وحده مهمة حماية جناحيه . ونشرت طائرات الـ « قنبت » ، والـ « ثندربولت » ، والـ « موسكيتو » ، الذعر في كافة الطرقات . فاشتركت في المعركة بكثافة وبسرعة مدهشة وصدت الهجمات المصاكسة ، كما في « مورتين » ، في السادس من آب وفي الأردن في شهر كانون الاول من السنة ١٩٤٤ .

كان من اهم مستحدثات الحرب استخدام المظليين والجيوش المنقولة جواً
الجيوش المنقولة جواً
استخداماً واسم النطاق . فأتاح ذلك بلوغ الهدف الذي سمت وراهه
الاستراتيجية منذ عهد قديم : مهاجمة العدو من الورا بقوات هامة . وفي السنة ١٩٣٩ لم يكن
هناك من وحدات مظليين الا في الاتحاد السوفياتي وفي المانيا ، ولم يفكر الحلفاء بانشاء وحدات
مماثلة بدورهم الا بعد الفتوحات الالمانية . وتحسنت كذلك الامداد اللازمة من طائرات نقل
وطائرات هوائية متطورة ، فاتاحت نقل عدد متزايد من الجنود والمدافع والعميات والدبابات .
الا ان استخدام المظليين والنقل بواسطة الطائرات الهوائية لم يتسع اتساعاً كبيراً الا منذ غزو
جزيرة « كريت » . فحتى ذاك التاريخ اقتصر هذا الاستخدام على ازال مجموعات صغيرة من
الجنود البواسل وراه الخطوط للقيام بعمليات تدمير او باحتلال نقاط هامة رئيسية : المطارات ،
كطمار اوسلو ، والجسور الهامة على الـ « موز » والرلين في هولندا وبلجيكا ، وجسور قناة الملك
« البير » ، وحصن « ايسن - امابل » . وليس من يشك في اهمية هذه العمليات التي يقدم احتلال
النروج مثلاً على نجاحها التام ، ولكن عدد الجنود المشتركين فيها ما زال محدوداً . اما احتلال

كريت - المركز الاستراتيجي الهام جداً - فقد استلزم وسائل اعظم شأنها الى حد بعيد :
 ١٣٣٠ طائرة منها Ju ٥٣٠ - ٥٢ تحميتها مطاردات وطائرات انقضاضية ؛ ٧٣٠٠ مظلي (فقد
 ٤٠٪ منهم) واكثر من ٢٠٠٠٠ جندي نقلوا جواً . وفي اواخر السنة ١٩٤٢ ظهرت الوحدات
 الحليفة الكبرى المعدة للنقل الجوي ، التي اشتركت في كافة العمليات الهامة : في صقلية ، في
 رقبة جسر سالرن ، في نورمنديا حيث انزلت من الجو ثلاثة فيالق وراء الخطوط الالمانية في
 سانت - مار - اغليز ، و د باير ، وفقدت ٥٠٪ من افرادها ، وعلى الرين الذي سبق اجتيازه
 انزال ١٤٠٠٠ من المظليين والجنود المنقولين جواً (فيلقان) مع ٧٠٠ سيارة و ١٠٠ مدفع
 وذخائرهم التي نقلتها ٣٠٠٠ طائرة و ١٣٢٦ طائرة هوائية .

الاسلحة الذاتية الاندفاع
 انت تفوق الحلفاء الجوي الساحق دفع الالمان الى البحث عن
 وسائل جديدة لبلوغ اهدافهم . وكان ذلك منطلق تقنية ثورية
 تستخدم اسلحة ذاتية الاندفاع قدي قودها او لا يقودها ملاحون . فنذ السنة ١٩٤٢ احكم
 الالمان في « بينموند » ، في جزيرة « اوسدوم » ، اسلحة بوشر درسها منذ السنة ١٩٣٧ هي
 الـ ٧١ (اسلحة الانتقام : Vergeltungswaffe) و ٧٢ . وكانت الـ ٧١ صواريخ تبلغ سبعة
 امتار طولاً تسيرها قوة اندفاع عكسي وتحمل طنناً من المتفجرات . وكانت تطلق في قواعد
 خاصة ثابتة ، حتى مسافة ٢٥٠ كلم . ولكن الطيران والمدفعية المضادة للطائرات اللذين كانا
 مزودين بأجهزة رادار للتصويب آلياً وبأنايب مسيرة تطلق صواريخ تعمل عملها حين تمر على
 مسافة دون الـ ٤٠ متراً ، قد تغلبا بسهولة عليها ؛ فلم يبلغ الهدف سوى ربهما ودمرت قاذفات
 القنابل قواعد اطلاقها او ازلتها كلياً . اما الـ ٧٢ ، فكانت اعظم خطراً : فهي
 صواريخ سدبية تبلغ ١٤٠٥ م طولاً وتزن ١٣٠٥ طنناً ، كانت تطلق اطلاقاً يكاد يكون عمودياً
 بواسطة جهاز خاص ، فتبلغ ارتفاع ٥٠ كلم ، وحين تصل الى الارض مسيرة بسرعة ١٣٠٠
 متر في الثانية ، كان يستحيل سماعها ، مما جعل الدفاع ضدها محالاً وجعلها تترك وراءها
 دماراً وخراباً كثيراً . ولكن ٦٠٠ طائرة من سلاح الجو البريطاني ضربت بالتقابل تجهيزات
 بينموند في السنة ١٩٤٣ ، مما أضر اطلاقها وحال دون تعريضها نصر الحلفاء للخطر .

الحرب البحرية
 طرأت على الحرب البحرية تغييرات كبرى ايضا ، فتبديل
 وجه المعركة البحرية تبديلاً كلياً . وان تبدلاتها خلال الحرب
 العالمية الاولى لا تقارن بتبدلات الحرب البرية . فامام
 اسطول بريطاني ، كان على العموم اكثر من ضعفي اسطولها ، ووقت المانيا موقفاً دفاعياً ، ولم
 تستلم المبادرة الا في عهد متأخر في نطاق حرب الغواصات الخاص .

قامت في البدء ببعض غارات سريعة على شواطئ « نورفولك » و « يوركشاير » . وكانت
 اكبر عملية ، بعد معركة « دوغر بانك » ، في اوائل السنة ١٩١٥ ، عملية « جتلند » في شهر
 ايار من السنة ١٩١٦ ، حيث ارغم الاسطول الالمانى على الانحناء امام الانكليز والاتزواء في

مراقفه على الرغم من المهارة في المناورة التي برهن عنها اسطول الاميرال «فون سي» في «كورونيل» و «الكالند» منذ اواخر السنة ١٩١٤ .

وهاجت السفن التجارية الحليفة بسفن قرصنة اتقن امدادها بالذخائر والمعلومات ، ولكنها دمرت بسرعة . وفي السنة ١٩١٦ ظهرت مرة اخرى بعض السفن الشراعية او التجارية التي ما كان احد ليشك في هويتها : « سيدلر » ، « مو » ، و « وولف » (التي بقيت ٤٥١ يوماً في البحر) ، ولكن مآثرها لم تؤثر قط على مجرى الحرب . الا ان الاستحداث الالمانية الهام على الصميد البحري كان في اتساع مدى استخدام الغواصات التي هاجمت بدون تبصر وبدون سابق انذار ، ابتداء من السنة ١٩١٧ ، كافة السفن التي تصادفها في المياه البريطانية . وقد استخدمت المانيا غواصات كثيرة مسلحة بمدافع من عيار ٨٨ ، يقودها ضباط مهرة جداً في الهجوم بالمدفع و « الطوربيد » ، قادرة على القيام برحلات طويلة جداً (حتى ١٠٠ يوم) لمراقبة الملاحه ، ازلت بالحلفاء خسائر كبرى وهددت تومين الجزر البريطانية بالخطر : ففي شهر نيسان من السنة ١٩١٧ ، أغرقت سفينة من كل اربع سفن تغادر الارخبيل .

ردّ الحلفاء بزيادة انتاج السفن المدة للاعاضة من المحمول المدمر ؛ وألغوا قوافل تحميلها المدمرات واحتكروا من سفن الاستطلاع ومطاردة الغواصات ، وشجعوا تركيب اجهزة اللاسلكي ، وسلاحوا السفن التجارية وزرعوا الانغام في الممرات البحرية التي تركها الالمان مفتوحة في جون « هليفولند » وبحر الشمال ، وضربوا قواعد الغواصات في « زيبروغ » و « اوستند » وهرقلوا الحركة فيها ... ومنذ اواخر السنة ١٩١٧ ، زال الخطر وبلغ من الحسائر الالمانية (دمرت ١٩٩ غواصة) ان اولى بوادر الثورة ظهرت بين البحارة الذين قتل منهم عدد كبير جداً .

اما « امثلة الحرب » فكانت ان الطائرات والالغام والغواصات قد اثبتت انها اسلحة رهيبة بالنسبة للسفن السائرة فوق سطح المياه . وان الغواصة بصورة خاصة استطاعت ان تلعب دور سفن القرصنة القديمة وتفرض حصاراً فعالاً . فبدت من ثم اهمية السفن الحربية متدنية جداً : انها تستهلك كميات كبرى من الوقود كما انها معرضة ابدأ لخطر الالغام والطائرات والغواصات ، فلم يمكن ابقاؤها وقتاً طويلاً في البحر ، بل اقتصر دورها على القيام بالغارات او منع غارات سفن الاعداء . الا ان الجهود المبذولة بين الحربين قد اتاحت اصلاح بعض هذه النواقص : فان انشاء قوة خفر من الطائرات والسفن الصغرى المضادة للغواصات ، وتميز دفاعها ضد الطائرات ، ولا سيما زيادة حمولها ، وتحسين آلتها وزيادة سرعتها ، واخيراً امكانية تومينها في عرض البحر بفضل المازوت ، قد اتاحت لها البقاء في البحر طيلة اسابيع عدة والعمل في نطاق اوسع منه في ما مضى . وعزز الطيران واسندت اليه مهمة الاستكشاف وقذف القنابل والذسف ، ولكن اليابانيين وحدهم فكروا بالذسف الانتقاضي . ومن جهة ثانية ، كانت

البحريتان الامريكىة واليابانية وحدهما قد بنتا عدة حاملات طائرات ، وهي سفن اعتبرتها الدول الاخرى ملكة وسريمة العطب .

والحال ابرزت معركة النروج فجأة اهمية الغطساء الجوي ، فاقضى معركة الأطلسي ذلك - كما رأينا - اعادة نظر شاملة في المفاهيم ، وتوزيعاً جديداً للقوات ، والابحور الى اساليب قتال جديدة . فبات السلاحان الاوليان ، منذئذ ، الفواصة والطائرة .

في الغرب اقتصرت « معركة الأطلسي » بالنسبة للبريطانيين ، اذا ما استثنينا مراقبة وتدمير بعض الوحدات الالمانية السطحية الكبرى (بسمارك) ، على مطاردة غواصات العدو التي حاولت قطع مواصلات الارخبيل بالبحر العالم الاخرى .

وخلافاً لما حدث في الحرب العالمية الاولى ، لم تعد الفواصة لتستطيع المهاجمة بالمدفع لانها لم تستطع الظهور على سطح البحر دون خطر . فان الامبرالية البريطانية قد استخدمت جهازاً كاشفاً يبيت موجات فوق الصوتية يتيح صداها ، الذي يعكسه الجسم الموجود في مياه البحر ، كشف هذا الجسم وتحديد مكانه . فتقذفها الطائرات ومطارادات الغواصات والمدمرات حينذاك بسيل من القنابل . وخفرت القوافل البوارج والحراقات والمدمرات ؛ وامنت حماية السواحل بالانغام ، وراقبت طائرات قيادة الشواطئ البحر رقابة دائمة . أما الغواصات الالمانية التي كانت في السنة ١٩٤٠ همارات يتراوح وزنها بين ٥٠٠ و ٨٠٠ طن ويبلغ شعاع نشاطها حتى ثلاثة اسابيع ، فقد تحسنت وبات باستطاعتها بلوغ ٢٠٠ متر عمقاً ؛ وفي السنة ١٩٤١ ظهرت غواصات تزن ١٥٠٠ طن ويبلغ شعاع نشاطها ٢٠٠٠ ميل (٣٧٠٠٠ كلم) ، يمكن استخدامها حتى في المحيط الهندي في ما وراء ال « كابل » . وقد اهتمت طريقة سرب الضراء (*Rudeltaktik*) : ما ان تكتشف الفواصة قافلة ما حتى تنبه اليها القيادة في فرنسا التي توجه اليها كافة غواصات المجموعة (١٥ او ٢٠) ؛ وقد آثرت العمل في « الكوة السوداء » في الأطلسي حيث تستعمل الرقابة على الطائرات . ولكن الدفاع تحسن وتكامل ، فتزايد شعاع نشاط الطائرات واتاح الجهاز الكاشف آنذاك ليس معرفة مكان وبعد الفواصة فحسب ، بل عمقها عن سطح البحر ايضاً ، واستطاعت الطائرات المزودة بالرادار واجهزة الكشف الضوئي البقاء على اتصال بالفواصة بعد غوصها بفضل الكاشف المغنطيسي . وجمرت السفن بشباك تقيها من خطر الطوربيد ؛ وفي شهر آب من السنة ١٩٤٣ استخدمت للمرة الأولى القنبلة الحائسة المسيرة . واستخدمت بعض سفن القوافل كحاملات طائرات ؛ وزودت بجهاز يطلق في آن واحد ٢٤ صاروخاً تنفجر عند اصطدامها بالهدف . وفي أواخر السنة ١٩٤٣ ظهر ال « سكرويد » ، مدفع الهاون المحكم الذي يسدده الجهاز الكاشف ، ويطلق ثلاث قنابل كبرى في آن واحد . وباتت الطائرات بصورة خاصة ، بعد ان طال شعاع عملها ، وزاد عددها ، قادرة الآن على سد « كوة الأطلسي » . وقد استخدمت قنابل محشوة بمادة متفجرة عظيمة الفعالية (*Mtnol*) . وخفرت القوافل

المتزايدة اهمية (٧٠ ، ٩٠ سفينة) خفراً قوياً ، وفتكت الطائرات المجهزة بعاكسات الوار قوية فتكاً ذريعاً بالفواصات التي تحاول الاستفادة من ظلام الليل للصعود الى سطح الماء . وقد اعطت هذه التدابير مفعولها : فان الحسائر التي بلغت ٨٠٠ . ٠٠٠ طن في شهر تشرين الثاني من السنة ١٩٤٢ قد هبطت الى ٩٦ . ٠٠٠ طن في شهر حزيران من السنة ١٩٤٣ ، ودمرت ١٧ غواصة المانية . ومنذ شهر كانون الثاني من السنة ١٩٤٣ ، اخذت مصانع السفن الانكلوساكسونية تبني سفناً جاوز محمولها الحسائر الى حد بعيد . ومنذ ذلك التاريخ ، اختل التوازن نهائياً ، في البحر والجو على السواء ، لمصلحة الحلفاء . ففي اواخر السنة ١٩٤٣ ، بلغ عدد الغواصات الالمانية والاطالية المدمرة ٤٧٥ ، وهبط محمول السفن المفرقة في شهر ايار من السنة ١٩٤٤ الى ٢٤ . ٠٠٠ طن ، بينما ارتفعت الحسائر في الغواصات ارتفاعاً مطرداً . ففي شهر كانون الثاني من السنة ١٩٤٥ ، لم يبق في عرض البحر سوى ٦٠ غواصة فقط (الشكل رقم ١٥) .

الات ان ظهور الـ « شورشل » في ربيع السنة ١٩٤٤ ، اي حين تعرضت الغواصة لضربات حاسمة ، قد احدث ثورة في ظروف الملاحة تحت سطح الماء . فقد تألف من انبوب عازل للهواء يرتفع فوق الغواصة الفائضة ؛ واتاح تأمين الهواء النظيف الضروري للحياة في الغواصة تحت سطح المياه ولسير المحركات واخراج الهواء الفاسد وغازات الاحتراق ؛ فاستطاعت الغواصة من ثم النجاة من رادار الطائرة والاحتفاظ بسرعة تكاد تعادل سرعة سفن خفر القافلة والبقاء تحت سطح الماء طيلة اسابيع عدة . ولكن الاوان قد فات ، في هذا المجال ايضاً ، اذ ان الاختراع الجديد لم يستطع قاب الموقف لصالح المانيا .

بينما نسبت الغواصات لنفسها ٥٠ ٪ من محمول السفن المفرقة والطيران ٣٥ ٪ ، لم يعد للالغام سوى ٦ - ٧ ٪ ، بالرغم من ان حرب الالغام قد عرفت نشاطاً عظيماً متزايداً . فلم تستخدم الالغام الكلاسيكية المتزايدة القوة فحسب ، بل الالغام المغنطيسية منذ السنة ١٩٣٩ ، والالغام السمية في السنة ١٩٤١ ايضاً ؛ كما استخدمت الالغام الضغطية التي تنفجر تحت تأثير المياه التي تحركها السفن ، والتي اتاح لها تركيبها ان تعمل سمعياً ومغنطيسياً وضغطياً . ولكن الايطاليين توفقوا منذ كانون الاول ١٩٤١ ، بغية الوصول الى السفن في المرافىء والدوران حول شباك الحماية او المزور من تحتها والاقتراب من الهدف جهد المستطاع ، الى استخدام طوربيد يسيّره رجلان تنزلها الغواصات قرب الهدف ، والى اصابة مدرعتين وناقلة بقول في مرفأ الاسكندرية نفسه . وفي اواخر الحرب استخدم الالمان الطوربيد « ماردر » المؤلف من طوربيد يحمل ملاحاً يقذف بطوربيد متفجر حين يصبح على مسافة قصيرة من الهدف ، واستخدام اليابانيون الطوربيد « كايتن » الانتحاري الذي يسيّره الملاح حتى الهدف وينفجر معه ؛ وفي سبيل بلوغ الغاية نفسها انتج المزيد من غواصات الجيب التي قد تبلغ سرعتها ٢٢ عقدة تحت المياه ، فبنى البريطانيون الـ « مدجت » (وقد استخدمت احدها في ضرب الـ « تريبتز » في احد الخلدجان الضيقة) وبنى الالمان الـ « سيهوند » .

إذا ما قورنت حرب الغواصات في الحرب العالمية الثانية بحرب الغواصات في الحرب العالمية الأولى ، لاتفصح أنها كانت أقل فعالية وأقل ارضاء للألمان ؛ فانهم قد اغرقوا متوسط المحمول الشبري نفسه تقريباً ، ولكن عدد السفن المخرقة أقل منه بنسبة النصف بسبب تزايد محمولها ، وكانت الحاسائر الألمانية فادحة جداً .

المعركة في المحيط الهادي يختلف وجه المعركة في الهادي اختلافًا كلياً ؛ فقد توفرت هنا للطرفين وسائل العمل نفسها ، وكانت السيادة هنا للاسطولين الجوي والبحري . فبعد النجاحات العظيمة التي احرزها اليابانيون في الاشهر الأولى من الحرب (بيرل هاربور ، وتدمير الد «برنس أوف وايلز» والد «ريليس» بواسطة الطائرات الانقضاضية) سعت الطائرات والغواصات الاميركية الى تدمير سفن تموين الجيوش اليابانية الموزعة على كفاة الحماة آسيا الجنوبية الشرقية والارخبيلات ، موقعة بها خسائر ما لبثت ان ارتسدت حجوم الكارثة . وقد استعاد الامير كيون سيطرتهم على المحيط الهادي بفضل سيطرتهم الجوية .

ان الممول عليه بعد اليوم ، اكثر من عدد السفن المسلحة بالمدافع ، هو عدد حاملات الطائرات والطائرات المنقولة ، لأن النتيجة الحاسمة تنزعها هذه او تلك . وقد ارتفع عدد الطائرات المشتركة في المعركة ارتفاعاً مطرداً : ١٨٠ طائرة يابانية مقابل ١٤٤ طائرة اميركية في معركة بحر المرجان ، و ٣١٢ طائرة يابانية مقابل ٣٠٥ طائرات اميركية في معركة جزر «مدواي» ، و ٤٩٨ طائرة يابانية مقابل ٨٢٠ طائرة اميركية في جزر «ماريان» . وفي شهر ايلول من السنة ١٩٤٤ ، في معركة الفيليبين الثانية من اجل الاستيلاء على جزيرة «لايت» التي انتهت بتدمير الاسطول الياباني ، كان لدى الاميركيين ١٢ حاملة طائرات يدخل في عدادها ست حاملات كبرى ، و ١٨ حاملة طائرات خافرة ، و ١٢٨٠ طائرة ، مقابل ٤ حاملات طائرات لدى اليابانيين و ٦٠٠ طائرة في المطارات ، اي مجموع ٧١٦ طائرة . وكانت الجودة الهامة ، من جهة ثانية ، مدى وعدد المارك البحرية الكبرى التي تصادمت فيها اساطيل قوية والتي لم تعرفها الحرب العالمية الأولى قط . فقد تقابلت اساطيل ضخمة بمقدورها البقاء في البحر طيلة اسابيع عديدة ، كما في عهد السفن الشراعية ، ولكن بصورة غير منتظرة . فلا تدور الممارك النهارية على مسافة ١٠ او ١٥ كلم كما كان مرتقباً ، ولا تدور الممارك الليلية على مسافة ٥٠٠ او ١٠٠٠ متر : دارت ١٣ معركة نهائية كبرى على مسافات تتراوح بين ٣٠٠ و ٧٠٠ كلم ، ودارت ٦ مارك ليلية ، بحيث لم تصل المدرعات الى مرمى المدفع ولم تلعب الدور الذي كان منوطاً بها من ذي قبل . وفي المعركتين الحاسمتين في حرب المحيط الهادي : معركة مدواي في حزيران ١٩٤٣ ، ومعركة الفيليبين الأولى في حزيران ١٩٤٤ ، لم تشارك اية مدرعة كبرى الا بمدافعها المضادة للطائرات . اما في الليل فقد نشبت المعركة ، بفضل الرادار ، بواسطة المدفع والطوربيد ، على مسافة ١٥ كيلومتراً . وباستثناء حاملة طائرات واحدة اغرقها المدفع ،

دمرت ٤٠ حاملة طائرات اثناء الحرب بفعل الطائرات او الغواصات . اما المدرعات الاميركية والانكليزية والالمانية ال ٢٤ التي دمرت ، فقد غرق ٩ منها في معارك بحرية و ٥ فقط بفعمل المدافع بينها ٣ اصيبت بالطوربيد ايضا .

لذلك فان تأليف الاساطيل في السنة ١٩٤٥ يوضح تدني دور المدرعة الكبرى التي لم تعد « السفينة الحربية الرئيسية » المهودة . ايست بعد اليوم سوى سفينة تايمه اعظم نفعاً بمدافعها المضادة للطائرات منها بمدافعها الضخمة . فان الاسطول الذي كان يستمد ، في شهر آب من السنة ١٩٤٥ ، لتنفيذ عملية « اولميك » (النزول الى اليابان) قد ضم ٢٣ مدرعة كبرى و ٢٦ حاملة طائرات حربية و ٦٤ حاملة طائرات خافرة . وبينما كانت النسبة بين فئتي السفن نسبة ٩ الى ٤ ، فقد انتقلت الى نسبة ٢،٣ الى ٩ . لقد اصيبت حاملة الطائرات بحور كافة العمليات .

العمليات البرمائية من المظاهر المميزة لهذه الحرب ايضاً عديد واتساع العمليات البرمائية التي تجاوزت المئة واختلفت اهمية ، فاقنصر بعضها على اعمال المغاور واتسع بعضها الآخر ، كعملية « ارفرلورد » في نورمنديا ، التي انطوت على ايزال ٢٥ قيفاً وتوميتها . لقد برهنت حملة الدردنيل الفاشلة واخفاق انزال الجيوش على ساحل الفلاندر خلال الحرب السابقة ، على ما يبدو ، على استحالة نجاح انزال جيوش بالقوة على ساحل منيع التحصين . ولذلك لم يكن امي من الجيوش معداً لمثل هذه العمليات . الا ان اخفاق انزال الجيوش الحليفة في النزوح ، والنجاح الألماني المقابل ، واجهاض خطة « سيلو » لانزال الجيوش في انكلترا ، ونجاح احتلال كريت الباهر على يد جيوش وبواسطة معدات نقل معظمها جواً ، قد اثبتت ان شرط النجاح هو امتلاك معدات نقل وانزال معدة خصيصاً لهذه الغاية ولا سيما امتلاك غطاء جوي يتيح « اقتراب » وحدات الهجوم . وبعد السنة ١٩٤٣ اجريت عمليات انزال الجيوش الكبرى الحاسمة في افريقيا واوروبا والمحيط الهادي : وقد ناهز عددها الستين - ١٠ في اوروبا وافريقيا ، و ٥٠ في المحيط الهادي - وتمحنت خلالها المعدات والاساليب . ففي الدرجة الاولى تأمنت الحماية بالطيران ومدافع الاسطول الضخمة . واستخدمت للنقل زوارق بإمكانها الجنوح على بضعة امتار من الشاطئ او القيام برحلة طويلة في عرض البحر : زوارق ذات طليقتين مسطحة القعر لا تدخل كثيراً في الماء وتفتح فيها مصاريح ضخمة تنتقل عليها السيارات والدبابات . وسفن كبرى قادرة على نقل زوارق انزال صفرى مختلفة الحمول (اكثر من ٤٠ نموذجاً) : ناقلات دبابات ، زوارق هجوم ، سيارات برمائية ، ودبابات ، الخ . ولما كانت عملية الانزال في « دياب » قد اظهرت المخاطر التي تنطوي عليها محاولة الاستيلاء على احد المرافئ ، فقد تقرر ، لعملية الانزال في نورمنديا ، اختيار ساحل لامرفاً فيه ، يكون من ثم اقل تحصيناً ، وانشاء خمسة مرافئ اصطناعية ، ثلاثة منها للسفن الصفرى واثنان للسفن الكبرى ، مع ما يستلزمان من ارصفة ثابتة متوازية مؤلفة من سفن قديمة مهمله مثقلة في قعرها بالاسمنت المسلح والفولاذ ، و ارصفة عائمة (من الفولاذ) تستطيع زوارق الانزال الاقتراب منها .

نقل الجيوش وتكوينها
 المكان اللازم من ميدان المعركة وفي الوقت اللازم ومصح
 التجهيزات اللازمة ، قد استعاد - بواسطة الاميركيين - اسمه القديم ، « فن نقل الجيوش
 وتكوينها » (*Logistique*) ، وارتدى طابع اهمية لم يعرفه من قبل بسبب طول خطوط
 التموين (عدة آلاف من الكيلومترات) وتزايد حجم المواد والمعدات - ألوف الاطنان من
 المواد الغذائية والذخائر الضرورية للمحاربين - الذي يمكن تقديره بعشرة اضعافه في السنة
 ١٩١٧ . فان فيلق مشاة اميركيين يستهلك ١٥٠ طناً من البنزين في اليوم ، ويستهلك الفيلق
 المدرع ٣٥٠ . ويستخدم اثنان من كل سبعة جنود اميركيين في اعمال النقل والاتصال . وفي
 المحيط الهادي ، اقتضى لكل فيلق مؤلف من ١٤٠٠٠ جندي عند خط النار ، ١٤٠٠٠
 جندي للعمل في المؤخرة و ١٢٠٠٠ للعمل في المحطات المنتثرة على طرق المواصلات . فتوجب
 من ثم اعداد تنظيم معقد يستخدم مئات الالوف من الجنود لتعضير العمليات في ادق تفاصيلها ،
 قبل اشهر عدة ، وتنفيذها تنفيذاً ناجحاً .

هنا يمكن سر اهمية وسائل النقل المتزايدة وعناد المتحاربين في مهاجمة خطوط مواصلات
 العدو البحرية والبرية . فهو تشويش حركة وسائل النقل بفعل قاذفات القنابل الالمانية ما منع
 البنزين جزئياً عن الدبابات الفرنسية في بلجيكا في شهر ايار من السنة ١٩٤٠ ، في حال ان التنظيم
 الامثل في وسائل النقل الالمانية قد اتاح انتصارات الالمان المشهودة الاولى . وفي روسيا ،
 المتفرقة الى الخطوط الحديدية والطرق ، تنظمت فرق المقاومة المنعزلة عند مفترقات
 الطرق والخطوط الحديدية . وادى توغل الالمان في قلب روسيا مسافة تزيد عن ١٠٠٠ كلم
 في المرحلة الاولى من الحرب الى اضعاف قوة الجيش الالمانى الهجومي اضعافاً ملموساً ، وفي
 السنة ١٩٤٢ ، اثناء التقدم نحو القفقاس وسالينغراد في آن واحد ، عجزت القيادة الالمانية عن
 ان تضع تحت تصرف جيوشها المهاجمة كافة الوسائل التي كانت بحاجة اليها . وفي ليبيا اسكر من
 روسيا تحكمت ظروف التموين بمركات جيوش الاهداء . وقد كتب « ايزبيك » ، رئيس اركان
 « رومل » ما يلي : « ان الاستيلاء على مزيد من المناطق لم يمن تحقيق النصر ، بل كان من شأنه ،
 على نقض ذلك ، ان يشكل ضرراً وخطراً » . وطوال الوقت الذي تستغرقه المعركة ، نشاهد
 سباقاً حقيقياً نحو المراقم التي يجب بلوغها قبل ان يكون للعدو متسع من الوقت لتمطيلها ؛
 نشاهد تعاقب تقدم وتراجع جيشين يضعفها البعد عن قواعدهما حين يتقدمان ، ولا يلبثان ان
 يتوقفا لان تموينها يتأخر عنها بسبب هجمات طيران العدو . فهذه حال « رشي » في شهر كانون
 الاول من السنة ١٩٤١ حين تقدم حتى « غزاله » ، وحال رومل نفسه بعد استيلائه على بنغازي
 وطبرق ؛ فان الغنائم التي كسبها في هذه المدينة وفي سيدي براني قد اتاحت له التقدم حتى
 المطين ، ولكن خطوط تموينه الطويلة تعرضت للخطر ، اذ ان الطيران البريطاني انزل بوسائل
 نقله البحرية خسائر فادحة ، فأرغم على التوقف .

وأثارت العمليات البرمائية - كما رأينا - مسائل نقل وتكوين اعظم اهمية حين توجب نقل

والمؤين الجيوش التي انزلت في أفريقيا الشمالية وصقلية وإيطاليا ونورمانديا وبروفنسا. وهي فدرية الأمير كيين الصناعية الفائقة ما اتاحت لهم ، في المحيط الهادي ، التغلب على صعوبات حرب تدور رحاها على مسافة عدة الوف من الكيلومترات من بلادهم . فقد توجب عليهم احكام تنظيم لم يسمح بنقل احجام كبرى من الرجال والتجهيزات فحسب ، بل يتمد عمليات متواصلة دائمة ايضاً . ومن اجل ذلك اضطرروا الى بناء مرافق جاهزة بمواد موحدة القياسات واستحضار خشب البناء والاسمنت والمواد اللازمة لانشاء الطرق ومهابط الطائرات ومسكن الجنود ، الخ . وقد رافقت الاسطول في انتقاله مراكب مساعدة معدة كلها لشحن معين او لخدمة معينة : احواس سفن عائمة - تجمع بين السفينة ومصنع السفن - قادرة على ايواء اكبر السفن واصلاحها في عرض البحر ونقل المؤن ؛ وزودت ناقلات البترول في عرض البحر اثناء مواصلة تقدمها ، ونقلت اليها الذخائر والمؤن من السفن التي تحملها . وقد حضرت «حزم جاهزة للنقل والتأمين» زفة الواحدة منها ١٤٠٠٠ طن معدة لانشاء مطار، يرافق كلا منها ٦٦ ضابطاً و١٦٠٠ جندي، فكانت ترسل الى القيادة حال طلبها ؛ وحضرت كذلك في مصانع التصليح حزم جاهزة لكل نوع من الطائرات والآلات تسلّم عند الحاجة للطائرات او السفن المنعقدة .

فكانت الكميات المنقولة من ثم كبيرة جداً : وقد قدر في السنة ١٩٤٤ ان ٦٠٠٠٠٠ طن نقلت شهرياً عبر المحيط الهادي ، الى مسافة ٥٠٠٠ كلم من القواعد الاميركية ، لا يدخل فيها الفحم الحجري والبترين . ففي عملية ازال الجيوش في جزيرة «لايت» وحدها ، استخدمت ٨٠ ناقله بترول ، ٢٠ ناقله تمبيء او تفرغ ، و ٦٠ اخرى تنقل البترين الضروري للقوات المنزلة في الجزيرة . وهكذا استطاع الاميركيون ، طيلة ١٦ شهراً ، القيام «بهجوم دون توقف» تعاطف عنفاً يوماً بعد يوم ادى في النهاية الى سحق اليابان .

حرب المصائب
كان كذلك اشترك المدنيين المسلح في مقاومة الغازي أحد مميزات هذه الحرب العالمية الثانية . فمُنذ نهاية حروب الامبراطورية الاولى التي ثار فيها السكان الاسباب والتيروليون والروس على جيوش نابليون ، انحصرت العمليات ابدأ في الجيوش النظامية ، اقله في اوربا .

اخذت حرب المصائب المصرية تنظم وتوسع اتساعاً كبيراً في الصين منذ السنة ١٩٣٨ . وقد شرح ماو تسي تونغ النظرية لطلاب الاكاديمية الحمراء في السنة ١٩٣٦ في الدروس التي نشرت في السنة ١٩٤١ . فحين يصبح امر تطبيق الاساليب الحربية الكلاسيكية مستحيلاً ، كما يقول ، يجب الاستمرار في مقاومة الغازي بوسائل اخرى : هذه هي حرب المصائب التي يناوش فيه العدو دون مجابهته في معركة . وهي في جوهرها حرب ضارية لا مكان فيها للشفقة ، لان القمع يتناول المدنيين بقسوة لا يتناول بها العسكريين ، فيجب من ثم ، كي تتشكل بالنجاح ، ان يساند سكان البلاد المقاومة المسلحة فيها مساندة كلية . ويجب ان تدوب بين السكان وتثلاثي بينهم لتظهر مرة اخرى بعد ذلك في الزمان والمكان الموافقين . وحين تقوم هذه الرابطة بين

الأنصار والسكان ، يصبح بمقدور الأنصار تنظيم جبهة حقيقية وراء العدو وارغامه على التجمع في بعض النقاط كالمدن وخطوط او عقد المواصلات ، ومهاجمة مراكزه الضعيفة ، واضعاف معوياته ، وجعل الاتصال بين وحداته وتوحيده غير مستقرين ، الى ان يسمح تجهيز القوات اللازمة بتطويقه وابدائه . وان هذه الاساليب التي حالت دون تمكن اليابانيين من السيطرة على معظم الاراضي الصيلية قد اعتمدت في كافة البلدان المغزوة . فأحدثت حرب الأنصار من ثم ثورة حقيقية في مفاهيم الحرب الكلاسيكية باثراكمها في المعركة جماهير كبيرة من المدنيين المسلحين ، العاملين بانصاف مختلف وثوقه مع الجيوش النظامية . وبتاسعها وضعت دول المحور امام مسائل غير مرتقبة على جانب كبير من الخطورة . وقد اتخذت اشكالاً اختلفت باختلاف جرياتها في فرنسا ، او روسيا ، او بولونيا ، او البلقان ، او المناطق الكثيفة السكان ، او المناطق الصحراوية ، او الغابات المتلبدة ... وفي كل مكان - باستثناء الاتحاد السوفياتي - وقفت الحكومات المؤلفة في المنفى او الحكومات الخليفة موقفاً حذراً من هذه الثورات الشعبية المؤدية الى تسليح جماهير اعتبرت شيوعية لم تكن الحكومات لتضمن في المستقبل الاشراف عليها وانكر المستشارون العسكريون المحترفون فعاليتها . وهنا يكن سر التباطؤ والتردد في تزويدها بالاسلحة من الجو ، وسر الجهود المبذولة لعرقلة او ايقاف نشاطها ، بما ادى احياناً الى منازعات داخلية وخيانات .

في اوروبا ، اتسمت حرب العصابات في البلقان أولاً . ففي
 في البلقات وبولونيا
 اوروسا ضمت جيوش قيتو ، منذ آخر السنة ١٩٤١ ، الوف
 المحاربين - ١٥٠٠٠٠ في السنة ١٩٤٣ - وحررت اقاليم واسعة ، وفي اليونان تنظمت حركة
 التحرير الوطني التي ألفت بعد ذلك جيش التحرير الوطني . وفي البانيا تنظمت جيوش الأنصار
 بقيادة انور خوجه . ولكن هذه الجماعات المتميزة بارترفاع عددها ونشاطها الفعال ضد الغازي
 كانت بقيادة الشيوعيين ، فقاومتها جماعات محافظة اقل عدداً حالفت الالمان انفسهم أحياناً :
 كجماعات ميخالوفتش ، وجماعات الكولونيل زرفاس ، والد « بالي كومبتار » الالبانيين . ولكن
 الأنصار البلقانيين ارغموا زهاء ثلاثين فيلماً ايطاليا وبعض الفيالق البلغارية وجيوش بافلينك
 الكرواتية وبعض الجيوش الالمانية احياناً على البقاء في البلقان .

وفي بولونيا ، حيث تشكلت منذ السنة ١٩٣٩ جيش سرري لمقاومة الالمان والروس معاً ،
 كان الانقسام عميقاً ايضاً بين الشيوعيين وخصومهم . وبعد السنة ١٩٤١ ، أثار نشاط العصابات
 السوفياتية في بولونيا الشرقية التي استولى الاتحاد السوفياتي على بعض أراضيها ، مسألة الحدود
 الشائكة . ولذلك كان التعاون ضد الالمان محدوداً . فقد دخلت العناصر الشيوعية في جيش
 « برلنغ » الذي حارب في اطار الجيش الأحمر ، بينما قامت العناصر المرتبطة بحكومة بولونيا في
 لندن ، بمعزل عن الجيش السوفياتي ، بنشاط أدى الى تدمير فرسوفيا .

في روسيا ... خطة « الارض المحرقة » ، وفي الوقت نفسه بتشكيل جماعات من الانصار في المناطق المحتلة . فلستنا هنا ، كما في غير مكان ، امام فلاحين مسلحين بأسلحة عادية يرتجولون تنظيمهم ، دون ارقباط بالحكومات او ضدها أحياناً ، بل امام مدنيين منظمين ، قادرين على العمل ككتائب صغيرة منفردة او مجتمعة ، وحق مع الجيش النظامي ، وخاضعين لقادة هم بمثابة الحكومة الشرعيون المختارون على العموم من بين رؤساء التعاونيات الزراعية او اعضاء الحزب الشيوعي او ضباط الجيش . وينضم اليهم أحياناً عدد من الجنود المحاصرين الذين نجحوا في الافلات من قبضة الالمان . وقد ساعدتهم مساعدة كبرى نادرة خطوط المواصلات والمسافات بين القرى ، واتساع الاحراج والمستنقعات والمناطق الوعرة ، التي يستحيل اجتيازها منها الا باستخدام فرق عسكرية كبرى ، مما اتاح لهم تأليف جماعات وثابتة اخذت منذ شهر آب من السنة ١٩٤١ تهاجم قوافل التموين وتخرب الخطوط الحديدية وتدمر الجسور وتمنع الالمان من دخول مناطق واسعة في البلاد . فأرغمت القيادة الألمانية على ترك فيالق كاملة في المؤخرة لحماية قوافلها والتجرد لعمليات انتقامية : كاعدام الرهائن وتدمير القرى اللذين زادا من عطف السكان على الانصار وحمل الرجال الأصحاء على الالتحاق بمصائب الجوار هرباً من الاخطار المحدقة بهم . وهكذا تشكل جيش عظيم ، مؤلف من جماعات ، قسماً تضم عدة مئات ، بل عدة الوف من الاعضاء ، « زودت من الجو ، بالأسلحة (والمدافع أحياناً) والذخائر والادوية » ، وكانت على اتصال لاسلكي بالقيادة المركزية لحركة الانصار ، وتلقت منها التعليمات ونقلت اليها المعلومات . وقد ساعدت الانصار النساء والاولاد ، كذلك الكومسومول الصغيرة « زويا » ، البالغة من العمر ١٧ سنة ، التي حكم عليها بالموت شنقاً بتهمته احراق مستودع ألماني ، وكنساء واولاد الانصار الـ ١٠٠٠ المحتملين في « دياميس » اوديسا ، الذين أمنوا لهم مؤنهم بانتظام واتحوا لهم ، طيلة سنتين ونصف السنة ، السمود والحيلولة دون اعمال تخريبية كثيرة حين كان الجيش الأحمر يقترب من المدينة ، والاسهام مع هذا الجيش في تحرير مدينتهم .

في فرنسا ، بدأت حرب المصائب منذ السنة ١٩٤١ حين تشكل الجيش السري في فرنسا وأعيد تبعاً لتنظيم الحزب الشيوعي الذي والت منظمته العسكرية ، « المتطوعون والانصار الفرنسيون » ، اعتماداتها على الالمان . ثم اتسعت الحركة حين انضم اليها شبان كثيرون مهددون باخطار شتى رغبوا في الحياة السرية وتأسيس جيوب مقاومة عززها أحياناً بعض الجنود الفارين من الجيش الالمانى . ولكن جيوب المقاومة التي نظمت في جبال الالب والجورا والسلسلة الوسطى اقتقرت الى الاسلحة ، لان الحلفاء ، جهلاً منهم او تجاهلاً ، لم يزودوها من الجو الا بأسلحة غير كافية ومتأخرة ، فجاء القمع الذي تولته الجيوش الالمانية غاية في القساوة والوحشية : ففي هضبة الـ « غليار » ، وفي شهري شباط واذار من السنة ١٩٤٤ ، لم يخضع ١٢٠٠٠ الماني ، مع الطائرات والمدفعية ، حيب المقاومة المنظم فيها الا بعد ١٨ يوماً . وتوجب

على الالمان ارسال ثلاثة فيالق ضد جيب المقاومة في الـ « ابن » ، وفيلقين « احدهما مدرع ، ومظليين ، للقضاء على جيب المقاومة في فركور في شهر تموز من السنة ١٩٤٤ ثم توحدت الحركات المختلفة بعد قيام المجلس الوطني للمقاومة الذي اسند الاشراف عليها الى لجنة عمل هي الـ « كوماك » . واتت معركة التحرير ادت هجمات جيوب المقاومة على الخطوط الحديدية ، بالاتفاق مع هجمات الطيران الحليف ، الى عرقة في سير القطارات الحديدية استتبعت تأخيراً في نقل الجيوش الالمانية بلغ خمسة ايام احياناً . وفي بريتانيا ساهمت جيوب المقاومة مساهمة فعالة مع المظليين الاميركيين بتنظيفها المنطقة بعد فتح ثلثة افراش . والى الجنوب من الـ « لوار » ، وفي الجنوب الشرقي ، حالت اعمالها دون انسحاب ١/٢ القوات الالمانية . وقد اسرت ٢٥٠٠٠ جندي في الجنوب الغربي و ٤٢٠٠٠ في الجنوب الشرقي . وقد قدرت فعالية هملتها بفاعلية زهاء حشرين فيلقاً .

منذ اعلان الهدنة التي عقدها المارشال « بادوليو » مع الحلفاء ، نزع الالمان في ايطاليا الاسلحة من الجيش النظامي في ايطاليا واسروا اكثر من ٦٠٠٠٠٠ . ولكن بعض الوحدات بادرت طوعاً الى المقاومة : في بيومينو ، وكورسكا ، وسردينا ، والدوديكانز ، وكورفو وكيفالونيا .. ؛ والى العديد من الجنود الذين فروا من الاسر جماعات انصار في « بيمون » ، ومنطقة البندقية حيث توحد خصوم الفاشستية الايطاليون والسولوفينيون ، وفي اميليا وليغوريا انضموا الى جماعات العمال والفلاحين الذين رفضوا الحرب الى جانب الالمان ، فلم يستطيعوا هرباً من انتقام حكومة سالو الفاشستية الجديدة - الرفع علم المقاومة . وامتدت الحركة الى منطقة الـ « مارش » في اواسط ايطاليا ، وتوسكانه ، ولاسيوم ، والـ « ابروز » ، وراه الخطوط الالمانية . ثم احسكت خطة الانصار وتكاملت : تسلل ، انسحاب فجائي ، وتفرق ، ثم مباحثة جديدة وتفرق جديد ، وتشكيل وحدات سريعة الانتقال تهاجم الالمان في كل مكان وترغمه على تشتيت قواته اكثر فاكثر . وفي ايطاليا الشمالية بلغ عدد الانصار ٨٠٠٠٠ في شهر حزيران من السنة ١٩٤٤ بالرغم من الارهاب البوليسي وعمليات « الشراذم السوداء » الانتقامية الدامية . وبذلت المساعي للاعاضة من « حرب العصابات » بمنظمة ذات شأن ، بغية توحيد القائمين بها في قوة عسكرية . فانشئت « قيادة عامة » ، كان الجنرال « كادورنا » مستشارها العسكري . وقد اوجد اتفاقاً « برشونيت » و « فريول » تعاوناً وثيقاً بين المقاومة الفرنسية والانصار السولوفينيين شمل تبادل المعلومات . وهكذا وضعت اسس « دولية الانصار » التي ضمت في حروب العصابات كافة خصوم النازية والفاشستية في كافة البلدان ، اذ ان بعض الفارين من الاسرى الانكليز والاميركيين والاورسترايين والروس والتشيكوسلوفاكيين قد انخرطوا في صفوفهم . وقد تسلم بعض هؤلاء الاجانب زمام قيادة جماعات الانصار . وكما في الحصارج ، حارب الابطاليون الى جانب السوفييات واليوغوسلافيين والاليانين واليونان والفرنسيين .

في صيف السنة ١٩٤٤ ، لم تعد اعمال الانصار هجمات فجائية او اعمالاً تخريرية فحسب بل

معارك حقيقية كحركة « مولتيفيورنو » بين « ريجيو » و« مودينا » حيث صمد ٨٠٠٠ نصير في وجه ثلاثة فيالق المانية مزودة بمدفعية قوية ودبابات وقاذفات لهب ثم انسحبوا بعد قتل ٢٠٠٠ الماني . وفي اواخر الصيف كانت هناك مناطق محررة فعلا في ايطاليا الشمالية : الوديان المليسا في اليبهون و« مونفرا » ، وجزء من لومبارديا ، و« جمهورية توريليا » بين جنوى وبلينانس في ليفوريا ، ومدن الابنين الرئيسية بين بارم ومودينا في اميليا ، وكارنيا ، ومنطقة واسعة في لاد « فريول » ، ولكن الهجوم الخليف على الخط القوطي قد فشل وقد معه الأمل بتحرير ايطاليا الوسطى كلها في وقت قريب . فكان ان الأنصار ، الذين تخلت عنهم القيادة الحليفة و اشارت عليهم في شهر تشرين الثاني بـ « التسرح » ، قد سحقوا وتفرق شملهم . ولعنهم تنظروا مرة اخرى في السهل اثناء شتاء ١٩٤٤ - ١٩٤٥ . فتجدد القتال في شهر آذار من السنة ١٩٤٥ وتم الاستيلاء مرة اخرى على المناطق المحررة من قبل . وفي شهر نيسان اندلعت الثورة الوطنية . واثناء تقدم الحلفاء هاجم الأنصار الجيوش الألمانية المنسحبة في الابنين وانقضوا جنوى من التدمير . ثم ثارت ميلانو وتورينو ومحروبا . وفي الثامن من شهر ايار ، حين توقفت العمليات الحربية في اوربا ، كان عدد القتلى من الأنصار قد بلغ ٤٦٠٠٠ وعدد الجرحى والمشوهين ٣١٠٠٠ ، بضاف اليهم ٣٠٠٠٠ ايطالي قتلوا في حروب العصابات خارج بلادهم .

اهتم الالمان بدورهم بتنظيم العصابات حين احدث خطر الغزو ببلادهم .
 الـ « هروولف »
 ومنذ شهر نيسان من السنة ١٩٤٥ طلب الى الرجال التمييزين بمهارة وخبرة وشجاعة نادرة ان يستعدوا لمثل هذه الحرب . فكان ذلك الـ « هروولف » المطلوب منها مواصلة القتال في جيوب المقاومة في الالب ، ولكن نشاطها لم يكن ذا شأن عمليا .

ان العمليات التي جرت في كل الفصول وفي كل المناخات ، طيلة
 بعض مظاهر الحرب الخاصة
 خمس سنوات تقريبا ، قد ارتدت ، كما هو طبيعي ، مظاهر
 الحرب في روسيا
 مختلفة كل الاختلاف . لا بل ان ظروف المحاربين نفسها ، وقد

تميزت ابدأ بالقساوة ، كانت كذلك مختلفة جدا .

في روسيا ارتدى القتال طابعا بالغ الفظاعة بفعل الظروف الطبيعية وشدة عنساد الطرفين المتحاربين . وكان اتساع الرقعة الروسية وندرة خطوط المواصلات كافيين لتطلب مجهودا لاجد له من المحاربين ومعداتهم (الشكل ١٧ ، ص ٣٨٦-٣٨٧) . فان ندرة القرى والشكبات ، واطوار رجال العصابات الذين يخرجون فجأة ، وفي كل وقت ، من الغابات ليهاجموا المنفردين والمفارز الصغرى والقوافل ، قد اوجدت عند الغازي حالة عصبية متوترة وسببت له مشقات غير اعتيادية . وجاء المناخ يزيد في الطين بلة : ففي الصيف الغبار والمسيرات المنهكة تحت اشعة الشمس المحرقة ، دون ماء في أغلب الاحيان ، وفي الربيع والحريف الامطار التي تحول الارض الى بحسرات وحول يصعب السير فيها ، لا يقوى سوى الحصان على اجتيازها وتأمين قنوين غير مؤكد وغير كاف ، وتحول الطرقات وراطا ومستنقعات يفرص الانسان فيها فلا يستطيع التقدم ، وفي

فصل الامطار الغرق الذي يجمد الدم في عروق الالمان المفتقرين الى الملابس الدافئة وحتى القفازين احياناً ، ويمطل الاسلحة الذاتية الحركية ويجمد البنزين والزيوت ، والحريف الذي يخفض الحرارة الى ٤٠ - او ٥٠ ° - ، والمواسف الثلجية التي يجب خوض معارك ضارية اثناء هبوبها ضد عدو لا يمكن على ما يبدو تصور جلده وطاقته على مقاومة العذاب وهمته القساء في القتال . ويضاف الى الدمار الذي يخلفه الالمان اثناء تقدمهم ، التخريب الذي يأتيه السوفييات بانتهاجمهم خطة « الارض المحرقة » ، ثم ذلك الذي يخلفه الالمان - بصورة منظمة - اثناء تراجعهم وانسحابهم .

فقد كتب « بولفوي » في اوكرانيا في السنة ١٩٤٣ :

« الارض كلها منطقة صحراوية . فبدافع نوع من البغضاء الجنونية احرق الالمان القرى احراقاً شاملاً ، وقطعوا اشجار البساتين ، واتلفوا الزروع ومحو كل اثر لاقامة الانسان . وفي المزارع ، جمعا الحارث والآلات الخاصة والآلات الغاصة ونسفوا بالمتفجرات » .

وفي المعارك الرهيبة التي خاضها الطرفان المتحاربان استخدمت جيوش واعتدة لم يشاهد مثل كثافتها وقوتها في اي بلد آخر . ففي شهر تموز من السنة ١٩٤٣ ، وصف احد الصحفيين الالمان معركة بياالغورود كما يلي :

« بلغ عدد الدبابات المشتركة في المعركة في آن واحد حوالي ٢٥٠٠ دبابة ، وحمي وطيس المعركة طيبة ثلاثة ابر وثلث ليال ... سار في المقدمة الاختصاصيون الذين شعروا الطريق امام الدبابات وسط حقول الالغام ، وسارت وراء الدبابات مدافع المهجوم . ففتحت الدبابات المهجوم واطلقت نيرانها الى مسافات بعيدة . واضطرو رماة القنابل تكراراً الى القفز من على الدبابات لتطهير الحقول من الغناصة الروس المختبئين بين الزروع والاعشاب . واكتشفت مدافع رشاشة تارة الى اليسار وتارة الى اليمين ، وحتى في المؤخرة احياناً . ومن اعالي الجرد انقضت الطائرات ، واطلقت المدفعية نيراناً جهنمية متراصة وارتدت المعركة طابعاً من العنف لا يتصوره انسان ، والليل لم يوقفها . واضي السهل الواسع الاطراف اضاءة مخزقة بوميض الانفجارات ، وارتسمت في السماء خطوط منجمعة تتحركها الغدائف المتشابكة ورامعا .. » .

في الشرق الاقصى لم تجر العمليات الحاسمة بمجرد وجود فحسب ، بل في الشرق الاقصى برأ ايضاً . وقد ارتدت في كل مكان طابع الضراوة القسوى . ففي الغاية والدغل ، حيث كانت شاقا جداً بفعل المناخ الوخيم ، توجب احباط المكائد اليابانية الكثيرة ، ومعرفة المسالك في وسط الاجام ، ومواجهة الاحابيل والنيران المطلقة من كل صوب ، وفي اغلب الاحيان ، من الاشجار التي برع اليابانيون في تسلقها والاختباء فيها والتعلق بنصوصها ، والتسلل الى الخطوط حيث تبلغ « فرقةهم الانتحارية » مجموعات المدفعية وتلصقها بالمتفجرات التي تقضي عليها وعلى المدفعية مما . فنجم عن كل ذلك تور عسبي لا يطاق وتعب مضم . واستمات اليابانيون في المقاومة ولم يخلفوا سوى عدد ضئيل جداً من الأمري : جنود جرحى او مرضى عاجزين عن القتال . ففي اوكتيناوا قتل ١٦٠٠٠٠ ياباني ولم يقع في الامر سوى ٧٤٠٠ جندي . وفي شهر تموز من السنة ١٩٤٤ ، اذبت حامية جزيرة تينيان الصغيرة في اريخبيل الماريان ، قرب

سايبان ، حيث استخدمت قنابل التناوب للمرة الاولى ، افناء تاماً ، وكانت مؤلفة من ٩٠٠٠ رجل . وفي بورما كانت النسبة ٦ اسرى مقابل الف قتيل . وفي كل مكان قاوم المدافعون حتى الموت هجوم الدبابات وقاذفات الالهب والمدفعية الثقيلة والطائرات . وحين انزل الطيران الاميركي بالاسطول والطيران اليابانيين خسائر لا تموض ، ظهرت « الطائرات الانتحارية » (كاميكازيه) التي يلقي ملاحوها بانفسهم مع طائراتهم على الاهداف المهاجمة ، و« القنابل الانتحارية » (باكا) ، الشبيهة بالصواريخ ٧١ ، التي يعودها حتى الهدف ملاحون ينفجرون معها . وشكل الاسطول من جهته وحدة « كاميشيو » من الطرايد الانتحارية التي يوجهها رجل او رجلان الى الهدف ، وزوارق عملة بالقنابل او الطوربيد تهاجم بها السفن ، وحتى سباحين يحملون مواد تنفجر عند اصطدامها بالسفن الاميركية .

الحرب ضد المدنيين هوجم السكان المدنيون هجوماً مباشراً ومنظماً . فخلال الحرب العالمية الاولى عانوا من حرب الفواصات ، والحصار ، والاقنساتر المختلفة التي استهدفت سكان المناطق المحتلة ، والحرق الصريح للاتفاقات الدولية حول العمل الازامي في صناعات الغازي الحربية او في اعماله التحصينية . اما اليوم فقد عانوا مباشرة من قنابل الطائرات . ومنذ قبل السنة ١٩٣٩ ووجه احتمال قصف المراكز الصناعية الكبرى والعواصم بالقنابل . وارتقت خسائر مرتفعة في الارواح (في انكارترا ٦٠٠٠٠٠ قتيل مدني وضعفهم من الجرحى في الايام الستين الاولى) ، مما حمل الحكومات على وضع مخطط لاجلاء السكان باعداد كبرى عن المدن الكبرى بقية تلافى الضرر واختلال نظام الادارات العامة : وبصورة خاصة اجلاء تلامذة المدارس والاولاد الصغار وامهاتهم . فممنذ شهر ايلول من السنة ١٩٣٩ اجلي في بريطانيا العظمى اكثر من مليوني شخص بينهم ١٥٠٠٠٠٠ طفل مع امهاتهم . وفي فرنسا اجلي سكان مدينة ستراسبورغ كلهم وعسدد كبير من الازاسيين واللورينيين ، وتلامذة كثيرون من مدارس باريس ، الخ .

وحين حدث الغزو ، حدث ما يشبه « الخروج » حين هرب ملايين الهولنديين والبلجيكين والفرنسيين هائمين على وجهم ، تلقائياً وبدون نظام ، في طرقات تهاجها الطائرات الانقضاضية بمدافعها الرشاشة ، ودون موارد كافية احياناً . فاستقبلت مقاطعات فرنسا الغربية وحدها ٩٠٠٠٠٠ لاجيء توجب اعالتهم واسكانهم . وتسبب التقدم الالمانى في الالتماد السوقياتي في مشاهد السكان الهاربين نفسها . وفي السنة ١٩٤٥ عرفت المانيا بدورها هذه الصفوف الطويلة من الهاربين الذين عرفوا السير على الطرقات وتركوا على ضفاف الـ (اودير) ، وجث الشيوخ والنساء والاطفال ، رغبة منهم في السير بزيد من السرعة باتجاه الجنوب .

احدثت كافة الدول ، لمواجهة خطر القصف بالقنابل ، مصالحي « دفاع » سلمي دائمة استخدمت مئات الالوف من الاشخاص (٤٠٠٠٠٠ في فرنسا ، ١٢٠٠٠٠٠ في انكارترا) الذين كلفوا الاهتمام بفتح الملاجئ منذ بداية اطلاق صفارات الخطر ، واطفاء الحرائق ، ومساعدة

الجرحي، وتقديم المون لمن حرمتهم القنابل من مساكنهم ومن كل ما يملكون. ولكن الحناثر، على بعدها عن التقديرات، كانت فادحة: في انكلترا ٦٠٠٠٠٠ مدني قتل و ٢٠٠٠٠٠٠ جريح وبيتان مدمران او متضرران من كل ٧ بيوت، و ٩ من كل ١٠ في وسط لندن. وان القصف المتواصل الذي اخضعت له المانيا قد حول عدداً من الممدن الكبرى، كـ «كارلسروه» وشتوتغارت ومونيخ وبرلين ودرسدن الى حقول انقاض، واثت الحرائق الهائلة على عدة كيلومترات مربعة من مدينة همبورغ. وعانت اليابان كذلك، حتى قبل قنبلي هيروشيما وناغازاكي وضحاياهما الـ ٢٠٠٠٠٠، من تدمير الابنية والحناثر المرتفعة في الارواح خلال الغارات الكثيفة على طوكيو والمدن الصناعية.

الفصل الثاني

النظام الأوروبي والآسيوي الجديد

طيلة سنوات عدة ، احتل القسم الأكبر من أوروبا وقسم هام من آسيا ، واديرا واستثمرا على أيدي المنتصرين في الحرب الصاعقة : الألمان واليابانيين الذين أزالوا الحدود (الشكل ١٨) وأعلنوا عن رغبتهم في اقامة « نظام جديد ، وإيجاد « نطاق ازدهار مشترك ، يكون ضمانا للرفاهية والسلم . وكان هذا الشعار ممدأ لاختفاء استثمار الموارد للبشر الذي تستلزمه آلتهم الحربية . الا ان المنتصرين استطاعوا ، الى جانب هذا الاستثمار ، تحطيط تطوير اقتصادي واجتماعي مبنيا على العنصرية والمبادئ « الفاشستية » .

١ - النظام الجديد الألماني

النظام الجديد بموجب الاتفاق الثلاثي ، الذي عقد في شهر أيلول من السنة ١٩٤٠ بين ألمانيا وإيطاليا واليابان ، والذي وصف به « الميثاق العظيم للنظام الجديد » ، قبلت اليابان بسيادة ألمانيا وإيطاليا في أوروبا من اجل اقامة نظام جديد ، واعترفت لها حليفاتها بالهمة نفسها في آسيا . فماذا كان المقصود بهذا النظام الجديد يا ترى ؟

ان خطب بعض الوزراء الألمان ، ومقالات الصحف وكتب الصحافيين النازيين تكاد لا تعطى اي ايضاح بهذا الصدد ، لا سيما وان الآراء قد تبدلت بتبدل احوال الحرب . اما بحسب المبادئ الأيديولوجية الواردة في « كفاخي » فقد كان المقصود إيجاد مناطق حيوية مؤلفة من عدد معين من « المجالات الكبرى » المستقلة سياسياً واقتصادياً والمربطة باتفاقات ثنائية ، لمصلحة بعض الأمم الجديدة بذلك . فتقام قبل كل شيء آخر وحدة اقتصادية بإدارة ألمانيا تحمل عمل النظام الحر الفوضوي تحطيطاً مركزياً وتقسيماً دولياً للعمل ، ما امكن التقسيم ، شبيهاً بذلك الذي نظمته الاتفاقات الثنائية المعقودة بين الـ « رايخ » وبلدان أوروبا

الجنوبية الشرقية قبيل الحرب . وبصورة عامة ، يستغنى عن تصنيع قسم من اوروبا غير الالمانية ، وتحتمل المانيا معظم الانتاج الصناعي في ارضها ، وتقدم اوروبا الشرقية والغربية المنتوجات الغذائية والاعلاف . وحين خيضت الحرب ضد روسيا فسر احتلال الاقاليم الشرقية بأنه وسيلة للمحافظة محافظة دائمة على المجال الحيوي لاوروبا الكبرى التي تديرها المانيا ؛ ولم تكن مهمة النظام الجديد محاربة البلشفية فحسب ، بل ضم هذه الأقاليم الى اوروبا واقامة سور من الفلاحين ، فيها بواسطة كل من يأتي لاستعمارها والاستقرار فيها . وتستمر الدول الصغرى في هذه المجالات الكبرى تحت ادارة شهب قائد تخضع له بحكم الطبيعة . ولكن المهجة تبدلت بعد هزيمة ستالينغراد . فقد صرف النظر عن القيادة الالمانية في اوروبا وعن تنظيم الاقاليم الشرقية ، واقتصر الكلام على الدفاع عن اوروبا ضد الخطر البلشفيكي والمطامع الاقليمية السوفياتية . ولن يبنى النظام الجديد على القوة بل على الحرية ، وسوف تكون الدول الصغرى والوسطى والعظمى متساوية فيها بينها .

نجاح العنصرية
 اما هتلر فلم يحدد في يوم من الايام ما يقصده بالنظام الجديد . ولم يوضح قط ما يمكن ان تنتظره الدول المغلوبة من تسوية الصلح النهائية ، ولم يسلّم قط بمعد معاهدة صلح تستوفي شروطها القانونية ؛ ولم يخف قط تصميمه على ضم كل اقليم يمكن تشيئه بالرقعة الالمانية . وكان أول عمل تلقائي قام به بعد هزيمة فرنسا الاسراع الى ضم شطر كبير من ارضها الى الرايخ ، ثم قرر ارجاء هذا الضم املا منه بأن تساعد فرنسا المهزومة على محاربة انكلترا . وفي اواخر السنة ١٩٤٠ ، رسم مخططاً يقضي بتقسيم الامبراطورية البريطانية بين ايطاليا ، واليابان ، والولايات المتحدة ، والمانيا (في افريقيا الوسطى) ، ثم عاد الى مشاريعه التوسعية القديمة في الشرق ، حين لم يحصل على العون الاسباني الضروري . ففي الشرق ، سوف تصبح المناطق البلطيقية المضمومة الى الرايخ منطقة استعمار للمستعمرين الالمان والدانماركيين والنرويجيين والهولنديين . وسوف تصبح اوكرانيا دولة حليفة ، والقفقاس دولة اتحادية يعين فيها مفوض سام الماني . وكل ما ليس المانيا ، كالحلفاء والتابع والشعوب الخضعة ، يجب ان يؤول الى وضع دوني ، وضع سكان الامبراطورية الاستعمارية الاروروبية المانيا الاعظم . وبهذه الروح نفسها ، اعتبر زمناً طويلاً ان الشعب الالمانى وحده هو ما يجب ان يسمح له بحمل السلاح . ولم يسمح الا في المرحلة الاخيرة من الحرب باستخدام اسرى الحرب من قوميات الاتحاد السوفياتي غير الروسية والجنود الممتن الى الأحزاب المتماونة والالمان . ولكنه لم يقل قط كلمة واحدة تسمح لحلفائه بالاعتقاد بأنه يعتبر مصيرهم ماثلاً لمصير الشعب الالمانى . لقد عوملت الشعوب النيدرلندية والفلمنكية والسكندنافية معاملة دونها معاملة الشعوب الاخرى ، لأنها اعتبرت فروعاً من العنصر الجرمانى ومعدّة للتشيل . اما في الشرق ، فان الشعوب الصلافية ، التي هي شعوب متخلفة ، فمصيرها المعلن هو الاستعباد والإبادة . ويجب ان تستثمر الحميات لمصلحة المانيا دون غيرها ، وسوف يبقى السكان الاصليون في ادنى مستوى

عقلي يمكن ، وسوف يكون الارهاب سبيل الحكم : « ان الجيوش التي يمكننا الاستعانة بها لتوطيد سيطرتنا على الاقاليم الشرقية لن تكون كافية بسبب اتساع هذه الاقاليم ... (فيجب) على الدولة المحتلة ان توحي الارهاب القادر وحده على إزالة كل رغبة في المعارضة عند السكان » . ففي المنطقة الغربية من بولونيا المضمومة الى الرايخ ، التي بلغ سكانها ١٦٥٠٠٠٠ نسمة ، بينهم ١٢٠٠٠٠ الماني فقط ، اقصي كل من ليس المانياً ، ابي البولونيون واليهود ، الى الشرق في شتاء ١٩٣٩ - ١٩٤٠ ، والحقق اقتصاد هذه الاقاليم باقتصاد الرايخ . وان الجزء الذي الف « الحاكمة العامة » كان مجرد بلاد استعمارية لم يحدد نظامها قط . وقد اوضحت التعليمات التي اعطاها غورنغ ان « كل الخامات والادوات الممكن استخدامها في الاقتصاد الماني ، يجب الاستيلاء عليها . وان « المشاريع التي لم تكن جوهرية للمحافظة على ادنى مستوى معيشي كاف للسكان يجب ان تنقل الى المانيا او ان تستثمر لمصلحة المانيا » حيث هي موجودة . وقد استهدفت التدابير التي اتخذها الحاكم العام « فرانك » وهملر القضاء على اليهود والطبقة البولونية المثقفة : فالنيت كافة مؤسسات التعليم العالي ، ولم يحتفظ للبولونيين الا بالتعليم الابتدائي والتقني . وعلى الصعيد الاقتصادي ، عريت البلاد واستثمرت لمصلحة الالمان وحاولت سلطات الاحتلال الحد من ارتفاع عدد البولونيين واضماف العرق بسوء التغذية . كما حاولت في الوقت نفسه جرممنة بعض مناطق ولاية « لوبلين » بواسطة المستعمرين الالمان . ومنذ خريف السنة ١٩٣٩ نقل عمال بولونيون كثيرون الى المانيا ، وبلغ عددهم زهاء المليون في شهر آب من السنة ١٩٤٢ .

في « اوستلند » والاقاليم السوفياتية الاخرى ، انتهج الالمان السياسة للفظة نفسها ، الا في الجمهوريات البلطيقية الثلاث التي كان الاتحاد السوفياتي قد ضمها في السنة ١٩٣٩ والتي عومل سكانها معاملة اقل سوءاً لأنهم اعتُبروا انساباً في العرق . اما روسيا البيضاء واوركرانيا فقد عانتا من مصير اشبه بمصير بولونيا . فقد الفت اوركانيا « مفوضية المانية » لم يسند الى الاوكرانيين فيها سوى ادارة شؤون القرى والنواحي . واحتل الالمان كافة المراكز الادارية المتوسطة والعليا . وان روزنبرغ ، وزير الاقاليم الشرقية المحتلة ، الذي كان راغباً في اقامة دول تكون بمثابة حمام امان بين الرايخ والاتحاد السوفياتي ، والذي سمى وراه تشجيع قومية اوكرانية ، قد اصطدم بمفوض الرايخ ، « اريك كوخ » ، الذي جاهر بأنه لا يسمي وراه إقامة « اوكرانيا حرة » بل وراه « تشغيل الاوكرانيين لمصلحة المانيا » . وقد قال في كيف في الخامس من آذار ١٩٤٣ .

« لم آت الى هنا لاشيخ السعادة ، انا جئت لاساعد الفومرر ... لنا هنا لثاني بلن ، بل لايجاد قواعد النصر . نحن عرق اسياح عليه ان يتذكر ابداً بان اوضع عامل الماني يفضل الف مرة سكان هذه البلاد اجتماعياً وبيولوجياً » .

فاستهدفت سياسته من ثم اضطهاد المثقفين الاوكرانيين اضطهاداً منظماً بقية حرمان الشعب من قاداته ، والقضاء على مظاهر القومية الاوكرانية واستثمار الفلاحين ما امكن الاستثمار لمصلحة المانيا . واراد روزنبرغ إعادة حق تملك الارض وتطبيق « النظام الجديد الزراعي »

بتحويل الثعابين الانتاجية الى مزارع اقليمية وتعاونية ، ولكن كوخ ، الذي كان يتوخى ملء اوكرانيا بالاستثمارات الالمانية الكبرى التي تستخدم اليد العاملة المحلية المأجورة ، أسس شركة خاصة استثمرت هذه المزارع الاقليمية الجديدة كما تستثمر المزارع النموذجية الكبرى : في بحيرة بوهيميا - مورافيا حيث سبق هتلر ان قرر تمثيل نصف السكان - بتثبيت العمال التشيكين في مناطق الرايخ المختلفة بنوع خاص - وابعاد النصف الثاني ، ولا سيما العناصر « المعولية » (٢) ورجال الفكر ، أوقلت الجامعات التشيكية لمدة ثلاث سنوات منذ شهر تشرين الاول من السنة ١٩٣٩ . وجرمنت المدارس الثانوية وحتى الابتدائية تدريجياً . ومن جهة ثانية سهلت غارات الطائرات الحليفة على المانيا جرمنة البلاد بدفعها العديد من الالمان الى نقل مشاريعهم الى بوهيميا حيث تمتعوا بحق الحصانة الدولية .

وفي الشرق خضعت كافة القضايا الجنائية ومعظم القضايا المدنية ، التي اشتركت فيها فئات الالمان المختلفة ، من مواطنين ، ورجال دولة ، و الالمان اصليين او منجدرين من اصل الماني ، لاحد القضاة الالمان وللقانون الالمانى . كما ان النظر في بعض المخالفات المرتكبة ضد السلطة المحتلة وقراراتها والحزب النازي والمنظمات الملاحقة به ، قد حصر في المحاكم الالمانية مها كانت قومية التهم المدهى عليه . والمحصرت صلاحية المحاكم المحلية في القضايا المدنية بين الاطراف غير الالمانية وفي القضايا الجنائية ، واحتفظ للمحاكم الالمانية بحق اعادة النظر في احكامها .

« امبراطورية ال . S. S. » في الواقع لم يوضع قط مخطط شامل ومتناسق لتنظيم اوروبا الالمانية تنظيمياً نهائياً . فقد رسمت توجيهات كبرى عامة جداً :

ابادة اليهود ، ابعاد « الماركسيين » : شيوعيين ، واشتراكيين وبنسائين احرار ، والقضاء على المبادئ الديمقراطية والنقابية ، واعداد تنظيم الاقتصاد الاوروبي لمصلحة الرايخ بحيث يؤمن للشعب الالمانى دور قيادة ممتاز في وسط الشعوب المستعمرة المقتصر نشاطها على الزراعة فقط . واذا ما انتهجت سياسة شاملة ما فان الفضل في انتهاجها يعود الى ادارة ال . S. S. (مصالح الامن) . فقد التت هذه الادارة دولة ضمن الدولة ولم تخضع لقوانين الرايخ وحتى لانظمة الحزب ، وكان لها تسلسلها الاداري الخاص ودوائر أمنها ، المستقلة ، فكانت السيدة المطلقة على الشعوب الخضعة . ففي كافة البلدان المحتلة اشرف على الشرطة احد كبار ضباط ال . S.S. الذي كان وفقاً من ان الكلمة الاخيرة ستكون له حين تشب الخلفات بينه وبين السلطات المدنية والعسكرية المحلية . اما رئيسها هتلر ، الذي كان رئيساً للـ « هنزرب » (ومكلفاً الدفاع عن « الدم والارض والعرق ») ، فقد عين في السنة ١٩٣٩ واعطي صلاحيات مطلقة واسندت اليه مهمة تنظيم استعمار البلدان المحتلة ، اي امكانية اعادة رسم خريطة اوروبا الديموغرافية والعنصرية . وفي السنة ١٩٤٢ اعطي صلاحية الاشراف على الجماعات القومية الجرمانية في الدانمارك والنرويج وهولندا وبلجيكا ، وحق الرقابة ، لا على المنظمات النازية الميول فحسب ، بل على ادارات الرايخ الرسمية في هذه البلدان ايضاً . ولحمت اشرافه قامت ادارة ال . S.S.

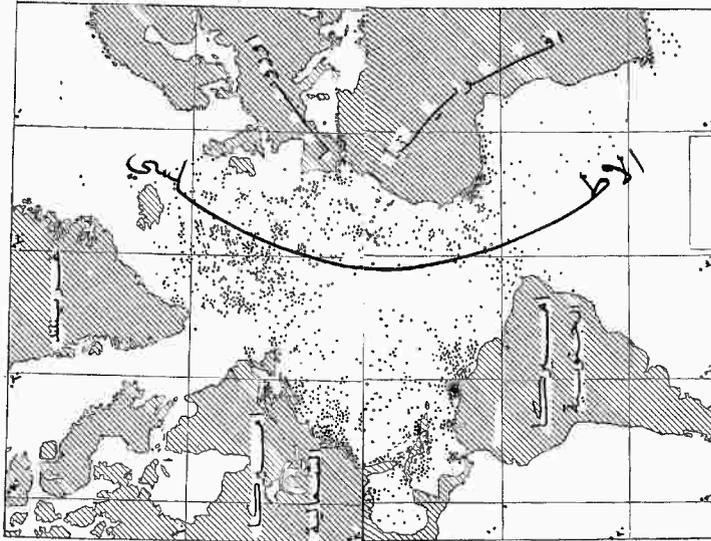
بارساخ السيطرة الألمانية سياسياً واقتصادياً بتوطينها ، في نقاط مختارة ، الأقليات الألمانية المتشتمة في أوروبا ، التي اعيدت الى الرايخ : في الاراضي البولونية المضمومة ، والد « وورتلند » ، والازانس - لورين ، واللوكسمبورغ ، وسيليزيا العليا ، وكارتيول العليا ، وستيريا السفلى . واجتهدت ادارة الـ s. s. كذلك في اعادة الجماعات المرغوب فيها عنصرياً الى « الشراكة الجرمانية » : الالمان المنصهرون في الشعب التشيكي والشعب البولوني وانسال المهاجرين الى السويد من الالمان ... وقد عبأت من بين هذه الجماعات « جنود الاصطدام في النظام الجديد » : الـ *Waffen s. s.* . ولم تصرف النظر عن هذا التجنيد المرتكز الى اعتبار عنصري ، مستعينة بالعناصر غير الجرمانية التي استثمرت خوفها من البلشفية ، الا بعد معركة ستالينغراد .

ان النظام الجديد ، المبني على تفوق العرق الجرمني واستئثار اوروبا على أيدي الابداء « شعب السيادة » واحتقار واستمباد كل ما ليس المانياً ، قد اقتضى ، بالإضافة الى ذلك ، القضاء « الطبيعي » على كل من يعتبرون خطراً طبيعياً أو ادبياً على الرايخ الثالث . وكي يتأسس تأسيساً راسخاً « لألف سنة » ، كان من الضروري القضاء على كافة أعدائه بدون شفقة .

بين الالمان «عقمت» غير « الاجتهائين » والمنحطون والمتوهون والفاسدون جنسياً ؛ امسا «المراطقة» الماركسيون أو الاحرار فقد سجنوا وأعدموا الحياة . ففي المعسكرات التي اغتزلوا فيها لم تلبث المعاملات السيئة وسوء التغذية والعمل المضني ، التي اخضعوا لها ، ان حطمتهم معنوياً وجسمانياً وقادتهم الى الموت . واما اليهود الذين كان القضاء عليهم فكرة متسلطة على نخيلة هتلر فقد فجعوا بقوانين نورمبرغ في السنة ١٩٣٥ ، المكتملة براسم السنيتين ١٩٣٧ و١٩٣٨ التي حكمت عليهم بالموت البطيء . وأثناء الحرب اشتدت هذه السياسة وتناوت فئات اجتماعية وقومية اخرى ، كالنور والسلافيين عموماً وكافة الشعوب المعتبرة متخلفة . فبالإضافة الى التدابير الممددة للحصول دون تكاثرم : كالتعميم والاجهاض وفصل الرجال عن النساء ، لم يتراجع هتلر امام تقتيلهم ، كما شرح ذلك لـ « روشنغ » :

« اذا كان يوسي ارسال نخبة الشعب الالمانى الى جحيم الحرب دون اية شفقة على اوراق الدم الالمانى العزيز ، فليس من شك في ان من حقي القضاء على ملايين الاشخاص المنتسبين الى عرق متخلف يتكاثر تكاثر القمل والبراغيث والبق وغيرها من المروم » .

اهملت من ثم ، اكثر فاكثر ، اساليب الموت البطيء ، واهتمت طرائق اسرع نتيجة تطبق مخططاً منظماً للإبادة . فبينما فرضت مدن المانية كثيرة من طرد اليهود الباقين فيها متباهية « بخلوها من اليهود » ، طبقت على يهود البلدان المحتملة قوانين نورمبرغ . وخلال اسابيع الحرب البولونية الثلاثة ، قتل افراد الـ s. s. واهداء السامية البولونيون ٢٥٠.٠٠٠ شخص منهم ، وصودرت ممتلكاتهم ، وعيبت لهم حصص غذائية زهيدة جداً ؛ وزرخوا في احبائهم او نقلوا الى المانيا لتأدية اعمال الزامية . ومنذ شهري ايار وحزيران من السنة ١٩٤٠ عانت الجماعات اليهودية



شكل ١١ - توزيع السبعين فتجارية المرققة في الأندلس.

١ - بين ١٥ آذار ١٩٤١ و ١ كانون الثاني ١٩٤٢ . ٢ - بين ١ كانون الثاني ١٩٤٢ و ٣١ تموز ١٩٤٢ .
 ٣ - بين ١ آب ١٩٤٢ و ٣١ أيار ١٩٤٣ .

في الدانمارك والنرويج وهولندا وبلجيكا والوكسمبورغ وفرنسا بدورها من المصير نفسه ، ويدخل في عدادها الوف اللاجئيين الالمان والنمساويين الذين وقعوا في ايدي النازيين . وعرفت الدانمارك وحدها تشريعاً خفيف الوطأة ضد الساميين بفضل معارضة الملك . اما في فرنسا فقد عمل بنظام شبيه جداً بالنظام الالمانى . وفي كل مكان اتخذت التدابير المسادية للسامية على الصورة التدريجية نفسها : نفي اليهود اللاجئيين ، فرض غرامات ثقيلة وقبرعات الزامية على الآخرين ، مظام شتى جعلتهم يؤدولون الى حال البهائم المطاردة ، مصادرة الممتلكات الخاصة والمؤسسات الثقافية ، حرمان من الحصص الغذائية العادية . وبعد الهجوم على الاتحاد السوفياتي ، اشتدت الاقتسارات والمظالم ، واعتبر استتجبال اباده اليهود امراً واجباً للوصول الى « حل نهائي » للمسألة اليهودية . فأحدثت للقضاء عليهم فرق خاصة مجهزة بشاحنات غاز تتيح لها اباده ضحاياها باعداد كبرى . وانشىء المزيد من معسكرات الاعتقال التي جهزت بقرف غاز واقران احراق في « تربلنكا » و « مايدانيك » ، و « بوكنولك » ... ولا سيما في « اوشويز » حيث امكن امانه ٢٠٠٠ شخص بالغاز دفعة واحدة في مدة نصف ساعة ، وتنفيذ العملية نفسها اربع مرات في اليوم . ففي غرف الغاز هذه هلك ٢ ٥٠٠ ٠٠٠ ضحية بينما مات ٥٠٠ ٠٠٠ من الحرمان وشطف العيش .

في معارك اوكرانيا وبارانيا ، حيث اشترك الرومانيون في حركات شعبية ضخمة ضد اليهود ، مات اكثر من مليوني يهودي قتلاً . وكان العمل الاخير تدمير احياء اليهود . ولكن يهود « لودز » قد نجوا من الابداه بسبب الحاجة الى اليد العاملة في مصانع النسيج . اما في فارصوفيا حيث ما زال هناك ٤٠٠ ٠٠٠ يهودي في السنة ١٩٤٢ ، فقد اندلعت ثورة يائسه حين اراد الالمان ، في كانون الثاني من السنة ١٩٤٣ ، تصفية الـ ٤٠ ٠٠٠ يهودي الباقين على قيد الحياة . فاقضى لهم ٤٢ يوماً من المعارك الضارية لآبادتهم . وهكذا بين السنة ١٩٣٩ والسنة ١٩٤٥ ، مات قتلاً اكثر من ستة ملايين يهودي (عباد ٦٠٠ يهودي هولندي من اصل ٩٠ ٠٠٠ منفي ، اي اقل من ٠.٧ ٪ . وعاد ٢٨٠٠ يهودي فرنسي من اصل ١١٠ ٠٠٠ ، اي ٢.٥ ٪) .

« معسكرات الموت » ان تدابير الابداه المنظمة هذه استهدفت « اهدام » الرايخ الآخرين ايضاً . فالمذابح والعمل الالزامي وسوء التغذية (بين ٦٠٠ و ٧٠٠ وحدة حرارية في اليوم في بوكنولك) ، والاعدام للاساجزين عن العمل ، كانت المصير الذي ينتظر الماركسيين والمقاومين والسلافيين والمظليين الحلفاء والاسرى الفارين . وقد نفذت هذه الابداه المنظمة في معسكرات الاعتقال التي مرّ فيها زهاء عشرة ملايين ضحية ، زال اثر القسم الاكبر منها ، ولا سيما خلال الأشهر الاخيرة من الحرب - اذار ونيسان ١٩٤٥ - اذ نظمت في كل مكان عمليات تقبيل واجلاء بالجملة في ظروف وحشية رهيبه . فقد تعرض المعتقدون لمبودية مطلقة ، ولم يكن لهم من ملاذ يقبهم مظالم الـ « كابوس » - رؤساء

فرق اختيار جملهم من بين الالمان المحكومين وسعوا جهدهم لاذلالهم واساءة معاملتهم - وافقروا الى الغذاء واللباس ، واخضعوا لنظام قاس ، وارعوا على القيام بأعمال شاقة وخيمة في المعامل والمصانع ، فباتوا ضعفاً او ضربياً ، وحكم على المرضى والسقماء منهم بالموت في غرفة الغاز او فرن الاحراق حيث كانوا يختفون دون ان يتركوا اي اثر . وقد وصف لنا الحياة في المعسكرات الشهود الذين عادوا من هذا « الجحيم المنظم » ؛ وليس سوى التضامن والحياة الداخلية القوية ما اتقنوا ذلك الذين اتاحت لهم قوتهم الجسدية والمعنوية احتمال العذاب والعناء ؛ لال ان النضال السري الذي استطاع « السياسيون » - ولا سيما الشيوعيون - من كافة الجلسيات ، المنظمون في الحفاء ، القيام به ضد اسيادهم الـ S.S. ، وعملهم محكومي الحق العام ، من اجل قبض زمام الامور في المعسكرات (امانة السر ، رقابة المرضى ، رقابة التجمعات) ، قد ساعد على انقاذ حياة العديد من المعتقلين .

ابتداء من السنة ١٩٤١ ، لم يعد الهدف الرئيسي للمعتقلات اعادة اعداد الرايخ فحسب ، بل اصبحت لها هدف اقتصادي ايضاً . فان اليد العاملة الاجنبية التي لم تفلح ادارة العمل الازمائي و«جهد» سوكل ، « المقروض العام لليد العاملة » في احضارها الى المانيا ، قد تمزقت بنات الالوف من العبيد الذين وجهتهم الـ « غستاو » نحو ١٥ معسكراً كبيراً : « داشو » ، « توننغام » ، « موتوزن » ، « رافنسبروك » ... ، واكثر من ٩٠٠ معسكراً ثانوي . فاستخدموا بصورة خاصة في المعامل المنشأة تحت الارض ومعامل المنتجات الكيميائية ، دون تجديد لمدة العمل ، حتى التهكة التامة . واسندت الاعمال الى الرجال الاقوياء دون غيرهم ؛ اما الشيوخ والنساء والاولاد فقد سيقوا مباشرة الى غرف الغاز . واستخدم بعض الاسرى للاختبارات الطبية : فقد اختبر بعض اطباء الـ S.S. فيهم تأثير الضغوط المنخفضة على الطيارين المهلكين على ارتفاع عظيم ، او تأثير التجمد على التريق . ولتسج بعض السجناء والسجينات الاصحاء بجرائم الامراض ، كالتييفوس والسرطان والملاريا ، المرغوب في مراقبتها تطورها ، واختبرت فيهم ادوية جديدة (جربت مؤسسة « باير » مخدراً في ١٥٠ عودية قضين كلهن) ، واستخدم الرجال والنساء محل الارانب لاجراء الاختبارات : « احدثت قروح والتهابات بحقن منتجات بترولية تحت الجلد . وقتل التوائم بقية « تشريحهم » ، واجريت اختبارات تشريح اشخاص احياء . ومن لم يميت بهذه الطرق حقن بالفينول النقي في القلب .

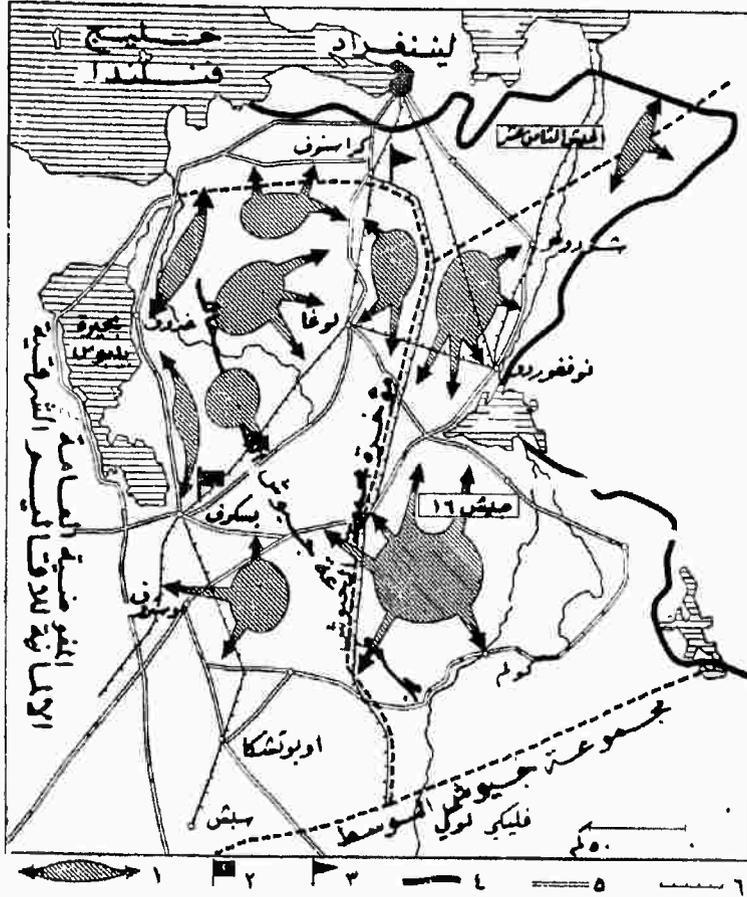
لجميع هذه الاسباب كان عدد الوفيات مرتفعاً جداً ؛ ففي رافنسبروك كانت نسبة الوفيات ٣٤٪ في السنة ١٩٤٣ ، فارتفعت الى ٦٠٪ في السنة ١٩٤٥ ، وزادت ارتفاعاً في الشهرين الاخيرين . ومن المعلوم اليوم ان الجيوش البريطانية ، حين دخلت الى معسكر « برغن - بلسن » ، قد شاهدت مستودعاً ضخماً للجنث يضغط فيه ، بين ٣٣٠٠٠ جنثة ثقنة تنتشر منها الروائح الكريهة و ١٠٠٠٠٠ مصاب بالتييفوس يلفظون انفسهم الاخيرة معانين عذابات العطش .

استثمار البلدان المحتلة
احتل استثمار البلدان المحتلة (الشكل ١٩) مركزاً هاماً في اقتصاد الحزب النازي . فحين امكن استخدام الطاقة الصناعية في البلدان المحتلة المساعدة على بلوغ اهداف الحرب الالمانية ، ابقى على الانتاج ، لا بل عززاً حيناً ؛ اما اذا استحال ذلك فيضحي به ؛ فان الصناعات النسيجية والزجاجية المتوفرة في المانيا قد اوقفت ، وحين توجب توزيع المواد الالوية على الصناعات ، كان للصناعات القائمة في الارض الالمانية حق الالوية في استلام نصيبها من هذه المواد والمعدات واليد العاملة . وفي كافة الاراضي التي سقطت تباعاً في ايديهم ، اتخذ الالمان التدابير الالوية نفسها : تعتمد الدوائر التابعة لمصاحبة الحرب الاقتصادية ، والمرافقة جيوش الغزو ، الى لاستيلاء على مخزونات المواد الالوية والمنتجات المصنوعة واعادة تسيير المصانع . وكانت تتخذ بعد ذلك تدابير مختلفة باختلاف البلدان المحتلة ومركزها المستقبل في النظام الجديد ، موزعة الى اربح فئات : البلدان المضمومة او المنوي ضمها الى الرايخ ؛ الالزاس - لورين ، اللوكسمبورغ ، محمية بوهيميا - مورافيا ، سيليزيا العليا البولونية . البلدان الاستعمارية ؛ حاكمية بولونيا العامة ، البلدان البلطيقية . المناطق المحتلة في اوروبا الغربية . فرنسا حكومة فيشي .

الصناعة
في بلدان الفئة الاولى ، اخذ الالمان على عاتقهم الاشراف المباشر على الحياة الاقتصادية ؛ الا ان التشكيكين قد احتفظوا ، في المحمية المعتبرة مستقلة استقلالاً ذاتياً ، بنصيب غير مستقل من الادارة . وحدث الشيء نفسه في بلدي اوروبا الجنوبية الشرقية ، صربيا واليونان ، حيث شكلت حكومات صورية . وفي الحاكمية العسامة والاراضي الشرقية المحتلة ؛ الدول البلطيقية ، وليتوانيا ، وروسيا البيضاء اوكرانيا ، حيث لم يقيم اي جهاز حكم ذاتي ، ادير الاقتصاد كما لو كان جزءاً لا يتجزأ من اقتصاد الرايخ ، فاسندت الى شركات تتمتع بحقوق احتكارات رسمية وترتبط بالمشاريع الالمانية الكبرى ، مهمة استثمار الموارد في الاطوار الذي تعينه سلطات الرايخ . اما في البلدان المضمونة ، فان الصناعات قد الحقت باقتصاد الرايخ الحاقاً مباشراً وكلياً ، وقد عزز بعضها حين كان من شأن بعمدها ان يجعلها في مأمن نسبياً من الغارات الجوية ؛ كانت هذه حال مصانع سكودا ومصانع الاسلحة في (برنو) ومراكز سيليزيا العليا البولونية ، حيث انمي استثمار الفحم الحجري وانشئت مصانع بنزين تركيبية . واما في البلدان الاستعمارية فقد اقتصرت الصناعة على انتاج المواد الالوية والمخاصيسل الضرورية لتكوين القوات المسلحة والحاجيات الضرورية جداً لحاجات السكان .

في الاقاليم التي لم تكن لا معدة للضم الى الرايخ ولا معتبرة منطقة استعمارية ؛ البلدان السكندنافية ، وبلجيكا ، وهولندا ، وفرنسا ، واطاليا الشمالية بعد ايلول ١٩٤٣ ، ابقيت ادارة الاقتصاد في ايدي السلطات المحلية التي كانت تتلقى من الالمان توجيهات عامة ؛ وقد انشئت الى جانب كبار موظفي الادارات المحلية دوائر المانية غالباً ما اقامت في الابنية نفسها لمراقبة تنفيذ التدابير المتخذة .

استخدمت كافة الصناعات القادرة على توفير الاسلحة والعمل لمؤسسة « تودت » او لحاجات الرايخ ، فملصحة هاتين الفئتين الاخيرتين اقتطعت نسبة علبا من انتاجها ، كما في فرنسا مثلا :



الشكل ١٦ - مناطق تحت سيطرة العصابات وراء الجيوش الالمانية في الشمال في كانون الاول ١٩٤١ .

١ - مناطق تحت سيطرة العصابات وانجاعات ميجانها ، ٢ - مركز قيادة مجموعات الجيوش ، ٣ - مركز قيادة الجيش ، ٤ - الجبهة ، ٥ - طرق ، ٦ - خطوط حديدية .

٧٥ ٪ من الالومينيوم والنحاس ، ٨٠ ٪ من البترول ، ٤٠ ٪ من البوكسيت ، ٣٨ ٪ من المطاط ، ٥٩ ٪ من الصوف ، ٥٣ ٪ من القطن ، ٦٧ ٪ من الجلد ، ١٠٠ ٪ من الادوات الدقيقة ،

٩٠٪ من انتاج مصانع الطائرات ، ٧٥٪ من انتاج مصانع السفن ، ٧٠٪ من السيارات ، ٤٥٪ من الاجهزة الكهربائية واجهزة الراديو ، الخ . وقد توفرت للامان وسائل ضغط لا تقاوم . فانهم قد اشرفوا على كافة مصادر التموين بالمواد الاولية ، بحيث كان كل مصنع لا يريد اقفال ابوابه مضطراً لاستلام المواد الاولية منهم ، واجازات الاستيراد والتصدير عند الحاجة ؛ واشرفوا كذلك على كافة المصارف ، فكان من ثم بوسعهم رفض الاعتمادات الضرورية ؛ وقد اتاحت المبالغ الطائلة التي وفرتها لهم ضرائب الحرب اخيراً عرض اسعار مرتفعة جداً للثون التي كانوا بحاجة اليها . وفي حال الرفض ، كان المصنع يتعرض لخطر تفكيك آلاته ، كما يتعرض المعدات غير المستعملة لخطر المصادرة والنقل مع العمال الى المانيا .

الاستيلاء على المشاريع
في الوقت نفسه اتسعت المساهمات الصناعية الالمانية اتساعاً كبيراً جداً في كافة أنحاء أوروبا؛ فقد بسطت المصارف والمصالح الحكومية والمشاريع الخاصة سيطرتها على مؤسسات اجنبية كثيرة، ولاسيما في البلدان المضمومة وبلدان أوروبا الجنوبية الشرقية ، بالشراء والمصادرة والحجز . وكثرت المصادرات بصورة خاصة في الأراضي السوفياتية حيث اعلن الرايخ نفسه خلفه الدولة السوفياتية ، ومن ثم صاحب كافة الممتلكات . وقد انتقلت هذه الأشعية الى الشركات الاحتكارية التي استستها الدولة الالمانية ، والمؤسسات التعاونية للصناعيين الالمان المتصرفين عملاء للرايخ . وأجبرت بعض المصانع مؤسسات ألمانية كبرى : مانسان ، سيمس ... وفي الحاكية العامة صودرت كذلك ممتلكات الدولة البولونية القديمة ، وصودرت في كافة المناطق المحتلة ، كما هو طبيعي ، ممتلكات اليهود و « اعداء الرايخ » .

في أوروبا الغربية انتهجت المانيا طريقة المشتريات « العادية » ، ولكن مركزها المسيطر غالباً ما فرض المعاملات والصفقات التي ترغب فيها ؛ فاقدمت على مشتريات مساهمات ، حتى في المشاريع المتوسطة الاهمية ، في الدانمارك وهولندا . واتخذت التدابير لرفع يد الفرنسيين والبريطانيين عن اموالهم الموظفة في أوروبا الجنوبية الشرقية ؛ فقد ارغم اصحاب الاسهم المالية على بيعها بالسعر الذي يحدده الالمان ، والاعرضوا لمصادرتها منهم . وهكذا اضطر مصرف « ميرابود » للتخلي عن الاشراف على مناجم « بور » للمصرف البروسي . وأسس الالمان كذلك شركات مختلطة كان لهم فيها الحصة الكبرى ، وارغموا المغلوبين على الانضمام الى الاتحادات الالمانية (اتحاد الزجاج ، واتحاد الاسمنت) . واتجهوا كذلك طريقة مشتري المؤسسات المصرفية المستفيدة استفادة كبرى من المشاريع الصناعية ، فحققوا بذلك الاشراف على عدد من المصارف الكبرى في الحمية والبلدات البلطيقية ويوغوسلافيا وبولونيا وهنغاريا وهولندا .

حدث في البلدان المحتلة ان ادارة الزراعة والتموين التي انشئت منذ اوائل الحرب قد عززت ومائلت على العموم الادارة القائمة في المانيا .

فقد اخضعت اوروبا البرية كلها لقانون تحديد المساحات الواجب زرعها والحبوب الواجب بذرها والكميات الواجب تسليمها للتموين . وانشئت في كل مكان مؤسسات تعاونية بلدية ، مستوحاة من المؤسسات الالمانية ومكلفة تنفيذ اوامر السلطة المحتلة : التعاونية القروية في فرنسا وبلجيكا والـ « بوند سامبند » في النرويج . . . ونظم التقنين بحسب المبادئ الالمانية : تقنين مطلق تناول الخبث والطحين والحبوب والاحوم والحليب والمواد الدهنية ، والبطايا احيانا ، باسعار تختلف باختلاف المستهلكين . وكانت التقنين اشد قساسة في الدانمارك واكثر فعالية في اوروبا الشمالية والشمالية الغربية منه في فرنسا واطاليا . وفي كل مكان كانت نسبة النخالة في الطحين مرتفعة ، وبلغت ٩٠ ٪ احيانا ، الامر الذي استتبع تحضير خبز صعب الهضم كره المذاق ؛ وقررت الكثافة عن الحليب ، وحدد استهلاك الاحوم . يضاف الى ذلك من جهة ثانية ان ظروف الزراعة لم تلبث ان ساءت ، وان تعذر العناية بالمعدات الزراعية واستخدام الاسبدة الكيميائية (ولا سيما بعد نزول الحلفاء في افريقيا الشمالية) قد خفض المحاصيل بحيث هبط الانتاج الزراعي - كما في الحرب العالمية الاولى تقريبا - بنسبة ١٠ ٪ عموما في المرحلة الاولى من الحرب ، و ٢٥ ٪ حين وضعت الحرب اوزارها . اجل لم يبلغ معدل النقص النظري في كمية الوحدات الحرارية اكثر من ربع مستواها في السنة ١٩٣٨ ، ولكن الفلاحين استمروا في التنفيذ كما قبل الحرب ، ولما كانت الحصص التي اعطيت للقائمين بالاعمال الازامية اكبر حجما ، فقد فاء النقص بوطاته على سكان المدينة من غير العمال ، والمستخدمين والاولاد والشيوخ ، حين لم تتوفر لهم موارد كافية لشراء موادهم الغذائية من السوق السوداء ؛ فاضطر ملايين الاشخاص من ثم للاكتفاء باقل من ٢٠٠٠ وحدة حرارية في اليوم ، اي اقل من ٣/٤ او ٢/٣ الكمية في السنة ١٩٣٨ ، وقد حصل النقص في الدرجة الاولى في المواد الدهنية والبروتينات الحيوانية ، وفي الدرجة الثانية في مركبات الهيدروكاربير والبروتينات النباتية . وفي كل مكان ، باستثناء الدانمارك ، كانت الحصص غير متساوية ، واقل منها في المانيا . ففي يولونيا استلم سكان المدن اقل من نصف الحصص الموزعة في المانيا على الفئات المماثلة من المستهلكين . وفي السنتين ١٩٤١ و ١٩٤٢ انخفضت هذه الحصص لمعظم السكان في منطقة اينا - البيره الى ٦٠٠ - ٨٠٠ وحدة حرارية متسببة في حوادث وفاة كثيرة بفعل الجور .

كان لكل ذلك نتائجه الطبيعية على صحة السكان : انخفاض وزن الجسم مع تأخر في نمو الاولاد ، وشراخة ، واضطرابات معوية ، وذمات الجوع في اكثر المناطق اصابة . وارتفعت نسبة الوفيات بين الأطفال ، كما ارتفع عدد المصابين بالتدرن الرئوي : الا ان الحسابات في الارواح كانت هي العموم اقل منها في الحرب العالمية الاولى بصورة محسوسة .

العمل الازامي (سور الاطلسي ، سور ليفوريا بين طولون ولاسيزيا) في اطار مؤسسة « تودت » التي شغلت زهاء ٧٠٠ . ٠٠٠ عامل اجنبي ومسؤول الماني في شهر ايار من السنة ١٩٤٣ ، ولما في المصانع الحربية العاملة لمصلحة المانيا التي توصلت في السنة ١٩٤٤ الى انتاج ٢٥ - ٣٠ ٪ من الاسلحة الالمانية وتشغيل زهاء ٣ ملايين عامل ، واستخدمت كذلك خارج الوراينج .

وفي معاملة العمال الاجانب ، استوحيت السلطة الالمانية ببدأ تفوق العرق الالمانى :

« الا لا اكثر البتة لما يحدث للرؤسي او للتشيكي ... ولا اتم لازدهار حياة الامم اوربها خوراً الا بنسبة حاجتنا الى استيادها لمصلحة « ثلاثتنا » والا فليس لها في نظري اي شأن . واذا ما سقطت ١٠٠٠٠ امرأة روسية منبوكة من حفر خندق مضاد للدبابات ، فان ذلك لا يهمني الا بنسبة انجاز حفر الخندق لمصلحة المانيا » .

هذا ما قاله هتلر في اجتماع ضم قادة ال S.S. في باريس في شهر تشرين الاول من السنة ١٩٤٣ . لذلك فان طرائق اختيار العمال ، وظروف المعيشة ، وظروف الاستخدام قد استوحيت مبدأ التفريق المنصري . ففي ادنى المراتب كان اليهود الذين انتهجت حيالهم سياسة الابادة بصرف النظر عن الخدمة التي قد يستطيعون تأديتها . وفي المراتب التالية ، يأتي « الشرقيون » ، الروس الذين احتلوا مركزاً ادنى من مركز البولونيين والبلطيين ، ثم عمال الدول الغربية ، وقد احطى بينهم الهنغارويون والدايتاركيون والفنلنديون ، ثم الفرنسيون والهولنديون ، وقد احتلوا فوق العمال الايطاليين والبلقاريين والرومانيين والاسبان الذين كانوا دونهم تخصصاً واسماً . وانطلاقاً من الاعتبار المنصري نفسه ، كان مسكن وغذاء الاجانب دون مسكن وغذاء الالمان .

اعتمد العمل الازامي منذ اوائل الحرب في الدول الشرقية ، ورافقه توقيف عائلات الفارين واختطاف الرجال من الشوارع والمنازل والكنائس ، بينما تأخر اعتياده في الغرب الى ان ساءت حالة اليد العاملة في السنة ١٩٤٢ . وقد لجأت السلطات الالمانية في البدء الى الاقتناع : وعهد بأجور مرتفعة وسهولة في النقل من مركز الى مركز ، وظروف معيشة مغرية ، وفي فرنسا ، وعد بتحرير اسير مقابل ثلاثة عمال متطوعين . ثم لجأوا الى ضغوط غير مباشرة : إلغاء مساعدات البطالة ، سحب بطاقات الاعاشة ، اقفال المصانع بغية توسيع نطاق البطالة ، حجز الأجور . ومنذ السنة ١٩٤٢ اوجب العمل في بلجيكا وهولندا على الرجال المتراوحة اعمارهم بين ١٨ سنة و ٥٠ سنة وعلى البنات المتراوحة اعمارهن بين ١٨ سنة و ٢٥ سنة . ولم ينج من العمل الازامي حق شهر آب من السنة ١٩٤٣ سوى الدايتاركي و المحمية النموذجية . وفي هذا التاريخ اي بعد سقوط موسوليني ، ارغم العمال في ايطاليا على العمل الازامي كما في البلدان الاخرى .

خضعت معاملة العمال لما جاء في برنامج سوكل لتعبئة العمل في ٢٠ نيسان من السنة ١٩٤٢ : « سوف يعامل كافة الرجال ويؤمن لهم غذاؤهم ومسكنهم بحيث يمطون اعلى انتاج بأدنى الاسعار » . فكان للعمال الاجانب يجمعون في مساكن خشبية جماعية تقتصر الى التدفئة والتجهيز

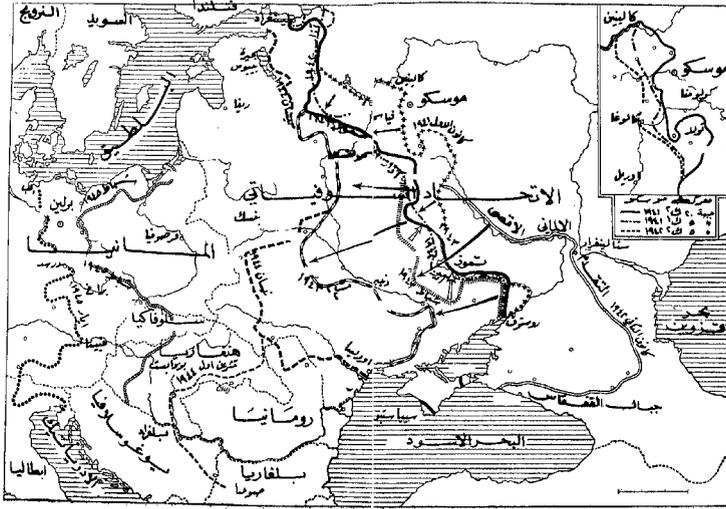
الصحي اللائق ، ويتناولون الغذاء في محلات خاصة بهم ، عاجزين عن شراء الاطعمة في السوق بسبب احتفاظ قادة الممسكرات ببطاقات اعاشتهم .

في الحقل المالي ، تحققت استثمار البلدان المحتلة باعتبار تقنيات مختلفة الاستثمار المالي تحتفظ بظواهر الشرعية : غرامات مختلفة ، وإلزام بيع الذهب والنقد التادر وبعض الاوراق المالية الاجنبية ، واصدار كميات كبرى من النقد الورقي الالماني لتداولها البلدان المحتلة ويستحيل تبديلها بالاوراق النقدية التي يصدرها مصرف الرايخ ، ومصادرة الذهب من مصارف الاصدار في البلدان المحتلة ، وفرض اتفاقات مالية مضرّة بصوالح المغلوبين : اقرار سعر قطع متدن جداً بالنسبة للمارك الالماني (في فرنسا ٢٠ فرنكاً لكل مارك مقابل ١١ في السنة ١٩٣٩) ، ايجاب تحمل نفقات احتلال مرتفعة جداً تمهد بحيث تتيح لا تمهد الجيوش فحسب بل مشتريات اخرى كثيرة ايضاً . ففي فرنسا مثلاً ، باستثناء العتاد الحربي ووسائل النقل ، دفع الالمانيون كل ما استولوا عليه . وامنوا وسائل الدفع بمجرد الاستفادة من اتفاقية وقف اطلاق للنار التي حملت فرنسا عبء نفقات تمهد جيوش الاحتلال ؛ فاستوفوا بذلك مبالغ طائلة تفوق حاجات هذه الجيوش . يضاف الى ذلك من جهة ثانية ان الاتفاقات المالية قد افادت منها المانيا وحدها لانها لم تسلم المغلوبين شيئاً مقابل كل ما يقدمونه لها ، فأرغمت الحكومات من ثم على تحمل ما تنقله هي في بلدان هذه الحكومات .

جاءت النتائج بصورة عامة وبالأعلى على البلدان المحتلة : فمن جهة اقتطع الالماني حصة مطردة الزيادة من الانتاج ، ومن جهة ثانية وسعوا حجم وسائل الدفع ، ففضلوا بذلك وضماً تضخيمياً . وتسبب ارتفاع النقد المتداول ، وما رافقه من نقص في السلع ، في اتساع نشاط السوق السوداء التي شجعها الالماني لانها اتاحت لهم الحصول على البضائع التي كانوا بحاجة اليها بالإضافة الى الكميات المحددة في الاتفاقيات والمعقود الخاصة ؛ ولجأت مكاتب الشراء في بعض المصالح الكبرى (البحرية ، الطيران ، مؤسسة تودت ...) الى خدمات كبار التجار للحصول على كافة البضائع المتوفرة .

الحكومات التابعة التمسرت
كانت نتيجة الطابع القومي للحرب الالمانية ، التي تعذر معها البقاء على الحياد ، في الملائق بين الغالب والمغلوب ، تعزيز موقفي المقاومة والتعاون المتناقضين تعزيزاً لم يسبق له مثيل . فقد اثار النظام النازي نفسه ، والمصيبة والوحشية اللتان عومل بهما السلافيون ، واليهود ، واللاتين المتحرفين عنصرياً ، والماركسيون والديموقراطيون المتحرفون اعداء خطرين ، مقاومات ضارية شجعها الانكلوساكسون والسوفييات وجهازها من الخارج .

في كافة البلدان المحتلة ، حيث اعترفت المانيا بالحكومات او شكلتها كاي طيب لها ذلك ، جرت هذه الحكومات ، مسيرة أو مخيرة ، الى افتاءج سياسة تعاون اقتصادي وسياسي وحق عسكري مطرد الوثوق . فبعد ان استغلت في البدء الغضبة الشعبية على الحكام السابقين الذين



الشكل ١٧ - الحرب في الشرق ١٨٠٦ - ١٨١٢

اعتبروا مسؤولين عن الهزيمة ، لم تلبث ان ظهرت على حقيقتها : مطية للاجني ؛ ولذلك اشتدت المقاومة كلما طالت الحرب ، وتضامل خط الالمان في احراز النصر ، وثقلت من جهة ثانية وطأة الجور والاستغلال على الشعوب .

اذن « تعاونت » الحكومات التابعة وبعض سكان المناطق المحتلة مع الالمان - ابي ساعدت آلتهم الحربية ونظامهم الجائر . وكانت فئات « المتعاونين » كثيرة ومتنوعة . فكان هناك اولئك الذين دخلوا ، منذ قبيل السنة ١٩٣٩ ، وبدافع من ميولهم الفاشلية او مطامعهم الشخصية ، في خدمة دول المحور ، وساعدوها اثناء فتح بلادهم وبعده ؛ ويتمثلون خير تمثّل بـ « كويسلنغ » . والى جانب هذه الفئة يمكن افساح مكان لـ « مثل فلاسوف » ، القائد السوفياتي الذي اسر في السنة ١٩٤٢ وحاول ان يجمع الفارين واسرى الحرب حول بيان وضعه في سمولنسك اعلن فيه ان « روسيا الجديدة » المحررة من ستالين والبلشفية ، سوف « تظهر من اليهود » وتعيد الملكية الخاصة ، الخ. فعبئت افواج من المتعاونين في المسكرات حيث كان الروس مخضمين لحظة ابادية ، وبالتفضيل بين الاوكرانيين والجيورجيين وتستر القوم ومسلمي القفقاس وآسيا الذين تمثّل بعضهم في الوحدات البوليسية التي تولت العمل في صربيا وفرنسا .

وهناك اولئك الذين كانوا ينتمون الى اقلية قومية او الى قوميات تابعة فقللوا بشرعية كل تحالف يساعدهم على قطع اوصال الدول التي يخضعون لها ، وتعالفوا مع المحور على رجاء تحرير امتهم الخاصة : وهذه حال السلوفاكين والـ « اوستاشي » الكرواتيين ، والاقليات الرومانية واليوغوسلافية والتشييكوسلوفاكية . وهناك اولئك الذين ساروا وراء حكومتهم حتى الهزيمة وتوقيع اتفاق وقف اطلاق النار (اليونان ، يوغوسلافيا) والذين اقتنعوا بعد ذلك بأن المحور كسب الحرب فتعاونوا مع الالمان ظناً منهم بانهم ربما استطاعوا حماية مواطنيهم بانتهاج سياسة تصالح واتفاق مع الظافر ؛ وهذه حال الجنرال « ناديك » في بلغراد . ولكن هؤلاء « الترقيبين الاتهازيين » لم يلبثوا ان ارغموا على تحديد موقفهم على صعيدين هامين لم يسعهم تجنب الوقوف الى جانب العدو فيها : مكافحة المقاومة وتقديم اليد العاملة للآلة الحربية الالمانية . وهناك اخيراً اولئك الذين استمروا في هدايتهم للغزاة ، ولكنهم باتوا اكثر قلقاً وجزعاً يوماً بعد يوم امام نمو حركات المقاومة بادارة رؤساء جدد ، مجهولين ، ثوريين ، فساعدوا الغزاة حرصاً منهم على السلامة الاجتماعية . وقد خشوا في صميم قوادهم من ان يؤدي نصر ساحق يحرزه الانكلوساكسون ولا سيما الاتحاد السوفياتي ، الى تقديم السور القائم في وجه البلشفية الذي يتمثّل ، في نظرهم ، بالجيش الالمانى .

لذلك يمكننا القول بصورة عامة ان التعاون على مفارقاته المختلفة ، الطوعي ، والمعان ، والتردد ، والخافر ، قد استند في معظمه الى العناصر المحافظة في البلدان المحتلة .

فرنسا فيشي في شهري ايار وحزيران من السنة ١٩٤٠ ، انحنت فرنسا ، التي اغرقها الغزو وجلاء السكان عن منازلهم في خضم نشوش حقيقي ، اسام الحكومة التي ألفها المارشال بيتان ؛ فأقدم المجلسان التمثيليان ، دون صعوبة ، وبدافع ادراكها عدم شعبية النظام البرلماني ، وخوفها من عنف الدعاية المادية للجمهورية التي حملتها وحدها مسؤولية الكارثة ، وفأثير بيار لافال ، على اقرار مبدأ اعادة النظر في القوانين الدستورية ، واعطيا المارشال بيتان - ب ٥٦٩ صوتاً مقابل ٨٠ معارضاً - صلاحيات استثنائية لاعداد دستور جديد .

« الثورة القومية » فكان ما ينتظر فرنسا ، تحت سلطة بيتان ، نظاماً جديداً ، دكتاتورية رئاسية تعيد الى الذاكرة دكتاتورية الامير الرئيس في السنة ١٨٥٢ . وعاد معه الى الحكم « الاعيان » الذين سيطر اجسادهم على الجمعية الوطنية المنتخبة في السنة ١٨٧١ ، والذين اقصتهم « الطبقات الاجتماعية الجديدة » - البورجوازية الصغرى والطبقة العمالية - طيلة الجمهورية الثالثة . فكان ان الملاكين العقاريين ، والضباط المحترفين ، وكبار الموظفين ، والاكليروس ، والافراد الريفيين ، وكل الذين تولوا ادارة المقاومة الاكثريكية الرجعية في عهد الجمهورية الثالثة وحاولوا اسقاطها بمناسبة ازمت « الحركة البولونجية » ، وباناسا وقضية دريفوس ، اتحدوا مع مثلي المصالح المالية والصناعية المعادين للتشريع الجبهة الشعبية الاجتماعي ، بغية الاستيلاء على الحكومة والادارات ؛ وقد ساعدتهم مساعدة قوية كبار الموظفين واعضاء « الهيئات الكبرى » الذين اتاحوا وخدمهم للنظام الجديد حكم البلاد . وقد اغتبطوا بتخلصهم من رقابة البرلمانيين الذين احتقروا عدم كفاءتهم وهجرتهم ، ورقابة نقابات العمال والموظفين ، فاداروا البلاد ادارة مطلقة بالروح الابوية التي اشتهرت بها « الثورة القومية » .

ثم حدثت عملية تطهير شديدة تناولت موظفي الادارات البلدية والموظفين المشتبه بتعلقهم بالمبادئ الجمهورية : اليهود ، البناؤون الاحرار ، الاشتراكيون ، المدافعون عن المدرسة العلمانية التي ألقيت عليها مسؤولية اضعاف الروح المدنية والوطنية . وارتجلت ادارة جديدة اسندت اعمالها الى عناصر مختلفة غير منسجمة ، بل الى جمهور من « الصختابين والهواشين » ، كما يصفها رئيس غرفة المارشال ، « دي مولين دي لبارليت » .

كان قوام النظام الجديد السيامي والاجتماعي الذي حلم به هؤلاء الموظفون ، ولا سيما بطانة المارشال حيث سيطر رجال اقصى اليمين ، تطبيق مبادئ اليمين التقليدية : محاربة « المعائد الباطلة » التي ظهرت في السنة ١٧٨٩ ، اقصاء الآراء الديموقراطية ، محاربة الفردية والنظام الحر والماركسية ، الصراع الطبقي (« انما الشعب تسلسل عائلات ومهن ومسؤوليات ادارية وعائلات روحية ») ، واحياء مجتمع تسلسلي مبني على مبادئ سلطة الرئيس (« يجب ان تكون الدولة استبدادية وتسلسلية ») ، وتنظيم مهني تعاوني ، واحترام القيم المائلية التي لا يستطيع المحافظة عليها سوى مجتمع بطريركي وقروري ومجتمع صناعيين يدويين . فحل شعار « العمل ، العائلة » ،

الوطن ، محل الشعار الجمهوري ، حرية ، مساواة ، أخوة . وكما حدث بعيد ثورة السنة ١٨٤٨ وفي أيام « النظام الأدبي » ، استند الحكم الى الدين لمحاربة فوضى الافكار والتعاليم الخطرة . وقدمت له الكنيسة مساندة فعالة بصوت الكردينال « جريليه » : « بيتان هو فرنسا وفرنسا هي بيتان » ، واهلن الراعي بوغتر ، رئيس الكنيسة البروتستانتية من جهته ان ليس هناك سوى واجب واحد : « السير وراء المارشال » .

وقد نفذ هذا البرنامج : زوال اسم « الجمهورية » ، اعطاء سلطة شخصية (« نحن ، فيليب بيتان ... ») للمارشال الذي ادعى لنفسه بالسلطة التشريعية حتى تشكيل المجلسين الجديدين . إلغاء كافة الانتخابات في القرى التي يتجاوز عدد سكانها ٢٠٠٠ نسمة ، وحل المحادات العمل . تنظيم الحرف على اساس تعاوني على يد لجان تنظيم الصناعة (التي يديرها كبار الصناعيين) ، والاتحاد العالي وميثاق العمل . وابطال التشريع المتعلق بالجمعيات الدينية ، وتقديم المساعدات المالية لمؤسسات التعليم الدينية . والغاء دور المعلمين الابتدائية ، ومحاولة ادخال التعليم الديني في برامج المدرسة الابتدائية (« لقد ولي عهد المدرسة بدون اله ») . والعمل بالتشريع المعادي للسامية المستوحى من قوانين نورمبرغ : فأقصى اليهود عن الوظائف العامة وعن بعض الحرف ، وانشئت مفوضية عامة للشؤون اليهودية وابطل قانون كريميو . رُحلت كافة الاحزاب السياسية وطورد الحزب الشيوعي (كان هناك ٣٠٠٠٠ شيوعي في السجون في شهر ايار من السنة ١٩٤١) .

تطور النظام الديمقراطي والاشتراكية . وقد اقتنعوا كلهم بأن نصر المانيا اكيد وقريب وان مقاومتها امر مستحيل . ولكنهم شككوا فئات ذات مصالح ومطامح متناقضة . ففي فيشي تفوق ممثلو اليمين القديم الوطني والمحافظ والكاثوليكي ، تلامذة « شارل موراس » ، وعضاء الحزب الاشتراكي الفرنسي الذين لم يكونوا ضد الانكليز فحسب بل ضد الالمان ايضاً ، واستندوا الى « جوقة المحاربين » . ووقف في وجههم بعض العناصر المنحدرة من اليسار ، من امثال محبي السلم القدماء والاشتراكيين الجدد كـ « مرسيل ديا » الذي سيؤسس « التجمع القومي الشعبي » ، والنقائيين المهبي السلم كـ « جورج ديولين » ، وبعض الشيوعيين القدماء كـ « جاك دوريو » ، الذي طرد من الحزب في السنة ١٩٣٤ ثم اسس الحزب الشعبي الفرنسي في السنة ١٩٣٦ ، وضموا جهودهم الى جهود بعض الفئات اليمينية ، كـ « الكاغولاد » واللجان السرية للعمل الثوري ، للقطالبة بتعاون وثيق مع المانيا . واسسوا جوقة معادية للبلشفية (لن تضم يوماً اكثر من ٣٠٠٠ متطوع) للمحاربة الى جانب الالمان في الاتحاد السوفياتي . وقامت في حقل المصارف والصناعة الثقيلة عناصر المانية المبول ذات نفوذ قوي قالت بالتعاون الاقتصادي الفعلي : « بارنز » ، من مصرف « وورمس » الذي سيمسي مندوباً عاماً للعلاقات الاقتصادية الفرنسية الالمانية ، و « لوهيدور » ، صهر « رينو » ، الذي سيمسي مندوباً عاماً للتجهيز الوطني ،

و « بيشو » مدير الجميات الصناعية التمدينية ، الذي سيمسي وزيراً للداخلية ، الخ . فحدث في جوار المارشال بين هذه النزعات صراع من اجل النفوذ والاستيلاء على السلطة من احداثه الخطيرة إبعاد لافال في ١٣ كانون الاول ١٩٤٠ ثم عودته الى الحكم في نيسان ١٩٤٢ .

هو لافال من مثل في الحقيقة سياسة التعاون الوثيق التي كانت في نظره الوسيلة الوحيدة للتخلص من نتائج الهزيمة او أقله لتخفيف وطأتها . وكانت باكورة هذه السياسة ، التي نمت اكثر فاكثرا كلما تزايدت المتطلبات الالمانية ، اجتماع هتلر بالمارشال في « مونتوار » . « وان بين فيشي ١٩٤٠ الوطنية والمحافطة وفيشي ١٩٤٤ المتعاونة والفاشية تسلسلاً صارماً . . . وتضامناً سلبياً ضد النظام المبطل » (هوفمان) .

فان استمرار الحرب في روسيا وهزائم المحور في افريقيا قد جعلت نصر المانيا النهائي أمراً مشكوكاً فيه جداً . وباتت المساومة اشد نشاطاً ، والقمع اكثر وحشية بادارة « بيشو » ، وزير الداخلية ، مع محاكمه الخاصة ومجلس « غانسا » المرقي ، ومحاكم الدولة في ليون وباريس . واشتد القمع حين اصبح « دارنان » اميناً عاماً للمحافظة على الامن في كانون الثاني ١٩٤٤ ، فقدم للامان موازرة الميليشيا والمحاكم العرفية الخاضعة للرقابة البوليسية . ومن جهة ثانية عزز نزول الحلفاء في افريقيا الشمالية واحتلال كافة اراضيها موقف المتعاونين الفرنسيين : كان ذلك نهاية فيشي الثورة القومية التي خسرت الامبراطورية ، فاقدم اسطولها على اغراق نفسه ، وتضام نفوذها في البلاد ، فلم يبق للالسان اية مصلحة في الابقاء على حكومة مستقلة وهمية . واكتفوا بالابقاء على شبكة الموظفين والادارات التي يستغلون بواسطتها البلاد . ومنذ اواخر السنة ١٩٤٣ سيطر « المتعاونيون » الباريسيون نهائياً على فيشي ، فدخل دارنان وهنريو الوزارة التي ضمت « كاتالا » و « دي برينون » و « آيل بوتار » و « بيشلون » و « ماريون » ، الخ . واصبح « ديا » اخيراً وزيراً للعمل . فانتهجت سياسة تعاون كامل ، ولكن البلاد كانت في حالة حرب اهلية غير معلنة ، والاورساط المحافظة التقليدية - ولا سيما البورجوازية الكاثوليكية التي استألتها نفوذ المارشال - اصبحت ترقبية على غرار الدهاة والمتحذرين . فكان ذلك ، قبل النزول في نورمنديا والتقدم الحليف ، نكبة نزلت بالتعاونيين .

الدول المحتلة الاخرى
انت الدول الصغرى في اورربا الشمالية الشرقية ، التي احتلت دول
اعلان حرب في اعقاب غزو صاعق ، قد لاقت ، مع بعض المفارقات ،
المصير الذي لاقتة فرنسا . فان التصريحات الاولى الرسمية حول ابقاء واحترام المؤسسات التقليدية والوعود باحترام نظامها السياسي والاقليمي ، والتأكيد بأن الاحتلال لا يستهدف سوى حمايتها من غزو الفرنسيين والبريطانيين القريب الوقوع ، لم تلبث ان قلتها تدابير يقصد منها اما ضمها فوراً الى الرايخ العظمى ، واما تجزئتها بالذات ، وتستهدف في كل مكان استتار مواردها استجاراً منظماً . وبالرغم من ان الحكومات اللاحقة الى بريطانيا العظمى كانت لاشعبية في بعض هذه البلدان (حكومة بيللو ، الحكومة النرويجية) ، ومن ان الرأي العام قد اتصف ببعض

الاضطراب ، فان الموقف كان اكثر جلاء منه في فرنسا حيث استمر مع حكومة فيشي وهم الحكومة المستقلة ، ولم تلبث المقاومة السلبية ، ثم الناشطة ، ان تنظمت دون ان تتبرأ منها الحكومة الشرعية . وفي كل مكان لم تفلح الفئات التعاونية والحكومات الصورية في استمالة سوى جزء لا شان له من السكان .

حلت النقابات والاحزاب السياسية باستثناء الحزب النازي المحلي : ففي بلجيكا اقصى الالمان « دغريل » الذي اسس الجوقة الفالونية وحارب في روسيا ، ومعضوا ثقتهم حزب « اصدقاء الرايخ » . كما محضوها « موسير » رئيس الحزب الوطني الاشتراكي في هولندا ، وكويسلنغ رئيس الحزب الوطني في النرويج ، الذي شكل الحكومة في السنة ١٩٤٢ ، الخ . وهكذا عين « التعاونيون » في كل مكان في المراكز الادارية الهامة .

الا ان الدانمارك شذت عن القاعدة واستفادت من بعض المراعاة لأن حكومتها الشرعية لم تغادر البلاد ولأن المانيا ارادت ان تجعل منها « محمية نموذجية » . فقد سبق للملك ان اصدر اوامره بعدم مقاومة الغزو واعترف بواقع الاحتلال ، وان اعترض عليه . ورغبة منه في الحيلولة دون قيام حكم عسكري او استيلاء النازيين الدانماركيين برئاسة « كلوزن » على السلطة ، لم يترجع امام بعض التنازلات : اتفاق مالي مضر بمصالح الدانمارك ، سحب الحاميات الدانماركية من « جتلند » ، انضمام الى ميثاق مكافحة الشيوعية ، الخ . . . ولكن الدستور الدانماركي لم يبطل ابطالا صريحاً ، فنجبا اليومود من الابداء والجور واستمرت الادارات المركزية والمحلية في عملها .

٢ - المقاومات

بينما لم يكن « التعاونيون » في كافة البلدان المحتلة سوى طائفة قليلة « المقاومة » العدد ، تنظمت مقاومة الغازي - السلبية او الناشطة - واتخذت اشكالا مختلفة بحسب الاوقات والازمنة واستوت اعداداً كبرى من السكان تزايدت يوماً بعد يوم كلما اتضح لهؤلاء هدف الصراع على حقيقته . على غرار التعاون ، تميزت المقاومة بفارقات كثيرة ، وببعض الصفات المشتركة ايضاً : نعمة شديدة على الغازي كانت فورية عند البولونيين والعرب والتشيكين واليونان والسكندينافيين ، وفي اوروبا الغربية حيث كانت وطأة الجور ثقيلة بصورة خاصة ، واكثر تأخراً عند السلوفاكين والكرواتيين الذين بدا لهم النصر الالمانى وكأنه سوف يحقق استقلالهم ، واقل حرارة عند الرومانيين والهنغاريين . ومن جهة ثانية اتسمت المقاومة بسرعة في المناطق الحرجية والجبلية حيث سهل احتواء التمرد ، وحيث لم يكن بوسع الالمانى مطاردتهم بسبب افتقاره الى الجيوش اللازمة . فكانت يوغوسلافيا والبايسيا واليونان وجبال الألب والاحراج البولونية ، من هذا القبيل ، اكثر موافقة لمقاومة ناشطة من تشيكوسلوفاكيا حيث

كانت السهول مكتظة بالسكان وحيث اهل الجبل بأكثرية المانية . واتضح بسرعة اخيراً أن حركات المقاومة لم تحارب الالمان فحسب ، بل حاربت من اجل بلوغ أهداف خاصة ، من اجل تنظيم اجتماعي وسياسي هو نقيض النظام الذي كان قائماً قبل الغزو .

لا ريب في انه يصعب تحديد النزعات السياسية التي سيطرت الداخلين في المقاومة . وإنما يبدو جلياً - من مطالعة الصحف الصادرة في الخفاء - ان الأكثرية الساحقة ابتغت تبديل النظام الاقتصادي والاجتماعي تبديلاً جذرياً . فان كافة البرامج التي وضعتها وحدات المقاومة المختلفة في الغرب قد وعدت بادخال اصلاحات ديمقراطية على النظام السياسي ، وبخاصة على النظام الاجتماعي والاقتصادي ، ولا سيما بتأميم الصناعات الرئيسية . أما في اوربا الوسطى والشرقية ، فقد طالب المقاومون باصلاح زراعي جذري ومصادرة املاك كبار الملاكين قبل كل شيء . وحين غزا الالمان الاتحاد السوفياتي اصبح الوضع أكثر تعقيداً : فقد برز الخلاف بين معلمي الآمال بتحريم على الانكولساكسون وبين متوقعيه من الاتحاد السوفياتي . فبصورة عامة كانت العناصر المحافظة اشد ميلاً للانكولساكسون ، وكان كافة المتطلعين الى الاتحاد السوفياتي تواقين الى اصلاح النظام ، ولكن المطالبين بمثل هذه الإصلاحات لم يتجهوا كلهم نحو الاتحاد السوفياتي ، كما ان انكليزي الميول لم يواجهوا ، بمجرد ميولهم ، احياء النظام القديم . وفي بولونيا بقي العديد من انصار الإصلاحات اوفياء لمدائهم التقليدي للروس ، بينما مالت اكثرية المقاومين في يوغوسلافيا واليونان ، مها كانت نزعاتهم السياسية والاجتماعية ، الى الشعب السلافي العظيم .

الا ان تعاطف نفوذ الشيوعيين في حركات المقاومة ، وتعاطف نشاطهم من ثم ضد احتمال احياء النظام القديم ، قد اسهبا في حل بعض اشياح التنظيم السابق وبعض المخلصين لحكومات المنفى على الالتفاف حول الالمان لانهم اعتبروا الشيوعيين اخيراً اعداء ادهى خطراً من الالمان (اليونان ، يوغوسلافيا ، بولونيا) . وإنما عرضت الطبقات الحاكمة عن المقاومة في البلدان التي كان فيها التأثير الشيوعي كبيراً . ويرد الخلاف الى سبب آخر هو ان انتقام العدو قد استهدف الفلاحين الميسورين او الأثرياء بصورة خاصة . ولم ينظر هؤلاء من ثم بمعين راضية الى نشاط المقاومين الشيوعيين . فتماون البعض عليهم وحملوا السلاح الى جانب القوات المحتلة لمنع أعمال التخريب . وقد انفجرت نزاعات مسلحة منذ السنة ١٩٤١ في يوغوسلافيا ، ومنذ السنة ١٩٤٣ في اليونان وبولونيا ، بين الوطنيين والشيوعيين . وفي اوكرانيا ايضاً ، انفجرت هذه النزاعات بين الالمان ، والوطنيين الأوكرانيين المعادين للسوفييات ، والانصار الشيوعيين الأوكرانيين الذين كانوا في حربهم على اتصال بالجيش الاحمر . وكلما اقترب النصر الحليف انتهى الصراع من اجل الاستيلاء على السلطة بعد وقف اطلاق النار الى التقدم على الصراع ضد الالمان : وقد شوهد ذلك في اليونان حيث حاربت قوات « زرفاس » القوات الشيوعية ، وفي يوغوسلافيا مع حركة ميخالوفيتش ، وفي اوكرانيا مع القوات الأوكرانية المعادية للسوفييات ، وفي ألبانيا حيث

جبرت الـ « باتي كوميتار » الى دعم الجهود الحربية الالمانى المائل الى الزوال .

حكومات المنفى ساعدت المقاومات الداخلية وشجعته وادارتها ونسقتها من الخارج
اجهزة لجأت الى لندن وكان بعضها حكومات شرعية افلنت من الغازي .
نظمت كافة هذه الحكومات في محطة الاذاعة البريطانية برامج اذاعية شجعت الشعوب
المخضعة ، وبثت الاخبار وعلقت عليها ، ووجهت الى المقاومين التعليمات ود الرسائل الشخصية ،
وجمعت معلومات عسكرية او سياسية مفيدة للقيادات والحكومات الحليفة ، وجندت جيوشاً
اشتركت في العمليات العسكرية ، وألقت من الجو اسلحة ، وضباطاً ، ومفاوض لتولي اعمال
التخريب في البلدان المحتلة . ومن جهة ثانية غالباً ما كانت علائقها بالمقاومة الداخلية غير وثيقة ،
وغالباً ما انقسمت هي على نفسها بسبب المنافسات والديسائس ، واختلاف نزاهتها المحافظة
والثورية ، فانقطع الاتصال بينها وبين السكان الذين دفعت بهم الآلام الى الحلول الجذرية .
ووقفت موقفاً حذراً من الحركات الطوعية التي لم تكن تحت اشرافها . فالكل يعلم اليوم ان
« جان كافاييس » الذي ذهب الى لندن في شهر شباط من السنة ١٩٤٣ قد عاد منها متفوز
النفس من « ذهنية المهاجر » و« روح المعبود » اللتين لمسها في الأشخاص القليلين الدائرين في فلك
الجنرال « ديغول » . وقد نجم عن كل ذلك سوء تفاهم ، ونزاع ، حساد احياناً ، كما حدث في
يوغوسلافيا واليونان ، وحتى بين الجيوش ، كما يتضح ذلك من تمرد الأسطول والجيش اليونانيين
في مصر .

وبرزت كذلك مقاومة خارجية ايطالية قبل السنة ١٩٤٣ ، نهض بها « الفارون » المهاجرون
منذ السنة ١٩٢٤ الى جنيف ونيويورك ولاسيا باريس ، الذين توحدت قواتهم خلال الحرب
الاسبانية . وفي السنة ١٩٤١ تأسست في تولوز « لجنة تجمع ضد الفاشستية » من ممثلي الحزب
الشيوعي ، وبخاصة « ليني » و« ساراغات » و« سيلفيو ترنتين » و« نيتشي » وفي نيويورك اذاع
الكونت « سفورزا » بيان النقاط الثماني « من اجل ايطاليا بعد الفاشستية » ، وكذلك حملت
الجمعية المازينية في نيويورك و« لجنة ايطاليا الحرة » بنشاط الى جانب الحلفاء من اجل اعداد
التحرير .

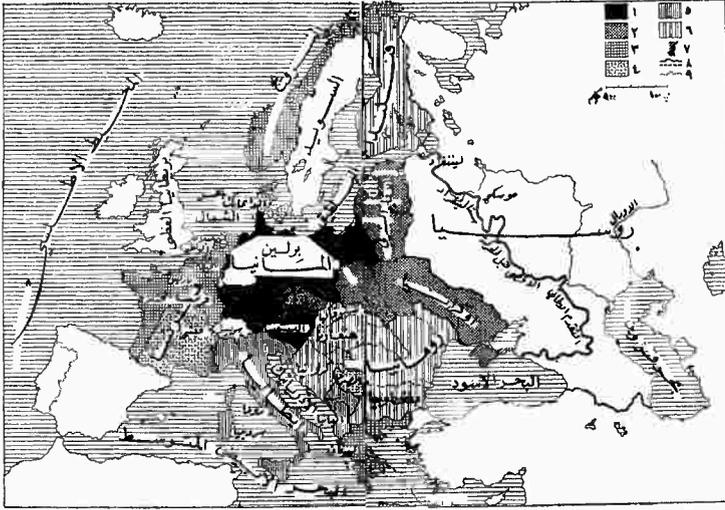
رأى المقاومون عددهم يتزايد كلما ثقلت وطأة الاحتلال واصبح النصر الالمانى مريباً . فكلم
من متعاونين خاضعين للألمان او متعصبين لهم اصبحوا ترقيبين في السنة ١٩٤١ ثم اصبحوا
مقاومين بعد السنة ١٩٤٢ . لقد تجمع المقاومون الأولون كما هو طبيعي من بين الأحزاب اليسارية
التي كان الألمان والحلفاء على السواء يحاولون القضاء عليها : الشيوعيين ، الاشتراكيين ، الاحرار .
ثم انضم اليهم ممثلون عن البورجوازية اليمينية اوفيساء للقيم التي دافعت عنها ، في ما مضى ،
القومية والحقد على « المانيا الخالدة » . وتزايد عددهم بعد انزال الجيوش الحليفة في افريقيا الشمالية
واحتلال المنطقة الجنوبية .

المقاومة في اوربا الشمالية الغربية على نقيض فرنسا حيث حاربت الحكومة المقاومة ، اتسعت الحركات في الدول الاخرى المحتلة ، وغالباً ما حظيت بتشجيع وهدي السلطات الاجتماعية . فكثرت من ثم في كل مكان اعمال التخريب والاعتداءات على الألمان والتعاونيين . وقد تجلّت من جهة ثانية بطرائق مختلفة . ففي بلجيكا رفضت الكنيسة قبول تقدم مرتدي العزات السياسية لتناول القربان المقدس والسماح برقع الاعلام السياسية في بيوت العبادة . واعترضت على ترحيل العمال الى المانيا وعلى الزام القصر بالعمل ايام الاحاد . وقاطع الطلاب الاساتذة التعاونيين الذين يعينون في الجامعات . واصلوا الاضراب استنكاراً لقانون العمل الازمعي ، طيلة سنة كاملة ، قبل تسجيل اسمائهم في الجامعات . وأعلنت محكمة التمييز الاضراب كذلك اعتراضاً على توقيف بعض قضاة محكمة الاستئناف . وبين شباط وايار ١٩٤٣ ، أعلنت اضرابات كبرى في لياج (٦٠.٠٠٠ مضرِب) ، و « شارلوا » ، و « لوفوير » ، و « مون » ، و « فرنييه » ، ضد ترحيل العمال بالجملة الى المانيا .

لم تكن المقاومة أقل تصلباً وعناداً في اللوكسمبورغ . ففي احصاء تشرين الأول ١٩٤١ ، وبالرغم من منع الادعاء بجنسية لوكسمبورغية « مزعومة » وبلغية « لتزوير جيش » ، لم يكن لها من وجود في يوم من الأيام ، تعصب ٩٦ ٪ من سكان المسدن و ٩٩ ٪ من سكان الارياف للجنسية اللوكسمبورغية وللغة ال (لتزوير جيش) ، مما تسبب في ترحيل عدة ألوف من السكان وابطال الاحصاء . وفي شهر آب أعلن اضراب عام كان اول اضراب أعلن في بلد محتمل . وفي السنة ١٩٤٣ تنظم الحزب الوطني اللوكسمبورغي الذي قام باعمال تخريبية كثيرة . وقر من الجيش اكثر من ٥٠٠٠ شاب لوكسمبورغي ورُحلت بين ١١٠٠ و ١٢٠٠ عائلة الى بولونيا ، وفي الأشهر الأخيرة شكل ألوف المقاومين عصابات مسلحة في احراج الأردن .

في هولندا اصطفت المقاومة بلون سياسي اقل بروزاً . ففي شهر شباط من السنة ١٩٤١ ، أعلنت اضرابات لمدة ثلاثة ايام في امستردام ثم شملت المدن الاخرى . وادان الاكثيوس الكاثوليك والبروتستانت ، من على منابر الكنائس ، اضطهاد اليهود وترحيل العمال الى المانيا . وفي شهري نيسان وايار ١٩٤٣ أعلنت اضرابات جديدة حين تقرر حجز كافة قدامى صفوف الضباط الهولنديين في معسكرات اعتقال المانية . وفي ايلول اعلن مستخدمو السكك الحديدية وعملها اضراباً عاماً .

في الدانمارك تنظمت المقاومة ، بعد تشتت طويل ، بفضل « مجلس الحرية » الذي تألف في شهر آب من السنة ١٩٤٣ من ممثلين عن كافة الاحزاب النشطة ؛ وقد ركز كافة الجهود على الصناعات الحيوية التي تستخدم المصالح الالمانية وعلى وسائل النقل ؛ ففي ٢٤ حزيران ١٩٤٤ مثلًا قام ٧٠ وطنياً في مرفأ كوبنهاغن الحر ، بتخريب مصنع للدفاع الرشاش والمدافع المضادة للدبابات والبنادق ذات الاطلاق المتواتر تخريبياً كاملاً ، وكان الوحيد من نوعه في الدانمارك .



الشكل ١٩ - أوروبا الفاشية

- ١ - ألمانيا
- ٢ - النازي فيينا ريد هيمايت
- ٣ - النازي تحت انتداب ألمانيا
- ٤ - النازي تحت مستقلة ادارياً
- ٥ - إيطاليا وقوائم تحت ادارة إيطاليا
- ٦ - دول تابعة للبحر
- ٧ - النازي الفرنسية مستعمرة إيطاليا (سنة تشرين الثاني ١٩٤٢)
- ٨ - حدود أوروبا في عهد هيمنة الفاشية
- ٩ - حدود سلطات ١٩١٩ - ١٩٢٠

وفي النرويج كانت اعمال المقاومة الاولى من مآثر رئيس المحكمة العليا ، « بال برغ » ، اهل قضاء الدولة ، واسقف اوسلو ، حبر الكنيسة اللوثرية ، « برغراف » ، الذين اسسا « جبهة الوطن » الصرية . فانتشرت « الجبهة » في كافة أنحاء البلاد واصدرت زهاء ٣٠٠ صحيفة غير شرعية ونظمت ادارة مهاجرة الى السويد او انكلترا استفاد منها ٥٠٠٠٠ شخص . وفي شباط ١٩٤٢ استقال اساقفة النرويج السبعة ومعظم الرعاة . وعرقلت المصالح الادارية اعمال قياد الشبان للعمل في المصانع الالمانية ؛ ففي كانون الاول ١٩٤٣ ، اوقف ١٥٠٠ طالب من طلاب جامعة اوسلو - المغفلة - و ٦٥ استاذاً بسبب اعتراضهم على فرض الاختبارات السياسية من اجل تسجيل اسمائهم في الجامعات .

ان نظام القوة والجور الذي اخضع له السكان ليفسر نشاط
في اوربا الشرقية
والجنوبية الشرقية
وعنف حركة المقاومة التي نمت في كافة أنحاء الارض البولونية .
فان تقليد المقاومة القديم الذي يرقى الى عهد الاقتسامات ،
والمهارة في التنظيم السري التي انتقلت من جيل الى جيل ، قد اتاحا ، منذ خريف السنة ١٩٣٩ ،
بناء جهاز سري ضخم كان بمثابة حكومة حقيقية على اتصال وثيق بحكومة المنفى ، بفضل
الاحزاب السياسية الاربعة الرئيسية : الحزب القروي ، الاشتراكيين ، الوطنيين الديموقراطيين ،
الديموقراطيين المسيحيين . واعيد تأليف جيش بري (ضم ٣٨٠٠٠٠ رجل في السنة ١٩٤٤) .
وزاولت السلطة الادارية « مندوبية حكومية » ضمت عملاء لكل منطقة ، وادارات بمثابة
وزارات ، و « تمثيلاً سياسياً » سرياً ضم ممثلين عن الاحزاب الاربعة . ومهما بدا ذلك غريباً
فقد استمر ، بعد اقفال مؤسسات التعليم الثانوي والعالي ، في توزيع العلم في الحفاء بحسب التقليد
بولوني وفي اجراء الامتحانات . وطبعت صحف سرية ووزعت ، واستمر العمل في بعض
مصانع الاسلحة والذخائر . وارتدى الصراخ ضد العدو طابع ارهاب ووحشية لا يعرفان
للرحمة معنى .

تجزأت يوغوسلافيا بعد حرب لم تدم سوى ايام معدودة ؛ فبينما حظيت كرواتيا بعطف
الايطاليين والالمان ، وتقاسمت الدول المحاورة اشلاء الدولة القديمة ، اخضع ما تبقى منها اي
صربيا ، لنظام جاه ثقيل الوطأة . ولكن القسم الاكبر من البلاد قفري وجبلي ، وعرف البقاء
هنا ايضاً تقليد مقاومة قديم جداً ضد تعسف الاجنبي . فقد نجحت بعض وحدات الجيش
المهزوم ، بقيادة الكولونيل ميخالوفيتش ، في الاتجاه الى الجبال . وكان لدى الشيوعيين
اليوغوسلافيين من جهتهم ، بقيادة ليتو الكرواتي منظمه قوية وواسعة الانتشار . ولكن
الخلاف لم يلبث ان ذر قرنه بين الفريقين : فقال فريق ميخالوفيتش بالتقليد المركزي الصربي ،
الارثوذكسي والملكي ، بينما قال فريق ليتو بنظام التحادي وديموقراطي يحقق اصلاحات عميقة .
فاستمال الشيوعيون بنشاطهم وحيويتهم كل من رغب في محاربة الالمان والاورستاشي ، بينما خشي
فريق ميخالوفيتش (تشتنيك) من انتقام الالمان الوحشي وتعاون على الكرواتيين والانصار

الشيوعيين مع حكومة الانقاذ الوطني الخاضعة للامان التي اسسها الجنرال « نديك » في بلغراد ومع الايطاليين المسكرين في الجبل الاسود .

بفضل سرعة حركتهم ومهارتهم في المناورة نجح الانصار في الافلات من الهجمات المختلفة التي شنت عليهم ، لابل جمعوا في « بيهاك » ، في تشرين الثاني ١٩٤٢ ، (جمعية محسرين يوغوسلافيا الوطنية المعادية للفاشية) - افنوج - التي تبنت مبدأ اتحاد يوغوسلافي . وفي ١٩٤٣ اشتركت قوات ميخالوفيتش جهاراً في عمليات الهجوم الالمانى الرابع على الانصار ، العملية البيضاء ، فاقوقف الحلفاء عنها حينذاك كل مساعدة مادية وحصروا مساعدتهم كلها في تيتو . وعند الاستسلام الاليطالي ، كان هذا الاخير قد نجح في الاستيلاء على « دالماتيا » باستثناء « سبليت » وعلى مخزونات هامة من الاسلحة الاليطالية فتوطدت سلطته على اسس متينة ؛ وفي السنة ١٩٤٣ قرر مجلس التحرير الوطني ان مسألة الملكية سيسويها الشعب بعمد تحرير البلاد .

وكانت اليونان المحتلة كذلك مسرح منازعات غامضة بين عدة قوات مختلفة ومتنافسة ومنقسمة على نفسها : الحكومة اليونانية في المنفى مع انصارها ، المقاومة الداخلية غير الشيوعية (أدس) وأكثا ، واخيراً الحزب الشيوعي اليوناني والمنظمات التي يشرف عليها .

المقاومة الاليطالية في ايطاليا ، زال نفوذ الحكم الفاشستي زوالاً كلياً بفعل عجزه عن اعداد الحرب وتسييرها ، وبفعل فساده ودسائس تكنلته المختلفة . وفي الحقل الاقتصادي ارتدى الوضع طابع البلبلة . ففي شهر آذار ١٩٤٣ حددت حصة الفرد من الحن بـ ٢٠٠ الى ١٥٠ غراماً (نصف الحصة الالمانية) . ثم ان نقص الحنات والفحم الحجري والبترو قد خفضت انتاج الصناعة الى ٤٠ او ٦٠٪ من امكاناتها الاولى ، فأقفلت عدة مشاريع ابوابها او ضمت الى المشاريع الالمانية الكبرى . فاحرز مناوئو الفاشستية تقدماً ملحوظاً : ارفع عدد الشيوعيين والاشتراكيين في جنوى وميلانو وتورينو ، وانضمت الاوساط الجامعية الى مناوئو الفاشستية ، وبات شطر كبير من البورجوازية انكليزي الميول ، فصدرت صحف سرية في كل الجهات . وفي ربيع السنة ١٩٤٣ ، انفجرت اضرابات في تورينو تطالب بـ « الحن والسلم والحرية » ، وفي مؤسسة كابروني في ميلانو ، وفي مصانع بيرلي وفيات - مينافيوري . ومنذ السنة ١٩٤٢ عقد تحالف بين الاحزاب السرية : الشيوعيين ، والاشتراكيين ، والديموقراطيين المسيحيين ، وحزب الوسط اليساري الصغير الذي سيدعى الديموقراطيين العمال ، واليسار المازيني الذي سيؤلف (حزب العمل) . وحدد التحالف هدفاً له قلب موسوليني وعقد الصلح . وكان البلاط والعائلة المالكة على اتصال بهم وعلى علم بما يدبر . ومن جهة ثانية فكر عدد من كبار المسؤولين الفاشستيين المستائين ، كـ « شيانو » (بوتوني) و « غراندي » بفاشستية تسدين بحرية بدون موسوليني . وفي ٢٥ تموز ١٩٤٣ قرر المجلس الفاشستي الاعلى بالتصويت المطالبة باعادة كافة الصلاحيات الدستورية الى التساج . فاقوقف موسوليني وحل محله

المارشال « بادوليو » الذي دخل في مفاوضات سرية لوقف اطلاق النار . الا ان موسوليني ، الذي حرره هتلر ، قد اسس حكماً وطنياً فاشستياً أمسى في كانون الاول (الجمهورية الاجتماعية الإيطالية) التي لم تكن اكثر استقلالاً من الدول التابعة الاخرى .

تميزت المقاومة الإيطالية بفعالية خاصة على الرغم من انها ناضلت في ظروف صعبة بسبب تصرفات بادوليو الخرقاء ومناورات الحلفاء الحادة وعدم ادراكهم الذي جعل الالمان يستفيدون من فترة الـ ٤٥ يوماً الثمينة التي انقضت بين سقوط موسوليني ووقف اطلاق النار لاحتلال روما وتثبيت اقدامهم في كافة أنحاء البلاد . ولكن المقاومة عبات الامة في حركة وطنية عامة ، في موجة عارمة من الحماس للعدالة والحرية مثلتها بـ (ثورة ثانية) اشتركت فيها هذه المرة الطبقة العاملة وشطر من القرويين ، على نقيض الثورة الاولى التي قامت على اكتاف سكان المدن البورجوازيين .

لم ترد هذه المقاومة الطابع نفسه في كل مكان : فقد كانت اقل نشاطاً في ايطاليا الجنوبية وإيطاليا الوسطى حيث ادارتها الاحزاب الديمقراطية المعتدلة في لجنة التحرير الوطني التي يشرف عليها الحلفاء الانكليز والفرنسيون والحكومة الملكية منها في شمالي الابنين حيث تشددت احزاب اليسار - حزب العمل والشيوعيون بنوع خاص - في تصميمها على تحقيق « ديموقراطية تدريجية » وتجديد البلاد تجديداً كاملاً . وكان لجيوش الانصار فيها ، على العموم ، لون سياسي وصريح جداً ، اقله عند القادة الذين لم يفرضوا قط اعلان الاخلاص للملكية . ففي اودية جبال الالب ، وفي ليجوريا ومنطقة البندقية الجولية ، تمكنت بعض جماعات المقاومين المسلحين من تأليف وحدات محاربة حقيقية . وقد الفت لجان تحرير وطني اقليمية ومحلية ، ولجان مصانع ، واحياء ، واخيراً لجنة التحرير الوطني العليا التي ضمت ممثلين عن الاحزاب الخمسة الرئيسية . فجمعت كل هذه اللجان الاموال والمؤن للانصار وشجعت الصحف السرية ونظمت اعمال التخريب ، والاضرابات (في ميلانو في كانون الاول ١٩٤٣ واذار ١٩٤٤ ، وفي تورينو في حزيران) وحقن الاضرابات الثورية في جنوى وميلانو في شهر نيسان ١٩٤٥ . وهكذا كانت مكافحة المدن الهامة في ايطاليا الشمالية في قبضة الوطنيين قبل وصول الجيوش الحليفة .

المقاومة الألمانية
في ألمانيا ، افضت قوة تنظيم الحزب النازي وقوانينه ، والفظاظة التي لجأ اليها في تشتيت كل من يقف حجر عثرة في سبيله قبل استيلائه على السلطة وفي قمع كل معارضة ، والنجاحات الباهرة التي احرزتها سياسته الخارجية ، الى ملامشة كل بادرة معارضة صريحة . اجعل مازال للشيوعيين الموجودين في السجون او في معسكرات الاعتقال او في المنفى ، بعض الخلايا المنتشرة في البلاد ولكن نشاطهم كان مشلولاً شلاً تاماً . وآل الديموقراطيون والاجتماعيون الديموقراطيون الى العجز نفسه . وأزبل كذلك المعارضون معارضة مبدئية . وقد جاز للعناصر المحافظة وحدها ، على نطاق محدود جداً ،

مخالفة نظام الحكم بعض المخالفة : القادة والدبلوماسيون الذين اقضت مضجهم جسارة المشاريع هتلرية فاقصروا عن مراكزهم ، والاشرف الريفيون الذين ابتعدوا عن اسباب المانيا الجدد ، متظاهرين من قسادهم ومن دناءة الحكم وبهيمته ، والمسيحيون وهظام الاسياد المكيون والاحرار ، والكنايس التي لم تهدأ مبادئه فلاسفة النازية فحسب ، بل سيطرتهم على الشبيبة والتجهيزات الصريحة وغير الصريحة على اعضائها والجمعيات المنتمية اليها . ولكن المقاومة لم ترد سوى طابع فردي : اعتراضات الراعي « نيمولر » الذي دافع عن « الكنيسة المعترفة » ، أو اسقف « مونستر » ، الكونت « غالن » . ومنذ السنة ١٩٤١ ، اعترض بعض الاساقفة - حاذين حدو اسقف فريبورغ - في رسائلهم الراعية على مصادرة الاديرة (التي حولت الى مستشفيات) واقفال المدارس واناء صحف الاسقفيات ومخالفة الاتفاقية المعقودة مع الفاتيكان وتقميع المرضى الزمنيين والمعتوهين وقتلهم . ثم حدثت بعض المبادرات كتوزيع منشور « الوردة البيضاء » على طلاب مونيخ بواسطة كريستوف بروبست و هانس و صوفي شول في السنة ١٩٤٣ ، ولكن مبادرات افراد او جماعات صغرى اعجزت من ان تقوم بعمل فعال .

من هذه الاوساط خرجت ، منذ السنة ١٩٣٩ ، المقاومة الالمانية المعسودة التي بلغتنا اخبارها : فقد حاكت المؤامرات واتصلت بالمصالح السرية الخفية . وكما طالبت الحرب - التي لم يرض عنها الشعب قط - وثقلت اعباؤها وتزايدت الغارات الجوية الانكلوساكسونية وبدت الهزيمة النهائية اكيدة ، ابتعدت جماهير السكان عن الحكم . ولكن هذه الجماهير كانت اعجزت من ان تبدي اي نشاط بسبب ضغط السلطات ، ولا وجود للمنظمات التي كان باستطاعتها استئثار استيائها . فليس سوى الجيش المتمتع بالقوة ما قد يستطيع القيام بعمل ما . وقد كان عدد كبير من القادة معادين للنازية : رئيس الاركان السابق (بك) ، والمارشال (فون وتراين) ، و (اولبرخت) ، و (هالدر) ، و (فون تروشكوف) و (اوستر) . وكانوا على اتصال بامير البحر (كالفري) الذي كان يسهل نشاطاتهم ويبررها ، بالاتفاق مع (فون كلوج) و (رومل) ومعظم كبار القادة الآخرين . واشترك في المؤامرة بعض كبار الموظفين المدنيين السابقين والحاليين : (غوردلر) الذي كان حاكم مدينة ليبزيغ ثم مفوض مراقبة الاسعار ، ووزير المالية البروسي (بوبيتز) ، و (جيزيفوس) احد موظفي الـ (ابهر) ، والجنرال (س . س . نيب) رئيس الشرطة الجنائية ، والكونت (وولف فون هلدورف) ، مدير شرطة برلين ، وبعض الدبلوماسيين من امثال (اولريغ فون هاسل) ، و (فون وايزاكر) ، و (ورنر فون دير شولنبورغ) الذي كان قد تزوج من ابنة الاميرال فون تريبتز ، و (اريك كوردت) ، الخ . فقد كان كل هؤلاء محافظين ملكيين يمثلون المانيا ما قبل السنة ١٩١٤ ، على غرار اعضاء (جمعية كيريزو) التي يعود الفضل في تأسيسها الى (هلموت فون مولتكه) ، حفيد شقيق مارشال السنة ١٨٧٠ ، و (بيتر يورك فون وارقتبورغ) ، ورئيس الكنيسة اللوثرية (اوجين جريستناير) ، الخ . الذين شكلوا النواة

الاساسية للمقاومة ، واتصلوا ببعض الزعماء الاشتراكيين الديمقراطيين (ميرندورف وتيودور هوباخ) وربما بالحزب الشيوعي السري ايضا . فتوصلوا في صيف السنة ١٩٤٤ الى الاتفاق على برنامج مشترك وعلى الوزارة التي سوف تتولى السلطة بعد اقضاء هتلر . الا ان الحاجة كانت ماسة الى حمل القادة - المقتنعين منذ زمن بعيد بضرر الفوهرر - على فرض وقف العمليات ، وازالة هتلر وغورنغ والمقربين اليها . فاصطدم المتآمرون بتردد ضمايرهم ، وبين اخلاصهم لهتلر ومخاوفهم ، واحترافهم الطاعة ، وقد قيل ان اخفاقهم دليل على استقامة المحافظين الالمان الشخصية وعجزهم السياسي . وكان من الواجب ، في الحقيقة ، ان تحدث موجة عصيان عميق الجذور تشمل جنود الجبهة والطبقات الشعبية ، ولكنها لم تحدث . واخفقت كذلك محاولة الكولونيل (فون ستوفنبرغ) قتل هتلر في ٢٠ تموز . ولكنها ادت الى عمليات قمع ضارية تناولت كافة المشتبه بهم دون تمييز (اوقف ٧٠٠٠ اعدم منهم ٥٠٠٠ او عذبوا حتى الموت) .

لعل المتآمرين كانوا على اتصال بالحركة المعادية للنازية (المانيا الحرة) التي تكونت في الاتحاد السوفياتي في اعقاب معركة ستالينغراد وثلث بلجنتين: اللجنة الوطنية المؤلفة من قدامى اللاحثين السياسيين ، ولجنة الضباط من اسرى الحرب . اما اللجنة الاولى التي كان نائب رئيسها الكونت (فون اينسليدن) ، ابن سفيد بسبارك ، فقد أسسها شيوعيون يدخل في عدادهم الكاتب (اريك واينرت) ، والعامل في صناعة استخراج المعادن (ولهم بيك) . واما اللجنة العسكرية فقد رأسها الجنرال (فون سيدليتز - كارسباخ) واشترك في عضويتها ٢٤ قائدأ انضم اليهم ، بعد اخفاق محاولة العشرين من شهر تموز ، الجنرال « فون ارنيم » والمارشال « فون باولوس » . وقد انحصر نشاط الالمان في معسكرات اعتقال اسرى الحرب ، والجنسدين الالمان الذين امكن الاتصال بهم بواسطة الاذاعة ، والصحف ، والمنشائر التي كانت تلقى فوق الخطوط داهية ايام الى ايقاف القتال .

جاء القمع وحشيا ومتعمدا الاشكال ، وقد تواترته قوات الرايخ البوليسية الفع الالمني .
 المختلفة : غستاو ، ابوهر ، S.D. ، امن هام ، استخبارات ، بالاتفاق مع قوات الشرطة في الحكومات التابعة ، مستخدمة كافة وسائل الضغط الممكنة : وبصورة خاصة مصادرة اجهزة الراديو اللاقطة ، منع التجول ، توقيف الرهائن ونفيها ، تعذيب ، اعدام ، وقتيل .

لم تلبث الوسائل الشرعية ان املت لان المحاكم المعادية قد برهنت عن عجزها عن معاقبة المسؤولين عن اعمال التخريب الموجهة ضد الجيش ، ولأن هتلر الذي استشهد بمنزل هوفر وشلاجر - قد انف من استخدامها خوفاً من ان يظهر المحاكمون بمظهر الشهداء . فلجأت السلطات بسرعة الى توقيف الرهائن . ومنذ السنة ١٩٤١ قرر الجنرال (فون ستوليناغل) اعتبار كافة الاسرى المحتجزين لدى السلطات الفرنسية كرهائن . ثم شمل مبدأ المسؤولية الجماعية عائلات المشتبه بهم وطبقت للمرة الاولى حين حدوث مجزرة (ليديس) في شهر حزيران من السنة ١٩٤٢ . وفي

هولندا اوقف ٤٦٠ شخصاً ممن لعبوا دوراً هاماً في الحياة العامة واعتبروا مسؤولين ، تحت طائلة الاعدام ، عن « دساتر اللاجئين الى لندن » . وفي بولونيا اصدر الحاكم العام فرانك أمره بقتل ١٠٠ عضو من اعضاء المقاومة رميةً بالرصاص مقابل كل الماني يعتدى عليه ويقتل . وأصدر كيتل في ايلول ١٩٤١ امراً باعتبار كل عمل مقاومة صادراً عن الشيوعيين وباعدام ٥٠ - ١٠٠ شيوعي مقابل كل جندي الماني قتل ؛ ولاحقاً صدرت الاوامر في كانون الاول باعدام كل منتهم لا يحكم عليه بالموت الى المانيا ، حيث ان يعرف شيء بعد ذلك عن مصيره . وفي تموز ١٩٤٤ ، بعد نزول الحلفاء في نورمانديا ، صدر قانون اشد قسوة يقضي بقتل « الارهابيين » والمخربين في مكان اعتدائهم بالذات .

في كافة الاقاليم المحتلة ، نقلت حالة الطوارئ ، السلطة القضائية الى محاكم خاصة (مجالس عرفية) برئاسة ضباط من الـ S. S. تصدر احكاماً سريعة ، غير قابلة للاستئناف ، دون استماع الى محامي دفاع ، وتفضي احكامها اما باعدام المتهم واما بتسليمه الى الفستابو . واعتمدت احياناً تدابير لـ « مكافحة الارهاب » و « مكافحة التخريب » ، اي جرائم قتل انتقامية يكون ضحاياها المقاومون او المشتبه بهم ويكون ابطالها افراد الـ S. S. او النازيون المهليون .

واخضع الرف الوطنيون من ابطال اعمال المقاومة أو من المشتبه بهم فقط بسبب آرائهم السابقة ، او من الرهائن الارباه الموقوفين في احدى عمليات الخطف السريعة ، لعذابات برحت الشرطة النازية في تنويمها . وقد اعتمد « التعذيب الاعدادي » منذ زمن طويل ضد مقاومي النظام ، الا انه اصبح مرعي الاجراء رسمياً بموجب مذكرة اصدرها هتلر في ١٢ حزيران ١٩٤٢ ونصت على استخدام « الدرجة الثالثة » : حرمان من الغذاء والنوم ، تقارين مضنية ، جلد ، عقوبة المقطس ، تعذيب كهربائي ، الخ . لانتزاع اعترافات بعض فئات المساجين « كالشيوعيين والماركسيين و « شهود يهوه » والمخربين والارهابيين ، واعضاء حركات المقاومة ، والمملاء الاجانب المنزليين من الجلو والعناصر المعادية للمجتمع ، والفارين البولونيين والسوفييات من الجندية » . فقتل عشرات الرف التمساء شقاً او رميةً بالرصاص او ضربت اعناقهم بالفأس أو ماتوا اثناء التحقيق ؛ وجرت اعدامات بالجملة كما حدث في « فوس اردياتين » (حيث قتل ٣٥٠ رهينة ايطالية رميةً بالرصاص) ، وشنت هجمات انتقامية افنت سكان مدينة او سكان قرية باجمعهم ، بمن فيهم الاولاد والنساء ، كالهجمات على « ليديس ، وكراسيا فالس » (٧٠٠٠ قتل) ، و « اورادور - سور - غلان » ، وآسك ، ومرزابوتو ، الخ . وقد رحل المنفيون في ظروف فظيعة مستهجنة ، مكذسين في قاطرات نقل البهايم ، هاجزين عن الحركة ، محرومين طيلة سبعة ايام متعاقبة احساناً من الغذاء والماء ، فكانت الرفيات بينهم مرتفعة جداً :

« كنا ٢٥٢١ عند مفادرتنا « كومبيانيه » فمات منا ٩٨٤ في الطريق ، ولم يعد منا من الاسر سوى ١٨١ فقط » .

فتوحات عظيمة خلال اسابيع قليلة : الفلبين ، بورنيو البريطانية ، ماليزيا ، هونغ - كونغ ، وايبك ، غوام ، انولندا . وكانت الهند الصينية قد سقطت في ايديهم ، فانضمت تايلندا الى اليابان وارسلت جيوشاً تشترك في غزو بورما الذي عزل الصين عزلاً تاماً . وكانت خسائر الحلفاء فادحة : بالإضافة الى البوارج الحربية المدمرة او المعطلة ، و ٢٠٠.٠٠٠ طن من السفن التجارية ، و ٣٠٠.٠٠٠ اسير أو قتيل ، وإضرار لا تسد ثلثته بنفوذ البيض ، وفقدان امبراطورية أهلة بـ ٥٠ مليون نسمة وغنية بالحامات الهامة جداً ، وانفجار حماس فريد من نوعه بين الشعوب المستعمرة . وكان من شأن سرعة وسهولة هذه الفتوحات ان شجعت القيادة اليابانية على محاولة توسيع محيط دائرة دفاعها حتى ميدواي وجزر سليمان ، وحتى كاليدونيا الجديدة ، وجزر ساموا وجزر فيدجي اذا امكن ذلك ، وفي الشمال حتى الجزر الاليوسية ، بقية ملاشاة شأن آلاسكا من جهة ، وشأن أستراليا وزيلندا الجديدة من جهة اخرى . وعلى الرغم من فشل هذه المحاولات فشلاً جزئياً ومن ايقاف التقدم الياباني في صيف السنة ١٩٤٢ ، فقد امتدت آسيا الشرقية الكبرى من منشوريا الى غينيا الجديدة والفت منطقة شاسعة الأطراف يستطيع النظام الجديد ان يقوم فيها (الشكل ٢٠) .

مجلت رسالة اليابان ، قبل أي شيء آخر ، كرسالة ثقافية
 حكومات الشعوب الخضعة
 تستهدف المحافظة على التأثيرات التقليدية الاجتماعية والدينية
 واقصاء التأثيرات الاجنبية . ففي كل مكان سمت اليابان جاهدة الى تقوية المثل المتسلطة على المهتمم
 الآسيوي : سلطة رئيس العائلة ، معنى تضامن الدم الواحد ، عقيدة مسؤولية الجماعة ، تبعية
 المرأة . وفي الصين ومنشوكو حاولت احياء الكونفوشوسية ، وفي سيام وبورما شجعت
 البوذية وتميزت الروابط بالطوائف البوذية اليابانية . وفي ماليزيا واندونيسيا جاهرت بالاحترام
 نفسه للإسلام ، وفي الفلبين للكاثوليكية ، التي هي دين سلطة ، وان كانت غربية ، وحافظت
 على علائق صداقة بالفاتيكان ، اذ ان الدعاوة المضادة للغرب استهدفت التأثيرات الاميركية
 اكثر من ارث روما واسبانيا . وعن اليابان يجب ان تقتبس الشعوب المحتلة مثلها الادبية
 والروحية ، ويجب ان تكون لغتها اللغة الثانية للجميع ، وان تكون الاعياد الوطنية اليابانية
 (هيد مولد الامبراطور ، وعيد تاسيس الامبراطورية) أعياداً وطنية في كل مكان ، وان
 تسلط الاضواء على تجانس العرق بين اليابانيين والفلبينيين والماليزيين والسيامين .

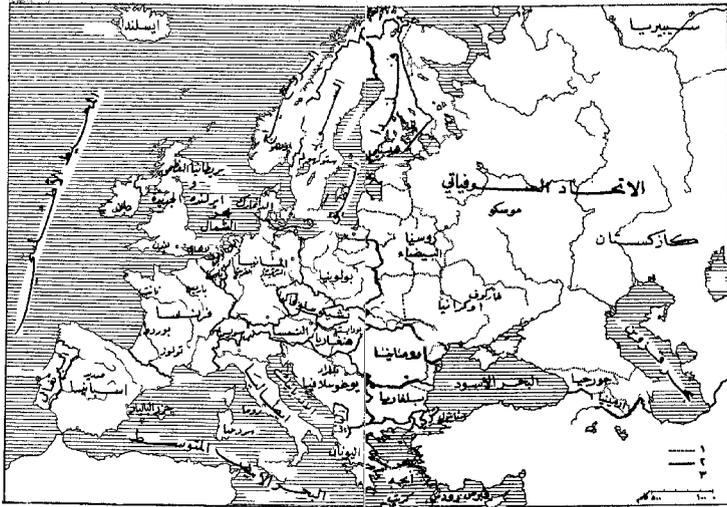
ان التنظيم السياسي لآسيا الشرقية الكبرى كان في الواقع بسيطاً جداً : تتولى اليابان
 القيادة ، وعلى الدول التابعة المرتبطة بها ارتباطاً سياسياً وثيقاً ان تسهم في تكوين دائرة
 الأزدهار المشترك . وسوف تقسم الاقاليم المحتلة الى ثلاث فئات : الاقاليم التي سوف تضم الى
 اليابان بسبب اهميتها الاستراتيجية بغية المحافظة على تفوق اليابان البحري والعسكري :
 هونغ - كونغ ، سنغافورة ، بورنيو ، غينيا الجديدة ، تيمور ؛ الدول التي تحكمها اليابان حكماً
 مباشراً وقد تمنح استقلالاً محدوداً : الدول الماليزية ، الاتحاد الاندونيسي ؛ وأخيراً البلدان

الحليفة : مندشوكو ، الفيليبين ، الصين ، الهند الصينية ، سيام ، بورما ، التي سوف تستقبل حاميات عسكرية يابانية في النقاط الاستراتيجية وتوقع معاهدات تحالف عسكري .

في الحقل الاقتصادي ، خططت اليابان الاقتصاد الاستعماري المبني على نظام المغارس ورفض انشاء الصناعات ، ووعدت بالأزدهار المشترك والاستقلال الاقتصادي : ان كل قطاع من قطاعات دائرة الأزدهار المشترك سوف ينتج مايتناسب وامكاناته ويحصل من القطاعات الأخرى على مايفتقر اليه . وكان الهدف في الحقيقة تنظيم البلدان المحتلة بحيث تحصل منها على الخامات التي تحتاج اليها وتبيع مصنوعاتها منها . ويبدو ان هناك خطة اقتصادية طويلة الاجل قد ووجهت : تكون اليابان ومندشوكو ، وكوريا ، والصين الشمالية الى حد ما ، مركز انتاج الفولاذ والحديد والمواد الكيماوية والالات على اختلاف أنواعها؛ وتوفر آسيا الجنوبية الشرقية الخامات ، وتصنع الأنسجة والمطاط : وتنشأ فيها صناعات خفيفة لاستخراج المعادن وتنقيتها ومعالجتها . ولكن حاجات اليابان يجب ان تتقدم حاجات الدول الأخرى ، ويجب ان ينحصر التنظيم الاقتصادي في اليابانيين ، اذ ان مؤسساتها التجارية وشركاتها الملاحية تشرف على معظم النشاطات المالية والتجارية في كافة بلدان كتلة الـ « د ن » ، والتخطيط الاقتصادي منوط بالوزارة اليابانية لآسيا الشرقية الكبرى .

المقاومة
طيلة استمرار العمليات الحربية ، خضع الاقتصاد في الواقع لحاجات القوات المسلحة الحاربة واملأ قطور العمليات المعاكس . ففي كل مكان تكررت الوقائع نفسها : منذ السنة ١٩٤٣ ، شلت الحركة التجارية بسبب الحسائر الفادحة في الاسطول الياباني بفعل الغارات الجوية وهجمات الغواصات؛ وكانت نتيجة تزايد حاجات قوات الاحتلال الى الغذاء واليد العاملة ، والتضخم المالي الذي افتتمله اليابانيون ، والنقص المصم في المصنوعات التي كانت تستورد من اوروبا واميركا ، وندرة المواد الغذائية في المدن والبلدان التي تعودت الحصول عليها من الخارج ، ضيقاً وحرماناً وتشويشاً عاماً في الاقتصاد ، وبالتالي استياء بين السكان .

في كل مكان اصطدم النظام الجديد الياباني - على غرار نظام الالمان ، وللأسباب نفسها - بالصعوبات عينها وانتهى الى فشل يكاد يكون تاماً . فقد استقبل السكان - باستثناء الصينيين - بعطف ، ولكنه ما لبث ان صدمهم واثار استيائهم : عواقب الحرب ، والاحتلال ، والصعوبات الاقتصادية والحرمانات ، وخصوصاً عواقب الفظاظة والمعجرفة اللتين عاملهم بها الجنود والضباط المعدليون الذين غالباً ما انزلت بهم عقوبات جسدية فاعتقدوا مجواز كل شيء لهم حيال السكان المدنيين . يضاف الى ذلك ان تأجيل تنفيذ الوعود بالاستقلال خيب آمال الوطنيين الذين رفضوا ابدأ تمثيل مصالحهم القومية بمصالح اليابان والقبول بأن يصبحوا مجرد اعوان قوابع . والحقيقة هي ان معظم الذين سلمهم اليابانيون زمام الحكم ، كـ « سوكازو » ، و « هاتاه » و « لوريل » ، و « داموا » ... لم يكونوا تعاونيين على طريقة كويسلنغ : آمنوا بالوعد الملقوطة



شكل ٢٦ - أوروبا في السنة ١٩٦٥
 ١ - حدود ١٩٤٥ ، ٢ - الحدود الحالية ، ٣ - حزام الدول .

بالاستقلال، ولكنهم ما ان استثبتوا عدم خلوص النية حتى استعدوا للاستفادة من هزيمة الفزاة. ففي اندونيسيا وسيام وبورما والهند الصينية استخدم الوطنيون اليابانيين ضد الهولنديين والبريطانيين والفرنسيين، ثم انقلبوا عليهم .

الهند الصينية في الهند الصينية ، اتصف الموقف بالتناقض ؛ فان اليابان التي نشطت دعواتها ضد السياسة التوسعية والاستعمارية الغربية قد تركت للفرنسيين امر حكم البلاد بسبب افتقارها الى جهاز فني كاف تحمله عملهم . فقد كان بمقدور الفرنسيين وحدهم المحافظة على النظام وتنمية الانتاج في هذه البلاد التي كانت ضرورية لمواصلاتهم مع الجنوب والهند والتي كانت توفر لهم منتجات ثمينية . وفي شهر آب ١٩٤٠ ، اعترفت حكومة فيشي بتفوق اليابان سياسياً واقتصادياً في الشرق الاقصى ومنحتها امتيازات اقتصادية في الهند الصينية ، وقواعد جوية وبحرية مقابل وعد الحكومة اليابانية باحترام السيادة الفرنسية . ولكن تطلبات الحكومة اليابانية لم تقف عند حد : وضع اليد على منتجات المنساجم ، ربط القرش باليكن ، المساواة بين المشاريع الفرنسية واليابانية ، الخ ، وقد اخذت في الوقت نفسه تمهد السبيل لاقصاء الفرنسيين بتشجيع العناصر البلدية المعادية للشيوعية كشيعة الـ « كلووداي » . يضاف الى ذلك من جهة ثانية ان وجود الجيوش اليابانية ، وخطرة الطافرين - العسكريين والمدنيين المتوافدين على السواء - الذين استطابوا اذلال البيض والظهور بمظهر انصار الاستقلال الانثامي، قد اضعفا نفوذ الفرنسيين اضعافاً خطيراً . وفي ٩ اذار ١٩٤٥ ، قلب اليابانيون الادارة الفرنسية واعتقلوا الفرنسيين الذين استطاعوا ايقافهم وانشأوا « المحاد تونكين الوطني » ؛ فاعلن امبراطور انسام ، « باو - داي » ، وملك كمبوديا من بعده ، ابطال معاهدة الحماية الموقعة في السنة ١٨٨٤ ، واستقلال البلاد استقلالاً تاماً ، ووعدا بالتعاون مع اليابان ، في حين ان المقاومين الـ « فيات منه » رفضوا الانحناء امام اليابانيين وعززوا الصراع ضدهم ؛ وبعد استسلام اليابانيين اعلنوا استقلال فيتنام .

اذن انتهت خطة احتلال الشرق الاقصى التي وضعاها العسكريون اليابانيون الى الفشل ، وغمر النصر الحليف فكرة آسيا الشرقية الكبرى ؛ الا ان نجاح الحركات القومية التي ساعدتها اليابان مساعداً كبيراً ، ولا سيما بمثلها وبأثارة نفقتها على سياستها التوسعية ، قد قوهض الامبراطوريات الاوروبية الاستعمارية . ومن هذا القبيل يمكن القول ان اليابان لم تخض غمار الحرب عبثاً .

الخلاصة

تسببت الحرب العالمية الثانية بخراب ودمار دونها ما تسببت به الحرب الاولى ، اذ انها على نقيض الاولى كانت شاملة بعدد القوات المتجابهة في آن واحد ، وباتساع وشمول ميادين العمليات الحربية ، وبتعبئة كافة طاقات وموارد الدول المشتركة فيها ايضاً . لقد كانت الحرب العالمية الاولى حرباً بين الدول الاوروبية من حيث ان نصيب اليابان فيها لم يكن يذئ شأن وتدخل الولايات المتحدة فيها جاء متأخراً ومحدوداً . اما في الحرب الثانية فقد تدخلت هاتان الدولتان تدخلًا كلياً وتدخل معها القسم الاكبر من العالم الآسيوي ، في الوقت الذي كانت فيه اوروبا مسرحاً للعمليات الكبرى .

لم يكن تدمير الآلة الصناعية ، التي ما كان العدو ليستطيع بدونها مواصلة القتال ، دون تدمير الجيوش اهمية . لذلك أمن المتحاربون في مهاجمة القطاع المدني حيث تتجمع هذه الطاقة الصناعية . فقد عانت كافة الدول المحاربة - باستثناء الولايات المتحدة - من الغارات الجوية الكثيفة ، ولا سيما بريطانيا العظمى واليابان . اما الاتحاد السوفياتي والمانيا حيث قاتل ملايين الرجال ، فقد جعل منها القصف الجوي والقصف البري ومعارك الشوارع وخططة الارض المحرقة ، والتدمير المنظم اثناء الانسحاب ، مسرحاً لدمار شامل رهيب .

ولكن بينما قامت في السنة ١٩١٨ الى جانب الدول الظافرة ، الولايات المتحدة ، وانكلترا ، وفرنسا ، دول هامة اخرى ، وحتى من المرتبة الاولى - يدخل في عدادها المانيا وروسيا بالرغم من اقول نجماها الى حين - ، ففي السنة ١٩٤٥ ، سيطرت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بطاقتها العسكرية والاقتصادية ، وقتلتها انكلترا من مسافة بعيدة . اما اوربوا البرية ، الحربة والمقطعة الاوصال ، فليست بعد اليوم مؤلفة الا من دول ثانوية آلت الى وضع دوني . وفي آسيا لم تعد اليابان المغلوبة على امرها سوى ارض خييل صغير مكنتظ بالسكان ، تحتسله الجيوش الاميركية ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بسياسة الولايات المتحدة . وفي كافة المحاء منطقة الازدهار المشترك ، التي سيطرت عليها خلال سنوات قليلة ، حرك انهيسار الامبراطوريات الانتفاضات القومية البلدية تحريكاً حاسماً ، وانبأت الحركة التي انتشرت في العالم الاسلامي بهجوم شامل على الامبراطوريات الاستعمارية .

الكتاب الثاني

العالم الحرّ الجديد

« في معظم العواصم راقبت الدوائر الاميركية ردود فعل الاقتصاد وتقدم التسليح قبل توزيع القروض ومراقبة استخدامها . فجعلت المساعدة الاقتصادية من الدول الاوروبية شريكات ممدّة بالمال ، وجعلت منها المساعدة العسكرية حليقات منصورة . وكانت الولايات المتحدة ، في الواقع ، حامية اوروبا الضعيفة » .

« في هي كارموا »

« ان خير حقل لتحريره هو السلم ، وانت كافة انظمة الحرب ، وحتى انظمة الحرب الباردة ، صائرة حتماً الى الحصرية والاستبداد والتحكم » .

« وولتر لبيان »

الفصل الأول

انقسام العالم واخلاق توازنه

على غرار الحربين العالميتين تميز الفترتان اللتان تلتها بخلافات هامة . ففي اعقاب الحرب العالمية الاولى مباشرة مرتحت الجيوش تسريحا شاملا في كافة البلدان وتوقف انتاج الاسلحة . لا بل حين حدثت الازمة الاقتصادية العالمية لم يفكر احد قط بمعالجتها بتنشيط الصناعات الحربية . ولم يشاهد اقتصاد دولة كبرى يكرس ، في وقت السلم ، معظم طاقته الانتاجية لصناعات الاسلحة ، لأول مرة في تاريخ البشرية ، الا حين استلم النازيون الحكم في المانيا ؛ فاكتفت حينذاك الدول المهتدة الاخرى - باستثناء الاتحاد السوفياتي - بتنشيط صناعة بمائلة على نطاق أقل اتساعاً .

فقدان الثقة بين الحلفاء
اما بعد هزيمة المانيا واليابان في الحرب العالمية الثانية ، فلم تنقص الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى والاتحاد السوفياتي طاقتها الحربية الا انقاصاً جزئياً ؛ فأبقت كلها على جيوش قوية وصناعات حربية هامة ، وواصلت بحملتها المحمومة في نطاق الاسلحة الجديدة . ثم أفسح نزع الاسلحة الجزئي والوقفي هذا المكان لتسلح جديد واسع النطاق ؛ لا بل ان الحرب قد اشتدت عنقاً وشمولاً خلال النزاعات المحلية التي اندلعت ، ولا سيما خلال حرب كوريا ، حيث فاقت ضراوة القصف ضراوة الحرب العالمية في أوروبا .

يرد ذلك الى ان العالم قد انقسم انقساماً مهيماً الى كتلتين ، قرّبت بينها الخطر المشترك الى حين ، وقرّبت بينها خلافات النظام الاقتصادي والاجتماعي ، والامواء والمصالح . فقد حل محل نظام التوازن المتمدد الاطراف الذي كان مركزه أوروبا نظام توازن بين طرفين اثنين هما دولتان كبيرتان غير اوروبيتين : الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ؛ وقد عزز هذا التوازن الجديد ان هاتين الدولتين كادتا تحتكران الاسلحة الذرية . فقد افضى النصر السوفياتي ، وانشاء ديموقراطيات شعبية في أوروبا الشرقية والوسطى ، ثم انتصار مارتسي تونغ في الصين بعد سنوات قليلة ، الى توسيع « معسكر الشيوعية » توسعاً مدهشاً ؛ ومنذ السنة ١٩٤٣ ، كان الاثر الذي تركته

الانتصارات الروسية ولجبي قوة الدولة العسكرية وركانة النظام الذي وصف بالهشاشة منذ زهاء ثلاثين سنة ، ضربة هائلة للمجتمع القديم اقضت مضجع الدول الانكلوساكسونية . ولنتذكر هنا مساهمي ونستون تشرشل من اجل توجيه « الجبهة الثانية » ، التي طالب بفتحها ستالين ، نحو « بطن أوروبا الرخي » - حوهن الداوب - ونصائحه الى ايزنهاور ببولوج برلين قبل السوفيات . ولنتذكر كذلك حسن التفات المسؤولين والدبلوماسيين الانكلوساكسون ومراماتهم للحكومات والشخصيات المحافظة في كافة البلدان : حكومة فيشي ، حكومة بادوليو ، حكومتى اليونان ويوغوسلافيا الملكيتين ... ، وتردهم حيال « المقاومة » ، فيتضح لنا ان الثقة بين الحلفاء ، حتى قبل نهاية الحرب ، ابعد من ان تكون تامة . فان السيطرة الاقتصادية والسياسية التي حسبت الولايات المتحدة انها ستفرضها بدت محدودة ومعتزلاً عليها منذ السنة ١٩٤٥ ، في الوقت الذي أدت فيه احلام الاصلاح العميق التي حرّكت « المقاومة » في كافة البلدان الى القاء الذعر في الطبقات الحاكمة وحملها على الانضمام الى المعسكر الاميريكي .

منذ نهاية العمليات العسكرية في أوروبا وآسيا ، اشتد الحذر المتبادل وتراكت في كلا المعسكرين بوادر سوء التفاهم والشكوك والشكاوى ؛ فاشتدت من ثم الخلافات بين الحلفاء واقضت خلال سنوات قليلة الى نزاع ارتدى في كافة الحقول - باستثناء حقل الاسلحة - طابع حرب حقيقية ؛ هذه هي الحرب الباردة التي رافقها انقلاب غريب في التحالفات والتي ميزت فترة ما بعد الحرب الثانية ؛ بدأت في السنة ١٩٤٧ ، ولم تبد بوادر الانفراج الا في السنة ١٩٥٣ . وكانت نتيجة الخلاف بين الدولتين الكبيرتين اشتداد الانقسامات في داخل كل بلاد : فان انصار وخصوم النظامين قد تعادوا وعبأوا كافة طاقاتهم ودخلوا في صراع لا هوادة فيه وفرضوا على الجميع تحديد موقفهم دون ان يتركوا لاحد امكانية البقاء على الحياد او التردد . وخارج أوروبا حاول كل معسكر توسيع منطقة نفوذه وتعزيز مراكزه مما اثار في كل مكان منازعات تحوّل بعضها ، في آسيا ، الى حروب محلية محدودة . وقد ارتبطت المسائل السياسية والمسائل الاقتصادية ارتباطاً وثيقاً في هذا الاستعداد لحرب عالمية ثالثة يعتمد كل طرف او يتظاهر بالاعتقاد بان الطرف الآخر قادر على اعلانها وخوضها ؛ فطُلبت كافة مظاهر الحضارة المعاصرة بطابع جديد من التقلقل المتزايد ، واشتد في الوقت نفسه التوتر القديم .

تأسس
الامم المتحدة

سار تفكك التحالف من ثم بخطى سريعة . وبغية سدّ فراغ جمعية الامم التي برهنت عن عجزها في الحيلولة دون نشوب الحرب ، أقر الثلاثة الكبار في « بالطا » انشاء منظمة دولية جديدة حدد مؤتمر سان فرانسيسكو في السنة ١٩٤٥ دستوراً في « ميثاق الامم المتحدة » . ولم يكن الهدف منها « المحافظة على السلام والامن الدولي » ، فعسب ، بل اقامة تعاون دولي يفرض احترام حريات البشر الاساسية دون تمييز ويشجع التقدم الاجتماعي ايضاً . وبموجب هذا الميثاق ، يقوم ، الى جانب جمعية عامة ليس لها سوى دور استشاري - درس المسائل والتصويت على التوصيات -

جهاز اسامي هو مجلس الامن الذي تنتخبه . ويخضع هذا الاخير لسلطة الدول الكبرى دون غيرها اذ ان اعضاء ال ١١ يضمنون خمسة اعضاء دائمين (الولايات المتحدة ، بريطانيا العظمى ، فرنسا ، الصين ، الاتحاد السوفياتي) يتمتع كل منهم بحق النقض : فكل خلاف بين اثنين منهم يؤدي من ثم الى شل عمل المجلس . وقد اسندت الى هذا الاخير مهمة تسهيل تسوية الخلافات سلمياً ، واتخاذ مقررات مؤقتة فورية اذا ما بدا نزاع وشيك الحدوث ، والنظر في الشكاوى المرفوعة اليه . وضمت منظمة الامم المتحدة كذلك مجلساً اقتصادياً واجتماعياً ارتبطت به اجهزة عدة كالد «اونسكو» الذي اسندت اليه مهمة التعاون الثقافي والعلمي ؛ وقامت كذلك منظمة العمل الدولية ومجلس الوصاية الذي انتقلت اليه اختصاصات جمعية الامم المتعلقة بالناطق المشمولة بالانتداب ، ومجلس القضاء الدولي ، وامانة السر .

زاوت المؤسسة اعمالها مزاوله غير ناجحة بسبب الخلافات التي قسامت بين الدول الكبرى منذ البدء ، وفي معظم المنازعات ، وبسبب استخدام حق النقض الذي لجأ اليه ، بصورة خاصة ، الاتحاد السوفياتي المنزول امام تحالف الدول الاخرى . وغالباً ما بدت منظمة الامم المتحدة وكأنها اداة في ايدي الولايات المتحدة - كما كانت جمعية الامم وسيلة للسيطرة في ايدي انكلترا وفرنسا قبل السنة ١٩٣٩ - ولا سيما بعد السنة ١٩٤٩ حين بقيت عضوية المجلس الدائمة الخاصة بالصين في ايدي حكومة فورموزا .

تكرست القطيعة بعد خطبة الثاني عشر من اذار ١٩٤٧ التي عبرت الحرب الباردة عن «رأي ترومان» . فقد اعلان الرئيس الاميركي تصميم الولايات المتحدة على الحل محل انكلترا في تقديم المساعدة العسكرية للحكومة اليونانية ضد العصابات الشيوعية ولتركيا ، ووضح ان هدفه هو «كبح» الشيوعية والنهوض السوفياتي في هاتين البلادين .

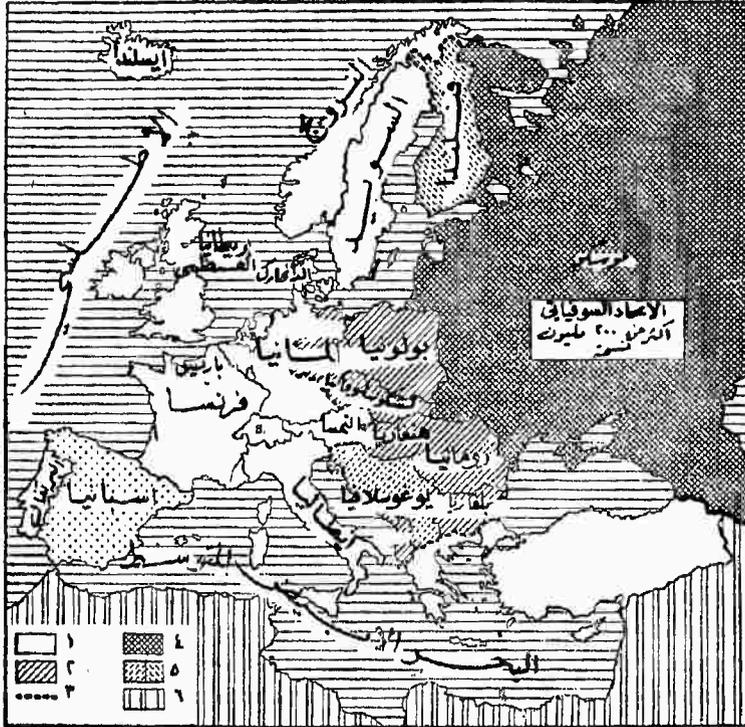
« لن نبذل اهدافنا ... ما لم نكن مصممين على مساعدة الشعوب الحرة على الاحتفاظ بحريتها ووحدها القومية بمقاومة الاعمال العدوانية التي تحادل فرض الانظمة غير الديمقراطية . وليس ذلك سوى اقتناع صريح بان الانظمة غير الديمقراطية المفروضة على شعوب حرة باعتمادات مباشرة او غير مباشرة تقوض ركائز السلم الدولي وتقوض بالفعل نفسه ركائز امن الولايات المتحدة ... فاني اعتقد بان سيامة الولايات المتحدة يجب ان تبنى على مساعدة الشعوب التي تقارم محارلات الاقليات المسلحة او الضغوط الخارجية لاجسادها » .

وأبان وزيره «دين اتشسون» بمزيد من الوضوح ، بعد ذلك بشهرين ، انه ينوي حصر المساعدة الاميركية في الدول التي تقر الولايات المتحدة نظامها السياسي والاقتصادي .

« ان تدابير مساعدة واعادة بناء (البلدان التي خربتها الحرب) لم تبتق عن روح انسانية الاجزئياً . فان مؤثر كقد اجاز ، وحكومته تتنحج ، سيامة مساعدة واعادة بناء هي اليوم بمثابة قضية من قضايا المصلحة الوطنية ... وبما ان الطلب العالمي يتوق قدرتنا على تلبيةه ، فاننا سوف نحصر مساعدتنا في البلدان التي ستكون المساعدة فيها اكثر فعالية لبناء عالم مستقر سياسياً واقتصادياً ، بمساعدة الحرية الانسانية والمؤسسات الديمقراطية وتشجيع سياسة التجارة الحرة وتعزيز سلطة الامم المتحدة . وبديهي ان هذا للتدبير يقرضه الصواب ... ولذلك

فان الشعوب التي تسمى للمحافظة على استقلالها والمؤسسات الديمقراطية والحريات الانسانية في وجه الضغوط غير الديمقراطية الداخلية او الخارجية سوف تستفيد من المساعدة الاميركية قبل سواها .

كانت النتيجة الفورية لمشروع « مارشال » الذي نظم هذه المساعدة تدعم الكتلتين وتوسيع



شكل ٢٢ - أوروبا المقسمة

- ١ - بلدان انضمت الى مشروع مارشال ، ٢ - ديمقراطيات شعبية مرتبطة بالاتحاد السوفياتي بمعاملة قصرية ، ٣ - « الستار الحديدي » ، ٤ - ارض الاتحاد السوفياتي ، ٥ - بلدان بقيت خارج الكتلتين ، ٦ - بلدان غير تابعة لاوربا .
- ملاحظة - اسبانيا لم تكن منضمة الى مشروع مارشال .

الهوة التي تفصل بين العالم الشيوعي والغرب . ففسد انصرفت السياسة السوفياتية الى توثيق الروابط بين دول الشرق هادفة من وراء ذلك الى خلق ميبا يشبه مشروع مارشال في الشرق

وجعل المحصلة الشرقية ، ما استطاعت الى ذلك سبيلا ، مستقلة استقلالاً تاماً عن الغرب .

منذ هذا التاريخ نظر كل من الكتلتين الى كل قرار يتخذه الطرف الآخر كما الى عمل مجموعي يستلزم جواباً ، واعتبر كل جواب بدوره تهديداً يجب ان يستتبع استعدادات دفاعية جديدة . وهكذا استمر الخلاف وازدادت الشكوك . واقتنع كل طرف مخلصاً بان اعماله دفاعية بحتة ، وبأن اعمال الطرف الآخر هجومية . فكان من الغرب ، الذي اعتبر الاتفاقات الاقتصادية وانشاء مكتب الاعلام الشيوعي (كومنفرم) بادرة هجومية شيوعية ، ان اسرع في وضع الخطط لتحالف سياسي وعسكري مئين : حلف بروكسل بين بريطانيا العظمى وفرنسا ودول البنلوكس (بلجيكا وهولندا واللوكسمبورغ) ، ومعاهدة الاطلسي الشمالي التي وقعتا اثنتا عشرة دولة انضمت اليها اليونان وتركيا في السنة ١٩٥٢ .

بينما كانت المعاهدات المقودة في اعقاب الحرب معاهدات الميثاق الاطلسي ثنائية موجبة ضد اعتداء الماني محتمل الوقوع فحسب ، تجاهل هذا الميثاق كلياً امكانية اعتداء الماني ؛ فقد وجه بوضوح ضد الاتحاد السوفياتي ، وان لم يرد فيه اسم هذا الاخير . وجاء في مادته الرابعة ما يلي : « سوف تتشاور الاطراف كلما بدا ، في رأي احدها ، ان سلامة اراضي احد الاطراف او استقلاله السياسي او امنه عرضة للخطر » . وجلي ان هذه التعابير المبهمة لا تعني الهجوم المسلح على احدى الدول الحليفة فحسب ، بل استلام زمام السلطة من قبل اكثرية تعطف على الشيوعية . فالميثاق الاطلسي يكمل من ثم مشروع مارشال ، وتصبح المساعدات العسكرية والاقتصادية مظهرين مختلفين لمساعدة واحدة . وقد قدمت مساعدة عسكرية للبلدان الاوروبية الموقعة على الميثاق واليونان وتركيا وايران وكوريا والفلبين ايضا . وانشئت « منظمة معاهدة الاطلسي الشمالي » (اوتان) التي ضمت قيادة اركان مشتركة تشرف على عمليات المجموعات الاقليمية الخمس . وتوجب على كافة الدول الموقعة تعزيز تسليحها والحقاق بشريكاتها على الصعيد العسكري والصعيد الاقتصادي على السواء ؛ فعززت جيوش دول الحلف ووحدت معداتها واساليب قيادتها وقتالها . وانصرف الحلفاء بصورة خاصة الى اعادة انشاء جيش الماني قوي اعتبر السبيل الوحيد لاقامة حاجز فعال في وجه هجوم سوفياتي محتمل الوقوع .

بصرف النظر عن الرأي النافذ القائل بشن حرب وقائية قبل زوال التقدم
ذروة
الاميريكي في حقـل الاسلحة الذرية ، اعتمد التحالف الاطلسي سياسة
الحرب الباردة
« احتباس » و « توزيع قوى » انطوت على امتلاك اسلحة قادرة على اهابة

الاتحاد السوفياتي و « بناء حاجز عسكري وبوليسي وسياسي » في وجهه ولكن انصار
السياسة الهجومية و « تحرير » البلدان التي تؤلف الديمقراطيات الشعبية ، واعضاء « الكتلة »
الصينية التي تدافع عن شان كاي شك وتطالب لمصلحته بمساعدة عسكرية ومالية متزايدة ،

قد احرزوا نجاحات هامة في انتخابات السنة ١٩٥٢ . فنجم عن ذلك تعصب سياسي تشهد عليه الاعمال الاولى التي قامت بها الادارة الجمهورية في الصين وكوريا والمانيا . الا ان السياسة الاميركية اضطرت للتسليم بـ «التعاشيش السلمي» ، والمدول عن التدخل مباشرة في حرب الهند الصينية وكبح مبادعات فورموزا الحربية والدخول في حوار جديد مع الشرق .

ان حلفاء الولايات المتحدة ، ولا سيما بريطانيا العظمى ، قد استراحت السريعة الزوال
راقبوا مبادعات الحكومة الاميركية بتردد . فنسذ السنة ١٩٤٩ امتلك الاتحاد السوفياتي القنبلة الذرية ولن يلبث ان يمتلك القنبلة الهيدروجينية ؛ وكان من الواضح ان حرباً عالمية جديدة لن تهدد باحداث أضرار لا يمكن تلافياها والقضاء ، بكل مسا للكلمة من معنى ، على أهم كاملة فحسب ، بل ستكون دول اوروبا الغربية ، ولا سيما بريطانيا العظمى ، القاعدة الجوية الاميركية الرئيسية ، من بين الدول الاولى التي ستعاني من ويلات الحرب . يضاف الى ذلك من جهة ثانية ان تجدد القوة الصنهاية الالمانية واليابانية لن يلبث أن يخلق منافسة تجارية خطيرة ، بينما سيهدد تسليح المانيا بقيام حرب انتقامية ضد بولونيا والاتحاد السوفياتي . وقد اقصاه الصين عن منظمة الأمم المتحدة شيئاً فشيئاً ما يبرره كلما توطن نظام حكمها وأقدم عدد متزايد من الدول ، ومنها بريطانيا العظمى ، على الاعتراف رسمياً بحكومتها . وأخيراً ردت الصعوبات الاقتصادية في اوروبا الغربية ، جزئياً ، الى قطع العلاقات التجارية اما بالصين واما بدول اوروبا الشرقية ، وقد استدعت مصالح هامة في اوروبا ، وحتى في اميركا ، اعادة المقايضات الى سابق حالها . ثم ان نجاحات سياسة الحياد في الدول الاروروبية ، ولا سيما في فرنسا ، قد حملت أنصار سياسة القوة على التفكير ، كما ان السباق الى التسليح قد زاد الخطر والحذر بدلاً من ان يساعد على ازالتها؛ فبدا أكثر وضوحاً يوماً بعد يوم ان التعاشيش السلمي دون غيره بين العالمين هو الحل الوحيد الممكن اذا اريد تجنب حرب عالمية ثالثة . وجاء موت ستالين في الخامس من آذار ١٩٥٣ يهدد السبيل امام انفراج مرتسم في الأفق . وكانت اولي الظواهر الهامة لهذه الحالة النفسية ، مؤتمر جنيف الذي انعقد في السنة ١٩٥٤ ، والذي سلكت فيه دولتان هامتان من دول الغرب ، هما بريطانيا العظمى وفرنسا ، سلوكاً مستقلاً عن الولايات المتحدة ، فقارضتا الصين الشعبية في موضوع الهند الصينية ، على قدم المساواة .

بيد ان الانفراج أخرته الارتبايات والمخاوف التي اثارها في الدول الغربية النفوذ السوفياتي في آسيا الشرقية ولا سيما في الشرق الأوسط ، اذ بدا وكأنه على كف عفريت بسبب تدخل الاتحاد السوفياتي المسلح في هنغاريا ؛ ولكنه بات ضرورة ملحة حين هددت الحملة الفرنسية البريطانية على قناة السويس في تشرين الاول ١٩٥٦ ، لا بنشوب حرب محدودة ، بل بنشوب حرب عالمية . وقد صادف للمرة الاولى ان اتفقت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على فرض ايقاف العمليات العسكرية . وفي الوقت نفسه أدت النجاحات التي احرزها الاتحاد السوفياتي في حقل الصواريخ العابرة القارات الى اقامة « توازن ارهاب » جعل اخطار الافناء

في حرب ذرية أكثر فاعلية في النفوس . فخفضت منذئذ حدة الخلافات و « ذاب الجليد » ، مما افضى الى قيام رئيس الحكومة السوفياتية بزيارة الولايات المتحدة في شهر ايلول من السنة ١٩٥٩ .

منذ هذا التاريخ ، مميّز دخول الدول الآسيوية والافريقية الحديثة منظمة الأمم المتحدة ، بصورة مؤثرة ، الوحدة العضوية لكثرة لا تستطيع اية دولة من دولها الوقوف موقف لامبالاة من سواها . فلم تعد أحداث أوروبا وحدها ما ترقدي طابع الامة العالمية ، بل هي أحداث بحر الكارييب (كوبا) وأحداث افريقيا (الكونغو وحتي حرب الجزائر) ايضاً ما ارغمت كل دولة على تحديد موقفها وهددت السلم العالمي بالخطر . لا بل قام اتصال وثيق بين القضايا الأوروبية وقضايا الأنحاء الأخرى من العالم – ولا سيما العالم الباسيفيكي – التي كادت تحتل المرتبة الأولى . ومن جهة أخرى كان للانفراج اثره في التفاف العالم حول الكبيرين المتوازنين : فالجبهت الروابط في داخل كل كتلة الى الارتحاء ، لا بل ان الازمة الصينية السوفياتية ايقظت عند بعض الدول الغربية الامل بأن تستفيد منها لاضعاف الكتلة المنافسة . وعلى اية حال ، فان جو « الحرب الدينية ، او الصراع الذي لا يكفتر عنه بين الخير والشر كما تصوره عضو مجلس الشيوخ « ماك كارتني » و « جون فوساردالس » قد تبدل ، وتطورت الكتل والجبهت نحو فقدان طابعها السياسي : فان الباكستان مثلاً ، وهي احدى موقعي المهادنة المركزية ، واحداً اعضاء ميثاق بغداد بعد ذلك ، قد تعاونت مع الصين ، الصديقة ان لم تكن الحليفة ، على الاتحاد الهندي . وان هذا الموقف الاستقلالي ثقفه الدول الحديثة ، التي غذت عصبية قومية متصلة بغية تمزيق تلاحمها الداخلي ، ليعيد الى الذاكرة العصبية القومية القديمة في الدول الغربية الحريصة على ان لا تتخل عن عظمتها السالفة ، وعلى صيانة او احياء نفوذها المتفوق في ما وراء البحار ، اقله في الحقل الاقتصادي . وليس هذا التضاد بين عالم يسلك فيه الميسل الى التدويل طريقه في الدول المتطورة (التي تعمي ان التكتلات السياسية او الاقتصادية وحدها قابلة الحياة والتقدم) وبين عالم يضم عدداً كبيراً من الدول الصغيرة المتنازعة والاقليميات الاقتصادية المضرة ، بأقل مفايرات ايماننا هذه للصواب .

ظروف الحرب الجديدة واخيراً ، أدى وجود الاسلحة النووية الى تبديل توازن القوى تبديلاً مميّقاً وخلق ظروف جديدة كل الجدة في العلاقات بين الدول . لقد انحصرت هذه الاسلحة عملياً في ايدي الكبيرين دون غيرهما ، فأوجدت « توازن ارهاب » اثبت فعاليتها حين ارتسم في الأفق خطر نزاع بالغ الامة بنسابة انشاء قواعد للصواريخ السوفياتية في كوبا . فحتي ذلك التاريخ ، استخدمت في الحروب المنداعمة منذ السنة ١٩٤٥ الاسلحة « الكلاسيكية » ، اي الاسلحة التي استخدمت خلال الحرب العالمية الاخيرة ، والحرب بين امراثيل وجيرانها ، وحروب كوريا والهند الصينية والجزائر وفيتنام الجنوبية ... ولكن الابحاث العلمية لم تتوقف منذ نهاية الاعمال الحربية – على تقيضها في ما بعد الحرب العالمية

الاولى - وتوصلت الى نتائج حاسمة . فان الطاقة التدميرية قد ازادت ازدياداً يكاد يكون غير محدود ولا يتصوره عقل : ان القوة التدميرية للقنابل الحالية توازي الف ضعف بالنسبة لقوة قنبلة هيروشيا (وقد قدرت قوتها بـ ٢٠.٠٠٠ طن من الـ ت. ن. ت.) التي كانت خاتمة الحرب العالمية الثانية . والحال لم تستخدم هذه الاخيرة اجمالاً سوى قنابل تزن ١٠ اطنان من الـ ت. ن. ت. كحد اقصى ، لا تتناسب كذلك وقنابل الـ ٥٠ او ١٠٠ لبرة في الحرب الكبرى ا وفي الوقت نفسه بلغ مرمى المدافع ١٥٠ ميلاً ومدى الطائرات بين ٥٠٠٠ و ٦٠٠٠ ميل ، ومدى الصواريخ ٨٠٠٠ . فليس بعد اليوم مركز واحد أهل بالسكان بنأى عن الاسلحة النووية المطلقة من البر او من الغواصات . وباستطاعة هذه الاسلحة احراق مساحات تبلغ عدة كيلومترات مربعة ، وتلويث الجو والمياه ، ويمكن ان يبقى اثر اشعاعاتها القتال طيلة اشهر عدة في مساحات قد تبلغ ٥٠ ضعفاً بالنسبة للمساحات المحرقة . فانركز الدفاع منذئذ الى مبدأ ابتكار ما يصعب ابتكاره : يجب ايجاد « قوة دفاعية » تكون قدرتها الثأرية كافية لامابة من قد يفكر بالاعتداء ومنعه من المخاطرة بالاقدام على نزاع مسلح . وتستلزم هذه القوة ، بالإضافة الى كميات كبرى من الاسلحة النووية ، محاولة تحقيق السيطرة في الجو ، وإنشاء شبكة رادار للمراقبة والاتقاء ، وتكوين مدفعية قوية مضادة للطائرات ، وصواريخ مسييرة ، وطائرات تعترض سبيل الطائرات المهاجمة ، وتشثيت مستودعات الاسلحة والمصانع ومراكز التموين ومراكز القيادات ، وحفر ملاجئ فسيحة للسكان . وبالاختصار ، نفقات باهظة تقوى كل تصور توفّر كاهل موازات بعض البلدان الغنية جداً وتعجز عن تأمينها موازات كافة البلدان الاخرى .

احدثت الحرب انطلاقة لا سابقة لها في الانتاج . فان المشاريع التي كانت مقفلة الابواب او كانت ابعيد من ان تستخدم طاقتها اشتداد اختلال التوازن الاقتصادي والسياسي في العالم الانتاجية الكاملة اخذت تعمل مجدداً وفتحت ما أمكنها انتاجه ، وانشئت مصانع جديدة ومعامل جديدة ، لا في الولايات المتحدة وكندا فحسب ، بل في البرازيل والارجنتين والشيلي وافريقيا الجنوبية واوستراليا واسبانيا وتركيا والسويد والدول المحتملة في اوروبا الوسطى التي كانت اقل تعرضاً للغارات الجوية ايضاً . وانى الاتحاد السوفياتي من جهته طاقته الانتاجية إغناء كبيراً . وفي الوقت نفسه تحسنت الاساليب وارتفع الانتاج ارتفاعاً عظيماً ربما بلغ ٢٠٪ .

كانت النتيجة ان اختلال الاقتصاد العالمي ، الذي برز جيداً بعد الحرب العالمية الاولى ، قد تعاطم بفعل هذه الزيادة الكبرى في الانتاج . فحصرت الدول الصناعية اكل من أي وقت مضى على حياية سوقها الداخلية والبحث عن اسواق خارجية . وسوف تتصف المنافسة الدولية والصراع من اجل هذه الاسواق بيزيد من الحدة لا سيما وان البلدان التي اقترتها الحرب كانت اكثر حاجة الى التصدير منها قبل الحرب لتسديد اثمان مستورداتها ، والحصول على الدولارات ،

وتوظيف الاموال في المشاريع الضرورية . وهو تدخل الحكومات المتعظ وحده ما حي هذا الاقتصاد من الازمات التي كانت تهدده . والحال اعتمد شطر من العالم اقتصاداً اشتراكياً يجنبه الحلقة الاقتصادية القديمة ويقلل من ثم من الاسواق المحتملة . وليست روسيا وحدها ، كما في السنة ١٩١٨ ، ما كانت معزولة أمام عالم حر ورأسمالي . ففي السنة ١٩٤٥ ، كانت هنالك ، من جهة ، كتلة الاتحاد السوفياتي والديموقراطيات الشعبية ، التي ستضم اليها بلاد الصين الشاسعة في السنة ١٩٤٩ ، ومن جهة ثانية عالم رأسمالي اعيتته ثورة الشعوب المستعمرة وحركة تحرير الشعوب المسودة . ففي آسيا بنوع خاص نمت الحركة القومية نمواً سريعاً غير منتظر وفازت بالاستقلال . وفي افريقيا انهارت الامبراطوريات الاستعمارية . لقد رفض العالم بصراحة الانحناء ابدأ أمام سلطة اوروبا والولايات المتحدة .

وهكذا فان هذه الفترة قد شاهدت تقهقر اوروبا والمخطاط النظام الحر الاقتصادي والسياسي اللذين برزا منذ السنة ١٩١٤ ، لان جو الحرب الباردة وانقسام العالم الى كتلتين لم يكونا موافقين لبدأ الحرية . وفي الوقت نفسه ابرزت تصفية الامبراطوريات الاستعمارية واستقلال الشعوب الملونة والانسحاب من السويس ، نهاية هيمنة دول تولت منذ خمسة قرون امر استعمار الكرة الارضية . لا بل هددت مرتكزات ازدهارها بالذات .

الفصل الثاني

الولايات المتحدة

اصبحت الولايات المتحدة ، بعد الحرب العالمية الاولى ، اعظم دولة في العالم ، قيات بمقدورها ، بعد السنة ١٩٤٥ ، فرض نفوذ متفوق ساحق ، لابل هيمنة حقيقيّة ، على كافة الدول الاخرى المضمفة او المحرّبة .

تضم الولايات المتحدة ٧٪ من سكان الكرة الارضية وتحتمل ٧٪ من مساحة الارض ، ولكن دخلها القومي يفوق تلك الدخل العالمي ، وينتج سكانها ، الذين كانوا ١٥١ مليوناً في السنة ١٩٥٠ واصبحوا ١٩٠ مليوناً في السنة ١٩٦٣ ، ٦٠٪ من مصنوعات العالم بأسره ، اي اكثر من الملياري نسمة الموزعين على كافة انحاء العالم الاخرى . ومثل احتياطيهما من الذهب والنقد النادر ٧٨٪ من الاحتياطي العالمي في السنة ١٩٥٧ (باستثناء الاتحاد السوفياتي) . وهي تمتلك في كل قطاع اقتصادي نسبة انتاج مئوية تتيح لها تحديد الاسعار وسن القوانين في السوق العالمية ، بينما يتعذر على الدول الاخرى الاستغناء عن مساعدتها المالية للقبول بشروطها في الحقلين الاقتصادي والسياسي . وفي اعقاب الحرب ، التي لم تكن بالنسبة لها سوى امتحان ثانوي ، اذا ما قورنت بالازمة الكبرى ، مارست « زعامة » لا جدال فيها على العالم الحر .

بصورة عامة ، تماظمت الطاقة الصناعية خلال الحرب في كافة الدول تزايد الانتاج المحاربة - وحتى في المانيا التي عانت ما عانت من الغارات الجوية - وفي الدول التي حافظت على حيادها . ولكن الولايات المتحدة امتلكت طاقة صناعية ضخمة دونها طاقتها في اعقاب الحرب العالمية الاولى . فان انتاجها الصناعي في السنة ١٩٤٥ كان ضعفه في السنة ١٩٣٩ . وقد تحققت هذه النتيجة باستخدام الآلة الانتاجية واليد العاملة استخداماً كاملاً وانشاء مصانع او استثمارات جديدة كبرى . ففضي على البطالة قضاء تاماً ، اذ هبط عدد البطالين من ٩٤٨٠٠٠٠ في السنة ١٩٣٩ الى ٦٧٠٠٠٠ في السنة ١٩٤٤ . لا بل ارتفع عدد العمال ارتفاعاً عظيماً على الرغم من رفع عدد القوات المسلحة ، بفعل استدعاء النساء والفتيان والكهول الذين عادوا الى المصانع ، بينما انخفض عدد عمال الزراعة . وبالاختصار ارتفع عدد

العاملين في المشاريع المدنية المختلفة من ٤٥ ٧٥٠ ٠٠٠ في السنة ١٩٣٩ الى ٥٤ مليوناً في السنة ١٩٤٤ .

عند نهاية الحرب ، كان انتاج الولايات المتحدة ٦٨٤ مليون طن من الفحم الحجري (نصف الانتاج العالمي) ، و ٢٤٤ مليون طن من البترول (الـ ٢ / ٣) ، واكثر من نصف الانتاج العالمي من الكهرباء . وكانت الصناعة الاميركية مجهزة لانتاج ٩٥ مليون طن من الفولاذ ، و مليون طن من الالومينيوم ، و ٢٠ مليون طن من السفن ، و ١٠٠ ٠٠٠ طائفة ، و ١٢٠ ٠٠٠٠ طن من المطاط التركيبي . وكان لديها اكبر اسطول تجاري (يوازي محوله ثلاثة اضعاف محمول اسطول المملكة المتحدة) والطيران التجاري الوحيد الذي يضم ١٥ ٠٠٠ طائفة .

طرحت نهاية العمليات الحربية وتسريع جزء من القوات العردة الى احوال ما قبل الحرب المسلحة وتوقف جزء من صناعات الاسلحة مسألة العودة الى احوال ما قبل الحرب . فهل سيؤدي الافراط في تجهيز البلاد الى قيام أزمة اقتصادية جديدة وانتشار البطالة مرة اخرى ؟ كلا فان المخاوف من حدوث ذلك لم تتأيد ؛ وقد تمت العودة الى احوال ما قبل الحرب بسرعة ودون اثرة صعوبات كبرى . فان الصناعات الحربية الهامة (السفن والطيران والالومينيوم والآلات) قد خفضت تخفيضاً كبيراً ، ولكن هذا التخفيض قد اعاض منه ازدياد نشاط فروع صناعية اخرى ، وبصورة خاصة فروع صناعة المواد الاستهلاكية التي اتمت من اجل تلبية حاجات السوق الداخلية والخارجية . فعافظت نسبة الانتاج على مستوى واحد تقريباً : ١٧٠ في السنة ١٩٤٦ ، ١٨٧ في السنة ١٩٤٧ ، ١٩٢ في السنة ١٩٤٨ ، ١٧٥ في السنة ١٩٤٩ . واتاح التقدم التقني انما صناعات جديدة : المنتجات الكيميائية والالياف التركيبية ، والمصنوعات البلاستيكية ، وانواع الوقود السائل (انطلاقاً من الفناز الطبيعي) واجهزة التلفزة ، والمأكولات المجمدة . . . وانطلقت الخدمات العامة (غاز ، كهرباء ، هاتف) كذلك انطلاقة عظيمة جداً . وزادت الابحاث العلمية والتقنية مختراتها ، على غرار مصالح الدولة الاتحادية والولايات .

بالرغم من انتشار البطالة مرة اخرى - ارتفع عدد البطالين من ١ ٠٧٠ ٠٠٠ في السنة ١٩٤٥ الى ٣ ١٢٤ ٠٠٠ في السنة ١٩٤٧ ، ثم الى ٣ ٣٩٥ ٠٠٠ في السنة ١٩٤٩ - فان الانتاج نفسه ، وان انخفض بالنسبة لارقام الانطلاقة الكبرى في كيام الحرب ، قد حافظ اجمالاً على مستوى رفيع جداً اذا ما قورن به في السنوات الاخيرة من فترة ما قبل الحرب ؛ فقد بلغ تقدمه التدريجي بين ١٩٤٥ و ١٩٤٩ ، معدله خلال القرن التاسع عشر ، واتاح ارتفاعاً محسوساً في مستوى المعيشة العام . واذا قورن الانتاج الاميركي بالانتاج الاوروبي (باستثناء الاتحاد السوفياتي) ، لا يضح انه مثل ١٥١٪ منه في السنة ١٩٤٧ و ١٣٥٪ في السنة ١٩٤٨ ، في حين لم يمثل سوى ٧٦٪ في السنة ١٩٣٧ .

خطر الازمة
في السنة ١٩٤٩

يرد هذا الوضع الممتاز في السنوات الاولى من قفرة ما يبعد الحرب الى
اسباب عدة : امكن الاحتفاظ بالقدرة الانتاجية بفضل ارتفاع هدد
الاميركيين وبفضل ارجاء طلب المواد الاستهلاكية التي حرم منها
السكان في سنوات الحرب . فبيعت من ثم اعداد كبرى من السيارات والادوات المنزلية واجهزة
الراديو اللاقطة . وشيدت مساكن كثيرة . وسهلت هذه المبيعات والابنية وفرة وسائل الدفع
الناجمة عن التوفيرات الجبرية المحققة خلال الحرب وسرعة زيادة حجم الاعتمادات المفتوحة
للاستهلاك . ويجب ان يضاف الى انطلاقة التجارة الداخلية هذه الدور الذي لعبته التجارة
الخارجية . فقد كانت الولايات المتحدة قادرة وحدها آنذاك على ان توفر للسوق العالمية المواد
الاولية ؛ والآلات الضرورية لاعادة بناء اوربا، والمواد الغذائية التي تحتاج اليها اوربا وآسيا .
الا ان الاتجاه انقلب في السنة ١٩٤٩ وارتم في الافق تأخر اقتصادي ناجم عن تحسن
الانتاج الزراعي والصناعي في الدول الاوروبية وتدني الطلب في الاسواق الداخلية . فانخفض
انتاج الصناعات الاساسية . واشتدت بصورة خاصة الازمة الزراعية بفعل تعاقب الحصائد
الجيدة التي استلقت انخفاض الاسعار انخفاضاً محسوساً جداً . فبلغ عدد البطالين زهاء ٤ ملايين
شخص وجاوز الـ ٥٠٠.٠٠٠ في اوائل السنة ١٩٥٠ .

هو تدخل الدولة والعودة الى سياسة التسلح ما اوقف خطر الازمة .
التدابير المتخذة
لايقافه

لقد عمل الرئيس بمشورة خبراءه الاقتصاديين واستخدم صلاحياته
للتأثير تأثيراً سريعاً وفعالاً على الاقراض (بواسطة الخزنة العامة
ودائرة الاحتياط الاتحادية) وعلى الدخل القومي (بسياسته الجبائية) . فتمكن من ثم من
ايقاف الازمة بتنظيم المبيعات بالدين (تخفيض الاجال الى ١٥ او ١٨ شهراً ، ايجاب دفع ٢٠٪
من قيمة السلع عند البيع ، و ٣٣٪ من قيمة السيارات) ، وبزيادة معدل احتياطي المصارف
بالنسبة للودائع ، مما يحيد من امكاناتها الاقراضية ، وبمراقبة الرهونات المعقودة من اجل بناء
المساكن ، وباعتماد سياسة اعمال كبرى او بتخفيض الضرائب ، وبمنح المزارعين قروضاً وفيرة
بشراء الفواض المحزونة او بفتح الاعتادات ، وبضمان المساواة التي قامت قبل السنة ١٩١٤ بين
الاسعار الزراعية والاسعار الصناعية لمساعدة « سعر المساندة » . واخيراً بالاكثر من طلبات
البضائع الممدة للدول المقررة مساعدتها في اوربا وآسيا .

وبفية الابقاء على ما يشتريه من الولايات المتحدة الاجانب المقفرون ، والمفتقرون الى النقد
النادر ، والعاجزون عن التصدير ، رفعت الحكومة - او مصرف التصدير والاستيراد - قيمة
القروض ، وحتى الهبات ، اي انها « امتدت المشترين المحتملين بقيمة مشترياتهم » . ومنذ السنة
١٩٤٨ زادت اهمية الهبات وتدنت اهمية القروض : فان الدول التي قد تدفعها البطالة
والاضطرابات الاجتماعية الى اعتماد خطة اشتراكية ، وتكون محالفتها ضرورية للولايات المتحدة
بقية اقامة « نظام دفاع اميركي » في وجهه الاتحاد السوفياتي : الصين ، الفيليبين ، كوريا ،

اليابان ، تركيا ، إيطاليا ، فرنسا ، النمسا ، اليونان ، ألمانيا ، قد استفادت بموجب مشروع مارشال من قروض لا تسدد ، و سلع مجانية ، وقروض طويلة الاجل .

ثم ان النهضة الاقتصادية ، التي بدأت قبل انفجار الحرب ، قد تعززت بعد السنة ١٩٥٠ بفعل الحرب الكورية واعادة تسليح اوربا الغربية . فقد اجريت تعبئة صناعية واقتصادية جديدة خزنت المواد الاستراتيجية الطابع . وارتفع انتاج الفولاذ (١٠٣ ملايين طن) وأعيد فتح بعض المصانع المغفلة في السنة ١٩٤٥ ، كصانع المطاط التركيبي ، والمطاط التركيبي ، والطيران . وفتحت مشاريع ومعامل جديدة . وجرى نهاية الحرب الكورية في السنة ١٩٥٣ الى تأخر اقتصادي جديد . فرفع هبوط الانتاج الصناعي مرة اخرى عدد البطالين الى زهاء ٤ ملايين في شهر آذار من السنة ١٩٥٤ . ولكن الابقاء على ميزانية عسكرية مرتفعة (٦٤٪ من الميزانية الاتحادية في السنة ١٩٥٨) ، وتوسع حركة بناء المساكن بفضل توسيع القروض مقابل رهن العقارات ، وانطلاق صناعة السيارات بصورة خاصة (٨ ملايين سيارة في السنة ١٩٥٥) ، والمبيعات التقسيطية التي بلغت ٦٢ مليار دولار في السنة ١٩٥٥ ، وزيادة تعويضات البطالة وتخفيض الضرائب ، كل ذلك قد اوقف حركة الهبوط .

وهو تدخل الدولة كذلك ما يمكن الاستهلاك وحال دون انفجار ازمة جديدة عند نهاية الحرب، ولكنه لم يحل المسألة التي طرحها ابدأ الفرق الكبير بين حجم انتاجي ضخمة والامكانات الاستهلاكية التي لم توازنه قط. فان الطاقة الانتاجية الصناعية التي ارتفعت بنسبة ٥٥٪ بين السنة ١٩٤٧ والسنة ١٩٥٣ ، وربما بلغت ، في السنة ١٩٥٥ ، ١٩٠٪ من مستواها في السنة ١٩٤١ ، كانت ابعد من أن تستخدم كلها ، ولا سيما في انتاج المواد الاستهلاكية : فهي لم تبلغ سوى نسبة ٧٥٪ في صناعة السيارات وصناعة اجهزة التلفزيون ، و ٥٠ بالمائة في صناعة الأدوات الكهربائية المنزلية ، و ٣٠ بالمائة فقط في الصناعة القطنية بفعل انطلاقة المنسوجات الاصطناعية بصورة خاصة . وفي بعض الحقول الهامة ، كالمنسوجات والملابس ، لم يرتفع الانتاج عملياً منذ السنة ١٩٤٧ ، فشملت البطالة ٢,٥٦٤,٠٠٠ عامل . وفي السنة ١٩٥٤ جرى حجم المبيعات التي توقرت دخول المشترين لمدة طويلة ، وحجم القروض مقابل رهن العقارات ، الى تدني معدل الصفقات وتحكيس المخزونات . وفي هذه الاثناء ارتفعت قيمة الأموال الموظفة في الصناعة ارتفاعاً مطرداً، فزادت الطاقة الانتاجية، وبالتالي المخزونات التي ان ينقصها سوى ارتفاع عدد المستهلكين وقدرتهم على الشراء .

التوسع الاميريكي
كانت الولايات المتحدة « دار صناعة الديمقراطية » ، وفورت لكافة الحلفاء، بموجب قانون الاعارة والتأجير، الاسلحة والمنتجات الضرورية للحرب . ولكن البلدان المدينة لم يتوفر لديها ، لتسديد ديونها ، لا دولارات ولا ذهب بكمية كافية ، ولا سلع . يضاف الى ذلك انها كانت كلها بأمرس الحاجة الى رؤوس الأموال من اجل الحصول على المواد الغذائية والمواد الأولية والأدوات الضرورية . فأتاحت هذه الظروف

للولايات المتحدة ، بفضل تفوقها المالي الساحق ، احتلال مراكز من المرتبة الاولى في العالم غير الشيوعي .

وبغية تسهيل المقايضات ، اضطرت الولايات المتحدة الى منح قروض للبلدان صاحبة العلاقة بواسطة مصرف التصدير والاستيراد ، وبعد السنة ١٩٤٧ ، بواسطة مشروع مارشال الذي لحظ هبات (٨٠ بالمائة اجمالاً) وقروضاً طويلة الاجل (٢٠ بالمائة) . فارتدى التوسع الأمريكي في جوهره من ثم طابعاً مالياً ، وزاد اتفاق الاموال في الخارج بعد السنة ١٩٤٩ بواسطة النقطة الرابعة التي أقرها الرئيس روزفلت من أجل تنمية المناطق المتخلفة عن طريق اتفاق اموال اميركية خاصة .

وهي الصناعة البترولية والمنجمية (معادن غير حديدية) بصورة خاصة ، وصناعة المطاط والصناعات الكيماوية ما اجتذبت رؤوس الاموال الأميركية : في كندا - حيث اشرفت على انتاج النيكل والبترول والفولاذ والالومنيوم والكتان الحجري - واميركا اللاتينية ، ولا سيما البرازيل ومنطقة الكرايب (امتصت القارة الاميركية من ثم ٢/٣ الاموال الموظفة) والبلدان الاوروبية (٢٠ بالمائة) وممتلكاتها الافريقية بصورة خاصة ، والشرق الادنى . وفي الشرقين الادنى والأوسط الذين يمتلكان ٢/٣ احتياطي البترول في العالم ، ساعدت الدولة الاميركية الشركات الاميركية ، ستاندرد اويل ، وسوكوني فاكوم ، ورامكو ، على حصر واقصاء المصالح البريطانية في العراق ويران والكويت ومصر والمملكة العربية السعودية ؛ وفي اميركا الجنوبية اشرفت الولايات المتحدة على ثلثي الانتاج وثلاثة أرباع التكرير في فنزويلا .

وفي الحقل الجوي ، حيث وقفت الولايات المتحدة موقف الدفاع عن «حرية الاجواء المطلقة» ، ابي عن حق التحليق فوق اراضي الدول الموقمة اتفاقات دولية ونقل المسافرين والبضائع اليها ، بصرف النظر عن نقاط الانطلاق والوصول ، أمنت شركات الطيران الاميركية اتصالات مباشرة بكافة بلدان العالم الحر .

مشروع مارشال ان مشروع مارشال الذي اوحته دوافع انسانية والتصميم على الدفاع عن مفهوم معين للحياة تهدده الشيوعية ، قد كان كذلك افضل وسيلة ليسط وتدعيم النفوذ الاميركي في العالم واحدى ادوات توسعها الكبرى . فان هذا المشروع الممد لان يد البلدان الاوروبية ، عن طريق القروض او الهبات ، بالدولارات الضرورية لانتعاشها الاقتصادي ، قد دخل في حيز التنفيذ في السنة ١٩٤٨ ، بعد انشاء منظمة التعاون الاقتصادي الاوروبية التي ضمت ١٦ دولة غربية . واشترط القانون بعض التدابير «لحماية الاقتصاد الاميركي» : على كل دولة ان تتعهد باستخدام المساعدات الاميركية لتعديل موازنتها وتمكين نفسها ، وللتعاون مع الدول الاخرى الداخلة في المنظمة ، وتسهيل نقل الخامات الضرورية (الكروم ، التونستين ، الانثيموان ، الخ .) الى الولايات المتحدة . واخضع استخدام المساعدات لمراقبة دقيقة تتولاها ادارة التعاون الاقتصادي - بإشراف بعض رجال الاعمال -

التي حق لها مراقبة الادارة المالية والاقتصادية في الحكومات المستفيدة. وفرض القانون على هذه الاخيرة اتفاقات ثنائية تمكن اميركا من الحصول على الخامات النادرة والستراتيجية التي تنتجها اراضيها الاقليمية والاستعمارية والتي تشجع توظيف الاموال الاميركية الخاصة في هذه الاراضي. ثم برز هذا الطابع المعتدل التجرد حين انصهر مشروع مارشال في المشروع المعروف بدمشروع الامن المتبادل ، وارتدي بمد السنة ١٩٥٢ طابعاً عسكرياً بصورة خاصة .

اتاح تطبيقه للحكومات الاوروبية إعادة بناء اقتصادها بالوسائل الحرة الكلاسيكية دونما حاجة الى اللجوء الى النظام الموجه والتخطيط اللذين يتعينان على كل اقتصاد متقهقر. فاستطاعت الولايات المتحدة من ثم نشر مبادئها الاقتصادية والسياسية في البلدان التي كاد البؤس وفقدان الامن فيها يتسببان في اثاره اضطرابات اجتماعية ويهددان من ثم مراكز نظام الحكم الرأسمالي بتضييق نطاق ممارسة النظام الحر بانتقال هذه البلدان الى معسكر الشيوعيين ، واستطاعت كذلك تصريف مخزونها من المحاصيل غير الميعة وحل مسألتها الزراعية الخطيرة جزئياً . وأفادت اخيراً من تدعيم تفوقها الاقتصادي ، اذ ان القروض والهبات الموقرة للبلدان الاوروبية قد ربطت هذه الاخيرة بالدولة المقرضة .

يضاف الى ذلك من جهة ثانية ان حق رقابة استخدام الاموال الذي اولاهها إياه قانون مساعدة الدول الاجنبية ، قد اتاح للسلطات الاميركية الاشراف على المشاريع الصناعية وابداء الرأي في ملامتها وجانب اهميتها (اقتضى عرض مشروع دوتيه عليها) ، فتدخلت في انفاق الاموال العامة وتمكنت من مقاومة انشاء مشاريع قد تعيق مشاريع مواطنيها . ولم تشمل مراقبتها السياسية الاقتصادية فحسب، بل ميزانيات الدول ، اي سياستها المالية ايضاً ؛ فاطاحت لها من ثم التدخل قدخلاً مستمراً في السياسة العامة للدول المساعده . ولما كانت المساعدات قابلة الابطال حين لا تتفق ومصصلحة الولايات المتحدة الوطنية ، فقد كانت منوطه بانقياد الحكومات .

واخيراً ، كانت نتيجة منع تصدير المواد الستراتيجية ، الى الدول الشرقية اشبه بانعدام العلاقات التجارية بين الشرق والغرب وزيادة ارتباط الغرب اقتصادياً بالولايات المتحدة .

الازمة الزراعية . ان القطاع الزراعي ، وهو موضع الضعف في الاقتصاد الاميركي ، قد استمر في التأخر اكثر فأكثر ؛ فقد تدنى قسطه في الدخل القومي الى ٧,٢٪ في السنة ١٩٥٠ والى ٥,٦٪ في السنة ١٩٥٥ ؛ وفي السنة ١٩٤٧ لم يعمل فيه سوى ١٩٪ من مجموع السكان ، وفي السنة ١٩٦٢ ٧,٧٪ فقط . الا ان الحرب وفترة ما بعد الحرب قد اعطتنا الزراعة ازدهاراً حقيقياً . فان الانتاج ، الذي حركه طلب داخلي وخارجي متزايد ، قد أدى في الزراعة الى استخدام المزيد من الآلات والاسمدة والمواد المبيدة للحشرات وطرائق تحسين الاصناف . فارتفع عدد آلات كثيرة الى اربعة اضعافه خلال عشر سنوات . ولكن حركة لمجيع الاستثمارات ، بالمقابلة ، كانت آخذة بالاتساع ، بحيث ان المزارع الضامسة

أقل من ٤٠ هكتاراً ، التي كانت تمثل ١٣,٥ ٪ من المساحة المزروعة في السنة ١٩٤٠ ، لم تقل سوى ١١,٤ ٪ منها في السنة ١٩٤٥ وأقل من ١٠ ٪ في السنة ١٩٥٥ ، بينما ارتفع معدل مساحة الاستثمارات من ٧٠,٤ هكتاراً في السنة ١٩٤٠ الى ٨٨ في السنة ١٩٥٤ ، والى ١٢٨ في السنة ١٩٩٤ . وهبط عدد الاستثمارات الزراعية من ٥٨٩٥٠٠٠ في السنة ١٩٤٥ الى ٣٤٧٤٠٠٠ في السنة ١٩٦٤ . وقد انتج زهاء ٨٠ ٪ من كافة المحاصيل الزراعية ٣٣,٧ بالمائة من المزارعين ، بينما لم ينتج الثلثان الآخران سوى ٢٠,٥ بالمائة . وإذا ما تطلعنا في ملكية الارض ، لتبين لنا ان ٧٣ بالمائة من المزارعين كانوا ملاكين في السنة ١٩٥٠ مقابل ٦١ بالمائة في السنة ١٩٤٠ ، ولكن ١,٩ بالمائة من بينهم يملكون اكثر من ٤٠ بالمائة من الارض الصالحة للزراعة ، و ١٣ بالمائة يملكون ٦٥ بالمائة ، بينما لا يستثمر ٦٩ بالمائة من بينهم سوى ١٧,٨ بالمائة . وانما قامت في الجنوب والجنوب الشرقي بصورة خاصة الاستثمارات الصغرى الحفيرة حيث اقتصرت المزرعة على حوض خشبي بسيط ، والقوة المحركة على بغلة واحدة ، بينما قامت في الغرب الاملاك الكبرى المصنعة ، و المصانع الريفية ، حيث يدفع استخدام المزيد من الآلات الى تجميع الاملاك لانه لا يعطي انتاجاً كبيراً الا في الاستثمارات الكبرى . فمجتل ذلك في تقهقر المزارع التي لم يبلغ رقم مبيعاتها السنوية ٢٥٠٠ دولار . وكانت النتيجة ان الثورة التقنية التي بدأت منذ السنة ١٩٣٠ ، وتحسين طرائق الاقراض ، والتمويل والتجارة ، أدت الى رأسمالية زراعية جديدة وقوية ، يحكم عليها بتوسع مستمر ، لا يفيد منها سوى عدد مطرد الانحصار من الافراد والمشاريع (ج. غونن) . ومنذ السنة ١٩٦٤ ، أنتج ٣ بالمائة من المزارعين ثلث قبعة كافة الانتاج الزراعي المعد للتجارة .

استمر الانتاج من ثم في الارتفاع ، ولكن على الرغم من ازدياد الاستهلاك الداخلي والصادرات ، ازدادت مخزونات الحبوب كل سنة ، فبلغت ١٥ مليون طن في السنة ١٩٥٢ ، و ٢٤ في السنة ١٩٥٣ ، و ٣٨ في السنة ١٩٦١ ، فأصبح الوضع عسيراً لاث المخزونات العالمية الفائضة عن الحاجة تتكدس سنة بعد سنة .

بغية معالجة هذه الازمة العميقة ، الناجمة عن تضخم الانتاج ، فكر بعضهم بتحسين التغذية القومية . وهذا ما استهدفه مشروع قانون « ايكن » في السنة ١٩٤٨ ، الذي اقترح ان تؤمن لكل مواطن حصة سنوية اساسية تضمن « الصحة الكاملة » ، وان ينظم كذلك التصدير الى مئات الملايين من سكان الكرة الارضية الذين تعفى بهم منظمة التغذية (فاو) . ولكن مشروع قانون ايكن قد رُفض في السنة ١٩٤٩ ، وكان التصدير المجاني عرضياً وغير ذي اهمية . فبعد من الازمة الزراعية بتدخل مستمر من قبل الدولة التي اعتمدت سياسة مصادنة الاسعار (٧ مليارات دولار في السنة ١٩٥٥) : قروض ، شراء الفائض ، تعويضات عن تخفيض مساحات زراعة الحبوب ، التي لم يفد منها سوى كبار المزارعين ومتوسطيهم . ومنذ السنة ١٩٥٠ انخفضت الدخول الزراعية انخفاضاً مطرداً منتظماً . فبلغت في السنة ١٩٥٥ ادنى مستواها

منذ السنة ١٩٤٢ ، بالرغم من ان الانتاج قد بلغ رقماً قياسياً ، وهبطت قوتها الشرائية بنسبة ٣٤ ٪ منذ السنة ١٩٤٨ .

يتضح من ثم ان تدخل الدولة كان مستمراً في كافة الحقول . وعلى تدخل الدولة المتزايد الرغم من ارتفاع الاسعار خلال الحرب وسهولة تحويل المصانع العسكرية حالت ذكرى الازمة الكبرى دون العودة الى النظام الحر القديم . وقد اعرب « قانون الاستخدام » الصادر في السنة ١٩٤٦ عن شاغل الاطمئنان الذي سيطر على كافة الافكار : كل حكومة ملزمة ببعض الواجبات حيال المواطنين . عليها ممارسة صلاحياتها للإبقاء على حد اقصى من الاستخدام والانتاج والقوة الشرائية . فدولة النظام الحر خلال العشرينيات قد دخلت التاريخ ، ونحن اليوم امام « نظام اقتصادي يرتكز الى مبدأ الحرية ، ولكنه لا يستقيم ولا يتسع ولا يقوم عيوبه الا بالافادة من نظام تدخل قوي » (د . فوشيه) . لقد تعود المتمردون والتقايات العمالية الاعتماد على الدولة ، على غرار المزارعين الذين ما كانوا ليستطيعوا العيش بدون مساعدتها . وقد رفضوا كلهم نظاماً موحها يكون بمثابة تخطيط ملازم ويجرم التمسك من حق التقرير ، ولكنهم طالبوا جميعهم بتدخل سهل التسليم به . ان الادارات الاقتصادية في الدولة غالباً ما تكون مسندة الى صناعيين وصيارفة مقتنعين بان صوالح الاعمال وصوالح الامة تتطابق مطابقة تامة (ان ما هو صالح لـ « جنرال موتورز صالح لاميركا ») . يضاف الى ذلك ان هناك بداية تخطيط اعلامي : فقد ضمت معظم المشاريع الكبرى دوائر تخطيط معدة في الدرجة الاولى للدور اعلامي . اما تخطيط السياسة الاقتصادية فقد تحقق في « التقرير الاقتصادي » السنوي الذي يضمه الرئيس ويوضح الاهداف التي يفرضها اتفاق الظروف (الاستخدام ، نسبة الزيادة ، الاسعار ، ميزان المدفوعات ...) والتي اضيفت اليها ، في وقت متأخر ، اهداف يفرضها نظام الدولة وتتملق بالصحة والقرية الوطنية .

ان هذا الدور تقوم به الدولة في الحياة الاقتصادية ليس الدور الوحيد الذي رأته يتماظم ويتسع . فان ميزانية الدولة الاتحادية التي بلغت ٣ مليارات دولار في السنة ١٩٢٩ قد ارتفعت الى ٤٢ ملياراً في السنة ١٩٤٨ حين اخذت موازنة السلم العسكرية فتزايدت تزايداً فقط ، كما ان نفقات الاتحاد العامة التي مثلت ٩٠٩ بالمائة من الدخل القومي في السنة ١٩٢٩ ، قد مثلت ٢٥٦٨ بالمائة في السنة ١٩٥٥ . وانشئت ونظمت نهائياً في السنة ١٩٤٩ هيئة موظفين يتمتعون بنظام خاص . وفي هذا التاريخ ارتفع عدد الموظفين الاتحاديين من ٥٧٠٠٠٠ في السنة ١٩٢٩ الى اكثر من مليونين ، وجاوز مجموع العاملين في مصالح الخدمة العامة الستة ملايين . ومكان لدى الدولة احتياطي مدني وعسكري من الممتلكات المنقولة يساوي اكثر من ٢٧ ملياراً ويشتمل على مليون وسيلة نقل واكثر من ١٠٠ مشروع صناعي وتجاري . فالفت « اوسع مشروع مستقل في العالم ، بحسب تعبير لجنة « هوفر » .

فلا عجب ، والحالة هذه ، اذا ما زادت سرعة التطور الذي سبقت الاشارة اليه والذي

اتبه أكثر فأكثر الى احلال العمل الاتحادي محل العمل المحلي ، واذا ما حل « نظام التحادي جديد ، ، يحول الولايات الاعضاء الى وكلاء تنفيذ سياسة الاتحاد ، محل النظام الاتحادي التقليدي. وقد تأبدت السلطة الاتحادية نهائياً منذ ان ابطال التفسير الثنائي للتعديل العاشر الذي سبق وغيره قرار المحكمة العليا في السنة ١٩٣٧ . وكان ان هذه الأخيرة ، التي غالباً ما تعدت صلاحياتها الاساسية لوقوف في وجه الكونغرس ، لم تعد منذئذ سوى محكمة تنحصر مهمتها في تأويل القوانين وايداء الرأي في مطابقتها للدستور .

امام هذا الطغيان ، اكتفى مجلسا الكونغرس بالتصويت على القوانين - الاطر ، بما افضى الى تعزيز السلطة الرئاسية المطلقة التي لم يتوقف لاحق مجلس الشيوخ بالنقض ولا الرقابة اليقظي الحد منها كما من قبل . ومن اجل مقاومة اتساع صلاحيات الرئيس هذه « ودكتاتورية » ف.د. روزفلت الذي اعيد انتخابه في السنة ١٩٤٤ للمرة الرابعة ، اقر في السنة ١٩٤٧ التعديل الذي حظر اعادة الانتخاب للمرة الثالثة والذي اصبح ساري المفعول في السنة ١٩٥١ .

كانت نتيجة الازدهار العام ، على الرغم من تأخر الانتاج في نظام المجتمع :
 السنة ١٩٤٩ ، والسنتين ١٩٥٣ و ١٩٥٤ ، والقوانين الاجتماعية
 الموروثة عن « النهج الجديد » ، ابقاء القوة الشرائية في مستوى
 على بعض الارتفاع . الا ان التفاوت الاجتماعي ما زال كبيراً جداً ، اذا ما اخذنا بعين الاعتبار ارتفاع الاسعار وارتفاع مستوى المعيشة الذي جعل دخل الـ ٣٠٠٠ دولار في السنة ١٩٥٨ مجاوراً للفقير . فان نسبة الدخول المثوية التي لم تبلغ ٢٠٠٠ دولار والتي كانت ٦٤ بالمائة في السنة ١٩٤١ قد هبطت في السنة ١٩٤٨ الى ٢٦,٥ بالمائة ، والى ١٤,٩ بالمائة في السنة ١٩٥٧ . اما الدخول التي تجاوزت ٥٠٠٠ دولار ، والتي لم يحصلها سوى ٤ بالمائة من السكان في السنة ١٩٤١ ، فقد حصلها ٢٦,٥ بالمائة منهم في السنة ١٩٤٨ و ٣٤ بالمائة في السنة ١٩٥٤ (٤٤ بالمائة من مجموع الدخول) . فيتضح من ثم ان عدد الفقراء الذين يحصلون اقل من ٢٠٠٠ دولار تزدن كثيراً ، ولكن ارتفاع كلفة المعيشة قد ثقلت وطأته عليهم . فان ١/٥ السكان قد عاشوا عند حدود الفقر ، وبقي عدد الاغنياء ضئيلاً نسبياً ؛ وما زال التفاوت كبيراً جداً في مستويات المعيشة ، على الرغم من تضارؤه منذ ١٥ سنة ، لاسيما وان معظم الدخول المتوسطة والمرتفعة هي دخول العائلات التي ما كانت لتبلغ هذا المجموع لولا عمل عدد من اعضائها (الـ ١/٢) . وان الـ ٦٥٠٠٠٠ شخص الذين امتلكوا اسهم الشركات الخفلة مثلوا اقل من ٧٪ من مجموع السكان البالغين وتقاضى ربعهم اكثر من ١٠٠٠٠ دولار وحصل ١ بالمائة منهم ٤٢ بالمائة من مجموع الربائح . و« يبدو ٠,٢ - ٠,٣ بالمائة من الاميركيين ، كحد اقصى ، تقاسموا الفوائد المالية التي وفرتها الاعمال الكبرى ، (و. رايت ماز) . زد على ذلك ان تفاوت الدخول الظاهرة قد ازداد بفعل شتى اشكال المكافآت غير الخاضعة للضرائب او الخاضعة لرسوم ادنى من رسوم الدخول ، ولا سيما بفعل قوائم النفقات التي يتقدم بها مسؤولو الادارات ، والفوائد الميضية

(سيارات المشروع ، الاجازات المدفوعة ، الرحلات ، محطات الاستحمام ، الاشتراك في النوادي الخاصة ، شراء البنزين بموجب بطاقات) ، التي يجب ان يضاف اليها طريقة التمويل الذاتي ، التي انقضت ، ولا ريب في ذلك ، الراتب المدفوعة الخاصة للضريبة ، ولكنها اتاحت توزيع الأسهم المعفاة منها ، بصرف النظر عن التمرب من الضرائب ، الذي سهله تعقيد غريب في التشريع ومهارة خبراء الجباية .

كانت نتيجة كل ذلك مجتمعاً يختلف كل الاختلاف عن مجتمع اوروبا بنظامه وايدولوجيته ؛ فقد بدت القوى النقابية وكأنها تتمتع بقدرة عظيمة ، وضمت اعداداً كبرى ارتفعت من قرابة ٩ ملايين عضو الى قرابة ١٥ مليوناً . اما في الواقع فانها لم تضم سوى ٢٥ ٪ من العمال وكانت اعجز من ان تعادل خصومها . اجل لقد نظمت الاضرابات وفازت احياناً برفع الاجور الذي اعاد الاجور الحقيقية بعد ان كاد ارتفاع الاسعار يفقدها قيمتها ، ولكنها تدخلتها في الحياة السياسية كانت متفاوتة الفعالية: ففي السنة ١٩٤٨ اعززت النقابات بالتصويت للرئيس ترومان ؛ اما في السنة ١٩٥٢ فلم توزع بانتخاب المرشح الديموقراطي ، ولكنها بالمقابلة قامت بدور حاسم في فوز الرئيس كينيدي في السنة ١٩٦٠ . ويرد ذلك الى ان الحركة النقابية في هذه البلاد ، التي ليس فيها لا حزب اشتراكي (٨٠.٠٠٠ صوت في انتخابات السنة ١٩٤٤ ، اي ١٢٥.٠ بالمائة من المقترعين) ولا حزب شيوعي ، بقيت منقسمة بين التحدادين لم ينصروا في اتحاد واحد الا في السنة ١٩٥٥ وبين النقابات المستقلة ؛ انها « لحركة نقابية مصلحية » يديرها موظفون نقابيون يتفاوضون اجوراً مرتفعة تشجعوا من مبادئ الحرية وبقوا اوفياء لأحلام المهاجرين الاول الذين اعتبروا الارتقاء الاجتماعي شأناً فردياً ؛ اعتبروا صوالح التجارة والعمل متكاملة واعتبروا التعاون بينهما ضرورياً ؛ فلم يحاولوا سوى تحقيق فوائد جزئية خاصة وبلوغ اهداف قصيرة الاجل ، بل نفروا من مبدأ الصراع الطبقي .

على ان في الولايات المتحدة طبقات ، ولكن الوعي الطبقي نادر الوجود . فان ازدهار البلاد العام ، ونظام التقاعد ، والتأمين على الحياة الذي افاد منه اكثر من نصف الاجراء ، والتأمين ضد البطالة ، والاجازات المدفوعة ، وتحديد مدة العمل الاسبوعي بقرابة اربعين ساعة ، وقيام الاتفاقات الجماعية التي أمنت ، في العديد من المشاريع ، ضد المرض ، وحوادث العمل ، والعمليات الجراحية ، وتوفير المتاجر التعاونية ، ودور التوليد ، والمكتبات ، والمدارس احياناً ، وإقدام شركتي فورد وجنرال موتورز على تعيين اجر سنوي ادنى مضمون - وكان من شأن مثلها هذا ان امتد الى مؤسسات اخرى - ، وارتفاع الاجور الذي غالباً ما عقب ارتفاع كلفة المعيشة ، واخيراً بعض التجانس في اشكال الحياة والملبس ، وفقدان وسائل التعبير الخاصة بالطبقة العمالية ، كل ذلك قد اسهم في خلق مناخ غير ملائم للشوئ الصراع الطبقي . ويجب ان يؤخذ بعين الاعتبار كذلك التطور الذي حدث في المجتمع الاميركي بفعل ارتفاع عدد المنتمين الى « الطبقة المتوسطة » ، فان طبقة صغار اصحاب المشاريع المستقلين في حياتهم والعمالين

لحسابهم ، ولا سيطرة اصحاب المشاريع الريفيين المستقلين ، قد هبطنا عددياً امام توسع حركة تجميع المشاريع ، وبالمقابلة احرز القطاعان الثاني (٣٦ بالمائة في السنة ١٩٥٠) والثالث (٥٧ بالمائة في السنة ١٩٥٣ مقابل ٤٠ في السنة ١٩٢٠) نجاحاً وتقدماً كبيرين . كما ان عدد المستخدمين ، والعمال الاختصاصيين واعضاء المهن الحرة ، كان آخذاً في الارتفاع بينما كان عدد العمال غير الاختصاصيين آخذاً في التدنّي . اجل لقد كان العديد من « ربط العنق البيضاء » اجراء ولم يفضل مستوى معيشتهم مستوى معيشة العمال ، وغالباً ما كان مهملهم ، بفعل استخدام الآلات ، شبيهاً بعمل عمال المصانع ، ولكن هذه العناصر المتزايد عددها يوماً بعد يوم قد ألفت ما يشبه بورجوازية صغيرة تفرص على اعتبار نفسها متميزة عن الطبقة العمالية بذهنيها وفروع معيشتها . لذلك فان شطراً كبيراً من البروليتاريا قد ارتبطت شخصياً بالطبقات المتوسطة ولم تصطبغ بأية صبغة من الذهنية البروليتارية ، بينما خفف ارتفاع مستوى المعيشة من حدة المداء لأصحاب الامتيازات .

على ان تصلباً لا يمكن انكاره قد حدث في موقف الطبقات الاجتماعية . فان سهولة الانتقال من طبقة الى أخرى ، التي كانت كبيرة نسبياً في اوائل القرن ، والتي اتاحت الامكانات المشابهة بفضلها ارتفاعات كثيرة وسريعة ، قد تضاعفت تضاعفاً كبيراً . كما ان الدرجات الوسيطة قد تكاثرت بينما تضاعفت امكانات الوصول الى المراكز القيادية . فقد احتسّل المزيد من الوظائف العليا في الصناعة اتاس متخرجون من معاهد مهنية او معاهد هندسة او جامعات . وانتمى نصف ارباب الصناعة الى الطبقة العليا . وبلغت النسبة بين رجال السياسة اكثر من الثلث ، وبات انتقال الوظائف بالوراثة امراً كثيراً الوقوع يوماً بعد يوم (٥٧ بالمائة بين ارباب الصناعة ، مع العلم ان هذه النسبة اكثر ارتفاعاً في المهن الحرة) ، والارتفاع العمودي ابطأ منه في ما مضى ، والمحصرات التمييزية في الانتقال من الدرجة الدنيا الى الدرجة العليا . ووفر الصناعات وارباب المهن الحرة ، الذين القوا ١٠ بالمائة من السكان ، ٧٠ بالمائة من رؤساء المشاريع . فتتضح من ثم النزعة الى تأليف طبقات مقفلة شبيهة بها في اوروبا ، على الرغم من ان الثروة ما زالت هنا ، اكثر من اوروبا ، الطابع المميز للطبقة .

كان هناك من ثم اميركا محجوبة ، « اميركا الاخرى » ، التي وصفها اميركا الاخرى « ميكائيل هارنفتون » ، والتي تقبل بين ٢٠ و ٢٥ بالمائة من السكان تقريباً . ان اميركا غير المنظورة هذه هي اميركا الفقراء الذين « لا وجه ولا صوت لهم » ، ولا يتسبون الى اية نقابة او جمعية اخوية ، وليس لهم اية « كتلة » تدافع عنهم ، ويتجاهلهم رجال السياسة ، ويتضورون جوعاً ، ويفتقرون الى مساكن لائقة (١٢ مليون مسكن من اصل ٥٥ مليوناً اعتبرت في السنة ١٩٥٦ غير صالحة للسكنى) ، ويعيشون دون مستوى المعيشة العادي . لقد تألف هذا « العالم السفلي » من العمال الانفاقيين ، والعمال غير الاختصاصيين ، ومهاجري الزراعة الفصليين ، و « المزارعين » ، الكثيرين الذين يعيشون حياة بائسة في استثمارات ضئيلة جداً او ينزحون الى

المدن (١٥٠٠٠٠٠ غادروا مزارعهم في الأبلش خلال ١٠ سنوات) ، وعمال بعض المناطق المتأخرة ، (عمال المناجم في الشمال الغربي الباسيفيكي ، وفرجينيا الغربية ، وبنسوتا) ، والطاعنين في السن المضطرب للاحتفاء بمساعدة اتحادية حددت ، منذ السنة ١٩٥٩ ، بـ ٧٠ دولاراً في الشهر بعد سن الـ ٦٥ ، وبعض الأقليات العنصرية : البورتوريكيين ، والمكسيكيين ، والزنوج بصورة خاصة . فقد تماطى هؤلاء الاعمال الدولية واكثر المهن قدارة واكلها دخلاً ، وعاشوا في احياء مغلقة شبيهة بالاحياء اليهودية القديمة (في هارلم ، بلغت نسبة الوفيات بين الاطفال ٤٥,٣ بالمائة في السنة ١٩٥٩ ، بينما لم تبلغ ١٥,٤ بالمائة في اوخم احياء البيض) . فهم من يمانون من البطالة قبل غيرهم واكثر من غيرهم ، لانهم اول من يسهون في ظروف الازمات .

نجحت هذه البطالة عن التقدم التقني ولم تنخفض منذئذ الى اقل من ٤,٣ بالمائة (رقم السنة ١٩٥٤ الذي بات عادياً) . وفي السنة ١٩٥٨ بلغت ٥,١ بالمائة (رقم التأخر الاقتصادي في السنة ١٩٤٩) ، وفي السنة ١٩٦١ ، ٧ بالمائة . وفي اواخر السنة ١٩٦٥ انخفضت الى ٤,٤ بالمائة من مجموع اليد العاملة . فلم يحل « المجتمع الميسور » من ثم مسألة اشباع الحاجات الضرورية الاولى لمجموع المواطنين .

وهكذا تألفت طبقة موجهة ضئيلة العدد سيطرت على الحياة المتطور المحافظ المتزايد الاقتصادية وقامت منذ نصف قرن بدور متزايد الالهية في ادارة البلاد السياسية . فكما قدمت الدليل على ذلك مؤلفات (و. رايت ملز) (النخبة المسيطرة) ، المحرر اوهر الاميركيين ثروة (اولئك الذين يملكون اكثر من ٣٠ مليون دولار) ، بل نسبة متزايدة ، من الطبقات العليا : ٦٨ ٪ في جيل السنة ١٩٥٠ ، مقابل ٥٦ ٪ في جيل السنة ١٩٢٥ و ٣٩ ٪ في جيل السنة ١٩٠٠ . وحدث الشيء نفسه في وظائف الحكومة الاتحادية الهامة : فبين الشخصيات الـ ٥١٣ التي شغلتها منذ السنة ١٧٨٩ حتى السنة ١٩٥٣ ، لاحظ ملز ان ٦٠ بالمائة المحرروا من اوفر عائلات البلاد ثروة (وهي تمثل بين ٥ و ٦ بالمائة من عدد السكان) وان ٥ بالمائة فقط المحرروا من عائلات العمال وصغار التجار والفلاحين المتواضعين . وقد تكامل امتزاج ادارة الاعمال بالادارة الحكومية تكاملاً متزايداً . ومع عودة الجمهوريين الى الحكم في السنة ١٩٥٣ تألف اكثر من نصف موظفي الادارة الاخيرة من رجال جاؤوا مباشرة من الازساط المرتبطة شخصياً ومالياً بالاعمال الكبرى واختيروا بالتميين لا بالانتخاب ولم يسبق لهم قط ان تماطوا السياسة . لقد اصبحت الدولة والاقتصاد ، اكثر من اي وقت مضى ، في ايدي الطبقة نفسها .

فلا عجب والحالة هذه اذا ما تمزرت النزعتان الانتهازية والمحافضة واذا ما اجملت روح « النهج الجديد » او حوربت . فان المعارضة العنيدة التي صادفها ف.د. روزفلت وبعض مستشاريه لدى بعض الصوائج الكبرى والقوى المحافظة ، قد استمادت كل قوتها بعد موت

الرئيس . وتشهد المؤلفات الادبية على زوال حظوة هذه «اليسارية» التي احوزت ذاك النجاح العظيم في الثلاثينات ؛ وهي تعكس تشوش الرأي العام امام زعزعة النظم التقليدية ؛ فحتى في الاوساط الجامعية والفكرية برزت حركة مناهضة للتقدمية عممت الرأي المضاد للمساواة الذي قال به اديباء ومؤرخون من امثال «ت. من. اليوت» و«ارنولد توينبي» ، ودلت على حنين الى حقيقة ثابتة وشغف بما هو مخالف للصواب اذا عتبتما كافة وسائل التعبير : السينما ، والراديو ، والتلفزة ، والصحافة طبعاً . فنجم عن ذلك ازدياد حقيقي بالقيم الفكرية في حقل التعليم ، وحذر عميق من كل روح نقدية ورفض البحث في الآراء المقبولة . وهكذا تمادى تأثير جوهر يبي القرن التاسع عشر ، واولئك الذين ابدوا في العشرينيات عداوة الـ «كوكلو كس كلان» لليهود والكاثوليك وتحريم تعليم فلسفة التطور ؛ واولئك الذين قاوموا النهج الجديد الذي سار عليه ف.د. روزفلت بعد السنة ١٩٣٠ ثم اصبحوا انصاراً نشاطاً للمكاريتية و«مطاردة الساحرات» ، قبل ان يصوتوا لمصلحة «ب. غولدوتز» ويؤيدوا نشاط «جمعية جونت بيرتش» . وهكذا وجد جو عزز الانتهازية كما ابان ذلك دافيد ريسمن (الجمهور المهمل) ، واحترام السلطات الاجتماعية ، والروح القومية ، والاعتقاد بان الطريقة الاميركية في الحياة اعلى شكل حضاري وبأن الذين يتجادلون فيها يكونون «غير اميركيين» اي خونة بالقوة يجب على قوى الامن مراقبتهم .

على الصعيد الداخلي ، كانت الغلبة لسياسة ثورة اجتماعية : انه انتقام ارباب الاعمال من التشريع الاجتماعي الـ روزفلتي الذي اقره قانون «فاغتر» في السنة ١٩٣٥ ؛ فالغني هذا القانون بمشروع قانون «مارتلي - تافت» الذي حدد من ممارسة حق الاضراب في النشاطات القومية الصالح واعطى الرئيس حق تحريمه في الصناعات الرئيسية . ومن ظواهر هذه الحالة النفسية ، في السنة ١٩٥٢ ، اقرار قانون الهجرة (قانون ماك كارتن - ولتر) الذي ادخل المزيد من الصعوبات على قوانين الهجرة السابقة ، اي على هجرة سكان اوربا الشرقية والجنوبية . ولكن السلطات الاتحادية بذلت جهوداً يهدف الى تحسين وضع الزوج - الذين بلغ عددهم ١٧٣٠٠٠٠ في السنة ١٩٥٧ - كما يدل على ذلك قرار المحكمة العليا في ١٧ ايار ١٩٥٤ الذي جعل قبول الزوج الزامياً في كافة المدارس ، ولكنه اصطدم بمقاومة ضارية ووظاهرة عملياً ايدهاها السكان البيض في الولايات الجنوبية (قضية «لتر روك») . بيد ان الزواج خرجوا من سلبيتهم ولجأوا الى المظاهرات السلمية والعصيان المدني بغية الفوز بالمساواة الممنوعة عنهم - بالرغم من ورودها في التعديل الرابع عشر للدستور - ووضع حد للتمييز المنصري في المؤسسات ووسائل النقل العامة ، والمدارس والجامعات ، والاحياء المغفلة التي يعيشون فيها . وتوصل عناد الرئيس كينيدي وجونسون الى اقرار قانون وفر لهم ضمانات هامة لاحترام حقوقهم المدنية (اب ١٩٦٥) ، ولكنه اثار موجة جديدة من اعمال العنف والتقتيل التي استهدفت القائلين بالغاء التمييز ، وعمل في الوقت نفسه صبر الزوج . ثم تخلى هن سياسة اللاعنف حين بدا انها

انتهت الى الفشل ؟ فبرزت حركة « الزوج المسلمين » الذين قاموا بهجوم معاكس متصلين كليا من الثقافة الغربية اليهودية - المسيحية . وكان لهذه الحركة ، بالرغم من قلة عدد الناضحين بها ، جاذب قوي على الجماهير السوداء التي تخلت اكثر فاكثر عن انقيادها كما تشهد بذلك انفجارات الهيجان الخربية والدامية في ديترويت (١٩٤٣) و هارلم ولوس انجلوس في تموز ١٩٦٤ وآب ١٩٦٥ .

الحياة السياسية يضاف الى ذلك ان نطاق المبادلات السياسية اصبح اكثر المحصراً يوماً بعد يوم . فان تدخل الدولة ، وتوجيهها للحياة الاقتصادية ، ودور النقابات ، والتدابير المتخذة لتوطيد الدخول الزراعية ، ابي كفاية الاستحداثات التي اعتبرت ثورية في زمن النهج الجديد ، لم تكن لتثير مناوذة جدية من قبل الجمهوريين منذ ان استمالوا اليهم شطراً من الطبقات المتوسطة والعالية المتخلقة بالاخلاق البورجوازية ، وشطراً من الزوج ايضا . اما الحزب الديموقراطي فلم يتقدم من المنتخبين ، منذ فشله ، بأية فكرة جديدة حقاً . فكانت المسائل التي تناولتها المناقشات مسائل ظرفية : التعريفات المجرية ، تأثير التجارة الكبرى ، مناهج السياسة الخارجية ؛ فكانت النتيجة إعادة انتخاب الرئيس ايزنهاور في السنة ١٩٥٦ بـ ٥٧ و ٢٨ ٪ من الأصوات ، بينما هو لم يفز الا بـ ٥٥ و ٥٢ ٪ منها في السنة ١٩٥٢ .

بيد ان فوز كينيدي بأكثرية ضئيلة في السنة ١٩٦٠ بدا وكأنه احدث تغييراً في حياة البلاد السياسية . فان الآمال التي بعثها اسلوب ادارته الجديد ، وقائلف وزارته التي ضمت - كما في عهد روزفلت - عدداً كبيراً من رجال الفكر واساتذة الجامعات ، وبرناميج « الحدود الجديدة » الذي انطوى على اصلاحات عميقة ازالة بؤس « اميركا الاخرى » ، والحزم الذي اعتمده الرئيس في مقاومة ملوك الفولاذ والقائلين بالتميز العنصري في الجنوب رغبة منه في الدفاع عن الزوج ، قد زالت كلها بزواله . واذا استفاد خليفته ج . لندن جونسون من اكثرية استثنائية تشهد بوجود تيار حرة قوي بمثابة ردة فعل للتيار الفاشستي الطابع الذي تزعمه منافسه « باري غولدووتر » ، فانه قد عاد الى انتهاج سياسة محافظة في الداخل (باستثناء ما يتعلق بحقوق الزوج) وسياسة تدخل في الخارج تميد الى الذاكرة عهد « القضيبي الطويل » .

فهل كان تجديد الحياة السياسية امراً ممكناً يا ترى ؟ ان النظام الانتخابي الذي يشوه التعبير عن الرأي ، والمؤسسات نفسها قد ساعدت بقوة على الجمود . فان عدد « كبار الناخبين » ، لا يطابق ، عند انتخاب الرئيس ، عدد الأصوات المجموعة : في السنة ١٩٣٦ جمع روزفلت ٩٨ ٪ من المقترعين بـ ٦٢ ٪ من الأصوات . وفي السنة ١٩٦٠ فاز جون كينيدي على منافسه بـ ٥٠ و ١ فقط من المقترعين ، بأكثرية ٨٤ صوتاً من اصوات كبار الناخبين . وفي السنة ١٩٦٤ ، فاز ج . لندن جونسون ، « باكثر من ٦٠ ٪ من المقترعين ، بـ ٤٨٦ صوتاً من كبار المنتخبين مقابل ٥٢ صوتاً لمنافسه . وساد انتخاب اعضاء المجالس التشريعية وانتخاب الممثلين كذلك

تبان كبير جداً: فان الاصول المحددة في السنة ١٩٢٩ تميد آلياً توزيع المقاعد في مجلس المثليين على الولايات بدالة التغييرات الديموغرافية الطارئة في الاحصاءات المشرية ، ولكن تقسم الدوائر في كل ولاية - وهو من اختصاص السلطة المحلية دون غيرها - متباين جداً - مؤات - كما في اوروبا - للمناطق الريفية التي لا تقيم فيها سوى اقلية ضئيلة جداً ؛ وهكذا فان المناطق الآخذة بالاسلحاش تمتعت بنفوذ كبير جداً بالنسبة للمناطق الآهلة بالسكان (في كونكتكتك تجد دائرة صغرى تضم ١٩١ شخصاً ودائرة كبرى تضم ٨١٠٠٠) . وقد استتبع تساوي عدد الشيوخ بين الولايات ، بصرف النظر عن عدد سكانها ، رجحان كفة اقل الولايات سكاناً في مجلس الشيوخ ؛ فان آلاسكا التي لا يتلها سوى نائب واحد تتمثل بشيخين على غرار ولاية نيفادا التي يبلغ سكانها ٢٨٥٠٠٠ نسمة ، وولاية نيويورك التي تضم ١٧ مليوناً . وفي مجلس الشيوخ كما في مجلس النواب تقوم بالدور الأساسي اللجان الدائمة حيث يقضي العرف بان يكون الرئيس ، الذي يتمتع بصلاحيات شبه مطلقة ، لا منتخباً من قبل زملائه ، بل اقدم عضو بين اعضاء الاجنسة . فهو من ثم ممنوع العزل عملياً ومستقل عن الذين يجدد انتخابهم بين دورة واخرى ، ويحتل المراكز الشاغرة زعماء الاحزاب . فنحن من ثم امام حكم شيوخ يمارسون نفوذاً راجحاً لانهم احرار في تعجيل المناقشات أو تأخيرها الى ما لا نهاية له . واذا ما اضفنا الى ذلك ان النفقات الانتخابية باهظة وتجاوز مليون دولار لمجلس الشيوخ ، لاتفقت لنا الفائدة الكبرى التي يمكن ان تجنيها من هذا الوضع الفئات النافذة التي باتت مؤسسات رسمية والتي تدافع بكافة الوسائل (الحملة الصحفية ، الافلام ، الاذاعة ، وحتى الرشوة) عن صوالح الدول الاجنبية (كتلة الصين الوطنية ، كتلة تشومي) ، وصالح التكتلات الاقتصادية (كتلة السكر) .

وأمر التأثير نفسه نفوذ آخر حذر الرئيس ايزنهاور مواطنيه منه في خطابه الوداعي الذي القاه في كانون الثاني ١٩٦١ : « في مجالسنا الحكومية يجب ان محترز من النفوذ الكبير جداً الذي يتمتع به العسكريون والصناعيون ... فيجب الانسمح البتة لهذه القوة المزدوجة ان تمس حرياتنا الديموقراطية » . وجلي ان هذه الكلمات تشدد على المكافاة الكبرى التي يحتلها الجيش اليوم في بلاد لم يكن لها قبل السنة ١٩١٧ سوى نواة جيش لا اهمية لها . فان الحرب الباردة ، وفقدان الاستقرار العالمي ، والدور النافذ الذي تقوم به الولايات المتحدة منذ السنة ١٩٤٥ ، وتدخلاتها الكثيرة في « العالم الحر » ، وقواعدها البحرية والجوية وبعثاتها العسكرية الموزعة على كافة القارات ، ودورها البوليسي في مقاومة الشيوعية او ما يعتبر شيوعياً ، والسباق الى التسلح النووي ، والدفاع عن المصالح الاقتصادية حيثاً بدت مهددة بخطر الاصلاحات الاجتماعية ، كل ذلك يفسر اهمية الجيش الذي يخصص بيزانية ضخمة ينفذ في قسم منها دعاوة ناشطة جداً ومتعددة الاشكال غالباً ما ترتدي طابع التخويف والوطنية المتطرفة .

يضاف الى ذلك اخيراً ان اهمية طلبيات الدولة في حياة المؤسسات الصناعية ، التي يعمل معظمها للدفاع الوطني ، تحمل هذه المؤسسات على التأثير على الادارة واقامة العلائق بالسلطة العسكرية من اجل الحصول على الطلبيات ، خصوصاً بواسطة العديد من كبار الضباط والقادة

المتقاعدین الداخلین فی خدمتها ، وعلی تنفيذی الحملات الی تظهر امیرکا وکأنها مهسدة بمخطر التخریب ، ومن ثم تغذیة الروح الوطنیة والوطنیة المتطرفة وذهنیة المحافظة السیاسیة .

هذد هذا الاستقرار الخطر الناجم فی تموز ١٩٥٧ عن ظهور
الهبوط الاقتصادی الاخیر
ازمة اقتصادیة جدیدة ، هی الثالثة واطغر ازمة منذ السنة
والتوسع الجدید
١٩٤٥. فان التوسع الذی اتاح منذ السنة ١٩٥٣ ارتفاعاً متواصلًا

فی الدخل القومي والاموال الموظفة ، ومن ثم فی الطاقة الصناعیة ، قد أفسح المكان حینذاك لركود واضح المعالم جدأ عقبه تأخر بارز منذ تشمرین الاول : فلم یبلغ ارتفاع الاستهلاك القومي سوی ١ بالمائة ، وهو رقم لا یوازی الحاجات الناجمة عن التزاید السنوی (الذی یبلغ ٢٧٠٠٠٠٠ شخص) فی عدد السكان ، وتدنت ارباح الشركات بنسبة ٣ - ٤ بالمائة عنها فی السنة ١٩٥٦ ، وانخفضت مبيعات المخازن الکبری ، وتكدست المخزونات ، وانخفض معدل الانتاج الصناعی بنسبة ٩ بالمائة فی كانون الثانی ١٩٥٨ عنه فی كانون الثانی ١٩٥٧ ، وتواصل الغاء الاستثمارات الزراعیة الهامشیة ، واستمر عدد المزارع فی التمدنی ؛ واخیراً ارتفع عدد البطالین فی نیسان ١٩٥٨ الی ٥١٩٨٠٠٠ ، ای ٦٠٧ بالمائة من الید العاملة الموجودة فی البلاد ، وهو رقم لم یبلغ قط منذ ١٩٤٢ . وكانت اکثر الصناعات تأثراً بالازمة صناعة الفولاذ حیث هبطت نسبة طاقة الانتاج المستخدمة الی ٥٣ بالمائة فی شهر آذار من السنة ١٩٥٨ ؛ وتأخرت كذلك تأخرًا یتناً الصناعات الكیمیائیة (المنتجات المبیغیة) وصناعات الأجهزة المنزلیة الکهربائیة ، وصناعة مواد البناء ، بیما استمرت كلفة المعیشة فی الارتفاع . وقد أدت حدة اعراض التقهقر هذه الی ظهور «شبح فقدان الثقة الاقتصادیة» ، وتطلبت علاج «المستخات الکیة» الی باتت کلاسیکیة : تدخل الدولة بواسطة تمویضات البطالة ، وزیادة القروض من اجل تأمین حاجات الدفاع الوطني ، والاعمال الکبری ، وخطط التجهیز ، والمساعدات لتشیید الابنیة ...

انفرجت الازمة ، وفی السنة ١٩٦٠ ، دخلت الولايات المتحدة ، الی احزرت أقل تقدم بین الدول الصناعیة الکبری منذ السنة ١٩٥٣ ، فی طور ازدهار عظیم لم تعرفه منذ السنة ١٩٢٩ . فان معدل الانتاج الصناعی الذی ارتفع بنسبة ٤٠٩ بالمائة خلال السنوات ١٩٦١ - ١٩٦٣ قد ارتفع الی ٧ ٪ فی السنة ١٩٦٤ و٨ بالمائة فی تموز ١٩٦٥ . ولم تعرف البلاد قط ، منذ ١٩٣٣ - ٣٧ ، فترة نمو متواصل علی مثل هذا التامدی . وفان ذلك نتیجة سیاسة تدخلیة تمشت علیها ادارة کندی الی استهدفت النمو والمحافظة علی نسبة نمو مرتفعة بتنشیط التجارة الخارجیة وضمین العمل لكفاءة السكان . وشجعت توظیف الاموال فی الصناعة بسلسلة من التدابیر المالیة والنقدیة وبتخفیف الضرائب ، الخ . ، فی الوقت الذی زیدت فیہ زیادة محسوسة المساعدة الاقتصادیة للدول غیر النامیة . فبلغت التجارة الخارجیة فی السنة ١٩٦٤ مستوى قیاسیاً اذ بلغ الرصید الدائن الصافی ٧ ملیارات دولار . الا ان میزان المدفوعات قد بقی فی عجز بفعل النفقات الحکومیة والعسکریة واطراد اخراج رؤوس الاموال الخاصة الموظفة فی الخارج ، ولا سباً فی بلدان السوق

المشركة (هولندا ، بلجيكا ، ألمانيا ، فرنسا) ؛ وهكذا فقد انشأت فروع الشركات الأميركية أكثر من ٣٠٠٠ مصنع نافست الشركات الأصلية نفسها أحياناً في المسام وحتى في الولايات المتحدة . وهي الاتجاهات نحو التضخم المالي المتسببة عن ارتفاع الأجور والنفقات غير المنتجة ، و تسليح ، مكافآت تخفيض المساحات الزراعية ، ما يهدد قيمة الدولار المعتبر اليوم ذا قيمة مرتفعة على العموم .

ما تزال الولايات المتحدة أقوى دول الكرة الأرضية ولكن مركز الهيمنة الذي احتلته بعيد النصر الحليف آخذ في التضاؤل يوماً بعد يوم . فإن النجاحات التقنية التي حققها الاتحاد السوفياتي قد ارغمتها منذ اليوم على إعادة النظر في سياستها الخارجية التي أمنت دفاعية . وإذا ما أضيفت هذه النجاحات الى تجدد بناء أوروبا الاقتصادي ، فإنها تهددها - في اجل بعيد - بصعوبات شبيهة بصعوبات البلدان القديمة .

الفصل الثالث

أوروبا الغربية واليابان

حين وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها ، كانت أوروبا الغربية في حالة يرثى لها . فان اقتصادها كان أكثر تلفاً وزعزعة منه بعد الحرب السابقة ، وهبط معدل الانتاج الصناعي في فرنسا وبلجيكا وهولندا الى ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٥ بالمائة من مستواه قبل الحرب ، وفي ألمانيا الغربية الى ٣٤ بالمائة . وتدنى انتاج الحبوب ، واتفق أكثر من نصف وسائل النقل او اصيب باضرار كبرى . وفي بعض المناطق عرفت أوروبا الجماعة ، وفي كل مكان تقريباً عرفت بؤساً حقيقياً . وانفدت الخزونات والمؤن . وخلال ست سنوات لم تجدد اية آلة ولم يشيد اي بناء ، بل على نقيض ذلك درست كافة الآلات بسرعة بينما اقفلت اسواق أوروبا التقليدية وتعددت المحساء العالم الأخرى الاستغناء عنها . واخيراً تبدل نظام الملباضات تبدلاً عميقاً بحيث ان الدول ، التي كانت من قبل دائنات العالم ، اضطرت لتصفية اموالها في الخارج واستدانة مبالغ طائلة : لقد انتهت الى الافلاس .

قبل السنة ١٩٤٠ ، لم يكن تفوق الولايات المتحدة ساحقاً بعد ، وبالرغم من ان أوروبا لم تعد سوى المركز الصناعي الثاني في العالم ، فانها قد بقيت المركز التجاري الاول . ففي السنة ١٩٤٥ كان الانهيار كاملاً في الحقل التجاري والمالي ، وعلى الرغم من اعادة بناء سريعة ، فان تأخرها سيزداد يوماً بعد يوم . ويرد ذلك في السنة ١٩٤٥ ، الى ان البيئة التسارخية التي بنيت فيها قوتها قد تغيرت في اتجاه أكثر معاكسة لها منه بعد السنة ١٩١٨ . وليست روسيا وحدها بعد اليوم ما اخذت تخلص من نفوذها الاقتصادي كما في اعقاب الحرب العالمية الاولى ، فاروروبا الشرقية جماعاً وجزءاً من أوروبا الوسطى لم يعودا مستودعاً لحاجاتها من المنتجات الغذائية والمواد الاولية . ومنذ السنة ١٩٤٩ ، اصبح للصين الشاسعة الاطراف ، والمستعمرات المتحررة ، كمالهند واندونيسيا ، سياسة اقتصادية لا تهتم الا بصوالحها الخاصة . ولم تعد هذه البلدان مدينة لاوروبا ، لا بل رغبت كلها رغبة متزايدة الوضوح في استخدام خاماتها الخاصة وتنظيم نقلها البحري وغيره . وغالباً ما صادرت الحكومات رؤوس الاموال الاجنبية وابطلت

امتيازات المشاريع الاجنبية . وفي مناطق ما وراء البحر التي ما تزال مخضمة ، وفي آسيا وحتى في افريقيا ، وفي بلدان الشرق الاوسط النصف مستعمرة ، هددت الحركات القومية المكاسب التي تحققها أوروبا من استثمار الثروات الطبيعية . اما تفوق الولايات المتحدة الاقتصادي فقد اصبح ساحقاً .

الحاجات المتناقضة
كان لزاماً إعادة بناء كل شيء في أوروبا ؛ والحال خلفت الحرب إرثاً ثقیلاً تناقضت ردود فعل الرأي العام حوله تناقضاً لا شعورياً . فمن جهة اثارت وطأة الاقتصاد الموجه ، والتقنين الذي فرضه « اقتصاد الحاجة » ، استياء كبيراً لا في اوساط الصناعيين بسبب الحد من سلطتهم في ملهم وفي اوساط التجار فحسب ، بل في اوساط المستهلكين الذين تضايقوا في عاداتهم وحرموها ما يرغبون في ابتياحه أيضاً . فكان هناك من ثم تولى شامل الى العودة الى الحرية ، والغاء الرقابات الادارية المختلفة والتحديدات . وبرزت في الوقت نفسه رغبة مماثلة في العودة الى الحرية الفردية ، الى حرية الفكر والتعبير التي عطلت في البلدان الخضعة للنازية ، والتي حددت تحديداً متبايناً في البلدان الحرة بفعل الرقابة والتشريع الحربي . فبدأ النظام الاقتصادي الحر والنظام السياسي الحر من ثم متضامين ، ولكن الفوضى الاقتصادية والاضطراب السياسي اللذين قادا ألمانيا ، قبل السنة ١٩٣٣ ، الى النازية وقادا الدول الحرة ، بمد السنة ١٩٣٩ ، الى الهزيمة ، قد خلقا رغبة في نظام اقتصادي وسياسي لا تكون فيه المصلحة الشخصية القاعدة السائدة ؛ واطهر اختيار الأزمة والحرب ان المناقشة الحرة غير المحدودة والسعي وراء الكسب غالباً ما يضران بالمصلحة الوطنية ، وان قوة الدولة وحدها قادرة على استثمار كافة موارد البلاد في سبيل المصلحة العامة ، وان هذه الاخيرة تقضي بأن تسند الى الجماعة رقابة قطاعات الاقتصاد الرئيسية . واثارت ذكرى ضائعة المبال والفلاحين ابان الازمة الرغبة في نظام يؤمن العمل للجميع ويبعد عن الناس كابوس الخوف وعدم الاطمئنان ؛ « العمل للجميع في مجتمع حر » ، هذه كانت الصيغة التي توجز نظرية «بفردج» الذي أحدثت خطته ، وقد أقرها البرلمان البريطاني في ابان الحرب ، دويماً عميقاً جداً . وعلى الصعيد السياسي طالب كل من فكر بالاصلاحات الواجب ادخالها على النظام البرلماني بسلطة تنفيذية قوية قادرة على فرض الامتثال أمام المصالح الكبرى ، وبإعادة تنظيم الاحزاب ، وتجديد البشر والاساليب تجديداً كاملاً .

ومكثفا وجدت في البلدان المحررة حديثاً على ايدي « المقاومة » رغبات في نظام شبيه بالاشتراكية لا يتفق كثيراً والنظام الاقتصادي الحر ، وفي تنظيم لا تكون فيه الديمقراطية شكلية فحسب . اما في الواقع فسيكون فشل هذه الابتعاثات كاملاً ، لأن إعادة بناء أوروبا ستتم في اطار النظام الاقتصادي والسياسي القديم .

١ - التطور الاجتماعي

انضاف الى الدمار المادي الذي خلفته الحرب، والحماثر الفادحة
النزوحات البشرية في اوروبسسا
بالارواح التي سببتها، مثار آخر للصعوبات، هو تجديد النزوحات
البشرية التي لم تبلغ قط مثل هذا الاتساع منذ قرون العمود
الميلادي الاولى، والتي غيرت وجه اوروبا تغييراً هاماً (الشكل ٢٣) .

إبان العمليات الحربية بالذات أرغم ملايين البشر على النزوح بفعل النفي (البولونيون ،
اليهود ، الاوكرانيون ، الروس) ونقل اسرى الحرب والعمال للقيام بالأعمال الالزامية ، وسياسة
الارض المحرقة ، واخلاء المناطق من السكان اخلاء منظماً . ومن جهة ثانية ، انتهت الاتفاقات
التي عقدها هتلر في السنة ١٩٣٩ مع ايطاليا والاتحاد السوفياتي الى نقل الاقليات الالمانية في
التييرول والبلدان البلطيقية ... الى الرايخ . ثم اقصى الالمان عن الالزاس - لورين اكثر من
١٠٠٠٠٠ فرنسي ، وادى دخولهم البلدان البلغانية الى فرار العديد من اليوغوسلافيين ويونانيين
اقليمي مقدونيا وتراقيا الذين ضمتها بلغاريا الى اراضيها واحلت فيها مستعمرين بلغاريين بحلمهم .
وفي رومانيا كذلك نزح ٢٠٠٠٠٠ روماني عن ترانسلفانيا الشمالية و ١١٠٠٠٠٠ عن دوبرودجا
الجنوبية ، بينما نزح ١٦٠٠٠٠٠ مجري عن ترانسلفانيا الجنوبية . وقد قدر د كوليشر ، باحث
من ٣٠ مليون اوروبي ، يدخل في عدادهم المنديون الفارون امام الغزو ، عدد المتقولين والمشردين
والمنفيين بين تاريخ اندلاع الحرب واولائل السنة ١٩٤٣ . وبعد ذلك جرح انسحاب الجيوش
الالمانية مع اللاجئين الالمان من « الشرق » ، وروسيا البيضاء ، والبلدان البلطيقية ، وبولونيا
(١١٠٠٠٠٠) ، وبلدان جنوبي شرقي اوروبا ، لانهم كانوا يخشون انتقام الشعوب التي تسلطوا
عليها واستغفلوها . وقد تم الجلاء اثناء انسحاب الجيوش ، في ظروف صعبة جداً ، في الثلج
والزهمير ، سيراً على الاقدام او في شتى وسائل النقل ، صفوفاً طويلة على الطرقات . فهذا ما
حدث فعلاً ل ٣٥٠٠٠٠ الالمان في القرم واورانيا واجلوا الى بولونيا الغربية وما لبثوا ان
نزحوا نحو الغرب امام التقدم السوفياتي . وهذا ما حدث كذلك ل ٢٠٠٠٠٠٠ الالمان في
رومانيا ، والالمان الذين كانوا في يوغوسلافيا ، وهنغاريا ...

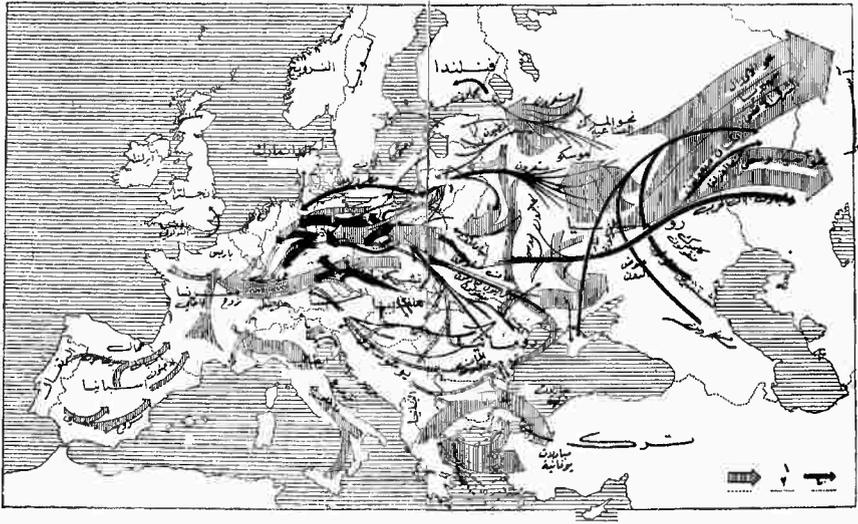
لم يكن النزوح بسبب الحرب من نصيب الالمان وحدهم . فان الكارييلين - ربما بلغ عددهم
٢٥٠٠٠٠ - الذين فروا الى فنلندا في السنة ١٩٣٩ خلال الحرب الفنلندية الاولى ، قد عادوا
في السنوات ١٩٤١ - ١٩٤٣ الى كاريليا اثناء الحرب الثانية ، ثم فروا مرة اخرى في السنة
١٩٤٤ . وارغم كذلك عشرات الالف الفنلنديين والغرجيين الى الالتماع عن ميادين المعارك في
لابونيا . ولجأ اسويجيو استونيا و ٦٥٠٠٠٠ انغري الى السويد وفنلندا . واضطر كذلك الى الفرار
نحو الغرب الفلاحون الاوكرانيون والروس الذين ما كانوا ليستطيعوا البقاء في مناطق الحدود ،
و « المتعاطون » مع الالمان الذين خافوا من تأديبة الحساب ، والرومانيون الذين استوطنوا

واندستريا حديثاً ، ورومانيو بوكوفينا وبسارابيا ، وربما بلغ مجموعهم ٧٠٠٠٠٠ . وكذلك في الغرب دفعت الجيوش الحليفة المتقدمة امامها الألمان المقيمين في البلدان المحتلة و « التعاونيين » الفرنسيين والبلجيكيين والهولنديين ...

اوقف سيل اللاجئين الآتين من الغرب بسرعة . اما سيل اللاجئين الآتين من الشرق فلم يكن من اليسير ابقاؤه . فان ملايين الالمان الفارين من الشرق قد لحق بهم سيل آخر . وفي مؤتمر بوتسدام تمخّل الحلفاء كلياً عن سياسة حماية الاقليات التي انتهجت في معاهدات ١٩١٩ - ١٩٢٠ والتي أمكن تقدير مدى فشلها . وقادهم الخوف من مطالبة ايطاليا بالاقاليم الايطالية اللغة والسكان ومن انبمات الحركة الجرمانية الشاملة الى اعتماد سياسة تقضي بان ينقل الى المانيا الالمان الموجودون في بولونيا (٣ ٥٠٠ ٠٠٠) وتشيكوسلوفاكيا (٢ ٥٠٠ ٠٠٠) والنمسا وهنغاريا . فنتقل زهاء ٩ ٥٠٠ ٠٠٠ لاجيء لا موارد لهم تقريباً الى المانيا التي تخفضت مساحتها بنسبة ٢٥ بالمائة . وعقدت اتفاقات بين الاتحاد السوفياتي ورومانيا ويوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا وهنغاريا بقبية تبادل اقليماتها او اقله تسهيل عودة مواطنيها . ومن جهة ثانية احتل قرابة مليوني تشيكي وسلوفاكي الاقاليم التي غادرها الالمان . ووطنت بولونيا في الاقاليم الالمانية التي استولت عليها في الغرب ، وكانت شبه خالية من السكان ٣ ملايين فلاح بولوني ، بينما استقبلت اكثر من مليون بولوني من الاقاليم الواقعة الى الشرق من خط كورزون التي اصبحت سوفيائية ، وانتقل زهاء ٧٠٠ ٠٠٠ اوكراني بقية استيطان اوكرانيا .

في يوغوسلافيا غادر استريا اكثر من ١٠٠ ٠٠٠ ايطالي ، واجريت مفاوضات مع هنغاريا لتبادل السكان ؛ وبالمقابل وصل ٢٠ ٠٠٠ يوغوسلافي من مقدونيا و ١٠ ٠٠٠ من بلغاريا . وفي الاتحاد السوفياتي ، استوطن الجمهورية القومية الارمنية ٦٠ ٠٠٠ ارضي جاؤوا من مختلف أنحاء الشرق الاوسط ، ولكن الـ ٤٠٠ ٠٠٠ الماني المقيمين في جمهورية الفولغا المستقلة قد نقلوا بتدبير الخذعة السلطات حرصاً منها على سلامة البلاد ، واتخذت التدابير نفسها بعد الحرب في اربع جمهوريات مستقلة تقع فيها اقلية غير سلافية بسبب تعاونها والالمان : تتر القرم ، الكلموك ، التشنشين - انغوش ، الكبرد البلقار (وقد بلغ مجموعهم ٥٦٠ ٠٠٠ شخص تقريباً) الذين نقلوا الى آسيا الوسطى وحل محلهم فلاحون روس . وهم الفلاحون الروس كذلك من استوطنوا الاقاليم المحتلة او المنسردة في الغرب ولا سيما بروسيا الشرقية القديمة .

ارتدى معظم هذه التنقيلات ، التي ربما تناوالت ٢٥ مليون شخص ، طابعاً نهائياً ؛ وبدلت تبديلاً كلياً خريطة توزيع الاعراق في اوروبا الوسطى والشرقية التي لم تتبدل منذ اواخر القرون الوسطى . فنقلت بعيداً نحو الغرب حدود استيطان السلافين ، من روس وبولونيين ، على حساب الفنلنديين والبلطيقين ولا سيما الالمان ، وحدود اليوغوسلافيين بعض الشيء على حساب الايطاليين . وكانت النتيجة ان المستمرات الالمانية في اوروبا الشرقية والجنوبية الشرقية ، التي كانت تولد جالية مزدهرة وثاقفة من ٣ ٥٠٠ ٠٠٠ الماني بين البلطيق



شكل ٢٣ - قنوات الأوربية بين ١٩٢٨ و ١٩٤٠

- ١ - لوجان بين المربعين المثلثين .
- ٢ - لوجان خلال وبعد الحرب العالمية الثانية .
- ٣ - حدود ١٩٦٨ .
- ٤ - حدود ١٩٤٦ .
- ٥ - حدود بين قسمي ألمانيا .

والبحر الأسود وبين الكريبات والفولغا ، والتي يعود تاريخ بعضها الى القرن الثاني عشر ، قد صفت تصفية نهائية خلال سنوات معدودة .

تجمع العدد الأكبر من هؤلاء اللاجئين (١٠ ملايين) في المانيا الغربية ، وقد أثار وجودهم مسائل صعبة من حيث التكيف وفاقاً للبيئة الجديدة وللحياة الاقتصادية . وتوجب ان يؤخذ بعين الاعتبار كذلك اللاجئين ، او « الأشخاص المرتحلون » الذين ما زال بعضهم في النمسا واطاليا وبريطانيا العظمى . هؤلاء يؤلفون جمهوراً ينيف على المليون شخص نزحوا مخبرين أو مكرهين منذ السنة ١٩٣٩ : امسى حرب لم يعودوا الى بلدانهم ، عمال مدنيون من غير الألمان ساروا على أثر الجيوش الالمانية ، لاجئون من بعد الحرب ، وقد جاء معظمهم من اوروا الشرقية : بولونيون « سبق ان اغرط منهم ١٦٠٠٠٠ في جيش اندرز » ، بلطيقيون ، اوكرانيون ، يوغوسلافيون ... من المارتنين والالمان ، او اعضاء الطبقات الحاكمة القديمة ، الذين لم يرغبوا في العودة الى بلادهم بعد ان اصبحت شيوعية ، او اليهود الخائفين من اعداء السامية ، الخ . لقد تمهدتهم منظمة الامم المتحدة التي اصطدمت بمقاومة الدول الراغبة عن قبول المهاجرين ، فشككوا طيلة سنوات عدة عنصراً يثير القلق والارتياب في اوروا المضطربة والمنقسمة .

لقد زالت امكانية المهاجرة . وهناك في اوروا اربع بلدان
مسألة
عجزت عن تأمين الميمنة لسكانها الزائدين عن طاقتها الاسكانية :
الهجرة الاروروبية
اليونان ، ايطاليا ، المانيا الغربية ، هولندا . وقد بلغ مجموع

هذه الزيادة في اوروا وحدها بين ٣ و ٤ ملايين شخص لا يجدون مكاناً لهم في اقتصاد بلادهم ويرتفع هدهم كل سنة بفعل زيادة الولادات على الوفيات . وكانت المهاجرة داخل اوروا محدودة وغير ذات شأن . الا ان المهاجرة الى ما وراء البحار ، التي توقفت عملياً منذ السنة ١٩٣٠ ، قد استؤفت مجدداً في السنة ١٩٤٧ . فسافر كل سنة ، بين السنة ١٩٤٧ والسنة ١٩٥١ ، زهاء ٤٦٠٠٠٠ شخص ، جلهم من « الأشخاص المرتحلين » ، بفضل القانون الخاص بهؤلاء الذي سمح في السنة ١٩٤٨ بدخولهم الى الولايات المتحدة دونما تقييد بالانظمة المرعية . الا ان منظمة اللاجئين الدولية التي كانت تشرف على تسفير « اللاجئين المرتحلين » قد الغيت آنذاك ، ولم يسمح قانون ماك كارن - وولتر ، الذي عمل به في اواخر السنة ١٩٥٢ بقبول سوى ١٥٤,٠٠٠ مهاجر سنوياً ، اي قرابة ٣٠,٠٠٠ في السنة من البلدان الاوروبية المكتظة بالسكان ، ولكن عدد المهاجرين بلغ ٢٥٣,٠٠٠ في السنة ١٩٥٨ التي انتهى فيها العمل بقانون استثنائي لمساعدة اللاجئين .

بين السنة ١٩٤٧ والسنة ١٩٥١ قبلت كندا بسدخول ٧٦,٠٠٠ مهاجر في السنة ، أما اوستراليا التي بدلت سياستها حيال المهاجرة تبديلاً كلياً ، فقد استقبلت ٥٣,٠٠٠ مهاجر اتوا من اوروا ، ولكن الافتقار الى الاموال والصعوبات الاقتصادية قد ادت الى تخفيض هذا العدد

منذ السنة ١٩٥٢ . ولم تستقبل منهم دول اميركا اللاتينية، البرازيل والأرجنتين وفنزويلا والشيلى، سوى عدد ضئيل جداً . ففي كل مكان اصطدم اتساع الهجرة الأوروبية بمراقيل خطيرة : خوف من فقدان التوازن الاجتماعي والعنصري في بلاد المهجر ، رقابة سياسية شديدة جداً ، تمذر استيعاب المهاجرين في المؤسسات الراهنة، حاجة الى الاموال التي تتيح ادخالهم في اقتصاد البلدان غير النامية ، لان بلدان المهجر باتت ترغب في المتخصصين في الادارة والاعمال لا في اليد العاملة . ولم يبق هناك سوى تيار هجرة واحد ، ولكنه محدود بطبيعته الدينية ، اعني به تيار هجرة اليهود الى دولة اسرائيل . وربما قدر بـ ٤,٥٠٠,٠٠٠ شخص عدد الذين غادروا اوروبا بين السنة ١٩٤٦ والسنة ١٩٥٢ . وبالمقابلة ادى تحرر المستعمرات الى عودة زهاء مليوني فرنسي وبلجيكي الى اوطانهم .

كاد نظام المجتمع لم يتغير قط ، لا بل ازداد التباين بين المستفيدين النظام الاجتماعي من اجور ودخول محدودة ثابتة من جهة ، وبين المنتجين والمشرفين على توزيع السلع من جهة اخرى . وزاد التجمع الصناعي وتقدم التصنيع نسبياً من اهمية المشاريع التي تقدمت تقدماً كبيراً ، ولا سيما بفعل تقدم الاسعار على الاجور . ويصح هذا القول في فرنسا حيث ارتفع عدد الاجراء بعض الارتفاع - منتقلاً من ٦٢ الى ٦٤ / من السكان العاملين بين ١٩٤٦ و ١٩٥٤ - ولكنهم تقاضوا اجوراً تمثل ابدأ النصيب نفسه من الدخل القومي ، بينما ارتفعت قيمة المواد الاستهلاكية وطالت مدة العمل . اما ارتفاع الاجر الاجتماعي بالنسبة للاجر المباشر (الذي هبسط من ٨٦٪ من المجموع في السنة ١٩٣٨ الى ٧٧٪ في السنة ١٩٥٣) فقد ادى الى توزيع اجور موافق لارباب العائلات على حساب العمال الآخرين . وتعمل الطبقة العالية عملها وكأنها متعاونية كبرى معدة لان تتيح لأقل العمال حظوة تربية اولادهم .

ويصح هذا القول كذلك في ايطاليا : امام طبقة غنية جداً وقليلة العدد ، يعيش جمهور الشعب حياة فقر متدنية المستوى جداً . فالصناعيون والملاكون العقاريون الذين افادوا من ارتفاع الاسعار ومن التضخم ، والارستوقراطية التي ما زالت ، بفضل قاعدتها العقارية المتينة ، القوة الرئيسية في المجتمع (اذ ان العائلات النبيلة القديمة لم تحتفظ في اي بقعة من اوروبا ، باستثناء اسبانيا والبرتغال ، بامتيازاتها الاجتماعية والاقتصادية مثل هذا الاحتفاظ الكلي) يؤلفون طبقة عليا تستفيد من نظام جباية خفيف الرطوة جداً (لا تمثل ضريبة الدخل سوى ١١ بالمائة من المداخيل ، وهناك مجال واسع للفسح) . اما الطبقات المتوسطة التي افسهها التضخم المالي فقد اذنت اموالها المدخرة ، وسدت في وجه ابتنائها سبل العمل . فهناك بطالة حاملي الشهادات لان المهن الحرة ووظائف الدولة كانت في زحمة من اهلها ، بالرغم من ضآلة الرواتب التي كانت ادنى منها في السنة ١٩٣٨ بصورة جليلة . وفي المناطق الجنوبية ، عاش المجتمع الريفي بأجمه ، من ملاكين صغار (١,٥٠٠,٠٠٠ عائلة في اراض تتراوح مساحتها بين نصف هكتار و٥ هكتارات) ومزارعين وعمال زراعيين ، في جو يسيطر عليه القلق وعدم الاطمئنان .

وأثارت سرعة ارتفاع السكان اللاكين التوفيق أبدأ الى استخدام عمال بأجر ادنى من الاجر القانوني . وكثيراً ما شوهد هنا اولئك «العمال» الذين ينتظرون سحابة ايام كاملة في شوارع القرية وساحتها مجيء احد المستثمرين ليختار بينهم واحداً او اثنين بسبب حاجته الى « يوم عمل » كان اجره ١٥٠ لبراً في السنة ١٩٥٤ !

كان البؤس من ثم شديداً جداً . وفي السنة ١٩٥٣ اظهر التحقيق الذي اجرته لجنة فيغورلتي البرلمانية ان مستوى ميشة ربع السكان تقريباً (١١ مليون نسمة) كان متدنياً او متدنياً جداً ، اي ان نصفهم كان يعيش في الاكواخ الخشبية او المغساور او المرائب او السقائف ، والنصف الاخر في ابنية مكتظة بالسكان ؛ وان ٥٠٪ كانوا يرتدون الحرقاق والريثات ، واكثر من ٥٠٪ لم يستهلكوا اللحم ولا سكرأ ولا نبيذاً ؛ وان هذه الفئة البائسة لم تؤلف سوى ٦ بالمائة من سكان ايطاليا الشمالية ، ولكنها تجاوزت نصف سكان الجنوب ونصف سكان الجزر .

وفي المانيا حيث استهدفت سياسة الوزير اهرارد توظيف الاموال بفائدة مرتفعة جداً وتقييد حركة الصادرات ، ابقيت الاجور متدنية جداً بحيث ان ٦٤ بالمائة من السكان تقاضوا في شهر ايار من السنة ١٩٥٠ اجراً لم يبلغ ٢٥٠ ماركا في الشهر وتقاسموا ٣٥,٦ بالمائة من مجموع الدخل ؛ وان ١ بالمائة من العمال و ١٥ بالمائة فقط من المستخدمين تقاضوا اكثر من ٤٠٠ مارك في الشهر ، بينما تقاسم ٣,٣ بالمائة من السكان ١٦,٥ بالمائة من مجموع الدخل بدخول شهرية تفوق ١٠٠٠ مارك . زد على ذلك ان المانيا الغربية لم تعرف اي اصلاح زراعي ، اذ ان بضعة آلاف هكتار فقط قد اعيد توزيعها ، وان حل « المشاريع » الكبرى التي تتحمل قسطاً كبيراً من مسؤولية وصول مثل الى الحكم ، لم يؤد الا الى انقراض التجميع الصناعي العمودي . وان الرغبات المترددة في تأميم الصناعات الاساسية لمصلحة المجدوع في القطاع البريطاني ، التي ابداهها حزب العمال في السنة ١٩٤٥ ، قد اصطدمت بالمعارضة الاميركية . فسرعان ما عاد المسؤولون القديما عن الاقتصاد الى مراكزهم القيادية ، وما استعاد الملاكون القديما ممتلكاتهم . واستؤنفت عملينا التجميع والصهر ، ولا سيما في الصناعات الفولاذية حيث شجعتهم ادارة الوحدة الاوروبية للفحم الحجري والفولاذ .

في بريطانيا العظمى ، اعتمدت سياسة اجتماعية متلاحمة تؤمن للجميع حداً ادنى من الدخل وتضمن العمل لكافة السكان وتوفر الخدمات الاجتماعية ، كخدمات الضمان الاجتماعي والادارة الصحية ، كما اعتمدت بصورة خاصة سياسة جبائية صارمة فرضت ضرائب تصاعدية على الدخول الكبرى والمتوسطة ، فادت هاتان السياستان الى الحد من التفاوت الاجتماعي حداً اقوى منه في اي بلاد غربية كبرى .

ان دخول رأس المال الذي مثلت في السنة ١٩٣٨ ٢٢,٦ بالمائة من مجموع الدخل ، لم تعد لتمثل في السنة ١٩٥٠ سوى ١٤ بالمائة قبل اقتطاع اية ضريبة . وارتفعت الدخول المختلطة (اي دخول الذين يعملون ويديرون في الوقت نفسه رأسمال استثمارهم : التجارة ، المشاريع الزراعية ،

الصناعيون واليدويون ، المهن الحرة) من ١٢ الى ١٢,٣ بالمائة . اما دخول العمل ، واعني بها الاجور والمرتبات التي تضاف اليها : الدخول الاجتماعية ، : الضمان الاجتماعي ، التعويضات العائلية ، معاشات الشيخوخة والتعويضات عن حوادث العمل ، والمساعدات المرضية ، فقد ارتفعت من ٥٩,٧ بالمائة الى ٦٦,٧ بالمائة . فقد حدث من ثم انخفاض كبير في دخول رأس المال (٣٠ بالمائة) ، وزيادة في الدخول المحتلطة ، وزيادة كبرى في دخول العمل (٢٦ بالمائة) . فهل يعني ذلك ان الحكومة العمالية قد قامت والحالة هذه بثورة صامتة ، واعادت النظر في توزيع الدخول ؟

قطعاً لا ، اذ ان معظم الخدمات الاجتماعية المشتركة الجديدة قد امنتها زيادة الضرائب المفروضة على الطبقات الفقيرة ، في حال ان الثروات الطائلة بقيت طائلة . لا بل ان جمع الاملاك في ايدي قليلة العدد قد بات اكثر بروزاً منه في عهد لويد جورج الذي احتج عليه بحدة . فقد قدر في السنة ١٩٤٧ بأن ١ بالمائة من السكان البالغين كانوا يملكون نصف الثروة القومية ، و ١٠ بالمائة يملكون الـ ٤/١ . لقد حققت حكومة العمال « الدولة الزدهرة » ، وتوفقت حسب تمبير كروسمن ، « الى تحديد المرحلة الاخيرة من مراحل قرن تحولاته اصلاحات المجتمع الرأسمالي وتنظيمه ، ولكنها لم تفتح قط عهد الاشتراكية » .

ما زال التفاوت الاجتماعي بارزاً على العموم شأنه في العمود السالفة ، ولكن تطورات الاقتصاد استتبع توزيع السكان توزيعاً جديداً بين مختلف قطاعات النشاط ، وتحول النظام

انطلاقة
القطاعين الثاني والثالث

الاجتماعي تحولاً تدريجياً .

منذ زمن بعيد ، أدى اعتماد الآلات في الأرياف الى نزوح واسع مطرد السرعة الى القرى ، في البلدان القديمة التصنيع ، كالولايات المتحدة ، كما في البلدان الفذيلة التطور اقتصادياً ، كبلدان أوروبا الشرقية حيث كان اكتظاظ الأرياف بالسكان سبباً هاماً من اسباب البؤس الشديد . اجل لا يرد هذا النزوح الى اعتماد الآلات دون سواه ، اذ ان استثمار المستعمرات قد رحل عن الوطن الام الى المستعمرات جزءاً من انتاج المواد الغذائية او الخامات الصناعية النباتية الأصل ، بينما جمع من المستعمرات جزء من اليد العاملة اللازمة للأعمال الشاقة ، او غير الصحية ، او البالغة الصعوبة . الا ان انكماش القطاع الاول (زراعة ، احراج ، صيد) ، بحسب تصنيف « كولن كلارك » ، قد لوحظ في كافة البلدان ، بينما اتسع القطاعان الثاني (الانتاج الصناعي ، المناجم ، النقل) والثالث (كل ما تبقى) . ففي الولايات المتحدة زاد عدد المستخدمين بنسبة ٤٥٠ بالمائة بين السنة ١٩٠٠ والسنة ١٩٤٠ ، بينما لم يرتفع عدد العمال الا بنسبة ٢٧٥ بالمائة . وفي فرنسا كان هناك ١٠ مستخدمين مقابل ١٤٥ عاملاً في السنة ١٩٠٠ ، ومقابل ٧٦ في السنة ١٩٣١ ، ومقابل ٤٧ في السنة ١٩٤٨ . وهبطت نسبة السكان العاملين المستخدمين في القطاع الاول ، بين السنة ١٩٢٠ والسنة ١٩٤٠ ، من ٢٦,٣ بالمائة الى ١٧,٦ بالمائة (وحتى الى ١٦ بالمائة في السنة

(١٩٥٠) في الولايات المتحدة ؛ ومن ٦٠٨ بالمائة الى ٤٠٨ بالمائة في بريطانيا العظمى ؛ ومن ٤٠٣ بالمائة الى ٢٨٨ بالمائة في السويد ؛ ومن ٤١٥ بالمائة الى ٣٥٦ بالمائة في فرنسا . اما القطاع الثاني فقد تأخر بعض الشيء في الولايات المتحدة : ٣٣٠٤ بالمائة و ٣١٠٤ بالمائة (رهبط الى ٢٦ بالمائة في السنة ١٩٥٠) ، وفي بريطانيا العظمى : ٤٥٧ بالمائة و ٤٥٥ بالمائة ، بينما استمر في التقدم ببطء في البلدان التي لم تصنع سوى تصنيع محدود كالسويد (٣٠٨ و ٣٥٦ بالمائة) وفرنسا (٣٠ و ٣٠٩ بالمائة) . واما القطاع الثالث الذي استقبل كل من ليس له محل في عمل الارض او في المصنع ، فقد انتقل من ٤٠٣ بالمائة الى ٥١ بالمائة (و ٥٧ بالمائة في السنة ١٩٥٠) في الولايات المتحدة ، ومن ٤٥٧ الى ٤٩٧ بالمائة في بريطانيا العظمى ، ومن ٢٨٩ بالمائة الى ٣٥٦ بالمائة في السويد ، ومن ٢٨٥ الى ٣٣٥ بالمائة في فرنسا .

يرد ذلك الى ان تقنيات الانتاج تستتبع احداث وظائف عديدة ذهنية الطابع . ويشمل هذا القطاع الثالث من جهة ثانية نشاطات عديدة منتجة بصورة غير مباشرة من حيث انها تحسن ظروف العمل : التعليم ، الخدمات الطبية والاجتماعية ، الخدمات العامة ، المصارف ... او ترجمها : الفنيون ، موظفو ادارة المشاريع ، وكذلك النشاطات التجارية و الخدمات ، كالتمثيلات مثلا ، وجهازا اعلانيا موزعا ايضا (غالبا ما يكون طفيليا ، ولا سيما في فرنسا) يفرضه الانتاج الكبير ، الذي يخدم صناعة التجار الكثيرين جسداً جمهوراً من الجوالين التجاريين والوسطاء والمعلمين . ويجب ان ندخل فيه كذلك ابناء الوطن الام الذين يقيمون في المستعمرات حيث يمارسون وظائف ادارية وترجيحية .

رأت كافة البلدان من ثم اتساع قطاعها الثالث وانكماش قطاعها المنتجة . وتوقف نمو الطبقة القروية والمالية عديداً بينما ارتفع عدد المنتمين الى الطبقات الاجتماعية في حين انها لا تنتج انتاجاً مباشراً .

ليس من الصعب استخلاص النتائج السياسية لاتساع القطاع الثالث وانخفاض عدد عمال القطاع الأول انخفاضاً نسبياً. فان تحليل السلوك السياسي الذي يسلكه هؤلاء «الاطواق البيضاء» مستخدمين كانوا ام موظفين مرؤسين ، يكشف القناع عن طابع التناقض في ردود فعلهم : فهم بورجوازيون صغار انتهازيون يمانون في عملهم الطبقات الموجهة التي يملكون بالتشبه بها ، أو أقله تمثيل اولادهم بها ، وبقنصون ازياءها ، وبقراءون صحفها ، وبها - أقله في المشاريع الخاصة - ترتبك ترقبتهم ، فيرغبون في الانضمام الى الطبقة المسيطرة ، ولكنهم في الوقت نفسه عمال مستفكون واصحاب مطالب يمكن مقارنتهم بالعمال من حيث تدني اجورهم (وهي ادنى من اجور العمال اليدويين في اغلب الاحيان) وظروف العمل التي فرضها عليهم اعتماد الآلات المتزايدة . لقد دخلوا صفوف البروليتاريا باعداد كبيرة بفعل التطور الاقتصادي والتقني ، فشمروا انهم بورجوازيون صغار ثارة وعمال ثارة اخرى . فنحن لعمري امام بروليتاريا حقيقية ، ولكننا نخلو من الوعي الطبقي ، وسريعة التأثير بسبب ضعف تربيتها السياسية وميولها الى نفوذ

الصحافة الكبرى . وهي تقوم بدور سياسي متعاظم يوماً بعد يوم وتسلك الاتجاه المحافظ نفسه الذي يسلكه الصناعيون واليدويون وصغار التجار والشاعرون شعوراً غامضاً بانهم ضحية التطور الاقتصادي .

٢ - التطور الاقتصادي

عرف اقتصاد « المشروع الحر » ، بصورة عامة ، منذ السنة ١٩٤٥ ، انتشاراً سريعاً تخللته بعض الازمات حدثت في السنة ١٩٤٩ حين انجزت عملية إعادة البناء ، وفي السنة ١٩٥٢ - ١٩٥٣ حين توقف الانتاج الوفير الذي اوجبه الحرب الكورية وطراً التأخر الاقتصادي الاميركي .

التطور العام
خلافاً لما حدث في القرن التاسع عشر أو في الفترة التي سبقت الحرب العالمية الثانية ، لم يعرف العالم ، منذ السنة ١٩٤٥ ، ازمات كبرى خانقة ذات طابع دوري . فخلال هذه السنوات العشرين تقدم الاقتصاد تقدماً متفاوت السرعة ماراً بمراحل توسع وتأخر ، على ان مراحل التأخر كانت « فترات توقف في الارتفاع » ، لا فترات هبوط حقيقية . وفي رأي « جان مارشال » ان علماء الاقتصاد يعتبرون ان الازمات الكبرى الشبيهة بأزمة السنة ١٩٣٠ والازمات التي تدوم ثلاث سنوات وأكثر لم تعد ممكنة الحدوث . ، ويرد ذلك الى التطور العميق الذي طرأ على الانظمة العامة للاقتصاد الغربي .

ان المحافظة على النظام العام ، والحرص على تجنب الازمات الاجتماعية وتوزيع الدخل القومي على مختلف الفئات الاجتماعية ، قد فرضا على الحكومات واجب تأمين العمل والرفاهية للجميع بواسطة اقتصاد يختلف توزيعاً وتخطيطاً وينمو نمواً منتظماً . فعليها من ثم مراقبة تغير الفرص عن كثب واستخدام « المثبتات » . زد على ذلك من جهة ثانية ان ذوي العلاقة : فئات المستخدمين ، ونقابات العمال والمستخدمين ، وجمعيات المزارعين ، قد تضامنوا وألفوا كتلتا قوية النفوذ ، وبات يوسع الشركات الكبرى ، التي ألفت التحادات واسعة ، والتجمعات المالية التي كانت تشرف على مشاريع كثيرة ، التأثير على الحكومات تأثيراً قوياً . وكان لدى المشاريع والحكومات كلها دوائر مرافقة متخصصة تحلل يوماً قيوماً وضع الاسواق وتراقب الميزان التجاري ، وتوجه الاقتصاد ، كما كان بمقدورها ان تلجأ على الفور الى عدد من هذه المثبتات . وفي كل مكان - باستثناء المانيا الاتحادية ، حيث لم يسيطر سوى التخطيط الخاص - انتهجت التخطيط انتهاجاً متقوئاً . فحتى في الولايات المتحدة ، كما سبق ورأينا ، حيث تمتع الاحرار الجدد بنفوذ قوي وشنوا هجمات معاكسة قوية على كل تدخل ، استخدمت الحكومة الاتحادية ، في لجنة مستشاري الرئيس الاقتصاديين ، وفي لجنة البيان الاقتصادي المحتلطة لدى الكونغرس ، خبراء كثيرين اسندت اليهم مهمة درس الفرص . واخذت بريطانيا المعظم بدورها رسمياً بالتخطيط في السنة ١٩٦٥ .

في عداد هذه المثبتات يدخل تحديد القروض الممنوحة لهذا الفرع أو ذاك من فروع النشاط (هذه هي إحدى وسائل محاربة التضخم المالي بتخفيضها الأرباح وبارغامها المستخدمين على رفض زيادات الأجور) ، وتصدير الذهب أو النقود الأجنبية ، ورفع الرسوم الجمركية بغية توقيف انخفاض سعر النقد الذي ينجم عن العجز في الميزان التجاري . يضاف إلى ذلك تشجيع توظيف الأموال بتخفيض الضرائب ، والمحافظة على مستوى الأسعار بالمكافآت والتخزين ، وتحديد بعض الانتاجات ، والتأثير على التوسع أو زيادة أو ما بتخفيض النفقات الإدارية والثقافية الرسمية والنفقات المتعلقة بالقطاع المؤم . واستطاعت المشاريع المجموعة من جهتها أن تقاوم الانخفاض مقاومة اجدى بانتهاج خطة آخذة بالانتشار ، اعني بها اللجوء إلى ادخار شطر هام من الأرباح وإلى التمويل الذاتي . أما الاجراء فكانوا بآمن نسبي من هبوط هام يطرأ على مستوى معيشتهم بفضل الفوائد التي أمنتها لهم القوانين الاجتماعية : الاجازات المدفوعة ، مماشات التقاعد ، تحديد الأجور بموجب اتفاقات جماعية ، الاجر غير المباشر المتقاضى عن طريق الضمان الاجتماعي والتعويضات المائلية ، وتعريف الحد الأدنى ، الخ .

استلزم هذا الجهاز المعقد عدداً كبيراً من الخبراء الكفاء ، القادرين على ان يؤمنوا تأميناً فملاً مراقبة دقيقة على مختلف فروع الاقتصاد : الاقراض ، الانتاج الزراعي والصناعي ، اهمية اليد العاملة نوعاً وكماً ، وضمان تنسيقها ونموها المتوافق . والحال تمنع هؤلاء « الرؤساء الفنيون » ، الذين اصبح دورهم رئيسياً في المجتمع المعاصر ، بنفوذ عظيم (قسره كفاءتهم وخبرتهم) على الحكومات التي اضطرت ، شامت ام آبت ، إلى العمل بآرائهم وتنفيذ مقرراتهم .

ارتدت هذه الانطلاقة طوايح جديدة ترد إلى التغييرات الطارئة على
العوامل الجديدة
التوزيع الجغرافي للمنتجات الكبرى وعلى نظام التجارة العالمية . فنحن نرى من جهة ان الدول المنتجة المواد الأولية الاساسية : (الهند ، استراليا ، كندا ، الارجنطين) قد خفضت صادراتها لان استهلاكها قد ازداد بازدياد عدد سكانها وحاجات تصنيعها . كما ان الدول المستوردة المواد الأولية والمواد الغذائية قد خفضت استيرادها على كل حال لانها اخذت تنشيط الانتاج الداخلي ، ولان التحسينات التقنية اتاحت اما توفيرها اكثر من ذي قبل واما استخدام منتجات اخرى بديلة . ونرى من جهة ثانية ان التجارة العالمية توزعت قطاعات متباينة الحصرية : لقد حدث انفصال يكاد يكون تاماً بين البلدان الشيوعية والبلدان الرأسمالية ، بينما اصبحت المقايضات في داخل كل كتلة ناشطة جداً ؛ كما حدثت انفصالات - اقل عمقاً ، ولكنها على جانب كبير من الاهمية - بين المناطق النقدية المختلفة : مناطق الدولار ، والسترليني ، والفرنك الفرنسي والبلجيكي ، والفلورين ، والاسكودو وبلدان الاتحاد الاوروبي للدفعات : فتألفت ٣/٥ الصادرات العالمية تقريباً في السنة ١٩٥٣ من مقايضات في داخل مناطق المقايضة الثلاث الرئيسية : البلدان الشيوعية ، منطقة الدولار ، منطقة الاتحاد الاوروبي للدفعات ؛

وجرى ١/٥ المقايضات بين المناطق الثلاث ، ومثل الـ ١/٥ الاخير تجارة انحاء العالم الاخرى .

اعادة البناء

سهل اعادة البناء واقع مزدوج هو ان قسماً كبيراً من الصناعة انتج قبل الحرب انتاجاً اقل من طاقتها الى حد بعيد، ولا سيما في الصناعات الثقيلة والمنجمية، وكذلك في الصناعات التي تغذي التصدير : المواد الكيميائية، الصوف، الخ. ، وان الطاقة الصناعية قد ازدادت في كل مكان بين السنة ١٩٣٩ والسنة ١٩٤٥ ، حتى في المانيا حيث اقتطعت التعويضات - التي تمثل ٥٪ من طاقتها الانتاجية - من الصناعات المجهزة خير تجهيز التي لم تتضرر بفعل الفارات الجوية ؟

وقد جرت بأسرع ما كان منتظراً وفي وقت اقل منه بعد الحرب السابقة ، بالرغم من ان التدمير كان اكثر تحريباً وشمولاً . يضاف الى ذلك ان تحويل الصناعات الحربية قد كان ايسر مما امكن تصوره . فمئذ آخر السنة ١٩٤٨ - اي اقل من اربع سنوات بعد توقف العمليات الحربية - استطاعت اوربا الغربية بلوغ مستوى انتاج ما قبل الحرب . وفي اواخر السنة ١٩٤٩ بلغت مستوى الصادرات نفسه .

هو تدمير ودروس معدات النقل ما اثار اكبر الصعوبات في عملية اعادة البناء . ففي السنة ١٩٤٧ نفسها ، ما زالت قاطرات ومقطورات السكة الحديدية ادنى عددا منها في السنة ١٩٣٩ بنسبة تتراوح بين ١٠ و ٢٥ بالمائة ، وما زال عمول الاسطول النهري سوى ١/٤ بمجموله مسا قبل الحرب . اما خسائر الاسطول التجاري فكانت اكثر فداحة ايضاً : ٢٤ مليون طن من اصل ٤٤ ، ولم يعض منها جزئياً سوى ابتياع السفن وبناء السفن الجديدة . فان الاسطول الاوروي قد انخفض في السنة ١٩٤٥ الى ثلثيه في السنة ١٩٣٩ . فكان من ثم على عملية اعادة البناء تحمل عبء ثقيل هو دفع اكاليف الشحن للاسطول الاميركي . واخيراً كانت الابنية الخاصة والعامه قد دمرت بنسبة ٣٠ بالمائة في المانيا ، و ٦ الى ٩ بالمائة في بلجيكا ، وهولندا ، وفرنسا ، والمملكة المتحدة ، و ٥ بالمائة في ايطاليا . فلا عجب من ثم اذا ما كانت آثار الحرب في هذا القطع ، الذي يمثل اموالاً ضخمة ، اكثر عمقاً واطول ديمومة ، لا سيما وان توقف حركة البناء ابان الحرب قد اضاف الى الخراب حاجة اخرى . فكان عدد المساكن الواجب تشييدها ٥٠ مليون مسكن ، اي ١٦ بالمائة من مجموع المساكن العام .

لقد يسرت اعادة البناء القروض والهبات التي قدمتها الولايات المتحدة ولا سيما تنفيذ مشروع مارشال ، والطلب الذي اوجده الحرب الكورية ونفقات التسلح . وقد اعيقت في بعض البلدان بعدم استقرار الاسعار وبالتضخم المالي الذي لم يوضع له حد في فرنسا الا في السنة ١٩٥٢ بعد تخفيض الفرنك في السنة ١٩٤٦ والسنة ١٩٤٩ الذي رفع قيمة الدولار من ٤٣ و ٦٠ في السنة ١٩٢٩ الى ١١٩ و ١٠ ، ثم الى ٣٥٠ فرنكاً ، وفي ايطاليا حيث ثبت سعر اللير في السنة ١٩٤٧ بـ ١/٥ من قيمته في السنة ١٩٣٨ . وفي المانيا الغربية حيث اتاح الاصلاح النقدي للاقتصاد ان ينطلق في السنة ١٩٤٨ من اسس سليمة .

كانت إعادة البناء أكثر تباطؤاً عند المهزومين ، في ألمانيا واليابان اللتين ابدى المنتصرون رغبتهن في اقتلاع جذور قوتها العسكرية . وإذا كانت المشاريع المعدة اثناء الحرب لجعل ألمانيا دولة زراعية مجتة لم تعد واردة ، فإن التصميم على نزع الاسلحة منها ومن اليابان قد حمل على اقرار تخفيض طاقة انتاجها الصناعي بنسبة ٥٠ بالمائة من مستواها في السنة ١٩٣٨ : فليس بعد اليوم من صناعة بنزين ومطاط تركيبى ، ومن مواد مشعة ، وقد خففت الصناعة الكيميائية الاساسية الى ٤٠ بالمائة (من مستواها في السنة ١٩٣٦) ، وانتاج الفولاذ الى ٧٥٠٠٠٠٠ طن . وان معدل الانتاج الصناعي الذي كان ٣٣ (بالنسبة لمستواه في السنة ١٩٣٨) في السنة ١٩٤٦ ، لم يبلغ سوى ٥١ في شهر حزيران من السنة ١٩٤٨ . وفي اليابان لم يبلغ في شهر آب من السنة ١٩٤٧ سوى ٤٠٥ بالمائة من مستواه في ١٩٣٠ - ١٩٣٤ . ولكن النهضة بدأت في ١٩٤٧ - ١٩٤٨ حين قررت الولايات المتحدة تحويلها المهزومين الى حلفاء على الاتحاد السوفياتي ودشنت « التطور العكسي » الذي اعاد تسليح من نزع سلاحهم واعاد لهم طاقتهم الصناعية وعززها .

منذ منتصف السنة ١٩٤٠ حتى اواخر السنة ١٩٥٢ ، ادى تجديد التسليح
 تقدم
 الانتاج الصناعي
 الى ارتفاع الانتاج بسرعة ؛ ولكن الهبوط حدث منذ السنة ١٩٥٢ ،
 حين اتضح ان العمليات العسكرية في كوريا سوف تبقى محدودة . الا ان
 الازمة التي حدثت في الولايات المتحدة في ١٩٥٣ - ١٩٥٤ لم تؤثر تأثيراً يذكر على الاقتصاد
 الاوروبي الذي دخل ، بعد السنة ١٩٥٣ ، مرحلة توسع على نطاق كبير . اما اليابان فقد بلغت
 منذ السنة ١٩٥١ ، بفضل الحرب الكورية ، مستوى انتاجها في السنوات ١٩٣٠ - ١٩٣٤ .
 فان ضعف المراقبة وسخاء الاقراض قد شجعا انتاج المواد الاستهلاكية ، ولا سيما السيارات ،
 وتشيد الابنية ، وتوظيف الاموال . فليس ثمّة من تأخر الا في الصناعات الدسجية التي تراجعت
 امام الخيوط الاصطناعية وامام اقفال الاسواق التدريجي في افريقيا والشرق الادنى حيث
 كانت منافسة اليابان والهند ناجحة بفعل تدني الاجور فيها . اما زيادة الانتاج الصناعي
 والزراعي والمجمعي بين السنة ١٩٤٠ والسنة ١٩٥٤ فقد تجاوزت ٤٠ بالمائة كماً ، وكانت منذ
 السنة ١٩٤٨ اسرع في اوروبا الغربية منها في الولايات المتحدة ، وانما عوض عنها جزئياً بارتفاع
 عدد السكان وبتباين تقدمها ، من حيث ان جزءاً كبيراً من اوروبا الحرة قد ضم مناطق
 غير نامية كإيطاليا الجنوبية واسبانيا والبرتغال واليونان . يضاف الى ذلك انها اختلفت باختلاف
 البلدان ، فكانت أكثر تباطؤاً في فرنسا مثلاً حيث لم ترتفع بين السنة ١٩٢٩ والسنة ١٩٥٤ الا
 بنسبة ١٨ بالمائة ، بينما ارتفعت بنسبة ٦١ بالمائة في بريطانيا العظمى ، و ٧٠ بالمائة في إيطاليا ،
 و ٨٦ بالمائة في ألمانيا ، و ٩٩ بالمائة في هولندا (و ١١١ بالمائة في الولايات المتحدة) . وكانت
 نهضة ألمانيا الغربية سريعة جداً منذ السنة ١٩٤٨ : فان معدل انتاجها الصناعي قد انتقل من
 ٧٩ في هذا التاريخ الى ١٥٠ في السنة ١٩٥٢ والى ١٢٦ في السنة ١٩٥٤ ، كما ان نصيبها من

الانتاج الصناعي الاوربي ، الذي كان بنسبة ٢٠ بالمائة في السنة ١٩٣٨ ، وهبط الى ٨ بالمائة في السنة ١٩٤٧ ، قد ارتفع في اواخر السنة ١٩٥٠ ، فاحتلت الاسواق الخارجية مرة اخرى ، ويات المارك احد اقوى نقود اوروبا . وهي الصناعات المدنية والميكانيكية (٦٠ بالمائة) ، والصناعات الكيميائية - بما فيها مصافي البترول - ما احرزت اكبر تقدم وما بلغت اعلى الارقام بالنسبة لمستواها قبل الحرب ؛ وتضاعف انتاج الكهرباء خلال عشر سنوات بينما استقر انتاج الفحم الحجري وارتسم فيه اتجاه نحو التراجع .

بعد السنة ١٩٥٠ ، تواصلت انطلاقة الانتاج الصناعي بسرعة : فان معدل التقدم السنوي ، في المعدل السادس ، قد اختلف في اوروبا بين ٧٤ بالمائة في المانيا الغربية و ٢٤٥ بالمائة في المملكة المتحدة ، و ٦ بالمائة في النمسا وايطاليا ، وبين ٤٢٥ و ٥٢٥ في سويسرا وهولندا وفرنسا ، وبين ٣ و ٣٤٧٥ بالمائة في النرويج والسويد والدانمارك وبلجيكا . ولكن السنة ١٩٦١ التي رأت اقتصاد الولايات المتحدة يخرج من الازمة وينطلق انطلاقة جديدة ، تشكل نهاية التقدم السريع في صناعة بلدان اوروبا الغربية . وقد اختلف التطور باختلاف البلدان : فاحتفظت المانيا الغربية وحدها بمعدل تقدمها المرتفع (٧ بالمائة في اوائل السنة ١٩٦٥) ، بينما لم يبلغ معدل تقدم فرنسا سوى ٣٤٣ بالمائة فقط ، بفعل خطة الاستقرار وتحديد القروض وتجميد الاسعار . اما التقدم الايطالي فقد طرأ عليه هبوط كبير بفعل الازمة التي حدثت في اعقاب الانتخابات التي كانت نتائجها مؤاتية لـ « منصف الى اليسار » : ارتفاع الاسعار ، تهريب رؤوس الاموال ، عجز في ميزان المدفوعات . فكان ذلك نهاية « المعجزة الايطالية » التي ترد في الدرجة الاولى الى وقرة اليد العاملة الضئيلة الاجسور ، وكانت النهضة في السنة ١٩٦٥ بطيئة ومترددة . اما بريطانيا العظمى ، التي كانت عنصر الاختلال الرئيسي في مدفوعات اوروبا الغربية ، فكان معدل الزيادة فيها ابطأ منه في كافة الدول (٣٤٥ بالمائة) ، وميزان مدفوعاتها في عجز ، ونقدها مهدداً ابداً .

يرد هذا الوضع الى تدني الطلب من خارج اوروبا ، بحيث اصبحت زيادة الاستهلاك آتتد العامل الاول بين عوامل التقدم . ولكن العائق الرئيسي كان الحاجة الى اليد العاملة (ولا سيما المتخصصة) قبل نقصان الطاقة الانتاجية لانها هي كانت السبب الاول في ارتفاع الاجسور والاسعار الزراعية ، الذي لم يلبث ان يبلغ نسبة عالية في المانيا وايطاليا وجارز تقدم الانتاجية الى حد بعيد . فقد صادفت في الزمن زيادة في الاحتياطي النقدي ، واسهمت من ثم في زيادة التضخم . ومع ارتفاع الانتاج احرز تجمع المشاريع تقدماً سريعاً جداً ، بنية مواجهة المنافسة في الدرجة الاولى ، في البلدان التي تحققت فيها فكرة السوق المشتركة تحقفاً بطيئاً . وقد تم التجمع عن طريق الانصهار ، وانشاء فروع مشتركة ، واقامة علائق مالية على جانب كبير من التعميد : زهاء ٩٠٠ علاقة بين المشاريع المرنسية المئة التي جاوز رأساها مليار فرنك في السنة ١٩٥٨ (تمثل ٦٠ بالمائة من اموال الشركات المسورة اسهمها في المصنق والمستخدمه

٧٠٠٠٠٠ عامل) ، و ٦٧٧ بين المصارف التجارية الفرنسية الاثني عشر وحدها ... ثم اتسعت الحركة . فتحقق بين السنة ١٩٦١ و السنة ١٩٦٤ مائتا انصهار بين المشاريع الصناعية الكبرى الـ ٥٠٠ في المانيا الاتحادية . وفي السنة ١٩٦٤ حقق ٠٢٣٤ بالمائة من المشاريع (الصناعية والتجارية) الفرنسية ٥٠٤٩ بالمائة من مجموع المبيعات ودفعت ٥٤٩٩ بالمائة من الاجور . وبالرغم من ذلك كان التجمع في اوروبا اقل تقدماً منه في الولايات المتحدة ، اذ ان اهم مشروع الماني لم يأت في السنة ١٩٦٤ الا في المرتبة التاسعة والعشرين في لائحة المشاريع الصناعية العالمية الكبرى ، واهم مشروع ايطالي في المرتبة الثامنة والثلاثين ، واهم مشروع فرنسي في المرتبة الخمسين .

نجم عن ذلك انخفاض سريع في عدد مشاريع الصناعة البدوية المستقلة والمؤسسات الصناعية المستخدمة اقل من ٥٠ اجيراً . وفي فرنسا ، حيث نعلم ان المشاريع الصناعية والتجارية الكبرى اقل عدداً واقل شأناً منها في الولايات المتحدة او في المانيا ، لم يرتفع ، بين احصائي السنة ١٩٥٤ و السنة ١٩٦٢ ، سوى عدد المشاريع المستخدمة بين ٥٠ و ٢٠٠ اجير (١٥١ بالمائة) واكثر من ٢٠٠ اجير (١٢ بالمائة) ، بينما زال من الوجود ٨٤٠٠٠ مشروع صناعة يدوية و ١٣٠٠٠ مؤسسة صناعية تستخدم بين اجير وعشرة اجراء .

الوضع الزراعي كان التقدم بطيئاً بصورة عامة بعد السنة ١٩٤٩ حين بلغ الانتاج الزراعي مستواه قبل الحرب . فان المعدل السنوي الذي بلغ ١٠ بالمائة بين السنة ١٩٤٥ و السنة ١٩٤٩ قد هبط بعد ذلك الى ٧ بالمائة ثم الى ٢ بالمائة (في ١٩٥٢ - ١٩٥٣) . فتسكاد الزيادة قوازي من ثم زيادة مجموع هدد السكان ، بالرغم من ان المساحة المخصصة للانتاج الزراعي قد انخفضت منذ السنة ١٩٣٨ بنسبة ٢ - ٣ بالمائة . وقد اعاض تحسين الانتاج من انخفاض المساحات المزروعة بفضل استخدام المزيد من الاسمدة ومن الآلات الزراعية (جرارة لكل ٢٠ هكتاراً من الأراضي الزراعية في المملكة المتحدة وسويسرا ، ولكل ١٤٠ هكتاراً في فرنسا ، و ٢١٠ هكتارات في ايطاليا) ، ولكن الاموال الموظفة في الزراعة كانت اقل شأنًا الى حد بعيد من الاموال الموظفة في قطاعات الاقتصاد الاخرى : ٧٥ بالمائة في المملكة المتحدة ، ٤٢ بالمائة في المانيا ، ٣٥ بالمائة في بلجيكا ، ٣٤ بالمائة في فرنسا ، ١٣ بالمائة في ايطاليا ، واستقر الانتاج في مستوى لم يتبدل تبديلاً يذكر . الا ان تنظيم الزراعة الأوروبية ، المتبان تقدماً ، غالباً ما اعاقه عجز العمال عن شراء ما يريدون ، ووجود ملايين صغار الملاكين الذين كانت املاكهم اضيق من ان تؤمن لهم طيلة ايام السنة عملاً منتجاً ، والذين افترقوا الى الاموال اللازمة لتنظيم استنهارها ، فهدوا من الانتاجية وللتقدم الاجتماعي .

يضاف الى ذلك من جهة ثانية ان الزراعة الغربية لم تضمن الازدهار الالجزء من مزاوليها . فبالاضافة الى قلة العمل ، وبالتالي الى قلة الاستخدام ، الذين ولداً بؤساً حقيقياً احياناً ، ليس

من شك في وجود اطلاق لاجدال فيه بين الفلاحين ، نأجم عن الفرق الكبير بين الدخول الزراعية والدخول الصناعية وعن انخفاض اسعار البيع بالمعمل . ومرد ذلك الى ان نصيب الزراعة الاجمالي في البلدان الصناعية ذات الدخل القومي المتزايد ، اخذ في التبدل يوماً بعد يوم (هبط من ٣٥ الى ١٣ بالمائة من الدخل القومي في فرنسا بين السنة ١٩٠٠ والسنة ١٩٦٠) ، بحيث انخفض معدل مستوى معيشة الفلاحين انخفاضاً كبيراً بالرغم من انخفاض عددهم انخفاضاً كبيراً ايضاً . وقد افضى هذا الانخفاض في مستوى المعيشة بالنسبة له في المدينة الى الحدار طبقي حقيقي والى امتعاض عام سببه « شعور بالحرمان والحيف والاهمال وعدم الاطمئنان للعد » .

فلا عجب والحالة هذه اذا ما اتسعت حركة الهجرة الريفية : فان نسبة العمل الزراعي بين الذكور ، التي انخفضت في النصف الاول من القرن العشرين في كافة البلدان (بمعدل ٥٢ بالمائة في بلجيكا و٤٨ بالمائة في السويد ، و٤٦ بالمائة في انكلترا ، و٤٠ بالمائة في سويسرا وهولندا والمانيا الغربية ، و٣٠ بالمائة في فرنسا) ، قد استمرت في الانخفاض ، اذ ان فرنسا قد « حرمت » بين السنة ١٩٥٤ والسنة ١٩٦٠ من أكثر من ١/٤ فلاحها ، ولا تزال « تُحرّم » من ٥٠.٠٠٠ فلاح تقريباً في السنة ، كما ان المانيا الغربية « حرمت » من ١٦٠٤ بالمائة ، وهولندا من ١١٠٧ بالمائة ، وايطاليا من ١٠ بالمائة ، وبلجيكا من ٥ بالمائة ، الخ .

تجلى هذا الامتعاض احياناً باضطرابات وانفجارات استياء عنيفة تستهدف ارغام الدولة على التدخل لمصلحة الفلاحين الراضين في التوصل الى وضع اجتماعي يعادل مستواه مستوى الفئات الحرفية الأخرى المماثلة. وبهذا الصد شجعت الانظمة الانتخابية الغربية الدوائر الريفية ، حتى القليلة السكان منها ، لان وجود طبقة قروية راضية عنصر من عناصر استقرار المجتمع وديمومته . لذلك تنبته الحكومات ، بصورة عامة ، الى تلبية مطالبها : فهذه كانت الغاية في المانيا الاتحادية من « المشروع الاخضر » الذي اقر في السنة ١٩٥٥ ، والمشروع الاخضر الايطالي (١٩٦١) ، والقانون الزراعي السويسري الاساسي (١٩٥١) ، وكافة التشريعات الفرنسية منذ السنة ١٩٦٤ ، التي يمكن مقارنتها ، من اوجه عديدة ، بالتدابير التي سبقت الاشارة اليها في الولايات المتحدة .

في اليابان تحققت اصلاحات اقتصادية اساسية بغية تنظيم الانتاج الزراعي والصناعي في متناول الجميع . وكان أهمها الاصلاح الزراعي الذي فرضته السلطات الاميركية في السنة ١٩٤٦ . ففي هذا التاريخ كان ٦٤٪ من سكان الأرياف يعملون في اراض مكثرة جزئياً او كلياً ويدفون كراء يبلغ نصف الحصيد او أكثر من نصفه . وكان الهدف من الاصلاح وضع حد لبؤس هؤلاء المكثرين باعطائه اولئك الذين يزرعون الارض امكانية امتلاكها . فاضطر الملاكون الذين لا يقيمون في اراضيهم الى بيعها من الحكومة بأسعارها في السنة ١٩٣٩ ، اي ان هذه للأراضي انتقلت الى الحكومة بما يشبه المصادرة والاستملاك . ولم يسمح للفلاحين بامتلاك

أكثر من سبعة أكرات ونصف ولغير الفلاحين من أكرين ونصف ، باستثناء « هوكايدو » حيث سمح بامتلاك أربعة أضعاف هذه المساحات . وتمكن المكترون من الحصول على هذه الاراضي اما بدفع ثمنها ، واما بدفع فائدة سنوية توازي ٣,٢٪ من ثمنها طيلة ٣٠ سنة . وحددت بدلات الكراء بحيث لا تتجاوز ٢٥٪ من محاصيل الأرز و ١٥٪ من محاصيل الزراعات « البعلية » . وصادف تطبيق الاصلاح صعوبات كثيرة بفعل معارضة بعض الوزراء الذين عرفلوه (خصوصاً في تسجيل انتقال الملكية) ولا سيما معارضة الملاكين السابقين الذين غالباً ما اشرفوا على عمليات اللجان المحلية وخوفوا المشتريين . ولكن ٧٠٪ من المستثمرين الريفيين ، مقابل ٣٦,٥٪ في السنة ١٩٤٥ ، اصبحوا منذ السنة ١٩٤٩ يملكون ٨٢٪ من الارض الزراعية مقابل ٥٤,٢٪ . وبالرغم من هذه النتائج ، فان اكثر من ٦٠٪ من الفلاحين كانوا يستثمرون في السنة ١٩٥٦ حقولاً لا تبلغ مساحتها الا « شو » (١,٣٤ هكتار) . ولذلك اعتمدت منذ السنة ١٩٤٩ سياسة تحديد النسل التي تجت في تخفيض معدل الولادات (الذي كان ٣٤,٣ بالألف في السنة ١٩٤٧) الى ١٨,٥ بالألف في السنة ١٩٥٦ ، بينما تدنى معدل الوفيات من ١٤,٦ الى ٨ .

اما في ايطاليا الوسطى ، وخصوصاً في ايطاليا الجنوبية ، فلم يحقق اصلاح واسع بغية تسوية المسألة لزارعية ، بالرغم من استيلاء فلاحي كلابريا وصقليا ، في السنة ١٩٤٩ ، على املاك كبرى ، وبالرغم من الاضرابات العامة التي اعلنها العمال الذين ينتظرون في شوارع القرى من يستخدمهم . ولم يطبق سوى قانون خاص عمل به في منطقة « سيليا » ، هو قانون « ستراشيو » الذي اتساح استملاك ١٠٠,٤٠٠ هكتار ، وقانون خاص آخر عمل به في صقليا . فبلغ مجموع الاراضي الموزعة حتى هذا التاريخ ٥٠٠,٠٠٠ هكتار ، وبمجموع المستفيدين من هذا التوزيع ٩٠,٠٠٠ عائلة .

لم ينقطع الاستخدام عن التقدم ، وقد أتاح تشغيل الجماهير الفقيرة التي هاجرت الارياف الى المدن . لقد زالت آفة البطالة في البلدان الصناعية الكبرى باستثناء بلدان اوروبا الجنوبية . لا بل لوحظت في كثير من البلدان حاجة كبرى الى العمال الاختصاصيين . ففي ايطاليا حيث استقر عدد البطالين زمناً طويلاً حول رقم ال ٢,٠٠٠,٠٠٠ (بطالة كلية) ، اي ١٠٪ من اليد العاملة ، وحول نسبة بمائة من البطالين الجزئيين ، هبط هذا العدد الى ١٧٠٠,٠٠٠ في السنة ١٩٦٠ والى ١,٢٠٠,٠٠٠ في السنة ١٩٦٤ . وفي المانيا الاتحادية هبط عدد البطالين من ١,٨٠٠,٠٠٠ في السنة ١٩٥١ الى ١,٣٠٠,٠٠٠ في اواخر السنة ١٩٥٤ والى الصفر منذ السنة ١٩٦٠ . لا بل جاءها منذ السنة ١٩٦٤ اكثر من مليون عامل اجنبي (٣٥٠,٠٠٠ ايطالي ، والمديسد من اليونانيين والاسبان والترك والبرتغاليين وسكان الدول المتاخمة) . ويصح هذا القول في سويسرا أيضاً حيث يوجد عامل اجنبي من كل ثلاثة (٢٧١,٠٠٠ في السنة ١٩٥٥ و ٩٠٠,٠٠٠ في السنة ١٩٦٤) ، لذلك باتت نسبة البطالة ضئيلة جداً : ٥٪ في المانيا ، ٠,٨٪ في هولندا ، ١,٢٪ بالمانيا في فرنسا ، ١,٤٪ بالمانيا في المملكة المتحدة ، ٢,٩٪ بالمانيا في ايطاليا .

وبالمقابلة ارتفعت الاجور الاسمية .

الانبعثات التجارية
استنزمت الانبعثات التجارية تكيفاً جديداً عسيراً، ولكن تقدمه كان سريعاً بالرغم من العراقيل الكثيرة التي أقامتها في طريقه الرقابات ، والانظمة النقدية ، والتمريفات الجمركية . ففي السنة ١٩٥٥ جاوزت التجارة العالمية ، بنسبة ٥٠ بالمائة ، مستواها في السنة ١٩٤٨ (وستين بالمائة ، مستواها في السنة ١٩٣٨) . الا ان أوروبا الغربية خسرت جزءاً كبيراً من دخل الاموال الموظفة في ما وراء البحار والمقدرة في ١٩٥٠ - ١٩٥١ بأكثر من خمسمئة مليون دولار في السنة ١٩٣٨ . وان هذا الدخل ، الذي كان يمثل ٣٢ بالمائة من حجم الصادرات في السنة ١٩٣٨ ، لم يمثل سوى ٩ بالمائة فقط في ١٩٥٠ - ١٩٥١ . وأضيف الى هذه الخسائر عبء تسديد الديون الجديدة المتراكمة اثناء الحرب . فحتى البلدان التي توفرت لديها اموال احتياطية بفضل صادراتها في المحاق اخرى من العالم (كبريطانيا العظمى وخصوصاً البلدان التي لم تتضرر كثيراً من الحرب كبلجيكا وسويسرا والسويد) قد اصطدمت بصعوبات كبرى نجمت بصورة خاصة عن استحالة تحويل كافة النقود تقريباً ، باستثناء الدولار والفرنك السويسري .

اذن كانت مسألة سد هذا العجز الكبير في ميزان المدفوعات على جانب كبير جداً من الخطورة . فان أوروبا الغربية ، باستثناء إيطاليا ، لم تستفد من المساعدات المخصصة للبلدان الفقيرة ، بحيث لم تؤمن المدفوعات الا بانفاق احتياطي الذهب او الدولار ، او بفضل القروض التي منحتها الحكومة الاميركية : اعني بها القروض الممددة لدفع قيمة « فائض » الحزونات الحربية المتروكة في أوروبا ، او ثمن السفن المروقة ب « سفن الحربية » . والحال كانت الحاجة الى معدات التجهيز والمواد الغذائية كبيرة جداً ، والموارد اللازمة لدفع قيمة هذه الواردات المتزايدة اخذت في النقص ، وتقدم الانتاج الصناعي مؤدياً ، كما هو طبيعي ، الى انقاص الفوائض الممددة للتصدير ؛ كما ان الاسطول التجاري قد خسر جزءاً كبيراً من محموله ، والتقنين الغذائي قد منع السياحة من استعادة اهميتها القديمة ، والجزء الاكبر من الاموال الموظفة في ما وراء البحار ، ولا سيما في اميركا الشمالية ، قد صفى حسابه . وهكذا كانت أوروبا الغربية ، اقله خلال السنوات الاولى ، مدينة للولايات المتحدة ، حتى في حقن الخدمات . اما العلاقات بأوروبا الشرقية ، التي كانت في البدء متوقفة ترفقاً تاماً ، فلم تتجدد بعد ذلك الا على نطاق ضيق ، بسبب الدمار الذي خلفته الحرب فيها وحاجات اعادة بناء هذه البلدان وادخال الاصلاحات الزراعية من جهة ، واتجاه تيارات التجارة الجديدة نحو الاتحاد السوفياتي ، من جهة ثانية . ثم كادت تنقطع انقطاعاً كلياً حين اشتدت الحرب الباردة .

وهكذا ازداد العجز في المبادلات بين أوروبا الغربية ومنطقة
« د هوة الدولار »
الدولار . فارتفع من ٧٠٠ مليون دولار في السنة ١٩٣٨ الى
ثلاثة آلاف وخمسمئة مليون في السنة ١٩٤٦ ، والى خمسة آلاف وسبعمئة مليون في السنة ١٩٤٨ فيما

خص الولايات المتحدة وحدها .

وزاد تأخر صادرات المنتجات الأساسية من بلدان ما وراء البحار من هذا الارتباط بالولايات المتحدة لان معظم الواردات الأوروبية التي حلت محلها قد اقتصرت من منطقة الدولار (٣٠ بالمائة اكثر من السنة ١٩٣٨) .

كادت الصادرات الأوروبية تتضاعف بين السنة ١٩٤٨ و السنة ١٩٥٤ ، بفضل ألمانيا والسويد بصورة خاصة ، ولكنها ما كانت لتزيل اختلال التوازن ، اذ ان أوروبا ما كانت تستطيع زيادة وارداتها من الدولارات باستغنائها عن المنتجات الأميركية في أوروبا او في الحزام منطقة الدولار الأخرى . أما بريطانيا العظمى وفرنسا فقد حققت صادراتها أعلى ارتفاع (٨٥٪ بين السنة ١٩٣٨ و السنة ١٩٥١) في منطقة السترليني او في منطقة الفرنك أي في مستعمراتها في ما وراء البحار ؛ ولكن القضية كانت ، في الدرجة الأولى ، قضية توظيف اموال من أجل تنفيذ خطة تجبزية او اتفاق عسكري (ماليزيا ، الهند الصينية) . واذا تدنى العجز فليس ذلك بفضل الحصول على الدولارات بل بفضل القروض التي قدمتها المشاريع الخاصة والحكومة الأميركية والمصارف المرتبطة بها ، وبفضل ارتفاع نفقات القوات الأميركية المتمركزة في أوروبا و طلبات بلدان ما وراء البحار . ولكن المقصود هنا هو مساعدة مرتبطة بالوضع السياسي والعسكري لم تفلح سوى في « إخفاء » عجز دائم بلغ زهاء ٢٤٠٠ مليون دولار في السنة ١٩٥٤ و ٣٤٠٠ مليون في السنة ١٩٥٥ . فان اطراد ارتفاع صادرات الولايات المتحدة (خصوصاً صادرات البترول والقطن في اعقاب أزمة السويس واقفال الترتية) ، وتباطؤ انتاجها الصناعي الذي خفض مشرباتها من المواد الأولية واحـدث تدنياً حاداً في اسعارها ، ورفضها تخفيض تعريفاتها الجمركية ، قد ادت في السنة ١٩٥٧ الى اتفاق كيميـات كبرى من احتياطي الذهب والدولارات في بلدان كثيرة - البلدان المنتجة الخامات والبلدان الصناعية على السواء - وزادت من عجزها التجاري وفرضت على البعض منها تدابير تقييدية واكراهتها على استئدانة مبالغ باهظة من صندوق النقد الدولي . تلك هي الازمة الأميركية في السنة ١٩٥٨ التي كان اوجها على التجارة الأوروبية غير ذي شأن ، وذلك هو انخفاض سعر المواد الأولية التي اتاحت وحدها للاقتصادات الأوروبية ان تجدد مخزوناتا من النقد النادر وتستعيد مكاناً اكبر في التجارة العالمية .

من أجل تنظيم اقتصادات أوروبا تنظيمًا صوابيًا ، ومن أجل تسيقها
مشاريع توحيد
تنسيقاً اكثراً فاعلية ، ومن أجل تأليف « قوة » ثالثة تكون على قدر
أوروبا الغربية
كاف من الركنة والازدهار لتميش مستقلة عن الكتلتين ، الولايات
المتحدة والاتحاد السوفياتي ، نشأت الحركة الهادفة الى توحيد دول أوروبا غير الشيوعية . فان
« حركة أوروبية » تأسست في لاهاي وتأسسها و. تشرشل و. بلوم وسباك وغاسبري اقترحت
في السنة ١٩٤٨ انشاء « اتحاد أوروبي » مع جمعية استشارية تكون نواة لبرلمان النقد الأوروبي ؛
الا ان المشروع أثار معارضة البريطانيين المتمسكين بملائقتهم بالملكيات ولم يؤد الا الى انشاء

« مجلس أوروبا » الذي عين مركزه في ستراسبورغ ولم تتوفر له اية وسيلة عمل . ولما كانت الوحدة السياسية وحتى « الدستورية » صدمة كبرى للمشاعر القومية ولا سبيل الى تحقيقها ، فقد فكر محركوها بالتوصل الى خلق جو مؤات بتحقيق وحدة اقتصادية تضع حداً لاضطراب الاقتصاد الدولي الناجم عن نظام الحماية والاكتفاء الذاتي وعن القيود المفروضة على انتقال السلع ، والبشر (بايقاف الهجرة) ، ورؤوس الأموال . وكانت المقصود جعل أوروبا سوقاً واحدة « تمكن من توزيع العمل توزيعاً صائباً وتوزيع الصناعات توزيعاً جديداً من شأنه تحسين الانتاجية وتوفير فوائد الانتاج الكثيف . ويفترض هذا التحول ، في كافة المناطق الموحدة ، ان تقلل السلع واليد العاملة ورؤوس الأموال بحرية . ولكن اقتصادات أوروبا المنقسمة هذه كانت عرضة ومسرحةً للمنافسة . فان اقرار حرية التبادل بين الدول الأوروبية قد يعني بالنتيجة تقويض اقتصاد عدد كبير من الدول والمناطق . وهكذا طرحت مسألة المناطق الفقيرة السقي تتعرض لان تسمي اكثر بؤساً اذا تركت الحرية لنشاطات السوق ، كما حدث في إيطاليا بعد التوحيد اذ رأى الجنوب ، وقد كان ضحية الشمال الذي يفضل تجهيزاً ، ان صناعته تقمقرت بسرعة لانها لم تعد محمية بالحواجز الجمركية . فبدون تدابير تحمي مناطق أوروبا الجنوبية التي يكثُر فيها الفلاحون ، قد يزداد الفرق بين مستويات النمو الاقتصادي في المناطق الأوروبية ذات الدخل المرتفع والمناطق ذات الدخل الزهيد .

اتضح من ثم ان مشروع انشاء وحدة جمركية واسعة ، الذي حظي بعطف الاميركيين ، كان مشروعاً خيالياً ، وقد اهل واستغض عنه بفكرة انشاء وحدات جمركية ضيقة النطاق ، ولكن المفاوضات ، هنا أيضاً ، اظهرت صعوبات يستحيل التغلب عليها ، ولم تنته اية محاولة الى نتائج عملية ، باستثناء اختبار وحدة البنلوكس (١٩٤٨ - ١٩٤٩) « التي تعتبر نجاحاً اذا ما قورنت بالمحاولات العديدة الفاشلة في مناطق اخرى » : فقد كان انتقال اليد العاملة محدوداً جداً ، وانتقال رؤوس الأموال محصوراً جداً ، والمبادلات التجارية ، على الرغم من تزايدها ، قليلة جداً بسبب اختلاف الانظمة في البلدان الداخلة في الوحدة : زراعة بلجيكية متقدمة معدة لتغذية بلاد مصنعة واسمار مرتفعة ، وزراعة هولندية موجهة نحو التصدير . وصناعة بلجيكية تهددها المنافسة الهولندية . وخيبت الآمال كذلك الوحدة الجمركية الفرنسية الإيطالية في السنة ١٩٤٩ ومحاوله الوحدة السكنديناوية في السنة ١٩٥٠ .

اكتفي آنذاك بصيغة اكثر تواضعاً هي صيغة « وحدة القطاعات » ،
خطة شومان ،
ولا سبباً القطاعين اللذين لم تؤد حرية التجارة فيها الى نتائج ثابتة :
السوق المشتركة
صناعات الفحم الحجري والفولاذ (خطة شومان) في شهر ايار (١٩٥٠) ،
والأرلوم
والزراعة . فقد أسست خطة شومان « وحدة الفحم الحجري والفولاذ »
وانطوت على مقابض سياسية بعيدة اذ كان مفروضاً فيها ان تهيه لاتفاق فرنسي الماني يكون
بشابة خطوة اولى نحو أوروبا موحدة سياسياً ؛ وقد استهدفت بادىء ذي بدء ايجاد تضامن

اقتصادي فرنسي الماني يجمعها في وحدة اوسع نطاقاً الدول التي تتجمع فيها صناعات الفحم الحجري (الفرنسية والبلجيكية والالمانية والوكسمبورغية) في رقعة ضيقة نسبياً ، والتي تحول فيها عوائق الحدود دون استخدام الموارد الطبيعية استخداماً صوابياً . فانخرطت فيها من ثم المانيا وفرنسا وإيطاليا والبنلوكس ؛ اما بريطانيا العظمى فقد عرضت طوعاً عن الانخراط فيها .

أسندت الى سلطة عليا ، الصلاحيات الضرورية لتنظيم السوق المشتركة والاشراف عليها ، وتنسيق توظيف الأموال ، وتحويل او ضمان المشاريع المرغوب فيها ، والحوول دون قيام اتحادات مهنية او اية اتفاقات اخرى احتكارية الطابع ، ومن جهة ثانية ، لاتخاذ التدابير المحدية في حال ازمة او حاجة .

في الحقل الزراعي ، اصطدمت شتى خطط « الاتحاد الاخضر » التي حاولت توحيد اسواق اوربا الغربية توحيداً تدريجياً ، فيما يتعلق بعدد من المحاصيل الزراعية ، بصعوبات كبرى مختلفة ، اذ ان الحكومات كانت كثيرة الاهتمام بان تضمن لطبقه فلاحيهما دخلاً ثابتاً كافياً لم تنخل ، حفاظاً عليه ، عن جزء من مهامها لمصلحة جهاز دولي .

خطت الخطوة الحاسمة في شهر آذار من السنة ١٩٥٧ حين وقمت في روما المعاهدات التي انشأت الـ « اوراوم » (من اجل اشتراك الاعضاء في مصادر الطاقة النووية) ولا سيما « الوحدة الاقتصادية الأوروبية » او « السوق المشتركة » التي تحطت الوحدة الجزئية التي حققتها وحدة الفحم الحجري والفولاذ . وكانت الغاية من السوق المشتركة التوصل ، خلال ١٢ او ١٥ سنة ، الى إقامة وحدة جمركية مع تعريف خارجية واحدة وحرية انتقال كاملة ، داخل الوحدة ، للاشخاص ورؤوس الأموال والخدمات ؛ وسن قوانين وانظمة تتوافق والسياسات التجارية الموحدة تدريجياً . وقد سبق لوحدة الفحم الحجري والفولاذ ان اظهرت في نطاقها الخاص الفوائد الجلى الناجمة عن انشاء نطاق اقتصادي واسع : الملاءمة بين التعريفات الجمركية وظروف النقل ، تنظيم العمل الصناعي ، تأسيس شركات كبرى (عن طريق الصهر) قادرة وحدها على جمع رؤوس الاموال الضخمة التي تستلزمها معدات واجهزة متقنة ، تنسيق السياسات التجارية ، الا ان التقسيم الدولي للعمل لما يكن متقدماً .

اصبحت الوحدة الاقتصادية الأوروبية سارية المفعول في السنة ١٩٥٩ ، بعد ان اصبحت العملات الأوروبية الرئيسية قابلة التحويل ، وبعد ان اطلقت حرية (٤٠ الى ٩٠ ٪ من) المبادلات الأوروبية الداخلية . وفي الوقت نفسه دشّن مؤتمر بروكسل مرحلة ثانية بتبني ميثاق زراعي كان منطلقاً لمفاوضات طويلة ممدّة لان تنسّق اوضاعاً مختلفة كل الاختلاف (كانت الاسعار الزراعية الالمانية اعلى من الاسعار الفرنسية بنسبة ٢٥ ٪ ، وقد احتلت فرنسا مركزاً مسطراً بعد ان بانت مصدرة كبرى للمحاصيل الزراعية ، الخ) . وانضمت الى السوق المشتركة اخيراً اليونان وتركيا و١٨ جمهورية افريقية وملغاشية . اما بريطانيا العظمى التي لم تبال بكسل هذه المساعي ، ولم تؤمن بان الوحدة الاقتصادية الأوروبية سوف تعرف البقاء ، واحاقها وتقل

امبراطوريتها ، قد انشأت في السنة ١٩٥٩ ، في وجه الوحدة الاقتصادية الأوروبية (أوروبا الدول الست) ، جمعية أوروبية للمبادلة الحرة ، أو « أوروبا الدول السبع » (مسح السويد والنرويج والدانمارك والبرتغال وسويسرا والنمسا) التي لم توجد سوى مجرد تعاون جمركي .

في أواخر السنة ١٩٦٣ برزت فوائد السوق المشتركة بارتفاع في المبادلات بين الدول الست بنسبة ٩٣ بالمائة خلال خمس سنوات ، وتقدم صناعي كبير ، وتدني البطالة ، ان لم يكن زوالها كلياً . إلا ان الصعوبات المتكاثرة كادت توقف تطور المؤسسة . ويرد ذلك الى ان أوروبا مقتصرة على الدول الست ، تكون منطقة الزور قطبها الرئيسي ، بمثل الخوف من ان توفر الوحدة الناجزة لأمانيا الاتحادية مركزاً مهيمناً في أوروبا الغربية ، لا سيما وان التوحيد الاقتصادي يستتبع حتماً قيام سلطة سياسية تتقدم كافة الحكومات في الدول الموحدة ، كما هو « منطق الأحداث » (ج. ويلر) ؛ هذا كان موقف الذين قالوا غير ما قاله الجنرال ديغول ومشايعوه : « أوروبا الاوطان » . وكان من شأن انضمام بريطانيا المظمى الى السوق المشتركة ان يعيد التوازن ، او اقله التوازن السياسي ، ولكن هذا الحل قد طرح جانباً بمراضة رئيس الحكومة الفرنسية طلب الانضمام الذي تقدمت به (كانون الثاني ١٩٦٣) . وأخيراً انتهت المفاوضات بين الدول الست من اجل تنظيم تحويل السياسة الزراعية المشتركة الى الفشل (تموز ١٩٦٥) ، بينما كانت تعدت معارك جديدة حول « جولة كندي » ، اي مفاوضات من اجل تخفيف الحواجز الجمركية الذي اقترحه الولايات المتحدة . فقد أقر الكونغرس بالفعل مشروع « قانون التوسع التجاري » ، الذي اعطى الرئيس صلاحيات واسعة للتفاوض في موضوع تخفيض التعريفات. ويبدو اليوم تحلي الولايات المتحدة عن مذهب حماية الصناعة ، اذا ما أخذنا بعين الاعتبار تفوق صناعاتها والوسائل المالية المتوفرة لديها ، غير متفق والغاية التي نشدها مؤسسو السوق المشتركة : ايجاد « قوة اقتصادية ثالثة » مستقلة عن « الكبيرين » .

٣ - تراجع الديموقراطية الكلاسيكية

في السنة ١٩٤٥ ، خرج المبدأ الديموقراطي ظافراً من الصراع ضد الانظمة « الفاشستية » في ألمانيا وإيطاليا واليابان . فلم تثبت الفكرة الديموقراطية قوتها الاشعاعية فحسب باجتذابها المزيد من الدول ، بل اثبتت الانظمة الديموقراطية فعاليتها وتفوقها عملياً حق في النطاق الذي بدا فيه خصومها على خير استعداد ، اي في نطاق تسيير الحرب . ففي كافة بلدان العالم - باستثناء اسبانيا والبرتغال والارجنتين - تسلمت الاحزاب الديموقراطية السلطة ووضعت خطراً لإصلاحات ممددة لتجديد اصول الدولة وتقنينها ولتصديق حقوق الانسان الاجتماعية . الا ان تحالف المقاومين قد اضطر الى مماشاة أكثر اعضائه اعتدالاً ، فلم تتناول الإصلاحات المحققة من ثم سوى المؤسسات السياسية العليا ، دون ان تحدث اي تبديل في المؤسسات الاجتماعية الدنيا ؛ واقترنت دساتير جديدة ، ولكن السلطة بقيت في ايدي الطبقات الحاكمة القديمة .

بيد ان خطط الاصلاحات العميقة هذه ، الهادفة الى وضع حدٍ للنناقض المتمثل « بجمتمع متسار قانوناً وسياسياً ، ومتسلسل السلطات اقتصادياً واجتماعياً » ، قد اثارت لدى الطبقات الحاكمة ارتياحات زادت من شدتها ان تعاضم قوة الاتحاد السوفياتي وقيام الديمقراطية الشعبية قد جسّتها خطر نفوذ الشيوعية على الطبقات العمالية التي كانت الضحايا الرئيسية للحرب والاحتلال . وبدأ زوال الفاشستية ، التي اعتبرها شطر كبير من البورجوازية ، قبل الحرب و خلالها ، اضمن خط دفاع ضد اخطار انتشار البلشفية ، وكأنه ترك هذه البورجوازية دون دفاع . وامام سيل المطالبات الاجتماعية و اخطار التأميم بالجملة ، اعيت الحيلة الطبقات الحاكمة ، فأعربت بمزيد من القوة ، خلال سنوات ما بعد الحرب ، عن ميولها المحافظة والتسلطية . وعداها للحركات التقدمية والشيوعية . وقد شجعها في هذا التصلب الدعم الذي جاءها من الحكومات الانكلو ساكسونية التي انتهجت على الدوام نهجاً محافظاً جداً : دعم حتى الساعة الاخيرة الملكية التي اعتبرت عنصر استقرار في ايطاليا ويوغوسلافيا ، اعادة الملكية الى اليونان ، مراعاة ورعاية للدكتاتوريات الاخيرة التي عرفت البقاء في اوروبا الغربية (البرتغال ، اسبانيا) ، مساعدة وتشجيع للأحزاب المحافظة في كافة البلدان بوجه عام .

الداستير الجديدة باستثناء بلجيكا ، وهولندا ، والنرويج ، والسويد ، والمملكة المتحدة (حيث خفض مفعول حق النقض في مجلس اللوردات من سنتين الى سنة) ، عدلت كافة مؤسسات دول اوروبا الغربية الحرة في السنوات التي عقبته الحرب . فان الداستير السارية المفعول بعد السنة ١٩١٩ ، والممارسة الدستورية في كافة الدول الاوروبية قد اتجهت الى جعل النظام البرلماني نظاماً « صوابياً » ، يعين شروط الاستقرار الحكومي . الا انه في كل البلدان - باستثناء انكلترا - ثلاثي او تفكك بفعل الازمة « موهناً بدساتن متوسطي الذكاء ومؤامرات المفسدين » ؛ ولذلك اعد كافة وطنيي البلدان المشتركة في المقاومة مشاريع عدّة انطوت كلها على الفكرة المشتركة التالية :

« تكوين طبقة حاكمة جديدة ، وحكام جدد ، يحلون محل الطبقات التي اتضعت دونيتها وعدم جدارتها في تسيير الشؤون قبل السنة ١٩٣٩ . والتي اقدم شطر كبير منها على بمشاة الحكومات التي تعارفت والنازية . لقد اجمعت الآراء على الاحتفاظ بالبدأ الانتخابي والتصويت العام ، ولكن الكثيرين ميزوا بين الديمقراطية والنظام البرلماني ... فالنظام البرلماني ليس الشكل الوحيد وانما اتسع والضروري للديموقراطية ... ليست هاتان الكلمتان ، بأي شكل ، متعادلتين او متماثلتين » (ليون بلوم) .

ان النظام الذي ممكن عندهم كان نظاماً على الطريقة الاميركية يضمن للسلطة التنفيذية صلاحية واسعة ومستقلة . ولذلك فان النصوص الاساسية التي تضمنتها الداستير الجديدة (فرنسا ، ١٩٤٦ ، ايطاليا ، ١٩٤٨ ؛ المانيا الاتحادية ، ١٩٤٩) قد جعلت المؤسسات اكثر فعالية رغبة من واضعها ، كما اعتقدوا ، في ضمان الاستقرار الحكومي لمدة معينة وتعزيز سلطة رئيس الحكومة الذي هو رئيس الاكثرية ايضاً . وسهلت هذه النصوص ممارسة حق حل المجلس

ووضعت اصولاً استهدفت الحدّ من الازمات الوزارية (في فرنسا : تولية رئيس مجلس الوزراء بالافتراع العلني والاكثريّة المطلقة ، احتمال الحل اذا حدثت ازمستان خلال ١٨ شهراً) . وفي ايطاليا ، اقتضى للتصويت على اقتراح بعدم الثقة ، ان يحمل الاقتراح توقيع عشر اعضاء المجلس وان لا يطرح الاقتراح على المناقشة قبل انقضاء ثلاثة ايام على تقديمه ؛ وفي المانيا الاتحادية ، لا تُسقيط الوزارة سوى اكثريّة « بناءة » : « لا يحق للمجلس الاتحادي ان يعبر عن عدم ثقته بالمستشار الاتحادي الا با انتخاب خليفته بأكثريّة الاعضاء وبدعوة رئيس الاتحاد الى اعفاء المستشار الاتحادي من مهامه ، ... » ويجب ان تمر ٤٨ ساعة بين تقديم الاقتراح بعدم الثقة والتصويت عليه . وباستثناء المانيا الاتحادية اتضح في كافة البلدان ان هذه النصوص لم تكن ذات فعالية كبرى .

اتسمت مهام الدولة في كافة الحقول . ففي السنوات التي عكبت
 اتساع دور الدولة
 التحرير ، سنت قوانين اقتصادية توجيهية كثيرة دونها سياسة
 في الحقل الاقتصادي
 التدخل في سنوات الازمة . وليس المقصود هنا التدابير المؤقتة
 التي استازمتها مرحلة العوز والحاجة ، كالبقاء على التّغذيين الغذائي ، وتوزيع المواد الاولية ،
 وتحديد الاسعار ورقابتها ، ورقابة التجارة الخارجية وحركات النقود النادرة ، وتنظيم الاجور ،
 حتى ولا تدخل السلطات العامة بغية « اعادة النظام الى الاجور ، اي بغية تنظيم ارتفاعها
 (ارتفعت سبع مرات في فرنسا بين السنة ١٩٤٥ والسنة ١٩٤٨) ، بل تدابير هامة جديدة
 ونهاية كالتأميم واعداد الخطط الاقتصادية .

هكذا ولدت اشكال جديدة للملكية العامة اقامت في البلدان الغربية نظام اقتصاد مختلط
 حيث شوهت مؤسسات غير مؤمنة تستثمر قطاعاً هاماً من النشاط الاقتصادي غير الخاص
 للملكية الخاصة . هذه هي حال « التماونيات العامة » البريطانية (الفحم الحجري ، الكهرباء)
 وسائل النقل العام ، الغاز) و « المؤسسات العامة الاقتصادية » الايطالية : « ادارة المعادن
 الايطالية » و « ادارة الهدروكاربور الايطالية » التي اسسها انريكو ماتيني ، ومصرف ايطاليا ،
 والمعهد الوطني لاعادة بناء الصناعة ، الذي احتل المرتبة الرابعة بين المؤسسات الاوروبية
 الكبرى واشرف على قطاعات واسعة من الاقتصاد الوطني (نقل الركاب ، بناء السفن ، الصناعات
 الميكانيكية ، الفولاذ ، اربعة مصارف كبرى ، « ايطاليا » ، شركة « اوتسترادا » ، الاذاعة ،
 الخ .) وشطر كبير من صناعة الفولاذ في النمسا ، و « كهرباء وغاز فرنسا » ومصانع رينو في
 فرنسا ، ومصانع آردال للالومينيوم و « مورابي - رانا » للصب في النرويج ... فقد خضعت
 كافة هذه المؤسسات لانظمة خاصة ، وتمتعت بالاستقلال المالي ، وكانت لها موازنات ممانئة
 لموازنات المشاريع الخاصة ، ونجت ، اقله نظرياً ، من التدخل الحكومي .

التأمينات ادى عجز الاقتصاد الرأسمالي عن التغلب على الازمة والبطالة وعن اعداد الحرب اعداداً فعالاً ، ومن ثم عن صيانة الاستقلال الوطني ، والنمو العظيم في الانتاج الذي حققه الاقتصاد البريطاني المراقب خلال الحرب ، على نقيض صعوده قبل الحرب ، الى الفئاعة بان اعادة البناء بمسد الحرب وتحويل الصناعات الى اقتصاد ايام السلم لا يمكن ان يتروكا المبادرة الخاصة ، وبأنها يجب ان يخضعا لتخطيط الدولة وتوجيهها اقله في القطاعات الرئيسية .

وكانت هنالك بواعت اخرى قامت بدورها ايضاً : كالموقف الذي وقفه في البلدان المحتلة عدد كبير من اعضاء الطبقات الحاكمة الذين تعاونوا مع المحتلين وعملوا في خدمة آلتهم الحربية ، فنقلت مصانهم الى اسم الدولة واشرك المساهك في ادارتها . يضاف الى ذلك ان الالمان اسموا خلال الاحتلال في مشاريع كثيرة واشرفوا على معظم المشاريع الكبرى ؛ فاصبحت هذه الملكيات الالمانية ، بعد التحرير ، املاك دولة ايضاً ؛ وهكذا تحقق تأمين قطاع هام .

واخيراً بدأ من الضروري ضمان ادارة اكثر فعالية منها في السابق . وكان ذلك باعث تأمين الصناعات القديمة المتقهقرة كصناعات الفحم الحجري البريطانية حيث برهنت الملكية الخاصة عن عجزها عن توظيف الاموال اللازمة وتحقيق اعادة التنظيم الضرورية لزيادة الانتاج . وهي الرغبة في تنظيم ادارتها ما حمل على تأمين المصارف الفرنسية الكبرى التي كثرت في ادارتها الوظائف المزدوجة ، وما حملت على تأسيس مثل « معهد الصناعة الوطني » في اسبانيا و « المعهد الوطني لانماء الصناعة » في ايطاليا اللذين اسهما إسهامات واسعة في عدد من المشاريع .

يجب اخيراً ان نضيف الى ذلك الاقتناع بخطور الاحتكار الخاص بسبب التجاوزات التي قد تنجم عن اثره السياسي . ففي بريطانيا العظمى ، ولا سيما في فرنسا ، مازال الناس يتذكرون السنوات الاخيرة التي نجحت الرأسمالية المالية فيها في احباط محاولات الاصلاحات الاجتماعية التي قامت بها الحكومات اليسارية ؛ وهو هذا العداء للاحتكارات ما دفع الى تأمين السكك الحديدية البريطانية وشركات الضهان والمصارف الكبرى في فرنسا ، والخدمات العامة (غاز ، كهرباء) في البلدين .

لم تجر في اي مكان ، من جهة ثانية ، محاولة تأمين كامل ، وباستثناء حالات الاحكام ، دفعت التعويضات لاصحاب المشاريع المستملكة . اذن اجريت تأمينات صناعات رئيسية . ليس في الديمقراطيات الشعبية فحسب ، بل في بلدان اخرى عديدة . ففي السنة ١٩٤٥ والسنة ١٩٤٦ قضى عدد من الاحكام والقوانين الفرنسية بتأمين مصانع رينسو ، وشركة محركات « غنوم ورون » ، والنقل الجوي ، ومصرف فرنسا ، ومصارف الودائع الاربعة الكبرى ، والمصرف الجزائري ، و ٣٤ شركة ضمان ، و انتاج وتوزيع الكهرباء والغاز ، ومصانع الفحم

الحجري . وفي النزويج امت المناجم والجسزه الأكبر من الصناعة الكهربائية - التقنية . وفي بريطانيا العظمى اقدمت الحكومة العمالية بين السنة ١٩٤٦ والسنة ١٩٤٩ على ثماني عمليات تأميم كبرى تناولت : مصرف انكلترا ، الاسلاك والاتصال اللاسلكي ، الطيران المدني ، مصانع الفحم الحجري ، النقل الداخلي ، الكهرباء ، الغاز ، وفي السنة ١٩٥١ ، الفولاذ .

وفي كل الدول ، من جهة ثانية ، تدخلت الدولة في الاقتصاد بتخفيف الضرائب ، ^{الخطط} واستئجار المصانع ، وتسهيل الاقتراض او تقييده . واسندت الابحاث المتعلقة بالطاقة النووية وبناء منشآت تحليل الذرة ، التي تسنزم اموالا طائلة ، الى ادارات رسمية في انكلترا وفرنسا والمانيا . وبرز تدخل الدولة كذلك في رسم الخطط الخاصة ، كخطط وصل الشبكات الكهربائية ، والخطوة الشاملة للاقتصاد الوطني . ففي انكلترا حيث لم ترسم خطة شاملة ملازمة تتفاد طيلة سنوات عدة ، كانت السياسة الاقتصادية ، بالرغم من ذلك ، منسقة ومخططة : في السنة ١٩٤٨ اعلنت خطة موضوعة للسنوات ١٩٤٨ - ١٩٥٢ كان الهدف منها اعلام الأمة بالهام الاقتصادية الواجبة التحقيق و ابراز ما يمثل بينها مركز الأولوية ، على ان تستخدم الحكومة صلاحيتها الرقابية من اجل توجيه الصناعيين نحو تحقيقها . واعتمدت هولندا بعد الحرب خطة اثنائية يستغرق تنفيذها اربع سنوات كان من المنتظر ان تميد ، في السنة ١٩٥٠ ، مستوى المعيشة الى ما كان عليه في السنة ١٩٤٠ ، وتصلح ما هدمته الحرب ، وتعوض خسارة دخول الأموال الموظفة والتجارة مع المستعمرات الاندونيسية السابقة ، وخسارة تجارة الترانزيت مع المانيا . ورسمت ايطاليا الخطة المعروفة بـ «خطة فانوني» المدة لايحاد ٤ ملايين وظيفة او استخدام . الا انها لم تتوقف حتى السنة ١٩٦٠ لا الى ازالة البطالة ولا الى ادخال اي تعديل على الفرق العظيم بين الدخول في الشمال والدخول في الجنوب .

بالإضافة الى هذه الخطط الجزئية التي فرضتها الظروف ، اعتمد تخطيط قياسي طويل الاجل في ثماني دول غربية : فرنسا والنزويج أولا ، ثم هولندا والسويد وفنلندا والبرتغال واليونان وتركيا ، ثم ايطاليا (١٩٦٥) وبلجيكا والمملكة المتحدة . لقد اختلفت هذه الخطط الجديدة فيما خص هدفها وطرائقها ، ورسمت ابدأ بالاتفاق بين القطاع الخاص والدولة ، وانطوت في جوهرها على تقديرات تتناول معدل الزيادة ، وعلى نصوص بيانية غير الزامية معدة لان توجه او تنظم تطورات الانتاج ، وتوزع الموارد والاعتمادات المالية في اطار النظام الرأسمالي . فكان المقصود منها لمعري «تنظيماً مخططاً» ، وتخطيطاً محافظاً برطد النظام القائم ، لا تخطيطاً حقيقياً كما اريد تحقيقه في مستوى المشروع او في البلدان الاشتراكية .

في فرنسا ، انشأ «جان موني» في السنة ١٩٤٦ «لجنة التخطيط» التي تمخضت في السنة ١٩٤٧ بخطة وطنية «للتجهيز والتجديد وفقاً لمتطلبات العصر» ، كانت اوسع خطة في اوربا الغربية ، ووضعت في السنة ١٩٦٥ خطة خمسية خامسة .

توظيف الأموال

بات دور الدولة رئيسياً في جعل توظيف الأموال بصورة خاصة . ففي السنة ١٩٣٨ خصص ٥٪ فقط من موارد الموازنة الفرنسية للتوظيف في المشاريع . وارتفع هذا الرقم الى ٢٩٪ في السنة ١٩٤٦ ، و ٤٠٪ في السنة ١٩٤٩ ، ولكن تزايد ارتفاع الاعتمادات العسكرية جعله يهبط الى ٣٠٪ في السنة ١٩٥١ . فمن اصل الـ ١٢٠٠ مليار الموظفة في الاقتصاد الفرنسي في فرنسا في السنة ١٩٥٠ ، جاء ٧٤٩ ملياراً (٦٢٪) من الأموال العمومية بشكل اعتمادات واعانات مالية ، وتعويضات عن اضرار الحرب ، وخصوصاً بشكل قررض منحها صندوق التجهيز والتجديد وفقاً لمتطلبات العصر . وعلى نقيض ما حدث قبل الحرب ، كان دور اصدارات الاسهم والسندات غير ذي شأن ، ودور التمويل الذاتي اكثر اهمية (٢٥٪) ، ولكن شرطاً كبيراً من رؤوس الأموال المتوفرة للاتجاه قد تأمن بالاجوء الى الأموال العامة .

مثل سويسرا

في سويسرا ، ادخل التعديل الدستوري على الدستور في السنة ١٩٤٧ « بنوداً اقتصادية » جديدة أناطت بالصلاحيات الاتحادية لتسريع العمل والضمان الاجتماعي ، وسمحت لها بنبض حرية الصناعة والزراعة من اجل المحافظة على التوازن الاقتصادي في البلاد واستدراك الازمات الاقتصادية والبطالة . والحال كانت السلطة الاتحادية قد عززت وسائل تأثيرها على سلطات الولايات بالاعانات المالية التي منحتها اياها بشكل اعفاء من بعض الضرائب؛ فاصبحت بعض الولايات ، التي تألف ٢٠ بالمائة من مواردها من هذه الاعانة ، خاضعة لها ، شأن الولايات بالنسبة للدولة الاتحادية في الولايات المتحدة .

اتساع الوظيفة العامة

ومن ظواهر توسع سلطة الدولة هذا الارتفاع التدريجي ، الذي سبقت الاشارة اليه في الولايات المتحدة ، في عدد الموظفين في كافة البلدان ؛ فالنسبة في انكلترا اعلى منها ، بشكل ظاهر ، في فرنسا حيث ارتفع العدد الى ثلاثة اضعافه منذ السنة ١٩١٤ ، كما هي الحال في سويسرا حيث ارتفع عدد موظفي الادارة المركزية الى اكثر من خمسة اضعافه بين السنة ١٩١٣ والسنة ١٩٤٩ ، وارتفع عدد الموظفين الاتحاديين ، في الوقت نفسه ، بنسبة ٣٧ بالمائة ، وموظفي الشؤون الخارجية الى ثلاثة اضعافه ، وموظفي الاقتصاد العام الى عشرة اضعافه ، وموظفي البرق والهريد والسكك الحديدية الى اربعة اضعافه .

تدخل الدولة في الحقل الاجتماعي

ان التدخلات التي دفعت بعض الحكومات - وحكومة ألمانيا البساركية قبل سواها - ، قبل الحرب العالمية الاولى بزم طويل ، الى ولوج الحقل الاجتماعي ، قد تكاثرت منذ السنة ١٩١٨ ، وباتت مألوفة اثناء الازمة الكبرى . وجاءت الحرب العالمية الثانية ، التي عبات كافة طاقات الدول المتعاربة ، تحتشها احتشائاً حاسماً ، حتى في الولايات المتحدة حيث لم تقو المقاومة التي تعرضت لها سياسة « النهج الجديد » ، على هرقة اتساعها .

لم تتدخل الحكومات تدخلاً شبه دائم ، بصورة مباشرة او غير مباشرة ، في العلاقات بين

المستخدمين والمستخدمين ، وفي تحديد الاجور الدنيا وشروط العمل (المدة ، الاجازات المدفوعة ، الخ) فحسب ، بل كان الابتكار الكبير بعد الحرب اعتماد انظمة حماية اجتماعية تستجيب لها جس الضمان والاستقرار الذي تسلط على كافة الطبقات الاجتماعية . اما اسباب ذلك فكثيرة . فهناك ذكرى الازمة الكبرى والبطالة المزمنة ، والتصميم على تأمين العمل الكامل بدافع النظام الاجتماعي وتمكين الاقتصاد و ضمان الفاعلية ، والسياسة المالية السليمة والحرص على توفير المزيد من الرفاهية والاطمئنان للطبقات الفقيرة ومقاومة المرض مقاومة فعالة باقتائه اولا وبمعالجته ثانياً في افضل ظروف ممكنة ؛ وهناك اخيراً سياسة التجهت الى تعديل توزيع الدخول بالمساواة بين الابعاء الاجتماعية بحيث تتحمل الموازنة ، اي الامة بكاملها ، الابعاء التي كانت فردية من ذي قبل : الملاجات الطبية ، تقاعد الشيخوخة ، الضمانات الاجتماعية بوجه عام . فالضمان الاجتماعي بمفهومه هذا يفوق من ثم كل مفهوم تقليدي للضمان الذي لم يؤمن على بعض الاخطار المعينة سوى عدد من السكان فحسب . وهو لم يعد مرتبطاً بمقد العمل بل ارتكز الى مبدأ التضامن القومي : على الامة ان تؤمن رفاهية الجميع . وخلال الحرب ، اي منذ السنة ١٩٤٢ ، اعتمدت بريطانيا العظمى ، التي عانت اكثر من غيرها من فقدان الضمان الاجتماعي والاستقرار الاقتصادي ، المبادئ التي وضعها السير ولوم بفروج في التقرير التاريخي الذي اربط به اسمه . ومنذ السنة ١٩٤٥ ، رسمت معظم الدول خطط ضمان اجتماعي استوحته استيعاه متفاوتا .

بالامكان ربط النظام البريطاني بالنظام الذي تديره الدولة ويشمل كافة السكان والاطهار كما في الاتحاد السوفياتي والديمقراطيات الشمبية . وقد أقرت بين السنة ١٩٤٥ والسنة ١٩٥٦ قوانين عدة تؤلف كلا كاملاً ومتلاحماً : تقاعد شيخوخة يبلغ ٣٢ شلناً في الاسبوع ، تأدية كل او بعض النفقات الطبية (معالجة ، ادوية ، استشفاء) ، على ان يؤمن التمويل بواسطة الضريبة . فاستتبع النظام تأمين المستشفيات وبلبة المهنة الطبية ، اذ اخضع الطبيب لقانون شبيه بقانون الوظيفة العامة . وبديهي ان ثمن هذا الاجراء كان مرتفعاً جداً : فقد مثل ١٥ ٪ (٦٩٣ مليون ستيرليني) من موازنة ١٩٥٣ .

وقام في السويد كذلك نظام كامل لضمان شيخوخة يضاف الى تقاعد الاجراء (الذي يضمن دخلاً يوازي ٦/١٠ معدل الاجور خلال سني العمل الاخيرة الـ ١٥) ، وتمويضات عائليسة ، وتمويضات سكني وتدفئة ، وتنظيم صحي فعال وزهيد الكلفة ، وطبابة مؤمنة علمياً اذ ان ٨٠٠ طبيب فقط من اصل ٥٠٠٠ كان لهم مجموع زبن خاص .

وهناك دول اخرى ، كالولايات المتحدة مثلاً ، لم تسلم بالضمان الازامي الا لبعض الفئات وبعض الاخطار (البطالة ، الشيخوخة) ، على ان توفر الاموال اللازمة اشتراكات العمال وأرباب العمل ؛ لذلك فان الاجر المباشر وغير المباشر لم يختلف على العموم بالنسبة للدخل القومي ، ولا يصح الكلام هنا عن اعادة توزيع الدخول لمصلحة الاجراء . واعتمدت

فرنسا في السنة ١٩٤٥ والسنة ١٩٤٦ نظاماً وسيطاً قضى بإنشاء «صناديق» مختلفة وأجهزة مستقلة بحسب الفئات الاجتماعية المختلفة ، اذ ان ذوي الدخول قد رفضوا الاختلاط بالاجراء . على ان الاستفادة من الضمان الاجتماعي كانت محصورة في البدء في القطاع الصناعي والتجساري ، والتمويل امنه الاجراء دون غيرهم ، وانتفاع فئات الاجراء المؤمنين الاخرى من الفوائد نفسها قد تم بعد ذلك تدريجياً .

وهو هذا الحرص نفسه ما دفع الحكومات الى الحلول محل المباديات الخاصة من أجل حل مسألة السكنى . فان كافة الدول قد واجهت هذه المسألة بعد الحرب بسبب تزايد سكان المدن والدمار الذي خلفته الحرب واكتظاظ الاحياء القديمة والاحياء المرتجلة بسكان عاشوا فيها في ظروف يرثى لها صحياً واخلاقياً ، مما جعل حركة البناء الواسعة فوق وسائل وامكانيات الافراد . لذلك ، وحتى في الولايات المتحدة ، حيث معظم الناس يقيمون في المدن وحيث كثيراً ما ينتقل السكان من مدينة الى اخرى ، بنيت بعض الوحدات السكنية بمساعدة الاموال العامة : قيام الحكومة الاتحادية ببناء مساكن زهيدة الثمن ، منح قروض من أجل البناء او سلفيات من اجل احداث الخدمات الجماعية (ماء ، باليوس ، طرقات ...) . وفي بريطانيا العظمى كذلك ، اكثر الحكومات من القروض المباشرة ، والمساعدات المالية للسياسات المحلية من اجل تشجيع البناء .

في حقل التعليم اخيراً ، اضطرت حتى اكثر الانظمة تشجيعاً للمباداة الخاصة ، التعليم لمواجهة اقبال عظيم على التعليم في كافة درجاته ، هو احد الطوابع المميزة لـ « حضارة الجماهير » . لقد ولى زمن المفاهيم القديمة التي كانت تحصر التعليم في نخبة محدودة العدد تنتسب الى الطبقات الحاكمة ، وتخصصها بمنح تعليمية قلما يخصص بها سواها ، ولا توفر لباقي السكان سوى تعليم ابتدائي . الم تتبين الامم المتحدة مبادئ حق « الجميع بالتساوي وبحسب استحقاقهم » في التربية والتعليم العالي ؟

لقد فرضت مستلزمات المصلحة الوطنية ، هنا ايضاً ، رقابة شديدة ، وتعليماً إلزامياً اخترت فيه السن القصوى جهد المستطاع : يجب اعداد اجيال متعلمة قادرة على استساغة التقنيات والعلوم العصرية . يجب ان يربى المزيد من النحاتين والاطباء والمهندسين والفنانين والاساتذة . فأبرزت هذا الاتجاه ثورة حقيقية في بريطانيا العظمى احدثها قانون بتلر الصادر في السنة ١٩٤٤ الذي اطال مدة الدراسة حتى ١٥ سنة منذ السنة ١٩٤٧ وحتى ١٦ سنة حالما يصبح ذلك ممكناً ، ووفر التسهيلات للوصول الى التعليم العالي . اما الشبان الذين لن يواصلوا تحصيلهم ، فسوف يتلقون حتى سن الثانية عشرة دروساً تكهيلية خاصة مدة يوم او يومين في الاسبوع .

اعلنت الحرب على الامية (٨٠ ٪ في الشرق الادنى ، بين ٥٠ و ٧٥ ٪ في اميركا اللاتينية ، بين ٩٠ و ٩٥ ٪ في افريقيا السوداء) في كافة البلدان بتعليم الاولاد في المدرسة الابتدائية

والفتيان بطرائق التربية الاساسية المختلفة . فمن الواجب ان يضع تنظيم التعليم بتصرف كل فرد وسيلة إنماء كفاءاته خبير إنماء : تكاملت الاساليب التربوية الجديدة بأبحاث سيكولوجية الطفولة ، فسعت الى تنمية قوى المبادأة والملاحظة والتفكير عند الاطفال بواسطة تعليم مباشر وحسي وفردى يضيف الى الثقافة العامة ثقافة هندية . ووضعت فرنسا منذ السنة ١٩٤٤ ، بفضل اجاث لجنة « لانجفين - قالون » اسس اصلاح في هذا الاتجاه حال الظرف السياسي دون وضعه في حيز التنفيذ .

شروط نشر الفكر
والاعلان

اذا كان التعليم الذي تتولاه الدولة او المؤسسات الخاصة لا يخلو من الغرض احياناً ويفرض على الاولاد والفتيان رأياً قوياً وطنياً ، او سياسياً (لنفكر مثلاً بالامعان التي فرضتها بعض الولايات في الولايات المتحدة على اعضاء الهيئة التعليمية) ، او معتدياً ، فان الوسائل الجديدة لنشر الفكر قد اصبحت صناعة عظيمة وظفت فيها رؤوس اموال هامة ؛ فان الاعلام بأشكاله المختلفة : الصحافة ، والاذاعة ، والتلفزة ، ومستوياته المختلفة : وكالات الصحافة ، المطابع ، الاعلان ، المبيع ، قد خضع من ثم ، شأن كافة الصناعات الاخرى ، لقوانين الكسب والتجمع ، عوضاً عن ان يكون وسيلة لا مثيل لها للتربية ونشر الثقافة . ان اهمية رؤوس الاموال اللازمة للحصول على المعدات المعاصرة الضرورية لاصدار صحيفة كبرى قد جعلت من امكانية التعبير وفقاً على عدد ضئيل من الناس ... لقد خالفت صحافة الاحزاب والافراد وصحافة الرأسمالية (ب. لازاريف) . فأصبح الاعلام من ثم ، اكثر منه قبل ٢٥ سنة خلت ، احتكاراً في ايدي المصالح الكبرى او حكومات او افراد البلدان ثرة .

وكالات الاعلام

لما كانت الصحف كلها عاجزة بإمكاناتها الخاصة عن تحمل اعباء النفقات التي يستلزمها في العالم الحالي استقصاء الاخبار ، فهي وكالات الاعلام ما توفر للصحافة ٣/٤ الاخبار التي تنشرها . وبين الـ ٧٥ وكالة التي ترتدي اهمية عظيمة ، ترتدي ست فقط طابعاً عالمياً وتوزع على كافة أنحاء الكرة الارضية الاخبار الدولية ، وهي : وكالة « رويتر » البريطانية ، ووكالة الصحافة الفرنسية ، ووكالة ناس السوفياتية ، وثلاث وكالات اميركية ، « الصحافة المشتركة » وهي اكبر وكالة في العالم وتؤمن الاخبار لأربعة آلاف صحيفة ، و « جمعية الصحافة المتحدة » و « دائرة الاخبار الدولية » . فيجب ان تتوفر لهذه الوسائل موارد عظيمة لتتعمد مراسليها في الخارج ، وتقني وسائل الاتصال السريعة الضرورية ، ونقل الاخبار في اسرع وقت ممكن برفيقاً او بواسطة التلغراف اللاسلكي ، او بواسطة التلغراف اللاسلكي الآلي التسجيل . فمن اين تأتي هذه الموارد يا ترى ؟ ان رويتر اتحاد دولي في ايدي الصحف الاقليمية البريطانية وصحف بعض الممتلكات ؛ وترتبط كلياً بالدولة وكالتان : وكالة الصحافة الفرنسية التي هي جهاز تؤمن موارده الاشتراكات والاعتمادات التي يقرها البرلمان - مديرها تعينه الحكومة الفرنسية التي من حقها عزلها من منصبه ايضاً -

ووكالة ناس ؛ اما الوكالات الاميركية الثلاث ، المسيطرة على اكبر قطاع ، فانها مشاريع خاصة . وهكذا فان ٨١٤٧ ٪ من سكان العالم يظلمون على اخبار الاحداث بواسطة وكالات اجنبية توزع كذلك على العالم اخبار بلدانها .

ان ارتباط معظم سكان الارض بالدول التي تنتسب اليها وكالات الاعلام العالمية الست قد استلبح بالضرورة مساوية خطيرة ؛ فمن الطبيعي ان تترك المصالح والآراء المقبولة في الدول الاربعة التي تمتلك هذه الوكالات اثرها في طريقة نشر الاخبار ، وبطء او سرعة نقلها . . . وعدم نقلها . أما الوكالات الوطنية ، فلا تجد اية واحدة منها في صحافة بلادها الموارد الكافية لان تتوفر لها موازنة مستقلة . فتضطر من ثم الى الحصول على المساعدات المالية من الموازنات العامة او السرية في بلدانها او من مقرضي مال آخرين .

أما بصدد الصحافة حيث - كما رأينا - ما زال التجمع يتزايد يوماً بعد يوم ، فان التفاوت بين البلدان ليس اقل شأنًا ؛ فان ست بلدان فقط توفر ٣/٤ الانتاج العالمي من ورق الصحف ؛ اما المعدات الآلية ، فان صناعتها محصورة في بعض الدول : كندا ، الولايات المتحدة ، اوروبا الغربية والشهالية ، الاتحاد السوفياتي ، اوستراليا ، زيلندا الجديدة ، التي تمتلك وحدها ، بدرجات مختلفة كل الاختلاف ، الوسائل الاعلامية المادية الموافقة .

الاذاعة والتلفزة
ان الاذاعة ، التي اصبحت خلال ٢٠ سنة « احد العوامل الاساسية للحضارة المعاصرة » ، جاءت تكمل الصحافة وتحمل محلها في اغلب الاحياء كوسيلة الاعلام . فهي تتيح الوصول حتى الى الاميين والى المناطق التي تحول صعوبة المواصلات دون وصول الصحافة بسهولة اليها . وكان دورها عظيماً خلال الحرب العالمية الثانية ؛ فقد كانت آنذاك اداة دعاوة وإعلام من الدرجة الاولى تسد في الدول المحتلة مسد صحافة لا يتق احد بها . فأصبحت من ثم وسيلة مألوفة للاعلام واليهو زاد انتشارها يوماً بعد يوم . وهي في بعض البلدان ، كالولايات المتحدة مثلاً ، مشروع تجاري خاص يوفر الاعلان فيها موارد الشركات التي تمتلك وتستثمر محطات الارسال . « تبسيع المواقيت » من الشركات المملوكة . وهنا ايضاً تندخل سنة التجمع . فهناك ٢٦٣٦ محطة اميركية مجازة تملك نصفها اربع شبكات رئيسية . والاذاعة في بلدان أخرى مصلحة من مصالح الدولة التي تشرف عليها وتراقبها مراقبة متفانوة الكتمان .

ولكن نوعية برامج الاذاعة والتلفزة ضعيفة العدد ، كما في الصحافة . فهي البرامج المتبدلة ، تلك التي تتوجه الى المثقفين و ثقافة ابتدائية فقط ، ما تحظى بالزيد من الشعبية . وقد لفت الانتباه تكراراً في الولايات المتحدة الى ما تتركه الاذاعة والتلفزيون من اثر سيء على الاخلاق ، اذ ان اعمال العنف التي تشاهد في البرامج ربما كانت ، مع السينما ، سبب تزايد الاجرام بين الفتيان في هذه البلاد .

اما التلفزة فقد احرزت تقدماً كبيراً ان من حيث التحسينات التقنية وان من حيث سرعة

الانتشار : ففي ١٩٦٠ بلغ عدد المحطات المرسله في الولايات المتحدة ٦٠٠ مقابل ١٢٥ في السنة ١٩٥٣ ؛ وفي انسه ١٩٤١ ، كان هناك ٥٠٠٠ محطة لاقطة ، فارتفع هذا العدد في السنة ١٩٦٥ الى ٧٣ مليوناً من اصل ١٧٣ مليوناً الموجودة في العالم. وقد وفر هذا التقدم ٦٨٩ مليون دولار من ربيع الاعلان في السنة ١٩٥٥ (وهو رقم ارتفع الى اكثر من ثلاثة اضعافه خلال ثلاث سنوات) ؛ وسيطرت على التلفزة كذلك بعض الشبكات القوية ، اذ على الرغم من ان القانون يحظر امتلاك اكثر من ٥ محطات مرسله ، فان اربع شبكات تسيطر على كافة الشبكات الاخرى. وقد تأيد دور التلفزة كسلاح للدعاوة بين الجماهير بشهادات واستبانات كثيرة ؛ ففي الحقل السياسي بنوع خاص ، كان تأثيرها حاسماً خلال الانتخابات الاميركية منذ السنة ١٩٥٢ ، اذ ان اسعار الاستئجار (بين ٥٠ و ٦٠ الف دولار للشبكة الواحدة ولمدة ١/٤ ساعة) قد اظهرت ضعف الحزب الديموقراطي بالنسبة لمنافسه .

العودة الى الماضي
ان الاحزاب والمصالح المحافظة ، التي نبذت في السنة ١٩٤٥ بسبب اتهامها بالتعاون والفاشستيات ، قد نجحت ، بسرعة متفاوتة ، في استعادة مركزها المسيطر كلها خفت وطأة الفاقة واشتد الخوف من الاتحاد السوفياتي . ففي فرنسا وبعض الاحزاب الجديدة : الحركة الجمهورية الشعبية في فرنسا ، والديموقراطية المسيحية ، وحزب العمل ، والاحرار في ايطاليا . وفي ايطاليا ، انفق الحزبان اليمينيان ، الديموقراطيون المسيحيون والاحرار ، منذ اواخر السنة ١٩٤٥ ، وتوقفاً بمساندة السلطات الخليفة الى قلب الحكومة التي يرأسها « فروشيو بارتي » ، احد زعماء حزب العمل . فانتقلت رئاسة الحكومة الى « السيد غاسبري » ، زعيم الديموقراطيين المسيحيين . وفي السنة ١٩٤٧ حدثت العطفة الكبرى . فقد حدثت في تلك السنة التعمئة الكبرى ضد الشيوعية في كافة أنحاء العالم الغربي : في بلجيكا وفرنسا وايطاليا اقصى الشيوعيون عن الحكم ، وانقسمت القوى اليسارية ، وتحلّى الاشتراكيون ، - باستثناء اكثرية الحزب الاشتراكي بزعامه « ننتسي » - عن فكرة تحقيق المدينة الاشتراكية ، واكتفوا اكثر فاكثر بتكثيف النظام الرأسمالي بسياسة اصلاحية تستهدف تأمين العمل للجميع والضمان الاجتماعي ، وانضموا الى سياسة المتدلين الكاثوليك . وكلما ارتسمت خطوط الحرب الصليبية بمزيد من الوضوح ، قضت الحاجة الى استخدام اشد العناصر عداء للاتحاد السوفياتي بتسليم زمام السلطة والمراكز الهامة في الادارة لاقوى الاحزاب نزعة محافظة ، حق لتلك التي تعاونت والنازيين ، ومراكز الادارة في المانيا الغربية للنازيين القدماء انفسهم . وتمتاز هذا الاتجاه في السنة ١٩٤٨ بالذعر الذي اثاره استيلاء الشيوعيين على السلطة في تشيكوسلوفاكيا ، وباشتداد الحرب الباردة . ففي ايطاليا اعتمدت حكومة غاسبري ولا سيما الوزير « دلنيا » سياسة صارمة لمحاربة تضخم ورق النقد وابتقت ، دون اي تغيير تقريباً ، على تشريع ومؤسسات الفاشستية . واستمرت منظمة الصناعيين ، التي بقيت عملياً كما كانت في ظل النظام السابق ،

في التأثير تأثيراً عظيماً على الحكومة . ولم يجر قط بحث في التأميم كما حدث في فرنسا وبريطانيا العظمى . وارجئت كافة الاصلاحات التنظيمية ، ولا سيما الاصلاح الجباثي والاصلاح الزراعي . ومنذ السنة ١٩٤٨ اعيد كافة الموظفين الفاشستيين السابقين تقريباً ، حتى الكبار بينهم ، الى وظائفهم . وفي اليابان استلم زمام السلطة اولئك الذين كانوا يتولونها قبل السنة ١٩٣٩ ، وقد « طهر » معظمهم في السنة ١٩٤٥ ، لا بل لوحق بعضهم (هاوتاوما) قضائياً كجرمي حرب . في فرنسا تعاقبت تحالفات ظهر الجهاها اليميني يوماً بعد يوم ، ويبرز هذه الظاهرة تطور الديفوليين الذين انتقلوا من المعارضة الى الحكومة بينما خرج منها الاشتراكيون . فلم يؤد ذلك الى الغاء التأميمات المحققة في السنة ١٩٤٥ والسنة ١٩٤٦ ، ولكن الشرفين السابقين على المشاريع المؤممة ويمثل مصالحها غالباً ما عينوا في مجالس ادارتها وحتى في مراكز المسؤولية فيها الى جانب ممثلي الدولة ، بحيث لم تتغير الطرائق قط .

رجمان لغوز المحافظين
كانت نتيجة الحركة العسكرية التي اطاحت بالجمهورية الرابعة قيام « ملكية » حقيقية استثنائية الطابع اعطت السلطة التنفيذية امتيازات عظيمة . فمن جهة استبقي لرئيس الحكومة نطاق خاص به ، ولا سيما ادارة السياسة الخارجية والشؤون العسكرية والاقتصادية . ومن جهة ثانية قيّد نشاط البرلمان التشريعي الذي آل دوره ، بحسب تعبير بعض اساتذة الحق الدستوري ، الى دور « تمثيلي » بحت : اعطاه الاولوية ، في جدول اعمال المجالس ، المشاريع التي تتقدم بها الحكومة ، اخضاع تقديم مشاريع تعديل القوانين والاستجوابات لنظام شديد ملزم ، تخفيض عدد الاجان الدائمة التي كانت تقوم بدور هام جداً في عهد الجمهوريتين السابقتين ، حصر صلاحية اعداد الموازنة في الحكومة دون غيرها . ثم ان واقع قيام المركز الذي تصدر عنه المقررات الهامة فوق الحكومة نفسها ، والسلطة الواسعة التي تمتع بها كبار الموظفين ، قد افضيا عملياً الى انتزاع كل سلطة اشرف حقيقية من البرلمان . وانتهج النظام الجديد بالمقابلة سياسة جبائية عاطفة على المصالح الكبرى بالغاء الرسوم المفروضة على رابح المساهمين وارباح الشركات ، وبتخفيض الرسوم على انتقال الارث ، في حين انه فرض رسوماً ثقيلة على عدد متزايد الارتفاع من الاجراء ، اذ ان معدل الضريبة التصاعدية على الاجور لم يعدل تعديلاً يذكر .

في ألمانيا ، نشاهد بعد السنة ١٩٤٧ توقف العمل بمحظر جمعيات التجار والصناعيين وحظر النازية الذي لم يكن ذا فعالية هامة كما يظهر ذلك ، بعد انقضاء عشرين سنة على انهيار النازية ، واكتشاف العديد من مجرمي الحرب - الناجين من العقاب - في وظائف هامة احياناً .

في بريطانيا العظمى ، ألغيت تأميم الفولاذ والنقل البري . منذ عودة المحافظين الى الحكم . وبعد ان بقي حزب العمال بعيداً عن الحكم طيلة ١٣ سنة ، احرز في السنة ١٩٦٤ فوزاً انتخابياً هزيباً (بأكثرية ٣ اصوات) جعله رهين حزب الاحرار القليل العدد . فاصطدم منذ تأليف الحكومة بأزمة مالية خطيرة جداً وانخفاض مقلق في سعر الاسترليني قيذا حرسته في العمل ،

وارغماء على اتخاذ تدابير تشفوية لم يرض عنها الشعب ، كان الاجراء ام ضحاياها ، ومنعاه من تحقيق برنامجه . واصطدمت بصعوبات مماثلة حكومة « الوسط اليساري » الايطالية التي تالفت في السنة ١٩٦٠ ، بعد ازمة وزارية دامت شهرين ، بفضل اقتساق حزب « نبي » الاشتراكي وحزب الديموقراطيين المسيحيين . الا ان خروج رؤوس الاموال ، وارتفاع الاسعار السريع ، والازمة الاقتصادية ، قد نجحت - بفعل تأثير الجناح الايمن في حزب الديموقراطيين المسيحيين وتأثير الكنيسة ومنظمة الصناعيين - في شل هذا التحالف وفي مقاومة كافة مشاريعها الاصلاحية باستثناء تأميم الطاقة الكهربائية .

طهرت الادارات العامة من العناصر الشيوعية او العناصر اليسارية المعتبرة « شيوعية مستترة » ، بالرغم من النصوص الدستورية التي تضمن المساواة في الحقوق دونما تمييز في المعتقد أو الرأي ، ومن مبادئ ميثاق الامم المتحدة وعلان حقوق الانسان الذي أقرته الجمعية العمومية للامم المتحدة في السنة ١٩٤٨ . وأدى انشقاق القوى النقابية ، الذي حدث في السنة ١٩٤٨ (فرنسا) والسنة ١٩٤٩ (ايطاليا) الى اضعاف إحدى القوى القادرة على الوقوف في وجه سياسة مكافحة التضخم المالي وعودة العناصر الحاكمة السابقة الى الحكم .

يضاف الى ذلك من جهة ثانية ان الحركة النقابية الغربية - باستثناء الاتحادات الايطالية والفرنسية الكبرى التي يسيطر عليها النفوذ الشيوعي - قد أصبحت « نقابية موحدة » تهدف الى الحصول على الفوائد المادية عن طريق التفاوض في اطار النظام الرأسمالي . فهي مرتبطة بالاحزاب الاشتراكية التي ازداد تطورها الاصلاحى نحو التعاون بين الطبقات ، كما يتضح من موقف الحزب الاشتراكي الفرنسي وموقف الاحزاب السويدية والنمساوية ، ومؤتمر الحزب الاشتراكي الديموقراطي الالماني في « باد - غودسبرغ » (تشرين الثاني ١٩٥٩) الذي دافع عن « الملكية الخاصة لوسائل الانتاج » و « حرية تأسيس المشاريع » ، ومؤتمر حزب العمال في « بلاكبول » حيث نادت اقلية يمينية بالتخلي عن التأميمات . واخيراً من مذكرات مؤتمر الاتحاد الدولي الاشتراكي في قل ابيب في شهر نيسان ١٩٦٠ . ثم لم يستكمل « بيتروني » نفسه ، في السنة ١٩٦٦ ، تطوره نحو المطالبة الممتدلة بالاصلاحات بسميه من اجل صهر حزبه مع حزب ساراغات (الحزب الاشتراكي الايطالي) وبالمساعدة ، على غرار ساراغات ، ب « اشتراكية خلو من الصراع الطبقي » ؟ زد على ذلك ان الاحزاب الاشتراكية في البلدان ذات العلاقة المباشرة بتصفية الاستعمار لم تختلف قط عن المحافظين في قسح الحركات الاستقلالية سواء في اندونيسيا ، ام في الكونغو البلجيكي ، ام في قبرص وافريقيا الغربية ، ام في الهند الصينية والجزائر . ويجب ان لا ننفل هنا الحملة الفرنسية البريطانية على بورسعيد والسويس .

كث من المقرر ، في فكر الظافرين ، ان تخضع المانيا واليابان ، الخاضعتان تطور المانيا لاحلال الخلفاء وادارتهم - وقد خلت الاولى من كافة اجهزة الدولة - لفترة طويلة من الوصاية الضرورية لازالة الطابع النازي عنها وجعلها ديموقراطية . الا انه استحال

ابعاد سبعة ملايين نازي مع عائلاتهم عن كل نشاط ، كما ان السلطات المحتلة افتقرت الى العدد اللازم من الموظفين الاختصاصيين لمواجهة كافة الاعباء ، فاضطرت من ثم الى استخدام كافة « الفنيين » الذين كان الكثيرون منهم نازيين او نازبي الميول . ثم جاءت الحرب الباردة والحرب الكورية ، كما سبق ورأينا ، تدفعان الى التخلي عن استئصال النازية ، باعتبار ان النازيين خير حلفاء لـ « محاربة مبادئ الشيوعية والاستراكية » .

ان عملية استئصال النازية التي بوشر تنفيذها بأساليب اختلفت باختلاف القطاعات قد فشلت من ثم في كل مكان . وبرز مثل على ذلك مثل القطاع الاميركي حيث توجب على صحافة الالمان البالغين اكثر من ١٨ سنة ان يجيبوا على عدد من الاسئلة في السنة ١٩٤٦ ؛ فتبين ان ٣٥٠٠٠٠٠ اي ٢٧٪ من الجيبين ، نازيون . فصدرت قوانين عفو متعاقبة خفضت هذا العدد الى ٣٣٧٣٠٠٠ ، ثم الى ٩٠٠٠٠٠ ، ثم الى ٢٣٠٠٠٠ مجرم كبير ، واخيراً الى ١٨٠٠٠ برتنيء اعظمهم مسؤولية .

شاهد من ثم في كافة الحقول رجوع القوى القديمة والتقليدية الى مراكزها الاولى : فالتعليم على كافة مستوياته في ايدي اكثر العناصر نزعة محافظة ، وجمعيات المحاربين القدماء اخذت في الانتشار من اجل الدفاع عن شرف الجيش الالمانى والـ S.S. . وباستثناء « ادب الدمار » الذي وصف آلام الحرب والاسر ومشاق وضغائن فترة ما بعد الحرب ، انحصرت النجاحات الادبية في مؤلفسات (كـ ذكريات ، لغودريان ، و « اسئلة » لـ « ارنست فون سلون ») تؤيد نفوذ التقاليد القومية الراسخ ، « الشرف » ، والبطولة . وعلى غرار الادب ، عبرت الصحافة الكبرى احياناً عن بعض الحنين الى النظام المنهار وعن عداًء للمهاجرين من مقاومي النازية ، ولا سيما اليهود ، و« مجرمي » اعتداء العشرين من تموز ١٩٤٤ .

تطور اليابان سلكت اليابان في تطورها الطريق نفسها . فمرت اولاً ، بين السنة ١٩٤٥ و١٩٤٧ ، في مرحلة تحول ديوقراطي : فقد تادي « اعلان حقوق » بحرية المعتقد وحرية الصحافة والمساواة التامة بين الاعراق والاجناس . واقصيت العناصر الرجعية عن المراكز الهامة في الادارة ، والمؤسسات الاقتصادية ، والصحافة . وظهرت الاحزاب مرة اخرى ، ولا سيما الاحزاب اليسارية . للمرة الاولى اصبح الحزب الشيوعي شرعياً ، واعلن في شهر اذار من السنة ١٩٤٦ دستور جديد تخضعت به اعمال تمهيدية كثيرة ، بالرغم من نفور الحكومة من تبديل جوهر النظام القائم . وبوجب الدستور الجديد ، لم يعد الامبراطور ، الذي تحلى بصراحة عن فكرة الدخول في حرب ، سوى رمز الدولة ووحدة الشعب ، وقيدت صلاحياته . وكان الجهاز الرئيسي للحكم « الجمع » المؤلف من مجلسين هما الامينان الوحيدان على الوظيفة التشريعية والسلطة . وكان لمجلس الممثلين المنتخبين وحده حق اعداد الموازنة ، وكان اعلى من مجلس المستشارين ؛ وكان على هؤلاء ان يعلنوا موقفهم من كل قانون يقره المثلون خلال مدة ٦٠ يوماً ، وفي حال الرفض ، حق للممثلين فوضه باكثرية الثلثين . وحددت بدقة صلاحيات مجلس الوزراء المسؤول ؛ فوجب ان يكون كافة الوزراء مدنيين وان

يكون نصفهم أعضاء في المجمع . وهو رئيس الوزراء ، الذي ينتخبه المجمع ، من يعينهم . وكان استقلال القضاء مضموناً . والتخذت التدابير من اجل حماية حقوق الانسان والحريات الرئيسية ، ولا سيما المساواة بين الجنسين ، والحريات النقابية ، ومنع التوقيفات التعسفية . واصلحت وسائل عمل الدكتاتورية ، واصبحت قوى الامن لامركزية ، ورفعت عنها سلطة وزير الداخلية ، ووضعت قوانين جديدة : القانون المدني المبني على المساواة بين الافراد والحرية الفردية ، الذي احدث ثورة في المجتمع القديم بابطاله النظام العائلي التقليدي ، ونص على تقسيم الأثر بالتساوي ، واجاز الطلاق ، والقانون الجنائي الذي عدل . وكان اصلاح التعليم كذلك احد شروط التحول الى الديموقراطية . وقد استوحى المبادئ المناقضة مناقضة مطلقة للمبادئ المقبولة حتى ذلك التاريخ . وظهرت الهيئة التعليمية من عناصرها العسكرية والمتطرفة الوطنية ، ومنع التدريب العسكري منعاً باتياً . كما منعت الكتب القديمة الموضوعية لتعليم الاخلاق والتاريخ والجغرافيا . واشهرت براءة امبراطورية المفهوم الخاطئ لالوهية الامبراطور وللتفوق العنصري للشعب الياباني المدعو لحكم العالم ، وفقد الـ « شنتو » طابعه الرسمي . وبني التعليم على حرية رأي الهيئة التعليمية ، واعطيت المبادأة الفردية اهمية خاصة . وأقر التعليم الالزامي حتى سن التاسعة ، والتربية المشتركة ، ونظام متلاحم الأجزاء يوجب قضاء ٦ سنوات في المدرسة الابتدائية ، و ٣ سنوات في التعليم الثانوي الأدنى ، و ٣ سنوات في التعليم الثانوي الأعلى ، و ٤ سنوات في الجامعة . وغدت المراقبة لامركزية ، واسندت ، كما في الولايات المتحدة ، الى ادارات مدرسية محلية تلتخبها الجماعة . ووضع تشريع للعمل ، واستعدت وزارة العمل ، وأقرت الحرية النقابية والتأمين ضد البطالة والحوادث ، وحدد يوم العمل بثمان ساعات ، وفرض دفع الاجور نقداً ، كما أقرت قوانين الضمان في المناسجم ... وبموازاة تنفيذ الاصلاح الزراعي حلت الـ « زيباتسو » مع ٥٠ جمعية صناعية وتجارية و ٦٧ جمعية لتوظيف الاموال ، واقصيت العائلات الكبرى عن كل وظيفة ادارية ، وحظر تأليف الاتحادات .

في السنة ١٩٤٨ ، انقلبت هذه السياسة على غرارها في المانيا وللاسباب عينها ، واستهلت عملية تطهير معاكس بينما أعيدت الحقوق السياسية والمدنية لـ ٢٠١ ٠٠٠ شخص من اصل الـ ٢٢٠ ٠٠٠ الذين تناولهم التطهير . فطُرد الصحافيون والاساتذة والموظفون والنقابيون المناضلون اليساريون ، ثم اتخذت بعض التدابير ضد العمال : حظر الاضراب العام في السنة ١٩٤٧ ثم حظر كل نوع من أنواع الاضراب وكل مطالبات جماعية في القطاع العام في السنة ١٩٤٨ . ولم يحدد القانون القاضي بمنع تأليف الاتحادات الذي انتهى العمل به في السنة ١٩٤٩ ، فاتيح للاتحادات السابقة استعادة نشاطها . وفي السنة ١٩٥١ اخيراً أجاز الجنرال دوجواي للحكومة اليابانية اعادة النظر في كافة القوانين الصادرة في ظل الاحتلال . وهكذا استعادت الاحزاب اليمينية التي لم تقص قط عن السلطة ، والسلطات الاجتماعية التي لم تفقد قط نفوذها ، والـ زيباتسو ، كل قوتها الاقتصادية والسياسية .

جميع هذه الاسباب فانت اعادة البناء الاقتصادي في اليابان موفقة وسريعة ، فجات « معجزة » على غرار المعجزتين الالمانية والايطالية . فمذ السنة ١٩٥٤ ، بُلغ مستوى انتاج السنة ١٩٣٩ ، ومنذ هذا التاريخ ، وبفضل وفرة رؤوس الاموال (وجلبها اميركي المنشأ) واليد العاملة الاختصاصية ، وقوة ميل السكان (١٠٠ مليون نسمة) الى الادخار ، تقدم الدخل القومي بمعدل ٦٥ بالمائة في السنة . وبجسب تقليد الميجي ، قدهت الدولة مساعدة عظيمة للشركات الخاصة الكبرى التي مازال يقوم الى جانبها قطاع مستقل يضم عدداً كبيراً من المشاريع الهامشية الصغرى المجهزة تجهيزاً دولياً . وقد الف عمال هذا القطاع الـ ١٠ ملايين جيشاً صناعياً احتياطياً جليل الفائدة معداً للدخول في الاتحادات .

اذن خابت آمال المقاومين في الحقل السياسي والحقل الاقتصادي هل
 ازمة النظام الحر
 السواء . « انتظرت الشعوب واملت طيلة ليلال عديدة غير منجممة .
 المقاومون كلهم - فرنسيين كانوا ام بلجيكيين ، يونانيين ام يوغوسلافيين ، ايطاليين ام بولونيين -
 انتظروا التحرير - الثورة الذي قدروا انه لن يطرد الحقنة فحسب ، بلل سوف يؤسس
 ديموقراطية جديدة ايضاً (مركين - غتريفيش) .

لم تؤسس هذه « الديموقراطية الجديدة » في اوروبا الغربية . ولم تصهر الدولة صهراً جديداً شاملاً في اي بلد من بلدان الغرب ؛ ولذلك تفاقمت ازمة النظام البرلماني المفتوحة منذ السنة ١٩٣٩ . لقد تلاشى التقسيم القديم بين السلطتين التنفيذية والتشريعية تلاشياً تاماً . فاذا كان هنالك حزب واحد ، كما في تركيا حتى السنة ١٩٤٦ ، فان واقع السلطة يجمع اشكاله في ايدي زعماء الحزب ؛ واذا كان هناك حزبان ، كما في البلدان الانكلوساكسونية ، فان الحزب المنتصر يؤلف الحكومة التي يكون رئيسها في الوقت نفسه زعيم الاكثرية ، وان السلطتين التنفيذية والتشريعية تكونان مرتبطتين ارتباطاً وثيقاً ، ويستحيل عملياً على المجلس اسقاط الحكومة . وهذا ما حدث في بريطانيا العظمى : ففي الحالين دكتاتورية حزبية حقيقية . اما اذا كانت هنالك احزاب متعددة ، فتقوم تحالفات معرصة للتفكك بين احزاب مختلفة ، وتكون الحكومة ضعيفة ويسيطر عليها الجمود ، لان كل مبادهة من مبادهاتها قد تهدد بنسف التحالف . وهي غالباً ما تُسقط ، فتحاول البقاء بتخفيض عدد ممثلي خصومها . وهذا هو الهدف من الاصلاحات الانتخابية الممددة لا الى ضمان خير تمثيل بل اقضاء عناصر الاقليات عن المجالس وضمان اكبر عدد ممكن للاكثرية . تلك كانت الغاية من القانون الانتخابي الالمانى في السنة ١٩٤٩ : يُختار ٢/٣ اعضاء المجلس بموجب لوائح فردية باكثرية الاصوات ، ويختار الثلث الآخر بالاكثرية النسبية : يُسلم كل منتخب بطاقتين ، احدهما لانتخاب مرشح بموجب اللائحة الفردية ، والثانية لتمثيل حزب سوف يتمثل في المجلس بنسبة عدد الاصوات التي يفوز بها ؛ واعطى القانون الانتخابي الفرنسي الصادر في ايار ١٩٥٦ ، مجموع مراكز الدائرة الانتخابية لاوائح التي تحصل على اكثرية الاصوات ، هل ان لا يؤخذ بالاكثرية النسبية الا في حال وجود مرشحين متفردين . اما

القانون الايطالي الصادر في السنة ١٩٥٣ ، فقد اعطى الوراثة ٦٤,٥٪ من المراكز ، اذا فازت بأكثرية الاصوات . وقد اسفر القانون الفرنسي عن النتيجة التي سمت ورامها الاكثرية التي اقرته : فان احزاب الوسط المتحالفة قد فازت في عدد كبير من الدوائر الانتخابية بالاكثرية المطلقة على حساب الحزبين المطرفين ، تجمع الشعب الفرنسي والحزب الشيوعي ، اللذين جاء تمثيلها دون اهميتها الحقيقية في البلاد . وكان من جهة ثانية ان القانون نفسه قد خيب في كانون الثاني ١٩٥٦ آمال المستفيدين السابقين منه بتسييره فوز الاحزاب الشيوعية . اما في ايطاليا فلم تعط النصوص النتيجة المتوخاة منها اذا ان الحزب الديموقراطي المسيحي لم يحصل على الاكثرية المطلقة .

ذهبت القوانين الانتخابية الفرنسية الصادرة في السنة ١٩٥٨ الى ايمد من ذلك : فقد قسمت البلاد تقسيماً موفقاً من للمناطق الزراعية تمثيلاً كبيراً على حساب سكان المدن ، بحيث « اقتضى معدل ٢٢٠ ٢٨٨ مقعداً » لانتخاب نائب شيوعي ٤٧ ٧٣٣ لانتخاب ممثل للحركة الجمهورية الشعبية و ١٩ ١٧١ لانتخاب ممثل للاتحاد الوطني الجمهوري . اما الهيئة الانتخابية لمجلس الشيوخ فقد تتمتع فيها الاعيان الريفيون بتفوق ساحق جعل التصويت تصويتاً محصوراً حقيقياً .

ان التطور الذي برزت معالمه قبل ١٩١٤ قد ازدادت مرعته في كافة سلطة الاختصاصيين البلدان الحرة ، بريطانيا العظمى وممتلكاتها ، فرنسا ، ايطاليا ، البلدان السكندنافية ، المانيا الاتحادية . فشهد تراجع مستمر في الرقابة البرلمانية على السلطة التنفيذية ، وبالغالبية ترديد نفوذ الاختصاصيين والبراء الذين اكتظت بهم الادارات والاجهزة الفنية الشبه حكومية .

يرد ذلك الى الطابع الفني المتعاطف في المسائل المطلوب حلها من الحكومات ، خصوصاً في الحقول المالية والاقتصادية والعسكرية ، والمكان الذي احتلته التقنيات الحسابية في اقرار العمليات العسكرية والتجارية والصناعية والبحث عنها (التي تفرض لمة رياضية لا يدرك معناها سواد الموظفين السياسيين) قد اضعفت اهمية متساعدة على الخبراء والاختصاصيين . فان الصعوبات المالية والتقنية التي تعترض الموازنة من الضخامة والاهمية بحيث ان الادارة التي تضعها - مديرية الموازنة في فرنسا - تكلفت طبعا الاشراف على كل النشاط الاداري ، وبالتالي على كل النشاط السياسي . ويصح القول نفسه في مستلزمات الدفاع الوطني الذي يحتاج اليوم الى استخدام كافة موارد البلاد . فليس من ثم اية مسألة اقتصادية او مالية او سياسية - بما في ذلك التعليم والغربية المدنية - لا تخضع ، حتى في ايام السلم ، لبعض الرقابة من قبل الاركان العامة .

الا ان عدد هؤلاء الاختصاصيين محدود . فقد قدر « م . دبريه » ب ٧٠٠ او ٨٠٠ عدد الشخصيات النافذة حقاً في فرنسا : موظفين مدنيين (منتسبين الى الهيئات الكبرى) وعسكريين ، ورجال سياسيين (يناهزون المئة) يحتلون مراكز وزارية ، ومستشاري حكومة (اقتصاديين ، علماء) . و قدر « ف . م . ج . ولسون » هذا العدد في بريطانيا العظمى وحدها ب ٣٥٠ يدخل في عدادهم زهاء خمسين رجلاً سياسياً كحد اقصى . فاذا اضعفنا الى ذلك ان المرمرير مناشير وانظمة

الادارة العامة المعدّة لتوضيح كميّات تطبيق القوانين متروك ابسداً لصغار الموظفين الذين يستطيعون الانحراف بسهولة عن مقاصد المشرع ، لرأينا الدور المحدود جداً المتبقي للهيئات المعنية ديموقراطياً .

الاختصاصيون اكثرية بين هذه الشخصيات النافذة القليلة العدد . ويتخرج معظمهم في فرنسا من مدرسة الـ « بوليتكنيك » ومن « معهد الادارة الوطني » ، وفي انكلترا من « المدارس العامة » التي ينتسب معظم طلابها الى الطبقتين البورجوازيتين العليا والمتوسطة (وينتسب ٦٥٪ من طلاب معهد الادارة الوطني الى فئتين : فئة الصناعيين وارباب المهن الحرة ، وفئة كبار الموظفين) . وينتمي هؤلاء الموظفون الكبار الى الطبقة الاجتماعية نفسها التي ينتمي اليها ارباب الاعمال ، وغالباً ما تجمع بينهم الثقافة الواحدة وأواصر القربى ، والطرائق والآراء المشتركة . وكثيراً ما يقوم بين هذين العالمين تبادل الموظفين (واحسن على نقض الولايات المتحدة حيث ارباب الاعمال « يعيرون » الحكومة موظفيهم الاختصاصيين) . فيها يؤلفان « الاقطاعية الاقتصادية والادارية والمسككية الجديدة » التي اشهرها « جورج غورفيتش » ، و« نخبسة السلطة » غير المسؤولة والكلية القدرة التي سبق لـ « رايت » ان اشار اليها في الولايات المتحدة ، والتي انتزعت عملياً من الزعماء السياسيين زمام الامور وراثت « تهديد بايتلاع الدولة » . فنشأ عن هذا التقارب بين « نظرية اولوية ارباب العمل ونظرية اولوية بيروقراطية الدولة » (ج. بيردر) « استبداد مستنير » قد يكون - في افضل الاحوال - مجدياً وفعالاً ، ولكنه غير مسؤول لأنه هو من يعين معظم مثليه .

استمرار تدني الرقابة البرلمانية اضطر البرلمانيون المنتخبون اكثر فأكثر الى التخلي عن بعض صلاحياتهم للجنة التشريعية والسلطة الادارية بالتصويت على « قوانين مبدئية » ومراسم اشتراعية (١٦٥ في ظل وزارة لانبال ، ١٣٠ في ظل وزارة منديس - فرانس ، ١٦٥ في ظل وزارة ادغار فور) ، حيث يترك تفصيل الانظمة لمقررات خبراء الادارة . واذا كان من المغالاة القول ان « بريطانيا العظمى دكتاتورية مستترة في ايدي الادارة الدائمة » ، فبإمكاننا التأكيد ان نفوذ الادارة في كافة دول اوروبا الغربية يجساري نفوذ الهيئات المنتخبة وغالباً ما يشله .

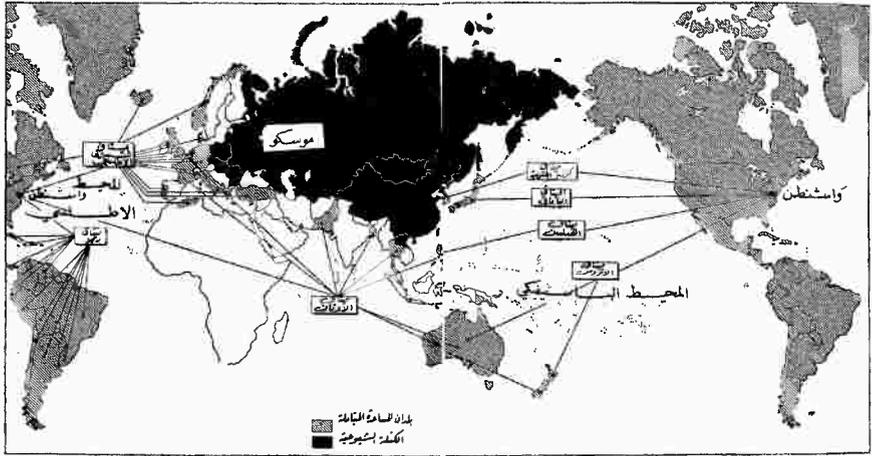
اما السبب في ذلك فهو ان رقابة اعمال البيروقراطية تصبح وهمياً خادعاً كلما توسعت المصالح الحكومية . فان انكلترا وسويسرا والولايات المتحدة تعرف هذا الوضع ، والدول الاخرى ، كفرنسا مثلاً ، حيث تسقط الحكومة بسهولة ، تعرفه معرفة فضلي ايضاً . وان طريقة « الاسئلة » والاستجابات التي يلجأ اليها النواب للتنبيه الى تجاوزات الادارة ، ليست مجدية قط لأن وزيراً تسانده الاكثرية غير مازم بالإجابة . فالادارة العليا ، المسيطرة سيطرة شبه مطلقة على كافة دوائر الدولة ، والمستيقنة من عدم المسؤولية وغير القابلة للعزل ، تشل عمل الوزراء والنواب على السواء . وينبثق معظم مشاريع القوانين عن دوائر الوزارات والمصالح ،

فليست المجالس النيابية من ثم سوى جمعيات تبحث فيها هذه الاقتراحات . أليس جديراً بالملاحظة ان المجلس النيابي الفرنسي كان غريباً عن فكرة وإعداد الخطتين الاولين للتجديد والتجيز وفقاً لقتضيات العصر بالرغم من اهميتها بالنسبة لمستقبل البلاد ؟ وتصبح المناقشات نفسها شكليات لا طائل تحتها بسبب تصلب مواقف الاحزاب التي لتبني مبدئياً وجهة نظر لا تقوى أية مناقشة على تغييرها . فلم تعد المناقشات من ثم وسيلة فعالة للوصول الى الحقيقة .

يرد ذلك الى ان المقررات الهامة تتخذ في داخل الاحزاب لا في الجمعيات . ولكن تطور هذه الاحزاب العام يزيد اكثر فاكثراً من تصلبها . فمركزية السلطة المتزايدة في الاحزاب تعد من نفوذ الاعضاء على المسؤولين . ولم يعد اختيار المسؤولين لمعاوينهم سرراً خفياً ، لا بل قد يحدث احياناً ان تنص الانظمة الاساسية على شرعية هذا الاختيار . ولذلك فان الاعضاء اصبحوا يخضعون اكثر فاكثراً لنظام ملازم صارم . والبرلمانيون انفسهم ملازمون بطاعة تحولهم الى آلات انتخابية يسيرها رؤساؤهم .

على غرار « التكتلات » الاميركية اخيراً ، التي قيل عنها انها « الحكومة غير المنظورة » ، برز اكثر فاكثراً تأثير « الجماعات الضاغطة » الفعّال . فهي تؤثر على الرأي العام (لأنها توصلت الى الاشراف على كافة الصحف تقريباً) وعلى الاوساط البرلمانية أو الحكومية بالتهديد بالامتناع عن انتخابها مرة اخرى وتمويل الاحزاب السياسية ، وبتقديم مشاريع القوانين أو مشاريع تعديل القوانين ، وبالاسئلة الخطية او الشفهية التي يوجهها الى الوزراء النواب المتفانون في خدمتها وبالمساعي المنطوية على التهديد وحتى بالعمل المباشر : عرقلة السير في الطرقات العامة ، إقامة الحواجز في الشوارع ، اضرابات المنتجين ... وهي متعددة الاشكال : جمعيات عمالين قدماء (الجوقة البريطانية) وجمعيات مهنية كالاتحاد الوطني للمستثمرين الزراعيين ، والاتحاد العام لكرومي الجنوب ، والمعهد التقني الفرنسي للشمندر الصناعي ، والاتحاد الوطني للمالكي وسائل النقل البري ، واتحاد الصناعة البريطانية ، وجمعية صانعي الجمعة ، وجمعية المزارعين الوطنية ، الخ . وقد سيطرت كلها على فئات برلمانية معروفة او مستترة يؤثر نشاطها على استقلال السلطات العامة والمنتخبين . فنجحت من ثم في عرقلة نشاط المؤسسات البرلمانية .

تجسد السلطة لم يستطع البرلمان التكيف وفقاً للظروف الجديدة الناجمة عن واجب حل المسائل بسرعة وفي كل مكان ، فلم يعد من ثم المصدر الوحيد للسلطة الحكومية . فقد اضطرت هذه الاخيرة - كي تكون فعالة - الى التمرکز والتوحد في ايدي عدد من الرجال او في ايدي رجل واحد احياناً . ففي هذا الاخير - الذي قد يكون مجرد رمز او رئيساً فعلياً - تجسدت السلطة . فكانت النتيجة ان ضرب عرش الحائط بفصل السلطات شيئاً فشيئاً ، لا بل كاد البرلمان في بعض البلدان يفقد دوره في رقابة السلطة التنفيذية الذي كان رئيسياً في القرن التاسع عشر .



الشكل ١١ - خريطة العلاقات العربية في سبيل للمساعدة للتجارة في السنة ١٩٤٥.

ليست ظاهرة تجسد السلطة ظاهرة جديدة ، ولكن وسائل عمل قوية جداً برزت حين طرأ هذا التأخر على المجالس التمثيلية . فان الاذاعة والتلفزة والسينما قد قربت المسؤولين من الجماهير الشعبية ، وجمعت اسماءهم وصورهم مألوفة ، وساعدت على ان تتكون حولهم اسطورة استتبعت المشايمة العاطفية ، اي عاطفة اعجاب او تقدير نحو « المنقذ » ، نحو « الرجل الذي لا يبدل له » . وان تجسيد السلطة هذا ، الذي استفادت منه الحكومات الدكتاتورية قبل الحرب ، لم يخل دائماً من عبادة الشخصية ، لانه ينطوي على تملق للرجسالم العظام الذين حذرهم ديموقراطيو القرن الاخير لأسباب وجيهة كثيرة .

الخلاصة

اذن واجهت العالم الرأسمالي والحرب ، بعد الحرب ، صعوبات مردها وجود عالم شيوعي عرف نهضة صناعية واسعة وتحور الشعوب المستعمرة ، ولكن مردها كذلك متناقضات داخلية ليس أقلها شأنًا فقدان التوازن بين القوة التي تتولى ادارته وقوة الدول التي يتألف منها . فقد خرجت الولايات المتحدة من الحرب دون خسائر مادية وبشرية هامة ، وبطاقة صناعية واحتياط مالي متزايدين ، فاستطاعت ، بفضل تفوقها الاقتصادي والمالي الساحق ، ان تفرض زعامتها باستغلاها ، بصورة خاصة ، الخوف من الثورة الاجتماعية المسيطر على الطبقات الحاكمة في أوروبا . وأدى النفوذ الاقتصادي والمالي الذي عناه مشروع مارشال بعد السنة ١٩٤٨ ، تم الارتباط بالميثاق الاطلسي في الحقل العسكري في السنة ١٩٤٩ ، والاشراف على القوات المسلحة (ومن ثم على المواثيق) ، والحرب الباردة ، الى توسيم الهوة بين أوروبا الغربية وأوروبا الشرقية ، واستمرار ارتباط الغرب اقتصادياً بالولايات المتحدة الاميركية - بالرغم من نهضته الاقتصادية . فهل كان ذلك تمهيداً لـ « امبراطورية الاميركية » التي حلم بها « بورنهام » ، المبنية على السيطرة الاقتصادية والمالية ، وشبكة متصلة الحلقات مؤلفة من ٩٠٠ قاعدة عسكرية بحرية وجوية موزعة على كافة القارات ، واحلاف عسكرية قوية لمحاصر الاتحاد السوفياتي وحلفاءه (الشكل ٢٤ ، ص ٤٨٤ - ٤٨٥) والشبيبة بالامبراطورية البريطانية في القرن التاسع عشر ؟

ان هذا التفوق الاميركي قد خلف في الحقيقة التفوق الذي حققته بريطانيا العظمى في القرن السابق ، ولكنه اختلف عنه بعض الشيء . فبينما كان التفوق البريطاني يمثل اوفر الحضارات حرية واكثرها تقدماً في ذاك العهد ، ويساعد الحركات التحررية والديموقراطية على المؤسسات المحافظة المسيطرة على البر الاوروي ، استندت الولايات المتحدة الى القوى المحافظة في العالم التي تقاوم حركات التحرر القومي والاجتماعي . وهكذا فان الزعامة الاميركية ، التي

تساند النظام الرأسمالي المتخلخل في كل بلاد، تعرضه لخطر بيمد الأجل بإبقائها في مراكز السلطة القوى التي تحول دون تحقيق الإصلاحات الضرورية .

لا ريب في ان تحسن العلاقات الدبلوماسية منذ السنة ١٩٥٧ ، والتقدم الذي احرزه الاتحاد السوفياتي ، ونهضة الاقتصاد الاوروي ، وتمام النزعات الحيادية البارزة في العالم الثالث التابع ، قد اضعفت هذه الهيمنة الاميركية وشجعت قيام سياسة داخلية ذات طابع حر في الولايات المتحدة . وانما ازداد في الوقت نفسه ، في الحقل الاقتصادي ، تجمع المشاريع الذي عزز قوة الشركات الكبرى ووسائل تأثيرها على الحكومات ؛ وفي الحقل السياسي ، توطدت بالمقابلة دعائم الحكومات المحافظة في الدول الغربية . فان الاحزاب اليسارية - حتى اكثرها اعتماداً - آلت في كل مكان الى المعجز او وقفت موقف الدفاع .

فصل رابع

الفكر والفن والحياة الدينية في فترة ما بعد الحرب الثانية

ان انتصار السنة ١٩٤٥ ، الذي عقبه على الفور تأزم دولي جديد ، لم يقسم كآخر الحرب العالمية الاولى بالاسترخاء على الصعيدين الفكري والفني . فهو لم يولد لا تفاؤلاً ولا غروراً حيال المستقبل . وان ادب هذه الفترة قد « انف من العواطف النبيلة » ، وحرص على ان يكون واضحاً ويتجنب الاكاذيب والصور الخادعة على السواء . « لقد اختبر الانسان ، على مقياس العالم ، قوته المادية وفشله الاخلاقي » ؛ ولا يمكن اعتبار توسع الحضارة المادية تقدماً او تأخراً : « انه النتيجة الطبيعية للنشاط البشري ، التي اصبحت ضرورية بفعل تزايد سكان الكرة الارضية وتزايد متطلباتهم » . انتهت الحرب ولكن مسائل اخرى تستوجب الحل ، وفي مقدمتها بناء السلم :

... « ان نهاية الحرب تعني نهاية « هذه » الحرب فقط . ليس المستقبل مضموناً ؛ نحن لا نؤمن بنهاية الحروب ... وانما يجب ان نراهن . فحين تضع الحرب اوزارها تترك الانسان عارياً ، وغير مغر مدركاً اخيراً انه لا يمكنه الاعتماد الا على ذاته » .

(ج . ب . سارتر)

تعلم الانسان تمييز عقله ، وعرف ما يمكن ان ينتظره منه وما لا يمكن ان يؤمله : الاطلاق ، والكهال ، والمثالية ، وكل المقولات التي خلقت من معناها والتي اعاض منها بالقيمة والنسبية ... لذلك نحسن الحس في كافة الحقول ؛ وبات الارتياح والتشكك بعد ذلك يحومان حول كل مذهب مقفل يبدو في الظاهر نهائياً .

١ - الفكر وفنون الادب

لقد سيطر على كل فترة ما بعد الحرب هذه ج . ب . سارتر - البعيد عن اوهام سلفه « هايدغر » - الذي عرض اساس فلسفته في « الوجود والعدم » (١٩٤٣) . ففي هذا المؤلف نرى الانسان في جوهره محكوماً عليه بحرية مطلقة

وغير معقولة معاً ، وبالعيش في عزلة وانفراد . ولا معنى لحياة كل انسان الا ذلك الذي يعطيها اياه ، وليس للاحداث نفسها من حقيقة ومعنى سوى ما يعزوه اليها ، ذلك الضمير الزائل على غير هدى الذي هو الانسان ، ومن هذه الزاوية وهذا المنظور ، تفقد المعرفة العلمية والموضوعية قيمتها كحقيقة ، ولا يبقى لها سوى قيمة وجودية . ولكن هناك شيئاً آخر في فكرة سارتر ؛ ان عدم التقدم لا يستلزم بالضرورة المحطاط البشرية ، فانما هو انعدام مفهوم عام وموضوعي للتاريخ ، ويعود لكل انسان لتحديد هذا التاريخ ، وتاريخ الماضي ، والتاريخ الذي يعيشه ، والتاريخ الذي يستشعره . « اذا كان كل شيء حائزاً ، فلا شيء سواء ، حتى السواء نفسه . وفي الواقع ، ان ما يبرز في « الوجود والعدم » ، هو المهارة في الجدل على صعيد الاسلوب الفلسفي : الانسان منفرد وليس منفرداً قط . انه حر ، ولكن « في وضع معين » . واذا صرفنا النظر عن الآراء الماركسية ، فان هذا المفهوم للانسان وللعمل الانساني الذي يميز عنه هو بالنتشر والطبي مفهوم ما بعد الحرب : انعدام اي نظام سام ، انعدام اي فصل ايمان . ولكن القلق امام غير المعقول لا يجوز ان يستجيب الى يأس ، انه يقود الانسان الى اختيار واضح للعمل ، الى تولي امر مصيره الخاص والوضع الذي هو ملقى فيه .

النسبية والعقل
تكاملت علوم الانسان ، بعد ازمة اوائل القرن ، واصبحت علوماً مختلفة عن علوم الطبيعة ؛ وباتت كلها ، ولا سيما علم الاجتماع الذي احرز اكبر تقدم خلال السنوات الـ ٣٥ الاخيرة ، تعلمنا نسبية شاملة بما فيها نسبية العقل البشري .

كانت هذه النسبية حصيلتها كل الحركة الفكرية في اوائل القرن التي اجتمعت في احتقار العقل كدالة للحقيقة وافضت ، عبر علم الظواهر ، الى رفض العقل العاقل بواسطة الوجودية . فقد سبق لـ « هايدغر » ، في العشرينيات ، ان جاهر بازدراءه الشامل لكل المعارف التي قد تنبثق عن العلم ؛ « ان ضبط اي علم لا يوازي ركادة علم ما وراء الطبيعة » . ان علم ما وراء الطبيعة والعلم على طرفي تقيض ؛ فهو يبحث عن الوجود في اختبار عاطفة الانسان وتأوه . ومنسند الثلاثينيات رغب علم الظواهر في ان يكون معرفة الانسان فقط ، وهي معرفة ناقصة في جوهرها كما يعرف علم الظواهر ذلك . فهو يضاعف من ثم ، بوصفه الظاهرة ادق وصف ممكن ، كما تبدو للضمير الناقد ، نتائج علم تحليل النفس . وينطلق هذا الاخير ، من جهة ، من تحليل اعماق العقل الباطن لتقديم الدليل على عدم موضوعية اكثر الافكار صوابية في الظاهر ؛ وهو يحدد مصادر هذه الافكار في غريزة الجنس على غرار « فرويد » ، او في طلب العظمة ، على غرار أدلر ، او في الامثلة الرمزية ، الشاملة والثابتة في طبيعتها ومقارها على السواء ، لعقل باطن جماعي أبانه « يونغ » .

تبني علم الاجتماع مدلول العقل الباطن هذا ، فأثار ابحاثاً كثيرة : علم اجتماع المعرفة ، الذي

ابتغى تعديد المغازي الحنيفة اللاشعورية للافكار المعبر عنها . ومنذ ماركس الذي طاب له ان يرى في افكار الانسان انعكاساً لطبقته الاجتماعية ، تمددت واختلقت تحولات الافكار الى غير جوهرها ، ولكنها بطوت كلها على ان الافكار ليست سوى مجرد حصيد عقل خالص : تصدر عن شعور او عن ردة فعل يحدتها موقف معين ، فهي نسبية بفعل منشأها . ويظهر تحليل النفس في مدلوله الواسع (البعث عن المصادر اللاشعورية للافكار) ان تعريضه ليس سوى احتمال من جملة الاحتمالات .

ويبدو تحول الفلسفة في حقل علم الاخلاق ماثلاً للبيان : فبعد ان جعل نسبياً ككل شيء آخر ، استحال قيام مذهب اخلاقي متلاحم ، صوابي ، يمكن تعليمه . وحين يقترح « كامو » ، في « اسطورة سيزيف » ، علماً أخلاقياً معيناً ، فهو يعترف بمعجزه عن تبرير بنائه الا بالحاجة الى جعل الحياة جديرة بأن تعاش . ولعل سارتر نفسه ، بتأجيله تكراراً نشر كتاب « بحث في الانسان » ، يعترف بمعجزه عن اقتراح علم اخلاقي مبني على أسس ركنية . « ان مدلول استحالة العالم يبدو مثبتاً اثباتاً نهائياً في الفلسفة ، ويرد ضمناً في كل مؤلف فلسفي . ولا يتخلص المؤمن منه الا « بقفزة » في الايمان ، كما يقول كامو ، ولكنه يسلم بالفواصل الكبير بين قدرة الفكر البشري واتسبات وجود الله ، ويزعم في الوقت نفسه بأنه يكمل بفعل الايمان حركة اتمكاس الفكر على الانسان والعالم .

وهناك قطاع من قطاعات البحث بات توسعه ذات شأن كبير بالرغم من حداثة عهده ، واصبح له في العهد المعاصر اهمية ومغزى خاصان ، اعني به قطاع تاريخ العلوم : ففي الوقت الذي يفقد فيه العقل ، في الفلسفة والعلوم البشرية ، قيمته كصدر للحقيقة ، لا يسمعنا سوى مشاهدة تحقيقاته في حقل العلوم وتطبيقاتها التقنية . فالعقل البشري يعي هنا فعاليته وركانه مساعبه . وهو يؤثر على مدلول الحقيقة مدلول « المعرفة الذاتية » (باشلار) ؛ وليس موضوع الكلام ، على كل حال ، العودة الى الايمان الكلي بإمكانات العلم أو الى التفاؤل المطلق الذي جوهر به في أواخر القرن التاسع عشر : فان نمو العلم ليس نمواً خطياً دون اخطاء وتراجعات ، ومن الضروري تحليل المعرفة العلمية تحليلاً نفسياً ؛ فان صوراً كثيرة شبه اسطورية وأمثلة كثيرة تتسلط على الضائر وتتسرب خلصة الى براهين علمية مزعومة . وانما قام غاستون باشلار بتحليل العناصر الاربعة (ماء وهواء وتراب ونار) تحليلاً نفسياً رغبة منه في تبيان هذه الامثلة .

من جهة ثانية تغلب العلم المعاصر على الازمة النظرية التي برزت
التغلب على أزمة الحتمية
في أوائل القرن : فان ظهور علم الطبيعة النووي مع تطبيقاته
الرهيبه (القنبلة الذرية ، القنبلة الهيدروجينية) ، وتأسيس علم كيميائي عقلي مبني لا على وصف
اختباري لخصائص الاجسام كما في السابق ، بل على معرفة التركيب الذري الذي يعين هذه
الخصائص ، قد اعاد للعقل اطمئناناً كان قد فقده . وان النظريات الحيرة التي رأت النور في
اوائل القرن قد مكنت من ادراك الظواهر ادراكاً جديداً ، ولا سبيل لانكار حقيقتها بمجبة

انها بالغة الجرأة او متناقضة : لقد اثبتت صحتها، ولكن عقل العالم قد تحول بسببها لمحوها كلياً، لا بل انه في تحول دائم ، إذ أن النتوج الجديدة تخلق مسائل جديدة، وتعتبر هذه التجددات منذ ذلك شرط التقدم بالذات .

تسير أزمة الحتمية نفسها في طريق الحل . فان خطوات العلم الذري الاولى (تفجير الذرة في السنة ١٩٣٨) كانت تأكيداً كافياً بان العلم ما زال يتمتع ببعض القدرة على صعيد الذرة . ولكن الابحاث الأخيرة التي قام بها الفرنسي « ج . ب . فيجيه ، والأميركي « دافيد بوم » قد اثبتت ان نظرية عدم تحديد الظواهر على الصعيد الذري كان مردها الى ادخال مبدأ خمني وغير ضروري مسلم به دون برهان البرهنة : ليس عدم التحديد الموضوعي للظواهر ما اثبت ، بل الحدود الراهنة لقدرتنا على معرفة هذه الظواهر فقط . فبقى نسب الارتياح التي يقول بها « هايزنبرغ » مقبولة علمياً ، وانما لم يعد لها المعنى النظري الذي كان يعزى اليها . فان انشأتين لم يستطع قط التسلم بعدم الحتمية . ولكن « لويس دي بروي » نفسه اعلن في السنة ١٩٥٢ ان ابحاث فيجيه وبوم قد قادت الى اعادة النظر في التفسير الاحتمالي الصرف لملم الآليات التموجي الذي سبق له وسلم به منذ عشرين سنة وانه يواجه امكانية حل حتمي من شأنه وضع حسد «لمأساة علم طبيعة الاجسام الصغرى المعاصر ... اكتشاف ثنوية الموجات والجسيمات » . (وهل يبقى علم الطبيعة الكمي غير حتمي ؟) .

المدلول الجدلي للملم من جهة ثانية ، ولتى زمان فلسفة العلوم القديمة بدورها ايضاً : انبثقت عن موقف فلسفي تأملي صرف ، فتحولت الى مذهب عقلي اعتدالي اعتبر الاشياء فيه بسيطة وثابتة ، والمعرفة سبجينة مقولات مقبولة كأنها ازلية . فجمادت سرعة تقدم العلم والتقنيات بمد السنة ١٩٣٠ ، والصعوبة القصوى التي اتصف بها العمل العلمي ، تظهر ان نشاط العقل يبرز بشكل آخر مختلف جداً . وهو المنطقي « كفافيس » من برهن ان العلم ليس مستقلاً عن موضوعه ، وان ليس هناك من عقلية مجرد ذاتها ، بل ان عقلية العلم قائمة في بنائه الاجبالي : ان نسبية العلم هذه انقضت من مخالفة الصواب اذا انها لم تأت من ضعف تركيبه ، بل من طبيعته الجدلية في جوهرها التي تجعله لا وجود له الا في الجهد الذي يبذله للسيطرة على موضوع حقيقي .

في هذا الافق الجدلي نفسه توجد فلسفة العلوم التي طلع بها « ج . باشلار » : انها تعطي تاريخ العلوم كل معناه ، لأن « العقل يتكوّن بتبصره في العالم ، ولأننا نكتشف من خلال توسع الآراء العلمية شروط تطبيق الفكر على موضوع ما ، والاعطاء الواجب مجتمعتها في المستقبل ، وتولد الافكار العلمية الراهنة » . فلا عجب من ثم اذا ما طلب ج . باشلار الى العالم ان يمتلك كل ماضي العقل ، اي كل ماضي علمه ، وفي الوقت نفسه كل حاضر التقنية («العقلية التطبيقية» ١٩٤٩) ، وهذا جديد كله : « المجهود العلمي ليس مجرد تأمل في الموضوع ، انه التحام بالمادة ، ومعرفة هذه المادة بمنتمة الانفصال عن القدرة عليها » . وهكذا يبرز مدلول جدلي للملم هو

على ملتنى « عقلية تطبيقية » و « مادية منهجية » ، يقابل بها باشلار المادية الفلسفية الغليظة (« المادية العقلية ») .

أذن هو مدلول الجدال ما يبدو جوهرياً في الفلسفة المعاصرة . وقد اتاح إحكامه بعلم الظواهر (خصوصاً بشكلكه الوجودي مع سارتر) خلال العقود المنصرمة استخدامه استخداماً شاملاً . أجل لا يعرف الإنسان قط سوى فكره الخاص ، لا واقع الأشياء ، ولكنه يكتبني طوعاً بهذا التأكيد شرط الاعتراف بصحة تفكيره في بعض الظروف . « هو تضامن الإنسان الفاعل والموضوع المادي ، وهو تضامن الفرد والمجتمع في الزمان والمكان ما يتيحان التبصر جدلياً في العلم و حياة الفرد في المجتمع » .

علم الاجتماع اما بصدد حجم الأبحاث ، فهي مدرسة علم الاجتماع الاميركية لعمرى ما تفوقت تفوقاً كبيراً على سواها ، حتى في فرنسا حيث لا يزال مركز الدروس الاجتماعية مدينياً للأبحاث الاميركية . وتسيطر على هذه المدرسة مؤلفات « ر بندكت » ، و « م. ميد » ، و « ر. لنتون » الذين يقاومون الفكرة التطورية ، و « بيترىم ا. سوروكين » الذي يرى ان المجتمعات البشرية تنمو ، لا في اتجاه تقدم قد يكون تحسناً ، بل « بوجات ودورات نسقية » . ولكن اتجاه بعض ممثلها ، ممن يعتبرون المجتمعات مجرد آليات ، الى اقصار أبحاثهم على درس وقائع تفصيلية كثيرة وعلى « اختبار كاذب » بصرف النظر عن كل تفكير فلسفي ، وعلى التعبير عن « صورة الواقع هذه » بصيغ حسابية ، ينطوي على خطر الاقضاء الى « مرض الاختبار » و « جنون الكم » الفارغين والعقيمين حقاً .

ارتبط علم الاجتماع الفرنسي منذ نشأته ارتباطاً وثيقاً بعلم الشعوب ، وغما تحت تأثير « مارسيل موس » وتلميذه « ليفي - شتراوس » باتجاه درس الهياكل الذي يمتد ان التحليل البحث في علم الاجتماع لا يمكن ان يؤدي لأية نتيجة ، لأن كل عنصر لا مغزى له سوى في مجموع هو فيه ضروري وقابل للتغير بدالة كافة العناصر الأخرى .

ان لـ « كلود ليفي - شتراوس » الفيلسوف والعالم باصول الشعوب واخلاقها تأثيراً بتخطى جمهور مستعمره في كلية فرنسا الى حد بعيد . فان مؤلفاته « دوائر الانقلاب الحزبية » ، و « الفكر البائر » ، و « النيه والمطبوع » ، و « الوثنية المعاصرة » ، و سواها ، قد جعلت الكثيرين يألون افكاره وأسلوبه . وبالفعل ، فتح علم الانسان التركيبي آفاقاً جديدة أمام العلوم البشرية التي اعطاها اسلوباً يخالف التحليل الجدلي على الطريقة الماركسية الذي يقول به سارتر ، وربما كان « ليفي - شتراوس » - في رأي « جان لاكروا » - آخذاً في بناء الفلسفة « الأكثر إلحاداً عنيفاً في أيامنا هذه » .

بصورة عامة تسود علم الاجتماع المعاصر روحٌ نسبية شاملة : ليس بعد اليوم من تسلسل مجتمعات ، وليس من تفوق للبيض وحضارتهم . وتمنع فكرة الشخصية الاساسية التي ترافقها فكرة « التجميع الثقافي » فكرة تسلسل القيم أو التقدم التاريخي ، فكل مجتمع ينمو نوعاً خاصاً به .

وإذا حول المجتمع الغربي كل جهده المنطقي نحو العلم والتقنيات ، فقد حولته مجتمعات أخرى نحو الدين ، أو النسب ، وأسسست في هذه الحقول مذاهب معقدة جداً . لقد زال تعبير «المجتمع البدائي» من اللغة العلمية . فنحن هنا أمام توسع مفهوم الانسان ، ونشأة انسانية تعترف بسمو انسانية القيم الغربية عن الغرب . وهذا لعمري حدث غريب وهام جداً في الوقت الذي يتجه فيه مثال الحضارة الغربية الى الانتشار في العالم كله والى قلب مجتمعات كاد الجمود يسيطر على تنظيمها منذ آلاف السنين رأساً على عقب .

تقدمت السيكولوجيا تقدماً هاماً في الحقل العملي بنوع خاص . فالطب
السيكولوجيا
النفساني الاميركي قد نوع طرائقه بغية تطبيقها على الاضطرابات
و « العلائق البشرية » العقلية المختلفة ، لاجئاً الى المزيد من الاختبارات والاسئلة الدقيقة .
ومن جهة ثانية اتجهت السيكولوجيا التجريبية ، خصوصاً بعد السنة ١٩٣٠ ، نحو طرائق تقدير
انفعالات الفرد النفسية ومسائل التوجيه المهني . فقد استخدمت أولاً من قبل حكومة
روزفلت في اطار « النهج الجديد » ، ثم من قبل المشاريع الكبرى التي وضعتها في خدمة تنظيم
وسائل الانتاج ، الذي كان في الواقع تنظيم استثمار الانسان بالانسان والآلة . وبمسد ان
اثبتت اختبارات عدة ان تحسين الانتاجية هو دالة عوامل سيكولوجية واخلاقية ،
فبات لزاماً ، لا تحسين ظروف العمل المادية فحسب ، بل الجو نفسه الذي تنمو فيه
الحياة المهنية . هذا هو مذهب قياس الظواهر الاجتماعية لـ « العلائق البشرية » ، المنبثق
عن الاختبارات المجرأة في السنة ١٩٢٧ في مصنع « كهرباء الغرب » في « هوثورن » - أحد
احياء شيكاغو . وقد كان هذا المذهب منطلقاً لبحاث جامعية كثيرة حول «العلائق البشرية» في
الصناعة ، وحول السيكولوجيا الاجتماعية التطبيقية ، وحول دراسات سلوك فريق العمل
والوكالات التي تقدم للمشاريع سيكولوجيين اختصاصيين . وجر عجز رؤساء المصانع الكبرى
عن معرفة من يستخدمونهم معرفة جيدة الى اعتماد تقنيات سيكولوجية أخرى : اختبارات
الشخصية : التوازن التأقري ، الصدق (بواسطة الـ «بوليفراف» ، اي جهاز كشف الاذيب) ،
التزاهة ، التي اضيفت الى الاختبارات الكلاسيكية المقتصرة على درس الحركات الانعكاسية
لمراكز الحواس والدلائل الطبيعية على الكفاءة .

كان دور هؤلاء « المهندسين البشريين » الذين درسوا « حركات » الجماعات - بحسب روح
سوروكين - والسيكولوجيا العمالية ، معرفة العمال شخصياً (حتى باسمائهم) ،
وتوجيههم ، وكسب ثقتهم ؛ وكان على المسؤولين من جهتهم الاعتماد عن كل غطرسة او تصرف
استبدادي ، وعلى « المعلم » ان يكون مرشداً . فالمطلوب هو حث المستخدم والعامل على
الانتاج اكثر فاكثر وذلك باقناع المستخدمين والعمال بان المشروع يولف نظاماً اجتماعياً مترابط
هناصره بعضها ببعض الآخر ، وبمخبة المصنع في العامل بخلق روح التضامن ، وبالخدمات
الاجتماعية ، وصحف المصانع التي تخلق روحاً جماعية ، وتنظيم المحاضرات ، والنوادي

والنشاطات المختلفة ، والمباريات الرياضية ، والاعیاد « العائلية » ، واستشارات العمال والمستخدمين في امر تنظيم العمل ، ومراعاة حق الأقدمية في المؤسسة مراعاة كبرى . ويجب ان يؤدي زوال الاستبداد الى اثاره الانطباع في العامل بان كرامته محترمة وفضله معترف به .

في الواقع ، وجد اختصاصيو درس الانفعالات السيكولوجية ، وهم رجسال بخت علمي ومستشارون صناعيون للإدارة التي تشيهم في وقت واحد ، في وضع مشتبه قلل من سلطتهم وتأثيرهم . فان التساير المتخذة بناء لمباهتهم بدت للعمال وكأنها برادر مذهب « ابرة سيكولوجية » ، واعتبرت « احساناً ممنوحاً مفضلاً » ، لا اعتراضاً به « حق » ؛ وقد نظر اليها المستخدمون والعمال بمجرد لانها تستهدف ، في رأيهم ، ابعادهم عن منظماتهم السياسية الخاصة وعن نقاباتهم . يضاف الى ذلك من جهة ثانية ان تقنيات الاستقصاء السيكولوجية الاجتماعية قد اعتبرت جاسوسية تشجع الرشاية والرائء ، وتستهدف القضاء على حركات المطالبة بالحقوق وابقاء العامل في حالة خضوع دائم .

في هذا الحقل توزعت الطاقات توزعاً جديداً . فان مدرسة باريس قد
الميزات الجديدة
عرفت البقاء ، ولكن النهضة لم تحدث على غرارها عشية الحرب العالمية
الاولى . ولم تعد باريس المركز الوحيد لاجتذاب الفنانين الشبان . وفي
الابداع الفني
هذا الحقل كما في غيره برزت قوة الولايات المتحدة الجديدة . وما جعلها تراحم باريس مزاحة ظافرة توزيع المنح التعلیمیة (على الاجانب والمواطنين الاميركيين على السواء) . فقد فازع متحف الفن المصري في نيويورك متحف باريس باكورة المعارض الكبرى . واذا ما احسنت اميركا منذئذ وفادة الفنانين والكتاب ، فانها حرصت كذلك على تهذيب شخصيتها الخاصة ؛ فقد اصبح هنالك سوق داخلية على بعض الاهمية وعزة وطنية جعلتا الثرياء الاميركيين والمتاحف يؤثرون شراء اللوحات المعاصرة الاميركية .

من جهة اخرى ، وسمت الحياة الفكرية والفنية آفاقها توسيماً عظيماً . فقد اخذت البلدان السكندرية والشرق الأقصى واميركا الجنوبية توفى قسطها للشؤون الثقافية ، لا باهتمامها بالفن و الادب في الغرب التقليدي بل باسهامها في هذين الحقلين اسهاماً خاصاً مبرزاً . وبالمقابلة بحثت فرنسا والولايات المتحدة في الشرق الأقصى عن تقنيات ومصطلحات من شأنها تجديد تقنياتها ومصطلحاتها او توسيع حقل بحثها .

هلم الفنان ، شأن الكاتب ، بأنه يدخل حضارة جديدة لا يمكن ان يعتمد الانسان فيها الا على نفسه . واذا ما زال الملحن والرسام والقاش يعيشون من ثورة اوائل القرن (التي قادت ، فيما يعنى الموسيقى ، حتى في العشرينيات بفضل ابتكار التقنية التوافقية) ، فان البحث ما زال متواصلاً بنشاط . فكل شكل من اشكال الفن يبحث عن لغته الخاصة وتجرد من كل شاغل ادبي . وقد شهدت تصفية عامة للمذهب التعبيري (اقله في الجيل الذي بلغ سن الرشد في السنة ١٩٤٥) وفتحت الفن التجريدي . فلا مبرر بعد اليوم لأن يفرغ الفنان نفسه في قوالب صنمها

الآخرون اذ انه لم يعد ليرى في السلم الموسيقية او في الموضوع الطبيعي المطلوب منه تمثله سوى مصطلح من جملة المصطلحات ؛ فالمتوالية التوافقية ليست اقل « طبيعية » من السلم الموسيقية ، والموضوع الطبيعي ليس اقل تحكما من اي ابتكار تصويري . فالتصميم على عدم التشكيل في الفن التصويري وعلى كتابة المتوالية التوافقية في الموسيقى ، « لرغبة في اعطاء شكل لما هو دون اي شكل وتمييز وجود شيء جديد كلياً » ، والتمبير عن تأثير خاص بالفنان 'يدخل بعض الذاتية والسيكولوجية مما في الحقل الجمالي ، كما يقضي على استقلاله وشموله ، فيجب من ثم المزورف عنه . وليس المقصود بعد اليوم ذاك الجمال « الخالص » والخلو من الروح ، الذي نادى به سترافنسكي وفاليري في العشرينيات ، بل جبالاً يكون اشبه « ببيئة » يحتاج اليها الانسان كما يحتاج الى الهواء الذي يتنشقه .

هذا هو نقيض علم سنن الجمال التقليدي ؛ وفي الوقت نفسه ، توسع البحث ألفني توسعاً كبيراً واصبح نسق تطوره اكثر سرعة بفعل المواد الجديدة التي توفرها الصناعة المعاصرة دون انقطاع . وليس هذا الاسهام خصوصاً في حقل النقاش حيث جارت.المادة البلاستيكية الجديد والحجر والاسمنت ... ، وفي حقل الموسيقى حيث جاء العلم الالكتروني يمدد امكانيات الفرق الموسيقية والالات الموسيقية .

فأرداً ما ينحصر الفنانون في تقنية خاصة ؛ فالرسم قد يكون نقاشاً
الفنون التصويرية
ك « ارب » و« بفسنر » وقد يمارس فن صناعة الخزفيات كما فعل بيكاسو في « فالوريس » او يمارس فن جمع القطع الزجاجية على الطريقة القديمة ك « ليجيه » ، او فن صناعة المديجات ك « لورسا » ... وبالمقابلة قد يصبح مهندس المهارة رساماً (له كوربوزيه) او نقاشاً (الهنتاري « ا. بيوتي » ، والاسباني « ادواردو شيليدا ») ؛ وأن في تنوع حقول نشاطهم لدليل ، لا على محق وحدة المسائل ، وروح البحث التي تحرك الفنانين فحسب ، بل على اهتمامهم بالتوفيق النام بين الانتاج والمسكن البشري وبخلق ، اطار يتجاوب ويتكامل فيه التفصيل التزييني واللوحة والخط الهندسي .

عبر عن الرسم التجريدي في فرنسا، منذ السنة ١٩٤٦ ، في « صالة الوقائع الجديدة » (حيث نجد مرة اخرى « هرين » ، و« بفسنر » ، وارب و « غليز » و « دل مارل ») ؛ وفي السنة ١٩٥٤ ؛ فتعدت اول صالة للنقاش التجريدية التي حمت اناسا مختلفين بقومياتهم ومنتجاتهم الفنية ، من امثال الاميركيني « كالدر » و « داي شنابل » ، والدانماركي « رويبر جاكوبسن » والاسباني شيليدا ، والاطالي « فرانسينا » ، الى جانب « ارب » و« بيوتي » و« اندريه بلوك » و« ن. شوفر » و « جيلولي » و « ستهلي » .. وعشية الحرب كادت النزعة « الهندسية » وحدها تقريبا ان تكون ممثلة على هذه الصورة ؛ ولكن وفرة المنتجات والنجاح الذي صادفه ، على غير انتظار ، هذا الشكل التجريدي الذي بلغ عهده الكلاسيكي ، منذ « كاندنسكي » و « لاربولوف » و « ديغوناني » و « جوندريان » في الرسم ، و « برانكوزي » و « غوتواليس » في النقاش ، قد

تركا انطباع تمسك مفرط بالشكليات يراعى وكأنه تله بالمح ؛ ولذلك تحول الجليل الطالسح نحو دروس الواقعية المفرطة ، فبرزت فتتمح نزعاً واقعية مفرطة تجريدية (« بولياكوف » ، « ديروول » ...) « قد تبدو ، بازديادها ، اقله ظاهرياً ، بالتركيب والشكل المحدد تحديداً واضعاً (البقية) ، وكأنها عودة الى مادة بسيطة جداً واقل مسا تكون اعداداً وروحانية . واستوحى بعض الامبريكيين ، ولا سيما « طوبي » ، و « طولمان » ، و « كلين » ، و « الكوبلي » ، و « ستاموس » ، « السخ » ، وبعض الفرنسيين ايضا من امثال « هارتونج » ، و « بوت » ، و « ماتيو » ، و « سولاج » ، و « شنايدر » ، الخط الصيني او الياباني في الشرق الاقصى . اذف الى ذلك ان الاتصالات تمددت بين الخطاطين اليابانيين والرسامين الغربيين (في السنة ١٩٤٥ ، عرض منتجات الخطاطين اليابانيين المصريين في متحف الفن المصري في نيويورك ، عقبه عرض مماثل في متحف الفن المصري في باريس) .

اثارت هذه النزعات ردة فعل واقعية : عم « بازين » (تعليقات على الرسم المعاصر) فكرة التجريد ، فأبان ان كل رسم تجريدي من حيث انه لا ينقل موضوعه بل « يستخدمه كنقطة انطلاق للابداع التصويري » . فلا مبرر من ثم لان ينحصر في ما هو غير تمثيلي ؛ بمقدوره انتقاء مواضيعه حيث يجدها . ويجيز بازين لنفسه ، استناداً الى هذه الملاحظة ، ان لا يبقى واقعيّاً ، على نقيض « سنجيه » ، و « مانسيه » ، و « بينيون » ، و « استيف » ، و « لايبك » ، و « له مول » . وقد استهدف هؤلاء الاخرون التعبير لا عن الشعور فحسب بل خصوصاً عن التأثير الذي يتركه الشعور ، فأفضى بهم هذا الاهتمام بالتعبير الى تشويه الموضوع والاستغناء عن الكثير من مظاهره بحيث يفقد هويته .

يبدو ان الجدة الهامة في هذا النصف الثاني من القرن العشرين هي ولادة « فن الابعتماد عن الشكل » ، الذي انما هو « فن تعبيري داخلي ووحى » ، يفوض مباشرة في اعماق الوجود ويسبرز المسوخ والاشباح واختراعات الخيلة المعجبة ، بكل حرية وحتى بسخرية من اشكال التعبير السابقة . وكان تأثير بولوك وهارتونج كبيراً جداً على هذا الاتجاه المصاحب الذي سلكه « فورتية » ، و « وولز » ، وخصوصاً « جان ديوفيه » .

ان تقنية المتواليات التوافقية التي ابتكرها « شونبرغ » ، لم تأخذ بالانتشار الواسع بين الملحنين الشبان الا بعد السنة ١٩٤٥ . فقد وفرت دليل المقام للخط الموسيقي ، واصبحت من ثم الالحان التوافقية الاثنتا عشرة القاعدة الاساسية للابحاث في الخط الموسيقي واجتذبت الملحنين الشبان الجسّارين ، طلاب معهد الموسيقى في باريس و « ماسيان » ، و « ليوفايتز » . الا ان الموسيقى التجريدية التي ابتكرها الفرنسيون « بيار بوليز » ، و « موريس له رو » ، و « اندريه هودير » ، و « البلميكي » « هنري بوسور » ، و « الألماني » « ستوكومزن » ، لم تصادف النجاح نفسه الذي صادفه التجريد التصويري . ويجب ايضاً ان تؤخذ بعين الاعتبار الصعوبات التقنية التي يتوجب على الملحن تذليلها عند كل خطوة في هذا الحقل الجديد ، والتي تجعل من

التلحين التوافقي نظاماً شاقاً غير مضمون النجاح . فالمؤلفات هي بمد اليوم من صعوبة الاداء بحيث تراجع الفرق الموسيقية امام عدد التارين الضرورية، باستثناء فرقة اذاعة مونيخ للمؤلفات السمفونية وفرقة اذاعة باريس حيث نُحيا بعض الحفلات الموسيقية . وباتت الظروف من ثم غير ملائمة لانتشار موسيقى مستصعبة لا يتعودها الحس في وقت قصير .

بانظار تحقق الثورة الموسيقية التي تعدها مؤلفات «ابله» و «ايرت» في «بون» و «كولونيا» بواسطة الموسيقى الالكترونية ، تبدو الالحان التوافقية الاثنتا عشرة الآن وكأنها اغنى مذهب موسيقي بإمكانات المستقبل ، وانما يجيب الاعتراف بأنها مجرد اصطلاح . فلا عجب والحالة هذه اذا ما اثرت اعتقادية الملحنين الشبان ، ثم اعتقادية المدرسة التقدمية (التي تستوحى « الواقعية الاجتماعية ») ، منذ السنة ١٩٤٧ ، مقاومة عدد ضئيل من الملحنين الذين يؤلفون فريق « الزودياك » . وبهذه الصفة يتميز الفريق (موريس اوهايا ، ستانلاس سكروفتشفسكي ، سرجيو دي كاسترو) في الدرجة الاولى برفض المدارس والمذاهب وتصميم على الاستقلال التام . في حقل موسيقى الجاز ، شوهه اثناء العمليات الحربية ما يشبه العودة الى اسلوب «اورليان الجديدة» مع ارمسترونغ و « سيدني بيشيه » ، وانما ظهرت في آخر الحرب اشكال تحمي لغة الجاز او قد تستطيع على الاقل احياءها : اسلوب « بي - بوب » اولاً الذي اشهره جلبي وباركر ؛ ثم الاسلوب « البارد » ، في عهد متأخر .

السينما بعد الحرب . استفادت السينما ، اكثر من اي شكل آخر للتعبير الفني ، من تقدمات التقنية ، وارتدت طابع حضارة الجاهل التي تميز العصر . وقد جهت نحو اعطاء المشاهد صورة اقرب الى واقع الابدان الثلاثة بواسطة «السينما البارزة» ، اما بتحقيق صورة مجسدية ، واما بالشاشة البانورامية (سينرما ١٩٥٢) ، سيناسكوب (١٩٥٣) ، وبالسينما الملونة التي تحققت بفضل طرائق مختلفة (تكنيكولور ، اخفاكولور ، سوفكولور ، روكولور ، الخ) . ولكن الحدث الاساسي كان ، في الدرجة الاولى ، ظهور المدارس الوطنية ، ولا سيما في البلدان التي استلظت فيها الوعي القومي والتي فازت بالاستقلال وحرية التعبير . فمنذ السنة ١٩٤٥ ، انبعثت سينما ايطالية اسمت « واقعتها الجديدة » مدرسة في العالم كله ، بينما اخذت دول أوروبا الوسطى ، بولونيا وتشيكوسلوفاكيا وهنغاريا وبلغاريا ، تلتج افلاماً قومية ممدّة لارضاء رغائب زين يتزايد عددهم تزايداً مطرداً . وليس بعد اليوم سوى افريقيا - باستثناء مصر التي توزع الافلام على الشرق الادنى - وزنوج اميركا (اذ ان البيض يشرفون على انتاج الافلام « الزنجية ») من هو محروم من التعبير السينمائي . وهي السينما اليابانية بصورة خاصة ما حقلت اسرع تقدم في كمية (٣٥٠ فيلماً في السنة ١٩٥٤) ولوهمية انتاجها . فبينما اخذت الاتحادات الخمسة الكبرى ، التي تشرف على معظم مراكز التصوير السينمائي وصلات السينما ، تكثرت من انتاج الافلام التجارية ، والافلام السامورائية المنتحلة التاريخ (على انب بعضها من الدرجة الاولى) « راشومون » ، « باب الجحيم » ،

« الساموراي السبعة ») ، اتاحت إحدى المنظمات التعاونية ، بفضل مساعدة النقابات وعطف الجمهور ، لبعض المنتجين من أمثال « كينوشيتا » و « كوروساوا » ، إنتاج أفلام تتميز بالواقعية الجديدة (« اوكاسان » ، « أبناء هيروشيما » ، « كزهرة الحقول » ، « لو علمت الطيور ... ») احتلت المرتبة الأولى في العالم . وبعد الهند ، التي تستطيع إنتاج ٣٠٠ فيلم في السنة (كللكوتا المدينة الطاغية ، اباراجيتو ، باتر بنشالي ، ...) ، والصين منذ السنة ١٩٤٩ ، وموكيا (٥٠ فيلماً في السنة) ، اخذت إيران وباكستان وسيلان واندونيسيا وتايلاند وبورما تنتج بعض الافلام . وفي اميركا اللاتينية ، تحتل المركز الاول السينما المكسيكية التي تسيطر على العالم الاسباني بفضل المخرج السينمائي لويس بونويل ، وممثلين موهوبين من أمثال بدرو ارمانداريز (ماريا كندالاريا ، ١٩٤٣ ، لوس اولفيدادوس ، ١٩٥٠ ، فيريديانا ، ١٩٦١) ، ولكن السينما الأرجنتينية والسينما البرازيلية الناشئتين اخذتا تنتجان افلاماً طريفة .

نجم عن ذلك تراجع السينما الهوليوودية بالرغم من قدرتها المالية التي جعلت اتحاد « ارثور رانك » البريطاني الكبير تحت سلطتها المطلقة ، والفوائد المالية التي وافقت لها عليها بعض البلدان (اتفاقات « بلوم - بيرنز » في السنة ١٩٤٦) . وزاد في خطورة هذا التراجع المحطات فني يرد اما الى نظام « مطاردة الساحرات » الذي ابعده عن اميركا او حرم من العمل بعض المخرجين والفنانين المقيمين من أمثال « تشارلي تشابلن » الذي انتسج « لايملايت » في أوروبا (١٩٥٣) ، واما الى انتشار التلفزة . فيبدوان المرتبة الأولى في إنتاج الفيلم ، التي استأثرت بها هوليوود منذ السنة ١٩٠٨ ، تنتقل شيئاً فشيئاً الى اليابان التي تتبعها عن كثب السينما الهندية والسينما الصينية (٣٠٠ فيلم في هونغ - كونغ وحدها) ؛ وتأتي بعد ذلك السينما الايطالية (١٤٠ فيلماً) والسينما الفرنسية (١٠٠ فيلم في السنة ١٩٥٥) . وفي أوروبا كانت السينما الايطالية المنتصرة الكبرى في فترة ما بعد الحرب بفضل مخرجيها « روبرتوروسيني » و « فيتورودي سيكا » و « لوتشينو فسكوني » و « فديكو فليني » و « ميكلانجلو انطونيني » . اما السينما الفرنسية التي حافظت اثناء الاحتلال ، وفي ظروف صعبة ، على انتاج يتصف بخير نوعية (« زوار المساء » ، « العودة الدائمة » ، « بونكارال » ، « الغراب » . .) ، فقد استطاعت مقاومة سيل الافلام الاميركية بفضل افسلام ذات قيمة كبرى (« السكوت من ذهب » ، « ابواب الليل » ، « رصيف الصاغة » ، « أحق الحق ») تعالج المسائل الاجتماعية : عقوبة الاعدام ، اجرام الشبان ، مآسي الحياة اليومية .

بين المخرجين البارزين في السنوات الاخيرة ، من أمثال « باردم » الاسباني (« اهلا وسهلا يا سيد مارشال » ، « موت راكب دراجة هوائية ») ، و « فاجدا » البولوني (« قتال » ، « رماد وماس ») ، و بوندارتشوك الروسي (« حين ير اللقلق » ، ١٩٥٨) يمكن الجزم بأن الاسوجي انهمار يرغم ، الى جانب فليني (« عذوبة الحياة » ، ١٩٦٠) ، قد برهن في ما اخرجه (« بسبات ليلة صيف » ، ١٩٥٦ ، « الخاتم السابع » ، ١٩٥٧ ، « على عتبة الحياة » ، ١٩٥٨ ، « قمر التوت الاقنح »

البري (١٩٥٩) هو أقوى وأغرب شخصية وأنه يعبر بمزيد من النبوغ والقوة عن قلق العالم الحاضر ودشوم الحياة . وفي فرنسا ظهرت في السنة ١٩٥٨ ، الى جانب كلير و كلوزو و «بكر» و بشون و كليمان و تاتي» موجة جديدة بالغة الاختلاط برز فيها ، الى جانب كلود شابرول ، فرنسوا تروفو ، وآلان روسنيه (هروشيا حبيبي ١٩٥٩ ، وخصوصا « السنة المنصرمة في مارينباد » الذي هو خير فيلم تجديدي في اباننا) ، ومارسل ككامو (اله الموسيقى الزنجي ، ١٩٥٩) .

في فرنسا ، كان تأثير القصة الاميركية في الثلاثينات عظيما جداً . القصة في فرنسا اما ما اكتشفه الجمهور فيها ، من خلال الطرائق التقنية الجديدة ، فهو الرؤيا الخيالية المطبقة على العالم الذي يعيش فيه : صورة يذوب فيها الفرد في الواقع الاجتماعي ، تحركها حياة نابضة ، يزداد نسقها بفعل التطورات المادية . واكتشف فيها كذلك مثالا جديداً للموضوعية ، لا موضوعية القرن التاسع عشر الصنعية ، بل تلك المنبثقة عن عالم زالت منه كل قيمة سامية وكل مركز اسناد مطلق .

يبرز هذا التأثير في مؤلفات سارتر منذ السنة ١٩٤٥ . فهو في « طرقات الحرية » (١٩٤٥) يتخطى عن وجهة نظر الضمير الفردي ، الذي اكتفى به حتى هذا التاريخ ، بغية ايقاننا ، بشكل خيالي ، على كيفية نظره الى التاريخ المعاصر . ومنذئذ حول نظره الى الواقع الاجتماعي ، ولكن ميوله اليسارية تركته في موقف المناهية بالحرية الذي يرى في تطرف هذه الجهة وتلك شططاً يجب تجنبه . ولم يؤمن بحل جذري ونهائي للمسائل المعقدة ، وانما شدت مؤلفاته آنذاك على نسبية كل عمل انساني (الايدي القدرة ١٩٤٨) ، وتجده الدائم ، دون تقدم يذكر ، بسبب جاذبية الحتميات الاقتصادية والاجتماعية (اتفاق الظروف الصعبة، ١٩٤٦) . اما كامو فقد حاول ، بعيد الحرب ، ان يلقن الناس علماً اخلاقياً جديداً : لا ريب في ان العالم والحياة البشرية محالان (الغريب ، اسطورة سيزيف ١٩٤٢) ، وانما يمكننا الاعتقاد بمدد ضئيل من القيم ، كالوضوح والصدق اللذين يجعلان هذه الحياة الهشة ممكنة ومقبولة (الطاعون ، ١٩٤٧) . ويبدو الانسان مثقلاً بمصير لا يتحكم به ولن يتحكم به البتة ، ولكن له القدرة على رفض هذا المصير ، والثورة على الظلم والكذب ، وهي قيم يستمر واقعهما حين يزول تبريرهما بحسب المقولات .

ولكن مفهوم العالم هذا ، الخالي من التعزية ، الذي يقترحه علينا الكتاب عشية الحرب ، ما زال جيلاً جداً ؛ فهو ما يزال يفترض وحدة البشر حول قيم اساسية . ولكن الحرب الباردة قضت على هذا الوم الحادع الاخير اذ ان المفردات التي تعبر عن القيم اختلفت منذئذ معانيها باختلاف المسكر الذي تنتمي اليه . ولذلك فان تأثير كامو ، الذي كان كبيراً جداً في اعقاب الحرب ، قد تدنى بسرعة كلية . فعدل عن مقاومة فساد العالم ، وبانت رسالته سلبية تماماً : ليس للانسان بعد ذلك سوى رفضه الوضع الراهن (الانسان الثائر ، ١٩٥١) ، وليس بوسع

سوى المهارة بثورته ما دام كل عمل مشوباً بالفساد . وكانت هذه كذلك رسالة انوبل الذي كان موضوعه الوحيد المطالبة بحرية لا هدف لها (انتيغون) .

يضاف الى ذلك ان سارتر ، تحت تأثير الاحداث ، قد تخلى عن اسلوبه في المؤلفات التي اصدرها في اعقاب الحرب . فقد كانت مقاومته للحرب ، التي ادخلته الصراع الابدولوجي تدريجياً ، اشدّ إلحاحاً من مذهب اخلاقي او اسلوب ادبي . لذلك قل انتاجه الادبي (الشيطان والله) كلما عالج المسائل السياسية ، فانطلق سارتر من تحقيقه اليائس لعدم جدواه ، وانقذ الانسان من عزلته ... بحمله على العمل .

عرفت القصة السيكولوجية البقاء مع ذلك ، ولكنها غالباً ما اصبحت نقدية او هجائية ، متباهية باحتقارها القيم الاخلاقية او مبنية بالاحرى انها غير موجودة بالنسبة لاي شخص (مارسيل ايمه) . وبلغ من عدم اهتمام الروائي بالواقع الاجتماعي انه لم يتردد في الانتقال الى عالم خيالي تماماً . وتناول الوصف المحبة بكافة اشكالها وانحرافات وافرطاتها ؛ وغالباً ما يكون البطل لواطياً ، رغبة من الكاتب في الاستهزاء بالانظمة القائمة . ولكن شتان ما بين هذا الجو وجو التشعير الذي اكتنف اعتراف « جيد » في العشرينيات : فليس المقصود بمد اليوم الاستسلام للفجور والطيش لان الحرب قد انتهت . فلم ينبثق ادب هذه الايام من ردة فعل لسنوات الحرب القاسية فحسب ، بل من طرح مسألة الحالة الانسانية طرحاً جديداً ؛ لا يسئل ليس المجتمع بعد اليوم ما يثير المسألة ، بل الانسان الملقى في الكون دون ان يدرك سبباً لذلك ، والمستعد اكثر من اي يوم مضى للاعتقاد بان ليس هنالك من سبب . ولذلك فان القصصيين المعاصرين يصفون عالماً محالاً لا قيم فيه .

لا يختلف الجيل الادبي الطالع بهذا الصدد عن الاجيال السابقة ، ولكنه ، هل نقيضها ، ينصرف عن « التاريخ » وعن النزاعات الحقيقية التي تمزق البشر او تثير الاختلاف فيما بينهم . هذه هي « مدرسة مقاومة القصة » التي لا تكترث بالسيكولوجيا والحياة الداخلية وترفض الحياة في الحاضر . اما مقصدها فهو وصف عالم حيادي ، او « واقع مادي بحصر المعنى » خلو من مغزاه التاريخي ، او عوالم صغيرة مغلقة « منفصلة عن كون ليس الزمان ولا الحركة التاريخي تأثير عليه ويكاد الانسان يكون غائباً عنه » . هذه هي الملامح المشتركة بين كتّاب يختلفون اختلافاً بيناً من جهة اخرى : « آلان روب - غريبه » الذي يبدو وكأنه مقدم الصف ، تافلي ساروت ، مرغريت دورا ، ميشيل بوتور ، كلود اولييه ... ونجد رفض الدسيسة نفسه والتصميم على بناء مسرح عار وطاهر في تمثيلات « بونسكو » (بانتظار غودو ، الكرامسي ، المغتبية الصلدة الراس ، وحيد القرن) ، و صوثيل بكت (وهو قصصي ايضاً) ، وأداموف .

القصة الامبركية
في الولايات المتحدة ايضاً اختلفت حال الكاتب عنها في العشرينيات . وليس المقصود بذلك انه فاز باحتذاب مزيد من القراء ، ولكنه كان

مشغول الفكر بجو الانقياد المحيط به ، فسر ابطال الثورة القدامى انفسهم (همنغواي) ، دوس

باسوس ، ستاينيك) في النهاية بان يمشوا في مجتمع يحل حياتهم مريحة . وقد تأوت مؤلفاتهم بهذا المناخ الجديد ، وانحنت باخلاص امام غريزة الحياة الاجتماعية المتجلية في كل مكان . ولكن الشبان يبعثون الينا مع ذلك ، من بلادهم او من بلاد المنفى التي اختاروها ، بصورة عالم او جيل امحق قائراً الى حد بعيد منها في العشرينيات . فالذين اشتركوا في الحرب كان اختبار الحرب قاسياً عليهم : الظلم ، وعدم جدوى التضحيات ، هي الذكريات التي احتفظوا بها عنها . اما اوروبا التي اكتشفوا فيها حضارة اوسع حرية على صعيد الاخلاق وصعيد الافكار فقد اخذت روحهم المحافظة وجملتهم يستشفون امكانية التحرر من المحرمات الجنسية والمنصرية ، ولكنهم على الرغم من اجهالهم بها ، قد احتقروها ورفضوها . وقد خضع بعضهم (بورتر ، بولز ، ...) لجاذب ايطاليا وافريقيا الشمالية ، رغبة منهم في البحث عن اختبارات جديدة ، ولكن حياة بطلم تتهيء بالفشل او بالموت الناجم عن شتى الافراطات . وتبرز خيبة الامل نفسها عند رسامي الارستوقراطية الاميركية التي لم تبحث عن علاج في المنفى والتي يسيطر عليها الخوف من الحرب والشوعية والازمة الاقتصادية ؛ وانقلب الشبان على جيل الابهاء الذين لم يعدوم الاعداد الحسن للحياة في العالم المعاصر . وتبجلى في هذه القصص سيكولوجيا معقدة ورقيقة تتم عن التحليل النفسي بالاضافة الى تأثير هنري جايمس وسكوت فترزجالد . فهي تتم عن الميل للكحول والانتعار ، وعن تسلط الحياة الجنسية الذي يتضح بوفرة الرموز الجنسية نفسها كما هند المنفيين (جون فيلبس ، فردريك بوشر ، وليم ستارون) ، وعن فلسفة الفشل نفسها والعجز عن امساك الانسان بزمام حياته واتهاج علم اخلاقي والسير وراء هدف (جون كلي) .

بيد ان الشمال والجنوب مازالا مختلفين ومتناقضين ، الشمال صناعي ومدني ، والجنوب نزوع الى الاحلام التي تغمر بالشمر اكثر الكائنات حرماناً وكافة القباحات . ولكن الشمال تحلى عن القصة الاجتماعية التي انتشرت في الثلاثينيات وعن جو الثورة الذي رضي عنه . فقد اقتصر واقعته الآن على وصف الزوايا المظلمة في المدن الكبرى ، كنيويورك وشيكاغو حيث تتلمذ اقلية عنصرية ، بولونية (نلسون الغرف) ، او يهودية (شاوول بلو) ، تسهم في ما تنطوي عليه الحياة الاميركية من تشويش وفوضى . وقد تكلم بعضهم في هذا الصدد عن انبعاث قصص المغامرات : مزيد من المغامرات غير المألوفة ، ابطال عاطفيون لا دين ولا شريعة لهم ، السجن والبيت المفضل لبيئة اعتيادية ، والملاكمة كرياضة مفضلة . وميل طبيعي الى المشاجرة والجريمة التي لا تخضع لأي حكم ادبي . وفي المسرح ابرز المؤلفون - واشهرهم ادوارد البي (من يخشى فرجينيا وولف ؟ ، ١٩٦٣) - انعدام مغزى العالم بلقشديهم على بعض الملامح الاميركية المميزة .

القصة الايطالية في فترة ما بعد الحرب برز في ايطاليا ادب حالت الدكتاتورية الموسولينية دون ظهوره ، وكانت في الوقت نفسه مصدر وحيه : نقد عنيف للنظام ورسم واقعي وبؤس البلاد . وانتفض هذا الادب كذلك ، تحت تأثير بيارو

غوييتي وانطونيو غرافشي ، ضحيتي الفاشستية ، الاول فيلسوف سياسة تقديمية والثاني فيلسوف ماركسي مبدع قوي ، على دكتاورية عنادية كروتشي الذي خلط ووفق بين التعابير المتناقضة بدلاً من ان يتخطاها ، فأفضى به الامر الى فجور حقيقي « يبرر اكثر الشرور جلاء باسم غايات التاريخ البعيدة الغور ، كما برر التمسؤل اللاهوتي الزلزال الذي ضرب لشبونة بأن الغاية منه تكوين عالم افضل . . . وامام « فلسفة الامر الواقع هذه ... او الحتمية التاريخية التي تبرر وتقدس كافة الاحداث » ، بحث العديد من الكتّاب الايطاليين في الماركسية عن درس واقعي ، او عن وسيلة لتمكين البشر من التحكم بتاريخهم . ويغلب على الظن ان هذا ما يفسر اهتمام هذا الادب الجديد بالمسائل الاجتماعية . فان هؤلاء الكتّاب الذين اشتروا كلهم اشتراكاً فعلياً في مقاومة الفاشستية قد استوحوا مشهد الوقائع الاجتماعية ، وبؤس المساكين والظلم الذي تعرضوا له ، بينما هم وصفوا فساد البورجوازية ودونيتها بجفاء وقساوة . وقد ارتبطوا في علمهم ارتباطاً وثيقاً بفنساني السينا والمخرجين (زافاتيبي وفيتوريو دي سيكا) ، فاقترضوا في اغلب الاحيان تقنياتها : مشاهد ممتدة ، صور آنيية مثيرة تعرض على التوالي دون تلاحم يذكر . وان هذه الواقعية الجديدة التي تبرز في الافلام الكبرى كـ « شوشيا » و«سارق الدرجات» و« معجزة في ميلانو » ، هي كذلك واقعية قصص كارلو ليفي (توقف المسيح في ايبولي) وايليو فيتوريني (حديث في صقليا ، ١٩٣٨ ، السملون يطرف بعينه للفريريجوس ، ١٩٥٠) ، الذين يعمدون الى الذاكرة فظاعة بؤس الفلاح الصقلي ومأساة الجوع في المائلات العمالية ، وقصص شيزاربه زافاتيبي ، وانياسيو سيلوني الذي كتب القسم الاكبر من مؤلفاته في سويسرا حيث اختار له مقاماً ، وفاسكو براتوليني الذي استعمل في « يوميات العشاق المساكين » طرائق مدرسة التعبير الاجاعي الفرنسية في وصف الحياة يوماً بعد يوم في احد شوارع فلورنسا ، والذي وصف في « بطل معاصر » (١٩٤٨) ، على غرار سلفيو ميشيلي (الحبز الجاف ، ١٩٤٥) وكارلو كوشيوبي (الامل العسير ، ١٩٤٧) صراع الانصار في المقاومة وفي اعقاب الحرب . ومع هذا الاخير ، من جهة ثانية ، ومع غولييلمو باتروني (العالم سجن) ، وشيزاربه بافيزيه ، والبرتو مورافيا ، والامير دي لمبدوزا ، تعود القصة السيكولوجية الى الظهور وتصف عالماً وثني الاخلاق بطبيعته و متمسكاً بأهداب الايمان التقليدي .

انكلا وعارلات التجديد
في البلدان الانكلساكسونية

ان فترة ما بعد الحرب لم تحدث فيها نهضة فكرية شبيهة
بها في فرنسا وايطاليا . ففي الثلاثينيات كان الادب الانكليزي
« مجتهداً » وعبر بروح متساهلة على بعض المعالسة عن قلق
عهد شاهد ، باضطراب وعجز ، نشأة النازية وتحقيقاتها ، والحرب الاهلية الاسبانية ، والعدوان
الاطالبي على اثيوبيا ، والازمة الكبرى والبطالة . اما الجيل الطالع الذي حارب في الشرقين
الادنى والاقصى ، وفي افريقيا الشمالية واوروبا ، فقد انشئ عن المسائل الراهنة ؛ واذا ما قورن
بالجيل الذي تألق ما بين الحربين ، فانه يبدو على بعض الاعتم ومحافظة من جهة ثانية على التقليد

الطبيعي بمحصر المعنى : فمسع جورج اورول وأنغوس ولسون ، بقيت القصة وفيسة للتقلد الكلاسيكي في القصة الفكتورية ، وخفيت عليها محاولات تجديد الألوان والمواضيع في البلدان الأخرى . ولم يشذ عن القاعدة سوى المؤلفين المسرحيين : ت. س. اليرت وجون وايتنغ ، ولا سيارلورنس دورل (جوستين ، بلشستر ، كليا) . فان فنسه في سرد القصة على مراحل متعاقبة تبرز في النهاية ، بشكل مؤثر في النفس ، اللوحة التي رسمها لمجتمع متحرك ومتلون جداً ، يضعه في المرتبة الأولى بين القصصين البريطانيين .

الأ^١ ان جيلا غير متلاحم ومختلف العادات من الكتاب قدظهر في البلدان الانكلوساكسونية : « الشبان الساخطون » البريطانيون و« الجيل الضارب » في سان فرنسيسكو الذين جمعت بينهم الثورة على النظام القائم والمحرمات الجنسية والرئاء البورجوازي والتمثل الاجتماعي والاخلاقي . فقد دفعتهم مقاومتهم لمجتمع لا يعرفون ولا يستطيعون الانصهار فيه الى الاكثار من الانكارات والتحديات : ارتداء ثياب غير لائقة ، فظاظة ، حياة تشرد ، عدم احترام للمرأة التي انحصرت تقديرها باهليتها او عدم اهليتها ل« فراش » ، عداوة للثقافة الجامعية المتمسكة بالشكليات وغير المطابقة للحياة ، وحتى لكل ثقافة . وانضاف الى هذا الاعجاب الماكوس ، الذي صدر احيانا عن سابقيهم ، عدم اكترات تام بكل عمل سياسي او اجتماعي . فهم ضد « الكاذبين المحافظين ووجود الاثرايين الكاذبة » . ولم يكن عداؤهم للطبقات الحاكمة ميذبا من ثم على وعي طبقي ، او حتى على مفهوم مقبول للعالم ، بل كان حلا شخصيا بمخاوعه لمواجهة صعوباتهم ، بحث بعضهم هذه في الاختطاف الصوفي الذي بلغوه بواسطة العقاقير ، والبعض في ايدولوجية دينية طُلبت في آسيا ، والبعض - وهذه حال « الضارين » بصورة خاصة - في العودة الى الطبيعة الوحشية في بلدان لما تتأثر « بحضارة الاعمال » . اما هؤلاء « التمردون بدون سبب » فهم ، بدرجات متفاوتة ، من انصار مذهب الفردية المائسين او الثائرين الذين يأبون ان يصبحوا « اعضاء المؤسسة » . وقد تحلى بعضهم بنوع حقيقي ، كما هي حال مقدم صف « الضارين » ، جاك كيرواك (في الطريق ، ١٩٥٥) ، واهم « الشبان الساخطين » ، كنفزلي اميس (جيم المحظوظ) ، وجون واين ، المؤلف المسرحي ، وجون اوسبورن (تطلع الى الورا ساخطا ، ١٩٥٦) ، والقصصي كولن ولسون ، وجون براين .

المائيا
في المائيا لم يعكس الادب قط المسائل الاجتماعية ، بل رافق الجيل الطالع الذي تؤلف قصصه حول احداث الحرب وما بعدها وادب الدمار ، الذي شاركه اياه ايضا كتاب الجيل السابق (باستثناء هرمن هس) من امثال اريك ماريا رمارك (جزيرة الامل) وارنست اريك نوت (الماضي العاري) وهنريخ بول (وصل القطار في الوقت المحدد) ، وارنست فيشرت (ابناء جيرومين) الذي رسم اللوحة التاريخية للسنوات العشرين الاخيرة في قرية صغيرة من اعمال بروسيا الشرقية ، وارنست فون سلمون (الاشلة المطروحة) ، وارنست جونكر ، وفرانز ورفل . اما مؤلفات النمساوي روبرت

موزيل التي لم تعرف حقاً ولم تقدر حق قدرها الا بعد صدور كتاب «الانسان الخلو من الصفات» في السنة ١٩٥٢ ، فقد اشتهرت ، على غرار مؤلفات هرمن بروخ (النومشون) ، مسؤولية اتانيه ورتاء البورجوازية في الازمات السياسية . وفي الجمهورية الديموقراطية الالمانية ارتهن الأدب بمزيد من الجلاء لوزير الثقافة فيها، الشاعر جوهمس ر. بشر ، والقصصين ارنولد زويغ ، وانا سفرز ، ولودفيك رن ، وبودو اوس ، وبصورة خاصة لأعظم كاتب الماني معاصر ، برتولد برخت الذي ادار مع امرأته هلن هيجل جريدة «برليتر انسامبل» حيث استطاع اخيراً اختبار نظريته حول « المسرح الملحيمي » . وتشكل مؤلفاته كلها انتقاداً لسوء تنظيم المجتمع . وتقترح على البشر - وعلى الألمان بصورة خاصة - كوناً ذا قيمة نسبية لا ابطال فيه ولا قديسين ، بل حياة بشرية هي نضال من اجل تغيير « وضع هذا المجتمع الهش والمؤقت » (الأم الشجاعة واولادها ، روح القديسة تشوان الطيبة ، الدائرة الطبشورية الغففسائية ، الخ .) .

٢ - الحياة الدينية

ان الحياة الدينية في البلدان ذات النظام الديموقراطي الحر تعبر كذلك عن الفلسفي الناجم عن الانتقال الى حضارة جماهيرية ، وعن حضارة احتكرت طبقة حاكمة قليلة العدد فيها توجيه الافكار والميول وتوجيه الحياة الاقتصادية والسياسية .

تسبب قيام مثل هذه الحضارة ، ورفض الطبقات الشعبية التسليم باقياد بحالة تكرار الشيع خضوعها وتبعيتها ، والاعتراض على فقدان المساواة بشتى اشكاله ، في خلق مناخ اشبه بمناخ النكبة يسوده الشعور بالزوال والفتناء . هذا هو سبب تكرار العبدية المتسولين (الفقراء) والمرافات والمنجمين وانتشار شيع دينية وفلسفية عديدة : بعضها صوفي النزعة من وحي بوذي او هندي ، وبعضها الآخر - نشأ معظمها في افريقيا الشمالية - مرتبط ارتباطاً قريبا او بعيداً بالمسيحية وقائل بمقيدة دينية غامضة وساع لأن يبعث في اعضائها او في بيتها معنى الأخوة ووحدة المصالح اللتين كادت تقضي عليهما الحضارة الصناعية السادمة الانسانية . وقد انتشرت شيع الفئة الاولى بصورة خاصة في الاوساط البورجوازية والارستوقراطية التي تشعر بأنها ابعدت عن محيطها الطبيعي في الحضارة الجديدة وتغذي ، عوضاً عن ذلك ، ابتغاءات روحانية غامضة : فالتجوت نحو حضارات تنتظر منها الخلاص لانها لا تقوى على ترجي مستقبل قابل للحياة في مجتمع لم تمد لمجد فيه محلها . فبقيت الحياة الفكرية فقيرة وغير متطلبة ، وحقّر المنطق (الغربي) لصلحة صوفية كاذبة ادعي بانها شرقية . اما شيع الفئة الثانية فقد انتشرت بصورة خاصة بين الومضساء وصغار البورجوازيين واصحاب الدخول السنوية والمستخدمين... الذين وفرت لهم بيئة بشرية قادرة على ان تستجيب لحاجاتهم العاطفية (المعرفة المسيحية ، مسيح موتفايه ، شهود يهوه ، مجيئيو اليوم السابع ، الخ .) .

الكنيسة الكاثوليكية
 اما الكنيسة الكاثوليكية فقد ادركت منذ عشية الحرب العالمية
 الاولى ، بوضوح تدريجي ، المسائل التي اثارها ظهور قوى جديدة في
 العالم ، وحاولت التكيف بحسبها على كل صعيد . فمنذ السنة ١٩٤٦ لم تعد الاكثرية ايطالية في
 مجمع الكرادلة ، قبات « مجلس شيوخ » ، الكنيسة « صورة لشعول الكنيسة » ، اكثر وضوحاً .
 وفي الحقل الفكري ازيل الخطوران اللذان هدهاها ، الخطر الخارجي واعني به الايمان المطلق
 بإمكانات العلم ، والخطر الداخلي واعني به الروح المعنوية : الاول بفعل التيار الفكري الذي نما
 خارج الكنيسة على كل حال والذي سبق لنسا واستمرضناه ، والثاني بفعل توضيح المسائل التي
 اثارها تفسير الكتاب المقدس واللاهوت المعتقدي . فقد صدر في السنة ١٩٤٣ رقم بابوي ، هو
 « الرقيم المنقذ » ، دعا مفسري الكتاب المقدس من الكاثوليك الى ان يلجأوا « بفرح شديد »
 الى كافة الموارد التي تضعها منجزات العلوم الكتابية المختلفة تحت تصرفهم . ومن جهة ثانية تقدم
 العمل الراعوي على العمل العلمي : نهضة طقسية حول الرهبان البندكتيين في « ماريا لاش » اقتضت
 الى ازمة الطقسية ، وفي السنة ١٩٤٠ الى اشتقاق حقيقي بين الاكايروس الالاماني والاكليروس النمساوي
 اللذين سيوفق بينهما رقيم « وسيط الله » في السنة ١٩٤٨ . وترجم كتاب القداس الى اللغة العامية ،
 واحتفل بالقداس الحواري برواقفة الكرسي الرسولي في السنة ١٩٤٣ ، وترجم كتاب الفروض
 الكهنوتية ترجمة حديثة ، ففتح كل ذلك للمؤمنين الاشتراك في كافة الصلوات الطقسية . ومنذ
 قبل السنة ١٩٤٠ كان الكتاب المقدس موضوع اهتمام المؤمنين ، فتأسست جمعيات كتابية
 رعائية ، ونشرت تراجم عديدة طوعية للكتاب المقدس : ترجمة « ماردسو » و ترجمة « ليل » و ترجمة
 « اورشليم » ، بين التراجم الفرنسية . وعاد الفضل في شرح الكتاب المقدس للمؤلفات البروتستانتية
 التي اعتمدت في بعضها الاساليب العلمية . فمرضت العقائد والمواضيع الدينية الكبرى ، لا من
 زاوية الازل ، بل بصورة حسية وبحسب ظهورها التاريخي ، اذ ان المسيحية ليست عقيدة
 فحسب ، بل تاريخاً ايضاً ، اي تاريخ « الاقتصاد التدريجي الذي بواسطته اخذ الله الانسانية في
 حالتها البدائية ورفعها شيئاً فشيئاً ... الى ان جعلها قادرة على تقبل الصلوة المتجسد » .
 واستوحيت كتب اللاهوت للاكليريكيين وكتب تلقين التعليم المسيحي كذلك مصادر الايمان
 استيعام اكثر مباشرة . واثرت الوجودية في الوقت نفسه على الفكر المسيحي واسهمت في حمل
 اللاهوت على الاهتمام بالانسان الحسي المتورط في العالم .

الكنيسة والمجتمع
 يضاف الى ذلك من جهة ثانية ان المسيحيين اكتشفوا انهم لا يعيشون
 في مجتمع مسيحي بل في مجتمع علماني تفقد فيه الكنيسة تأثيرها
 ونفوذها اكثر فاكثر كل يوم . ولذلك لم تواجه مسائل الرسالة والتبشير في بلدان الرسالات
 التقليدية حيث تنشأ الاسقفيات الجديدة بحسب مقتضيات الحاجة والظروف (في السنة ١٩٤٦
 عين اول كردينال صيني ، وفي السنة ١٩٥٣ كردينال هندي ، وفي السنة ١٩٦٠ كردينال
 ياباني واول كردينال زنجي) ، ويعين المزيد من الكهنة البلديين ، وحيث قام الاب « لاب » في

الصين والاب مونسائين في الهند بمحاولات تبشيرية جديدة - صادفت مقاومة كبرى على كل حال - بنية جعل الاساليب اكثر فعالية . فاذا مازال الواجب التبشيري يستهدف « خلاص غير المؤمنين » ، فانه يبدو وكأنه التعبير عن الهبة التي حلت اكثر فاكثرا في صميم الحياة الروحية المسيحية . ووجهت في البلدان المسيحية القديمة كذلك بعض المسائل التبشيرية : تشييد العديد من الكنائس في ضواحي المدن الكبرى ، ودرس منظم لتطور ظاهرة زوال الروح المسيحية ، واستحداث طرائق تبشيرية جديدة : في السنة ١٩٤١ تأسست « رسالة فرنسا » بنية توفير الكهنة للارياض التي اضمحلت فيها الروح المسيحية ، وانشئت في الوقت نفسه اكاديمية مشتركة بين كافة الابريشيات الفرنسية في ليزيو تخرج منها اكثر من ٤٠٠ كاهن ؛ وفي السنة ١٩٤٣ تأسست جمعية « الاخوة المرسلين الى الارياف » ، وفي السنة ١٩٤٤ « رسالة باريس » التي انتسب اليها الكهنة العمال .

وفي الوقت نفسه الذي نما فيه العمل الكاثوليكي منذ السنة ١٩٣٠ ، نضجت بين العلمانيين فكرة « لاهوت الحياة العلمانية » - وكان المقصود منها تقديم البرهان على عدم وجود حاجز منيع بين الحياة الدنيوية والحياة العلمانية ؛ فيجب التدخل في الحقل المهني والنقابي والسياسي والفكري بنية جعل المجتمع مطابقاً للمسيحية في روحه ومؤسسته . وتأسست كذلك جمعيات كهنة علمانيين مكرسين لخدمة الرعايا بمساعدة الكاهن على الاحتراس من عزلة النسق الاداري المطرد . « ان الكهنوت والحياة العلمانية وظيفتان كدستتان لانهما في خدمة حياة الكنيسة الدائية . فلا الكهنة من ثم في خدمة العلمانيين ولا العلمانيون في خدمة الكهنة . انهم كلهم في خدمة الكنيسة » .

جرّ هذا التصميم على العمل شطراً من الرأي العام المسيحي الى الانخراط بعزم في المجتمع العلماني حيث رضي بالنضال الى جانب المعددين من اجل الدفاع عن قيم انسانية بحتة هي من هذا القبيل بالذات ذات اهمية كبرى للمسيحي . هذه كانت ، عند اشتداد الازمة ، في فرنسا ، نزعة مجلّبة « الروح » التي تأسست في السنة ١٩٣٣ والتي شرع مؤسسها موقفها المستمد من مذهب الشخصية القائل بان القيمة المركزية هي الشخص البشري بكليته : « امام الازمة ... قال الماركسيون : ازمة اقتصادية للاسيكية ، ازمة نظام . اجرؤا عملية جراحية للاقتصاد ، يتعاف المريض . فرد علماء الاخلاق على ذلك بقولهم : ازمة الانسان ، ازمة الاخلاق ، ازمة القيم . غيروا الانسان ، نشفّ المجتمعات ... » فاقترح مونييه ، في وجه هذين الحلين ، حلاً هو ثورة زمنية بحصر المعنى مبررة باختيار الوسائل . وعشية الحرب العالمية الثانية ظهرت جماعات اخرى يسارية الميول ، كجماعة اتحاد المسيحيين التقدميين التي اقترحت تعاوناً حازماً بين اعضائها والحزب الشيوعي .

عقب اندفاع الكنيسة هذا نحو العالم انكفاء رسمي على الاقل . فان النجاحات التي احرزها الاتحاد السوفياتي ، وتوسع نفوذه حتى اوروبا الوسطى ، والحرب الباردة قد قوت اتجاه

البابوية العنيف العدا ، للشيوعية الملحدة ، وافضت الى تصلب الكنيسة في كافة الحقول : اذانة الاشتراكية والشووعية برفيقي السنة ١٩٣١ والسنة ١٩٣٨ ، وتدابير اخرى كثيرة : قرار (١ تموز ١٩٤٩) يحظر كل عمل يتخذ بالاتفاق مع الحزب الشيوعي (حتى قراءة صحفه) ، انكار اختيار الكهنه العمال ثم منعه منعاً نهائياً (١٩٥٩) في اعقاب مساع عديدة قامت بها الاوساط القائلة بالوحدة الشاملة ، حل الاجهزة والجمعيات المنعطفة على هذا الاختبار : « فتوة الكنيسة » و « الخمسة عشر » ، والمعطف على مشروع توحيد الدول الأوروبية الست وبعض الدول الأوروبية التي تلعب الاحزاب الديموقراطية المسيحية فيها دوراً سياسياً هاماً جسداً ، وتحذير الكردينال اوتافياقي الرسمي بصدده علائق رجال الدولة الغربيين والشرقيين (٧ كانون الثاني ١٩٦٠) ، ورسالة الاحبار الايطاليين الجماعية ضد العمال في نيسان التالي ، وتدخل السلطات الكاثوليكية في الانتخابات الصقلية (١٩٥٩) والازمة الوزارية الايطالية (شباط - نيسان ١٩٦٠) ، والمواقف العدائية الصريحة من الاحزاب الاشتراكية (حتى المعتدلة) التي وقتتها صحيفة « الرقيب الروماني » في اوائل السنة نفسها . ويجب ان يرد الى هذا الموقف المتصلب نفسه رقم « المجلس البشري » (١٩٥٠) الذي يضع حداً للحرية الفكرية ويشهر خطر « التاريخية » ، والايماز بتميز التهذيب النظري في تعليم الاكليريكيين ، وانتقاد الاكاديمية البابوية اللاهوتية لاراء الاب « تيار دي شاردن » اليسوعي .

تأثرت فرنسا اكثر من غيرها بفعل ردة الفعل هذه لانها كانت على رأس حركة لتجديد الأساليب والفكر . اما في المانيا فقد احرز « الكاثوليك اليساريون » بعض التقدم حتى السنة ١٩٤٩ ، وجزم بعضهم بان حق الادارة المشتركة يدخل في الحق الطبيعي ويجب ان يعترف به كما يعترف بحق الملكية . ولكن الاحبار تراجعوا تراجعاً واضحاً بالنسبة لهذا الموقف وتمسكوا بوجهات نظر المناشير البابوية دون ان يتدخلوا البتة في المنازعات الاجتماعية .

الاحصاءات الدينية ، التي تكاثرت في فرنسا بنوع خاص ، قد اظهرت مدى تأثير ظروف الحياة المصرية على الكنيسة . فاذا تحققت نهضة دينية بين بعض فئات المفكرين - وهم دونهم عدداً وشأناً في الفترة السابقة - ، فقد تجلب زوال العاطفة الدينية في الجماهير العمالية ، وكانت هذه الظاهرة ملوسة في المسدن الصناعية ومناطق الزراعات الكبرى على السواء .

ارتبطت هذه الظاهرة بمرور حضارة جديدة «مرتكزة الى التقدم التقني» ،

« حين تحدث ، تصطبح ... مركباً من التقدم التقني (الذي هو خير مجد ذاته) والمادية ايضاً : انها تنقل الاثنين معاً . ويرافق هذه الحضارة من جهة ثانية نظام اجتماعي هو الرأسمالية الحرة التي يكمن عيبها العميق في ان المصنع لم ينشأ خير عماله ويجبوحتهم ، بل لفائدة رأس المائل في الدرجة الاولى ؛ وهو بذلك يتسبب في ضغط يضر بالحياة الروحية . ولا ينجم هذا الاضرار عن العمل الصناعي بل عن تقديم المال على الانسان . وترافق هذه الحضارة كذلك ثقافة جديدة مستندة الى العلوم الوضعية : تفضي الى نشأة مثال جديد من البشر ليست انسانيتهم ، المشبعة بالتقنية ، ضد الاكليروس بالضرورة ، ولكنها وضعية بالطبيعة » (السكان القانوي و.ف. بولار) .

وقد أيد هذه الملاحظة «غابريال له برا» :

« ان للبخار والكهرباء تأثيراً مديباً على ممارسة اعمال التقوى لم تحوز الفلسفة والتاريخ مثل نجاحهما في ايماهه . وانما فقدت الكنيسة الكثير من مؤمنينا بفعل اضطراب الاخلاق المشتركة، لا يفعل اضطراب الافكار الاستموقراطية والمشاهر الشمبية » .

ان تسلط المال « الذي ووجهت معه كافة المسائل من زاوية الانتاج فقط » ، وتأثير الرفاهية والتخلاق باخلاق البورجوازية ، والتحرر الذي نجم عن ذلك حيمال السلطات الاجتماعية ، وتداخل المدن والارياف بواسطة الخدمة العسكرية ، والسهولات المتزايدة في المواصلات (« هي الدراجة ما ارالت الروح المسيحية من رهيتي ») ، «والصحافة العاطفية» التي زينت الحس . . . قد اشهرت من قبل الاكليروس الذي اعتبرها سبب زوال الروح المسيحية هذا . وقد تبدلت اجهزة الاتصال والتأثير : « فلاجمال بعد اليوم للكلام عن انتقال العقيدة الكاثوليكية آلياً » . وافضت ابحاث علم الاجتماع الديني في ايطاليا الى النتائج نفسها . فقد اجري تحقيق في السنة ١٩٥٣ ، بحسب طريقة استفتاءات «غالوب» ، بين سكان غالارات في ولاية فاريز الصناعية ، كشف القناع عن تطور هام في الآراء حول نقطتين اخلاقيتين وقفت الكنيسة بصددهما حتى تاريخه موقفاً متصلباً جداً : هل الاجهاض سائغ شرعاً ؟ وهل الطلاق شر هو ؟ فحيال النقطة الاولى كانت الاجوبة سلبية بنسبة ٣٨٪ فقط ، وحائرة بنسبة ٢٦٪ ، وحيال النقطة الثانية لم تبلغ نسبة خصوم الطلاق سوى ٤٢٪ في السنة ١٩٥٣ بعد ان بلغت ٥٣٪ في السنة ١٩٤٨ .

واظهرت التحقيقات الجراءة بين المؤمنين في مناطق وخورنيات مختلفة كل الاختلاف خطاً منحنياً عاماً ، وان الكثير من الممارسات الدينية « سريع الزوال خارج بيئته الطبيعية ولا اثر له تقريباً على الحياة » . ففي البرنسال ضمت اسقفية لشبونة ٣٢٠ كاهناً مقابل ١٤٠٠ . . . مؤمن في السنة ١٩٣٠ ، وضمت ابرشية فارو في اقصى جنوب البلاد ٨٪ فقط من المؤمنين المتممين واجباتهم الدينية . وفي اسبانيا لاحظ الاب بيرو في السنة ١٩٣٣ ان ٥٪ من السكان يقومون بواجبهم الفصحى في خورنيات كثيرة من ابرشيات كوانكا وطلديلة ومدريد وان المدن تضم « اعداداً كبيرة من السكان الوثنيين كلياً » . وفي باريس اظهرت بعض التحقيقات الجراءة في السنة ١٩٥١ ان ٢٣٪ يحضرون القداس في خورنية سان جرمان دو بريه ، و١٩٪ في خورنية سان - سفرين ٢٠٪ في خورنية سان - سوليبس ، و٢٢٪ في سان بيبير دي نوي ، و٦٪ في سان - ايبوليت دي بوتو . وان الخورنيات الجيدة تضم ٢٠٪ من متممي واجباتهم الدينية ، والخورنيات الشعبية ١٠ بالمائة فما دون ، والخورنيات العمالية اقل من ٦ بالمائة . وفي مرسيليا تبلغ نسبة من يحضرون القداس في سن الرابعة عشرة فما فوق ١٠٠ بالمائة ، وفي ليل ١٩٠٥٪ . وفي غرينويل ١٤ بالمائة ، وفي تولوز ١٠٠ بالمائة . وفي بلجيكا يبلغ معدل حاضري القداس في ايام الاحاد ٣٥ بالمائة في الولايات ، و٢٦،٣ بالمائة في بروكسل ، و٣١،٧ بالمائة في انفرس . وفي المانيا الاتحادية حيث تم ٥٤ بالمائة من الكاثوليك واجباتهم الفصحى في السنة ١٩٤٩ ، يحضر

القداس ٢٩,٤ بالمائة منهم في كولونيا ، ٢٦,٥ في مونيخ ، و ٢٢,٧ في هامبورغ . ويختلف السلوك الديني باختلاف المهن المتعاطاة . وهو النظام المهني ما يحدد تميم الواجبات الدينية ، (السكاهن القانوني ف. بولار) ، كما نرى خير مثل على ذلك في منطقة لنس المنجمية : ان متممي واجباتهم الدينية من الذكور يبلغون ٢,٥٥ بالمائة بين عمال الاعماق ، و ٥,٥١ بالمائة بين العمال خارج المناجم ، و ٢٢ بالمائة بين موظفي الادارة ، و ٦٥,٣ بالمائة بين المهندسين ، و ٤٩,٦٣ في البورجوازية .

في ايطاليا اظهر التحقيق الذي اجراه مركز الدروس ، « الحياة في المسيح » ، في السنة ١٩٤١ - ١٩٤٢ ، « امهالاً متزايداً وتحيفاً في اوساط الجماهير ، ولا سيما العمالية والمدنية منها ، للاواجبات الاساسية في الحياة المسيحية » . ففي بعض الحورنيات ما زال ٨٠ - ٩٥ ٪ من الرجال يحضرون القداس في منطقتي البندقية وال « مارش » . ولكن هذه النسبة تنحدر الى ٢٠ - ٣٠ ٪ في خورنيات اخرى من توسكانا و امبريا وليغوريا حيث لا تشمل هذه النسبة سوى رجل واحد مقابل ٢٠ امرأة . وفي بعض خورنيات ابرشية فولتيرا ، لا يحضر قداس يوم الأحد سوى ٥ ٪ من السكان في السنة ١٩٥٢ . وفي روما لا يتجاوز عدد متممي واجباتهم الفصحية ال ١٠ ٪ ، وفي ميلانو تتراوح هذه النسبة بين ٢٤٥ و ١٧ ٪ ، وقد قطنى عدد المنارات فيها بنسبة ٣٠ - ٥٠ ٪ بين السنة ١٩٣٨ والسنة ١٩٤٨ .

في البلدان المختلطة الاديان ، يشهد بتدني تأثير الكنيسة ارتفاع عدد الزواجات المختلطة التي استتبعت الحرافات ممتقدية كثيرة في هولندا ، والولايات المتحدة (٢٥ - ٣٠ ٪) ، والسافيا حيث ادى تدفق اللاجئين منذ السنة ١٩٤٥ الى تصدع وحدة الكتلة الكاثوليكية البافارية والريمانية ، وحيث ارتفعت نسبة الزواجات المختلطة من ١١,٣ ٪ من عدد الزواجات الكاثوليكية الى ٢٨,٢ ٪ في السنة ١٩٤٩ .

واصطدم اختيار الاكليروس واعداده بصعوبات كبرى . ففي فرنسا نرى ان معدل الترقية الى الدرجات الكنسية (اي النسبة بين الترقية الى الدرجات المقدسة خلال خمس سنوات متوالية ومجموع عدد الشبان بين سن الخامسة والعشرين والثامنة والعشرين) ، الذي هبط منذ قانون الفصل من ٥١,١ بالألف الى ٣٦ بالألف في السنوات ١٩٠٩ - ١٣ ، قد حافظ على هذه النسبة تقريبا حتى السنة ١٩٢٩ ، ثم ارتفع ببطء الى ٤٩,٥ في السنوات ١٩٤٠ - ١٩٤٧ وهبط مرة اخرى ال ٣٩ بالألف في السنوات ١٩٥٠ - ١٩٥٥ . فالتقص من ثم في تزايد مطرد ، اذ ان عدد الكهنة العاملين الذي بلغ ٥٦.٠٠٠ في السنة ١٩٠٤ ، اي ١٣,٥ بالمائة قد هبط الى ٤٦.٥٠٠ في السنة ١٩٢٩ ، وهبطت النسبة الى ٩,٧ بالألف في السنة ١٩٤٦ بما فيها ٣٥ ٪ من الستينيين . اجل لقد ارتفع عدد الاكليروس القانوني من ١٣.٠٠٠ الى اكثر من ١٤.٠٠٠ ، ولكن التقص العام واقع ثابت ، وقد حدثت الظاهرة نفسها في كافة البلدان تقريباً ، حتى تلك المشهورة بجيويتها الدينية كهولندا وبلجيكا واسبانيا ودول اميركا الجنوبية . وفي ايطاليا نفسها هبط عدد

الاكليروسيين المذكور من ٩٢٠٠٠ في السنة ١٨٨١ الى ٦٨٠٠٠ في السنة ١٩٢١ والى ٥٨٠٠٠ في السنة ١٩٥٣ . وفي المانيا تجاوزت نسبة هبوط الدعات الكهنوتية منذ السنة ١٩١٤ الى ٢٠٪ .

مجمع الفاتيكان الثاني كان تزايد اللامبالاة والابتعاد عن الدين في العالم الغربي ، وغو سكان العالم المطرد الذي قلل يوماً بعد يوم من اهمية الكاثوليك النسبية ، باعثاً على التثام مجمع الفاتيكان الثاني في السنة ١٩٦٢ . فقد كانت البابا الجديد يوحنا الثالث والعشرون ، بفضل بعثاته الدبلوماسية في الشرق وفي اوربا ، على بينة من المسائل التي تطرحها مخالطة الاقليات الدينية في البلدان التي تتعايش فيها طوائف مسيحية كثيرة والصعوبات التي يصادفها الكاثوليك في المجتمعات المتحولة تحولاً عميقاً الى العالمية ، فحدّث لأعمال المجمع اتجاهاً واضحاً جداً نحو اصلاحات عميقة تستهدف انفتاح الكنيسة انفتاحاً عاماً على العالم وتجديد نشاطها والتوفيق بينها وبين المجتمع الذي خلقتة ثورات القرن التاسع عشر السياسية والثورة الصناعية . ورافقت هذا العزم الرغبة في الابتعاد جهد المستطاع عن الاعراف والوسائل التي تعميق حوار وتقام الكنيسة مع المسيحيين من غير الكاثوليك ، وحتى مع غير المؤمنين . فجن من ثم امام مشاريع اصلاح تناقض ، استيحاء ، ما تضمنه الـ *Syllabus* منذ قرن خلا . ويبدو ان البابوية قد اقتنعت باستحالة المحافظة على مواقفها التقليدية اذا استندنا في سكونا على الرقيم « السلام في الارض » الذي اصدره البابا يوحنا الثالث والعشرون قبيل وفاته ، في الفترة الفاصلة بين الجلستين الاوليين . فهو يؤيد صراحة اعلان حقوق الانسان الذي تبنته منظمة الامم المتحدة في السنة ١٩٤٨ ، ويشدد بالحاح على مسائل اقرار السلام بين البشر ، ويعلم امكانية التعاون في الحقول الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مع من يستوحون « التعاليم الزائفة » التي يدينها في الوقت نفسه . ويشدد كذلك رقيم خلفه بولس السادس ، « الام والمعلمة » ، على شرعية سياسة تأميم وسائل الانتاج والمقايضة .

ويبرز هذا الاتجاه كذلك احداث امانة سر من اجل الوحدة ، والدعوة للاشتراك في المجمع التي وجهت الى مراقبين تنتدبهم الكنائس البروتستانتية والكنيسة الانكليكانية والكنيسة الارثوذكسية (بينهم روسان) ، والى علمانيين وعلمانيات من الكاثوليك . وقد تأيد بأكثرية المطالبين بالاصلاح بين آباء المجمع الـ ٢٣٠٠ ادارة كرادلة ينتسبون الى اكثر البلدان تطوراً : المانيا ، هولندا ، انكلترا ، فرنسا ، بلجيكا ، الولايات المتحدة ، يساندم العديد من الاحبار الايطاليين واحبار العالم الثالث . فأفضت المناقشات ، الحادة احياناً ، التي اثارها معارضة اساليب الادارة البابوية التي تعرضت لانتقادات شديدة ، ومناورات العرقلة ودسائس الاقلية المحافظة ، الى اقرار عدد من المشاريع العامة المتعلقة اما باصلاح الليتورجيا وتيسير فهم الرموز والطقوس . (بالاكثار من استخدام اللغات الوطنية والتخلي عن لغة الفلسفة المدرسية) ، واما باشاركة الاسقفية التي اعترف بسلطتها المطلقة ونوعها من حق الهي ، واما ببعث خدمة الشماس

الانجيلي الدائمة التي يمكن اسنادها لرجال متزوجين ، واما بالوحي (وهو اكثر حرية من اساليب جمع الايمان الى حد بعيد) ، واما بالحركة المسكونية في روح متعطفة على الطوائف المسيحية غير الكاثوليكية ، واما بادانة العداء للسامية . الا ان الحواس الاول عقبه بعض خيبة الأمل حين انتهت الجلسة الاولى (تشرين الثاني ١٩٦٤) . وقد نجمت عن جو الدسائس والمقاومات الحنيفة الذي خلقته الاقلية ، لا سيما اثناء مناقشة مشروع القرار رقم ١٣ بصدد علائق الكنيسة بالعالم المعاصر ، والحرية الدينية التي طالبت الاكثرية في سبيلها باعلان لا لبس فيه . ويرد تعوق الاحمال وتردد المجمع ساعة الشروع باتخاذ المقررات الحاسمة الى اسباب عدة اهمها الحرص على مراعاة ظروف بعض الشعوب الكاثوليكية التي ما زال نموها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي متخلفاً جداً ، وشخصية البابا الجديد ، وربما حرص بولس السادس على استمالة المحافظين الى الحركة الاصلاحية مقابل بعض تنازلات .

في البلدان التي يدين اكثر سكانها بالبروتستانتية ، برز الضعف نفسه
 البلدان البروتستانتية في العاطفة الدينية . ففي بريطانيا العظمى مثلاً لم يمقّب الحرب العالمية الثانية تأخر شبيه به بعد السنة ١٩١٨ ، وانما يقدر ان ٥٪ على الاكثر من الانكليز و ٢٠٪ من الاسكتلنديين يسهمون اسهاماً متفاوت النشاط في اتحاد مذهبهم ما ؛ وان عدداً الطلائع الذي بلغ ٧٦٢١ في السنة ١٩٣٨ قد ارتفع الى ٤٠٧٦٤ بعد مرور عشر سنوات؛ ووهنت التقاليد الدينية ، وزال عن واجب الانتطاع عن العمل في ايام الاحاد الطابع الالزامي . ولعل ذلك يرد الى عسنة التعليم كما اثبت ذلك التحقيقي الذي اظهر فتور العاطفة الدينية بين طلاب التعليم الثانوي في السنة ١٩٤٥ ، والى عدم تأثير الكنائس بالظواهر الاجتماعية (التحقيقي اجري في السنة ١٩٤٢ بين مشيخي اسكتلندا) . وقد رافق فتور الايمان هذا في الكنيسة الانكليكانية ارتداد الى الكتلركة الانكليزية : فاحييت بعض اشكال الحياة الرهبانية وبعض الاحتفالات والطقوس الكاثوليكية : صور للقلب الاقدس والقديسين والمعدراء في الكنائس ، سجد ، رسم اشارة الصليب ، قداديس مع تكريس القربان ورفع ، صلوات من اجل الموتى ، عبادة القربان المقدس ، عفة الكهنة ، اعتراف . وقد تأيد تدني تأثير الكنيسة القائمة ، من جهة ثانية ، بالهزيمة النكراء التي منيت بها في السنة ١٩٢٧ في قضية « كتاب الصلاة » الذي رفض البرلمان ترجمته المنقحة بروح طقسية .

كان تأثير غير الانكليكانيين ، الذي برز في انكلترا خصوصاً بين الطبقات المتوسطة والشمسية ، قوياً جداً في الولايات المتحدة على الرغم من ان ٤٨٪ فقط من سكانها اعلنوا انتسابهم الى كنيسة ما في السنة ١٩٢٩ . وانما يجب القول بان ال ٧٧ مليون اميركي الذين عرفوا بلا مبالاهم كانوا مع ذلك بروتستانتسي الثقافة والميول . وبين البروتستانت المحصين ، انتسب زهاء ١٠٪ (٨٨٪) الى ثماني كنائس هامة وتوزع الباقون على ٢٥٧ شعبة معروفة رسمياً ، تشتت كلها الى اتجاهات مختلفة كثيرة تبديء بأرسخ المؤمنين ايماناً قوياً ، الذين يفسرون الكتاب

المقدس تفسيراً حرفياً دون أقل تحفظ ، وتنتهي بالاحرار الذين يحضرون جهنم في العمل الاخلاقي والاجتماعي .

قاومت الكنائس البروتستنتية ، بصورة عامة ، على غرار الكنيسة الكاثوليكية ، اتجاه ما قبل الحرب نحو اعتبار المسيحية لا كنمط حياة كما اعتبرت من ذي قبل ، بل كمجموعة تعاليم . وهكذا برز على الصعيد اللاهوتي ، في قلب الكنيسة الانكليكانية ، اتجاه نحو اعادة اثبات الوحي واعادة مزبد من السلطة اليه . وكان تأثير « كير كيغارد » و « بارت » ، المعتبر خليفته ، جلياً في هذه النهضة المعتدية التي سلطت الاضواء على « المسيح السيد والمخلص الوحيد » ، والمبرر بفعل النعمة الالهية وحدها ، وفي الاهتمام الجديد الذي اعيرته الاسرار ، والاهمية المتعاظمة المعطاة للكنيسة والخدمة الروحية التي اثارت ندرة الدعوات الراعية بين الذكور بصدد هذا مسألة نوقشت تكررأ هي مسألة الخدمة النسائية ، ومسألة دور العالمانيين في الكنيسة ، واهتماماً متزايداً بطقوس قد تضر احياناً بالوعظ الذي بدا من الضروري اعادة اثبات أهميته .

الحركة المسكونية
ان اختلاف الشيع والتسميات الكثيرة قد دفع الكنائس المتشعبة عن الاصلاح ، منذ زمن بعيد ، الى القيام بمجهود توحيدى ، على الصعيد القومي والصعيد الدولي ، بغية تجنب ازدواجية العمل في حقل الرسالات التبشيرية التي احرزت نجاحات مدوية في البرازيل وبلدان اميركا الجنوبية الأخرى ، وافريقيا الجنوبية الوسطى ، والانسولند وآسيا . فعلى الصعيد القومي تأسست جمعيات او كنائس بغية تحقيق هذا التوحيد في ألمانيا ، والولايات المتحدة حيث ضمت « الكنيسة المتودية » ثلاث كنائس ميتودية مختلفة ، وكندا بنوع خاص حيث توحد المجمعيون والمشيخيون والميتوديون . وعلى الصعيد الدولي وجه رئيس اساقفة كنتربري منذ السنة ١٩٢٢ « نداء الى عموم المسيحيين » ، وفي ١٩٢٥ ، التأم في ستوكهولم المجمع المسكوني ، « حياة وعمل » ، الذي تخلف عن حضوره الكاثوليك وحدهم ، ثم التأم في السنة ١٩٢٧ مجمع لوزان ، « ايمان ونظام » ، الذي حضره ٥٠٠ مندوب عن ٩٠ كنيسة . ولكن الحركة المسكونية توقفت عملها في السنة ١٩٢٨ في اعقاب الرقيم ، « نفوس الموتى » ، الذي رفض مصادفة اليسد المدودة وتصلب في تمسكه بمبدأ استحالة الخلاص خارج الكنيسة الرومانية . وبعد الحرب العالمية الثانية ، عقد مجلس الكنائس المسكوني الذي تقرر تأسيسه في السنة ١٩٣٨ ، جلسته الاولى في امستردام في شهر ايلول من السنة ١٩٤٨ ، وقد اشترك في اعماله مندوبون رسميون عن معظم الكنائس البروتستنتية والانكليكانية وبعض ممثلي الكنائس الارثوذكسية الشرقية ، فأقر تأسيس هيئة دائمة ، وانعقاد جمعية كل خمس سنوات ، وتعيين جهاز اداري ، هو المجلس العام للكنائس ، ولكن اتفاقاً معتدياً واحداً لم يتحقق بين الكنائس .

الا ان ذلك لم يحل دون استمرار الخلافات ؛ فالكنائس « الكاثوليكية » ، والاتجاه ابي تلك التي تشدد على حقائق الايمان والسلطة الكنسية التسلسلية والاسرار ، قد ألقت منذ زمن بعيد

« التحالف الدولي للايمان الرسولي والنظام » ، بينما تجلّمت الكنائس التي تخشى العودة الاحتمالية الى الكنيسة الرومانية في « المجلس الدولي للكنائس المسيحية » و« جمعية الدفاع عن البروتستانتية المهتدة بالخطر » .

امام نجاحات الاسلام ، واستقلال الدول المستعمرة التي غالباً ما رفضت نفوذ الغرب السياسي ونفوذه الديني في وقت واحد ، وامام نجاحات الشيوعية ايضاً ، بدا انقسام المسيحيين مؤسفاً جداً ، ولكن معارضة الكنيسة الارثوذكسية (على وجه غير واضح ومطلق) والكنيسة الكاثوليكية اللتين تعتبر كل منهما انها الكنيسة الحقيقية الوحيدة ، قد حالت دون اي تقارب . بيد ان الرقيم المنشور في السنة ١٩٤٤ ، الذي سلم بالزواج الذي يعقده الكهنة الارثوذكس ، ووعده الشرقيين بانهم لن يرغبوا قط على تبني طقوس اللاتين ومؤسساتهم ، لا بل منع انتقال الشرقيين المتحدين الى الكنيسة الرومانية ، كان خطوة خطتها الكنيسة الرومانية نحو الكنائس الشرقية ، ولكنه لم يترك اصداً تذكر . الا ان المجمع الفاتيكاني (باعترافة علناً بان اخطاء ومظالم قد ارتكبت بحق المسيحيين الشرقيين « المنفصلين » (لا « المنشقين » كما دعوا في الماضي) ، ورحلة بولس السادس الى الشرق ولقائه بالبطريرك اثنوغوراس ، قد غيرا هذا الجو .

اما من الجهة البروتستانتية ، فقد بقيت روما على موقفها من الحركة المسكونية : فهي لم تتمثل في امستردام ، واذا هي تمثلت في السنة ١٩٥٢ في مجمع « الايمان والنظام » الذي التأم في لوند ، فقد بدا تمديد عقيدة انتقال السيدة المذراء في السنة ١٩٥٠ تمبيراً عن رفضها كل تسوية واثار معارضة البروتستانتات الاجماعية . الا ان المجمع الفاتيكاني قد حاول هنا ايضاً خلق جو جديد ومدته تكررراً للبروتستانتات : فروقت اعماله بشغف كبير وعطف حقيقي ، ولكن بتحفظ عززته بعض المقررات (اعلان مريم امأ للكنيسة) ؛ ولعل خير ايجاز لهذا التحفظ ما قاله الراعي بورغيه : « لقد نزع الثلج من جوار قصر « كلوسا » وزين مدخله بالزهور ، ولكن كلوسا ما زال كلوسا » .

الكتاب الثالث

العالم الشيوعي

في السنة ١٩٤٥ ، كان الاتحاد السوفياتي الدولة المسيطرة في البر الاوروبي الآسيوي ، اذ ان منافسته الرئيسيته قد هزمتا وازيل خطرهما : في الشرق ، اليابان ، وفي الغرب ، المانيا ، المستظهرة والمجزأة . فمئذما وضعت الحرب اوزارها ، كانت جيوشه قد بلغت قلب اوروبا الوسطي واقامت في بلغاريا ، ورومانيا ، وجزء من يوغوسلافيا والنمسا ، وهنغاريا ، وتشيكوسلوفاكيا ، وبرلين وجزء كبير من المانيا . وفي كافة هذه البلدان المحتلة تالفت حكومات من منظمات التحرير ما لبثت ان حولتها الى ديمقراطيات شعبية ، وبعد السنة ١٩٤٨ ، التحدت هذه الاخيرة اتحاداً وثيقاً فيما بينها ومع الاتحاد السوفياتي ، بينما اقتبست مؤسساتها عن مؤسسات الاتحاد . وفي هذه الاثناء ، افضى انتصار جيوش ماو - تسي - تونغ الشيوعية في الشرق الى طرد حكومة تشان - كاي - شك من البر في السنة ١٩٤٩ . وهكذا تالفت ، في اقل من خمس سنوات بعد توقف العمليات الحربية ، كتلة برية متراسة تمتد من ضفاف نهر الايلب حتى المحيط الهادي وتضم اكثر من ٩٠٠ مليون نسمة تختلف فيها اصول الميضة والنظام الاقتصادي والاجتماعي اختلافاً كلياً عنها في العالم الغربي والاميريكي . وكادت هذه الكتلة ، اقله حتى السنة ١٩٥٦ ، تعيش خارج التيارات التجارية والايديولوجية في الحما العالم الاخرى ولا تتصل به تقريباً .

الفصل الأول

الاتحاد السوفياتي

ان الاتحاد السوفياتي هو الدولة الوحيدة بين الدول الأوروبية التي طورتها الحرب اقل من سواها : فان اعادة بنائها واثامها قد انجزا بحسب اصول ما قبل السنة ١٩٣٩ نفذها والتخصيص نفسه ، على الرغم مما لحق بها من تخريب هائل ، دون مجازفة للماضي ودون قطع سياق الحقل الاجتماعي والحقل السياسي . لقد عاشت مرحلة استقرار وهدوء لم تعرفها قط قبل الحرب ؛ ولم تعاني من الانقلابات العميقة التي عانت منها أوروبا الوسطى والشرقية ، ولا من الاضرابات السياسية والاجتماعية التي كانت فرنسا وإيطاليا مسرحاً لها .

كانت اعادة البناء هنا ايضاً اسرع منها بعد الحرب العالمية الأولى . فقد اقتضى ثماني سنوات آنذاك لبلوغ مستوى انتاج ما قبل الحرب ، بينما كانت اربع سنوات كافية بعد السنة ١٩٤٥ لبلوغ هذه النتيجة ، على الرغم من فداحة الخسائر (ربما ٢٠ مليون نسمة) وحجم الابنية المدمرة (٦٠ مليون متر مربع للسكنى ووجب اعادة بنائها) ، وألوف المصانع المحترقة ، والمناجم المعطلة الانتاج ، وطرق المواصلات المفككة . الا ان صعوبات اعادة البناء قد تزايدت بفعل عزلة الاتحاد السوفياتي المالية . فعلى غرار ما حدث عشية الحرب العالمية الأولى ، ووجب تحقيقها بدون مساعدة رأس المال الاجنبي . وبينما تدفقت رؤوس الاموال الاميركية على أوروبا الغربية بعد انتهاء المعطيات الحربية ، توقف العمل باتفاقات الاعارة والتأجير مع الاتحاد السوفياتي وتوقف استيراد السلع الاميركية توقفاً فجائياً . يضاف الى ذلك اخيراً ان الظروف الدولية وتآزم العلاقات بين الحلفاء السابقين قد دفعت الاتحاد السوفياتي الى ابقاء قوة مسلحة كبرى تحت السلاح ، والابقاء على صناعة هامة للتسلح ، لا سيما في حقل الاسلحة الجديدة والسلاح الذري بنوع خاص (في الاتحاد السوفياتي فجزت القنبلة الذرية الأولى في شهر ايلول من السنة ١٩٤٩) ، والانصراف الى سباق تسلح كانت نفقاته اقفل منها قبل السنة ١٩٤١ . فاستهلكت اعادة البناء من ثم شطراً هاماً من الانتاج الجديد ، في حين اعمدت صناعة الاسلحة ، عن ترميم البلاد

ظروف اعادة البناء
والانطلاقة الاقتصادية

الاقتصادي ، جزءاً من البد العاملة . وقد سهلها - خلافاً لما حدث في السنة ١٩٢١ - توفر العديد من الادارين ، والفنيين ، والمهندسين ، والعمال الاختصاصيين ، المتعودين طرائق الاقتصاد المخطط ، الذين لم يحتاجوا الى ارنجال اساليب العمل والادارة . وساعدتها كذلك التعويضات التي دفعها المهزومون او فرضت على المناطق المحتلة : تفكيك مصانع ، نقل آلات الى الاتحاد السوفياتي ، تسليم جزء من الانتاج المنجمي او الصناعي .

بينما اتخذت بعض التدابير بغية تشجيع النسل وسد الفراغات المخطط الخمسية الاخيرة الهائلة التي تركتها الحرب ، وبينما جعل التشريع الخاص بحماية العائلة معاملات الطلاق اكثر صعوبة واعاد للزواج معناه وقيمته ، كانت اعادة البناء المادية سائرة بخطى حثيثة . وحين انتهى تنفيذ الخطة الخمسية الرابعة في السنة ١٩٥٠ ، بلغت نسبة الانتاج الصناعي ١٧٦ (١٠٠ في السنة ١٩٤٠) ، وبلغ انتاج الفحم الحجري ٢٥٠ مليون طن ، وانتاج الفولاذ ٢٧ مليوناً ، وكان الانتاج اعلى منه في السنة ١٩٤٠ بنسبة ٦٠٪ في صناعة الآلات ومعدات التجهيز ، وبنسبة ٨٠٪ في صناعة المواد الكيميائية . امسا انتاج المواد الاستهلاكية فكان ادنى منه في الخطاط السابقة ، باستثناء الصوفيات والقطنيات . ومن مميزات الخطة الرابعة انطلاقة الصناعات الاساسية في الشرق السوفياتي ، فقد احدثت في قازاخستان وسمرقند وطشقند صناعات كثيرة : مصاهر حديد ، ومصانع فولاذ ومصانع آلات . وبالرغم من ان المراكز الصناعية القائمة في الغرب قد ريممت ووسعت ، فان انتاجها لم يرتفع الا بنسبة ١٥ بالمائة بينما بلغ ارتفاع الانتاج الاجمالي في الاتحاد السوفياتي ٤٨ بالمائة ؛ وهكذا فان مركز الثقل في الاقتصاد السوفياتي قد استمر في الانتقال بشكل متزايد الوضوح نحو الشرق : فهي مناطق كوزباس وقازاخستان والاورال والاحواض السيبيرية التي وفرت منذ السنة ١٩٥٠ اكثر من نصف الفحم الحجري والفولاذ ؛ وارتفع كذلك اكثر فأكثر انتاج البترول في « باكو الثانية » بين الاورال والفولغا ، التي احتلت المركز الانتاجي الاول في السنة ١٩٥٢ ، وفي آسيا الوسطى والشرق الاقصى .

ولكن الاتحاد السوفياتي واسع الارجاء وسكانه موزعون على غير تساو ، بسبب وجود مساحات كبرى يميلها انخفاض الحرارة او الجفاف غير صالحة للاستثمار والاستيطان ؛ قارت ٤٨ ٪ من السكان يعيشون متجمعين في ٦ ٪ من الارض ، ولا يعيش في ٢ ٪ المساحة سوى ٦ ٪ من مجموع السكان . والحال يرتفع عدد هؤلاء السكان بنسبة ٣٥٠٠٠٠٠ في السنة ، اذ انه ازداد بنسبة ٢٤ مليون نسمة بين السنة ١٩٤٨ والسنة ١٩٥٦ ، فجاوز في السنة ١٩٥٩ الـ ٢٠٨ ملايين . وطرات الزيادة على سكان المدن في الدرجة الاولى (٤٨ بالمائة من مجموع السكان في السنة ١٩٥٩ ، و ٥٣ بالمائة في السنة ١٩٦٣) ؛ وارتفع عدد المدن الكبرى الضامة اكثر من ٥٠٠٠٠٠ نسمة من ١١ في السنة ١٩٣٩ الى ٢٥ في السنة ١٩٦٢ ، وارتفع عدد سكان بعضها بسرعة استثنائية بسبب اتساع حركة الزواج عن الارياف ؛ فان غوركي وكوبيشيف

وساراتوق قد زادت بنسبة الثلث ، وسفردلوفسك واومسك وتشيلياينسك قد تضاعف سكانها تقريباً ، وارتفع عدد سكان نوفوسيبيرسك من ٣٠.٠٠٠ نسمة الى ٤٠٠.٠٠٠ بين الحرب الاولى والحرب الثانية ، وبلغ ٩٨٢.٠٠٠ في السنة ١٩٦٢ (الشكل ٢٥) . فتوجب من ثم تعزيز الزراعة واستثمار المساحات التي لما تستثمر او اسمي استثمارها . وفي سبيل تحقيق هذه الغاية ، اهدت في السنة ١٩٤٨ ، بعض المشاريع لاستحداث طرائد حرجية واسعة تسير بمحاذاة الوديان من الشمال الى الجنوب وتقف حاجزاً في وجه الرياح التي تهب من آسيا الوسطى وبحر قزوين على روسيا الجنوبية . وزرعت اشجار اخرى كثيرة ثبتت الثروة وسالت دون الجرافها . وشيدت على الدون والدينير والفولغا سدود كبرى رفعت مستوى مياه الانهر وكونت ورامها خزانات واسعة للفياء ، فاثاحت انتاج الطاقة الكهربائية وتقذبة اقنية الري بالماء ، وقامين ري البورات الجنوبية ومحولها الى اراض زراعية . ووفرت الاعامل الكهربائية على الفولغا في كوبيشيف (١٩٥٦) وفولغراد ، وعلى الدينير في كاشوفكا (١٩٥٥) ، ٥٠ مليون طن من الفحم الحجري واثاحت القناة التي حفرت بين الدون والفولغا ، بالاضافة الى دورها الهام لجهة المواصلات - اذ انها ربطت بين البحار الروسية الخمسة - ، ري كافة اراضي منطقة روستوف وفولغراد . وبوشرت في آسيا كذلك اعمال انشاء معمل كهربائي في براتسك على ال « انغارا » واعمال حفر قناة تركانستان الكبرى التي ستصل بين كراسنوفودسك على بحر قزوين وبين بحيرة ارال وتؤمن ري كل القسم الغربي من قراخوم .

اما الخطة الخمسية الخامسة التي بوشر تنفيذها في السنة ١٩٥١ وتحملت بنسبة ١٠٣ بالمائة ، فقد انصرفت الى رفع مستوى الانتاج الصناعي الى ٧٠ بالمائة ، اي بمعدل ١٢ بالمائة في السنة ، و ١٣ بالمائة ل مواد الانتاج : استخراج المعادن ، معادن غير حديدية ، بترول ، كهرباء ، و ١١ بالمائة ل مواد الاستهلاك .

الا ان الخطة الخمسية الرابعة ، التي نفذت كلياً ، لا بل تمخيطت في انتاج مواد التجيز ، قد بقيت دون الهدف المحدد لانتاج المواد الاستهلاكية (٩٥ بالمائة) والزراعة (٨٤ بالمائة) ؛ وفي السنوات الاولى من تنفيذ الخطة الخمسية الخامسة حصل كذلك تاخر محسوس في هذين الحقلين كان نتيجة للحرب الكورية والحظر المفروض بسببها اللذين افضيا الى نقصان رؤوس الاموال والحامات النادرة . ولذلك عدلت الخطط منذ السنة ١٩٥٢ بضمية زيادة انتاج المواد الاستهلاكية وتحسين نوعيتها ، بحيث تتحقق تنمية صناعات المواد الاستهلاكية بمزيد من السرعة دون ان يطرأ اي تغيير على نظام الصناعة . وقد ظهر هذا الاتجاه في الخطة السادسة الموضوعة للفترة ١٩٥٦ - ١٩٦٠ ، فقد اعطت الاولوية ، على فرار سابقاتها ، للصناعة الثقيلة ، مع مراعاة الصناعات الاخرى : زيادة المواد الانتاجية بنسبة ٧٠ بالمائة والمواد الاستهلاكية بنسبة ٦٠ بالمائة . زيادة انتاج الحديد المصبوب بنسبة ١٥٠ بالمائة ، ومضاعفة انتاج البترول والطاقة الكهربائية ، ومعدلك اللحوم والحليب والبطاطا . وزيادة انتاجية الصناعة بنسبة ٥٠ بالمائة

على الأقل ، واثناجية المزارع النموذجية بنسبة ٧٠ بالمائة ، وزيادة الاجور الحقيقية بنسبة ٣٠ بالمائة واجور اعضاء التعاونيات الزراعية بنسبة ٤٠ بالمائة . اما الجدة العظمى فهي الاهمية الكبرى (اكبر منها في السابق) المغطاة للبحث العلمي ، والمكننة والآلية اللتين ستتيحان زيادة الانتاج بنسبة أعلى الى حد بعيد من زيادة اليد العاملة التي نقصت على كل حال بفعل إطالة مدة الدروس حتى ١٦ سنة . وبالفعل تحقق في المدن والمراكز الريفية التعليم الثانوي الموزع على عشرة صفوف ، واتسعت شبكة المدارس المسائية والدروس بالمراسلة . فتخرج مليون حامل شهادة من المدارس الثانوية والعليا في السنة ١٩٦٠ . ومنذ السنة ١٩٥٧ تابع مليوناً طالب دروس التعليم العالي .

الزراعة في الحقل الزراعي لم تبلغ النتائج لتقديرات الخطط الخمسية . اجل لقد ارتفع عدد محطات الآلات والجرارات من ٦٠٠٠ في السنة ١٩٣٩ الى ٩٠٠٠ في السنة ١٩٥٥ ؛ وضخت مكننة الاعمال الزراعية المختلفة خطوة كبرى الى الامام : حراثة ، بذر ، حصاد ، وبات عدد الخبراء الزراعيين مرتفعاً جداً . ومن جهة ثانية حسنت طرائق الانتقاء واتساع المساحات المروية المحاصيل المختلفة ولا سيما القطن والشمندر السكري . الا ان نسق زيادة الانتاج الزراعي كان ابطأ من ذلك الذي قدر له ، فلم يبلغ سوى ٢ - ٣ بالمائة اي ما يقارب معدل زيادة السكان : ويرد ذلك الى قساوة شتاء السنة ١٩٤٦ و الجفاف الكبير في الفترة ١٩٤٦ - ١٩٤٩ الذي تسبب بتكبة دونها التكبة التي تسبب بها جفاف السنة ١٩٢١ ، والنقص المزمن في الاكلاء الذي زاد النقص في الحبوب من خطورته . يضاف الى ذلك ان السياسة التي استهدفت حصر مساحات زراعة الحبوب وتوسيع مساحات زراعة الاكلاء ، وزيادة الانتاج بتحسين التقنيات والدورات الزراعية المدروسة قد اسفرت عن نتائج خيبت الاعمال ، مما حمل الخطة الخمسية الخامسة على اعادة الاولوية لتوسيع مساحات زراعة الحبوب . فزادت هذه المساحة اكثر من ٢٥ مليون هكتار بين السنة ١٩٥٠ والسنة ١٩٥٧ ، وجاءت الخطة السادسة لتحقيق زيادة ٣٦ مليون هكتار من الاراضي الجديدة التي لم تحرق قط من ذي قبل ، في سيبيريا وقازاخستان . واستتبع المكننة من جهة ثانية تجميع التعاونيات الزراعية في وحدات كبرى . فانخفض عددها من ٢٥٢٠٠٠ في السنة ١٩٥٠ الى ٧٨٩٠٠ في السنة ١٩٥٧ . وقد استلزم اتساع مساحات المزارع التعاونية هذا اسناد ادارتها الى فئتين . فمنذ السنة ١٩٥٣ اختير اكثر من نصف مسديري التعاونيات من بين الزراعيين المتخرجين من المدارس الثانوية والعليا ، وهن مهندسون زراعيون للعمل ابدأ في محطات الآلات والجرارات . وبموازاة هذا التطور ، تجدر الاشارة الى تماظم دور المزارع النموذجية لا في اراضي قازاخستان وسيبيريا الاستعمارية فحسب ، بل في الاراضي الزراعية الفقيرة في روسيا الاوروبية ايضاً التي تأثرت بالهجرة الريفية . فقد ارتفع عددها من ٤٨٥٧ في السنة ١٩٥٣ الى ٥٠٩٩ في السنة ١٩٥٦ . وقد تضاعفت مساحتها منذ السنة ١٩٥٠ وتضاعفت في الوقت نفسه المساحة المخصصة لزراعة

الحبوب (٥١ مليون هكتار في السنة ١٩٥٧ تمثل ١/٤ الاراضي الصالحة للحرارة في الاتحاد السوفياتي) .

اما تربية المواشي فلم تتقدم تقدماً كبيراً بصورة عامة ؛ فان اللحوم والحليب والصوف قد انتجت بكثية غير كافية . لابل ان الابقار قد انخفض عددها منذ السنة ١٩٤٨ . فاتخذت من ثم ، منذ السنة ١٩٥٣ ، سلسلة تدابير تهدف الى زيادة الانتاج : رفع اسعار محاصيل تربية المواشي ، زيادة مساحات زراعة الاكلاء (بنسبة ١٦٦ بالمائة بين السنة ١٩٥٣ والسنة ١٩٥٦) ، سياسة منسقة لتسمين المواشي ... ، مما ادى الى ارتفاع عدد المواشي وتحسين نوعيتها بين السنة ١٩٥٣ والسنة ١٩٥٧ .

مستوى المعيشة بسبب الافضلية المعطاة للصناعة على الزراعة ولانتاج المواد التجهيزية على المواد الاستهلاكية ، وبسبب ابتلاع حاجات اعادة البناء والتسلح لجزء كبير من الانتاج ، لم يتح ارتفاع مستوى الانتاج احياناً حق العودة الى مستوى المعيشة السابق . الا ان تقنين المواد الغذائية والمصنوعات الاستهلاكية ، الذي فرض ابان الحرب ، قد ألغى في الحقل الغذائي في اواخر السنة ١٩٤٧ حين قضى اصلاح نقدي بتنظيم الاسعار تنظيماً شديداً واتاح وضع حد لازدواجية قطاع المخازن (التجارية) والقطاع المقنن . وقد طرأت من جهة ثانية سلسلة انخفاضات في عهد لاحق (سبعة انخفاضات عامة وبعض الانخفاضات الخاصة في عدد من المصنوعات) تقابل ارتفاع اسعار المواد الاستهلاكية ، وقد اختلفت باختلاف السلع ، ولكنها بلغت ، بحسب تقديرات روموف ، ٣٥ و ٣٠ وحتى ٥٠ و ٦٠ بالمائة .

ومحسنات الاجور بشمول (الاجر المشترك) اي الفوائد المختلفة التي يحصل عليها سائل عامل بصرف النظر عن عمله . فقد منح قانون السنة ١٩٤٤ تعويض ومكافأة ولادة ابتداء من الولد الثالث (وليس من الولد السابع كما في السنة ١٩٣٦) ، وفي السنة ١٩٤٧ اقرت بعض التعويضات للامهات - العازبات . يضاف الى ذلك من جهة ثانية ان ارتفاع الاجر الحقيقي (٢٠ بالمائة لصغار الاجراء ، و ١٥ بالمائة للعامل الاختصاصي ، و ١٠ بالمائة للمهندس) قد تحقق بسرعة نسبية اذ امكن التأكيد في شهر تموز من السنة ١٩٥٣ ، ان بمقدور المواطنين السوفيات شراء ضمف ما كانوا يشترونه في السنة ١٩٤٧ . ولعل الطاقة الشرائية زادت بين السنة ١٩٤٧ والسنة ١٩٥٣ ، بحسب تقديرات روموف ، بنسبة ٧٨,٥ بالمائة للعامل ، و ٧٨ للمعامل الاختصاصي ، و ٥٧ بالمائة للمهندس ، و ٥٠ بالمائة للفلاحين .

مقارنة بالبلدان الرأسمالية لا مناص والحالة هذه من مقارنة هذه الطبقة الاقتصادية بطاقات بلدان «المشروع الحر» . فاذا ما نظرنا الى الخط البياني المنحني الذي ترسمه انطلاقة صناعة اساسية في الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة لاستعمال الا سترعي انتابها انتظام نمو انتاج الاتحاد السوفياتي والتقلبات البارزة في انتاج الولايات المتحدة (الشكل ٢٦) ؛ ويرد انتظام نمو الاقتصاد السوفياتي الى انعدام الازمات ، كما قد ترد

سرعته الى مستوى الانطلاق المنخفض جداً وتوفر تقنية متقدمة جداً اتاحت للاتحاد السوفياتي ان يستخدم دفعة واحدة ادوات جديدة وطرائق مضمونة النتائج . فحتى السنة ١٩٤٧ ، اي في مرحلة البناء الاشتراكي ، بلغ المعدل السنوي في تقدم الانتاج الصناعي ٣٠ بالمائة ، وبين السنة ١٩٤٧ والسنة ١٩٥٠ ، ٣٣ بالمائة ، وفي السنة ١٩٥١ ، ١١ بالمائة ، ومنذ السنة ١٩٥٣ ، ١٠ بالمائة . اي ان المعدل العام كان ١٧,٥ بالمائة ، بينما كان ٤,٥ بالمائة في الولايات المتحدة . وعلى الرغم من ذلك ، ما زال الفارق كبيراً بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة . ففي السنة ١٩٥٣ ، كان معدل الانتاج ، المعتبر ١٠٠ في السنة ١٩٤٧ ، ١٢٩ في الولايات المتحدة و ٢٦٦ في الاتحاد السوفياتي ، ولكن هذا الاخير لم ينتج آنذاك سوى ١/٣ الانتاج الاميركي من الفولاذ ، و ٥ بالمائة من انتاج السيارات و ١/٤ انتاج الجرارات ، و ٣٣ بالمائة من الفحم الحجري ، و ١٤ بالمائة من البترول و ٢٥ بالمائة من الكهرباء المولدة من القوة المائية ، بصرف النظر عن الغاز الطبيعي . وربما بلغ مجموع الدخل القومي غير الصافي - بحسب تقديرات مختلفة - ١٨ - ٣٦ بالمائة من الدخل الاميركي غير الصافي . ولكن الفارق يتجه نحو النقصان ، والتأخر يتلاشى سنة بعد سنة .

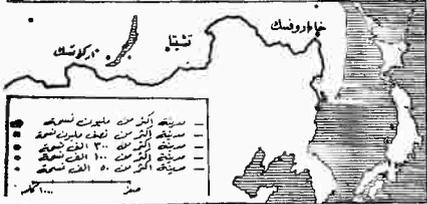
الحياة الفكرية
ان الظروف الخاصة التي عاش فيها الاتحاد السوفياتي منذ السنة ١٩١٧ ادت الى قيام صلة اكثر وثوقاً منها في اي مكان آخر بين الحياة

الفكرية والفنية من جهة ، وبين الظروف السياسية والدولية من جهة اخرى : ادب وفن رومنطيقيان وعارمان بالقوة اثناء المرحلة « الثورية » في العشرينيات ، ثم اثناء العمل بالخطط الخمسية ؛ اما المذهب الذي نال الحظوة فهو « الواقعية الاشتراكية » التي اجهت شطر تحديد نشاط الانسان في العمل اي في المصنع والتعاونية الزراعية . وقد عزز هذا الاتجاه منذ السنة ١٩٣٨ الخطر الاممالي الذي وجهه الافكار نحو ايقاظ الشعور القومي ، والعودة الى امجاد الماضي ، والاشادة بذكر الملوك والقادة ورجال الدولة الذين صنعوا روسيا العصرية بمقاومتهم السيطرة الاجنبية ؛ وهكذا فان روايات « الكسي توستوي » وموسيقى بروكوفيايف وافلام ايزتستايين قد عظمت بطرس الاكبر « وايفان الهائل » و « اسكندر نوسكي » و سوفوروف . واوحت الحرب مؤلفات ادبية كثيرة تمجد الوطنية السوفياتية التي وحدث بين احترام ماضي روسيا القومي واحترام روسيا الجديدة الشيوعية . فمنذ السنة ١٩٤١ وضع « ايليا اهرنبروغ » كتاباً يتجلى فيه عداؤه للامم : « سقوط باريس » ؛ وكانت حراجه وضع الاتحاد السوفياتي في السنة ١٩٤١ والسنة ١٩٤٢ مصدر وحي لشعراء كثيرين من امثال سيمونوف وسوركوف ، ومؤلفات ليونوف وكازاكيفيتش (الكوكب) واوفيتشكين وبولغوي (رجل رجل) ، ومجدت افلام بطولية المدافعين عن موسكو وستالينغراد والمنتصرين في برلين ، بينما الف شوستاكوفيتش سمفونيقية السابعة والثامنة ، والف شولوكوف ، الذي بلغ الشهرة بكتابه « الدون الهادي » (١٩٢٨ - ٤٠) ووصف فيه سنوات الحرب الاهلية العشر من خلال

ترايد سكان المدن الرئيسية في الاتحاد السوفييتي من ١٩٣٦ إلى ١٩٥٩
(احصاء ١٠ كانون الثاني ١٩٥٩)

شكل ٢٥ - نمو المدن في الاتحاد السوفييتي ١٩٣٦ - ١٩٥٩

١٩٥٩	١٩٣٦	١٩٥٩	١٩٣٦
٤٨ ٨٨٧	١٤٠ ١٢٨	٤٨ ٤٥٥	٤٥ ٣٩٥
٤٨ ٦٦٧	٤٢٠ ٨٦٦	٤٨ ٩٦٨	٤٥٣ ٣٣٣
٤٨ ٥٧٩	١١٦ ٥٨٤	٤٨ ٦٥٨	٢٢٦ ٧٧٧
٤٨ ٤٤٦	٩٨ ٤٢٧	٤٨ ٩٠٣	٢٢٦ ٣٥٦
٤٨ ٦٢٨	١١٩ ٧٦٦	٤٨ ٣٦٥	١٠٨ ٤٢٦
٤٨ ٤٨٢	١٠٧ ٠٠٠ (١٩٣٩)	٤٨ ٣٢٦	١١١ ٤٦٠
٤٨ ٤٩٦	٢٠٨ ١٠٣	٤٨ ٤٦٣	١٧٢ ٠٢٣
٤٨ ٥٨٦	٢٢٩ ٤٤٧	٤٨ ٦٢٣	١٧٢ ٠٢٣
٤٨ ٧٧٧	٤٤٠ ٣٠٠	٤٨ ٩٢٣	٤١٧ ٣٤٦
٤٨ ٩١١	٣٢٢ ٦٦٣	٤٨ ٩٢٣	٤١٧ ٣٤٦
٤٨ ٦٩٤	١٩٤ ٠٤٤	٤٨ ٦٩٤	١٩٤ ٠٤٤
٤٨ ٦٨٨	٥٩ ٥٧٧	٤٨ ٦٨٨	٥٩ ٥٧٧
٤٨ ٣٠٢	٦١ ٥٧٦	٤٨ ٣٠٢	٦١ ٥٧٦
٤٨ ٣٤٥	١٥٥ ٠٠٠	٤٨ ٣٤٥	١٥٥ ٠٠٠
٤٨ ٥٩٦	١٩٦ ٤١٠	٤٨ ٥٩٦	١٩٦ ٤١٠
٤٨ ٤٢٤	١٩٢ ٢١٧	٤٨ ٤٢٤	١٩٢ ٢١٧
٤٨ ٤٠٠	١٤٤ ٤٥٧	٤٨ ٤٠٠	١٤٤ ٤٥٧
٤٨ ٤٠٠	١٤٤ ٤٥٧	٤٨ ٤٠٠	١٤٤ ٤٥٧
٤٨ ٤٣٥	٥٥ ٧٤٤	٤٨ ٤٣٥	٥٥ ٧٤٤



حياة الفلاحين والجنود الوضاعاء ، كتابه « حاربوا من اجل الوطن » (١٩٤٣) الذي استعاد فيه ذكرى الانسحاب من الدون في السنة ١٩٤٣ . اما بعد السنة ١٩٤٥ ففي الحرب الباردة وخطر السلاح الذري ما اثار احذر السوفييات من الحلفاء السابقين ، فبات لزاماً ان تبقى قوات البلاد على استعداد لمقاومة الحرب الوقائية التي خيّل لهم ان الاميركيين يمدونها : فنجم عن ذلك عداء للتأثيرات الفكرية الآتية من البلدان الرأسمالية ، خلق حالة نفسية « سبارتية » تقاوم كل تراخ وكل تمويه . وهو جد الوفا ، امين سر الحزب بين السنة ١٩٤٦ والسنة ١٩٤٨ ، من تولى هذا النضال ضد الوطنية الشائعة وضد المثالية ، وضد التشبه بالاجني ، وضد « التمسك بالشمكليات » . وقد وُجّه اللوم الى الشاعرة اكاتوفا والهجتاء شوستاكوفيتشكو لانها اعطيا فكرة خاطئة عن العالم السوفياتي ، والى شوستاكوفيتش بسبب تشاومه . واستمر الفن في المحرافه عن الاتجاهات الجديدة المحصاة التي ظهرت في اوربوا الغربية . واصف الادب بالتفاوت واعطاء القدوة الصالحة ولم يترك مكاناً كبيراً لتحليل المشاعر الشخصية : الحب ، والطمع ، والحسد ، والبخل . وطارد الانانية والاخلاق السلية ، واطرى النخوة الوطنية والحياة الجماعية والبطل السوفياتي واعادة البناء وجمال الارض الروسية في مؤلفات غالينا نيقولانينا ، وسيرا بانوفا ، وبانسكي (الجواد المكوكب) الذي وصف تجده العمل في احدى تعاونيات كوبان الزراعية ، واجايف (بهيداً عن موسكو) .

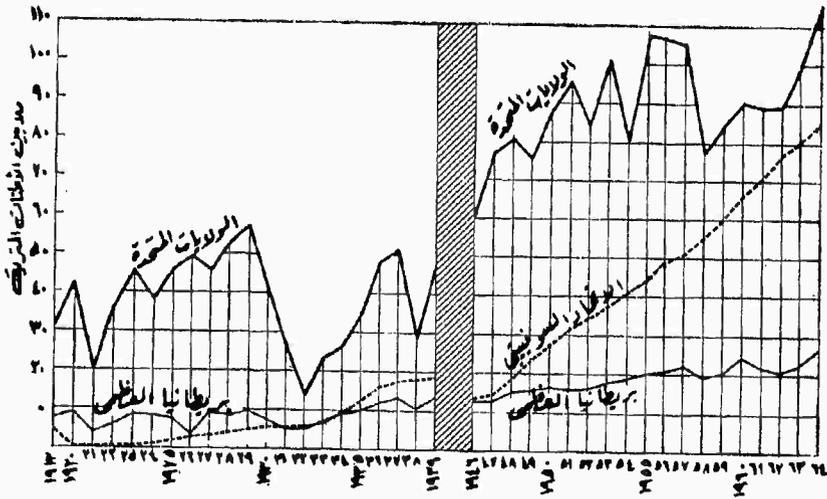
بعد النصر الشيوعي في الصين وزوال الاحتكار الاميريكي للنفط الذرية ، هرف عالم الكتاب والفنانين بعض الراحة والاطمئنان ، وتلاشى جسور التعبئة الفكرية : فألف بروكوفيف سمفونيته السابعة وشوستاكوفيتش لحنه المسرحي الديني « غناء الغابات » ، وكلامها نشيد لروح السلم والعمل السلمي ، وأخذ مؤتمر الكتاب السوفياتيين المنعقد في السنة ١٩٥٤ يناقش مسائل النقد الادبي والمسرحي دونما نظر الى الناحية العقائدية . واتصفت مقاومة التقليد الاعمى والانقيادية الستالينية بمزيد من الحرية حيال « الواقعية الاشتراكية » ، وتجلت بمزيد من الاهتمام بالمؤلفات الغربية (او اقله برغبة حقيقية في التعرف الى الفن الجرد والرسم غير التمثيلي) ، وطالبت بحرية الابداع الفني واكدت ضرورة « تسهيل تفتح روح المبادرة والافكار والمهيلة الشخصية » . وتجلت كذلك بال مناقشات الحامية في اوساط الفنانين والكتاب امام لوححات فالك فيكوتوف ، وقصائد افوتشنيكو التي كانت احداها موضوع سمفونية شوستاكوفيتش الثالثة عشرة (١٩٦٣) ، ومؤلفات بوريس باسترناك ، ورواية اسكندر سولجنستين حول المسكرات الستالينية .

سبق لهذه الحرية ، التي نمت بعد وفاة ستالين بنوع خاص ، ان ظهرت ابان الحرب في الحقل الديني . فقد ضمن دستور السنة ١٩٣٦ حق ممارسة العبادة ، ثم حصلت الكنيسة الارثوذكسية في السنة ١٩٤٥ ، بسبب اخلاصها للعهد القائم ، على حق عقد مجمع انتخاب البطريرك الكسيوس .

ومنذ ذلك الحين لم يسمح للاكليسوس بعضوية الجمعيات الدينية فحسب ، بل أُلزم بان يكون المسؤول الرئيسي فيها .

لم تتبدل المؤسسات تبديلاً يذكر بعد السنة ١٩٤٥ ، ولكنها عرفت ، منذ وفاة ستالين تغييرات عميقة في سير حركتها ، ولا سيما بعد انعقاد المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي في شهر شباط من السنة ١٩٥٦ ، وإذاعة تقرير خروتشوف (وثيقة اتهامية حقيقية ضد الدكتاتورية) ، ونشر وصية لينين . فُتخّطت « عبادة الشخصية » والتخذت

الاتحاد السوفياتي
منذ المؤتمر العشرين
المؤسسات



الشكل ٢٦ - إنتاج الفولاذ الخام في الاتحاد السوفياتي وبريطانيا العظمى والولايات المتحدة بين ١٩١٣ و ١٩٥٠

الحكومة شكل ادارة مشاركة تعزز في السنة ١٩٦٤ حين أفضي نيكيتا خروتشوف القوي الشخصية عن الحكم . واذا ما سلنا ، مع جورج غورفيتش ، « بأن الطابع الحصري للانظمة الشيوعية مرده ... الى طابع التخلف او نصف التخلف في البلدان التي قامت هذه الانظمة فيها » ، فان التحول الراجح الى الحرية انما يقابله تطور اقتصادي يسمح اليوم بتخفيف الضغوط ، وتلبية بمض المطالب ، والكف عن التضحية باليسار على مذهب القوة وبالاستهلاك على مذهب التجديز ؛ فقد توفرت من ثم الشروط اللازمة لقيام نظام ديمقراطي وحر . اجل لم تفقد الدولة شيئاً من مقومات وصايتها : فهي ما زالت سيدة الجيش وقوى الأمن ، والحياة الاقتصادية ايضاً ،

اذ انها تتصرف في الموارد الانتاجية . واحتفظ الحزب من جهته بمراكز القيادة وبادارة القطاعات الرئيسية ، ولكن اساليب جديدة في الحكم والادارة خلقت جواً جديداً كل الجدة . فان الغاء عدد من الوزارات الاتحادية ، وزيادة مهام مجالس العمال ، ونقل مصالح كثيرة من موسكو ومن عواصم الجمهوريات المختلفة الى مراكز الانتاج ، كل ذلك قد احدث يقظة حقيقية في الحياة العامة . وبفضل تعاطف استقلال المجالس الذاتي ، بات باستطاعة المواطنين الاسهام مباشرة في ادارة الشؤون المحلية ، بينما دعي المجلس السوفياتي الاعلى ، من جهته ، لمناقشة وتعديل مشاريع القوانين التي يتقدم بها الحزب . وتسترعي الانتباه هنا ظاهرة لا تخلو من المفزى ، هي تعاطف شأن احدى المؤسسات منذ المؤتمر الثاني والعشرين ، مع انهما ، بالرغم من قدمها (١٩٢٢) ، لم تقم منذ زمن بعيد بأي دور بارز ، اهني بها الد بروكاتورا ، التي توفض إليها مراقبة شرعية عمل الأجهزة الادارية او القضائية (وزراء ، مشاريع ، مؤسسات مختلفة) على مختلف مستوياتها . فان النائب العام ، الذي يعين لمدة سبع سنوات ، مستقل عن وزير العدل وعن الحكومة ولا يرتبط الا بالمجلس السوفياتي الاعلى في الاتحاد السوفياتي ، وعليه تنبئه المجلس الاعلى الى مخالفة القانون التي يرتكبها هذا الجهاز أو ذلك .

أنتكرت الاساليب البوليسية واعيد الاعتبار الى ضحاياها كما اعيد الى الشعوب الشركسية ، الكابارد - بلكار والتشكشيين - انفوش ، والمان الفولغا الذين كانوا قد نقلوا الى سيبيريا . والغيت النصوص التي تفرض عقوبات جزائية على من يتغيب عن العمل او يتركه دون اشعار سابق ، ورفعت الاجور المتدنية (بنسبة ٣٣٪) ، وحدث بعض الشيء من المكافآت ، وحدد يوم العمل مرة اخرى بسبع ساعات في السنة ١٩٦٠ ، واعيد تنظيم المعاش والتقاعد ؛ ويجب ان يضاف الى هذه التدابير الاسراع في بناء المساكن ، ولا سيما البناء الذي يتولاه الافراد بمساعدة الدولة والمشاريع ، وتوسيع شبكة المؤسسات المدرسية والمؤسسات التي تعملها ، وتوزيع النشاط الصناعي على المناطق خدمة للجمهوريات المتحدة . وبذل مجهود هام جداً بغية تحسين مستوى معيشة الفلاحين تحسيناً سريعاً : تخفيض الضرائب على دخول مزارعي التعاونيات الشخصية ، ورفع اسعار المواد الضرورية من جهة ، وزيادة كمية المواد الاستهلاكية في الاسواق من جهة ثانية ، وزيادة القيمة المالية للوحدة الحسابية التي تستخدم قاعدة لمكافأة الاعمال الزراعية ، ال «تروودن» .

اصلاح الاقتصاد
كانت التغييرات العضوية في النظام الاقتصادي اعظم اهمية وابعد خطورة من حيث النتائج . فاللجان النقابية المنتخبة للمشاركة قد اتسمت مهامها واعطيت حق ابداء رأيها في المرشحين لمراكز الادارة ، وتوجب استشارتها قبل اي تسريح . واخيراً حصلت على المزيد من النفوذ للجمعيات الانتاجية الدورية التي تضم ادارة ومجال كل مشروع بغية مناقشة المسائل المتعلقة بهم . وكان التصنيع المخطط ، الذي استهل منذ زهاء ثلاثين سنة ، قد اخضع لتنظيم مركزي ناجح في السنة ١٩٢٩ ، ولكنه افضى

بسبب نجاحاته بالذات ، الى تعدد الوزارات الصناعية (٣١ في السنة ١٩٥٥) وتشابك صلاحياتها ، فتنبج عن ذلك توان وازدواجية وتبذير وفصل عمودي صارم بين القطاعات المتكاملة . فأدى الاستياء من هذه الحصرية البيروقراطية ، الثقلة الوطأة والباطلة الاكلاف ، حين توجب ادارة ٢٠٠.٠٠٠ مشروع صناعي و ١٠٠.٠٠٠ مشغل في أنحاء البلاد المختلفة ، الى إلغاء معظم هذه الوزارات في شهر ايار من السنة ١٩٥٧ والأعضاء منها بـ ١٠٥ اجهزة (سوفنار كوز) حصرت صلاحياتها في الاقاليم (٧٠ في الجمهورية السوفياتية الاتحادية الاشتراكية الروسية ، ١١ في اوكرانيا ، ٩ في قازاخستان ، ٣ في اوزبكستان ، ٢ في كيرغيزيا ...) واشرفت على كافة مشاريع اقليمها وليس على هذا الفرع او ذلك من فروع الانتاج كما في السابق . وكان الهدف من هذه اللامصرية ، عن طريق التقسيم الاقليمي الصوري للمعمل ، للتقريب بين الادارة الاقتصادية والمشاريع ، واتاحة قيام مزيد من التناسق والاختصاص ، وتسهيل التنبؤ ، وتحقيق وفر هام في النقل ، واستخدام اليد العاملة استخداماً أفضل ، لا سيما وقد اخذت الحاجة تمس اليها . وقد خضع كل سوفنار كوز لاشرف لجنة يعاونها مجلس اقتصادي وفني ، وعمل تحت رقابة الـ «غوسبلان» الذي لم يعد جهازاً ادارياً مجتاً بل حصرت مهمته بعد اليوم في مطابقة التخطيط بتنسيقه الخطط في الجمهوريات والمناطق . ووفرت له دوائر الاحصاء الموحدة الموضوعة تحت تصرفه واموال المصرف المركزي التي يوزعها كافة الوسائل الضرورية للقيام بمهمة الادارة هذه .

واقر في شباط وحزيران من السنة ١٩٥٨ تدبيران ليسا دون هذه التدابير اهمية ، اعني بها نقل ملكية معدات ومطحات الآلات والجرارات ، الى المزارع التعاونية في مدة سنة واحدة - وكان الهدف من ذلك ، كما في الحقل الصناعي ، ازالة البيروقراطية من الزراعة واستخدام المعدات خير استخدام - وإلغاء التسليبات الإلزامية المفروضة على المزارع التعاونية . وقد استجاب هذان التدبيران لرغبات الفلاحين وسهلا زيادة الانتاج . ووسمت كذلك صلاحيات مديري المزارع التعاونية لجهة حرية التقرير بصدد نظام الانتاج ورجعه ، وتوزيع الاراضي والعمال ، ومكافأة اليد العاملة ، وذلك بمنح اجهزة الدولة والحزب المحلية ، في شهر آذار من السنة ١٩٦٤ ، من التدخل في قفاصيل الانتاج . ووصل اخيراً إلغاء المزارع التعاونية المتدنية الانتاج ، باعتبار انها اصغر من ان تفيد من التقدمات التقنية . فلم يبق سوى ٦٧.٠٠٠ مزرعة في السنة ١٩٥٩ معدل مساحة الواحدة منها ٢.٢٠٠ هكتار ، وقد اعتمد الكثير منها نظام مكافآت اهتبر ضمانه ثابتة تقرب بين ظروف عمل المزارع التعاوني وظروف عمل الصناعة . وزيد كذلك عدد المزارع النموذجية التي ترازي انتاجيتها ثلاثة اضعاف انتاجية المزارع التعاونية ، فارتفع من ٥٨٠٠ في السنة ١٩٥٨ الى ٨٢٨١ في كانون الثاني من السنة ١٩٦١ . وقد بلغت مساحتها في هذا التاريخ ٢٧ بالمائة من مساحة الاراضي الزراعية .

الخطة السبعية
١٩٦٥ - ١٩٥٩

كانت نتيجة مرونة طرائق التخطيط واستعمال تحقيق الخطة الخمسية السادسة التي لوحظت في السنة ١٩٥٧ احلال خطة سبعية للفترة ١٩٥٩ - ١٩٦٥ محل الخطط الخمسية . وكانت الخطة الجديدة محصورة

(تناولت ٣٠٠ صنف فقط مقابل ٥٠٠٠) وهدفت الى السماح لكل مشروع بتجديد برنامجها الصناعي لفترة اطول مدى . وقد وضعت وفقاً لاصول سابقتها نفسها ، ولكنها ابتغت نوا اقل سرعة (٧ بالمائة للدخل القومي بدلاً من ١٠ بالمائة) وشددت على اولوية اعادة تجهيز السكك الحديدية ، والصناعات الكيماوية ، والطاقة (ولا سيما البترول والغاز) ، والاسمنت ، والمعادن غير الحديدية . وبذل مجهود خاص (مسمى ٢٠٥ للتقدم) لزيادة الانتاجية (٨ بالمائة في السنة ١٩٥٩) بغية تلافي النقص في اليد العاملة ، الناتج عن دخول بعض الطبقات القليلة العدد في الحياة العاملة . وكان مقدراً للناطق الشرقية من الاتحاد - التي استفادت من نزوحات داخلية هامة جداً - ان تستفح اكثر من سواها من هذه الانطلاقة : مضاعفة الاموال الموظفة في قازاخستان وسيبيريا حيث ستبلغ المسمى ٢٠٧ . وبفضل المراكز الصناعية الجديدة والهامة في كوستانبايسك وبافوودار - اكيباستوز و اتشفسك - كرانويارسك و براتسك تايشت ، انتجت المناطق الشرقية في السنة ١٩٦٥ نصف الفحم الحجري والفولاذ والاسمنت والطاقة الكهربائية في الاتحاد . فقد استمر الانتاج الصناعي من ثم في تحقيق تقدمات كبرى ولكن سرعته اخذت تنحف منذ السنة ١٩٦٥ : فان معدل الزيادة الذي لم يبلغ قط ١٠ بالمائة (على غرارها في السنوات السابقة) قد اخذ يتدنى تدنياً منتظماً ؛ فبلغ ٧,١ بالمائة في السنة ١٩٦٤ بالنسبة للسنة ١٩٦٣ (وكان في اوروبا الغربية بين ٥,٤ بالمائة ، وفي بريطانيا العظمى اقل من ٢ بالمائة) .

اما الانتاج الزراعي ، الذي زاد بنسبة ٥٠ بالمائة بين السنة ١٩٥٣ والسنة ١٩٥٨ ، فما زال مع ذلك مركز الضعف الحقيقي في الاقتصاد السوفياتي . فاذا كانت زراعة القطن اكبر نجاح حققته هذه الزراعة ، فان انتاج الحبوب وتربية المواشي لم يحققا سوى نتائج متوسطة جداً . وقد بقيت الانتاجية السنوية للفلاح السوفياتي متخلفة جداً عن انتاجية المزارع الاميركي (التي ربما بلغت ثمانية اضعافها بحسب تقدير رينه ديون) ، كما ان معدل انتاج السنوات ١٩٥٨ - ١٩٦٢ - ١١ قنطاراً في الهكتار - ضئيل جداً بالنسبة لزراعة متقدمة المكننة لا يزال يعمل فيها ٣٨ بالمائة من السكان العاملين الذين لا يستفاد من ثم من بعضهم استفادة كافية . اما في حقل تربية المواشي فقد بقي عدد البقرات على حاله وحليب الابقار غير كاف ، بحيث تعذر تنفيذ خطط تسليم اللحوم والحليب والزبدة . ويرد ذلك الى ان اراضي باثرة كثيرة ، حولت الى اراض زراعية الى الشرق من الاورال ، لم تكن خصبة التربة . وكانت معرضة بالاضافة الى ذلك لنقص المياه والجفاف التربة وظروف جوية غير مواتية (كارثة الجليد المبكر في السنة ١٩٦٣) . فأرغم الفشل الذي انتهت اليه محاولة حل مسألة الانتاج بتوسيع المساحة المزروعة وخصبة الامل التي سببها توسيع مساحة زراعة الذرة الصفراء المعدة لتربية المواشي (وقد جساوتز

هذه المساحة هشرة اضعافها بين السنة ١٩٥٣ والسنة ١٩٦٢ ، اذ ارتفعت من ٣ ٥٠٠ ٠٠٠ هكتار الى ٣٧ مليوناً) على البحث عن زيادة الانتاج باستعمال المزيد من الازمعة ومبيدات الحشرات . وهذا هو سبب الاولوية المطلقة التي اعطيت في المشروع الجديد لتوظيف الاموال في الصناعات الكيماوية (التي قدمت على الصناعة الثقيلة والنفقات العسكرية) . وفي الوقت نفسه ، زيدت اعتمادات الدولة للري والاعمال المائية ٥٠ ٪ في السنة ١٩٦٥ بالنسبة للسنة ١٩٦٣ . وارتسم كذلك جهود هام في اتجاه اساليب التخطيط وادارة الاقتصاد . اجل لقد سبق ورأينا ان اجماع الانتقادات الموجهة لجهاز اداري فضفاض ولاساليب تنظيمية جامدة ومتروكة وبيروقراطية عادمة الجدارة احياناً ، قد ادت الى تخفيف وطأة الرقابة ، والى اللاحصرية التي اعترفت للمشاريع باستقلال ذاتي في موضوع اختيار العمال وتحديد الاجور . ولكن مدرسة كاملة من علماء الاقتصاد من امثال براينيكوف وارزومانيان ولديمان قد نادت بالعودة الى فكرة الكسب وتقدير دخل المشروع ، وشددت الكلام على اهمية تمييز الاسعار واوصت باستخدام بعض الحوافز (مكافآت ، غرامات ، ضرائب) الممددة لحل المشاريع على العمل في اتجاه يوافق الاقتصاد العام ، وتحقيق ارباح تتيح توظيف اموال جديدة ، وإقامة علائق مباشرة بين الميآارة والزبن بغية مطابقة الانتاج على الطلب ومن ثم تحسين نوعية السلع المعروضة للبيع .

التغييرات الطارئة على المجتمع تطور المجتمع السوفياتي تطوراً سريعاً جداً ، وتبدل توازن الطبقات الاجتماعية تبديلاً كلياً منذ السنة ١٩٤٥ . فان سكان المدن الذين زادوا زهاء ٨٠ مليون نسمة منذ اربعين سنة قد جاوزوا ٥٥ ٪ من مجموع سكان البلاد؛ كما ان عدد عمال المصانع ومستخدمي المكاتب الذي كان ٤٤ مليوناً في السنة ١٩٥٣ قد زاد بنسبة ٧٠ بالمائة خلال اثنتي عشرة سنة ، فبلغ ٧٥ مليوناً في السنة ١٩٦٥ . اما الفلاحون الذين تدنى عددهم بفعل الهجرة الريفية التي دفعت نحو المدن بـ ٥ ٥٠٠ ٠٠٠ فلاح بين السنة ١٩٥٦ والسنة ١٩٥٩ ، فقد حدث نقص مليون في عدد عائلات المزارعين التعاونيين بينهم ٦ بالمائة من الاستثمارات الزراعية) . فأقام العديد من اعضاء هذه الطبقة الاجتماعية الجديدة في المدن منذ جيلين او ثلاثة وتلقوا تعليماً ثانوياً جعلهم اهلاً للوقوف على اسرار المسائل التقنية ، (وتحسبلى هذا الجيل برباطة الجأش التي يعطيها التعليم) . وكان اكثر تطلباً لجهة الحرية والرفاهية واقل اعتماداً من الجيل السابق لتحمل الوصاية البيروقراطية . وبرزت في الوقت نفسه فئة تمثل ٢٢ بالمائة من كافة الاجراء (وهي نسبة تكاد توازي نسبة المزارعين التعاونيين) ، وتتألف من فنيي ومستخدمي الاقتصاد (١١ مليوناً مقابل مليونين في السنة ١٩٤٥ ، تلقى ٦٠ بالمائة منهم تعليماً عالياً) والمعلمين والمربين (٦ ملايين) ، والاختصاصيين في البحث العلمي (٣ ٥٠٠ ٠٠٠) ومستخدمي دوائر الصحة (٤ ملايين) ، والموظفين الاداريين (١ ٨٠٠ ٠٠٠) . اوليس محتملاً والحالة هذه ان تصبح طبقة المثقفين هذه المؤلفه من الفنيين والموظفين ، والمتعاطف شأنها

في حياة كافة المجتمعات الصناعية ، طبقة حاكمة من الفنيين المستقلين الذين يفرضون مقرراتهم وتنتقل صلاحيتهم الادارية بالوراثة ؟ فان السبيل الوحيد للارتقاء الاجتماعي في مجتمع يستحيل فيه جمع رأس مال ينتج الدخل ، هو التعليم المالي الذي يفتح باب الوظائف الهامة ؛ والحال ينسب ٦٠ بالمائة من الطلاب الحاليين الى هذه الطبقة . ولكن الدولة السوفياتية والحزب اللذين واجها هذا الخطر قد اخضعا مديري المزارع التعاونية والمصانع ورؤساء دوائر التخطيط لرقابة اعضاء الحزب العشرة ملايين ورقابة الادارة الذاتية لذوي العلاقة ؛ وهذا كان احد اهداف اللاحصرية الاقتصادية التي طلع بها خروتشوف . وتوجب كذلك التوفيق بين متناقضات متطلبات العقيدة الهادفة الى إلغاء كل تفاوت بين العمل الفكري والعمل اليدوي (ينشر الثقافة نشرأ واسمأ جداً) وندرة المراكز الهامة المتوفرة نسبياً (التي تفرض الحد من التعليم العالي) : بين السنة ١٩٥٤ والسنة ١٩٥٧ تعذر على اكثر من ٢ ٥٠٠ ٠٠٠ تخرجوا من المدرسة الثانوية الانتقال الى التعليم العالي والمدارس التقنية . اما الحل القليل الجدوى الذي اعتمده اصلاح السنة ١٩٥٨ فقد قضى بفرض فترة تمرين على العامل اليدوي قبل دخول التعليم العالي .

كانت من ثم نتيجة ازالة « الصبغة الستالينية » ارتياحاً داخلياً حقيقياً ، دون ان تتعرض مع ذلك لمبدأ دكتاتورية البروليتاريا او تدخل اي تغيير على نظام المجتمع . ووفرت كذلك ارتياحاً خارجياً استعجل تحسن العلاقات بين الدول في العالم . وقد أسهم كذلك في هذا الارتياح اعتراف المؤتمر العشرين بشرعية استخدام كل امة طرائقها الخاصة للوصول الى الاشتراكية ، حتى هن الطريق البرلمانية ، بواسطة تقارب دائم - لا مؤقت كما كان تقارب الجبهات الشعبية - مع الاحزاب التقدمية الاخرى ، والموافقة على السياسة الخارجية الحيادية التي تمشى عليها عدد من الدول الآسيوية والافريقية وحتى الاوروبية ، والحرية التي تركت للاحزاب الشيوعية القومية في الاتصال فيما بينها اتصالاً مباشراً .

الفصل الثاني

الديمقراطيات الشعبية في أوروبا الوسطى والشرقية

ان أوروبا الوسطى والشرقية تؤلف ، مع الشرق الاقصى ، الجزء من العالم الذي امتحن ، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، بأعمق ثورة شاملة . فعلى غرار ما حدث في روسيا في السنة ١٩١٧ ، قوّضت العروش ، وُشئت الارستوقراطية القديمة ، ومحقت الملكية الاقطاعية ، وألغيت الامتيازات ، وثلاثى السياسيون القدماء الذين اقصوا او نُفوا او حُك عليهم بالموت ؛ وفسخت الاحزاب او تحولت واخيراً زالت من الوجود : ان الطبقات الحاكمة السابقة كانت تتطلع الى لندن وباريس وواشنطن وروما لتتلقى منها التوجيه الفكري او الاقتصادي ؛ اما بعد السنة ١٩٤٥ فانما استنزل الوحي من موسكو ؛ « لقد قضت الثورة في عقد واحد على عادات وتقاليد الف سنة » .

الوضع في السنة ١٩٤٥ الى الشرق من الخط الذي يلفه الجيش السوفياتي في أوروبا الوسطى ، دخلت سبع بلدان في منطقة احتلاله ونفوذها : تشيكوسلوفاكيا ، بلغاريا ، رومانيا ، هنغاريا ، يوغوسلافيا ، البانيا ، تمثّل ٩٠٩.٠٠٠ كم^٢ مساحة و ٧٠ مليون نسمة سكاناً ، يجب ان يضاف اليها القسم الشرقي من المانيا . وكانت تختلف اختلافًا كبيراً ، إن لجهة النظام الاجتماعي او لجهة الوضع المادي الراهن . فان تشيكوسلوفاكيا لم تعان مادياً ما عاناه سواها من ولايات الحرب ؛ وكانت اقل تعرضاً للغارات الجوية ، فتمزقت طاقتها الصناعية بنقل بعض الصناعات الالمانية اليها . اما بولونيا والمانيا الشرقية ورومانيا وهنغاريا فقد كانت مسرحاً للمعارك الضارية والنهب والتدمير . وخرّبت سلوفاكيا ويوغوسلافيا والبانيا تحريباً كاملاً بفعل حرب العصابات والعمليات الثأرية ، وعملت معاملة قاسية . ولم يسلم نسبياً من الأذى سوى بلغاريا في الجنوب الشرقي . ففي كل مكان اتى الالمان اعمال عنف وابداء رهيبية : قتل ٦ ملايين بولوني نصفهم من اليهود ، ابادة حملة الشهادات العليا

إبادة منظمة (أكثر من نصف الأطباء مثلاً) ، نفي أكثر من ٢٠٠٠٠٠٠ تشيكوي وقتل ٢٨٠٠٠٠ رهينة رمية بالرصاص ، نفي مئات الألوف من الهنغارين ، إبادة ٥٠٠٠٠٠٠ يهودي مجري . وهكذا فقدت بولونيا ويوغوسلافيا ٢٠ و ١٧ ٪ من سكانها . وان الاضرار التي قدترتها لجنة التعويضات بـ ١٠٧٤ دولاراً للشخص الواحد في فرنسا ، قد قدرت بما يقارب ضعف هذا المبلغ في بولونيا (٢١١٨ دولاراً) ويوغوسلافيا (١٨١٣) . وهكذا ففي كل مكان اقتصاد مقوّض ، وحاجة تكاد تكون كلية الى المواد الضرورية ، بما فيها المواد الغذائية ، وخطر مجاعة عامة ، وتضخم مالي مفرط لا مثيل له في التاريخ (في السنة ١٩٤٦ ، سوف يرمز الى ال «دنفو» بعدد يضم ٢٧ صفرًا ! وسوف تبدل السترلينية بليون «لاي» في السنة ١٩٤٦ بعد ان كانت تبدل بـ ٣٢٠٠٠ في السنة ١٩٤٥) ، ونفقات احتلال مرتفعة جداً ، وتعويضات يجب تسديدها ؛ وجملة القول ان الوضع كان يائساً حقاً .

الى هذه الصعوبات تضاف الصعوبات الناجمة عن تغيير الحدود ونقل السكان . فان بولونيا قد انكشحت مساحتها بنسبة ٢٠٪ بفعل فقدانها الاقاليم الشرقية ، وعلى الرغم من حصولها على سيليزيا وجزء من براندبورغ وبومرانيا وبروسيا ، فان عدد سكانها قد تدنى الى ٢٤ مليون نسمة ، اي ان نسبة التدني بلغت أكثر من ٣٠٪ من عدد سكانها ؛ ولكنها بالمقابل باقت متجانسة عنصرياً ولم يبق فيها اقلية عملياً . وفقدت تشيكوسلوفاكيا من جهتها منطقة روثينيا وأكثر من ٣ ملايين نسمة ، بينما اصبحت مساحة هنغاريا موازية لها في السنة ١٩٣٧ ؛ واقتطع من رومانيا ١/٤ مساحتها : بسارابيا وبوكوفينا ودوبرودجا ، و ٢٢٪ من سكانها ؛ أما بلغاريا فقد ضمت اليها منطقة دوبرودجا ، وضمت الى يوغوسلافيا منطقة البندقية الجولية مع «فيومه» وجزر الادرياتيك .

اضطر معظم هذه الدول (بولونيا ، بوهيميا ، رومانيا) من ثم الى القيام باستعمار داخلي حقيقي ، وتخفيف حدة المنازعات القومية والاجتماعية بازالة فوارق النمو الاقتصادي (بين بوهيميا وسلوفاكيا مثلاً ، وبين صربيا القديمة والجبل الأسود) ، وتحديد مختلف اجهزة الانتاج ، ولا سيما وسائل النقل التي يجب ان توافق البناء الاقليمي الجديد في الدول ، وتحسين وضع طبقات الفلاحين التي باثت بائسة بفعل ندرة العمل وضآلة الانتاج ، ووضع حد لارتباطها الشبيه بالارتباط الاستعماري بالنسبة لرؤوس الاموال الغربية ، وضمان استقلالها الوطني .

في سبيل مواجهة هذه الابهاء ، تألفت منذ التحرير حكومات المحاد
حكومات
الاحزاب المتحدة
(الجبهة الشعبية ، الجبهة القومية الديمقراطية ، الاتحاد الوطني المعادي
للفاشستية ، جبهة الوطن ...) ضمت ، في وجه الطبقات الحاكمة
السابقة التي تشوهت سمعتها بتعاونها مع الالمان وتدنى نفوذها بسبب سياستها ، كافة عناصر
السكان التي قاومتها . وقد اختلفت الاحزاب التي اشتركت فيها بأسسها الاجتماعية وايدولوجيتها
واهدافها البعيدة ، ولكنها اتفقت حول برامج قصيرة الاجل بوشر تنفيذها على الفور : تطهير

ومعاقبة العناصر الفاشستية والتعاونية ، اصلاحات اجتماعية عن طريق توزيع الاراضي العائدة ملكيتها للامان والتعاونيين والملاكين الذين هاجروا البلاد ، رقابة الطاقة الاقتصادية عن طريق تأميم الصناعات .

الا ان تقسيم الاملاك الكبرى بواسطة لجان شعبية قروية ، وقامم الصناعات قد زادا في حينها من خطورة الصعوبات الاقتصادية والمالية : فقد ارتدى التضخم المالي طابع الكارثة ، واستولى الجوع على الاحزاب غير الاشتراكية المعادية للاصلاحات العميقة . وحدثت آنذاك ظاهرة كلاسيكية في الفترات الثورية ، هي انضمام انصار النظام المغلوب على امره الى صفوف الاحزاب المعتدلة في التحالف الحكومي والتأثير عليها . وقد سبق للشويعيين ان اختبروا ذلك في روسيا بعد السنة ١٩١٧ مع المنشفيك والاشتراكيين الثوريين والاشتراكيين الديموقراطيين ، فشاهدوا حدوث الظاهرة نفسها في فرنسا وايطاليا اثناء الانتخبات التي اعطت المزيد من الاصوات لحزبي الوسط ، الحركة الجمهورية الشعبية والحزب الديموقراطي المسيحي . وكان لأمر الحرب الباردة التي قامت بين حلفاء الامس دور حاسم جداً ، لانها جعلتهم اكثر تنبهاً لانبعاث معارضة قد تنجح في إعادة السلطة للاحزاب البورجوازية ؛ وهكذا فان المعارضة ، شاءت أم أبت ، قد ارتدت طابع المقاومة للسوفيات ولقيت تشجيعاً ومساعدة من الحكومات الغربية او بدت وكأنها تلقاهما .

يضاف الى ذلك ان الاحزاب الشيوعية قد استأثرت العديد من الاعضاء . ففي تشيكوسلوفاكيا ارتفع عدد هؤلاء من ٥٠٠.٠٠٠ في السنة ١٩٤٥ الى ١.٣٠٠.٠٠٠ في السنة ١٩٤٧ . وفي بولونيا من ٣٠.٠٠٠ في السنة ١٩٤٥ الى ٨٠٠.٠٠٠ . وفي رومانيا ارتفع هذا العدد الى ٧٠٠.٠٠٠ في السنة ١٩٤٧ ، وفي هنغاريا الى ٧٥٠.٠٠٠ . فتعاظم نفوذها وقوتها في كل مكان .

في مثل هذا الجو تطور الوضع الداخلي في هذه الدول : فقد قيام النظام الشيوعي تدريجياً اشتد الصراع بين الاحزاب ، واقضى خطر انتهاء السلطة مرة اخرى الى التأثيرات السابقة المعادية للاصلاحات ، الى تصلب الاحزاب الشيوعية والاتحاد السوفياتي الراجب في ان لا يرى بعد اليوم على حدوده حكومات تناصبه العدا . ومنذ السنة ١٩٤٥ حتى السنة ١٩٤٨ ، وفي كل بلد من هذه البلدان ، اقصيت الاحزاب المعارضة تدريجياً وتحولت حكومة الاحزاب المتحدة الى نظام يكاد يكون بكليته تحت اشراف الشيوعيين . الا ان التشديد على الاصلاحات الاجتماعية الجذرية قد استتبع في البدء انقساماً في قلب كافة الاحزاب الديموقراطية بين العناصر المتمسكة بالاصلاحات التي انجرت الى اللاحاق بالحزب الشيوعي ، والعناصر التي خشيت هذه الاصلاحات واتجهت شطر العناصر الرجعية : فتصدعت من ثم كافة الاحزاب القروية والديموقراطية . واقصي زعماء جناحها الايمن المعادي للاتحاد . وعرفت الاحزاب الاشتراكية - الديموقراطية المصير نفسه . فان الغنسة العاطفة على الاحزاب الغربية التابعة للدولية الثانية والمنحرفة عن الماركسية ، قد اقصيت بينما الفت الاكثرية مع

الحزب الشيوعي «جبهة ديموقراطية» . واضطر الزعماء المعتدلون اما الى الانسحاب واما الى مفادرة البلاد . ومنذ ذلك الحين ، وبعد ان احرزت «الجبهة الديموقراطية» النصر في الانتخابات اكملت الحكومة المنتصرة العمل الثوري ، فوسعت التأميمات وانجزت تطهير العناصر المعادية . اما الاحزاب القروية والبورجوازية فقد انضمت الى معارضة اغضي عليها ولكنها أصبحت اكثر صعوبة يوماً بعد يوم . ومنذ اوائل السنة ١٩٤٨ ازيلت كل معارضة علنية في كافة بلدان اوربا الشرقية ، بينما فر زعماء المعارضة او القي القبض عليهم .

الفت الجمهوريات الست ويوغوسلافيا جمهوريات شعبية . ففي تشيكوسلوفاكيا وبولونيا انتخب رئيس جمهورية يتمتع بصلاحيات واسعة . وفي البلدان الاخرى حل محل الملك مجلس اعلى تنتخبه الجمعية من بين اعضاءها ويمارس وظيفة رئيس الجمهورية جاعياً . واصبح لكل جمهورية مجلسها التشريعي المنتخب بالاقتراع العام ، باستثناء دولة يوغوسلافيا الاتحادية التي قام فيها مجلسان . وكانت المبادئ الاساسية واحدة في كافة البلدان : مساواة أمام القانون وفي الثقافة ، وحق في العمل والضمان الاجتماعي . وتولى الادارة المحلية هرم من المجالس شبيه به في الاتحاد السوفياتي ، وكان النظام القضائي كذلك شبيهاً به في الاتحاد السوفياتي ايضاً ، وهو الحزب الشيوعي ، المنظم على غرار الحزب البلشفيكي ، وفاقاً لمبدأ « المركزية الديموقراطية » ، ما كان القوام الاساسي للنظام .

الجمهورية الديموقراطية الألمانية
اختلف وضع القطاع السوفياتي في المانيا، حيث يقيم زهاء ١٧ مليون الماني ، اختلافاً ملموساً عنه في لجمليتنا اعلاه ، فان هذا القطاع ، الذي خربته الحرب والغارات الجوية كما خربت بولونيا تقريباً ، قد اخضع لاحتلال صارم . فقد وضع السوفيات يدهم فيه ، بحجة التمويضات ، على اجهزة كثيرة حصلوا عليها بتفكيك آلات المصانع ، وعلى كميات كبرى من السلع واعداد وفيرة من المواشي ؛ وأسسوا شركات سوفياتية مساهمة - اكثر من ٢٠٠ شركة استثمرت عدداً من المصانع والصناعات الرئيسية ، وقدرت ارباحها بين السنة ١٩٤٥ والسنة ١٩٤٨ بـ ٢٥ بالمائة من مجموع انتاج القطاع السوفياتي . وبالرغم من ذلك ، تحقق الاصلاح الزراعي ، وتناول تأميم المشاريع الصناعية على انواعها ، في السنة ١٩٤٨ ، ٣٥ - ٤٠ بالمائة من مجموع المصانع ، ومثلت الشركات السوفياتية المساهمة ٢٥ - ٣٠ بالمائة ، والصناعة الخاصة ٣٠ - ٣٥ بالمائة .

وتألف بالمقابلة ، على الصعيد السياسي ، في السنة ١٩٤٦ ، الحزب الاشتراكي الموحد بانصهار الحزب الشيوعي والحزب الاشتراكي ، والاتحاد المسيحي الديموقراطي ، وحزب ديموقراطي حر ؛ وسمحت السلطة العسكرية السوفياتية بالانتخابات في البلديات ، ثم في البلاد كلها في السنة ١٩٥٠ . ومنذ السنة ١٩٤٧ انعقدت في كل سنة « مؤتمرات الشعب » ، التي تمثل مختلف الاتجاهات في القطاع . واتسمت الهوة تدريجياً بين الالمانيتين ، فقوبل كل تدبير غربي لتنظيم المانيا الغربية على نحو استقلال ذاتي بتدبير مماثل له في الشرق . وفي تشرين الاول ١٩٤٩ ، اخيراً ، أعلنت

الجمهورية الديمقراطية الألمانية التي أعادت لها السلطات السوفياتية الشركات المساهمة السوفياتية الثلاث والثلاثين الأخيرة التي كانت قد احتفظت بها ، وتخلت لها عن صلاحياتها للحكومة في السنة ١٩٥٣ . فبات منذ ذلك الحين دخول الكتلة الشرقية أمراً مسوراً ، وقد تحقق بسرعة .

إلا ان الجمهورية الديمقراطية الألمانية لم تسر ، على الصعيد السياسي ، في طريق تطور الجمهوريات الديمقراطية الشعبية نفسها : فقد جرى الانتخاب في ظل نظام القائمة الواحدة ، ولكن مبدأ تعدد الأحزاب ما زال سائداً . فقد تعاون حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي والحزب الحر الديمقراطي مع الحزب الاشتراكي الموحد ، وقامت في البلاد أحزاب أخرى كالحزب الوطني الديمقراطي والحزب القروي الديمقراطي .

أخذ الاقتصاد يستعيد بعض نشاطه في الوقت نفسه الذي يوشع الإصلاح الزراعي في الديمقراطيات الشعبية فيه إجراء إصلاحات عميقة في النظام ، وفي الدرجة الأولى الإصلاح الزراعي الذي طالما طوّل به ، والذي أرسى أبدأ أو تحقق تحقيقاً جزئياً فقط . وقد قطع الإصلاح المراحل التي قطعها في الاتحاد السوفياتي تقريباً : توزيع الأرض على الفلاحين ، وضع نظام للمقايضات بين المدن والقرى بواسطة تحديد الرسوم وإنشاء مخازن تعاونية رسمية وتمييز نسبة المواد المفروض تسليمها ، تصفية الكولاك ، وتأميم الزراعة . وقد بلغ مجموع الأراضي المستملكة ٣٠ مليون هكتار وزرع ١٢ مليوناً منها على أكثر من ٣ ملايين عائلة قروية .

وإنما كانت المسألة على مزيد من الصعوبة والألمح في هنغاريا حيث لم ينفذ أي إصلاح حقيقي بين الحربين . فمنذ السنة ١٩٤٥ بلغت الأملاك التي لم تتجاوز ٨ هكتارات ٦٥ بالمائة من الأرض الزراعية (مقابل ٣٢ بالمائة في السنة ١٩٣٥) ، وفي السنة ١٩٤٧ ، انجز الإصلاح ، وجاوزت الأراضي المصادرة مساحة ٣ ملايين هكتار . فاحتفظت الدولة بالغابات والمراعي ، ووزع ما تبقى على ٦٤٢٠٠٠ عائلة . وبالرغم من أن منطقة الأملاك الكبرى في بولونيا قد ضمت إلى الاتحاد السوفياتي ، فقد صدر ٣ ملايين هكتار في السنة ١٩٤٧ في بولونيا الوسطى والغربية . فاحتفظت الدولة بمليون هكتار من الغابات ووزعت الباقي على ٤٠٠٠٠٠ شخص من صغار الفلاحين . وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار أراضي الولايات الغربية الجديدة ، يكون هناك مليون فلاح قد استفادوا من توزيع ٦ ملايين هكتار . ووزعت أراضي المليون الماني المقصين عن تشيكوسلوفاكيا وأراضي الهنغاريين والألمان والتعاونيين السلوفاكيين في سلوفاكيا على ٣٥٠٠٠٠ مالك جديد . وفي البانيا حيث كان ثلث الأراضي الخصب ، قبل السنة ١٩٤٥ ، من ملك ٣٠٠ شخص من كبار الملاكين ، وزعت منذ السنة ١٩٤٥ كافة الأملاك التي تتجاوز ٣٠ هكتاراً (أو ٤٠ هكتاراً إذا ما اعتمدت فيها طرائق «تقدمية») . وفي رومانيا انتزع ١٤٤٠٠٠٠ هكتار من طبقة كبار الملاكين التي برزت مرة أخرى إلى الوجود بعد إصلاح السنة ١٩٢١ ، ووزعت على ٦٠٨٠٠٠٠ فلاح . وفي يوغوسلافيا ، وزع ال ٤٠٠٠٠٠٠ هكتار المصادرة من الأقلية الألمانية

في فوج فودينا وسلوفينيا على ٥٠.٠٠٠ فلاح من المناطق المتخربة ، كما ورع مليون هكتار مستملك على ٢٦٠.٠٠٠ عائلة اخرى . وفي بلغاريا ، حيث كانت الاملاك الصغرى واسعة الانتشار ، وزَّع الـ ٢٣٠.٠٠٠ هكتار ، التي انتزعت في السنة ١٩٤٨ من الكنائس والاديرة والاملاك التي تجاوز ٢٠ هكتاراً ، على ١٢٨.٠٠٠ عامل زراعي . وفي المانيا الشرقية اخيراً ، حيث بلغت الاملاك الكبرى ٣٦ بالمائة من الارض الزراعية ، صدرت كافة ممتلكات النازيين ومجرمي الحرب والاملاك التي تجاوز ١٠٠ هكتار . فوزع اكثر من مليوني هكتار تمسّل ٢٣ بالمائة من المساحة الزراعية ، على ٥٤٤.٠٠٠ فلاح .

وجملة القول ان طبقة الاشراف الريفين قد صفت نهائياً وما عادت لتلعب الدور السياسي الذي لعبته حتى ذلك التاريخ .

التأميمات في البلدان التي احتلها الالمان او تحالفت معهم ، وضع المحتلون يدهم على المشاريع والمؤسسات الهامة ، اما مباشرة بمصادرة ممتلكات الدولة (البولونية ، التشيكية) واليهود ، واما بصورة غير مباشرة بواسطة شركات المانية . ومنذ التعرير ، انتزعت هذه المشاريع من واضعي يدهم عليها ، بدون اي تعويض ، ثم سلّت قوانين نظمت ووسمت التدابير المعدة لوضع مفاتيح الاقتصاد تحت اشراف الدولة . فمنذ السنة ١٩٤٥ اُمتت تشيكوسلوفاكيا المصارف وشركات الضمان والمناجم ومصانع الاسلحة والذخائر ومعظم الصناعات الحديدية والكيميائية وكافة المؤسسات التي يعمل فيها اكثر من ٤٠٠ شخص . وفي السنة ١٩٤٨ ، خفض هذا العدد الاخير الى الـ ٥٠ . وشمل القانون البولوني الصادر في السنة ١٩٤٦ كافة الممتلكات الالمانية دونما نظر الى اهميتها وطبيعتها ، وكافة مؤسسات المناجم ، والمواصلات ، والطاقة ، والتسلح ، والسكر ، والنسيج ، والطحانة ، وكافة المؤسسات التي يعمل فيها اكثر من ٥٠ شخصاً ، باستثناء صناعات البناء . فبقي في اواخر السنة ١٩٤٨ ، ٦ بالمائة من الصناعات في ايدي المؤسسات الخاصة . وفي يوغوسلافيا اُمتت منذ السنة ١٩٤٥ والسنة ١٩٤٦ المؤسسات التي عملت لمصلحة الالمان ، اي كافة المؤسسات تقريباً . اما في البلدان العدو القديمة ، حيث استولى السوفييت على الممتلكات الالمانية ، فقد تقرررت التأميمات تدريجياً في عهد اكثر تـأخراً . ففي هنغاريا اُمتت المناجم منذ السنة ١٩٤٦ ، ثم المؤسسات الكبرى لاستخراج المعادن ، وفي السنة ١٩٤٨ اُمتت المصارف وكافة المؤسسات التي يعمل فيها اكثر من ١٠٠ شخص . وفي رومانيا سن قانون في حزيران ١٩٤٨ اُمتت بوجه كافة المؤسسات المرتدية طابعاً على بعض الهمية . وفي بلغاريا اُمتت منذ السنة ١٩٤٦ شركات الضمان ، والمناجم الهامة وصناعة وتجارة التبغ والكحول بالجملة ، وفي السنة ١٩٤٧ اخيراً اُمتت عملياً كافة المؤسسات ، باستثناء مؤسسات الصناعة اليدوية . وفي المانيا الشرقية ، اتخذت تدابير متوالية اُمتت بموجبها ٧٧ بالمائة من الانتاج الصناعي .

وهكذا لم تكن الصناعات والمصارف مؤمنة وحدها في اواخر السنة ١٩٤٨ ، بل التجارة

ايضاً ، اذ ان التجارة بالمجمل كانت مرتبطة بمخازن الدولة او التعاونيات التي تشرف عليها الدولة وترافقها . ففي بولونيا لم يبق سوى ٢٠٥ بالمائة من التجارة في ايدي المؤسسات الخاصة ، وكانت التجارة بالمفرق نفسها آخذة في التدهور بسرعة . وقد اديرت كل هذه المؤسسات وفاقاً لمبدأ الاستقلال الاداري المعمول به عند السوفيات .

الشرع في التخطيط
ان الاصلاحات الزراعية والتأميمات ، يعقلها نظام الاقتصاد
رأساً على عقب ، شقت الطريق امام تخطيط من شأنه افاحة
توجيه كل النشاط توجيهياً عاماً وفاقاً للمثل الذي اعطاه الاتحاد السوفياتي منذ السنة ١٩٢٩ .
الا ان الخطط الاولى اختلفت عنها في الاتحاد السوفياتي لان العملات لما تعرف الاستقرار ، فلم يكن المقصود بعد تحويل النظم الاقتصادية والاجتماعية تحويلاً كلياً ، بل في الدرجة الاولى الانتاج بسرعة واعادة البناء ويولوج مستوى ما قبل الحرب في اقرب وقت ممكن ، دونما اهتمام بالدخول . وكانت هذه الخطط برامج انتاج وتوظيف اموال ، لا خططاً اقتصادية حقيقية .
زد على ذلك من جهة ثانية ان كل بلاد تصرفت بمزلة عن غيرها قبل « منعطف » السنة ١٩٤٨ ، وهذا ما يعرف بعهد الخطط القصيرة الاجل : سنتان في تشيكوسلوفاكيا وبلغاريا ، ثلاث سنوات في بولونيا وهنغاريا . وهي يوغوسلافيا وحدها ما وضعت في السنة ١٩٤٧ خطة لمدة خمس سنوات . وحتى السنة ١٩٤٨ في المانيا الشرقية ، والسنة ١٩٥٠ في رومانيا ، لم توضع في هذين البلدين سوى خطط سنوية او نصف سنوية ذات طابع تقني بحث . ووظفت كافة البلدان اموالها في الصناعة واعادة بناء المساكن بنسبة اعلى منها في الزراعة الى حد بعيد : ٣٦ و ٣٥ ٪ مقابل ٧ ٪ في تشيكوسلوفاكيا ، ٣٩ و ١٨ ٪ مقابل ١٣ ٪ في بولونيا ، ٣٢ و ٢٢ ٪ مقابل ٩ ٪ في هنغاريا ، ٤٥ و ٢٨ ٪ مقابل ٦ ٪ في بلغاريا . ووظف القليل الباقي في وسائل النقل . فكانت التضحية المطلوبة من السكان عظيمة جداً ، وكان معدل الاموال الموظفة اعلى منه في اوروبا بشكل ملموس . وقد قدر في بولونيا بـ ٢٠ بالمائة من الدخل القومي غير الصافي ، وبـ ١٦ بالمائة في تشيكوسلوفاكيا ، و ٩ بالمائة في هنغاريا ، و ٧ بالمائة من الدخل القومي الصافي في بلغاريا . وتقدم انتاج مواد التجهيز على انتاج مواد الاستهلاك ، وكلما كانت البلاد اكثر تحللاً كان الفارق كبيراً بين الانتاجين .

من الطبيعي ان نجاح هذه الخطط لم يكن متساوياً . فان الخطة الهنغارية الثلاثية قد تحققت كلياً ، وتحققت الخطة البولونية بنسبة ٨٥ بالمائة ، والخطة البلغارية كلياً في المنتجات الصناعية ، ونسبة ٧٠ بالمائة فقط في الزراعة ، والخطة التشيكوسلوفاكية بنسبة ادنى بقليل . اما الخطة اليوغوسلافية التي كانت اكثر طموحاً ، فربما لم تبلغ ٥٠ بالمائة من اهدافها . وقد اذنتها ابحاث جان ماركوفسكي الى الاستنتاج ان الاستهلاك الخاص الاجمالي في هنغاريا في السنة ١٩٤٩ ، الذي كان ادنى منه بعض الشيء في السنة ١٩٣٨ ، قد كان مع ذلك اعلى بنسبة ٥٠ بالمائة منه في السنة ١٩٤٦ - ١٩٤٧ ، وانه تجاوز في بولونيا استهلاك السنة ١٩٣٨ ، وزاد عنه بصورة

لمموسة في تشيكوسلوفاكيا وبلغاريا . وصلها نتائج جديرة بالملاحظة اذا ما فكرنا بان الاحداث السياسية قد حرمت هذه البلدان من القروض الاجنبية التي كانت ممتدة عليها ، وان الظروف الجوية كانت معاكسة في السنة ١٩٤٧ ، وان تأميم الزراعة قد استتبع تأخراً في الانتاج ، وان يوغوسلافيا اخضعت لحصار اقتصادي مكدر منذ السنة ١٩٤٨ .

رأينا أهلاء ان التأميمات قد امتدت اكثر فاكثر خلال السنتين
توحد الديمقراطيات الشعبية ١٩٤٦ - ١٩٤٧ ، بوزارة تبدل انظمة الحكم وتعاظم نفوذ
الاحزاب الشيوعية الوطنية : وذلك نتيجة للمنطق الضمني للثورات الاجتماعية التي لا
يمكن ان تنجح بدون دكتاتورية ، ونتيجة كذلك لتأزم العلاقات الدولية الذي تجلج في
الحرب الباردة ، وبصورة خاصة لرفض الاتحاد السوفياتي والديموقراطيات الشعبية لمشروع
مارشال .

كانت الولايات المتحدة الدولة الوحيدة المنصرفه في اعتيادات مالية وفيرة ، فعرضت
تقديمها للدول الاوروبية شريطة وضع برنامج اقتصادي عام تراقبه لجنة ادارية يسند اليها امر
توزيع الاعتيادات . الا ان الاتحاد السوفياتي اعتبر هذا المشروع محاولة تهدف الى عزله
واستهالة الدول الفقيرة الآخذة في النهوض في اوربا الوسطى الى المعسكر الاميريكي بغية فرض
رقابة اقتصادية عليها تحول دون استمرار الثورة القائمة . فرفضت يوغوسلافيا وبلغاريا العرض
الاميريكي . ثم حدث حذوها الديمقراطيات الشعبية الاخرى في شهر تموز من السنة ١٩٤٧
حين اتضح عداء الاتحاد السوفياتي للمشروع .

ولكن تكوين كتلة اقتصادية غربية من المنضمين الى مشروع مارشال قد هدّد بعزل
الديموقراطيات الشعبية التي تستأزم اعادة بناؤها وتصنيعها واردات كبرى وتميز هي عن تأمين
الاهوال اللازمة لها الا بصادراتها والقروض الاجنبية . ففي سبيل دفع هذا الخطر قوبل
مشروع مارشال بمشروع مولوتوف ؛ ووقع الاتحاد السوفياتي مع هذه البلدان المختلفة اتفاقات
تجارية طويلة الاجل استكلت بماهدات مجارة وملاحة ، ومنح قروض ، وتقديم خرائط
ومشاريع واجهزة ، وارسال فنيين . وكما تأسس الكومنفورم بغية تنسيق النشاط السياسي بين
الديموقراطيات الشعبية والاتحاد السوفياتي ، تنظم في كانون الثاني ١٩٤٩ مجلس المساعدة
الاقتصادية المتبادلة ، الذي اسند اليه امر تنسيق سياساتها الاقتصادية ؛ وفي
السنة ١٩٥٠ انضمت اليه الجمهورية الديمقراطية الالمانية بيتا بقيت يوغوسلافيا على حدة ، بعد
ان ابتعدت عنها الديمقراطيات الشعبية الاخرى في حزيران ١٩٤٨ . فسوف تتيج هذه
الاتفاقات والكوميكرون وضع خطط طويلة الاجل في كل بلاد وتناسقاً بين الاقتصادات وتعاوناً
اكمل فيما بينها وتوحداً يجعلها اوثق تضامناً بعضها ببعض الاخر . الا ان ما تنبأ به مولوتوف
حين عرض مشروع مارشال ، اي انقسام شطري اوربا ، قد اصبح اكثر حمقاً من اي وقت

مضى . فقد نشبت حرب اقتصادية ادت الى ايقاف المبادلات ايقافاً يكاد يكون كلياً بين بلدان الشرق وبلدان الغرب . وتمتع رئيس الولايات المتحدة بحق مطلق في رقابة الصادرات لاسباب تتعلق بالامن ، وكان باستطاعة ادارة مشروع مارشال حظر تصدير بعض المواد الاولية الى البلدان الغربية حين يمكن تحويلها الى بعض الادوات التي قد ترسل الى احدى الدول الشرقية . وفي شهر كانون الاول ١٩٥١ نشرت لائحة بعدة مئات من المواد الاولية والمنتجات الاستراتيجية المحظور تصديرها الى البلدان الشرقية . ومن الطبيعي ان الاقراض قد حظرت على المصرف الدولي لاعادة البناء والتنمية ومصرف الاستيراد والتصدير . وبالمقابلة تمززت العلاقات التجارية بين الديمقراطيات الشعبية ، واصبح نصيب الاتحاد السوفياتي ، الذي شكّل سوقاً واسعة تكاد تكون مسعورة ، عظيماً جداً ، شبيهاً بنصيب المانيا في اوروبا الشرقية قبل السنة . ١٩٤٥ .

الخطط الطويلة الأجل
وتوطيد الكتلة الشيوعية

لقد استحال ، والحالة هذه ، وضع خطط طويلة الاجل . ولما كان قد تحقق انهاض بلغاريا وتشيكوسلوفاكيا ، بوشرفيها تنفيذ بعض الخطط منذ السنة ١٩٤٩ ، ثم في بولونيا وهنغاريا ورومانيا في السنة ١٩٥٠ ، وفي المانيا الشرقية في السنة ١٩٥١ . وكانت هذه الخطط خمسية في كل مكان باستثناء بولونيا حيث كانت ستية . وقد وضعت خلال السنوات ١٩٤٩ - ١٩٥١ التي ازدادت خلالها حدة الحرب الباردة . فاعدت في كل بلاد على ضوء اختبار التخطيط السوفياتي ، واعاد النظر فيها خبراء روس ساعدوا على تنسيقها . وعين هؤلاء للزراعة معدل زيادة سنوية يفوق اعلى المعدلات المعروفة من ذي قبل : ٨ بالمائة في بولونيا وتشيكوسلوفاكيا وهنغاريا ، و ١١ بالمائة في بلغاريا . وكذلك في الصناعة حيث عين لبولونيا ورومانيا وبلغاريا معدل ١٧ بالمائة ، ولتشيكوسلوفاكيا ١٤،٦ بالمائة ، ولهنغاريا ٢٦ بالمائة . وقد شكلت الاعتمادات المخصصة لهذه الغاية ، والتي بلغت ٢٣ بالمائة من الدخل القومي غير الصافي ، عبئاً ثقيلاً جداً ، اذ ان دولاً قليلة ، كالنرويج والسويد ، قد حققت معدلات اكثر ارتفاعاً . وهي الصناعات الاستخراجية والفولاذية والميكانيكية مما احتلت المركز الاول وابتلعت معظم الاعتمادات ، وقأتي بعدها الصناعات الكيميائية . وقأتي الصناعة الخفيفة والزراعة بعيداً وراء الصناعة الثقيلة .

الا ان دولة واحدة من هذه الدول ما كانت لتستطيع - على غرار الاتحاد السوفياتي أو الولايات المتحدة - ان تكفي نفسها بنفسها . ولذلك فقد استلبح التوفيق بين الخطط توسعاً عظيماً في المقايضات بينها وبين الاتحاد السوفياتي ؛ وهكذا توطدت كتلة الديمقراطيات الشعبية . فمنذ قبل السنة ١٩٤٨ ، كانت تجارة الاتحاد السوفياتي الخارجية مع رومانيا وبلغاريا واسعة جداً . ثم جاءت المعاهدات الموقعة في السنة ١٩٤٨ تزيد من نصيبه ؛ ولكن خبير مثل تقدمه لنا تشيكوسلوفاكيا التي كانت تصدر سلعها في النصف الاول من السنة ١٩٤٧ الى سويسرا والسويد وهولندا في الدرجة الاولى ، ولا يحتمل الاتحاد السوفياتي سوى المرتبة الرابعة

بين زبائنها ، بينما كانت الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وسويسرا مائزاتها الرئيسية . ومنذ توقيع معاهدة التجارة في شهر كانون الاول ١٩٤٧ ، جهزها الاتحاد السوفياتي بالحبوب والحامات والقروض التي اتاحت لتشيكوسلوفاكيا شراء خامات اضافية : استورد منها الآلات والمواد الكيميائية والالبسة والسكر . فارتفع نصيب الاقتصاد السوفياتي من التجارة التشيكوسلوفاكية بنسبة ١١ - ١٦ بالمائة . وحدث الشيء نفسه في بولونيا التي منحها الاتحاد السوفياتي قرضاً بقيمة ٤٥٠ مليون دولار اتاح لها شراء تجهيزات الصناعات الفولاذية والنسيجية والكيميائية . فارتفعت المبادلات من ثم ارتفاعاً عظيماً : ارتفعت من ١٧ بالمائة في السنة ١٩٤٨ مع بولونيا الى ٣٣ و ٢ بالمائة في السنة ١٩٥١ ، و ٦٧ و ٥ بالمائة في السنة ١٩٥٢ . ومن ١٥ بالمائة مع تشيكوسلوفاكيا في السنة ١٩٤٨ الى ٣٢ بالمائة و ٧٢ بالمائة . ومن ١٨ بالمائة مع هنغاريا الى ٣٨ و ٧٢ بالمائة . ومن ٢٢ بالمائة مع بلغاريا الى ٣٤ و ٨٩ بالمائة . ومن ٣٣ بالمائة مع رومانيا الى ٨٢ بالمائة في السنة ١٩٥٢ . ومن ٤٠ بالمائة في السنة ١٩٤٩ مع المانيا الشرقية الى ٨٦ بالمائة في السنة ١٩٥٢ . والحال ، زادت تجارة كافة هذه البلدان زيادة كبرى ، ربما باستثناء تجارة رومانيا : مرتين بين ١٩٣٨ و ١٩٥٢ في بولونيا ، ومرة ونصف المرة في تشيكوسلوفاكيا . وبالمقابلة تدنت نسبة العلاقات التجارية بالدول الغربية تدنياً سريعاً بعد السنة ١٩٤٨ ، ولن تعود الى الارتفاع الا في السنة ١٩٥٤ .

يتضح من ثم ان حصار المواد الاستراتيجية الذي ضربته الولايات المتحدة ، والحاجة الى المال للبدالة ، لم يحولا دون تصنيع هذه البلدان ، ولكنها ارغماها على ان تنتج بسعر مرتفع جداً مواد التجهيز التي كان من الطبيعي ان تستوردها في الظروف الطبيعية ، وذلك على حساب مستوى معيشة السكان .

كانت نتيجة الاصلاحات الزراعية والتأميمات القضاء على قوة الطبقات المجتمع الجديد الحاكمة السابقة اقتصادياً وسياسياً : الاشراف الريفيين ، كبار الملاكين ، الصناعيين ، التجار المالىين . وأدت الخطط الخمسية الى تبديلات أخرى في نظام المجتمع القديم .

في كافة هذه البلدان تدنى معدل السكان الريفيين بالنسبة للسكان الفلاحون العاملين من الذكور . وقد هبط هذا التدني في بولونيا من ٥٣ بالمائة في السنة ١٩٣١ الى ٤٩ بالمائة في السنة ١٩٥٣ ، وفي تشيكوسلوفاكيا من ٣٣ و ١ بالمائة في السنة ١٩٤٠ الى ٢٨ بالمائة في السنة ١٩٥٣ ، وفي هنغاريا من ٥١ بالمائة الى ٤٤ بالمائة ، وفي يوغوسلافيا من ٧٦ بالمائة الى ٦٦ بالمائة وفي رومانيا من ٧٨ بالمائة الى ٧٢ بالمائة (في السنة ١٩٥٠) . ولكن حياة الارياض بصورة خاصة قد انقلبت رأساً على عقب بزوال الاملاك القطاعية الكبرى وبقسمة الاراضي بين صغار الفلاحين الذين لا يملكون ارضاً ، وفاقاً للبدأ القائل ان « الارض ملك بين من يحرثها » . وقد أدت هذه الاصلاحات الى توزع الارض املاكاً

صغيرة جداً (اقل من ٥ هكتارات) ، عادمة الدخول اقتصادياً وتقنياً ، استحال معها تجديد الزراعة على مستوى الفرد وتحسين الانتاج . يضاف الى ذلك من جهة ثانية ان الفلاح قد بقي فقيراً جداً ، فمجز مرة اخرى عن تماطي زراعة مجدبة وكان معرضاً لان يخضع للفلاحين ميسورين عليه ان يستعير منهم الماشية وادوات العمل . فاذا اراد المسؤولون تجنب زوال هذه الاملاك الصغيرة بسرعة ، كما حدث ذلك بعد اصلاحات العشرينيات ، وتحسين حال الفلاحين ، وجب عليهم وضع المعدات تحت تصرفهم ، وتنظيم عملهم وتعليمهم طرائق فعالة . فمنحت قروض مختلفة الاجل من اجل بناء وتحسين ابنية الاستثمار او تأمين سير العمل الزراعي ، ووزعت مزارع الدولة البذار المنتقى ، وحدثت محطات آلات وجارات ، وادخلت زراعات جديدة ، ولا سيما بعض الزراعات للصناعية . وتأسست بصورة خاصة تعاونيات مختلفة الانواع ، ابتداء من الشكل البدائي ، حيث تنظم الحراثة والزراعة وحدهما بالاشراك ، حتى المزرعة التعاونية حيث تجري قسمة المحاصيل بحسب كمية عمل كل شخص . ولكن ملكية الارض تبقى خاصة في كافة الحالات ، وغالباً ما يحافظ على نظام المساحة القديم . الا ان هذه التعاونيات ، التي تستفيد من القروض ، وهبات الحيوانات والمعدات ، والمستشارين الزراعيين المدققين بمجموعة من القرى ، قد باشرت نشاطها على نطاق ضيق ، اي في مساحة محصورة وبعدد محدود من الاعضاء . ثم تقدم الاستثمار الجماعي واتسعت المساحات المستثمرة بفضل تاسيس محطات الآلات والجرارات ، وتعميم الطرائق التقدمية بواسطة مزارع الدولة . ففي تشيكوسلوفاكيا مثلاً انشئت في السنة ١٩٥٠ اربعة انواع من التعاونيات التي طبق فيها استثمار جماعي متزايد : استخدام اليد العاملة والآلات والحيوانات بالاشراك الاعمال الموسمية الهامة ، ثم زراعة الارض بالاشراك وقسمة المحاصيل بنسبة الاراضي المزروعة ، وفي مرحلة ثالثة تربية الماشية بالاشراك وقسمة المحاصيل بنسبة كمية ونوعية العمل المؤدي . وفي مرحلة اخيرة مكافأة العمل وحده .

اصطدمت حركة تأميم الزراعة بتمسك الفلاحين بتقاليدهم الفردية ، وفي معظم الاحيان يجهاهم وعدم خبرتهم في ادارة التعاونيات ، بحيث كان تقدمها بطيئاً نسبياً واضطرت الحكومات في السنة ١٩٥٣ الى كبح الاندفاع ، الطائش احياناً ، الذي كان يدفع الى ابتكارات سابقة لأوانها ، بتشديدها على الطابع الطوعي الذي يجب ان يكون شاملاً . ففي السنة ١٩٥٥ شمل قطاع الاستثمار المشترك (املاك الدولة والتعاونيات) ٣٠ بالمائة من المساحات الزراعية ، وفي بولونيا لم تضم التعاونيات سوى ٢٠٠٠٠٠٠ عضو يستثمرون ١٨٠٠٠٠٠٠ هكتار ، اي ١٠٠٦ بالمائة تقريباً من المساحة الزراعية ، فلم يشمل قطاع الاستثمار المشترك من ثم ، مع مزارع الدولة ، سوى ٢٠ بالمائة فقط من هذه المساحة ؛ وفي تشيكوسلوفاكيا ، كان الاستثمار المشترك اكثر تقدماً وضم اكثر من ٧٠٠٠ تعاونية ، فشمّل زهاء ٣٠ بالمائة من الاراضي الزراعية . وفي بلغاريا شمل التأميم ٦١ بالمائة من الاستثمارات و٦٠ بالمائة من الاراضي الزراعية ؛ وكان في

رومانيا ، في التاريخ نفسه ، ٣٠٠٠ تعاونية تضم ١٨٠.٠٠٠ عائلة وتشمل ٩٤ بالمائة فقط من الاراضي الزراعية . وفي المانيا الشرقية ، حيث بوشر تنفيذ التأمين في النصف الثاني من السنة ١٩٥٢ ، ادارت ٥٠٠٠ تعاونية ٣٠ بالمائة من مجموع الاراضي الزراعية .

قلبت هذه التغييرات حياة الفلاحين بالذات ، الذين لم يأتوا من قبل عملا كافياً ، واقاموا في مزارع لم تكنهم لتأمين معيشتهم ، فكانوا مرغمين على البحث عن موارد اضافية في اعمال غير ثابتة وزهيدة الاجور . ولنتذكر هنا التشريع الهنغاري واليوغوسلافي الذي عمل به حتى السنة ١٩٤٥ ومنع استخدام الآلة الحاصدة والرابطة « بغية توفير العمل للحصادين » . او لم يقدر بعضهم ان « ١٨ بالمائة من الفلاحين البلغاريين ، و ٢٠ بالمائة من الفلاحين الرومانيين ، و ٢٤ بالمائة من الفلاحين البولونيين ، و ٢٨ بالمائة من الفلاحين البلغاريين ، و ٣٥ بالمائة من الفلاحين اليوغوسلافيين ، و ٥٠ بالمائة من الفلاحين السلوفاكيين ، وحتى ٨٦ بالمائة من الفلاحين الروتينيين ، لم يجدوا لهم عملاً في قروم ؟ لقد شاهد الناس فجأة معدات عصرية حين انشئت محطات الآلات . فأوحى لهم هذه المشاهدة علماً جديداً تعبر عنه هذه الملاحظة التي ابداهها لـ « د رنيه ديون » فلاح سلوفاكي استخدم آلة حاصدة للمرة الاولى : « لو اشتريتها قبل عشر سنوات لطال عمري عشر سنوات ، ولشعرت بانني في مقتبل العمر ، ولكنني تمكنيت من الشرب حين اكون ظمئاً ... هؤلاء الشباب سوف يستخدمون هذه الآلات بينما عملت ابدأ بساعدي : ليس ذلك عدلاً » . الا ان هذه الآلات التي وفرت المشقة على الناس قد اثارت بمزيد من الالاح مسالة اكتظاظ الارياف بالسكان التي لم يكن لها من حـل سوى التصنيع . فنقلت منذئذ جهاير ريفية كبيرة الى القطاع الصناعي ، مما استنزف احتياطي اليد العاملة الزراعية في بعض الاماكن . ولكن الفلاحين ، في مرحلة الانتقال هذه ، كانوا « الضحايا المؤقتة لهذا التوزيع الاجتماعي الجديد » : فقد توجب بناء المصانع دون التمكن في الوقت نفسه من بناء المساكن اللازمة ، ولم ينقل كذلك الى الصناعة عدد اكثر فاكثرا اهمية من الفلاحين الا بصورة تدريجية . وفي هذه الاثناء ، بقي انتاج الحبوب متدنياً بسبب افتقار الاستثمارات الى التجهيزات وتقسيمها الى اجزاء صغرى ، مما حال دون سرعة ادخال الزراعات الصناعية الجديدة وتنمية تربية المواشي . فتأخر من ثم تحسين مستوى المعيشة وتزايد التفاوت بين الصناعة الآخذة في الاتساع وبين الرخود الزراعي . وهكذا فقد زال العمال الزراعيون ... وتمثل اجراء الدولة بعمال المصانع بوضعهم الاجتماعي . فليس في الارياف بعد اليوم سوى ملاكين ينضم صغارهم الى التعاونيات .

كانت نتيجة تحول هذه البلدان الزراعية الى بلدان صناعية ارتفاعاً كبيراً في
العمال
عدد العمال . فباتت الطبقة المحترقة والمربحة في نظام الحكم السابق قوة
كبرى وطبقة موجهة في نظام الحكم الجديد . وقد بلغت زيادة عددهم نسبة عالية : ففي هنغاريا
تضاعف عددهم بين السنة ١٩٤٥ والسنة ١٩٥١ ، وجاوز المليون . وفي بولونيا ارتفع عددهم
من ٩١٣.٠٠٠ في السنة ١٩٣٨ الى ٤.٢٠٠.٠٠٠ في السنة ١٩٥٢ . وفي رومانيا بلغ

١٨٠٠٠٠٠ مقابل ٥٠٠٠٠٠٠ في احسن احوال ما قبل الحرب ، وبالرغم من ذلك مست الحاجة بالحاح الى اليد العاملة في هذه البلدان التي كانت في ما مضى مكتظة بالسكان . وهم العمال الاختصاصيون من مست الحاجة اليهم بصورة خاصة لان الكثيرين منهم قد استخدموا في المصالح الادارية او السياسية بسبب الثقة التي اوحوها لنظام الحكم . فتوجب اتخاذ بعض التدابير في تشيكوسلوفاكيا وهنغاريا لتشجيع النسل وتوسيع التعليم التقني . واتخذت تدابير مماثلة لها في الاتحاد السوفياتي تهدف الى زيادة الانتاج : منافسة بين المصانع من اجل خيرات انتاج ، لقب « عامل الاصطدام » او « بطل العمل » ، اعزاز العمال الستا كروفين الذين يسهمون بنشاط في زيادة الانتاج وتبسيط العمل ، اوسمة ، مكافآت مالية ، التخصيص في انتاج القطع ، اجور مرتفعة جداً للساعات الاضائية ... تحديد الاجور بالاستناد الى الاهلية ، اللجوء المتزايد الى اليد العاملة النسائية ، نظام مشدد للعمل بغية مقاومة عدم الثبات والتعب .

من اجل هذه الجماهير القروية والعمالية ، البائسة والاميسة بنسبة مرتفعة احياناً (٢٣ بالمائة في رومانيا وبولونيا ، ٣٢ بالمائة في بلغاريا ، ٤٥ بالمائة في يوغوسلافيا ، ٦٥ بالمائة في البانيا) ، خلطت الخطة مجهوداً كبيراً للتجهيز الصحي وبناء مؤسسات مدرسية كثيرة لكافة الاعمار ، ودور كتب ، الخ ... فألمي كل « عدد مقفل » ، وزيد عدد التلاميذ والطلاب زيادة كبرى ، واستقبلت مدارس المشاريع والمدارس التقنية وعمليات العمل والعمال والفلاحين الذين تعذر عليهم في صباهم تحصيل العلم اللازم لشغل وظائف قيادية .

رأينا ان احدى نقاط الضعف في دول اوربا الوسطى والشرقية قبل
الحل المتمد
السنة ١٩٤٥ كانت انعدام التجانس العنصري والمنازعات القائمة بين
للسائل الوطنية
الاقليات القومية والاكثرية المسيطرة . فنجم عن هذا الوضع قلق
عميق في نفس كل شخص ، وحين تولت النازية الحكم في المانيا ، خلق هذا الوضع جو حرب
اهلية قابله تصلب البلدان المهزومة السابقة .

اختلف وجه الدول التي اعيد النظر في حدودها بعد النصر الحليف اختلافاً كبيراً جداً عنه في السابق ، لا من حيث الشكل الجغرافي فحسب ، بل من حيث الشكل العنصري ايضاً ، بفعل انفلال او نقل الاقليات العنصرية . وحيث ما زالت هناك عناصر مختلفة ، اعتمد التنظيم الاتحادي - كما في يوغوسلافيا الجديدة مثلاً - او منحت منطقة الاقليات بعض الاستقلال الذاتي الاداري : كما حدث لسوفاكيا داخل الدولة التشيكوسلوفاكية . أما في الدول الاخرى فقد حلت المسألة بسهولة اذ ان الاقليات الباقية في هذه الدول كانت ابعد من ان تمثل الكتلة المتراسة الكثيرة الهددالتي كانت موجودة فيها قبل الحرب . فلم يقف في تشيكوسلوفاكيا سوى بضعة مئات الالوف من الالمان والهنغاريين بين سكان البلاد البالغين ١٢ مليون نسمة . وفي بولونيا وهنغاريا لم تجاوز الاقليات العنصرية نسبة الـ ٥٪ . وكانت اقل الدول ثماناً رومانيا التي ليست رومانية الا بنسبة ٨٥,٧٪ بسبب ضمها ٩,٤٪ من الهنغاريين و ٢,٢٪ من الالمان واقليات عنصرية اخرى .

وكان الحل الذي اعتمد في هذه البلاد حكومة مركزية ووضع اللغات على قدم المساواة في الادارة والمدارس الوطنية حيث توجد الاقليات في البلاد. أما الادارات المحلية فقد تألفت من الهنغارين في الاقاليم الهنغارية ومن ممثلين عن القوميتين في الاقاليم المختلطة . وللمرة الاولى في التاريخ قامت في « كلوج » جامعتان احدهما هنغارية والثانية رومانية .

التنظيم المدني الجديد
على غرار ما حدث في الاتحاد السوفياتي ، ادت الظروف الاقتصادية والاجتماعية الجديدة الى قيام تنظيم مدني جديد : زالت الطبقة وزال معها التمييز الاجتماعي ، « فامتصت المدينة ضواحيها » . زال الدخل العقاري ، فامكن تشييد المزيد من الابنية في المساحات المتوفرة ، وتشييد مجموعات كبرى تحيط بها مساحات واسعة خضراء . فأطلت بيوت كل مجموعة على ساحات كبرى اعدت فيها اقسام خضراء وحدائق للاطفال ؛ وتألقت وحدة الاقامة الرئيسية من مجموعات سكنية متقاربة توفر فيها كل ما هو ضروري لـ ١٠٠٠٠ او ١٥٠٠٠ شخص الذين يقيمون في دائرة شعاعها ٥٠٠ متر تقريباً : مدارس ، مخازن ، مستوصفات ، سينما ، منتديات ... وشيدت في الحي - مجموعة من وحدات الاقامة - ابنية هامة من الدرجة العليا : مؤسسات التعليم التقني والثانوي ، المستشفيات ، مراكز الادارات ... فملى هذا الشكل شيدت المدن الجديدة ، كـ « نوافهوتا » التي نشأت قرب كراكوفيا وبلغ عدد سكانها ٦٥٠٠٠ نسمة في السنة ١٩٥٤ ولم يلبثوا ان بلغوا ١٥٠٠٠٠ ؛ وعلى هذا الشكل اعيد بناء المدن القديمة كفرصوفيا وبودابست حيث شيدت ، الى جانب الاحياء القديمة التي رمت بحسب النمط التقليدي ، احياء جديدة تتميز بشوارعها العريضة وحدائقها الكبرى ومساحاتها العامة .

عبارة المارضة
ان عملية الاقصاء التدريجي التي تناولت معارضي تطور الحكم الجديد نحو الشيوعية قد انتهت في السنة ١٩٤٨ ؛ فبعد هذا التاريخ لم يبق من مكان لممارسة شرعية قادرة على إعادة النظر في الاصلاحات الزراعية والتأميمات . ولم يبق للطبقات الموجهة القديمة من امل الا في النشاط السري والتدخل الاجنبي . فتوجه انصار نظام الحكم السابق بأنظارهم الى المؤسسة القائمة الوحيدة ، اعني بها الكنيسة الكاثوليكية ، « لا سيما وان الكاثوليكية غالباً ما ارتدت شكل الكليروسية على ارتباط وثيق بالارستوقراطية العقارية في هذه البلدان التي سيطر عليها اقتصاد زراعي ونظام متخلف » (م. دوفرجيه) . فان كبار رجال الاكليروس المنتسب بعضهم الى الطبقات الممتازة - والمتضامن معها - قد كانت اقوى سند لحكم الاميرال « هورثي » في هنغاريا وحكومة الكولونيلات في بولونيا والملوك الدكتاتوريين في يوغوسلافيا ورومانيا ؛ وكانوا حريصين على الاحتفاظ باملاكهم الواسعة واحتكارهم المدرسي .

ومنذ السنة ١٩٣٩ ، بصورة خاصة « ايدت الكنيسة انفصال سلوفاكيا ويوهيا الذي حققه المطران « تيزو » بعد اجتماع مونيخ ، وأيد رئيس اساقفة « زغوب » ، المطران « ستيبيناك » ،

نظام الحكم الذي اقامه « انتي بافليك » في كرواتيا ؛ فان هذا النظام الاخير « قد مثل بأجلى صورة وطنية الاكليروس الكرواتي المتطرفة التي لم تسلم بقيام الدولة اليوغوسلافية » (فختو) . وفي السنة ١٩٤٥ ، اعترض الكوردينال « مندرنتي » ، على اعلان الجمهورية الهنغارية « الخالف للدستور الهنغاري الالهي » . وحين ادخلت الدساتير الجديدة « المتبناة بعد السنة ١٩٤٥ » ، الاصلاحات التي اقرتها دساتير الدول الغربية منذ زمن بعيد : فصل الكنيسة عن الدولة ، الحالة المدنية والزواج المدني ، اعلان الاحبار معارضة شديدة جديدة تميزت بمزيد من القوة هندسما طبق الاصلاح الزراعي على املاك الكنيسة . فاحتج الكوردينال مندرنتي ورئيس اساقفة براغ ، « بيران » ، ورئيس اساقفة بولونيا الجديد ، « وسترنسكي » ، ورفض الفاتيكان كل تنازل . وكما اوضح ذلك « فرنسوا فختو » .

« كسبت الكنيسة ، بموقفها هذا المعادي للشيوعية مزيداً من الشعبية ... فأصبحت الكنيسة محط شكاري وآمال الملايين الذين سلبت املاكهم والموظفين الذين عزلوا من وظائفهم ، وصغار البروجوازيين الذين سيطر عليهم الخوف ، والفلاحين الذين شعروا بالخطر يهدد املاكهم ... وقد شجعت هذه الشعبية الفاتيكان رحلت الاساقفة على الوقوف مرفقاً متزايد الحزم يوماً بعد يوم . »

الا ان بعض الكهنة انتظموا في جمعيات رغبت في الاتساق مع الحكومات وعطفت على الاصلاحات الاقتصادية المحققة . فكان الوضع شديداً بذلك الذي تسبب في ايام الثورة الفرنسية بنزاع خطير بين الحكومة والكنيسة وانشقاق في داخل الكنيسة نفسها . وفي السنة ١٩٤٨ ، كانت عمنة المدارس وتأميم ممتلكات الاكليروس (الذي اعطي مرتباً بالمقابلة) في هنغاريا وبولونيا بمثابة اعلان حرب . فاقوقف الكوردينال مندرنتي وحكم عليه بالسجن المؤبد في السنة ١٩٤٩ ، ثم جاء دور رئيس اساقفة براغ في تشيكوسلوفاكيا الذي حرم جمعية الكهنة المتعاونين مع الحكومة . وفي السنة ١٩٥١ اوقف خليفة مندرنتي ايضاً مع عدد من الاساقفة والكهنة . وقطعت المفاوضات بين السلطات الكنسية والحكومات البولونية والهنغارية وتشيكوسلوفاكية وذلك ، كما يبدو ، تحت ضغط الكرسي الرسولي الذي تميز موقفه المعادي للشيوعية بمزيد من الحزم (اعلن الحرم في شهر تموز ١٩٤٩) . بيد ان هذه المفاوضات انتهت في السنة ١٩٥٠ الى اتفاق مع بولونيا حيث استاء السكان ، بالرغم من ايمانهم العميق ، من استمرار البابوية في رفض الاعتراف بالحدود الغربية الجديدة المعينة لبولونيا .

تحويل السنة ١٩٥٣ اعطت سنوات تنفيذ الخطط الاولى النتائج المرتقبة . فان الاهداف المحددة للصناعات الثقيلة قد تحطيت الى حد بعيد ، ومععدل زيادة الدخل القومي قد بقي مرتفعاً جداً : ٩,٥ بالمائة في تشيكوسلوفاكيا ، ١٠,٢ في المانيا الشرقية ، ١٣,٢ في بلغاريا ، ١٣,٦ في بولونيا ، ١١ في هنغاريا ، اي انه جاوز معدل الارتفاع الطبيعي في عدد السكان مجاوزة كبرى . فللمرة الاولى نجحت الحكومات الجديدة في اوروبا الوسطى والشرقية ، حيث اخفقت حكومات النظام السابق ، في التغلب على عدم التناسب بين ازدياد

السكان وازدياد الموارد . فان هذه الاخيرة ستزداد بعد اليوم اكثر من السكان .

ولكن تقديم الصناعة الثقيلة على اصناع المواد الاستهلاكية والزراعة قد افقصد التوازن بين الانتاج الصناعي الذي تضاعف في خمس سنوات (١٩٤٨ - ١٩٥٣) وبين الانتاج الزراعي الذي لم يماورز مستواه في السنة ١٩٤٠ الا بنسبة ١٠ - ٣٠ بالمائة . ويرد ذلك الى ان الانتاج الزراعي قد تدنى بنسبة تجاوز ال ١٠ بالمائة . وقد افضى نزوح الشبان الى المدينة ، وهم اصغر السكان انتاجية ، قبل ان يماض منه بمعدات آلية كافية ، الى نقصان وسائل الانتاج في الارياف وزيادة طلب المنتجات الزراعية والمساكن في الاوساط المدنية والصناعية . فنجمت عن ذلك صعوبات في تموين المدن بالمواد الغذائية والمواد الاولية الزراعية المنشأ اثاره الاستياء وازمت العلاقات بين العمال والفلاحين .

يضاف الى ذلك من جهة ثانية ان نقص انتاج المواد الاستهلاكية شجع السوق السوداء واخذ نشاط الفلاح الذي بات عاجزاً عن تأمين المنتجات التي يحتاج اليها . وتأمنت الاموال اخيراً في هذه البلدان المفتقرة الى رؤوس الاموال عن طريق الاقراض الذي جعلها تسير بخطى سريعة نحو التضخم المالي . وعبثاً حاولت بعض الاصلاحات النقدية اصلاح الحال ، فان الاجور الحقيقية قد تدنت تدنياً محسوساً بصورة هامة بالنسبة لمستواها في السنة ١٩٥٠ . فكانت من ثم نتيجة الخطط المفرطة الطموح والمفتقرة الى الدرس ، والاموال غير الكافية الموظفة في الزراعة ، وسياسة الاسعار التي ضحمت بالزراعة ، وتدنى مستوى المعيشة ، قلقاً عتبر عنه في ١٧ حزيران ١٩٥٣ ، في برلين الشرقية وبعض المدن الصناعية في الجمهورية الديموقراطية الالمانية ، بثورة عمال مستائين من الازمة الغذائية وقوانين العمل المتزايدة التي قيدوا بها .

ومن جهة ثانية ، ارتدى التشديد المفروض على الاقتصاد اضطر طابع في البلدات الزراعية التي خضعت لتصنيع قوي وسريع . وفي بولونيا كما في هنغاريا ، كان عبء الاموال الموظفة (وقد خصص معظمها للصناعة الثقيلة) ثقيلاً جداً . فان بولونيا قد كرسست لها ١٩٤٤ بالمائة من الدخل القومي في السنة ١٩٥٣ ، وهنغاريا ٢٤،٥ بالمائة (مقابل ٨٤،٨ بالمائة في الجمهورية الديموقراطية الالمانية) ، اي اكثر مما استطاع الاتحاد السوفياتي تكريسه لها في خطته الخمسية الاولى . وفي سبيل وضع حد لهذا القلق ، حدث حينذاك تبدل في السياسة الاقتصادية ، وذلك بالعودة الى مبادئ السياسة الاقتصادية الجديدة ، اي الى اقتصاد انتقالي . فمُنذُذ - ودون اهمال اولوية الصناعة الثقيلة - زيد نصيب المواد الاستهلاكية وانتجت بمزيد من السرعة . انه لاتجاه جديد تأيد بخطب مالنكوف وخروتشوف وميكويان في السنة ١٩٥٣ والسنة ١٩٥٤ ، وتجلي في الديموقراطيات الشعبية بدم زيادة الاعتمادات المخصصة للصناعة الثقيلة وزيادة الاعتمادات المخصصة لصناعة المواد الاستهلاكية والبناء والزراعة ، ورفع الاجور الحقيقية ، وتشجيع الزراعة : ازالة التمييز تدريجياً بين التعاونيات والاستثمارات الفردية ، رفع قيمة مكافآت الانتاج ، تخفيض الضرائب ، تخفيض التسليمات الالزامية .

ازمة تشرين الاول ١٩٥٦
في بولونيا ومنساربا

ان هذه المقررات، التي رافقتها بعض التدابير السياسية، واصلاح
القضاء والشرطة، وتخفيف الانظمة الادارية، وإعادة الاعتبار
لضحايا الحكومات « الستالينية »، واصلاح البيروقراطية،

وتخفيف وطأة التخطيط العقائدي في المجال الفكري، قد اتاحت لمختلف البلدان الشيوعية
تحسين وضعها الاقتصادي وتدشين عهد نظام حر شامل. ففي تشيكوسلوفاكيا وجمهورية المانيا
الديموقراطية، اللتين كانتا أكثر البلدان تطوراً، كما في رومانيا وبلغاريا اللتين
كانتا اقلهما تطوراً، امكن حل مسائل التكيف بسهولة نسبية. اما بولونيا
وهنغاريا فقد كانتا مسرح احداث مؤثرة. فهنا لم تقض التدابير المتخذة الى ازالة كل عديم
توازن اقتصادي، لا سيما وان التعديلات المتكررة المدخلة على الخطط قد زادت مظاهر فقدان
التوازن بروزاً؛ ولم تقض كذلك الى تخفيف حدة الاستياء الشعبي. ويرد هذا الاخير الى
اسباب عديدة؛ فهناك، بالإضافة الى مستوى المعيشة المتدني جداً، حذر الجماهير التي حيرتها
ترددات قادة الحكم الجديد وانقسامهم الى « ساليينيين » و « مطالين باعادة النظر » في السياسة
السابقة، والتي لم تتمود الانضباط وحياء المصنع، كما هي حال مئات الوف العمال الجدد المنتسبين
اما الى طبقة صغار البورجوازيين وصغار التجار والصناعيين اليدويين، واما الى طبقة
الفلاحين. ويجب ان يؤخذ بعين الاعتبار كذلك هزال الاحزاب الشيوعية التي يفسر نحوها
العظيم باقبال الاعضاء الجدد (ارتفع عدد اعضاء الحزب الهنغاري من عدة آلاف الى ٩٠٠٠٠٠)
الذين كان بعضهم « طلاب وظائف »، او انتهازيين، او عناصر غير وطيدة المعيدة، وتضمض
المسؤولين امام بيروقراطية غير ذات جدوى وحكم مستضعف سائر في طريق الانحلال، واخيراً
نفوذ الكنيسة الكاثوليكية وتأثير العداة التقليدي للروس الذين كان استغلالهم ثقيلاً الوطأة.
فبدأ الانفجار الشعبي في بولونيا في شهر حزيران ١٩٥٦ بالاضرابات الدامية التي اعلنت في
بوزنان، والهجمات على الابنية العامة، وبادر العداة العنيف للجيش السوفياتية والاتحاد
السوفياتي، ولكن زعيماً شيوعياً كبيراً، هو « غومولكا »، لم يلبث ان ألف منذ تشرين
الاول حكومة وطنية بولونية ايدها انتخابات ظافرة في كانون الثاني ١٩٥٧، ونجح في اقناع
الاتحاد السوفياتي بسحب جيوشه وأعاد الهدوء الى البلاد.

اما الازمة الهنغارية فكانت اكثر خطورة الى حد بعيد: كانت حرب الشوارع عنيفة
جداً، واعتيل عدد كبير من المدافعين عن نظام الحكم، وتألقت وزارة برئاسة « ناجي »
حولتها التعديلات المدخلة عليها شيئاً فشيئاً الى حكومة بحسب صيغة السنة ١٩٤٥. فعلت
مقرراتها الاولى التعاونيات الزراعية واعادت المشاريع الخاصة في التجارة الصغرى والصناعة
الصغرى، واعلنت حياد البلاد، وتركت انطباعاً بأن الحركة الشعبية والمعمالية اخذت في
الانهيار اكثر فأكثر امام العناصر المقصاة منذ السنة ١٩٤٧ وامام انصار الحكم السابق؛ فبعاد
التدخل السوفياتي حينذاك يسحق الثورة.

في اعقاب هذه الاحداث الجسيمة، تبنت البلادان تدابير تكاد تكون متماثلة: التخلي عن

تأميم الزراعة ، وفي هنغاريا ، الحرية في شراء الاراضي (٢٠٥ هكتار) مباشرة ، تخصيص الفلاحين بزيد من الآلات و مواد البناء ، الغاء النظام القاعضي بتسليم الدولة جزءاً من منتجاتهم ، زيادة الطاقة الصناعية (يجمع المشاريع القائمة عصرية ، واستحداث مشاريع جديدة احياناً) . اما نظام ادارة الاعمال فقد عدل باختصاص للاقتصاد للامركزية شبيهة ، الى حد ما ، بتلك التي تحققت في الوقت نفسه في الاتحاد السوفياتي : فأعطى مزيداً من الاستقلال للمشاريع الاشتراكية ، تاركاً لها حرية اختيار اساليب ووسائل تحقيق الاهداف الاساسية التي لم تحدد الخطة العامة سواها . والغيت في هنغاريا المجالس العمالية المقتبسة عن المجالس اليوغوسلافية ، بحجة ارتدادها طابعاً سياسياً في الدرجة الاولى ؛ اما في بولونيا فقد ابقى على هذه المجالس ، ولكن صلاحيتها قد قيّدت في شهر نيسان ١٩٥٨ بالتدبير الذي ضمها ، مع الممثلين النقابيين وخليئة الحزب ، الى « مؤتمر الاستقلال العمالي » الذي يمارس نوعاً من الشراكة في ادارة الاعمال مع رؤساء المشروع . وفي البلدان الاخرى ، لم يتوقف تأميم الاراضي قط ؛ ففي السنة ١٩٥٩ بلغ ما تناوله ٩٥ ٪ من الاراضي الزراعية في بلغاريا ، و ٨٢ ٪ في تشيكوسلوفاكيا ، و ٧٥ ٪ في البانيا ، و ٦٤ ٪ في رومانيا ، و ٤٧ ٪ في الجمهورية الديموقراطية الالمانية . ثم عمل به ثانية في هنغاريا (حيث تناول ٣٠ ٪) ، وبصورة بطيئة جداً في بولونيا ، بواسطة الجمعيات الزراعية (الضامة ٦٠٠٠٠٠ فلاح - اي مزارع واحد من اصل ٦ - في شهر كانون الاول ١٩٥٩) ، التي تتلقى المساعدات المالية وتتمتع بحق الاولوية في شراء المعدات الزراعية .

قبضورة عامة - اذا ما استثنينا بولونيا ، نرى ان كافة الديمقراطيات الشعبية ذهبت بعيداً في تأميم الاراضي وشرعت في جميع الاستشارات الصغرى المتوسطة في وحدات زراعية كبرى زفرت لها تدريجياً كافة التجهيزات المصرية .

بمد خضوعها عشرين سنة للنفوذ الشيوعي ، تطورت بلدان الرضع في السنة ١٩٦٦
اوروبا الوسطى والشرقية من ثم تطورا عميقاً . فهي مع محافظتها على وحدة المبادئ الماركسية سلكت « الطرق المختلفة نحو الاشتراكية » التي توافق حاجاتها الخاصة المميزة . فبلغ اقتصادها في كل مكان معدلات مرتفعة جداً : بلغ الانتاج الصناعي في تشيكوسلوفاكيا ثلاثة اضعافه بالنسبة الى انتاج ما قبل الحرب ، وفي بولونيا بلغ في السنة ١٩٦٣ تسعة اضعافه بالنسبة الى انتاج السنة ١٩٣٨ واربعة اضعافه بالنسبة الى انتاج السنة ١٩٥٠ ؛ وفي الجمهورية الديموقراطية الالمانية تضاعف هذا الانتاج وبلغ معدل الزيادة ١١٠٧ بالمائة بين السنة ١٩٥٠ والسنة ١٩٥٧ ، وحتى ١٢٠٣ بالمائة في السنة ١٩٥٩ . فعدت بولونيا الدولة الصناعية الخامسة في اوروبا منذ الاكتشاف الذي اتح لها تحويل « ذهبها القاتم » ، اي الفحم الحجري غير المتكامل المتوفر لديها بكيات كبرى ، الى وقود لتنقية المعادن (١٩٥١) . وان هذه البلدان التي عرفت قبل السنة ١٩٣٩ بطالة أليمة ومهاجرة واسعة في صفوف العمال ، هانت آنذاك من حاجة حقيقية الى اليد العاملة ، باستثناء بولونيا حيث عمل معظم الفلاحين في املاكهم

الصغرى . أما الأمية فقد قهرت عملياً والكفاءة المهنية تحسنت . وعرفت رومانيا في السنة ١٩٦٤ اعلى نسبة في ارتفاع عدد السكان (٨ بالمائة) ، وتجاوز الدخل القومي ضعفه (٢,٧ بالمائة) في السنة ١٩٣٨ . وعلى الرغم من ان نجاحات الزراعة - على غرارها في الاتحاد السوفياتي - قد بقيت دون نجاحات الصناعة بشكل ظاهر ، فان مستوى المعيشة قد تحسن تحسناً ملحوساً في رومانيا ، وفي الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، ولا سيما عند سكان الارياف ، وفي بولونيا حيث لم يعد استهلاك المواد الغذائية دون اعلى المستويات في اوروبا الا بنسبة ١٠ - ٢٠ بالمائة . ووفرت السياسة الاقتصادية والاجتماعية التي انتهجتها الجمهوريات الشعبية لكل مواطن ولوج ابواب العلم والارتقاء الاجتماعي وآفاق تقدم عظيم . فأسمت من ثم في « ازالة معظم الفوارق الاجتماعية القديمة والمعيقة » ، ولكن الالوية المطاة للانتاج الصناعي وضآلة انتاجية العمل قد أخرقا تحقق تقدم يفني بالحاجات ، .

الا ان خرداً في التقدم ، شبيهاً به في الاتحاد السوفياتي ، قد برز منذ السنة ١٩٦٣ . ومرد ذلك الى ان سير التخطيط والتوزيع لم يعد هنا ليوافق متطلبات الاقتصادات المعقدة التي اخذت تواجه مسائل الاعداد والانتاج المتنوع . وهذا ما يفسر اصلاحات ادارة الاعمال والتخطيط ، وليونة الرقابة الحكومية ، والاعتراف للمشاريع بتحقيق الارباح ومطابقة برنامجها على طلب الزبائن .

ومن جهة ثانية ، تم تصنيع الديمقراطيات الشعبية ، منذ السنة ١٩٤٥ ، الكوميكون بصورة فوضوية في اطار كل دولة ، على الطريقة السوفياتية ، اي باعطاء الالوية للصناعة الثقيلة . ففي كل بلاد وجدت من ثم مصانع يفوق انتاجها حاجات البلاد وطاقاتها الحقيقية وتنتج دون اي اعتبار للدخول السقي يجب ان توفرها . وهو لعمرى وضع محال وخطر في ظل نظام الحصار الذي فرضته الولايات المتحدة على المواد الاستراتيجية اثناء الحرب الكورية والذي بقي معمولاً به جزئياً .

وحين تأسس في السنة ١٩٤٩ ، رداً شرقياً على مشروع مارشال ، مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة (كوميكون) ، لم يلعب لمدة طويلة سوى دور محدود في درس مشاريع التنسيق وخطط مطابقة الانتاج ؛ فهو الاتحاد السوفياتي ما منح القروض ، وسهل بين الديمقراطيات الشعبية المبادلات التي تمت بشكل اتفاقات ثنائية على مقايضات محدود اجلها بسنة واحدة . الا ان ازمة السنة ١٩٥٦ في بولونيا وهنغاريا ، وتوقيع معاهدة روما في شهر آذار ١٩٥٧ ، الذي جعل من المجلس الاقتصادي الاوروي حقيقة راهنة ، ابرز الحاجة الملحة الى اعتماد تدابير حسية . فقرر منذ السنة ١٩٥٨ مد انابيب لنقل البترول بين الاتحاد السوفياتي وبولونيا وتشيكوسلوفاكيا والجمهورية الديمقراطية الالمانية ، وتنسيق وتوحيد انتاج بعض المصنوعات الكيميائية والصفائح المعدنية والانايب ؛ وفي السنة ١٩٥٩ تم الاتفاق نفسه حول تجارة القطن والفواكه والبقول ؛ وفي السنة ١٩٦٠ ، تم الاتفاق بين بولونيا والجمهورية الديمقراطية الالمانية

من اجل زيادة انتاج الفحم الحجري البولوني ، وبين تشيكوسلوفاكيا ورومانيا من اجل بناء
معمل لانتاج الطاقة الكهربائية بغذيه الغاز الطبيعي الروماني ، وتوحيد بعض شبكات توزيع
الطاقة وجعل مركز تنظيم التوزيع في براغ ، الخ . وفي السنة ١٩٦٢ قطع مؤتمر موسكو
المرحلة الحاسمة بتقريره تنسيق الخطط الطويلة الاجل والتوفيق بين السياسات الوطنية على اساس
« التقسيم الاشتراكي الدولي للعمل » . فاستلزم التنظيم لجائنا دائما ، ودائرة تخطيط ، وامانة سر ،
ولجنة تنفيذية يكون كل عضو فيها متحركا بالقرار المطلوب اتخاذه ، لأنه يتمتع بحق النقض .
وجلي ان تحقيق مثل هذه الوحدة قد اثار صعوبات جملة : صعوبات تنسيق شتى السياسات
الزراعية والخطط المختلفة الاجال والافتقار الى النقد القابل التحويل ، الخ . وشعرت بعض
الدول بصعوبة الخروج من قومية ضيقة (بولونيا ، ولاسيا رومانيا) ، فرفضت التضحية
ببعض الصناعات التي اوجب التخصيص التضحية بها ، وأسقت على هذا الارتباط الالزامي
بالدول الاشتراكية الاخرى ، وطالبت بحرية كاملة في الاتجار مع الدول الغربية ، وتمت ان
تعمل الوحدة « لا ككل تنصهر فيه الاجزاء ، بل كجموعه اقتصادات وطنية مستقلة » . وانما
على الرغم من هذه الاختلافات ، سار التعاون في طريقه : ففي السنة ١٩٦٤ تأسس مصرف على
مثال « الاتحاد الاوروبي المدفوعات » اسندت اليه مهمة تمويل مجموعات المشاريع الكبرى ؛
ويعد مرور اشهر معدودة ، أسست تشيكوسلوفاكيا وبولونيا وهنغاريا ، التي انضمت اليها
بلغاريا والجمهورية الديمقراطية الالمانية والاتحاد السوفياتي ، جهاز « المعادن المشتركة » الذي
ارتدى طابع التخصص في انتاج الانابيب والمصنوعات الفولاذية الاخرى ، واستهدف تنسيق
الدروس والمبادلات وبرمجة الانتاج ، اللذين سيتيح تحقيقهما تنسيق التجارة الخارجية وتأسيس
مشاريع مشتركة . ويجب الاشارة كذلك الى سلسلة التدابير المتخذة منذ السنة ١٩٦٣ لتنسيق
النقل في مختلف البلدان بقيمة تجزئ انزال وتحميل البضائع (الداخلة الى الاتحاد السوفياتي او
الخارجة منه) ، وانشاء استنثار محطة دولية لشاحنات البضائع ، وإقرار مشروع ضخم لاستثمار
الدازوب الاسفل ابتداء من الحدود النمساوية - التشيكية بواسطة ١١ محطة لتوليد الكهرباء
تبلغ طاقتها ٥٠٠٠٠٠ ٢٧ كيلوات في الساعة ، تليح بالاضافة الى إنتاج الكهرباء ٥٠٠٠٠٠
كيلومتر مربع وجعل معدل عمق النهر ٣٦٥ م .

عمل الكوميكون بعد المجلس الاقتصادي الاوروبي وقصد تحقيق اهداف مختلف كل
الاختلاف عن اهدافه ، واستخدم اساليب ووسائل مختلفة . ولكنه استوحى الحرص نفسه على
التوحيد والتنظيم . وحقق نتائج ذات قيمة في كافة الحقول ما عدا الحقل الزراعي . وباستطاعته
اليوم الاسهام اساهما فعالا في اعادة الوحدة الى الكتلة الشيوعية بعد ان زعزعها النزاع الصيني
السوفياتي .

للتوصل للشأن

يوغوسلافيا

ان الظروف التي عاشت فيها يوغوسلافيا اثناء الحرب تفسر طابع تطورها الخاص في المرحلة التي عقيتها . فالبلاد حققت ثورتها ابان الصراع بالذات ؛ ولذلك كانت ثورتها امراً واقعاً حين توقفت الاعمال الحربية - في الوقت الذي بدأت فيه في بلدان اوروبا الوسطى والبلقانية الاخرى . وكان لدى تيتو جيش شعبي كثير العدد تعود الحرب وخضع لنظام سياسي مرن وقوي ، وحظي بنفوذ وشعبية كبيرين حصل عليها في المعركة من اجل تحرير البلاد الذي كان لليوغوسلافيين انفسهم اليد الطولى في تحقيقه . ولكن عداء حكومة المنفى في لندن ، والجنرال ميخالوفيتش ممثلها في البلاد ، الذي لم يتعاون مع الايطاليين والالمان فحسب ، بل اعلن الحرب على الانصار ايضاً ، قد اعطى المعركة من اجل التحرير طابع صراع ثوري ضد ممثلي الطبقات الحاكمة القديمة والحكومة الملكية .

النظام السياسي الجديد
تكونت الدولة الجديدة اثناء الحرب بالذات . فمنذ اواخر السنة ١٩٤٢ ، مثل جيش تيتو أقوى قوة محاربة والقوة الفعالة الوحيدة في الصراع ضد الفاشي ؛ وفي كل مكان - حتى في المناطق المحتلة - تألفت لجان شعبية للتحرير من ممثلين انتخبهم الفئات الوطنية المحلية استلمت زمام السلطة فور انسحاب الالمان . وفي تشرين الثاني ١٩٤٢ ، التأمت جمعية ثورية تضم الممثلين المنتخبين المنتسبين الى كافة المعتقدات والاديان والاحزاب والفئات المعادية للفاشية ، عرفت بـ « المجلس المعادي للفاشية لتحرير يوغوسلافيا الوطني » ، الذي كان الجهاز الموجه للصراع ، دون ان يكون برلماناً او حكومة ؛ فاخترت المجلس الذي اسندت اليه السلطة التنفيذية ومهمة البت بالمسائل الاقتصادية والسياسية . الا ان الدولة لما تنظم تنظيمياً جديداً ، بناء على اشارة صريحة من الاتحاد السوفياتي الذي خشي من ان يخلق اعتماد التدابير الثورية بعض المتاعب مع الحلفاء الغربيين . وفي السنة ١٩٤٣ قرر مجلس التحرير ، الذي اصبح « الممثل الاعلى للسيادة اليوغوسلافية » ، ان البلاد سوف تنظم تنظيمياً اتحادياً يجمع بين الشعوب المتساوية في الحقوق في صربيا وكرواتيا وسلوفينيا وبوسنيا -

- هرزيفوفينا والجبل الأسود . وقررت بالتصويت القوانين الدستورية الثورية الاولى التي انتزعت كل سلطة من الملك الموجود في المنفى واعدت قيام الجمهوريات الشعبية الست التي سيؤلف اتحادها الدولة اليوغوسلافية . ولم يتخذ أي تدبير شامل بصدد القاعدة الاقتصادية المقبلة التي ستمشى عليها البلاد . ولم تقرر مصادر المصانع والاملاك ، حين قررت ، الا اذا كانت هذه المصانع والاملاك ملك الغازي او المتعاونين معه . الا ان المساحة القصوى للأملاك ، في الحقل الزراعي ، قد حددت بـ ٢٥ هكتاراً ، باعتبار ان حركة التحرير قد ارتكزت في جوهرها على طبقة صغار الفلاحين الفقراء . وفي كانون الثاني ١٩٤٦ ، أعلنت الجمهورية الاتحادية اليوغوسلافية بواسطة الجمعية التأسيسية التي فازت الجبهة الشعبية فيها بـ ٦٧٢٥٠٠٠ صوت مقابل ٧٠٧٠٠٠ المعارضة . وهكذا ازبلت الملكية الصربية المنشأ التي كانت منذ السنة ١٩١٩ العقبة الرئيسية في سبيل المساواة بين القوميات والتي ساندت على الدوام اقوى العناصر نزعة محافظة في المجتمع السابق . وقد اعطيت الدولة الجديدة دستوراً اتحادياً : ست جمهوريات شعبية ، وفي اطار جمهورية صربيا اقليمان مستقلان ذاتياً توجد فيها اقلية قومية : فوجفودينا التي يستوطنها الهنغارون والسلافونيون والرومانيون ، وكيروفو - ميتوهيجا التي يستوطنها الالبانيون . وكان لكل جمهورية جمعيتها ودستورها . واحتفظت الحكومة الاتحادية بالدفاع الوطني والسياسة الخارجية والمالية الاتحادية والخطط الاقتصادية العامة والعلاقات التجارية والمواصلات . وتألفت « الجمعية الشعبية » ، كما هي الحال في كل نظام اتحادي ، من مجلسين هما « المجلس الشعبي » المنتخب على اساس ممثل لكل ٥٠٠٠٠ نسمة ، و « مجلس القوميات » الذي تفضيه الجمهوريات والاقاليم والمناطق . وتنتخب الجمعية الشعبية مجلساً اعلى يمارس رئاسة جماعية ومجلساً تنفيذياً .

النهضة المادية تركت الحرب البلاد مخربة تخريباً كاملاً ، وأفقدتها زهاء مليوني نسمة لا قواحتهم وزهاء ٦٠٠٠٠٠ من العناصر الغربية ، ولا سيما من الالمان ؛ وقد هلك ١/١٠ السكان القرويين . وقد درت الاضرار بـ ١٠٥٠٠ مليون دولار (١٩٣٨) تكاد تمثل زهاء اربعة اضعاف الدخل القومي في هذه السنة . وانتشرت المجاعة لا في المناطق الجبلية الجنوبية الغربية التي لم تنتج قط مواد غذائية كافية لسد حاجاتها فحسب ، بل في اغنى مناطق سلوفينيا وصربيا الشمالية ايضاً . فتوجب على منظمة اغذية اللاجئين تغذية اكثر من ثلث السكان ، وقدمت لهذه الغاية اكثر من ٦٠٠٠٠٠ طن من المواد الغذائية .

كما حدث في الديمقراطيات الشعبية الاخرى ، تحقق اصلاح زراعي صادر في السنة ١٩٤٥ ، لقاء دفع تعويض ، تناول كافة الاملاك التي تزيد مساحتها عن ٣٥ هكتاراً من الاراضي الزراعية . فبالت املاك التي لا تبلغ مساحتها ٥ هكتارات تمثل ٧٥ ٪ من مساحة البلاد ، وتلك التي تتراوح مساحتها بين ٥ و ١٥ هكتاراً تمثل ٢٢ ٪ ، والاملاك التي تتجاوز ١٥ هكتاراً ٣ ٪ فقط . ومن جهة ثانية صدر في السنة ١٩٤٦ قانون سوف يعدل في السنة ١٩٤٨ أمت

بوجه كافة فروع النشاط الصناعي ، والموارد المنجمية ، ومصادر الطاقة . وامت كذلك التجارة الخارجية ، ثم ٨٨ ٪ من التجارة التفصيلية ، وامت الـ ١٢ ٪ الباقية بدورها في السنة ١٩٤٨ . ولكن نهضة الصناعة تقدمت تقدماً بطيئاً جداً . ففي السنة ١٩٤٦ لم يبلغ الانتاج سوى ٥٠ ٪ من انتاج ما قبل الحرب .

وخلافاً لما حدث في الديمقراطيات الشعبية الاخرى التي لما تضع سوى خطط لسنتين او ثلاث سنوات ، بوشر في السنة ١٩٤٧ تنفيذ خطة خمسية (١٩٤٧ - ١٩٥١) . فقد نهضت يوغوسلافيا من ثم على الفور بخطة طويلة الاجل مددة لانهض المناطق المتخلفة : الجبل الاسود ، بوسنيا ، مقدونيا ، بغية الحد من التفاوت الاقتصادي بينها وبين الجمهوريات الاخرى . وكان المقصود تحقيق تنمية سريعة للطاقة الصناعية التي يجب ان تبلغ خمسة اضعافها بمعدل زيادة سنوية خيالية يجب ان يبلغ ٣٧ ٪ ، خصوصاً في انتاج المناجم وانتاج الطاقة الكهربائية والصناعة الثقيلة .

يجب ان تكون الاعتمادات المحفوظة مرتفعة جداً : في السنة ١٩٥١ بلغت ٢٧,١٥ ٪ من الدخل القومي السنوي . ويجب ان يتضاعف عدد العمال الصناعيين ويصبح ٧٥٠,٠٠٠ . اما نجاح هذه الخطة التي استلزمتم اموالاً طائلة بسبب كلفة تجهيز المناطق المتخلفة ، فكان رهين استيراد بعض المصنوعات الجاهزة وبعض الخامات : آلات وتجهيزات مختلفة للصناعة ، تجهيزات كهربائية ، فحم حجري ، بترول ، منسوجات ، مطاط ... واقتصرت الصادرات على المعادن والمنتجات الزراعية .

الا ان الخطة اليوغوسلافية كانت اقل الخطة نجاحاً في الديمقراطيات الشعبية . فان معدل الزيادة المقرر لم يتحقق في يوم من الايام : في الحقل الزراعي انتهت الخطة الى فشل ذريع ، وفي الصناعة لم تبلغ سوى ٥٠ ٪ من اهدافها فقط .

اما اسباب هذا الفشل فعديدة : الحاجة الى اصحاب الكفاءات لادارة كافة المشاريع المؤممة ، الحاجة الى اليد العاملة الاختصاصية في الصناعة ، بطء انتشار التعاونيات : ١٣٠٠ في السنة ١٩٤٨ تعمل في ٣,٠٨ ٪ فقط من المساحة الزراعية ، استياء الملاحين العاجزين عن الحصول على المنهوات التي يحتاجون اليها . ويجب القول بصورة خاصة ان المصانع الكبرى ، ومحطات انتاج الطاقة الكهربائية التي انجزت ، وطرق المواصلات التي حسنت شبكتها ، لم تستخدم استخداماً متناسب وطاقتها الانتاجية ، لان الخامات الضرورية لاستخدامها قسدت انتجت او استوردت بكميات ضئيلة بسبب قلة التصدير .

وهكذا كانت الخطة في طريقها الى الفشل حين حدثت القطيعة
عزلة يوغوسلافيا

بين يوغوسلافيا وبين الاتحاد السوفياتي والديمقراطيات الشعبية الاخرى ، وحين اقصيت يوغوسلافيا عن الكومن فورم . اما الطبع التي استند اليها لتبرير هذا القرار فكانت الاتجاه القومي العام ، والموقف المعادي للسوفييات ، والتنظيم البيروقراطي

للحزب الشيوعي اليوغوسلافي الذي لا يقوم سوى بدور ثانوي الى جانب الجبهة الشعبية المؤلفة من عناصر غير متجانسة ، وخصوصاً السياسة الاقتصادية غير المعتدلة التي تسرعت في تأميم الصناعة والتجارة المتوسطتين وتصفية العناصر الرأسمالية في طبقة الفلاحين ، فعرضت النجاح للخطر وشقت « الجبهة الاشتراكية الموحدة ضد التوسعية » . وعقب قطع العلاقات الاقتصادية القطعية السياسية ، واستتبع تغييرات عميقة في تطور الخطة الخمسية المبردة منذ قبل القطيعة . لقد عوقبت يوغوسلافيا بسبب عدم انقيادها الذي عزلها في « الشرق » ، فقطع عنها البترول الالاباني والروماني والآلات التشيكية ، وفي السنة ١٩٤٩ هبطت مبادلاتها مع الاتحاد السوفياتي الى ثمنها في السنة السابقة . وكانت يوغوسلافيا مصممة على متابعة تنفيذ خطتها ، فطلبت حكومتها من الدول الغربية المعدات التي تحتاج إليها . ولكن تجارتها الخارجية شلت شللاً تاماً بسبب هبوط صادراتها التي كان تصريفها في الغرب اصعب منه في الشرق ، وتوقف استيراداتها من الفحم الحجري والاسمدة والبترول والحديد المصبوب ومعدات التعجير . أضف الى ذلك من جهة ثانية ان البلاد اخذت تنتج المزيد من الاسلحة (ابتلعت ميزانية الحرب ٢٠٪ من الدخل القومي) . وقد قال « ف . ب . و » عن الخطة اليوغوسلافية : « خطة لا يمكن ، في احسن الاحوال ، الا ان تكون فشلاً محدوداً ، انتهت الى فشل ذريع » . الا ان التأميمات تواصلت بين السنة ١٩٤٨ والسنة ١٩٥٠ ، بموجب قانون اقر في السنة ١٩٤٨ ، واسرع في وضع وسائل الانتاج والمقايضة في خدمة الجماعة ، فارتفع عدد التعاوانيات من ١٣٠٠ في السنة ١٩٤٨ الى ٧٢٦٢ في السنة ١٩٥١ استثمرت ٢٥٪ من الاراضي الزراعية .

ثم ان يوغوسلافيا التي تقربت من جيرانها الجنوبيين وعقدت معاهدات دفاع متبادل مع اليونان وتركيا قد عدلت سياستها . فتوقفت عن تقديم المساعدة لعصابات « ماركوس » والاسم التي لم تلبث ان هزمت هزيمة منكرة امام الجيوش الملكية اليونانية ، وتقربت من الدول الغربية ، التي فتحت لها اعتمادات انقاذ ووسعت علائقها التجارية معها . وفي خريف السنة ١٩٥٠ ، اخذت يوغوسلافيا ، بفضل الاعتمادات الغربية ، تحول تجارتها الخارجية . ففي السنة ١٩٥١ ، اشترت الولايات المتحدة وكندا ١٥٪ من صادراتها مقابل ٢٪ في السنة ١٩٤٦ ، وباعت منها ٣٩٪ من وارداتها مقابل ٣٪ فقط قبل خمس سنوات خلت . الا ان الصعوبات الاقتصادية ما زالت على جانب كبير من الخطورة ، فاعادت الحكومة النظر في سياستها الزراعية ، وغضت الطرف عن ارتفاع الاسعار ، بينما ابقيت الاجور على حالها تقريبا ، ولكن الانتاج لم يسجل ارتفاعاً يذكر بالنسبة لمستواه قبل الحرب الا في الصناعة الثقيلة . وبعد سنوات التكيف المسير بين السنة ١٩٥٠ والسنة ١٩٥٢ ، لم يبلغ مستوى انتاج السنة ١٩٤٩ الا في السنة ١٩٥٤ ولم يجاوز الا في السنة ١٩٥٥ .

الطريقة اليوغوسلافية ابتداء من السنة ١٩٥٠ ، اخذ يبرز الى الوجود تنظيماً ميسامياً يميز ، شيوعي وماركسي في جوهره ، مختلف عن النظام السوفياتي ، فان الحاجة الى تغيير نظام اقتصادي مشوش والنزاع المتأدي مع الاتحاد السوفياتي قد دفعا بالحزب الشيوعي اليوغوسلافي ، خلال فترة الانتقال ، الى ايجاد طريقة جديدة لتطبيق الماركسية تحتلف اختلافاً كلياً عن طريقة حلفائه السابقين .

كان الهدف من هذه الطريقة ازالة رأسمالية الدولة والبيروقراطية التي ترافقها ، واشراك الجماهير اشراكاً دائماً في « بناء الاشتراكية » ، ونقل مهام الدولة - في بلاد غير متجانسة آخذة في تكوين وحدتها - الى اجهزة مستقلة استقلالاً ذاتياً . فلم تحتفظ الدولة الا بالشؤون الخارجية ، والجيش وامن الدولة . وانتقل كل ما تبقى من الادارة الى اجهزة منتخبة في كل جمهورية اتحادية ، والى لجان شعبية في التقسيمات الادارية الصغرى تتخذ القرارات وتراقب الادارة بمصر المعنى . وانما تستثبت السلطة المركزية شرعية اعمال هذه الاجزاء واللجان ، دونما اهتمام للملامتها ودون ان تكون موافقتها المسبقة ضرورية .

وتقرر الشيء نفسه في الحقل الاقتصادي : اسندت ادارة المشاريع الى مجالس عمالية ينتخبها المستخدمون وتعين لجنة ادارة . وقد ألقت مشاريع عديدة وجمعة اقتصادياً اعلى ، تحتار ادارته ، التي تعينها الدولة ، مدراء كل مشروع . ويهتم المجلس العمالي ، لجنة الادارة بحماية العمل وتطبيق الخطة ، وميزان الدخل ، والتدابير الآتية الى تحسين الانتاج . وهي « لجنة الاقتصاد الوطني » ، التي تألفت بموجب دستور السنة ١٩٥٣ ، ما تضع « الخطة العامة » التي ترسم الخطوط الكبرى التي تضع لجان الادارة والتجمع ، بحرية ، خطط وحداتها بالاستناد اليها . وتوزع ارباح المشروع الصافية (اي الدخل غير الصافي بعد ان تحسم منه الضريبة والأجور والأموال المستهلكة والفوائد) بين الدائرة الصغرى (الضريبة العقارية) والجمهورية والاتحاد (الضريبة على الارباح) ود صندوق العمل ، الذي يمنح العمال علاوة على أجورهم . فليس استقلال المشاريع من ثم مقيداً إلا بالرقابة على شرعية اعمالها والرقابة الجبائية ورقابة المصرف الدائن . ولا تشترك الدولة لا في تحديد الأجور ولا في مراقبة تنفيذ الخطة .

يتضح من ثم ان دستور السنة ١٩٥٣ المعدل قد حدث ، ما امكن الحد ، من تدخل السلطة المركزية باقراره « حكماً ذاتياً » ، ادارياً حقيقياً على مستوى الدائرة الصغرى والقضاء والجمهورية المتحدة التي يدير مصالحها الجماعية الشعب نفسه ، وحكماً ذاتياً اجتماعياً اذ ان المنتخبين يديرون مشاريعهم . وقد ادخل على دستور السنة ١٩٤٦ تعديل واحد هام : ضم مجلس القوميات الى المجلس الشعبي واحلّت محله جمعية المنتخبين التي تنتخبها الفئتان الكبريان : العمال والفلاحون ، بنسب غير متساوية على كل حال (ممثل لكل ٣٠٠٠٠ عامل ، وممثل لكل ١٥٠٠٠٠ فلاح) . وهناك ، تحت هذه المجالس ، بضع مئات من اللجان الشعبية في الاقضية والمدن ، التي تنتخب بالتصويت العام ، وبضعة الوف من المجالس التي ينتخبها عمال المشاريع الصناعية والتجارية ، وعمال التعاونيات الزراعية ، وتؤلف كلها شبكة ادارية لامركزية واسعة تضمن البروليتاريا لهاقيها مركزاً

مسيطرًا . ونص دستور السنة ١٩٦٣ على ان واحداً - باستثناء المارشال تيتو - لا يمكن إعادة انتخابه مرتين متواليتين للمركز الواحد ، مما يفرض حركة دورية سريعة في كافة أجهزة الدولة .

تحول الحزب الشيوعي في السنة ١٩٥٢ الى «عصبة الشيوعيين» ، والجبهة الشعبية الى «التحالف الاشتراكي للشعب العامل» ؛ فاصبحت مهمة الحزب منذئذ لا التدخل في تفاصيل النشاط السياسي والاقتصادي (الذي انيط بالتحالف) بل اعطاء التوجيهات وتسيير هذا النشاط بتتقيف الجماهير الشعبية .

الازمة الاقتصادية الراهنة
ان تأخر النمو الاقتصادي الذي لوحظ منذ السنة ١٩٦١ قد افصح المجال لتحسن ملموس في اواخر السنة ١٩٦٢ وفي السنة ١٩٦٣ (ارتفع معدل النمو العام من ٥ بالمائة الى ١٢ بالمائة تقريباً) . ولذلك فقد بوشر تنفيذ الخطة السبعية الجديدة (١٩٦٤) في جو من التفاؤل ايدته زيادة الانتاج الصناعي وازدهار المشاريع ، ولكنها لم تلبث ان تعرضت لخطر تضخم مالي سريع الخطى وارتفاع مفرط في الاسعار . ويقصر هذا الوضع فقدان التوازن بين الصادرات والواردات ، وتزايد الاموال الموظفة بسرعة وعلى غير انتظام ، وتزايد الاستهلاك الداخلي بفعل ارتفاع الاجور والرواتب والشراء بالدين . الا ان الافتقار الى التقود النادرة اللازمة لتأمين الاستيرادات الضرورية من الخامات والمصنوعات قد ارغم الحكومة على تجميد الاسعار في شهر آذار ١٩٦٥ وتخفيض قيمة الدينار في شهر تموز ، اي على انتهاج سياسة تقشفية تهدف الى اكراه المشاريع على إعادة تنظيمها وزيادة انتاجيتها والاستغناء عن الاعانات المالية التي تدفعها الدولة (باستثناء المناطق الفقيرة كمقدونيا والجبل الأسود) بغية جعل الانتاج قادراً على مزاحمة غيره في الأسواق الدولية . فلم تستلزم الازمة من ثم تدخل الدولة بشدة مرة اخرى ، وانما اتجه الاصلاح الى تطبيق قوانين اقتصاد الاسواق تطبيقاً فعالاً .

في الحقل الزراعي شمل قطاع الملكية الاجتماعية ١١٨٠.٠٠٠ هكتار ، اي ١١,٤ بالمائة فقط من المجموع . وقد تألف من مزارع وطنية في الاستثمارات الكبرى التي صودرت ، ومزارع عمل (موازية للمزارع التعاونية السوفياتية) ، وتمامونيات زراعية من الطراز العام ، هبط عددها من ٧٢٦٢ في السنة ١٩٥٠ الى ١٢٠٠ في السنة ١٩٥٤ ، ثم عاد فارتفع الى ٢٢٠٠ وحدة في السنة ١٩٦٣ ضمت ١٣٠٠.٠٠٠ عضو . اما القطاع الخاص ، فقد تألف من استثمارات صغرى - حددت الاملاك الفردية بـ ١٠ هكتارات بغية الحؤول دون ظهور الكولاك مرة اخرى - يبلغ معدل مساحتها ٤,٢ هكتارات في الوحدة ، ولم يتجاوز اكثر من ثلثها الهكتارين وجلي انه نظام لا يساعد على تحقيق الاصلاح العمري ، وقد زاد من سونة اكتظاظ الارياف بالسكان الذي استتبع بطالة ريفية حقيقية متفارقة الظهور احياناً ، بالرغم من هجرة ريفية هامة . فنجم عن ذلك انتاجية متدنية واستهلاك ذاتي مرتفع (٣/٤ الانتاج الزراعي) ، وهكذا كانت

معظم الاراضي خاضعا لنظام زراعي قديم جداً في بلاد تشكو من المعجز في منتجات اساسية كثيرة .

هنالك من ثم ، والحق يقال ، « طريق يوغوسلافية » نحو الشيوعية هي نظام تسوية بين التخطيط المركزي والمفصل الشبيه بالمثل السوفياتي ، وبين اللامركزية الفعلية المتحققة بالادارة الصناعية الذاتية و « المزاحمة الاشتراكية » مع توزيع الارباح والابقاء على الدخل العقاري .

انه لعمرى « نظام شيوعي حر » مميز ، اعاد منذ وفاة ستالين الملائق التجارية بالديموقراطيات الشعبية ، شريكاته الطبيعية في التجارة . فيوغوسلافيا دولة شيوعية تخلت عن مبادئ الاقتصاد والديموقراطية الحرة ، ولكنها ترفض الانضمام مرة اخرى الى الكتلة التي يؤلف الاتحاد السوفياتي عنصرها الموجه ، وتنتهج سياسة « حيادية » تتمتع بنفوذ حقيقي في دول آسيا وافريقيا الحديثة الاستقلال ، وقد تكون - بحسب الظروف - موافقة للكتلة الشرقية حيناً والكتلة الغربية حيناً آخر .

الفصل الرابع

الصين تسمى شيوعية

التقلت الصين الى المسكر الشيوعي في السنة ١٩٤٩ ، ولكن انقلاب التوازن بين الكومنتانغ والحزب الشيوعي الصيني ، الذي سوف يؤمن نصر هذا الاخير ، قد حدث اثناء الحرب بالذات .

الحرب الاهلية في السنة ١٩٢٠ ، كانت الصين غارقة في فوضى هائلة شبهها بعضهم بالفوضى التي عرقتها فرنسا في ايام الشركات الكبرى . فقد كانت البلاد فريسة ال «توكيون» ، اسياد الحرب ، الذين تصرفوا في كل ولاية تصرف الملوك المستقلين ، وحاول كل منهم تعزيز جيشه وموارده ، وحالف جيرانه تارة وخاصمهم تارة اخرى ؛ وكانوا كلهم على علاقة بالحكومات الاجنبية التي منحوها شتى الامتيازات ، واحتفظوا لأنفسهم بحصيلة الضرائب في ولايتهم ، وأردعوا ارباحهم بعض المصارف الاجنبية احتياطاً لادبار الزمان بهم ؛ فكانت حكومة بكين وحكومة كانتون ، والحالة هذه ، مفتقرين الى القوة والموارد .

كانت نتيجة ذلك عدم امن وبؤس شاملين - الا في الامتيازات الاجنبية ، ملاجئ الطمانينة الاخيرة - اذيا الى نقص عام في نسبة الولادات وزيادة هائلة في نسبة الوفيات بين الاطفال . فانتقلت القرى الى المواقع الدفاعية ، وتوقفت اعمال صيانة سدود «يانغ - تسي» و «هان» والقناة الامبراطورية و «هوانغ - هو» ، فانهارت السدود وغمرت بالمياه مساحات كبرى من الاراضي الزراعية . وجاءت البلبلة التي احدثتها الحرب الاهلية تضيق نتائجها الى نتائج عاتية تقليديتين هما بؤس البلاد واكتظاظها بالأهالي : تقسيم الارض المفرط ، ازدياد وطأة الدخول المدفوع لكبار الملاكين ، استحالة استخدام كل هذه اليد العاملة في صناعات المدن . فنزح العديد من الفلاحين الى منشوريا . وأمسحت الهجرة نهائية بعد ان كانت موسمية . وكان عدد المهاجرين ٤٠٠.٠٠٠ في السنة قبل السنة ١٩٢٦ ، فبلغ المليون في السنة ١٩٢٧ ، و ٥٤٦.٠٠٠ في السنة ١٩٢٨ ... وقد ذهب سوادهم سيراً على الاقدام ناقلين ما يملكونه على العربات ، فكان نزوحهم مسيرة جماعية يموت فيها الكثيرون على قارعة الطريق . فكان ان

عدد سكان منشوريا قد ارتفع ، بين السنة ١٩٢٢ والسنة ١٩٣٠ ، من ٣٢ مليون نسمة الى ٣٠ مليوناً . وطلب غيرهم العمل في مزارع ماليزيا واستثماراتها المنجمية . وقد بلغ عدد المهاجرين ٣ ملايين بين السنة ١٩١١ والسنة ١٩٢٧ ، استقر نصفهم في ماليزيا .

الصين الجديدة
العمال
الا ان الصين الاقطاعية القديمة ، صين اسيااد الحرب ، مع جماهيرها القروية الحاضرة لسيطرة الملاكين العقاريين ، كانت آخذة في التحول . فان صناعات جديدة قد نمت في ظل الحرب ، كالصناعة الثقيلة ، واستفادت الصناعات القديمة (قطنيات ، مطاحن ، تبغ ، اسمنت) من قدي اجور اليد العاملة . وتأسست مدن جديدة . وغدت هانكيو وشنغهاي وثيانتشين مراكز صناعية كبرى ، وضمت طبقة عمالية متجانسة ، قد تبلغ المليون شخص ، عاشت فيها حياة مختلفة عن حياة الفلاحين ، ولكنها حافظت على علائق وثيقة بطبقة الفلاحين . وكانت الاجور متدنية ويوم العمل طويلاً (١٢ - ١٥ ساعة) ، وعدد النساء والارولد المستخدمين مرتفعاً ، ووضعهم شبيهاً بوضع البروليتاريا البريطانية والفرنسية في الربع الثاني من القرن التاسع عشر ، وقد ساعد على قيام منظمات عمالية ، قامت باضرابات مجادية ومتكاثرة ، وبلغ عدد المسجل منها رسمياً في شنغهاي ٤٧ منظمة .

البرجوازية الوطنية
غالباً ما حظيت هذه الاضرابات بمساعدة ومساندة البورجوازية الوطنية - التجار وصغار الصناعيين - التي كانت هي ايضاً ضحية امتيازات الاجانب . فان رؤوس الاموال التي جمعها التجار بوفرة في المرافئ ودخول الملاكين العقاريين قد ساعدت نحو صناعات ومصارف صينية بخصر المعنى . ومنذ السنة ١٩١٩ ، جاوز عدد صنابير الحياة العظمية في المصانع الصينية عدد الصنابير نفسها في المصانع الاجنبية . اجل لقد بقي الاميركيون والاوروبيون واليابانيون اسيااد الصناعة الثقيلة ، ولكن رؤوس الاموال الصينية قد حققت السيطرة في الصناعات الخفيفة . وكانت هذه الرأسمالية الوطنية بحاجة الى النظام وتوحيد البلاد والى اصلاح اداري وقضائي على الطريقة الغربية ، واستلزمت وضع حداً للامتيازات التي يفيد منها الاجانب بالاستناد الى « معاهدات غير متساوية » . ولذلك فهي قد اسهمت في حركة الاستقلال الوطني الموجهة ضد ال « توكيون » والتجار الاجانب . واستخدمت الموجة الوطنية التي حركت الفلاحين والعمال ، متقربة في الوقت نفسه من الملاكين العقاريين ، وحتى من الاوروبيين والاميركيين حين تنطوي الموجة القروية او العمالية على خطر محدد (في كانتون في السنة ١٩٢٤ ، وفي شنغهاي في السنة ١٩٢٧) .

الثورة الثقافية
يعتبر المثقفون القوة المحركة لتطور الصين . فقد نمت بينهم ، كما نمت بين العملة ، وطنية صينية حية كانوا هم دعاة النشاط . لقد ولد تعليم ديوقراطي على كافة المستويات : تعددت الجامعات ، وازال اصلاح اللغة والكتابة المراقيل

التي كانت تعترض تثقيف الجماهير الشعبية . هذا هو « اصلاح اللغة العامية » ، « الـ باي - هوا » ، وقد اصبح الزامياً في السنة ١٩٣٠ - الذي اعرض عن اللغة الادبية الكلاسيكية واعتمد اللغة اليومية ، المستعملة منذ قبل ذلك في ادب المهازل والروايات المألوف ، بعد ان اعطاها شكلاً كتابياً . وفي الوقت نفسه ، اتاحت « طريق الالف حرف » ، المبنية على استخدام اكثر الحروف استعمالاً ، التغلب على اهم الصعوبات التي انطوت عليها الكتابة الصينية وتعليم القراءة بسرعة . ثم جاء النجاح كاملاً حين نشر كتاب « هو - شو » ، « موجز في تاريخ الفلسفة الصينية » ، الذي اثبت امكانية استعمال الاسلوب الجديد في المناقشات المجردة .

مهتد هذه الاصلاحات السبيل لثورة ثقافية كانت بمثابة نهضة حقيقية . فقد نشرت ترجمات عديدة مؤلفات الغرب الكبرى ومكتشفاته العلمية ، وهاجمت روايات واقعية ومؤلفات انتقادية النظام السياسي والاجتماعي السابق . كما هاجمت تنظيم العمالة البطريركية ، والمتعديت الدينية ، ولا سيما الكونفوشيوسية « غير الصالحة للحياة العصرية » ، و« المناقبة للجمهورية » ، والمسيحية .

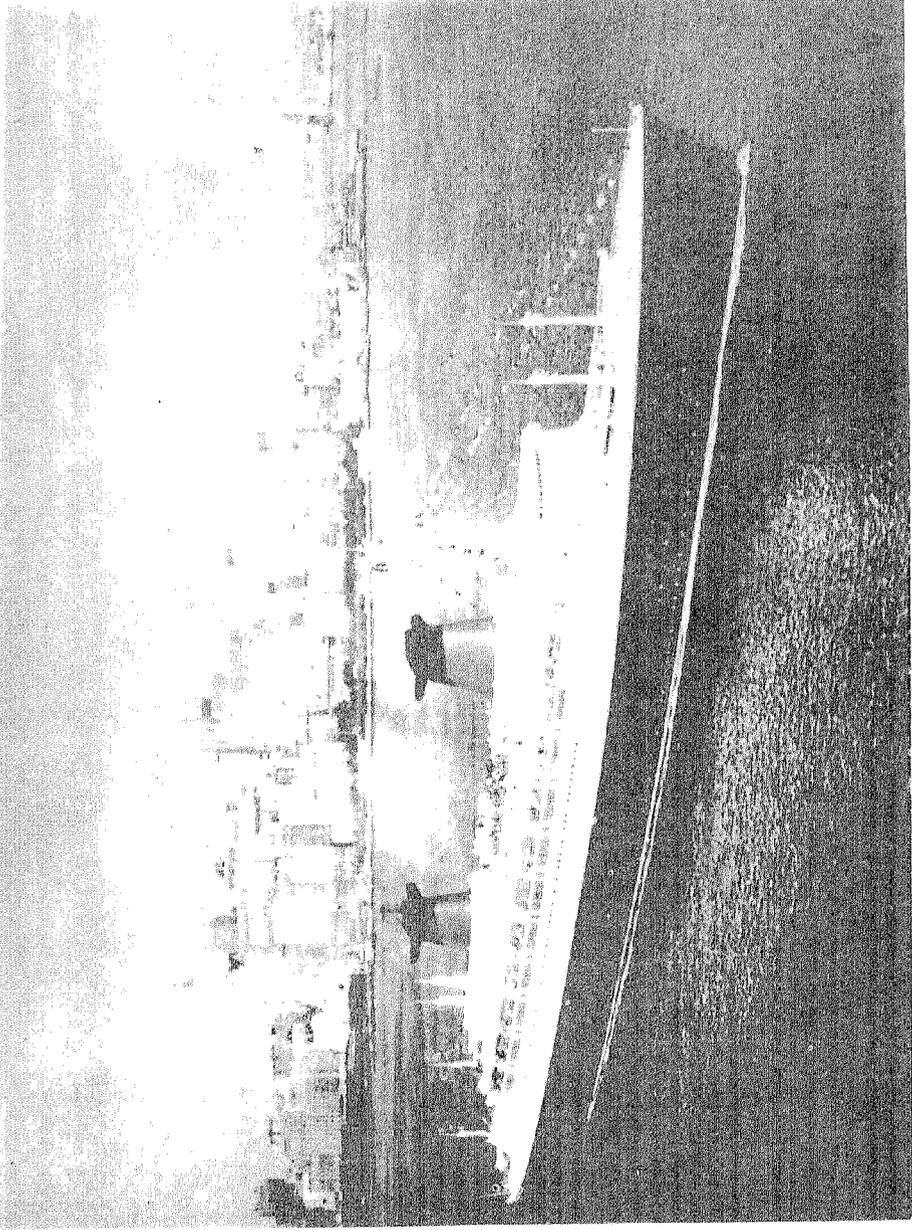
الحركة الوطنية
العصري قد ضمت في عمل مشترك العناصر الناشطة في المجتمع الجديد :

ان الحركة الوطنية التي ارادت استقلال البلاد ووحدها وتجديدها
البورجوازية الرأسمالية ، البروليتاريا العمالية ، المثقفين . هذه هي « حركة الرابع من نوار » (١٩١٩) - يوم اعتراض الطلاب من معاهدات الصلح - التي كانت اعلاناً للثورة الوطنية . وكان تأثير الثورة الروسية عظيماً جداً على كل حال ، بالمثل الذي اعطته ، وبتمليها ان على الصين ، اذا ارادت التقدم ، القضاء على الرأسمالية الاجنبية ، وبالمساعدة الفعالة المباشرة التي قدمت . وبالرغم من انه لم يتعصب للشيوعية ، فان سن - يات - شن ، الذي اعاد تنظيم الكومنتانغ ، قد اوفد تشانغ - كاي - شك الى موسكو للاشتراك في دورة تدريبية ، وتعاون مع الحزب الشيوعي الصيني . ووقع على اتفاقات تتخلى روسيا بوجهها عن المعاهدات غير المتساوية وترسل الى الصين مدرسين وعسكريين ومنظمين سياسيين . وانما نجاح الكومنتانغ في استعادة الصين الشمالية وهزم اسباب الحرب بواسطة الجيش الذي دربه وتولى قيادته الضباط الذين اعدوهم .

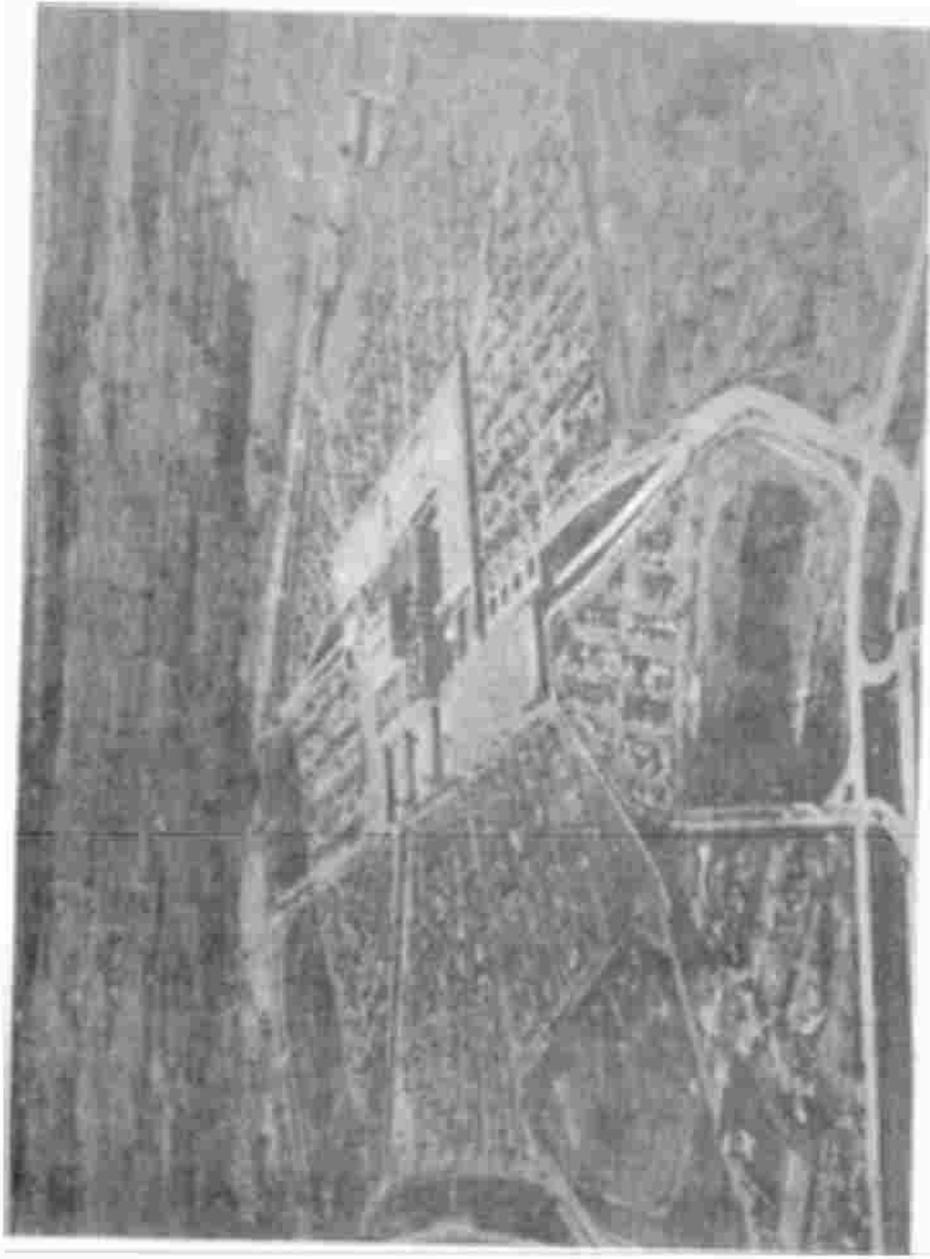
وقفت الحركة الوطنية الصينية مجزم في وجه الدول الاوروبية التي اقيمت ، في السنة ١٩١٩ في فرساي ، وفي ١٩٢٠ - ١٩٣١ في واشنطن ، انها لا تريد لا مساعدة الصينيين على بناء صين مستقلة سياسياً واقتصادياً ، ولا التخلي عن امتيازات المعاهدات غير المتساوية . وحين تعددت الاحداث الدامية في مراكز الامتيازات ، رد الصينيون بمقاطعة التجارة البريطانية . فاضطر المرسلون والتجار الانكليز - وقد كانوا اكثر الاجانب تعرضاً للخطر لأن مصالح انكلترا الاقتصادية والسياسية في الصين كانت اعظم شأنًا من مصالح سواها - الى الجلاء عن الداخل نحو المرافىء .



١٤ - مركز دوكمان في نيويورك .



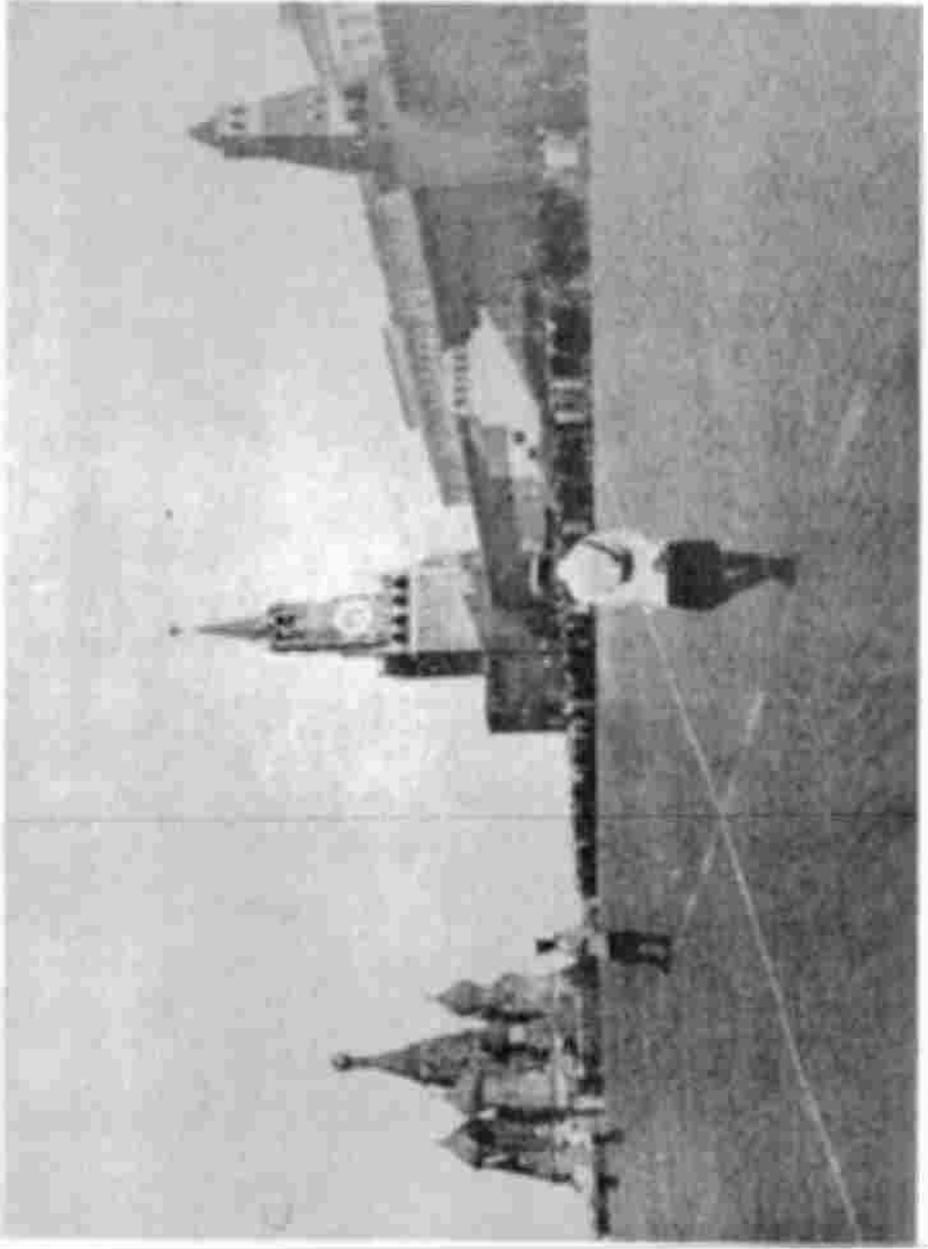
١٨ - الباخرة فرنسا التي انزلت الى البحر في السنة ١٩٦٠ .



۱۹ - مخزن امیر کی کبیر علی مقربہ میں دہاروہیت .



٢٠ - شبكة طرقات عصرية في لوس انجلوس : هاربور فرينواي ،



٢١ - الساحة الحمراء في موسكو ١٩٥٤ . في الوسط ضريح لينين .

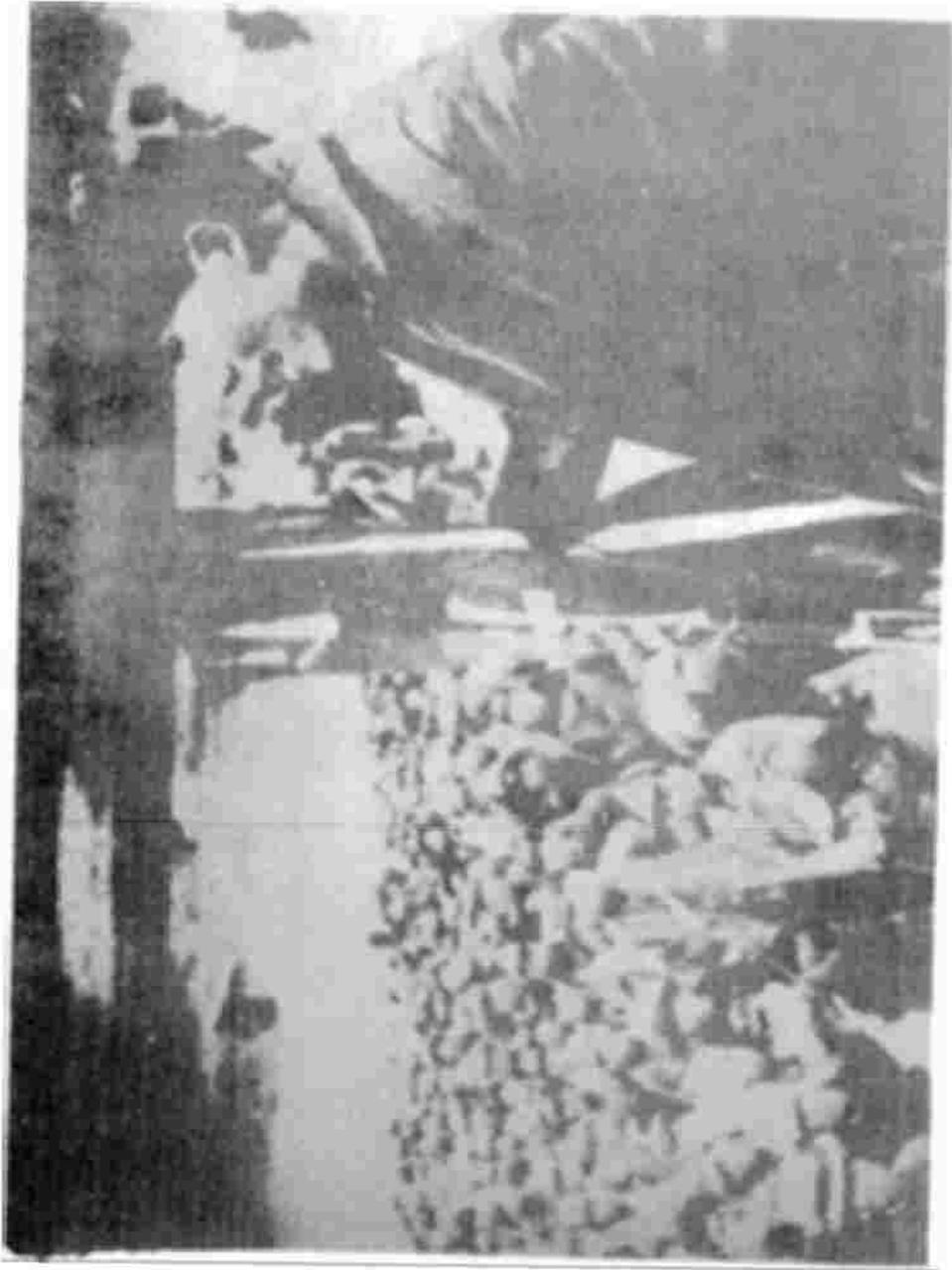




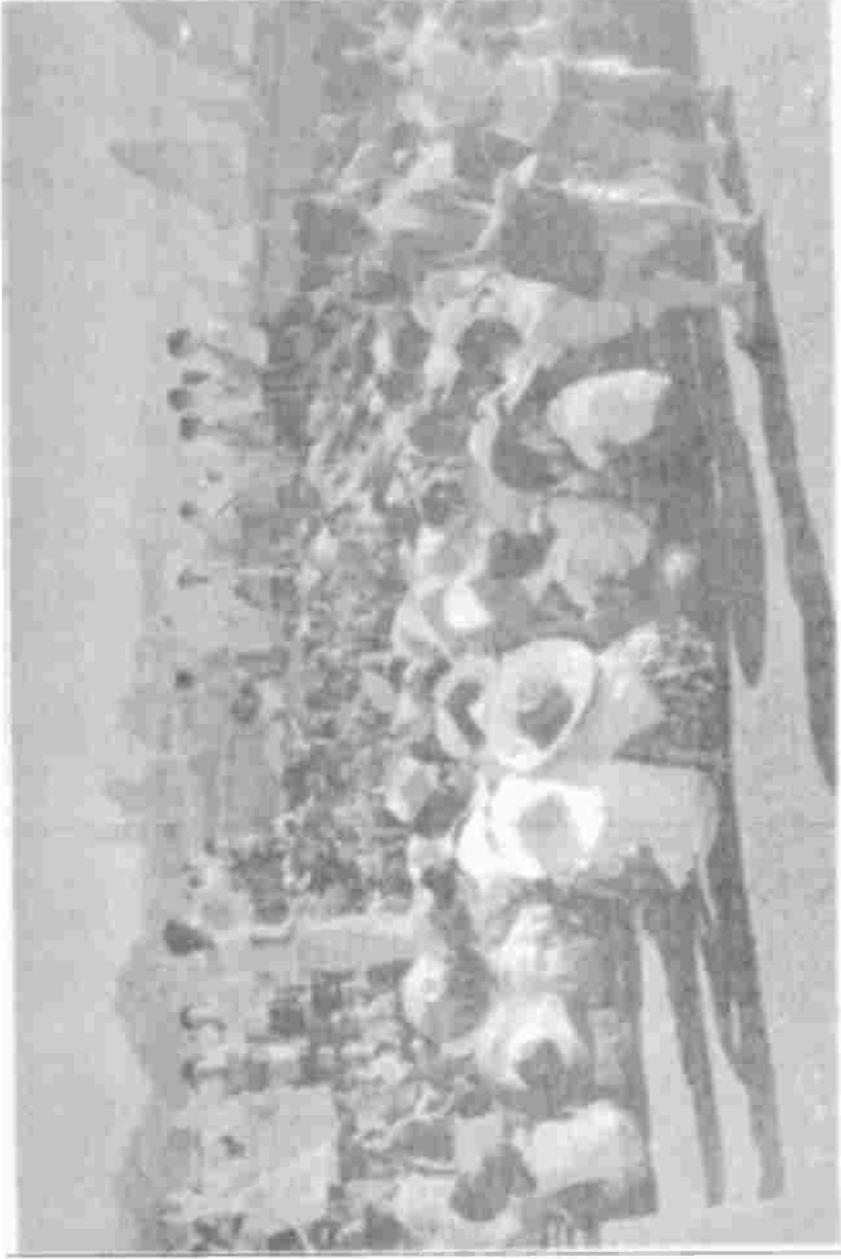
٢٣ - جماعة ١٩٥٣ في الهند .



۲۴ - المہاتما گاندھی یحیوط بہ تلامیذہ .



٢٥ - ماوندي - فونغ يخطب في جيوته .



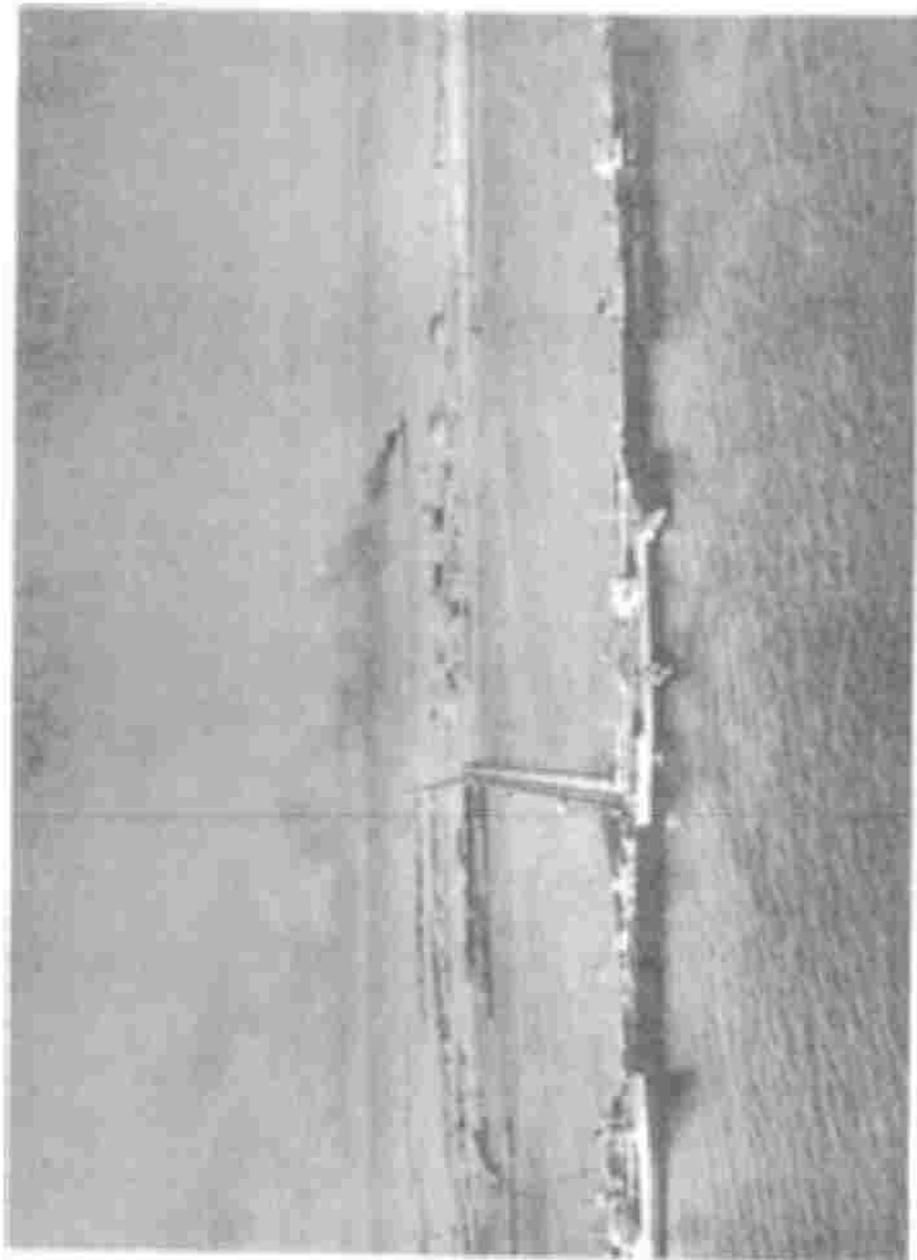
٢٦ - شغافى : مدرسة في الغراء الطلقى ، الحزب والشبيبة .



٢٧ - عرض الجواهر أمام أعمدة طور البيان بمناسبة رأس السنة .



٢٨ - عيد الحصاد في مزرعة جماعية .



٢٩ - - مرفاً بطروني في العراق .



٣٠ - رباط : المدينة الاوروبية والمدينة البلدية .



۳۱- ارلکین و کولومبین ، بریشتة پابلو پیکاسو . متحف لینینگراد .



٣٧ - تلاميذ في طوغره . التعليم مفتاح التقدم .

ارتبطت الحركة المعادية للمسيحية ارتباطاً وثيقاً بهذه الحركة
 ارتداوما طابع العداء للمسيحية الوطنية . فبينما كانت هذه الحركة من قبل وقفاً على القوى
 المحافظة التقليدية ، قادت آنذاك العناصر الثورية والوطنية ، ابي الطلاب والعمال . لقد فُرق
 حتى ذلك التاريخ بين المسيحية كدين وبين المرسلين حملة « الغزو الثقافي » . وان عمل المرسلين ،
 الذي غالباً ما ارتبط في الماضي بالتدخلات المسلحة الاجنبية ، قد اعتبر منذئذ لا كـ « طليعة
 التوسعية » فحسب ، بل كدعوة لافكار باطلة مناهضة للتقدم ايضاً . وطولب بارجساع « حق
 التعليم » الذي يجب ان يعاد للصينيين . فوضعت الحكومة في السنة ١٩٢٦ ، رغبة منها في تحقيق
 هذه الامنية ، مدارس المرسلين تحت إشراف حكومي ، وقررت الا يكون المديرون اجانب
 بعد اليوم وان يكون التعليم الديني اختيارياً . وفي اثناء المظاهرات خربت املاك الارسابات
 واعتدي على المرسلين بالجرح والقتل ، فاضطر عدة آلاف منهم الى الجلاء عن داخل البلاد ؛
 فكان الرد على هذه الاصطدامات « سياسة السفن الحربية » التي اطلقت نيران مدافعها على مدن
 الساحل انتقاماً . وقد صادفت الحركة في الزمن فسترة التحالف بين الكومنتانغ والحزب
 الشيوعي ؛ الا ان هدفها قد تضاعف حين اتجه تشانغ الجهاماً يمينياً وانفصل عن العناصر المبالية
 والشيوعية .

بعد وفاة سن - يات - سن ، في السنة ١٩٢٥ ، انتهت حكومة
 اصلاحات الكومنتانغ ، التي استعادت سيطرتها على كافة اجزاء الصين
 تقريباً ، الى مناوذة الحزب الشيوعي الذي كان يطالب باصلاح زراعي عميق والذي اقتضت
 مجامعته مضاجع جامعي الثروات من التجار . وكان ان جنساح الكومنتانغ الايمن الذي كان
 لصهري تشانغ ، د . ت . ف . سونغ ، و ه . ه . كونغ ، تأثير كبير عليه ، والذي حظي بتأييد
 الجيش الظاهر ، قد تقرب من الاجانب في شنغهاي . فحرّم الحزب الشيوعي وقتل اعضاءه
 المقبوض عليهم بمشرات الالوف ، ولأذ المستشارون الروس بالفرار . واستولى تشانغ على
 هان - يانغ و هانكيو ؛ فبدأ الحزب الشيوعي وكأنه قضي عليه قضاء تاماً .

اعترفت الدول الكبرى بلشانغ وساندهته انكلترا والولايات المتحدة ، فتولى القيام بعمل
 عظيم تناول التصنيع وتجديد الاقتصاد والادارة بحسب مقتضيات العصر : احداث الطرق
 والسكك الحديدية ، تنمية الصناعات ؛ ولكنه لم يحاول اي اصلاح اجتماعي . واهلن ابطال
 المعاهدات القديمة عند انتهاء مدة العمل بها . فتخلت بلجيكا وايطاليا والداغارك والبرتغال
 واسبانيا عن امتيازاتها كما تخلت عنها مهزومو السنة ١٩١٨ بين ١٩٢١ و ١٩٢٥ . واسترد
 استقلاله الجرمي والرقابة على مصلحة الجمارك البحرية والضريبة على الملح . وفي السنة ١٩٣٠
 تخلت انكلترا عن اقليم واي - هاي - واي . الا ان محاولة إعادة التنظيم هذه قد اعاقها
 التدخل الياباني من اجل احتلال الصين قطعة وراء قطعة .

١ - مصير الكومنتانغ

الان وحدة المقاومة الصينية ضد الياباني قد تحققت مرة اخرى
في السنة ١٩٣٦ . فان الشيوعيين - بالرغم من الحرب التي شنها
حك الكومنتانغ عليهم طيلة اكثر من عشر سنوات - قد وقفوا
منذ السنة ١٩٣٧
الى جانب تشانغ كاي - شك حين توقيفه في « سيان » لانهم اعتبروه خبير من يتولى مقاومة
الغازي . ووافق تشانغ على الجبهة الموحدة التي عرضوها عليه ، واخذ على نفسه اعادة تنظيم
الجيش الذي سوف تنضم اليه القوات الشيوعية ، والوقوف بعزم في وجهه اليابان . فاعتمد
الجيش فن الحرب الشيوعي : التخلي عن بعض الاراضي بقية كسب الوقت . واستمر الصراع
بالرغم من استسلام مونيخ الذي قضى على الامل بتدخل اوربا ، وبالرغم من الهزائم . فانتقلت
الحكومة الى تشونغ - كنج بعد انتقالها الى هانكيو . يضاف الى ذلك من جهة ثانية ان اليابان ،
التي استألت اليها رجال الاعمال وعدداً كبيراً من الوطنيين المعادين للبييض في الدرجة الاولى ،
والتي الفت حكومة صينية صديقة في نانكين ، قد اعتبرت ، بين السنة ١٩٤١ والسنة ١٩٤٣ ،
ان الولايات المتحدة هي عدوها الاول . واكتفت بالنقاط التي احتلتها ، ولم تقم ، ضد مقاومة
بدت لها غير منظمة ، سوى بممليات معدة لإشاعة الذعر : قصف جوي ، وغارات سريعة على
ارهن العدو تستهدف القتل والنهب .

ربما اسهم نخود الحرب اليابانية هذا في التبدل الذي طرأ على سياسة حكومة الكومنتانغ .
فان هذه الحكومة التي اثبتت بين السنة ١٩٣٧ والسنة ١٩٣٧ ، انها خير حكومة عصرية وانافذة
عرفتها الصين ، قد اردت طابعاً آخر . لقد كانت في نانكين تحت تأثير التجار ورجال الاعمال
في المرافئ ، المرتبطين ارتباطاً وثيقاً بكبار الملاكين العقاريين . فحافظت من ثم على النظام
الاجتماعي القديم في الارياف دون ادخال اي تغيير عليه ، ولكنها حققت بعض الاصلاحات :
نشر قانون جزائي ومدني جديد ، توحيد النقد ، اعادة تنظيم اعمال المصارف . وقد بذل
مجهود كبير لاقامة حكومة عصرية موحدة . اجل لقد تحقق التجديد المصري لمصلحة الطبقة
الوطنية العليا ، وانما اصبح هناك تجديد عصري . اما في تشونغ - كنج ، اي في قلب احدى
اكثر الولايات تخلقاً في البلاد ، فكان الجو مختلفاً . فان الحكومة هنا كانت بعيدة عن العناصر
القوية التي من شأنها الضنط عليها : الجماهير الشعبية والطلاب . فليست السيطرة لنفوذ صياغرة
شنغاي بعد اليوم ، بل للملاك العقاري المحافظ الذي يفسر شعار الحرب مقاومة واعادة بناء ، بأنه
مقاومة للاصلاحات الاجتماعية وتدعيم لمركزه ، (فيربانك) . اما عناصر الاصلاح فقد شلت نشاطها ،
ولا سيما ان اكثرها نشاطاً كان على خط القتال . واقصي الاحرار والشيوعيون عن الادارة ، وعطلت
صحف المعارضة ، وراقبت قوى الامن عن كذب المثقفين والاحرار الذين هاجروا باعداد كبرى
الى هونغ - كونغ وسنغافوره او التحقوا بالجالليات الصينية في جنوبي شرقي آسيا . وقطعت

العلائق مع الشيوعيين ، ولم يُطوّر ذكر مجاحاتهم في الحرب ضد اليابان فعسب ، بل نظّم « حصار طبي » حول جيوشهم - الثامن والرابع - التي لم تستلم بعد ذلك معدات صحية ومواد صيدلانية . وزال بصورة خاصة طابع القوة والعنف عن الحرب ضد اليابان . فلم يوضع ابي مخطط لتعبئة طاقات البلاد ، ونقلت المصانع الى الداخل دون مخطط شامل ودون تنظيم عام ، ولم تفرض رقابة على القطع والمؤسسات المالية ، فلم يلبث التضخم المالي ان ظهر بمظهر الكارثة ، واطلق العنان للمضاربة في المواد النادرة غير المحددة .

ورافق الفساد التهاون والتقصير . وتسبب التبذير وسوء الادارة في موت ملايين البشر في الجيوش المعنقدة الى المؤن والملابس والعتاد ، وفي السكان المدنيين الذين فتكت مجامعات السنة ١٩٤٣ بثلاثة ملايين منهم في هونان وكوانتونغ وشي - كيانغ . وزادت في الطين بلة سرقة اموال الخزينة ، والمتاجرات التي استفاد منها القادة العسكريون والموظفون والوزراء - وفي طليعتهم صهر القائد العام بالذات ، ت . ف . سونغ ، وزير المالية ، ثم وزير الشؤون الخارجية ورئيس مجلس الوزراء . فابتيعت العقارات المبنية في القطاعات الممنوحة للاجناب ، والاراضي و « القيم المضمونة » كالمواد الصيدلانية ، والآلات ، والاقشة ، ولم يلمخ الجيش شيء من « المصنوعات المرسله اليه (بموجب قانون « الاعارة والتأجير ») . فكل هذه المصنوعات بيعت في طريقها الى الجيش بواسطة الوزراء وحكام الولايات او حتى الضباط انفسهم . وقد ادانت الشهادات الاميركية والبريطانية نظام الحكم الذي شبهه الجنرال « ستيلول » بالنازية : « حكومة مماثلة .. ولصوصية مماثلة .. » ومال قادة الجيش طبعاً الى الاحتفاظ بالاعتدة الحربية .. « يعدون يشن الهجوم ، تم يترجعون ؟ .. يصدرون الاوامر ، ثم يوعزون الى المرؤوسين بعدم تنفيذها » . « يدفع قادة الجيش مرتبات الجيوش كما يطيب لهم الدفع .. ولا يهتمون سوى المساكين المقتربين الى المال او الى حياى النافذين » .

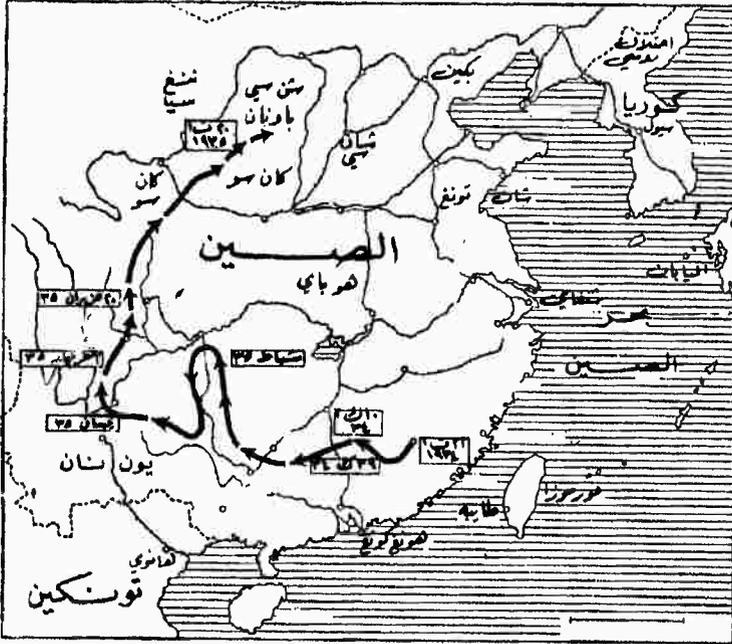
وفي الحقل العسكري شوهد الارتجال نفسه والفوضى نفسها . فالجيوش ضعيفة لأن الحكومة لا تريد تسليم الفلاحين خوفاً من الشيوعية ، والقيادات تستمد الى العناصر المعروفة بميوها المحافظة ؛ وحدث ما هو ادهى من ذلك كله حين تجددت الحرب الاهلية في السنة ١٩٣٧ ؛ فنذ السنة ١٩٤١ استبقى تشانغ ، بغية محاربة الشيوعيين ، العتاد الحربي الحديث الذي شحنه اليه الحلفاء . وقام ما يشبه هدنة ضمنية مع اليابانيين وجرت اتصالات غير رسمية بين ممثلي تشانغ وممثلي وانغ تشنغ واي ، رئيس الحكومة الموالية لليابان في نانكين ، وتوقفت محطات الاذاعة عن التهاجم . ولم يواصل الحرب ضد اليابانيين ، بالاضافة الى الشيوعيين ، سوى الطيارين الاميركيين الذين ينطلقون من القواعد الصينية لالقاء القنابل على اليابان ، وهذا ما حمل اليابانيين في السنة ١٩٤٤ على شن هجوم ادى الى الاستيلاء على هذه المطارات ، وعلى التقدم في شي - كيانغ ، وهونان الغربية ، فتمتنت الجيوش مرة اخرى ، وكان الاندحار العسكري تاماً . « فلم يبق من الصين الحكومية ، في اوائل السنة ١٩٤٥ ، سوى دولة اقطاعية صغرى » .

وضع الحزب الشيوعي
بين ١٩٢٨ و ١٩٣٥

حق الحزب الشيوعي بعد مجازر كانتون وشنفاي وهانكيو وحملات
تشانغ في السنتين ١٩٢٧ و ١٩٢٨ ، فانصرف الى اعادة تنظيم صفوفه
ببطء تحت اشراف ماو - تسي - تونغ و « شوقه » في المساقل التي
احتفظ فيها ببعض الجماعات المسلحة عند حدود هونان وكيانغ - سي والى الجنوب من هانكيو .
وفي اواخر السنة ١٩٢٩ ضم حوالي ٦٢٠٠٠ جندي زود ٤٠٠٠٠ منهم بأسلحة نارية . فأقصى
جباة الضرائب وكبار الملاكين عن الاقاليم التي كان يحتلها الشيوعيون ووزعت الارض على
الفلاحين . فوجه تشان كاي - شك ضد جيش الحزب الشيوعي سلسلة من « حملات الابداء »
التي تخلفتها الهزائم والانتصارات غير الحاسمة . اما الحملة السادسة التي ضمت ٤٠٠٠٠٠ جندي
و ٤٠٠ طائرة ، والتي اعدها بمئة الجنرال فالكنهوزن الالمانية ، فقد حققت في السنة ١٩٣٣
النشائج الهامة الاولى : في تشرين الاول ١٩٣٤ قررت الجيوش الشيوعية الجلاء عن كيانغ - سي
والانسحاب غرباً الى « سو تشوان » . فبدأت حينذاك « المسيرة الطويلة » التي تعتبر اغرب
احداث هذه الحرب : طيلة سنة كاملة ، انسحب ١٣٠٠٠٠ رجل وامرأة وولد سيراً على
الاقدام ، بمعدل ٤٠ كيلومترا في اليوم الواحد ، معرضين كل ساعة لغارات الطائرات ، مكثرين
من المسيرات الليلية بقمية النجاة من هذه الهجمات ، ومن المناورات الالهائية بقمية التمكن من
عبور الانهار ، تاركين وراءهم العتاد والمرضى والجرحى وضحايا البرد والجوع ، مقاتلين في سبيل
اجتياز الخطوط المحصنة ، قاطعين سلاسل جبال يبلغ ارتفاعها ٥٠٠٠ متر (تاهسويه سان) .
وفي ٢٠ تشرين الاول ١٩٣٥ اخيراً ، استقر الناجون الـ ٢٠٠٠٠ في شمالي شنسي حيث كانوا في
مأمن من حصار كمال بسبب وجود الصحراء من وراءهم ، وحيث توجب عليهم تجديد كل
شيء (الشكل ٢٧) .

« الديمقراطية الجديدة »
هنا ، في ينان ، وضع ماو تعاليم « ديمقراطية الصين الجديدة »
التي نشرها في السنة ١٩٤٠ . وقد قصادته قوة العنصر القروي
الصيني الى بناء الحركة الشيوعية على اساس قروي لا عمالي اسوة بالاحزاب الشيوعية الاوروبية .
فسوف تكون المرحلة الاولى للثورة الشيوعية « الديمقراطية الجديدة » التي ستحول المجتمع
القديم الاقطاعي الطابع ، بمساعدة الاتحاد السوفياتي ، الى مجتمع ديموقراطي مستقل . وسيحكم
هذه الدولة تحالف عدة طبقات ثورية ، لأن البورجوازية الصينية ، على غرار البورجوازية
الفرنسية في السنة ١٧٨٩ - كانت ثورية جزئياً . وخلال فترة الانتقال هذه ، ستخضع الصين
لنظام لن يكون لا بورجوازيًا فحسب ، ولا بروتاريًا فحسب ، بل حكماً ديموقراطياً مركزياً
مبنياً على انتخابات (يحق للجميع الاشراف فيها) يختار بموجبها اعضاء سلسلة جمعيات شعبية
ابتداء من جمعيات القرى حتى المؤتمر الوطني . وعملاً بمقررات الكومنتانغ المتخذة في
السنة ١٩٢٤ ، يتوجب على الدولة ، منذ هذه المرحلة الاولى ، ان تضع
يدما على النشاطات الاحتكارية : المصارف الكبرى ، الصناعات الهامة ، وسائل النقل . وبقية

ستدراك محاولات الانتقام التي قد يقوم بها الرأسماليون وكبار الملاكين المغاربة، سوف تصادر املاك هؤلاء وتوزع على الفلاحين الذين يحرثونها . وقد اراد ماو ابدأ ان يتصرف تصرف وريت مبادئه ، سن ، التي تحمل عنها نظام الكومنتانغ ، ولم تكن فكرته من ثم مجرد انعكاس للفكرة السوفياتية ، بل اخذت بعين الاعتبار التقاليد الصينية ونظام المجتمع الصيني الخاص والظروف السياسية الراهنة .



الشكل ٢٧ - مسيرة مارتسي - تونغ الطويلة (٢١ تشرين الاول ١٩٣٤ - ٢٠ تشرين الاول ١٩٣٥) .

في حرب الصينيين ضد اليابان ، اعتمد الشيوعيون فن حرب المعصابات الخاص بهم ، واقاموا في الوقت نفسه حكومات ديمقراطية . وُنظّم الجيش (الجيش الثامن في منطقة شنشي و « الجيش الرابع الجديد » في منطقة يانغ - تسي الاسفل) تنظيمًا ديمقراطيًا ، فقبل كل معركة ، يُطلع الجنود على الوضع وهدف المناورة ، وبعد كل معركة يجري التمليق على العمليات العسكرية امامهم . وقد انشئت ، بالإضافة الى الجيش النظامي ، « فرق شعبية غير نظامية » ، بلغ عدد المتخرفطين فيها زهاء المليونين ، حاربت بأزياء ريفية وبقدائف يدوية من صنع افرادها انفسهم . وكان الانضباط مثاليًا ، فلمرة الاولى يمنح جيش صيني من غير سفة السكان ،

ويتألف من جنود يساعدون الفلاحين الذين هم منهم ويعيشون فيما بينهم ، ويدفعون لهم ثمن مسا يأخذونه منهم ، ولا يعتمدون على ممتلكاتهم ولا يعاملونهم بفظاظة . فكانت النتيجة ان الجماهير الشعبية قد تأثرت للمرة الاولى بالدعارة السياسية ، بعد ان كانت تقف في هذا الحقل موقفاً سلبياً تقليدياً .

وكانت النتيجة كذلك ان الارياف اصبح اشد صعوبة على الفلاحين يوماً بعد يوم . ولم ينجح ذلك عن « ويلات الحرب » التي كانوا هم اولى ضحاياها : عنف واستلاب ، وتدمير وتفتيل فحسب ، بل عن التضخم المالي المفرط الذي استتبع انهيار النقصد . فكل من توفر له المال ويبحث عن « قيم حقيقية » اخذ يشتري الاراضي ، حين اضطر الملاك الصغير المدن الى البيع ؛ وارتفع من ثم ثمن الارض ، فقفز معدل سعر ٧٤٥ آر في المرات من ٤٥ دولاراً صينياً في السنة ١٩٣٧ الى ٢٥٠٠ في السنة ١٩٤١ ؛ وهكذا نشأت طبقة جديدة من كبار الملاكين العقاريين المضاربين الذين لا يكثرثون حتى بزراعة الارض . وحذا حذوهم العديد من الاسياد الاقطاعيين ، بحيث تبسط النظام الاجتماعي في الارياف الصينية وبرز التضاد بين من يملكون الارض ومن يزرعونها دون ان يملكوها .

تحملت حكومة ينان مؤقتاً عن برنامج مصادرة الاراضي وعن الصراع الطبقي رغبة منها في ان تسهم الطبقات صاحبة الامتيازات في النضال الوطني . واكتفت بتخفيض قيمة ضمان الارض وفائدة الديون (١٠ ٪ كحد أقصى) ، وجعلت عقد الضمان إلزامياً ، وحددت الضريبة بحيث لا يتجاوز معدلها ١٥ ٪ من الربح . واستغنت عن المجالس بتنظيم انتخابات اكتفت فيها بثلاث المقاعد . وشجعت قيام التعاونيات التي يعمل فيها الجنود والفلاحون معاً ، رغبة منها في ان تسد كل منطقة حاجتها من المواد الغذائية ، ومن القطن اذا امكن ذلك . فقامت وحدة مطلقة بين الجيش والسكان الفلاحين . وأدى التعاون بين القرى المتجاورة في مقاومة غارات اليابانيين وفي الاعمال الزراعية الى تنمية روح التضامن وتولد وهي قومي تعزز يوماً بعد يوم . فكانت سياسة الحكومة ، بصورة عامة ، سياسة حريصة على المصالح الشعبية ، وانسانية حتى حيال الاسرى اليابانيين الذين يخلى سبيلهم او يهدون تهديباً جديداً على ايدي « عصابة تحرير الشعب الياباني » ، فاستهوت احراراً كثيرين من اعضاء الحزب الشيوعي الصيني . ولم يجتذب التنظيم الشيوعي بفعاليته ونزاهته ونشاطه في محاربة العدو الياباني طبقة الفلاحين فحسب ، بل الطلاب ايضاً الذين تدفقوا كالسيل على جامعة ينان المعادية لليابان وانضموا الى الحزب الشيوعي ، والاحرار الذين ارغمهم نظام تشونغ - كينغ البوليسي على الفرار الى ما وراء البحار ايضاً . وقد أُلّف هؤلاء في هونغ - كونغ ، في السنة ١٩٤١ ، « اتحاد الاحزاب الديمقراطية » الذي سيصبح « عصابة الصين الديمقراطية » في السنة ١٩٤٥ والذي تقرب من الحزب الشيوعي الصيني .

يتضح مما تقدم التضاد الكبير بين هذه « الجمهورية السبارتية » التي تحارب اليابانيين بعزم وبين حكومة تشونغ - كينغ المتميزة بضعفها وفسادها وجودها .

الحرب الاملية
 ان النزاع بين الحكومتين ، الذي نشب قبل نهاية الحرب بزمن بعيد ،
 قد شمل البلاد بأكملها منذ توقيع الهدنة . وقد توخت كل منهما
 احتلال ما امكن من الاراضي ومن النقاط الاستراتيجية . فتمكن
 الشيوعيون ، بفضل سيطرتهم على الصين الشمالية ، احتلال أهم منطقة صناعية ، هي منشوريا
 غير البعيدة عنهم ، في ربيع السنة ١٩٤٦ . وتلقت حكومة تشونغ - كنج المساعدة العسكرية
 والاقتصادية من الاميركيين الذين نقلت طائراتهم واسطولهم ثلاثة جيوش وطنية الى الشمال
 والشرق ، ومساعدة القادة والحكام والموظفين الذين كانوا قد تعاونوا مع اليابانيين وحاربوا
 الشيوعيين تحت امرتهم . ولكن الجيوش الشيوعية التي لفتت الانظار بحسن قيادتها وتدريبها ،
 وتسلمت بعتاد الجيش الياباني وعتاد الجيوش الوطنية الذي استولت عليه ، اصبحت الآن
 قادرة على التخلي عن حرب المعصابات والشروع بعمليات كبرى حتى ضد جيوش تفوقها عدداً
 وتسليحاً .

سواء وضع تشانغ اكثير فأكثر . فقد رفض القيام بالاصلاحيات العميقة التي اشار عليه بها
 الاميركيون ، وتأثر اكثر فأكثر بنفوذ العناصر الرجعية . ثم تكاثرت الاعمال المعادية للقانون ،
 وقرعوا الاحرار لقمع بوليسي متزايد العنف . ولعل السياسة المنتهجة حيال الولايات المتحدة
 كانت ، قبل تقادم الحكم الدكتاتوري والفوضى الاقتصادية والبؤس الناجم عن التضخم المالي
 - كان الدولار الاميركي يعادل ٢٠ دولاراً صينياً في السنة ١٩٤١ ، فبات يعادل ١٢ مليوناً في
 السنة ١٩٤٨ - العامل الحاسم في انفراد القائد العام . فيموجب معاهدة « الصداقة والتجارة
 والملاحة » الموقعة في ٩ كانون الاول ١٩٤٦ ، استفادت الولايات المتحدة من حق التوقف
 لجيوشها ، وقواعد بحرية وجوية ، وحق جنودها وموظفيها بالتصرف كأهم في بلادهم ،
 والمساواة مع الصينيين لتجارها وصناعاتها ، وحق الانتراف على ترميفة الاسعار وتنظيم الجمارك ،
 وامتيازات هامة جداً كشركة الطاقات الكهربائية في شنغاي ، والسكة الحديدية بين كانتون
 وهانكيو ، ومناجم الفحم الحجري ، ومصانع السكر والاسمدة ... وعين مستشارون
 اميركيون في الوزارات المختلفة . لا بل اعطيت اللجنة الصينية الاميركية المختلطة لادارة صندوق
 التجهيز واعادة البناء ، في السنة ١٩٤٨ ، حق رقابة الصناعة والمناجم والمواصلات . فكأن
 ذلك عودة النظام نصف الاستعماري الذي توحدت في وجهه الامم . ولم تعد الحرب ضد الوطنيين
 من ثم حرباً اهلية ، بل حرب تحرر وطني ، على غرار الحرب ضد الحكومات الموالية لليابانيين
 منذ السنة ١٩٣٩ .

وقد اتصفت الانتصارات الشيوعية الوطنية الى الراء : حملة سريعة ، « تجلية فريدة من نوعها
 في التاريخ العسكري العالمي » ، بدأت بسقوط « موكدن » (٨ تشرين الثاني ١٩٤٨) وانتهت
 بسقوط كانتون في ١٥ تشرين الاول ١٩٤٩ ، اي بمعدل ١٠ كلم في اليوم ، تستحق بعض
 معاركها ، « التي تعتبر نماذج حقيقية للاستراتيجية والفن الحربي ... ان تدرس بعناية من قبل

فباط الدول العربية ، (الجنرال شاسين) . انهارت مقاومة جيوش تشانغ في منشوريا ، فهرب الكثيرون من الجندية ، والتحققت فرق كاملة مع اسلحتها بالجيش الشيوعي الذي استولى على كميات كبرى من الذخائر والاعتدة الحربية وعلى مصانع كثيرة للسفن ، واستسلم العديد من الحكام الوطنيين ، كحكام منطقة تيانسجين - بكين التي انضم ٢٥ فرقة منها الى الجيش الشعبي . ففي اواخر نيسان لم يعد هناك مقاومة وطنية منسقة ، وفي تشرين الاول اعلنت الجمهورية الشعبية الصينية .

٢ - الصين الجديدة

في هذه البلاد التي يبلغ سكانها (تقديرات السنة ١٩٥٨) ٦٥٦ مليون نسمة ، اي ربع سكان الكرة الارضية ، بينما لم يبلغوا في الاربعين سوى ٤٧٥ مليوناً في السنة ١٩٣١ ، يعيش ٥٠٠ مليون (٧٧ ٪) من الزراعة ، ولا يتجاوز ٤١ ٪ منهم سن الثامنة عشرة . فيقبل من ثم طابع الشباب على السكان الذين يتزايدون تزايداً عظيماً (١٥ مليوناً في السنة) . اما مستوى المعيشة فمتدن جداً . وبحسب مبادئ « الديمقراطية الجديدة » ، اعتمدت حكومة ماو ، حتى السنة ١٩٤٩ ، برنامجاً لم يكن شيوعياً بكلية في المناطق الواقعة تحت سلطته ؛ فكان نظام الحكم انتقالياً : تحالف بين صغار الفلاحين والمتقنين والعمال وصغار الملاكين والبورجوازية الوطنية (التي لم تتعاون مع الكومنتانغ واليابانيين) ، وانتخابات بالاقتراع العام لمجالس البلديات والاقضية والاقاليم والمناطق ، واشترك كافة الاحزاب والطبقات في الحكم ، واصلاح زراعي وتأميم النشاطات الرئيسية ، مع الاحتفاظ بقطاع حر كبير ، ' يبقى فيه على كل مشروع لا يرتدي طابعاً احتكاريًا . فهو في الاصل نظام اقتصاد مختلط يعمل فيه ، في آن واحد ، قطاع حر وقطاع اشتراكي التنظيم ، وقام فيه قطاع ثالث ، هو قطاع التعاونيات .

النظام الاقتصادي الجديد

في المناطق المحررة تحققت اصلاحات تدريجياً ؛ فقد جرت الانتخابات ، وعمل الحزب الشيوعي الصيني ببطئ : بالمثل والايحاء و « التفسير » . وهكذا فان الاصلاح الزراعي قد جرب في البدء على نطاق ضيق في بعض القرى ولم يشمل المناطق كلها الا بعد نجاح التجربة . وقد اتاح النقد الذاتي ورقابة الصحافة اصلاح الاخطاء وتجنب الخرق . وعين مسؤولون لنشر التعليم في ادنى درجاته بكافة الوسائل ، وقد طلب احياناً الى المرسلين الاوروبيين تعليم الفلاحين الكتابة والقراءة والحساب . وفرض الشيوعيون انفسهم بالمثل اولاً : بساطة اللبس ، والقضاء ، شرف الحياة الخاصة ، التأثير ، النزاهة ، قمع التجاوزات . « اجمع الاجانب المقيمون في الصين على اطراء سلوك الشيوعيين المثالي ... واثرت في نفسهم بساطة الموظفين والجنود ونزاهتهم ... لقد زالت السرقات والمحسوبيات والافتسارات التي رافقت ممارسة الادارة والقضاء منذ قرون طويلة » (برو) .

الاصلاح الزراعي
ان اول اصلاح اساسي اجري في هذه البلاد التي تعتبر ، بفضل
سكانها الريفيين ، الدولة الزراعية الاولى في العالم ، هو الاصلاح الزراعي
الذي تناول مساحة توازي مساحة فرنسا مرة ونصف المرة . وقد افضى الى اعظم عملية
توزيع زراحي في التاريخ .

لم تستهدف التدابير المتخذة ابان الحرب سوى زيادة الانتاج وتحسين وضع الفلاحين دون
ادخال اي تغيير على نظام الارض القانوني . ومنذ السنة ١٩٤٦ صودرت املاك الاسباد
والاملاك الفائضة عن حاجة اربياء الفلاحين ووزعت على الفلاحين ، وفي السنة ١٩٤٧ ، عمل
بقانون زراعي في كافة المناطق التي يحتلها الشيوعيون . وبعد قيام الجمهورية الشعبية ، عمل
بقانون ٢٨ حزيران ١٩٥٠ الذي اعطى مزيداً من الحريات لان الوضع الاقتصادي كان حرجياً . وقد
ادت الحرب الاهلية ، وقذابل المدفعية ، والجماعات ، واهمال صيانة السدود الى تخفيض الانتاج تخفيضاً
اثر الفلج والدعر . وكان لزيادة الدخول القروية اهمية اولية اذ انها الشرط الاساسي لتحقيق
التصنيع : فان قدرة الفلاحين المتزايدة على الشراء سوف تفتح الاسواق امام الصناعة ، كما ان
ادخاراتهم ، التي يسرها الغاء الكراءات المرتفعة ، سوف توظف اخيراً في الصناعة . وكذلك
سوف يصدر فائض الانتاج الزراعي بغية الحصول على النقد النادر الذي يتيح شراء المعدات
التجهيزية . فالواجب يقضي من ثم بحماية اقتصاد « الفلاح الثري » ، الذي ينتج للأسواق
التجارية اكثر من سواه . وانطلاقاً من هذا المبدأ ، لم تصادر منذئذ سوى ممتلكات الملاكين
العقاريين في الارياض ، اي ممتلكات اولئك الذين يعيشون من عمل الاجراء او من فوائد
كراءاتهم ، وارضى الجماعات الدينية والاقواف التقوية التي تحملت الحكومة الاعباء الاجتماعية
المطلوبة منها . فاحتفظ الفلاحون الارباب (الذين يحققون ٢٥٪ من دخولهم من « الاستئجار »)
بالاراضي التي يزرعونها ، ولم يفقدوا سوى تلك التي يؤجرونها . وبقيت الاحراج والبحيرات
ومخارص الشاي الكبرى ، والمشاتل ، والمزارع النموذجية ، ملكاً للدولة . فكانت هذه
التدابير مرحلة نحو النظام الشيوعي ، يجب ان تدوم طالما لا تستخدم الآلات في الزراعة
استخداماً كافياً لاعتماد طرائق الاستئجار الجديدة على نطاق واسع . اما المستفيدون من الاصلاح
فكانوا الفلاحين الفقراء ، والاجراء ، والفلاحين المتوسطين احياناً ، ولكن التوزيع لم يكن
متساوياً ، اذ ان مصالح الانتاج قد روعيت مراعاة كبرى . فان نصيب من يملك المواشي
والادوات ويحسن الزراعة كان اكبر من نصيب سواه .

التدابير
ان التصنيع ، شأنه في كافة البلدان المتخلفة ، هو شرط الاستقلال وتحسين
مستوى المعيشة ، وهو حاجة اشد الحاجة في بلاد مركزها الزراعة بفعل تزايد
سكانها تزايداً مطرد السرعة . لقد أدى الحرص على تنمية الانتاج تنمية سريعة ، ومراعاة
جانبا « الرأسماليين الوطنيين » ، والافتقار الى مديري الاعمال والفنيين ، الى قيام اقتصاد
مختلط واعتماد سياسة مصادرة وسائل الانتاج بصورة بطيئة وقدرجية ، ابقى على رأسمالية

خاصة معينة وعض الطرف عن و كسب عادل ، . ولم تؤم سوى المصارف والمشاريع الرئيسية التي كان معظمها ملك يمين رجال حكم الكومنتانغ - لم تشرف العائلات الاربعة الكبرى ، تشانغ ، وكونغ ، وسونغ ، وشن ، على ٥٠ بالمائة من الصناعة النسيجية ، و ٦٥ بالمائة من الكهرباء ، و ٣٥ بالمائة من استخراج الفحم الحجري والرصاص ؟ ولم يمثل القطاع المؤم في السنة ١٩٥٢ ، سوى ٥١ بالمائة من مجموع الانتاج الصناعي ، وفي النصف الاول من السنة ١٩٥٥ ، سوى ٦٢،٣ بالمائة . فما زال هناك من ثم قطاع خاص في الصناعات الغذائية والنسيجية - ١٣٠.٠٠٠ مشروع تقريباً - مثل ، في السنة ١٩٥٢ ، ٤١ بالمائة من الانتاج ، وفي النصف الاول من السنة ١٩٥٥ ، ٣١،٧ بالمائة . وما زال هناك اخيراً ، بالإضافة الى قطاع الصناعة اليدوية ، الذي ابقى عليه استداراً لكل بطاقة ، والتعاونيات الريفية والقروية ، قطاع مشترك يسهم فيه الرأسمال الخاص والدولة ، بشكل كراء اينية و ثروات وطنية ، كالمناجم والملاحات التي يستثمرها الملتزمون من بين الافراد بصورة عامة . أما التجارة ، فقد بلغ نصيب اجهزة الدولة والجهزة التعاونية منها ٨٩ بالمائة بالنسبة لمجموع تجارة الجملة في السنة ١٩٥٥ ، وكانت التجارة الخارجية وقفاً على اثنتي عشرة شركة رسمية تشرف على الواردات والصادرات بواسطة الاجازات .

القطاع التعاوني
فما القطاع التعاوني نمواً كبيراً في الصناعة الصغرى والصناعة اليدوية ، وفي الزراعة ايضاً حيث يتوجب على التعاونية ان تؤمن ، دون صعوبات ، انتقال الملكية الخاصة الى الملكية الجماعية . اما الصيغ المعتمدة فكانت اكثر مرونة منها في ديموقراطيات اوربا الشرقية : تتألف اولاً فرق مساعدة متبادلة موسمية الاعمال المشتركة في مواعيد الحصاد والزرع ، ثم تصبح هذه الفرق دائمة وتتحول الى تعاونيات انتاج . ولكننا « نصف اشتراكية » لان ايراد الارض عرف البقاء والدخل توزع بين كراء الارض المستثمرة والعمل . فهي تختلف عن المزارع التعاونية بهذا الفارق اولاً ، وبأبعادها الصغرى ثانياً . فقد شملت التعاونيات الزراعية في اول عهدنا ٦٠٠ هكتار من الارض الزراعية ، اما هنا فلا تضم التعاونية سوى بعض العائلات - قرابة العشرين - وقدراً مائلاً من الهكتارات ، وتتيح من ثم اعتماد تقسيم العمل وتطبيق التقنيات المصرية تطبيقاً افضل ، والاستفادة من ملايين الهكتارات التي تمثلها الطرائد الضيقة الفاصلة بين قطع الارض الفردية ، وتنشيط اعمال الري ، والسدود ... ، و « تلاشي الفردية في مستوى العمل اليومي وفي اطار محدود » ، وتؤلف مدرسة يتعلم فيها الفلاحون العمل الجماعي . فكانت النتائج المحققة مشجعة جداً ، اذا ارتفعت نسبة العائلات القروية في التعاونيات الى ٩٠ بالمائة في السنة ١٩٥٥ . وتعتبر التعاونية اشتراكية وتصبح مزرعة تعاونية حقيقية حين يزول الايراد العقاري وتوزع الارباح الصافية بنسبة العمل المؤدى فقط . ففي اواخر السنة ١٩٥٥ ، كان هناك ٣٦٠.٠٠٠ تعاونية من هذا الطراز ضمت ٥٦ بالمائة من العائلات القروية . وفي منتصف السنة ١٩٥٦ لم يبق سوى ١٠ ملايين عائلة قروية من اصل ١٢٠ مليوناً ، خارج النظام الجماعي . ومن المفروض ، في المستقبل ، ان تنمو

التعاونيات وتلعب بحيث تصبح مساحتها موافقة للعمل الآلي والجرارات . ولكن هذه الأخيرة لن تخرج من المصانع بأعداد كبرى إلا في المرحلة الأخيرة من الخطة الثانية . وهكذا . فإن التعاونية ، على نقيضها في الديوقراطيات الشعبية الأخرى ، قد تقدمت الجرارات في هذه البلاد ، و قد تقدم الإصلاح الاجتماعي الإصلاح التقني تقدماً كبيراً ، (رنيه ديون) . وقد ساعدت مزارع الدولة ، والمحطات الاختبارية ، ومراكز الأبحاث الزراعية التي تعمم التقنيات العصرية ، وتأسيس مصرف الصين الزراعي (١٩٥٥) ، الذي وزع قروضاً لأجال قصيرة أو طويلة ، وتعاونيات الاقتراض ، على تحسين الإنتاج ورفع مستوى المعيشة . أضف إلى ذلك الأعمال المائية : السدود التي تحمي من الفيضانات ، والتحريج الضروري لبلاد لا تبلغ مساحة أحرابها سوى ٥ بالمائة من مساحة أراضيها ، وأعمال الري ، واستصلاح ٣٠ مليون هكتار من الأراضي البائرة في الشمال الشرقي والشمال الغربي وجبال الجنوب الغربي .

تمارس الدولة رقابة تنسيقية على هذا الاقتصاد المركب المنطوي على أشكال نشاط مختلفة جداً . فمن حيث هي سيدة التجارة الخارجية ومالكه الصناعات الرئيسية ومصادر الطاقة ، تتوفر لديها وسائل عمل قوية تصاف إليها سياسة مالية تتيح لها التأثير بصورة فعالة على الاستهلاك والإنتاج على السواء . وتستفيد أكثر الصناعات نفعاً من القروض وتخفيف الأعباء الجبائية وطلبات الدولة . وتؤثر هذه الأخيرة بالتخطيط الطويل الأجل أيضاً . فإن الخطة الخمسية الأولى قد استهدفت ، على غرارها في الديوقراطيات الشعبية الأخرى ، تحويل هذه البلاد الزراعية ، المتخلفة تقنياً ، إلى بلاد صناعية ؛ وقد شددت من ثم على تنمية الصناعة الثقيلة والمواد الانتاجية : فحم حجري ، طاقة ، فولاذ ، آلات . وبالرغم من الحاجة الماسة إلى الاختصاصيين على مختلف درجاتهم ، ومواجهة بعض الصعوبات (الحاجة إلى الفحم الحجري بصورة خاصة) ، وقلة الأثام والربح بسبب سوء الأحوال الجوية والفيضانات في السنة ١٩٥٦ ، فقد تحطمت الأهداف المرسومة لها . وإن النجاحات المحققة في الصناعة ، ولا سيما الصناعة الفولاذية والكيميائية ، وسرعة نمو شبكة وسائل النقل (بفضل الجسر العظيم الذي بني فوق الد « يانغ - تسي » ، في ووهان واتسع لخط حديدي وطريق واسعة) والشروع في بناء سد « سائمن » الكبير (على الد « هوانغ هو ») الذي سوف يوضع حتماً لفيضانات النهر ويزود بالطاقة المراكز الصناعية الكبرى في المنطقة الوسطى ، لشاهد على هذا التطور الذي جعل من الصين منذ اليوم الدولة الصناعية الثانية في آسيا ، بعد اليابان . وأخيراً وزعت الخطة الصناعات توزيعاً أكثر صوابية من ذلك الذي أقامها ، تحت التأثير الأجنبي ، على مقربة من السواحل . فقد شُرع جذباً في أواخر السنوات الخمس بإنشاء مراكز جديدة في جوار مصادر الطاقة والموارد المنجمية في الشمال والشمال الغربي والوسط : باوتوف ، ووهان ، شو - تشيو ، شونغ - ونغ ، لان - تشيو ، في مناطق شُنسي ، ومنشوريا وشيانغ ، و « انشان » بصورة خاصة .

ظروف الحياة الجديدة أصبحت الصين بلداً تكثر فيها الاملاك القروية الصغيرة والمتوسطة .
 فبينما كان ١٠٪ من السكان يملكون من قبل ٧٠ - ٨٠٪ من الارض ،
 ارتفعت نسبة الملاكين اليوم الى ٨٠٪ من السكان في الشمال الشرقي ، و ٧٠٪ في الشمال . وقد
 استفاد ٧٠ مليون عائلة قروية من تقسيم ١١٠ ملايين هكتار (بمعدل ١/٣ هكتار للعائلة
 الواحدة) . وقد ادى زوال الكراء والمراعاة ، وتخفيف عبء الضرائب الى زيادة قدرة الفلاحين
 الشرائية بنسبة ٥٠٪ . ولكن كثافة سكان الارياف مرتفعة جداً ، ولا مناص من نقل جزء من
 هؤلاء السكان الى قطاعات نشاط أخرى ، بعد اخذ استنار الاراضي الجديدة بعين الاعتبار .
 من جهة ثانية استتبع تقدم التصنيع منذئذ تاخر الصناعة اليدوية ، وخفضت انطلاقة تعاونيات
 الاستهلاك ، اكثر فأكثر ، عدد صغار تجار التفصيل . فتوجه فائض السكان هذا نحو الصناعة
 والمدن . وارتفع سكان المدن بنسبة ٤٠٪ بين السنة ١٩٥٠ والسنة ١٩٥٣ ، ولكن عددهم لم
 يبلغ آنذاك سوى ١٤,٢٪ من مجموع السكان . لقد تقدمت المدن القديمة ، وبلغ عدد سكان
 بعض المراكز الصناعية ، شأن المدن السيبيرية ومدن الاورال ، ثلاثة اضعافه واربعه اضعافه
 خلال خمس سنوات ، اي بين السنة ١٩٤٨ والسنة ١٩٥٣ : قفـز في (فـو - شوت) ،
 من ٢٢٠.٠٠٠ الى ٦٩٣.٠٠٠ ، وفي انشان من ١٢٠.٠٠٠ الى ٦٢٠.٠٠٠ . وفي السنة ١٩٥٦ ،
 احصي في الصناعة زهاء ٢٤ مليون احير . وتدخلت النقابات في تنظيم العمل ، فوضع من ثم
 نظام ادارة مختلطة بفضل لجان المشاريع التي تعاونت مع المديرين على التنظيم ، وبفضل العقود
 الجماعية ، وخفضت ساعات العمل من ١٤ او ١٦ الى ٨ او ١٠ ، ووضعت الجداول بالأجور
 بالاستناد الى اعمار السلع الضرورية (الذرة البيضاء في الصين الشمالية) . واخيراً اتاحت سياسة
 مالية حازمة التقلب على الازمة المالية التي خلقها حكم الكومنتانغ وثنييت الاسعار . بالنسبة
 الى الوضع في السنة ١٩٤٩ ، كان الاصلاح المالي نجاحاً كبيراً جداً (ج . شاردوني) .

بيد ان مستوى معيشة الفلاحين والعمال بقي متدنياً جداً ، والاجور قليلة الارتفاع ، وتقدم
 الانتاج الزراعي بالنسبة للسكان بطيئاً ومتواضعاً : اقل من ٢٪ في السنة . فنجم عن ذلك ان
 فلاحين كثيرين لم يجدوا لهم عملاً كافياً في الارياف ترحوا الى المدن المكتظة بالسكان . لقد ارتفع
 مستوى معيشة مجموع السكان بالنسبة للسنوات التي سقت ١٩٤٩ : وقد تجملت البساطة بمائلة
 اللباس القطني الازرق الذي يرتديه الرجال والنساء ، ولكن البطالة توقفت ، وارتدى كافة
 السكان ثياباً عكشمة ، وخلا المجتمع من ملايين الموزين والمتسولين والبقايا . وفي الوقت الذي
 اعلنت فيه الحرب على البؤس ، بذلت الجهود لتطوير الاخلاق ، ولا سيما لتحرير المرأة - التي
 ربما كانت أكبر مستفيد من كافة التطورات التي ساهدهاها في المسام كل - : مساواة تامة بين
 الزوجين ، وحملة زواج إلزامية ، انقلاب عظيم في المائلات بفضل ابطال العرف القباضي باخضاع
 الزوجة للحياة ، اعلان مساواة حقوق الجنسين في الدستور ، حق المرأة في التعليم الوسيط والعالي
 وفي تولي الوظائف ، رقابة النسل (منذ ١٩٥٥) . ولعل أكبر مجهود يلفت الانتباه تنمية

التعليم العام في كافة درجاته (٥٧ مليون تلميذ في المدارس الابتدائية ، اي ، منذ الآن ، ٧٠ بالمائة من عدد الاولاد البالغين سن الدخول الى المدرسة) ، مع انه ما زال ابعد من ان يستجيب لشغف المعرفة النادر المتجلي في كافة انحاء البلاد ؛ وقد اتخذت بالوازاة بعض التدابير لتحسين الحالة الصحية وتخفيض نسبة الوفيات : حملات تلقيح حالت منذ السنة ١٩٥٠ دون انتشار اوبئة الجدري والتيفوس والطاعون ، حملة ناجحة على القذارة ، والذباب ، والبعوض ، والجرذان .

تخلصت الصين الشعبية ، بفعول الحرب ، من المعاهدات غير المتساوية ، واصبحت سيادة على اراضيها البرية - باستثناء اقليم كوكو - لون البريطاني المواجه لهنغ - كونغ ، واقليم ماكاو البرتغالي - فأزالته النفوذ الاجنبي في الحقل الاقتصادي بتأميم الصناعات ، وفي الحقل الثقافي والروحي بطرد المرسلين الاجانب . وانتهجت سياسة مماثلة لسياسة الاتحاد السوفياتي حيال الاقليات القومية والدينية ، ولا سيما الاقليات الاسلامية ، التركية المهجرات ، المستوطنة سن - كيانغ ، وكان - تشيو ، وجزءاً من يونان : اسهمت في الاصلاح الزراعي واعتمد العديد من البدو الرحل الحياة الحضرية ، وبيعت اصوافها من المخازن الشعبية ، بدلا من التجار السابقين ، وصدرت صحف ومجلات باللغات المغولية والويغورية والقازاخستانية والتبتية ، ووزعت المدارس التعليم على كافة درجاته باللغات نفسها ، وانشئت اخيراً بعض المناطق المستقلة استقلالاً ادارياً : منغوليا الداخلية ، سن - كيانغ (ويغور) ، التبت . فليست الجمهورية الصينية من ثم دولة اتحادية ، وبرلمانها يتألف من جمعية واحدة .

من الصعوبات الكبرى التي اصطدم بها النظام نقصان الموظفين المسؤولين والفنيين والمتقنين اللازمين لادارة المشروع التجديدي والتطوري الكبير . وهذا هو سبب الاهمية الكبرى التي أُعيرت تنمية التعليم في كافة درجاته ونشر المعارف التقنية العملية . وقد افضت الجهود المبذولة لتجديد اللغة ، في السنة ١٩٥٦ ، الى توحيد لغة الكلام ؛ واصبحت لهجة بكين (المندرينية) الواسعة الانتشار لغة التعلّم في المدارس ، واستعملت في الاذاعات ، ومهدت بعض الابحاث لتبسيط الكتابة بحيث ينخفض عدد الاحرف من ٤٠٥٠٠ الى ٥٠٠ او ٦٠٠ حرف تقريباً ؛ ولحظ كذلك اعتماد الاليفبائية اللاتينية تدريجياً . فقد بقى بذلك على الامة خلال بضع سنوات .

بالرغم من خيبة الآمال التي عاقتها الحكومة الاميركية على حكومة تشانغ كاي - شوك ، أصرت الولايات المتحدة ، بعد هزيمة محبّيها النكراء ، على مساندة في جزيرة فورموزا حيث يقبى الاسطول الاميركي من كل هجوم ، وفي منظمة الامم المتحدة حيث احتفظ نظام الحكم الساقط بمركز دائم في مجلس الامن . وقد حال رفض الحكومة الشيوعية الاعتراف بشرعية

التعهدات التي التزم بها تشانغ ، والسياسة الرادعة ، والحرب الكورية وما رافقها من تدابير حظرت تناولت عدة مثات من المواد الاستراتيجية ، دون قيام علائق اقتصادية طبيعية بين الصين ودول العالم الاخرى . الا ان الولايات المتحدة لم تستطع ان تفرض على حلفائها ضرب حصار شامل ؛ فمنذ السنة ١٩٥٠ ، اعترف الاتحاد السوفياتي والديموقراطيات الشعبية ، ثم بريطانيا العظمى وبورما والهند وباكستان بالنظام الجديد ، وسوف تعترف به فرنسا في السنة ١٩٦٤ . ولكن هذا الحظر قد اعاق اعادة بناء الاقتصاد الصيني اعاقه كبرى ؛ فقلت الصين وجهها شطر الاتحاد السوفياتي الذي ربطتها به معاهدة صداقة ومساعدة متبادلة لمدة ثلاثين سنة ، بغية الحصول منه على القروض ، وخصوصاً على معدات التجهيز والفنيين . وتمزقت كذلك العلائق التجارية بالجمهورية الشعبية الاخرى . فقد اضطرت الصين والكتلة السوفياتية الى انتساج التجهيزات الواجب شراؤها مبدئياً من الخارج . ونسقت العلائق التجارية بين الديموقراطيات الشعبية المختلفة بحيث امتصت العلائق التجارية بين دول الكتلة ١/٤ مبادلاتها وهبطت نسبة اسهام هذه البلدان في التجارة الدولية الى ٢ بالمائة في السنة ١٩٥٢ . الا ان العلائق بالدول الآسيوية والافريقية كانت آخذة في النمو : فقد ناقست القطنيات الصينية القطنيات الهندية واليابانية منافسة كبرى حتى في الشرق الاوسط . كما ان ارتفاع شدة الحصار والمخالفات المنزيدة للوائح المواد المحظرة قد اتاحت زيادة الكميات المشتراة من السويد وسويسرا وبريطانيا العظمى والمانيا الاتحادية وفرنسا .

« الطريقة الصينية »
 قبل ان يسلم المؤتمر العشرون للحزب الشيوعي السوفياتي بتمدد الطرق المؤدية الى الاشتراكية ، وقبل ان يلفت القلق الذي اثارته القطيعة بين الحكومة المنغارية والشعب المنغاري انتباهه الى ان « الخلافات مع العدو ، اي مع الرأسمالية » ليست هي الخلافات الوحيدة التي قد تقوم في النظام الشيوعي ، شعر الحزب الشيوعي الصيني بإمكان قيام « خلافات داخل الشعب ايضاً » تجدر معالجتها . وعلى نقيض الطريقة التسالطية التي اعتمدها الحكومة السوفياتية - افله حتى وفاة ستالين - ، اراد « المذهب الصيني » التغلب على هذه الخلافات بالانقاع والتفهم قبل الاقتسار . وقد سبق ورأينا في سياق هذا البحث ان الطرائق الجديدة المعتمدة منذ قبل انتصار السنة ١٩٤٩ قد رفقت بين مبادئ ماركس ولينين والظروف الخاصة بالمجتمع الصيني وطبقتهما بمنتهى المرونة بمنجبة البلاد ، التي عانت ما عانت خلال نصف قرن من الحروب الاهلية والحروب ضد الاجانب ، الثمن الغالي الذي دفعته روسيا من اجل تطويرها . ففي رأي مار ، كما اكد ذلك في خطاب ألقاه في ١٧ شباط ١٩٥٧ ، ان الفائدة كل الفائدة في استمرار « تفتح المائة زهرة في آن واحد » و « تنافس المائة مدرسة » ، ما دامت المقاييس الاساسية الستة مقبولة بها : وحدة القوميات الصينية ، تطوير المجتمع اشتراكياً ، الدكتاتورية الشعبية الديموقراطية ، المركزية الديموقراطية ، قيادة الحزب الشيوعي ، التضامن الاشتراكي الدولي .

الان فترة الحرية هذه لم تدم طويلا ، وفي السنة ١٩٥٧ بدأت مرحلة جديدة القفزة الكبرى
 الى الامام
 جذرية من مراحل السير نحو الشيوعية باختيار لا مثيل له في تاريخ العالم .
 فان « حملة المائة زهرة » قد عقبها حملة « تقويم » ضد « رجعية »
 و « اعتقادية » بعض المعارضين . وان العمل الحكومي الذي تميز ابدأ حتى الآن باعتدال حقيقية
 وبمزيد من الفطنة ، قد انتقل فجأة الى التطرف : كان المقصود بلوغ الشيوعية وقطع المرحلة
 الانتقالية بمنتهى السرعة ، وذلك بتعبئة الجماهير ، اى بالاستفادة ، ما امكنت الاستفادة ، من
 هذا الرأس المال البشري الكبير الذي يؤلفه الـ ٦٠٠ مليون صيني . وقد توجب « السير على
 القدمين » اى تأمين خير تناسق بين الانماء الزراعي والانماء الصناعي . فما هو سبب هذا التبدل
 يا ترى ؟ لا شك في ان سرعة زيادة السكان ، الذين هبطت نسبة الوفيات بينهم ، منذ السنة
 ١٩٥٢ ، من ١٧ بالألف الى ١٣ بالألف ، قد استلزمت سرعة زيادة الانتاج ، ولكن هذه
 المقررات تصادف في الزمن بداية فتور العلاقات الودية بالاتحاد السوفياتي . ففي هذه الفترة اخذ
 هذا الاخير يقلل من ارسال المعدات الى الصين ويزيد من ارسالها الى الهند ، ورفض الوفاء بوعده
 قطعه في السنة ١٩٥٥ بايقاف حليفته على سر القنبلة النووية . ومنذئذ عدلت الصين عن الظهور
 بظهر التلميذ المنقاد للسوفيات والمقتدي بهم ؛ وطاب لها التحدث عن طرافة حلولها ، بينما انتقد
 الاتحاد السوفياتي من جهته حركة التصنيع السريعة وانشاء الدوائر الريفية . وفي ربيع وصيف
 السنة ١٩٦٠ ادت حدة الخلاف الى نزوح الوف المهندسين والفنيين السوفيات الذين استدعوا الى
 الاتحاد السوفياتي ، تاركين الاعمال المشروع فيها ومستصحبين التصاميم التي كانوا قد وضعوها .
 فهل اعتقدت الصين آنذاك بوجود اعتادها على نفسها فقط ، ورغبت في تقدم الاتحاد السوفياتي
 سرعة يا ترى ؟

ارتكزت « القفزة الكبرى الى الامام » - دونما نظر الى الانتاجية - الى استخدام الثروة
 الكبرى التي تزخر بها الصين الحالية في اعمال تؤول للمصلحة العامة : اعني بها طاقة اليد العاملة
 التي لا تستخدم استخداما كافيا في الارياف . اجل ان الافتقار الى رؤوس الأموال وعدم توفر
 الفنيين يحولان دون تصنيع سريع الخطى ، وانما يمكن تعبئة ملايين العمال مع ادواتهم المألوفة ،
 كالمحرقة ووعاء نقل الرمل... من اجل حفر الاقنية والاحواض ، وبناء السدود وشق الطرق ،
 وتنظيف الانهار والمستنقعات للحصول على السواد . وبناء على ذلك تمكن مليون فلاح ، في شتاء
 ١٩٥٧ - ١٩٥٨ ، من مضاعفة مساحة الاراضي المروية واتحوا زيادة الانتاج زيادة كبرى . وفي
 سبيل استخدام موارد اليد العاملة هذه خير استخدام انشئت الدوائر الريفية الصغرى التي تضم
 زهاء ثلاثين تعاونية قروية (٢٠٠٠ عائلة تقريبا ، اى حوالي ١٠٠٠٠ شخص) في تجمع
 لامركزي يتمتع بحرية مبادئة كبرى من اجل استخدام اليد العاملة والحامات جهد المستطاع ،
 وتحسين الانتاج ، وسد حاجاته الخاصة . فنظمت حياة جماعية وانشئت محلات لبيع الماء كولات
 والمشروبات ، وحدائق وملاجيء نهائية للاطفال ، وحمامات عامة ، ومسآو للمعجزة ، وذلك

بغية تخليص المرأة من اعبائها المنزلية واستخدامها في الاعمال الآثلة الى الخير الجماعي. ثم امتدت الحركة بسرعة مدهشة الى المدن حيث انشئت « دوائر مدنية صغرى » كان الهدف منها جمع الاشخاص البطالين ، وتنظيم الاستهلاك بواسطة محلات بيع المأكولات والمشروبات ، ومعالجة الاسراف . الا ان المشروع ، الذي ارتجل ارجحالا كما يبدر ، قد انتهى ، بعد ثلاث سنوات ، الى فشل ذريع .

منذ السنة ١٩٦٠ بدأ التراجع التدريجي : زعت من الدوائر الصلاحيات الواسعة التي اعطيتها في السنة ١٩٥٨ ، وحلّت محلها الشراذم (٧٠٠ ٠٠٠) ، وهي دونها عدداً الى حد بعيد ، ثم « فرق الانتاج » (٢٠٠ ٠٠٠) التي اصبحت الوحدات الانتاجية الحقيقية . الا ان الحياة الخاصة لم تخضع قط لنظام جماعي (كما يشهد بذلك « جلبير اتيان » و « رنيه ديون ») ، وليست منامات الرجال ومنامات النساء في ابنية مشتركة كبرى ، وتناول ٥٣٠ مليون صيني وجبات طعامهم في محلات بيع المأكولات ، وتربية الاطفال بمبدأ عن والدهم في الملاهي النهارية ، سوى من نسج الخيال ، ولكن سرعة هذا التنظيم الجماعي تطلبت من الجميع جهداً مفرطاً لم يلبث ان لاشى الحماس . وهو من ثم فتور الجهد ما ادى الى الفشل ؛ ويضاف الى ذلك ان الاختبار قد أفسد بطلايا طبيعية تمادت ثلاث سنوات (جفاف وقيضانات تسببت في أزمة غذائية كبرى وأرجبت تقنياً صارماً) ، والافتقار الى مسؤولين ذوي خبرة ، وعدم أهلية اولئك الذين سلوا زمام ادارة المشروع . وقد أدت كافة هذه العوامل الى ابراز مساويء الجهاز الاداري وتشويش الانتاج .

في الحقل الصناعي ايضاً اتصفت حركة الانتاج بسرعة محومة : استمر انشاء الوحدات الصناعية الكبرى ، واكثر في الوقت نفسه ، في المناطق الريفية ، من المشاريع الصغرى المتوسطة التي لا تستلزم عدداً كبيراً من المسؤولين والفنيين ، والتي تستخدم محلياً اليد العاملة المتوفرة وتخفف من عبء وسائل النقل : مصانع احذية واسمدة واسمنت ، وخصوصاً استئثار مناجم الحديد والفحم الحجري الكثيرة غير المستثمرة ، وجمع نفايات الحديد واحداث اكثر من ١٣٠٠٠ فرن يتراوح ارتفاعها بين مترين وثمانية امتار . تلك هي حلة « الفولاذ الشمسي » التي انتجت كثيراً من الحديد المصبوب والفولاذ ، المتدني النوعية في اغلب الاحيان ، اللذين كانت قنمها تبتدراً كثيراً في المدن والطاقة . الا ان ميزان الحساب لم يكن سليماً : فغالباً ما استبدلت هذه المساهم الريفية بمساهم عصرية صغرى ابقظت صناعة الآلات الزراعية الريفية ، واوجدت صناعات تستخدم الحامات المحلية دون غيرها ، وتمولها موارد الدائرة الإقليمية ، ويوفر العمل للفلاحين للكثيرين الذين لا عمل لهم . « لم يكن الفشل حكلياً ، ولكن الفارق بين الاهداف والنتائج كان كبيراً » .

اذن توجبت العودة الى الاعتدال واهادة ضبط الاقتصاد بالاستفادة من الخبرة المكتسبة . الا ان الاقتصاد الصيني - الذي استعاد عافيته - بعد الاضطراب الناجم عن « القفزة الكبرى الى الامام » - ما زال بالرغم من ذلك اقتصاداً هشاً سريع العطب ، لانه سيبقى ، لمدة طويلة ، رهين الزراعة غير المنتظمة الانتاج تحت تأثير عوامل طبيعية كثيرة : جفاف ، فيضانات ، اعاصير ، قال هذا يرد الاهتمام الذي اعبرته اعمال رقابة تصريف المياه والري ، واعادة التعريب ، واحياء الاراضي البائرة . وان نقص الانتاج الزراعي في السنة ١٩٦٠ قد ارغم الصين على استيراد كميات كبرى من الحبوب باسعار مرتفعة ، ولكن كمية المواد الغذائية والمواد الازلية الزراعية المنشأ قد تزايدت منذ حصاد السنة ١٩٦٢ ، فالفي التقنين وتحسن تصدير الارز . وتوجب كذلك ايشار الانماه الزراعي على الصناعة الثقيلة واحلال انتاج المواد الاستهلاكية في المرتبة الاولى . ويرد ذلك الى ان عدد السكان الذي ربما تجاوز ، بحسب التقديرات ، ٧٠٠ مليون نسمة منذ السنة ١٩٦٢ ، وقد يبلغ المليار في السنة ١٩٨٠ ، يزداد بسرعة مطردة ، بالرغم من السياسة الهادفة الى تحديد النسل (عدم اعطاء اي تمويض عائلي ، واية فائدة اخرى بمد الولد الثالث ، اظهار مساوىة الزواجات المبكرة ، تشجيع وسائل منع الحمل) .

تقدمت النهضة الصناعية تقدماً مستمراً . فان المصانع الصينية قادرة اليوم على انتاج معظم الآلات والتجهيزات الضرورية ، والمصنوعات الكيميائية الهامة ، وقد نشأت اخيراً صناعة نوية فحرت قنبلتها الاولى في تشرين الاول ١٩٦٤ . وان في ذلك لدليلاً واضحاً على ان الصين قد احتلت مكانها في الصف الاول بين الدول العظمى . فقد كتب « روبري غيلين » في السنة ١٩٦٤ ، بعد انقضاء تسع سنوات على رحلة رجع منها بانطباعات تشاؤمية نسبياً ، ما يلي : « انتصر النظام على كافة الآفات القديمة : فساد ، فوضى ، مرض ، ، وارسخ والتفسيرات الحارقة » المحققة منذ السنة ١٩٥٥ : وحدة الصين ، تربية ، نزاهة ، اخلاق ، صحة (الاذبة لم تعد) ، والصينيون « يأكلون اليوم حين يجوعون » ، وانتصر على الممارضة (او اقنمها) « بحلقه سبعماية مليون مطيع » !

ان طرافة هذه الطريق الصينية نحو الشيوعية ، ومسدى تحقيقاتها ، وسرعة تحول هذه الامبراطورية الآسيوية المستضمة والمذلة الى دولة صناعية عصرية كبرى ، بفضل جهود وتضحيات عسيرة طلبها من شعب نشيط وصبور وحاذق زعماء يتحلون « باخلاق نادرة » ، وذكاء ، وواقعية ، وتصلب ومرونة معاً ، (ج. ايتان) ، لتضفي على مثلها اهمية ثورية دونها اهمية مثل الاتحاد السوفياتي .

الخلاصة

ان المجال البري والاقتصادي والسياسي العظيم ، الذي تُقدّر للنشاطات المخططة في الديمقراطية الشعبية المختلفة ان تتنسق فيه ، والذي يضم ثلث سكان الكرة الارضية ، قد رأى وحدته المعنادية تتصدع بفعل الانشقاق الكبير الذي ما زال يباعد منذ السنة ١٩٦٠ بين الاتحاد السوفياتي والصين . وكانت النتيجة تراخياً في الروابط التي قامت بين الاتحاد السوفياتي والديمقراطيات الشعبية الاوروبية وتشوشاً في الاحزاب الشيوعية المختلفة المنتشرة في العالم . ولكن ذلك لم يمنع العالم الشيوعي من استهواء شطر كبير من الطبقات العمالية في الغرب ، والبلدان الآسيوية والافريقية . فقد اخذ الاتحاد السوفياتي والديمقراطيات الشعبية تخرج من عزلتها وتقدم للدول غير النامية مساعدتها التقنية والمالية ؛ وان الشروط التي تضعها لذلك تفضل شروط الدول الاطلسية التي لا تبعد شراكها ، الحريصة على تحقيق كسب جزيل وفوري ، الا عن استثمار المناجم والبترو ، وشروط « مصرف التصدير والاستيراد » الذي لا يمنح قروضاً لا فائدة منها للصناعة والتجارة الاميركيتين . وكان المثل الصيني بصورة خاصة جليل الفائدة بالنسبة لهذه الدول ؛ فلا الدول الاستعمارية القديمة التي رفضت ان تطبق في ما وراء البحار مبادئ الحرة ، ولا الولايات المتحدة التي لم يأت نظامها الاقتصادي الحر يجديد من اجل رفع مستوى معيشة الجماهير الآسيوية ، والتي تطمع في ان تفرض عليها مرة اخرى حكومات عاجزة وفاسدة في اغلب الاحيان ، ولا الاشتراكية الغربية التي لم تسلك سلوكاً يختلف عن سلوك الاحزاب الاوروبية الاخرى في ماليزيا او الهند الصينية ، اوحث لها بالثقة . وهذا هو ما يفسر عظمة نفوذ الصين في آسيا وفي كافة البلدان التابعة ، بالرغم من الانشقاق الذي شطر العالم الشيوعي شطرين . فالصين قدوة وهداية لشعوب العالم الثالث التي تعاني من التأخر الذي تعيض هي منه . وكل يوم تقصدها وفود آسيوية وافريقية واميركية - جنوبية بغية درس منجزاتها محلياً ، ويختلف الى جامعاتها طلاب افريقيون وآسيون بغية تعلم طرائقها ؛ وتنتشر بعثاتها الدبلوماسية والتجارية في العالم اجمع . ومنذ اليوم تستفيد من مساعدتها الاقتصادية او قروضها او هباتها الجمهوريات الجديدة في افريقيا السوداء ، ومعظم دول جنوبي شرقي آسيا الحياضية ، ودول الشرق الادنى ، وكوبا والبنانوا . وتحاول بعض البلدان : غينيا ، ومالي ، وحقى الهند - بالرغم من النزاع الدبلوماسي والمسكري الحاد بينها وبين الصين - التمثل بتعبئة الجماهير المنظمة في الصين من اجل تنفيذ اعمال تقتضيها المصلحة العامة .

الكتاب الرابع

حول البلدان النابغة والبلدان الخاضعة للاستعمار

الفروق الاجتماعية لم تكن بالمساوية الوحيدة التي عيل صبر الناس بها ، فقد برموا بالأكثر من الفروق العرقية والعنصرية اذ استأثرت قسلة من المنصر الابيض ، في اوروبا واميركا بخيرات الارض واختصتها بنفسها . فقد اخذت جماهير الشعوب الملونة ، او المتخلفة التطور التي تؤلف الشطر الاكبر من البشرية - اسوة بالطبقات العمالية والفلاحية - تخرج من سلبيتها وتلتهم لوضعها ، اذ قد هبت على العالم اجمع حركة تحرر تمطت في ثنايا شعوب اميركا وآسيا وافريقيا ، المستعمرة منها او المستقلة مبدئياً ، وأخذت تشرئب بنفوسها الى الحرية والاستقلال .

الفصل الأول

أقطار أميركا اللاتينية

فقد تأثرت بعيداً ، في نصف القرن الأخير ، أقطار أميركا الجنوبية واقطار أميركا الوسطى بهذه الازمة الاقتصادية التي رزحت تحتها وقلبت ظهراً لبطن اوضاعها الاقتصادية والسياسية وهي لا تدري من اسبابها ومسبباتها شيئاً . فقد اتخذت المشكلات الخاصة بالبلدان المتخلفة اقتصادياً طابعاً حاداً في اعقاب حربين عالميتين وضائقة اقتصادية اخذت بخناقها . وقد ازدادت بؤساً وشقاءً من جراء الازدهار الديموغرافي الذي سجل فيها اكبر معدل عرفه العالم من قبل ، والبنين الاجتماعي البسالي الذي قام فيها . وتفاقم الوضع وزاد حرجاً من جراء العراقيل والصعوبات التي لقيتها في استثمار خيراتها لاقتنارها لرؤوس الاموال اللازمة ولليد العاملة الصالحة بما زادها تبعية وارتباطاً بمجلة الدول المستعمرة الكبرى في نصف الارض الغربي . . . فقد حبل بين هذه الاقطار عام ١٩٤٠ كما حبل بينها عام ١٩١٤ ، والى حدود ما عام ١٩٣٠ ، طياً او جزئياً ، بين زبائنها وموليتها من هذه الدول الأوروبية . فقد اضطرت الإتكال على نفسها او التمويل على دول جديدة في ما يساعدها على تأمين حاجاتها او تطوير انتاجها تأميناً لقتضيات الحرب ومتطلباتها . وهكذا خضع التطور الاجتماعي فيها لتغييرات جذرية ، اذ ظهرت عندها طبقة صناعية جديدة ، كما اخذت طبقة العمال العاملة في الصناعة الكبرى تزداد اهمية وشأناً مما ادى الى المزيد من الضغط الاجتماعي والعرقى واخذت تبرز بصورة اشد وأعنف روح التمرد على السيادة الاجنبية . وبالرغم من هذا كله ، فقد بقيت الاقطار الواقعة الى الجنوب من نهر ريو غرانده في أميركا اللاتينية ، في وضع نصف استعماري ، بالرغم من كل الجهود التي بذلتها والنتائج الطيبة التي حققتها .

١ - المشكلات الاجتماعية والاقتصادية

شهدت القارة الاميركية الجنوبية ، اكثر من اي قارة المشكلات السكانية والتمديدية اخرى في العالم ، اكبر زيادة في السكان تمت في أي بلد آخر ، اذ ارتفع عدد السكان منذ عام ١٩٢٠ من ٩٤ مليون نسمة الى ١٣٤ ٥٠٠ ٠٠٠ عام ١٩٣٧ ،

ليبلغ ، عام ١٩٦٣ ، أكثر من ٢٠٠ مليون . وكانت نسبة الزيادة ٣٨،٥ ٪ في السنوات الخمس عشر الاخيرة ، وارتفع هذا المعدل الى ٥٢ ٪ في فنزويلا والى ٤٥ ٪ في المكسيك . وهو أكبر من اي معدل سجل في اي بلد آخر في اي من القارات الخمس (مصر ٣٣،٧ ٪ ؛ كندا ٣١ ٪ ، البلاد الواقعة ٢٠،٥ ٪ - وهو أعلى معدل سجلته أوروبا - ، والمند أقل من ٢٠ ٪) . ويأتي البرازيل في الطليعة اذ بلغ عدد سكانه ٤١ ٢٣٥ ٠٠٠ نسمة في احصاء عام ١٩٤٠ ، و ٦٥٤٧ مليون ، في احصاء عام ١٩٦٠ . وبذلك زاد عدد سكانه ٢٥ مليون نسمة في ٢٠ سنة ، مع الهجرة الى البلاد بين ١٩٤٥ - ١٩٥٠ ، كانت في حكم العدم ، واقتصرت على بضعة آلاف بين ١٩٤٥ - ١٩٥٠ . وفي الأرجنتين ، ارتفع عدد السكان من ١٣ ٥٠٠ ٠٠٠ عام ١٩٣٧ الى ٢٠ مليون ، عام ١٩٦٠ ، كما ان عدد سكان المكسيك بلغ ٢٢ مليون ، بعد ان كان عددهم ١٩ ٦٠٠ ٠٠٠ عام ١٩٣٩ ، وجاء معدل الزيادة في كل من الشيلي وجزر البحر الكاريبي على هذه النسبة . ومع ذلك فقد بقيت كثافة السكان في القارة متدنية جداً اذ لا تزيد على ٧ في مجموع القارة ، وهي في حدود ٦ في البرازيل ، و ٨ في الشيلي ، و ١٢ في الاورينغواي ، و ٢٣ في بوليفيا ، كما ان الواحات السكانية متفرقة جداً . ففي المكسيك ، نرى ١٤ مليون نسمة اي نصف سكان البلاد ، يقطنون رقعة من الارض حول العاصمة ، شامها أقل من ٣٠٠ كلم ، كما ان أكثر من نصف سكان البرازيل يتمركزون جنوبي خط العرض العشرين ، في ١/٦ مساحة البلاد ، كما ان الولايات المركزية الثلاث في الشيلي تحتفظ بـ ٤٥ ٪ من مجموع السكان الذين يمثلون ٤ ٪ فقط من مساحة البلاد . وفي الأرجنتين ، نرى ٧٣ ٪ من مجموع السكان يعيشون في ربع مساحة البلاد ، وفي فنزويلا نرى ٦٠ ٪ من مساحة حوض نهر الاورينوك ، لا يتعدى عدد السكان فيها ٧ ٪ من المجموع . وهكذا نرى ان السكان يتوزعون رقماً محدوداً ، في قارة تشكو من قلة وسائل الاتصال ومعظم اراضيها موات لا تروى . وتيارات الهجرة في الداخل تحفز سكان الريف على النزوح من القرى الى المدن او مجتمعاتها مقاطعة معينة دون اخرى ، كما ان سكان المناطق شبه الصحراوية الواقعة الى الشمال الشرقي او في وسط البرازيل ينزحون بالأكثر نحو ولاية ساو باولو اي الى الغرب البرازيلي ، والى المقاطعة الرائدة ، حيث تزدهر مزرعات القطن وقصب السكر وتنشط تربية الماشية . في كل مكان تسجل حركة الاسكان في المدن ازدياداً مطرداً . ففي المكسيك ، هبطت نسبة السكان في الريف من ٩٥ بالمائة في عام ١٩٠٠ ، الى ٥٤،٧ بالمائة عام ١٩٤٠ ، وقد تضاعف سكان مكسيكو العاصمة في عشرين سنة . وبينما ازداد عدد السكان العام في البرازيل بمعدل ٢٨ بالمائة بين ١٩٤٠ - ١٩٥٠ ، ازدادت نسبة السكان في المدن ٤٩ بالمائة . ان نصف سكان المدن يقطنون ١٤ مدينة ، كما يقوم ثلث سكان هذه المدن في اثنتين منها هما الريو وساو باولو ، فازداد عدد سكان الريو ٣٦ بالمائة في ١٠ سنوات ، كما ازداد سكان ساو باولو ٦٠ بالمائة وبذلك برزت العاصمة الريو ، اذ بلغ عدد سكانها ٣ ٠٠٠ ٠٠٠ نسمة .

وفي الأرجنتين كان ٥٧٢٣ بالمائة من مجموع سكان البلاد من سكان المدن عام ١٩١٤ ،
فارتفعت النسبة ، عام ١٩٥٩ ، الى ٧٠ بالمائة . ويونس ايريس التي تعد ٣ ٥٠٠ ٠٠٠ نسمة تقع
في قلب منطقة يزيد عدد سكانها على ٥ ٦٠٠ ٠٠٠ نسمة وفيها يجتشد اكثر من ربع سكان
هذه الجمهورية . وفي عام ١٩٦٣ ، نرى ٤٦ بالمائة من الاهلين يعيشون في المدن ، بينما ٣٦ بالمائة
يعيشون في تحشيدات تعد ١ ٠٠٠ ٠٠٠ نسمة ، كما ان ثلثي سكان الشيلي يقطنون المدن .

تتكسد هذه الجماهير في مساكن ينجم عليها البؤس والشقاء ويجتشدون في احياء تفتقر اصلا
الى الشوارع ومصاحبة الطرقات والوسائل الصحية ، اذ اعداد كبيرة من الاولاد والنساء والرجال
يعتمدون التسول ويعيشون على الصدقات والحرف الصغيرة النقالة . والنقص في التغذية هي من الامور
العادية والشقاء فيها مع ذلك اخف وطأة مما هم عليه الفلاحون والمزارعون .

الملكية العقارية الضخمة هي القاعدة . ففي هذه القارة ، نرى ٥٠ ٪
من الاراضي الزراعية تقع ضمن ملكيات تزيد مساحة الواحدة منها
على ٦٠٠٠ هكتار وتعود ملكيتها لـ ١٤٥ ٪ من كبار الملاكين . وفي الشيلي ان ٨٩ ٪ من
الاراضي يملكها ٥٩٣٦ ملاك لاغير ، كما ان ما لا يقل عن نصف المساحات تتكون من عقارات
تزيد مساحة الواحد منها على ١٢ ٠٠٠ هكتار . وفي الأرجنتين نرى ١/٦ ولاية بونس ايريس
وهي اغنى ولايات الأرجنتين على الاطلاق تعود ملكيتها لـ ٣٢١ شخصاً ولـ ٥١ شركة عقارية .
ود في (الاراضي الوطنية ، بملك ١٨٠٤ شخصاً املاكاً يساوي مجموعها مجموع مساحة بلجيكا
وهولندا والدانمارك ، وملكت عشر شركات لوحدها من الاراضي ما يوازي مساحة بلجيكا
وسويسرا مجتمعين . وتمثل الممتلكات التي تزيد مساحة الواحدة منها على ١٠٠ ٠٠٠ هكتار
في الاورغواي ، ٤٣ ٪ من مساحة البلاد ، وهنالك عقارات يبلغ مساحتها معاً ٣ ٥٠٠ ٠٠٠
هكتار ، كما ان ٩٨٤٦ بالمائة من الممتلكات تمثل ٧ بالمائة من مساحة الارض فيها . وفي فنزويلا ،
ان ٨٤ بالمائة من الاراضي في المقاطعة الاتحادية ، تعود ملكيتها لـ ١٩ شخصاً ، وان ١ بالمائة
من السكان يملكون ٥٦ بالمائة من مجموع الاراضي الزراعية في البلاد . وفي كولمبيا ، يملك
٨١٢٣ من اصحاب الاملاك العقارية اكثر من ٣٣ بالمائة من الاراضي الزراعية ، بينما تتقسم
٥٠٠ ٠٠٠ عائلة ٣٤ بالمائة من مساحة الارض ، كما ان مليونين من العمال الذين يعملون في
لزراعة لا يملك الواحد منهم اية قطعة ارض . وعلى مثل هذا الوضع نرى جمهوريات
الاکوادور والبيرو وبوليفيا . وفي غواتيمالا ، يعود ثلث مساحة الارض الزراعية ، لبعض
كبار الملاكين . ومزروعات البن وقصب السكر الكبيرة في كوبا تعود ملكيتها للملاكين اجانب
عن البلاد ، وفي نيكاراغوا وهوندوراس تعود ملكية هذه الاراضي الزراعية للشركات
الغائبة الكبرى وهي ايضاً غريبة عن البلاد . وفي المكسيك ما قبل اصلاح الزراعي ، كان
٤٩ بالمائة من الاراضي تتكون من املاك تزيد مساحة الواحدة منها على ٥٠٠٠ هكتار ، كما
ان ٣٠٠٠ أسرة كانت تملك اكثر من نصف مساحة البلاد ، وبضع مئات من الافراد كان

يملكون كامل اراضي ولاية تشيهواوا ، وكان الجنرال طرازاز يملك لوحده ستة ملايين هكتار كما ان شركة الحظ الحديدى الغربى كانت تملك ٩٨٨٠٠٠ هكتار ، ويملك هيرست ٥٠٧٠٠٠ هكتار . أما في ولاية سان لويس دي بوتوسي فكان ٩٦ بالمائة من العمال العاملين في الشؤون لزراعية لا املاك لهم . وفي جمهورية الدومنيك كان الدكاتور تروخولو قبل ان تخلمه الثورة ، عام ١٩٦٦ قد تمكن من تحويل ٦٠ بالمائة من الاراضي الزراعية في البلاد ، الى ملكية اسرقه . والملكية الصغيرة لا وجود لها الا في بعض المناطق : في جنوبي البرازيل وفي جمهورية كوستاريكا .

وفي نظام عقاري على هذا الشكل ينقسم المجتمع الريفي الى طبقتين يتباينان في كل شيء : اقلية من كبار الملاكين من اصل اوروبي او من الخلايين ، وسكان الريف الذين يتألف معظمهم من المهنود المحر ، ومن مهاجرين وضمهم وضع العميد يعيشون في وضع زري من العمودية ويسفون في البؤس والشقاء . ويخضع هذا المجتمع لنظام بطريركي في اطار الملكيات الكبيرة ، صاحبها يكون على القالب بعيداً عنها ، ويترك امر العناية بها لوكيله . فكل العاملين في الزراعة ، سواء في البرازيل او الشيلي هم في وضع ارقاء الارض . فالزراع يرتبط بالارض ارتباطاً وثيقاً اثناء ثلثي السنة . ويترقب عليه وعلى افراد عائلته ان يعملوا لصاحب الارض لقاء تمتهم بمديونة صغيرة تقوم امام زريبتة او كوخه المصنوع من الدلفان ، ولقاء بعض المحاصيل الزراعية التي تعطى له خلال فصل العمل في الارض . ويقدم صاحب الارض عادة المزراع سلفة من الدرام والمواد الغذائية الذي لا يستطيع تغيير عمله قبل ان يسدد دينه . ولما كانت الاجور واطية جداً ، فقد يستعيل عليه وفاء دينه الذي ينتقل عند وفاته ، الى اولاده . ففي ظروف كهذه ، ليس من الغريب قط ان يتردى الوضع الاقتصادي في البلاد ، اذ لا يخطر قط على بال هذا الملاك الامي المهمل ان يدخل اى تحسين فني او تقني على وسائل استثمار ارضه . فهو يمارس زراعة صنف واحد ويبقى جانباً كبيراً من ارضه مهملاً . وهكذا نرى ان ١٦٤٤ بالمائة من الاراضي الزراعية في هذه القارة هي قيد الاستثمار (٧٠٥ بالمائة في البرازيل ، و ٧٤٨ بالمائة في الأرجنتين) . والحصاد يتم بالمنجل ، والقلعة هي من الفقر بحيث ان بعض هذه الاقطار التي لا يستثمر القسم الاكبر منها ، تضطر لاستيراد موادها الغذائية من الخارج .

محنة الهندو المحر
هذان العالمان العائشان معاً جنباً الى جنب يتفاوتان تفاوتاً عظيماً من جهة العرق والاصل : العالم الاوروبي او المتحضر اوروبياً (الهجناء) ، فالارستوقراطية : ارفع أسر ليا الخمس والعشرون ، وكبار الملاكين المقاريين والأثرياء المحدثون الذين تمت لهم التنمية منذ منتصف القرن التاسع عشر ، أمثال سيموز باتينيو هذا المدمن الهندي الذي اصبح ملك القصدير واغنى اغنياء اميركا الجنوبية على الاطلاق ، واصحاب الانوار في المكسيك ، وغيرهم الذين تتألف منهم الطبقة العليا وينعمون وخدم بنعم وخبرات حضارة العصر ، يعتمدون على كنيسة ثرية ، غنية ، بالرغم من قلة عدد رجال

الأكليروس الغريب ، وبالرغم من عدم وجود اكليروس وطني في بعض البلدان ، كما هي الحال مثلا في البرازيل . فهذه الطبقة تستأثر بالسلطة السياسية وتمارسها لما يؤمن مصالحها .

وبلي هذه الطبقة العالم الهندي الذي اهل شأنه تماماً ، ومنها يتألف السواد الاكبر من الشعب ، يزيد عددها كثيراً عن الارقام الرسمية التي توفرها الاحصاءات مصدر معلوماتنا عن العرق او الاصل بالاستناد الى اللغة او اللسان اذ ان عدداً كبيراً من اهل البلاد لم يعودوا يتكلمون لهجتهم الخاصة . فالهنود المختلص او الهجناء يؤلفون ، بلا ريب ، اكثرية السكان في المكسيك ($\frac{1}{10}$) ، وفي فنزويلا ($\frac{2}{3}$) ، وفي البيرو وبوليفيا (لا تزيد نسبة البيض في هذين البلدين عن 8 بالمائة) وفي جمهورية الاكوادور (5 بالمائة من البيض) وفي كولومبيا والباراغواي حيث 90 بالمائة من الاسباني هم من دم غواراني وحيث الجميع يتكلمون اللغة غواراني ، وفي الغواتيمالا ، والسلفادور ، وغيرها . وهناك مجتمعات اخرى في البرازيل مثلا حيث تمثل 20 بالمائة من مجموع السكان .

فحروب الاستقلال والثورات المتعاقبة التي انفجرت تباعاً في القرن التاسع عشر لم تدخل اي تحسين قط على وضعهم . فهم يعيشون في شبه عزلة بعد ان ارغموا على السكن في مناطق غير صالحة للسكن ، كما يبدو ، تقوم فيها الغابات الظليلة ، او الاغوار المرتفعة ، يعيشون من نتاج الارض الزراعية او من العمل في المناجم التي يستغلها البيض او الخلاسيون فيشترون محاصيلهم الزراعية بأنجنس الاثمان ويدفعون لهم اجوراً لا تذكر . وقد منعمهم ما هم عليه من فقر مدقع من استهلاك المحاصيل المستوردة وحتى تلك التي تؤمنها بعض المصانع المحلية ، فيعتمدون في معاشهم ما يشبع جوعهم من الذرة والفاصوليا ، عرضة لنسبة هائلة من الوفيات ، ولذا بقوا ابدأ على هامش الحياة القومية وقلما استبدلوا سيداً بآخر . فهنود المكسيك وحدهم وصلوا ليعيشوا دوراً بارزاً في حياة البلاد ، كما ان قسماً منهم يساهم فعلاً بتطوير حضارة البلاد . اما في البيرو وبوليفيا وفي الاكوادور ، وفي الجمهوريات الاخرى الواقعة بين جبال الاندس او في اميركا الوسطى .

« فقد اصبح الهندي في هذه الأقطار منطوياً على نفسه ، سكوتاً خشناً يوحى الرعب ، هو في منتصف الطريق بين الانسان والحيوان ، ينفر من كل اتصال بأي عرق آخر ، يتسكع في جهل مطبق وقد بلغ عقله لادمانه السكركا والمشروبات الروحية ، لا يتذكر شيئاً عن هذا التراث المجيد الذي تركه له آباؤه الأقدمون » .

مشكلة الزواج
هناك الى جانب الهنود مشكلة الملونين او الزوج تفرض نفسها في
جزر بحر الكاريبي حيث حل الزواج محل سكان البلاد الاصليين بعد ان
تم افناؤهم (فهايتي هي دولة من الزوج) ، أو في جمهوريات اميركا الوسطى ، لاسيما في
نيكاراغوي 10٪ ولاسيما في البلدان الواقعة في المناطق المدارية في اميركا الجنوبية : الفويتان
وفنزويلا 10٪ وفي الشمال الشرقي من البرازيل . ومع ان هجرة البيض وعملية التهجين ساعدتا
كثيراً على « تبييض » السكان تدريجياً بحيث نرى بينهم كل قوارق اللون الابيض والاسود ،

فهناك ، مع ذلك ، ما لا يقل عن ١٥ مليون من الزوج ومن الهجناه يمكن تمييزهم بسهولة . اما مستوهم الحضاري فمتدن جداً ، على الاجمال . فسفات افرقيما تبرز في امور الدين والفولكلور الشعبي والاقاصيص الشعبية ويتبين العلماء الاجتماعيون ، بيسر ، تحت اسماء القديسين الكاثوليك ، اسماء قدامى الآفة والمراسيم الدينية المعمول بها عند الداوميين واليوروبا ، إذ انتقلت من السلف الى الخلف ، عبر الاجيال بصورة غامضة . كذلك اخذت تبدو لدى بعض رجال الفكر من الملونين معالم المذهب الطبيعي للفرد الاميركي .

فالنخبة التي طلعت من بين الهنود الجر والزوج هي من القلة والضمف بحيث لا تصلح بمد اساساً لشد الروابط بين العروق والحضارة اسوة بما يجري في البلدان المستعمرة . ومن جهة اخرى اخذت الحصومات والمفارقات تحف وتلين بفضل التهجين وبفضل تأثير الثقافة الاسبانية التي اخذت تؤثر منذ القرن السادس عشر على سكان البلاد الأصليين وعلى الملونين ، بحيث تناسى كثيرون لغتهم الام . ومع ذلك هنالك بوادر بقظلة تلتحم في الافق يخشى معها من احتدام التوتر .

هذه البقطة التي نشاهد ظهورها في اوساط الهنود والزوج ليست الطبقات الاجتماعية الجديدة بالاشارة الوحيدة لهذا التغيير الاخذ به المجتمع . فالنمو الديموغرافي هو مظهر آخر من مظاهر هذا التبدل . فالإقبال على التصنيع ، والبؤس المسيطر على الريف اللذان اديا بسرعة الى حركة التحضر هذه ، ساعدا كثيراً على تطوير الطبقات الاجتماعية الجديدة التي اخذت تطل على البلاد في السنوات التي سبقت الحرب العالمية الأولى مباشرة . ففي كل مكان ، ساعدت حركة التصنيع على بروز نخبة بين البورجوازية ، وزادت من نطاق رجال الصناعة ومن التجار ، كما زادت من عدد التقنيين والمهندسين ومن العاملين في المهن الحرة او في الادارة العامة او في مصالح الجيش .

في هذه الاقطار التي تنطبع مدنيتها بالنشاط الزراعي ، نرى ابناء الطبقة الوسطى التي تتألف من رجال الفسكور من ذراري المهاجرين او من التجار ، يعملون ضباطاً في صفوف الجيش ويؤلفون العناصر التقدمية اذ لا مكان لهم في المجتمع التقليدي . فهم يطعمون في تجريد ارسوقراطية كبار الملاكين من استئثارها للسلطة واحتكارها لها ، نجيش فيهم الروح القومية وينفرون من الرأسمالية الاجنبية ، ولا سيما الرأسمالية الاميركية التي تستثمر لحسابها الخاص ولتفتتها موارد البلاد الطبيعية وثرواتها ، هذه الرأسمالية التي تعارض قيام صناعات كبرى في البلاد وتتحالف دوماً مع الطبقات الموجهة فيها . فالمركوزة الستراتيجي ، الذي يتمتعون به في المدن يوليههم نفوذاً ويعطيهم شأنًا لا يتفق قسط وعدم الضئيل . الا انهم يتعذر عليهم استلام السلطة عن طريق الاكثري بعد ان يتحكم الاشراف بالانتخابات وينفرون . الجماهير الشعبية على الاقبال عليها لمصلحتهم ، فطريقهم الوحيد الى السلطة قيام دكتاتورية مصلحة تمهد لهم الوسائل المؤدية الى السلطة هذه الطبقة . بعينها تلعب دوراً يبرز أثره يوماً بعد يوم ، في هذه الانتفاضات

السياسية التي وقعت منذ عام ١٩٤٣. فهي النواة ونقطة الدائرة في الحزب المعروف بحزب Apriste في البيرو، وحزب استنسورو في بوليفيا الذي ساند الانقلاب الذي قام به يتنكور في فنزويلا، عام ١٩٤٤، والانقلاب الذي قام به فرغاس في البرازيل... وهذه النخبة تطالب بتسريع خاص ينظم العمل، ويطور التربية والتعليم في البلاد، ويكفل الازدهار لحركة التصنيع بحيث يرتفع مستوى الحياة في البلاد، وينتقد الأمة والشعب من الروابط التي تشدها الى الاستعمار الاقتصادي. فالبرنامج الذي تطالب به هو برنامج اصلاحى ليبرالى، معتدل، مناهض للشيوعية، وهذا ما يفسر لنا إجماعها عن معالجة الاصلاح الزراعي والتعرض للبينان الاجتماعي، وكلاهما من مشكلات البلاد الاساسية. وأثرها يبرز جلياً في هذه الدساتير الجديدة التي تطل علينا والتي تشهد حالياً، على اقدار متفاوتة، على شدة اهتمامها بالمشكلات الاجتماعية من خلال هذه التشريعات الجديدة المتعلقة بالعمل.

والعمال الذين يتسكمون « في اشق بؤس عرفه العالم، كما يؤكد لمبرت، أخذوا يؤلفون بالفعل بروليتاريا استفقت على ذاتها وادركت ما لها من شأن واخذت تطالب بتأليف نقابات لها. فقبل عام ١٩٤٠، لم نرأ لهذه النقابات الا في بعض البلدان كالمكسيك والارجنتين والشيلي وكوبا وبعض قطاعات خاصة من قطاعات الصناعة: كالبحرية التجارية، والسكك الحديدية وصناعات التبريد، والصناعات الاستخراجية. اما بعد عام ١٩٤٤، فقد ظهرت النقابات في كل مكان بعد ان شجعها على ذلك تطور الصناعة والاتفاق الذي يشدهمضاً الى بعض احزاب اليسار الشيوعيين والاشتراكيين، نجاح الحركة النقابية في بلدان اميركا الشمالية. وتمثل مجمع القوى العمالية عندما تألف اتحاد العمال في اميركا اللاتينية (C.T.A.L.) بزعامة فيسانته لمبرود تولقدونر، وهو اتحاد هد عم ١٩١٦، خمسة ملايين عضو منتسب. والتدابير المضادة للشيوعية التي اتخذت ضد الحركة بايعاز من الولايات المتحدة بعد عام ١٩٤٧، ادت الى انشقاق الحلف في السنة التالية؛ فقد انشق عن هذا الاتحاد المعروف بنزعته نحو الشيوعية نقابات عدة تشكل منها منظمة جديدة عرفت « بالمنظمة الاقليمية لعمال اميركا اللاتينية O.R.I.T. التي اوحت بتشكيلها وساعدت على قيامها المنظمات C.I.O. و A.F.L. وانضمت الى اتحاد النقابات الحر الذي كان بعد عام ١٩٥٥ حوالي عشرة ملايين عضو..

ويؤلف العمال، مع ذلك، اقلية محظوظة بالنسبة الى هذه الدهماء التي تتألف منها اكثرية السكان، ومن هؤلاء الجبايع الذين يؤلفون ٢٠ بالمائة من الجماهير الريفية، الذين يحملهم ككافر السكان في الريف على التزوج، منذ ٢٥ سنة، الى المدن ليضخموا عدد الزراتب والاكواخ في الخيمات القائمة في ضواحيها. فالشركات الاجنبية العاملة في البلاد تدفع لهم عادة اجوراً اعلى بكثير من المألوف، الامر الذي يباعدهم بينهم وبين الفلاحين ويجعلهم يمرضون عن مواجهة المشكلة الاجتماعية الاساسية، مشكلة الارض. ومن جهة اخرى، فالبيروقراطية النقابية لا تتورع قط، كما هو شأنها في الولايات المتحدة الاميركية، عن اللجوء الى الاغراء والافساد

والتواطؤ مع ارباب الاعمال ومنظمي الانقلابات السياسية ، فيبيع زعماءها ، الاضرابات ، بمأ تيسر ويعيشون برخاء على شاكلة ارباب الاعمال ، ويتعاونون مع الحكومات .

ومن الملاحظ ان هوة تأخذ بالظهور بين هذين المجتمعين كما يأخذ الصراع الطبقي والنصري التوازن بالاختلال في هذه المناطق والاقاليم التي تمتنق اسباب الحياة الاقتصادية الحديثة ، والمناطق المتخلفة القابعة في ريفيتها ، وبعبارة اخرى ، بين المناطق المفتوحة على اقتصاد اساسه التبادل والمقايسة والمناطق الاخرى التي تشد بنواجذها على اقتصاد حياتي بدائي . وهذا التفاوت يبدو على اشده ويبرز على ايشع صورته في كل انحاء القارة كما يصفه لنا جاك لمبرت : بين البرازيل الاستوائي الاطلسي بمنزله المبني بالحجارة والاسمنت ، وبين برازيل الامازون او برازيل الشمال الشرقي بمنزله المتخذة مواد مما قيسر منها في المنطقة او من اللين المجهول على لوح خشب او من الخيزران . في هذه المناطق التي لم تخرج عن عزلتها والتي لا تزال مستمسكة بهذه الاطر التقليدية التي كانت في عهد الاستعمار ، والتي يقوم فيها ، جنباً الى جنب ، مجتمع أبوي على رأسه طبقة من الاشراف يصدرون الاوامر من عتلّ ويحيون حياة بنذخ وامراف ، وفي الحضيض شعب رازح ، مقعد ، من ابناء البلاد المقدمين او من الملونين ، يلسكع في الجهل والجهالة ، بائس ساء غذاؤه واخشوشن ، مستوى العيش عنده اشبه بأحط مستوى للعيش في اكثر البلدان تخلفاً كعصر الهند مثلاً . وعلى ذلك هذه المناطق التي استقبلت وفود التازحين من الاوروبيين حاملين معهم تقنياتهم وطرق معاشهم الجديدة ، التي عرفت ان تنشئ صناعات كبيرة بفضل ما تم لها من رؤوس اموال حاشدة ومن تطوير لوسائل النقل فيها ونجد فيها طبقة وسطى ومزارعين ينعمون باستقلالهم ، وبروليتاريا مدينية يجيشون جميعاً بالعناء لحكومة المنسلطين من النبلاء . وهذه الهوة تقوم كذلك بين منطقة بونس ايرس والريف في داخل البلاد حيث تعيش الارستوقراطية ناعمة البال ، قريبة العين بين عمال يتآكلهم البؤس ويقلمهم الجوع ، وعلى هذا النحو في البرازيل بين المنطقة الشمالية الشرقية والمنطقة الشرقية من ساو باولو ؛ وكذلك قل عن الشيلي ، بين المناطق الصناعية والتعميدنية والمدن الكبرى ، والمنطقة التي ترسف في تقاليدها الزراعية البالية مع مزارعيها الخانمين .

حتى في المكسيك الذي بذل جهوداً مشكورة لتحسين اوضاع العمال والفلاحين وحيث يلعب قدم من الهنود دوراً يزداد شأنه في حياة البلاد الوطنية ، فالجماهير الريفية لا تزال تحميا حياة نباتية وترسف في بؤس وخيف ، تشكو دوماً من نقص مزمن في اسباب التغذية ، وتعمل في تربة ممسكة تضن بالمعطاء ، وتزاول خلفاً عن سلف صناعات هائلة بوسائل واعهدة بدائية .

فالتفاوت الاجتماعي يبدو على اشده . ففي البرازيل ٢,٥ بالمائة من السكان العاملين يصيهم ٣٠ بالمائة من الدخل العام في البلاد ، كما يروح اكثر من نصف هذا الدخل الى ٥ بالمائة من السكان . وعمال المدن المسجلة اسماؤهم لدى مختلف صناديق الضمان الاجتماعي ، والذين يمثلون ٢٤ بالمائة من مجموع اليد العاملة في البلاد ، يتناولون ٢٠ بالمائة من الدخل العام . وما تبقى من

اصحاب الاجور : كصغار المزارعين والمزارعين والعامل الزراعيين ، اي ما يوازي ٧١ بالمائة من مجموع السكان ، فلم يكن ليصيبهم ، عام ١٩٤٤ ، سوى ٣٠ بالمائة من الدخل الوطني العام . كل هذا يساعدنا على فهم الضغط او التوتر الاجتماعي الذي كثيراً ما ارتدى طابعاً عنصرياً او عرقياً .

وفي كل مكان ينزع عامل المنصر بما له من شأن ، باعتباره دليلاً اجتماعياً ، الى تقوية التفرقة العنصرية ، التي لم تكن ، في هذا الوقت بالذات الذي كان فيه الزوج من طبقة الفقراء ، لمتعبر من الامور الموجبة ، اخذت تبرز اكثر فاكثر للعيان . اذ « بنسبة ما يتمكن معها الزوج والخلاسيون من تحسين اوضاعهم الاقتصادية وتحسين وسائل التربية والتعليم لديهم ، ترى الطبقة البيضاء المسيطرة ، الخطر يتهددها اكثر فاكثر » ، كما ان المضي في عملية التمدين من شأنه ان يوطد الاواصر بين هذه الطبقات ويساعد على توعية الزنجي والهندي على الوضع الزري الذي يحتله في السلم الاجتماعي . لم تصل البلاد بعد الى التمييز العنصري في المدرسة او في الحياة العامة كما انها لم تصل بعد الى حظر عقود الزواج المختلط . ومساءلة اللون ليست بعد من هذه القضايا التي تقيم الولايات المتحدة وتقدمها ، مع العلم ان « اللون الضارب الى السمرة يؤلف عائقاً او حائلاً دون الترتي في السلم الاجتماعي » ، واخذت تظهر في البلاد اجراءات تمييزية الامر الذي حمل مجلس الكونغرس في البرازيل على اصدار تشريع خاص يعتبر مثل هذا التصرف من الجنح . وهكذا نرى ان فارق او عامل المنصر اخذ يزداد شأنًا ويتخذ اهمية في المجال الاجتماعي ، في الوقت الذي اخذ التوتر بين مختلف الفئات واجراءات التمييز العنصري تهدد بالاشتداد والاحتماد .

مشكلة الهندود المبر مشكلة طرحتها على بساط البحث منذ اواخر
الحركة الوطنية القرن التاسع عشر ، الحركة الهندية التي سجلت نجاحاتها الكبرى
الاولى في المكسيك والتي كان روادها الارائل من البيرو . فقد راح مانويل غونزالس يراد ارفع عقيرته احتجاجاً ، بالشمرة تارة والنثر طوراً ، ضد الاضطهاد التي يتعرض لها الهندي الأحمر . ثم آلت حركة الدفاع عن الهندود الى الزعيم هايا دي لاتوربه ، المؤسس الحقيقي لحزب Apriste الذي تختصر حروفه ، الاسم الذي عرف به وهو : الاتحاد الشعبي للثورة الاميركية ، والذي وضع نصب عينيه العمل على توحيد الدلاحين ورجال الفكر والعامل حول برنامج سياسي جاء مزيجاً من الاشتراكية الزراعية والروح القومية الهندية الاميركية ، وعمل على نشر الحزب والترويج له : سيرو اليفريا ، والشاعر خوسيه سنتوس كوكانو ، والفيلسوف خوسيه كارلوس مارياتيغي الذي اسس عام ١٩٢٨ ، الحزب الشيوعي في البيرو ، وفريق من علماء السلالات البشرية والمؤرخين . ولحمت تأثير هذا الفريق من الدهاة والانصار ، لم تلبث الحركة الهندية التي اقتصر في بدء امرها على حركة من سكان البلاد الاصليين ، ان تحولت الى حركة اصلاحية كبرى تناضل في سبيل تحسين اوضاع البؤس والشقاء والجهل التي تتسكع فيها جماهير الشعب الهندي . وقد تباينت الحركة اصالة وعقلنة بتباين المناطق والاقاليم المختلفة . فقد برزت حيناً

كحركة حضارية ، و احياناً كحركة سياسية ، مناهضة لاوروبا وللأسمالية . وقد حلفت لها شعبية كبرى في كل من البيرو والمكسيك والاكوادور وبوليفيا . وراحت تلوح بوجه الاستعمار الاسباني الذي جردته من كل قيمة وبوجه الحضارة الاوروبية بالصفات السامية التي تطبع الحضارات الوطنية ، كما فسحت في برنامجها ، مجالاً واسعاً ، لبعث الحضارات الوطنية التي سبقت مجيء كولمبوس ، واقتباس الوسائل التقنية والعلمية التي توفرها الحضارة الغربية ، بعد تجريبها تماماً من روحها . فالحركة حركة سلبية في الكثير من مظاهرها ، وكثيراً ما بدت خيالية ، عندما فكرت ببعث المنظمات المجتمعية القديمة (*L'ayllu*) عن طريق الجمعيات الحرفية او المهنية ، والتي راحت تحاول ، انقاذ العرق الهندسي من الفناء والاضمحلال الذي يتهدده ، بتحسين مستوى العيش عنده ، وبنشر التربية الشعبية بين افراده ، وتحقيق الوحدة بين كل دول القارة .

كان من بعض نتائج الحرب العالمية الثانية الحد من استيراد المحاصيل الاندفاع نحو التصنيع الصناعية ، ولا سيما المصنوعات الاوروبية ، وبالمقابل نشطت حركة التصدير بالرغم من ندورة وسائل الشحن ، كما انه جرى التوسع في تصدير بعض المحاصيل الأخرى . وقد طلعت في البلاد مصانع جديدة لا بد منها لتأمين المعدات اللازمة للزراعة وللخطوط الحديدية ومصانع التكرير ، واخرى لصنع الترابية والاسمنت ، ومصانع النسيج والحياكة ، ومصانع الورق والزجاج ، وأطر السيارات والاسمدة لتأمين حاجة البلاد من المواد والاصناف التي توقف استيرادها . وقد انصرف الحلفاء من جهتهم ، ولا سيما الاميركيون ، منذ عام ١٩٤١ ، الى انشاء نظام اقتصادي يؤمن لهم ما كانوا بحاجة اليه . وتأسست عام ١٩٣٩ ، اللجنة الاستشارية المالية والاقتصادية المشتركة بين الدول الاميركية ، كما انشئت ، في كل جمهورية من الجمهوريات الاميركية ، لجان خاصة تعمل على تطوير وتحسين وسائل انتاج الحامات والمواد الأولية : كالمطاط والنحاس ، والفلزات النادرة الوجود مثل : التنفستين والفااديوم والمولبدن والقصدير ، وانشأت معامل جديدة بمؤازرة التسهيلات المالية التي امنها قانون : الايجار والتأجير ومصرف الاستيراد والتصدير والشركة المالية للتمير .

وهذا الدفع الاقتصادي توليه الحرب جاء حاسماً ويختلف اصلاً عن الدفوع الذي احدثته الحرب العالمية الاولى ، اذ اقتضت الحركة ، اذ ذاك ، على تأمين الحامات والمواد الاستهلاكية ، بينما استهدف الجهد في هذه المرة ، انشاء صناعات ضخمة ، واعطاء الاقتصاد تركيباً عصبياً ، ونشطت وسائل الانتاج وتبوعت . واستأثر الامر باهتمام الحكومات كما وقسع موقع الرضى من الخاصة الذين أثروا وجموعاً ثروات طائلة ، بفضل هذا النزاع الدامي ، كيف لا يثرون ويكسبون الثروات بعد ان ضاعفوا من صادراتهم وخففوا من استيرادهم ، وتجمع في صناديقهم مقادير هائلة ومبالغ طائلة من القطن والاصفر الرنان ، وظفوا جانباً منها في صناعات جديدة . وبذلك تمكن المكسيك من رفع طاقته الصناعية ٣٠ ٪ لاسيا في الصناعات النسيجية والكيميائية ،

كما ان البرازيل زاد من طاقتها على استثمار موارده الطائلة من الحرير والبوكسيت ، واستطاعت الشركة الوطنية للصناعات الحديدية ان تشيد المجمع الصناعي الضخم في فولتا ريدوندا وزادت من طاقتها الانتاجية في الصناعة لثلاثة اضعاف ، كما زادت اريمة اضعاف من انتاجها للخدمات الاولى . والانتاج الصناعي الذي لم يكن ليمثل ، عام ١٩٣٠ سوى عشر الدخل القومي ، اصبح يمثل نصف هذا الدخل عام ١٩٥٥ ، والصناعة اللطينية التي انتقلت الى طور التصدير ، اخذت تستثمر القسم الاكبر من محصول القطن في البلاد . وضاعفت جمهورية الأرجنتين بين ١٩٤٠ - ١٩٤٥ ، عدد قماركها الصناعية واخذت حركة التصنيع بعد عام ١٩٤٣ ، بتأثير من الجنرال بيرون ، تمم جميع اطراف البلاد . وقد ارتفع معدل اليد العاملة في الصناعة من ١٢,٨ ٪ عام ١٩٣٩ ، الى ما يزيد على ٢٠ ٪ منذ عام ١٩٤٥ . وراحت كولومبيا من جهتها تشرى ، هي الاخرى ، بمجموعة متناسقة من مامل صناعة الحديد ، في باز دل ريو ، بمساعدة رؤوس الاموال والصناعة الفرنسية . ودليل التجارة في الأرجنتين ، ارتفع من ١٠٠ عام ١٩٣٧ الى ١٦٢ ، عام ١٩٤٧ ، وفي الشيلي الى ١٤٨ ، وفي المكسيك الى ١٤٣ .

٢ - الحياة السياسية

عدم الاستقرار السياسي ان التركيب الاجتماعي المناهض اصلاً للنظام الديموقراطي ، والتفاوت العظيم بين اوضاع البلاد ، وعدم توفر طبقة متوسطة كبيرة العدد ، والبؤس الذي تتسكح فيه الجماهير البدائية التي لا تزال ترسف في دياجير الجهل ، كل ذلك وما اليه يساعد على تكوين حالة من عدم الاستقرار السياسي في البلاد ، كما يساعد على تغفل النفوذ الاجنبي وتسريه اليها . فبالرغم من اقرار مبدأ الاقتراع العام ، فالنظام المعمول به هو قيام حكومات من الاقلية بين اصحاب الاملاك . وكثيراً ما أدى انقسام هذه الاقلية وانشقاقها على نفسها الى حدوث ازيمات سياسية كان يوضع حداً لها قيام دكتاتوريات عابرة . والنزعات الاقليمية حتى وهذه الخصوبات التي كان يزيد من حدتها قلة طرق المواصلات ، وتفاوت كثافة السكان واختلاف التطور الاقتصادي بين مقاطعات واقالم الدولة الواحدة ولدت فيها نزعات انفصالية هددت الدولة بالانحلال والزوال . وكثيراً ما كان الدكتاتور يعتمد في بقاء نظامه ، على الجيش والبوليس ، ولذا كانت سلطته دوماً سلطة مزعومة يتهددها الخطر باستمرار ، مصيرها متوقف دوماً على هذه الاقلية وعلى المصالح الاجنبية تؤثر عليها المظاهرات غير المنتظمة التي تقوم بها الجماهير المهتاجة ، التي لم تكن تتحرك دوماً من تلقاء ذاتها وبصورة مستقلة ، بل بدافع وبتهريض من الطبقات الجديدة المتوسطة الناشطة والمفامرة ، هذه الطبقات التي ظهرت للوجود ، مع التطور الذي خضعت له المدن وحركة العصرية التي اخذت بأسبابها . ولذا تكاثرت الازيمات في البلاد وكثيراً ما أخذ بعضها برقاب البعض تعبيراً عن توق الجماهير

الى تحقيق التوازن بين التركيب الاقتصادي والاجتماعي الجديد وبين الوضع الاقتصادي القائم من قبل . فالجتمتع القديم الذي يشد من ازره المصالح الاجنبية في البلاد يحاول - واحياناً بالاجوء ، اذا ما اقتضت الحاجة ، لدكتاتورية من الطراز التقليدي المعروف - ان تحتفظ او ان تميد الى الوجود ، انظمة و دساتير تخفي وراء ستار مزعوم من الحرية والليبرالية ، كياناً اجتماعياً مناهضاً للديموقراطية وفي وجه حكومة من الاعيان او في وجه نظام ديموقراطي تمثيلي مسخته عملية مزدوجة من التزوير والمصانعة وقمت فريسة لها ، هذه الجماهير الفقيرة الجاهلة . تحاول الطبقات المتوسطة ، ولو بأساليب غير شرعية ولا قانونية كاتقلابات عسكرية او دكتاتوريات شخصية ، ان تقيم في البلاد حكومات تولي المزيد من اهتمامها مصالح الطبقات الشعبية والدفاع عن استقلال البلاد . والى جانب دكتاتوريات محافظة ترى مصالح الاميركيين ، كشيراً ما وقعت دكتاتوريات تأخذ على نفسها تأديب العناصر المعادية لواشنطن ، بعد ان تكون هذه الطريقة الاسلوب الوحيد لتحطيم سلطة النبلاء ولتفادي لعبة الاكثرية المزورة التي تصانع الماضي وتبسم له .

وهكذا نرى ان الاوضاع والظروف التي تكتنف النشاط السياسي في هذه البلدان لم تكن لتساعد على توطيد وترسيخ الافكار الاقتصادية فيها . فالحياة السياسية تبقى فيها وفقاً على اقلية ناشطة متحركة بينما تبقى جماهير الشعب قابضة في سلبية سادرة . فأينما أجعلنا النظر نرى مستوى العيش متدنياً للغاية كما ان مستوى الفكر يتردى في حالة مزرية ، فالجتمتع المديني الجديد يفترق للكثرة والعدد ، ولا يزال مشتتاً ليلعب الدور الرئيسي الذي يلعبه في الغرب . فالأمية تسيطر في كل مكان باستثناء الأرجنتين التي تعرف اقل نسبة من الاميين ، ١٠ بالمائة ، اما النسبة في غير هذه الدولة فتبقى عالية جداً : ٩٢ بالمائة في هاتي ، و ٧٩ بالمائة في سلفادور ، و ٧٠ بالمائة في نيكاراغوى ، و ٦٧ بالمائة في غواتيمالا وفي جمهورية الدومنيك ، وأعلى من ٥٧ بالمائة في البرازيل ، و ٥٠ بالمائة في المكسيك ، و ٤٨ بالمائة في هوندوراس ، و ٤٠ بالمائة في كوبا ، و ٣٥ بالمائة في بناما . . . ولذا كانت المساهمة بنشاط البلاد السياسي ضعيفة اما لأن الاميين هم مستثنون من حق الاقتراع واما زهداً وعدم اكتراث . ففي المكسيك ٥ ملايين ناخب من اصل ٢٨ مليون نسمة ، وفي البرازيل كان عام ١٩٦٠ عدد الذين يتمتعون بحق الاقتراع ١٦ ٠٠٠ ٠٠٠ من اصل ٣١ مليون هم في سن الاقتراع ، بينما يشترك بعملية الاقتراع فعلاً منهم ٨ ٢٥٢ ٠٠٠ لا غير ، اي اقل من ١٧ ٪ من مجموع السكان . وفي الشيلي كان عدد من يتمتعون بحق الاقتراع ٥٩٢ ٠٠٠ عام ١٩٤٩ من بين ٥ ٧٦٥ ٠٠٠ نسمة ، وفي عام ١٩٤٧ ، اشترك في عملية الاقتراع ٣٥ بالمائة من الرجال و ٩ بالمائة من النساء . وفي بوليفيا ، جرى انتخاب الرئيس هرزوخ عام ١٩٤٧ بـ ٤٠ ٠٠٠ صوت لا غير ، كما ان عدد البريليفيين الذي كانوا يتمتعون بالمواطنية الكاملة ، لم يزد عام ١٩٥١ ، على ١٥٠ ٠٠٠ .

عندما انفجرت الازمة الاقتصادية ، كان الوضع الاقتصادي في دول اميركا اللاتينية من التبعية للدول الكبرى والارتباط بها بحيث كان لا بد له من ان يتأثر عميقاً بالازمة ونتائجها الموهنة الامر الذي جلب عليها انهيار العملة الوطنية . وأدى الى هبوط ذريع في اسعار المواد الزراعية . والمواد الغذائية (كالحبوب والبن والماشية) والمواد المعدنية التي سببت هبوطاً ذريعاً في التجارة الخارجية . كما احدث قلقاً وتشويشاً في موازنة هذه البلدان انخفاض الاستثمارات الاستخراجية المألدة للشركات الاجنبية او توقفها . واستتبع هذا الوضع ، اتخاذ اجراءات عدة منها مراقبة النقد ، والتوقف عن دفع فوائد الديون تاھيك عن موجسة جديدة من البؤس والشقاء وفقدان المنتجات الصناعية المستوردة من الخارج . واذا ذلك ، اخذت الحكومة تبحث عن وسيلة تؤمن التوازن في المجال الزراعي ، وذلك بفرض تنويع طبيعة المحاصيل الزراعية ، فعمدت الحكومة في الأرجنتين الى الاكثار من زراعة النباتات الزيتية والكرمة والاشجار المثمرة كما عمدت البرازيل على تشجيع زراعة القطن بعد ان تعذر على رجال الصناعة تأمين العملات الصعبة لشراؤه من الخارج . ولم تلبث هذه البلدان ان تبينت ما هو عليه نظامها من وضع حرج سريع العطب ، وشدة تبعيةها وارتباطها بالخارج . ان تخلف المشتريين الاميركيين والاوروبيين لمنتجاتهم ايقظ فيهم روحاً قومية اقتصادية كما اثار نقمة الشعب ضد الطبقات الموجهة التي كثيراً ما تتواطأ مع الرأسمال الاجنبي . ووقع اذ ذلك « جائحة من الثورات والانقلابات » ، جاء بعضها بروحي من الانظمة الفاشية ، في هذه البلدان التي تكثر فيها عناصر الهجرة الايطالية والالمانية ، حيث تلقى قادة الحرب وكبار ضباط الجيش تدريبيهم العسكري في المانيا ، وحدث يشند ويظهر نفوذ اسبانيا الجزائر فرنكو .

ففي كوبا حيث جيراردو ميشادو سيد هذه الجزيرة غير المنازع منذ عام ١٩٢١ ، هوى الى الحضيض ، عام ١٩٣١ ، تعاقب على رئاسة البلادسة رؤساء خلال ٢٢ شهراً ، وتمكن الكولونيل باتيستا من إقامة دكتاتورية على غراد دكتاتورية موسوليني ، وفي البيرو ، سقط حكم الرئيس ليفويا عام ١٩٣٠ ، على يد الكولونيل تشيرو . وسلس الذي سيطر على بوليفيا منذ عام ١٩٢٦ ، خسر صريعاً تحت ضربات الكولونيل فورو الذي لم يلبث ان اخلى محله لبوش . وفي فنزويلا غوميز ، وفي هايتي الجنرال تراخولو ، وفي غواتيمالا أوبيكو ، وفي هوندوراس كارياي ، وفي سلفادور مارتينيز ، انشأوا حكماً دكتاتورياً في بلادهم . وفي الاكوادور تعاقب على اريكة الرئاسة ١١ رئيساً بين ١٩٣١ و ١٩٣٩ ؛ وفي الأرجنتين عاد المحافظون الى الحكم بفضل الانقلاب الذي قام به الجنرال اوريبورا ، وفي الاوريفواي قامت دكتاتورية دي تراً التي زادهما احتداما وعنفاً وصول الجنرال بلدومير الى الحكم ، وفي البراغواي ، قامت الدكتاتورية على يد الكولونيل فرنكو الذي لم يلبث ان خلفه عن الحكم الجنرال استيفاريسا ، عام ١٩٣٩ ، وايبانيز في الشيلي طرد من الحكم عام ١٩٣١ ، ليعتاقب على كرسي الحكم ، من بعده ثمانية رؤساء في عشر

سنوات . وبعد المناهضة بجمهورية اشتراكية استمرت ١٢ يوماً ، عاد الى استلام الحكم الرئيس القديم أيسلندرو ، بعد ان تحالف مع حزب المحافظين ، الى ان امنت انتخابات سنة ١٩٣٨ ، فوز الجبهة الشعبية التي وضعت للبلاد تشريعا اشتراكيا كان من اكثر التشريعات تقدما في العالم اجمع ، اذ نص على حد ادنى للاجور وعلى معاش تقاعدي لمن هم في سن الشيخوخة ، والبطالة ، والضمان ضد حوادث العمل ، والتعويضات العائلية .

ففي كل اميركا اللاتينية ، كان يوجد عام ١٩٣٩ ، اربع جمهوريات لا غير تتمتع بنظام ديمقراطي ثابت : الشيلي التي تخضع لحكومة ائتلافية برئاسة الجبهة الشعبية ، والمكسيك حيث اوشك الرئيس كريناس بلاوغ نهاية ولايته ، وكوستاريكا وكولمبيا التي تقوم عليها حكومة محافظة بالاشتراك مع الاحرار . أما في ما عدا ذلك ، فدكتاتوريات مستترة .

الحياة السياسية وازعاجها الجديدة واستفعل هدم الاستقرار في هذه البلدان ، خلال الحرب العالمية الثانية والفترة التي تلت الحرب مباشرة . فالبنين الاقتصادي في كل من هذه الجمهوريات ، ارتكز أصلا على تصدير صنف او صنفين من انتاجها للخارج ، وبذلك ارتبطت حياتها السياسية وتبعيتها بالمشتريين في الخارج : فاذا ما تأخروا أو تلاكأوا - وهو امر بيد الزبون الرئيسي اي بيد الولايات المتحدة - هبطت الاسعار وكثرت المجاعة عن أنيابها ولاح في الافق شبح التضخم النقدي . وبعبارة اخرى ، شبح الفوضى وسقوط الحكومة .

وهكذا يبدو ، كما يلاحظ جاك لمبرت ، ان التخلف الاقتصادي الذي تتسكع فيه دول هذه القارة ، وبروز طبقات اجتماعية جديدة في حياة البلاد السياسية مما وراء عدم استقرار الازعاج في هذه البلدان . فالنقص العددي وانتفاء التجانس بين الطبقات الوسطى والطبقة العمالية ، جعل واهيا كل تحالف تمقدانه لهذا التناقض بين رغبات كلا الجانبين في مجال التصنيع وعجزهما عن تحقيق شيء من هذا كله دون اللجوء الى رؤوس اموال اجنبية ، التي لا يمكن ان تأتي الا من بلدان اميركا الشمالية ودولها على اساس ضمانات اقتصادية وسياسة لا يمكن ان يرضى بها او يستأنس لها الوطنيون في هذه البلاد . ومن جهة اخرى ، فالنقوذ العظيم الذي حققته الطبقة العاملة وضعف امكاناتها الشرائية زاد من مطالبها كما زاد من صلابتها . فالقطيعة تأتي سريعا عندما يجري وقع الاضطرابات العمالية وكبح الاضرابات والحد منها ، وبذلك تمهد الطريق امام المناضلين عن البنين التقليدي ، لاستلام الحكم في البلاد او الوقوف في وجهه اي محاولة اصلاحية فيها ، فهياج الطلاب ومشاعبتهم التي لا ينكر احد اهميتها في الحياة السياسية ، تبقى عديمة الاثر ، ولا طائل تحتها . وبالفعل ، فالطلاب الذين ينتمي معظمهم ، هنا او في الشرق الادنى او في اقطار آسيا الشرقية ، الى الطبقة البورجوازية الصغرى ، والذي يفتح التعليم الجامعي امامهم امكانات الرقي والتطور في السلم الاجتماعي ، في مجتمع اساسه التسلسل ،

هم التعبير البليغ والمنيف لهذه القومية التي لا تصانع ولهذا الصراع ضد النخبسة التقليدية في البلاد .

دور الجيش
ومن العوامل الاساسية في الحياة السياسية ، في هذه البلدان ، الجيش .
والجديد هنا ليس في تدخل الجيش في الامور السياسية وهو تدخل حصل باستمرار منذ ان نالت هذه البلدان استقلالها الناجز ، بل الجديد هو في هذا الطابع الذي اخذ يطبع تدخل الجيش منذ مطلع القرن العشرين . فالجيش في هذه الجمهورية هو جيش محترف ، وصغار الضباط فيه اخذ يقل انتسابهم الى الارستوقراطية العقارية (باستثناء البحرية) . فهم من ابناء رجال الادارة والصناعة والتجار الذين يرون في البزة العسكرية علامة من علامات التصعيد الاجتماعي . وقد تلقوا في الاكاديميات الحربية التي خرجتهم تدريباً تقنياً يشعرون عميقاً بندورته في بلدان اميركا اللاتينية . ولما كانوا على شيء محترم من الثقافة ، وأعدوا حياة زاخرة للنشاط مع انها اقتصرت بالفعل على شبه عطالة الحلو اوضاع البلاد من مشاكل الدفاع ، أو على القيام بأعمال ، كالحفاظة على النظام ، فهم يتوقون من كل جوارحهم الى تصنيع الاقتصاد والى تأمين استقلالها والمحافظة عليه ، فيشق عليهم ويشعرون بشيء من الحزني والعار من جراء مساعدة الولايات المتحدة المالية ومن تدخلها في شؤونهم السياسية . فهم يكتنون العداة لهذه الاوليغارشية القديمة وهذه الدكتاتوريات من الجنس البالي التي طالما ساندتها اسلافهم ووقفوا الى جانبها، بعد ان عرف عنها بماآلتها المصالح المالية الاجنبية والسياسة الاجنبية في البلاد ، ولذا نراهم يمجذون اي اصلاح اجتماعي يعود بالخير واليمن على الطبقات الوسطى والسفلى معاً .

وهكذا يتدخل الجيش في الازمات الاجتماعية والاقتصادية التي تنزل بالبلاد، بصفته عاملاً من عوامل النظام والانضباط ، او عندما تبرهن مؤسسات الدولة عن عجزها التام وقصورها ، فيصبح الجيش الحكم الفصل في الحياة السياسية . ليس من طائل قط في بحث هذه التدخلات والتفصيل المسهب في قضاياها . فبينما كان في القارة عام ١٩٢٨ ، ست جمهوريات تخضع لنظام عسكري من اصل ٢٠ جمهورية، فقد ارتفع هذا العدد الى عشرين عام ١٩٣٩ والى ١٣ عام ١٩٦٤ . وبين ١٩٣٠ - ١٩٥٧ ، تولى ٥٦ عسكرياً رئاسة الدولة في مختلف جمهوريات اميركا اللاتينية ، استمر ١١ منهم في الحكم لاكثر من سنة . وهذا التدخل لم يجر دوماً لصالح التجاه معين او نزعة محددة ، فقد استجاب الجيش ، نارة لنداء جساءه من الطبقات المتأزعة لتأمين استمرار الوضع القائم (في الأرجنتين عام ١٩٣٠ ، وفي البيرو ، عام ١٩٤٨) وطوراً لمساندة ثورة معينة (في فنزويلا ، عام ١٩٤٥) وآونة كحكم للفصل في نزاع لا نهاية له بين حزينين : بين الاحرار والمحافظين في كولمبيا ، (عام ١٩٥٢) .

ومع ذلك فهذا التدخل له طابعان متناقضان . هناك ، ولا شك ، طابع إصلاحى ، يُرمي

إلى عصنة البلاد ، يمطف على تأمين مساواة اجتماعية أكبر ، وتأمين أكبر قدر من التقدم المادي ، وهكذا يمكن ان نجعل في عداد الخدمات التي أدى اليها تدخل الجيش وضع حد لحكم استبدادي ظالم (فرغاس - بيرون) . الا ان هنالك طابعا آخر يتسم بالسلبية ، هندا تظهر محدودية هذه الرغبات التقدمية حتى في هذه الحالات بالذات التي تمت فيها محاولات اصلاح وعصنة للسداد ، فالجيش يبقى دوماً فوق القانون ويشكل دولة في الدولة ويولي نفسه حق التدخل لانفاء نتائج الانتخابات مثلاً ، او لفرض اصلاحات مالية او لزيادة الاعتمادات الحربية . والغالب ، بعد كل هذا ولا سيما بعد ١٩٣٠ ، هو ان صفار الضباط الذين يتطلعون الى الشهرة ، ينزعون دوماً ليس للوقوف الى جانب التنظيم الدكتاتورية والقوى المحبذة للركود الاجتماعي فحسب ، بل ايضاً ، الى جانب الولايات المتحدة الاميركية (المدافعة عن العالم الحر) ، والتي تجود بمساعدات حربية سخية . فالجيش يكبح التطور الاجتماعي اكثر من ان ينشله . فهو يعمل عادة في اتجاه الاصلاح ، انما يقف مكتوف اليدين امام تغيير أو مسّ الارضاع الزراعية التي هي محور كل الارضاع . ومهما يكن ، لا بد من ان نلاحظ هنا ان البلدان الثلاثة التي امكن فيها تحقيق اصلاح زراعي (المكسيك منذ عام ١٩١٤ ، وبوليفيا منذ ١٩٥٢ ، وكوبا منذ ١٩٥٩ - ١٩٦١) ، هي هذه البلدان بالذات التي جاء الجيش بضباطه النابغين من الطبقة الوسطى او الطبقة العليا ، جرى الفاؤها بصورة جذرية من قبل ثورة شعبية .

وهكذا فعدم التوازن القائم بين الطبقات ، والسرعة التي يتم فيها التطور الاجتماعي ، هما من اقوة والنعنف بحيث ان بقاء استمرار القوى الاقطاعية القديمة امام تطور البورجوازية والبروليتاريا يعمل من المستحيل تحقيق اصلاحات ثورية جذرية مستعجلة .

ومثل هذا الوضع يتوفر في البلدان الآخذة بالتطور حيث تستدعي الحاجة غالباً الى سلطات استثنائية . غير ان تاريخ اميركا اللاتينية المضطربة يدلنا بصورة نهائية انه بقطع النظر عن بعض الدول الصغيرة فيها ذات التركيب الاجتماعي البالي والتي تعيش باستمرار تحت نظام دكتاتوري وحيث تحول الوضع فيها الى نظام كيفي ظالم ، فالنظام الدكتاتوري ليس سوى أسلوب سياسي لا يلجأ اليه الا في الازمات الاقتصادية الحادة . فالسواد الاعظم من الدول اللاتينية يحتضن نظاماً رئاسياً تشيل فيه سلطة الرئيس مستوحى من نظام الولايات المتحدة ، انما يختلف معه اختلافاً بنياً في الروح ، إذ تنقصه عادة الهياكل القائمة في هذه الولايات والتي تؤمن التوازن في سلطات الرئيس . فالجالس والهياكل البرلمانية ، كما يلاحظ جاك لمبرت بحق ، لا تلعب سوى دور مغمور وتبقى سلطات الرئيس عملياً دوماً رقيب أو حسيب ، لا حدود لمداها الا بانتهاء ولايته الذي يضع حداً لسلطاته الكيفية .

ففي السنوات الاولى من الحرب ، نرى الحكومات (تجرد) في سلطانها ، ثم يأخذ الجليد بالذوبان بعد عام ١٩٤٣ ، عندما أخذ يشتد نفوذ الطبقة المتوسطة : ففي حزيران نشب في

الارجنتين ثورة الزعماء الموالية للنازية ؛ وفي بوليفيا ، يقوم في كانون الأول قدماء المحاربين في حرب تشاكو الى جانب فاشيين يساعدهم مدنيون من « الحرسكة الوطنية الثورية » بقيادة بار أستنسور ، بإعلان دستورية لم تعمر قط ، من برئانها تأسس الخطوط الحديدية في البلاد ، والكهرباء ، والدخول في صراع مع فئة كبار الملاكين لمناجم القصدير . وفي ايار ١٩٤٤ ، نشبت في جمهورية الاكوادور ثورة حملت الى كرسي الرئاسة فيلاسكو ابارا الذي وضع مشروع دستور جديد للبلاد ، وضاعف ٥٠ بالمائة عدد العمال الزراعيين الذين يعملون في المزدروعات الكبيرة ، كما يقوم بمحاولة اصلاح زراعي ، ويقرر الضمان الاجتماعي الالزامي وخطط لاصلاح زراعي مع تمثيل العمال في المجلس النيابي ، وفي عام ١٩٤٥ ، قسام البيرو بانقلاب ابيض تسلمت معه الجبهة الديمقراطية التي يرئسها مؤسس الحزب A. P. R. A. الذي غير اسمه في السنة التالية وعرف باسم حزب الشعب ، يستلم دفة الحكم ، على شاكلة الاشتراكي رومولو بيتانكور في فنزويلا . وفي عام ١٩٤٦ ، يعهد الرئيس فيدلا بثلاث وزارات الى الشيوعيين بينهم وزارة الزراعة .

واشدت الضغوط الاميركي كما اشتدت الحاجة الى رؤوس اموال لا مندوحة عنها وقد أدى انهماك دول المحور الى سقوط عدد من الحكومات في البلدان الاميركية الجنوبية : في غواتيمالا وفنزويلا والبرازيل وبوليفيا . وقد تجاهلت الحكومة في فنزويلا مشروعات التأميم ، كما لم تلبث حكومة الشيلي ان حلت الحزب الشيوعي واعلنته غير شرعي ، وجرى قلب استنصورو في بوليفيا ، كما ان المكسيك تحلّت تدريجياً بعد انتخاب كاماكو للرئاسة عام ١٩٤٠ ، عن السياسة الاصلاحية التي تمشى عليها الرئيس كريناس ، أقرت سياسة عدم التأميم اجتذاباً لرؤوس الأموال الاجنبية . وفي عام ١٩٤٦ ، تحول « الحزب الشيوعي المكسيكاني » بعد ان تجرد من كل نزعة ثورية الى « الحزب الدستوري الثوري » ، واستمر الرئيس ألتمان في سياسة حسن العلاقات مع الولايات المتحدة والتقرب من الكنيسة .

ووقعت انقلابات دبرها كبار الملاكين العقاريين بمساعدة الجنرال اودريا في البيرو والباراغواي وفنزويلا حيث حل الجنرال شلبو محل بيتانكور . وظهرت ردود فعل ومقاومة قوية ، في الاكوادور أعرب الرئيس الذي تم انتخابه عام ١٩٤٨ عن رغبته القيام باصلاحات تكون في صالح الهنود المحر ، وصمد بنجاح في وجه عدة محاولات للاطاحة به ؛ وفي بناما جرى عام ١٩٥١ قلب الحكومة التي تمثل « الحزب الثوري الاصيل » المعروفة بعدائها الشديد لاميركا ، وفي بوليفيا قام فريق بمعاراة الانتخابات التي أمنت اكثرية في المجلس التشيلي لباز استنصورو ، الذي تغلب على المحاولة وقام بثورة فعلية كان من بعض اهدافها : تأميم مناجم القصدير وتوسيع التعاميم وتطويره ، والاصلاح الزراعي الذين برشر به عام ١٩٥٣ وهدف للقضاء على وضوح الاراضي الزراعية الواسعة التي لا تستثمر او انها تستثمر بشكل لا يفي بالفرض . وفي غواتيمالا ، قسام الكولونيل ارنيز ، عام ١٩٥٣ ، باصلاح زراعي من اهدافه توزيع المزارع الضخمة ، منها مزرعة محص شركة الفاكسة الاميركية مساحتها ٨٣٠٠ هكتار وهي شركة تملك ١/٤ مساحة

البلاد . وتسجل الاحزاب الاصلاحية نجاحات باهرة منها الحزب الزراعي العمالي الذي يرأسه الجنرال ايبانيز في الشيلي عام ١٩٥٢ ، وانتخاب الرئيس فيغويراس رئيساً لكوستاريكا ١٩٥٣ . وليس بغير قط ان تصمد المصالح المهددة في وجه هذه المحاولات وتدافع عن نفسها . ففي عام ١٩٥٤ ، قامت بعض عصابات من المهاجرين ، مزودة بالاسلحة اللازمة وبطاقرات مقاتلة اميركية بمهاجمة غواتيمالا بينما فرض الاميركيون حصاراً على مرافئ البلاد لمنع وصول الاسلحة التي اوصت عليها الحكومة . وقد ارغم اربنز على التخلي عن الحكم كما ان خلفه ألغى الاصلاح الزراعي الذي كان يوشى به . وفي سنة ١٩٥٥ ، جاء دور الرئيس فيغويراس الذي ضاعف الضريبة المفروضة على الشركة الاميركية للفسافة . وجرى اسقاطه من الحكم على يد « جيش التحرير » تم تدريبه في نيكاراغواي وزود بقاذفات اميركية . . . فأصحاب هذه المصالح القوية ينجحون في قلب الاوضاع القائمة في اكبر دولتين بين دول اميركا اللاتينية : ارجنتين بيرون ، وبرازيل فرغاس .

دور الاحزاب الشيوعية
فالشوعية المحظورة تقريباً في كل مكان ، باستثناء بعض فقرات قصيرة ، هي دوماً عرضة لطاردة الحكومات ومحاربتها . ومع ذلك فليس من ينكر اوبشك بالنفوذ القوي الذي تتمتع به في الحفشاء وان كان من الصعب تقييمه على وجه الصحيح . ففي سنة ١٩٥٥ جرى الغاء الحزب وحظره في ١٣ بلداً ، وسمح له بالبقاء والعمل ضمن تقييدات شديدة في خمس منها ، واطلقت له الحرية التامة في بوليفيا وحدها . فهو يجتذب بعض كبار المفكرين اليه امثال كارلوس برستس رئيس الحزب الشيوعي البرازيلي وهو ضابط كبير و كاتب معروف ، والشاعر الكوبي غوبليان ، والشاعر الشيلي بابلو نودا ، ويرسخ بشكل قوي في البلدان التي تقوم فيها صناعات حديثة ويعتمد فيها على الطبقة العمالية وينشط للعمل بين النقابات ، وفي البرازيل حيث نال الحزب في انتخابات عام ١٩٤٥ ؛ اكثر من ٥٧٠ . ٠٠٠ صوت ، يأتي الحزب في المرتبة الرابعة بين الاحزاب ، كما يبدو نشاطه في كل من المكسيك ، والشيلي حيث آزر ايبانيز على انتخابه رئيساً ، وكوبا وغواتيمالا . فليس في مقدوره ان يلعب بعد ، دوراً حاسماً في اي من هذه الاقطار ، ويراعى جانبه في كل مكان لموازته قيام الدكتاتوريات التي يعتمد برنامجاً اصلاحياً وتعمل على مناهضة النفوذ الاميركي . الا ان انتصار الكاسترو في كوبا الذي الهب عداء العناصر المحافظة في هذه الجمهورية بدل كثير من اوضاع نشاطه وظروف عمله .

٣ - الصراع في سبيل الاستقلال

بالرغم من الازدهار الاقتصادي الذي عرفته خلال الحرب ،
التبعية الاقتصادية والثالية
ومن دفع قسم من ديونها للدول الأوروبية الدائنة بقيت دول
اميركا اللاتينية تعاني من تبعيتها وارتباطها . فقد بقيت ، مدة طويلة مسرحاً لصراع عنيف

أحتمد بين رجال المال البريطانيين وبين الممولين الاميركيين ، وهو صراع شالت كفته لصالح الفريق الاخير منذ عام ١٩٣٨ . ففي هذا التاريخ بلغت رؤوس الاموال البريطانية الموظفة في هذه الاقطار ، ١٢٠٠ مليون ليرة انكليزية ، منها $\frac{2}{3}$ هذا المبلغ قدمت قروضاً للدولة ولشبكة الخطوط الحديدية في حين انطلقت حركة الانكماش من بيع بعض المصالح العامة لفرقاء يشرف عليهم مولون اميركيون . ومنذ ذلك التاريخ ، وبالرغم من محافظة الدول الأوروبية على مراكزها القوية في كل من الأرجنتين والبرازيل والمكسيك والشيبي ، فرؤوس الاموال الاميركية ، اخذت تبرز بشدة وتحاول السيطرة جلياً : فهي تمثل ٢٠ ٪ من ديون البرازيل الخارجية . والمال الاميركي يوظف في مشاريع استثمار المناجم والصناعة والمزروعات الواسعة النطاق ، كما انها توزع سلفات لبعض الزعماء ، وتعمل على توثيق ارتباطها مع بعض الاقليات المسيطرة على السلطة في البلاد . وفي الوقت ذاته ، زادت حصة الولايات المتحدة في تجارة هذه البلدان مع الخارج بصورة محسوسة (فبلغت ٣٨ ٪ من مجموع استيراد الدول اللاتينية لغام ١٥ ٪ منها لانكثارا) .

والضائفة المالية الكبرى والحرب العالمية الثانية اللتان عملتا كثيراً على التخفيف من روابط هذه الدول الاقتصادية باروبا ، لم تخففا قط من تبعيتها وارتباطها بالخارج . وعلى عكس ذلك تماماً ، فقد ادت الحرب الى توثيق قبضة الولايات المتحدة . وهذه القبضة تبرز على الاخص في المجال الاقتصادي : فالمبادلات مع الولايات المتحدة هي اقوى من اي وقت مضى اذ ارتفعت الواردات من ٣٢ ٪ والصادرات من ٣٨ ٪ ، عام ١٩٣٨ ، الى ٥٥ بالمائة و٥٨ بالمائة ام ١٩٥٢ ، وفي المكسيك ٩٠ بالمائة من الواردات و ٧٥ بالمائة من الصادرات ، وفي الشيبي ٤٢ و ٥٣ بالمائة ، وفي البرازيل ٥٨ و ٦٦ بالمائة ، وفي فنزويلا ٥٠ و ٢٥ بالمائة ، وفي كولمبيا ٥٠ و ٦٦ بالمائة وباستثناء الأرجنتين و الاوريفواي ، تحتل الولايات المتحدة ، المرتبة الاولى في تجارة هذه الدول مع الخارج ، وقارس نحوها بالفعل « سياسة خنق » (فرنسوا بيرو) ، والوضع الاقتصادي في كل من هذه الجمهوريات سريع العطب كما هو سريع النيل منه ، اذ بدلاً من ان تعمل على تنويع تجارتها الخارجية ، فهي ترتبط ، اكثر فاكثراً ، بعدد من اصناف الانتاج آخذ بالتناقص ، اسعارها تحدد في الخارج بمزول عنها في الاسواق العالمية (النترات ، النحاس ، البن ، السكر ، البترول ، القمح ، الصوف) بينما ما يشكو الفائض او التخمة ، بينما يشتد فيها الطلب على المنتوجات الغذائية والمحروقات . ومن جهة اخرى ، فرؤوس الاموال نادرة هي والتوفير ضعيف للغاية والضرائب قليلة المردود اذ ان المواد التي تصيبها الضرائب قليلة ، وفائدة التسليف عالية ٨ بالمائة للقروض التي تعقدتها الدولة ، واعلى من ذلك في القروض الخاصة .

ثم ان الولايات المتحدة لا توظف اموالها الا في البلدان التي تسودها « ظروف سياسية مؤاثية وتتمتع باستقرار اقتصادي وتطمح بمعاملة عادلة سوية تمنح لها توزيع ارباح عادلة على اصحاب الاسهم » . فهي لا توظف اموالها في الصناعات « التي تسهم في تطوير البلاد الاقتصادي

والأجشاعي ، بل في المجالات التي تنعم بأسواق قريبة مربحة ، أي في هذه الاقطار التي حقت قسم من سكانها مستوى رفيعاً من العيش اللائق ، وهذا الشرط لا يتوفر كثيراً في بلدان تسكع في البؤس والشقاء كحده الاقطار الواقعة في قلب منطقة جبال الاندس او في اميركا الوسطى حيث تشتد الحاجة الى مثل هذه الاستثمارات .

وهكذا نرى ان رؤوس الاموال الاميركية حلت محل رؤوس الاموال الاوروبية . فمنذ ١٩٤٣ ، ان نصف استثمارات الولايات المتحدة ، في الخارج ، تتركز على الأرجنتين ، وفنزويلا والشيبي والبرازيل . وبعد عام ١٩٤٥ يرتفع هذا الرقم من ٤٣٠١ مليون دولار الى ما يقرب من ٨ مليارات دولار عام ١٩٥٣ ، تنال ست دول منها ، هي فنزويلا والبرازيل ، والشيبي والارجنتين ، وكولمبيا والبيرو ثلثي هذا المبلغ الضخم ، ويذهب نصف هذا المبلغ للبرازيل وحدها . وهذه الاستثمارات يطلب اليها ، قبل اي شيء آخر ، تأمين المزيد من الحامات والمواد الاولية اللازمة للحرب . وقد حدث بعد الهدنة رأساً هيوط بالاسعار أثار أزمة . وقد وجب ، عام ١٩٥٠ ، العودة الى انتاج المواد الاستراتيجية مما ادى الى ارتفاع الاسعار ، وبمد انتهاء الاعمال الحربية في كوريا ، أدى المخزون من المواد الاولية غير المباعة الى اثاره ازمة اخرى في البلاد .

وربع هذه الاستثمارات الجسيم الذي يعادل ١١٤٢٪ من قيمة رأس المال الاسمي الموظف عام ١٩٤٥ ، و ٢٠٥٪ من المبالغ الموظفة عام ١٩٥١ ، و ٣٠٪ من الاستثمارات البترولية ، يرسل قسم كبير منه خارج البلاد ولما يعود اليها للاستثمار فيها ، ولذا يبقى مستوى العيش فيها متدنياً جداً ، لا بل يتخفّف معدله بالنسبة للضغط الديموغرافي الناتج عن ازدياد عدد السكان .

فمنذ عام ١٩٤٠ ، لم تعد بلدان اميركا الجنوبية سوى دولة واحدة . فهي بحاجة ماسة للعون المالي الاميركي ولا اميركا بالذات كزبون لا بد منه ولا ندحة عنه ليس لتحسين الاوضاع التي يرسفون فيها بل ايضاً منعاً للتدهور الى ما هو اسوأ ، اذ ان عدد السكان يتزايد باسرع من تزايد الانتاج الوطني فيها . ولذا رأت نفسها دوماً بحاجة ماسة لرؤوس أموال أجنبية .

وهذا التفاعل الاقتصادي يصعبه إنشاء شبكة واسعة من الخطوط الجوية (كالبان اميركان والبان اغرا) ، وخطوط الملاحة البحرية ، وكلها تستدعي وجود فنيين واخصائيين باعداد تتزايد يوماً بعد يوم ، وانشاء مؤسسات تعليمية وبعثات دراسية الى الولايات المتحدة يتابعون نهباً محصيلهم الجامعي ، والاكتثار من مكاتب الاستعلامات ومن الجرائد التي تتلقى الوحي والاهام من مصادر اميركية ، واستيراد كميات هائلة من الافلام السينمائية (٨٠٪ من مبيعات هذه الافلام في الخارج) التي من اهداف الترويج لمنط العيش الاميركي في طول البلاد وعرضها .

تتمتد سيطرة الولايات المتحدة الى كل اطراف نصف الارض
التبعية السياسية
الغربي . فسياسة العصا المربوض التي رسمها الجمهوريون مع
نيودور روزفلت منذ منتصف القرن العشرين تجاه « اللاتين المنحطين » و « انغال الكلاب » ،

بقيت جارية المفعول، ومطبقة لاسيا في منطقة البحر الكاريبي حيث اخذت مصالح الولايات المتحدة الاستراتيجية والاقتصادية تزداد شأناً وخطورة. فالمصالح الكبرى تعرص حرصاً شديداً على قيام حكومات طيبة، سلسلة الانقياد تتركها وشأنها لتتصرف كما تريد مع انها تلاقى نفوراً وكرهاً لها لدى الشعوب، وعرضة للخطر والتهديد. ولذا توجب مساعدة هذه الحكومات عن طريق العروض التي تنفق على تقوية تشكيلات الجيش والأمن العام او مؤازرتها عند الاقتضاء بالسلاح. والطريقة التي تعتمد عليها الدبلوماسية الاميركية عادة هي الحصول على تنازلات جبركية او في شبكة الخطوط الحديدية وتنازلات عن منافع اخرى متنوعة تأتي على غرار الاساليب والخطط التي ركنت اليها الدول الاوروبية، في توطيد حمايتها على ما تبقى من الدول المستقلة في القارة الافريقية.

ففي منطقة جزر البحر الكاريبي جاء التدخل العسكري في سلسلة متصلة الحلقات. ففي كوبا حيث أرسل عام ١٩٢٠ الجنرال كرودر للفصل في قضايا انتخابية واشترط لتحقيق بعض الاصلاحات المالية قبل عقد اي قرض مالي، وفي نيكاراغوا التي جرى احتلالها من سنة ١٩٠٩ الى ١٩٢٩، حيث تتركز القواعد العسكرية الاميركية في خليج فونساكا، ولان تلبث مصالحة الجمارك والخطوط الحديدية ان وقعت تحت اشرف الاميركيين، وفي هوندوراس التي تضطر للتخلي عن مراقبة جواركها، وفي هايتي، في سان دومينيك بالذات، حيث يقسم ادارة الشؤون المالية خبراء اميركيون. كما ان الحكومة الوطنية في سان دومينيك تستبدل لمدة اربع سنوات بحكومة عسكرية تحت اشرف البحرية الاميركية، ومنذ عام ١٩٢٣، ما من دولة من دول هذه المنطقة تمعدق قرضاً مالياً خارج الولايات المتحدة، وتنهال عليها رؤوس الاموال الاميركية، لاسيا بعد هبوط الاسعار عام ١٩٢٠ وخلال السنوات التي تم فيها الاحتلال العسكري الذي اتاح لهم حيازة عدد كبير من الاراضي. وفي كوبا تملك شركات السكر خمس مساحة الجزيرة و ٦٠٪ من معامل تكرير السكر بينما ٨٠٪ من المعامل الاخرى تعيش على السلفات المالية التي تقدمها لها المصارف الاميركية؛ فالمصارف وشركات التأمين الاميركية، يقيمون بالفعل احتكاراً كاملاً للجزيرة. اما على القارة، فنحن امام امبراطورية الموز، ملكة الشركة الاميركية الأثمار التي تملك، في سنة ١٩٣٠، مزرعات شاسعة، لقصب السكر والحكاكو، واسطولاً من ١٠٠ سفينة (الاسطول الابيض الكبير)، وتشرف على ١٦٠٠ ميل من الخطوط الحديدية والخطوط البرقية (التي تكون، على الغالب، الوحيدة في هذا البلد الذي تعمل فيه الشركة. وهذه الشركة بما لها من سفن تعمل في نقل الثمار والركاب ومن ارضفة واسعة في المرائي، ومن فنادق ومعامل تكرير، ومصانع ضخمة ومن مدن عمالية هي اليوم من أهم الشركات الكبرى في العالم، شبيبة من نواح كثيرة بستاندرد اويل. فهي تشرف مباشرة او بواسطة فروعها العديدة على مساحة ثلاثة ملايين هكتار من المزرعات (اي ما يزيد على مساحة بلجيكا)، ولها في ولاية كوستاريكا وحدها ١٠٧٠٠ هكتار من الاراضي المزروعة شجر الكاكو،

و : ٧٠٠ هكتار من حقول الموز ، ويستغل فرغها في غواتيمالا ، المعروف بشركة غواتيمالا الزراعية ٥٠٠ ٠٠٠ ٤ قطعة موز من مزرعات اللوز مساحتها ١٢٦ ٠٠٠ هكتار ، اي مس يوازي كل انتاج الجزر الخضراء او كناري . ويعمل في استثمار هذه المزارع جيش من العمال ، يؤتى بهم من سكان جامايكا ومقاطعة الاندلس في اسبانيا وجزر الكناري ومن الهنود الحمر ، والصين . وهي تتحكم ب١٠٠٠ المزارعين المعزولين الذين يضطرون للتعاقد معها بمقود بيع ويتخلون لها عن جميع الارباح التي تجنيها من اعمال التسويق .

فالسكان يبقون عاجزين تماماً في وجه احتكار هذا الانتاج الضخم وهذه التجارة الواسعة بحيث تبقى الحكومات حيالها مستكينه ضعيفة ، لا تبدي ولا تبعد امام ما لهذه الشركات من غنى وبراء وحول وطول ، والتي باستطاعتها ان ترفع الدكتاتوريات وتخففها كما تريد ، وان تفسد طمائم الموظفين ورجال السياسة ، وتتلعب بالمنافسة السياسية وتبني الانقلابات السياسية والثورات . والترايبط الشديد بين مصالح مزارعي الموز والخطوط الحديدية ، وسيلة من وسائل الضغط والاكراه الفعالة ترزح كل من لا يقف الى جانبها . والنشاط الاثني الذي تبذله هذه الشركة يتعارض كل المعارضة مع مصالح السكان ، اذ انها تعتمد على الزراعة الاحادية اي زراعة الصنف الواحد الذي يؤلف خطراً حقيقياً على اقتصاد هذه البلدان ، وتهمل جانباً قسماً كبيراً من الاراضي الصالحة لاعطاء المواد الغذائية اللازمة . كذلك هي ضد كل اصلاح اجتماعي الذي يعوي جانب العامل ويجرده من ربة هذه الشركة ويجعله اقل طواعية لها .

وهكذا فالولايات المتحدة التي لا تمارس الاستعمار بدلوله المتصارف ، خلقت في اميركا اللاتينية محميات خفية او مستترة كوضع اليد الكامل على جمهورية سان دومينيك او بمراقبتها الحياة الاقتصادية والمالية للبلاد كما يجري الامر تماماً مع الشركة الاميركية للثمار في غواتيمالا .

وقامت في البلاد حركة تسمى لنزع سيطرة الاجنبي وعبثه بواردها في سبيل التحرر الوطنية ، حاولت اشراك العمال وابناء الطبقة الوسطى فيها للاسهام معاً في الجناح هذه الحركة . وهذه الجبهة وقفت في وجه الولايات المتحدة والحكومات الوطنية الخاضعة لسيطرتها التي لا تستمر في الحكم الا بدعم منها . واتخذت المعارضة اشكالا مختلفة من المقاومة والصمود وارتدت طابعاً عنيفاً في هذه البلدان التي تم فيها تدخل عسكري : في نيكاراغواي ، اصلي سندينو الابركين ، سلسلة من المناوشات والحروب دامت اكثر من ست سنوات . وظهر في هايتي وفي سان دومينيك ، عصابات ، منها العصابة التي ألفها الهايتي بيرالت ووجدت تجارياً في الاوساط الشعبية وشتت سلسلة من الهجمات ضد المحتلين والحكومات المتواطئة معهم ، واضطرت الحكومة لشن حرب فعلية للتغلب عليها استمرت سنتين . وفي كولومبيا قام العاملون في زراعة الموز بأضرار عنيفة اودى بحياة الف واحد منهم . ان نفور الشعب من هذه الاستملاكات ، والحقد الذي واجهت به كل اميركا اللاتينية الاساليب التي تلجأ

أليها المفارز الأميركية ، أجبر حكومة الرئيسين هاردينغ وكوليدج على تصفية هذه الممتلكات وعلى انتهاج سياسة جديدة من « حسن الجوار » . وهذا النقور من الأميركيين الذي كان تجلّي في مؤتمر الجامعة الأميركية في ستيياغو ، عام ١٩٢٣ ، بلغ من العنف في المؤتمر الخامس لهذه الجامعة الذي عقد في هاافانا ، عام ١٩٢٨ ، بحيث اضطر وزير خارجية اميركا للتمييز بين « التداخل » *Interpositon* ، و « التدخل » *Intervention* . وعندما أقر مجلس الكونغرس ، عام ١٩٢٩ ، اتفاق كيلوغ الذي ينص على عدم اللجوء للحرب اضطر للتخلي عن الملحق الذي وضعه روزفلت الذي كان ينص على ان للولايات المتحدة ، في نصف الارض الغربي ، سلطة « بوليس دولي » .

ومنذ ذلك الحين اخذت بعض الحكومات تنهج لها سياسة استقلالية جديدة سواء في مجال سياستها الخارجية كالارجنتين مثلا التي عقدت علاقات تجارية مع الاتحاد السوفياتي كما عقدت معاهدات تعالف مع الدول المجاورة لها ، او في مجال سياستها الاقتصادية بإنشائها صناعة وطنية ثقيلة ، وبالحد من مكاسب شركات الاستثمار الاجنبية وارباحها ، عن طريق مشروعات الاصلاح الزراعي كزيادة التعويضات التي يتوجب عليها دفعها ورسوم جديدة واجبارها على دفع اجور اكبر للعامل الذين تستخدمهم ، او عن طريق سياسة التأميم التي انتهجتها حكومات المكسيك وبوليفيا وفنزويلا وغواتيمالا وكوستاريكا والبرازيل . وقد اضطرت جميع هذه الدول في نهاية الامر للتقيد بسياسة الولايات المتحدة . فالمحاولات التي قامت بها لسن تشريعات عمالية او لوضع خطة لتطوير اقتصادياتها ، دونما نظر الى مصالح الاستثمارات الاجنبية هوجت بعنف . وقد تمكنت « سياسة حسن الجوار » التي سارت عليها اميركا في الثلاثينيات الى تهدئة الحواطر وازالة سوء الظن في السياسة الاميركية بعد ان كانت لوحث « بالمصا الكبيرة » . وساعدت الحرب في اعقاب ١٩٣٩ ، على تقوية النهج الاميركي الجديد الذي قام على التعاون والتشاور ، مما جعل دول اميركا اللاتينية على الاتجاه من الولايات المتحدة للحصول منها على عون اقتصادي ومالي . وقد تفسر الوضع بعد وفاة ف. د. روزفلت . وقد امتعضت بعض الجمهوريات في اميركا اللاتينية من المداخلات المكشوفة التي اخذ يقوم بها فريق ممثلي اميركا الدبلوماسيين ، منها مثلا تدخل السفير الاميركي برادن ضد الجنرال بيرون ، في انتخابات عام ١٩٤٦ ، كما ساءها جداً المطالب الملحفة التي تنهال عليها والضغط الذي تتعرض له من قبل هؤلاء الممثلين وفي مجال العلاقات الدولية بين الأميركيين ، رات ان قضية الأمن التي تندرج بها الولايات المتحدة والتي طالما اثارتها في مؤتمر شاولتليك (١٩٤٥) وفي مؤتمر بوغوتا (١٩٤٨) لا تتعلق بها كثيراً وان تقوية امور الدفاع عن نصف الكرة الغربي تعود بالنفع على الولايات المتحدة بالأكثر . ولذا فقد أبت التسليم مبدأ مراقبة أدق للعلاقات الدولية التي تنوي وضعه موضع التنفيذ . كما نفرت من الالتزامات الحربية والمالية التي تقنح عليها من جراء هذه السياسة ، وأعربت من جهة ثانية عن امتعاضها الشديد للاعتمادات القليلة التي

يلأحظها مشروع مارشال ، اذا ما قورنت بما يخص من هذه الاعتمادات والمساعدات للبلدان المدوة من قبل ، ولكيفية تطبيق النقطة الرابعة . فلم تنل جمهوريات اميركا الوسطى المتخلفة والجمهوريات الاخرى الواقعة في جبال الاندس سوى ١ - ٦ ٪ من مجموع السلفات التي وزعت على العالم وبلدان الشرق الادنى واقريقيا ولا سيما اوروبا الغربية لأسباب سياسية لا تخفى على احد .

ولذا برزت في جميع المجالات ردة فعل عدائية ، ضد السياسة الاميركية ، ففي هذه الآثار الفكرية والادبية التي اخذت تعجد ماضي الهنود التي جادها الكاتب البوليفي شيرو اليغريا ، والكاتب الآخر الشيلي غبريل مسترال ، والشاعر بابلو نيرودا اشهر شعراء اميركا في وقتنا هذا ، مع الشاعر البوليفي فلنسيا فيرغا والشاعر دانيال فلكرسيل البوليفي الذين اخذوا ينادون بثورة عارمة تؤمن الاستقلال التام لمحو كل نفوذ اجنبي . والكاتب ميكل المجرانو استدراس الذي تصف لنا مؤامراته جهاد المواطنين في غواتيمالا وصراعمهم الدامي ضد شركات الاحتكار ورجال الاعمال التي يوجهونها الذين يستثمرون دونما شفقة او رحمة سكان هذه البلاد الفقراء (قصة : البابا الاخضر . وعيون سكان القبور) وظهرت هذه المشاعر على الاخص في المؤتمرات الاميركية الدولية ، في واشنطن عام ١٩٥٤ ، وفي كراكاس ، عام ١٩٥٤ ، ولا سيما بعد وصول الحزب الجمهوري الى الحكم اذ اخذ يهدد اصحاب رؤوس الاموال بالرجوع الى سياسة التدخل .

وتفتح الشخصية الاميركية ووقوفها في وجه اوروبا ولا سيما النزعة الاميركية الاسبانية في وجه الدول الانكلوسكسونية ، هذه الحركة التي انطلقت من المكسيك ، لم تلبث ان عمت كل اقطار اميركا الجنوبية . وقد وجدت تعبيرها في هذه التوعية التي تغلقت في العنصر القومي الاصيل ، وفي هذه الردة التي تطالب باحياء الحضارة الاميركية الاسبانية الغابرة . وقد عبرت هذه الحركة عن الروح الجياشة التي غلقت فيها ، بهذا الادب الاميركي الاصيل الذي اخذ يعالج المشكلات القومية في بلدان اميركا اللاتينية والى سدا يقف في وجه العملاق المنتصب في الشطر الشمالي من القارة . وهذه الوحدة او الاتحاد السهلة التحديق في المجال الثقافي او الفكري ، كان من الميسر جسداً تحقيقها او الوصول اليها في المجالات السياسية والاقتصادية . فقد اتخذت الحكومات المعنية موقفاً متبايناً بعضها من بعض ، بالنسبة لموقعها الجغرافي ولما هي عليه من يسر وبسطة عيش وبنسبة العلاقات التي تشدها من الولايات المتحدة . فمن منها شداها الى اميركا وشانج وثيقة واواصر متينة ، كالارجنتين مثلاً ، انست من نفسها حرية اكبر وقدرة اشد للعد من النفوذ الاميركي ، بينما بقيت الجمهورية الاميركية الاخرى تحت تأثير الحزب الاميركي ، عاجزة عن كل مقاومة ، ليس من حليف يقف الى جانبها للشد من أزرها . والضغظ الاميركي شق طريقه الى هذه الجمهورية ، من طريق الانتقاسات التي مكر جيداً في تغذيتها ، والسبها بعضاً في وجه البعض الآخر . فقد نجحت

أربع دول منها ، على أقدار متفاوتة ، في توطيد استقلالها ، هي المكسيك والأرجنتين والبرازيل وكوبا .

ثورة المكسيك ، وحدها بين هذه الدول ، قامت بالفعل ، بثورة اجتماعية . فالعمل البنّاء فيها يوشح به ، هام ١٩٢٠ ، عندما وضعت الحرب الأهلية أوزارها بعد ان لحقت الخراب والدمار بالبلاد ، وهي حركة تميزت بوضع حد للسلطات الواسعة التي تمتعت بها الكنيسة في تلك البلاد ، مما أدى الى حركات عصيان وتمرد غذتها مرويات عن ظمورات عجائبية للعذراء مريم . والى اضرابات قام بها رجال الاكليروس فامتنعوا عن ممارسة واجباتهم الدينية لمدة ثلاث سنوات ، وحروب عصابات نظمها «الناصريون» وتطبيق امم مواد الدستور الاساسي التي تنص على اماكن مصادرة املاك الكنيسة ، وبعث الممتلكات الجماعية للجماعات القروية بعد ان نُزعت منها في الماضي ، والقاه الديون المترتبة على المزارعين وانشاء نقابات للعمل والاصلاح الزراعي الذي تمهّل بتطبيقه رؤساء الجمهورية الثلاثة : كارانزا واوبريغون وكلاس ، ادى بالرغم من هذا التباطؤ في وضعه موضع التنفيذ ، الى توزيع ٤ ملايين هكتار من الاراضي على الاهلين ، كما ادى الى انشاء مصارف زراعية في البلاد ؛ الا انه لا يزال في البلاد ، عام ١٩٣٠ اكثر من ١٢٠ مليون هكتار من الاراضي تنتظر من يوزعها على مليون من الامر المكسيكية لا املاك لها . وتوقف المشروع الاصلاحى ، عند هذا الحد ، كما لم تطبق ، كما يجب ، سياسة تأميم الصناعات الاستخراجية . والمادة ٢٧ من دستور البلاد التي تملن باطن الارض ملكية لا يمكن التصرف بها ، اعتبرت لا مفعول رجعي لها . والانجازات المهمة بالفعل والتي كان لها تأثير بعيد ، هي التي تمت على يد وزير التربية والتعليم خوسيه فاسكونسلوس الذي انشأ عدداً كبيراً من المدارس في القرى وقام بمجهود ضخم في سبيل تعمير التربية الشعبية . ومع ان الثورة تميّزت في سيرها ، فقد سجلت ، مع ذلك ، حدثاً بارزاً في تاريخ القسارة الاميركية . ولأول مرة في تاريخ هذه القارة قامت ثورة زراعية عضدتها الجماهير الشعبية وهدفت للعمل في ما يؤول لحيرها ، وخرجت عن كونها مجرد تغيير فريق ليحل محله فريق آخر . وتمكن الفائزون في هذه الثورة من تقليم اظاهر هذه الاقلية الاقطاعية التي طالما هبّت بمقدرات البلاد وعرفوا كيف يصمدون بنجاح في وجه ضغط المصالح الاجنبية .

وهذه الحركة الاصلاحية لقيت دعماً اكبر ابان استناد الازمة المالية عندما انتخب كريناس رئيساً للبلاد . فبين ادارته والخطة الجديدة التي وضعها ف. د. روزفلت اكثر من شبه واحد ، فقد وقف كريناس الى جانب الفلاحين والمزارعين ، واولى اهتماماً صادقاً حركة بعث البلاد وتجديدها عن طريق تأمين الاستقلال الاقتصادي للبلاد وتحقيق الاشتراكية العمالية والزراعية وهي المطالب التي جاش بها وتبناها الجناح اليساري للحزب الوطني الثوري (P. N. R.) وأخذ تحت رعايته وتوجيهه تنظيم الجبهة الوطنية المكسيكانية التي لم تلبث ان اصبحت الحزب الثوري المكسيكاني ، الذي جمع حوله الجناح اليساري لحزب الاحرار وعدداً كبيراً من المنظمات

الصغيرة ، والاتحاد المكسيكاني للمال الذي اسسه لمباردو توليدانو ، عام ١٩٣٦ والاتحاد الوطني الريفي (C. N. C.) . واعيد العمل بشروع توزيع الاراضي وجرى تنفيذه بسرعة لم نهدما من قبل . فقد جرى توزيع ٢٠ مليون هكتار ، عام ١٩٤٠ على ٧٧٤ ٠٠٠ أسرة . وقد وُزعت هذه الاراضي على اصحابها ، كمقارات شخصية او فردية ، بينما حاولت الحكومة - خلافا لما جرت عليه الحكومات السابقة التي هدفت لجعل هذه الاراضي الموزعة مرحلة تالياً معها المنود ليصبحوا من صغار الملاكين ان تحمل منها مزارع تعاونية مجهزة تجهيزاً حديثاً . وقد تولى كريدناس بنفسه تنفيذ هذه العملية في قضاء لاغونا ، حيث الفت ٣٩ ٠٠٠ أسرة من ٣٨٠ ٠٠٠ هكتار اقطعت لها ، مزارع تعاونية ، كان لها من النجاح والازدهار ما شجع على توسيع هذا الاختبار ، الى مقاطعات يوكاتان وسولورا .

وبتأثير من المنظمات المالية التي اخذت تطالب بأجور أعلى ، ورغبة منه بتأمين موارد جديدة للبلاد ، وعمل بالسياسة العامة التي اعتمدها والتي رمى من ورائها للاحتفاظ بموارد البلاد للبلاد عملاً بالشمار : (المكسيك للمكسيكيين) ، راح الرئيس كريدناس يطبق قانون التأميم الذي صدر عام ١٩٣٦ ، لارغام ارباب العمل على القبول بمقود جماعية . وسند بنفوزه حركة الاضرابات وصادر الاستثمارات الاجنبية وحوطها الى تعاونيات . فقد أمم ، عام ١٩٣٧ ، الخطوط الحديدية (وهي بريطانية في معظمها) ، كما أمم عام ١٩٣٩ ، شركات البترول التي يعود معظمها للأميركيين بمد أن تازمت العلاقات بين اصحابها والتفقات المالية . الا ان خلفاءه تراجعوا عن هذه السياسة من بعدها ، عام ١٩٤٠ امام الشركات التي اخذت تمرقل بيع البترول المكسيكاني وتسيبت بنشوب ازمة مالية في البلاد .

وبعد ان غطت الثورة المكسيكانية في نومها بين ١٩٢٩ - ١٩٣٤ ولا سيما بعد ١٩٤٠ ، فقد برهنت عن حيوية زاخرة ونشاط عارم بمقت الفن الوطني الاصيل في البلاد فسجلت بذلك عملاً ندر مثله في عصرنا هذا ، إذ افرغت هذا الفن في حياة المجتمع المكسيكاني : فالرسامون والنقاشون والحفاريون المكسيكيون يملون وثيقاً مع الجماهير الشعبية ، وبذلك بعثوا من جديد التقاليد الاصلية التي سارت عليها البلاد من قبل وترسمتها ، فعبادت بذلك دليلاً على المثل العالية التي جاشت بها الثورة ، فعبروا بالأثار الفنية التي وضموها على الآلام والمصائب التي انهالت على الشعب المكسيكاني . فن قاس ، خشن ، بليغ هذا الفن ، الا أنه فن ، النيل والاباء مله وفاضه ، يزخر بالقوة مع اوروزكو وريفيرا وسيكوبروس . الا ان الثورة تخلت ، على ما يبدو عن الصورة التي تمثلها لديموقراطية عمالية زراعية . وبالرغم من الامم الذي عرف به الحزب الحاكم وهو : الحزب الثوري المكسيكاني ، الذي كان الجهاز الممثل للطبقات الوسطى في المدن ، فقد اصدر تشريعات اخذت ثقلها ، اكثر فأكثر ، قيسام المقارات الكبرى وراضى جانب الكنيسة الكاثوليكية . فالبطالة والحاجة الى الارض والتضخم المالي المتصاعد كل ذلك

وجد له صتام امان في الهجرة الجماهيرية المتسرة غالباً ، والبائسة دوماً ، باتجاه الولايات المتحدة الاميركية .

ارجنتين بيرون فالامثولة البليغة التي نستمدّها من سلوك الدولتين الكبيرين في اميركا اللاتينية قدل بوضوح ، بالرغم من الارتجاجات وحركة النكوص التي ارتسمت عليها ، على عمق التطور الذي وقع منذ نصف قرن في هذه البلدان وسيرها الحديث نحو تحقيق استقلال اكبر .

ولما كانت الارجنتين مرتبطة الى حد بعيد ببريطانيا العظمى من الوجهة الاقتصادية ، فقد تأثرت بعيداً بالازمة الاقتصادية الكبرى واصبحت على حافة كارثة مالية تهددها لا سيما بعد اتفاقات اوواو حيث نالت منافستها الكبيرتان : كندا واوستراليا ، من المنافع والامتيازات ، في الاسواق البريطانية ، ما كانت تتمنى ان تنال منه زوراً زيراً . ولذا اخذت هذه الاقلية الصغيرة ، الميالة للانكليز والتي تطالب بتنشيط انتاج الحبوب في البلاد والتوسع في تربية الماشية ، والتي استطاعت ان تسقط الراديكاليين وتبدمهم عن الحكم ، تثير معارضة التجار وسكان المدن المعروفين بعداتهم لسياسة تغليب الزراعة في البلاد التي من بعض نتائجها تعزيز استيراد المواد المشفولة واجتذاب رؤوس الاموال البريطانية . وقد راح الحزب الراديكالي المحافظ ينحى باللائمة على كبار الملاكين المعارقين المتولين الحكم في البلاد ، بمرحلة الازدهار الاقتصادي فيها واخذوا يطالبون بسياسة اشد واقوى تأخذ على نفسها تصنيع البلاد وتعمل على تنويع الاقتصاد وتولونه بحيث تتوفر ليس ظروف الكسب والربح امام الصناعيين وزبائنهم من التجار فحسب ، بل ايضاً اجتذاباً للهاجرين ولليد العاملة . ان سياسة توسيع المزارع وايجاد الالوف من صغار الملاكين ، من شأنه ان يخلق في الداخل سوقاً لا بد منها لتصريف الانتاج الصناعي ، كما انهم - يحبذون من جهة اخرى بأن يساهموا مساهمة اكبر بسياسة الجامعة الاميركية بحيث تتامن مصالح البلاد العليا ، وتستقيم المنافسة الانكلو الاميركية . وأدت المضاربات ، خلال الحرب والعصر المالي الذي عانت منه البلاد الى ارتفاع الاسعار والى المزيد من الاستياء العام بين الاهلين ، وفي الرابع من حزيران ، أدت « حركة زعماء الجيش » الى قلب الحكومة . فنحن ليس امام انقلاب عسكري تقليدي من النوع المعروف . فالضباط الذين هياؤها استجابوا بالأكثر لروح التعاليد الارجنتينية كما ظهرت عبر الاجيال والروح الكاثوليكية المحافظة التي اثارها رجال الدين المعجبون بفرنكو ، كما استجابوا المشاعر المضادة للديموقراطية وللسامية التي جاش بها الجيش ، واعجابها بالجيش الالماني وبيغضها لكل ما هو اجنبي ولكل ما ينسجم مع رسالة الارجنتين المقدسة التي تعمل في سبيل وحدة اميركا الاسبانية ، والدعاية الفاشية وللنازية والفرنكوية . فنحن هنا امام مزيج من نوع خاص تألفت عناصره من رجمة كلاسيكية ومن روح قومية ثورية حديثة شاعت بين الطبقات المفكرة والضباط وشيئة الطبقة المتوسطة عدوة الرأسمالية والليبرالية والديموقراطية التي ترغب بأن يوضع حد نهائي للفساد في البلاد والى عجز الحكام الذين

اخذوا ينظرون اليهم نظراً الى حملاء الرأسماليين الاغنياء ، ولا سيما عملاء البريطانيين وراعي الضباط الشبان ذوي النزعة النازية يُنحون جانباً الجنرالات ذوي الميول الرجعية والمشاعر التقليدية ، ويطبّقون برنامجهم : فالوصول الى مركز القيادة في اميركا الجنوبية يقتضي له صناعة قوية تستطيع ان تؤمن للجيش الوسائل التي تساعد على تعادل ما للبرازيل ، الجارة المنافسة الكبرى التي تساندها الولايات المتحدة ، من صناعة قوية ومن قوة حربية . والنظام الجديد ينسج على منوال الفاشية : تقوية قوى الأمن العام (وجعلها من القوة والبطش في بونس آيرس كما هي في نيويورك التي تزيدها اتساعاً ثلاثة اضعاف) ، وانشاء « مصلحة خاصة » تكون نسخة طبق الاصل من المستشار الالماني ويلجأ الى الاساليب ذاتها ويقوم بعمليات مذابح بالجملة بين احباء اليهود في المدن ، ويضع تحت اشرافه الصحافة والاذاعة ، والمراقبة وحل الكونغرس ، ومراقبة التعليم الديني وينشر المبادئ التي تقول بها الدكتاتورية وتعلم ، والتدريب العسكري الكلاسيكي من سن ١٢ سنة فصاعداً ، ومضاعفة خمسة اضعاف ميزانية الدفاع والحربية .

ولكي تعترف بها الامم المتحدة ، اضطرت الحكومة للاعتراف بالاحزاب ، حتى بالحزب الشيوعي ، انما تخضعها لمراقبة دقيقة وتخضع الانتخابات التي تقوم بها الإرهاب . وجرى ترسيخ النظام الجديد على يد بيرون الذي دخل للحكومة عام ١٩٤٥ وقد أنيطت به وزارة العمل والضمان الاجتماعي وقام فيها باصلاحات أمنت له شعبية جنونية ، إذ أدت الى زيادة محسوسة في اجور العمل ، وتثبيت اسعار المواد الغذائية ، وتحديد حد أدنى للعمال الزراعيين ، وظهر للجميع بأنه الشخص الوحيد الذي يستطيع الوقوف في وجه الاستئثار الاجنبي البغيض وان يضع حداً للبؤس والشقاء المسيطرين على المدينة والريف معاً . واصحاب القمصان السوداء كلهم يتهاكفون في خدمته ويتدخلون لمصلحته بتنظيم مظاهرات ضخمة هادئة تأييداً له كلما كانت سيطرته أو نفوذه في خطر .

« المدلانية » فهو صاحب « النظام المدلاني » ، وهو نظام دكتاتوري يؤلف حلقة ثالثة في سلسلة هذه الانظمة الجماعية ، يهذب على السواء الرأسمالية والشيوعية . ويعرف هذا النظام بكونه « نظاماً فلسفياً في جوهره » يتميز عن الفردانية الرأسمالية كما يختلف عن الجماعية من جميع الوجوه . و « النظام المدلاني » هذا مستوحى في اصوله العامة من انظمة موسوليني وسالازار وكديانو ، ولذا فهو يمت الى الفاشية بسبب وثيق . فهو كمناله المهتمدي ، يشدد على الاستقلال الاقتصادي ، وعلى العدالة الاجتماعية والسيادة الوطنية دون أي رغبة في تحقيق الدولة الحرفية او المهنية وبدون ان يولي النقابات اية وظيفة عامة . واسوة بالنظم الفاشية ، فقد علل النفس بالقضاء على الحمرح الطبقي واستبداله بالتعاون المتبادل فيما بين الطبقات . اما القومية عنده فأساسها العرق دون الفكرة البيولوجية ، « فهي نظرية روحية محض » .

والنقابات التي تعين الحكومة رؤسائها ، تضم طبقة عمالية يندق عليها النظام عوارفه :

كالمقود الاجتماعية ، ومرتب شهر اضافي في آخر السنة والضمان الاجتماعي الإلزامي والمشاركة في الأرباح ، وقوانين مضادة للتكتلات الاحتكارية .

وقد صدر في البلاد ، عام ١٩٤٩ ، دستور جديد شدد كثيراً من جانب السلطة التنفيذية ، يضمن حقوق العمال الاجتماعية ، وأشار من طرف خفي على « ان الملكية الاجتماعية » ستأتي بديلاً للملكية الفردية . وإيفا بيرون « سيدة الامل » أخذت على نفسها تأسيس منظمة خيرية تمد يداً مسعفة للشيوخ والأولاد وللنساء ، وتؤمن للنظام القائم شعبية واسعة . من مفارقات هذا النظام هو انه في الوقت الذي برز فيه نصيراً للطبقات الراضحة والمضطهدة يبعث فيها الشعور الطبقي المبني على البروليتاريا الهائلة او الـ *Negada* (طبقة الصماليك) ، راح يشدد من جانب القوى الرجعية في البلاد : كالجيش والبوليس والاكليروس . وقنع بأن «يجتهد الامر القديمة ويراعي جانبها بعد ان امتنع من تطبيق القانون بحقها ، هذا القانون الذي يميز له مضادة املاكها الواسعة وتوزيعها على الشعب .

والحجائز الاقتصادية لم تأت اقل شأنًا وقدراً . ولكي يحرر البلاد من وصاية الاجنبي عليها ، كان لا بد من انشاء صناعة وطنية قوية . ولذا سار على سياسة الاقتصاد الموجه والتأميم ، هذه السياسة التي تضع بين ايدي الدولة القطاعات الرئيسية في الاقتصاد الوطني . وعلى هذا الاساس جرى تأميم البنك الاهلي وفرض الرقابة على كل مؤسسات التسليف ، وانشأ اسطولاً تجارياً ملكاً للدولة كما عهد الى شركات وطنية باستثمار ثروات البلاد من البترول والفحم الحجري . أما الصناعات الاخرى ، فعملت الدولة على تشجيعها وسهلت لها وسائل النهوض بالخطة الاقتصادية التي وضعتها ، وذلك عن طريق تسهيلات مالية واعفاؤها من الضرائب ، ومعدل قطع قرضي . . وتمويل مشروع تصنيع البلاد يجب ان تؤمنه الزراعة . فعلى مكتب تأميم النقد الناصر ان يشترى محاصيل البلاد بالعملة الوطنية (البيزوس) من المنتجين لها ، على ان يبيعها للخارج بأعلى سعر ممكن تأمينه بالايارات الانكليزية . وهكذا دخلت الخطة الخامسة الأولى (١٩٤٧ - ١٩٥١) دور التنفيذ ، وجاءت نتائج الانتاج الوطني مرضية متفقة تماماً مع التصميم الموضوع حتى عام ١٩٤٨ ؛ الا انه حدث بعد هذا التاريخ ركود عام في الخطة . والتأميمات الوحيدة التي اجريت انحصرت في شراء شبكة الخطوط الحديدية من الشركات الفرنسية والانكليزية ، وشراء شبكة التلفون من الشركة الاميركية بل محتكرة هذه الشبكة . ومن الواضح ان هذه الخطة الجديدة الواسعة لم يكن من الممكن تطبيقها لمدم توفر رؤوس الاموال اللازمة في البلاد ، وللبلية القائمة بين التوسع الصناعي وركود الزراعة . وقد حدث بالفعل تأخر ملحوظ في المجال الزراعي ومن جراء نقص في اليد العاملة التي مالت للعمل في المصانع ، وللتفاوت العظيم بين اسعار المواد الزراعية والمنتجات الصناعية ، وهو سعر متدن جداً تدفعه الحكومة كان من بعض نتائجه تناقص الاراضي المزروعة قمحاً وبالتالي نقص يلحق التصدير . وقبل انجاز الخطة الموضوعية ، عام ١٩٤٩ ، كان لا بد من « قلب البخار » وانتهاج سياسة تعمل على تشجيع الزراعة في البلاد .

وعصر النفقات العامة . وارتقاع حركة التصدير التي نتجت عن التسلع الاميركي واشتباكها بحرب كوريا افسدها ارتفاع الاسعار العالمية فزادت من كلفة الاستيراد بحيث انخفضت جداً القدرة الشرائية في البلاد وعمد كثيرون من رجال الصناعة والتجارة الى التخفيف من نشاطهم وعادت البطالة تكثُر عن انيابها ، عام ١٩٥٠ و ١٩٥١ ، وزاد التضخم المالي في البلاد . ومع ذلك فقد اعطت الانتخابات العامة الجنرال بيرون ، عام ١٩٥١ اكثريّة اقوى من التي تمت له عام ١٩٤٠ .

١ وجاءت الخطة الخمسية الثانية ١٩٥٣ - ١٩٥٧ تختلف تماماً عن سابقتها . فقد حلت فيها لزراعة وتربية الماشية المرتبة الاولى من العناية ، ووضِع للتصنيع برنامج متواضع جداً كان لا بد للنهوض به ، من الاعتماد على رؤوس الاموال الاجنبية . وحاول بيرون ان يستدرج التمويلين الاميركيين ، واضطر في هذا السبيل لتوقيع اتفاقات مع شركة ستاندر د اويل . وقد بعثت هذه المصاعب التي لقيها المعارضة من مكنتها مع انها لم تلق سلاحها . وقام في البلاد حلف ضم كبار الملاكين العقاريين بعد ان كان بيرون راعى جانبيهم وابقاهم دوماً تحت التهديد ، والتجار والطبقات المتوسطة ، والطلاب ورجال الفكر الذين استهدفوا للاضطهاد ، والكنيسة التي اقلعوا انشاء اتحاد بيروني ضم الطلاب والجيش والبحرية ، واسقط من الحكم في ايلول عام ١٩٥٥ .

ان مقاومة العنيفة للولايات المتحدة الاميركية ، والدور الذي لعبه كالدافع الاكبر عن اميركا اللاتينية ضد خصم عنيد بطاش ، اكسبه نفوذاً كبيراً . فالنجاحات التي حققتها انجازاته في الحقل الاجتماعي ، بعد عام ١٩٤٥ ، والجهود التي بذلها لبعث ثورة سياسية واقتصادية تم اميركا اللاتينية بطولها ، ضد الاميركيين ، قوبلت بدوي عظيم تحسبوت ارجاؤوه في كل جمهوريات هذه القارة ، وامنت له العديد من الانصار والمريدين ولم تلبث ان استوثقت علاقته بكثير من الدول في الخارج ولا سيما مع الفئات العسكرية والمدنية التي جاشت مثله بالاماني نفسها ، وراح « الملحقون التجاريون » في سفارات الارجنتين في الخارج ومفوضياتها يبشون تعاليمه ومبادئه العدلانية . وقد قام بعد عام ١٩٤٣ ، في طول البلاد وعرضها زملاء او رصفاء لبيرون ، اثر الثورة التي اندلعت نيرانها في بوليفيا ، والانقلابات المتتالية التي وقعت تباعاً في باراغواي ، وانتخاب فيلاسكو ايبارا في الاكوادور ، واز استنسورو في بوليفيا ، والجنرال ايبانيز في الشيلي الذين وقفوا موقفاً استقلالياً شديداً من الاحتكارات الاميركية وقاموا بحركات تأميم في بلادهم . وعقدت معاهدات تجارية رمت كلها الى تأمين التعاون بين النظم الاقتصادية المعمول بها في هذه الدول وراح كل منهم يقف موقفاً استقلالياً باتجاه الولايات المتحدة . ولذا جاء هبوطه انتقاماً ثأرياً اعدته الاحزاب القديمة والطبقات الموجهة التقليدية ، كما ساهمت في احكامه المصالح الاجنبية التي وجدت في وضع الارجنتين المالي الصعب ، فرصة لها سانحة لاستعادة ما خسرت في هذا المجال .

تأثرت البرازيل التي شدتها الى الولايات المتحدة روابط اقتصادية مثينة ، الى برازيل فرغاس
 حد بعيد من الانهيار المالي الذي اصاب الولايات المتحدة واخلخل اقتصادها ،
 عام ١٩٢٩ ، اذ انخفضت الاسعار فيها $\frac{2}{3}$ قيمتها ، وافلس عدد كبير من اصحاب الاملاك
 المقارية فأالت املاكهم فجأة الى ايدي بمنلي البورجوازية . والثورة العسكرية التي وقعت
 عام ١٩٣٠ ، ورفعت فرغاس الى السلطة ، وضمت حداً لسيطرة الأطر التقليدية وجلبت الى
 الحكم عناصر جديدة عاهاها الطبقات المتوسطة في البلاد ، وخلقت الدولة الجديدة : قومية
 اصلاحية . وتمكن فرغاس من التغلب على المراقيل والصعوبات التي اثارها في وجه الحزب الفاشي ،
 ومطمح المقارومات المحلية والحركة الانفصالية التي ظهرت في ولاية ساو بالو ، عام ١٩٣٢ .
 ووطد سلطته عام ١٩٣٧ ، بوضعه دستوراً جديداً اعترف له بحق تجديد ولايته : بحيث بقيت
 دكتاتوريته قسائمة حتى سنة ١٩٤٥ . وقوى من سلطات الحكومة الاتحادية ، وألغى الجيوش
 المحلية ، وانتهج سياسة اصلاحية انتهازية استهدفت تحسين وضع الفلاح والحلاسي والمولنين ، عن
 طريق تحديد ساعات العمل في اليوم . وقد حاربه النخبة الفكرية المتحررة في البلاد ، كالقي
 حربياً عواناً من قبل المجتمع القديم ، المؤلف من الأسر القديمة والارستوقراطية المقارية ،
 والاعيان ، بعد ان خلخل ما كان لهم من شأن ونفوذ ، كما ان استنثار الطبقات الوسطى
 بالسلطة حرمهم من وسائل العمل والتأثير في البلاد .

وقد احتفظ بمقاليد السلطة حتى عام ١٩٤٥ بفضل الشعبية التي تمتع بها والتي اعادته الى
 مركز السلطة والقيادة عام ١٩٥٠ ، في اعقاب الفترة الدستورية التي شغلها الجنرال دورا ،
 واحتفظ بها حتى وافاه الاجل المحتوم ، هام ١٩٥٤ . وعلى شاكلة « العدلانبة » ، التي اسسها
 بيرون ، فال « Gélutisme » التي اقامها فرغاس ، قامت مع محاربتها الشيوعية ، بجهود طائفة
 لتحسين اوضاع الفلاحين والعمال في البلاد . وتولى وضع تشريع اجتماعي لم يعرف مثله الى ذلك
 الحين اقتصر اثره على المدن الا انه ترك حالة من اليأس والشقاء وعدم المساواة في المجتمع
 البرازيلي ، وجمع حوله العناصر الشعبية ، كما ان السياسة التي انتهجها في تصنيع البلاد اكسبته
 عطف رجال الاعمال بعد ان غض النظام النظر عن الارباح الطائفة التي كانوا يجنونها . فدكتاتورية
 من هذه الدكتاتوريات الانتهازية ، الاكثر فطنة والاقبل وحشية . . لا عنف فيها ولا مبادئ
 لها . . وفرغاس لا يفي بوعوده ، الا انه يتدبر الامر في ارضاء الجميع ، فقد غض النظر عن
 تعدد الاحزاب في البلاد ، وحرية الصحافة لا أثر لها في عهده ، ومع ذلك فحرية الكلام تبقى
 كاملة غير منقوصة . فالاحزاب الجماعية التي ظهرت قبل عام ١٩٤٠ والشيوعية تكافح وتعتبر
 غير شرعية الا انه يحافظ على علاقاته مع زعمائها . فبعد ان عبر عن مشاعرها نحو دول المحور ،
 عاد وتعايف مع الولايات المتحدة الاميركية وارسل حملة تشترك بالحرب في ايطاليا . ومع انه
 يعتمد على الروح الوطنية في البرازيل المعروفة بعدائها للاميركيين ، فقد استخدم الاعتمادات
 الطائفة التي وضعتها الولايات المتحدة تحت تصرفه ، لتشجيع حركة التصنيع في البلاد ، من جميع

وجوهها . ووضع عام ١٩٤٥ خطته الائتلافية لتطوير البلاد المعروفة S. A. T. E. (الصحة العامة - التغذية - النقل والطاقة) ، وهو برنامج رعى من ورائه الى رفع مستوى العيش بين العمال . وبمباراة اخرى : الانتاج ووسائل النقل ومصادر الطاقة التي تكون الاعمدة الاساسية لكل تطوير في الزراعة والصناعة . وادى انتصار الحلفاء على المانيا، هناك في ابي مكان آخر من بلدان اميركا اللاتينية الى زوال النظم الدكتاتورية . فقد اجبر الجنرال دوتروا ، فرغاس على التخلي عن الحكم وأقر دستور جديد للبلاد عمل بوجبه ابتداء من عام ١٩٤٦ .

وفي خلال خمس سنوات تولى الحكم في البرازيل حكومة منبثقة عن تحالف بين الكاثوليك والمحافظين ، زاد خلالها التضخم المالي من جراء الازمة الاقتصادية التي عقب الحرب ، وارتفعت الاسعار اكثر مما ارتفعت الاجور . وكشف الازراء الهائل المتجمع في ايدي قلة من الناس البؤس المدقع والشقاء المسيطر على البلاد . واعادت انتخابات عام ١٩٥٠ فرغاس الى كرسي الرئاسة ومعه برنامج اجتماعي اجراً من اي وقت سبق . وفي ايار ١٩٥٤ ، رفع الاجور ١٠٠٪ / وانشأ ال Petrobas الذي هو عبارة عن احتكار الدولة للبترول ، كما انشأ l'Electrobas الذي لم يكن حتى ذلك التاريخ سوى بناء مركز ضخيم لتوليد الطاقة الكهربائية تابع للدولة الا انه يؤلف بالفعل تهديداً لرووس الاموال الاجنبية التي وظفت في البلاد قبل عام ١٩٤٥ ، واذ ذاك حدث انقلاب عسكري دعاه للتنازل والانسحاب . فانتحاره المؤثر ووصيته البليغة قوت شعبيته ، وقام حزبه اي الحزب العمالي بانتخاب الرئيس بوبتشيك لتولي مهام الرئاسة الاولى ، كما انتخب نائباً له ج. غولار ، وزير الاشغال العامة في عهد فرغاس . وانتصار ال Gélutisme انما يعني انتصار حزب اليسار . وقد نصح الحزب الشيوعي المنوع في البلاد التصويت الى جازبه ، وهو بالحقيقة فوز العناصر التي تهتم بتطوير الصناعة بين الشعب البرازيلي ، وتقوية السوق الداخلية ، والتجارة مع جميع الاقطار في وجه الطبقات الموجهة القديمة المتحالفة مع الرأسمال الاجنبي . بينما الطبقات الشعبية لم تكن حتى الآن سوى عنصر تكميلي ليس الا .

قام النظامان البيروني والجيوتولي على التماس : هو محاولة تحويل انتفاضات الجماهير عن الاجنبي . . . فقد احترما الامتيازات التي نعمت بها الاقليات القديمة وحافظا عليها ، لا سيما الارستوقراطية العقارية القديمة وشركات الاستثمار الخاصة في الوقت الذي جهدا للعمل في سبيل تحسين ظروف العيش بين الجماهير والنهوض بالتصنيع الذي هو اساس كل استقلال اقتصادي . وقد رفضا كلاهما الاخذ باصلاحات جذرية او المس بأرباح رأس المال ، مؤثرين اللجوء الى التضخم المالي لمواجهة متطلبات الاستثمارات والنفقات الاجتماعية . وهكذا تسببا في رفع الاسعار وزادا الوضع تشويشاً بزيادة اختلال التوازن في الميزان التجاري . فلم يكن من العسير على هذه الاوليفارشيات ، والحالة هذه ، ان تزيجها معاً بمؤازرة المصالح الكبرى العائدة لدول اميركا الشمالية .

٤ - وضع القارة بعد ثورة كوبا

اثر الفوز الذي حققه رجال المقاومة (*Maquisards*) على دكتاتورية باتيستا الدائمة ، في كانون الثاني ١٩٥٩ ، في الحياة الدولية ، ازمة حادة في العلاقات الدولية بين الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي عن طريق احتمال المجاهدة المسلحة بين القوتين العظميين ؛ كما ساعدت على احداث تغيير جذري في اوضاع القارة من الوجهتين السياسية والاجتماعية .

الثورة الكوبية ولتائجها
فقد كانت كوبا بالفعل مستعمرة للولايات المتحدة تستثمرها وتمتص خيراتها عن طريق الشركات الضخمة التي كانت تتصرف بمتلكات شاسعة يزيد بعضها على نصف مساحة محافظة من المحافظات الفرنسية ، وبواسطة مصانع هامة كانت جميعا تتحكم بجميع مرافق النشاط الاقتصادي في الجزيرة . وقد باثرت كوبا ، منذ سقوط حكومة باتيستا الاخذ بسلسلة من الاصلاحات رمت الى تحسين مستوى العيش بين الجماهير الكادحة ؛ كتنفيذ الاجور ، وتحويل المزارع الكبرى الى تعاونيات زراعية ، ومكافحة الامية في البلاد ، وتسليم الميليشيا الشعبية . وقد استهدفت هذه التدابير الاصلاحية لمقاومة كبار الملاكين ولرجال الاعمال ، كما واجهت عقوبات صارمة من قبل الولايات المتحدة ، ونالت اكلها بالقانون الزراعي الذي صدر في ١٧ ايار ١٩٥٩ . وعندما قررت اميركا عام ١٩٦٠ ، ادخال تعديلات على الحصص المسموح استيرادها من السكر ، تحول الصراع الى صراع مكشوف . فحاولت اميركا من جهتها ، انشاء جيش لفرز كوبا يتألف من المهاجرين الكوبيين عندها ، وفرض الحظر على التصدير لكوبا بجميع اشكاله كما ردت كوبا من جهتها على هذه التدابير باقفاق عقدهته مع الاتحاد السوفياتي تمهد معه شراء السكر والفاكهة والفضول النباتية ، وتقديم مساعدات مالية ، كما صادرت الشركات الاميركية العاملة في الجزيرة (معامل السكر ومصافي البترول ، ومعامل توليد الكهرباء والتلفون) ، وقام المصارف في البلاد ، والوقوف سياسياً الى جانب الاتحاد السوفياتي . وكلها تدابير واجراءات جذرية مضادة لبعضها من كلا الجانبين ، وانتهت في كانون الثاني ١٩٦١ الى قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين ، والى محاولة فاشلة بانزال المهاجرين على شواطئ الجزيرة في خليج كوشون ، وهي محاولة دبرتها السلطات الاميركية .

المشكلة الزراعية
فالتجاح الذي حققته الثورة في كوبا وعجز الولايات المتحدة في الوقوف في وجه الاصلاحات التي قام بها فيدل كاسترو ، وهي دندنة عرفت عنهم وعمدوا اليها في كل مكان آخر ، اثار في البلدان التي تتعامل من تابعيتها للولايات المتحدة ، آمالاً عراضاً ، كما اثار فيها الرغبة بالسير على منوالها . والقضاء على الجيش الذي اوفدته الدكتاتورية كان الفضل فيه للفلاحين والمزارعين . فاثار هذا الدرس البليغ تعطيه المقاومة الكوبية حركة احتياج في كل مكان : وظهرت في جميع هذه الدول تكتلات زراعية ، واحتلال

للاراضي من قبل الفلاحين في المقاطعات الواقعة الى الشمال الشرقي من البرازيل وولاية ريو غراندي في الجنوب ، واضطرابات المزارعين في البيرو ، وفي الاكوادور وكولمبيا وفنزويلا وغيرها . ومرد ذلك يعود الى تطور وسائل الاعلام والاتصال ، كما ان تغفلن الصحافة والراديو وضع هذا العالم الريفي على اتصال بالعالم اجمع ، فأخذ يعي نفسه ويعي حاجاته وما فيه من قوى وامكانيات .

ولذا راحت الحكومات تتخذ من التدابير والاجراءات ما يحول دون امتداد العدوى الثورية وانتشارها . ولذا نرى ان من النتائج الاولى للثورة الكوبية جعل الرأي العام يشعر بضرورة القيام باصلاحات زراعية هي الاساس لكل تطور جذري يراد ادخاله على هذه البلدان والدفع الديموغرافي المنيف الذي يفجر الانتاج عن متابعته والحقاق به (المعدل السنوي للانتاج بالنسبة للفرد الذي كان يزداد بمعدل ٣٤٣٪ عام ١٩٤٥ ، لم يعد ليزداد ، عام ١٩٦٣ ، سوى ١٪) وحركة النزوح بالجملة للجماهير من الريف الى المدينة التي لحقت الحلل بالاقتصاد اكثر فاكثرت كل ذلك قضي بزوال السلطة المطلقة التي اعتادت ممارستها السلطات التقليدية على سكان الريف ، اذ ان نظام المزارع الواسعة الذي تعتمد منه من شأنه ان يؤثر تطور الانتاج الزراعي في البلاد ، كما يمتد اذهار القطاع الصناعي فيها ، ويبقى خارج الاسواق ، في نظام اقتصادي أساسه الاستهلاك ، جانباً مهماً من السكان ، كما يترك دونها استثمار او استغلال مساحات زراعية شاسعة بينها هنالك العديد من العمال الذين لا عمل لهم . في هذا الوقت بالذات الذي سجل انتاج اميركا الجنوبية للمحاصيل الزراعية نسبة اقل من عام ١٩٣٩ بالنظر للفرد .

وهكذا نرى بين السنوات ١٩٥٩ - ١٩٦٣ ، تطل علينا قوانين زراعية ومشاريع قوانين ، عديدة في الاكوادور (العمل عام ١٩٥٩ بمشروع قانون بقي حرقاً جامداً منذ عام ١٩٥٤) ، وفي فنزويلا ، عام ١٩٦٠ ، وسان سلفادور وكوستاريكا ، عام ١٩٦١ ، وبناما والبيرو ، وكولمبيا والشيلي والبرازيل وجمهورية الدومينيكا وهايتي وهوندوراس ، عام ١٩٦٢ . وقد لقيت هذه التشريعات ، في كل مكان مقاومة يائسة انما فاجحة الآن ، من قبل الملاكين . وهذا الوضع أدى الى نشوب ثورة في البرازيل في ربيع ١٩٦٤ أدت الى سقوط الرئيس غولار عندما اراد ان يطبق القانون الذي اصدره عام ١٩٦٢ ، الرئيس كوادروس ، وهذا ما يفسر لنا ايضاً الثورة التي قامت عام ١٩٦٥ بمساعدة الجنود الاميركيين في جمهورية دومينيكا وقلبت الحكومة الدستورية القائمة فيها التي اظهرت استعدادها لتطبيق قانون اعده معهد الاصلاح الزراعي فيها .

وفي اربعة بلدان لا غير ، تمحق اصلاح زراعي له شأنه أو هو في طريقه الى التطبيق الفعلي . فالكسيك الذي كان رائداً في هذا المجال منذ عام ١٩١٠ والذي جاء فيه الاصلاح على مراحل ، لاسيا في الحقبة الواقعة بين ١٩٢٠ - ١٩٢٨ ، والحقبة الاخرى الواقعة بين ١٩٣٤ - ١٩٤٠ ، وفي عهد رئاسة الرئيس أدولفو لوبيز متيوس . وعمدت بوليفيا تطبيقاً

منها لعانون اقرته عام ١٩٥٣ الحركة الوطنية الثورية (M. N. P.) برئاسة فكتور باز استنصور الى مصادرة الاراضي الزراعية التي كانت في وضع « نصف اقطاعي » ، وذلك عقب احتلال الهنود الفلجاء للاراضي . وبعض الاحيان الى مصادرة بعض الاطيان ، اذا ما تجاوزت مساحتها حداً معيناً ، التي يطبق في استثمارها الوسائل والاعتدة الحديثة وبالرغم من قلة الاشخاص المؤهلين واقتدار البلاد للاعتمادات اللازمة ، فقد خضع عام ١٩٦٣ ، نحو ٤٠٪ من مجموع الاراضي الزراعية التي اصحابها الاصلاح (٣ ٤٠٠ ٠٠٠ هكتار) للتوزيع ووزعت بالفعل على ١٤٥٠٠٠ مزارع . وفي فنزويلا حيث العمل الديموقراطي وهو حزب الرئيس رومولو بيتانكور كانت وزع الاراضي المصادرة (والتي امر الدكتاتور بريس خيمينس بإعادتها الى اصحابها ، عام ١٩٤٨) ، فقد صدر عام ١٩٦٠ قانون في البلاد وزع الممتلكات الكبرى الواقعة في قلب المنطقة الشمالية ، حيث يشتد الضغط الديموغرافي . وفي عام ١٩٦٤ ، قال اكسلر من ١٠٠٠٠ أسرة حصصاً وزعت عليها . وقد جاءت عملية الاصلاح هنا اقل جذرية وشمولاً اذ تعلق الامر على الاخص بتعمير الارض واحيائها . وفي كوبا وحدها جاء الاصلاح الزراعي الذي تم عام ١٩٥٩ اكمل ما يكون . فقد وزعت فيها المزارع التي تزيد مساحتها على ٤٠٠ هكتار بين الفلاحين الذين لا ارض لهم ولا مزارع . وهو اصلاح وضع اسسه : المعهد الوطني للاصلاح الزراعي ونظمه على اساس تعاونيات استعملت ، عام ١٩٦٢ ، الى مزارع للدولة ، وتحتل ٨٠٪ من مجموع الاراضي الزراعية .

سياسة الولايات المتحدة الاميركية ونفور دول اميركا اللاتينية من الولايات المتحدة الاميركية
 كما تجلّت مظاهره الواضحة ، عام ١٩٥٨ ، خلال الرحلة التي قام بها نائب رئيس الجمهورية السيد نيكسون ، وفشلها في القضاء على نظام كاسترو ، هذه العوامل وما اليها أحدثت فيها ردات فعل متناقضة . فقد قامت من جهة بعرض مساعدات ضخمة على هذه الدول ، فأنشأت في هذا السبيل مشروعاً مشتركاً للمساعدات لتطوير الاوضاع الاجتماعية فيها وفتحت لها اعتمادات لتحسين الاوضاع الاقتصادية في هذه الجمهوريات . ومنذ انتخاب الرئيس كينيدي ، فقد لوح بفكرة لم تلبث ان اصبحت مشروعاً عرف بمشروع بونتا دل استيه أوضحه عام ١٩٦١ ، وأصبح وثيقة التحالف في سبيل التطور ، رمى من ورائه الى حل المشكلة الاقتصادية في القارة الاميركية (وأهمها التخلف الاقتصادي ، ونقص الاحتياطي والقطع النادر) . وفرضت الوثيقة على الدولة التي تفيد من هذه الخطة التمهيد بالقيام باصلاح زراعي . ورفع الدخل وزيادة الانتاج الاجمالي وتأمين توزيع الدخل القومي بصورة اقرب للمدالة والانصاف والنهوض بعملية التصنيع . وتتمهد الولايات المتحدة من جهتها بتقديم عوث مالي ووضع تحت تصرف الدولة المعنية سلفات ومساعدات مالية جسيمة . الا ان بنود هذا الاتفاق بقيت بالفعل حبراً على ورق اذ ان مجلس الكونغرس لم يصادق ، متأخراً جداً ، الا على اعتمادات اقل بكثير مما كان اقترحه المشروع المذكور ، وهذه التسهيلات لم يقدمها البنك الدولي للتطوير الاقتصادي

الذي يعود ١٩٤٢ ، بالمائة من رأس ماله للولايات المتحدة التي هيمن على الجانب الاكبر من ادارته ، الا وفقاً لما تراه . ولم يلبث ان ساء الوضع الاقتصادي في هذه البلدان ، كما ان فشل المشروع زاد الدول الاميركية نفمة وكرهاً كما تجلّى ذلك في مؤتمر الدول الاميركية الذي عقد في مدينة ساو باولو في تشرين الثاني ١٩٦٣ ، الامر الذي زاه في الاضطرابات والقلق . ناهيك عن ان ضعف النتائج أوجد خيبة أمل بين الاميركيين أنفسهم ، وقد رة الاميركيون على هذه المشاعر خلال رئاسة الرئيس ليندون جونسون وادارته بالرجوع الى سياسة «العصا الكبيرة» ، وأخذوا يهتمون المصلعين الاحرار المعروفين مع ذلك باعتدالهم بالماركسية والشيوعية ، وزادوا من حدة الحصار البحري على كوبا . كما ضغطوا على الدول الاخرى لكي تتقيد بهذا الحصار وتساهم به بصورة فعالة ، وبدلوا مساعدات سخية لهذه الدكتاتوريات التي لا يمكن الدفاع عنها ، كالدكتاتوريات التي يقوم بها فرنسوا دوقالييه في هايتي ، وتشجيعهم الانقلاب العسكري الذي اطاح بالرئيس غولار في البرازيل ، عام ١٩٦٤ . والتدخل العسكري المكشوف في جمهورية الدومنيك لمساندة الانقلاب العسكري ضد الحكومة الشرعية والاشراك الفعلي بالحرب الاهلية الدامية التي نشبت في البلاد في اعقاب هذا الانقلاب .

فشل الحركة الليبرالية وحركة الاستقلال الوطني التي قامت في وجه هذه الدكتاتوريات التي تؤيد مصالح اميركا الاقتصادية ، استطاعت ان تؤمن ، خلال السنوات العشر الاخيرة ، نظاماً ديموقراطياً قام في اعقاب انتخابات قانونية وبمشاركة الاحزاب القائمة . وهكذا تم انتخاب جوسلينو كوبيتشيك رئيس حزب العمال ، رئيساً للجمهورية في البرازيل ، اثر وفاة ج. فرغاس (١٩٥٥) ، كما ان النظام العسكري الذي انشأه الجنرال اودريا جرت تصفيته على يد الحزب A.P.R.A. الذي اتصف بالشرعية عام ١٩٥٦ ، كما اسقط في كولمبيا النظام الدكتاتوري الذي اعلنه الجنرال روخاس بينلا ، في ١٩٥٧ ، كما ان الجنرال اينديفوراس فوانتس فاز في الانتخابات التي جرت في غواتيمالا بفضل عدائه المكشوف للشركة التسابعة لاميركا الشمالية . وفي فنزويلا ادى اتحاد احزاب المعارضة فيها الى سقوط بيريس خيمس (كانون الثاني ١٩٥٨) ، وانتخب لمركز الرئاسة رومولو بيتانكور . وفي الارجننتين تم انتخاب الدكتور فرونديزي بفوز عظيم ، لموقفه المعروف الى جانب البترول واخيراً في كوبا ، انتصار حركة ٢٦ فوز على الرئيس باتيستا بفضل « اصحاب اللهي » التابعين لفيدل كاسترو .

جاء مظم هذه الانتصارات هابراً ولفترة وجيزة ، ان يسود هذه البلدان اقتصاد مفكك تجد فيه جنباً الى جنب قطاعات حديثة التنظيم وقطاعات مهلهلة القوام والتركيب ، حيث الانتاج ضعيف ورؤوس الاموال الوطنية لا تتدخل الا في المضاربات المقارية وفي القمار بدلاً من ان يوظفها اصحابها بشكل معقول ، وحيث وجدت الحكومات الليبرالية نفسها عاجزة عند

حدثت اول ازمة نصيب صادراتها ، نتيجة محتومة لهذه النكسة التي وقعت ، عام ١٩٥٨ ، في البلدان الرأسمالية . وقد وجدت نفسها عاجزة تماماً عن النهوض باصلاحات جذرية : من اصلاح زراعي ، وتخطيط اقتصادي ، وتحديد ارباح الشركات الاجنبية ، والورجوازية الكبرى المسيطرة على مرافق التصدير وكبار الملاكين العقاريين . وتطور الامور في مثل هذا الوضع ، وفقاً للأعراف المألوفة التي تنسم عادة بأزمة مالية وقفت قيمة النقد وارتفاع اسعار الحاجيات والاجور ، والبطالة وتخفيض قيمة النقد . اما علاج هذا كله فقد قام بالرجوع الى الليبرالية الاقتصادية ، وسياسة التقشف ، اي تثبيت الاجور الذي كان يتم عن طريق زيادة محسوسة في الاسعار ، والعدول عن سياسة تأميم مصادر الثروة في البلاد والتسليم بامتيازات جديدة للمستثمرين الاجانب استثناء لهم . والاضطرابات الاجتماعية التي كانت تؤدي اليها هذه السياسة ، كثيراً ما سمحت علاقات الحكومة مع النقابات والاحرار الذين اوصوهم الى الحكم ، وعلى التعاون مع الطبقات صاحبة الامتيازات للبحث عن اعتمادات مالية لدى المصارف الاميركية . وهذه هي السياسة التي سار عليها فرونديزي في الأرجنتين الذي امر فاعاد الى القطاع الخاص شركتي الكهرباء والتبريد الوطنيتين التي سبق للدولة ان اتمتها في عهد الرئيس كوبتشيك بعد ان عجز عن مداواة المجاعة الهائلة التي حملت عشرات الالوف من البائسين على مفادرة اراضيهم المنهوكه الواقعة الى الشمال الشرقي من البرازيل الذين اخذوا يقضون جوعاً في منطقة واسعة $\frac{3}{4}$ مساحتها تعود الى ٨ بالمائة من كبار الملاكين .

وهذا العجز والشعور القوي بالحرمان الذي جاش في صدر النخبة التي صدمها الفشل بتحقيق امنيتها ، يفسر لنا ازدياد تفتح الوعي بين افراد الشعب وادراكهم انه لا سبيل للخروج من الحلقة المفرغة التي يتخبطون فيها والتي تجمل من المستحيل لتحقيق اي اصلاح جذري ، ما لم يتخذوا تدابير حاسمة دون ان تؤدي الى القطيعة مع اصحاب المصالح الخاصة التي تعيش في شبه نظام اقطاعي ، ومع اصحاب رؤوس الاموال الاجانب . وفي هذا الاتجاه الصريح ، سارت بوليفيا عندما راحت تؤمم مناجم القصدير التابعة لشركات باتينو وهوشيلد وارانامو ، وقرار الاقتراع العام ، والغاء الجيش وتسليح الميليشيا العمالية والفلاحية ، وجاء ذلك مقدمة يهد بها لاصلاح زراعي يجب ان يؤدي الى زيادة القوة الشرائية لدى الجماهير الشعبية ، وتدويع الانتاج الزراعي ، و « تحطيم احتكار التصدير » وهو الوسيلة الوحيدة لفتح السوق الداخلية امام الصناعة الوطنية . وهذا هو السبيل الذي سار عليه رئيس فنزويلا ، بتشانكور ، الذي قام في البلاد باصلاح زراعي ولا سيما باصلاح ضرائبي فحدد كثيراً من ارباح شركات البترول الاجنبية .

وقد طرأ على الوضع العام بعض التحسين منذ عام ١٩٦٠ اذ لم
 رضع القارة عام ١٩٦٦ بعد قائماً في طول القارة وعرضها سوى اربع دكتاتوريات هي
 براغواي ونيكاراغواي وجمهورية الدومنيك وهايتي . وقد وقعت منذ عام ١٩٦١ ، عدة
 انقلابات عسكرية على اقدار متفاوتة من النجاح والفشل ، في جمهوريات البيرو والاكرادور

وغواتيمالا وسان سلفادور والأرجنتين ، والبرازيل وبوليفيا وجمهورية الدومينيكا . ونرى في كولومبيا والبيرو وفي فنزويلا الجيش يقوم بمناوشات متصلة مع معارضة كبيرة قوية الجانب . وبقيت الأرجنتين يسودها الاضطراب من جراء سيطرة العسكريين على الحكومة المستضعفة التي اقامها الرئيس ايليا ، ومن جراء الشعبية القوية التي لا يزال بيرون وانصاره يتمتعون بها في طول البلاد ، اذ كان حزبه لا يزال اقوى حزب من حيث العدد والتفوذ . وبعد ان استقر الامر للعسكريين في البرازيل ، فقد عجزوا عن تأمين الاستقرار لنظام هزيل ضعيف . والديموقراطية المثالية التي كانت تتمثل بالفعل في جمهورية الاوريفواي ، رأت الاستقرار فيها والازدهار الاقتصادي يتعرضان لطرد مدام من جراء تدهور الوضع الاقتصادي فيها (تخفيض متكرر لسعر البز و فاصبح يساوي جزءاً من عشرين من الدولار ، وهبطت الصادرات الى ٥٠٪ من قيمتها وزادت تكاليف الحياة فيها ضعفين بين ١٩٥٩ - ١٩٦١) .

فبين الدكتاتوريات شبه المتخفية والديموقراطية الشعبية القائمة في كوبا التي عرفت بأصالتها ، قبرز الحكومات الاصلاحية - مثالة بفنزويلا الاشتراكية المعروفة بموقفها العدائي من كوبا والتي كانت تترصد بحرب اهلية فعلية ضد احزاب اليسار ، وبالشيلي حيث تعلم الحكم لأول مرة في اميركا اللاتينية الحزب الديموقراطي المسيحي الذي تغلب في الانتخابات على اتحاد احزاب اليسار وأسس حكومة باسم جبهة العمل الشعبية . وقد وضع الرئيس ادوارد فراي مشروع قانون حول مساهمة العمال بملكية الاستثمار وادارته ، كما وضع مشروع اصلاح زراعي . وقد حملت الكتلة القوية التي تتألف من الشركات الاميركية المحتكرة للنفط التي رأت نفسها مهددة بالتأميم ، على تشكيل شركة اقتصادية مختلطة تصيب الدولة ٥١٪ من اسهمها وفي المجال السياسي اتخذت الشيلي موقفاً معادياً لكوبا ، وقررت انشاء علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفياتي وبولونيا وتشيكوسلوفاكيا ، كما هدفت من جهة اخرى الى انجحاح مشروع اقتصادي ضخم يقضي بدمج ٢٠ جمهورية في السوق المشتركة الاميركية اللاتينية ، هذا المشروع الذي وضعت خطوطه الكبرى في معاهدة مونتفيدو ، عام ١٩٦٠ . وهذه الحركة الاصلاحية التي اقيمت معارضة قوية من قبل احزاب اليمين الحريضة على امتيازاتها ، ومن احزاب اليسار ، هل يمكن لها ان تنعم طويلاً بالحياة ، بدون معاضة وزارة الشؤون الخارجية الاميركية؟ فاذا جاء الجواب بالايجاب وقدر لهذه المشاريع الاصلاحية النجاح المرجحي ، شكلت هذه المحاولة الجريئة تحدياً للكسرية رادت بالتالي الى احداث تغيير عميق في تطوير القارة بأكملها .

الفصل الثاني

ثورة الشعوب المستعبدة

« ... اعلنت الاكثوية الساحقة للجنس البشري الثورة على هذا النظام الاقتصادي الذي فرضه عليها الغرب ... حتى اليوم » .

تيرر ماند

لم يقتصر النجاح العظيم التي حققته الحركة القومية خلال العقود الاخيرة على اميركا الاسبانية وحدها . فايضا اجلنا النظر ملياً ، في العالم اجمع ، نرى الشعور الوطني واليقظة القومية تجيش في صدور الشعوب المولوة التي راحت تطالب بالاستقلال . فاذا ما القينا نظرة عجيلى على خريطة آسيا وافريقيا السياسية ، عام ١٩٤٥ حيث لا نرى غير اليابات وتايلاند تتمتعان بالاستقلال والسيادة - بينما ترسف الصين المشتبكة بالحرب تحت وطأة « المعاهدات غير المتكافئة - وعلى هذه الخريطة ، عام ١٩٦٥ ، امكنا ان نحكم على قوة دفع هذه المشاعر الاستقلالية وضخامة النجاحات الباهرة التي حققتها . فقد اخذ الاستعمار يمانى من ازمة خانقة ، ولم يلبث ان قام على انقاض هذه الامبراطوريات الاستعمارية التي انشأتها اوروبا الغربية في افريقيا وآسيا مجتمعات مستقلة لم تتم ان اصبحت دولاً عصرية . وهكذا قضى تماماً على النظام الاستعماري القديم . وحيث لا يتطور ما بقي منه قائماً بالرضى والوفاق ، فهو في سبيل الزوال ، بينما يطل علينا مظهر جديد من الاستعمار من الصعب تحديده الآن .

كان للحرب تأثير بالغ ودوي عميق بين الشعوب المستعمرة امسا
تأثير الحرب العالمية الاولى
بمشاركتها الفعلية بأعمال الحرب عن طريق ارسال الجندين
والعمال الى الدول الام للاشتراك بالحرب او بالعمل في مصانعها وهذا هو بالفعل وضع المستعمرات
الفرنسية والانكليزية - واما عن طريق الاقتصاد بعد ان طلب اليها تقديم الماؤون والتجهيزات
اللازمة لدول الانفاق : كالتوسع بالاعمال الزراعية ، والاخذ بأسباب التصنيع . وقد اتبع لهذه
الشعوب ان تشاهد ، عن كثب ، اوروبا تشتبك « بحرب اهلية دامية ، وتتصارع دولها فيما

بينها وتطاحن ، بعد ان كانت سيادتها في نظرهم ، فوق كل شك ونظر . وكثيراً ما لوتحت دول الاتفاق هذه امام انظار هذه الشعوب والبلدان المستعمرة ، مبادئ التحرر والعنق ، واخذوا يتوقعون تحقيقها بفراغ صبر . وقد عم العالم بأسره ، هنا كما لدى شعوب اوربا المتحاربة أمل بسام بطاوع وضع جديد يتسم بالعدالة والروح الانسانية السحاء .

ومع ذلك فقد بقيت الحضارة الاوروبية تتمتع بسحر ونفوذ عظيمين . وقد بدا للجميع احتمال الفوز برضى المستعمرات وشعوبها ، اذا ما راحت دول الاتفاق تطبق مبادئ الحرية والتحرر التي طالما تبجحت عالياً بالدفاع عنها . الا ان الاستعمار في القرن العشرين جاش بمطامع اشعبية ، وحدته نفسه بتحقيق المزيد من الاستثمارات ومناطق النفوذ وامتيازات وتنازلات جديدة ، كما ازداد تكالبا في استثمار هذه الشعوب والموارد الطائلة التي تخفيها اراضيها . وهكذا أطل علينا في المستعمرات وضع ينذر بالانفجار شبيه من وجوه عدة ، بهذا الوضع الذي احاط بالمجتمعات الصناعية ، في طورها الصاعد ، خلال القرن التاسع عشر . ان انزال ابنساء المستعمرات منزلة البروليتاريا في الصناهة الكبرى ، اصبح من الامور العادية المتبدلة في نظر علماء الاقتصاد والفلاسفة الاجتماعيين ، فالملاقة بين المستعمرة والبلد الام لا يختلف البتة عن الملاقة بين رأس المال والعمل ، كما يؤكد غيتون .

« فالامر لم يخرج ، في كلا الرضين ، عن اناس ينتجون كل اسباب الثروة والغنى مستئين من كل حقوق سياسة او اقتصادية ، وضهم وضع « طبقة مستغلة مرهقة » .

وراحت الدول المسيطرة قهر سياستها الرامية الى استغلال المستعمرات واستنزاف مواردها الاولية الطائلة بالاحتجاج بمبادئ ارتضتها لنفسها عديدة ، منها : تسامي العرق الأبيض ، وعجز سكان البلاد الاصليين عن حكم انفسهم بانفسهم واستثمار مواردهم الضخمة بما فيه نفعهم ، وضرورة المحافظة على سيادة البيض ونفوذهم ؛ واتخذت منها ككساء وذريعة لاستثمار خامات المستعمرات على نطاق واسع ، ولتحويل الاغلبية العددية من سكان البلاد الاصليين ، الى وضع « اقلية اجتماعية » ، واستعملتها اداة فراء وإنراء ، لا تعود عليها حتى خيرات بلادها بكبير امر .

وقد خابت آمال المصلحين الاجتماعيين في هذه المستعمرات من هذه السياسية وفقدوا كل ثقة لهم بهذه المبادئ التي طالما نادى بها الدول الغربية ملوحة امام انظار الجماهير بالحرية والتقدم ، وتلاشت كل امكافات التعاون مع اوربا ، ولم يلبثوا ان اصبحوا اعداء اوربا وخصوصا الالء ، والعالمين على شجب حضارتها والتنديد بها عالياً . فالخوف من اوربا والحقد على الغرب قربهم اكثر فاكثر ، من دعاة الرجعية والمستمكنين بتقاليدهم القومية والوطنية ، وألهبت آسيا وافريقيا . ففي كل مكان هبت تيارات عنيفة تطالب بالاستقلال وانتصبت في وجه المستعمرين الذين لم يروا بدأ من التسليم ببعض التنازلات : وهكذا اجبرت الهند المسيطر البريطاني على التسليم بتنازلات مهمة ، وسارت على الطريق ذاتها مصر والصين ،

بالرغم من الحرب الاهلية التي قامت فيها .

واخذ العالم الاسلامي يشدد من روايته ويوتق من عرى التضامن التي تشد المسلمين بعضهم الى بعض . واستيقظت في كل مكان ، هذه الحضارات النائمة او المتخلفة محسولة حث الخطى للالتحاق بالركب المتقدم وللأخذ بأسباب الحضارة والرقى للحد من سيطرة الاجنبي الغاشم . ولتحقيق السيطرة التامة والسيادة الكاملة لبلادها وكثيراً ما اصطبلت هذه الحركات الوطنية بحركات او بمشاعر عرقية تحمل البغض والحقد للابيض ، الذي يستأثر بخيرات البلاد ويأخذ منها حصه الاسد .

كان الرئيس ويلسون والرأي العام الاميركي مناهضاً لفكرة الاستعمار
صيفة الانتداب
من الاساس ، ولذا فقد اصطدم بالامبرياليين البريطانيين والفرنسيين
الذين تشددم بعضاً الى بعض موافق الحرب ، كما شدت بينهم رغبة جامحة بالمحافظة ليس على مستعمراتهم السابقة فحسب ، بل ايضاً ، بتوسيع رقعة هذه المستعمرات عن طريق ضم المستعمرات الالمانية السابقة والولايات التي اقتطعت من السلطنة العثمانية . وهكذا اطلت علينا صيغة جديدة او مصطلح جديد استنبطه خيالهم الحصب من شأنه ان يؤمن بعض التعديلات في النظام المقترح ، هو الانتداب الذي اقترحه الجنرال سمطس ، ونص على انتداب الدول الكبرى الاعضاء في عصبة الامم على هذه المقاطعات الالمانية والتركية القديمة ، تقديرها باسم المنظمة وتسهر على تأمين التربية والتعليم لابناء البلاد واعدادها تدريجياً للاستقلال الناجز ، على ان تشرف لجنة خاصة تابعة لعصبة الامم على الطريقة التي تحقق بها الدولة المنتدبة ، المهمة الموكولة اليها . هذا الحل المؤقت ، في نظر الولايات المتحدة ، وهذا التوكيل الذي يخنو من كل اهمية في نظر الدول المنتدبة ، هذا الانتداب ، لم يراع جانبه ، ولم تحترم اهدافه كثيراً . فلم يعمل شيء تقريباً في سبيل اعداد البلاد المنتدبة وتميئتها للاستقلال . فالعراق وحده بين هذه البلدان أعلن استقلاله عام ١٩٣٠ ، دون ان تلقى اي مشكلة من مشكلاته السياسية والاجتماعية الكبرى ، حلها المرجمي . فمناقسة الدول ، خلخلت اعمال لجنة الانتدابات حتى ان اليابان واتحاد جنوبي افريقيا رفضا التسليم او القبول بأي اشراف من قبل المنظمة .

وهكذا نرى كيف ان النظام الاستعماري القديم بقي قائماً غير
الغرب وتأثيره الثوري
متقوص . وقد بقيت البلدان الخاضعة او التابعة عرضة كما في السابق ، لتصرفات البلد الام الكيفية . والتطور الذي لحق بمواردها انما جاء لحساب الراسمال الاجنبي وليس لمصلحة ابناء البلاد بشيء ، واقتصاد الانتاجي للخامات ارتبط اكثر فاكثر بأسواق الدول الاكثر تطوراً وتقدماً . ان اقصار انتاجهم الوطني على التصدير ، كان من بعض نتائجه المباشرة نقص في الزراعات الغذائية ، وانخفاض بالتالي في مستوى العيش . ومن جهة فقد كان لسيطرة رؤوس الأموال الاجنبية على البلاد ، والاتصال المباشر بين حضارتين غدير متساويتين ومتباينتين ان حطم عادات سكان البلاد الاصليين ، وخلخل نط العيش عندهم ،

وقضى على الأطر الاجتماعية واكتسبت المعرفة في البلاد كما قضى على تنظيمهم التقليدي المتوارث عبر الاجيال ويعمل على نشر البؤس المدقع والمرضى فيها .

وقد لفنتهم سيطرة الغرب درساً بليغاً امتد اثره في اعناق نظامهم الاجتماعي قتلهم ان العرق ليس امراً منوطاً بشيئة الله بل هو نتيجة محتومة لعدم الكفاءة الفنية وامدتهم بجامعة وتشرت التعليم الذي ايقظ فيهم الوعي والتحمس بعظمة امجادهم ، بينما بعث فيهم مذهباً صديداً للحرية والتطور والمساواة . وكل الزعماء الذين تولوا قيادة الحركات الوطنية تخرج معظمهم من معاهد الدول المستعمرة منهم مثلاً : جناح رئيس العصبة الاسلامية ، ونهرو رئيس حزب المؤتمر ، وسوكارنو في اندونيسيا ، وداتو او بن جعفر في ماليزيا ، ونكروما في الشاطيء الذهبي وبورقيبة وفرحات عباس في تونس والجزائر . وقد قوتى عزم معظمهم على الصمود والكفاح الاعتقالات المتكررة التي استهدفوا لها مراراً ، في سجون الدول المستعمرة . وعلى نسبة اقل ، فالزعماء الذين تولوا قيادة الشعوب التي لا بورجوازية عندها ، طلخوا من بين صفوف صفار الضباط وصفار الموظفين والاطباء الوطنيين ، الذين يمكن مقارنتهم ، من هذا القبيل ، بقدامى موظفي الصحبة ، عندنا ، من اطلهم القرن التاسع عشر في اقطار البلقانت او في روسيا القيصرية .

وكا ساعد الغرب على تلقيح هذه البلدان بأفكار جديدة ونظرات جديدة ووسائل انتاج جديدة ، فقد تسبب في خلخلة النظام الاقتصادي الذي ساد في هذه البلدان منذ عهد بعيد : إذ سهل استيراد المواد الصناعية ونشط حركة التصنيع مما أدى الى تأخر محسوس في الصناعة اليدوية المحلية ، وساعد على طلوع طبقات جديدة في هذه البلدان : كالبورليتيارية العمالية ، وطبقة وسطى من الفنيين ، وبورجوازية رأسمالية رحبت امامها وانفسحت آفاق العمل والنشاط . وقد راحت هذه الهيئات على اختلافها تطالب مجتمعة بحكومات تمثيلية وتحتج بشدة على الامتيازات الممنوحة للاستثمارات الاجنبية الموظفة في البلاد على حساب الاستثمارات الوطنية .

والفشل الذي منيت به حركة الارساليات والبعثات الدينية من الوجهة النظرية - اذا مسا اخذنا بعين الاعتبار الارقادات التي حصلت - لم يأت مع ذلك كاملاً ، في المجال العملي . فقد علم المرسلون عالمياً واعطوا بتصرفهم المثل ، ان النفوس يمكنها تأمين خلاصها الابدي ليس فقط بالانقطاع عن هذا العالم والاعتصام بالتأمل والتفلسف ، بل ايضاً عن طريق محبة القريب وتخدمته خدمة نصوصه مجردة عن الهوى . كذلك ان التعليم العلماني ، وروح النقد ، ومثل هؤلاء الاوروبيين المستنيرين الذين يشككون بكل شيء ، كل ذلك كثيراً ما أدى الى اضعاف الشعور الديني في النفوس ، كما احدث هذا كله بين اتباع الاديان الكبرى كالهندوسية والبوذية والاسلامية محاولات جريئة لاعادة النظر في الامور المتافيزيقية بحيث ينسبون بين عقائدهم وبين مطلب العلم الغربي الحديث ، ويعمل على صهرها في بوتقة جديدة بعد ان يطهرها مما علق بها من الاساطير

والخرافات ومن الاعتقادات التي أكل الدهر عليها وشرب .

الحرب العالمية الثانية
وارثها في هذا المجال

هذه الحركات الاستقلالية التي اختمرت بها آسيا وافطار الشرق منذ الحرب العالمية الدولية ، ازدادت حدة واشتعالاً من جراء الازمة الاقتصادية والاجتماعية التي سببتها الضائقة المالية الكبرى . وقد حققت هذه الحركات في افريقيا حيث تجلت متأخرة عن مثيلاتها في البلدان الاخرى ، نجاحات سريعة . ولم نعد نرى بلداً في العالم كله الا وتجيش فيه مثل هذه الحركات الوطنية التي تحاول التحرر من النير الذي ترسف تحته وتسمى الى تحقيق استقلالها السياسي والاقتصادي .

وجاء تأثير الحرب العالمية الثانية حاسماً في هذا المجال . وضعف النظام الاستعماري تجلى بأجلى مظاهره في الانهيار الذريع الذي آلت اليه الامبراطوريات الاستعمارية في آسيا امام الغزو الياباني . فقد وجد الانكليز انفسهم في سنغافوره بعد احتلال دام ١٢٠ سنة ، والهولنديون في اندونيسيا بعد ثلاثة قرون من استعمارهم لها ، وحيدين ومنفردين في الدفاع عن مراكزهم امام الغزو الياباني . والفوز المبين الذي سجلته دولة من الملونين يمثل هذه السهولة على الدول الكبرى ، قضى تماماً على الخرافة التي تؤكد تفوق العرق الابيض ، هذه الخرافة التي اصيبت في الصميم منذ عام ١٩٠٥ ، فالعاملة المشينة التي تعرض لها امرى الحرب واذلالهم من قبل الياباني المحتل ، سواء المدنيين منهم والعسكريون ، والاشغال المحقرة التي فرضوها عليهم علانية ، والمعاملات القظة التي استهدفوا لها من قبل افراد بسيطيين من الجيش الياباني او من رجال الشرطة ، قضى تماماً على كل ما تبقى لهم بعد من منزلة وشان . عندما كانت تهب في وجه اليابانيين حركة مقاومة ، فقد ارتدت طابع حركة وطنية ضد احتلال اجنبي ، لا تعني بشيء بأمر الدفاع عن مصالح الدولة المستعمرة التي ذاقتم طعم الحسف والذل . فانتصارات رومل المدوية ، وهزيمة فرنسا ، احداثاً رجعة عنيفة تجاربت ارجاءها كل بلدان الشرق الادنى وشمالى افريقيا . والحرب التي جندت مئات الألوف من الهنود او من الافريقيين للدفاع عن الدول الأوروبية ، اتاحت لهم الفرصة ان يقارنوا بين ما هم عليه من مستوى حياتي متدنٍ ومستوى العيش الذي يرفل به الأوروبيون ، كل ذلك حرك فيهم الهمم وبعث فيهم الرغبة الشديدة لوضع حد لما يستهدفون له هم وخيرات بلادهم ، من استغلال مشين ، وعولوا على المطالبة بحرية بلادهم واستقلالها الناجز .

وقد سبق للحلفاء ان عللوهم بمثل هذه الحرية ولوحوا لهم بمثل هذا الاستقلال . أفلم يعلن الميثاق الاطلسي وحق الشعوب باختيارهم الحكومة التي يرغبون العيش في ظلها . وراح الرئيس روزفلت يرضح بعد تفسيرات ضيقة جاءت على لسان ونستون تشرشل ، في ٢٢ شباط ١٩٤٢ : وان هذا الحق لا يقتصر قط على البلدان التي تطل على المحيط الاطلسي بل يعم ايضاً جميع اقطار العالم . وقد اجتمع فيها بعد ممثلو الدول الحليفة الثلاث في مؤتمر موسكو عام ١٩٤٣ ، ووضعو الاسس التي ترتكز عليها عملية تدويل المستعمرات القديمة ، كما حاولوا تحديد

المبادئ التي يقوم عليها نظام الوصاية المفروض على البلدان التي لا تتمتع باستقلالها الإداري ، .
 و وضع مؤتمر سان فرانسيسكو بعد ما ظهر من معارضة الإنكليز ، (في ايار - حزيران ١٩٤٥) ،
 نظام الوصاية الذي ينص على توجيه شعوب البلدان المفروضة عليها الوصاية ، وهي عملية يعهد بها
 الى دولة موضع ثقة للجميع . ومن جهة ، فقد كان من قوة نفوذ الاتحاد السوفياتي الذي اخذ
 منذ عام ١٩١٧ يدافع عن البلدان الواقعة تحت الاستعمار ، ومناصرة الممثلين الاميركيين من أي
 وزن كانوا ، ووقفهم الى جانب زعماء الحركات القومية وتشجيعهم للسلطات الوطنية ، في كل
 من بلدان الشرق وافريقيا ، ان شجع شعوب هذه الاقطار على الصمود في وجه الدول المستعمرة
 عندما راحت تحاول تحاويل توطيد نفوذها وتأييد سلطتها على تلك البلدان .

اروبا وعجزها المقصد
 منذ ١٩٤٥

وفي نهاية الحرب ، وقبل ان يسدد ماوتسي تونغ دعمه القوي
 لحركة الثورة و « يغير وجه العالم » بقلبه ميزان القوى في العالم ،
 دخل الاستعمار في ازمة لم تلبث ان شملت العالم بأسره . فمنذ
 عام ١٩٤٦ ، تجلّت الولايات المتحدة الاميركية للفيليبين عن كل سلطتها في البلاد واعترفت لها
 بالسيادة المطلقة . وفي عام ١٩٤٧ ، اعلنت انكلترا استقلال الهند والباكستان ، كما اعلنت
 استقلال بورما ، عام ١٩٤٨ ، التي قطعت كل صلة لها بدول الدومينيون . وفي سنة ١٩٤٩ ،
 اعترفت هولندا باستقلال اندونيسيا وفقاً لاتفاقات لاهاي . كما نشأت دول مستقلة بالفعل في
 كوريا الشمالية وفيتنام الشمالية . وفي الشرق الاوسط الذي يتمتبع بحق « محور الامبراطورية
 البريطانية ونقطة الدائرة فيها » قامت حكومات « مستقلة » كانت مع ذلك خاضعة
 لنظام الوصاية لما قام فيها من قواعد جوية وعسكرية ، وحيثما لوجود حاميات بريطانية ، ومن
 ارشاليات اقتصادية والمصالح المالية المائدة لرجال اعمال تشدّم الى الشركات البترولية الكبرى
 اواصر متينة ، مما أدى الى حركات مقاومة عنيفة تجلّت بانقلابات (في كل من سوريا والاردن
 والعراق ومصر وايران) ، وبتأمم موارد البلاد الطبيعية . وتجسلى في افريقيا على اتم صورته
 وأشكاله معارضة عنيفة من قبل الملونين في افريقيا ووقفهم في وجه سياسة حكومة جنوبي
 افريقيا القائمة على التمييز العنصري . وقد تجلّت هذه الروح ايضاً ، في هذه الحركات الوطنية
 التي قام بها سكان المستعمرات البريطانية في افريقيا الغربية وافريقيا الشرقية . وقامت في
 روديسيا ونياسالاند مقارنات عنيفة من قبل سكان البلاد ضد اتحاد افريقيا الوسطى . وظهرت
 حركات جماهيرية في جميع بلدان افريقيا الغربية وافريقيا الاستوائية ، وبلدان شمالي افريقيا ،
 تلوح كلها بمطالب قومية استقلالية . وفي قلب اميركا ، راحت جزر الهند الشرقية ومقاطعة
 غويانا البريطانية تطالب بتحررها ونالت نصيباً كبيراً من الاستقلال حولها تتمتع بنظام
 الدومينيون .

فاذا ما اضطرت الدول الأوروبية للتخلي عن الكثير من امتيازاتها ، فلانها كانت عاجزة
 عن تدعيم نفوذها بالقوة في هذه البلدان ، بسد الحرب مباشرة . ففي الماضي كان سكان

الاستعمرات يعقبون خانمين ، اذ يكفي ان يظهر في عرض البحر عمارة من الاسطول الحربي أو يرد على البلاد لمجدة عسكرية مهما كانت صغيرة لتفرض الدولة المستعمرة ارادتها على الحكومة المحلية . فمذ عام ١٩٤٥ ، بعد أن استيقظ الضمير الوطني في هذه الشعوب وبعد ان عمد الناس لأعمال المناوشات ، لم تعد وسائل التخويف التي كان يركن اليها في الماضي ، لتفي بالغرض . فالضرب من البحر أو من الجو لم يكن ليجدي كثيراً ، لخلو البلاد من منشآت عسكرية أو من وحدات حربية لها اهميتها ، وكذلك الحصار البحري لم يكن ليأتي بنتيجة تذكر بعد ان يتحول اقتصاد البلاد من اقتصاد قائم على تصدير الخامات للخارج الى اقتصاد يؤمن المواد الاستهلاكية الضرورية ، كما حدث ذلك بالفعل ، خلال الحرب ، في كل من ماليزيا وبورما والفيليبين . وكثيراً ما رأينا الانكليز والفرنسيين والهولنديين يسيطرون في ماليزيا والهند الصينية واندونيسيا على قواعد البلاد الكبرى ومرافئها الرئيسية ، دون ان يتوصلوا مع ذلك ، الى نتائج حاسمة .

والوسائل التي اعتمدها المستعمرون من قبل لكبح الحركات الاستقلالية والانتفاضات الثورية التي تقوم في المستعمرات ، اقتصرت على كبح هذه الحركات بقوة السلاح والعمل على تفشيها بكل وسائل الاغراء . كذلك ان اللجوء الى القوة المسلحة التي تتكون من السنغاليين والفرقة الاجنبية والجاكس وغيرهم ، تؤلف عملية غالية الثمن ولجأها يتوقف ، الى حد بعيد ، على حسن ولاء القوى المستخدمة ، وهو ولاء اخذ يضعف شيئاً فشيئاً ، والتمرد الذي اعلنه الاسطول الهندي ، عام ١٩٤٦ كان حاسماً في ارغام الانكليز على التراجع ، وتكاثرت منذ هذا التاريخ حوادث ، حوادث الانكفاء والانسحاب بين القوى الوطنية التي استخدمت لكبح الحركات الاستقلالية في المستعمرات . ومن جهة اخرى ان التفاف الزعماء الاقطاعيين حول الدولة المستعمرة ، كما جرت العادة بذلك ، لم يعد له التأثير الذي كان له في الماضي . فهذا الفريق من الناس الذي وقف موقفاً يتعارض وموقف الاكثرية في البلاد يرى نفسه مشلولاً لمحاكاة الرأي العام له في البلاد ، وعمل هذا الفريق ، كان في اكثر الاحيان قليل الجدوى ، هذا ان لم يلعب على الحبلين ويتأرجح بين الجانبين . وهذه الشعوب التي كانت من قبل منقسمة على نفسها والسقي كثيراً ما اقاموها بعضاً على بعض ، أصبحت الآن اكثر اتحاداً وتمازداً ، وتشد بعضها بعضاً ، ويظاهر الواحد منها الآخر . فالدول المسيطرة تلاقى في كل مكان روح المقاومة ذاتها ، وتسمع النداءات ذاتها ، هذه النداءات التي تتناقلمها الهيئات الطلابية ومنظماتهم في كل المدارس والجامعات ، في القاهرة ودمشق والصين والهند ، وبين عمال الارصفة في الموانئ البحرية . فما من شعب مستعمر يحد نفسه منفرداً في جهاده الوطني . فالشعوب الاخرى تظاهره وتشد من أزره ، كما يحظى بالكثير من العطف لدى الرأي العام في الغرب . وهكذا نرى الحركات والمطالب الاستقلالية تعضد بعضها البعض في كل زمان ومكان . فاعادة تنظيم الحبشة مثل تحتذيها نيجيريا ، واستقلال الهند تنهج على منواله بورما وغيرها كثيرون ، فعلى الدول المستعمرة ان

تكون متيقظة في كل القطاعات . والضرورة تقضي بإرسال المزيد من القوى والنجيدات تبعاً الى كل من مصر وكينيا وماليزيا ، ونقل القوات الفرنسية من شمالي افريقيا الى الهند الصينية .

وجبهة الدول الغربية ابعده من ان تكون موحدة . فبريطانيا العظمى التي ارروبا وانقساماتها كانت اعجز من ان تصون قواعدها الحربية ومواقعها الحصينة وتدافع عنها ، اضطرت للتخلي لاميركا ، مما يقع من هذه المواقع في الشرق الاقصى وفي المحيط الهادي ، وتفرض النظر عن الوجود الاميركي في بلدان الشرق الاوسط . الا انها تنهج في هذه المنطقة سياسة تضرب بمصالح اميركا عرض الحائط كما تحارل ابعادها عن هذه المنطقة . الا ان المواقف التي اتخذتها اميركا ، في اليابان وفورموزا وفي كوريا ، والمأزررة التي قدمتها لنشان كاي شيك ولسمان ري في كوريا الجنوبية ، والحصار البحري الذي فرضته على الصين الشعبية ، والمنافسة الحادة التي اشتدت بين شركات البترول الضخمة حول بترول ايران والعربية السعودية هي اكبر برهان على هذه الاختلافات التي تباعد فيما بينها والتي عرفت الشعوب المستعمرة الافادة منها . وهذا التأثير يلعب دوره ويضغط على الهولنديين للتساهل مع اندونيسيا ، وتقف موقفاً معادياً من السياسة الفرنسية في الهند الصينية وتشد من أزر الفيتناميين اعداء فرنسا .

فنفوذ الاتحاد السوفياتي ومثل الصين منذ عام ١٩٤٩ ، لا يمكن الاستهانة بها . فقد وجد الاتحاد السوفياتي لمشكلة العلاقات بين الشعوب التي تقبلان في تطورها الاقتصادي والثقافي ، حلاً اساسه المساواة امام القانون ، بعيداً عن كل نزعة عرقية وعن كل تمييز عنصري ، وينمض على سياسة تطوير سريع في الامور المتعلقة بالاقتصاد والحركة الفكرية ، هذه السياسة التي تعمد الى ابناء البلاد الاصليين المؤهلين ، بأعلى المسؤوليات والمهديات ، وتحاول ازالة كل أثر تفضيلي ، بين رئيس ومرؤوس . وكل مرة يثار في الامم المتحدة البحث حول الدول المستعمرة والبلدان المستعمرة ، فهي تقف دوماً الى جانب الشعوب المسلوثة بينما تستعين الديمقراطية الغربية بوسائل الاكراه وتعمد الى القوة المسلحة لتبقي هذه البلدان تحت طاعتها ، وسيطرتها . وهكذا فالشعوب الراضحة تحت الاستعمار ترى في الاتحاد السوفياتي وفي الصين رمزاً لاستقلالها ، والديموقراطية توطد هي نفسها مثل هذا الاعتقاد في نفوس الشعوب المستعبدة ، اذ لا تلبث ان تصنف الحركات الاستقلالية التي تقوم بها هذه الشعوب ، بأنها حركات شيوعية .

مطالب الحركات القومية وخطواتها

فالحركة القومية والثورة الاجتماعية امران يأخذ الواحد منهما بيد الآخر ، اذ المطالب توجيه العمل الثوري ضد سيطرة الاجنبي على البلاد وضد استثماره لمواردها والاستثمار بها لنفسه . وقد يتجه هذا العداء احياناً ضد غير الاوروبيين: فقد قامت مثل هذه الحركة ضد اليابان في كوريا ، وضد الهند في بورما وفي بلدان آسيوية اخرى ، وارتدت طابعاً معادياً للصين احياناً الا انها كانت مضادة لأوروبا في أغلب الاحيان . والعداء الذي اتجه الى اليابان والحروب التوسعية التي قامت بها ، لم يلبث ان

سكن وهدا . فذكرى كماحه المديد ضد سيطرة الرجل الابيض والنداء الذي طالما نادى به الهاتف ولوح : « آسيا الآسيويين » ، والاعتراف بفضل اليابان على تدريب ابن البلد على اساليب الادارة الاستقلالية ، كل هذه الاعتبارات اخذت تشيل على شعور البعض الذي تجلبى ضدها خلال الاحتلال . والتشكيات التي طالما عبروا عنها والتهم التي طالما وجهوها للاروبيين تتركز في ككونهم حصروا كل نشاطهم في انهاء ثرواتهم من موارد البلاد الاقتصادية ، ولم يأبهوا قط لما يؤول لتحسين مصير الشعوب التي طالما تبجحوا بأنهم انما جاؤوا البلاد لتأمين الخير لهم ولتمدينهم . فانصرف جبل مهم الى تحسين وسائل استثمار ثروات البلاد وإعداد ما يصلح منها للتصدير للخارج بما يفي بمحاجتهم . والخطوط الحديدية التي أنشأوها ، والطرق التي شقوها ، والجسور والاقنية التي بنوها ، والمرافىء التي انشأوها ، قصد منها تسهيل وصول هذه الخامات من مصادرهما في المناجم والمزدروعات التي تجود بها بسخاء الى مرافىء تصديرها وشحنها ، وتمديد وسائل الاتصال امامهم دونما اكرتات بمحاجات ابناء البلاد الذين كانوا يعملون في تعراكاتهم وتجوولهم على الجبل او الحمار . وكذلك وقفوا حائلا دون انتاج المواد والبضائع المصنوعة محليا ، ومنعوا تأسيس اي صناعة او انشاء اي مصنع يمكن ان ينافس يوماً مصنوعات البلد الام . وانتهجوا في كل ذلك سياسة تقوم على الابتزاز والاستغلال وحرصوا شديداً على ان يؤمنوا لهم اسواقاً شاسعة لتموينهم ، واخرى لتصريف انتاجهم ومصنوعاتهم . وقد كان من بعض نتائج الضغط الشديد الذي مارسوه ان قتلوا في البلاد الزراعات الغذائية او الاستهلاكية ولو عرض ذلك ابناء البلاد للنعص في المواد الغذائية التي يعملون عليها ، كما افقروا الطاقة الانتاجية للقرية لعدم تقديم بأصول الدورات الزراعية المعمول بها ، وبتشجيعهم انتاج المحاصيل المعدة للتصدير ، فقد جعلوا اقتصاد البلاد عرضة لكل ازمة ولكل تطور في سعر النقد .

ووضع بورما هنا خير مثل نضربه على ذلك . فقد تغيرت البلاد تماماً في اقل من قرن ، اذ تحولت عشرات الالوف من هكتارات البطائح والمستنقعات الى مزارع للارز واستخرجت من بطن الارض معادن وفلزات دفينسة جرى شحنها للخارج ، وجرى استغلال احراجها الظليلة ، كما انشئ في طول البلاد وعرضها شبكة واسعة من الخطوط الحديدية والطرق الواسعة والاقنية والترع المائية لتسهيل السقاية . وكان من نتائج هذه السياسة ان البورمانيين نبذوا جانباً ليس السيطرة الانكليزية فحسب بل رفضوا الانضمام الى نظام الدومينيون ، وعلة ذلك هو ان هذا التطور المادي لم يعد بأي فائدة على الوضع الاجتماعي في البلاد لسببين رئيسيين : تكاثر عدد سكان البلاد من جهة ، ومن جهة اخرى ، لأن الذين أفادوا من هذا التطور المادي هم التجار الاجانب والموظفون والمرابون . فقد كثر عدد الاغنياء في بورما ، ولكن قلة منهم كانت من البورمانيين ، بينما سامت اوضاع السواد الاعظم من سكان البلاد ، اذ ان التوسع في الزراعات التصديرية زاد من تبعية الفلاح وتمويله على المرابين ، اذ ان الشرائح الاوروبية التي طبقت في البلاد قضت تماماً على الاعراف والعادات المتوارثة جيلاً بعد جيل والتي كانت تقضي

بقاء الأسرة وبنيتها في الارض ومنع خروجها من بين ايديهم ، فإذا بالقوانين الجديدة تبيع التصرف بالأرض بيعاً وشراء ورهنًا ، بحيث ان نصف عدد المزارعين فقدوا املاكهم واصبحوا عمالاً مياومين اضطروا للبحث عن عمل لهم خلال المواسم . كذلك ان استيراد المواد المصنوعة بكيات ومقادير هائلة وبأسعار رخيصة قضت تبعاً على الصناعات اليدوية في البلاد ، وهذا ساعد الاستعمار ، من حيث يدري او لا يدري ، على خلخلة التوازن الاجتماعي الذي عرفته البلاد من قبل ، وخلق فيها مجتمعاً لا جذور له ولا اصول ، يفتقر اصلاً لكل ما يوطد اسباب الطمأنينة الاقتصادية والاستقرار في البلاد ، ويتسكع في فقر مدقع .

فالسواد الاعظم من ثروات البلاد الطبيعية كان يجد طريقه الى هوامس البلاد المستعمرة فتستأثر بحصة الأسد منها بينما يصيب ابن البلاد قسمة ضئيلة منها . فاذا ما انعمنا النظر ملياً في موازنة شركات الاحتكار البريطانية التي تشغل القسم الاكبر من رأسمالها في الخارج ، ولا سيما في البلدان الواقعة عبر البحار ، نجد الشركة الانكليزية الايرانية تجني من الارباح مساوي زي ٥٦ ٪ من رأس المال ، عام ١٩٥١ ، وان شركة اونليفير تبيع ٣٨ ٪ ، وان شركة رويال دتش شل تبيع ٤٤ ٪ وان شركة التبغ الامبريالية تبيع ٣١ ٪ وشركة دنلوب للمطاط تجني ٤٠ ٪ ، وشركة تابت ولايل تبيع ٣٩ ٪ ، وان شركة اورينتال وبينانسولار تبيع ٢٣ ٪ . كذلك ترى ان هذه الشركات السبع الكبرى التي لا يزيد رأسمالها المستثمر عن ١١١٥ مليون جنيه انكليزي ، تؤمن لها في السنة ربحاً صافياً يبلغ ٤٦٨ مليون جنيه ، اي ٤٢ ٪ من رأسمالها الموظف ويمكن تحقيق مثل هذه الارباح الباهظة لأن مستوى الاجور متدن جداً ، كما نرى ذلك بوضوح في مناجم القصدير في نيجيريا . فقد بلغت قيمة الصادرات من هذا المعدن ، عام ١٩٣٧ ، نحواً من ٢٥٠٠٠٠٠٠ جنيه انكليزي نصفها (اي ١٢٤٩٠٠٠) هي ارباح صافية ، بينما لم يكن العمال الوطنيين العاملين في المناجم وعددهم ٣٦٠٠٠ عاملاً ، لا يتقاضون من المرتبات سوى ٣٢٩٠٠٠٠ جنيه ، اي ما يساوي من ٣ - ٦ شلن في الاسبوع ، اي جزء من سبعة من قيمة الانتاج . اما استغلال جماهير الفلاحين الذين يؤلفون السواد الأكبر من السكان ، فيبرز أكثر فأكثر . ولا يكفي قط ان يجبرهم النظام الضرائبي والضغط الذي يتعرضون له من قبل الادارة للتخلي عن زراعتهم الغذائية للانصراف الى زراعات تصديرية ، فالشركات التجارية تدفع لهم اجوراً واطية جداً ، كما ان هذه الشركات تبهمهم بأسعار عالية جداً المواد المصنوعة التي لها وحدها حق استيرادها وبيعها . ففي افريقيا الغربية ، ان شركتين فقط من هذه الشركات ، هما : شركة S. F. A. O. وشركة S. C. O. A. كانت تملك ، عام ١٩٣٨ ، أكثر من نصف رأس المال الذي يعود لـ ٣٨ شركة افريقية مسجلة في البورصة ، والارباح التي كلفتها تصرحان بها لم تنزل قط عن ٢٥ ٪ من رأس المال وهما لا تتدخلان الا مساندة في الانتاج ، باستثناء مساهمتها في بعض الاستثمارات الزراعية او في بعض الشركات العاملة في شؤون النقل . وهما لا يستثمران ارباحهما في البلاد ، وثقتان بتوزيع بعض حصص من الارباح لاصحاب الاسهم في انكلترا .

والحركة الوطنية او القومية كثيراً ما اصطفت بحركة تصدت لمحاربة الفقر وعدم
الاطمئنان . فالبون الشاسع بين الوضع الزري البائس الذي تتسكع فيه الجماهير وبين الغنى
الفاحش الذي ترفل فيه قلة ضئيلة من الناس فاسدة ومفسدة عميلة للرأسماليين الاجانب ، خلق
بين شعوب المستعمرات شعوراً حاداً باحرمان الذي ضاعف من روح الثورة وزادها ضراماً .
وقد بلغ معدل دخل الفرد في الهند ، عام ١٩٠٠ ، (بالدولار الاميركي لعام ١٩٤٦) ٤٣
دولاراً في الهند و ٣٥ دولاراً في اندونيسيا وفي ٢٥ بلداً من بلدان العالم يمثل عدد سكانها نصف
عدد سكان العالم جاء دخل الفرد الواحد اقل من ١٠٠ دولار ، بينما هو ١٤٧٦ دولار للفرد
الواحد في الولايات المتحدة الاميركية ، و ٦٦٠ دولاراً في انكلترا . وهذا الفقر المدقع الذي
لا يوصف ، يرد سكان البلاد لهذا الظلم ولهذا الاهمال الذي تعرضوا له طويلاً من قبل الدول
المستعمرة .

سياسات الدول المستعمرة
استقر رأي بريطانيا العظمى ، عام ١٩٤٦ على القيام بما لا بد
منه ، وعدلت عن اتخاذ الوسائل اللازمة لفرض سيطرتها على
الهند وعلى بورما التي قررت عدم الانضمام الى الكومنولث البريطاني ، وعلى سيلان حيث احتفظت
لها بقواعد حربية ومراكز اقتصادية قوية . وركزت جهودها العسكرية في هذه الاراضي التي
تؤمن لها السيطرة عليها ، اكبر ما يكون من المنافع والارباح ، على ماليزيا ، مننتجة الدولارات .
وسارت الولايات المتحدة من جهتها في الفيليبين على سياسة تحررية ، مع الاحتفاظ بما يؤمن لها
السيطرة الاقتصادية على البلاد . وعلى عكس ذلك ، راحت هولندا وفرنسا تحاولان فرض
هيبتها على البلدان التي تستمرهما بعد ان تخلتا لها عن بعض الامتيازات الثانوية . وقد تجاهلت
الدولتان المذكورتان عمق الحركات الوطنية التي هزت البلاد والدى الذي بلغته ، والمعارضة
العنيفة التي انتصبت في وجههما ، واتبعتا بعين مغمضة ، نصائح شلة من « خبراء » الاستثمار
الذي يعلون النفس بالرجوع « الى ذلك الماضي الجميل الذي ولى ، وراحوا يرشقون بالسنة حداد
هؤلاء « الزعماء ، الذين يقودون الحركة ، هذه « القبضة من الزعماء المغالين ، الذين في تصفيتهم
عن طريق الشرطة بالوسائل التقليدية المعروفة التي تنادي بالمبادىء : فرق تسد ، وقوصي
بالاعتماد على الزعماء الاقطاعيين الذين نخرم الفساد ، ضمان لعودة الهدوء الى البلاد ، وبذلك
جرى فقدان كل شيء . واضطرت البلاد الواطية للهادنة منذ ايلول ١٩٤٨ تحت ضغط الدول الاخرى ،
كبريطانيا والولايات المتحدة والهند واستراليا وللزول عند رغبات الامم المتحدة وتوصياتها ،
التي همها ان ترى الهدوء والاستقرار يعودان الى تلك الاقطار ، بعد ان وقعت بتطمينات
وقصصيات سوكارنو بموقفه المعادي للشيوعية . وقامت فرنسا ، في الهند الصينية بحرب كثيرة
التكاليف كلفتها دماء زكية انتهت بفشل ذريع وانكسار مدل ، ولفقدان ليس مركزها
السياسي في هذه البلاد ، فحسب ، بل ايضاً مركزها الاقتصادي والثقافي مع ما بدا عليه من
قوة ومنمة . وعلى مثل هذا جاء الوضع في افريقيا الشمالية حيث اضطرت للاعتراف تباعاً

باستقلال تونس والمغرب وفي النهاية باستقلال الجزائر .

كانت حرب كوريا تأثير بالسخ وعميق الغور على تطوير الحركات
القومية في القارة الآسيوية . فالتدخل الاميركي حمل الأمم
المتحدة المتردة على التدخل في هذه الحرب في الوقت الذي وقفت في المحيط الهادي ، موقفاً
مؤيداً لنشان كامي شيك : أدى الى اعلان حياده فورموزا وحماتها من قبل الاسطول الاميركي
السابع ، والتصريح بربط مستقبل الجزيرة ووضعها باعادة الطمانينة والهدوء الى المحيط الهادي
واقرار السلام مع اليابان ، مع انه كان تقرر في مؤتمر بالطا وبوتسدام ، اعادة فورموزا الى
« جمهورية الصين » . وفي الوقت نفسه راح الرئيس ترومان يصرح بمضاعفة مساعده لفرنسا
ولباو داي في الهند الصينية وقد نظر الزعماء الوطنيون في آسيا الى موقف الولايات المتحدة
من فورموزا ، نظرهم الى تدخل هذه الدولة بشؤون الصين الداخلية ، كما نظروا الى مساعدها
لفرنسا ولباو داي كدأيد من الولايات المتحدة للاستمرار في الشرق الأقصى . وفي الوقت ذاته ،
استطاع جيش آسيوي يتألف من وحدات كورية وصينية ، من الصمود سنتين في وجه جيش
اميركي عصري السلاح والى اجباره على التقهقر احياناً ، بينما برزت حكومة كوريا الجنوبية
حكومة مستبدة ترور الانتخابات ، وتبقى في الحكم بفضل نظام بوليسي ، واعلان حالة
الطوارئ في البلاد ومساعدة دولة اجنبية ، كما برزت الامم المتحدة كحلف مقدس في الغرب
يتحرك في الشرق الأقصى وفي الشرق الأدنى وفقاً لرغائب الولايات المتحدة المعادية للآسيويين ،
لتفرض عليهم نظاماً مهلهلاً ، فاسدة لا شأن لها (سيفهان ري ونشان كامي شك ولبو داي ولوري
السعيد وماندريس) ، وابقائها خاضعة لنفوذ الدول الغربية . فليس من عجب قط ان يتأثر من
هذه السياسة نفوذ الرجل الابيض ، وسلطة الامم المتحدة الادبية ، كما انها حملت الآسيويين على
ان لا يعملوا على احد وان لا يمتدوا الا على انفسهم ليؤمنوا استقلالهم الناجز .

سياسة التدخل لدى الدول
الجديدة

وبعد الفوز بالاستقلال كان لا بد للدول الجديدة التي اطلت على
الحياة ، ان تنشئ لها - احياناً من الاساس - ما هي بحاجة
اليه من الاطر والملاكات الحكومية والادارية ، هذه الملاكات التي
لم تعمل الدولة المستعمرة ، شيئاً ، على الاجمال ، لإيجادها ولتدريبها ، كما كان عليها ان تعالج
المشكلات السياسية والاقتصادية التي تتيح لها الاستمتاع بالحرية التي حققتها والتي طالما حلت
بتحقيقها . والمهمة الاساسية الاولى ، هو ايجاد ، وان أمكن ، رفع مستوى الحياة في البلاد لدى
هذه الجماهير البائسة ، كما بدت الحاجة ملحة ملحة لاصلاح زراعي جذري ، ولتحسين المتاد
الزراعي ، وخلق صناعات جديدة في البلاد ، وتحقيق ردة ضد ضيق السوق ، عن
طريق تنويع الانتاج وتوسيع نطاق السوق الوطنية فيها ، والتحرر من الاسواق ورؤوس
الاموال الاجنبية عن طريق تأميم مصادر الثروة في البلاد والصناعات الاساسية فيها .
والوسائل التي تؤول الى هذا كله تختلف اصلاً عن الذرائع التي أُلّف الركون اليها رأس المال

الكلاسيكي . فعلى الدولة ان تشرف بنفسها على تطوير اقتصادياتها بحيث تتوازن وتتكافأ مجالاتها الممتدة عن طريق التخطيط الاقتصادي والتنسيق بين القوى المنتجة ، ودرس وجوه الاستثمارات التي يجب الركون اليها دوماً التوقف عند اعتبارات الانتاج المباشر القريب ، ودون ان نلتظر من القطاع الخاص ان يسبقها او يتقدمها في حركة الاستثمار هذه ، ووجوب مراقبتها لهذه الاستثمارات وتأمين التنسيق العملي فيما بينها ، مراعاة للمصلحة العامة ولخير المجموع ، والحد من استيراد المواد او المصنوعات غير الضرورية لانتظام الحياة في البلاد ، ومراقبة اصدار الاسهم والسندات . فعلى الدولة ان تتولى هي نفسها مباشرة الانشاءات الكبرى : من سدود وأقنية وطرقا وخطوط حديدية ، كما عليها ان تستثمر ثروات الارض الطبيعية كالمناجم والملاحات . فالدولة في باكستان اخذت تشيد المعامل والفبارك الخاصة بالنسيج والجوت والسكر . وانشئت في الهند وفي اندونيسيا مصانع تؤمن حاجة البلاد من الاسمدة الزراعية والاجهزة التلغونية والادوات الصناعية ، ومصانع للفولاذ والصلب . كذلك على الدولة الناشئة ان تشجع الصناعات الناشئة وتمفيها مثلاً من الضرائب ، وتقدم لها حاجتها من النقد النادر لتأمين استيراد المتاد والاجهزة التي هي بحاجة ماسة اليها . وتنشأ في كل مكان من اطراف البلاد شركات اقتصادية مشتركة بين ابناء البلاد والاجانب . كما ان اجراءات التأميم التي اتخذتها السلطة في كل من الهند واندونيسيا ، امننت لها صنع ما تحتاج اليه من السلاح والعتاد البحري ، ومراقبة الطاقة الذرية . . . على كل هذه الدول الجديدة ان تثنى طريقها بجرأة واقدام نحو طرق واساليب تختلف كلياً عن الاساليب التي طالما عول عليها واعتمدها الرأسمال الاجنبي دون ان تشتغل الى اشتراكية مدروسة مخطط لها ، والتي هي ، شامت او أبت ، السبيل الوحيد الى الاشتراكية الصحيحة .

الفصل الثالث

آسيا الجنوبية وآسيا الشرق الأقصى

فالحركات القومية التي جاشت بين هذه الشعوب المعتمدة الى حد كبير على الاجنبي، تكلفت بالنجاح بسرعة لم تكن لتوقعها . فهذه الافطار الشاسعة التي تمتد من حدود ايران غرباً الى غينه الجديدة شرقاً ، هي اكثر بلدان العالم من جهة التغيرات التي طرأت عليها بعد الحرب . ان اعتراف بريطانيا باستقلال الهند ، عام ١٩٤٧ واستقلال الصين مما من هذه الحدتان المميزة لعصرنا هذا ، ويعنيان تغييراً جذرياً في ميزان العلاقات الدولية ، تحولاً عظيماً في نظام العالم القديم . فمند الآن خرج الاشراف على آسيا من يد اوروبا والولايات المتحدة . فكل هذه الافطار الواقعة ضمن هذا المدى اللسيح - باستثناء تايلاند التي كانت مستقلة - نالت أو حققت استقلالها السياسي بعد ان كانت من قبل مستعمرات لانكترا وللبلاد الواطية وفرنسا . وراحت تطيح هذا الاستقلال بمسبب خاص باكمالها باستقلالها الاقتصادي .

١ - الهند

الحركة الوطنية في الهند
حققت الهند استقلالها بعد جهود جسارة وقضيات عزيزة في ظروف اجتماعية مقنطة . ترأس الحركة الوطنية فيها منذ عام ١٩١٤ ، حزب المؤتمر ، هذا الحزب الذي تألف عام ١٨٨٥ بموافقة الحكومة البريطانية ، فصلا منها بين « العناصر الموالية » و « العناصر المتطرفة » واقتصر برنامج الحزب السياسي ، حتى ذلك التاريخ على امور سياسية كادخال الجماهير الشعبية حلبة السياسة بعد الحرب العالمية الأولى ، وهي حركة اخرجت الحزب عن موقفه المتأرجح بين الاجنبي وبين الجماهير الهندية التي اخذت ميولها الثورية طابعاً خطراً . وبعد ان حاول الحزب التعاون مع الحكومة ، مال عنها بعد ان صدمته ونفرته ووقف الى جانب الجماهير الشعبية يستمدتها ويشيرها ضد السلطة العاشمة العابثة باقدار البلاد .

وقازم الوضع وساء منذ الحرب مع شخصية مهاتما غاندي المتضاربة النزعات الذي دعا

والاعنف . فمثالته مثالية أدبية في الأساس ترمي لتقويم ضمير الشعب وإيقاظه ، واتشهاج حياة تلمس بالبساطة والتمسك بالأعراف التقليدية وذلك عن طريق العودة الى حياة الارض في الهند والى احياء حضارة الهند الهندوكية ، والعودة الى المرءن والمقل بمساعدة الانكليز أو بدونهم ، وهي نقطة ثانوية ، في نظره بعد ان استقر في اعتقاد ان خلاص الهند يتم عن طريق تحول روحي وليس عن طريق السياسة ، إذ لم يكن غاندي ليهتم كثيراً بالاصلاحات الدستورية والاجتماعية . فالحكم الذاتي الذي تطمح به الهند انما يأتي عن طريق Satyagraha او المقاومة الفعالة البعيدة عن كل عنف ، ووقوف العمل بالـ Hartal بعد ان كانت اوصى باعتداده منذ عام ١٩١٩ ، على اثر خروج بعض اتباعه عن سياسة اللاعننف ، ورأى نفسه مضطراً ، مراراً كثيرة لوقف الحملات التي يكون باثر بها ، بسبب سلوك الجماهير غير الانساني . فالنفوذ المنقطع النظير الذي تمتع به لعداسته الشخصية وزهده وقنوته ، ومبادئه التواضع ومحبة الفقر التي طالما نادى بها ، كثيراً ما اخفت عن انظار الناس ، الطابع الرجعي والمطلب الخيالي دعوته الحارة للاستمسك بالصناعات اليدوية - التي لو نجحت لارقت الهند في ركود اقتصادي مريع - كما اخفت عنهم المغالطات او المفارقات العديدة التي جعل بها ، واحتماره للشكولات الاقتصادية ، في الوقت الذي كان فيه يطالب باستقلال الهند ، ودفاعه عن الـ Zamindara وبعدها للثغابات العمالية ، في الحين الذي كان يحارل بجساده دواء ناجع للبؤس المدقع الذي رسفت فيه جماهير الفلاحين والعمال .

وحزب المؤتمر الذي كان ينطق بلسان الطبقة البورجوازية العليا والذي ضم بين صفوفه العناصر التقدمية سليمة كبار الملاكين العقاريين ، ومفكرين وأدباء مشهورين ، لم يطلب في بدء الامر سوى تمثيل اكبر للهند في نظام الحكم والادارة البريطانيين ، تجرأ وطالب بالاستقلال الاداري للمنظمات الوطنية في الهند كما راح يؤيد المطالبة باستقلال البلاد الاقتصادي . ولم يتصل بالجماهير الشعبية في الهند الا عند اشتعال الحرب العالمية الاولى وعند اشتداد شعلة الثورة العالمية ، بحيث أخذت البورجوازية الصنرى في المسدن تنسب الى صفوف الحزب . فالحرب زادت من وطأة الضرائب المالية وتسببت في رفع الاسعار ، وعقّدت الحياة ، كما ان وافسدة الانفلونزا قضت على اكثر من ١٤ مليون شخص ذهبوا جريماً فريسة هذا الداء الوييل ، وقد قامت في البلاد حركات تمرد وعصيان في مقاطعة البنجاب ، وراح تيلاك ، بمؤازرة آني بيزان ، يؤسس عام ١٩١٦ ، عصبة الوطن القومي توفق حزب المؤتمر في لكونه ان يجمع معاً المغالين المتطرفين ، و المعتدلين ، بعد ان تفرقوا وتباعدوا منذ عام ١٩٠٧ ، كما عقد تحالفاً مع الرابطة الاسلامية التي تألفت عام ١٩٠٥ . وهذا الاتفاق الذي تم بين الاحزاب الهندية ادى الى وضع خطة عامة للاصلاح رمت الى الاستقلال التام ضمن رابطة الامبراطورية البريطانية . وعندما نشبت الثورة الروسية ، سارعت الحكومة البريطانية ، الى قطع الوعود بالعمل على تطوير مؤسسات الحكم الذاتي تدريجياً في سبيل تأليف حكومة مسؤولة عن الهند تكون قسماً متمماً للامبراطورية

البريطانية . ونظام السلطة الثنائية الذي اقترحت الاخذ به لجنة مونتأغو شلمسورد ، لم يباشر بتطبيقه ووضعه موضع التنفيذ الا في سنة ١٩٢٠ .

وزع هذا النظام المسؤوليات بين الحكومة المركزية التي احتفظت لنفسها بـ « الامور الخاصة » كالشؤون العسكرية والجركية وامور الامن العام والقضايا المالية ، وبين الحكومات المحلية العامة التي انيطت بها ادارة الشؤون « المتقلة اليها » كأمور الصحة العامة والزراعة والتربية والتعليم . واستندت الحكومة المركزية الى نائب الملك ومجلسه التشريعي المعين لمدة ثلاث سنوات ٢٧/٦ . عضواً في السنة الاولى ، و ١٤٦/٤٠ في السنة الثانية يجري تعيينهم من قبل الحكومة . كما انشئ مجلس الامراء . لكل من الولايات العشرين حكومتها الخاصة ومجلس تنفيذي ومجلس تشريعي . فنائب الملك والحكام مسؤولون امام الحكومة البريطانية فقط ، وهم يتمتعون بحق الفيتو للشاريع التي تقرها المجالس ، ويمكن لهم ان يفرضوا - بالرغم من اقتراح معار في المجلس - الاجراءات التي يرون ان لا بد من اتخاذها .

وفي ظل هذا النظام البعيد جداً عن نظام الحكم الذاتي الذي وعدوها به ، عاشت الهند بين ١٩٢٠ - ١٩٣٥ . وعلى غرار الاصلاح الذي قامت به لجنة مورلي - منتو قبل ذلك بمسرح سنوات ، قال هذا النظام موافقة المتدلين الذين اظهروا استعدادهم التام للتعاون مع بريطانيا العظمى ، وبذلك تم شق المعارضة الوطنية . واخذ حزب المؤتمر ، في نهاية الامر ، قراراً بتبني هذا النظام مع استمراره في المطالبة باصلاحات اكثر جذرية وعمفاً ، وتكاثر حركات الاضرابات في البلاد بالرغم من محاولة الحكومة لكبحها ، واتخذت نطاقاً أوسع . واعلنت الاحكام العرفية في مقاطعة البنجاب ، واذ ذلك راح غاندي بعد ان اقلقت الحركة الثوروية ، يوقف حركة العصيان المدني التي دعا اليها ، وتبني بديلاً عنها سياسة « اللاتعاون واللاعنف » ومقاطعة المحاكم في البلاد والشرايم المعمول بها ، والمؤسسات التعليمية ، وعدم دفع الضرائب . وفي سنة ١٩٢٢ ، دخل اكثر من ٣٠٠٠٠٠ هندي السجن لأسباب سياسية . ودب اليأس الى الحركة وتولاهم القنوط وانخفض عدد الاعضاء المنتسبين اليها الى ٢٠٠٠٠٠ . واغتنمت الحكومة هذا الطرف بالذات للترجع عن التنازلات الاقتصادية الجزئية التي كانت قد قدمت ، وحددت عام ١٩٢٧ قيمة الروبية بسعر مرتفع الامر الذي عاد بالازعاج الشديد على عدد كبير من ارباب الصناعة في البلاد ، وخفض من الحماية الممنوحة عام ١٩٢٤ ، لصناعة الفولاذ وأدخل على البلاد تعريفات تفضيلية لصالح الفولاذ البريطاني .

التطور الجذري امام هذا الموقف تقفه الحكومة البريطانية رأت البورجوازية المتعدلة ان تقطع تعاونها مع الحكومة ، وفي اواخر عام ١٩٢٧ ، راح جواهر لال نهرو الذي تقضى سنة ونصف متجولاً في ارجاء اوربا واتيح له ان يقوم باقتصالات عديدة مع اوساط اشتراكية ، يطالب مع صجاس بوز ايس بالحكم الذاتي كما في الماضي ، بل بالاستقلال الناجز التام . ونحت تأثير غاندي شرع بالمفاوضات وراح زعماء حزب المؤتمر يقدمون ، عام

١٩٢٩ ، للحكومة لائحة عامة عرفت بمذكرة دلهي التي تقترح سياسة التمسارن مقابل انشاء دومنيون الهند . فرفضت الحكومة هذه المذكرة . وراح مؤخر لاهور يطالب في اواخر عام ١٩٢٩ بالاستقلال التام ، هذا الاستقلال الذي تحتفل الهند بيوم ذكراه لأول مرة منذ ٢٦ كانون الثاني عام ١٩٣٠ .

وهكذا فالحركة الوطنية التي كانت تنهض بها قبضة من رجال الطبقة الوسطى المستنيرة والتي كانت ترضى ببعض اصلاحات محدودة في إطار الامبراطورية ، ارتدت بمد نصف قرن من العمل الموصول والجهد المستمر ، طابع مطلب تؤيده جماهير الشعب الهندي التي لم يمد رضيا سوى الاستقلال التام والانفصال عن الامبراطورية البريطانية .

وبعد ان عرفت انكثرا كيف تستمر وكيف تحافظ على الوضع مستعينة تارة بالضغط مساندة انكلترا والاكراه وطورا بالوعود البراقة ، رأت البق انواع الامبراليات وأكثرها اليونة وطواعية واغناها خبرة وحنكة في العالم ، تتحقق بالرغم عنها وحدة الهند . الا انها تستطيع ان تعتمد على تردد العناصر المحافظة في حزب المؤتمر ، وعلى طبقة كبار الملاكين التي كونتها وانشأتها وعلى الامراء الذين حافظت عليهم وابقتهم على رأس الد ٥٦٣ ولاية التي اوجدتها في الهند منذ عام ١٨٥٧ ، بينهم ١٠٠ يتمتعون بالعمل بأهمية وشأن كبيرين ، اذ كثيراً ما غضت الحكومة البريطانية الطرف عن الابتزازات واعمال العسف التي قاموا بها وضربت صفحاً عنها . ولها كل الفضل عليهم لانهم مديونون لها بمرآكزهم ومراتبهم وسيجت حوالهم من عوادي الدهر فحفظوا لها الولاء واسلسوا لها الطاعة . وانشأ البريطانيون عام ١٩٢٥ مجلس الامراء احتفظ له بدور كبير في نظام الحكم الذي رسموه للهند . الا ان الاستعمار البريطاني اعتمد قبل كل شيء على الاقلية الاسلامية في البلاد التي تعد ٢٥٪ من مجموع سكان الهند ، الذين كانوا أقل تطورا فكرياً واقلية ، واقل غنى واثراء ، واقل تطورا من الوجهة الاقتصادية من الهندوس ، على الاجمال ، الذين يؤلفون غالبية السكان ويزرعون الخوف في قلوب المسلمين . وقد تحلق المسلمون حول الرابطة الاسلامية ورضعوا لنظام انتخابي خاص بهم ولتمثيل نيابي مختلف له امتيازاته الخاصة . وهكذا أعدت بكل دراية ودهاء وبدت بشكل بارز الاختلافات الدينية والمنافسات السياسية التي اخذت بعين الاعتبار في تقسيم الهند عام ١٩٤٧ .

يتميز هذا المجتمع على الاجمال بالفقر المدقع الذي يزداد عمقاً وسؤاً يوماً بعد يوم . ولم يأت هذا الوضع نتيجة للحركة الديموقراطية ولأزدياد السكان المفرط ، اذ ان هذه الزيادة كانت في بادئ الأمر ادنى منها في انكلترا ، ولم ترتفع لتبز معدل نمو السكان في غربي اوروايا بعد عام ١٩٢١ ، اذ سجلت الزيادة اذ ذلك ٢١ بالمائة . وبعد هذا التاريخ ارتفع معدل الزيادة اكثر بكثير ، اذ زاد عدد السكان بين ١٩٢١ - ١٩٣١ من ١٧٧٠٠٠٠٠ كما ان هذه الزيادة بلغت ٢٧٧٠٠٠٠٠ بين ١٩٣١ - ١٩٤١ . وهذا النمو العظيم لا ينم عن اي خطر لو جاء في بلاد تنعم بازدهارها الصناعي ، فقد جاء في الهند نذيراً بئها

مدام في بلد زراعي كالهند حيث الانتاج الزراعي يبقى جامداً وحيث الصناعة لا توفر اي بديل لسد حاجة البلاد من المواد الغذائية المستوردة من الخارج . فالهند هي من هذه البلدان حيث تنفخس الى الحضيض احتمالات العيش ومعدل الحياة ، اذ بلغ هذا المعدل ٢٣ سنة للرجال ، عام ١٩١١ ، و ٢٧ سنة عام ١٩٣١ ، و ٣٢ سنة في عام ١٩٥٥ .

يؤلف الفلاحون اغلبية السكان . ويمكن رد بعض هذا الشقاء الذي يؤس الفلاحين وشقاوم يتردّون فيه الى الاصلاح الذي قام به البريطانيون في اواخر القرن الثامن عشر ، اذ فرض على الهنود نظريات وافكار غربية تتناقض وتقاليدهم المرعية ، اصابت في الصميم نظام الملكية الشخصية ، وحق بيع الاراضي ورهنها . والضرية الاميرية القائمة على اساس العلة والمحصول حلت محلها ضريبة ثابتة تدفع نقداً ، حتى اذا ما تمدر عليهم دفعها امكن للجياة والمحصلي الضرائب استملاك الارض - التي كانت تعود ملكيتها للمجتمعات القروية - وبذلك يستحيل الفلاحون مرابحين ويتعرض وضعهم للمخاطر من جميع الجهات وبذلك مهد البريطانيون السبيل لطوع طبقة من كبار الملاكين العقاريين ، يستثمرون المزارعين ويستغلونهم بأبشع الطرق ليس من يحميهم ، يوطدون لسلطة البريطانية على البلاد ، كما ان فرض النظام النقدي على البلاد ساعد المرابين على تكوين ثروات طائلة . وهكذا اذ يرى الفلاح نفسه رازحاً تحت وطأة ثلاث ضرائب مختلفة : دينه المرابين ، وضريبة الحكومة واثاوتة لصاحب الأرض ، تستهلك ثلثي ايراده ، لا يرى من سبيل امامه للخلاص الا بيع ارضه او الزوج .

ويزداد بؤساً على بؤس مع برار الصناعة اليدوية في الريف بعد المنافسة الشديدة التي تعرضت لها من قبل البضائع والحاجيات المستوردة من اوروبا ، ومع مشتري الأغنياء للاملاك . فبين ١٩٠١ - ١٩٢١ ، تضاعف عدد المرابين في ولاية مدراس وحدها كما ان معدل المزارعين فيها انخفض حد الاجر بمعدل ٢٠٪ والديون المترتبة على الفلاحين في الولايات المتحدة التي قدّرت بـ ٤٠٠ مليون جنيه عام ١٩٢١ ، ارتفعت الى ٦٧٥ مليون عام ١٩٣١ . وهكذا ازدادت الأزمة الزراعية احتداماً في الهند مع تكاثر حوادث نزح الملكية، والتباين المتزايد بين الطبقات وقهقر الزراعة . فالاحصاء العام الذي جرى عام ١٩٣١ يقدر بـ ٣٨٪ عدد الفلاحين الذين لا ارض لهم يحرثونها ، والاحصاءات التي اجريت في المناطق الاكثر ازدهاراً كالفوجارات والبنجاب والولايات المتحدة تشير بوضوح الى ان ما بين ثلثي وثلث ارباع الاسر ترزح تحت دين يفوق قيمة غلة السنة ومواسمها ، بفائدة تبلغ احياناً ٧٥٪ من قيمة غلة الموسم . كذلك ظهر في الجنوب ان ٨٧٪ من السكان هم ايضاً غارقون في الدين ، وفي ولاية اسام ٨٥٪ . ان ثلثي عدد المزارعين هم عاطلون عن العمل جزئياً ، اذ ان افتقارهم للارض يقصرهم على البطالة من ١٠٠ الى ٢٠٠ يوم في السنة ؛ والغلال ضعيفة جداً لحاجة الارض للسهاد وللمتداد الزراعي ولعدم توفر الاساليب الفنية في استثمار الارض . وهم يتعرضون لنقص في اسلوب التغذية اذ لا يصيب الواحد منهم ١٦٠٠ سعر حراري في اليوم الواحد للفرد البالغ ، (بينما مصلحة التغذية البريطانية كانت

توفر للفرد الانكليزي ما يعادل ٢٩٩٠ سعر حراري ، عام ١٩٤١) .

والعاملون في الصناعة لم يكونوا في وضع افضل . ففي عام ١٩٣١
كانت ٤٣٪ من مجموع السكان لا غير يمولون في معاشهم ، على الصناعة .
فلم يكن في تلك البلاد ، بهذا التاريخ اكثر من ٢٥٠٠٠٠٠ عامل يعملون في الصناعات الكبرى
(بينهم ٨٠٠٠٠٠ يعملون في مناجم الفحم و ٢٦٠٠٠٠ في مناجم التعدين) اي ما يوازي
١٤٥٪ من مجموع السكان العاملين . وطبقة العمال هذه يعوزها عنصر التجانس ، اذ انها تتألف
بالاكثر من مزارعين مأجورين او من صغار الملاكين هبطوا المدينة طمعاً بعمل اضافي او بأجر
اكثر بينما بقي افراد عائلاتهم في الريف ، فهم غير مستقرين ، لم يألفوا قط العمل المنظم
السريع ، انتاجهم ضعيف ومردودهم محدود لما هم عليه من سوء الصحة .

حياتهم تنقضي في اسوأ الظروف . ففي عام ١٩١١ ، كان ٦٩٪ من مجموع السكان
يسكنون بيوتاً تتألف من غرفة واحدة يأوي اليها ٤٥ اشخاص . ويشير احصاء عام ١٩٣١
ان ٧٤٪ من السكان يعيشون في مثل هذه الظروف . فالنسبة في مدينة احمد آباد هي ٧٣
بالمائة ، وفي كراتشي ، فان ثلث سكان المدينة يتوزعون على غرف تضم الواحدة من ٦-٩
اشخاص . فليس بغير قط والحالة هذه ان تبلغ نسبة الوفيات ٥٧٧ بالالف من المواليد في
مساكن تتألف من غرفة واحدة في بمباي ، و ٢٤٦ بالالف في معظم المدن الاخرى ، و ٢٣٩
بالالف في كلكتا و ٢٢٧ بالالف في مدراس .

والاجور المتدنية : شان واحد ومحامستان هو معدل ما يكسبه ٦٠٪ من العمال في بمباي ، في
اليوم ، تمطينا فكرة صحيحة عن الوضع الزري الذي يكتنف حياة العامل ، كما تفسر لنا
وضع النقابات العمالية والاضطرابات الاجتماعية التي اخذت تبرز وتلفت النظر بعد عام ١٩١٩ .
وهذا الاضطراب ابتداء باضراب ١٢٥٠٠٠ من عمال النسيج في بمباي في كانون الاول ١٩١٩ ،
ومنها امتد الى جميع اطراف البلاد عام ١٩١٩ - ١٩٢٠ . وفي هذا الوقت بالذات جرت
المحاولات الاولى لتشكيل نقابات . والنقابة الاولى تشكلت في مدراس اثر المؤتمر الذي عقده
اتحاد عمال الهند برئاسة لاجبات راي . وتماقب على رئاسة هذا الاتحاد شخصيات هم اعضاء في
حزب المؤتمر امثال جواهر لال نهرو وس . ر . داس وصجاس شندرا بوز . ولما كان عند
العمال قليلاً نسبياً فلم تستفق فيهم بعد روح الطبقة كما انه لم يطلع من بينهم زعماء يتولون
امرهم . ومع ذلك فقد اخذت تتسرب الى صفوفهم مبادئ الاشتراكية والشيوعية . وفي سنة
١٩٢٦ ، تكون في البنغال اول حزب تألف من العمال والفلاحين ، كما نشأ بعد ذلك مثل
هذا الحزب في البنجاب وبمباي والولايات المتحدة . وقد اندجوا معاً ليؤلفوا فيما بعد اتحاد
عمال وفلاحي الهند ، الذي اخذ ينظم حركة الاضرابات في البلاد ويهيئ لمظاهرات واسعة .
والحركة العمالية برزت هنا ، كما في الصين وجاءت في طليعة الحركة الوطنية في صومدها امام
الاجنبي . وعدد العمال الذي دخلوا النقابات في بمباي كان عام ١٩٢٦ نحو ٦٠٠٠٠ ،

فارتفع الى ٣٠٠.٠٠٠ في اذار ١٩٢٩ . والاضرابات التي وقعت عام ١٩٢٨ سجلت لوحدها اكثر مما سجلته الاضرابات في السنوات الخمس السابقة مجتمعة من ايام المعطالة .

انفجرت الحرب والهند تتملل وتنتطلى محتجة عالياً على استقلال الهند وانقسامها
الدستور الاتحادي الجديد الذي اعلن عام ١٩٣٥ ، كما
انضج من الفوز الذي حققه حزب المؤتمر في انتخابات ١٩٣٧ ، اذ نال فيها ٧٠٪ من الاصوات .
وعندما راح نائب الملك يعلن سنة ١٩٣٩ ، دون ان يستشير ممثلي الشعب بان الهند بلد محارب ،
ويعطيه قرار الدفاع عن الهند كل السلطات ، قدم جميع الوزراء استقالتهم ، كما امتنع حزب
المؤتمر عن تقديم اي معونة للجبهود الحربي . وبالرغم من الهزائم التي توالى على انكلترا فقد
رفضت الحكومة البريطانية اعطاء اي تمهد بالاستقلال ، فكبحت كل معارضة وزادت من
الضغط (وجرى توقيف اكثر من ٦٠.٠٠٠ شخص بينهم ٤٠٠ عضو من مجالس الولايات ، بينهم
٣١ وزيراً سابقاً) ، وكل زعماء الحركة امثال نهرو وغاندي وبائيل . وفي هذا الوقت راح
احد زعماء حزب المؤتمر ، ومنافسه الاكبر ، يؤلف حزب « الهند الحرة » (*Azad Hind*) ،
ويدعو للثورة ضد الانكليز ويجنّد من بين ممسكرات الاعتقال جيشاً وطنياً حارب الى جانب
اليابان في بورما .

وفي عام ١٩٤٥ ، رأت الحكومة البريطانية نفسها غارقة الى فوق اذنيها في المشكلات
والصعوبات التي تواجهها في كل من مصر وفلسطين وماليزيا والهند نفسها حيث تكاثرت حركات
الاضراب والانتفاضات الشعبية ، وحركات العصيان والتمرد في الجيش وقوى الطيران
والاسطول . والمقاومة التي قام بها موظفو الادارة جردت السلطة البريطانية من كل وسيلة لفرض
ارادتها . ولم يعد لانكلترا من اسباب اقتصادية قوية كما كان لها في الماضي لتحتفظ بمراقبتها
السياسية على الهند . ففي عام ١٩٣٩ كانت تجاريتها مع الهند المنخفضت الى الثلث ، كما ان اموالها
الموظمة في شبه القارة الهندية هبطت الى ٧٥٪ وعلى هذا الاساس وقع تقارب عام ١٩٤٥ بين
حزب المؤتمر والرابطة الاسلامية التي اوجست شرأ من الحركات الشعبية ، والى ممثلي هذين
الحزبين كان من المتوقع ان يؤول الحكم في البلاد . وراحت اول حكومة عمالية تألفت في
انكلترا تستعجل المفاوضات حول الموضوع ، وفي تموز ١٩٤٧ اعلان استقلال الهند وقسمت
الى دولتين مستقلتين ذات سيادة لم نلبثنا ان دخلنا في منافسة حادة ، تماماً كما وقع في ايرلندا ،
تعمل بريطانيا على ان تلعب دور الحكم بينها .

جاء انقسام الهند الى دولتين لاسباب دينية محضة ، الا ان تشابك السكان والمخاطوم بين
مسلمين وهنود في بعض المناطق لم يسهل كثيراً عمالية الانقسام هذه اذ ان الاحصاء الذي تم
عام ١٩٤١ دل على ان سكان باكستان يضمون ٧٥ بالمائة من المسلمين كما ان اتحاد الهند ضم ٣٥
مليوناً من المسلمين الى جانب الـ ٢٨٠ مليون هندي . والمذابح الدامية التي وقعت في آب
وايلول من عام ١٩٤٧ اودت بحياة ١٠٠.٠٠٠ قتيل وشردت على الطرقات وفي مهب الريح

أكثر من ١٣ مليون نسمة من هؤلاء البائسين الذين يفتقرون لكل شيء وكانوا يقضون جوعاً وسقياً ، اذ ان عدداً كبيراً منهم (أكثر من ٥٠٠.٠٠٠) قضوا لمحبهم وهم هائمون على وجوههم . وغاندي نفسه ذهب ضحية ، احد المتحصين الذي غاظه جداً انقسام الهند الى دولتين ، ولاقى حتفه على يد اجد ابنائه ملته الذي اخذ عليه موقفه المتساهل تجاه المسلمين .

يتألف الباكستان من قسمين مختلفين يبعد الواحد عن الآخر
 التركيب الاجتماعي والسياسي
 ١٨٠٠ كيلومتر ، كما ان ٣٧٪ من مساحته غير صالحة للاعمال
 في الباكستان الزراعية ، ثلثها مروحي ولا يمكن زيادة هذه الاراضي الزراعية
 الا بعد اقامة سدود وانشاءات تكلف غالباً والدولة الجديدة غنيسة بالقمح والجنوت والقطن
 والجلود ، وتكفي بخلاف الهند ، نفسها من المواد الغذائية وسجل ميزانها الاقتصادي فائضاً
 محسوساً . الا ان ٧٠ بالمائة من سكانها البالغ ٨٦ مليون (عام ١٩٦٠) يعملون على الزراعة
 ويعيشون في البؤس والشقاء ، اذ ان معدل الدخل الحقيقي لعائلة تتألف من ٥ أشخاص لا
 يزيد على ١٥٠ روبية في السنة (١٥٠ فرنكاً) في الباكستان الغربية ، و ١٢٥ روبية (١٢٥
 فرنكاً) في الباكستان الشرقية . ويملك بعض كبار الملاكين العقاريين من ٦٠ - ٨٠ بالمائة من
 مجموع الاراضي في بعض الولايات . والسواد الاعظم من الفلاحين هم مزارعون او مزارعون ،
 يتراوح ما تزرعه العائلة الواحدة بين ٢ - ٤ دونم ، ولا بصيهم من غلة الارض سوى ٥٠ - ٣٠
 بالمائة كما يترتب عليهم ان يقدموا حيناً ونقداً للملكي الارض ائارة اخرى من الفضة أو أشغالاً
 أو من غلة الارض تؤلف في مجموعها من ٣٠ - ١٢٠ بالمائة من المبالغ المدبنون بها . والاصلاح
 الزراعي الذي نص عليه مشروع الرابطة الاسلامية عام ١٩٤٦ ، لقي مقاومة عنيفة من قبل
 كبار الملاكين العقاريين الذين يؤلفون اركان الرابطة المذكورة . فالشق الشرقي من الباكستان
 وحده حيث يشتد البؤس وحيث الجماعة اودت بحياة اكثر من ثلاثة ملايين نسمة عام ١٩٤٣ ،
 حقق عام ١٩٥٠ ، اصلاحه الزراعي ، وفي غرة عام ١٩٥٥ لم يمر سوى استملاك ٢٣٧ قطعة
 ارض من اصل ٢٨٢ ، ١٢٣ قطعة خاضعة للمصادرة والتوزيع ، ولم يستفد الفلاح الا من إلغاء
 الاثارة المترتبة عليه . اما في الولايات الاربع الاخرى ولا سيما في البنجاب اغنى هذه الولايات
 على الإطلاق ، حيث « تصطبغ الرابطة الاسلامية فيها بصبغة تاد يضم كبار الملاكين العقاريين » ،
 فلم يكن من أثر قط لهذا الاصلاح ، وفي الولاية الواقعة على الحدود في الغرب ، جرى تخفيض
 الاعباء عن الفلاح : كالفاء الرهونات ، وتخفيض القسم المتوجب على المزارع تقديمه وجمعه ٤٠٪
 من مجموع الغلة وبعض تسهيلات اخرى تسمح له باستملاك الارض .

والتصنيع وحده كفيلاً بتحسين هذا الوضع الزراعي ، ولكن هيهات ان تتوفر في البلاد
 الشروط الاساسية للصناعات الثقيلة ، فالصناعات الوحيدة القائمة هي صناعة النسيج والدباغة
 وبعض المعامل الكهربائية ومصانع الترابية وهي كلها تفتقر جذرياً للموظفين الفنيين ، بحيث ان

الحل الوحيد يقتضي اصلاحاً زراعياً من الاساس ، يزيل من الوجود المقارات الضخمة او يؤمن للدولة الوسائل المالية التي تفتقر اليها. فنحن اذن امام مشكلة سياسية في الاساس اذ ان ترتيب البلاد الاصلي الاجتماعي والاقتصادي يحول دون هذا الحل أو ذلك .

وجاعة العلماء الذين وقعوا تحت تأثير الاشبكات الدبيلة وقت الانفصال ارتاحوا جنساً لقيام دولة دينية في الصميم قامت على « المبادئ التي نص عليها الاسلام » ، يكون فيها القرآت والسنة أساساً للشريعات البلاد ، كما يفرض النخيلي واخراج الموظفين غير المسلمين من دوائر الحكومة الرئيسية ، كما على المرأة الا تظهر في الحياة العامة . والدستور الذي نشر عام ١٩٥٦ انشأ في البلاد دولة اسلامية مع كل ما يترتب على ذلك من نتائج . وقد نال انصار التجدد في البلاد ترضية بان تقوم المؤسسات السياسية في البلاد على غرار المؤسسات البريطانية : مجلس تمثيلي يجري انتخابه بالاقتراع العام ، وحكومة مسؤولة ، ومع ذلك فالاطار المصري المفروض يظهر مع ذلك بوضوح السلطة شبه المطلقة التي يتمتع بها كبار الملاكين . وهذا الاضطراب والقلق الاجتماعي الذي تعانى منه الدولة الجديدة افسح المجال لظهور عدد من الاحزاب المعارضة : كعزب الفلاحين ، والرابطة الشعبية ، ورابطة باكستان الحر في الباكستان الغربي يجري انتخاب الزمندان ويتجدد انتخابه في دائرته الريفية بصورة آلية من قبل الفلاح الامي ، الجاهل الذي يعيش في جوار هذا الزعيم وفي تبعيته الضيقة ، أما في الباكستان الشرقي حيث الفلاح البنغالي لا تشده الى صاحب الارض مثل هذه الرابطة الآصرة ، فقد تقوم جبهة المعارضة بمثلة « بالرابطة الشعبية » التي هي العامل الاساسي والمحرك الاكبر في هذه المقاطعة وقد نالت في انتخابات عام ١٩٥٤ العامة ٩٠ بالمائة من الأصوات . ففي اربع من ولايات باكستان الخمس ، تبدو الديمقراطية واجهة برانية . تبقى معها العناصر الديمقراطية عاجزة عن تحقيق اي اصلاح ، وحيث لا يستطيعون التنفيذ عن مشاعرهم واحاسيسهم الا بواسطة مؤامرات يحسنون حبكها كالمؤامرة التي شهدتها رولبندي عام ١٩٥١ ، او كهذه الغن السق قامت في كل من لاهور وكراتشي عام ١٩٥٣ .

الانقلاب العسكري عام ١٩٥٨ ان عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي الناجم عن الفساد العام الضارب ببرادقه على البلاد ، وتجاوزات القانون التي يأت بها كبار المسؤولين الى جانب الفقر المريع الذي تتسكع فيه الجماهير الشعبية شجع - على غرار ما جرى في مصر - المارشال اوب خان ، عام ١٩٥٨ ، على القيام بحركة انقلاب عسكري واستلام الحكم . فعمد في بادئ الامر الى حل الاحزاب السياسية ، وعلان الاحكام العرفية في البلاد ، والغاء الدستور ، و« كبح » الصحافة ، ونشر قانوناً زراعياً نزع الى تقسيم الاملاك الكبرى والى انشاء طبقة وسطى من الفلاحين ، وهي تدابير واجراءات جاءت بالأكثر في صالح صغار الملاكين ومتوسطهم بينما يحول الفقر الذي يتسكع فيه المرابعون ومكثرو الارض دون امتلاكهم لهذه الاراضي التي يتعهدونها بعرق جيبنهم .

ورصيد النظام الجديد الذي سيطر على البلاد لم يكن كله سليماً . فقد فرض عام ١٩٥٩ على كبار الملاكين العقاريين في باكستان الغربية اصلاحاً زراعياً قاوموه دوماً من قبل بالعنف الشديد (اذ حدد ملكية الاراضي الزراعية بـ ١٢٥ هكتاراً) ، وحاول التخفيف من فساد الموظفين ، ونشر قانوناً للأمره حدد فيه حقوق المرأة ، وشجع على الحد من النسل بالرغم من معارضة العلماء . كذلك شجع التطور الاقتصادي في بلاد ، اذ زاد عدد سكان المدن فيها ضعفين في خلال عشر سنوات ، مع ان الطابع المسيطر على السكان فيها هو الطابع الريفي ٨٠٪ . ومعدل النمو السنوي للزراعة جاء مع ذلك واطياً جداً ، اذ لم يزد على ١٤٦ بالمائة بينما بلغت الزيادة في السكان ٢٤٥ بالمائة ، وهكذا فالدخل الفردي بقي تقريباً على حاله في مستوى متدنٍ للغاية ، والسواد الاعظم من الناس يستمرون في حالة فقرية مدقعة ، بينما ترتفع الامية الى ٨٥ بالمائة ، و ٦ بالمائة من مجموع السكان تتوفر لهم مياه صالحة للشرب . وعدد الذين يحتاجون الى عمل في الريف ، بلغ عام ١٩٦٥ ، ٨ ملايين نسمة (مقابل ٥ ملايين في عام ١٩٦٠) ومعدل استثمار الارض يتراوح بين هكتار واحد في الاراضي الزراعية في باكستان الغربية ، و ٢٠٠ من الهكتار في باكستان الشرقية .

اما اصلاح الدستور ، فعمليته باتت بالفشل التام ، بعد ان استقر في خصله الذين قاموا بالانقلاب العسكري ان فشل الديمقراطية البرلمانية سببها عدم وعي الضمير الوطني لدى الفلاحين الذي لا يتجاوز نظر الواحد منهم افق ارضه الضيقة او قريته . ارتضوا بديلاً عنها بديموقراطية اساسية ، هدفها تمديهم على ادارة شؤونهم المحلية في نطاق القرية اولاً . وكان من المقرر ان يقوم على شكل هرم مجالس وهيئات تقوم بالاقتراع العام ، في القرية والناحية والمنطقة والقضاء والمحافظه بحيث تتم معه تدريبهم السياسي والمدني معاً ، بمنزل الفلاحين وجعلهم في مأمن من الاعيب رجال السياسة والملاكين العقاريين . وجاء الاختبار قصير المدى والتجربة قصيرة الاجل ، اذ لم تمر ثلاث سنوات حتى كان الموظفون السابقون عادوا الى مراكزهم من جديد والدستور الجديد سلم بتشكيل احزاب جديدة في البلاد بعد ان منيع قيامها من قبل ، وبذلك عاد الى اعيان القوم وجوههم ما كان لهم من شأن ونفوذ . وبفضل الاقتراح المحدود حيث الكلمة الاخيرة لسكان الريف ، انتخب المارشال ايوب خان رئيساً لدولة باكستان في مطلع عام ١٩٦٥ ، بأقل من ٢/٣ اصوات المقترعين .

الاتحاد الهندي ومشكلاته
فالهند المستقلة التي نالت ٨١ بالمائة من الاراضي في شبه القارة الهندية ، وكان عدد سكانها ٣٦٩ مليون في عام ١٩٥٠ ، تعد ٤٣٩ مليون من السكان في عام ١٩٦٣ ، يتسم معظمهم بالطابع الريفي هنا ايضاً .

وعلى غرار باكستان ، ان ٨٠ بالمائة من سكان البلاد يعملون في الارض ويمجدون في الاعمال الزراعية حرفه ثانية لا بد منها لتأمين أودهم ، وهذه الجماهير الهندية ترسف في الجهل اذ ان ٨٨ بالمائة اميون ، وهم فريسة رخيصة لعصابة من المرابين الجشعين ولعدد من الوسطاء ، عرضة

دوماً للوجع والمجاعة ، كما ان ٦٨ ٪ من هذه الدماء لا زرع لهم ولا ضرع ، يمتاشون من عملهم كمزارعين (٣٥ بالمائة) او كمرايعين تحت تصرف الواحد منهم على الاجمال ، مساحة هكتار من الارض للفرد الواحد ، و ٣٣ بالمائة بينهم عمال لا يخرج وضمهم عن وضع الارقاء المستعبدين . فهم يفتقرون اصلاً الى اي نوع من السباد ، كما ان عتادهم الزراعي من النوع البدائي ، فليس من عجب ان تأتي مواسمهم السنوية حقيرة شحيحة ، و الغلة تكاد تلامس الحاجة ولا نفي بالفرض . والاصلاح الزراعي العام الذي طبق عام ١٩٥١ ، قضى على نظام الزمندان مع التمويض على صاحبه وتركت للولايات المختلفة مسؤوليات اعداد واصدار القوانين الخاصة بتطبيق هذا الاصلاح ، فجاءت هذه التدابير تختلف مدى واتساعاً واثراً ، ونصت على جعل الحد الاكبر للمزارع يتراوح بين ٢٠ - ١٠٠ هكتار ، بينما حاولت معظم هذه الولايات على التلطيف من وضع الفلاح وجعله اكثر استقراراً من قبل ، بعودو ايجار واستئجار طويلة الامد ، على ان تحدده المحاكم سراً عادلاً للاستئجار او للاستكراء ، عن طريق جعل حد ادنى للاجور وغير ذلك . وقد لقي تطبيق هذه القوانين معارضة شديدة من قبل اصحاب الزمندان وعين طريق فرض مبالغ عالية للتمويض عن الاستملاكات (بلغت ٤ مليارات روبية) ، دفعها يزيد كثير من التضخم المالي في البلاد .

وتطورت الطبقة المعالية في الهند من جراء الحرب ، بعد ان اصبحت الهند ترسانة الجيوش البريطانية العاملة في اقطار جنوبي شرقي آسيا او في بلدان الشرق الاوسط ، بما ادى الى تنشيط الصناعة فيها ، والى صنع الاسلحة الخفيفة والمدات الخاصة بالمدفعية والعربات المصفحة وبناء السفن الصغيرة ، كما تلقت طلبات توصية خاصة بتجهيزات الجيش وصيانتها . ولأول مرة في تاريخها ، تمكنت الصناعة الهندية من صنع صفائح من الفولاذ لتدريع العربات المصفحة ، ولوفاً من الفولاذ الخاص يستعمل في المدافع المضادة للدروع كما تمكنت من صنع ادوات فولاذية تدخل في مهات الجيش الاساسية كالنشاب والمخارط وما كانت النحت ، ومواد كياوية وصيدلية . واقبل على العمل في المدن عدد كبير من العمال ، فارتفع عدد العمال في البلاد من ١٧١٥٠٠٠ عام ١٩١١ الى ٣١٤١٠٠٠ بنهم ، والحق يقال ، عدد كبير من عمال فصلين او موسمين . فالأوضاع التي تكتنفهم مريسة . فالقوانين الاجتاهية التي تسيج حولهم ناقصة ويحري تطبيقها بشكل سيء جداً . فهذه المدن التي تنص بسكانها تقتصر للزيد من المساكن ، والتراكم الفطيس الذي شهدناه في الفترة السابقة ازداد حدة وشدة . فليس بغريب قط ان نرى عائلتين او ثلاثاً يمشون في غرفة واحدة ، كباراً وصغاراً جنباً الى جنب وبعضهم فوق بعض . ففي هام ١٩٤٩ ، نرى في مدينة بمباي نفسها ١٥٠٠٠٠٠ لا ملجأ لهم قط او يسكنون زرائب في ظروف واوضاع مخيفة ، واكثر من نصف مليون نسمة يذرعون الشوارع طسولاً وهرضاً وينامون على قارعة الطريق يلنحفون السماء . وقامت حول المدن « مخيمات عمل » هي خليط من الاكشاك والحيام والمضارب والاكواخ تنقر المارة لرؤيتها او لرائحتها . ويذهب ١/٤ اجر

العامل ليؤمن له ولذويه غذاء يبقى دوماً ناقصاً ، الامر الذي يضطر معه اكثر العمال للاستدانة (ففي عام ١٩٤٦ ان ٩٥ بالمائة من اسر العمال في مدراس ، ٦٣ بالمائة من هذه الاسر في بباي تزرع تحت الدين لمبالغ تتراوح بين ٨٠ - ٣٣ دولاراً بينما الفائدة تتراوح بين ١٠٠ و ١٢٥ بالمائة . والطبقات الوسطى ، مع انها قليلة ، تعاني هي الاخرى ، من الحرمان ، فتضطر ان تخصص نصف ما تربحه على تأمين قوتها وغذائها ، وتسوء وسائل التغذية لديها يوماً بعد يوم .

بعد التقسيم بقليل سجل النشاط الاقتصادي في الهند هبوطاً
المشكلات الاقتصادية محسوساً في كل مرافق الصناعة اذ هبط الانتاج من اعلى نقطة سجلها عام ١٩٤٣ ، وبلغ الدليل العام للانتاج ١٢٦٤٨ في هذا التاريخ بالذات ، و ١٤ في عام ١٩٤٩ ، كما كان من نتائج التضخم المالي حدوث تخفيض في الدخل الحقيقي تراوح بين ١٥ - ٢٠ بالمائة بالنسبة لسنة ١٩٣٩ ، اذ كانت الاسعار دوماً في الارتفاع .

والسرعة الهائلة التي ميزت نمو السكان فكان ٨ ملايين عام ١٩٥٩ لم تعد بانتاج الحبوب الى معدل عام ١٩٤٦ الا في سنة ١٩٥٨ ولذا اقتضت علاجاً سريعاً لمشكلة المواد الغذائية . فكيف السبيل الى تأمين الغذاء لـ ٢٠ بالمائة من سكان العالم يقيمون في ٣ بالمائة من مساحة الارض ؟ ولذا يجب ان تكون الارض اكثر خصباً ، والنساء اقل المحاباً ونسلاً ، كما يلاحظ العالم الجيوغرافي سبات . فالضغط الديموغرافي شديد الرطأة ، والاراضي التربة والمحصول المتناقص باستمرار ، محتاج للسداد . (فالاستهلاك لا يزال حرياً بالسخرية ٢٠٠.٠٠٠ طن فقط في عام ١٩٥٠ ، مقابل ١٣ مليوناً في الولايات المتحدة الاميركية) . في الهند ٤٠ مليون هكتار من الاراضي الجذباء ، منها ربع هذه الكمية يمكن استثمارها بشكل مفيد . فرؤوس الاموال اللازمة لفتح الترع والاقنية غير متوفرة ، ومراقبة السلس عملية لم يعمل بها بعد .

والخطة الخمسية التي بوشر بها عام ١٩٥١ ، خططت لتحسين وسائل النقل عن طريق شراء الاجهزة والعتاد اللازمين ، ولتطوير الانتاج الزراعي عن طريق زيادة المحصول وتقويته ، وعلى اساس توسيع شبكة الري وعلى بناء السدود الضخمة ، كما نصت على النهوض بالصناعة عن طريق تشييد معامل لتوليد الكهرباء وانتاج الآلات الصناعية اللازمة ، وقد جاءت نتائج الخطة مرضية للغاية وتجاوزت الاهداف المرسومة لها ، وارتفع الانتاج الصناعي الى النصف كما زاد الانتاج الزراعي ١٥ بالمائة بحيث تجاوزا خطر هبوط الانتاج الحقيقي والدخل الحقيقي للفرد ، كما امكن تصادي خطر المجاعة .. الا ان القدرة الشرائية بقيت متدنية ، ونجم عن هذا الوضع حجب في التوصية على المواد المصنوعة الامر الذي يزيد من البطالة (اذ كان في البلاد اكثر من ٥ ملايين عاطل عن العمل عام ١٩٥٥ ، بينهم عدد محترم من حملة الشهادات) . والخطة الخمسية الثانية (١٩٥٥ - ١٩٦١) التي جاءت اكثر تطلباً وطموحاً من الاولى ، اعطت الاولوية للصناعات الثقيلة وللنسيج والوسائل النقل ، كما ادت الى انشاء ثلاثة معامل ضخمة لصنع

الفولاذ قولى انشاءها الاتحاد السوفياتي وشركة كروب وعدد من أرباب الصناعة البريطانيين بينما
أعمل امر المواد الاستهلاكية وشؤون الزراعة ، اذ المطلوب إيجاد من ١٠ - ١٣ مليون مصلحة
أو وظيفة لاستيعاب اكبر قدر ممكن من العاطلين عن العمل الذين تحملهم الأجيال الطالعة ، كما ان أهمية
الاستثمارات الضرورية التي يعرضها مشروع كولبو ، تفرض التطور النموذجي للقطاع المسام
ولعبه الدور الاول بالنسبة للقطاع الخاص ، وبالتالي لرأس مال الدولة ، شاء أم أبى . ويبقى
من العوامل المهمة في الموضوع مساهمة الرساميل الاجنبية من انكليزية واميركية بمسد اتفاقها
بالطبع ، مع الشركات الهندية ، وتكوين شركات جديدة يشترك فيها رأس مال اميركي انكليزي
هندي ، كالاتفاق الذي توصلت الي تحقيقه شركة بيرلا مع مؤسسة نافيلد في موضوع السيارات ،
والاتفاق الذي عقدهت مؤسسة تانا مع شركة الصناعات الكيماوية الامبريالية ، وشركة بيرلا مع
ستوديبكر ، بشأن تجميع قطع التركيب المرسله من قبل نافيلد وستوديبكر ثم تباع السيارات
الجديدة تحت ماركة مصنوعات هندية . ففي الصناعات الخاصة بالبترول والمطاط وصيدان
الكبريت والجوت ، كان نصيب رؤوس الاموال الاجنبية يزيد في سنة ١٩٤٨ ، على مايساوي ٦٠٪
من مجموع الاستثمارات ؛ اما في مجال الاعمال المصرفية والكهرباء والبن والورق وغير ذلك ، فقد
بلغت الزيادة ٢٥٪ ومن جهة اخرى فقد سارت الولايات المتحدة ، بمد ١٩٥٠ - ١٩٥١ ، في
الطليمة واحتلت المرتبة الاولى في استيرادها من الهند ، وانشئت في البلاد مصافي
للبترول ومصانع اخرى برؤوس اموال اميركية . وراحت الحكومة تشجع هذه الاستثمارات
بعد ادخال الطمانينة الى قلوب اصحابها بأنه لا يوجد اي مشروع للمصادرة او التأميم ، وبتمخلي
الحكومة عن كل مراقبة تدخل القلق الى نفوسهم .

عادت الخططان الاولى والثانية وان لم تتحققا بكاملها ، الى نتائج مفرسة . فقد انتقلت مساحة
الاراضي المروية من ٣٠ مليون هكتار الى ٣٨ مليوناً ، والانتاج الصناعي ارتفع هو الآخر ب٢٠ ،
وزاد انتاج الفولاذ اربعة اضعافه ، والطاقة الكهربائية يجب ضربها ب ٣٠٠٥ . الا ان السكان
زاد عددهم في السنوات العشر الاخيرة ٦٠ مليون نسمة . فمعدل النمو الاقتصادي وتطوره
بالنسبة للفرد الواحد لم يزد عن ٢٪ فالخطة الخمسية الثالثة (١٩٦١ - ١٩٦٦) التي قنوي رفع
معدل الاستثمارات من ١١ الى ١٥٪ وتطور المصانع السقي تؤمن التجهيزات الثقيلة والميكانيكية
وجمل التعليم الابتدائي إلزامياً ، تخشى ان تصاب بالفشل امام متطلبات الدفاع الوطني
والمصروفات الحربية التي تبلغ ثلث الواردات (اشباكات مع الباكستان ومع الصين) ، وزيادة
ديموغرافية تفوق كل ما يمكن للمرء تصوره . فالساعات الخارجية وحدها سهلت استيراد
٣٠٠٠٠٠٠ طن من الحبوب التي اقتضتها محاربة المجاعة والحد من الاضطرابات الخطرة التي
سببتها المجاعة في البلاد : كالحرائق ونهب المخازن ، وغير ذلك ، واخيراً قضية البطالة التي لا تزال
مرتفعة بين العمال (٥٠٠٠٠٠٠) والشبان المتعلمين مليون شاب مثقف عاقل عن العمل في
السنوات الواقعة بين (١٩٥٠ - ١٩٦٠) .

يتولى الحكم في البلاد حزب المؤتمر الذي يمثل الطبقة البورجوازية الهندية العليا
 جوه الهند والحكومة التي تخرج معظم أعضائها من المعاهد الأوروبية حافظت على
 طابع الجهاز الإداري القديم وعلى البيروقراطية ذاتها والهاكم والشرطة الممول بها في عهد
 الاحتلال البريطاني . والسياسة التي تدير عليها في المجالين الاقتصادي والاجتماعي سارت على
 عمود السياسة التي انتهجها الإنكليز من قبل ، ويمكن من هذا القبيل مقارنة سياسة
 الكومانتونغ قبل تفسخه . فالملكية الكبرى والاستثمارات هي في حيا القانون ، وتأميم الصناعات
 الرئيسية التي أوحوا بها في البدء والذي كان من شأنه لو طبق ، القضاء على نفوذ رؤوس
 الأموال الأجنبية في البلاد ، أجل تطبيقه الى أجل غير مسمى ، كما روعي جانب الأمراء ،
 فوزعت عليهم إعطيات ملموسة وانيطت بهم مراكز هامة في الإدارة والسلك الدبلوماسي .
 ولا تزال الحكومة تعتمد الى كبت التذمر الذي تديره الصحافة والنقابات والمنظمات الزراعية ،
 كما فعلت من قبل عام ١٩٤٧ ، وقانون الامن العام الذي ورثته من الإنكليز ، يلا السجون ، بعده
 من المساجين السياسيين لم تشهد البلاد مثله حتى في احلك أيام الاستعمار البريطاني ، وقد ر
 تيبور ماند عدد هؤلاء الموقوفين ، عام ١٩٥٠ بين شيوعيين واشتراكيين ونقابيين ، جرى
 اعتقالهم وزجهم في غياهب السجون في ظروف مخيفة دونما تحقيق معم او محاكمتهم ، امدة طويلة
 بين ٥٠٠٠٠ و ٢٠٠٠٠٠ سجين .

وجوه الهند هذا الذي يؤلف اكبر عقبة في وجه تطورها الاقتصادي والاجتماعي يجب رده
 اصلا لهذا التضاد القائم بين نظريات العصر الحديث والنظريات الفلسفية والدينية المتوارثة في
 الهند . وقد شدد احد المرابيين المعروفين ببعد النظر على استمرار الطوائف في هذه البلاد
 وحضورها في كل مكان والايديولوجيا المسيطرة عليها . فبدلاً من ان تزول او تضمحل ترى هذه
 الطبقات تقوى وترسخ اكثر فاكتر وتلمب دوراً عظيماً في الانتخابات والشؤون الادارية ، اذ
 تؤلف من بينها عوامل ضغط اصلحة ممثليها . ويستلهم النظر على الاخص « الجمود الغريب الذي
 يتسكع فيه الهندي الفقير ، وعدم شعورية المثري الهندي الخفيفة وفساد السياسي الهندي ،
 وعدم كفاءته وعدم الاهلية المطلقة التي تجلت في المخطط الهندي ، والتهاليد المرهية والجمود الهائل
 يبعثان من الصعب جداً الأخذ بالشرائع المصرية ووضعها موضع التنفيذ ، هذه الشرائع التي تلتشىء
 دولة علمانية . وتعلن عدم المساسية مستوجبة للقصاص ، وتحرر المرأة عن طريق الطلاق ،
 وقنع تعدد الزوجات ، هذه الشرائع التي تعترف بشرية خلافة البنات ، وتسهل مراقبة النسل
 بايجاد مستوصفات وعبادات خاصة . والامر شبيه بهذا في المجالين الاجتماعي والاقتصادي : فلم
 يحد فيها لعمرى جديد يبدل بعض الشيء من الوضع العقاري الذي يتكاد يكون إقطاعياً في
 جميع مظاهره ، وهو وضع قائم على المزارعة والقدانة وواضع المعديدين من هؤلاء القدنيين اوهى
 من خيط المنكبوت ، وكذلك لم يطلع فيها شيء يذكر في المجال الاجتماعي يخفف من التبعية التي
 ترسبها . وتتسكع الطبقات السفلى . وقد ظهر في الآونة الاخيرة بعض معالم التطور في الاوساط

الاجتمعية التي تحاول ، على غرار ما فعلت الصين ، ان تجد بديلاً لرأس المال ، في تجنيد العمال للمواطنين في كل مجتمع محلي او قروي ، وتكليفهم القيام بانشاءات مائية وباحمال التشجير على أمثل الاساليب التي يوصي بها الفن الحديث . وقد كان نجاح المشروع حتى الآن ضئيلاً ومردوده ضحلاً في هذه «الرواحات التطورية» التي قامت بالتجربة المذكورة ، وذلك لافتقار هذه الحلايا الآخذة بأسباب التطور ، لمرشدين أكفاء يكونون دوماً على أتم اعتماد للبذل والتضحية ، ولحاجتها بنوع أخص لفئة يتطوعون للعمل ، ولناهضة وجوه الناحية لهذه المشروعات ويمثلي الطبقات العليا الذين يرفضون جميع الاساليب المساهمة بهذه الاشغال الاجتماعية او مد يد رفيعة اليها .

الاضطراب الاجتماعي ورملة وهذا التباين الهيف في الاوضاع - اذ ان ٢٪ من السكان يصيبون ٥٠٪ من دخل البلاد - واشتداد البؤس والشقاء ، يخلفان في الهند شعوراً حقيقياً بالاضطراب والازهاج . فالناس يتدبرون امور ميايشهم التي هي احسن يشكون دوماً النقص في الغذاء وكتابهم باستمرار الامراض المرافقة للفقر وللحاجة ، ويتمرضون لحركة من الوفيات عالية النسبة ، ولذا بدأ التنمر وعدم الرضى يظهر بأجلى صورته يوماً بعد يوم . فالفلاحون يثورون في بيهار وفي الولايات الشرقية ، عام ١٩٤٣ وفي عام ١٩٤٦ . والفلاح الذي كان يضرب المثل بصبره وقوة احتاله ، لم يمد يده الأوصاب والآلام التي يتجرع كأساً الى ربه *Karma* ، بل يرى سبب شقائه وتماسه في هذا النظام الاجتماعي الظالم الذي ارادوه له والذي اخذ يثور عليه . وبالرغم من كبح البوليس بعنف وقوة بالفين لهذه الانتفاضات التي تعبر عن تدمره وتقله ، فالفلاح يقاوم بشدة ما يتعرض له من اعمال العنف والتوقيف . وقد نظم الفلاحون عام ١٩٤٧ - وهو اول حادث من نوعه يقع في الهند - اول ثورة مسلحة ومنظمة لهم في مقاطعات تلنخا وحيدرآباد ، اذ اخذت اكثر من ألفي قرية منتشرة في مساحة تقرب من مساحة الدانارك ، ينظم فلاحوها نوعاً من حكم جمهوري ويؤلفون لهم لجاناً قروية او محلية وينشئون مطامير مشتركة فيما بينهم لحزن الحبوب ، ويقسمون المزارع فيما بينهم ، ويلفون دبرهم ، كما حددوا معدل الفائدة المترتبة على الدين ٦ بالمائة ، ولم تقمع الثورة بشكل نهائي الا في سنة ١٩٥١ . وزاد عدد الاضرابات بين العمال : اشترك في بعضها احياناً اكثر من ١٣٠٠٠٠٠ عامل عام ١٩٤٨ ، كذلك ارتفع عدد النقابات كما ارتفع عدده المنتسبين اليها بحيث تشكل ١٩٥ اتحاداً عام ١٩٤٠ ضم أكثر من ٣٧٤٠٠٠٠ عضو ، وارتفع هذا العدد الى ٦٠٨ ، عام ١٩٤٧ ، بلغ عدد اعضائها ٧٢٦٠٠٠ عضو . واحزاب المعارضة ، كالحزب الاشتراكي مثلاً الذي يطالب بالاتريد مساحة الممتلكات الخاصة على ٣٠ فدانا ، دعا الفلاحين لأن يقوموا بأنفسهم بتوزيع الاراضي فيما بينهم . والحزب الشيوعي الذي هيمن عن كسب على اتحاد النقابات الهندية كما يشرف بعض الشيء على محالف النقابات المتحدة ، كل هذه الاحزاب وسّمت من دعايتها بين الفلاحين والمزارعين في الريف . وفي الانتخابات العامة التي أجريت عام

١٩٥١ - ١٩٥٢ ، والتي بلغ عدد الناخبين فيها لأول مرة في الهند ١٧٥ مليون ناخب (٨٠ ٪ / بينهم من اليمين) تمكن حزب نهر وغاندي المسيطر على الحكم في البلاد منذ عام ١٩٤٧ ان ينال أكثرية المقاعد (٧٤ ٪ /) ولكن بفضل ٤٤ بالمائة من اصوات المقترعين ، كما نال الحزب المذكور ٢٧ بالمائة من مجموع اعضاء المجالس التمثيلية مع العلم ان ٦٨ مليوناً ممن هم حق التصويت امتنعوا عن الاقتراع . فان كان ثم ما يستحق ان يسمى فوزاً فقد جاء محدوداً للغاية ، اذ لم ينل الحزب المذكور اكثرية الاصوات الا في ٦ ولايات لا غير من اصل ٢٢ ولاية ، وهي ليست من الولايات الرئيسية في البلاد . فالولايات الاربع التي ذهب معظم اصوات الناخبين منها للمعارضة ، والولايات الأخرى التي نالت فيها المعارضة قسماً ضئيلاً من الاصوات ، تضم ثلث سكان الهند . كل هذا دليل قاطع وبرهان ساطع على القلق الاجتماعي وعلى خيبة امل الجماهير الهندية التي تتوق من الصميم الى الاخذ باصلاحات جذرية ، والى معالجة الشقاء المريع الذي تتسكع فيه معالجة في الصميم .

ودليل آخر على هذا القلق العميق الذي يساور القلوب والنفوس في الهند وعلى التور الذي تعيش فيه الجماهير الشعبية فيها ، هو هذا الطابع الثوروي الذي اتخذته الاضطرابات الدامية في هذه المقاطعات الواقعة الى الجنوب من الهند من جراء اللغة . فراح مئات الألوف من المتظاهرين يستولون هتوة على مراكز البحرية ويشملون فيها النار ، كما اضرموا الحرائق في محطات القطر الحديدية ومراكز عديدة للبوليس ، وينهبون دور السينما التي كانت تعطي افلاماً هندية ويمبثون بها فساداً . ويذهب ضحية اعمال الشغب هذه عشرات القتلى ومئات المرحسى في اشتباكات عنيفة مع قوى الامن والجيش ، وذلك احتجاجاً منها على عزم الحكومة بتطبيق دستور عام ١٩٥٠ الذي نص على ان تكون اللغة الهندية ، هي اللغة القومية في الهند في خلال خمسة عشرة سنة .

الهند احدى دول العالم الكبرى
ان بروز الهند جمهورية مستقلة ذات سيادة هي ثاني دول العالم
بعدد سكانها ، بما لها من موقع جغرافي ممتاز وبما تملك من قوة
اقتصادية في قلب القارة الآسيوية التي لا تزال متخلفة جداً بالنسبة لها ، كل ذلك يوليها مركزاً
من الدرجة الاولى ويجعلها لتلعب دوراً بارزاً في مضمار السياسة العالمية . فقد اجتمع في نيودلهي
عام ١٩٤٨ ، المؤتمر الذي كُلف النظر في مشكلة اندونيسيا وايجاد الحل اللازم لها . ومن جهة
ثانية ، فالجهود التي بذلتها الهند لاعلان الهدنة في كوريا ووضع حد للحرب الدامية فيها ووضع
نسوية سلمية لمشكلتها ، والدور الذي لعبته في الكتلة العربية الآسيوية النزاعة للصياد الايماني
في اجتماعات الامم المتحدة ، وعملها المتصل في جنيف في وضع حد لحرب فيتنام ، عام ١٩٥٦ ،
ولوقف الحملة الفرنسية الانكليزية ضد قناة السويس ، وتعاطفها مع الشعوب الآسيوية والافريقية
ومناصرتها ، لها هذه الشعوب التي تعاني الامرين من السيطرة الاجنبية ، واصرارها المتكرر على
عدم انضمامها لاي كتلة بالرغم من اصطدامها الدامي مع الصين حول مقاطعة لاداخ (عام
١٩٥٩) ، وقرارها بالبقاء خارج الحرب الباردة ، ومحاولاتها الصادقة للحلول دون وقوع

الاضطدام بين أقوى دولتين في العالم ، أي بين الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي ، كل هذا وما اليه عاد عليها بالذكر الحسن واعلاء الشأن والنفوذ العظيم كما اولاهما سلطة محترمة ينتقص منها كثيراً حربها الاخيرة مع باكستان.

اما باكستان ، فتحاول من جهتها ان تلعب دوراً بارزاً بين الشعوب الاسلامية ، بصفتها اكبر الدول الاسلامية طراً واكثرها سكاناً . وفي هذا السبيل عقدت في كراتشي ، منذ عام ١٩٤٩ ، عدداً من المؤتمرات الاسلامية المالية ، توطيدا للعلاقات الثقافية والدينية بين الشعوب الاسلامية ، والعلاقات السياسية ايضاً . فقد تحالفت مع تركيا والعراق ، ودخلت في فلك الولايات المتحدة بانضمامها الى حلف بغداد ، الا ان اصطدامها الديموي مع الهند بشأن كشمير قربها جدا من الصين كما ابعدتها عن الولايات المتحدة الاميركية .

ويتولى مقدرات الهند منذ ان حصلت استقلالها السياسي ، كما يلاحظ تيبورماند بمتق ، فريق من الناس ، مستقربون في تربيتهم وثقافتهم . فنهرو الذي كان والده محامياً ومتطبباً بطابع الانكليز ، والذي تخرج هو الاخير في معاهد انكلترا العليا وكرج من معين الثقافة والتقاليد الانكليزية ، وغيره كثيرون من اعضاء حزب المؤتمر ، من ابناء الطبقة الوسطى في الهند التي تكاد لا تؤلف سوى ٥ بالمئة من مجموع سكان الهند ، كل هؤلاء مشيعون بنظريات الغرب التحررية ومنه اقتبسوا المنظمات والمؤسسات التي امدوا بها البلاد ، ونسجوا على منوالها في ديارهم .

الا ان بليانهم في الهند بقي عرضة لمهب الرياح . فالجهود التي بذلها للخروج بالخطوة الخمسية الثالثة الى حيز الوجود ، اصطدمت بصعوبات يتعذر حلها والتغلب عليها . وهكذا وجدوا انفسهم امام امرين لا ثالث لهما : اما التخلي عن الخطه واهمالها بالكلية ، وبعبارة اخرى قطع كل امل بادخال اي تحسين على الوضع الزري الذي تتخبط فيه الهند ، او اللجوء الى القوة والبطش والى انتهاز سياسة شديدة عنيفة قوامها المراقبة والتقنين ، لا يمكن التفكير بها واعتمادها الا اذا تغير الوضع الاجتماعي في البلاد رأساً على عقب : فاذا ما قارنا معدل الدخل السنوي الذي مكنتت له الخطه الخمسية الثانية وهو بنسبة ٨ ، ٤ بالمئة بالنتائج التي حصلت عليها الصين وهي تتراوح بين ٧ - ٨ بالمئة ، وسياسة المصرفة التي انتهجتها ، وضآلة النتائج التي تحققت وعجز نظام الحكم احياناً وفساده بالاكتر ، كل ذلك يشير الى المارضة القوية التي واجهها بالرغم من تشده الخطه الخمسية الثانية على الطابع الاشتراكي ، وبالرغم من النفوذ العظيم الذي يتمتع به نهرو في المجال الدولي ، ونجاح سياسته الحيداية التي تعبيرت تماماً عن حذر الجماهير الهندية من اوروبا والولايات المتحدة الاميركية . فمن جهة اليمين هم عرضة لهجوم الاحزاب التقليدية التي تمثل الطوائف العليا في الهند والتي ترى الخطر يتهدد ما تنعم به من امتيازات ، منها مثلاً المهاجرين ، هذا الزعيم الوطني ومن اشداهم اخذاً بالمنصرية والمنافع الاكبر عن التقاليد ، والخصم العنيد لسكل اصلاح زراعي ، ولكل فكرة قاسم لصناعات البلاد ، ومن المطالبين حول بتحرير المرأة

والنفاذ الوضع الذي يحق بالمنبوذين بينما يعرض سياسة الحكومة ويؤيدها ارباب الصناعة ،
 لهايتها الشيوعية بأساليب شديدة ويفرق للهجوم تذكره بالنظام الهتلري ، والحزب المعروف بـ
 R. S. S. الذي قتل احد اعضائه غاندي . والى يسار حزب المؤتمر ، الحزب الشيوعي المعروف
 بنشاطه والذي جاء الثالث بين الاحزاب الهندية في انتخابات عام ١٩٥٢ . اذ نال ٨ بالمائة من
 اصوات الناخبين ، و ٩٤٨ من هذه الاصوات عام ١٩٥٧ . ومع ان القطيعة بين الاتحاد السوفياتي
 والصين ، ادت الى انقسام الحزب الى شعبتين متميزتين احدهما مع الاتحاد السوفياتي والاخر مع
 الصين ، الاول يسار الاتحاد السوفياتي ويناصر بالتالي حزب المؤتمر ، بينما يميل الثاني الصين ،
 وتعرض لهذه الاسباب للاحقة شديدة اذ ان اكثر من ١٠٠٠ من مناضليه ، جرى اعتقالهم في
 كانون الاول ١٩٦٤ . وليس ما يدل على انه توقف عن الانتشار . وللحزب نفوذ كبير في
 ولايات انديراه وولاية كيرال التي تعد اقل نسبة من الاميين في البلاد كما انها تضم هدداً كبيراً
 من المسيحيين - فقد تمكن الحزب الشيوعي ان يستولي على الحكم في هذه الولايات بعد الانتخابات
 النيابية التي جرت عام ١٩٥٧ ، وقد طردته من الحكم الحكومة المركزية بعد ان اقر مشروعاً
 اصلاحياً في المجال الزراعي - كما ان الحزب حقق ايضاً فوزاً كبيراً في الانتخابات العامة التي
 جرت في اذار ١٩٦٥ ، وجاء فوزهم يؤيد الصين ويناصرها .

٢ - آسيا الجنوبية الشرقية

حزب اندونيسيا انتخب الهولنديون في اندونيسيا سياسة ابوية محافظة تشبه من وجوه عدة ،
 السياسة التي انتهجها البلجيكيمون في الكونغو . فلم يحاولوا يوماً توفير
 أسباب التعليم لهذه الشعوب التي استعمروها ولا هياكلها للاستقلال - كما جرى احياناً للبريطانيين
 ولا جبروا قسماً ، كما فعل الفرنسيون . فاعتمدوا ، في ادارتهم ، لهذه الشعوب والبلدان التي
 وقعت تحت استعمارهم ، على زعماء البلاد الوطنيين واولهم مناصب ووظائف جعلوها وراثية في
 ذرائعهم ، كما عهدوا الى ملتزمين ومتمهدين صينيين بحماية الضرائب المفروضة . وبالرغم من
 « السياسة الاخلاقية » الجديدة التي اعتمدها ، فالعمل بنظام الدرغرة الذي وضموه عام ١٨٣٠
 بقي معمولاً به في جاوا الى سنة ١٩١٦ ، في كل ما يتعلق بالاشغال العامة ، والى سنة ١٩١٩ في
 الزراعات الخاصة بالبن . أما في الجزر الأخرى ، فلم يتوقف العمل بهذا النظام قط .

هذه السياسة المحافظة التي تميزت باحترام التقاليد والعادات الشعبية
 التركيب الاجتماعي المرعية ، كان من نتائجها الحسنة الحفاظ على الملكية الفردية الصغيرة ،
 بشكل افضل بكثير مما تم في غير قطر من هذه الاقطار الآسيوية ، ولذا جاء فيها التفاوت
 الاجتماعي اقل بروزاً للبيان منه هنا في اي مكان آخر . ففي عام ١٩٢٥ ، كان ٤٩٪ من
 العائلات في جاوا وفي مادورا من اصحاب الاملاك ، والقرية كوتت خلية اجتماعية حية تأخذ

على عهدها مسؤولية تأمين أود اليتامى والشيوخ والمرضى والأشخاص المعطلين عن العمل ، شأنهم شأن ما الفوه من سالف الأزمان ، حيث يشترك الجميع ويساهمون معاً بأعمال بناء المنازل والحصاد . والطمأنينة التي يهتها التضامن بين أفراد القرية حالت طويلاً دوراً قيام مظاهرات عنيفة تنم عن تأفف او عدم رضى الجماعات فإذا ما قلّ في البلاد عدد كبار الملاكين المعاريين ، فقد كان مع ذلك معظم صغار الملاكين يرسفون في تابعة أسرة لدائنيهم ولا سيما للصينيين الذين كانوا يفرضون عليهم بعض الزراعات المحددة ويحدون بأنفسهم اسعار المواسم ومحاصيل الارض . وهكذا استحال عدد كبير من صغار الملاكين الى وضع شبيه بوضع المكترين للأرض اذ كانت الفقة تذهب لبيوب المرابين . وهذه الزيادة المحسوسة في موسم الأرض وغلاها التي طالما تباهى بها الهولنديون ، كانت فائدها تعود ، على الأخص لبيوب المصدرين من صينيين وأوروبيين ، وليس الى جيوب الفلاحين . ومن جهة ثانية ، ففي الوقت الذي كان عدد سكان البلاد ينمو بسرعة مذهشة ، كانت المهن والحرف الريفية آخذة بالانحطاط والذبول أمام المصنوعات الهندية أو اليابانية التي كانت تدخل البلاد بأسعار بخسة ، تاهيك عن ان التجارة كانت بأيدي الاجانب ، اذ ان أصل ١٩٧٠ هـ مشروعاً استثمارياً ، يشغل أكثر من ٦ أشخاص ، عام ١٩٢٥ ، كان منها ٨٦٥ مشروعاً تعود ملكيتها للاندونيسيين ، والباقي كان يعود ثلثه للاوروبيين وثلث الآخر للصينيين . فالطبقة البورجوازية الاندونيسية ، كانت تتألف أصلاً ، في حال وجودها ، من اصحاب الاجور (٨٣٪ من اصل المجموع ، بينهم عدد كبير من موظفي الادارة الذين كانوا تعلموا اللغة الهولندية وتلقوا تربية اوروبية ابتدائية .

بذلت جهود ضعيفة في البلاد لتطوير التعليم ورفع مستواه ، اذ لم يزد عدد الحركة القومية الطلاب الاندونيسيين في المعاهد الثانوية ، على بضع مئات لا غير ، والوظائف التي كانت تلتظفهم لدى تخرجهم ، سواء في الادارة الحكومية او في الشركات التجارية ، كانت ثانوية جداً وتعويضاتها متدنية ، باستثناء الذي يعملون مدرسين في المدارس الخاصة ، بينما مجال العمل في المجتمع الاندونيسي نفسه كان ضيقاً للغاية وهذه الماراة الناجمة عن التمييز العنصري والتي جاشت بها صدور القوم بعد أن رأوا قسمتهم الضئيلة من خيرات بلادهم ، هي التي دفعت الطبقة المفكرة والطبقة الوسطى الصنيرة في البلاد وحملتها على ان تقف موقفاً ثورياً ، في الوقت الذي اخذت تطالعهم سوادت التمرد على قوة الغرب العسكرية ، كما تجلت في ثورات الفيليبين وحرارة اتفرك ضد الاحتلال العسكري لبلاده ، والنشاط الذي قام به حزب المؤقر في الهند ، والنجاح العظيم الذي بلغته حركة التصنيع في اليابان ، كل ذلك ادخل في روعهم انهم لا ينقصون بشيء فكاه عن الاوروبيين ، وان في مقدورهم ان يحكموا انفسهم بأنفسهم دون مساعدتهم .

والجمعية التجارية الاسلامية التي قام بتأسيسها ، عام ١٩١١ ، لجسار التطبيع الباتيكبي في سوراكارتا ، دفاعاً عن مصالحهم ضد الواردات الاوروبية واليابانية ، لم تلبث ان اشتد منها الساعد بعد ان التفت حولها الجماهير ، واخذت تطالب بالاستقلال . وظهر في البلاد ، عام ١٩٢١ ، الحزب الشيوعي الاندونيسي ، كما راج سوكارنو يؤسس بعد تخرجه مهندساً من معهد

البوليتكنيك العالي في باندونغ ، الحزب الوطني الاندونيسي (P.N.I.) . وعرفت هذه الاحزاب ان تجتذب حولها كل هذه العناصر الحاقدة على الاوروبيين والغاضبة لكرامتها مما تعرضت له من قبل الاوروبيين ، من تحقير واذلال ، كما جمعت حولها كل هؤلاء الذين ينعون احتكار الاوروبيين لخيرات البلاد ويستبيحون مواردها الطائلة (اذ ان نصف ارباح الاستثمارات ومكاسبها الطائلة كان يرسل خارج البلاد) ، كما انضم اليها كل هؤلاء الذين ذهبوا فريسة التمييز المنصري ، في الادارة والمحاكم والقوانين الجزائية والمحاكم الوطنية التي تعقد جلساتها بحراسة البوليس . واشتد ساعد هذه الاحزاب وتآلب حولها الانصار بانضمام هذا الفريق الذي رفع عقيرته عالياً محتجاً على فرض التقيين (الكوتا) المحدد ٣٠٪ فقط في المباريات المفتوحة للوظائف الادارية ، وضد رجال القانون والاطباء الاوروبيين الذين أخروا بنفوذهم المريض ، الى سنة ١٩٢٤ و ١٩٢٦ ، موعد افتتاح مدرسة للحقوق وأخرى للطب في البلاد ، كما امتعضوا في صميم نفوسهم من عدم المساواة في المدارس حيث التعليم مجاني لبعض الاوروبيين ، بينما يجبر الاندونيسيون على الدفع ، كما ساهم جداً اهمال الاوروبيين ، تأمين وسائل التعليم لابناء البلاد . والتنازلات الوحيدة التي رضي الهولنديون القيام بها لا تعتمدى بعض اجراءات لتوسيع اللامركزية الادارية ، وذلك بانشائهم عام ١٩١٨ ، مجلساً تمثيلاً محلياً ، فقد صفته الاستشارية عام ١٩٢٧ ليتمتع بسلطة تشريعية ، تألف من ٦٠ عضواً ، بينهم ٢٥ من الهولنديين يأتي ثلثهم بالتعيين المباشر ، ويجري انتخاب الثلثين الباقين بواسطة اقتراع غير مباشر ، ويبقى بعد هذا كله للحاكم العام حق الفيتو او الرفض لكل قرارات المجلس المذكور .

ملاب النظام
كان من جراء تدني مستوى المعيش بين ابناء البلاد للضرائب النازحة المفروضة عليهم ، ولنمو السكان السريع ، ان قوى من جانب الحركة القومية في البلاد . فالسلطة الهولندية على البلاد كانت قوية ومتمينة : فاذا ما قورنت الاساليب الادارية التي متوا عليها بهذه الاساليب والطرق الاستعمارية التي سار عليها الفرنسيون والانكليز في هذه الاقطار المجاورة ، لاحت لنا اكثر فاعلية وأشد رقماً من الاخرى ، اذ كان يهتما كثيراً المحافظة على القوانين والتقاليد المتبعة في البلاد ، والحد من بيع الاراضي من الاجانب والتصرف بها ، وحماية المجتمعات والمنظمات القروية من العوامل والمؤثرات المحلية ، والجهود الفعلية ، ولو جاءت غير كافية ، المبدولة لمعالجة مشكلة الديون التي يزرع تحتها الفلاح الاندونيسي ، وتوفير ما يحتاج اليه من مساعدات مالية بشروط ملائمة ، كل ذلك يفسر لنا هذا التوازن النسبي الذي يتمتع فيه المجتمع الاندونيسي . ومن جهة اخرى ، ان اعتماد الحكومة ، ولو بصورة غير مباشرة ، سياسة المحافظة على الطبقة الارستوقراطية والدفاع عن مركزها في البلاد ، كل ذلك خفف من حدة المعارضة وخفف من التصادم بين الحاكمين والحكوميين . ثم ان التباين العظيم بين الفئات السكانية من الوجهة المرقية او المنصرية ، والتركيب الاجتماعي الذي ساد البلاد ، كل هذا كان في صالح الدولة المستعمرة . فالزعما يرون انفسهم مشدودين شداً بالوضع القائم في كل ما يتصل

بمصلحهم الاقتصادية والسياسية ، وأطر الادارة وملاكات البوليس والجيش والادارة ، التي هي بيد الاوروبيين والاورآسيويين الذين يتفرون جسداً من المطالب التي ينادي بها الوطنيون ويكرهونها كره الهولنديين لها وأكثر . وهذه القلة التي تتألف منها الطبقة الوسطى في البلاد ترى نفسها مضطرة لحماية الجماهير ، والصحافة مراقبة ، وليس أكثر من ٦٤٪ من سكان البلاد يحسنون القراءة ، والمادة ١٥٥ من قانون الجزاء تحكم بأربع سنوات حبس ، كل مظاهرة احتقار او ازدراء خطية كانت ام شفوية ، نحو اي فئة من فئات البلاد العنصرية المتعددة ، كما ان الاجتماعات وانشاء الجمعيات خاضع للمراقبة الشديدة ، فالحركة النقابية وحدها دون سواها ، يسمح لها الى حد ما ، بالقيام بنشاط وطني مشروع (١٩٢٣ و ١٩٢٦) كما ان يد البوليس السري الطويلة تصل الى كل نشاط او حركة تقوم في الخفاء ، ويحق للحاكم العام ان يفتي او ان يبعد من البلاد ، ايا كان ، اذا ما رأى ذلك ضرورياً لما فيه الحفاظ على السلام والنظام . فالحركة الوطنية وقفت اذاً على سكان المدن حيث تشتد رابطة اللغة الماليزية ، كما تشتبك فيها بعض العناصر الهامشية بين طبقة الفلاحين . والجيش ، في نهاية الامر ، يتألف من عناصر ووحدات مأخوذة من بين الاقلية المسيحية في امبوان وتيمور ، وللحكومة ملء الثقة بولايتهم والوقوف الى جانبها ضد الاكثرية الاسلامية .

الاستقلال ومع ذلك ، فقد انهار نظام الدفاع الهولندي عن البلاد وبسرعة مائلة ، اذ ان احتلال اليابان لاندونيسيا مدة ثلاث سنوات ، اتاح للحركة الوطنية ان تقوى وتستأمد ، بحيث تعذر على الهولنديين ان يعيدوا عام ١٩٤٥ ، الى تلك لبلاد ، السيطرة التامة التي سكانت لهم فيها . فالاحتلال الياباني ، حرر من السجون الزعماء الاندونيسيين المعتقلين فيها . ومراكز التوجيه التي شغرت بعد تنحية الاوروبيين وابعادهم عن البلاد ، تسلمها الموظفون الاندونيسيون ، والفت الجماهير حكم ابناء البلاد وأنست الى ادارتهم بعد ان غاب كل اثر للادارة الاوروبية . واخذت الحركة الوطنية تنظم نفسها : فبينما راح شهور احد زعمائها البارزين ينظم المقاومة السرية ، راح سوكارنو وحستا ، يملآن علانية ، بالاتفاق مع اليابانيين ويبدلان المزيد من النشاط ، يشد من أزرها الجمعية الوطنية في جارا بعد ان علل اليابانيون النفس باستخدامها يوماً لصالحهم فألغا ما يعرف بالميليشيا الوطنية وامدها اليابانيون بالاعادة للارمة والسلاح ، هذه الميليشيا التي اصبحت فيما بعد نواة الجيش الوطني . وعندما نزلت وحدات من الجيش الانكليزي فقد على البلاد ، في اثر استسلام اليابان في ايلول ١٩٤٥ ، وجدت هذه الوحدات امامها في البلاد حكومة قائمة ، وجيشاً مجهزاً بالعتاد الذي خلفه اليابانيون وراهم ورأياً عاماً موطداً للمزم على الدفاع عن استقلال البلاد والدود عن حياضها . وجرت بين ١٩٤٥ - ١٩٤٩ تحت ضغط قوي من البريطانيين والاميركيين والاورستاليين مقاضات بين الهولنديين والاندونيسيين تحللتها اشتباكات مسلحة ادت في نهاية المطاف الى اتفاقات متتالية لم تلبث ان تحفظتها الحوادث بسرعة ، فبعد اتفاقات شريبون (او لنفدجاتي) الموقودة في تشرين الثاني

١٩٤٦ ، التي أوجدت دولة اتحادية أو الاتحاد الهولندي الأندونيسي التي تولف الولايات المتحدة الأندونيسية شطراً منها ، والدولة الفيدرالية نفسها شطرها الثاني ، حاول الهولنديون « بلقنة » الأرخيبيل ، كما حاولوا ان يستغلوا المسافات الفاصلة بين الجزر ، والعناصر العرقية التي يتألف منها السكان ، للتفريق بين زعماء الحركة والنخفيف من شأن زعماء الحكومة الأندونيسية المنتهين كلهم الى جزيرة جاوا ، وراحوا يشجعون تكوين حكومة مستقلة ، ويقوون من النزعات الانفصالية ضد الامبريالية الجاوية ، كالحركة السوندية التي قامت في قلب جاوا نفسها . وقام الهولنديون بهجوم ادى الى إلغاء الهدنة المعقودة بين الطرفين ، والى ابرام اتفاقات رنفيل بالتالي بين الطرفين ، التي وقمت على ظهر السفينة الاميركية المعروفة بهذا الاسم ، وذلك في كانون الأول ١٩٤٧ ، وخلال كانون الأول ١٩٤٨ بينا كانت المفاوضات تجري بين الطرفين لتحديد وسائل تطبيق هذه الاتفاقات ، قام الهولنديون فجأة ، بحملة تآديبية ثانية ، وضرب جاكارا العاصمة من الجو ، واحتفالاً الرئيس ، ورئيس مجلس الوزراء واحتلال النقاط الاستراتيجية الرئيسية في البلاد ، على يد ممثلين هولنديين وقد تدخل مجلس الامن هذه المرة في الوضع وشجب العملية ، وقرض على هولندا الرجوع الى الوضع القائم . وفي أواخر ١٩٤٩ ، تم عقد اتفاق نهائي تشكل بموجبه اتحاد هولندي اندونيسي ، تشارك فيه ولايات اندونيسيا المتحدة المعترف باستقلالها وسيادتها . وهذا « الاتحاد » الذي سار بصورة عرجاء ، نقضته اندونيسيا ، عام ١٩٥٥ ، دون ان يكون تقرر مصير القسم الغربي من غينيا الجديدة المعروف بإيران الذي ألف قسماً متمماً من الهند الهولندية عام ١٩٤٥ ، والذي نالت اندونيسيا عام ١٩٦٢ ضمه اليها .

كان على اندونيسيا بعد ان تحررت من استعمار هولندا لها ، مصاعب اندونيسيا في عهد الاستقلال ان تواجه المشكلات ذاتها التي تربصت بها الاقطار الاخرى التي تحررت من ريقه الاستعمار ، باستثناء المشكلة الزراعية التي لم تكن مطروحة فيها على بساط البحث ، من تدهيم الوحدة الوطنية ، وتحقيق استقلال البلاد الاقتصادي بإبلائها نظاماً اقتصادياً حديثاً وتأمين اسباب الغذاء لشعب بانس آخذ بالنمو بسرعة مدهشة .

فالوحدة الوطنية رأت نفسها مهددة في الصميم من جراء تشتت هذه الألوف المؤلفه من الجزائر المتباعدة التي يأخذ بعضها برقاب البعض الآخر على مسافة ٥٠٠٠ كيلومتر ، وبما تور به من تنوع العروق بين السكان (١٧ عرقاً رئيسياً و ١٥٠ فرعاً ثانوياً ، وتباين الاديان واللغات ٢٥ لغة و ٢٥٠ لهجة محكية ، و تفاوت توزيع السكان على هذه الجزر) فيجزيرتا جاوا و مادورا اللتان تمثلان ٧٪ من مجموع مساحة اندونيسيا ، تضمان معا ثلثي مجموع سكان البلاد . ولذا رأينا الدولة الجديدة تتخطى بسرعة عن النظام الاتحادي او الفدرالي الذي فرضته عليها هولندا والدستور الذي وضع لها عام ١٩٥٠ لتنتهى بدلا عنه جمهورية أحادية قسمت اداريا الى عشر ولايات تنعم باستقلالها الاداري .

الا ان العوامل والقوى النافذة التي تروى شزراً الى خيرات هذا الارخبيل ومواردها الطائلة

كما تنحرق على ما يتمتع به من موضع استراتيجي ممتاز في سنغافورا والفلبين وبورت دارون في غربي أستراليا، راحت تستثمر وتستغل لمصلحتها هذه المنافسات الدينية والعرقية، والنفرة التي تجيش في صدر الجزائر المتباعدة ضد الحكومة المركزية المتهمه باحتكار هذه الموارد والخيرات لمصلحة جاوا وحدها لا غير، وبمألة الشيوعية ومشاغلها. وهذا ما يفسر لنا الانتفاضات الثورية التي وقعت تباعا في جزر بورنيو وسيليبس، ولا سيما في سومطرة (١٩٥٨) في سبيل تأمين استقلالها، والحركة الانفصالية التي قام بها حزب دار الاسلام الذي حاول ان ينشئ على انقاض جمهورية الكفار هذه « دولة اسلامية صرفة ».

والسكان الذين قدر عددهم عام ١٩٦١ بنحو ٩٦ مليوناً بعد ان كان ٦١ ٥٠٠ ٠٠٠ في سنة ١٩٣٠، تبلغ ثقافتهم في جاوا بنسبة ٤١٠ نسمة في الكيلومتر المربع الواحد، بينما يبسط هذا المعدل الى ادنى من ذلك بكثير، اذ لا يتجاوز في بورنيو وفي غيرها من الجزر المعديدة ٤,٥ ٪ مع العلم ان معظم السكان يعملون في الزراعة بنسبة ٧٥ بالمائة منهم. ويجب تأمين اعاشة هذا العدد الوفير من السكان والحل الوحيد الذي يفرض نفسه هنا كغيرها من البلدان المتخلفة، اقتصادياً يقوم على عصرة النظام الاقتصادي والتصنيع الحديث. والحال، فوضع البلاد الاقتصادي الذي رزح الى الحضيض خلال الاحتلال الياباني وفي سني الحرب، كان يعاني، في سنة ١٩٤٩، الأمرين، من جراء اتلاف وسائل الانتاج وتوقفها، ومن جراء فقدان البلاد للأطر الاقتصادية ولأصحاب الاختصاص والتقنيين ولرؤوس الأموال. ففي عام ١٩٥٢ فقط، تمكن الانتاج القوي ان يبلغ المستوى الذي كان عليه عام ١٩٣٨، مع العلم ان عدد السكان كان قد زاد في هذه الفترة، ١٤ مليوناً، فالانتاج يبقى والحالة هذه ١٥ بالمائة ادنى من مستواه في تلك السنة. ولتأمين الاستقلال الاقتصادي، كان لا بد من رفع معدل الانتاج في البلاد فحسب، بل أيضاً تغيير الاوضاع الاقتصادية تغييراً جذرياً، بعد ان استمرت على ما هي عليه مدة ثلاثة قرون استغلال اليها الاستعمار الهولندي الذي حرص على ان يربط اقتصاد هذه المستعمرة بالاسواق العالمية وبأسواق هولندا على الاخص. ولذا وجهت الحكومة جهودها نحو تطوير التعاونيات في الاوساط الريفية لما تؤمنه لصغار المنتجين ولرجال الصناعة من نصح وتوجيه تقني، ومن مساعدات مالية تكون معها في مأمن من حباتل المرابين. وهكذا عدت البلاد ٨٦٠٠ تعاونية عام ١٩٥٤ ضمت بين ١ ٤٣٢ ٠٠٠ من الاعضاء. أما الانتاج الصناعي، فقد حدثت منه، حاجة البلاد الماسة الى القوة الكهربائية المحركة ولقنين من أصحاب الكفاءات بالرغم من الازدياد المتواصل في اليد العاملة، فليس من عجب الا تتمكن من تحقيق مستوى ١٩٣٨. والخطة التي وضعها سومترو عام ١٩٥٠ والتي عرفت بخطة سومترو للتصنيع، كانت مشروها متواضعا لتأمين المزيد من الحاجيات الاستهلاكية: كانشاء المطابع ومصانع الورق والترابة واكياس الخيش ومعامل النسيج، وفبارك تصنيع المطاط ومصانع للاسمدة الزراعية لتأمين اكبر قدر من حاجات البلاد. والثابت ان مشاريع التصنيع تقوم اصلا على المشروعات

الاستثمارية ولا سبعا على رؤوس الاموال الاجنبية التي يقدمها بنك التصدير والواردات ، في نطاق مشروع مساعدة البلدان المتخلفة او النقطة الرابعة . ومحافظة منها على الاستقلال الوطني ، تسلمت الحكومة بكل الوسائل والتخندت كل الاحتياطات التي تقتضيها هذه الاستثمارات ، وهي وسائل أدت الى انشاء مصانع جديدة اجازت الدولة انشاءها ، تستخدم الاقتصاد الاندونيسي ، يساهم الرأسمال الوطني فيها بنسبة ٥١ بالمائة ويكون الموظفون مناصفة بين ابناء البلاد والاجانب ، وتحفظ الدولة بحق الاشراف على بعض الصناعات الاساسية : كصناعات توليد الكهرباء ، ومصانع الترابية والمصانع الكيماوية . وقد بقيت على حداثها مستمصة الحل القضايا السياسية ومستوى الحياة في البلاد والانتاج ، كما ان ركود الحركة الاقتصادية والخوف من فشل الخطة الخمسية هما وراء قلق الرأي العام ومن عدم استفادة البلاد بالقدر الذي ترغب فيه من ثرواتها الهائلة التي تشترك في تصديرها للخارج ، الشركات الهولندية والاميركية التي تملك مزدروعات شاسعة وتشرّف على اهم المناجم وتهيمن على وسائل النقل ، وتتحكم بالجانب الاكبر من التجارة الخارجية . وهكذا تبرز امامنا بوضوح كلي الهيجان الوطني الشديد وثورة الرأي العام ، عندما اصطدم ، في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٧ ، برفض هولندا التسليم بالطريقة التي حُلت بها قضية اريان . وكان رد الدولة على هذا التمنت ، مصادرة وسائل النقل الهولندية في البلاد والغاء ديونها نحو البلاد الواطية . والانتخابات النيابية التي جرت عام ١٩٥٥ ، أمنت للحزب الوطني في المجلس والحزب الشيوعي والاتحاد الاحزاب المناهضة للاستعمار ، عدد كبير من المقاعد في المجلس التمثيلي وراحوا يلتفون حول سوكارنو ، كل ذلك جاء تمبيراً صادقاً عن هذه النزعات العنيفة التي تمتلئ في قلوب المواطنين الذين لا يفرقون قط بين الاستقلال الوطني وبين التطور الاقتصادي . الا ان عجز الحكومة الذي جاء هنا كما في الباكستان ، نتيجة محتومة لمنف الصراع السياسي ، حل الرئيس الذي يؤازره الجيش ، على التخلي عن « الطراز السياسي الغربي » اذ استبدل النظام التمثيلي ، بنظام « الديمقراطية الموجبة » ، هذا النظام الذي يمثل فيه الجيش دوراً بارزاً ، وقضى بمنع الاحزاب السياسية من اي نشاط سياسي باستثناء الجبهة الوطنية ، بتعطيل الحياة النيابية التي كادت تفسب عام ١٩٦٥ ، معالمها عن آسيا برمتها ، بما فيها اليابان والهند .

فالحكومة الضالعة بالحكم يشارك بتأليفها اربعة احزاب بينها الحزب الشيوعي ، وحل محل البرلمان مجلس وطني ضم ممثلين عن المؤسسات المهنية والحرفية ، بين عمال وفلاحين وصناعيين ورجال اعمال . الا ان الجناح اليميني في الجيش الذي لم يرقه قط مثل هذا الحل ، قام في تشرين الاول (أكتوبر) ١٩٦٥ ، بانقلاب عسكري احتفظ فيه سوكارنو بالرئاسة ، الا ان الحكم تولاّه فريق من ضباط الجيش لم يلبث ان قام بعراك عنيف ضد الشيوعيين ، فالقى الحزب ، وقام باعتقالات عديدة في صفوفه واصدر الوف الاحكام بحق اعضائه .

الفيليبين وانتهجت الولايات المتحدة في الفيليبين إثر احتلالها لها عام ١٨٩٩ سياسة تقاير تماماً السياسة التي سارت عليها البلاد الواطية . فقد قام في تلك البلاد بفضل قانون جونس الصادر عام ١٩١٦ مجلس تشريعي تألف من مجلس للشيوخ (ضم ٢٢ شيخاً منتخبين و ٢ معينين) ومن مجلس تمثيلي جميع أعضائه منتخبون ، على ان يصادق الحاكم العام ومجلس الشيوخ الاميركي ، على كل القوانين التي يقرها المجلس التشريعي الجديد . ولم تلبث ان احتل ابناء البلاد الوظائف الرئيسية في البلاد ، ومنذ عام ١٩٢٥ ، وبدافع من ضغط مننتجي السكر ، من اميركيين وكوبيين ، الذين تأثروا ، الى حد بعيد ، بمنافسة محاصيل الفيليبين ، اخذت حكومة الولايات المتحدة تد البلاد للاستقلال التام .

وبالرغم من هذه الحركة التحررية ، برزت الحركة الوطنية في الفيليبين هارمة ناشطة بعد ان اشتدت تابعة الفيليبين الاقتصادية للولايات المتحدة الاميركية . ان توافد رؤوس الاموال الاميركية على هذه البلاد ، والقانون الاميركي الصادر عام ١٩٠٩ الذي أطلق الحرية المطلقة امام استيراد البضائع والمصنوعات الاميركية ، كان من بعض نتائجها ان خلخل اقتصاديات البلاد . اذ ان ٨٠٪ من صادرات البلاد كانت توجه الى الولايات المتحدة كما ان الفيليبين كانت تستورد منها بمثل هذه النسبة . وزراعات التصدير حلت على نسبة كبيرة ، محل الزراعات الغذائية ، فاضطرت البلاد بعد ان ارتفع عدد السكان فيها ، الى استيراد ٢٠٪ من حاجتها للمواد الغذائية ، كالارز مثلاً . وهكذا اصبح اقتصاد البلاد ، ككل بلد يرسف تحت الاستثمار ، سريع العطب ، اذ ان ٧٥ بالمائة من سكان البلاد يمشون من الاعمال الزراعية ، ووجدت الصناعات التعويلية بالتالي نفسها عاجزة عن التطور الذي ترضب فيه ، لمزاحمة الصنوعات الاجنبية لها .

والازدهار التجاري العظيم الذي عرفته تلك البلاد لم يستفد منه سوى قلة من الاغراب ومن سكان البلاد ، دون ان يعود ذلك بفائدة محسوسة ، على جماهير الشعب . ان انتاج سكر القصب والكوبرا المعدني للتصدير للخارج ، يتطلبان مساحات شاسعة من الارض ورؤوس اموال طائلة ، الامر الذي جعل صغار الملاكين على الاستدانة والاستلاف ولم يلبثوا ان وقعوا تحت وطأة كبار الملاكين ومعظمهم يمدون عن البلاد .

فالذين من جهة ووطأة الضرائب من جهة اخرى جرت على البلاد المصادرة والاستملاكات كما اخذ بالتناقص عدد المزارع المستثمرة من قبل اصحابها ، وتدنى جداً مستوى العيش في البلاد . نجحت الولايات المتحدة في تحسين الوضع الصحي في البلاد : فتراجعت الملاريا والتيفوس والهيضة كما ضعفت عدد المدارس ودور التلميم ، الا ان الشعب الذي كان يأمن من الامراض الوافدة ، بقي يعاني نقصاً مريعاً في وسائل التغذية لديه ، ولذلك كان معدل الوفيات عنده عالياً ، ولم تخف وطأة الوفيات بين الاطفال وفتك التدن الرئوي الا بصورة تدريجية . فالاجانب يملكون اكثر من ثلث ثروات البلاد الطبيعية ويمس الاميركيون على ثلاثة ارباع التجارة الخارجية ،

كما ان الصينيين واليابانيين يستأثرون بثلاثي التجارة بالفراى .

استقلال الفيليبين
مع انه نودي باستقلال الفيليبين عند انتهاء الحرب ، عام ١٩٤٦ ، فالدولة الجديدة بقيت مشدودة الى الولايات المتحدة ليس من الوجهة الاقتصادية فحسب بل ايضاً ولا سيما من الوجبة العسكرية . فقانون بيل الذي صدر عام ١٩٤٦ ، اعترف للفيليبين بمنافع وامتيازات فعلية عديدة : فتح السوق الاميركية امامهم لمدة ثنائي سنوات ، وتخفيض الرسوم الجمركية على الصادرات الفيليبينية اليها لمدة عشرين سنة ، الا انه نص على عدة تحديدات وقوداً انتقصت من سيادة البلاد . فالجانب ٢٣ قاعدة بحرية وحربية وجوية احتفظت بها اميرسها ، فقد فرضت على البلاد تقييدات محسوسة في تصدير اهم منتوجاتها كالسكر وزيت البلح ، وللحكومة الاميركية الحق باضافة مواد اخرى الى قائمة القود هذه حسبما تراه . فالمحاصيل المستوردة من اميركا يجب ان تبقى معفاة من اي رسم او قيد يفرض عليها لمدة ثنائي سنوات ، وقيمة البيزو لا يجوز مسها بشكل من الاشكال ، كما لا يجوز الحد قط من حرية توظيف الاموال الاملية في الولايات المتحدة الاميركية . وفرضت بنوع خاص التجاوز على نصوص دستور البلاد الذي يحظر انتقال ملكية الاراضي والمناجم والغابات والخدمات العامة الى اباد اجنبية او الى شركات يعود اليها ٦٠ بالمائة من مجموع رأس المال . والحال ، فقانون بيل يلزم التساري في هذا المجال مع الرعايا الاميركيين وهو امتياز لا تنعم بمثله اية جنسية اجنبية اخرى في البلاد . واخيراً وليس اخراً ، فرؤوس الاموال الاميركية تستثمر بحرية مطلقة في القطاعات الام من قطاعات الاقتصاد الوطني : كالسكر والتمدين ومزروعات الكوكو ، والمنافع العامة .

فالتعالف القائم بين رجال الاعمال الاميركيين والفيليبين ، وبين المصارف وكبار اصحاب الاملاك العقارين الذين يغذون بانتاجهم حركة التصدير في البلاد ، يقف حائلاً دون ادخال اي اصلاح جذري على وضع اقتصادي سريع العطب قابل للتجريح ولا سيما ادخال اي تعديلات او القيام باي تنويع في زراعات البلاد ومجالات الاقتصاد الكبرى .

هذا الفريق المحدود جداً من رجال الاعمال ومن كبار الملاكين العقارين ، هو الذي فاز بالاكتر من الازدهار الاقتصادي الذي نعمت به البلاد في اعقاب الحرب العالمية الثانية . وتقرير بيل الذي وضع عام ١٩٤٦ ، يؤكد بان السواد الاعظم من السكان : يعانون كثيراً من وضع صحي سيء ، قيامه ويقاؤه بس الكرامة الانسانية في الصميم . فالاجر اليومي العسادي الذي يتقاضاه العامل في الصناعة يراوح بين ٢ - ٥ بيزوس ، بينما يهبط في الاعمال الزراعية الى ادنى من ١٥٠ بيزوس ، في حين يحتاج العامل لـ ٢٥٠ بيزو لتأمين الحد الأدنى من معاشه . فالفلاحون الذين يؤلفون ٧٥ بالمائة من مجموع سكان البلاد هم في وضع ادنى بكثير من الوضع الذي يحقّ بالعمال في المدن . فالقانون الذي صدر عام ١٩٤٦ والمعروف بقانون ٧٠ - ٣٠ من محصول الغلة الذي ينص على ان يتناول متمدن الارض ٧٠ بالمائة من غلتها ، لا يراعي قط ، والمواسم يسانت

دون معدلها قبل ١٩٤٠ . والنظام الضرائبي المبني على الضريبة المباشرة يصيب على الاخص الفقراء والضريبة التي فرضت عام ١٩٤٩ على الدخل وعلى التراكات لا تدر على الخزينة اكثر من ٥٠ مليون بيزوس بينما يبلغ دخل الضريبة المباشرة ٣٦٢ مليون .

واخذ العمال والفلاحون يلاحظون منذ عام ١٩٤٦ ، ان استقلال البلاد السياسي ، لم يعد عليهم بأي نفع يذكر ، وانه لم ينقذهم مما يتخبطون فيه من يؤس وشقاء وما يساورهم من شعور بعدم الطمأنينة كما شعروا ان السلطة لا تزال بيد الاجنبي . فالشعور الوطني الذي امتنسه قانون بيل ، والذي يؤله هذا الازدراء والاستخفاف « بالاخوة الصغار السمير » ينتصب متمراً غاضباً في وجه حكومة مانيلاصنبة الاميركيين والوعوبتهم . ولذا قامت في البلاد حركة مهمة هي حركة *Hukbatahays* التي تؤلف جيشاً شميياً حارب الاحتلال الياباني ، تأسس عام ١٩٤٢ ونظم حركة المقاومة ضدهم في جزيرة لوسون ، وراحت تعمل في المقاطعات التي تسيطر عليها ، على توزيع الاراضي الزراعية التي يعيش اصحابها في الخارج ، على المزارعين . وأخذت الحركة بعد عام ١٩٥٠ ، تعرف « بقوى التحرر الوطنية » ، بعد ان وضعت لها برنامج عمل وتسلحت بذرائع اقتبسها عن الحزب الشيوعي الصيني ، وأخذت تناهض الاميركيين وكبار الملاكين المقاريين ، وتعمل على تكوين « ديموقراطية جديدة » في البلاد ، يتولى الحكم فيها الفلاحون والعمال والبورجوازية الوطنية . ولم يجر قمع هذه الحركة الا في سنة ١٩٥٤ .

ومثل الفلبينيين في هذا المحيط والجو الجغرافي الذي يميز بالثورات والانتفاضات له دلالاته الخاصة ومعناه الخاص . لا شك بأن الولايات المتحدة الاميركية وقفت اكثر من اية دولة استعمارية اخرى ، موقفاً يتصف بالتحرر ونهجت في هذا المجال ، نهجاً يتسم باللين لم تنهج مثله اية دولة اخرى ، فلم يعرف عنهم انهم حاولوا امتصاص مالية البلاد ودفعوا دوماً تكاليف احتلالهم العسكري ، وعملوا جاهدين على تطوير الخدمات الصحية في البلاد بما أدى الى هبوط محسوس في معدل الوفيات ، وشجعوا التربية والتعليم فيها ، مما جعل الفلبينيين تأتي في الطليعة ، في هذا المجال ، من الدول الاخرى في الشرق الاقصى ، بالنسبة لعدد الطلاب الذين يرتادون مناهل العلم في البلاد في أي مستوى كان . وعرفت التجارة الخارجية توسعاً وازدهاراً لم يتم بهضه أو مثله لأي من هذه البلدان . ومع ذلك فقد انتصب في وجههم بغض حقين وعداء ازرق عم جميع طبقات الشعب ، لهذا الاستملاء العنصري ، ولهذا التمييز المرقي الذي ينتقص في الصميم ، من شخصية ابناء البلاد ويشعرهم بالذل والمهانة ، ولا سيما ما شهدوا منهم من سياسة خرقاء . فن جهة اعطوا البلاد استقلالها السياسي ، وراحوا من جهة ثانية ينهجون سياسة اقتصادية ابقت الفلبينيين مشدودين الى تابعيتهم . فقد حافظوا على النظام الاسباني القديم للملكيات العقارية الكبرى ، احدى مخلفات « النظام الاقطاعي » الذي يتعارض اصلا مع التطور الذي يأخذ به نظام اقتصادي حديث . شجعت حرية التبادل التجاري مع الولايات المتحدة الزراعات التصديرية التي يستفيدون منها وحدهم دون سواهم من اصحاب الاملاك العقارية ، ولا تعود بأي نفع على

الجواهر التي ساء وضعها وتدهور الى الحضيض . فالخوف الذي ينجم على النفوس من نشوب ثورة يقوم بها الفلاحون ، والامتيازات التي يؤمنها نظام الحكم لارستوقراطية الدم الاسباني المسيطرة على الثروة العقارية في البلاد هو الضمان الوحيد لاستمرار الولاء لهذه الحماية الفعلية التي تمارسها الولايات المتحدة الاميركية على هذا الارخبيل .

بورما سبق ولوهنا بالنجاح الذي اصابته بورما في المجال التجاري والفشل الذي بليت به في الحقلين الاجتماعي والسيكولوجي خلال العهد الاستعماري الذي عرفته هذه البلاد . وطلائع الحركة القومية في بورما برزت من صفوف الرهبان البوذيين الذين لمبوا هنا الدور الذي لعبه الرهبان الكاثوليك في ايرلندا ، بعد ان ساءهم المصير البائس الذي آلت اليه اديارهم ، وعدم مبالاة السلطات الهندية التي انتقصت كثيراً من شأنهم وازدرت بعلمهم ومعارفهم . فقد كانوا وراء الاضطرابات التي اثارها رابطة الشيبية البوذية ، عام ١٩٠٦ ، وراسوا عام ١٩٢٠ ، حركة حث القرى على التمرد ضد موظفي الحكومة ، كما كانوا وراء الاضرابات الاولى التي قام بها الطلاب ، وانشاوا في البلاد شبكة من المدارس لا تخضع لمراقبة الدولة .

والحركة تلتس في صميمها ليس بالعداء ضد الانكايذ فحسب ، بل ايضاً ضد الهند الا انها قبل كل شيء مضافة لكل ما هو اوروبي . فاخذت الحركة تطالب بالاستقلال وابتهاج سياسة اجتماعية جذرية . وعندما غزا اليابانيون البلاد ، عام ١٩٤٢ ، استقبلوا بجماس ظاهر . فاعلن استقلال البلاد ، وتألقت في البلاد حكومة بورمية مئة بالمئة . وفي عام ١٩٤٥ ، اخذت عصبة تحرير الشعب المناهضة للفاشية تشد من أزر الحلفاء لطرد القوات اليابانية من البلاد . وعندما راح البريطانيون يحاولون ارجاء الحكومة البورمية القائمة في سحلا ، تحولت العصبة المذكورة الى منظمة متطوعي الشعب ، واجبرت البريطانيين ، بشد من ازرها العمال وقوى الشرطة في راتفون على اعلان البلاد جمهورية مستقلة لا تشدها الى بريطانيا اية رابطة أو آصرة . تميز بورما اليوم بان الحكم فيها بيد حزب اشتراكي سار منذ البدء ، على سياسة تأميم المؤسسات والاقتصاد ، والتي تستوحى في سياستها الخارجية مثال يوغوسلافيا . يحرم الدستور الملن عام ١٩٤٧ الشركات الاحتكارية ، كما ينص على ان يستثمر الاتحاد ثروات البلاد الطبيعية كالاحراج والمناجم ومصايد الاسماك والبتترول ومصادر الطاقة المحركة ، وبعن ان الدولة هي المالك الحقيقي للارض كما تحرم قيام العقارات الكبيرة . ومنذ عام ١٨٧٨ اصبحت التجارة بالأرز فيها من الاحتكارات التابعة للدولة التي احتكرت ايضاً التجارة بخشب التيك ، وأمت شركة الملاحة في نهر الايروادي . والقانون الخاص بتأميم الارض اخذوا يطبقونه منذ عام ١٩٣٥ ، فهو يجوز الدولة بمصادرة الاملاك الغائب اصحابها عن البلاد ، كما يصادر الممتلكات العقارية التي تزيد مساحتها على عشرين هكتاراً ، ويعمل صغار المزارعين في مزارع لا تزيد مساحة الواحدة منها على ١٠ هكتارات . الا ان الاراضي التي يملكها اصحاب لا يعملون في الزراعة ، تصادر وتوزع على الفلاحين الذين لا ارض لهم ، كما ان تعميم التلصيف الزراعي بفائدة

منخفضة تتراوح بين ٢ - ٧ بالمائة تؤمنه الدولة او التعاونيات الزراعية وضع حدوداً لنشاط المرابين . ففي هذه البلاد التي يزيد عدد سكانها على ٢٠ مليون نسمة ، منهم ٦٦ بالمائة يعملون في المجالات الزراعية ، فكثافة السكان لا تتعدى ٢٨ نسمة في الكيلومتر المربع ولا يزال جانب كبير من الاراضي القابلة للزراعة غير مستثمر بعد . وهكذا فالمشكلة الزراعية هي في طريقها الى الحل المنشود . وأندشء في البلاد ، عام ١٩٥٤ ، شركة اقتصادية مختلطة تعرف باسم شركة بترول بورما ، ساهم في تأليفها كل من الحكومة والشركات ، الخصوصية القديمة التي كانت تعمل في مجال الاسثمارات البترولية ، كما سبق وتألقت عام ١٩٥١ ، شركة مختلطة لاستثمار مناجم التنفستين . الا ان النظام السيامي يشكو التقلب هنا ايضاً ، اذ ان الجيش استلم الحكم بعد انقلاب عسكري وقع عام ١٩٦٢ .

ماليزيا والهند الصينية هما القطران الوحيدان في القارة الآسيوية اللتان وقف
ماليزيا
فيها الاوروبيون بحزم وعزم ضد الحركات القومية التي جاشت بها شعوب
هذه الاقطار ، والتي جعل منها تطور الاحداث الدولية حلقة صراع وتصادم بين نظريتين متعاندتين تتعاسمان العالم اليوم .

فماليزيا هي القطر الآسيوي الهام الوحيد حيث استطاعت دولة أوروية مستعمرة ان تؤمن سيطرتها عليها الى عام ١٩٥٥ ، بالرغم مما تعرضت له من هجوم ومقاومة عنيفة ، بعد حروب شاقة كلفتها غالباً .

كانت ماليزيا ، على غرار بورما وجزر الهند الهولندية نموذجاً مثالياً لهذه المستعمرات المدارية التي عاود الازدهار الاقتصادي العظيم الذي عرفته الى هذه المشروعات الاستثمارية التي حققها الاوروبيون ونهضوا بها . ان استثمار مناجم القصدير ومزارع شجر المطاط ، وزيت البلج والانايس ساعد كثيراً على رفع مستوى الدخل القومي في البلاد ، قريب من مستوى اليابان واتاح للبلاد ان تتمتع بوضع اقتصادي احدث جداً مما تم منه لليابان ولجاوا . فوضع الضرائب فيها اختلف كلياً عن مثله في الاقطار الآسيوية الاخرى ، ودخل الحكومة الضخم كان يتألف معظمه من الرسوم المفروضة على البترول والتبغ وضريبة الدخل ؛ ولم تكن البلاد لتعاني كثيراً من تضخم مزرع لعدد السكان ، ولذا بقي فائض كبير من الاراضي الصالحة للزراعة . ومن جهة اخرى ، فالحكم غير المباشر ، الخفيف الوطأة ، أقصر السلاطين على دور الملوك العاطلين ، وهو دور أنسوا له وألقوا الاخذ به ، فقد ساعد نظام الحكم البريطاني ، على إغنائهم وعلى تأمين سلامتهم . وماليزيا التي تؤلف استمالة للامبراطورية الهندية لم يقم فيها حكومة مسؤولة ، ولا انتخابات نيابية ولا احزاب سياسية ولا اتحادات نقابية . والهيئات التمثيلية التي قامت فيها تألفت اصلاً من اعضاء هينهم الحاكم العام ومن موظفين . اما النظام الاقتصادي فيها ، فقد كانت في وضع سريخ المطب ، على شاكلة الوضع الذي تم للفلبين ولبورما ، اذ كان يتوقف اساساً على تصدير بعض المحاصيل كالقصدير والمطاط اذ ان ٤/١

مساحة البلاد كانت تعطي محاصيل ممددة في الاصل للتصدير .

وقد اجتذب حسن استثمار ثروات البلاد الطبيعية سبلا من المهاجرين قدموا اليها من البلدان المجاورة واستقروا فيها : فجاءها من الهند ٢٦٧٠٠٠ عام ١٩١١ و ١٠٠٠٠٠ عام ١٩٣١ ، ولا سيما من الصين (٩١٦٠٠٠٠ عام ١٩١١ و ١٦٧٠٠٠٠٠٠ عام ١٩٣١) . ولن تلبث هذه الهجرة الكثيفة ان جعلت سكان البلاد الاصليين اقلية في ديارهم ، فألغوا ٤٣ بالمائة من مجموع السكان مقابل ٣٩ بالمائة من الصينيين الامر الذي تسبب عن ضغط وتوتر شديدين بين العناصر العديدة التي يتألف منها المجتمع الماليزي .

فقد ساعد الحكم البريطاني في ماليزيا على اثراء البلاد وإغنائها بسرعة وادخل عليها زراعات جديدة غيرت ملامحها وبدلت من قسماها ، وزاد من عدد السكان في البلاد بنسبة كبيرة الا انه انشأ فيها نظاما اقتصاديا تواركليا ، شديد التبعية ، سريع العطب ورفص جنباً الى جنب ، مجتمعات سكانية دون ان يحاول زجها ، ليس بينها شعور عاطفي مشترك ، ولا تتحسس بمصالح مشتركة . والفضل في إيقاظ الضمير القومي وبعث الشعور الوطني الحاد في البلاد انها يعود اصلا لاحتلال اليابان لها خلال الحرب . إن انهيار الحكم البريطاني بمد حرب صاعقة لم تطل اكثر من ستة اسابيع اثر بليفاً في شعور الرأي العام ، كما ان سقوط سنغافوره الذي يمد اكبر كارثة ألمت ، عبر التاريخ ، بالاستعمار البريطاني ، كان له دوي قاصف في تلك الارجاء . فلم نرى في اي مكان ما ، العناصر الوطنية ، باستثناء العنصر الصيني ، تنهض للدفاع عن البلاد . فالوقوف السلبي الذي وقفته يعبر تعبيراً عميقاً عن ضعف الاستعمار البريطاني لهذه البلاد . والدعابة اليابانية التي نشطت منذ اليوم الاول من احتلال الجيش الياباني للبلاد ، لطمس كل اثر للسيطرة الانكليزية (كتحرير استعمال اللغة الانكليزية واعادة تنظيم الادارة من الاساس) ، غدت الحقد والضمينة ضد البيض ، الا انها عجزت عن استمالة اي عنصر من العناصر الرئيسية الثلاثة اليها وحملها على التعاون مع الغازي المستبوح ، بل ادت ، على عكس ذلك تماماً ، الى وقوفها ضدها والصدود في وجهها ، للعنف الذي تعرضت له من جراء قبضة اليابان وقسوة شكيמתها وللعبت الذي استهدفت له موارد البلاد . كل ذلك حرك شهوة السلاطين في البلاد الى الاستقلال ، كما حمل الشبية في البلاد التي تخرجت من المعاهد الاوروبية وتشربت روح الحرية على المطالبة بسيادة البلاد ، واثارت ضد العناصر الصينية المتمركزة في البلاد ، والمقسمة بين الكيوماننتغ وبين الشيوعيين ، الذين اشتدت عليهم يد اليابانيين وتعرضوا لسوء المعاملة ، فلمعوا دوراً حاسماً في الجيش الشعبي الذي حارب الاحتلال الياباني ، وساعد كثيراً الجيش البريطاني على استعادة سلطته على البلاد .

فشل المهارة البريطانية
في إعادة حكمهم على البلاد

فقد ساعدت مع ذلك السياسة التي نهجتها اليابان في ماليزيا على تعميق الهوة الفاصلة بين الصينيين والماليزيين وعلى خلق بغض حقين بين المنصرين الاساسيين اللذين يؤلفان سكان البلاد . فبعد ان عاد البريطانيون الى البلاد عام ١٩٤٥ ، قاموا بعدة تنازلات ، ارضاء للشعور الوطني ، ورغبة منهم في توحيد هذا القطر المنقسم على نفسه الى ما يزيد على عشر سلطنات تباعد بينها حواجز جمركية . فشكّلوا باديء ذي بدء « اتحاداً ماليزياً » فالولايات التي تنتم بالحراسة اصبحت ولايات محمية او تحت الحماية ، خاضعة مباشرة للحكام ، كما انشئت حكومة مركزية بشكل بقي معه واقع الحكم والادارة للموظفين . ومواطنة الجامعة الماليزية أعطيت بسخاء بحيث ينعم بها على السواء الصينيون والهنود . وقامت معارضة قوية في وجه هذا التنظيم الجديد . وبعد ان أنس السلاطين موازنة قوية من قبل الطبقات الموجهة المحافظة ، ومن قبل السكان الماليزيين في البلاد الذين شعروا بخطر اغراقهم بالمنصر الصيني الحصب الانسال ، واطمانوا الى عطف العناصر الليبرالية ، وأخذوا درساً من مسلك اندونيسيا ، راحسوا يتعدون ويؤلفون تحالفاً فيما بينهم ، مما اجبر الحكومة البريطانية على المدول عن سياستها . . فالاتحاد حل محله حكم فدرالي ماليزي تمتت معه الولايات باستقلال اداري اكبر ، كما قال الماليزيون ضمانات بالحصول على الأغلبية في المجالس التمثيلية وفي الحكومة المركزية . وادخلت قيود وتقييدات جديدة ضيقت من عملية التجنيس امام الصينيين ، كما بقيت سنغافوره مستعمرة تابعة للتاج البريطاني ، وهي الوحيدة في كل آسيا . كل هذا حل العناصر غير الماليزية على المعارضة العنيفة وتنظيم المظاهرات العنيفة ضد البريطانيين . كذلك تحركت الرابطة الصينية الماليزية وغرفة التجارة الصينية ، كما تحرك للعمل الحزب الشيوعي الذي يلعب دوراً بارزاً في نشاط اتحاد نقابات الجامعة الماليزية . وفي عام ١٩٥١ ، راح داتواون بن جعفر ، ابن رئيس الوزراء في ولاية جوهور ، يؤلف له حزباً يطالب باستقلال ماليزيا وسيادتها التامة وينص البرنامج الذي وضعه على اعطاء الأولوية للفئة الماليزية في كل المعاملات الرسمية ، واتخاذ اجراءات فعالة ضد الموجة الديموغرافية الصينية العارمة ، والحد من مغبة تنوع الثقافات والحضارات والانتقال بالبلاد من وضع اقتصادي « استعماري » الى وضع اقتصادي « وطني » واتخاذ الوسائل الفعالة لازالة الفلق الاجتماعي المسيطر على البلاد من جراء التركيب الاقتصادي الشاذ الذي يحق بالبلاد ، واخيراً استقلال ماليزيا .

وهكذا تجملت لاسباب ودوافع متضاربة احياناً معارضة السكان العنيفة للسيطرة البريطانية على البلاد ، التي اخذت تعبر عن استيائها وعدم رضاها عن الوضع بتنظيم الاضرابات وبهذه الاشتباكات الدامية التي نظمها الحزب الشيوعي الماليزي ، اقوى الاحزاب طراً في هذا الجزء الجنوبي الشرقي من آسيا واحكمها تنظيمياً . وهذه المناوشات الدامية التي نالت رضى جماهير الفلاحين والمزارعين ، اخذت تهاجم المزدروعات ، ومراكز البوليس . ولم يقد في تهدئتها أو

التخفيف من شرها اعلان البلاد لحالة الطوارئ، وتشكيل فرق دفاع حينها اصحاب المزارع ، والكبت العنيف الذي تعرضت له من قبل البوليس والاعمال الحربية التي جرت لقمعها . فقد عجزت كل هذه الوسائل عن القضاء على حركة المقاومة ، التي اخرت كثيراً في انتاج المطاط والقصدير وحدت من تصديرهما ، وبذلك قطعت عن بريطانيا سبيلاً من الدولارات . وهذا ما يفسر لنا تماماً العنف الذي اظهرته بريطانيا في المحافظة على مواقعها ومركزها في هذه البلاد التي تؤلف قاعدة حربية من الدرجة الاولى لها . وفي هذا السبيل ، استقدمت جيشاً زاد عدده أفراده على ٣٠٠.٠٠٠ عدا عن الحرس الوطني ومؤازرة الطيران الاسترالي والنيوزيلاندي للوقوف في وجه بضع آلاف من رجال المقاومة ليس من سبيل الى القضاء عليهم . وقد اتاحت هذه الحرب للعناصر غير الشعبية الوقوف موقف المتصلب . وأخذ رئيس الوزراء في حكومة الاتحاد في ايلول ١٩٥٥ ، يهد بمقاطعة الادارة مقاطعة تامة اذ لم تنل البلاد استقلالها التام . وفي آخر المطاف رأَت الدولة الجديدة النور في آب ١٩٥٧ ، بعد ان توصلوا الى عقد اتفاق ، كما جرى في الهند ، لعقد بين الدولة المستعمرة وبين الطبقة الموجهة احتفظت بريطانيا معه بقواعدها الحربية .

وتتمكنت بريطانيا من ان تشدد من نفوذها في هذه المنطقة ذات الأهمية الحيوية بالنسبة لها ، عندما أنشأت في ايلول ١٩٦٣ ، « اتحاداً أعلى » تألف من الاتحاد الفدرالي الماليزي الذي انضمت اليه سنغافوره عام ١٩٦٦ ، ومن مقاطعات سراواك وبروني وصباح (القسم الشمالي من بورنيو) . فاذا ما عدلت الفيليبين عن معارضتها لهذا الحلف الجديد ، فقد اهريت اندونيسيا عن عداها المكشوف له ، اذ شنت عليه حرباً فعلية اضطرت معها ان تكتلها الى تقوية حاميتهما في سنغافوره ، التي تتألف من ٣٥٠٠٠ جندي ، وهي أم حامية لها في المحيطين الهندي والهادي . الا ان انفصال سنغافوره الحديث عن هذا الاتحاد (١٠ آب ١٩٦٥) اضعف كثيراً من جانب الدولة الجديدة ، وطرح من جديد ، على بساط البحث توازن القوى في هذه المنطقة وبالتالي سياسة بريطانيا الاستراتيجية في هذا الجزء من العالم .

كانت السياسة التي سارت عليها فرنسا في الهند الصينية سياسة
تمثيل وامتصاص رمت الى جعل هذه البلاد « امتداداً » لفرنسا
قبل ١٩٤٠
في آسيا . الا ان الهيئتين الاجتاهيتين القائمتين - الفرنسية
والوطنية - والنظامين الاقتصاديين المعمول بهما ، عاملاً جنباً الى جنب دون أي تداخل او
تمازج فيما بينهما . فالعناصر الأوروبية ومن لف لهما (من الجلايين ، ومن قبضة من اليابانيين
والفيليبينيين ، وسكان جزر الانتيل ولا سيما هنود بونديشيري) لم يؤلفوا ، في سنة ١٩٣٧ ، سوى
إطار ضيق تألف من ٤٠٠٠٠ نسمة بينهم ٣٠٠٠٠ من البيض ، معظمهم من الشبان ، تتراوح
اعمارهم بين الـ ٢٠ - ٣٠ سنة ، أكثر من نصفهم غازيون غير متزوجين . من هذه الكتلة
تشكل « المجتمع الاستعماري » (نصفه من رجال الجيش) ومن بعض موظفي الادارة ، ومن

اصحاب الحرف الحرة، ومن موظفي المصارف ومن اصحاب الاستثمارات التجارية والاستخراجية. أما المعمرون فعلاً، فلم يكن عددهم ليتجاوز بضع مئات معظمهم موظفون في أهم الاستثمارات الحرجية والمنجمية. ولم يطرأ على وضع البلاد السياسي شيء جديد منذ عهد دومر، فقد أقصر وضع الكوشنشين على وضع المستعمرات القديمة، لها نائب يمثلها في البرلمان الفرنسي ومجلس استعماري، كلاهما منتخبان من قبل الفين أو ثلاثة آلاف ناخب يتمتعون بالجنسية الفرنسية، معظمهم من صغار الموظفين أو من المهنود. وباستثناء بضع مئات من المتجنسين بالجنسية الفرنسية أقصر وضع معظم أبناء البلاد على وضع رعابا. أما في مقاطعتي الانام والتونكين فقد حل محل نظام الحماية تدريجياً حكم فرنسي مباشر، أقرته المعاهدة التي عقّدت في ٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢٥ والتي جرت المصادقة عليها في أثر وفاة الامبراطور خاي دنه. فقد نصت هذه المعاهدة على انه: «لما تكاثرت نواحي الأعمال الادارية في البلاد وتشعبت»، بحيث أصبح من المستحيل «على الامبراطور الاطلاع شخصياً على شؤون الادارة اليومية بنفسه»، فقد قبل مجلس الوصاية «على ان ينحصر اهتمامه على ترأس الحفلات الطقسية ومراسم العبادة» وينقل جميع السلطات للادارة الفرنسية. فالى جانب صيانة الاملاك والأشخاص بوضع حد لأعمال اللصوصية، فقد تمكنت السلطات الفرنسية من تطوير الجهاز الاقتصادي في البلاد والارواح الصحية فيها، وانشأت شبكة من الخطوط الحديدية، والطرق المعبدة، وبناء السدود، وفتح الترع والاقنية المائية تسهلاً للري وبناء المستشفيات، ومعهد باستور، ومكافحة الملاريا والهضة ورفعت من مستوى التعلم العام. وهذا التطوير العام لمراق البلاد، وتضاعف عدد الموظفين، بين ١٩١٩ - ١٩٢٥، حمل مالية البلاد أعباء ثقيلة ناهت عن النهوض بها لخروجها عن طاقاتها الاقتصادية: ضرائب باهظة اصابت الاملاك، وضرائب مباشرة وقع عبئها على أبناء البلاد (الاصليين) مما أدى الى عقد قروض بشروط ثقيلة ترتب عليها فوائد عالية وضعت لها وسائل لاستهلاكها ارهقت خزينة الدولة.

والاتحاد الجرماني مع فرنسا الذي جرى معه «تمثيل» المستعمرة، حدث عام ١٨٩٢ واخذ بالطبع جانب المصالح الفرنسية بالحد من تجارة البلاد مع البلدان الآسيوية المجاورة التي أمكن لها تجهيز المستعمرة بمواد ومصنوعات ارخص بكثير من المصنوعات الفرنسية، كما كان باستطاعتها ان تؤلف سوقاً لفائض انتاجها من الارز والقمح. وقد ازداد الوضع حرجاً، عام ١٩٢٨، بمد فرض تعريفه كيرشيه التي اولت حماية اكبر أيضاً للوحدات الفرنسية في الهند الصينية وللمنتوجات الفرنسية مما أدى الى ارتفاع عظيم في أسعار المصنوعات الفرنسية المستوردة، اذ أنس عدد كبير من رجال المال طمأنينة اكبر في عملة البلاد «القرش» ضد تقلبات الفرنك الفرنسي وتخفيض سعره. وهكذا ظهرت في البلاد انشاءات فرنسية واستثمارات جديدة: كمزارع المطاط والشاي والبن والتنقيب عن المعادن، وإنشاء معامل الترابية، ومعامل الورق ومصافي البترول، ومعامل الجعة. ونعم عدد كبير من هذه الاستثمارات بامتيازات عريضة في

هذه الاراضي ذات التربة الحمراء الرقيقة عند صعيد دارلاك ، وفرضت احتكاراً على المطاط بحيث لم تترك للزراعين من أبناء البلاد جزءاً ضئيلاً من الأرباح لا يتعدى ٦٪ بينما كان معدله في ماليزيا البريطانية ٣٩٪ وفي جزر الهند البريطانية ٥٠٪ وهذا النشاط الاقتصادي هيمن عليه شركتان كبيرتان للاستيراد والتصدير ، ومصرفان كبيران هما : المصرف الفرنسي الصيني ومصرف الهند الصينية . وكان السواد الأعظم من ارباح هذه الشركات يذهب هنا ، كما في المستعمرات الأفريقية الى فرنسا دون ان تفيد المستعمرة منها شيئاً لا سيما وهذه الرساميل واصحابها الاوروبيين هم معفون من الضرائب .

ازدياد البؤس والشقاء
وهذا التحسن الاقتصادي بطراً على وضع ابن البلد لم يقترن بتحسين اجتماعي . فالاستثمار ادى ، باستثناء اندونيسيا ، الى قتل العادات والاعراف المحلية . فالقرى التي ساد فيها حتى الآن ، نظام مذبذب وسدتها تقاليد متينة العرى من التضامن والتعاقد ، ساعدها النظام النقدي ، على ان تنشئ لها على حساب النواحي المحلية وصغار الملاكين الفارقين في دينهم مشاعات واسعة تراوح بين ٥٠٠ و ١٠٠٠ هكتار (كما في الكوشنشين مثلا) المتمتعة الى حد كبير بالادارة الفرنسية الرشيدة ، وبفضل تواطؤ الحكام المحليين واعيان المنطقة والربا الذي كان يتقاضى بين ٣ - ١٠٪ شهرياً على الأقل ، من رفع بعض صغار المستثمرين الى مصف الملتزمين (فلم نشاهد فلاحاً بائس الموسم الزراعي دون ان يستدين بعض الشيء من صاحب الأرض التي يستقلها) ، والمرابحون الذين يستغلون شقفة صغيرة استحال وضعهم الى وضع الرق مُندوا الى الارض ، دون ان تتوفر لهم اية فرصة لتحسين وضعهم الفني بحيث ان غلثهم السنوية من الارز هي من ادنى ما سجلته المواسم عندهم . ففي الكوشنشين مثلا ان ٧١٪ من السكان لا يملكون سوى ١٢،٥٪ من مساحة الارض الزراعية ، بينما ٢،٥٪ يسيطرون على ٤٥٪ . وفي دلتا النهر الاحمر ٩٠٪ من مجموع السكان (اي ما يوازي ٨٧٠،٠٠٠ أسرة) ، لا يتصرفون بغير ٣٦٪ من مجموع الارض الزراعية .

ففي هذه المقاطعة التي لا يزيد عدد سكان المدن فيها على ١٠ بالمائة لا غير ، يقل فيها عدد العاملين في دور الصناعة (١٪) والاجور فيها متدنية للغاية . ان دخل المعدن الأثامي هو اقل ، بالنظر لما هو عليه من ضعف العضلات ، من ٣/٤ ما يكسبه زميل له فرنسي او ياباني . والبؤس الذي يحيط بالعمال العاملين في مزدروعات المطاط هو من الشدة بحيث يبلغ معدل الوفيات بينهم عام ١٩٢٧ ، ما يزيد على ٥٤ بالمائة . فالنمو السريع للسكان (٦٠،٤٠٠٠٠ بالنسبة في الكوشنشين ، و ١٠٠،٤٠٠٠٠ في التونكين) ، وهدم التساوي في توزيع الاملاك ، وتجزؤ الاستثمارات والوسائل الزراعية البدائية التي يعولون عليها ، كل ذلك عرض سكان الريف لتقص مريع في التغذية وجعلهم يتسكعون في البؤس والشقاء (فاستهلاك الفرد للارز هبط ٣٠ بالمائة بين ١٩٠٠ - ١٩٣٠) . وانشاء بنك التسليف الزراعي ، عام ١٩٢٧ ، على غرار ما حدث في جاسوا ، لمساعدة صغار المزارعين للصدود ضد حباتل المرابين ، لم يحسن الاوضاع كثيراً . وعلى هذا قس

ايضاً وضع النخبة في الهند الصينية . فواضعها المادية ليست احسن مما ذكرنا بكثير . ففي عام ١٩٢٠ ، لم يكن حاكم كبير لاحدى الولايات ليزيد مدخوله في الشهر على ٣٠٠ غرش (اي ٣٠٠٠ فرنك) . بينما شرطي اوروبي واحد كان يتقاضى عند بدء عمله في هانوي ، ٣٥٠ غير التمويضات والمخصصات الاخرى التي كان ينالها .

وحاصل القول نرى ان الطبقة المتسازة (المؤلفه من اوروبيين وصينيين والطبقة الغنية او الموسرة والطبقة الوسطى من سكان البلاد) اي ١٠ بالمائة من مجموع سكان البلاد تقريباً ، يصيبون ٣٧ بالمائة من دخل البلاد السنوي في كل الهند الصينية ، عام ١٩٣١ ، و ٥٣ بالمائة في الكوشنشين وحدها . وال ١٠ بالمائة من مجموع السكان كانوا يستهلكون ٤٩ بالمائة من مجموع واردات البلاد ، بينما مدخول الفرد الواحد من الطبقة الفقيرة في سنة لم يكن يقدر بأكثر من ٢٧ قرشاً (٢٧٠ فرنكاً) . وهكذا نرى ان بضعة الوف فقط من سكان البلاد الاصليين ، كانوا يستفيدون من النظام الجديد .

ان هذا الوضع الذي أتينا على وصفه بالتدقيق كان يفضي في النفوس الحركية القومية
الشعور العميق بالحرمان ويحمل الناس على التذمر والشكاية ، وهو شعور بدت معالمه مع الفتح ، وزاده حدة واحتداماً الانتصارات اليابانية عام ١٩٠٥ ، وانفجار الثورة الصينية ، والحرب العالمية الاولى حيث ساهم فيها أكثر من ١٠٠٠٠٠ من ابناء البلاد ، بحاربين او عمالاً خدموا في فرنسا . فالتعليم كان من نصيب فريق صغير من م في سن الدراسة . ففي عام ١٩٣٤ ، كان $\frac{1}{8}$ من الاولاد يرتادون المدارس . والمعاهد الخمسة للتعليم الثانوي الفرنسي الوطني لم تكن تمتد أكثر من ٢١٦٧ طالباً موزعين على ٦ ملايين نسمة وجامعة الهند الصينية لم تكن تعد خريجيها الا للوظائف الثانوية ، في الخدمات العامة وفي الطب . ومع ذلك ، فقد طلعت في البلاد طبقة من اهل الفكر ، ضمت الاساتذة والاطباء ورجال القانون ، وعملوا مكتبة سر ليحاولوا محمل طبقة المثقفين القديمة التي اخذت بالزوال ، والتي كانت متشعبة بمبادئ الحرية الفرنسية ، واكتسبت قدراً كبيراً ، وحياناً بشكل ممتاز ، من الثقافة الفرنسية ، وقد اخذت تتألم من الوضع الحقيير الذي اقصرت عليه ، كما أخذت تعمي ، اكثر فأكثر ، الفوارق التي تباعد بينها وبين السلطة المسيطرة . وراحت هذه العناصر الوطنية تطالب بسياسة فيها قدر اكبر من التعاون والمشاركة ، واجراء اصلاحات في البلاد تضع حداً للتجاوزات لاسيا في ما يتعلق بحماية الضرائب ، ووضع حد نهائي في التمييز بين ابن البلد ، وحاووا نشر نوع من التعليم لا يبتعد معه الطالب عن تقاليده الوطنية بمسند الاصلاح الذي ادخل على الكتابة . وحوادث التمرد الفردية ، والاعتصامات التي اخذت تتكرر منذ عام ١٩١٨ من قبل اعضاء الجمعيات السرية ، كانت لا تزال تثق بتقليد فرنسا التحررية التي جاء النصر يزيد من نفوذها وهيبته . إلا ان فشل المحاولات الاصلاحية التي قام بها الكسندر فارين ، والذي استدعي الى فرنسا إثر فوز أحزاب اليمين بانتخابات عام ١٩٢٨ ، كان له وقع أليم في نفوس هذا الفريق الذي يشمر بالفرية وهو في هجر داره ، والذي لا أمسك له في ثورة

عارمة تأكل الاخضر واليابس . واخذت الجمعيات السرية تتمثل وتتحرك ، وظهرت في البلاد احزاب سرية ، منها مثلاً : بقظة الفيتنام ، وبعث فيتنام ، والحزب الثوري لفيتنام الفعالة ، ومنها الحزب الوطني الفيتنامي الذي ترأسه نفوين ثاي هو الذي استمد برنامجه من برنامج الكيومنتانغ ، ونظم نفسه على نظام الحزب الشيوعي ورمى الى طرد فرنسا من البلاد عن طريق الثورة . وقد كان انشأ له خلايا عديدة في كل أنحاء التونكين ، منذ عام ١٩٢٩ . والى جانب هذه الاحزاب ، تشكل حزب شيوعي قزعه نفوين اي كوه المولود عام ١٨٩٢ والذي قضى جانباً من حياته في فرنسا ، والذي عمل في كنتون ، عام ١٩٢٥ ، سكرتيراً لبورودين رئيس البعثة الروسية لدى قشون كاي شيك . وشكل في الصين أطر الحزب ، ومنها أخذ يوسع سبلاً من الصحف محرراً على المقاومة والوقوف في وجه فرنسا .

وجاءت حركة قمع هذه الاحزاب والتنشكيلات دامية لما اقتضت به من شدة وعنف أدى الى تفشيل حركة انقلاب عام كانت الاشارة المملنة انطلاقة عصيان حامية ، ين باي في شباط ١٩٣٠ . ولأول مرة في تاريخ الحركة القومية في هذه البلاد ، يجري حشد جماهير الفلاحين وتجنيدهم ، وانضموا الى الحركة الوطنية التقليدية بقيادة نخبة من المفكرين أهملت في صميم شعورها .

تأثير الفتح الياباني
والانهيار العسكري الذي أصيبت به فرنسا عام ١٩٤٠ تبعه انهيار آخر لحق الجيش الفرنسي في الهند الصينية الذي كان مهيماً للأعمال البوليسية التي يستدعيها الحفاظ على أمن البلاد وليس للوقوف في وجه اليابان او السيام . واتخذت حكومة فيشي بالنسبة لاحتلال اليابان للهند الصينية موقفاً يتسم بالتعاون و اللدماج المشترك عن الهند الصينية ، ، محافظة منها على ماء الوجه أمام سكان البلاد الأصليين ، وصيانة لهيبة فرنسا وكرامتها ، وللتوسط بين اليابانيين وسكان البلاد الوطنيين ، ولاستغلال مصلحة اليابانيين بالابقاء على الفنين الفرنسيين في مناصبهم والحفاظ على الملك الاداري الفرنسي ، إذ لم يكن في وسع الغزاة استبداله بغيره ، ولعجزهم عن فرض ارادتهم في الحال ، اينما وجدوا . وراح النظام الجديد يلقي في المجال السياسي الهبات الاستشارية القائمة في البلاد . ولتلا يتركوا لليابانيين وحدهم فضل الدعوة للمطالب الوطنية ، عهد المسؤولون الفرنسيون في البلاد الى تشجيع اللغة والادب الفيتناميين ، والى استعمال اللغة الوطنية في المدرسة والادارة ، وعمدوا الى انشاء حركة شبه عسكرية بين شبيبة البلاد .

ولم يهاجم اليابانيون ، بعكس ما فعلوا في الاقطار الأخرى التي دوخوها واحتلوها ، الاستعمار الغربي ، مواجهة . إلا أنهم أخذوا بتشجيع الحركة القومية الفيتنامية ودعوا على الأخص ، بعض الحركات المناهضة للفرنسيين وللشيوعيين ، أو المعروفة بروحها المحافظة كالحركة الكاكدائية . ان احتلال الجنود اليابانيين من البيض واذلالهم لهم . خلخل شيئاً فشيئاً النفوذ الفرنسي . وفي نهاية الامر ، وضع اليابانيون حداً لسياسة التريث التي اتتجوها ، فامروا بأسر القوات الفرنسية الرابطة في البلاد ، واحتلوا ادارتهم محل ادارة الاميرال ديكو ، وأعزوا الى الامبراطور بارو داي وال ملك كجوديا باعلان استقلال بلادهم .

وفي ١٩٤١ ، عقدت أحزاب فيتنامية عديدة من نزعات متباينة اجتماعاً لها على الأراضي الصينية وألفت من بينها عصابة المنظمات الثورية في فيتنام ، وجهت نشاطها ضد اليابانيين المحتلين وضد السلطة الفرنسية . وكان أهم هذه الفئات والفئة الوحيدة بينها التي كانت تتمتع بشبكة واسعة تمتد الى جميع اطراف البلاد من الاستلامات والعناصر الناشطة ممثلة بحزب فيت منه وريث الحزب الشيوعي بزعامته نغوين آي كوك (الذي سيمرف فيما بعد باسم هو شي منه) . وبعد التاسع من آذار ، استمرت هذه الفئات المقاومة كفاحها واخذت توسع من نشاطها في جميع جهات البلاد . وقد اتاح لهم انهيار اليابان وموت الامبراطور بار داي بعد ذلك بقليل ان يؤلفوا حكومة مؤقتة برئاسة هو شي منه أعلنت استقلال البلاد ، في الوقت الذي راحت فيه الحركات القومية في كل من بورما واندونيسيا والفلبين تهاجم اليابانيين وتلاحقهم بمناوشات دامية ، ووقفت في الحين ذاته موقفاً معادياً من السلطات المسيطرة على البلاد .

ولاقى الفرق الفرنسية مقاومة عنيفة عندما راح الاميرال دارجنليو يحاول إعادة السلطة الفرنسية على البلاد . وقد بدا للفيتناميين ان السلطات الفرنسية تحاول العبث بالاتفاقات المعقودة التي تعترف بجمهورية فيتنام كدولة حرة لها حكومتها ومجلسها النيابي وجيشها ونظامها المالي ، وهي عضو في الاتحاد الهندي الصيني وفي الاتحاد الفرنسي . كذلك اتهموا السلطات الفرنسية بانتهاج الاساليب ذاتها التي انتهجها الهولنديون في اندونيسيا ، بالاكثار من الوحدات القومية بقصد بلقنة فيتنام . وكان قصف الاسطول الفرنسي لمدينة هايفون بدء حرب عنيفة قاسية شبيهة بتلك الحرب التي نشبت بين وحدات ماو تسي تونغ وبين الوحدات التابعة للكيو متنانغ واليابانيين ، وحيث طبقت الاساس والمبادئ التي اوصى بها ماو تسي تونغ عام ١٩٣٦ في حرب المصائب . وكان التفاوت كبيراً بين الوحدات العسكرية الفرنسية التي يدهمها الاسطول وطيران قومي ، وجيش الفيتنام المولف من وحدات نظامية وفي الميليشيا السيشة التسليح . ومع ذلك فقد استطاع الجيش الفيتنامي السيطرة تماماً على الموقف وفرض ستراتيجيتهم للمطف الذي يحظى به في الاوساط الشعبية . فالجيش هنا ، كما في الصين ، موجود في قلب الشعب كالسلك في وسط الماء ، فهو لا يُرى ومستمر ، الككل في خدمته ومناصره ، بينما الوحدات الفرنسية تنقيد بالطرقات وجمرا كزها والمدن ومهابط الطائرات . وبينما راحت حكومة فيتنام تنظم نفسها في الجبال بعد ان تمثلت فيها كل العناصر المختلفة التي يتألف منها الرأي العام ، اخذت تلتشى لها معامل لصنع الاسلحة اللازمة للنهوض بالحرب ، واقتصرت المناوشات الحربية على اعمال اتهالك الجيش الفرنسي .

تميزت الحرب حتى عام ١٩٤٨ بكونها حرباً استعمارية تأثرت فيها الولايات اتساع نطاق الحرب المتحدة الاميركية ، الى حد بعيد ، بالاعتدال الذي ميّز موقف دوشو منه ، واخذت تظهر عطفها الشديد لهذه الحركة القومية ، الا انه ما كاد الامر يستتب للشويعيين

في الصين حتى بادرت حكومة الولايات المتحدة الى إرسال بعثة عسكرية وأمدادات حربية ضخمة الى هوشي منه ، ساعدت على إذكاء نار الحرب . وفي عام ١٩٤٩ ، اهدت الحكومة الفرنسية الى منصبه الامبراطور باو - داي ، وتنازلت له عن امتيازات اوسع بكثير من التنازلات التي اقترها هوشي منه عام ١٩٤٦ أملا منها باجتذاب العناصر الوطنية غير الشيوعية الى جانبها ، دون ان تصل به الى الاستقلال التام . ولم تأتِ المحاولة بأي نتيجة لدى الرأي العام وفشلت تماما ، اذ رأى فيها الشعب تجسيدا للسلطة الفرنسية ومحاولة منها للحفاظ على الامتيازات العريضة التي كانت لها ، ومنها استثناء الرهايا الفرنسيين من المحاكم الوطنية واجراء محاكمتهم وفقا للقانون الفرنسي . ولذا اخذ عدد كبير من خصوم الفيات منه ، يقولون باعتبار القتل السياسي ، من بينهم عدد كبير من الكاثوليك الذين آزروها ، والذين بقوا مع ذلك يكنون الكره الشديد والعداء الازرق لكل ما يذكروهم بالحكم الاستعماري البغيض ، وكل هذا الفريق الذي يشجب الحكومة لابقائها على هذا النظام المؤلف من نصف حماية ، وفساد الادارة والموظفين ، وشره الوظائف والحظوة التي لا يزال ينعم بها كبار المزارعين للارز ورجال الاعمال ، وعدم وجود اي خطة لاصلاح زراعي على الاخص . وبالرفق من الانتصارات الحربية التي سجلها الجنرال دي لا تر عام ١٩٥١ استطاع معها ان يستعيد قسما من الاراضي التي خسرتها فرنسا منذ عام ١٩٤٩ ، اشتد الصراع عنفا ومرارة ، بعد ان اخذت المساعدات الصينية تعادل في المجال العسكري ، المساعدات التي تلقتها فرنسا من الولايات المتحدة . وهكذا اخذت فيات منه تسيطر على ٢/٣ مساحة البلاد وتهمين على ٥٣٪ من عدد سكان البلاد . والى جانب الاراضي التي تسيطر عليها ، فهي موجودة في كل مكان ، فالقوات الفرنسية تسيطر في النهار على القرى بينما تنتقل السيطرة عليها ، خلال الليل قوات جمهورية فيتنام الديموقراطية ، ، وهي داخل كل اسرة وعائلة اعضاء ينتسبون الى فيات منه . واقتصرت مهمة الوحدات الفرنسية على الدفاع عن المدن الرئيسية وضواحيها ، وشواطئ نهر الميكونغ السفلى ، ومزارع المطاط في الكوشنشين والمنطقة الصناعية في التونكين . في كل مكان في هذه المنطقة تقوم « لجان مقاومة » تعمل في الخفاء كما يوجد ممثلون لفيات منه الذين يمارسون السلطة الفعلية تجاه السلطات العسكرية الفرنسية أو السلطات التابعة لباو داي . فانهارت الحياة الاقتصادية في البلاد بعد اختلال الأمن ، وتخلى الكثيرون عن الاعتناء بمزروعاتهم . وأخذ سكان الريف ينزحون الى المدن (فارتفع عدد سكان بنوم بنه من ١٠٠.٠٠٠ عام ١٩٣٩ ، الى ٤٠٠.٠٠٠ في السنة ١٩٥٢ ، وتجاوز عدد سكان سايون - شولوم مليوني نسمة لقاء ٣٠٠.٠٠٠ عند البدء بالاعمال الحربية .

والمحاولة الاخيرة التي جرب فيها الجيش الفرنسي تسجيل نصر حاسم ، أدت الى انهزامه الذريع أمام ديان - بيان - فو في ايار ١٩٥٤ ، كما أدت بالتالي الى اتفاق جنيف الذي قسم البلاد الى شطرين : شمالي يحمله الفيات منه والجنوب ، نصت بعض فقراته على وجوب ترحيدها فيها بعد .

وهذه الحرب التي دامت من سنة ١٩٤٥ الى ١٩٥٤ والتي كلفت فرنسا ضعفي قيمة

الاستثمارات الفرنسية الموظفة في هذه البلاد ، ارتدت طابعاً مختلف عن طابع صراع يقوم به شعب آسيوي لتحرر من ربة السيطرة الاجنبية ، إذ استحوالت الى حرب هدفت للحسد من انتشار الشيوعية الى جميع أطراف آسيا واتخذت لها مظهراً جديداً من مظاهر الصليبية التي تقوم بها الولايات المتحدة في مجال الحد من اتساع الشيوعية وسيطرتها العالمية .

تحول الفيتنام الى كوريا ثانية ويقسمه خط العرض ١٧ الى دولتين
شطرًا فيتنام
متميزتين : الشمال الذي كان دوماً بلداً فقيراً مكتظاً بالسكان يحاول القيام باصلاحات جذرية بنسأة ، والذي اخذ بأسباب التصنيع بالرغم من افتقاره للرساميل التي تنهض بالاستثمارات الضخمة ، والجنوب الذي بعد ان تخلص من دكتاتورية نفوذ ديم واسرة ، شهد بعد عام ١٩٦٣ ، سلسلة من الانقلابات العسكرية وموجة من الاضطرابات الدينية والاجتماعية ، كما ان الثورة التي اعلنها الفيتكونغ تحولت الى حرب اعصاب ، وارتدت بتدخل اميركا فيها ، طابع حرب فعلية .

ودكتاتورية ديم الرهبانية التي « جاءت بديلاً آسيوياً للطريقة الفرنسية » استمرت متحركة بالبلاد بفضل المساعدات المالية الاميركية التي غطت دوماً ثلثي المعجز الذي عانت منه ميزانية البلاد ، وبفضل ركنين آخرين هما : الكاثوليك وعددهم فيها ١٣٥٠٠٠٠ ، نصفهم تازحون من القسم الشمالي ، والبوليس الذي اعتمد عليه . سيطر ديم وحكم البلاد بالرعب وعرف ان يستغل في هذا السبيل الشعور الوطني والتعصب الديني الشديد ، ويتفانى ، تحت ستار مكافحة الشيوعية ، في ملاحقة كل اثر للمقاومة المتصرفة . والاصلاح الزراعي الذي حاول القيام به عام ١٩٥٥ أصيب معظمه بالشلل للمعارضة العنيفة التي لعبتها من قبل ارستقراطية النبلاء الفاسدين الكلي القدرة . وفي سنة ١٩٥٨ بلغ عدد من استفاد من عملية الاصلاح هذه ٨٠٠٠٠ مزارع من اصل ١٥٠٠٠٠٠ كان يجب ان يفيدوا منها كالم تحترم قط المبادئ التي جعلت في حدود ٧٥٪ معدل تخفيض الايجارات . وعملية تصنيع البلاد سارت ببطء كلي ، إذ ان الرساميل الاجنبية يجري تشغيلها في الصناعات الكيماوية والاستهلاكية ، على الاخص ، وعدم المساواة في مستوى الحياة هو اقوى من أي وقت مضى ، كما ان ازدياد الاضطراب جعل الامن في الريف بعد سنة ١٩٥٩ ، عندما اشتدت حرب العصابات التي شنتها الفيات منه ، أدت في بادىء الامر الى تجميع سكان القرى وحشدتهم في « دساكر استراتيجية » (على غرار ما جرى في الجزائر) ، والى التخلي عن الاراضي الزراعية ، والى النزوح الى المدن التي اخذت تتضخم ويزداد فيها عدد الماطلين عن العمل ، والى مراعاة مصالح الاقارب والانساب وغير ذلك من المضاربات ووسائل الانسداد ، والى المحسوبة التي حملت عدداً من الكاثوليك الى المراكز السياسية والعسكرية الموجهة العليا ، مما أدى الى الاحتجاج الصارخ ضد الظلم السياسي والاجتماعي الذي عبرت عنه مظاهرات ضخمة قام بتنظيمها البوذون (٨٠٪ من سكان البلاد) . ومعارضة البوذية ، التي ظهرت هنا ، كما بدت في بورما منذ عهد بعيد ، قوة سياسية ودينية يجب ان يحسب لها حساب ، كانت ضربة

قاضية نزلت بنظام الحكم . ان الزعماء البوذيين هم الناطقون باسم جبهة ضمت معاً كل العناصر المناهضة للديكتاتورية وللكاثوليك ، وكل انصار السلام في البلاد ، وصغار القوم فيها واصحاب الحرف ، والتجار الذين نزل بهم الفقر ، والفلاحون الذين طردوا من اراضيهم وكل ما كثر لهم الجوع عن انيابه الحادة ، والشبان الذين يتهدهم خطر تجنيدهم في الجيش . وقد وقعت حوادث انتحار علانية قام بها عدد من الرهبان البوذيين ، كما تكاثرت حركات التمرد في البلاد والفتن العسكرية ، وأخذ يتعاقب على الحكم قواد عسكريون بعد ان اشتدت بينهم المنافسة ، عن طريق انقلابات عسكرية ، يوازرها حيناً ويناهضها اخرى المنظمات والهيئات الاميركية ، المختلفة المتنافسة فيما بينها القائمة في ساينون .

وفي هذه الغضون اخذت الجبهة الوطنية لتحرير البلاد بتنظيم نفسها وعملت عام ١٩٦٠ على توحيد المقاومة السرية ، كما أخذت تطالب منذ عام ١٩٦٢ باستقلال فيتنام الجنوبية وحيادها . وتتمثل في لجنتها المركزية ، المقاومة من اي فئة سياسية اتسبت ابرزها جميعاً الفئة ذات النزعة التقدمية الشيوعية . وهكذا وجدت حكومة فيتنام الجنوبية نفسها بذات الوضع الذي احاق بالسلطة الفرنسية عام ١٩٥٤ . تسرب رجال الجبهة الوطنية الى صفوف الجيش والدولة ، واعتماد سياسة الترويع في المدن ، ووقوف سكان الريف موقفاً ممالئاً أو محايداً ، واعتماد قتل بعض الموظفين وبعض السياسيين ، وحصر الوحدات العسكرية التابعة للحكومة في بعض مراكز محصنة ضعيفة الرغبة في المقاومة ، مع سيطرة الوحدات التابعة للفيتكونغ على الريف سيطرة تامة ، اقله خلال الليل . والمساعدة العسكرية التي قدمتها الولايات المتحدة الاميركية من عتاد حربي ضخم ومن مستشارين ، لم تتمكن من قلب الارض واستحوالت تدريجياً الى تدخل عسكري مكشوف استدعى ارسال قوات اميركية ضخمة يوماً بعد يوم ، برهنت عن عجز تام أمام عدو لا يرام ولا يمكن الاتصال به ، ينعم بعطف الشعب ومناصرته . كل هذا جر الولايات المتحدة الى سياسة تصعيد الحرب بقصف أراضي فيتنام الشمالية قصفاً عنيفاً متصلاً بغية إخافة الحضم الشعبي الذي يد الفيتكونغ بالمساعدة الحربية التي تتبجح له الاستمرار في مقاومته العنيفة . ومحاكاة الوضع للوضع في كوريا اخذ يبرز اكثر فأكثر ، كما ازداد الخوف من اشتداد التوتر الدولي الذي ظهر عام ١٩٥٢ .

الفصل الخامس

البلدان الاسلامية في الشرق وشمال افريقيا

ان الـ ٢٤٠ مليوناً من المسلمين عام ١٩٢٠ ، في هذه البلدان التي تمتد من المغرب الأقصى حتى حدود الهند واندونيسيا ، هزتهم هنأ عنيفاً أحداث الحرب العالمية الاولى . فقد أسهم مسلمو شمالي افريقيا وغربي افريقيا والهند والجزيرة العربية بالاعمال الحربية ضد المانيا وتركيا . وبرناميج التحرر الذي وضعه الحلفاء ونادوا فيه بحرية كل شعب ان يحكم نفسه كما يريد وروجوا له في جميع اطراف العالم الاسلامي لبت ينتظر تحقيقه في سنة ١٩١٩ . وقد بلغ مسامحه ايضاً انه في الوقت الذي قطعت فيه للعالم الاسلامي مثل هذه الوعود القاررة ، اجر عقد معاهدات سرية نصت على اقتسام بلدان الشرق الأدنى ، كما رأى مؤتمر السلام في باريس يرفض الاستماع الى ممثلي ايران - بعد ان ضحي بالعين في سبيل ارضاء اليابان - وحولتها انكلترا الى محمية فعلية كما رفض الاستماع الى مندوبي مصر ومثلها ، وقسم تركيا وهشما ، ووضع تحت الوصاية ما يبقى من دول اسلامية مستقلة . وبعد خيبة الامل والياس الذي انتابه من الخنث بالوعود المقطوعة له ، رأى هذا العالم الاسلامي نفسه محمولاً حملاً الى الثورة وقد شجعها عليها ما شهد من منافسة حامية قامت بين الانكليز والفرنسيين زادت حدة وعنفاً مقاومة ايطاليا ومانيا المكشوفة للمنتصرين في الحرب ، وهذه الصرخات الدارية الصادرة عن الحزب الشيوعي التي تدعو للانتفاض على الاستعمار . وتعمل الشعوب الاسلامية على توسيع وتوحيد الحركات التحررية في الاقطار الشرقية ، هذه الحركات التي بدت مظاهرها الاولى قبل ١٩١٤ . وهذه الحركة القومية ازدادت اتساعاً وعنفاً وارتدت طابع الشمول بعد عام ١٩٣٠ ، وفي السنوات العشر التي عقيت الحرب العالمية الثانية اخذت معها البلدان الاسلامية باسباب التطور السريع ، وعقدت كثيراً كما ازدادت معها احتمالات العلاقات بين السيد والسود .

وقد وجدت القومية العربية الطريق امامها مهددة اثر البعث العربي
البعث العربي الذي تهيأت اسبابه في الربع الاخير من القرن التاسع عشر في هذه
الحركة التحررية التي نادى بها جمال الدين الافقاني (المتوفي عام ١٨٩٧) ، وتلميذه محمد عبده

ومصطفى كامل . وقد تجلّت حركة البعث هذه على أمة في مصر التي لجأ إليها واعتصم فيها فريق من رجال الفكر والعلم تخلصاً من مضايقات بوليس السلطان عبد الحميد وملاحقاته العنيفة ، وحيث راح الانكليز يذكون الشعور القومي ويشجعون احياء اللغة العربية وبعث الثقافة العربية الاسلامية ، اسوة بما جرى في اوربا ، خلال القرن التاسع عشر ، وارتدت الحركة مظاهر الحدب على لغة الضاد وبعثها من جديد بعد عهود متطاولة من الجمود والقعود المحذرت معها اللغة والادب العربي الى الحضيض . وحرث الادب العربي وبعثه ، والكشف عن اجماد العروبة والاسلام بمد ان عفا عليها الدهر وتناستها الاذهان والتلويح بها في وجه النفوذ الاوروبي والاركي ، والسمي الحثيث لتطويع اللغة العربية بحيث تستجيب لمقتضيات العصر الحديث وذلك عن طريق اغناء مفرداتها بالوضع والبحث وادخال المصطلحات الجديدة ، والمفردات التقنية التي تقتدر اليها التمييز كما يجب عن الافكار والنظريات العلمية المستحدثة وبفضل هذه الجهود الكبيرة التي قام بها فريق من حملة الاقلام والمفكرين بينهم عدد كبير من اللبنانيين النصارى ، اطل علينا ادب حديث واقعي ومسرح شعبي ، كما نقلت الى العربية ، عدد من المؤلفات الاوروبية التقنية ، مما عاد على اللغة بالاثراء عن طريق تعريب عدد كبير من المصطلحات والمسميات ، واقتباس العديد من التراكيب والصور البيانية المستعملة في الغرب . كذلك جرت تنقية اللغة الفصحى مما علق بها من الشوائب وحوشي الكلام ، واصبحت بالتالي اداة ربط واتصال بين المسلمين كما ان الصحافة الكبرى اخذت تنمي الرأي العام وتقذيه بالاستحداثات مما استنبطه الراديو ، هذه الاداة الداهية التي تشد من اواصر الوحدة والاتحاد ولها من الوقع وبعد الاثر ما لا يتوفر بفضه للجريدة والصحيفة .

عصرنة الاسلام
 القضية المطروحة على بساط البحث هنا كما في الشرق الأقصى ، هي كيف يمكن استمرار العلوم وقثل الفنون المصرية التي هي أساس قوه أوروبا وحماد سطوتها ونفوذها، بحيث يمكن مواجهة استعلاء الغرب ورد عاديته والتخلص من السيطرة الاجنبية ، والتسيج حول التقاليد الشرقية وصيانة مقدرات الشرق ولا سيما اللغة والدين من الشبهات التي يحاول الغرب إلصاقها بها . كل هذه المطالب اقتضى تحقيقها والاخذ بها جهود شاققة رمت الى تسيخ اصول البعث العربي وعصرنة الاسلام . وراح عدد من كبار المصلحين في الاسلام امثال الافهاني ومحمد عبده وبعض تلاميذهم يدعون الى تنقية الاسلام من الشوائب التي علفت به مع تقادمي الزمن ، مع الفتوحات الاسلامية ومن جراء الاتصال بمادات واعراف الشعوب التي دخلت في حوزة الاسلام . وراحوا يشددون على الاخص على تنقية الاسلام من بعض معالم الضمنية وما علق به من اعراف التمزيم والسحر مما يتبرأ منه الاسلام في الصميم ، وتكريم الاولياء هذه العادة التي تحمكت بالاعراف الشعبية ، كما راح بعضهم وعلى رأسهم المرحوم رشيد رضا صاحب مجلة المنار يتبرأ من تعاليم بعض فقهاء الاجيال الوسطى والتقيسد بقوال السلف وأخذوا يطالبون باصلاح جذري لنظم التعليم العالي الاسلامي ، وتطوير مناهج

العلوم الحديثة والتاريخ وادخال مادة الدين المقارن وكل ما يتعلق بالعقيدة والمذاهب الاسلامية المختلفة . إلا ان هذه الدعوة الصريحة الى التجدد لقيت مقاومة عنيفة ومعارضة قوية من قبل علماء الدين المزمتمين المتسكين باهداب الرجعية البغيضة ، الذين راحوا يقطعون من جماعتهم الشيخ مصطفى عبد الرزاق الذي طالب بفصل امور الدين عن امور الدنيا ، وبفصل الشيخ محمد ابي زيد الذي وضع تفسيراً للقرآن يعتمد فيه على موضوعية العلم الحديث ، كما حاولوا الوقوف في وجه ترجمة دائرة المعارف الاسلامية لما تثيره في زعمهم من شكوك . الا ان حامية الشيعة لم تتأثر كثيراً بهذه الحركة الرجعية ، كما ان المطالب والاماني التي اثارها في نفوس النشء الجديد المدارس الأوروبية والتعليم الجامعي الذي يؤمنه عدد من الجامعات نشأت في المدن الكبرى على غرار الجامعات الأوروبية ، حملت الجامعة الأزهرية والمعاهد الدينية الاخرى على اصلاح مناهج التعليم التي تسير عليها وعلى اقتباس العلوم الحديثة واعتماد مادتها في التدريس ولا سيما العلوم الفيزيائية . هذه الافكار الجديدة لم يتأثر بها سوى قلة من النخبة بين المفكرين باستثناء من يقيمون العقل حكماً . ويلاحظ المستشرق الانكليزي جب ان كل مفكري الاسلام وحلة العلم بينهم وجدوا انفسهم في ذات الوضع الذي احاط بمحنة الفكر في الغرب في القرن الثامن عشر بالنسبة للعقيدة المسيحية . وبالرغم من موقف الطلاء السنة ومن ان النقد العلمي الحر في امور الدين لم يسلم به في ابي قطر من الاقطار الاسلامية بعد ، فالتفكير العلماني اخذ يظهر ويمتد ، وراح الدعاة لعصرنة الاسلام يضمنون على بساط البحث والتحليل ويعرضون للتشريح والنقد المتحرور اصول الدين الاسلامي وقواعده ، واخذوا يعتمدون في جدهم ورد الشبهات عن الاسلام اسلوباً جديداً يتعرض على الاخص لكيمال القرآن وصحته مقابل الفساد والتحرير الذي ادخل على الكتب اليهودية والاسلامية ، وحول شخصية الرسول العربي .

وفي الهند حيث التعليم العالي الجامعي على الطراز الاوروبي يجري الاخذ به منذ عهد بعيد ، تأثرت الطبقات المستنيرة الى حد بعيد بمناهج الانكليز وأفكارهم ولا سيما في كلية ألبار التي اصبحت جامعة منذ عام ١٩٢٠ حيث تسير جنباً الى جنب تدريس العلوم الدينية وعلوم العصر ، وحيث حركة عصرنة الاسلام ارتدت مع محمد اقبال شدة واقبالاً لم يعرقها الشرق الاذني .

انتشار الاسلام
هذا الاسلام المغلوب على امره ، والمنقسم على نفسه الى اقطار ودول مختلف ارتباطاً وتلبين تبعية ، يشعر في الصميم حضارته ويحاول جاهداً لتحقيق وحدته وجامعيته . فالجامعة الاسلامية والعروبة هما صورتان اللتان تلبور عنهما هذه النزعة . فبعد عام ١٩١٩ ، تبرز على الاخص حركة الجامعة العربية والحركة العلمانية في تركيا تؤيدهما بريطانيا ، وتصطبغ هذه الحركة بطابع قومي يرافقهما وعي ديني اسلامي يشتد يوماً بعد يوم . فالاسلام لا يزال ديناً حياً ناشطاً آخذاً بالانتشار والتوسع . فهو بين الديانات الكبرى الدين الذي كان اوسع انتشاراً من اي ديانة اخرى منذ الحرب العالمية الاولى

وكان له أكبر مد بين الشعوب الموصوفة بالبدائية في هذه المناطق ما بين المدار الاستوائي وخط الاستواء ، وعلى حساب كل الأديان الموجودة فيها تقريباً . . وهذا التوسع الديني يوسع كذلك لانتشار اللغة العربية . وهكذا تتسع باحة الإسلام في الشرق الإسلامي ، باحة رحبة الجنبات في المدى الأفريقي . وهكذا راح ا. بارنز ، مؤرخ نيجيريا يلاحظ بعمق يلفت النظر « انه أينما التقى الإسلام والمسيحية وجمها لوجه سجل الاول عشرة ارتدادات مقابل واحد يعتنق المسيحية ويعتمد ، وخير مثل على ذلك ما يقع كل يوم في ربوع اوغندا وتنغانيكا والكامرون والكونغو . والإسلام يتمتع بافضل مركز ليصبح بالفعل دين القارة الأفريقية » .

فهو يحمل الى اتباعه وبنيه المساواة في الحقوق والدم والطبقات ويبعث بين اتباعه شعوراً عميقاً بالوحدة والتضامن ، يازمهم القول بالله القويم والتقدير وعدمهم بجميعة ابدية دون ان يفرض عليهم عقائد ومراسم معقدة . فالاسلم الجديد ينزه الإسلام عن كل اتفاق او توافق مع السيطرة الأوروبية ، كما يجد فيه أكبر درج له يقيه من النفوذ الأوروبي . فالإسلام يحمل في نظرم حضارة وثقافة ساميتين ، دون ان يكون له ما للحضارة الغربية من أثر هدام للعادات والاعراف المتوارثة أباً عن جد . وهذا الواقع يبدو على أنه في مصر حيث تجتذب المدارس القرآنية الصفار من ابناء الاقباط ، اذ ان اعتناقهم للإسلام يفتح امامهم ابواب الطبقات العليا وحيث الألوف من اطفال الاقباط المسيحيين يقبلون على الإسلام مع كهنتم .

وخير دعاة للإسلام هم هؤلاء التجار وهؤلاء الجنود ، وهذه الجمعيات الدينية التبشيرية التي تأسست عام ١٩٠١ في مصر ، وشركة البعث الإسلامية في الهند ، والنشاطات التي تقوم بها طوائف الاحمدية والحمدية الذين يقومون بنشاط واسع في سبيل نشر الإسلام في كل من أفريقيا والصين ، واليابان واندونيسيا واميركا حتى وفي أوروبا مستعنين على ذلك حتى بالاساليب التي يعمد اليها المبشرون المسيحيون ، شاجبين في المسيحية ديانة الاجانب ، ومتبينين في الاستعمار الأوروبي بعناً للحروب الصليبية . أفلم يشبه الجنرال ألنبي دخول جيشه فاتحاً الى القدس الشريف عام ١٩١٧ ، بدخول الصليبيين اليها ؟

١ - فترة ما بين الحربين

وجد الشرق الأدنى نفسه بعد الحرب العالمية الاولى ، مجزءاً الى العالم الإسلامي مجزأ ومرسود منطقتي نفوذ ، وفقاً لاتفاقات سايكس بيكو . فقد اعطت عصبة الامم فرنسا الانتداب على دول الشرق الأدنى ولان تلبث ان قضت سريعاً على دولة سوريا تحت رئاسة الملك فيصل وطردته من البلاد كما اولت انكلترا الانتداب على فلسطين بعد ان اعلنتها بلفور وزير خارجية انكلترا وطنياً قومياً لليهود ، وعلى شرقي الاردن وعلى العراق . ومن هذه الوعود التي قطعها البريطانيون للعرب لم تحترم سوى استقلال الجزيرة

العربية النسبي . فالوضع في العالم الاسلامي يبدو على هذا الشكل : خمسة اقطار تتمتع رسمياً بالاستقلال هي تركيا وايران وأفغانستان والجزيرة العربية واليمن ، الا انها تخضع عملياً للحماية ولو بصورة غير مباشرة ، او تصجر اصلاً عن ان تحيا حياة مستقلة . أما ما تبقى فيخضع لدولة اوروبية : ففرنسا تهيمن من جهتها على دول الشرق الأدنى وشمالى افريقيا وافريقيا السوداء الاسلامية ، كما تهيمن انكلترا من جهتها على مصر وفلسطين وشرقي الاردن والعراق وعلى مشيخات الخليج العربي ، وعلى الهند وماليزيا ، وتحكم هولندا باندونيسيا ، وإيطاليا بليبيا والاريتريا وبلاد الصومال ، واسبانيا بشمالى المغرب وافني ، والاتحاد السوفياتي بالتركستان . ففي فترة ما بين الحربين بينما تبقى المستعمرات الفرنسية بنأى عن نشاط المراكز الاسلامية الكبرى وتأخذ لها موقفاً سلبياً ، نرى الاقطار الاخرى تحاول على اقدار متفاوتة من النجساج والقتل ، زحزحة نير السيطرة الأجنبية عليها .

كانت تركيا أول دولة تحررت من عقابيل هزيمتها النكراء في الحركة الاصلاحية في تركيا الحرب العالمية الاولى . فبعد ثورتها الاصلية ، تمكنت من تأسيس دولة حديثة على الطراز الغربي .

فقد جردتها معاهدة سيفر في ١٠ آب ١٩٢٠ من كل ممتلكاتها الواقعة الى الجنوب من آسيا الصغرى ، ومن ازمير وملحقاتها ، ومن تراقيا الشرقية باستثناء الاستانة وضواحيها . وقد وجدت خلاصها في هذه اليقظة الوطنية التي قامت بها على يد المصلح الاصغر مصطفى كمال ، الذي اتزوى في آسيا الصغرى وحذر الرأي العام والسلطان من القبول بأي تنازلات جغرافية جديدة واجتمع في انقرة والمجلس الوطني وشكل حكومة تولى هو رئاستها .

عمد قبل أي شيء آخر الى إعادة تنظيم الجيش وطرد اليونان بعد ان ألحق بهم عام ١٩٢٢ هزيمة نكراء في معركة افيون وبذلك حرر كل بلاد الاناضول . وبعد هذا النصر المبين فرض في لوزان عام ١٩٢٣ معاهدة جديدة حررت تركيا الى الابد من الامتيازات الأجنبية واصبحت تركيا دولة ذات سيادة ، قومية ، لا تعرف من الاقليات غير اليونان والارمن المحصورين في استانبول وادرنه والاكراذ الذين خضعوا لسياسة قترك شديدة ، توصل لزع هنصريتهم المعيزة والذين استهدفوا للتفني والتشريد بالجملة بعد الثورة التي قاموا بها عام ١٩٢٥ .

انصرف مصطفى كمال الى تنظيم العهد الجديد باصدار عدة مراسيم يؤلف مجموعها ما يدعى بالكمالية التي تقوم على دكتاتورية لها قاعدة شعبية مؤلفة من حزب الشعب وضع له برنامجاً مؤلفاً من ست نقاط انشئت بموجبه جمهورية علمانية تقدمية ، وطنية ثورية والاقتناع حيناً والضغط أحياناً جرت عصرة المؤسسات الوطنية : كاختيار انقرة عاصمة جديدة للجمهورية ، وإلغاء الخلافة الاسلامية عام ١٩٢٤ ، وهي تدابير تشير بوضوح الى التحول الكامل عن الماضي . فالدولة القومية اساسها نظرية تاريخية تقول بأن الأتراك ليسوا مغولاً ولا طورانيين ، بل من العرق الآري الاصيل يتصل بالسومريين والحثيين بنسب متين . وعلى هذه الدولة ان تقرر تماماً

من كل نفوذ اجنبي واعتبارات دينية ترهين استقلالها وتحد منه . وفي هذا السبيل اتخذت عدة اجراءات حولتها الى دولة علمانية تفصل بين السلطة الزمنية والسلطة الروحية ، كالفاء المحاكم الشرعية ، وفرض التعليم العلماني واستبدال الجمعة كيوم عطلة بيوم الاحد . واعتماد التقويم الفريغوري ، وتحريم الطربوش وتحريم النحل الدينية والغاء الدراويش وترجمة القرآن الى اللغة التركية . كذلك اعطى البلاد تشريهاً مدنياً مستوحى في مجموعه من القانون الالماني والابيطالي والسويسري . الا انه اضطر ان يحسب حساباً للمقاومة التي تبديها الاوساط الاسلامية المحافظة ففي عام ١٩٢٨ ألغيت من الدستور المادة التي تجمعل الاسلام دين الدولة الرسمي . وفي هذه السنة بالذات حل الحرف اللاتيني محل الحرف العربي تسهلاً منه لعصرنة البلاد ولتسهيل تعلم اللغات الاوروبية ، وقطع كل صلة مع ماضي البلاد بنقل الامسة التركية الى جو ثقافي جديد . ولعل هذا هو من أهم الاصلاحات التي حققتها البلاد مع القانون الذي ساوى في الحقوق المدنية والسياسية بين الرجل والمرأة وحرر المرأة وفتح أمامها ابواب المعرفة والتعليم على مصراعها ، وبذلك احتلت المرأة المقام الذي يجب ان يكون لها في المجتمع ، كما الفى الحجاب . والتعليم الذي يستوي أمام المرأة والرجل يوصي بالتعليم المختلط وهو مجاني وإلزامي في المرحلة الابتدائية كما ضاعف من عدد المدارس والمعاهد التربوية في البلاد لتأمين المزيد من اصحاب الاختصاص والتقنيين الاتراك ليعاونوا محل الاجانب .

تغيير الوضع الاقتصادي أما السياسة التي انتهجتها الكيالية في المجال الاقتصادي فتتسم بالروح القومية والتأميم . ففضى قبل كل شيء العناصر غير التركية التي استأثرت حتى الآن باقتصاديات البلاد: كالدائنين واصحاب الامتيازات ووضع حداً للقروض ، باستثناء بعض منها قصيرة الامد اخذها من الاتحاد السوفياتي واشترى قبايعاً الاستثمارات التي يملكها الاجانب ، ولا سيما شبكة الخطوط الحديدية . وحاول ان يجعل تركيا دولة تكفي نفسها بنفسها ، والاستغناء قدر المستطاع عن الاستيراد بتشجيعه الصناعة لكي تستفيد من خامات البلاد ومواردها الأولية كما رهى بنوع خاص الصناعة الكبيرة . واتتبع سياسة شديدة من الحماية الجركية كما خفض الضرائب وشجع الطلب كما شجع الصناعات بتسليف الاعتمادات اللازمة عن طريق البنك الاهلي . ولما كان $\frac{1}{3}$ السكان يعملون في معايشهم على الزراعة كان لا بد من توجيه عناية كبيرة لمرافق البلاد الزراعية وتشجيعه ، اذا ما شاء توسيع السوق المحلية وتشجيع الصناعة في البلاد . والحال ان معظم الفلاحين هم من صغار الملاكين تتراوح مساحة الارض التي يستغلها الواحد منهم بين ٤ و ٦ هكتارات نصفهم لا ارض لهم ولا مزارع ، وهناك مساحات شاسعة من الاراضي الزراعية في الجنوب لا يستغلها اصحابها من كبار الملاكين العقاريين لبعدهم عنها ، كما ان أساليب الزراعة والاعتدة المستعملة هي بدائية جداً ومتأخرة . وضريبة العشر التي كانت جبايتها تؤدي الى تجاوزات كثيرة استبدلت عام ١٩٢٥ بضريبة عقارية على اليراد ، وتأسست في البلاد تعاونيات عديدة للتسليف الزراعي

ولبيع المحاصيل ، والمصرف الزراعي الذي يقوم بمراقبة هذه التعاونيات ويشرف على السوق المحلية يشترى المحصول ويسلف الاعتادات اللازمة بعد اجراء معاملات الرهن .

لم تكن نتائج هذه الجهود في عام ١٩٢٩ مهمة بمقد : فالعمال الموصوفون او المهرة يتوفر وجودهم في البلاد ، واصحاب رؤوس الاموال المحليين يتحفظون جداً ، كما ان عدم توفر الرغبة في الاستثمارات وضمف الوفر ، كل ذلك حدث كثيراً من قدرة البلاد على التطور . فمعد الاميين في تركيا اوروبا لا يقل عن ٦٦٪ بينما هو ٨٨٪ في تركيا آسيا بين الرجال ، و ٧٩ و ٩٧ بين النساء ، وكان عدد المهارث الزراعية المستعملة في طول البلاد وعرضها لا يتجاوز ٢١٠٠٠٠ محراث من الحديد لقاء ١٢٠٠٠٠٠ محراث خشب . والعجز في الميزان التجاري لا يزال في حدود ٢٥٪ . وعدم المساواة الاجتماعية يبدو فاضحاً ، إذ ان قلة ضئيلة من السكان عرفت ان تستفيد من الجهود التي بذلتها الحكومة ، وهي جهود اقتصرت على المجال الصناعي وحده دون المجال الزراعي . وتمتع اتانورك بنفوذ دولي عظيم ، حتى في العالم الاسلامي حيث اثارت اصلاحاته العلانية ، حفيظة الرجعيين والمزمتين . فقد كانت تركيا الكمالية لغيراتها مثلاً يجب الاحتذاء به والنسج على منواله بعد الجهود العظيمة التي بذلتها لتعظيم الطوق الذي ضربه حوله الفائزون في الحرب .

مصر
لمصر مظهر خاص ومقام محترم في العالم الاسلامي . فبالرغم من معدل الوفيات العالي فيها فمعدل المواليد يبقى مع ذلك مرتفعاً (٤٢٥٪) الامر الذي اتاح زيادة في السكان تلفت النظر (١١٥٠ شخصاً في اليوم) في رقعة ضيقة من الاراضي الزراعية . تحف بها الصحراء فهي واحدة تزخر بالسكان بمعدل لا مثيل له في العالم . فالاجانب فيها وعددهم ٢٢٥٠٠٠ عام ١٩٢٠ ، بين ١٦ مليون نسمة من سكان البلاد ، كانوا يلكون ٥٣٪ من الثروة العامة في هذه البلاد ، وكان عدد من الفرنسيين والانكليزي يشغلون في الادارة مناصب عالية . فليس بغريب قط ان يتبرم ابناء البلاد من سيطرة الاجنبي فيها وهي مركز النهضة العربية الادبية والفكرية وباعثة الروح الاسلامية . اجبرت على دخول الحرب فقد استباح الجيش الانكليزي ارضها وراحت فريسة ألوان من اعمال المصادرة لمصوغها من القمح والقطن ، كما تضررت كثيراً من اعلان الاحكام العرفية . ثم ات اعلان الحماية البريطانية على البلاد في كانون الاول ١٩١٤ ، أريد به تحويل الاحتلال الذي وقح سنة ١٨٨٢ الى نظام موصول من الحماية ، فليس من عجب ان قتلغض المشاعر القومية فيها وقيم المظاهرات العنيفة عام ١٩١٨ .

فالنشاط السياسي والكفاح ضد الاحتلال البريطاني انحصر على الاخص في حزب صغير من المجتمع المصري . وهذه الدهماء من الجماهير الشعبية التي يرسف معظمها في الجهل المطبق ، لم تكن تأثرت بعد بالافكار الجديدة . فبين كبار الملاكين ، بعض العناصر التي اخذت بأسباب المدينة الحديثة ، وتآلفت في القاهرة ، اكبر مدن القارة الافريقية ، طبقة وسطى تعود بأصولها

الى الريف ، تخرج اصحابها من المدارس التقنية ، ومن الجامعة ، وبقيت مع ذلك محافظة على تقاليدھا في حياتھا اليومية ، تحسن الفرنسية والانكليزية وتآمرت بالافكار الاوروبية . وقد ضمت هذه الطبقة بين صفوفھا العسديد من الموظفين من صغار ووسط ، وتجاراً ، وألفت مع طلاب المدارس ، القسم النشط في البلاد . والبروليتاريا الصناعية التي لم تهتم كثيراً بعهد المشكلات الاجتماعية ، كانت تشكو من قلة المدد ومن عدم التنظيم الذي يشل حركاتھا : فهي وطنية في الصميم . ومن بين صفوفھا طلع معظم زعماء الحركة المضادة للإنكليز كزغول باشا . واخذت تطالب الانكليز بالخروج من مصر ، وارجاع السودان اليھا ، والنساء الامتيازات الاجنبية والمحاكم المختلطة التي لم يعد الشعب يطبق وجودھا وقيامھا بعد ان نصت معاهدة لوزان على إلغائها في تركيا كما زال كل اثر لها في دول الشرق الادنى والعراق ويران . ان انشاء صناعات جديدة مختلفة في البلاد كمصانع الزيت والمطابع والمطاحن وحاج القطن ... والنجاح الذي صادفه بنك مصر الذي تأسس عام ١٩٢٠ برؤوس اموال مصرية وانشائه شركات مختلفة تابعة له كشركة الملاحة والطيران ، والمصارف ، والشركات التجارية والصناعية والتأمين على الحياة ، وشركة استثمار المسارح والسينما ، كل ذلك شجع الناس على المطالبة بتحرر البلاد واستقلالھا في المجالين السياسي والاقتصادي .

من بين الاحزاب السياسية في مصر ومن اهمھا على الاطلاق ، كان حزب الوفد برئاسة سعد زغول الذي قنع شعبية كبيرة . فقد تبني هذا الحزب المطالب الوطنية ونظم نفسه تنظيماً قوياً واقاموا له شبكة من الوكلاء والمراسلين ينشرون في جميع قرى البلاد وداكرھا كلمة السر لاقفال المحلات التجارية وقيام المظاهرات والاضرابات ، ومقاطعة البضائع الانكليزية واضراب طلاب المدارس . وتكافرت بين ١٩١٨ و ١٩٢٢ ، حوادث الاضرابات ، والمقاطعة ومهاجمة القطر الحديدية الحملة بالجنود البريطانيين ، واستقالة الوزارات احتجاجاً على اعمال القمع الشديدة ، وعلى نفي زغول وابعاده عن البلاد . ورفضت الامة المصرية رفضاً باتاً مشاريع الانظمة الدستورية التي وضعھا كل من اللورد ملنر والورد كورزون . واصدرت الحكومة البريطانية من جانبھا عام ١٩٢٢ تصريحاً بالغاء نظام الحماية واعلنت استقلال مصر وسيادتها . الا ان هذه السيادة بقيت نظرية دون تطبيق فعلي ، اذ انها احتفظت لنفسھا بأربع نقاط اساسية الى ان يتم وضع اتفاق نهائي بين الطرفين : ضمان مواصلات الامبراطورية البريطانية (اي قضية القنال) . ووضع السودان ، والدفاع عن مصر ضد كل اعتداء او تدخل اجنبي ، والمحافظة على الاقليات والمصالح الاجنبية .

والحلم الذي خطر لبريطانيا بفرض سيطرتها التامة على السيطرة البريطانية في الشرق الادنى البلدان الآسيوية في الشرق الادنى ، كاد يتحقق بكامله . فبواسطة مندوبيها ومثليھا في هذه البلدان امثال لورانس وسانت جون فيلبي ، هيأت اسباب « الثورة في الصحراء » بعد ان قطعت العهد للشريف حسين بتأمين اسقلال الحجاز وانشاء

ملكه عربية . الا ان معارضة فرنسا التي تشبثت باحترام الاتفاقات السرية الموقود عام ١٩١٦ ، ووقوفها في وجه الملك فيصل واجباره على الهرب من دمشق ، اتاح لانكلترا الفرصة لتنصيبه ملكاً على العراق ، وتعيين اخيه عبدالله اميراً على شرقي الاردن ، وبذلك كونت دولتين اصطناعيتين لا موارد مالية لها ولا جيوش تقوم على حراستها ، ولا سبباً الثانية منها ، وضعتا تحت الانتداب البريطاني واسندت الوظائف الكبرى فيها لموظفين بريطانيين . فالجيش العربي الاردني بقيادة الضابط البريطاني غلوب باشا ، أمّن لها سلامة المواصلات بين العراق وساحل البحر الابيض المتوسط . وخط انابيب البترول الذي يمتد من الموصل الى البحر . وقد نال فيصل ، عام ١٩٣٠ مسابرة السياسة البريطانية ، استقلال العراق ، بعد ان عقد مع بريطانيا حلفاً عسكرياً يتحول بريطانيا استعمال وسائل النقل ومطارات البلاد .

لما في الجزيرة العربية فلم تلاق السياسة البريطانية مثل هذا التوفيق . فالملك ابن السعود ، ملك الوهابيين والعدو للدود الهاشميين الذين ينعمون بحماية بريطانيا وعطفها ، استطاع ان يؤلف له جيشاً قوياً (الاخوان) تألف معظمه من البدو والحضر . واستطاع عام ١٩٢٦ ان يستولي تباعاً على المدن الاسلامية المقدسة مكة والمدينة وان ينادى به ملكاً على الحجاز ونجد . فحركة التحضر ، هنا كما في اليمن ، انحصرت في مجال التسليح اذ ان الملكية الوراثية التي قامت على اسس دينية كانت تقف في وجه كل فكرة عصرية الى البلاد .

ومن مواقعها القوية في العراق وشرقي الاردن ، استطاعت انكلترا ان تفرض السلام على القبائل المتنافسة بفضل بعض الحاميات ، وبفضل الاعطيات السخية التي كانت توزعها ولا سيما بفضل فريق من معتمديها المختصين احسنوا اللغة العربية كأبنائها ونحروا بالعادات والتقاليد المرعية لدى القبائل العربية ، كما اجادوا الى حد بعيد بتوجيه المناقشات القبلية والعبث بها . ثم هنالك قوى الطيران الملكي البريطانية . اذ يكفي ان يخلق بعضها ، كما جرى في عدة مناسبات فوق الوحدات العسكرية السعودية حتى يعود السلام الى نصابه ويرسكن الجميع للهدوء .

وفي فلسطين يأخذ اليهود بتنظيم وطنهم القومي الجديد بعد التصريح الذي اطلقه اللورد بلفور عام ١٩١٧ . الا ان الغموض والاشكال الذي قام عليه هذا التصريح ، جر على تلسك البلاد عواقب وخيمة . فبينما راح البريطانيون يؤكدون ان هذا التصريح لا يعني سوى انشاء مجتمع حضاري يتمتع باستقلاله الاداري راح زعماء الحركة الصهيونية يتخذون منه قاعدة لانشاء دولة يهودية لهم .

الى الشرق من هذه القلعة القوية التي تحصن ضمها البريطانيون والتي تتألف ايران وافغانستان من البلدان المتاحة للبحر الاحمر ، وقعت اقطار سكانها مسلمون نعمت ظاهرياً بالاستقلال . وراحت الدولتان الغائمتان في هذه المنطقة وهما ايران وافغانستان ، تمهجان على منوال تركيا ، في جهودهما لعصرنة بلادهما ، هذه السياسة التي انتهجها عاهلهما التفت

حولها العناصر المتطورة فكرياً وثقافياً . الا انها اصطدما بالتقاليد الدينية التي تمسك بها
بمئات سكان البلاد الذين يتسكعون في مهاوي الجهل والجهالة .

فالمعجم ، التي لم تعرف رسمياً باسم ايران الا في سنة ١٩٣٥ ، تعرضت خلال الحرب للاحتلال
من قبل الروس والانكليز لجمعها في مأمن من الدساس التركية والامانية التي استهدفت لها ، وما
كاد الروس ينسحبون منها بعد ثورتهم الكبرى ١٩١٧ ، حتى فرض عليها الانكليز حمايتهم
الفعلية عليها . وكان من شدة استياء الشعب لهذه السياسة ان قام احد ضباط الجيش ، يدعى
رضا خان ، بانقلاب عسكري عام ١٩٢١ ، حمله في نهاية الامر الى تبوء العرش في عام ١٩٢٤
تحت اسم رضا خان بهلوي الذي انتهج سياسة ترمي الى عصمنة البلاد على غرار ما تم في تركيا ،
بحاذراً مع ذلك ان يس مشاعر الاهلين الدينية . كذلك اخذ بتحضير القبائل الرحل في البلاد
وتوطينهم ، وهد من الملكيات الشاسعة وقلتم بالتالي من اظافر كبار الملاكين العقاريين ، واهد
البلاد بادارة حديثة وبمحاكم قانونية أدت الى الفاء الامتيازات الاجنبية في البلاد ، عام ١٩٢٨ ،
كذلك قام باصلاح في زي السكان ، اذ القى لبس الطربوش وفرض ارتداء الكاسكيت او القبعة ،
واعطى الجيش تنظيماً حديثاً ، واستعان بفنيين اجانب لاصلاح النظام المالي وانشاء شبكة
عصرية من الخطوط الحديدية ، والطرق المعبدة ، والاقنية المائية الري ، وتأسيس المصانع .
وفرض على الشركة الانكليزية الفارسية للبتترول شروطاً افضل استفادت منها
ميزانية البلاد .

أما في الافغانستان ، فالحاوله التي قام بها الملك امان الله الذي تبوأ كرسي الملك عام ١٩١٩ ،
باءت بالفشل . فبعد حربه الناجحة ضد الانكليز حرر نفسه من الشرط المفروض عليه بحصر
علاقاته السياسية في الخارج مع حكومة الهند الانكليزية . وأسس علاقات دولية مع الدول
الاخرى ، وفرض على سكان العاصمة كابول لبس الزي الاوربي واستعان ببعض الخبراء الفنيين
من الاجانب . وحظر عام ١٩٢٨ تصد الزوجات للموظفين وسمح للملكة بالسفور وطرح
الحجاب ، الا انه تم خلعها عام ١٩٢٩ ، على يد نادر خان . وتوقفت بذلك عملية
عصمنة البلاد .

ساعدت الازمة الاقتصادية التي اطلقت عام ١٩٢٩ والنظم
تأثير الازمة الاقتصادية الكبرى
الدكتاتورية التي ظهرت هنا وهناك على تطوير الحركات
القومية في بلدان الشرق الادنى وبين دوله . فالمشكلات الاقتصادية التي نشأت عن الازمة
زادت كثيراً في خلخلة مجتمع وراثي مهمل ، كما ان اقتتار البلاد للتقاليد الليبرالية ، اوجد
فيها جواً لانتشار النظريات والانظمة الفاشية والعسكرية . فالمثل الذي تركه افانورك ، هذا
البطل الذي عرف ان يصد بنجاح ويقف في وجه اوربا ، والذي خلق امة قوية مهيبة الجناح ،
لحجة قاطعة وبرهان ساطع على امكانية دولة قومية قوية تتمتع بالاستقلال الناجز ، في مدة
وجيزة نسبياً . ان التطور العظيم الذي اخذ بأسبابه الوطن القومي اليهودي في فلسطين حيث

توافد المهاجرون اليهود بأعداد ضخمة هددت بأفراق العناصر العربية في بحرهما ، اثار خراباً عنيقاً بين سكان البلاد . وراح المؤتمر العربي المعقود عام ١٩٣١ يوصي بوقف الهجرة اليهودية وراح يستنهض الشعور الاسلامي .

ان احتلال ايطاليا للحبشة ، عام ١٩٣٥ شكل خطراً مدهماً على الدول المجاورة ووطد نفوذ الدول الدكتاتورية وبعث فيهم الشعور بان في مقدور اي دكتاتورية ان تحقق كل شيء . وقامت الدعاوة الالمانية والفاشية بمد هذا تؤمن كل شيء . ووشن المارشال بالبو في ليبيا منذ عام ١٩٣٣ سياسة تهدئة تجاه ابناء البلاد ، كما ان الدبلوماسية الايطالية وقفت الى جانب العراق ، في عصبه الامم ضد الانكليز ، عام ١٩٣٠ ، والى جانب سوريا ضد فرنسا ، عام ١٩٣٤ ، وعضدت القضية العربية ضد الصهيونية . وسارع الالمان لم يد المساعدة للعرب في قورتهم ضد الانكليز في فلسطين ، واخذوا يمتدبون الى جامعاتهم عدداً كبيراً من الطلاب في الدول الواقعة في الشرق الادنى ، كما راح الجنرال فرانكو من جهته يوازر الحركة القومية التي نهض بها السيد عبد الحالى الطريس بين المغاربة . وتشكلت في جميع بلدان الشرق جميات وهيئات نظامية قوامها الشباب لها شارتها وزجها وتنظيماتها شبه العسكرية الخاصة ، منها مثلاً « مصر الفتاة » بقصاصهم الخضراء تحت اشراف مؤسس الحركة المرشد احمد حسين ، والحزب الوطني السوري ، والكتلة الوطنية والمنتدى العربي في العراق ، وغيرها . وحملت الاضطرابات التي وقعت في مصر عام ١٩٣٦ الحكومة المصرية على تقديم استقالتها ، وتكثرت من حمل البريطانيين على بدء مفاوضات ادت بها الى الاعتراف من جديد باستقلال مصر . وفي سوريا ، وقعت مظاهرات عنيفة وحوادث اضرابات عامة ادت الى اقفال الاسواق والمحلات التجارية اكثر من خمسين يوماً ، كما ان الاشتباكات الدامية بين قوى الامن والمتظاهرين في دمشق وغيرها من الدول السورية الكبرى ، كل ذلك ادى الى عقد معاهدة مع فرنسا وعدت البلاد بالاستقلال التام . وفي فلسطين حمل الانتعاج الوطني المنيف ، الانكليز للبعث عن حل سريع للمشكلة الصهيونية ، والى تبديل محسوس في سياستهم في هذه البلاد .

٢ - نتائج الحرب العالمية الثانية

كان للحرب العالمية الثانية التأثير الحاسم على التطور الذي اخذ الشرق الادنى بأسبابه . فالروح القومية التي كانت ، حتى ذلك ، وقفاً على قسم من الطبقات الموجهة ، عمت الاروساط الشعبية وكهربت منها المشاعر والاحاسيس في هذا الوقت بالذات الذي اشتد فيه تسلسل الغرب واستعكاه . واسوة بما جرى في كل البلدان الراحة تحت السيطرة الاجنبية فقد وضعت الطبقة المفكرة كل ثقلها ووزنها في الحركة القومية التي جاشت بها البلاد وذلك دفعاً منها للحوادث واستدناءً لانتقليات المصيرية بعد ان ضاقت الصدور بهذا الاقتصاد المتخلف الذي كانت

عليه اوضاعهم وهذه الاحوال والاوضاع الاجتماعية البالية التي تعمق سيرهم الى الامام. وفي الوقت ذاته اصيب الاسلام بوصفه نظاما دينيا صدمة عنيفة . مع العلم ان هذا التصادم بين المذمتين الرحيمين وبين انصار التجدد لم يمس بشيء طاقته على الانتشار والتوسع الذي بدا على اشده في افريقيا خاصة .

ففي الحرب العالمية الاولى ارتدت الاعمال الحربية في بلدان الشرق الادنى طابعا ثانويا . والنصر المبين الذي حققه الحلفاء اتاح لهم ان يمدوا الى اقطاره نفوذهم كاملا غير منقوص وان يوسعوا بالاضافة الى ذلك ، من رقعة سلطنتهم على بعض بلدانه . والاهمية الاستراتيجية التي تتمتع بها هذه البلدان برزت بأجلى وضوح خلال الصراع الجبار الذي قامت به امبراطورية هتلر ضد القوى البحرية الانكلوسكسونية ، وقد شهد شمالي افريقيا معارك طاحنة للسيطرة على قنال السويس ، كما ان الحلفاء احتلوا جزءاً من ايران وشهدت سنة ١٩٤٣ مواقع مدوية في الوقت الذي كانت اليابان تسخر في الشرق انتصارات وفتوحات ادخلت تحت سيطرة شعب فيني بنض بالقوة والنشاط ، اكثر من ٦٠ مليوناً من المسلمين ، كما بلغ رومل في زحفه الخاطف عبر الصحراء ، الى ٦٠ كيلومتراً لا غير عن الاسكندرية ، واذا باسلام شمالي افريقيا يقع فجأة تحت سيطرة الانكلوسكسون .

فقد عادت الحرب على الاجمال بالفائدة لمجموع هذه البلدان . فباستثناء ليبيا وتونس اللتان ألغتا ساحة حرب ، فلم تتألم هذه البلدان كثيراً من احوال الحرب . والحسائر التي اصاب المجندين من انبائها كانت خفيفة جداً بالنسبة لعدد السكان وللتطور السريع الذي سجلته . فقد باع بعض هذه الاقطار انتاجها من السكر والقطن بأسعار عالية ورجحوا كثيراً من هذه الانشاءات الضخمة التي استدعت القيام بها الأعمال الحربية في اراضيها : كالخط الحديدي ، وانشاء المرافئ ، وشق الطرقات وبناء المطارات . والمؤسسة الانكليزية التي اصبحت انكليزية اميركية عام ١٩٤٢ وعرفت باسم « مركز نمون الشرق الاوسط » تولت تنسيق الحياة الاقتصادية في هذه الشعوب ، وساهمت في تطوير بعض الزراعات وبعض الصناعات كما نظمت حركة التبساد التجاري بين هذه الاقطار التي استفاد بعضها من قانون الاعسار والتأجير . وفي مؤتمرات فرنسيسكو كان لاكثر هذه الدول ممثلون حضروا المؤتمر المذكور بينما لم يحضر أحد منها مؤتمر السلام في باريس عام ١٩١٩ ، فقد وجدوا انفسهم وجها لوجه مع الدول الاستعمارية المنهوكة وأمام منتصرين عملاقين هما الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الاميركية ، اللذين اخذا يؤكدان عداهما للنظام الاستعماري القديم .

كذلك جاءت الحرب تثبت لبناء هذه البلاد، من جديد خرافة تفوق الأوروبي كما ادخلت في روعهم ان تبني التقنيات الغربية واقتباسها يعود عليهم بنيل استقلالهم وتأييده .

التنفط دائره
من هذه العوامل المهمة في تطوير دولة الشرق خلال الحرب وما بعد الحرب النفط والدور العظيم الذي لعبه في توفير ثروات طائلة عاد به عليهم هذا السائل الاسود الذي يفيض به بطن الارض عندهم والذي يمثل ٧٠ بالمائة من الخزون في العالم ، و ٣٨ بالمائة من انتاج العالم له عام ١٩٥٧ ، مقابل ٥٧ بالمائة عام ١٩٣٨ . وتدخل انكلترا واميركا المستعمر بأمور هذه البلدان وشؤون هذه الاقطار السياسية والاقتصادية بحسب رده اساساً ليس الى ما لها من موقع ستراتيجي يكون محور الامبراطورية البريطانية وملقى نفوذ الاتحاد السوفياتي والغرب فحسب ، بل ايضاً وبالأكثر لوجود هذا الاحتياطي الضخم من النفط في العالم . فقد كان الشرق الاوسط حتى عام ١٩٣٣ ، المجال الذي كان او كاد ان يكون وقفاً على شركة نفط العراق وشركة النفط الانكليزية اليرانية ، ثم اخذت شركات كبرى عديدة من انكليزية واميركية تسهم في استثمار هذه الثروة البترولية الضخمة ، واتاحت الحرب لها الظروف المواتية لتسجيل تقدم كبير في هذا المجال . ففي أواخر عام ١٩٤٤ ، ظهرت الشركة العربية الاميركية للنفط (ارامكو) ، وتوصلت الشركات الاميركية ، عام ١٩٤٦ من الحصول على امتيازات جديدة للتنقيب عن البترول اثر الصعوبات المالية التي ألمت بانكلترا . وتشكلت كتلة قوامها السوكوني فاكوم والستاندرد اويل وثالث امتيازاً مدته ٢٢ سنة حصلت بموجبها على قسم من نفط الشركة الانكليزية اليرانية . والشركات الانكليزية والاميركية المتنافسة فيما بينها تقوم باعمال التنقيب في كل بلدان الشرق الأوسط والبحار المحيطة بها في الوقت الذي اخذت فيه الحكومات تكثرت من بناء القواعد الجوية والبحرية ، كما تشتد فيها سياسة التدخل لدعم نفوذها وتقوية مواقعها .

والنشاط المتزايد في استثمار الثروة البترولية كان من بعض آثاره قلب نظم الحياة في بعض هذه البلدان رأساً على عقب ، وذلك بإنشاء منطقة رأسمالية متقدمة في هذا الشرق الاوسط المتخلف الذي اقتصرت فائدته على بعض منافع مادية معظمها مالية . صحيح ان عدداً من رجال البدو تركوا حياة البداوة وعملوا موظفين لدى بعض شركات النفط او في محطات الضخ او في حراسة خط الانابيب ، الا انهم يمثلون نسبة هزيلة من اليد العاملة المحلية ٣٤ ، بالمائة من مجموع السكان . والانتاج في مجموعه تقريباً لا يخضع لأي تصنيع محلي ، فالقائدة تنحصر في بعض المعادنات تدفعها الشركات لشيوخ هذه الامارات وحكام تلك الاقطار . فالشركات تدفع مبلغاً مسبقاً قبل المباشرة بأي استثمار كما تدفع رسماً معيناً بالنسبة لوحدة الانتاج . وتتمتع هذه الشركات الى جانب هذا بجزية تكاد تكون كاملة ، دون اي مراقبة البتة لا على وسائل الاستثمار ولا على الجهات المستفيدة منه . فنحن امام « امبراطورية صناعية في قلب دولة محلية » لها كل مميزات دولة اجنبية مع حق نزع الملكية واستيراد الاعددة معفاة من كل رسم جمركي ، واعداد الموانئ وانشاء الطرقات والخطوط الحديدية . والشركة الانكليزية اليرانية للبترول التي لها امتياز استثمار حقول البترول في جنوبي ايران هي مثل على القوة التي تتمتع بها شركة

استثمار من هذا الشكل في قطر من اقطار الشرق . فقد كان في خدمتها اكثر من ٧٠٠٠٠ موظف وكانت المعاشات والرواتب التي تدفعها لعمالها وموظفيها تؤلف عنصراً هاماً في حياة البلاد المالية . فالضئف الموصول الذي تمارسه على اولى الامر والمسؤولين في ايران ، بشكل مرتكزاً هاماً للسياسة البريطانية في ايران ، ولذا كُنْث لها الحركة القومية في هذه البلاد بغضاً عميقاً ، لا سيما اذا ما عرفنا ان الرسوم التي تدفعها الشركة والاجور وثمن الادوات والحاجيات التي تشتريها من البلاد لا يوازي $\frac{1}{10}$ من الدخل القومي ، وهو شيء زهيد جداً بالنسبة للـ ٣٢ مليون طن من البترول الذي تستخرجه وتصدره للخارج ، والذي يحصل من ايران الدولة الرابعة بين الدول الكبرى المنتجة للبترول في العالم . وعندما قرر مصدق رئيس وزارة ايران عام ١٩٥١ تأميم الشركة وموجوداتها ، فكل قوة بريطانيا تحركت دفاعاً عن الشركة ومحافظة عليها : وضع الحبر على البترول الايراني الذي استمرت الدولة باستخراجه والضغط على الشركات الاميركية حتى لا تحل محل الشركة البريطانية الايرانية . وحدث في آخر لحظة ، وفي الوقت المناسب ثورة اطاحت بالحكومة الوطنية واعادت الى الحكم حكومة اظهرت استعدادها لاعادة الامور الى مجراها .

والمنافسة الشديدة التي تقوم بها شركات النفط الكبرى ومن راعيها حكومات الولايات المتحدة الاميركية وبريطانيا تظهر على انها في كل اقطار العالم العربي ، فالمشكلة التي اثارها حادث احتلال مغرزة من الجيش البريطاني لواحة البوريمي في قلب الجزيرة العربية ليست سوى مثل بسيط لهذا التنافس بين الارامكو وشركة نفط العراق ولم تلبث ان ارتدت طابعاً دولياً . والحادثة الجديدة التي وقعت عام ١٩٥٧ وراحت تهدد في الصميم المكاسب العظيمة التي تجنيها هذه الشركات ، ترتبط بالاتفاق المعروف باتفاق مائتي بين شركتي دولة وليس بين شركتين خاصتين ، هما الشركة الوطنية الايرانية للبترول والشركة الوطنية للوقود اللتين اقترحتا عقد اتفاق جديد توزع بموجب عائدات الشركة ليس ٥٠ - ٥٠ كما هو متبع اليوم ، بل ٧٥ - ٢٥ ؛ وهي شرط في صالح الدول المنتجة للبترول . فالاغراء كبير والتجربة لا تندفع امام هذه الدولة بالاخذ بمثل هذا الاتفاق المغربي والدخول في سباق التأميم .

حتى في هذه الحالات التي تستخدم فيها العائدات والمبالغ المسبقة لتحسين اوضاع هذه البلاد ، فهذه الثروات الهائلة التي هبطت فجأة على هذه المشيخات والامارات تتيح لهم المجال بتكوين ثروات اسطورية بيددون معظمها في اللهو والعبث دون ان يكون لها كبير اثر في تحسين اوضاع البلاد الاقتصادية ورفع مستوى العيش بين افراد الشعب . ان استثمار رأس المسال الاجنبي للروات البلاد الطبيعية يثير الاستياء الشديد بين الزعماء الوطنيين ويقوي فيهم العزم على التحرر من السيطرة الاجنبية ، لا سيما وهم يمتنون ان هذه الموارد التي يعبث بها على هذا الشكل والتي تنفق على تأمين وسائل الاستمتاع والمذاة على اختلافها ، يجب ان تخصص في سبيل

تصنيع البلاد وبذلك يضعون حداً لهذا البؤس ولهذا الشقاء المريع الذي تتسكع فيه الجماهير الشعبية .

نظام الملكيات الكبيرة والبؤس الاجتماعي في الشرق
فالتغيرات التي طرأت على الاقتصاد في الشرق من جراء اقتباس التقنيات العصرية في فترة ما بين الحربين كان من نتائجها ارتفاع عدد السكان في المدن ، الذين مثّلوا ٢٩٪ من مجموع السكان في سوريا ، و ٣١٪ في العراق و ٣٥٪ في مصر ، و ٤٠٪ في لبنان و ٦٩٪ في اسرائيل . ففي مصر بلغت الزيادة ٥٣٪ بين ١٩٣٧ و ١٩٤٧ ، بينما لم يزد ارتفاع عدد السكان الا بنسبة ٢٠٪ ، وفي تركيا ٣٧٪ على ارتفاع في السكان بلغ ١٧٪ فقد تجاوز عدد سكان الاسكندرية والقاهرة المليون في الاولى والمليونين في الثانية وسكان طهران ارتفع عددهم من ٥٣٣،٠٠٠ الى ٩٩٠،٠٠٠ بين ١٩٤٠ و ١٩٥٠ ، وفي عمان ، ارتفع عدد السكان من ٢٥،٠٠٠ الى ١٠٠،٠٠٠ . وفي هذه المدن التي ارتفع عدد سكانها بهذه السرعة ، يحشد ائاس بائسون . فالتفاوت في الدخل اتسع ورحب اكثر فاكثراً ، ومستوى العيش بين هذه الجماعات البشرية المنخفض وهبط نتيجة محتومة للتفاوت العظيم في توزيع الملكية العقارية والنصاعا والديوغرافي . ففي العراق راح رؤساء القبائل التي جرى تحضرها واسكانها ، والنبلاء وكبار الموظفين في البلاد ، بطالون بملكية القسم الاكبر من هذه الاراضي التي كانت القبائل الرحل تقيم عليها . وفي خلال ٣٠ سنة ظهرت طبقة جديدة من الاغنياء العقارين الذين استملكوا هذه الاراضي . والمزارعون الذين لم يصبوا سوى ٢٠٪ من هذه العقارات اضطروا للعمل فيها بأجر لا يبلغ احياناً ١/٤ غلة الارض واحياناً ١/٢١ . فنحن امام وضع من اسوأ ما نرى من امثاله في كل الشرق . وهذه الاقطاعية العقارية نجدها في كل من سوريا و ايران حيث كبار الملاكين العقارين الغائبين عن اراضيهم يملكون ٦٠ - ٧٠٪ من الاراضي الزراعية ويصيبون ٥٠ بالمائة على الاقل من غلال الارض . ففي مصر حيث ٧٢ بالمائة من مجموع السكان يملكون ١٣ بالمائة لا غير من الاراضي الزراعية ، نرى ٢٢ بالمائة منهم يملكون ٢٠ بالمائة من الارض و ٤٠ بالمائة (اي ١١،٠٠٠ عقار) يملكون ٣٧ بالمائة ويزداد عدد السكان هنا بسرعة مذهلة (فعدد المواليد فيها يبلغ ٤٠ بالمائة) كما ان اليد العاملة متوقفة جداً في الوقت الذي بقي اجر العامل اليومي على حاله بين ١٩١٤ - ١٩٣٩ . وفي قلب البلاد العربية ، فالمشايخ الذين يقومون بامور السلطة يستأثرون بالهدايات التي تدفعها لهم شركات الزيت كأمبر الكويت مثلا الذي يصيبه ٦٠ مليون ليرة إنكليزية (بحيث اصبحوا اغنى اغنياء العالم في اكثر اقطار العالم فقراً) . وهم يروون مزارعهم بواسطة طلمبات عصرية . ففي كل مكان نرى اغنياء الملاكين العقارين يجهزون اراضيهم باعثة زراعية تكلف غالياً ، ويحصلون من الغلال ضعفي او ثلاثة اضعاف ما يحصل عليه جارهم الملاك الصغير ولن يلبثوا ان يبتاعوا ارضه المجاورة لهم . وهكذا ففي الحين الذي ينهار فيه النظام القبلي القائم على المساواة تبرز اقلية قوية تسأخذ بالارتفاع بينما تتسكع الجماهير الريفية في الشقاء وتتكون في المدن بروليتاريا جديدة بائسة هي الاخرى .

والسكان يتزايد عددهم بأسرع مما تزداد موارد الرزق ووسائل العيش في البلاد ، في وقت يحول نظام الملكية دون استثمار مساحات شاسعة من الاراضي الصالحة للزراعة وتمجيز فيه موارد الدولة عن تأمين اعمال الري والسقاية التي هي اساس كل انتاج زراعي . فالنظور الصناعي في المدن ضعيف ، والصناعة اليدوية التي تأثرت كثيراً من استيراد المواد الجاهزة اخذت بالانحطاط ، ومجموع الانتاج الصناعي (بما فيه النفط) لا يزيد عن ١ بالمائة من الانتاج العالمي . ففي اي من بلدان الشرق الادنى هذه فالانتاج الصناعي لا يساهم بأكثر من الدخل القومي والقدرة الانتاجية ضعيفة جداً وكان على هذه الصناعات التي بعثتها الحرب في كل من تركيا ومصر ، ان تكيف نفسها ، بعد ان وضعت الحرب اوزارها ، لتستطيع الوقوف بوجه المنافسة الدولية التي اصابتها في الصميم . ولذا رأينا دخول الفرد الواحد منخفضاً جداً ، ادنى من ١٠٠ دولار في السنة في معظم هذه الافكار ، فهو ٨٠ في العراق ، ٤٠ في الجزيرة العربية و ١٥٠ في لبنان وفي تركيا ، ومعدل الاستهلاك الذي يمكن مقارنته من هذه الناحية بالمعدل الذي تسجله اميركا اللاتينية ، هو ادنى من مثله حتى في بلدان شرقي آسيا . فالدولة اعجز من ان تواجه نفقات الاستثمارات الضرورية للمعارضة التي تلاقيها من طبقة الاغنياء ، كما ان وارداتها مصدرها الضريبة على الاستهلاك والرسوم الجركسية (٦٠ - ٧٠ بالمائة من واردات الخزينة) . فالنفقات العامة تروح في معظمها مرتبات لموظفي الادارة وتبدد في وجوه اخرى .

وهذا الفقر المدقع يصحبه دوماً الرزايا المألوفة : قلة التغذية ، وسوء الحالة الصحية والامراض التي يجربها اليوس وراه ، والامية (يتراوح معدلها بين ٨٠ - ٩٠ بالمائة من مجموع السكان) . ففي كل مكان يعيش الفلاح في ظروف واوضاع لا تحتمل .

فلم نرَ في اي محل كان : الدول المنتدبة في الماضي القريب ولا هذه الاوليفارشيات التي عقيتها ، تحاول اصلاح نظام الملكية العقارية كعلاج موصوف لسد العجز في الانتاج الزراعي . فكبار الملاكين العقاريين ، تشد من ازهم المصالح الانكلوسكسونية في هذه البلاد ، يقفون بعناد في وجه كل محاولة اصلاح من هذا القبيل . ومن جهة أخرى ، فالتوسع في حركة تصنيع البلاد يقضي لها العديد من التقنيين الذين تفتقر اليهم البلاد . والدخل القومي المتدني وتوزيعه غير العادل يجعلان الوفرة اظلياً وسيء التوزيع ، وتبقى القدرة الشرائية متدنية ، الامر الذي يحد كثيراً من قدرة السوق المحلية . فاللتسليف القصير والطويل الاجل تبقى عملياته ضيقة محدودة ، والاستثمارات عاجزة .

الان التوسع في التعلم وانتشاره المتواصل منذ الثلاثينيات حتى الان ، سواء أكان محلياً او يمثل في هذه البعث التي ترسل الى الجامعات والمعاهد الأجنبية في الخارج ، خلقت في البلاد طبقة من المفكرين والمتعلمين جاؤوا على الاجمال من طبقة ادنى من الطبقة التي اخرجت الطبقة الموجهة في الغرب . وقد تأثرت هذه الطبقة الجديدة ، على اقدار مختلفة بالنظم الفاشية التي استبطر شأنها

القلق الاجتماعي ونتائجه
السياسية

حتى عام ١٩٤٣ ، وهي على علاقات وطيدة برؤساء الجيش وقادته الذين كثيراً ما انحدروا هم أيضاً من طبقة متواضعة . وهذه الطبقة الجديدة هي التي تلعب اليوم دوراً بارزاً يزداد أهمية يوماً بعد يوم في إثارة الهيجانات وتنظيم الاضطرابات ضد الدول الغربية المسيطرة ، وتهيجم الطبقات الموجهة القديمة بما فيها من المتعصبين والمزمتين والرجعيين . وهي تطالب باصلاحات اجتماعية وتحسين وسائل الري والاساليب المستعملة في الزراعة ، كما تطالب بالتخطيط الشامل في كل ما يتصل بالتجهيز الصناعي ، وتطوير التعليم . فالصحافة والراديو يبثان الافكار الجديدة بين جماهير الشعب التي وقمت اكثر فاكثرت تحت تأثيره المباشر واخذت تعي شيئاً فشيئاً ان في زوال الطبقة القديمة التي تتألف من الباشوات والبكوات المؤيدين للدول الغربية ، على الاجمال ، يمكن الشرط الاول لكل استقلال حقيقي .

ينبج من هذه الازواض مجتمعة حالة من عدم الاستقرار السياسي . والطبقة البورجوازية المتخرج معظم بنيتها من المدارس الاوروبية تبنت نظاماً برلمانياً ليس فيه من الديموقراطية سوى الاسم . ففي كل مكان ، تحاول الاقطاعية التي لا تزال قائمة في هذه البلاد والطبقات الشعبية الجاهلة المرتبطة الى حد بعيد بكبار الملاكين العقاريين الابقاء على هذه الاوليفارشية الضيقة التي تتألف من محترفي السياسة الذين يتمدون على الفساد والافساد والعش ويسخرون سياسة الحكومة لتأمين المصالح الشخصية العائدة لنواب الامة وممثلها ولناخبهم معاً ، كما ان عدم توفر الأطر الفنية المتخصصة في البلاد يساعد على انتشار الفوضى والفساد في الادارة كما يدعو الى الاسراف والالاف في الاعتمادات المالية . وفي سبيل تصفية هذه الطبقات الموجهة القديمة ، التي ترسف في المعجز والفساد والافساد والتي كثيراً ما تتخذ لها 'تكأة' من الاجنبي ، تحاول الحركات الثورية والانتفاضات التحررية التي يقوم بها الوطنيون ان تحجر الحكومة ، كما وقع بالفعل في اميركا اللاتينية ، من هذه الهيئة الانتخابية التي لم تتوفر لها اسباب التعليم ولا تزال في مجموعها تسكع في الجهل ، والتي تتأثر الى حد بعيد بجاهلية المال وتخضع لوجوه البلاد واعيانها والقوى الاقطاعية . فالثورة والدكتاتورية هما الوسيلة الوحيدة لجملة السلطة بأمن من نفوذ كبار الملاكين العقاريين الذين يتحكمون بموارد البلاد ويسيطرون على السياسة العامة وهذا شرط اساسي لا بد منه لانجاح كل عملية اصلاح زراعي شامل في البلاد . وقد تشم هذه الروح القومية احياناً بصفات وسمات متناقضة فهي تؤيد بكل قواها المطالب الدينية الرشيده التي تطالب باصلاح الحياة الروحية وتنقيتها من كل ما علق بها من شوائب والتزام التقاليد القديمة التي كانت موضوع احترام الجميع ، كما انها تعارض تحرير المرأة وعصرنة الحياة الفكرية ؛ الا انها تتبنى مطالب اجتماعية جريئة جداً « تكأة » تصل الى الصراع الطبقي ، مع انها حرب عوان على الشيوعية ودعاتها .

هذه التيارات والزعات والعمار الذي لحق بالشعور العربي من جراء انكسار الجيوش العربية امام اسرائيل عام ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ، وهي اهانة يجب ردها قبل كل شيء الى خيانات

الحكومات العربية وعجزها ، أدت الى انتفاضات شعبية وثورات والى عدد من الانقلابات في كثير من الدول العربية . فلم يبق في كل هذه الدول العربية من اثر او ظل لهذه الديموقراطية النيابية . ففي عام ١٩٤٥ ، قُتل احمد ماهر بعد ان اعلن الحرب على المانيا باسم مصر ، وهوى بعده بضربة خنجر كل من النقراشي باشا والامام يحيى امام اليمن . وفي عام ١٩٤٩ يقوم الزعيم حسني الزعيم بانقلاب عسكري لم يلبث ان سقط هو الآخر وقتل بانقلاب عسكري قام به اللواء الشيشكلي . وفي عام ١٩٥١ ، قتل الملك عبد الله ، ملك الاردن ، بعد ما عرف من ولائه لبريطانيا وانتهى بحياته للقضية العربية . وفي عام ١٩٥٢ قام بطل حرب فلسطين اللواء نجيب ، رئيس اركان الجيش المصري ، بانقلاب عسكري ادى الى طرد الملك فاروق الذي اعتبر مسؤولاً عن الفساد والفوضى المتغلغلين في مصر ، وعن العجز الذي تكشف عنه الجيش المصري .

وفي هذه البلدان العربية المتخلفة حيث اخذ المجتمع القبلي فيها يزول تدريجياً ، اطلت علينا طبقات اجتماعية جديدة تألفت من التجار ورجال الفكر والمثقفين وعمال النفط اخذت تطالب باعطاء البلاد دساتير ومؤسسات جديدة وبوضع حد لمهد الفساد والتبذير الذي وقع فيه امراؤهم ومشايعهم ، والذين راحوا يستلهمون آمالهم من هذه المثالية الوطنية التي يلوخ بها « صوت العرب من القاهرة » . وقامت في العربية السعودية اضرابات وحوادث تخريب ادت الى توقيف عدد ممن كانوا وراء هذه المظاهر وتنفيذ الاعدام بالبعض منهم ، ولم تقض حركة القمع هذه على بعض الجمعيات والمنظمات العمالية التي بقيت تعمل في الخفاء وهي تتلقى المساعدات من بعض النازحين عن البلاد والمقيمين في الخارج ، في دمشق حيث تأسست الجمعية السعودية الاصلاحية ، وغيرهم ممن لجأوا الى الحبشة ومصر الليبرالية ، وفي عدن او اقاموا بين عمال المرافئ في ليفربول وكرديف ومرسيليا الذين التفوا حول حزب اليمينيين الاحرار .

تاخذ الدول الغربية ، على الاجمال ، بالتأخر . فقد استطاعت انكسرت خلال الحرب ان تزحزح فرنسا من سوريا ولبنان . وبعد ان سيطرت بريطانيا في اعقاب عام ١٩٤٣ والانتصارات الدولية التي سجلها الجيش الثامن فترة من الدهر على كل بلدان الشرق الادنى ، وهيمنت بذلك على كل الشرق بواسطة الجامعة العربية التي اشرفت على انشائها والتي تشكلت نهائياً عام ١٩٤٥ ، تحلت عن دولة اسرائيل بعد ان اغدقت عليها من الحماية والرعاية ما اغدقت . الا ان معاضتها هذه الدولة والمشكلات التي نشبت بينها وبين مصر حول مستقبل السودان وحول قناة السويس ، ست كثيرأ من هيبتها وخلخلت سيطرتها ونفوذها ، وساعدت في تصفية النظام القديم الذي اعتمده والسياسة التي اتبعتها في هذه المنطقة ، حتى في المملكة الاردنية صنيعتها التي اقصت من اراضيها في غرة ١٩٥٦ بكسل خشونة ، الجنرال غلوب بات مؤسس الجيش الاردني . واخذت الثورة تهدر في عدن حتى وفي البحرين . وتعددت المظاهرات العنيفة

في المشيخات التسع . وفي محميتي حضرموت وحمسان ، عجز المعتمدون البريطانيون فيها عن القضاء على اسباب التذمر والشقاق ، بالرغم مما عرفوا به من مقدرة ودهاء . واضطرت الحكومة البريطانية للجوء الى الطيران الملكي البريطاني للقضاء على حركات التمرد المتكررة .

لا شك قط في ان الولايات المتحدة الاميركية حلت ، الى حد ما ، محل بريطانيا في هذه الارجاء الشرقية ، ووسعت من نفوذها في الحقلين الاقتصادي والثقافي ، في الحين الذي راحت فيه المدارس الفرنسية ، ومعظمها من المدارس الكاثوليكية ، تتأخر وتسير القهقري ، وذلك لتمويلها على الطوائف المسيحية في المنطقة والاهمية التي اتخذتها اللغة الانكليزية في هذه البلدان ، وهي الوسيلة التي تؤمن الاتصالات مع الدوائر العسكرية ولا سيما مع الشركات الصناعية والتجارية الاميركية القوية . فاليسوعيون الاميركيون في بغداد ، والمرسلون المشيخيون البروتستانت الملتفون حول الجامعة الاميركية في بيروت ، اخذوا يكثرن من انشاء المدارس ويحذون اليها الطلاب وهم على شبه اليقين بانهم سيجدون وظائف لهم في هذه الشركات الاميركية . الا ان الحركة الوطنية لم تخف او تضعف من جراء ذلك ، لا سيما والاعتبارات السقراطية التي يخضع لها الاميركيون ، تحملهم هنا ، كما حملتهم في اميركا اللاتينية وفي بلدان آسيا الشرقية ، على موازنة الحكومات المحلية ، وهم في ذلك انما يعارضون الاهداف الاساسية المرجوة من المساعدات الاقتصادية والفنية التي يدفعونها للدول المتخلفة والتي هي بحاجة ماسة الى اصلاحات سياسية واقتصادية اساسية . فالوقوف الى جانب النظام السيامي القائم انما يعني الامتناع عن كل اصلاح في البلاد . وهذه الجهود التي تبذلها اميركا لتحافظ في وقت واحد على صداقتها لاسرائيل وصداقتها مع الدول الاسلامية ، من شأنها ان تثير الشك وتبعث سوء الظن بها . ومن جهة اخرى ، فالتنافس القوي القائم بين الاتحاد السوفياتي وبين الولايات المتحدة الاميركية في المجال الاقتصادي ، يوفر للدول العربية ظروف وامكانيات الافادة من هذه المناقشة القائمة بين المعسكرين الغائبين ، للحصول من هذا المعسكر او من ذلك على المزيد من العون المالي والتقني ، دون ان يمس ذلك من استقلالها مع بقائها على الحياد التام بين الجانبين .

اهمية العامل الديني تأثر الاسلام ولا يزال بالفكر الغربي ، والازهر نفسه حصن الاسلام الحصين ، اخذ يستجيب شيئاً فشيئاً لهذا التغلغل . ففي عام ١٩٤١ ، قرر مجلس العلماء وضع مجموعة من الاحاديث الصحيحة ، التي جيء على ذكرها في تفسير للقرآن المتصلة بين القرون الوسطى ، والفصل بينها وبين الاحاديث الفاسدة الموصوفة « باسرائيلية » . وهكذا نرى انصار الجديد يقدمون على النظر في الاسس التي ينهض عليها الدين الاسلامي . ويتفق انصار الجديد وانصار القديم على تفسير القرآن تفسيراً يؤيد المطالب القومية . وهذا ما يفسر لنا هذه الحركة الدينية الرجعية ، التي تبدو لنا في كل الاقطار الاسلامية والجهود المبذولة الصادقة التي تهدف الى جمع شمل الاسلام وتوطيد الوحدة بين شعوبه . فالإيمان على أشده حيوية ، والحجاج يتوافدون الى الاماكن الاسلامية المقدسة باعداد متزايدة

سنة بعد سنة ، وقامت في المجتمع الاسلامي حركات دينية لقيت تأييداً حاراً من قبل الطبقات الشعبية ، منها مثلاً جمعية الاخوان المسلمين ، ومنها مثلاً حركة مسجومي ودار الاسلام في اندونيسيا التي تطالب بدولة اسلامية تقوم على اصول الشريعة الاسلامية ، وحزب المولى في ايران الذي يطالب بتقوية الدروس الاسلامية في المدارس الرسمية ، والجمعية الاسلامية في باكستان ، حيث الدستور الجديد الذي وضعته البلاد ، يقوم ، كما رأينا ، على مبادئ الشريعة الاسلامية ، كما نودي بالباكستان عند ظهورها : الجمهورية الاسلامية ، وجمعية العلماء في الجزائر . وفي سوريا ، استطاعت الاقليات المسيحية ، بعد جهود كبيرة بذلتها عام ١٩٥٠ ، اسقاط العبارة التي اقترح دمجها في صلب الدستور ، الاخوان المسلمون . وتأسست في باكستان ، عام ١٩٤٨ « الجمعية الاسلامية العالمية » التي وضعت برنامجاً واحداً تحت اسم : اسلامستان . وهذه الرغبة الشديدة بتأليف الجامعة الاسلامية هي ذريعة للدفاع عن الاسلام ضد موجة روح العصر والمؤثرات الاجنبية ، كما انها محاولة للتوفيق بين الاسلام والمطالب الفكرية في عصرنا هذا . وهذه الحركة تصطدم ، بنسبة رغبتها في الانفلات من الضوابط الدينية ، بصعوبات كبيرة تتباين حدة ودقاً بتباين الفوارق الجغرافية والتاريخية ومدى التطور في مختلف البلدان الاسلامية ، والمنافسات القائمة مثلاً بين مصر والعراق ، وبين سوريا والمملكة العربية السعودية ، وهذا التنافس القائم بين عواصم الاسلام الكبرى : بين القاهرة وبغداد ودمشق والقدس . ونلاحظ ان الدلائل التي تحميها الدول الكبرى ، يجري احباطها بسهولة ، وقد زال الخوف تماماً من ان تصبح الجامعة العربية العوبة في يد الانكليز ، وبالرغم من هذه المناقشات الشخصية التي زاهها قائمة بين بعض رجالات الاسلام وزعمائه ، فالشعور بالتضامن يزداد قوة ومثانة بين الدول الاسلامية كما تزداد المشاعر بالوحدة فيما بينها ، وكلها تنبض بالسعادة الازرق لدولة اسرائيل .

تطور المجتمع الاسلامي
 مما لا شك فيه قط ان بعض الاقطار العربية اخذت باسباب التصنيع ، كما نرى ذلك مثلاً في تركيا ودلتنا النيل في مصر وبعض المناطق النفطية في جنوبي ايران والعراق والعربية السعودية ، كما ان البروليتاريا لا أثر كبير لها في هذه المناطق . ومع ذلك ، فلا تزال تطالعنا في بلدان عديدة من بلدان الشرق الاوسط : في جميع أنحاء افغانستان وايران وفي داخل الجزيرة العربية واليمن والعراق العديد من القبائل الرجل تشد فيها العصبية القبلية والشعور بشيء من المساواة . ومع ذلك فالمجتمع القديم اخذ بالتفسيخ والنظم الاقتصادية التي اطلت على البلاد حديثاً زادت من تحضير البدو (في شمالي سوريا والعراق وايران وشرقي تركيا) كما ان حركة استملاك الفرد للارض شددت من الفروق بين طبقة الاثرياء ، وهم قلة ، والطبقة الفقيرة ، كما امكن تسجيل تطور عميق في المعاداة والاخلاق ولا سيما العائلية منها . فباستثناء تركيا ، كل ما يتصل بحقوق الاسرة يعود للمحاكم الشرعية كما ان تعدد الزوجات لا يزال معمولاً به . اما في المدن ، فان كثيراً من عادات الاسرة

غلب عليه الطابع الغربي ، نتيجة محتومة لازمة السكن والرغبة بالتمتع بحياة مستقلة في منزل وضمن اطار موازنة مستقلين . والامر التي لا تزال تسيطر عليها الحياة المائلية التقليدية بمحسورة على الاخص ضمن المدن الصغيرة والريف حيث الناس لا يزالون متمسكين بالمعادن القديمة ، ويستبد نظام الملكية العقارية وينحصر طرق استثمارها بشكل جماعي يبقيا موحدة . اما النظام القبلي وما اليه من بطون وافخاذ فقيم رئاسة شيخ القبيلة وتعارف له بالولاية ، فقد اقتصر على القبائل الرجل او القبائل الحضر . ومن النادر الآن ان يعقد زواج زوجين بالاتفاق مع اولي الفريقيين دون ابي تعارف سابق بين الزوجين او اتخاذ رأيها في الامر . فالمساواة بين الزوجين اصبحت عادة مرعية في المجتمعات الكبرى كما ان مراكز تعليم المرأة آخذة بالازدياد والتوسع ، واخذت المرأة تعمل او تترافق زوجها في ما يشترك فيه من اجتماعات وافراح وحفلات وزيارات . وللرأة حقوق سياسية متساوية مع الرجل في كل من تركيا وايران وسوريا (١٩٤٩) ولبنان (١٩٥٢) ، وللرأة حق الاقتراع في مصر منذ ١٩٤٢ . والحجاب المنوع استعماله في كل من تركيا وايران ، آخذ بالزوال تدريجياً في جميع هذه الاقطار . وازياء اللمبس واللوان الطعام والاثاث والمفروشات تأخذ اكثر فاكثر طابعاً غربياً .

الا ان انصار القديم والرجعيين يستمرون في معارضة هذه الحركة التجديدية ، ويقاومونها بكل ما لديهم من حول وطول ، ويهاجمونها على المكشوف كما سنحت لهم الظروف المسعفة . ودشن الشاه محمد رضا ، في ايران منذ عام ١٩٤١ ، عهداً جديداً ، بتخليه عن السياسة الاصلاحية التي سار عليها منذ عام ١٩٢٧ رضا بهلوي ، واعاد للعمل بالحجاب ، وفتح الباب على مصراعيه امام نشاط الجماعات الدينية الاسلامية ، وطبقة المولوية الذين عادوا الى الزي الذي كان لهم من قبل ، كما عاد الاتراك منذ عام ١٩٤٨ ، للعمل بفریضة الحج .

المحركة الرجعية ضد الكمالية
في تركيا

وقامت في تركيا حركة رجعية مناوئة لحزب الشعب الجمهوري الذي شكله مصطفى كمال ، والذي انشأ في البلاد نظاماً جديداً قضى على كل العناصر غير التركية المسيطرة على مرافق البلاد

الاقتصادية ، وانتهج سياسة الاكتفاء الذاتي ، اخذت تشجع الانتاج الزراعي والصناعي في البلاد . لم تعان البلاد كثيراً من الحرب الاخيرة وعرفت كيف تحافظ على الحياد بعد ان خطب ودها كل من المسكرين المتحاربين محاولين جرهما للخروج على سياسة الحياد لما فيه مصلحته الخاصة . كذلك رحبت بحجارة بكل الطلبات التي شجعتها على الانتاج كما ان البريطانيين ساعدوها كثيراً على تجهيز موانئها والنهوض بصناعتها . ومع ذلك فقد استولى على البلاد منذ وفاة اتاتورك عام ١٩٣٨ شعور بالقلق واستعدادات العناصر الرجعية الكثير من نفوذها ، واخذت بمنافسة حزب الشعب ومحاربتة على المكشوف ، هذا الحزب الذي استأثر بالحكم منذ عشرين سنة واقسنى نشاطه في ادارة البلاد . كما ان مطالب السوفييات حول الملاحة في المضائق عززت التيار الرجعي ومن جهة ثانية ، فقد اصبحت تركيا ، منذ عام ١٩٤٧ عاملاً قوياً في الخطة الاستراتيجية

الاميركية في الشرق الأدنى . وكانت مع اليونان من اوائل الدول التي أفادت من مشروع
ترومان ، كما أت الولايات المتحدة الاميركية امدتها بنصف المبالغ اللازمة لتنفيذ الخطة
الحسنية لعام ١٩٤٨ - ١٩٥٢ . وبعد ان ارتدت المساعدة الاميركية طابعا عسكرياً في بادىء
الأمر اتخذت لها فيما بعد طابعا اقتصادياً صرفاً ، وقامت على شروط واضحة جلية استوجبت
التخلي عن المبادئ التي سارت عليها السياسة الكيالية ، منها التزام الحكومة التركية اعطاء
الأولوية للشركات الاميركية ، للبحث عن النفط في البلاد ، مع ايلاء هذه الشركات حق استثمار
موارد البلاد النفطية والتسليم بإشراف الحكومة الاميركية على كيفية انفاق هذه الاعتمادات ،
وبعبارة اخرى حق مراقبة السياسة الاقتصادية التي تنتهجها ، والتعمد بعدم فرض رسوم تمييزية
على رؤوس الاموال الأجنبية .

وهذا التبدل في سياسة تركيا الاقتصادية ادى بالتالي الى تعديل سياستها العامة . وهذا
التعديل اوجبه الانتخابات العامة التي جرت في البلاد عام ١٩٥٠ ، والتي أدت الى فوز حزب
المعارضة ، المثلة في الحزب الديموقراطي ، اقوى الاحزاب التركية الذي نال ٥٣٪ من اصوات
الناخبين وفاز به ٤١١ مقعداً من أصل ٤٨٧ مقعداً . وعلى اثر هذا النجاح ، سمح رئيس الوزارة
التركية الجديد مندريس بدخول رؤوس الاموال الأجنبية الى البلاد ، كما اجاز اخراج ١٠ بالمائة
من مجموع الفوائد . واضطر عام ١٩٥٣ للتسليم بسحب رؤوس الاموال المستثمرة مع فوائدها
بالحال دونما اي حد او قيد والتلطيف من احكام القانون التجاري التركي في كل ما يتصل
بالشركات الأجنبية . وكان من بعض نتائج سياسة التدخل هذه من قبل الولايات المتحدة
الاميركية ، زيادة محسوسة في انتاج البلاد الزراعي والمعدني قابلها من جهة ثانية فرض ضرائب
ورسوم مرزحة لتقوية الدفاع ، كما ادى الامر الى خلخلة ميزان التجارة الخارجية والى ارتفاع
مريع في الاسعار اصاب بالاصح الطبقات الشعبية . ان قسماً طفيفاً من سكان البلاد عرف ان
يفيد من ارتفاع الانتاج . فالبلاد تزح تحت وطأة بطالة قوية (قد تبلغ ٣ ملايين عاطل عن
العمل في عام ١٩٦٤) كما ان اكثر من ٨٠.٠٠٠ عامل تركي نزحوا عن البلاد بحثاً عن عمل مجد
لهم في الدول الصناعية في غربي اوروبا ، ولا سيما في المانيا .

ومن جهة ثانية راح الحزب الديموقراطي في الوقت الذي يعلن فيه ولاءه لمبادئ الدولة
العلمانية ، يعتمد على احزاب اليسار اي على هذه العناصر الاسلامية الرجعية التي لم تُلَقَ قط
سلاحها . والقانون العقاري الذي صدر عام ١٩٤٥ ، والذي جعل الملكية الخاصة في حدود
١٣٠٠ فداناً ، لم يجر تطبيقه ، وهذه الحرية السياسية التي مهدت الطريق امام الاحزاب
للظهور في البلاد من جديد ، مكنت الاحزاب الرجعية على اختلافها من دينية وسياسية
اقتصادية ، من الاستفادة من هذه لاسترجاع السلطة التي فقدتها .

وهذا الدفع الرجعي الذي ادى الى فرض دكتاتورية فعلية على البلاد ادت الى مظاهرات بين
الطلاب وضباط الجيش ضد حكومة مندريس البوليسية الفاسدة والى استيلاء الجيش على السلطة

في أيار ١٩٦٠ . ومنذ هذا التاريخ ، بقيت السياسة التركية كبريشة في مهب الريح وأكثر اضطراباً من أي وقت مضى لما انتابها من انقلابات عسكرية ومن مظاهرات صاحبة ضد اكثريه نيابية رجعية . ومن جهة ثانية ان خيبة الامل التي سببتها الازمة القبرصية ، وتعمد الوصول الى حل مرض سبب شيئاً من التراخي في علاقات تركيا مع الولايات المتحدة الاميركية ، كما احدث في البلاد دفعاً قوياً لالتزام موقف محايد .

اعترفت الماهدة المعقودة عام ١٩٣٦ باستقلال مصر ونصت على قيام تحالف دائم بينها وبين بريطانيا العظمى . الا ان بريطانيا ابقت لها حاميات عسكرية استقرت في القواعد التي احتفظت بها في منطقة القنال ، بحافضة عليها كما است قضية السودان لم تلاقِ الحل الذي نشده مصر . كل هذه الامور كان من شأنها ان تهيئ الرأي العام المصري بدلاً من تهديء من روعه . وجاءت الحرب يزيد من نفرة البلاد وقد كي لحفاظ ، وتنكأ الجروح . اصف الى ذلك غطرسة الجنود البريطانيين الذين ما زالوا ينظرون الى مصر نظرتهم الى بلاد محتلة ، وتجنيد الالوف من المصريين للعمل خداماً في مصالح الجيش البريطاني ومصادرة جماهم لتأمين وسائل النقل في الجيش واستياء المدن لارتفاع اسعار الحاجيات فيها ، وعندما سجل القائد الالماني رومل انتصاراته الباهرة في الصحراء ، قابلها الطلاب المصريون بمظاهرات دائرية يتنون فيها باعلى اصواتهم . د لحن رجالك يا رومل ، ، وكان لا بد من ان توجه قيادة الجيش اندازاً مدعوماً بناورات عسكرية اضطر معها الملك من استبدال رئيس الوزراء . ودارت عام ١٩٤٥ مفاوضات بين الجانبين لتحديد موعد مفادرة الجيش البريطاني مصر ولحل مشكلة السودان ، انتهت الى فشل ذريع عام ١٩٤٧ ، وزادت من الهياج في البلاد . وفي نهاية الامر ، عمد الوفد وهو الحزب الحاكم ، عام ١٩٥١ ، الى الغاء الماهدة المعقودة عام ١٩٣٦ ، وفادى بالملك فاروق ملكاً على مصر والسودان ، . واشتدت اذ ذاك المظاهرات وحوادث الاعتداء على الاجانب في البلاد ، كما اشتدت المناوشات مع وحدات الجيش البريطاني وراح الاخوان المسلمون يفترون الاضطراب في البلاد ، وهو حزب ديني عرف برجمينه وبتمصبه جمع معظم انتصاره ومؤيديه من الطبقات الشعبية في الريف تجاوز عددهم في مصر الـ ٥٠٠،٠٠٠ من الاعضاء . وهنالك قوة اخرى تآلف معظمها من بروليتارية المدن ، والنقابات العمالية التي اصبح قيامها شرعياً منذ عام ١٩٤٢ وقعت هدفاً رئيسياً للدعاية الاشتراكية والشيوعية . واخذ نفوذها يتعاظم ويشدد ، ملقية بكل ثقلها في الكفاح الوطني وحركة التحرر . وقد زاد من حدة الاضطراب الاجتماعي ، مستوى العيش المتدني كثيراً سواء بين سكان الريف او بين سكان المدن ، والانكسار العسكري امام اسرائيل من جراء خيانة الحكومة ، والقلق الاجتماعي المستحوذ على البلاد ، افضيا في تموز ١٩٥٢ الى سقوط الملكية . وتم الوصول الى اتفاق مع انكلترا حول تأمين الدفاع عن القنال بعد ان تقرر اخلاؤه من الجيش البريطاني عام ١٩٥٥ . والنظام الجديد الذي اطل على البلاد وامن لها الاستقلال الناجز حرص على تحقيق اصلاح زراعي

فيها . وصدر عام ١٩٥٢ قانون صودرت بموجبه الاملاك التي تزيد مساحتها على ٢٠٠ فدان (٨٤ هكتاراً) وهكذا اصبح في الامكان توزيع ٦٥٥،٠٠٠ فدان ، اي ١١ ٪ من الارض القابلة للزراعة في البلاد انتزعت من عدد من كبار الملاكين يتناوح بين ١٥٠٠ و ٢٠٠٠ لتوزع على صغار الفلاحين . كذلك الغيت الاوقاف الخاصة التي تقطع جانباً كبيراً من مساحة البلاد ووزعت على عدد من المصريين لا اراضي لهم .

واخذت مصر تلعب دوراً بارزاً في هذه المنطقة باعتبارها مركز الجامعة العربية وامم دولة اسلامية في الشرق الادنى من حيث عدد السكان وازدهار الثقافة العربية التي هي مركز من مراكزها الهامة ، وبفضل هذه الحيوية العارمة التي ميزت عهداها الجديد ، وهذه الاصلاحات الاجتماعية التي باشرتها ، والسياسة الخارجية النشيطة التي انتهجتها . فقد لجأ اليها واحتمى في حماها عدد من الزعماء الوطنيين جاوها من شمالي افريقيا ومن جميع اطراف القارة الافريقية . وهي محور نشيط بين هذه المحاور الداعية الى الجامعة الاسلامية .

ورغبة مصر هذه التي يشاركها فيها جميع العالم الاسلامي بأسره الشرق منذ «حادثة السويس» بانتهاج سياسة تحضير واستقلال وحياد ايجابي لم تكن بعيدة عن هذه الأزمة الدولية الحادة التي ساعدت كثيراً منذ عام ١٩٥٦ في اضرار الثورة في جميع بلدان الشرق الاوسط . وتوطد مركز مصر على اثر شجب الامم المتحدة لاسرائيل عندما قامت بمساعدة بريطانيا العظمى وفرنسا بهجامة ترعة السويس وفشل هذه السياسة العدائية . وقد اجريت تغييرات جذرية في نظام مصر الاقتصادي الذي اصبح بمجموعه تحت مراقبة الدولة ، وبذلك اكملت عملية تأميم السويس ، وعلمية تمصير المصارف وشركات التأمين (معظمها بيد الفرنسيين والبريطانيين) ، وانشاء الهيئة الاقتصادية العليا التي كانت في الوقت ذاته اشبه ما تكون بشركة مركزية ووكالة استثمار مكلفة بمراقبة كل الانشاءات الاستثمارية العامة في البلاد والاستثمارات الاخرى التي تقوم بها الدولة نفسها . ومن جهة اخرى ، وسعت مصر ، بفضل المساعدة المسالية والفنية التي تلقتها من الاتحاد السوفيتي من نطاق علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع دول شرقي اوربا وآسيا لاسيا الاعتادات المالية التي سلفتها الاتحاد السوفياتي بفائدة ٢،٥ بالمائة لشراء الاجهزة والاعتدة الصناعية ولبناء سد اسوان الذي من شأنه ان يزيد انتاجية مصر الزراعية اكثر من الثلث ، اي توفير الغذاء لما فيه كفاف العيش لهذه الاجيال التي ستطلع على البلاد في السنوات العشر القادمة . والقوانين الزراعية التي صدرت عام ١٩٥٢ (والتي قضت بتوزيع الاراضي على مليون من الفلاحين) والقوانين الاخرى التي صدرت عام ١٩٦١ التي خفضت الملكية الفردية الى ١٠٠ فدان لا غير (٤٢ هكتاراً) ، لم ترقع الانتاج الزراعي الى ما يتفق مع معدل زيادة السكان الذين ارتفع عددهم من ٢٠،٥٠٠،٠٠٠ عام ١٩٥٠ الى اكثر من ٢٦ مليوناً عام ١٩٦٠ (وهي زيادة جاءت بنسبة ٢٧ بالمائة) . ولذا كان لا بد من زيادة مساحة الاراضي الزراعية عن طريق ري المناطق الصحراوية ، وتطوير الصناعة في البلاد التي يعمل فيها الآن

أكثر من ٧٠٠٠٠٠٠ عامل وتؤمن ٢٠ بالمائة من الدخل القومي (مقابل ١٠ بالمائة في عام ١٩٥١). ومع ذلك فالبؤس لا يزال على أشده في البلاد. وعدد العاطلين عن العمل، لا سيما في صفوف الشباب، كبير جداً في المدن ولا سيما في الريف (من ١٥٠ - ٢٢٠ يوم عمل في السنة لا غير). وهذه الدولة الاشتراكية المستبدة منذ عام ١٩٦٣ التي تتألف منها مصر يتولى الامر فيها الجيش. فالجيش هو الذي يؤلف ملاكها الرئيسي منذ ان ابدعت الاصلاحات الاقتصادية وعملية التأميم والاستملاكات، العناصر الاجنبية وهذه البورجوازية العقارية والصناعية التي كانت مسيطرة عليها. وهذا الجيش المستمد عناصره الأولى من صفار البورجوازيين والذي يرتفع افراده فوق مستوى الشعب بما تم لهم من تدريب فني، والذي يرغب صادقاً في عصنة هيكل دولة وادارتها، يحل المراكز الهامة في الادارة وفي المؤسسات الاقتصادية التابعة للقطاع العام او للقطاع المزدوج، كما يحل معظم المراكز الدبلوماسية، اذ ان ١٠ اعضاء من اصل ١٢ عضواً الذين يؤلفون مجلس الرقابة الذي يحيط بالرئيس عبد الناصر من الضباط. وقد استحال الجيش الى طبقة موجبة مهمة يعتمد كلياً على البورجوازية الصفرى في المدن وعلى صفار الملاكين، الذين ينعمون بعيش اهنأ من العيش الذي يجياه اصحاب الحظوظ البانسة في الارياف (١٤ مليوناً من اهل الريف لا املاك لهم من اصل ١٩ مليوناً) ومن الممدن (٤٠٠٠٠٠٠ من اصل ٨٠٠٠٠٠٠) الذين يشكون قلة التغذية وبؤس البطالة. وهذه الطبقة الجديدة تنهض عالياً بالتقاليد الوطنية والاسلامية، وتحاول ان تلتئم دولة هلمانية عصرية. ومنذ ان فشلت تجربة وحدتها مع سوريا (التي دامت ٣ سنوات) وحلقتها على اليمن وسياسة التقرب من العراق؛ فهي تشدد على الجامعة العربية، اي تلتشد التعاون الفعلي بين الدول العربية لما فيه خير التطور الاقتصادي للمجموعة العربية.

فمنذ الثورة التي قامت بها سوريا عام ١٩٥٨ وادت الى الوحدة مع مصر، وثورة العراق التي اطاحت بنظام الملك وبمحكومة نوري السعيد، تحاول هذه البلاد، على غرار مصر، تحقيق اصلاح زراعي شامل. فقد صادرت الحكومة في سوريا ١٥٠٠٠٠٠ هكتاراً من ٣٢٠٠ من مالكيها من كبار العقارين والحد الاعلى للملكية المقاربة جعل ٤٠ هكتاراً من الاراضي المروية ومن ٣٠٠ هكتاراً من الاراضي البعلية. الا ان العملية تجري ببطء كلي. اما في العراق فقد حدد القانون الصادر عام ١٩٥٨ الحد الاعلى للملكية الخاصة بـ ٢٥٠ هكتاراً (من الاراضي المروية) و ٥٠٠ هكتاراً (من الاراضي البعلية). وفي ايران، صدر عام ١٩٦٢ قانون، كان ايسر تطبيقاً وتحققاً، جعل الحد الاعلى للملكية الخاصة ما يوازي مساحة قرية، ومن من اصحاب الاملاك يملك اكثر من مزرعة او قرية عليه ان يختار احدها ليتخلى عن الاخرى للحكومة التي تشتريها منه ثم تعمد الى قسمتها بين المزارعين. وعلى الملاكين الجدد ان يؤلفوا من بينهم تعاونيات زراعية. ففي عام ١٩٦٣، جرى تقسيم مساحة ٨٠٠٠ قرية او ضيعة على ٢٧١٠٠٠ أسرة من الفلاحين، كما الفوا من بينهم ٢٣٠٠ تعاونية زراعية.

٣ - اسرائيل المعجزة^(١)

في هذا العالم الاسلامي الآخذ بالاختار والتفاعل ، قام عامل جديد سمى العلاقات بين دول هذه المنطقة وعسرها وساعد في نهاية الامر على اثاره الشعور القومي واذكاه الحقد ضد الدول المسيطرة على المنطقة ، تمثل بانشاء دولة اسرائيل .

كانت هذا الوطن القومي لليهود في فلسطين الذي أنشأته انكلترا من الوطن القومي الى دولة ذات سيادة

خلال الحرب العالمية الأولى يضم عام ١٩٣٥ نحواً من ١٣٦٠٠٠٠ نسمة منهم ٢٨٪ من اليهود . الا ان شراء المنظمات الصهيونية لأطيب الاراضي ، والتطور العظيم الذي اخذت باسبابه المدن والصناعات في البلاد ، اثار بين اكثرية سكان البلاد من العرب موجة عارمة من الاستياء والهياج لما استهدفوا له من كبت وضغط وتضييق اقتصادي اضطرت معه الحكومة البريطانية للتخلي عن سياستها التقليدية المشوبة بالمعطف على السامية . فقد أبت عليها الاعتراف رسمياً بالقومية الفلسطينية ولم تسلم الا في سنة ١٩٤٤ بتشكيل فرقة يهودية خاصة لها اعلامها وشاراتها الصهيونية . ومراعاة منها لجانب عرب فلسطين والبلدان المجاورة الاخرى التي كانت انكلترا ترغب جداً في بقائها على الحياد في الوقت الذي اخذ تقدم الجيوش النازية في شمالي افريقيا يهدد البلاد ، وراحت تطبق بكل دقة القوانين التي وضعتها عام ١٩٣٩ ، للحد من الهجرة ، الامر الذي اغاظ اليهود واثار حفيظتهم بعد ان سُدَّت ابواب الدخول الى فلسطين في وجه بضعة آلاف من اخوانهم وأبناء جلدتهم ذهبوا فريسة للظالم النازية واضطهادهم الشديد . وما كادت الحرب تضع اوزارها حتى قامت بين بريطانيا واليهود مناوشات دامية كانت اشبه بحرب مكشوفة . واخذ الانكليز يوقفون في طريق سفرم النازحين سراً من اليهود الى فلسطين ورسولتهم الى معتقلات اقاموها في قبرص ، واخذ الاسطول البريطاني يطارد كل سفينة من أي نوع كانت تحمل على ظهرها مهاجرين يهود الى فلسطين ولا سيما من يفر منهم من المعتقلات التي كانوا يرسفون فيها في بلدان اوربا الوسطى ، او يهربون من اعمال التصفية التي تعرضوا لها في بولونيا حتى ان بعضهم اخذ يتنحصر ويضع بيده حداً لحياة بائسة يائسة . ولعل افطع هذه الحوادث وابرزها هو حادث السفينة اكسودوس التي خرجت من ممبروغ في ايار ١٩٤٧ حاملة عدداً من اليهود ، اذ ما كادت تطل الى ارض فلسطين حتى أجبرت على العودة من حيث أنت وعلى ظهرها هذه القطمان من مهاجري يهود . وراحت المنظمات الصهيونية شبه العسكرية السرية كمنظمة شتارن والارغون تشن سلسلة ن الهجمات على الحاميات البريطانية المرابطة في البلاد ، وقامت باعمال تخريبية كسفن الخطوط ليدبية ، ومهاجمة وحدات الجيش ، واعمال ثأرية اخرى مضادة لتنفيذ الاحكام الصادرة د اليهود . وفي تشرين الثاني ١٩٤٧ ، أقرت الجمعية العامة في الامم المتحدة تقسيم فلسطين الى لتين : يهودية وعربية ، وفقاً لتوزيع السكان ، ونصت على اعطاء النقب ، هذه المنطقة

الناشر

(١) او « رأس جسر للاستعمار الانكليزي الامبركي في الشرق » كما يقول نير

الصحراوية للدولة اليهودية . وقد رفض العرب هذا الاقتراح وقامت تمشيدات من المتطوعة المسلمين في سوريا والعراق ولبنان حتى ومن الباكستان ، كما دخلت جيوش ست دول عربية مجاورة تهاجم المناطق اليهودية في فلسطين وبالرغم من ضعف تسليحهم ومن تفوق الجيوش العربية المددي ، استطاع اليهود الصمود لهذا الهجوم بمد ان اخذت الجاليات اليهودية في جميع أنحاء العالم تقدم بالمطوعة والاسلحة والمال ، وبرهنوا عن روح حربية وعن كفءات عسكرية لم تكن المرويات المروجة عنهم لتعترف بها بل تنكرها عليهم . وقد استطاعوا التغلب على هذا الحشد العسكري العربي وتقادي ما كان يتوقمه الجميع .

الحركة السكانية الجديدة
ومنذ ذلك الوقت اخذت وفود اليهود تنزح قادمة الى الدولة الجديدة التي كانت مساحتها توازي نصف مساحة سويسرا ، مع العلم ان ٧٢ بالمائة من هذه المساحة هي ارض صحراوية تتألف من النقب . وقد قدم هذا السيل من مهاجري اليهود من جميع أنحاء العالم ولا سيما من هذه البلدان الواقعة حول حوض البحر الابيض المتوسط والاقطار الشرقية . ففي عام ١٩٥٤ كانت الدولة اليهودية تضم ١٧١٧٠٠٠ نسمة ، بينهم ١٥٣٦٠٠٠ من اليهود ، وبعض المسيحيين واقلية من عرب فلسطين (١٨٠٠٠٠) ضعف جانبهم بمد نزوح اكثر من ٨٠٠٠٠٠ عربي ، غادروا البلاد خوفاً او بسبب الاعمال الحربية . وقانون العودة الذي صدر عام ١٩٥٠ ينص على ان كل يهودي له الحق بالعودة الى البلاد كهاجر ، وان بمجرد عودته الى البلاد يصبح تلقائياً من الرعية الاسرائيلية . وكان من نتائج هذا التشريع ان من اصل عشرة من سكان البلاد ، ٩ منهم يهود . الا ان ثابن الاجناس واختلاف المشارب والمادات ونمط العيش وتباين المستوى الحضاري بين هذه العناصر المتعايشة جنباً الى جنب جعل من العسير جداً عملية مزج الجوالي اليهودية الغربية الاصل : من روس بيض وبولونيين وبلطيين والمان وجر وبلقانيين مع يهود شمالي افريقيا وبلدان الشرق الاوسط الذين دخل نصفهم البلاد بعد عام ١٩٤٨ ، كما قامت صعوبات اعترضت عملية تنظيم هذه العناصر وصهرها معها . وهؤلاء السكان الجدد يختلفون اختلافاً كبيراً عن السكان القدامى في البلاد الذين تألف معظمهم من طلائع الصهاينة الذين قدموا الى فلسطين ومن بناء الوطن القومي من اصحاب رؤوس الأموال . فآلوا معاً فئة اشتراكية النزعة متجانسة من اصل اوروبي واحد ، ضميعة النزعة الدينية ، كانت وضعت منذ عام ١٩٤٥ ، على النمط الاوروبي او الاميركي ، جميع اطر الدولة ومؤسساتها . فالواجبة الجديدة من المهاجرين اليهود تألف معظمها من يهود نجحوا من مخيمات الاعتقال في اوروا حيث رسفوا في الذل والمهانة عرضة لصنوف الاضطهاد ولألوان العذاب او من يهود نزحوا من الاقطار العربية المجاورة او جاؤوا من الاقطار الاسلامية الاسبوية من شمالي افريقيا ، من يمينين وعراقيين وليبيين ، لا مال عندهم ولا حرفة لديهم يعملون عليها في معاشهم ، بمد ان عاشوا في ظروف وازواضع صحية سيئة . مستوى العيش هندهم من ادنى المستويات ، معظمهم اميون ، لا يفقهون شيئاً من ابسط المبادئ التي تقوم

عليها الحضارة الغربية يستهجن الاوروبيون منهم نط الميش الذي يسرون عليه . وقد أدى هذا الوضع الى ايهان روح الريادة والطمیحة والى إضعاف المثل العليا التي جاشت في صدور من كانوا طلائع الحركة الصهيونية ، ولا سيما إضعاف روابط التعلق التي تشد الدولة الجديدة بالديموقراطية ، وبالتوجيه الغربي كما اشتد جانب اليهود الشرقيين في البلاد . وهكذا فالجتمتع اليهودي في اسرائيل يتقسم الى شطرين متباينين في المجال الحضاري ولا سيما الاجتماعي منه ، اذ ان لعناصر الشرقية في البلاد شأن ادنى من الوجهة الاجتماعية والاقتصادية من العناصر اليهودية الغربية . والاختلاف بينها يشد على الأخص حول فكرة تشكيل المجتمع الجديد ، الذي يقترح القدامى منهم ان يكون مجتمعاً علمانياً بينما يرى القادمون حديثاً الى البلاد ان يكون وفقاً للتقاليد اليهودية المتوارثة . فالهم الأكبر الذي يحول في خاطر الطبقة الموجهة الغربية النزعة والاتجاه هو طبع الدولة الاسرائيلية بطابع « دولة غربية » في قلب المحيط العربي ، وهي فكرة تحاربها العناصر الحديثة العم في البلاد يشد من ازرها الفرقة المعروفة بالأشكنازيم Ashkenazim التي تتألف من ضمنها عدة أحزاب سياسية ناشطة .

التنظيم الاقتصادي في البلاد هذا التيار العارم من المهاجرين أفقد البلاد توازنها واضطرها الى انتهاج سياسة شديدة، صارمة من التقييدات والتضييقات عرفت عندهم سياسة شد الحزام (Tsénāa) لم يستطع تقبلها والعمل بها عناصر عديدة من الوافدين الى البلاد حديثاً ، مما عقد العلاقات بينهم وبين العناصر الأخرى المستقرة في البلاد من عهد بعيد مما أدى ببعضهم الى مغادرة البلاد والنزوح عنها من حيث انوا . ولتأمين اسباب العيش لهؤلاء السكان الآخذ عددهم بالارتفاع السريع في رقعة من الأرض ضيقة وفقيرة ، يحتشد في مدنها الكبيرة نصف السكان ، كان لا بد من تطوير الصناعة ولا سيما الزراعة . فقد كان سبق لادارة البلاد ، قبل عام ١٩٤٠ ، ان شجعت كثيراً الاهتمام بالزراعة الى جانب القطاع الخاص ، وتشجيع التعاونيات المجتمعية و الحيبوز . وقد استمر الاتحاد العام للعمل (المستدروت) المرتبط بحزب العمال (الماباي) ، هذا الاتحاد الذي يضم ٧٥ بالمائة من مجموع العمال في البلاد (بين يهود وعرب) في مراقبة حياة البلاد الاقتصادية بما له من تعاونيات تؤلف شبكة تتصل حلقاتها بجميع اطراف البلاد ، وبما لها من مصارف وشركات تأمين تسلف الاعتمادات اللازمة للنهوض بالمشروعات الاستراتيجية على اختلاف انواعها من تجارية وصناعية وزراعية ، وبما لها من ضمان اجتماعي ومدارس ومعاهد ومشاريع عمرانية واشغال عامة ، وهي منظمات تعمل الى جانب تعاونيات خيبوتزين التي لا تزال قائمة مع انها فقدت جانباً من اهميتها ، اذ كانت تضم ٣٠٧ بالمائة من مجموع السكان في سنة ١٩٥٦ مقابل ٧٠٥ بالمائة عام ١٩٤٧ ، وهو دليل واضح على تقهقر القطاع الاشتراكي بالنسبة للقطاع الخاص . ان ازمة تضخم النقد خلال فترة الحرب كان من نتائجها المحتومة قبول بعض التنازلات للقطاع الخاص ، وبدلك مهدت الطريق لطلوع « طبقة جديدة من الأثرياء » . ومن جهة اخرى اعرب المهاجرون الجدد الى البلاد عن رغبتهم في العيش في المدن ، او كزراعين

يعملون في مستعمرات زراعية كملاكين صغار ، يملكون منازل سكنهم وحيوانات البفنة وحظائر لتربية الدجاج ، يحصلون على رزقهم من خبائيا الارض . فالارض تؤجر لمدة ٤٩ سنة ، الا ان ادوات العمل فيها والاحهزة الزراعية الصناعية تستعمل مشاركة وتباع مواشها وغلاها لاحدى التعاونيات الزراعية ، وتشترى منها المواد الاستهلاكية . وهكذا نرى ان الحيبوتزين المعروفة تجتاز ازمة شديدة من جراء تناقص عقود الايجار ومن جراء اجتذاب رواد الحركة وطلاتها الذين ساهموا في الحرب ، للعمل كموظفين في الادارة العامة او على رأس التعاونيات والتعاقبات المعالمة .

ان تحسين الانتاج الزراعي وتطوره يتوقف قبل كل شيء على اعمال الري التي اشرف على تنفيذ قسم منها في وادي الغور وفي النقب المهندس المعروف لودرميلك ، والذي يقترح فتح قناة تصل بين البحر الابيض المتوسط وبين البحر الميت وهو مشروع يمكن استخدامه لتوليد طاقة كهربائية هائلة . وقد زادت مساحة الارض المروية في البلاد اكثر من ستة اضعاف .

ان عملية افراغ السكان وصهرهم في بوتقة واحدة وقولبة هذه العناصر المتباينة في قوالب اجتماعية وثقافية واحدة امكن تحقيقها بواسطة الشبيبة . فالوسط المدرسي او الجامعي هنسا كما في الولايات المتحدة نجح الى حد بعيد ، في اقلية الطالب او تدجينه ودمجه في المجتمع الاسرائيلي كما ان الجيش والخدمة العسكرية هما من خير الوسائل لتصقي هذه الوحدة واتحاح عملية الصهر الاجتماعي ، اذ الشعار المعمول به هو : «خلق احسن جنسدي من كل مواطن وخلق احسن مواطن من كل جنسدي » ، وهو شعار امكن تنفيذه وتحقيقه الى الحد الاكمل بواسطة تعلم اللغة الواحدة ، ودروس التاريخ ودروس التربية المدنية ، التي تعطى للجنسدي كما يعطى دروساً مهنية او حرفية توليه مهنة يعتاش منها عند نهاية خدمته في الجيش . واللغة عامل اساسي في عملية التوحيد والصهر : فجميع من يحسنون اللغة العبرية ويحودونها يشككون من بينهم الوفا من خيرة الاساتذة والمدرسين يتبرعون لتدريس هذه اللغة ولتلقينها لمن يحولونها في ساعات فراغهم كما يخصصون كل اسبوع ، ساعة او ساعتين من اوقات فراغهم لتعليم العبرية لشخص او اثنين او لتدريس بعض الفئات المتأخرة . وهذا الترابط والتضامن الوطني يشد من ازره ويقوي من لحمته عامل خارجي ، هو عداء الدول العربية لاسرائيل .

ودولة اسرائيل هذه هي الوحيدة بين دول الشرق الاوسط التي تشيل فيها الصناعة على الزراعة : هنالك طبيب واحد لكل ٣٨٠ شخصاً من سكان البلاد . كما ان معدل دخل الفرد الواحد هو ٤٠٠ دولار في السنة . فهي في غاية الازدهار ، هو ازدهار يقوم على قواعد اقتصادية سريعة العطب ، ولا يستمر الا « بفضل ما يتلقاه باستمرار من رؤوس اموال ترد عليه من الخارج » . واسرائيل التي تحيط بها دول معادية تحم دوماً بأخذ الثأر من الهزائم العسكرية التي لحقت بها عام ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ، ترى نفسها دوماً اكثر فأكثر بحاجة ماسة للتجهيز والتنظيم والحفاظ على جيش قوي يكلف بقاؤه على خير استعداد ، غالباً ، والدفاع عن حدودها الطويلة

لمنع تسرب عناصر معادية الى داخل البلاد ولرد تعديات المهاجرين من الفدائيين ولتقوية وحدة البلاد . ولذا تبدو لنا الروح القومية فيها مكشدة وتمتلك باستمرار وراء العنصر الديني . فالتقاليد والمشاعر الدينية قوية جداً ، ومؤسساتها راعت دوماً في تشكيلها طابع الديانة الموسوية (كعمود الايحات المعقودة لاجل ٤٩ سنة كما جرى على ذلك البنك الوطني اليهودي للتسليف الزراعي) . وتلمب الأحزاب الدينية التي يتألف من مجموعها حزب ديني موحد ، دوراً بارزاً في حياة الأمة وتطبعها بطابع ديني بارز وفقاً لمناسك العبادة الموسوية ، كاحترام العطلة يوم السبت والتقييد بلحم الكاشير *Kasher* في كل ما يتعلق بأمر التنفيذ ، والامتنثال لكل الاجراءات الدينية التي تفرضها المحاكم الدينية في كل ما يتصل بأمر الزواج بين الاسرائيليين مع غير الاسرائيليين . وهكذا تقف اسرائيل في وجه العالم الاسلامي الذي يحيط بها احاطة السوار بالمعصم ، معتمدة كلياً على العون المالي الاميركي ، وتؤلف كما يقول نهرو « رأس جسر الاستثمار الأنكليزي الاميركي في الشرق » . ان مهاجرتها لثروة السويس عام ١٩٥٦ ، والفوز الباهر الذي حقته في سينا ، مع ان التدخل الاميركي حال بينها وبين كطف ثماره اليانعة ، يؤيد كل ما ذهبنا الى تأكيده هنا .

٤ - البلدان الاسلامية - افريقيا الشمالية

حققت الاقطار الاسلامية الواقعة الى الشمال من القارة الافريقية استقلالها بعد اثبت حقت بلدان الشرق الاوسط الاستقلال ببعض الوقت . فليبيا هذه المستعمرة الايطالية القديمة في هذه المنطقة ، نالت استقلالها منذ عام ١٩٥٠ ، بفضل الانتصارات الباهرة التي حققتها الحلفاء ، وجعلت منها دولة مستقلة ذات سيادة . فقد قسامت العناصر الوطنية فيها بمقاومة عنيفة للاحتلال الايطالي الذي لم ينته من فتح البلاد الا في سنة ١٩٣٢ ، بعد ان ارسل الايطاليون الى مخيمات الاعتقال ثلث سكان البلاد ، وبعد ان قتلوا وشرذوا عدداً كبيراً من رجالات تلك البلاد وصادروا اطياب اطيانها ، ومع ذلك فقد بقي نفوذ السنوسية فيها قوياً بالرغم من لجوء زعماء الحركة السنوسية الى مصر ، وعرفت ان تؤجج الحقد والبغضاء في قلوب الليبيين ضد الايطاليين ، يشد من ازرم عدد من اللجان قامت في دمشق والقاهرة ضمت العديد من الليبيين الذين نزحوا عن اوطانهم . وقد خلا الامر في ليبيا للبريطانيين الذين احتلوا في اثر الانتصارات الباهرة التي حققتها الجيش الثامن ، فنادرها عدد كبير من المتمردين الايطاليين ومن اليهود وبذلك اصبحت ليبيا محمية بريطانية بالفعل تأتمر فيها الحكومة بأوامر المستشارين الانكليز . وتآتم بهديهم بعد ان انشأ البريطانيون والاميركيون فيها قواعد حربية لهم منيعة .

وقامت في بلدان شمالي افريقيا : المغرب الاقصى والجزائر وتونس ، حركات قومية اخذت تطالب باستقلال هذه البلدان وتجاهد بمرارة لاجبار فرنسا وارغامها على اعطاء البلاد تنازلات مهمة .

الجمتمعان التجاريان: المجتمع الاوروبي ان استيطان ١٦٠٠٠٠٠٠ اوروبي في بلدن افريقيا الشالية ، و٥ فرنسة ، ونصف مليون يودي قيسا الى جانب عشرين مليوناً من ابناء البلاد الاصلين كان من بعض نتائج خلق مجتمعين وجهياً لوجه : مجتموع وطني احتفظ بوسائل الانتاج والمقايضات التي توارثها عبر الاجيال ابا عن جد ويعيش في مستوى من العيش متدن جداً ، ومجتموع مستمر تتوفر له رؤوس اهرال وافرة ويتحكم بحياة البلاد الاقتصادية ويسيطر من على مراكز التوجيه في الادارة وفي الحياة السياسية ، ويتمتع بمستوى عيش رفيع . فالوضع القائم صارخ : فهو من جهة يختلف تماماً عن الوضع الذي يحيط ببلدان افريقيا الجنوبية حيث يسمح الجو ويتسع لاستيطان البيض بأعداد كبيرة وبصورة مستمرة ، انما اقام فارق اللون فيها حاجزاً وتميزاً عنصرياً بين مختلف العروق لا يمكن تجارزه ، ومن جهة ثانية فاقطار افريقيا السوداء حيث تقيم جوال اوروبية قليلة العدد ، لا يهمنها من البلاد سوى استثمار خيراتها الطائلة ولا تتدخل في شيء لتقرير انتاجها ، فلا نجد في اي قطر من اقطار العالم ، مثل هذا العدد الفغير من الاوروبيين يعيشون منذ اجيال متعاقبة بين الجماهير الاسلامية حيث تشابكت المصالح وتداخلت ، وحيث يشتد اثر الغرب الاجتاهي والثقافي ويصرف في الاقطار الاسلامية بشكل لم نر له مثيلاً من قبل . وهذا المليون ونصف من الاوروبيين ، اكثرهم من الفرنسيين ، يؤلفون اقلية ضئيلة حتى في هذه الجزائر التي يمثلون ١١ بالمائة من سكانها ، وفي تونس حيث يمثلون ٧,٢ بالمائة ، وفي المغرب حيث لا تزيد نسبتهم الى مجموع السكان عن ٤٠ بالمائة وهي اقلية آخذة بالتضاؤل يوماً بعد يوم ، امام تزايد عدد السكان في هذه الاقطار ، وهو عدد ٨٠ بالمائة منهم من سكان المدن ، فمدينة الجزائر وحدها تضم ربع عدد سكان البلاد ، كما تضم تونس ٢/٣ عدد سكان البلاد ، وفي المغرب ٤٢ بالمائة من السكان يقيمون في الدار البيضاء .

وهذه اقلية تلعب ، مع ذلك ، دوراً بارزاً في كل قطر من هذه الاقطار الواقعة الى الشمال من القارة الافريقية . ففي حيازتها قسم كبير من مساحة البلاد ، بالرغم من هذا التمهقر الذي سجله الاستثمار الاوروبي في الريف منذ عام ١٩٤٠ (لا سيما هذا النوع من الاستثمار الذي لم يعد يدر كثيراً على القائمين به) ، وهي وحدها تستفيد من تسهيلات التسليف الذي توفرها لهم المصارف ومن الاستثمارات الاستخراجية في البلاد . وبعد ذلك بمدة طويلة ، في سنة ١٩٣٩ في تونس ، وفي سنة ١٩٤١ ، في الجزائر ، تكونت شركات مختلطة ساهمت الدولة في رأس مالها اسوةً بما تم في المغرب بين ١٩٢٨ - ١٩٢٩ ، حيث قام مكتب الابحاث العلمية والمساهمة في الاستثمارات الاستخراجية ، فالعمرون هم الذين ينتجون كبر قسم من المواد التي تصدرها البلاد: كبواكير اثمار الفاكهة والزراعات الخضراوية والنبيد والفوسفات وفلزات الحديد والزنك والرصاص . فهم ينتجون في الجزائر ٣/٤ محاصيل البلاد من القمح الطري ، وثالث القمح الصلب ويؤمنون القسم الاكبر من صادرات البلاد الى فرنسا على الاخص حيث تنعم الجزائر بحرية تصدير كل ما ترغب في تصديره بفضل اتحادها الجركي مع فرنسا وحيث تنعم كل من تونس

والغرب بفوائد خاصة . ويقبان هؤلاء المعمرون من حيث مساواتهم : ففي الجزائر يسيطر ستة آلاف من المعمرين على $\frac{1}{4}$ الاملاك التي في حيازة الاوروبيين ، بينهم ٩٠٠ شخص يملك الواحد منهم مزارع تزيد مساحة الواحدة منها على ٥٠٠ هكتار ، كما ان ١٢ من كروم الاوروبيين تزيد مساحتها على ٥٠٠٠٠ هكتار ، و ٢٨ كروماً منها تتراوح مساحة الواحدة منها بين ٣٠٠٠٠ و ٥٠٠٠٠ هكتار ، و $\frac{1}{5}$ من منتجي النجيل يملكون نصف الحقول المزروعة كروماً . ففي الوقت الذي تستثمر فيه ٢٥٠٠٠٠ مؤسسة استنارية ٢٠٧٢٢٠٠٠ هكتار نرى ٥٣٢٠٠٠٠ من الاستنارية الاسلامية لا تستثمر سوى ٧٠٧٠٠٠٠٠ هكتار . وفي تونس نرى ٧٧٠٠٠٠٠ هي ملك ثمانية او تسعة آلاف مزارع فرنسي ، وفي المغرب نرى ٦٥٠٠٠٠٠ هكتار خاضعاً للاستثمار (اي $\frac{1}{8}$ مساحة الارض المزروعة) ، تعود ملكيتها لـ ٤٠٠٠ مستثمر تقريباً ولعدد صغير جداً من الملاكين المغاربة ، بينها ٩٠٠ مزرعة تزيد مساحة الواحدة منها على ٣٠٠ هكتار (١٤٢٧٪ من هدد الاستثمارات وتمثل ٦٠٪ من مساحة الارض المزروعة) .

وعلى عكس ذلك ، فالمجتمع الوطني مجتمع فقير ، معدم ، تنقصه اصلاً الذرائع التقنية ورؤوس الاموال ، مسارسل في استعماله الاجهزة الزراعية البالية والحيوانات البائسة ، تتنكر للاسبذة الصناعية ويغل " مهها الهكتار من ٤ - ٥ قناطر اي نصف ما تدره الارض على المستثمر . هنالك عدد ضئيل من اغنياء الملاكين ، بين قدامى ومحدثين حاولوا ان يطبقوا الاساليب الفنية التي يستعين بها الاوروبيون ، ولا يتورعون ، والحالة هذه عن قضم صفار الملاكين المتأخرين لهم . واذا لم يكن في وسعهم استخدام الوسائل التي يستخدمها الاوروبيون لتضيقهم عن تقديم الضمانات التي يقدمها هؤلاء للمصارف ، ولا تربية فنية لهم ، فهم اعجز من ان يطوروا اساليبهم الزراعية او ان يدخلوا عليها ما يكفصل لهم مردوداً طيباً والاندماج مع النظم الاقتصادية الاوروبية ، ولذا لم يكن في وسع الشركات التعاونية سوى تسليفهم من المبالغ ما يؤمن لهم البزار او « الموسم » ، كما ان اصحاب الحرف منهم استمروا في ممارسة حرقهم المتوارثة وفقاً للاساليب المرعية ولذا لم يستطيعوا قفادي منافسة المنتوجات المستوردة .

تألفت الملكية النابتة لابناء البلاد على الاجمال من قطع زراعية صغيرة الحجم لتستغل وفقاً لشروط الاستثمار المألوفة . هنالك في الجزائر ٣٩١٠٠٠٠ ملكية عقارية تخص ابناء البلاد تقبل مساحتها عن ١٠ هكتارات ، ٧٠ بالمائة منها لا يرجى لها الحياة ولا يمكن ان تأتي بفائدة في هذه الظروف المناخية التي تفرضها الزراعة التوسعية حتى الزراعة البعلية ، وبمد ان أقصوا عن اطياب الاراضي واجودها ، فقد اضطر الوطنيون ان يزرعوا اراضي فقيرة ، بجيلة المردود ، او اكثر ارتفاعاً عن سطح البحر ، واحياناً تقع على سفح مرتفعات شديدة الانحدار يجزر استثمارها إلى خطر تعرية التربة . ان نصف سكان الريف في بلدان افريقيا الشالية هم عاطلون جزئياً عن العمل لعدم توفر الارض الزراعية لهم ، كما ان مكثنة المزارع الكبرى عملية مرزحة لاصحابها .

فقد جرت الحيازة حتى الآن الى قتل الملكية الصغيرة واقتضى استثمارها يداً عاملة رخيصة . فالاقبال على المكننة الزراعية قتل اليد العاملة وعرضها للزوال بالاستغناء عنها . فالمكننة تواف خطرأ كبيراً على طبقة الفلاحين وتهدد مصيرها في الصميم ، اذ تقضي على حركة السكان في الريف وتحملهم على النزوح نحو المدينة .

فالجهود التي بذلت عوام ١٩٤٥ لتحسين طرق الانتاج في البلاد بفضل قطاعات التموض بالزراعة (S. H. R.) في الجزائر ، وبفضل قطاعات تحسين وسائل الانتاج (S. A. P.) في المغرب ، وعلى مشروع الخطة الزراعية في تونس ، نزعنا كلها الى مكننة الزراعة وتجهيزها بالعتاد الصناعي الحديث ؛ الا ان مكننة الريف ، منا كما في الولايات المتحدة الاميركية من قبل ، وفي الاتحاد السوفياتي وفي دول اوربا الشرقية لا يمكن الاخذ به او مجرد التفكير به الا في ضوء عملية تصنيع سريعة ، والانشاء عنها ازمة اجتماعية حادة . فقطاعات التموض بالزراعة في الجزائر لم تجني سوى نتائج ضئيلة . فلم تكن تضم عام ١٩٥٣ ، سوى ١٠ بالمائة من فلاحي البلاد ، و ٤٢ من مجموع الاراضي ، فليس من عجب ان يأتي مردود الارض غير واف بالفرض ، وقطاعات تحسين وسائل الزراعة في المغرب التي تعمل بها منذ عام ١٩٤٥ نضدت المنظمات التي تتوفر لديها التقاوى والاهتدة الفنية فوق جميعات صغار الملاكين القديمة ، مما اثار معارضة بعض الممرين (الذين اخذوا يشبهونها بالكولخوزات الروسية) وخشوا من فقدان اليد العاملة ، ولذا حدث كثيراً من عملها وغيرت كثيراً من قدرتها .

المشكلة الديموغرافية ونتائجها
بفضل تناقص معدل الوفيات ، اخذ عدد السكان في النمو سريعاً بمعدل ٥٠ الف في السنة ، في تونس وب ١٨٠ ٠٠٠ في المغرب ومن ١٢٠ الى ١٨٠ ٠٠٠ في الجزائر ، اي ما مجموعه ٣٥٠ ٠٠٠ في السنة . فالمسلمون زاد عددهم ٣٨ بالمائة بين ١٩٣٦ - ١٩٤٦ في الجزائر وحدها ، و ٢٥ بالمائة في تونس . وهكذا قام في الاقطار الثلاثة الواقعة في شمالي افريقيا ٢١ ٥٠٠ ٠٠٠ نسمة بمعدل النمو عندهم هو من اعلى ما عرف العالم من امثاله (المغرب ٢ بالمائة ، وتونس والجزائر ١,٥ بالمائة) . ان التوسع في زراعة الكرم ، هذه الزراعة الاوروبية في الصميم التي يكثر حولها القول والنظر ، وزراعة الخضراوات التي تضاعف حجمها بين ١٩٣٨ و ١٩٤٨ في الجزائر وفي تونس ، والتي زادت في المغرب عام ١٩٤٨ ، ١٥ ضعفاً عما كانت عليه عام ١٩٢٠ ، قد خفضت كثيراً من مساحة الاراضي الموقوفة على الزراعات الاستهلاكية لدى المواطنين . ففي الجزائر وحدها اكثر من ١ ٥٠٠ ٠٠٠ اسرة لا ارض لها ، والمساحة المزروعة لا تزال آخذة في التناقص بالنسبة للفرد . فبينما كان يصيب الجزائري المسلم ، عام ١٨٧٢ ، ثلاثة وثمانين آراً من الاراضي الزراعية ، هبط هذا الرقم عام ١٩٥٢ ، الى ٢٤ آراً . ان اتساع الاراضي الزراعية التي تكلف عمليتها غالباً لم تكن لها اهمية تذكر بالنظر لضعف الطاقة الشرائية لدى الطبقات الشعبية التي لا تشجع قط المزارعين على الاتجاه نحو هذا النشاط . واخيراً وليس آخراً ، الاستثمار الواسع النطاق عندما

تم للزراعة الاجهزة الميكانيكية اللازمة لها وتجري على الاصول المرعية ، واحياء الاراضي البور او الموات للزراعة من قبل ابناء البلاد الذين يبحثون لهم عن اراضي زراعية جديدة قد يمر الى راجع الاراضي المرجية واث تعرية الارض وتأكلها نتيجة حتمية لهذه الطريقة . فهاهي كل افريقيا الشمالية « تعمل الآن على ارسال تربتها نحو البحر » ، لا سيما المناطق الجبلية فيها حيث يتكاثف عدد السكان ، كما هي الحال مثلاً في منطقة القبلي الصغيرة . ويقدر رنيه دومون ان هوامل تعرية الارض في السنة تفقر البلاد ما بمجموعه ٣٥٠٠٠ هكتار من الاراضي الطيبة . فكل يوم يمر تخسر الجزائر فيه ما يساوي ١٠٠ هكتار من الاراضي الزراعية ويزيد عدد البطون التي يتربط ملؤها ٥٠٠ بطن في اليوم الواحد .

وهذا الاختلال المتزايد كل يوم بين عدد السكان وبين تقصير مواردها البؤس بين ابناء البلاد الطبيعية عن تأمين أود العيش لهم يزداد عمقاً . ففي منطقة الساحل وهي اكثر مناطق تونس خطراً ، كما يؤكد ل. شغاليه ، ان حشر سكان هذه المنطقة من اهل البلاد الاصليين يمشون بيسر نسبياً ، بينما $\frac{1}{4}$ السكان هم في وضع وسط ، ونصفهم في حالة فقر وعشرهم يرسف في بؤس مدقع ويميش على الاحسان والصدقات . ومنذ عام ١٩٣٥ كانت الجماعة من هذه الاوثة التي تكوّن دوماً خطراً يهدد البلاد . ففي كل سنة يتربط على البلاد ان ان تشتري القمح والشعير والارز لتضمن إعالة السكان المعوزين . ان مستوى العيش متدن جداً . وكان من يتصرف من افراد الشعب عام ١٩٥٣ ، بأربعة آلاف فرنك في الشهر ، كان من اصحاب الحلووط . قبيتا كان تحت تصرف كل مواطن ، عام ١٨٧١ ، خمسة قناطر من الحبوب لاستهلاكه السنوي ، لم يمد لديه في سنة ١٩٠٠ ، سوى اربعة ، وهبط هذا الرقم الى اقل من ٢٥٠ بلانة سنة ١٩٤٠ . وعلى هذه النسبة فس ايضاً تونس حيث الامكانية تبقى ضمن هذه الحدود ، وتأتي فوق هذا الحد بقليل في القرب . كذلك نقصت ايضاً المواد الغذائية الاخرى : كالزيتون والتين والتمر والبقول المجففة والماشية . ان $\frac{3}{4}$ السكان محرومون عملياً من الحليب واللحوم والبيض والمواد الدهنية الجيدة . وهذا النقص الذريع في المواد الغذائية كان للقاعدة العامة التي تحيط بالسكان قبل الحرب العالمية الثانية . ولعل خير مثل لهذا البؤس الذي يتسكع فيه السكان هو وضع القبلي الكبرى حيث تبلغ كثافة السكان ٢٤٠ واحياناً ٤٣٠ نسمة في الكيلومتر المربع الواحد .

« ان قضية قون نصف سكان القبلي بالمواد الغذائية في عام ١٩٤٥ ، لم تكن من الامور الواردة على الاطلاق . ان الغذاء الاساسي يتألف من طحين البوارط الذي كثيراً ما يجري خلطه بعشر البلوطة بعد قشطها . ففي قري القبلي القائمة في الجبال ، هذا الطحين الاسود الحشن المزوج بمادة خشبية هو الذي تضطر ربة المنزل لتقدمه طوال النهار كوجبة رئيسية للاسرة . ان قطعة من الطلية المصنوعة من هذا الطحين وبعض اطواب من التسين المجفف ، يكون اساس الغذاء الذي تقدمه لاسرتها » (كما يؤكد لويس شغاليه) .

فالنقص في التغذية يسبب الضعف للمرء والهزال كما تثبت ذلك النتائج التي ادت اليها اللجان . ففي مقاطعة قسنطينة عام ١٩٣٦ ، كان ٢٦٪ فقط من الذين تقدموا للكشف الصحي اعتبروا

صالحين للخدمة . واللامساواة بين أبناء البلاد والاوروبيين تبرز في كل المجالات والقطاعات . وقد اظهرت لجنة ماسبيديول لدراس توزيع الدخل القومي في الجزائر ، ان دخل الاسرة الالاروبية السنوي يبلغ ٢٤٠ ٠٠٠ فرنك ، بينما هو في الاسرة الجزائرية ٣٠ ٠٠٠ فرنك ، ويهبط الى ٢١ ٠٠٠ فرنك في السنة عند ٦ ملايين من الفلاحين . وفي المغرب كانت ٣٦٠ ٠٠٠ فرنسي يصيبون ١/٢ الدخل العام ، ويتقاسم ٧ ٥٠٠ ٠٠٠ مغربي الثلاثة اخصاس الباقية ، فيكون دخل الفرد الواحد اقل من ٣٠ ٠٠٠ فرنك في السنة ، أي ١٦ مرة اقل من دخل الفرنسي . وعدم المساواة هذه بين شقي السكان تبدو أكثر بروزاً ووضوحاً في مجال التعليم . فبينما اولاد الالاروبيين الذين هم في سن الدراسة واولاد اليهود كلهم يذهبون الى المدارس ، فأولاد الاسر الالاسلمية من هم بين ٦ - ١٤ سنة ، يذهب ١٢٪ منهم الى المدرسة في تونس ، و ١٥٪ في الجزائر ، لعدم توفر الابنية المدرسية والمدرسين . ان ولداً من اصل ثلاثة من اولاد الالاروبيين يذهب الى المدرسة الثانوية ، بينما يرى طالباً واحداً من ١٢٥ طالباً من اولاد الاسر الالاسلمية يتلقى تعليمه فيها .

والتصنيع يبدو الوسيلة الوحيدة لحل المشكلات الحادة التي يثيرها الدفع الديموغرافي في البلاد . وقد جرت اول محاولة من هذا القبيل عام ١٩٤٠ عندما اصبح من المتمدر جداً استيراد مواد البناء والاقمشة والسكر والمواد الاستهلاكية المصنوعة العادية التي لم يكن احد منها يصنع محلياً . ففي هذه السوق التي انعدمت فيها كل منافسة غريبة ، تم انشاء عدة صناعات لم تلبث ان ضاقت امامها شروط العمل عندما امكن استئناف العلاقات التجارية مع الخارج . فرؤوس الاموال الوطنية تستثمر بالاحرى في شراء الاراضي والعقارات السكنية . فالاستثمارات الكبرى جاءت من الخارج كما تزحت الى افريقيا الشمالية صناعات فرنسية ، واستثمرت اموال اميركية في مناجم زليجة بحثاً عن النفط . وحركة التصنيع هذه أعاقها فقر البلاد لمصادر الطاقة : فالفحم الموجود الى الجنوب من وهران لا يمكن استخراجه الا عن طريق مساعدات مالية وببقى اغلى سعراً من الفحم المستورد .

التنظيمات الاجتماعية الجديدة
كان من بعض نتائج الاستثمار في هذه البلاد ان دمج نشاط بعض القطاعات في حياة العصر الاقتصادية ، وبذلك خرج هذا النشاط عن الطوق القبلي البدائي ، ان توطن القبائل في المناطق المحددة لها بكل دقة ، والانتقال بالبلاد من نظام الملكية المشتركة الى الملكية الفردية ، والتمويل على الاقتصاد النقدي في هذه المناطق بالذات التي عرفت بانطوائها على نفسها ، كل ذلك ساعد على تطوير الروح الفردانية كما زاد في اللامساواة الاجتماعية المتزايدة . فالقبائل الموجودة في الجنوب تتجزأ وتفتقت الى أسر بائسة عجزت عن التحضر والاستيطان لافتقارها لموارد ضخمة من الآبار الارتوازية هي بحاجة ماسة اليها . وسكان الجبال الذين يخضعون لوجبات الظعن والتنقل اضطروا للحد من ظعنهم ولزراع الوديان التي يقيمون فيها ، والبدو الرحل في الفيافي اضطروا هم ايضاً لاستثمار اراضيهم المرعضة دوماً للتحفان ، واصحاب الحرف والمهن الصغيرة في المدن تعرضوا للخراب .

من جراء منافسة الحاجيات المصنوعة لهم . هذه التغييرات والتسهيلات التي وفرت اسبابها حالة الحرب ، و اعمال الرشوة ، كل هذه العوامل ساعدت الاعيان ووجوهها ان يزيدوا كثيراً من فرائهم ونفوذهم ، ووسعوا املكهم على حساب صغار الملاكين بعد ان اضطروهم للتخلي عن اراضيهم . وعلى غرار ما جرى في بلدان الشرق الاوسط نرى رؤساء القبائل الضاربة في القسم الاوسط من جبال الاطلس مثلاً التي كانت آخذة بالاستيطان في هذه المنطقة ، اقتطعوا لأنفسهم مساحات واسعة . وقد استطاع يبيض التجار من سكان المدن ان يجمعوا ثروات طائلة وحدث في الوقت ذاته انحطاط اقتصادي شمر برطائه على الاخص سكان المغرب وسكان تونس وهذه الطبقة البورجوازية التقليدية المعروفة في المدن التي تلقت ثقافتها في المعاهد الثانوية الفرنسية والتي تطبعت بالطباع والمعادن الغربية . الا ان ضحالة ثقافتها لم تكن لتساعد على منافسة الغربيين . ومن هذه الطبقة بالذات ، ظهرت الاطر والملاكات التي انتظمت الحركات الوطنية .

بروليتاريا المدن
في المدن تضخمت البروليتاريا بأعداد ضخمة وذلك بعد ان غادر عشرات الوف العمال الريفيين القبائل التي ينتمون اليها ونزلوا الى المدن كما كشف عن هذا كله الاحصاء الذي جرى عام ١٩٣٦ وبين الخطر الذي يكن تحت هذه الظاهرة التي ستشهد وستطور مع كل اختلال يطرأ على الوضع الاقتصادي في البلاد ، ومع كل جماعة او جفاف يتهددها .. وهذه الألوف المولفة نزلت عن مقاطعات جربا والمزاب والقبيلي ومقاطعات بربر تراس الى الشمال من تلمسان ومن منطقة الريف الشرقي ومن المنطقة الغربية في جبال الاطلس الغربية ومن سهول صوصة او انتي اطلس ، ليعملوا بضعة اشهر في المدن ليوفروا من اجورهم ما يسمح لهم بتسديد الضرائب المترتبة عليهم ، واشراء الحاجيات المصنوعة ولا سيما الالبسة والمواد الغذائية لعمالهم . وهناك نحو ٢٠ بالمائة من هؤلاء النازحين يهاجرون كما يهاجر عدد من النساء ايضاً ، فيتجهون في هجرتهم هذه الى فرنسا التي تستقبل ٢٠ الفاً من المغاربة ، و ٣٠٠٠٠٠ من سكان القبيلي ليعملوا بما يوفرون ، المتخلفين في الديار وهدمهم لا يقل عن ١٤٥٠٠٠٠ نسمة . وفي سنة ١٩٥٠ ان ٦٧ بالمائة من متوسط الدخل في القبيلي كان يأتي عن طريق الهجرة كما ان ٣٣٪ لا غير كانت موارد المنطقة تؤمنها لهم . والذين يبقون في البلاد ، كانوا يمتشدون في المدن او يتصدسون في هذه التجمعات الضخمة او في هذه التخاشيب التي تكثر مثلاً في بن مسيك التي تعد ٤٥٠٥٠ نسمة عند مداخيل الدار البيضاء او في هذه القرى السوداء ، القائمة في اراض مشاهية بالقرب من تونس وغنابة ومدينة الجزائر . او في المدن الساحلية في المغرب التي تضاعف سكانها في خلال عشر سنوات ، او في الدار البيضاء التي زاد عدد سكانها ثلاثة اضعاف هي الاخرى . وهذا النزوح نحو المدن افضى الى تعطيم اطر الحياة التقليدية وارتدت معه الحياة المائيلة طابماً جديداً يختلف عما كان لها من قبل : لا استقرار في المحلة والحياة الداخلية في الاسرة مهددة بالمطب والخطر لاضطرار رب الاسرة للتقرب عن منزله بحثاً له عن اجر طيب كما ان امرأته تعمل هي الاخرى في ما يزيد من دخل الاسرة ، وتصبح بالتالي اكثر استقلالاً مما كانت عليه ؛ مما ادى الى تكثر حوادث الطلاق والروابط غير المشروعة .

وبالرغم من هذا التفسير المييق ومن اقبال الناس على ارتداء الملابس الداخلية الغربية الطراز، والتطور الذي طرأ على المسكن والاثاث واسباب اللهو وكلمة الكرة والاقبال على رياضة العدو وركوب الدراجة ، والاقبال على حضور السينما ، فتأثير الشرق على الناس بقي قوياً كما بقي مسيطراً، كما ازداد قوة واثراً من طريق الصحافة والمسرح والراديو، هذه الاختراعات ووسائل الاتصال الحديثة ، التي تفلقت بين سكان المغرب الاقصى مع التيسار الثقافي والدعوة للمروية والجمود التي قام بها علماء الدين لتنقية الاسلام من الشوائب التي لحقت به متجة لمحاربة الجمعيات والاخوانيات الدينية لم تخفف من حدة هذا النفوذ ، والتخفف من احكام الدين ومراسمه في المدن ابقى الروابط الدينية والشعور الديني قوياً في النفوس ، اطلت فجأة على البلاد جمعيات دينية جديدة وزوايا كما نشأت كتابت قرآنية يأخذ فيها الصغار باستظهار القرآن . فالخضارة الاسلامية في المغرب قوية ناشطة ولم يعد هذا المغرب يشمر ان اسقاهم نخلوا عنه، او انه لا يزال معزولاً عن باقي العالم الاسلامي . ويلجأ زعماء الحركة الوطنية الذين يتمرضون لملاحقة السلطات الى القاهرة فيتلقون منها العون المالي والادبي ، ومن القاهرة تنطلق الدعوة للجهاد ضد السلطة المسيطرة على البلاد .

نجاح الحركات الوطنية
وفتح الجزائر وتونس الذي تم منذ همد بعيد ، انتهى في المغرب ، عام ١٩٣٤ . فمنذ عام ١٩١٤ ، لم يضطرب الامن في هذه البلاد بصورة خطيرة الا خلال الحرب التي شنها زعم الريف المغربي عبد الكريم ضد اسبانيا اولاً (هزيمة انزال عام ١٩٢١) ، ثم ضد فرنسا ، عام ١٩٢٥ . ووقع اول انفجار وطني في هذه البلاد ، عام ١٩٣٠ عند نشر الظهير الشريف حول قضاء البربر ، الذي رأى فيه الرأي العام الاسلامي محاولة لتجريد المغرب من الاسلام الذي هو عليه ، ومناصرة الحركة التبشيرية التي تقوم الكنيسة الكاثوليكية بها في هذه المنطقة .

وفي هذا الوقت بالذات نشطت للعمل ونشأت الحركات الوطنية الثلاث التي مجاهلت بعضها البعض ولو في الظاهر ، مدة طويلة ، من جراء هذه الحواجز الادارية التي اقامتها السلطات الفرنسية في البلاد ومن جراء هذا التباين في الاوضاع السياسية انتهت باقامة علاقات وطيدة فيما بينها . وبوصفها « فرعاً من الحركة التحررية الشاملة المضادة للغرب هذه الحركة التي اطلقها المسلك الاوربي نفسه في البلاد ، كما جاء على لسان هـ . دي مونتيقي ، فهي تنقسم في كل قطر من هذه الاقطار الى نزهتين رئيستين : الاولى دينية ، رجعية محافظة في المجال السياسي والاجتماعي ، تمثل في تونس في حزب الدستور القديم الذي تأسس عام ١٩١٨ ، وفي الجزائر بجمعية العلماء ، وبالرابطة الاسلامية الذي اسسها الشيخ ابن باديس (١٩٣٦) ، وفي المغرب ، وفي جناح اليمين من الحزب الوطني . واساس هذه النزعة هو الشعور الديني الذي يجيش به الجماهير الشعبية ، وتشجب الروح الغربية وتوصي باحياء الثقافة العربية وتطالب بالاستقلال الوطني ضمن حلف شامل يضم الدول العربية . اما النزعة الثانية فهي التي عليها هذه النخبة التي تلقت

تعليمها في المعاهد الفرنسية الكبرى والتي تطالب بوطن مستقل على النمط الاوروبي ، وتمثل في حزب الدستور الجديد الذي اسسه بورقيبة عام ١٩٣٤ ، وبحزب الشعب الجزائري (P. P. A.) ، والحركة التي تطالب بانتصار الحريات الديمقراطية (M. T. L. D.) ، التي اسسها مصالي الحاج عام ١٩٢٥ والتي تطالب باستقلال الجزائر ، وبالجنح اليساري في لجنة العمل المغربي . والفكرة القومية المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالفكرة الدينية والشعور الديني العميق لم تلبث ان تحطت الاوساط الفكرية . وقد وجدت لها العديد من الانصار في اوساط اصحاب الحرف والمهن وفي الاوساط البروليتارية في المدن ، ولم تعتم ان اتصلت بالجمهير الريفية . وهذا الشبوع والانتشار السريع انما جاء نتيجة لهذا التوجه السياسي والمادي الذي وقع في كل من هذه البلدان وهو من صنع الادارة الفرنسية والنظرية الاقتصادية الحديثة ، والتفسير الجذري الذي طرأ على المجتمع التقليدي الذي اكثر من اتصالاته ووطد من علاقاته مع باقي اجزاء البلاد . وعملت الصحافة والراديو والسينما على تنشيط بقضة الرأي العام ، كما ان سهولة الاتصالات والاسفار ساعدت هي الاخرى على ذلك .

فحركة القمع التي قامت بها السلطات في كل من تونس والمغرب عام ١٩٣٧ و ١٩٣٨ وفشل المشروع الذي تقدم به بلوم وفبوليت عام ١٩٣٦ الذي اقترح الاخذ بسياسة تمثل البلاد سياسياً والتخلي عن التدخل في ما يتعلق باحوال المسلمين الشخصية لانباء البلاد ، والحظر الذي وقع على الحزب الجزائري المعروف P. P. A. عام ١٩٣٩ ، كل هذا أدى الى تقوية جانب الزعماء الوطنيين امثال مصالي الحاج وبورقيبة وعلال الفاسي ، ومناهضة نظام الحماية ومقاومتها التي تتمثل في تونس بشخص الباي منصف تستر بعد ان جرى خلعهم وإسقاطه عن الحكم عام ١٩٤٣ ، في هذه السنة بالذات التي نشر فيها فرحات عباس «البيان الجزائري» ومشروعاً عاماً للإصلاح ينص على قيام دولة جزائرية لها دستورها الاساسي ونظامها الخاص ، وعمل في اثر ذلك على انشاء «جمعية اصدقاء البيان والحرية» التي تطورت فيما بعد واصبحت ، عام ١٩٤٦ : «الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري» (U. D. M. A.) ، الذي انضم اليه عدد كبير من اعضاء الحزب الشعبي الجزائري القديم . وفي سنة ١٩٤٣ ، ظهر في المغرب حزب الاستقلال الذي اخذ يطالب باستقلال المغرب . والفننة التي قامت في مقاطعة قسنطينة ، عام ١٩٤٥ جرى قمعها بقسوة كلية ، وفي عام ١٩٤٧ ، ظهر «النظام الاساسي للجزائر» ، وفيه ائتمدت الحكومة عن سياسة التمثيل والاستمرار ، واعطت الجزائر نظاماً لامركزيّاً موسماً مع مجلس تشيلي جزائري له صلاحيات واسعة ، ينتخب على دورتين يشترك في الاولى ٥٠٠٠٠٠ فرنسي او من لف لفهم ، ويشترك في الثانية مليونان من المسلمين . الا ان هذا النظام لم يعمل به قط . وقد عقب ذلك اجراءات زجرية تناولت المقاطعات الثلاث ادت الى توقيف عدة الوف من الجزائريين في اثر المظاهرات الوطنية التي وقعت في البلاد .

استقلال تونس والمغرب وراح يناهض المطالب الاستقلالية ومشاريع الاصلاح ،
« المواطنون الفرنسيون » في شمالي افريقيا : كالمعمرين والموظفين
والتجار وهذه « النخبة » التي لا قاعدة شعبية لها ، الذين يهيمنون على المراكز الرئيسية في
الادارة والحياة الاقتصادية ، مع تلون مواقفهم : فرجال الصناعة والتجار هم على الاجمال اقل
دعماً من المعمرين لهذه التغييرات ، الذين يستقلون رخص اليد العاملة ، وكبار الموظفين الذين
اعتادوا اعمال الادارة التي لا رقيب عليها كما الفوا « الروح الايوبية الصلبة » التي لا تتحمل
المتناقضات ، و « هؤلاء البيض الصغار » المتمثلين بصغار الموظفين والمستخدمين الذين يهمهم جداً
الاحتفاظ بوضع قانوني يميز بينهم وبين ابناء البلاد الذين لا يثبرهم فوقهم المديدي وذهنية
« البيض المساكين » ، التي عرفتها اميركا الجنوبية من قبل ، تفسر الهجومات التي تعرض لها المقيمون
العامة والحكام المتهمون بمآلاتهم المشاريح الاصلاحية ، ومذكرات لفت النظر الى « المحافظة
على النظام » ، اي الاستماتة بالتدابير العسكرية والبوليسية والقتل الذي استهدف له فرحات
حشاد عام ١٩٥٢ ، ولوميفر دوبروي عام ١٩٥٤ . وهذه الشدة هي وراء الفضل الذي اصيب
به النظام الاساسي الذي وضع عام ١٩٤٧ للجزائر ، وهو حادث خطير الشأن اوحى للوطنيين
الشعور بان عهد الاصلاح التي قطعت لهم انما هي وعود عروقية وان لا أمل لهم في الاعتماد على
فرتسا .

وبين هذا الموقف يقفه الفرنسيون في شمالي افريقيا بشد من ازرم الفريق الحاسف من الرأي
العالم الفرنسي ، وبين الرغبة في الوقوف الى جانب الوجود المقطوعة للوطنيين اخذت الحكومات
تتردد وتتمهل ، على ان ضحت في نهاية الأمر بالحكام المصلحين (امثال شاتينو ، لابون) ، وترك
الحرية لكبار الموظفين المدنيين والعسكريين وللخبراء المختصين بشؤون افريقيا الذين اوصوا
بانتهاج سياسة الشدة ، كالنوقيف وتمشيط المنطقة وعلان حالة الطوارئ ، وفرض المراقبة على
الصحف وانشاء مخبات الاعتقال وتزوير الانتخابات بالرشوة والفضط الاداري مما أدى الى
تجائر الاضرابات والمظاهرات المعارضة واخيراً محاولات القتل والتخريب والوصول الى توحيد
الاقطار الثلاثة وهي فكرة لم تكن لتخطر على بال احد قبل ذلك ببضع سنوات . وقد بلغت
هذه السياسة ذروتها من العنف عام ١٩٥١ - ١٩٥٣ عندما وقف الفلاري ، باشا مراکش ،
موقفاً معادياً على المكشوف ضد السلطان ، وبالتواطؤ مع الادارة ، سارت قبائل البربر باتجاه
مدينة فاس والرباط لفرض خلع السلطان سيدي محمد بن يوسف .

وراحت الحركة الوطنية في المغرب وتونس قتمهم فرنسا بتحويل نظام الحماية المفروض على
البلاد الى نظام حكم مباشر ، وذلك « بانشاء ادارة مراقبة مباشرة في جميع المراحل وخلق
ادارات جديدة اسندت اعمالها الى موظفين فرنسيين » ، كما اهتموا بتدخل المعمرين الفرنسيين
بشؤون البلاد الداخلية عن طريق الغرف الاقتصادية والجمعيات وغير ذلك . والمناداة بان عرفة
سلطاناً من قبل الفرنسيين اذكى حركة مناهضة نظام الحماية ، وهذه الحركة التي امتدت الى

الجنوب من البلاد ، الى هذه المنطقة التي تسمى « الاقطاع » الخاص بالغلالي ، وامتدت الثورة الى قلب هذه القبائل التي كان يُظن فيها انه طوع بنان السلطة ، ثم انقلاب الغلالي باشا الذي انضم للسلطان المخلوع بما أدى الى عودته منتصراً الى البلاد والى اعتراف فرنسا « باستقلال المغرب ضمن ارتباطه بفرنسا » وذلك في تشرين الثاني ١٩٥٥ .

وفي تونس امكن تطبيق بعض الاصلاحات الموعودة بحيث ابرزت الشخصية التونسية مؤلفة بذلك مرحلة نحو الاستقلال الداخلي مع مجلس نيابي منتخب . الا ان « الجبهة الوطنية التونسية » بقيادة حزب الدستور الجديد ، اعتبرت هذه الاجراءات غير كافية ، وقام الفلاقة بمناوشات دامية في منطقة الكاف ، وقد امتدت الحركة التي ععدت بضعة آلاف من الانصار حتى بلغت حدود الجزائر ، الامر الذي اضطر معه مندوب فرانس ، رئيس مجلس الوزراء في فرنسا الى اعلان استقلال البلاد الداخلي والدخول بمفاوضات مع الحكومة الجديدة التي تالفت برئاسة بورقيبة بعد ان افرج عنه في فرنسا واطلقت له حريته . وفي آذار ١٩٥٦ ، تم الاعتراف رسمياً بدولة تونس ، تالفت المحاكم الشرعية ، كما لقي فيها تعدد الزوجات . وفي تموز ١٩٥٧ ، تم إلغاء الملكية ، واصلت الجمهورية في البلاد .

وفي الجزائر اخذ نشاط الفلاقة يتد في هذه المنطقة الواقعة بين سوق الاحراس وتبسة لتتصل بجبال الاراس ومنها الى مقاطعة قسنطينة وكل المنطقة المجاورة لها . وقد كان لاعلان « حالة الطوارئ » ، ولتفرض المراقبة ولعمليات التوقيف بالجملة ان عمقت الهوة الفاصلة بين المتمردين الفرنسيين ومسلمي البلاد حتى المعتدلين منهم . والاعضاء الجدد الذين جرى انتخابهم في الدورة الثانية رفضوا رفضاً باتاً كل فكرة بالدمج ، ولقي الثوار ترحيباً حاراً في الاوساط الشعبية التي توافقت معهم ، واحتلوا مناطق غير مأمونة زادت رقعتها اتساعاً بالرغم من وجود جيش قوي وحركة القمع العنيفة التي قام بها . ولم تلبث ان قامت بين الجبهتين حرب فعلية شاقة ودامية اضطر معها الجيش الفرنسي الذي تألف من ٥٠.٠٠٠ جندي ان يواجه وحدات نظامية لها بزتها الرسمية ولجهازاتها واسلحتها الثقيلة ، مدربة على الهجوم المفاجيء . وعلى السلسل والتي بالرغم من الحسائر الكبيرة التي تكبدتها ، بقيت تنمو وتزداد وتزيد من قوتها . وهكذا طالت الحرب وامتدت ، كما ان رفض المتمردين ومن بعدهم انصار جبهة التحرير الوطني F. L. N. مشروع قانون برنامج يرمي الى اعطاء الجزائر نظاماً جديداً ابعد كل امل بالوصول الى اتفاق بين الطرفين . وفي اثر قصف القرية التونسية ساقية سيدي يوسف برزت امكانيات تدويل الحرب الجزائرية ، كما ان المؤتمر الذي عقد في طنجة بين ممثلين عن حزب الدستور الجديد وحزب الاستقلال المغربي وجبهة التحرير الوطني الجزائرية شدد على توحيد المغرب بضم اقطاره الثلاثة . وقد قرد ضباط الجيش والمنتصر الناشطة في الجزائر في ١٣ ايار ١٩٥٨ ضد سلطة حكومة فلان التي اتهموها ببده المفاوضات مع المتمردين .

افريقيا الشمالية منذ الاستقلال
 ان استقلال الجزائر لم يعترف به نهائياً الا في تموز ١٩٦٢ ،
 وبذلك وضع حداً للممارك التي غطت البلاد بالدماء منذ ثمانين
 سنوات . وقادت القوى الوطنية الحرة الحرب وفقاً للمبادئ والنظريات الجديدة لحرب
 المناوشات . وتلقت المساعدات المالية والمادية من قبل الدول العربية والاسلامية كما حظيت
 بمعطف الامم المتحدة ، وبمعطف عدد من الدول أخذ يتزايد يوماً بعد يوم ، كما تقوى بالولاء الذي
 لقيته من قبل سكان البلاد الاصليين . وبذلك استطاعت ان تجمد الجيش الفرنسي الذي يتفوق
 عليها بكثير من حيث العدد والعدد والتسليح ، والذي لم تسفر الانتصارات التي حققها عن
 نتائج تذكر . والى هذا الصراع الذي قام بين الجيشين ، قام صراع عنيف لا هوادة فيه ولا رحمة
 تخلفتها اعمال إرهابية جرت الى حوادث انتقامية قامت بها وحدات البوليس والمستوطنون
 الاوروبيون اتخذت طابعاً وحشياً لا مثيل له جرت وراءه الخراب والدمار واثارت الضعائين
 والاحقاد . وهكذا شهدت البلاد تطورات عميقة الجذور : ازدياد مدهش لعدد السكان في
 المدن بعد ان همت البلاد موجة من نزوح سكان الريف الذين هجروا مساكنهم بعد ان اضطرب
 حبل الامن في البلاد . وانشاء مراكز تجمع ، خاضعة لمراقبة الجيش الغرض منها عزل
 الفدائيين الجزائريين ، وذلك بجشد سكان الدوار في قرى اصطناعية . وهكذا رأينا احصاء
 ٢٤٠٠٠٠٠ من سكان الريف (اي جزائري واحد من كل اربعة جزائريين) وجدوا انفسهم
 عام ١٩٦٠ محشدين على هذا الشكل ، بميدان عن اماكن سكنهم . وهذا الافساح الذي لم
 يسبق له مثيل من حيث الاتساع والشمول ، غير كثيراً من هادات القوم واخلاقهم وقلب رأساً
 على عقب غط الميش الذي ساروا عليه ابا عن جد كل يوم . وذلك بإحداث تغييرات في العلاقات
 بين الرجال والنساء والاولاد بعد ان ارغموا على الميش معاً في هذا الاختلاط والبطالة القسرية ،
 بعد ان تركوا جانباً الاعمال الزراعية واهملوا اراضيهم الامر الذي قتل اقتصاديات البلاد كما
 قضى على المجتمع الريفي وزاد من تفسخ الاخلاق والشقاء .

والاستفتاء الذي جرى في ٨ كانون الثاني ١٩٦١ والذي اعطى بين ابناء البلاد وبين
 المستوطنين الفرنسيين اكثرية تحبذ حل القضية الجزائرية على اساس « حرية تقرير المصير » اوحى
 للاوروبيين المستوطنين في الجزائر فكرة صحيحة عن العزلة التي تنتظرهم وتبينوا ان كل الآمال
 التي عقدها بفرض ايرادتهم الاخيرة على البلاد كما تم لهم عام ١٩٥٨ ، قد ذهبت ادراج الرياح .
 وقد عقب ذلك موجة من العنف الذي لم يسبق له مثيل لا سيما بعد الثورة التي اهلنسا القواد
 الاربعة والتمرد الذي قاموا به ضد الحكومة الفرنسية ، مما ادى الى قتل وتمذيب عدد من
 الجزائريين قام هؤلاء باعمال ماثلة للنار من ضحاياهم ، في مجازر بشرية دموية اشترك فيها حتى
 الاولاد . والمفاوضات سرية اولاً ثم علنية بين الحكومة الفرنسية وممثلين للجزائر في ايفسيان ،
 ادت في ١٨ آذار الى اتفاق وقف اطلاق النار دون ان يضع حداً لاهمال المنف والتتكيل واهلن
 المتمردون الفرنسيون سياسة الارض المحروقة ، وحاولوا ان يوجدوا مراكز مقاومة في الاحراج

والغابات كما حاولوا القيام بحركة انقلابات نظمها فدائيون . والاستفتاء حول تقرير المصير أتاح الفرصة امام الحكومة الفرنسية لاعلان استقلال الجزائر في 3 نوز في الوقت بالذات الذي نشبت فيه ازمة حادة في قلب جيش التحرير خرج منها بن بلا منتصراً . فالجزائر تولف اذ ذاك بلاداً منهوكة قضت الحرب فيها والاعمال العسكرية على مئات الألوف من سكان البلاد ، كما ان 1/4 المستوطنين الاوروبيين كانوا قد غادروها الى فرنسا في بضعة اسابيع ، في هذه الموجة العارمة من اعمال العنف والسلب ولم يبق فيها سوى ٢٠٠،٠٠٠ منهم مع العلم ان كل العناصر التي تكون الاطر الادارية والتقنيين والمدرسين كانوا غادروا البلاد ، وسادت اعمال اللصوصية في جميع اطراف البلاد ، كما ان زعماء جيش التحرير كانوا على وشك حرب اهلية فيما بينهم .

اقرت الحكومة الجديدة دستوراً جديداً وراحت تحاول إعادة تنظيم البلاد على مبادئ الاشتراكية : فأتمت الاملاك الشاغرة وعدداً مهماً من المشروعات الرئيسية كما صادرت جميع املاك المزارعين الاوروبيين ، وانشأت لجاناً صغيرة لادارتها وبدأت تقاوض فرنسا التي لم يكن يد من مساعدتها المالية والثقافية ، ولاجل الوصول الى اتفاق حول ترحيل وحدات الجيش الفرنسي الذي غادر البلاد نهائياً في حزيران عام ١٩٦٤ . وهكذا تم الوصول الى اتفاقات تنظم مساعدة فرنسا المالية والفنية واستنهار نفط الصحراء الكبرى .

وقد توصلت كل من الحكومة التونسية والمغربية الى عقد اتفاقات مع فرنسا لاخلاء البلاد من الجيش الفرنسي واستعادة الاملاك التي كان يستثمرها المعمرون . وقد ادت السلطة الاستبدادية التي مارسها رئيس الحكومة في كل من هذه الاقطار الى قيام معارضة في وجهه ، وهي معارضة بقيت عاجزة في وجه ابو رقية في تونس الا انها كانت اعنف واشد نشاطاً في وجه الملك حسن الثاني ، تمثلت على الاخص في اتحاد القوى الشعبية وحزب الاستقلال . اما في الجزائر فقد انتصرت المعارضة في الانقلاب العسكري الذي قام به العقيد هواري بومدين وأدى الى قلب بن بلا" وإبعاده عن الحكم في (حزيران ١٩٦٥) .

وقد ادى هذا الصراع ككل الحركات الوطنية التي وقعت في القرنين التاسع عشر والعشرين الى توحيد ممثلي كل الاحزاب وكل طبقات الشعب في هذه المعركة المشتركة لتقرير المصير الذي يؤمن استقلال البلاد وسيادتها . ووراء القضية السياسية تكن قضايا ومشكلات اخرى اهمها المشكلة الاقتصادية التي تعاني منها كل البلدان المتخلفة : فكيف السبيل الى تأمين اود العيش لهذه الجماهير البائسة ، وهي نفس القضايا التي اعترضتنا في معرض الحديث عن اقطار جنوبي شرقي آسيا التي نالت استقلالها منذ عهد قريب .

الفصل الخامس

تطور افريقيا السوداء

خضع هذا القسم «من افريقيا الواقع جنوبي الصحراء» هو الآخر لتطورات عميقة ارتسنت معالمها في الأفق خلال السنوات الخمس والعشرين الأخيرة وذلك بتأثير مزدوج من الازمة الاقتصادية التي رزمت بكل ثقلها على البلدان ذات الاقتصاد السريع العطب ، ومن الحرب المالية الثانية ، غيرت أوضاعها وبدلت من ظروفها وصورها ، ووجدت فيها تورا عنيقا اشتد بين الدول المستعمرة والبلدان الخاضعة للاستعمار التي راحت تتطلع الى السيادة والاستقلال. فأثار ذلك امام الاول منها مشكلات ومصاعب معقدة كان من العسير عليها حلها بعد ان ايقنت ان ليس أمامها من بلدان تستثمرها وتستغل خيراتها سوى القارة الافريقية .

١ - تطور الاقتصاد والمجتمع

والسرعة التي تماقت فيها هذه الحوادث يجب ردها في الدرجة الاولى الى حدة التنافس الاقتصادي بين الدول الأوروبية على استثمار خبرات امبراطورياتها الاستعمارية ومواردها الطبيعية ، والى استبطار الرأسمالية التي أنست الى استجاراتها الناجحة عبر البحار قرأت ان تشغل جانبا من هذه الاموال التي كانت تستثمرها من قبل في آسيا الجنوبية الغربية ، في افريقيا ، واخيرا الى ازدياد الاتصالات بين الأوروبيين وسكان البلاد الاصليين .

يسرت هذه المواصلات ولانت بعد ان تكاثرت عدد الأوروبيين طرق المواصلات واثرها الذين استقروا عبر البحار مع انه بقي ضميما نسبيا : ففي نياسالاندا ٠,١٪ وفي افريقيا الشرقية الانكليزية ٠,٣٪ ، وفي افريقيا الشرقية الفرنسية ٠,٤٦٪ ، وفي الكونغو البلجيكي ٠,٧٪ ، وفي افريقيا الغربية الفرنسية وانغولا ١٪ ، وفي زوديسيا الجنوبية ٦٪ ، وفي افريقيا الجنوبية ٢٠٪ . كذلك ساهم في هذا اليسر تجنيد عدد كبير من ابناء هذه البلاد واستخدامهم في الاعمال الحربية التي دارت رحاها في اثيوبيا وشمال افريقيا وفي بورما واروبا . وهكذا اخذ يزداد عدد الوطنيين يوما بعد يوم الذين تضطروهم

الاعمال والظروف للاتصال الشخصي بالاوروبيين والتغفل الى قلب المظاهر المميزة للحضارة الاوروبية ، وبذلك تم لهم الاطلاع على ما فيها من عوامل القوة والضعف ، وأنسوا في اوربا جواً لا تشوبه شبيه مظاهر العرقية والعنصرية خلافاً لما يجري في بلادهم . وقد كان في نهاية الامر لتطور وسائل المواصلات ولا سيما وسائل النقل بالسيارات التي سهلت من اسباب الرحلة والتنقل ان نشطت حركة التبادل بين اجزاء افريقيا النائية بعضها عن بعض . فالطرق المعبدة ، شأنها شأن الخط الحديدي بالذات ، هي خير عخلل . « فهي تفضي الى تحرير الاسود ، اذ تحمل اليه المال بشكل اجور ومرتببات ، كما تحمل التاجر الذي ينقل معه وسيلة انفاقه ، ويفضل هذه الطريق يتحرر المرء من العبوديات التقليدية التي كانت تشده اليها تنقلاته بين القرى والمدن . وغير مثال على الدور الثوري الذي يمكن ان يلعبه شق طريق جديدة هو الخط الحديدي المعروف بخط باس - كوفنو - كاتنغا (B. S. K.) ، الذي يصل بورت قرانكي وبوكاما وتم بناؤه بين ١٩٢١ - ١٩٢٨ . ففي اقل من عشر سنوات حدث سيل من تنقلات السكان بحيث اننا نجد عام ١٩٦٠ ربع سكان الولاية يقيمون على مقربة من الخط المذكور ، في رقعة من الارض مساحتها ١/٥ مساحة الولاية . وقد انتقلت قرى برمتها لتستقر بجوار الخط ، وصار تمازج وتخالط بين طبقات السكان ، والوضع الاقتصادي القديم في البلاد الذي جهل اصول الزراعات التجارية انقلب تماماً من جراء التقاوى الجديدة التي مكن لها بناء الخط ونشاط الحركة عليه (اجور العمال ونفقات صيانتها) ، والزراعات الجديدة التي نشأت على جانبيه كالفستق والظن والمانيوك والذرة الصفراء التي حلت محل الزراعات الغذائية القديمة وامكن بالتالي تصديرها الى مقاطعات كاتنغا وروديسيا الشمالية . والغابات التي استعمل خشبها للوقود اخذت تتفقر وراحت احدى الشركات الفرعية اكسفوركا (استثمار الاحراج) تستثمر الغابات الكثيفة استثماراً نموذجياً ، بعد ان نالت امتيازاً باستئثار ارض مساحتها ٣٥٠٠٠ هكتار . كذلك تأسست شركات كبرى للتربية الماشية تربي اكثر من ١٠٠٠٠٠ رأس من البقر ، كما اقطعت الحكومة مساحة ٥٢٠٠٠ هكتار للمعمرين اوروبيين لكي يستغلوها . وهكذا زالت من الوجود قرى وقصبات ظهرت مع دخول الاوروبيين الى تلك البلاد لتحل محلها مجتمعات تجارية قامت على مقربة من الخط المذكور .

فلم يبق في كل افريقيا قرية مها نأت وبعدت ، لا يستعمل الوطنيون من ابناء البلاد فيها المصنوعات الاوروبية ، كما ان الافكار والامور التي يتكلمون عنها او يعيشونها والاحداث التي يعلقون عليها كلها تمت الى اوربا . وهذا التجاور بين حضارتين متعارضتين وهذا التواصل بين مدينتين ، ادى بالطبع الى تطورات عديدة في حياة هذه المجتمعات البدائية قضت تدريجياً على عاداتهم وتقاليدهم المتوارثة .

الاقتصاد القائم على النقل
 نهض هذا الاقتصاد المفلق القائم على هزلة القرية والمجتمع كما
 قام على عزلة القارة الأفريقية نفسها حيث تنتج القرية كل من
 يحتاج اليه سكانها من صنع العائلة (الكوخ والملابس والمواد الغذائية) واصحاب الحرف في القرية ،
 (من خزافين وحدادين) حل اقتصاد السوق المحلية المرتبطة بالطرق والخطوط الحديدية ،
 والتجار والمعرض والطلب ومطالب الادارة . وبدافع من هذه العوامل المختلفة ، مال المزارع
 الافريقي الى الاهتمام بالمحاصيل التجارية التي تشد اليها حاجة الاوروبيين لصناعاتهم المختلفة ،
 وهي في الاساس خامات و مواد زراعية و مواد استخراجية ثمينة غير حديدية : كالكاكول والفول
 السوداني وزيت البلح والسيزال والحبوط القاسية والبن والخشب الثمين المستخرج من غابات البلاد
 والماس والنحاس والمنغنيز والاورانيوم والكوبالت والكروم وغير ذلك . وهذه المحاصيل تدر
 على الفلاح الافريقي وتؤمن له التقد الذي يحتاج اليه لدفع الضرائب المترتبة عليه ولشراء المحاصيل
 المشفولة المستوردة من الخارج التي يحتاج اليها : كالأقمشة القطنية والحردوات والصابون ،
 وماكينات الحياطة والدراجات وغير ذلك ، لا سيما واستيراد هذه الحاجيات يقضي على الصناعة
 اليدوية بحيث يتعذر عليه الحصول عليها الا عن طريق الاستيراد . وهكذا قام في البلاد ، محل
 الزراعات الغذائية والصناعة اليدوية اقتصاد خاص قوامه شحن منتوجات البلاد ومحاصيلها نحو
 المرافئ بقصد تصديرها وتوزيع المحاصيل المصنوعة المستوردة . وهذا الاقتصاد القليل التنوع
 وبالتالي السريع العطب (من اصل ٢٧ بلداً رئيسياً من بلدان افريقيا ، عام ١٩٤٩ خمسة عشر
 بلداً منها نهض ٧٠ بالمائة من صادراتها على ثلاثة اصناف لا غير) ، الخاضع دوماً لحماية قط ، على
 تقلبات الاسواق الخارجية يسيطر عليه من جهة ثانية بضع شركات تجارية كبرى متخصصة
 بأمر النقل . وهذه الشركات هي التي تحدد اسعار المنتوجات والخامات التي تعنى بتصديرها
 كما تحدد اسعار الحاجيات التي تستوردها وتبيعها لتجار الفردي ، هذه التجارة التي هي بيد بعض
 الاوروبيين : من يونان وبرتغاليين ولبنانيين وسوريين وهنود وعرب ويبد تجار آخرين من اجناس
 اخرى كالألوف والهاوساس والديولاس .

بعض هذه الشركات تكاد تحتكر حركة التصدير والاستيراد في هذه الاقطار ، منها مثلاً
 الشركة الفرنسية لافريقيا الغربية (F. A. O.) ، والشركة التجارية لغربي افريقيا
 (S. C. O. A.) في افريقيا الفرنسية ، وشركة الكونغو الاعلى والاسفل (C. F. H. B. C.) ،
 وشركة جون هولت ، هاتون وكوكسن احد فروع شركة اونيليفر ، وشركة زيوت الكونغو
 البلجيكي المعروفة بـ (U. A. C.) او الشركة الافريقية المتحدة ، والشركة المعروفة باسم
 (Nosoco) او الشركة التجارية الجديدة وشركة النيجر الفرنسي؛ وشركة كنف في الكرون
 وشركة كوناري بليو التجارية (S C K N) . ويتخذ حشد رؤوس الاموال احياناً نسبة لم
 تعرف مثلها عواصم البلاد المستعمرة حتى في الولايات المتحدة الاميركية ، كما نرى ذلك مثلاً
 في الكونغو البلجيكي حيث تملك الشركة العامة وفروها ال ٦٥ ، احتكاراً يمتد الى كل تجارة

التصدير في المستعمرات : كالنقل البحري والجوي والبري والنهري ، كما تملك مناجم المواد غير الحديدية ومولدات الطاقة المحركة . وهي تهيمن بما لها من امتيازات ودون على عشرات الاف من الهكتارات تمتد لعدة ولايات . والشأ في بلجيكييا صناعة خاصة تعنى بتحويل المعادن الكونفوية غير الحديدية : كالنحاس والقصدير والكوبالت وغير ذلك .

ولعل لبييريا هي خير مثال بضرب لهذا الاقتصاد القائم على النقل . فقد نالت فيها عام ١٩٢٦ شركة فيرستون للمطاط الموجودة في مدينة اكرون (اوهايو) ، امتيازاً مدته ٩٩ سنة يخولها استثمار مليون إنكسر مختارها ، بسعر ٦ سنتات للإنكسر الواحد ، فاختارتها بالطبع من الاراضي الطيبة في البلاد بحيث ان اصحاب الاراضي المحاورة لاراضي الشركة المذكورة من قبائل تلك البلاد والذين لم تنزع ملكيتهم عنها مباشرة سلخوا بطيبة خاطر بتنقيها حتى ان كل النظام الاقتصادي التقليدي الذي كان سكان القرية يسرون عليه من قبل ، تبدل ليأثلف مع النظام الجديد الذي وضعته الشركة . فالمطاط هو من هذه الزراعات الأحادية التي تغطي ٩٠٪ من صادرات تلك البلاد . وفي المقابل على لبييريا ان تستورد الجانب الاكبر من الاشياء التي تحتاجها . فالشركة تستورد الارز بما يكفي لاعالة عمالها البالغ عددهم ٢٥٠٠٠٠ عامل من ابناء البلاد ، كما تستورد كل شيء من اللحم الى حبة البندورة بشكل معلبات اميركية . وهي تستورد نصف ما تستورده هذه البلاد بواسطة احد فروع هذه الشركة المعروف باسم الشركة الاميركية للتجارة . والدور الذي يمثله سكان لبييريا في الحركة التجارية في بلادهم هو دور ضعيف للغاية : فالتجارة بالفرادى هي بيد الآسيويين ، وما تبقى من النشاط التجاري يقع بيد الاجانب . وهكذا ان مليونين من السكان لم يكن لهم عام ١٩٥١ ، سوى ٣٤٧ مدرسة ابتدائية تضم معاً ٣١٠٠٠٠ طالب وطالبة .

وهكذا نرى كيف يقوم في البلاد نظامان اقتصاديان متجاوران : هنا ، اقتصاد استهلاكي يعتمد السوق المحلية تهيمن عليه شركات كبيرة وتغذيه مزدروعات اوروبية واميركية تستخدم في سبيل تأمينه يد عاملة متوفرة رخيصة ، وهناك اقتصاد عائلي لا عدة له ولا عتاد ، ولا عمال مأجورين يؤمنونه ، يتألف اصلاً من مجتمعات تتبادل الخدمات وعمليات التسليف ، تبسيع بالاسعار التي تعينه الشركة ولا تلتج سوى كمية ضئيلة من المواد الغذائية لا تفي بالحاجة .

تأزم وضع ابناء البلاد
كانت من بعض نتائج الاهتمام بتأمين المواسم الزراعية المعدة للتصدير ، اتساع الاراضي الزراعية ، وبالتالي إنهاك الاراضي التي تمست تعريتها من الشوك والعوسج باحراقها . فقد اعملت الطرق والوسائل التي سار عليها ابناء البلاد باعتماد الزراعة المتبدلة التي تحافظ على غنى التربة باراحة الارض وتدويرها مدة كافية . وهكذا ضاع التوازن الذي قام من قبل بين امكانيات تربة فقيرة على العموم ووسائل وادوات تقنية تستخدم في استثمارها ، مراعية نظام الامطار ومقتضيات فصول السنة والمواسم المزروعة ، ولم تلبث ان ظهرت النتائج . فالتوسع في زراعة الفول السوداني في السنغال جبر الى إنهاك

التربة في مقاطعة لوغا وكاير والتوسع في زراعة شجر المطاط في الشاطئ، الذهبي جعل الاراضي الحرجية تتقهقر بشكل مخيف ، كما ان التمويل على المحاربت التي تحرق التربة عميقاً في استثمار الارض عجل في انهاك التربة وفي تعريتها. فالحرارة العميقة وزيادة مساحة الاراضي المزروعة والتقليل من الاراضي المهولة ، وتراجع الغابات والاحراج والمساحات العشبية ، كل ذلك كشف عن تربة حديدية جدهاء هي طبقة الصلصال الاحمر الفقير . وها هو اوغست شيفالبييه الذي اخذ يتجول عام ١٩٥٠ في المنطقة الصحراوية والسودانية الواقعة في هذا القسم من افريقيا الغربية الفرنسية والتي زارها لأول مرة قبل ذلك بخمسين سنة يعرب عن دهشته امام ما شاهد من موت النباتات وافر الرمل الزاحف . والملاحظة ذاتها تبدو لنورس شيفالبييه عند زيارته مدغشقر حيث تنهال التربة الى الوديان والى البحر تكشف الطبقة الصخرية وقد تجردت من تربتها وحشيشها .

نظام الاراضي المحفوظة
والعمل الاجباري

ويزداد وضع ابناء البلاد سوءاً على سوء من جراء نظام الارض المحفوظة والامتيازات الممنوحة للاروبيين. فقد وزعت في كينيا ، عام ١٩٥٠ على ٢٣٤.٠٠٠ معمر اوروبي ، ٤٢٤.٠٠٠ كيلومتر مربع من اطياب الاراضي واجودها ، بينما نرى ٣٤٣.٠٠٠ من ابناء البلاد الاصليين يمشرون في ١٠٨٤.٠٠٠ كم مربع من الاراضي المحفوظة بعضها اراض قاحلة جدهاء ، وبذلك نسال المعمر اوروبي ٢٤٠ هكتاراً من الاراضي الطيبة ، سهلت طرق الاتصال بها وقهدت بيئها ليس تحت قصر رب عائلة من ابناء البلاد ، سوى ٣ هكتارات من الاراضي المتوسطة الاتساج . وفي روديسيا الجنوبية ينال ٦٥٤.٠٠٠ من الاروبيين ١٨٥٤.٠٠٠ كيلو متر مربع بينما لا ينال ١٤٥٠.٠٠٠ من ابناء البلاد ، سوى ١١٥٤.٠٠٠ كيلومتر مربع . وفي تنفانكا يعيش $\frac{1}{2}$ السكان من ابناء البلاد على عشر مساحة البلاد ؛ وفي الكونغو البلجيكي ، نرى تحت تصرف شركات بلجيكية ضخمة ، مثل شركة زيوت الكونغو البلجيكية وشركة السكر الكونغولية ، عشرات الألوف من الهكتارات من الاراضي الزراعية الطيبة .

والقصد من نظام الاراضي المحفوظة ، توفير اليد العاملة للاستثمارات الخاصة . فالسكان الذين هم بحاجة الى موارد كافية ، او يضطرون الى دفع ما يترقب عليهم من رسوم نقداً ، عليهم ان يعملوا في المزدراعات الاروبية كيد عاملة مسأجورة ، وان ينتجوا في الاراضي الواقعة تحت تصرفهم ، محاصيل معدة للتصدير . وهذا بالذات ما عناه حاكم كينيا العام ، سنة ١٩١٣ عندما كان يؤكّد :

« الضريبة المفروضة هي السبيل الوحيد لارغام ابن البلاد على مفادرة الاراضي المحفوظة بحثاً عن عمل له ... فهي الوسيلة الوحيدة لرفع مستوى الحياة لدى ابن البلد ، وهذه الطريقة وحدها تتوفر اليد العاملة في البلاد وتحسد الاجور . ان رفع الاجور من شأنه ان يخفف الطلب على اليد العاملة ، اذ انت اجوراً اكبر تمكن لابناء البلاد من دفع الضرائب والرسوم المترتبة عليهم بأقل قدر من العمل . »

والعمل الاجباري يهدف لمثل هذا الغرض تحت ستار اما زراعات مفروضة « الغرض منها

التدريب على العمل الزراعي، كما هي الحال في افريقيا الاستوائية الفرنسية، اود برسم الغربية (كما هي الحال في الكونغو البلجيكي عام ١٩٣٣)، وأما تحت ستار مصادرة وتسخير من قبل الادارة لتأمين القيام ببعض الانشاءات العامة : من طرق وخطوط حديدية... فالاشغال الشاقة حرمتها معاهدة جنيف المعقودة عام ١٩٣٠ حتى لو كان الفرض منها تأمين المصلحة العامة، الا ان العمل بهذه المعاهدة وتطبيقها اقتضى سنين عديدة قبل وضعها موضع التنفيذ. وقد صدرت بين ١٩٣٠ - ١٩٣٧ في كل من مقاطعة افريقيا الغربية الفرنسية وفي مقاطعة افريقيا الاستوائية الفرنسية هذه قوانين للحد من اشغال السخرة الشاقة، ثم جرى استبدالها بفرض رسم بديل هنا او بافتكاكها نقداً. اما في الكونغو البلجيكي وفي مدغشقر، فباشغال فرضت على المهجندين. وفي سنة ١٩٤٦ فقط ألغى العمل بالاشغال الشاقة بصورة نهائية في الممتلكات الفرنسية الا ان الاخذ بهذه الطريقة بقي جارياً في المستعمرات البرتغالية، وبالحداد جنوبي افريقيا ولو بصورة غير مباشرة.

تقل السكان
هذه الاوضاع الجديدة التي طبعت الحياة الاقتصادية في هذه البلاد هي وراء هذه التغيرات التي لحقت المجتمعات الوطنية، من ميزات البارزة التغيير الجذري الذي طرأ على توزيع السكان. فقد شهدت حركة توطين او تحضير واسعة النطاق من جراء الانهيار السريع الذي اصاب المجتمعات البدوية القائمة عند تخوم العالم الاسود. ففي الصحراء الكبرى كما في الجزيرة العربية وبادية سوريا، قامت قبائل مهمتها الغزو سريعة الحركة والتنقل، تستخدم في غزواتها وهجومها الحاطف، ضرباً من النوق والجمال اللشيطة السريعة العدو لجمالها في ما من من كل مطاردة او ملاحقة، يخضع لسيطرتها سكان الواحات حتى سكان مناطق السودان. وهذا بالتام هو وضع قبائل رغبية الضارية على حدود ريو اورو وحدود موريتانيا. ومنذ ان اصبح بالامكان، منذ عام ١٩١٤، تأليف وحدات المهجانة، مزودة بالاسلحة الحديثة، اخذت الصحراء تفرغ وتخلو من روادها، واستهوتهم حياة المدر فاستكانوا واستقروا واستأنسوا الى المراكز الآهلة، وبذلك فقدوا كل سلطة لهم على الزنوج او البربر الذين الفوا السيطرة عليهم.

ومن جهة اخرى، فالسكان اخذ عددهم بالنمو والارتفاع ولو لم تستطع تحديد النسبة او المعدل بالدقة المطلوبة. ان تطور الطب الاستوائي على يد تلاميذ باستور واتباعه ممكن من طرد الحمى البرداء على أشكالها، والهيضة والدنك والبرص والهواء الاصفر ومرض الثوم والزحار الاميبي، والحمى الصفراء والتدوة الحيطي وداء الانكلوستوما. الا ان جانباً كبيراً من هؤلاء السكان يشكون من سوء التغذية ويتمرضون بالتالي للعصر الخبيث كما ان هجرة الشباب منهم يعرض جديداً للخطر نسبة المواليد. مع العلم ان معدل الوفيات بقي عالياً من جراء قتل بعض الامراض الرثوية والامراض الزهرية، ومن اشتداد الادمات على المسكرات، وسوء التغذية، ونقص المواد الغذائية. ومع ذلك فحركة المواليد تفوق الوفيات لزيادة في المواد الغذائية، (ففي

مدغشقر مثلاً زادت المواليد على الوفيات من ١١٠٠٠ عام ١٩٤٦ ، الى ٥٩٠٠٠ عام ١٩٥٣ ، الامر الذي اضطر معه جانب من السكان للانتقال الى حيث يستطيعون تأمين ما يقوم بأودهم . وهكذا نرى كم هي كبيرة حركة التنقل والانتقال بين العمال . فهم يشكون الضيق في هذه المناطق المحفوظة التي اخذت انتاجيتها تضيف وتتناقص ، فهم مضطرون للبحث لهم عن عمل في الاراضي التابعة للمعمرين او يبحثون عن الاماكن الفارغة او يقيمون على مقربة من القرية المجتمعة او يذهبون للعمل في هذه الورشات القائمة في المدن . فالمباشرة بالاشغال الكبرى كبناء الخطوط الحديدية أدى ، في بعض الاحيان ، الى اخلاء مناطق بأكملها . فبناء خط الكونغو - المحيط اقتضى تحقيقه ، بين ١٩٢٠ - ١٩٤٠ من ٢٠٠٠٠ - ٣٠٠٠٠ عامل ، والتعهدات التي أبرمت اقتضت تشغيل نصف سكان الغابون من ٢٠ - ٤٠ سنة حتى انهم تعافدوا مع عمال أوتشي بهم من نيجيريا .

هنالك مهاجرة وقتية او نهائية نحو البلدان التي تدفع اجوراً أطيب من المستعمرات الفرنسية الى المقاطعات الانكليزية ، في الشاطيء الذهبية وفي نيجيريا ومن الغابون نحو غينيا الاسبانية . ان اكثر من نصف سكان الداومى قاموا برحلة او اكثر في مقاطعة الشاطيء الذهبية ، وكان الزنوج ينزحون بالآلاف من الموزمبيق ومن الكونغو البلجيكي ليمسوا عمالاً في روديسيا او في افريقيا الجنوبية . وكثيرون من الشبان ، فروا تفادياً منهم للخدمة العسكرية التي كان عليهم ان يؤدونها ، من المقاطعات الفرنسية الى المقاطعات الانكليزية حيث لا خدمة عسكرية مفروضة . وحركة التنقل هذه شجعت عليها ودعت اليها رغبة العمل في المدن اذ كانت تتيح للاسرة فرصة الظهور والبروز اجتماعياً ، وهي فرصة رأى فيها الشبان ساحة لهم للتخلص من هذا الوضع الثانوي الذي كثيراً ما أقصر عليه في أسرهم ، او للتخلص من سيطرة وتابعة رئيس القبيلة المشدودين اليها بحسب تقاليدهم ، او للحصول على بعض النفوذ او بعض الشأن لدى الاقارب المتخلفين في قريتهم . هنالك قرى تنتقل احياناً بكاملها ، فبدلاً من ان يفرقوا في عزلتهم ، كما في السابق ، فهم يقيمون على مقربة من الطرق بحيث يسهل عليهم الامتزاج في الحلقة الاقتصادية المحلية .

التزوج من الريف وازدحام المدن من نتائج هذه الحركة المحتمومة ، إفقار الريف تدريجياً . هنالك قرى كبيرة عديدة في الغابون او في الكونغو زالت من الوجود او انتهى بها الامر الى بضع زرائب او بضعة اكواخ . فهم يمددون الى الفساية ، بعضهم يبدو وكأنه بحارة جوفاء ، لا تقع العين فيها الا على النساء والشيوخ والاولاد ، فاضطرب ميزان الجنس وتقلب عدد النساء على عدد الرجال . وبلغ من حدة حركة التزوج من الريف في السنغال ، حتى اصبح سكان المدن فيها ٥٠٠٠٠٠ من اصل ٢١٠٠٠٠٠ من سكان الريف . وفي مقاطعات الكونغو الاوسط نرى $\frac{1}{8}$ السكان يقيمون في المدن ، وفي كاتنغا $\frac{2}{8}$ منهم يسكنون المدن وفي الشاطيء الذهبية ١٤ بالمائة والمجراد الريف من سكانه في عدد كبير من

القاطعات ادى ليس الى خلخلة المجتمع الريفي وبلبلته فحسب بل تسبب ايضا في تأخير النظام الاقتصادي بين الاهلين وأدى الى فقدان خطير في التوازن بين الريف والمراكز الصناعية . فمن اصل ١٢ مليون نسمة في الكونغو البلجيكي ، هنالك ٢١,٥ بالمائة (اي ٢٦٠٠.٠٠٠) كانوا يعيشون ، عام ١٩٥٤ بعيدن عن نطاقهم القبلي او من وسطهم التقليدي ، في مخيمات الاشغال والمراكز الخارجة عن التقاليد او في المدن الافريقية مقابل ٨,٣٣ بالمائة عام ١٩٣٨ و ١٤,٩ بالمائة عام ١٩٤٦ ، اي ٣٤ بالمائة من الشبان المفتولي العضلات ، مقابل ١٩,٢١ بالمائة عام ١٩٤٠ ، و ١٤,٣٦ بالمائة عام ١٩٣٥ ، فاذا ما وضعنا جانبا ال ٦٠٠.٠٠٠ من الكهول الذين لا ينتجون (بين جنود وشرطة وشيوخ ومرضى) ، نجد ان مهمة تأمين الاعمال الزراعية وانتاج المحاصيل الغذائية انما يقع معظمها على عاتق النساء ، وعلى نحو ١٧٠٠.٠٠٠ من الذكور البالغين ، وهو عدد قليل جداً . ثم ان هذه الهجرة الضخمة بين الذكور القادرين على الانجاب والانسال يسد البلاد بأزمة حادة من قلة المواليذ .

وقد سجلت المدن في السنوات الخمس عشر الاخيرة تطوراً في حركة السكان والاسكان لا كفاء لها ولا نظير من قبل . فالمدينة ، بنت الانسان الابيض اصبحت مسكناً للاسود . وعدد السكان في مدينة برازافيل يرتفع من ٣٨.٠٠٠ في سنة ١٩١٢ ، الى ٧٥.٠٠٠ عام ١٩٥١ ، ٩٠ بالمائة من سكانها لم يولدوا فيها ، و ٧.٠٠٠ منهم عمرهم اقل من ٣٠ سنة . وفي اتحاد جنوبي افريقيا حيث عدد السكان زاد ٦٤ بالمائة عما كان عليه من ٢٠ سنة ، كانت هذه الزيادة بنسبة ٧٦ بالمائة عند الافريقيين ، وان ٣/٤ الاوروبيين والاسيويين و ١/٥ الخلاسيين و ٤٠ بالمائة من الزوج يسكنون المدن . فمدينة جوهانسبرج زادت ٥٢ بالمائة بين ١٩٣٦ - ١٩٤٦ ، اذ ارتفع عدد سكانها من ٥٢٠.٠٠٠ الى ٧٩٠.٠٠٠ ، ومدينة الكاب ، ارتفع عدد سكانها من ٣٤٥.٠٠٠ الى ٤٥٤.٠٠٠ ، والمرافئ النائية الكبرى في الاتحاد المذكور زاد سكانها اكثر من الضعف منذ عام ١٩٢١ . فقد زاد عدد سكان بريتوريا ثلاثة اضعاف . وفي روديسيا الشمالية فالمدن الخمس التي تؤلف منطقة النحاس وبروكهل تعد من ١٤ الى ١٦٠ الف نسمة وفي روديسيا الجنوبية ٢٠٠,٤٠٠ عامل من الزوج يعيشون في المدن الصناعية او حولها . وفي الكونغو البلجيكي نرى ليوبولدفيل يرتفع سكانها من ٤٠.٠٠٠ عام ١٩٣٩ ، الى ١٩٠.٠٠٠ عام ١٩٥٠ ، ثم بلغ ... ٢٨٣ عام ١٩٥٤ . وفي افريقيا الغربية البريطانية ، لاغوس تعد ... ٢٦٧ زوجي مقابل ... ٢٤ من الاوروبيين ، واكرا تعد ... ١٣٦ نسمة وفريتون ... ٦٤ ، وعيدان ... ٤٥٩ ، وكافو ... ١٣٦ ، وفي افريقيا الشرقية ، نيروبي تعد ... ١٢٠ نسمة .

وحركة الهجرة هذه قد لا تتخذ لها حداً نهائياً . فمعظم المهاجرين يعيشون لهم عن أجر لفترة معينة من الزمن يستطيعون معه دفع ما يترتب عليهم من ضرائب والاقتصاد ببعض الدراهم يقدمونه صداقاً لعروضهم عند الزواج ، وهكذا نراهم ينفرون من العقود الطويلة الاجل ويؤثرون عليها العقود القصيرة الاجل . ومع ذلك كثيرون منهم لن يعودوا لغرام فيقطعون كل

صلة لهم مع عاداتهم واعرافهم الموروثة ، وحتى لو عادوا الى اوطانهم الاولى ، فانهم لا يمتزجون تماماً مع مجتمعاتهم . فقد حملوا معهم عادات جديدة واساليب جديدة وانماطاً جديدة في معايشهم وطرق تفكيرهم كثيراً ما حملتهم على الزواج والاختراب من جديد . ففي الشاطئ الداهي ، هذا القطر الذي يمد من اكثراقطار افريقيا الغربية تطوراً ، نجد ان ٥٠ بالمائة من عمال الصناعة هم من المتقنين . وفي مقاطعة وتووتزريراند ٩٠ بالمائة من اليد العاملة يجب تغييرهم كل سنة . ففي الفترة الواقعة بين ١٩٢١ - ١٩٢٥ ، نرى اتحاد المناجم في كاتنغا العليا يشغل سنوياً ١٠١٢ عاملاً من اصل عدد يبلغ ١٠٥٦٢ عاملاً . وهكذا يكون معدل التجديد ٩٦٧ بالألف ؛ وبعد سنة ١٩٢٧ ، اتخذت الشركة المذكورة اجراءات فضلت معها التعاقد مع عمال متزرجين لمقد عمل مدته ٣ سنوات . وهكذا يهبط معدل التجديد الى ٣٢ بالمائة . وبذلك يبقى عالياً نسبياً . وقد أدت هذه النتائج الى تثبيت ٩٠ بالمائة من اليد العاملة ، وهو مثل نظيره لك لا مثيل له قط ولا كفاء في تاريخ افريقيا السوداء .

خلخلة التركيب الاجتماعي القديم
وهكذا وهنت الأطر الاجتماعية المعروفة : القبيلة والفضد
والامرة (التي تؤلف الخلية الاساسية) ودولها الانحلال

والاضمحلال سريعاً وقد أخذوا يشعرون بالدور المخلخل للاستثمار حتى في هذه المناطق حيث يكاد لا يشعر الناس بالوجود الاوربي ، وحيث الحياصة الاقتصادية لا تتمدى اصغر اشكال حرصة النقل والانتقال وحيث تغلغل المؤسسات والنظم الجديدة هو في ادنى حدوده . فالجتمع مهما كان صلماً متيناً لا يكاد يقوى امام رفض الشبان القبول بالعمل الاجتماعي ، والتقييد بالنظام القروي وبالتقاليد التي تتحكم بالزواج . والمهم في الأمر هو الدور الذي يلعبه المال . فالى جانب الانتقال الى الاقتصاد النقدي ، فقد حرصت سلطات الاستعمار على تكوين طبقة من الفلاحين وتشجيع الاستثمار والملكية الفردية للارض ، والى تقوية الروح الفردية الزراعية . فالاملاك الخاصة بالقبيلة تبقى مشاعاً بينما الاستثمار يخرج عن ذلك ، فكل واحد يستثمر حقله كما يريد . فالارض اصبحت بذلك مصدراً من مصادر الرزق الفردي ، وبالتالي موضوع تبادل تجاري . وراح بعض زعماء القبيلة يزرعون القطن في مساحات شاسعة والككاو والفول السوداني ، وقد تغير هنا كما في بلدان الشرق الادنى وبلدان شمالي افريقيا مستوى الحياة ، فبعد ان كان موحداً يسير على صراط واحد ، أخذ يتلون ويتنوع ، وظهرت طبقات جديدة في المجتمع اساسها الثروة العقارية . ومع زوال الروح المجتمعية زالت كذلك الوحدات السياسية القديمة العمود وضعت سلطة الزعماء التقليديين ؛ والعلاقات الادبية والشائخ الخلقية التي كانت تشد افراد العائلة بعضاً الى بعض ، تراخت عراها . وزعم العائلة لم يعد ، كما في الماضي الوسيط ، في مجتمعه بين مجلس الاختيارية ، فهو مكلف بتأمين الخدمة الدينية . فقد اصبح خادماً لدى الابيض يتناول منه الاوامر وينفذها ، ولم تعد القبيلة سرى قيادة محلية . وفي المدينة لم يعد شيخ الحارة رئيساً روحياً بل موظفاً مكلفاً على الاخص بامور الاحصاء وبمجاية الرسوم المتوجبة ، فسلطته

موضوع اخذ ورد ونفوذه ضئيف للغاية . والمؤسسات التلقينية التي كانت تضم كل شبان القرية تحت سلطة رئيس واحد حيث كانوا يتلقون مبادئ المساهمة بالاشغال المشتركة ويقومون بنصيبهم في تحمل الواجبات المفروضة على الهيئة والذين كانوا يلعبون دوراً بارزاً في شدد اواصر المجتمع القروي ، ويمدون الشبان للحياة ، قد اخذت بالانهلال بعد ان تملّص عدد كبير من الشبان من عضوية هذه المؤسسات . والطريقة العشائرية التقليدية التي اصبحت في نظرم قياسية مرهقة ، جرى رذلها واسقاطها من الاستعمال . وراح الكبار يتأفون ويتذمرون من تراخي الانضباط ، ومن عدم الاحترام الذي يبديه الشباب نحوهم ، بعد ان صاروا يتغيبون عن القرية دون ارادتهم ، كما يرفضون الامتثال لاوامرهم عندما يعودون اليها ويثيرون المشاكل .

والكثثة التقليدية الصلبة التي كانت تتألف منها الأسرة اخذت بالانهلال والتراخي . والاسر الكبيرة اخذت تنقسم على نفسها الى عائلات صغيرة مستقلة والانضباط العائلي قام من يتنكر له وينتقص منه باسم حق الفرد ان تكون له وارداته الخاصة . وتطور الزواج هو من هذه العلامت المميزة للقطيعة الجذرية التي تمت ضمن هذه القيم التقليدية ، كما ان وضع المرأة دخل عليه كثير من الخلل والبلبلة . في هذا النظام الاقتصادي القديم القائم على التبادل والتعاوض في الخدمات ، لعبت المرأة دور العامل الرابط بين الأسر المتصارمة كما ان الزواج كانت تبت بأمره الفئات العائلية المعنية بالامر . اما اليوم ، فالاقتصاد التقدي والمالي جعل من المرأة موضوع منافسة وعملية رابحة لاسرتها ترضى بزواجها طمعاً بالبائنة التي اصبحت ثمن سلعة عادية سجلت احياناً رقماً عالياً جداً (في الكامرون ١٠٠،٠٠٠ فرنك في عام ١٩٥٢) . ولما كان هدد كبير من الشبان يهجرون عن تقديم مثل هذا المبلغ ، فقد آثروا ان يبقوا خارج حظيرة الزواج ، لما يزيد من حظ الاغنياء ومن حظ الكهول ايضاً . فالمراسون من جهتهم حاربوا تعدد الزوجات ، والادارة التي لا تحب ان تتعامل في تخصيصاتها وفي الترميزات التي توزعها الا مع الافراد او مع رب المنزل ، تشجع هذه الروح الفردانية . فالمرأة تستفيد من هذا الوضع : فهي ترفض الانصياع لرب الأسرة او الاخذ بنصائح من يكبرها سناً ، فهي ترغب في ان ينظر اليها كرفيقة ، ينبغي معاملتها ومراعاتها بكل لطف وسخاء . فالاختطاف ضمن العشيرة ، والتسري والمعاشره غير الشرعية وحوادث الطلاق حوادث تتعدد وتتكاثر كما يزداد البغاء بين الجماعة . ففي كل مكان نرى الصعوبات والمشاكل تقوم سواء في النظام الاموي او في النظام الابوي ، كما تشتد النزعة لاحلال سلطة الاب محل سلطة الخال .

ففي داخل الأسرة بمنهاها الواسع او بمنهاها الحصري الضيق ، فالعلاقات بين الاب واولاده وبين الزوج وامراته ، طراً عليها بعض التمييز . فانكشار التعليم والتوسع فيه اثار مشاكل وصعوبات في الإطار العائلي . فعمل مقاعد التدريس يتلقى الطلاب افكاراً ريتعسسون بأمر لا تخطر على بال ذويهم ، فيكتسبون في المدرسة معلومات لا يتم مثلها او بعضها لوالدهم وكثيراً ما تتناقض والاعراف المعمول بها في الأسرة . وفي المدن ، حلت الالعاب الرياضية والسينما والرقص الاوروبي

وغير ذلك من اسباب الملو عمل الملاهي التقليدية التي شتوا عليها . ومن جهة ثانية فالمرأة هي اقل تعليماً واقل تطوراً من زوجها ، فهي ألصق بالحرفات والقرول بها وبالاعراف والتقاليد المتوارثة من زوجها ، وهو وضع ينشأ عنه طلاق روحي يبعد فكرياً بين الزوجين .

وظهرت في المدن جمعيات جديدة - جمعيات تسلية وجمعيات تعاونية - ، وقامت على مبادئ جديدة تغاير ان لم تناقض ما عرف منها في الماضي وكلها تدل صراحة على أن الشبان لم يعودوا ليرضون بالتقاليد الماضية ويحاولون استبدالها . وقد زالت شيئاً فشيئاً الديانات والعقائد المتوارثة مع زوال أطر الحياة الدينية القديمة : فالديانة الطبيعية حلت محلها المسيحية او الاسلام هذه الديانة المسيطرة في الشمال ، او اشكال عدة من هذه الكنائس الزنجية المنشقة ذات النزعة التلقيفية ، ومع ذلك فلا يزال عالقاً في اعماق النفوس بقايا راسخة من الصنمية ومن العقائد الطبيعية ، كالاتقاد مثلاً بتناسخ ارواح السلف ، والاعتقاد بالحرمات الدينية وعبادة الآباء والتعظيم ، والرغبة في مواراة اجسام الموتى حسب تقاليد السلف .

لا شك قط في ان الثورة ضد القيم التقليدية ليست شاملة او عامة ومعظم الشبان يلتزمون بالعودة للحياة القروية والاستمسك بأعرافها ، التي لم تعد تنهض على التقاليد فقط ، وهذا التفكير الذي بدت معالمه يستمر متصاعداً . وهكذا نشهد تناثر المجتمعات والفئات الاجتماعية ، كما يقوم التضاد بين سكان الريف وسكان المدن وبين المحدثين والقدامى والشبان والشيوخ ، بين المجتمع الجديد الذي اتخذ قاعدة الفلوس او الثراء الشخصي والافكار المستوحاة من الأوروبيين .

المجتمع الجديد : المتطورون
افضت حركة عصرة المدن وتجميلها ، وتنقل السكان وانتقالها وتطوير القرية والتعليم ، وعلى الاجمال الاتصال بالبيض ، الى ظهور هنصرين اجتماعيين جديدين ، تألفا من : يورجوازية أشير اليها عادة باسم « المتطورين » وبروليتاريا . فكل الوطنيين بلا استثناء الذين يدخولون في خدمة المؤسسات الأوروبية او تكون لهم علاقات مع البيض ، يقضون على نسبة تكبر او تصغر وبشكل يختلف سرعة ، علاقاتهم مع الفئات التي ينتمون اليها . ان اختلاطهم وتمازجهم بعمال من فئات ومجتمعات عرقية مختلفة ، لهم افكارهم ونظرياتهم الخاصة ونمط معيشي يختلف عما عندهم من افكار ونظريات وانماط عيش اقتصلت بهم من اعراف القرية وتقاليدها المتوارثة ، ينمي فيهم الاعتقاد ان هذه الافكار والنظريات والمناهج الحياتية ليست بالافضل . ومن جهة ان اكتسابهم لاساليب وطرق عمل جديدة ، والاقتداء بعبادات واخلاق البيض الذين يلازمونهم يجعلهم يشعرون بالقلق والازعاج من هذه الأطر والمعادن القديمة التي تلازمهم ، كما ان تحسن مستوى عيشتهم واقبالهم على الملابس والازياء والوان الطعام الأوروبية (كالخبز والحليب المحتر والمعلبات) مما ألفت الابيض استعماله ، قد يجدهم الى نزع المعادات القبلية التي ورثوها ، والى الاطراح جانباً حياتهم الروتينية .

كل هؤلاء الملونين الذين نزحوا الى المدن بالمليين ، والذين تميزوا عن غيرهم بما تم لهم من تربية وتعليم ويحيدون الفرنسية والانكليزية حسب المناطق التي ينتمون اليها ، تؤهلهم للتعامل مع

البيض ، والذين تؤهلهم عاداتهم المكتسبة وتطبعهم بالطباع الأوروبية ، يؤلفون فئة المتطورين بما فيهم من تجار واطباء ومربين ومعلمين وكتاب ومستخدمين وموظفين ، كل هؤلاء يتحسسون عميقاً يمازجية الحضارة الغربية ويتألمون في صميمهم من هذه التناقضات والمفارقات القائمة بين نزعاتهم وامانيهم ورغائبهم بالعيش كالأوروبيين ، وهذه الاوضاع الغربية المستهجنة التي لا تزال قائمة في الأحياء الافريقية . فهم ينهجون نهج الأوروبيين في حياتهم عندما تقودهم الاقدار الى زوجة مستنيرة « متطورة » ، شعار رمز النهوض الاجتماعي الذي يؤذن بالانتقال من العيش في الكوخ الغرابي الى بيت سكن مبني بالحجارة او بمادة صلبة قوية ، على النمط الاوروبي . فهم يؤلفون بالفعل الطبقة المفكرة التي بالرغم مما لها من وضاعة النسب والاصل والمحدد والمستوى القوي الذي لا يزال بدايئاً تطمح للقضاء على هذه الفوارق القائمة في الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتذكر بما لها من نفوذ ومنزلة في اعين بني جلدتهم واقاربهم ، ببعض فئات برزت في المجتمع الروسي بين ١٨٦٠ - ١٩٠٠ .

قتل الروح القبلية يتم بمركتين متزامنتين : من جهة إطرار العادات والأعراف التقليدية ، والأجماه و تحو العالم الابيض الذي برغم من قربه لا يزال مع ذلك بعيداً ومغلقاً . ومن هنا الرغبة الجامعة الى العلم والدرس : يجب ان تتعلم كل ما يحسنه الرجل الابيض لنحصل على ماله من كفاءة وجدارة ، وماله من اختصاص تقني ، وللتساوي معه في الامور الاقتصادية ، ولبلوغ المراتب والوظائف المفتوحة امامه ، والتمتع على مثاله وغراره بالاحترام والنفوذ والسلطان .

بروليتاريا المدن الى جانب طبقة المتطورين او الطبقة البورجوازية تقوم بروليتاريا العمال الصناعيين المهاجرين الذين لا يزالون قلة . فهي تعد في تقدير البعض مليون وخمسة الف نسمة من اصل ١٣٠ مليوناً يقطنون افريقيا السوداء . هي نسبة ضئيلة انما أخذت بالنمو بسرعة وتؤلف منذ الآن قوة تقف في وجه النظام الاقتصادي الاستعماري التقليدي . فهي تمثل ٣ بالمائة من مجموع السكان في الشاطئ الذهبي ، و ١ بالمائة في نيجيريا ، و ٧ بالمائة في تنغانيكا ، و ٨ بالمائة في كينيا ، و ١٧ بالمائة في روديسيا الجنوبية ، و ١٨ بالمائة في روديسيا الشمالية . واذا ما قورنت بالبالدين ، فهي تمثل ١٢ بالمائة في روديسيا الشمالية ، و ٥٨ بالمائة في مقاطعة ليوبولد البلجيكية ، و ١٧ بالمائة في ولاية كانتنغا .

يختلف وضع هؤلاء العمال باختلاف الاقطار التي يعملون فيها ، سواء كانوا في المدن حيث لا تنتظم صفوفهم اية جمية او مؤسسة ، ام كانوا في هذه المناطق التي تقوم فيها مشروعات كبرى انشأت في سبيلهم مراكز يقيمون فيها تؤمن لهم اسباب العيش كما انها جهزت بالانشاءات الصناعية ووسائل التعليم ، وعلى هذا الشكل قامت المراكز الصناعية الخمسة الكبرى : في لاند والشاطئ الذهبي ، ومناجم القصدير في نيجيريا ، ومناجم النحاس في كانتنغا و روديسيا الشمالية (في بروكن هل) . وهذا الوضع بالذات توفر في مزدروعات الاوليفر في الكونغو البلجيكية . والوضع يبدو سيئاً في كل مكان لعدم استقرار اليد العاملة ولعدم توفر المقدرة الفنية

او المهنية فيما بينهم . وحركة تجديد العمال ملء الفراغ الذي يتركه في صفوفهم العمال الذين يغادرون بسرعة علمهم ، تزداد حدة وحرجاً عدم توفر التدريب المهني الفني في بعض الحرف الموضوعه . وقلة انتاج العمل ل $\frac{1}{4}$ او $\frac{1}{5}$ ما ينتجه الابيض ، يجب ردها اصلاً الى سوء التغذية وظروف الحياة المادية السيئة التي تحيط بهم وعدم توفر التدريب التقني بينهم . ومن نتائج هذا الوضع بالطبع تدني الاجور الذي كثيراً ما يدفع العامل الى ترك عمله ، وهذا التقلب الذي يخضع له يحول حتماً دون اكتسابه قدرة فنية صحيحة . ومن جهة اخرى ، هنالك مشاريع استثمارية اغلبها استثمارية ، تقوم على الهامش . تعنى هذه المشروعات باستخراج فلزات قليلة المردود واستغلال هذه المناجم لا يعود بالربح على اصحابها الا اذا كانت الاجور التي تدفع لليد العاملة هي ادنى ما تكون . وهكذا فالوضع يدور ضمن حلقة مفرغة تتألف من مردود ضعيف وأجور واطية جداً تؤدي الى سوء التغذية والى هذه الاوضاع التي تحف بحياة ملؤها الشقاء . وهذه الظروف والاحوال هي اسوأ ما تكون في اوساط المدن . من اصل ٥٠٠ . ٥٠٠ عامل صناعي في السنغال ، ٦١٪ منهم صناع بنائين ، و ٢١،٥٪ عمال موصوفون . و ١٢٪ مستخدمون . وفي الغابون ٨٣٪ من العمال هم صناع بنائين ، و ١٣٪ عمال موصوفون . فالاجور واطية في كل مكان : فمدنلها اليومي في الكونغو البلجيكي ٦٠ ، ١٦ فرنكاً بلجيكيًا عام ١٩٤٩ ، وفي الكامرون ٤٥ فرنكاً ، وفي التوغو ٦٠ ، ٣٠ فرنكاً ، وفي دكار ١٠٧ فرنكات ، وفي النيجر ٤٢ فرنكاً ، وفي مدغشقر ٣٩ فرنكاً ، وفي الشاطيء الذهبي يتراوح اجر العامل بين ٢ - ٣ شيلن ، وفي نيجيريا من ٩ - ٣ شيلن ، وفي اتحاد جنوبي افريقيا يتراوح الاجر الاسبوعي بين ٢٧ شيلن و ١١ د . لعمال الحط الحديدية والصناعة الميكانيكية في كمبرلي ، و ٣٦ شيلن للعمالين في تجارة الفرق في جوهانسبرغ . اما في المنطقة النحاسية في روديسيا الشمالية ، فالمدن الافريقي يتقاضى اجراً وسطاً ٤٦ جنياً انكليزيا في السنة كلها بينما يتقاضى المدن الابيض ٩٢٠ جنياً اي ٢٠ ضعفاً اكثر .

ارت السرعة التي يتم فيها الدفع الديموغرافي في المدن ادى الى الفصل بين السكان الاوروبيين والسكان من ابناء البلاد ، وهو تمييز له طابع رسمي في المستعمرات البريطانية واتحاد جنوبي افريقيا وهو يختلف عفوية في مناطق الاستثمار البلجيكي والفرنسي ، حيث مدينة سانت لويس ، هذه المدينة الاستعمارية القديمة ، تشذ وحدها عن القاعدة . وهذا الدفع تسبب في حدوث ازمنة سكن مخيفة وأدى الى ظهور احياء من الزرائب والاكواخ الوسخة حيث تتكدس حشود من هذه الاقوام التي فقدت طابعها القبلي . وهذا هو وضع هذه التخاشيب وهذه المدائن التي تطالغ الناظر في اكرا ودكار وبوتو بوتر والكونغو الاسفل في برازاويل وأبيدجان .. حيث نجد الظروف الحياتية التي نجدها في الدار البيضاء او في بمباي . والابحاث النادرة التي اجريت بدقة حول هذا الموضوع تعطي الصورة الواحدة في كل مكان : فيها هي ، عام ١٩٥٠ المدينة الاستعمارية القديمة مباسا حيث الظروف والاحوال المعاشية هي احسن بكثير من اوضاع

مدن كثيرة غيرها ، نرى ٢٦ ٪ من بيوت السكان لا تأتي عملاً : « فالطُمُئيلية العائلية » تسودها ، كما تسيطر من هذه الغرف يمثل الواحدة منها من ٤ - ٥ اشخاص ، وفي ٥ ٪ من هذه المنازل يوجد غرفة واحدة او اكثر للشخص الواحد .

هنالك نسبة كبيرة من السكان لا تأتي عملاً : « فالطُمُئيلية العائلية » تسودها ، كما تسيطر في جميع انحاء افريقيا وتزيد الوضع بؤساً وشقاءً والناس اختلاطاً . هنالك العديد من القرويين غادروا قراهم وهم غير واثقين ان يجدوا لهم عملاً . ينزلون ضيوفاً ، وهم جادّون في البحث عن عمل ، على قريب لهم او نسيب او نصير يعمل ولا يستطيع التهرب من واجب الضيافة هذا . ففي السنغال ، من اصل ٥٠٠،٠٠٠ من سكان المدن ، ٥٥،٠٠٠ منهم فقط هم عمال في الصناعة . وفي الكونغو الاوسط ١/٥ يعمل بصورة مستمرة .

٢ - التوتّر الاجتماعي

« المجتمع الاستعماري »
الشعور المتزايد بهذه التبعة التي تشد الشعوب المستعمدة ، وبقظة الروح الاستقلالية فيهم ، اثار فيهم مطالب جديدة وحالة من التوتّر مختلف شدة وقدراً باختلاف هذه الاقطار . ففي المستعمرات ذات المناخ المعتدل حيث يقوم استثمار ابيض مستقر تأصل في الارض او في سبيل التأصل والاهراق ، كما هي الحال مثلاً في افريقيا الجنوبية ، في كينيا او في روديسيا ، فالقضية لا تبدو على الوضع الذي تبدو عليه في هذه المستعمرات الاستوائية حيث يؤلف البيض فئات عابرة يتجددون باستمرار . يعمل في هذا النوع من المستعمرات على الاخص شبان معظمهم عزب (معدل السن في دكار ٢٧ سنة ونسبة الرجال البيض الى النساء ١٧٠ رجلاً الى ١٠٠ امرأة من البيض) جاؤوا يبحثون لهم عن ظروف حياتية أفضل وبارك : من عسكريين وموظفين ومستخدمين لدى الشركات الخاصة ، وعمال وحرفيين الذين يرون في العيش في المستعمرة خطوة وتطوراً الى الامام من بقائهم في بلدهم الأم ، بشرط ان « يتحلوا بذات الارصاف وان يكونوا من اصل اجتماعي واحد ، حيث يتمتعون بظروف مادية احلم وأرقى ، وحيث يتاح لهم الوصول بسهولة اكبر الى مراكز قيادية او ملاكية ويبلغون مستوى من العيش هو في البلد الأم من حظ انشاء الطبقات الممتازة » . كما يؤكد بول مرسينه . في هذا « المجتمع » الاستعماري ، تَبَنُّهُم معالم الفوارق الطبقيه ، وتضع الحواجز الفاصلة بيننا يبرز هذا كله في البلد الام ويشد التصك به ، اذ يشد الجميع شعور مشترك بوحدة المصالح الواحدة ، والرغبة في الحفاظ على « هيبه الابيض ونفوذه » هذا النفوذ الذي يتمثل على الاخص في حضور « صفار البيض » موظفين من الدرجات الدنيا وعمالاً غير موصوفين او يرون انفسهم عرضة لمزاحمة الملونين لهم ، والذين يوجسون شراً من تصاعد السود الذين كثيراً ما يفوقونهم علماً وتعبدياً وكفاءة . « فهم يمثلون اضيق أنواع الاستثمار تهماً واكثره رجعية

وعنصرية ، كما يصرح ا. فيليب ،

فالتوتر يشتد على الاخص في المناطق ذات المناخ المعتدل حيث استقر الأوروبيون بصورة دائمة وحيث يعملون مأجورين . فالعنصر المسيطر هنا يستميض عن عدم طمأنينته بتشديده على عدم المساواة العنصرية وباعتصامه ضمن حواجز وفواصل حادة . والتوتر العنصري يخف ويضعف حيث لا توجد بين عناصر اوروبية بروليتاريا تناقض ابناء البلاد ، وحيث يعيش الناس ضمن تقاليد تكسب بالحرية . وكلما اشتد ضغط النخبة السوداء على المواقع والمراكز التي يحتلها الأوروبيون ، نرى المجتمع الاوروبي ينكش على نفسه ، ويزهد في الحضارة والحياة الافريقية . فالمدينة الاوروبية والمدينة البلدية منفصلتان الواحدة عن الأخرى ، كما لا تقوم اي علاقة قط بين الجمعيات والمنظمات الرياضية ، كما ان النوادي لا يفتح بعضها على اعضاء البعض الآخر ، والتعليم الابتدائي المشترك بين مختلف العروق والعناصر هو موضوع نقد ، وعندما لا يقوم انفصال بين المدارس ينزع الابيض الى ارسال اولاده للمعاهد والمدارس الخاصة . ففي المقاطعات الواقعة تحت الاستعمار الفرنسي يؤلف المستخدمون والعمال البيض فيما بينهم نقابات خاصة بهم مع العلم ان ابناء البلاد هم الذين كانت تتألف منهم حتى عام ١٩٥٦ ، النقابات المنتسبة الى الاتحادات العمالية القائمة في البلد الأم . والكشف الذي جرى في دكار يبين ان اقل من ٢ بالمائة من البيض يرتبطون بعلاقات ود وصداقة اي بعلاقات من المساواة مع الزوج وان ثلاثة أرباع الاشخاص الذين تناولهم البحث المذكور « لم يتصلوا قط ولم يفتؤوا علاقات مع الزوج ، حتى ولا بشكل طارئ ، باستثناء ظروف العمل » .

جهل وعدم اكثرات يميلاننا على الاعتقاد ان المساواة امر يستحيل تحقيقه لابل هو امر يستوجب الشجب والذم . ومن هنا كان الصمود في وجه كل مطلب . حتى عندما تكون الادارة في هذه البلدان الخاضعة للسيطرة البريطانية والتي تتمتع بالحكم الذاتي هو المطلوب المرجو تحقيقه ولا ترضى قط ان يُنتقص من وصايتها على البلاد ، فالموظفون ولا سببا الصغار منهم ، يرفضون التعاون مع المتطورين ، « فالخزب الاداري ، الذي شتهر به ليوتيه عام ١٩٢٠ ، سلمت مكرها بالعمل على تطوير ابناء البلاد وفقاً لما يرتأون او ان يتخلوا لهم عن مسؤوليات فعلية ، فهو معني بالحفاظ على نظام ابري وصيانتته من كل عبث بقوة البوليس . وهذا الموقف هو مستلهم اصلا من هذه الاحكام المتناقلة حول السودان الذين يرمونهم بالعجز وبصور عضال . فالزنجي لن يكون قط غير « ولد كبير » كما يوجد « الزوج الاخيار » الذين سيقون دوماً تابعين وخاضعين ، وكما يوجد « الاشرار » منهم اي هؤلاء المتطورون الذين « يقلدون البيض » . ان ارتقاء الزوج والخوف من اضطراب قبولهم في مجتمع البيض أوجد حركة عنصرية تختلف شعوراً لم يكونوا يشعرون بها من قبل وهو شعور يشتد عنفاً وحدة في اوساط البيض الأقل حظاً وقسمة وهو شعور ظهر منذ اليوم الاول الذي اخذت فيه الشعوب المستعمرة تستنكر « هذا الوضع من التبعية التي أقصرت عليه » .

«المنصرية الافريقية ليست سوى ردةً ضد المنصرية الأوروبية»

موقف المستعمرين (١)

كما يقول ر. ب. فان دنغ . وهذه الذهنية او الوضع الفكري اخذت تظهر بين الزوج منذ عام ١٩٤٠ ، على الاخص ، اي منذ ان اخذ الافريقيون يتلقون العلم في اوربا واصبحوا في وضع أهلهم للمطالبة بمراكز الادارة والتوجيه التي كان يحتفظ بها حتى الآن للاوروبيين . فقد اصطدموا بممارسة الدول المسيطرة او المجتمع الحاكم الذي أقصرهم حتى الآن على دور ثانوي في ادارة البلاد وادارة المشروعات الخاصة ، وعرضهم لمنافسة العمال والموظفين البيض الثانويين (كالكتاب والضاربين على الآلة الكاتبة وغيرهم) ، الذين يرفضون من جهة ان يتلقوا الأوامر والتعليمات من الزوج ، كما طمعو ، من جهة اخرى ، للاستثمار بالوظائف الفضلى . هذا هو بالذات وضع النقابات القائمة في اتحاد جنوبي افريقيا التي تسلمت بحاجز اللون ، وهو وضع ما لبث ان امتد الى الاقاليم والاقطار الحاضمة للاستثمار البلجيكي والفرنسي ، اذ اخذ العمال الاوروبيون الذين يعملون في مشروع استماري في دكار ، يحتجون عام ١٩٥١ ، لأول مرة ، على تشغيل العمال الافريقيين الذين يتحلون بذات القدرة الفنية . وهكذا رأى العمال الافريقيون الحواجز تقام في وجههم ، بالفعل أو بحسب القوانين المرعية ، للوصول الى بعض الوظائف ، وهكذا بقي التفاوت عظيماً في سلم الرواتب والأجور بين الاوروبيين والافريقيين .

ونجم عن ذلك شعور مرير بالحمران ، وحقد ضغين ضد الفئة المسيطرة وضد البطء الذي يتطور معه التعليم ، هذه الذريعة الوحيدة للترقي في السلم الاجتماعي ، محتجين على التدابير والاجراءات الرسمية او الطوعية التي تتمثل في التمييز المنصري الذي يسرون عليه ، وضد سوء المعاملة التي يتعرضون لها كل يوم والتي تُشعر الزنجي انه لا يتساوى مع الاوروبي : كالفصل بين البيض والسود في وسائل النقل المشتركة ، وفي ادارة البريد ، وفي المخازن ، واللمهجة التي يخاطب بها الاوروبي الافريقي ، والمؤازرة التي يرضن بها الابيض على الاسود في المستعمرات البلجيكية والانكليزية على الاخص . والنخبة الزنجية التي طبعوا فيها الشعور بالنقص ، اخذت بردة عكسية هي الاخرى لفكرة مأخوذة عن الابيض ، مردها انه ليس هناك من « ابيض خيّر او طيب » باستثناء بعض شواذات : كالرسلين ورجال الفكر . . . ، وكثيراً ما تلقف موقفاً معارضاً للفلسفة او النظرة التمثيلية التي تقول بها الجامعة والكنائس المسيحية . وهذا الافريقي المتفرد الذي يتلقى العلم على الاوروبيين ويستمنحهم الشهادات التي يحملونها ويستلمهم المناهج التي تطبق عليهم بحيث يستحق لقب غير مستعمر ، يشعر في صميم نفسه بوجود حضارة افريقية مضت وسبقت قدوم البيض الى بلاده . وفي وجه هذا الاوروبي الذي يدعي القيام بمهمة استثماره والذي يتبجح عالياً انه اعاد الشباب والنظارة الى المجتمع الوطني الضال في الانحلال والتفسخ ، يحلو لابن البلاد ان يتصور الماضي الذي غير ويستحضر في ذهنه « هذا العصر الذهبي الذي حطمه الاوروبي » . . . ومها يكن من امره ، فلا يسلم للتمثيل ار للتحويل كما اكد ذلك المرسل

(١) بفتح الميم .

المثودستي جيمس غراي الذي أصبح وكيلا لجامعة اشيمونا في الشاطيء الذهبى ، عام ١٩٣٤ بعد ان درّس في جامعة لفنغستن بكارولينا الجنوبية : « كل ما ارغب فيه واقتناه » هو ان يتمدن الزنجي لان يتفرنج ، او يستغرب .

وهذا العداء يحمله الاسود ضد الابيض قد تغذيه فيه مشاعر دينية . ان عدداً كبيراً من زعماء الحركات الوطنية ، تتلمذ على المبشرين ودرس عليهم وشق عليهم كثيراً ان يضطروا في سبيل تحصيل العلم وثمان تربيتهم ، ان يتظاهروا بجهود دينهم وبنذ معتقداتهم ، وهو وضع عدد من زعماء الماوا - ماو بالذات ، كما ان تهجمات المبشرين على الاعراف والمعادن القبلية القديمة وعلى مناسك الطقوس الدينية التي يتقيدون بها ، تجرح من كبرياء الزوج وتمس من شعورهم بعد ان تبين لهم ان الرسائل رغبة منها في حملهم على التنكر لاعتقاداتهم وجهد ايمانهم ، تحاول تحقيرهم واذلالهم . وهذه الاحتكاكات التي طالما تكررت بين الارساليات وبين الذين يجري تدريبهم وتعليمهم اصول الدين المسيحي من الافريقيين ، كانت وراء هذه الشيع الهللية والكنائس المنشقة بين الزوج ، كالكنييسة الافريقية الارثوذكسية كيكويو في كينيا ، والكنيسة المخلصية في بالوكولا ، والكنائس الاثيوبية او الصهيونية ، والطائفة المعروفة بـ *Kimbangisme* او كنييسة القلب الاقدس الكاثوليكية التي تأسست في روديسيا عام ١٩٥٨ ، وغيرها .

ومظاهر هذا القلق والتوتر تختلف باختلاف المناطق وتباين يقابن السياسات التي ينتهجها ابناء البلاد . الا انه مهما كان عليه التنضيد الاجتماعي. والخصومات او المناقشات القائمة بين فئة واخرى ، فهي تلتف على بعضها وتتعد عند اول بادرة لازمة حادة تنشب بين الجانبين ، ويشد التضامن فيما بينها ليس على اساس من الطبقة بل وفقاً للخطوط والروابط العنصرية او العرقية . فالقضية الوطنية ، كما لاحظ لينين ، فبز في البلدان المحكومة ، كل صراع او خصام يهوم أو ينشب بين مختلف الفئات الاجتماعية الاقتصادية .

ردة الفعل بين الدول المستعمرة امام هذا القلق المتباين المعالم ، وهذا الاختار الفكري الآخذ بالازدياد في هذا المجتمع الضالع في الانحلال والتفسخ ، راحت الادارات المعنية في هذه المستعمرات تسمى ، وهي تشدد من وسائل الكبت والقمع والضغط الى ان تبعت الحياة في السلطات البلدية القديمة ضمن الممتلكات البريطانية وان تقوم ببعض الاصلاحات فيها . من ذلك مثلاً إعادة الحق القبلي في الاقطار الواقعة تحت الاستعمار البريطاني ، ومحاولة تشريع المعاداة والاعراف منذ عام ١٩٣٥ ، والاعتراف بالوضع الشرعي للقبيلة ، في كل من افريقيا الغربية الفرنسية (١٩٣٤) وفي التوغو (١٩٣٦) ، والعودة الى العمل بمجلس القرية او الحي عن طريق بمت القوانين والتوسع في النصوص كما جرى في مدغشقر عام ١٩٤٤ ، ١٩٤٨ و ١٩٥٠ ، واتخاذ اجراءات عديدة في الكونغو البلجيكي عام ١٩٣١ و ١٩٣٤ ، إعادة الحياة الى الهيئات والمؤسسات الوطنية التقليدية ، وتقوية سلطة الرئيس او الزعيم على الفئة التابعة له ، وانشاء مؤسسة جديدة جرى انشاء مثلها في روديسيا الشمالية ، عام ١٩٣٦ ،

بالمعلومات الاولية لمكافحة تآكل التربة ، والطفيليات المؤذية والحيوانات القساسة ، ومراقبة المراعي وكيفية استعمال السمدة ، وانشاء التعاونيات الزراعية ، وشروط انشاء مستوصفات صحية وادارتها ، وتحسين الطرق والآبار . وعلى مستوى اعلى ، أنشئت ، في المقاطعات البريطانية لجان استشارية في كل قضاء تشارك في تنظيم العمل والسير على راحة المجتمع . وفي الكونغرس البلجيكي ولاسيا في مقاطعة رواندا أوروندي برز عمل « منظمة رفاهية المواطن » التي اخذت « تدرس وتحقق كل الوسائل الكفيلة بتأمين ما فيه راحة المواطنين في المحيط الريفي المادية والادبية » . وفي المقاطعات الفرنسية قامت « التعاونيات العصرية الريفية المادية من ابناء البلاد » في مدغشقر ، والجمعات الخيرية وقطاعات عصرة الزراعة ، وغير ذلك من هذه المؤسسات التي اخذت تعمل في هذا المجال .

ففي كل نظام استثماري ، جرى تطبيق هذه الاساليب والعمل بهذه التدابير ببطء وبصعوبة كلية ، بالنظر لعجز الاعتمادات المحفوظة او لعدم توفرها بالكلية ، ولاسيا بالنسبة لعناء البيض والادارات لهذه المشروعات او لعدم رضاها عنها او التشكك بفعاليتها .

توارد على افريقيا ، منذ ١٩٤٥ ، من رؤوس اموال للاستثمار
الخطط والاستثمارات تزيد
ما لم تشهد له مثيلا من قبل ، وذلك بعد ان اصبحت الامبراطوريات
من حدة التناهي
الاستعمارية محصورة في هذه القارة . بعد ان خرج الاوروبيون

من آسيا ، توفر لديهم المزيد من رؤوس الاموال والمزيد من التعيين للاستثمار والتشغيل وبذلك يخفزون عجز الدولار الذي يشكون منه في منطقة الفرنك وفي منطقة السارليني عن طريق تشجيع الانتاج في مستعمراتهم لما كان يستوردونه من المحاصيل من الاقطار الاخرى : كالمعادن غير الحديدية والزيت ، والقطن وغير ذلك من محاصيل الارض . ولذا ترتب عليهم تجهيز هذه المستعمرات بالموانئ البحرية والخطوط الحديدية ، والطرق ، وان يوجهوا اهتماما اكبر للناس اي ان يهتموا بادخال تحسينات على اوضاعهم الصحية والتعليم ، وانشاء اقتصاديات سليمة في هذه المستعمرات بتشجيع وتنويع الانتاج الزراعي والصناعي معا . كل هذا كان موضوع سياسة خاصة تخطط لوسائل عصرة العتاد والاجهزة الفنية التي من شأنها ان تساعد على انتاج بعض المحاصيل الزراعية واستخراج بعض الفلزات المعدنية وصيانة الغابات والتربة وتوسيع شبكة الري ، وتوليد الطاقة الكهربائية وانشاء بعض الصناعات المحلية وطرق المواصلات . منذ عام ١٩٤٠ اقر مجلس العموم في بريطانيا قانون اول خطة للتنمية الاقتصادية ، تلتها خطط اخرى عام ١٩٤٥ و ١٩٥٠ ثم اقرت الحكومة البريطانية قانون تحسين الموارد عبر البحار سنة ١٩٤٨ ، وانشأت في سنة ١٩٥٣ رابطة التطوير المالي التي اخذت تبحث عن مشاريع استثمارية للصناعة في عدة مقاطعات . ومن الجانب الفرنسي ، وضعت « الخطة العشرين » عام ١٩٤٦ التي نصت على انشاء صندوق الاستثمار للتطور الاقتصادي والاجتماعي في الاقطار الواقعة عبر البحار تغذية الدولة الفرنسية بمخصصات ، عهد اليه بتمويل المشاريع غير المستثمرة (كالرأف)

والطرقات ومحطات توليد الطاقة الكهربائية) . وفي سنة ١٩٤٧ ، حل محل هذه الخطة ، خطة رباعية راح القسم الاكبر من الاموال المستثمرة لتأمين الانتاج الزراعي والمواد الاستخراجية الاخرى . ثم اطلقت الخطة العشرية للتطوير الاقتصادي والاجتماعي في الكونغو البلجيكي ، التي نشرت عام ١٩٤٩ . اما الخطة الخمسية البرتغالية للسنوات ١٩٥٣ - ١٩٥٨ ، فلم تكن سوى برنامج عام للاشغال العامة التي يجب النهوض بها .

وبالرغم من الفشل الذريع الذي آلت اليه بعض المشروعات : كمشروع الفول السوداني في تنزانيا عام ١٩٤٧ ، ومشروع تربية الدجاج في غمبيا عام ١٩٤٨ ، فقد قامت مع ذلك صناعات للتحويل واخرى زراعية او متعلقة بصيد الاسماك ، ومشاريع استثمار الثعالب وغير ذلك . ومع ذلك فهذه الاستثمارات والتصينات الاقتصادية التي امكن النهوض بها لم تخفف كثيراً من مساوىء الزراعة الاحادية ولا استطاعت ان تحرر الاقتصاد المحلي من ارتباطه وتابعيته للدول المستعمرة . فالبن والفول السوداني شكلا عام ١٩٥٠ ٢/٣ صادرات افريقيا الغربية الفرنسية ، كما الف البن والكاكاو ٦٠ بالمائة من صادرات الكامرون ، والقطن والخشب ٦٥ بالمائة من صادرات افريقيا الاستوائية الفرنسية . وفي عام ١٩٥١ ، كان محصول الفول السوداني ٩٩ بالمائة من صادرات غمبيا ، والتبغ والشاي ٧٨ بالمائة من صادرات نيباسالاند والسكاكاو ٦٩ بالمائة من صادرات الشاطيء الذهبية ، والسيغال ٥٥ بالمائة من صادرات تنزانيا ، والمعادن ٩٥ بالمائة من صادرات روديسيا الشمالية .

كانت الاقطار المستعمرة ابعد ما تكون عن استقلالها الاقتصادي ولذا رأت نفسها اكثر فأكثر تابعة لاروبا ، والسبب هو ان هذه الاستثمارات مصدرها الاساسي من البلد الام صاحبة السلطة ، بينما توجه الاعتمادات المستوفاة من الاقطار المستعمرة نحو القطاعات التي تؤمن لها مزيداً من الارباح والفوائد وذلك بدافع من المصلحة الخاصة . والسبب الاخر هو ان افريقيا اخذت تعتبر اكثر فاعلية كتابع لاروبا . فيجب ان تكون القاعدة العالمية لاروبا في وجه الاتحاد السوفياتي وآسيا . فهي القارة الاخيرة الباقية تحت الاستعمار حيث تحاول انكساراً من جهة وفرنسا من جهة اخرى ان تلتشا ، كل في ما يختص به ، اقتصاداً إضافياً لاقتصادها . ولما كانت تعجز اية دولة استعمارية من استثمار موارد هذه القارة ، فقد نشأ عن ذلك مشروع اورافريقيا الذي ينص على استثمار مشترك لهذه الموارد من قبل الدول الاوروبية مجتمعة . فنحن والحالة هذه ، امام ميثاق استعماري موسع غايته الاحتفاظ لاروبا وليس لبعض دولها ، بالسوق الافريقية وبالطامات والمواد الأولية التي هي بحاجة ماسة اليها .

فالتجمع الافريقي الذي اصيبت مصالحه المادية والادبية في الصميم ردة فعل ابناة البلاد
من جراء سيطرة الاوروبيين عليها ، قام بردة عكسية وذلك باقتباسه بعض عاداتهم واعرافهم وبتبليبه بعض نظرياتهم ، وبتبليبه بعيداً الاخرى منها . فقد احدثت تفتت التجمع القبلي والضعف الذي نزل بالتقاليد الدينية ازمة فكرية ودينية لدى عدد

كبير ، خلقت فراغاً روحياً ، يمكن تبنيه وتبنيه بشكل يختلف جلاءً ووضوحاً ، على طول الساحل الافريقي ، هذه المنطقة التي سيطر عليها نفوذ الاوروبي منذ عهد بعيد ، والتي اخذت تنسج الى الداخل ، وهذا الفراغ يبدو بأشكاله السياسية والدينية او السياسي الدينية مكتنظ لظهور اجزائ سياسية ونقابات واتحادات ضمت بين صفوفها جماهير المتحمسين ، منها مثلاً R. D. A. في افريقيا الغربية الفرنسية ، والكتلة الديمقراطية السنغالية ، والحزب الترقوي التوغوي ، والحزب السوداني التقدمي ، والحركة الديمقراطية للبعث الملاغاني ، والاتحاد سكان الكامرون (U. P. C.) ، وحزب الاتفاق الشعبي الذي شكله نكروما في الشاطئ الذهبي ، والمؤتمر الوطني في نيجيريا والكامرون (N. C. N. C.) الذي ألفه أزيكيويه ، وكتلة العمل في نيجيريا الغربية والاتحاد الوطني التنغاني كسي الافريقي الذي شكله بوليوس نيبديريه . والنقابة الوطنية اصطدمت طويلاً بصموات كبيرة . فقد منعت تماماً في افريقيا الجنوبية وخضعت للمراقبة الشديدة في الكونغو البلجيكي ، ولا سيما لمراقبة البوليس الشديدة . وفي نيجيريا أجيئ تشكيل النقابات منذ عام ١٩٣٨ مع الاعتراف بمجمها بتنظيم الاضرابات والاعتصامات ، وانشئ في الشاطئ الذهبي ، اتحاد النقابات عام ١٩٤٦ ، وفي المقاطعة الفرنسية وروديسيا الشمالية سُمح في السنة ذاتها اي في عام ١٩٤٧ ، بتأليف النقابات العمالية .

واحياناً تظهر بشكل مختلف سرية منظمات للدفاع وتجمع القوى ، منها مثلاً : (جمعيات العمل) في الكامرون وفي الغابون ، ومحاولة التجمع القبلي ، كؤتمر البامون عام ١٩٤٧ الذي جرب ان يشكل بين قبائل الفانغز ، جمعية وفقاً للتقاليد الافريقية المعاصرة تكون بنأى من الوصاية الادارية التي تقوم بها الزعامة التي تقسمها السلطات المستعمرة . وهذه الفئة لا تزال تنقيد بالملك القبلي ، الا ان من ابرز ما يميز بقطة هذه القوميات ، هو الشعور بالتضامن الذي أخذ يظهر من خلال هذه المنافسات العرقية والسياسية ، اقله بين رؤساء هذه القبائل وزعمائها .

هذا الفراغ الروحي يفسر لنا النجاح الذي حققه انتشار الاسلام على بين الاسلام والمسيحية

اختلاف مظاهره « الزنجية الطابع والسمة » ، كالاخويات التي تمكن الشبان من التحرر والتخفف من الروابط التقليدية والاعراب عن مشاعرهم القومية ضد الاحتلال الاجنبي والتي تستعمل من الاساليب والوسائل ما يتفق تماماً وذهنية الزواج . واعتناق الاسلام قد لا يتمدى احياناً الظواهر السطحية ويخفي وراءه كثيراً من بقايا الديانة الطبيعية انما يكون بذاته حدثاً مهما بما يترقب عليه من النتائج ، اذ ان عدداً كبيراً من هذه الجماعات السرية السودانية لم تلبث ان استعالت تدريجياً الى اخويات اسلامية تعمل في الحفاء وتنتشر بين هذه الاقوام التي تجردت من طابعها القبلي التي تسكن المدن والتي اصبحت مراكز نشيطة للدعوة للاسلام ونشره بين السكان . ولما كان الاسلام يسيطر في هذه المناطق الواقعة شمالي خط العرض العاشر ، فقد اخذ يمتد جنوبي هذا الخط بسرعة ٥٠٠ ، ٥٠٠ من المعتنقين له في السنة ، حسب تدرجات الاب بوشو . ففي افريقيا الشرقية ، تأخذ محطة اذاعة القاهرة ومحطة اذاعة باكستان

وخرى هو المهاد الدينية في كل من مصر والباكستان ، والتجار ، والدهاة الذين ترسلهم طوائف الاحدية ينشرون القرآن ويوحون به في وجه المسيحية فتشيل كفته (عربي) . والنسبة المثوية للمسلمين ، في عام ١٩٤٦ ، كانت ٩٠ بالمائة في النيجر و ٨٥ في السنغال و ٨٠ بالمائة في النينة ، ارتفعت الى ٦٠ بالمائة في السودان وقلنا المليا حيث يعطدم بكتلة موسي ، و ٤٥ بالمائة في نيجيريا و ١٥ بالمائة في شاطيء العاج ، و ٧ بالمائة في الدهوماي وفي الكونفو ، وزهاه ٢٠ بالمائة في مدغشقر وفي الحكامرون . وفي الشاطيء الذهبي ازداد عدد المسلمين بين ١٩٣٠ - ١٩٤٥ ، اكثر من الثلث ، وفي غمبيا اكثر من ٢٥ بالمائة وفي الشينة البرتغالية حيث نسبتهم لا تزيد على ٢٠ بالمائة فقد ازدادوا الى النصف ويوجد كتل اسلامية في افريقيا الاستوائية الفرنسية وفي افريقيا الجنوبية . ويزيد عدد المسلمين في كل اقطار افريقيا الغربية من فرنسية وانكليزية وبرتغالية وفي ليبيريا على ١٥ مليون من اصل ٣٦ مليون . فمن اصل ١٣٠ مليون من السود ١٤ مليون هم مسلمون منهم ١١/٢١ موجودون الى الشمال من خط الاستواء . والهاقون موزعون على ساحل المحيط الهندي .

ففي الحين الذي يبدو فيه الاسلام وكأنه جاء خصيصاً لافريقيا ، يعمل معظم الزعماء الوطنيين على مناهضة المسيحية بعد ان يشجب الروابط التي تشدها الى الاستعمار ، كما يرتابون بمخضوع الكنائس المحلية لسلطة غريبة عن البلاد : لندن أو روما والتي يتسم تطورها وتقدمها بالبطء الكلي وليس فيه ما يكفل او يضمن بقاءه . فالتصادم الرسولية في افريقيا الفرنسية تعد اربعة ملايين من اتباع الكنيسة الكاثوليكية الرومانية على خمسين مليون من السكان ، كما تعد افريقيا الجنوبية ٨٠٠ ، ٨٠٠ ، منهم ، من اصل ٧٠٠ ، ٧٠٠ ، نسمة ، و افريقيا الشرقية والوسطى ٤ ، ٥٠٠ ، ٤٠٠ على ٦٧ مليون ، والكونفو البلجيكي وروندا اوروندي ٤ ، ٦٦٠ ، ٤٠٠ على ١٥ ، ٥٠٠ ، ٥٠٠ نسمة . والارسابيات البروتستانتية التي هي اسبق الى العمل التبشيري في افريقيا يتم كثيراً بمطابقة ظروف وشروط الحياة في هذه المجتمعات الزنجية ، كما تحرص على الاكثار من المدارس والعمون المادي والاسعاف الطبي ، وعلى تكوين الكليروس محلي باسرع ما يمكن فهي تنمو بسرعة بدافع من التأثير الاميركي الذي اشند جداً لا سيما بعد عام ١٩٣٦ في هذه البلدان التي تستمرها الدول الكاثوليكية : كالكونفو البلجيكي والكامرون و افريقيا الغربية الفرنسية ، والمستعمرات البرتغالية . وقد انشأت خلال الحرب نوعاً من تحالف فدرالي تبشيري وحققوا تقدماً كبيراً في الكونفو بالرغم من الامتيازات المريضة المحصورة في المدارس الكاثوليكية وحدها . فهم يملون عدداً كبيراً من الاولاد وبعدون اكثر من ١ ، ٥٠٠ ، ٥٠٠ من الاتباع .

والى هذه الاسباب يجب ان نعزو النجاحات التي سجلتها الكنائس المنفصلة التي نشأت عن التبشير الذي قسام به الانبياء البسانتو الذين حاولوا ان يوفقوا بين د عمل الارسابيات المسيحية ذات الطابع الافريقي ، و د بعث الحياة ، ضمن

إطار مسيحي أو شبه مسيحي ، للعناصر الحية في الديانة التقليدية ، .

فمنذ عام ١٨٩٢ ، ظهرت الكنيسة الأثيوبية التي اقامت لها علاقات مع كنائس الزنوج في الولايات المتحدة الاميركية ، والتي قطعت كل صلة لها مع الرسائل لاسباب عنصرية مع الابقاء على تنظيمها وعلى روحها . ثم اتطلت علينا كنائس « صهيونية » وكنائس عنصرية (اي تمت الى المنصرة) التي استبدلت الصورة الباهتة لمسيح البيض بمسيح فرنجي ، واخذت بمناهضة الكنائس المسيحية مناهضة ضارية التي تأخذ مبدأ التمييز العنصري . ومع ان هذه الكنيسة تعد بضع مئات من الاتباع والمريدين ، فهي ترسم طقوس ممددة للتطهير ، كما تفرض تحريمات اكثرها غذائية ، وتنتشر تعاليم وتعلم نبؤات لها تأثيرها على الجماهير المحرومة من وسائل التصرف والعمل ، وهو تأثير يشتد بنسبة ما يلوح بمحاضرة البلاد القديمة في وجهه البيض . من هذه الطوائف في افريقيا الجنوبية الكنيسة المسيحية البدائية ، وكنيسة بافالوفو الافريقية والكنيسة الميثودية الافريقية دلفيجا ، والكنيسة الافريقية الاتحادية في نيجيريا ، والكنيسة المعمدانية في دوالا . والحركة الدينية المعروفة بساعة البرج التي تنتظر قدوم مسيح جديد يولد من عذراء زنجية ، وهي حركة لها اتباعها في افريقيا الغربية وافريقيا الوسطى ، والكنيسة الزنجية لدلتا نهر النيجر ، واتباع ابولونيوس في مدينة غران بسمام ، وعبادة ماسا او القرن التي دخلت عام ١٩٥١ الى شاطئ العاج . وهي المعروفة بكنيسة كيكويو المنصرية المستقلة ، وغيرها كثير . وقد تصادف احياناً حركات رمزية الطابع كالحركة التي اسسها ولهم هاريس احد المرشدين في الرسائل الميثودية الاميركية سابقاً في ليبيريا الذي بعد ان ظهر له رئيس الملائكة غبريل ، كما يقول ، راح عام ١٩١٣ يبشر بالانجيل في شاطئ العاج ، ويحارب « الاصنام » وينهي عن السرقة والزنى ، ويعد الاخيار بالسماء ، والاشرار بالجحيم ، ونصّر بيده اكثر من ١٠٠٠ زنجي واسس كنائس تابعة له في شاطئ العاج والشاطئ الذهبي .

وهذا القلق الروحي ذاته هو وراء النجاح الذي حققته بعض الفئات الجديدة ذات الطابع الديني او الثقافي او السياسي التي تكون مظاهر مختلفة ضد حركة الثقافة التي تعرضت لها الثقافات الافريقية المختلفة ، كما نواف حركة مقاومة في وجه الاستعمار . والى هذا يجب ان نرد حركة بويكي *Bwiti* التي انتشرت في الغابون وفي الغينة الاسبانية ، فكانت عبارة عن مجتمع قبلي يحاول بما له من هياكل وطقوس عبادة ، من ان يجمع حوله اقواماً من عقائد متباينة يعملون في هذه الورشات القائمة في الاحراج والغابات . من هذه الحركات ايضاً الحركات المشيخية التي اعطت في الكونغو البلجيكي والكونغو الفرنسي الحركة المعروفة بالكنانجية من اسم داعيها الاكبر كنبانجو ، عام ١٩٢١ ، والحركة الاميكالية التي ظهرت عند اشتداد الازمة الاقتصادية سنة ١٩٣٠ ، و ١٩٤٠ ، و ١٩٤٧ . وبعد وفاة مؤسس الاميكالية في سجنه ، اندرته متسوى الذي عمل في فرقة الرماة في الحرب العالمية الاولى وفي حرب الريف والذي اسس هذه الحركة في باريس عام ١٩٢٦ الذي سعى الى ضم شمل ابناء افريقيا الاستوائية الفرنسية وراح ينسادي

بالمقاومة السلبية تجاه الادارة ، رفض اتباعه الاعتراف بموته ، وراحوا يقيمون عبادة : يسوع ماتسوى ، وينتخبون في انتخابات ١٩٤٦ - ١٩٤٧ ، النبي المتوفى ، كايقترون له في انتخابات ١٩٥١ . اما الحركة الكمبانجية فقد تناسخت بعد عام ١٩٤١ في الحركة الكاكية ، التي اسسها المبشر القديم والملازم في جيش الخلاص سيمون مبادي جعل نقطة الدائرة فيها سيمون كمبانجو الذي يمثل الـ *Gounza* او « الملخص وملك الزنوج » ، يخضع اتباع هذه الديانة لنظام مسلسل ، ولها طقوسها كما ان قواعدها الصارمة الشديدة تفرض الزواج بين اتباع هذه الديانة ، وتحرم الزنى وشرب السكرات ، وتفرض مقاطعة الارساليات الاجنبية مقاطعة تامة ، كما تقاطع ممثلي الحكومة . وملة الكيتاوالا التي انبمشت من كنيسة البرج ، نشأت في روديسيا الجنوبية وفي نياسالاند ، وعم انتشارها لثلاثة ارباع الكونغو البلجيكي في عام ١٩١٦ ، وعلم ان سيمون كمبانجو هو مسيبتا جديد بعث الى الارض ليخلص الزنوج ويتقدم من ربة البيض ، الذين امروا بقتل السيد المسيح ولينقدم من السحر الذي يتعرضون له . وعبادة الـ *Vgolo* (المنشقة من كلمة *Vgolo*) التي تعني القوة والسيطرة ، انتشرت بسرعة كلية في مقاطعة الكونغو الاعلى وفي الغابون وكانت ترمي الى توحيد كل النشاطات التي تصدر عن عبادة الديانة الطبيعية ، وتفرض على الاتباع الاخوة ، وتحارب طقوس السحر ، والسرقه والزنى ، وتزيد من قوة الحمرات القديمة . وهي تفرض طقوساً خاصة على المريدين الجدد ومراسم مخيفة وضواغط مقدسة واقتبست مراسم كثيرة من الديانة الكاثوليكية : كالميكال مع الشموع والاجراس والاعترافات . وهي عبادة الدنيا التي اسستها النبية مازي لالواتي كانت تعد ، عام ١٩٥٨ ، اكثر من ٩٠٤.٠٠٠ من الاتباع في شاطئ العاج .

ان معظم هذه العبادات المسيانية التي جاءت عند منتصف الطريق بين التعاليم المسيحية والفلسفة الدينية ، المتناقلة عن السلف ، تلتقي حول ميزات مشتركة : محاربة بعض العقائد والطقوس القديمة وضد السحر والتعاويد ، وهي الى هذا كله حركة رجعية ضد سيطرة البيض وسيادتهم . فاذا ما تسببت عن حوادث فهذه الحوادث من نصيب المناطق والاقطار التي يشتد فيها التمييز العنصري ، وحيث تشدد وطأة النظام الاقتصادي الحديث ، لا سيما في هذه المناطق المنجمية الواقعة في الكونغو البلجيكي ونياسالاند وكينيا ، عام ١٩٣١ و ١٩٤١ و ١٩٤٤ ، وبالرغم مما لها من طابع نصف سري ونصف تساري وطابع زجري ، فلها تأثير عظيم ولها قدرة كبيرة على الذوب والانتشار . وهي تجتذب اليها عدداً كبيراً من المارقين عن الارساليات الدينية ويقارن *B* هولاس الحماسة التي تلاقحها هذه الطقوس ، بهذه الجهالة من الامل التي احاطت بأوائل المسيحيين في دياميس روما .

فهذه الاحقاد العنصرية والدينية ، وهذه المطالب الاجتاهية تكون تهديداً مباشراً لهذه الاقلية البيضاء التي طالما تحكمت وعبثت ، وبعثت فيها شعوراً او حركة دفاعية على اساس عنصري تؤلف معها هذه الاقلية كتلة مترابطة ، سواء في افريقيا الجنوبية ام في افريقيا

الشهالية . وفي كينيا وروديسيا ايضاً .

فالاضطرابات والقتال التي تولد خطراً على البيض تثير فيهم الهياج ثم الملح . فالاستعانة بالسلطة بحر وراهبها القمع والكبت الذي يولد هو الآخر ، الاوهاب ، وهذا يبعث بدوره الملح الذي يحير بدوره الى تكوين فئات للدفاع عن النفس . فنحن امام حلقة جهنمية تتألف من السلطة ومن القمع (ر . موتاني) .

وهكذا فالجتهتمان ينزعان الى الانعزال والتقاطع وينظران الواحد الى الآخر نظرة ملؤها العدا .

٣ - السياسات الاستعمارية المتباينة الاتجاه

تباينت الحلول التي اتخذتها الدول المستعمرة في المجال السياسي باختلاف تقاليدھا والاحوال الخاصة بكل قطر من الاقطار التي تسيطر عليها . فالبريطانيون اتجهوا سياسة يحافظون معها على الزعامات الوطنية القائمة محاولين تسخيرها كأدوات لهم في احكام نظامهم الاستعماري ؛ هذه الطريقة التي رحب بها ليوتي وحيد انتهاجها موصياً بوضع الطبقات الموجهة الى جانب مصالحنا، اي تشويق الاوستوقراطية الوطنية واشراكها . الا ان التقاليد الادارية التي اعتمدها المستعمرون الفرنسيون خالفت هذا المسلك ونهجت نهجاً آخر، مفضلة عليه الحكم المباشر وطريقة التمثيل التي تهدف الى إعداد طبقة ادارية جديدة مشبعة بمبادئ الادارة الفرنسية . اما البلجيكيون فقد آثروا سياسة اوية واعتماد التمييز العنصري تخضع الوطنيين لوصاية ضيقة .

سياستان بريطانيتان
اتبهج البريطانيون في مستعمراتهم الحكم غير المباشر وهي سياسة اتبعوها ووضعوها موضع التجربة والاختبار ، رقمها اللورد لوغارد الى مرتبة نظام في مذكرته السياسية التي وضعها عام ١٩١٨ وفي تقريره المعلن الانتداب الثاني في افريقيا الاستوائية البريطانية (١٩٢٢) . ففي نيجيريا الشهالية احتفظ امراء المقاطعات المحليون بمراكزهم ولسلطاتهم الاستقلالية وامنت لهم الموارد القانونية وشبكة من المحاكم كما قامت في بعض المدن الكبرى مثل كاتو وعبادان هيئات بلدية تتمتع بسلطات واسعة . فالمدن الساحلية وحدها حيث يشتد النفوذ الاوروبي بعد ان اعرق فيها ورسخ ، وحيث يكثر عدد المتطورين ، تقوم فيها بلديات على الطراز الاوروبي . وفي الشاطيء الذهبي ، اعيدت الى الزعماء المحليين ما كان ائترع من سلطتهم ومن نفوذهم ، عندما اعيد عام ١٩٢١ العرش الذهبي الذي كان للشعب اشنتي ، وعندما تم الاعتراف عام ١٩٢٥ بسلطات الـ ٦٣ زعيماً من اهم زعماء المستعمرة . ففي مساقين المقاطعتين كما في مقاطعة السيراليون وفي غينيا ، فالادارة غير المباشرة نظرت اليها ، منذ هذا التاريخ ، كمرحلة من مراحل اعداد البلاد للحكم الذاتي . اما الاقطار التي وجدت فيها اقلية كبيرة من البيض ، فقد انشأوا او نزعوا الى انشاء نظام من التمييز العنصري لصالحه الجنس الابيض .

افريقيا الجنوبية ففي اتحاد جنوبي افريقيا تتمثل على ابعث صورها سيطرة اقلية من البيض على الاكثية مستعبدة مستندلة من ابناء البلاد. فامام ٢١٪ من الاوروبيين، معدل المواليد عندهم اعلى نسبة سجلتها من المواليد سجلتها جالية اوروية مقيمة عبر البحار (باستثناء اميركا اللاتينية) و ٢٦ بالمائة عام ١٩٥٢، وحيث معدل الوفيات واطر جداً (٦ ٨٠ بالالف) يقوم ٦٩ بالمائة من ابناء البلاد و ٨ بالمائة من الخلاسين و ٢ بالمائة من الآسيويين معظمهم من الهندو، عرفوا كلهم بخصب المواليد والانسال يزيد معدلهم معدل الانسال لدى البيض على ارتفاعه. وهكذا نشهد في هذه البلاد تأخراً او تقهقراً بطيئاً للعرق الابيض ولصحة مطرد، يزداد الشعور به ويبرز بوضوح بالرغم من نمو السكان السريع في المدن، حيث العرق الابيض اصبح اقلية فيها (٣٩ بالمائة عام ١٩٥١) لقاء ٥٠ بالمائة عام ١٩٢١، مما يبعث فيه الشعور بأنه سيفرق عما قريب تحت هذا المد العارم الذي لا سبيل لدفعه او صدّه. والى هذا الحوف الذي يخامرها يجب ان نضيف هنا وهم العرق المستبد بالبوريز على الأخص ومهم المحافظة على الوضع التميز للانسان الابيض الذي يشتد على الاخص عند الطبقة الفقيرة. فالهجرة التي تؤلف خير طريقة لرفع نسبة الاوروبيين في البلاد، اصبحت من الامور المستعبدة جداً ان لم نقل من المستحيلة من جراء المقاومة الزدوجة التي يبديها صغار البيض الذين يتخوفون جداً من قضية البطالة والارستوقراطية العقارية المسيطرة على البلاد بهذه العنصرية العمياء التي يقول بها البوريز، الاعداء اللداء لكل ما هو غريب والذين يخشون بان تنقلب اكثرية *Afrikaaner* الضعيفة الى اقلية من جراء وصول مهاجرين يمتنون الانكليز ويكرهونهم.

فالانفصال الجغرافي او الارضي الذي بوشر به منذ عام ١٩١٣، ترك للسكان من ابناء البلاد ١٢ بالمائة من مساحة البلاد. فلا يجوز لاي اسود ان يشترى ارضاً تقع خارج هذا النطاق. فالاراضي المحفوظة لسكن الوطنيين يعيشون فيها وفقاً لتقاليدهم المتوارثة اصبحت تقص بالسكان، والاهلون فيها يتكاثرون وينمون بأسرع من نمو المواد الغذائية اذ ان الزراعة لاتزال فيها متأخرة جداً، والتربة فيها عرضة للتأكل والتحات كما تنهكها ماشية تزداد وطأتها باستمرار. ولذا يضطر عدد كبير من هؤلاء الزوج للزوح عن مساكنهم انتجاعاً للعيش في خدمة الاوروبيين. وهكذا فهناك ٥٠٠٠٠٠ عامل زنجي من العمال الزراعيين يعملون خارج نطاق الاراضي المحفوظة، مياومين او مرابعين او متمهدين لاراضٍ تخص البيض، تدفع اجورهم عينا من محصول الارض اما مواد غذائية او بالترخيص لهم رمعي مواشيهم، مستوى العيش لديهم متدنٍ جداً ولا امل لهم ان يصبحوا يوماً من الملاكين. من منهم يعمل في المدن او في المناجم يعيشون في تخاشيب او في مجمعات، هي اقرب ما تكون من مخيمات التجمع التي تقص بساكنها حيث التدرن الرئوي وسل النحاتين يفتك بهم فتكاً ذريعاً ويجعل معدل الوفيات بينهم ٣ او ٥ اضعافه لدى البيض الذين يقطنون المنطقة ذاتها. والانفصال الى احياء متميزة الذي خطط له منذ عام ١٩٢٦ دخل موضع التطبيق بكل قسوة منذ عام ١٩٥٠. ولكن هذا

الانفصال الارضي او الجغرافي يتمذر تطبيقه اكثر فأكثر كلما اتسع الدمج الاقتصادي . والانتاج الصناعي الذي تطور كثيرا بحيث انتقل دليله من ١٠٠ عام ١٩٢٩ الى عام ١٣٦ عام ١٩٣٨ والى عام ١٣٥ عام ١٩٥٠ ، وازدهار الصناعات المتنوعة بفضل الحرب ، جعلنا من العمل غير الاوروبي جزءاً مقوماً وعنصراً أساسياً من الحركة الاقتصادية في البلاد ، إذ يؤلف ٨٠٪ من جموعة طاقة العمل في الاتحاد . هنالك ٧ عمال زواج لقاء عامل ابيض في مناجم الذهب الواقعة في ويتواترزد ، و١٧ على عامل واحد ابيض في مناجم الفحم . وبالرغم من قانون اللون الصادر عام ١٩٢٦ الذي يحتفظ بمعظم الاعمال التي تقتضي الاختصاص للعامل ابيض والذي يقصر الزواج على الاعمال المحفوظة لعامل مساعد ، فعدد العمال نصف المديرين او المتخصصين بزاد . حتى العمال المساعدين الذين تتجاهلهم قطاعات الزراعة والصناعة اصبح عددهم لا يفي بالفرض ولا بالطلب ويجب استقدام العمال من خارج الاتحاد . انه لغريب جدا وضع هؤلاء البيض تحيط بهم المفارقات من كل جانب ، إذ انهم يعيشون في خوف موصول بان يفرقوا في خضم الزواج فيضطرون لاستقدام بعضهم من الخارج .

فالازدهار الذي ترتق فيه هذه الاقلية البيضاء التي تستأثر بـ ٧٤٪ من الدخل القومي ، ينهض اساساً على الاجور المتدنية التي تدفع لليد العاملة السوداء وعلى استعبادها . فالبروليتاريا الاوروبية تنهم باجور اكبر . فما من عامل ابيض يربح اقل من ١٥ جنيتها في الشهر الواحد ، مهما تواضع عمله او ضؤل ، بينما العامل الممدن الاسود في مناجم الفحم يحصل ٥ جنيتها لا غير . اما في مناجم التعمدين ، فالاجر الذي يتقاضاه العامل الابيض يزيد عشرة اضعاف عن اجر العامل الاسود ، ان ٧٠٪ من العمال الوطنيين هم من الاميين ، والمدارس الوطنية لا يصيبها سوى ١٪ الاعتمادات المخصصة لتعليم البيض . ففي عام ١٩٥٢ كان التعليم الذي يعطونه بمدم للعمل اليدوي وليس لتزويدهم بثقافة ومعلومات عامة . فالنظام والتشكيل الذي يفوم عليه العمل لا يترك للاسود اي اختيار او اي بارقة امل باي عمل غير العمل اليدوي في الارض او في المنجم او في المصنع . فبمد ان اقصى عن التعليم الذي يفتح امامه ابواب الترقى الاجتماعي ، أيمد الزنجي ايضا من كل نشاط سياسي . فالانتصار الانتخابي الذي حققه الدكتور مالان عام ١٩٤٩ ، ممكن من فوز سياسة التفريق الكامل : فعزم زواج الابيض بغير الابيض ، والقدسل بين احباء منفصلة . بعضها عن بعض في المدن ، وسحب الترخيص الذي كان يحول الحلاسي حق الانتخاب في ولاية الكتاب . وقد صدرت قوانين تمييزية ، اخضعت الاسود الذي يقطن المدينة لنظام جواز مرور ورخصة كان من الصعب جدا الحصول عليها بحيث ان ٧٠٪ من المخالفات التي يأنيتها غير الاوروبيين كانت مخالفات عدم الامتثال لهذه الرخص . ونجم عن ذلك نوع من الاشغال الشاقة . فالحكوم عليهم بالسجن ، تؤجرهم الادارة للتمهدين او لارباب الصناعة لتأمين الاعمال الزراعية او للعمل في المناجم .

وهذا الانفصال الذي يشتد يوماً بعد يوم ، ومقاومة الزواج لها الذين يتمردون عليها اكثر

فاكثر ، فالاجراءات التمييزية لا تؤدي الا الى اذكاه الحقد والبغضاء العنصرية وعدم الطمأنينة والقلق . فكل مظاهرة عدائية او اعتداء من قبل الزوج ، حتى ولو لم تكن الالفظية او شفوية تجر على صاحبها عقوبة قاسية في الحال . وقد يتحول استيائهم احياناً نحو الخلاسين او الآسيويين (هيجان دوران عام ١٩٤٩) ، وقد يتجه احياناً ضد البيض كالاضطرابات التي وقعت عام ١٩٥٢ - ١٩٥٣ في بورت اليزابث وجوهنسبرغ وكمبرلي والكاب وايست لندن ، او يعمرون عن هذا الاستياء بعمل مشروع قليل او متواضع الاثر: كالمقاومة السلمية او المقاطعة التي نظمها المؤتمر الوطني الافريقي ، والانضمام الى بعض النقابات العمالية التي تقبل في عضويتها العمال غير الاوروبيين . وحركة القمع وتردي طابعاً بربرياً عام ١٩٥١ ، والتعديل الذي ادخل على قانون عام ١٩٥٠ حول حظر الشيوعية اعطى هذه الكلمة تعريفاً بحيث 'يمكن ان يطبق او ان يطلق على كل شخص يمكن ان يعرب عن آراءه او افكاره يعتبرونها في انكلترا ليبرالية او متحررة ' ، فقانون عام ١٩٥٣ يفرض عقوبات يمكن ان تتراوح بين ٥ سنوات حبس مع غرامة ٥٠٠ ليرة انكليزية ، نكداً ومهاجمة اي نص شرعي او تطبيق هذا النص . غير ان الزوج لا يجهلون قط الحركة العامة نحو الحرية والاستقلال التي تتمخض بها افريقيا السوداء ، فهم يشددون من مقاومتهم السلمية . فبالرغم من تدخل البوليس العنيف (آذار ١٩٦٠) ، فهم يأبون الرضوخ لهذا النوع من الاسترقاق الذي يتمثل في تذكرة المرور لاقبل انتقال يقومون به .

هذا هو البؤس والشقاء ، هذا هو القلق واليأس الذي يجيش في قلب مجتمع مضطهد ، متمسك بعناد بثة اليده ، هذا هو دراما الصدام العارخ بين العناصر والعروق القائم على اذلال الاسود والخرق الذي يسمر الابيض ، موضوع رواية آلان باتون المعنونة : « استفيقي يا بلادي العزيزة » التي ظهرت عام ١٩٤٣ ، وعرفت الناس بهذا الوضع الذي يسود تلك البلاد .

افريقيا الشرقية البريطانية
بين اتحاد افريقيا الجنوبي والسودان تقع مقاطعات بريطانية
حيث تقوم جاليات بيضاء ، استقرت نهائياً على الصعيد الجبلي
معطية الدليل على مقدرة البيض في استعمار المناطق المدارية .

هنا تقع منطقتا روديسيا ونياسالاند وتنغانيكا وكينيا . وفي هذه الاقاليم تستخدم مشكلة اتصال العناصر والعروق البشرية المختلفة ، غير ان وزارة المستعمرات البريطانية تعرف كيف تقارن نفوذها وتحاول ان تخفف من نتائج عنصرية البيض في هذه المنطقة .

ففي روديسيا الجنوبية حيث البيض لم يكونوا يعدوا عام ١٩٣٤ سوى ٤٠ ، ٠٠٠ ثم ارتفع عددهم عام ١٩٥٣ الى ٦٥٠ ، ٠٠٠ . وقد اقتطعوا لهم ، كما رأينا ١٨٥ ، ٠٠٠ كيلومتر مربع من الاراضي الطيبة بينما لا يوجد تحت تصرف ١٠ ، ٥٠٠ ، ٠٠٠ زنجي سوى ١١٥ ، ٠٠٠ كلم مربع . وهم لا يقبلون عندهم سوى المهاجرين الذين يملكون رؤوس اموال قوية خوفاً من ان تفسأ عندهم بروتاريامن « فقراء البيض » كما هي الحال في افريقيا الجنوبية . فالاقطار الثلاثة : روديسيا الشمالية والجنوبية ونياسالاند التي الفت عام ١٩٥٣ « اتحاد افريقيا الوسطى » تضم ٦ ، ٥٠٠ ، ٠٠٠ نسمة من

السكان ، بينهم ٤٠٠٠ ، ٢٠٠ من الاوروبيين الذين يهتمون سياسة لا تختلف كثيراً عن السياسة التي يسير عليها اتحاد جنوبي افريقيا . واليد العاملة التي لا بد منها لاستثمار المناجم لا يمكن توفرها الى عن طريق الالتزامات المالية التي تتقاضى رسوماً لها من الفداحة ما يجعل ١٠٪ من ابناء البلاد الوطنيين مضطرين للبحث لهم عن عمل مأجور خارج الاقاليم المحفوظة المخصصة لهم . وقانون الاقتراع يخضع لشروط ضرائبية ثقيلة ليس في وسع الكثيرين تحملها ، قد ترتفع احياناً (الى ٥٠٠ جنيه في روديسيا الجنوبية) ، فمئات الدم ليس من الاسباب الشرعية في نظر الحكومة ، ومع ذلك فهو يطبق في كل مكان ، ولهذا السبب فرضت وزارة المستعمرات ، وجود اربعة ممثلين عن الزلوج في المجلس التشريعي القائم في روديسيا الشمالية بالرغم من معارضة المعمرين فيها . ومقاومة السود الذين يمثلون « المؤتمر الافريقي » تتلبس هنا شكلاً سلبياً ، ورفض التسليم بانع الدم والحضوع له والعمل بمقتضاه في الفساد ومكاتب البريد ، والاضرابات في مناجم النعم في ونكي وفي مناجم النحاس في روديسيا الشمالية وعدم التعاون مع سلطات الاتحاد ، واستقالة الزعماء الوطنيين .

واعلى الى الشمال تقوم تنغانيا واوغندا وكينيا حيث قامت انكلترا بعد ان خسرت جانبان مواقعها الحصينة الحربية والجوية والبحرية في البحر الابيض المتوسط ، شبكة دفاع قوية صالحة لتكون مركز دفاع مقاومة شديدة ونقطة انطلاق لمجوم محتمل باتجاه آسيا الصغرى او المحيط الهندي او الشرق الاقصى . ولذا فهي حريصة على ان تشجع استيطان المنصر الابيض في هذه المنطقة ، وكرست مبالغ طائلة لتجهيز هذه البلاد وتطوير الزراعة فيها ، ففي كل قطر من هذه الاقطار الثلاثة يتمتع الحاكم العام بسلطة مطلقة ، والمجلس التشريعي المؤلف من الموظفين وممثلين منتخبين عن الاوروبيين والهنود والعرب ، ومن اعضاء معينين بينهم بعض الافريقيين بحيث تؤيد قراراته دوماً أكثرية من البيض يُرتاح اليها .

والمقاومة ترتدي هنا طابعاً اشد من الطابع الذي لها في روديسيا . فالمعمرون البيض في تنغانيا قليلو العدد (٧٠٠ ، ٢٧ من اصل ٨٥٠٠ ، ٠٠٠ نسمة واحتياجات الارض ليست ملحفة بالرغم من الاضطرابات التي وقعت في بعض الاماكن عام ١٩٥٢ ؛ وكذلك قس اوغندا: حيث يقوم رئيس او زعيم وطني تحم الحماية البريطانية ، هو ادورد موقوزا الثاني ، ملك بوغندا ، اغنى المالك واكثرها ازدهاراً والذي نفضاه البريطانيون عام ١٩٥٣ لنزعته الاستقلالية ، واضطرت الى اعادته الى كرسي الملك امام احتجاجات السكان الصارخة .

اما في كينيا فالمعمرون الاوروبيون هم اكثر مما هم في اي من هذه الاقطار والتجارة فيها يسيطر عليها البريطانيون والهنود ، والتوتر المتصري بين الشعوب الثلاثة اقوى منه في اي مكان آخر . فالمستعمرون البيض استقروا وازدهرت اعمالهم في السهول المرتفعة . فهم يرغبون في تشكيل دومنيون ابيض كما انهم يخططون لتقوية الاستعمار الاوروبي في البلاد . فالشعور المنصري يحمش عاليا فيهم وحائل اللون لا يقل شدة وعنفاً عنه في افريقيا الجنوبية . فهم

يطالبون بالحكم الذاتي حتى يزيده صلابة ولكي يتمكنوا معه من طرد الـ ١٥٠٠٠ من الآسيويين ولا سيما الهنود والباكستانيين الذين يسيطرون على النشاط التجاري في البلاد وسجل بعضهم درجة عالية من الثراء . كل أبناء البلاد الوطنيين يذهبون فريسة لهذا الوضع ولا سيما لندرة الاراضي التي تتعرض باستمرار للتآكل السريع . كما يتأفون من الالتزامات التي تفرض على الرجال من ابن ١٥ الى ٤٥ سنة فيرون انفسهم مضطرين للعمل في الخدمات العامة وفي مزارع البيض (اذ عليهم ان يقضوا بين ثلاثة وخمسة اشهر في العمل ليؤدوا ما عليهم من ضرائب) . واكثر الجباعات المحاحاً ومطالبة باسترجاع الاملاك التي نزعتم منهم قسراً وعنوة هم قبائل الكيكويد . فهم بومون السلطات المسؤولة لاعتبارها ارضاً حراماً وتركها الحرة للمعمرين باستملاكها ، اراض شاسعة حسبوها غير ملوكة بينما كانت مراعي لمواشيمهم ومناطق للصيد ، « استملاك لاشوري ، كما يؤكد غورو ، جز كثيراً في نفوسهم لا سيما والاراضي التي يقبمون عليها كثيفة السكان ١٠٧ واحياء ٢٠٠ نسمة في الكيلومتر المربع الواحد . « جمعية كيكويد المركزية ، التي تأسست عام ١٩٢٢ ، والتي عرفت فيما بعد باسم : « اتحاد كينيا الأفريقي » ، اصبحت جمعية سياسية قوية ونشطة عام ١٩٤٦ بمد عودة جومو كنياتا من اوروبا . وفي اواخر سنة ١٩٤٨ تظهر حركة الماوماو وهي جمعية سرية يؤدي اعضاؤها القسم ويرافق انضمامهم الى الجمعية مراسم وطقوس خاصة ، وهي معروفة بعدائها المكشوف للبيض وللسيحية . وتهاجم باستمرار البيض والوطنيين الذين يوالونهم ويخلصون لهم العمل ، فردت السلطات المحلية على هذه الاعمال يساندها الطيران ووحدات من الجيش البريطانية باعمال قمع عنيفة استحوطت الى حرب اباداة فعلية . وفي عام ١٩٥٤ كان اكثر من ١٦٢ و٠٠٠ وطني جرى توقيفهم واعتقالهم ، وحكم على ٦٩ و٠٠٠ منهم ، بينهم ١٣٠٠٠ ثبت انهم اعضاء في جمعية الماوماو واشتركوا باعمالها ، وكان لا يزال في هذا التاريخ اكثر من ٣٠ و٠٠٠ لا يزالون موقوفين . وهذه الارقام العالية ، تكون دليلاً قاطعاً على شعبية هذه الحركة . ولم يوضع حد لاعلان الطوارئ في البلاد بعد ان خفت الاضطرابات التي تشهدها الا في كانون الثاني عام ١٩٦٠ بعد اعلانها عام ١٩٥٣ .

في هذه الاقطار الثلاثة استطاعت السياسة البريطانية ان تزيل تدريجياً العراقيل والمصاعب التي تعترض سياستها التحررية : انشاء مجالس وطنية لابناء البلاد الاصليين كانت لها صفة استشارية في بادى الامر ، ثم اعطيت سلطات لاتخاذ قرارات . ورفع عدد الموظفين الوطنيين ، واخيراً الاجتماع حول طاولة مستديرة لمناقشة الافكار والنظريات المتعارضة ، افضت في نهاية المطاف الى اصلاح جذري في النظام الانتخابي حققت بفضلها كل من تنغانيا وكينيا استقلالهما عام ١٩٦٠ ، وانشاء مجلس تشريعي يضم اكثرية افريقية على مثال ما تم ليونغندا .

منذ البدء تم استئجار ثروات الكونغو البلجيكي بشكل منهجي على يد الكونغو البلجيكي شركات خاصة قوية تحت اشراف فئات مالية قوية : مثل مصرف امبين ، وشركة الكونغو التجارية والمعدنية ، والاونيليفر ، واهمها طراً شركة بلجيكا العمامة

التي تالفت من الشركات الفرعية التالية : الاتحاد المنجمي في كاتنغا العليا ، ولجنة كاتنغا الخاصة ، ولجنة كيفو الوطنية ، والحظ الحديدي من مجرى الكونغو الأسفل الى كاتنغا ، والشركة الحرجية المنجمية ، وشركة زيرت الكونغو البلجيكي ، وشركة كاساي ، والجيومين وغيرها . وسيطرت هذه الشركات على امتيازات واسعة أقطعت لها ، ووجهت جل نشاطها على الأخص الى تصدير منتجات المعادن والمحاصيل الزراعية برسم الأسواق الخارجية : وقد نهضت باستثمار موارد البلاد خلال الحرب تلبية منها لطلبات الحلفاء ولتلبية حاجاتهم الى المطاط والبن والفولفرام والقصدير والاورانيوم والنحاس والكوبالت وغير ذلك من المحاصيل . وهذا الاستثمار الذي اهل جانباً المحاصيل اللازمة لغذاء السكان برهن عما يمكن تحمته من ضعف ووهن خلال الأزمة الاقتصادية ولم تبرز هذه المخاطر بشكل واضح الا بعدد انهاء الحرب العالمية الثانية . خرج الكونغو من الأزمة بعد ان طرأ تطور عظيم على مراكزه الاقتصادية والمدنية التي تضم ربيع سكان البلاد تقريباً ، الا ان اقتصاده اصبح كالوضع الاقتصادي في جمهوريات اميركا اللاتينية سريع العطب في اثر الضعف الذي حل بأسواقه الداخلية والاهمية المتزايدة لصادرات البلاد . ان ثلث ميزانية الكونغو في عام ١٩٥٢ كانت تقوم على الرسوم والضرائب المترتبة على شركة اتحاد كاتنغا العليا المدنية . ويكفي بهذا اشارة الى الحد الذي ارتبطت به مالية هذه البلاد بتصدير بعض منتجاتها التي ترتبط هي نفسها ، الى حد بعيد بتقلبات الأسواق العالمية . ان الهبوط الذي سجلته اسعار المواد الزيتية عام ١٩٥١ يبين مرة اخرى ، سرعة عطب الوضع الاقتصادي في الكونغو .

وقد بذلت فيما بعد جهود صادقة لتصحيح الأوضاع وجعلها اقل عطياً وخطراً . وقد وضعت في هذا السبيل خطة عشرية دخلت موضع التنفيذ عام ١٩٥٠ خططت لتطوير وسائل النقل وتشييد محطات لتوليد الطاقة الكهربائية وتجهيز المصالح العلمية والدوائر العامة ، ورفع مستوى التعليم والصحة وتطوير الزراعة بين سكان البلاد من الوطنيين ، بتزويد المزارعين بالمتاحج والاساليب التي تحافظ على خصب الارض وحسن انتاجيتها ، وتحسين المواسم الزراعية ، ولتقييم المحاصيل الزراعية عن طريق انشاء تعاونيات في البلاد ، والنهوض بالمؤسسات والاعمال الاجتماعية عن طريق تأسيس صندوق خاص يدهى : «صندوق رفاهية المواطن» ، وتطوير طرق المواصلات وتحسين اوضاع المجتمعات الريفية . وقد بقي مستوى عيش الوطنيين متدن جداً كما بقي السكان عرضة للتقص في التغذية لضعف انتاج البلاد للواد الغذائية ، كما ان افتقار البلاد بشدة لليد العاملة كان من شأنه ان يزيد هذا الوضع حرجاً ما لم يتبادر البلاد الى مكنتة الزراعة بأسرع ما يمكن .

هذا الوضع المادي الهزيل الذي حف بالسكان يشجع كثيراً على إيقاظ الروح
نظام ابي الوطنية وبعث الرغبة في نفوس الجميع باجراء اصلاحات سياسية في البلاد . فقد
عرفت السلطات البلجيكية ان محافظ على نظام اداري ابي حتى الحرب العالمية الاخيرة ، في

المجالين الاقتصادي والاجتماعي : التعليم يعطى باللغة الدارجة تؤمنه الاساليب المستفيدة من المساعدات الرسمية ٨٠ بالمائة منها كاثوليكية ، اذ ان الاتفاق التعليمي الموقود عام ١٩٢٦ ، يضع بين ايدي « الاساليات الوطنية » شبه احتكار للتعليم - فالاساليات البروتستانتية لم تستفد من هذه المساعدات الا منذ عام ١٩٤٦ ، وهو في مستوى وسط ، ففي عملي في آت واحد . ويحصر تعليم اللغة الفرنسية بين سيكونون على اتصال موصول بالاوروبيين ، ويمنعون عنهم كل تعليم ثقافي وعلمي . والتعليم يهدف الى بث الموضوعات الادبية والنظريات الخاصة بالصحة العامة والرقي ، والاحترام والتعاطف مع العمل الاستعماري الذي تقوم به الحكومة البلجيكية . اما فيما يتعلق « بالتربية الادبية او الاخلاقية ، فيجب التعويل على التبشير بالانجيل ، وهذه التربية تختلف بروحها عن المناهج التربوية التي تدير عليها الحكومات الاستعمارية في افريقيا ، هذا التعليم الذي يمكن ان يتحصر ، كما يزعم الحاكم العام في الكونغو ريكمانس « نصيب نخبة مختارة » ولا بد له من ان يبعث في نفوس القوم ادعاءات تفوق عنصرية في قلب مجتمع تسوده الامية ؛ اذ المطلوب من التعليم تهيئة « افريقيين صالحين » وليس فقط صورا طبق الاصل للاوروبيين الذين سيهون ابدأ « اتاسا من الطبقة الثالثة » .

اما في المجال الاقتصادي ، فقد وُضِعَ الوطني من ابناء البلاد تحت وصاية ضيقة : فعلى رب العمل ان يقدم للعامل ولاسرته ، السكن والاثاث والعناية الصحية ، حتى اذا ما برهن فيما بعد « عن قدرة في العمل وعن حسن سلوك في المجال الاجتماعي » ، اعطى له مرتب شهري ولم يعد رب العمل مسؤولاً عن إعالتة انما يكفل له المسكن والعناية الصحية . وهو يخضع لمثل هذه التسمية ، في المجالين السياسي والاداري : لا حق له بالافتراح ، والمجالس القائمة لا تخرج عن كونها مجانس استشارية ، مع اعتبار ابن البلاد قاصراً عن الدفاع عن مصالحه التي تتولاه الادارة ؛ ولا مجال بالطبع لنشاط نقابي ، ولا حرية تعبير . وقانون للعمل يعاقب بالسجن كل مخالفة « لنظام العمل » « بعقوبة ثلاثة اشهر من الاشغال الشاقة » ، وبالفاء عقد العمل ، وجمعيات العمال الوطنيين التي تهدف لفس من حرية العمل ... ويكلف « مستشارون اوروبيون » بمرافقة نقابات العمال الوطنيين التي يخضع الانسحاب اليها لشروط عدة . ليس هنالك من حد او عائق اللون مع ان القانون الذي صدر في نيسان ١٩٥٢ يحتمل بحكم المستحيل الزواج بين ابناء البلاد الوطنيين وغير الوطنيين ، كما يوجد قيد العمل والتطبيق اجراءات تمييزية مهنية ، والهوة بين البيض والسود عميقة لا يمكن تجاوزها . والفصل المادي والادبي يزداد شدة وضراوة يوماً بعد يوم حتى بين المرسلين الذين بالرغم من قلة عددهم ، يحاولون ان يؤلفوا اكبروس البيض وحدهم . ففي المدن التي تقيم الانفصال بين الوطنيين والاوروبيين ، كمدينة ليوبولديل مثلاً ، لن يسمح للزواج بالدخول الى المدينة الاوروبية بعد الساعة ٢١ مساءً والعكس بالعكس . وفي عام ١٩٥٩ فقط بطل العمل باطفاء الانوار مع منع التجول للافريقيين واخضاع المهالفين لعقوبة الجلد . وكل الوسائل تستخدم لمنع الكونغولييين من الذهاب لاوروبا والاطلاع على اساليب العيش بين

الناس فيها . ومن جهة اخرى ، فالمعمرون الحقيقيون البلجيكيون المستقرون في الكونغو ، والذين يتراوح عددهم بين ٦ - ٧ آلاف معمر من اصل ٨٠ ، ٠٠٠ ابيض يقطنون هذه البلاد ، ينحشون كزملائهم البريطانيين في المستعمرات البريطانية ، من ان تتخذ حكومة بروكسل سياسة ملاطفة ومبالاة للوطنين . ولذا فهم يطالبون بحقوق سياسية خاصة ويطلبون باستقلال اداري يؤمن لهم السيطرة والنفوذ في المجالس القائمة في الكونغو . فهم يتمتعون بنفوذ قوي يلقى له المتطورون من ابناء البلاد الاصليين الذين يتساءلون من التمييز العنصري الذي يطبق عليهم ويذهبون ضحية له ، فيقارنون بمرارة ولوعة وضمهم بوضع المستعمرات الفرنسية او بوضع نيجيريا او الكامرون حيث تقوم مجالس منتخبة ويوجد اطباء ومهندسون زوج . فالروح الاموية التي اوصفت بها الادارة البلجيكية في الكونغو قد طفت عليها ليس المطالبات الملحقة فحسب ، بل ايضاً عجزها المدقع وقصورها عن مواجهة مسؤولياتها ، في الوقت الذي لم يعد كافياً اعطاء الاوامر واصدار التعليمات والتوجيهات ، بل يجب فيه ايجاد العمل امام جمعية من الفلاحين ، او امام تعاونية ، تأمين وسائل العيش لمدينة وتأمين اداراتها . يجب والحالة هذه اسناد مهمة سياسية للوطنيين ، وتأمين مساهمتهم بنشاط في الامور التي تؤمن لهم الرفاهية والراحة ، وان يثيروا فيهم الاهتمام بامورهم ومصالحهم ، وعملية التنظيم هذه تزداد إلحاحاً امام الانحلال الذي بدت اعراضه تظهر على هذه الدوائر الادارية التقليدية التي هبط عددها من ١٢١٢ عام ١٩٣٨ الى ٤٦٧ في عام ١٩٥١ ، وهي في طريقها الى الزوال تماماً في ولايات ليوبولدفيل او في ولاية كاساي حيث استبدلت بدوائر اوسع . فالتطور الذي اخذت باسبابه المستعمرات الانكليزية والفرنسية المجاورة والتي لا يمكن ان تنعزل عنها ، حتمت على الادارة الاستعمارية في الكونغو ان تتغير بأسرع ما يكون .

وقد بدت حركة وجة حيوية ، حركة رفع الحواجز الاجتماعية وعملية تمثيل الفشل الذريع الوطنيين لحقوق الفريبيين . ان انشأ وقسيمة ، الاستحقاق الوطني عام ١٩٤٨ أمّن للوطنيين بعض المنافع - لا سيما في حال حديث جنحة مثلاً - واعطاهم حق المحاكمة امام محكمة اوروبية ، لا تعرضهم محاكمة يتعرضون معها لعقوبة الفلذق او الجلد امام الناس ، وهو حق اعطي لكل مواطن في مكنته ان يرهن عسّن حسن سلوكه وعن حسن اخلاق يتبض بالرغبة الصادقة بالوصول الى درجة محترمة من التمدن ، اي ان يكون متزوجاً من امرأة واحدة يحسن العكثاية والقراءة ومبادئ الحساب ويثبت اختصاصه ومهارته في الحرفة التي يمارسها ؛ الا ان عدد الذين اعتبروا حائزين على هذه الشروط كان مدعاة للهمز اذ لم يكن ليتجاوز ١٢٥ - ١٥٠ في السنة كلها . وفي سنة ١٩٥٢ فرض تسجيل الخوض للقانون المدني الاوروبي . على كل مواطن كونغولي « يستطيع ان يزكي بما له من تربية ومن سلوك حسن » بلوغه وضماً من التمدن يجعله صالحاً للتمتع بهذه الحقوق ، ومستعداً للقيام بالواجبات التي تنص عليها القوانين المرسومة . الا ان عملية التسجيل هذه كانت توجب على صاحبها اتخاذ بعض الاجراءات والتدابير القانونية التي كانت للآن من حق الأوروبيين وحدهم كما تقضي باتمام بعض المعاملات المعقدة

بحيث لم يستفد منها سوى بعض الزوج . وقد اتخذت اجراءات خفيفة ضد حاجز اللون : فمئذ عام ١٩٥٢ قبول الطلاب النجباء من الوطنيين الذين يبرهنون « عن كفاءات تربوية واخلاقية » في المدارس الخاصة بالأوروبيين واجبار شركات النقل المشترك على قبول الزوج في الدرجة الاولى الخاصة بالبيض ، وانشاء لجان وطنية للعمال وللتقدم الاجتماعي ثلاثية التركيب (ارباب العمل والعمل ويمثلو الادارة) واخيراً تولى جامعة لوفين انشاء جامعة في ليوبولدفيل ، في تشرين الاول ١٩٥٤ ، كما انشأت الدولة جامعة اخرى في اليزا بتفيل ، حالتان معاً دون سفر الطلاب الوطنيين الى اوروبا لتلقي العلم فيها ، ولا سيما لدراسة الطب والعلوم الزراعية دون ان يقوم فيها اي معهد لتدريس الحقوق او الفنون الهندسية ؛ وضم ثمانية اعضاء وطنيين الى مجالس الولاية والى مختلف المجالس الاقليمية وهي هيئات استشارية لا سلطة فعلية لها .

ولما كان الكونغرس البلجيكي « منطقة صامتة للاستعمار » في افريقيا حيث الاستثمار المنهجي لموارد البلاد الطبيعية قلب اعتمق ما يكون التوازن الاجتماعي الذي كان سائداً في البلاد ، والنظام الأبوي الذي ساروا به الى الكمال والذي جاء بأطيب الامور ، قد جنب البلاد الاعمال الوحشية العنيفة التي ميزت التمييز العنصري في افريقيا الجنوبية وحسنت كثيراً من اوضاع الزوجي فيه اذ اخضعته لمراقبة دقيقة واحياناً لعملية قمع عنيفة ، بحيث حال مدة طويلة دون تنسيق التذمر وتنظيم اسباب الشكوى . الا ان التطور الاقتصادي لم يلبث ان اظهر بوضوح الفوارق والمفارقات بين سياسة تفصح مجالاً اكبر للعمال الافريقيين يتسع شيئاً فشيئاً في حياة البلاد الاقتصادية ، وبين سياسة اخرى تمنع عليهم كل تنظيم سيامي وتحول دون . وقد بقيت تعمل في السر ، متخفية مدة طويلة ، بالرغم من تحريمها ومنعها فئات سرية دينية مناهضة للبيض في ولاية كاساي وولاية خط الاستواء كالكينتاوالا والتي ما لبثت ان تجاوزت حدود المقاطعة والكابنجية او النغونزية في منطقة ستانلبفيل . وقد ظهرت اذ ذاك حركة نقابية عنيفة بين الزوج لها مطالبها ونشاطها السياسي ، كما يشهد على ذلك مظاهرتان لا تغلوان من معنى قط ، من ذلك مثلاً البيان الذي نشره في تموز ١٩٥٦ « الضمير الافريقي » وهي فئة قريبة جداً من مرسلتي شويت الذي يرفض كل اتحاد او تحالف بلجيكي كونغولي يفرض على البلاد بغير رضى الشعب الكونغولي الحر ، ولا سيما الاكثرية الساحقة التي نالتها الاحزاب المناهضة للبيض في الانتخابات البلدية التي وقعت في كانون الاول ١٩٥٧ ، لأول مرة في احياء ليوبولدفيل الرئيسية الثلاثة وفي اليزابتفيل وجادوتفيل . والعزلة التي اساطت بالسكان وضربت حولهم نطاقاً ضيقاً لم تلبث ان زالت وارتفعت . وبالرغم من « معركة التأخير والتسوية » التي تعرضت لها من قبل الحكومة البلجيكية ، فقد اضطرت هذه الحكومة في نهاية الامر للسير على غرار انكلترا وفرنسا في هذا المجال .

ولكن كان قد فات الاوان ليم هذا التغيير ولكي يتحقق هدوء وسلام . فعلى اثر الفتنة التي قامت في ليوبولدفيل وعاثت فيها فساداً والتي جرح او قتل بها عدد كبير من الافريقيين (٤ كانون الثاني ١٩٥٩) اضطرت الحكومة البلجيكية بعد ان عبرت عن ضبط الامور

وقمع الفتنة ، لتتمهد باعطاء البلاد نظاماً ديموقراطياً، ثم - بعد ان خففت المهلة المقررة - دعت الى طاولة مستديرة في شباط ١٩٦٠ للبحث في امر استقلال البلاد . وفي اول تموز اعلن استقلال الكونغو وتشكلت فيه حكومة مركزية . واذا ذلك حدثت فجأة حركة تمرد قوى الأمن ضد ضباطهم البلجيكيين واخذت ولاية كاتنغا تنزع الى الانفصال واهللا استقلالها . والاصطدامات القبلية ادت الى انفجار عام في البلاد وجرت عليها وضعا من الفوضى الشامسة وضعت الكونغو امام خطر تدخل اجنبي من قبل الدول المتناقسة في المنطقة مما حل تهديداً للسلام العالمي .

منطقة اخرى من « مناطق الصمت الافريقي » ندرت حولها المعلومات
 افريقيا البرتغالية
 وضمت ، تكونت من هذه المناطق الواقعة تحت الاستعمار البرتغالي والتي لم تكن لتؤلف بحد ذاتها مستعمرات او محميات برتغالية بل ولايات ضمن دولة البرتغال الاتحادية ، ولمنحصر لمراقبة دقيقة من قبل حكومة لشبونة ، كما نص على ذلك القانون الاساسي ، اي انه كانت واقعة كالبلد الام تحت النظام الدكتاتوري . والنظام المعمول به في هذه الممتلكات كان يشبه من وجوه هذه النظام القائم في الكونغو ، يبرز هنا الطابع الابوي أكثر منه هناك وإن كان أكثر فعالية هناك منه هنا ، إذ كانت هذه الممتلكات تخضع لدولة متخلفة ، ترسف في وضع ما قبل عصر الصناعة . مستوى الحياة فيها متدن جداً (هالأجر الوسط في الموزمبيق كان ٩ بلسات عام ١٩٥٠) ، ومعدل الأمية فيها هو من أعلى ما نرى في كل اقطار افريقيا ، وقانون الاشغال الشاقة الذي لا تزال البلاد خاضعة له يطال أكثر من ٤٠٠.٠٠٠ من ابناء هذه الممتلكات . والقانون المعمول به محلياً يوجب على كل افريقي ان يأتي بالدليل القاطع على انه أدى ستة اشهر عمل خلال السنة التي سبقت التحقيق او انه يعمل في الوقت الذي يجري فيه ، والا ارسلت به السلطات الى العمل الازمائي ، واصبح منذ ذلك الحين *Contratado* اي عرضة للسخرة يضعه الحكام البرتغاليون تحت تصرف المتعدين المحليين الذين يوقعون بالنيابة عنه عقد عمل . اما الـ *Voluntarios* او المتطوعون فانهم يوضعون تحت تصرف الضمف الزعماء ورؤساء الورش الذين ترغهم الادارة على حشد العدد المطلوب من لدن رؤساء الشركات ، فارتباطهم وتمهدهم ليس أكثر حرية من « العقد الذي يوقعه الـ *Contratados* » ان عدم وجود حائل اللون رسمياً او تمييز عنصري مرده الفقر المدقع والجهل المطبق الذي يرسف فيه ابناء البلاد فيجعل من المستحيل كل اتصال او تقارب على اساس المساواة مع البيض . هنالك مع ذلك ، مؤسسة قريبة جداً من مؤسسة المسجلين الكونغوليين ، تتألف من المتمدنين ، وهم من الوطنيين الذين انزلوهم منزلة البيض والذين ينعمون مثلهم بالحقوق والواجبات ذاتها ، وذلك بقرار تتخذه محكمة محلية عندما يثبتون انهم يحسنون البرتغالية ، وهم على الدين الكاثوليكي . ولهم بعض الريس ، وانهم على استعداد للعيش وفقاً لنهج الحياة الأوروبية . وفي الواقع ان عدم القدرة التي تكاد تكون كاملة على التعلم ، اذ ان عدد المدارس محدود جداً وهي كلها كاثوليكية ، ومستواها

متدنٍ للغاية ، والفقر المسيطر على البلاد ، كل هذه الاسباب مما لا تسمح الا لفرص غير ولقطة محدودة ان ترقى الى درجة المتحضرين او المتمدنين . ففي عام ١٩٥٠ ، كان عددهم في انغولا ٣٠٠٠٠ من اصل ٤ ملايين نسمة ، وفي الموزمبيق ٤٣٧٨ من اصل ٦٠٠٠٠٠ نسمة ، و ١٤٧٨ في الغيليه من اصل ٥١٠٠٠٠ . ان عدم الاخذ بفارق اللون يعود بالفائدة هنا ، كما في البرازيل ، على عدد كبير من الخلاسين الذين أنزلوا منزلة البيض بشرط ان يحيا حياة اوروبية . انما التمييز العنصري اخذ يذوقه ويظهر بتحطير الزواج المختلط . ان وضع البلاد المتخلف اقتصادياً والامية الغالبة على السكان يفسران لنا سبب عدم ظهور رداات وطنية في هذه البلاد .

فرنسا في افريقيا الغربية الفرنسية
اذا ما قارنا الممتلكات الفرنسية بالبلدان المجاورة لها
كالشاطيء الذهبية ونيجيريا والكونغو البلجيكي ، وجدنا
ان هذه الممتلكات هي فقيرة ، على الاجمال ، بمواردها

الطبيعية وبمصادر الطاقة وسكانها هم في حدود الوسط . فالأوروبيون فيها قلة ، بين موظفين ، ومستخدمين في بعض الشركات التجارية الكبرى ، او يولفون الملاك الاداري لبعض الصناعات ولا سيما الاستخراجية منها ، وعسكريين وبضعة ألوف من المعمرين والتجار . ان معظم المعمرين في مدغشقر هم من الأوروبيين المولودين في المستعمرات يستثمرون بأنفسهم الاستثمارات التي أعطوها يماوتهم في علمهم هذا شمال ولا سيما هرايمون يتمهدون بعض القطع الصغيرة التي استأجروها ، بعضهم يصبح للديون الغارق فيها عبداً مرتبطاً بالأرض . والحياة الاقتصادية فيها ، يسودها – كما رأينا – بعض الشركات التجارية الكبرى وما لها من فروع تابعة لها تعمل في قطاع النقل الذي يدر ارباحاً كثيرة : واذ ان ربح هذه الشركات في بعض السنين يوازي رأس المال المشغل ، كما يؤكد رنيه دومون . وعلى الموازنات المحلية ان تتمعمل اعباء ادارة مكلفة . ففي افريقيا الغربية الفرنسية يتص موظفو الادارة ومصالح الجيش ٦٢٪ من دخل الخزنة ، وفي مدغشقر ٧٥٪ وتقل هذه الشركات كغيرها من الشركات الكبرى ، ارباحها كاملة الى البلد الأم . والاقتصاد ينهض على بعض المنتجات الرئيسية : كالكافور والبن والمواد الزيتية والخشب والموز في مقاطعة افريقيا الغربية الفرنسية ، والارز والبن في مدغشقر . فالاسعار مرتفعة لان المستخدمين الفرنسيين يتفاوضون مرتبات عالية واليد العاملة الوطنية لا تتوفر فيها مقتضيات الكرم والنوع . اما الصادرات فقيمتها ضعيفة – فهي في كل افريقيا الغربية الفرنسية اقل مما يصدره الشاطيء الذهبية ، والميزان التجاري هو دوماً في عجز لا سيما في مدغشقر . وخلافاً للمستعمرات الانكليزية والبلجيكية فيما من مقاطعة واحدة من هذه المقاطعات الفرنسية تدخل دولارات . والاستيراد الذي ينشط ويزداد سنة بعد سنة يدور حول حاجيات مشفولة ومواد للتجهيز تدفع القسم الاكبر من ثمنها البلد الام ، ومشروبات كحولية زاد حجمها بين ١٩٣٨ – ١٩٥٢ أكثر من ٣٨ ضعفاً في مقاطعة افريقيا الغربية الفرنسية ، و ٢٦ ضعفاً في الكامرون . فأصحاب الاموال الخاصة فلما يتجهون نحو افريقيا في استثمار اموالهم ، فهذه الاستثمارات تتجة

بالبحرى نحو استغلال مناجم الحديد في موريتانيا، ومناجم البوكسيت في النينيه والينفانيز في الكونغو الاوسط . اما المميز في الموازنة فتسده البلد الام التي تحتل القسم الاوفى من هذه الحسارة (٩٠ ٪ منذ ١٩٥٦) من اشغال البناء وعمليات صكيرة الخطوط واصلاح طرق المواصلات ، وهي تحتل ايضاً نفقات التجهيز الاجتماعي والزراعي والصناعي والصحي والتعليم بكامله عن طريق شركة F. I. D. E. S .

تركت الحرب العالمية الثانية اثرها عميقاً في هذه الممتلكات . فالقطن الذي اعترى جامعي السكان في المدن التي ارتفع عددها بسرعة وبشكل مجاوز الحد ، كما اعترى سكان الريف ايضاً نظراً لما تعرضوا له من ويلات الحرب : كالأشغال الشاقة والمصادرات هلى انواعها ، والإفقار ، والضرائب والرسوم التي فرضت عليهم ، كل هذا وما اليه ساعد على ايقاظ الوعي الوطني في هذه البلدان . ان حكم فيشي حرك فيهم « عنصرية محدودة » تميزت بالغاء الجماس المحلية وكل الحريات التي كانت تتم بها ، بمد ان احيا نظام المواطنة الذي اخضع انشاء البلاد الاصليين لعدد من عدم الكفاءات الشرعية : كالحاكم الخاصة ، ومنهم من مفادرة المستعمرة دونما اذن مسبق ، والعمل الاجباري او التعهد بتوفير هذا العمل لصيانة الطرقات ، والاعتراف للسلطات الادارية بحق فرض بعض غرامات او بعقوبات حبس . ان دخول هذه الممتلكات الحرب من ١٩٤٠ - ١٩٤٢ بانضمام حاكم اللشاد فيليكس ايبويه الى فرنسا الحرة ، ثم انضمام الكامرون وافريقيا الاستوائية الفرنسية ، كان من نتائجه تقديم مجهود حربي لا مثيل له من قبل : نظام الاشغال الشاقة ، والمصادرات التمسفية العنيفة ، واجبارهم على تقديم بعض المحاصيل ولا سيما المطاط ، كان من شأنه إنمك هذه المقاطعات لقاء نتيجة هزيلة لا يؤبه لها . واحتجاجاً على هذه « النتائج الجنونية » والذكرى المريرة التي تركتها في النفوس والاذهان ، صدر عام ١٩٤٦ كردة فعل لها ، القانون المعروف بقانون لامين غييه الذي افى قانون المواطنة وضمن الحريات العامة : كحق تأليف الجمعيات وتشكيل النقابات والاحزاب السياسية ، والغاء الاشغال الاجبارية ، وغير ذلك . وصدر قانون آخر عام ١٩٥٠ ، بشأن المساواة في الرواتب والاجور بين الموظفين التابعين للبلد الام والوطنيين من الرتبة ذاتها .

الاتحاد الفرنسي اخذ مؤتمر برازافيل الذي عقده في غرة ١٩٤٤ لاعداد مبادئ السياسة الاستعمارية التي تسير عليها فرنسا بمد التحرر ، ينزع الى نظام من شأنه ان يعطي كل مقاطعة مستعمرة نظاماً خاصاً به ، ويستبعد « كل فكرة استقلال وكل امكانية تطوير خارج كتلة الامبراطورية الفرنسية » ، او التوقف عند احتمال سن دستور للحكم الذاتي ، ولو من بعيد ، والمجلس التأسيسي لم يتوقف حق عند الفكرة الفيدرالية . والذص الذي أقر في نهاية الامر في اكتوبر (تشرين اول) عام ١٩٤٦ ، أقر الاتحاد الفرنسي . وهذا الاتحاد ليس بدولة فيدرالية . فهو يتألف ، من جهة ، من الجمهورية الفرنسية التي تضم فرنسا الام والمقاطعات والممتلكات الواقعة عبر البحار ، ومن جهة اخرى ، المقاطعات والدول المشاركة ، بحسب

مقاطعات افريقيا السوداء ضمن « المقاطعات الواقعة عبر البحار » . فهو يحافظ على دولة اتحادية تتمتع بمقاطعاتها بنظام اداري اكثر لامركزية من المحافظات في البلد الام . فكل السكان من ابناء البلاد الاصليين هم من الآن فصاعداً مواطنون دون ان يطلب اليهم التخلي عن احوالهم الشخصية المتعارفة ، وبذلك تلتفى المحاكم الوطنية في كل ما يتعلق منها بالجزء وتبقى في عملها ، في كل ما يتصل بالامور المدنية ، مع ملء الحرية لصاحب العلاقة ان يختار اختصاص الحق العام . وكل المقاطعات تمثل في البرلمان .

وهكذا ، فالسياسة الفرنسية اذ تملن غالباً عن رغبتها في حمل البلدان المستعمرة « على ادراة نفسها بنفسها » ، لا تقبل بهذا الوضع الا ضمن نطاق المجتمع الفرنسي . فالممتلكات الواقعة عبر البحار هي جزء متمم او مقوم لفرنسا ، ويترتب على ابناء البلاد الوطنيين ان يعتنقوا الثقافة الفرنسية . ففي هذا استمرار لسياسة التمثيل التي قنزع الى فرنسة افريقيين عن طريق المدرسة والخدمة العسكرية . فحق الانتخاب الذي يحرص ، في بادىء الامر ، في الافراد الحائزين على الوضع المدني للحق العام ، وُسع بسرعة ، فيما بعد ، عام ١٩٥١ و ١٩٥٢ بحيث يضم هذه الفئات الجديدة من الوطنيين الذين تتوفر فيهم بعض شروط الكفاءة والاهلية او الذين ادوا بعض الخدمات اللازمة ، او الاشخاص الذين يمكن فردتهم بكل ثقة . فعدد الناخبين ارتفع بين ١٩٤٦ - ١٩٥٢ من ١٣١ ، ٠٠٠ الى ٤٢٥ ، ٠٠٠ في الغيانية ، ومن ٩٥٧١ الى ٥٠ ، ٠٠٠ في التوغو ، ومن ٣٨ ، ٠٠٠ الى ٥٦٦ ، ٠٠٠ في الكامرون ، ومن ١٩٢ ، ٠٠٠ الى ٦٦٠ ، ٠٠٠ في السنغال ، ومن ١٧٦ ، ٠٠٠ الى ٩٠٦ ، ٠٠٠ في السودان ، ومن ٢٧ ، ٠٠٠ الى ٢٥٠ ، ٠٠٠ في التشاد ، دونما تمييز قط بين انتخابات خاصة للاروروبيين وانتخابات خاصة للوطنيين باستثناء مدغشقر و افريقيا الاستوائية الفرنسية والكامرون . وفي النطاق المحلي ، لكل قطر مجلسه التمثيلي الخاص اختصاصاته اوسع بكثير مما كان للمجالس العامة المتروبوليتية من اختصاصات . واخيراً ، فافريقيا الاستوائية الفرنسية و افريقيا الغربية الفرنسية لكل منها « مجلسه الاعلى » منتخب ، حيث للاروبيين عادة ثلث المقاعد ، صالح للتصويت على الموازنة و اقرار الامتيازات الاستثنائية و خطط الأشغال الكبرى والتعليم ، وهو نظام ليبرالي جرى إكماله بوضع قانون عمل في الاقطار الواقعة عبر البحار (١٩٥٢) لاقى تطبيقه بعض المقاومة من قبل الزعماء التقليديين ومن قبل « الحزب الاداري » الذي يسوؤه جداً التنازل عن سلطته السابقة الواسعة . اما النظام الاقتصادي الذي نهض على الميثاق الاستعماري ، فالبلد الام فيه لمحدد الاسعار وحملة نظ نفسها باننتاج المقاطعات بحسب الاولوية وهي تتولى توزيع رخص التصدير .

جاءت الاحزاب الاولى التي تألفت على شاكلة الاحزاب القائمة في البلد الام ، الحركان الوطنية للحزب التقدمي السوداني ، والحزب الديموقراطي في شاطئ العجاج الذي اصبح فيما بعد « التجمع الديموقراطي الافريقي (R. D. A.) » الذي لاقى نجاحاً عظيماً وحظي بأكبر تمثيل في المجلس الوطني وفي المجلس الاستشاري للجمهورية عام ١٩٤٦ و ١٩٤٧ . وجاء في

برنامجه الموضوع في تشرين الاول ١٩٤٦ على « تنظيم الجماهير الافريقية بقصد تحرير كل البلدان الافريقية وانقاذها من نير الاستعمار عن طريق إظهار شخصيتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والحضارية ». وكان يرفع عقيرته بالاحتجاج ضد مبادئ التمثيل الذي نص عليها دستور الاتحاد عام ١٩٤٦ . ويطلب « بالتحديد بحرية تامة قائم على المساواة في الحقوق والواجبات » .

وقد انتشر هذا الحزب في كل الاقطار والمقاطعات التي قطعت فيها عملية قتل الروح القبلية شوطاً بعيداً كالكونغو الاوسط والسودان، مدخلاً في صفوفه المتطورين كالكتاب والمستخدمين والموظفين الذين يؤلفون في صفوفهم بورجوازية صغيرة ويطمحون اساساً الى إلغاء عدم المساواة في كل ما يتصل بالأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية . وبالفعل ، باستثناء مدغشقر والتوغو حيث اخذت الحركة الوطنية إيوه تطالب باعادة تنظيم الوحدة بعد ان حطمتها تقسيم البلاد ، وتنزح الى الاستقلال، نرى كل الاحزاب السياسية الوطنية تطالب قبل كل شيء بالمساواة التامة مع الاوروبيين ، وينصب اكير في ادارة الشؤون العامة ، دون ان تنهيب الى المطالبة بالانفصال حالاً .

ففي شاطىء الذهب عام ١٩٤٩ وفي الكامرون ، وفي تشاد عام ١٩٥٢ ، قامت اضطرابات وحوادث تعبر عن القلق الاجتماعي وعن الدفع المعادي للبيض ، بينما مدغشقر قامت وحدها بثورة لاهية . فالحركة الوطنية في هذه البلاد بقيادة الحركة الديموقراطية للبعث الملائشي التي نالت في انتخابات عام ١٩٤٦ مجموع الاعضاء في المجلس التمثيلي الوطني ، تطالب بإبقاء نظام الحماية وتحويل مدغشقر الى دولة مشاركة في الاتحاد الفرنسي . والى جانب هذا الحزب ، هنالك لعمري جمعيات سرية تتمتع بنفوذ كبير لا سيما بين قبائل رتسيميارا كما على الساحل الشرقي من الجزيرة ، وهي من أهم المناطق في هذه البلاد تنتج البن بمقادير كبيرة حيث المعمرون من مواليد الاوروبيين يتكالبون على الربح ويتشددون كثيراً على اليد العاملة . هذه المقاطعة التي تؤلف فردوس التجار الصينيين ، والتي تأملت كثيراً من مصادرات حكومة فيشي التعسفية وحكومة فرنسا الحرة خلال الحرب . ومن هذه المنطقة انفجرت الثورة وامتدت الفتنة في آذار ١٩٤٧ وتكونت اطرها العسكرية من مجندين مالفاشين بعد تسريحهم من الجيش الفرنسي ، مما ادى الى قتل ١٥٠ اوروبياً . وقد جاءت حركة القمع عنيفة اتمت بالوحشية ويقدر عدد الضحايا ، مباشرة او غير مباشرة من ١١٠٠٠ الى ٨٠٠٠٠ قتيل .

ان مثل المستعمرات الانكليزية المجاورة وتطورها السريع نحو الاستقلال حل المتطورين على المطالبة بالمزيد من السلطة والتوسع في صلاحيات المجالس المحلية ودوراً اكبر في ادارة البلاد ، وتوسماً اكبر في التعليم الثانوي والعالى يؤهلهم لاستلام مراكز القيادة . فاصطدموا بمطالبهم هذه ، ارحاوا المصانعة مع الزعماء الاشداء في الريف السنودين من قبل الادارة والذين زاهدوا نفوذاً وبأساً مع الاقتراح العام . كما جرى مثل هذا في فرنسا في القرن

التاسع عشر . اذ يمارسون نفوذاً عظيماً على الجماهير ودمهاء الفلاحين المتسكمين في الجهل والامية . وبعد ان اتهم التجمع الديموقراطي الافريقي باقامة علاقات مشبوهة مع الشيوعيين ، تبنى سياسة معتدلة طمعاً منه في كسب عطف الادارة كما أخذ يتقارب من البرلمان مع فريق من نواب الوسط . والمؤتمر العام الذي عقده في بوبو ديولاسو ، عام ١٩٥٣ ، اقترح اقامة « جمهورية واحدة قابلة للتجزؤ » ، اي اقترح حلاً فيدرالياً . وعلى الاجمال ، فالاحزاب الافريقية على اختلافها تمارض كلها سياسة التمثيل التي لم تمد تفهمي بالفرض ، في نظرهم ، كما تعارض فكرة الدولة الشريكة . فهي تطالب « بدولة مستقلة في قلب الجمهورية الفرنسية » وهو مطلب تروج ان يتحقق دون ان يضطروا الى استعمال المنف .

وفي الحين ذاته ، اخذت الاحزاب تجمع صفوفها وتنصر بدهضا في بعض ومرتدي اكثر فاكتر طابعاً افريقياً يختلف عن التشكيلات والهيئات السياسية في البلد الام التي حاكمتها في يده الامر . وهذا الاتجاه الواحد لجزء « الأفرقة » برز في مجال الحركة النقابية اذ ان المنضمين الى عضويته *C.G.T.* شكلوا لهم اتحاداً عرف بـ *C.G.T.A.* والاعضاء المنضمين الى الاتحاد العالمي *C.F.T.C.* افوا الاتحاد الافريقي للعمال المؤمنين المنضم رأساً الى الاتحاد الدولي للنقابات المسيحية .

ايلاء الاستقلال
ان قرب حصول المستعمرات البريطانية في افريقيا الغربية على استقلالها ، والخوف من استباق الحوادث في افريقيا السوداء كما استبقتهم حوادث الهند الصينية وافريقيا الشمالية ، حملت البرلمان الفرنسي على سن قانون - ملاك (قانون دوفير في ٢٣ حزيران ١٩٥٦) تتخلى بموجبه عن سياسة التمثيل واولى صلاحيات واسعة للجان الشريعية المنتخبة في كل مقاطعة بحيث تتمتع بسلطة تشريعية ، وانشأ ادارات تنفيذية محلية (مجالس الحكم) تنتخب من قبل مجلس المقاطعة برئاسة الحاكم العام ، العنصر الوحيد المأخوذ من خارج المنطقة . فكل المصالح الادارية - باستثناء القومي منها - سلمت لحكام وطنيين من ابناء البلاد جرى انتخابهم . والقانون - الملاك او الهيكل اقام نظاماً لامركزياً واسماً واستقلالاً داخلياً يكاد يكون كاملاً ، الا انه اعتبر في نظر عدد كبير من الافريقيين نقطة بداية او نقطة انطلاق نحو تشكيل اتحاد المقاطعات ، بشكل اتحادات فيدرالية افريقية مستقلة - ستصبح فيما بعد دولاً تشارك مع الجمهورية الفرنسية في الاتحاد الفرنسي وتتقاسم ادارة المصالح المشتركة مع حكومة باريس . والفوز في الانتخاب الذي حققه التجمع الديموقراطي الافريقي (*R. D. A.*) في معظم المقاطعات الفرنسية والاحزاب الوطنية في مدغشقر والحزب المناهض لها (لجنة الاتحاد التوغولي) في التوغو في انتخابات نيسان ١٩٥٨ ، واستمرار الاضطرابات الدائمة في مقاطعة سناغا البحرية في الكامرون ، تحت تأثير اتحاد الشعوب الكامرونية الذي يعمل في الخفاء ، ومعارضة فئة العمل القومي في الكامرون لهذا النظام ، كل ذلك جاء برهاناً على ان هذه الترتيبات لم تكن مرحلة نحو الاستقلال .

الاستقلال
تم قطع هذه المرحلة بأقل من سنتين. فبدلاً عن الاتحاد الفرنسي المعلن عام ١٩٤٦ ، قام عام ١٩٥٨ ، بنظام الأسرة الـ *Communauté* الذي عاش أقل من سنة. فقد حدد دستور الجمهورية الخامسة اختصاص وصلاحيات كل المؤسسات والهيئات المشتركة التي سننشأ عنها : الرئاسة والمجلس التنفيذي ومجلس الشيوخ والمجلس التحكيمي ، واعترف للمقاطعات بجمهورية الانضمام الى هذه الأسرة او الانفصال عنها ، وحرية الانتخاب بين وضع المحافظات او وضع المقاطعات او الدولة المستقلة ادارياً . وهذه الوحدة ، هل تتطور باتجاه تأليف اتحاد دول ذات سيادة كما يتمنى ذلك « انصار المطالبين بجماعة الدول الفرنسية » (سيدار سنغور) او نحو دولة فيدرالية فرنكو افريقية ، كما يقترح هوفويه بواني ؟ فالحل الاول يفوز عندما اعترف باستقلال مالي وجمهورية مالاغاشي (كانون الاول ١٩٥٩) ثم استقلال المقاطعات الاخرى . أما التوغر والكامرون اللذان بقيا خارج الجامعة ، فقد رفعت عنها الامم المتحدة الوصاية التي كالا بعملان تحتها ، وذلك بطلب من فرنسا نفسها ، وحققا استقلالهما في كانون الثاني وفي نيسان ١٩٦٠ . وهذا الاتحاد لم يمد اكثر من سنة ، ولم يمد بين مستعمرات فرنسا القديمة « سوى علاقات وفقاً لاتفاقات بين دول مستقلة » .

افريقيا الغربية البريطانية
سارت السياسة التي انتهجتها بريطانيا العظمى في افريقيا الغربية على طرفي نقيض مع السياسة التي تبناها واضعو الدستور الفرنسي عام ١٩٤٦ ، عندما خلقوا دولة اتحادية امتصاصية ممثلة بالاتحاد الفرنسي . كذلك تعارض هذه السياسة مع السياسة التي سارت عليها كل من افريقيا الجنوبية و افريقيا الشرقية حيث توجد فئات من المعمرين البيض استمكنوا في تلك المقاطعات ويفارون جداً على سيادتهم وسيطرتهم على ابناء البلاد . فالسياسة التي تقوم على مساعدة الوطنيين هنا على التطور وفقاً لروح حضارتهم التقليدية طبقت دونما صعوبة . ففي افريقيا الغربية هذه التي بقيت شبه مغلقة في وجهه المعمرين الاوروبيين تكونت دول وطنية ، شبه مستقلة هي اليوم اكثر دول افريقيا السوداء تطوراً سياسياً . فالشائطه الذهبي هي اكثر هذه الدول تطوراً بملايين سكانها الاربعه ، معظمهم من صفار المنتجين للكافور وبجياتها الاقتصادية على الطراز المصري الحديث ، هذا الاقتصاد الذي ينهض على انتاج الذهب والماس والبوكسيت ولا سوا الكوبرا والكافور ($\frac{1}{7}$ من قيمة صادراتها). ونيجيريا التي كان تطورها اقل بروزاً وتجلياً، واقل سرعة هي اكثر اقطار افريقيا الغربية سكاناً اذ تضم ٥٥ مليوناً من الناس ، وهي غنية بما فيها من مناجم القصدير والفحم ومن كبريات البلدان المصدرة للكوبرا ولزيت البلع والكافور . في كل مكان تعج اقطارها بطبقة كثيفة من الفلاحين الهنشي العيش ، اذ ان مستوى العيش فيها هو اعلى مستوى في افريقيا ، وطبقة متوسطة نشيطة هيثاميرية . وقد اتاح الازدهار الاقتصادي الذي تنعم به ظهور طبقة من الاعيان الاثرياء لا سوا في المدن الساحلية ارتفعوا عالياً فوق بروليتاريا ترسف في البؤس والشقاء : تجار اغنياء وكبار الاكابر واطباء ورجال قانون تلقى عسده كبير من بينهم تخصيصه الجامعي في انكلترا او في

الولايات المتحدة الاميركية مستكئين ، وموظفين في الادارات الحكومية اولدى الشركات الخاصة الكبيرة، بينما رُفِعَ عدد من كبار الموظفين الزوج الى رتبة الشرف ونالوا لقب « Sir » ، وطبقة كبيرة من رجال الفكر والادب في البلاد ساعد ثراؤهم والبعجوحة التي يتمتعون بها على تحرير البلاد بسرعة ، وبطالون بشاركتهم الحكومة والادارة . وفي المقابل يحاول زعماء القبائل في الداخل الذين ينهجون على التقاليد المتوارثة ، معظمهم على الاسلام ، وبينهم عدد من المسيحيين ، الحفاظ على ما لهم من سلطة سياسية اوتوقراطية ، ودينية على الجماهير الريفية . وقد عرفت الحكومة البريطانية كيف تتلاعب ، حفاظاً على مصلحتها ، بهذا التفاوت وكيف تحرك هذه الفوارق العرقية والدينية ، مفدية بينها الشقاق والانقسامات تنشئ نارة النظم الادارية المتباينة ، وتقيم طوراً الزعماء التقليديين في وجه الطبقة المتطورة التي اعتنقت عن القوب افكارها ونظرياتها التقدمية ، باعثة المناطق الداخلية ذات الحضارة الاسلامية حيث القوى الرجعية لا تزال قوية وتتمتع بالنفوذ، على الوقوف في وجه المناطق الساحلية سكانها على الوثنية أو على المسيحية ، وحيث يتم التعليم الابتدائي ٢٥٪ من الطلاب الذين هم في سن الدراسة وحيث تطلع القوى الفتية المشبعة بالافكار التحررية .

وأمام مهاجمة الطبقة المستنيرة ، جرى التخلي عن نظام الحكم غير المباشر وأقيمت في نيجيريا والشايطه الذهبي وسيرايون ، بين ١٩٢٢ - ١٩٢٥ نظم وداستير جديدة نصت على انتخاب مجالس تشريعية استشارية . ولم تلبث هذه المجالس ان شال فيها تدريجياً عدد الاعضاء من غير الموظفين على الموظفين الذين يتمتعون بمصويتها . تحققت هذه المرحلة في الشايطه الذهبي وفي نيجيريا وغينيا ، سنة ١٩٤٥ ، وفي سيراليون عام ١٩٤٨ ، غير ان الحكومة فيها ليست بعد مسؤولة وستتمتع كامل مسؤولياتها خلال الحرب . ان عودة الـ ٨٠٠٠٠ عسكري جرى تجنيدهم من ابنا الشايطه الذهبي ، والـ ١٠٠٠٠٠ مجندين من نيجيريا ، اثار مشكلات سياسية واجتماعية شائكة . ان عدم رضى المسرحين من الجيش البريطاني الذين لم يرجع عدد كبير منهم الى قراهم ، وسوء سعر الكاكاو اثار في البلاد حركة هياج واضطراب لم تكن طبقة المتطورين وحدها مسؤولة عنها . ولأول مرة ، تجاوزت الحركة الشعبية صفوف طبقة المستنيرين هؤلاء ، ونشأت في البلاد احزاب سياسية واتخذت تضخم صفوفها عن طريق الراديو والصحافة . وفي عام ١٩٤٧ ، ظهرت رابطة الشايطه الذهبي المتحدة تولى اعمال السكرتيرية فيها الدكتور نكروما ، الذي انفصل عام ١٩٥٠ ، عن رفاقه واسس حزب اتحاد الشعب (C. C. P.) ، كان من ضمن برنامجه انشاء دومنيون جديد باسم غانا . هذا الاسم الذي يشير فيهم اجداداً وطنية قديمة ، وهو عبارة عن حزب شعبي اخذ على نفسه الا يحسب حساباً لاي معارضة ولاي اختلاف عرقي او عنصري ، قبلي او ديني ، هذه الاعراق التي لا تزال حية تنبض على أشدها في الشمال وفي مقاطعة الاشتقي . وفي نيجيريا قام الحزب الوطني في نيجيريا والكاهرون (W. C. N. C.) برعاية ازيكيوه ، الذي قام بحملة هوجاه ضد البريطانيين في الجرائد اليومية او الاسبوعية

الحمة التي يقوم على اصدارها الوطنيون والتي قام بتأسيسها ، وحشد حوله الانصار حتى من مقاطعة الداومي . وقامت في البلاد اضرابات وحركة مقاطعة البضائع الانكليزية في المخازن البريطانية ، كما قامت مظاهرات عنيفة ، والدعوة الى العصيان المدني ، ردت عليها الحكومة باعلان حالة الطوارئ في البلاد وبنح التجول وبحركة قمع دموية في اكرام عام ١٩٤٨ ، وفي مناجم اينوغو عام ١٩٤٩ ، وفي مدينة كانو عام ١٩٥٣ ، وبتعطيل الجرائد الوطنية وتوقيف الزعماء الوطنيين . ومنذ ذلك الحين ، اخذت تتوالى مشاريع الدساتير ، فظهر في الشاطئ الذهبي دستور بُرنز (باسم حاكم المنطقة) عام ١٩٤٦ ، ومشروع دستور وضعته لجنة كوساي رفضه نكروما عام ١٩٥٠ واستبدله بمشروع دستور مضاد نص على الاستقلال التام . وفي نيجيريا طلع دستور رتشرس ، عام ١٩٤٦ ، ودستور ماك فرسون ، عام ١٩٥٢ ، الا ان معارضة الولايات الاسلامية في الشمال التي تولتها الهواجس من احتمال وقوعها ضمن تقسيمات ادارية مسيحية ، ادت الى عقد مؤتمر في لندن ، عام ١٩٥٣ ، يضم ممثلين عن المناطق الكبرى الثلاث في البلاد ، اتفقوا على اسس دستور فيدرالي عام ١٩٥٤ . وهكذا فنذ عام ١٩٥٢ ، فال الشاطئ الذهبي برلمانه ، كما قام فيه رئيس وزراء ، تم انتخابه من قبل المجلس النيابي ، على الحاكم ان يستشير لتعيين الوزراء الاحد عشر ، بينهم ثلاثة (الدفاع والشؤون الخارجية والعدلية والمالية) هم بريطانيون . والوزراء مسؤولون امام البرلمان الذي يمكن ان يطلب من الحاكم العام عزلمهم . فالادارة اخذت تتأفرق اكثر فاكثر (١٣٧٧ موظفاً كبيراً من الزوج عام ١٩٥٦ نفاه ٣٠٠ ، عام ١٩٤٩ ، ٣١١ عام ١٩٣٨) والموظفون البريطانيون يجب ان يخضعوا لرؤسائهم من الزوج . وقد جرى تعديل الدستور ، عام ١٩٥٤ ، ووسع من نطاق المجلس التشريعي الذي اصبح ينتخب بالاقتراع العام ، كما نص على ان جميع الوزراء يعينون من داخل المجلس المذكور . كان هذا النظام انتقالياً اذ غير من طبيعة وضع المستمرة الانكليزية الى وضع ديمقراطي . وفي سنة ١٩٥٦ وضع دستور جديد (هو الرابع في خلال عشر سنوات) ، هيا البلاد للاستقلال واقام فيها نظاماً يقوم على اللامركزية . وقد تم التطور في كل مكان بصورة منهجية ، وجرى تقنيته على الطريقة الغربية ، على يد بريطانيا العظمى ، وبمساهمة لجان عدة اشتركت في عضويتها شخصيات افريقية بارزة وموظفون محليون هياوا التوصيات والاقتراحات كما اشتركت فيها عناصر وطنية بعد استشارة السكان . وافرج عن نكروما وخرج من السجن رئيساً للوزارة بعد انتخابات عامة جاءت كلها في مصاحته .

ففي السيراليون وفي نيجيريا الاقل تطوراً من الشاطئ الذهبي ، تلتف الاحزاب حول شخصيات بارزة او تتألف من مجتمعات عرقية تساعد بما هيا عليه من اقتسامات قبلية ودينية على المعارضة وتنميتها ، بينما يفضل بعض الوطنيين البقاء تحت السيطرة الاوربية ولا الوقوع تحت حكم مجتمعات زنجية يحثرونها او يخشون شرها . الا ان النجاح الذي حققه حزب ازبكيويه في مقاطعة بوروبا في انتخابات ١٩٥٤ ، جاء دليلاً على ان الشعور الوطني ينتشر في

البلاد على حساب التضامن العنصري وهكذا نالت نيجيريا استقلالها في تشرين الاول ١٩٦٠ .
اما السيراليون وغينيا ، فقد نالت كل منهما عام ١٩٥١ و ١٩٥٤ دستوراً سار بها لمحكومة
مسؤولة عام ١٩٦٢ و ١٩٦٥ .

انتهجت بريطانيا منذ عام ١٩٤٥ سياسة « تحلي خلاق » تقوم على « الرحيل في سبيل تأمين
البقاء » . فالمؤسسات السياسية كادت كلها تأتي على الطابع الانكليزي ، فيما من زعيم مسؤول
يطالب بترحيل الفنيين البريطانيين من البلاد او قسم العلاقات مع بريطانيا العظمى ، بينما تبقى
الروابط الاقتصادية اقوى من اي وقت مضى . والاختبار يتجاوز بكثير حدود هذه المقاطعات ،
والدرس يطلع من الشاطئ الذهبي . فمئذ ايلول ١٩٥٤ ، لا يزال حكم هذه البلاد في يد اول
وزارة تشكلت برمتها من افريقيين ظهرت في افريقيا الغربية . وفي اذار ١٩٥٧ عندما تحوالت
المسؤولية الى غانا المستقلة ، شعت هذه طريق الاستقلال الناجز امام كل الاقطار الواقعة في هذه
الناحية من القارة .

افريقيتان وجهاً لوجه

افريقيا الاستعمارية
منذ عام ١٩٦٠ ، تتمتع كل افريقيا الغربية والوسطى باستقلالها
التام ، بمدان اصبحت دولة نيجيريا الفيدرالية الجمهورية
السادسة في الكومنولث البريطاني . كذلك نالت المقاطعات البريطانية ، في افريقيا الشرقية
استقلالها هي الاخرى : بوغندا عام ١٩٦٢ ثم كينيا وزنجبار التي اتحدت في نيسان ١٩٦٤ مع
تتفانكا لتؤلفا معاً تنزانيا ، ونياسلاند اصبحت ملاوي في توزكا استقلت روديسيا الشمالية
تحت اسم زامبيا .

ولكن الى الجنوب من خط وهمي يقطع افريقيا، من شمالي انغولا الى الجنوب من روديسيا
الشمالية شطرين، تقوم آخر قلعة اسيطرة البيض تواقع مع كاتنفكا الجارية لهامنطقة من اغنى مناطق
القارة الافريقية. وتسيطر شركات قوية على مناجم النحاس ومعادن ثمينة اخرى نادرة (الكوبالت
والمنغنيز) وتستثمر مزرعات لها من التبغ والشاي ، وتركزت فيها حركة اسكان من البيض
كبيرة نسبياً (٣٠٠٠٠٠٠ ، ٧٠٠٠٠٠٠) يهودون باصولهم الى منتصف القرن السابع عشر ، اقوام من
اغنياء المزارعين ورجال الصناعة ، واعضاء المهن الحرة ولا سيما من صفار البيض (يشاهيون
كثيراً البيض في منطقة وهران وباب الواد او سكان الولايات المتحدة الجنوبية النابضة
بالتعصب وبالاحتقار للملونين) ، هي المستعمرات البرقالية وروديسيا الجنوبية واتحاد جنوبي
افريقيا .

وفي القطر الاخير من هذه الاقطار تستفحل سياسة التمييز العنصري وتقسو فيها. ان سيطرة
البيض على الزنج- وبين البيض على الاخص ، طائفة الافريكندر التي تطبق الى اقصى حد ، ما يترتب
على سياسة التمييز العنصري من نتائج تقوم على هذه السياسة. هنالك ٢٦٤ ناحية او منطقة محفوفة منذ

عام ١٩١٣ ، يؤلف مجموعها ١٧ ٪ من مساحة هذه البلاد ، يمتد فيها ويعيش ضمنها ٤٠ ٪ من الزوج بحيث يؤلفون فيها وحدات يسكنها الزوج لا غير ويتولون ادارتها بانفسهم (على رأس كل واحدة مقيم ابيض) وتتمتع باستقلال اداري في المجالات المالية والعدلية والتربية والصحة العامة والاشغال . واولى هذه الوحدات Bantoustans قامت في منطقة ترانسكي التي ي أهلها اقوام الخوزاس . وهذا التقسيم على الطريقة الاسرائيلية ليس سوى حل لا يفني بالفرض ، لان هذه الوحدات المعزولة لا تشكل في حقيقة الامر ، سوى « ضواح مناهات » لهذه اليبس العاملة الرخيصة ، وما الاستقلال الاداري الذي تتمتع به سوى تعلية او « نظام بوليسي » متأخر يذكرنا « بأوروبا الجديدة » في عهد النازية (G. B. Békt) وهكذا ، وبالرغم من قسوة حركة القمع التي يتعرضون لها ، فمقاومة الزوج لم تضعف ولم تخبت . وهنا كما في الولايات المتحدة الاميركية ، فالاندماج ، وقياس مجتمع متعدد العروق ، وسياسة عدم المقاومة التي دعا اليها زعماء بانثو اتصفوا بالاعتدال ، مثل اوثولي ، (جائزة نوبل ١٩٦١) ، كل هذه التدابير والاجراءات لم تعد تعتبر كافية في نظر العديد من الملونين ، اذ تهب عليهم عنصرية او دعوة عرقية زنجية شبيهة بالروح التي جاش بها المسلمون الزوج . فبعد ان صُدمت الاقلية البيضاء من نيل الاقطار المجاورة لها استقلالها الناجز ، وبعد ان وقعت اسيرة الملح الذي استحوذ عليها ، اخذت لتسلح بقوة وتساند طلاب الانفصال في كاتنغا ، كما راحت تساعد الحكومة البرتغالية على النجاح في قمع حركة التمرد التي يقوم بها رعاياها . وهي تحاول ان تضم اليها المحميات البريطانية الواقعة ضمن اراضيها (والتي تعمل انكثرا على اعدادها للاستقلال) فالبايزوتولاند والبتشواتالاند ، فالاستقلال الداخلي عام ١٩٦٥ ، وحل على التحالف مع روديسيا الجنوبية التي تتشابه اوضاعها الداخلية مع اوضاعها .

وهذه المستعمرة المستقلة يسيطر عليها ١٥٧٠٠٠ من البيض يحتكرون فيها السلطة ويملكون نصف مساحة البلاد ، في وجه ٣ ملايين من الزوج جرى كبتهم في هذه الاراضي المحفوظة التي تنص بالسكان الذين ذهبوا ضحية الفقر بعد ان دُهِكت اراضيهم بما دهاها من التعري والانجراد . هنا كما في افريقيا الجنوبية يسود تفاوت عظيم في الاجور (اذ ينال العامل الزنجي ٦ جنيهات في الشهر في المدن الاحدى عشر الرئيسية في البلاد ، بينما يُعطى العامل الابيض ٧٠ جنيتها في الشهر) . كذلك ان نظام جواز المرور والتميز العنصري والفصل بين البيض والملونين خلق جو أمن التوتر الشديد حال دون انفجاره واستعالتة الى كارثة تدخل الحكومة البريطانية . فقد رفضت الحكومة البريطانية - امام صرخة الزوج - ان تعطى هذه البلاد استقلالها ما لم تقطع لهم الضمانات التي يطالبون بها . وبالفعل فان الحساد افريقيا الوسطى الذي تألف ، عام ١٩٥٣ ، من مقاطعتي روديسيا ومن النياسالاند لم يقو على الصمود امام الصعوبات الناجمة عن المشكلة العرقية ، فقد انحدر بعد عشر سنوات من تشكيله ، وروديسيا الجنوبية حيث الجبهة الروديسية ، هذا الحزب الابيض النشط نال انتصاراً صارخاً في الانتخابات ، يشدد من التمييز العنصري ، وخرج عام ١٩٦٥ ، وهدد

بالانضمام الى اتحاد جنوبي افريقيا .

خفت في المستعمرات البرتغالية حرب المصائب التي يشنها الوطنيون من جراء المناقشات التي تفرق بين الفئات السياسية التي تفنديها (جيش تحرير انغولا ، حركة تحرير انغولا) ، ومحاول الحكومة البرتغالية قمعها بالشدة التي تسم الحُوف في القلوب : كتهديم القرى من الجو ، وتنفيذ عقوبة الموت بالجملة بما أجبر مئات الالوف من الاهلين على الجلاء والبعوه الى دولتي الكونغو المجاورتين .

كل افريقيا الجنوبية التي يرغها الرعب والقسوة الوحشية على بقائنا تحت وطأة سيطرة قبضة من البيض الحاكمين ، وهي اساليب احسن البوليس والجيش استعمالها ، تشهد طلوع كتلتين سيحملها الاهتياج والحُوف على الاتصام في حروب عنصرية دائمية لم يشهد لها العالم مثيلا حتى الآن .

تميزت الحياة السياسية لدى دول افريقيا المستقلة بصراع عنيف بين الحياة السياسية لدى
منه الدول المستقلة
الاحزاب التي جاء تنظيمها كما جاءت افكارها ونظرياتها مستوحاة الى حد بعيد من الاحزاب القائمة في الغرب ، مع انها ليست في الواقع سوى احزاب زعماء ألقوا ان يروا أنصارهم يطيعونهم طاعة عمياء ، سواء أ كانوا عبيدا مشدودين الى الارض ، أو أتباعا أو احزابا عنصرية أو اقليمية او دينية .

اعتادت هذه الاحزاب ان تنقسم الى ثورية والى محافظة مقيمة المتطورين وصغار الموظفين والبروليتاريا الناشئة في وجه الزعماء التقليديين وفي وجه بورجوازية الاعمال الجديدة . الا أن روابط التضامن العائلي ، وتقاليد الالتزامات تجاه الفئة وتجاه الذرية هي من المتانة بحيث لم يعم بعد بالمعنى الصحيح صراع طبقي في قلب الجماهير الافريقية ، باستثناء بعض حوادث محلية .

هذا الصراع صحبه احيانا حروب أهلية بالفعل ، منها مثلا: ثورة اتحاد الجماهير الكامرونية (U. P. C.) تألفت نواتها الكبرى على الغالب من اقوام الباميليكية فذهب زعيمها أم نيويه وفيلكس موميه قتلًا ؛ وتبرز في السودان فتنة السكان غير المسلمين في الجنوب ، وفي رواندا - اورندي حيث قامت ثورة الهوتو (٨٥ ٪ من السكان) ضد اسياهم التوتسي (١٥ ٪) وأدت الى مذابح تقشعر لها الابدان ، وفي موريتانيا وفي النيجر . وقامت ثورات بيضاء لم تسفك فيها الدماء ، طردت من الحكم الاب فولبرت بولون في كونغو - برازافيل . وحاولوا القيام بواحدة منها في الغابون (حيث تدخل المظليون الفرنسيون واعادوا النظام باعادة الرئيس مبا) ، وفي تنغانيا ، وفي كينيا وفي بوغندا حيث أدى تدخل وحدات من الجيش البريطاني الى قمع الفتنة التي قامت بها وحدات وطنية . ووقعت محاولات قتل ضد الدكتور نكروما في غانا ، وقتل الرئيس سلفانوس اوليو في توغو ، واخيراً « مؤامرة » فعلية أو وهمية أدت الى دعاير كان من بعض نتائجها تصفية بعض المعارضين في السنغال (مامادو ضيا الذي حكم عليه) ، وفي النيجر وفي كونغو - برازافيل وغانا . وفي كانون الاول ١٩٦٥ ومطلع عام ١٩٦٦ ، حدث ثلاثة

انقلابات عسكرية - على غرار ما وقع في كوتفو - ليوبولد فيل - انتقلت معها السلطة الى ايدي الجيش في جمهورية افريقيا الوسطى ، وفي الداهوماي وفي فولتا العليا . واخيراً وليس آخراً التوتر الذي وقع مؤخراً بين الرئيس ازيكويريه ورئيس وزرائه ، أي بين الشمال المسلم والساحل المسيحي الذي هدد الاتحاد القيدري في نيجيريا بالانفجار : فادت في كانون الثاني ١٩٦٦ ، الى استيلاء الجيش على الحكم بعد اضطرابات وحوادث دامية ومقتل رئيس الوزراء الاتحادي .

في سنة ١٩٦٥ ، كانت البلدان ذات اللقمة الفرنسية حيث تبرز شخصيات سيدار سنغور وهوفويه - بواني ، وزمبيا مع سكينيت كاوندا ، وتنزانيا مع بولوس نيبيري وكينيا مع جوموكينيا ، وملاي مع الدكتور بندا ، يمارسون سلطة استبدادية ذات نزعة معتدلة ومحافظه مع ميل ظاهر نحو الغرب . وقام في وجههم غانا والغينيه ومالي وكونغو - برازافيل التي انتهجت سياسة اشتراكية النزعة بالفعل وتنمي - مع فترات من الانقطاع او التحفظ ، علاقات وثيقة مع البلدان الشرقية ومع الصين . فغانا تافرت تماماً ، ونشأت فيها جمعيات مختلطة تتولى تنفيذ المشروعات الرئيسية او مصانع النسيج ، والكواكو والخشب والالومنيوم . ان تأميم النقل والراديو ومخازن البيع بالفردى وصناعة صقل الماس ، والشركات الاستخراجية الخمس من اصل السبع الموجودة فيها ، اضعفت من نشاط القطاع الخاص وتولت تعاونية خاصة بيع عدد من محاصيل البلاد ، تحت اشراف الدولة ، كالكاكو ، كما انشئ عدد من التعاونيات الزراعية . الا ان دكتاتورية نكروما اصطلحت بمقارمات عدة جاءت من جهات مختلفة ، كما ان الازمة الاقتصادية التي انفجرت في غانا ، في تموز ١٩٦٦ ، تسببت بقيام اضراب عام اعقبته حملة من الارهاب ، ومن الارهاب المضاد استمرت سنتين .

اما جمهورية الغينيه التي نالت استقلالها عام ١٩٥٩ بتصويتها السلبي في الاستفتاء الشعبي ، فقد تلقت مساعدات مالية وتقنية من الولايات المتحدة الاميركية ، ولا سيما من الاتحاد السوفياتي ، في اثر انسحاب الغينيين الفرنسيين المفاجيء . ولما كان الرئيس سيكوتوريه يعتمد قبل كل شيء على نفوذه القوي وعلى مساندة النقابات له ، قد ازال من الوجود التقسيات الادارية القديمة النزاعة الى الفيدرالية ، فقد اتم وسائل النقل في البلاد والانتاج وتوزيع الطاقة والمصارف ومعامل النسيج باستثناء بعض شركات التعدين والشركات الصناعية المختلفة (كامتكا فريا وشركة بوكسيت بواكيه) .

كونفو - ليوبولد فيل هو البلد الوحيد في افريقيا الذي لم يحقق استقلاله الا بعد حرب اهلية دامية . فالصراع الذي قام بين المتطورين المنضمين الى الحركة الكونغولية الوطنية (M: N: C) التي يتزعمها باتريس لومومبا الذي كان يدعو الى انشاء دولة اتحادية ذات حكومة مركزية قوية ، وبين تحالف الجمعيات القبلية في كاتنغا بقيادة موييز تشومي المعروف بنزعتة الفيدرالية ، ادى الى انفصال كاتنغا وهو انفصال دام سنتين ونصف ، وبمساعدة الاتحاد المنجمي ، استطاع تشومي ان يحنّد فرقة من المرتزقة من افريقيا الجنوبية وروديسيا ومن

أوروبا، وان بشاري مدعات حربية وان يؤمن له في كل من أوروبا وأميركا موازنة بعض العناصر المحافظة الانفصالية ، كما ان مكتب كاتنغا قام بتنظيم حملة دعائية واسعة النطاق في الولايات المتحدة جاعلة من تشومي « أكبر زعيم مناهض للشيوعية ومن انصار الغرب في كل الكونغرس » . الا ان تدخل « الحزب الزرقا » التابعين للأمم المتحدة وضع في نهاية الامر حداً لهذا الانفصال . غير ان الدسائس التي حاكتها الدول الغربية المتنافسة على المنطقة والنزعات الانفصالية ، سببت حالة من الفوضى والبلبلة زال معها لمدة سنة كل اثر او فعالية للحكومة المركزية (من ايلول ١٩٦٠ الى آب ١٩٦١) . وقد اعلنت ولاية كاساي نفسها دولة مستقلة كما اعلنت انفصالها كل من ولاية كينغا وكاتنغا الشمالية وكويو ، كما انت انصار لومومبا جمهوروا في ستانليفيل بعد موت زعيمهم وانشأوا فيها جيشاً حاول عبثاً استعادة السلطة . ان تقاعق البطالة والبؤس ، والمحلال اقتصاديات البلاد ، والفساد الفاضح الذي تفشى بين الموظفين السياسيين والاداريين ، زاد كثيراً من تدهور الحالة في البلاد ، ومن اشتداد الفوضى والبلبلة فيها . وعملت الشركات الكبرى التي تعرضت للخطر من جراء هذا الوضع ، رفعت الى الحكم موبين تشومي بواقعة الولايات المتحدة وبلجيكا وبريطانيا العظمى . وقد حاول ان يجمع حوله جانباً من الوطنيين وان يعيد الى الوحدة الولايات التي اعلنت انفصالها عنها ، الا ان استمرار الاضطراب مكن الرئيس كاسافوي من ابعاده عن السلطة ، واخيراً تمكن الجنرال موبوتو من فرض دكتاتورية عسكرية على البلاد (تشرين الثاني ١٩٥٦) .

أفريقيا المستقلة مبلقنة
تجاه فريق أفريقيا الجنوبية القوية التسلمع والتي يهيجه الخوف
تلتصّب أفريقيا المستقلة والمجزأة الى ٢٥ دولة تم تحريكها على
اشكال مختلفة بينما جاء تطورها الداخلي على وقيرة واحدة تقريباً (انظر الفصل السابق) .

ولم تلبث ان برزت اخطار هذه البلقنة : كتعارض المصالح بين البلدان الغنية التي تتوفر فيها الموارد الطبيعية (كالأوكومو والمنغنيز في الغابون ، والبن والكافور في شاطئ العاج) ، وبين البلدان الفقيرة (النيجر) ، والمنافسات بين رؤساء الدول والمطالب الجغرافية بين الواحدة والاخرى نتيجة لهذا الاقتطاع العشري الذي قامت به الدول المستعمرة نفسها ، وصعوبة تأمين التوازن ووسائل العيش لبلدان صغيرة المساحة او قليلة السكان المتخلفين جداً مما يعرضها باستمرار للتخلف الاقتصادي ، او يشجع على دس الدسائس وحبك الاحابيل من الخارج والمحاولات المتعددة باعادة الاستثمار ولو بصورة غير مباشرة . شعر الافريقيون بهذه الاخطار ومحسوا ما محمله من تهديد . وحاولوا ان يتفادوها وان يتغلبوا على هذه النزعات والمطالب الخاصة ولو بشكل او بطريقة تفتقر الى الانسجام احياناً ، اما بالتأكيد على شخصية زنجية افريقية تميد الى هزها لفة البلاد وحضارتها حتى والعادات التقليدية ، واما عن طريق افرار الدول الجديدة في وحدات اوسع رقعة .

الزنجية واخذوا يلوحون بوجه المستعمرين « بالزنجية » اي بما للحضارة الافريقية
الاساسية من اصالته . واول من قال بالزنجية هو ايميه سيزير ، الذي يعود اصله
الى جزيرة المرتليك ، وسار في اثره فريق من المفكرين ردد صدى مقالاتهم « الحضور الافريقي »
الناطق بلسانهم . فالملطوب هو رذل وعدم الاخذ بالمثل الفكري الذي خنق الشخصية
الزنجية ، واعادة المباهاة الى افريقيا ، بماضيها الاثيل ، في اثر الدروس والابحاث التي قام بها
الاب بلاسيه تيلز (فلسفة البانتو) ، ومرسيل غريول والاب الكسي كيغان الذين ابرزوا للعيان
إصالة الفكر الزنجي وماله من قيمة هائلة ، وشرح العادات والاعراف والمؤسسات القبليّة
وتزكيتها ، وتمجيد الابطال الافريقيين والامبراطوريات الافريقية الغابرة (غانا ومالي وامبراطورية
سنهراي ، ومملكة الكونغو وموتوماتيا) ، واحياء هذه الحضارة الافريقية الاصيله وذلك
بتقييم التقاليد والفولكلور الشعبي والاساطير والقصص الشعبية .

الا ان تعدد اللهجات حد للاسف من انتشار الآثار الفكرية في لغة من هذه اللغات . ومن
جهة اخرى فالافريقيون المثقفون والذين باستطاعتهم ان يكتبوا ويؤلفوا قولوا تعليمهم كاملا او
القسم الرئيسي منه باللغة الفرنسية او باللغة الانكليزية بحيث - وهذا من المفارقات المضحكة -
ارت هذا الادب الذي يشيد بالزنجية في وجه الاستعمار الغربي ، يستعمل لغة المستعمرين ،
باستثناء بعض الابحاث التي ظهرت باللسان البازوتي او البانتو او الهونسا ، ومع ذلك بقي اثر
من وحي افريقي حقيقي صميم ، كما يشهد على ذلك الادب الشعري لليوبولديسيدير سنفور الداعية
الى ادماج الزنجية ضمن القيم الحضارية الكبرى ، عن « طريق تقييم الثقافة الغربية تقييماً زنجياً » ،
وهن طريق « مختارات جديدة للشعر الزنجي والملاحاشي » ، التي كان لها وقع الوحي عندما
صدرت عام ١٩٤٨ .

معارلات التجسيم والافراغ فشلت حتى الان كل المحاولات التي بذلت في سبيل تجميع
اقليمي ، وهي محاولات تتصل بالحلم الذي راود الافريقيين بقيام
جامعة افريقية تضم الزوج ، ولاسيا الدكتور دوبرا ومارقوس غارفي اللذين اخذا بعملان على
تحقيقه وبسيمان الى الدعاوة له ونشره في اعقاب الحرب العالمية الاولى ، بعد ان راح جورج
يادمور الذي يعود باصله الى جزيرة الثالوث (تريتني) احد جزر البحر الكارابيبي ، يركّز على
مبادئها فكان اكبر داعية لها ومن انشطهم نفوذاً وحجاسة . الا ان القانون - الملاك المعروف
بقانون دي فير (١٩٥٦) والذي توسع نطاقه عند صدور دستور ١٩٥٨ ، حطم بالفعل هذه
التشكيلات الكبرى التي قامت في افريقيا الغربية الفرنسية وافريقيا الامتوانية بتجاهله لها وحل محلها
حكومات مستقلة في هذه المستعمرات ، وبذلك قوتى المطالب الانفصالية ومحاولات التوحيد
الهلبي التي بذلت لها بعد كانت بمثابة محاولات رمزية قامت بنت ساعتها : كالتحاد الفنييه وغانا
(١٩٥٨) ، وحالف مالي (١٩٥٩) الذي اقتصر على السودان وعلى السنغال وصار امره الى
الانحلال عام ١٩٦٠ ، واتحاد ساحل - بنين الذي اصبح مجلس الافاق (الشاطىء الذهبى

دأهومي - نيجر وفولتا العليا) وهو عبارة عن مجلس استشاري وتعاوني تسيطر عليه شخصية هوفونه - بواني البارزة، واتحاد جمهريات افريقيا الوسطى (التي رفض التعاون الانضمام اليها) ، الذي لم يكن سوى اتحاد «جركي» له هيئات او مصالح مشتركة للنقل ومعهد علمي للابحاث الخاصة بالمعادن ، وهي مشروعات ولدت ميتة كمشروع الولايات المتحدة لافريقيا اللاتينية الذي وضعه الاب بوغاندا ، ومشروع الولايات المتحدة لافريقيا الوسطى الذي وضعه هو الاخر ، الاب بولو ، واتحاد بنين دابيثي ، ومشروع صوماليا الكبرى (التي بعد ان تألفت من المقاطعات البريطانية والاطالية السابقتين ، اخذت تتطال بساحل الصومال الفرنسي وبجزء من اراضي اثيوبيا) .

وفي عام ١٩٦١ ، ألفت المستعمرات الفرنسية القديمة الاتحاد الافريقي وملاغاشي الذي لم يلعب سوى دور محدود، وتحول عام ١٩٦٣ الى الاتحاد الافريقي الملاغاشي للتعاون الاقتصادي (U. M. O. E.) مقصراً نشاطه على هذا المجال . وفي شباط ١٩٦٥ انضم اليه كونغو ليو بولدفيل ورواندا وبذلك بلغ عدد الدول التي تألف منها الاتحاد ١٤ دولة فرنسية اللغة تشكل منها جميعاً المنظمة المشتركة الافريقية والملاغاشية .

أما بشأن المقاطعات البريطانية في افريقيا الشرقية ، فاتحاد افريقيا الوسطى الذي تألف عام ١٩٥٣ من اتحاد مقاطعتي روديسيا ومن نياسا ، فقد انحل عام ١٩٦٣ ، ليحل محله دولة مالوي (نياسا سابقاً) وجمهورية زيمبا (روديسيا الشمالية سابقاً) بينما بقيت روديسيا الجنوبية مقاطعة بريطانية تنعم باستقلالها الداخلي . فمع تنزانيا التي تشكلت من انضمام تنغانيكا ومن زنجبار ، نجد ، ما بين اثيوبيا وبين روديسيا الجنوبية ، مجموعة من البلدان التي اتحدت عام ١٩٦٣ تحت اسم *PAFMECSA* (اي حركة مجمع جميع اقطار افريقيا الشرقية والوسطى) الذي اصبح ، عام ١٩٦٣ *PAFMECSA* اي حركة تجمع اقطار افريقيا الشرقية والوسطى والجنوبية) التي اندمجت بدورها في منظمة الوحدة الافريقية التي انشئت في ايار من عام ١٩٦٣ في اديس أبابا بقصد تحرير افريقيا الجنوبية .

وفي خط مواز لهذا التجمع الاقليمي الذي قامت ضمنه هذه الدول ، قامت مجار اخرى هدفت الى توحيدها جميعاً في اتحاد واحد . وهكذا طلعت علينا فئة الدار البيضاء التي ضمت عام ١٩٦١ : غانا ومالي والبنين والمغرب ، والجمهورية العربية المتحدة وممثلي اتحاد (M. P. R. A.) اي اتحاد الدول ذات النزعة التقدمية المسيرة للجامعة العربية وللومومبا ، والفئة المضادة التي تكونت في موروثوبا وضمت ٢١ دولة من دول افريقيا السوداء المعروفة بنزعتها المعتدلة المحافظة . كلا الفئتين كانت متفتنتين ، من حيث المبدأ ، بحيث تتجاوز « الحركة المناهضة للاستعمار الواقعي الاستعماري ، وتحافظ على ما حققته من تحرير للدول الافريقية ، لتوجهها وفقاً للتقاليد السالفة . وفي كانون الثاني ، تشكلت فئة اخرى اجتمعت في لاغوس وضمت كل فئة موروثوبا ، وتنغانيقا والكونغو ليو بولدفيل . الا ان نشاط الحركة الوطنية الصغيرة بقي قوياً (حدوث عدة فتن

ادت الى طرد الرعايا التوغويين والداوميين من الشاطئ الذهبي (والى الاشتباكات الدامية بين الرعايا الغابونيين والكونغويين، كما ان بعض الدول الافريقية لم تحف نواياها التوسعية وخطتها بضم بعض مقاطعات الدول المجاورة لها ، ومحاوله للوقوف في وجه هذه المحاولات نادت معاهدة اديس ابابا ببدأ المحافظة على استقلال الدول واحترام اراضيها، قد يكون هذا ضمانا للسلام وقد يكون تكريسا لواقع بلقنة الدول الافريقية الذي اصارها الى العجز تماما كما حدث في مؤتمر بناما ، عام ١٨٣٦ ، مع دول اميركا اللاتينية . وقد يكون هذا ايضا نقطة انطلاق لبعثة افريقية صميعة : اذ ان ظهور منظمة الاتحاد الافريقي ، في هذا الوقت بالذات لتتولى قض المنازعات التي تنشأ بين الدول الافريقية ، انما يكون الى حد بعيد « تصريح مونرو افريقي » من شأنه ان يبعد عن القارة كل نفوذ اجني .

الفصل الثامن

إلغاء الاستعمار والاستعمار الجديد

« ادركت الدول الاكثر وعياً للتصنيع انه من الافضل لها ان تتخلى للدول التي « تدعي الاستقلال » عن مسؤولية مصيرها ، على ان تحتفظ بالفرز والسيطرة بالوسائل التي تضمن لها ذلك »

ر. هارون

(من كتابه : التاريخ وتفسيراته ، ص ١٥٣)

يحصل الغناء الاستعمار عندما تأخذ البلدان المتخلفة صناعياً منهم بحماسة و نشاط ، بالحركة الصناعية في العالم ، وذلك باستعمالها التقنيات لحسابها الخاص ووسائلها الخاصة »

فرنسوا بيرو

(اقتصاد الدول الفتية)

إلغاء الاستعمار

منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية توالى التنازلات السياسية والتدابير المتخذة لتحسين اوضاع الشعوب المستعمرة ، بتوالي الحسف والفسل الذي حل بالدول المستعمرة ، وكلما شمرت هذه الدول بعدم قدرتها ، بعد الآن ، على تحمل الاعباء الثقيلة ، حربية كانت ام مالية ، التي تسببها لها سيطرتها المباشرة بالطرق التقليدية التي سارت عليها ، من جهة ، ومن جهة اخرى ، كلما شمرت بطغيان الافكار والنظريات التحررية التي جاشت بها الدول التي ترسف تحت نير الاستعمار . فاينما اجلسنا النظر طامتنا « معركة انسحاب » تظهر بوضوح مع تغيير الالفاظ والمصطلحات بعد ان سقط شيئاً فشيئاً من الاستعمال : كلمة « امبراطورية » وكلمة « مستعمرة » لتحل محلها كلمة « مقاطعة » ، وكلمة « كومونولث » وكلمة « رابطة » . فالامبراطورية البرتغالية الاستعمارية اصبحت بعد الآن : « الولايات الواقعة عبر البحار » في دستور البرتغال

الذي صدر عام ١٩٥١ . ومن وسائل التعمية التي استخدموها فيما بعد ، الاستعانة بكلمة : « الغرابط » الى ان القيت نهائياً ما اصططلحوا عليه من اوضاع استعمارية ، وحل محلها دساتير تكرس الاستقلال الناجز ، بينما تصبح كلمة « عون » و « مساعدة » مرادفاً لكلمة « تعاون » .

السياسة الاستعمارية الجديدة وهكذا فالدول الكبرى التي قامت سيطرتها منذ عام ١٩٤٥ ، على استثمارها المقاطعات التابعة لها وراء البحار ، كما كانت تستثمر ، كشبه مستعمرات لها ، دول أوروبا الوسطى ودول أوروبا الشرقية ، اضطرت للتخلي نهائياً عن الاساليب والوسائل العملية التي مارستها وصايتها . وقد حاولت ، في هذا كله ، ان تتخذ لها يداً من الوطنيين المحافظين وان كانوا تعاونوا مع اليابانيين ، امثال او اونغ سان في بورما ، وروكساس وكيرينو في الفلبين ، وياو داي في فيتنام ، وداو اون في ماليزيا ، حتى في حال ممارستهم لنظام دكتاتوري يتنافى اصلاً مع القيم التي يدعي القرب الدفاع عنها : امثال سنغان ري في كوريا الجنوبية ، وتشان كاي شيك في فورموزا ، ونغو دن ديم في فيتنام الجنوبية ، والمارشال ايوب شان في الباكستان . وبريطانيا العظمى على الاخص ، عندما قامت بانسحابها السلمي و « وقتته في اللحظة الأخيرة » لجحت في نقل السلطة لحكومات خمنت شخصيات شتى من تجار او ارباب اعمال وطنيين . وعرفت فرنسا متأخرة ان تعدل من سياستها تحت تأثير الدرس البليغ الذي لفته اياه الحوادث الدامية في الهند الصينية وفي الجزائر ، وان تعرض بصورة طوعية الاستقلال الكامل على افريقيا السوداء ، مع العلم ان البلاد الواطية ، وربما بلجيكا اخفقتنا ، على ما يظهر في سياسة الغائها الاستعمار .

فتحالف هذه الدول المستعمرة مع البورجوازية الوطنية ابنا قامت ، ومع كبار الملاكين العقاريين او مع زعماء القبائل او الزعماء الدينيين في اماكن اخرى ، وبالتخلي لهم عن السلطة السياسية وعن جانب من ارباحها في المجال الاقتصادي ، استطاعت الحد من نتائج الغائها الاستعمار . فوسائل العون والمساعدة التي قدمتها الدول الجديدة قبل ان تصل الى الاستقلال الناجز ، تثبت الى حد بعيد كيف حاول النظام الاستعماري ان يواصل عمله متسجراً بأشكال اسم . « فالروح الاستعمارية » لم تعد تجسر على الظهور بوجهها السافر . فهي توصل البقاء والاستمرار تحت ستار شفاف من التعاون والتحرر التدريجي ، (فرنسوا بيرو) . فقبل عام ١٩٦٥ وهي السنة التي توالى فيها حوادث الاستقلال ، راحت النقطة الرابعة ، ومشروع كولمبو ، والمعاهدات الثنائية تمهد السبيل لها اصططلحوا على تسميته « بالاستعمار الجديد » الذي تؤلف الفلبينيين ، خير مثال له .

كان من البؤس الشديد الذي تلمسك فيه الجماهير السادة في الجهل والجهالة والمعرضة لسوء التغذية والمرض واليابس القتال ان يجعل هذه الجماهير هدفاً للدعابة الشيوعية . وفي سبيل درأ هذا الخطر عن الجماهير وفي سبيل مساعدتها على تأمين وضع اقتصادي سليم ومعادلة تعادل مدفوعاتها ،

النقطة الرابعة ومساعدة
الدول المتخلفة

وتأمين الاسواق اللازمة للولايات المتحدة وما تحتاج اليه صناعتها الاخذة بالتوسع ، من الخامات ، ولاستثمار رؤوس اموالها في الخارج ، تم عام ١٩٤٩ وضع اول برنامج شامل لمساعدة الدول المتخلفة في عهد الرئيس ترومان . صحيح ان المساعدة الفنية التي تمتت بها دول اخرى ، لم تكن حادفاً جديداً : فقد سبق للرئيس ف. د. روزفلت ان قرر مثل هذه المساعدة لدول اميركا اللاتينية على نطاق واسع ، لا سيما خلال الحرب العالمية الثانية . اما الرئيس ترومان فقد اراد التوسع في هذه الخطة بحيث تصبح خطة شاملة لتتسع الى جميع اطراف العالم . فطالما لا يتوفر للدول المتخلفة العدد الكافي من الاختصاصيين في بلادهم فسيصير تزويدهم بالثقنيين تقدمه البلدان المتقدمة تلقياً . فعلى الدول المعنية ان تطلب هؤلاء الاختصاصيين من الامم المتحدة او من الولايات المتحدة الاميركية .

وفي هذا السبيل انشأت الامم المتحدة ، منذ عام ١٩٥٩ ، مكتبة خاصة يعرف بمكتب المساعدة الفنية (وانفذت ١٧٥٧ خبيراً من خبرائها وزعتهم على ٦٣ بلداً) ، كما وزعت بمعرفة الحكومات المعنية ، منحاً دراسية للتخصص على مستحقيها بحيث يتاح لهم اكتساب المهارات التقنية اللازمة . الا ان نشاطهم لم يكن ليتعدى هذا الحد لافتقارها الى الاعتمادات المالية اذ لم تكن لتعمل الا على مساهمة الدول الاعضاء في المنظمة . اما مجلس الكونفرس الاميركي الذي لم يكن متحمساً جداً للمشروع ، فقد ادمج الاعتمادات المخصصة للنقطة الرابعة كمساعدات للدول المتخلفة ، ضمن برنامج الامن المتبادل الذي حمل من ضمن نشاط وكالة الامن المتبادل الذي يختلف في روحه وجمال العمل المخصص له كثيراً عن الهدف الاول الموضوع له . وهكذا فالاعتبارات الاستراتيجية تقلبت في نهاية الامر على الاعتبارات التي كانت دعت الرئيس ترومان ، عام ١٩٤٩ ، الى وضع هذا المشروع . والمعون الاقتصادي والتقني الاميركي الذي قام على تفهم صحيح للمصلحة الاميركية وللثألية الاميركية ، (كما يقول فرنسوا بيرو) والذي اقتصر في نهاية الامر على مبالغ ضئيلة نسبياً ، لم يكن امامه حظ بالنجاح وبالموافقة عليه الا بقدر ما يستجيب لاعتبارات الأمن ، و لما يسمح به من تطور اقتصادي يرتبط الى حد بعيد بالموجبات التي تقضيها محاربة الشيوعية . (جاك ماليه) . وبعد حرب كوريا ، عام ١٩٥١ ، والاتفاقات الثنائية حول المساعدة الفنية لم تقدم الامم المتحدة التي كانت ترضى بالتعهد بمساعدة عسكرية في حال نشوب حرب . فالاعتمادات التي قدمها ، عام ١٩٥٢ ، بنك التصدير والاستيراد اشترط في تقديمها للدول المعنية ، على ان تطور الخانات التي تتطلبها الاستراتيجية الاميركية والدفاع عن سلامتها . اما القسم الخاص بافريقيا من مشروعات المعون المالي ، فالاعتمادات الاميركية ذهبت ليس الى الاقطار التي يشكو سكانها من العوز ، بل الى هذه الاقطار الفنية بالمعادن الاستراتيجية ، كالبحاس في روديسيا والكونغو البلجيكي ، والمنغيز في الشاطئ الذهبي ، والماس والكوبالت في افريقيا الوسطى .

مشروع كولبر لم تكن أفريقيا بالبلد المتخلف الوحيد في العالم . فقد ضمت آسيا جـاهـير لا تحصى من السكان الذين يشكون النقص في التغذية ، وسوء الكساء وبعيوتهم في البؤس والشقاء في اراض مسافة جدياء ، لا صناعات ثقيلة فيها ولا فنيين ولا اموال . هذا هو الوضع الذي رسف فيه ٨٠ ٪ من سكان العالم المتخلفين . وهكذا فما كادت هل سنة ١٩٤٧ ، حتى عمدت منظمة الامم المتحدة الى تأليف لجنة اقتصادية تعنى بشؤون آسيا والشرق الاقصى الاقتصادية ، نوعاً من وزارة اقتصادية تعنى بشؤون المنطقة تأخذ على نفسها درس وضعها الاقتصادي ، وتتقدم بالاقتراحات التي تؤول الى تحسين اوضاع تلك البلدان الغذائية عن طريق تطوير الانتاج الزراعي واخذ تدريجياً بأسباب التصنيع ، ويقوم في قلب هذه الرقعة التي تمتد من الهند الى كوريا منطقة تنتج المطاط والفضدير والتنغستين والنفط والكوبرا حيث تواف ماليزيا دعامة من دعائم النظام الدفاعي لانكلترا في هذه الناحية ، والدفاع عن الليرة الستارلينية ولها اهمية عظيمة من الوجهتين الاستراتيجية والسياسية .

وفي هذه المنطقة بالذات يتم الاتصال بين الشرق الادنى واوستراليا واقريقيا ، من جهة ، وبين الشرق الاقصى من جهة أخرى . ومن هذه النقطة ينطلق الطريق الكبير الذي يؤدي من بورما الى الصين الجنوبية الغربية . فقد كانت المنطقة ، فيها مضى ، منطقة نفوذ بريطاني حيث احتفظت المملكة المتحدة لها بدومنيونات وبمستعمرات في ماليزيا لم تكن قط على استعداد للتخلي عنها . وبعد سنة تماماً من وضع اميركا لمشروع النقطة الرابعة ، قامت بريطانيا بتضع من جانبها ، رداً عليه مشروعاً « تعاونياً يرمي الى تطوير بلدان آسيا الجنوبية من الوجهة الاقتصادية ، وهو الذي عرف فيما بعد بمشروع كولبر . في هذا الوقت كان الصينيون بزعامة ماو تسي - تونغ قد بسطوا سيطرتهم على جميع اطراف الصين فتجاوبت اقطار آسيا الجنوبية الشرقية دوي هذا النصر المبين الذي ارتجت له الجماهير الآسيوية . ولكي تحول بريطانيا دون اتجاه الشعوب الآسيوية الى الشيوعية بمد هذا الانتصار الكاسح الذي حققته ، كانت لا بد من رفع مستوى العيش لدى ٥٧٠ مليون من السكان يعمر هذه المنطقة الواسعة . والخططة التي وضعت لست سنوات كانت بمثابة برنامج مفصل لتطوير اقتصاديات كل من هذه البلدان التي تيسد مبدئياً من هذا المشروع ، وهي في الاساس من البلدان الداخلة في مجموعة الدول البريطانية . ولكن لما كانت مساهمة الولايات المتحدة في هذا المشروع ضرورية ، جرى توسيع المشروع ، منذ عام ١٩٥٢ ، وغطت كل من الولايات المتحدة وبورما والنيبال والفيتنام وكوموديا وسيام في اللجنة الاستشارية ، كما دخلها مراقبون من اندونيسيا وتايلاند والفيليبين . واللجنة التي تألفت اصلا من سبعة اعضاء يمثلون دول الكومونولث البريطاني جرى توسيعها بحيث ضمت ، ملين عن تسع بلدان اخرى وهكذا اصحت لجنة دولية تحت اشراف اميركا ، فالمشروع الاول استبدل بمخطط عامة وضعتها الولايات المتحدة الامريكية ، تشمل جميع بلدان جنوبي آسيا التي يجب العمل على تطويرها ، لا سيما تشجيع انتاج الخامات والمواد الأولية التي هي بحاجة اليها .

مؤتمر باندونغ وهذا الضغط الذي تعرضت له هذه البلدان مباشرة او غير مباشرة
يفسر لنا التحفظ الذي استقبلت معه الدول المختلفة هذه المساعدة
المروضة عليها، واثارت فيها الشكوك حول الاهداف السياسية والعسكرية الكامنة وراء امدها
الطويل، وتبدت لها من خلالها محاولة التدخل بشؤونها الداخلية واستئثار سكانها، كما رأوا في
هذا المشروع محاولة للحد من مساهما للاخذ باسباب التصنيع الضخم .
وكلما اتضحت للسكان اكثر فاكثر الظروف الوضعية التي تحيط باستقلالها، فقد رفض
الاهلون ان يكونوا دوماً مسخرين للدول الكبرى البيضاء . وهذا الوعي الكامل لما فيهم من
قوى وطاقت وامكانيات هو الميزة البارزة والاهمة البالغة التي اتصف بها المؤتمر الافرواسيوي
الذي عقد في باندونغ في نيسان ١٩٥٥ ، اول المؤتمرات الدولية في تاريخ الحضارة البشرية التي
عقدتها الشعوب الملونة .

وهذا المؤتمر الدولي الذي لم توجه لاي دولة بيضاء دعوة لحضوره اشترك باعماله مندوبون
عن ٢٩ دولة اسوية وافريقية سكانها يبلغون نصف سكان الكرة الارضية والتي لم يكن
معظمها ، من نحو عشر سنوات سوى مقاطعات مستعمرة او شبه مستعمرة من قبل الدول
الاروروبية ، حضر هذا المؤتمر ممثلو ست دول افريقية مستقلة هي مصر والسودان واثيوبيا
والشاطىء الذهبي وليبيريا وليبيا ، وقد شدد المؤتمر بنوع خاص على التضامن وعلى ضرورة
الاتحاد بين آسيا الجديدة وافريقيا الجديدة ، كما عبر سوكارنو عالياً عن امانهم الصادقة لشعوب
المغرب وتونس والجزائر عندما هتف قائلاً : كيف لنا ان ندعي ان الاستعمار لفظ انفاسه طالما ان
اقطاراً واسعة في آسيا وافريقيا لم يتم تحريرها بعد ولم تزل استقلالها ؟ وعندما راح نهرى يؤكد
« ان آسيا تؤكّد رغبتها بمد يد المساعدة لافريقيا » .

مع ان هذا المؤتمر ضم ممثلين عن دول ترتبط بعضها بروابط وثيقة مع الاتحاد السوفياتي كما
تشد البعض الاخر وشائج وثيقة مع الاتحاد السوفياتي ، فقد شجع اعضاء المؤتمر بالاجماع
الاستعمار والعنصرية والسياسات الداعية الى التفرقة والتمييز العنصري .

« ذقنا ولا يزال بعضنا يذوق المهانة والذل والضمّة التي اقصرونا عليها في عقر ديارنا، وكيف
أذلونا بصورة منهجية ووضعنا في ظروف محطّة ليس سياسية واقتصادية وعسكرية فحسب بل
ايضاً عنصرية . واشركوا في هذه الوحشة دوننا تمييز او تفریق: الغني والفقير ، والامير والصلحوك
والسيد والمسود ، والرئيس والمرؤوس والعامل ورب العمل ، والفلاح والبروليتاري ، والعالم
والجاهل . ولتعزير سيطرته وشد شكيمته والتشديد من قبضته اصبح من الامور المسلم بها لدى
الابيض في الغرب ان تفوقه يكمن في نبوغه وعبقرياته وفي لون بشرته . وهذه الأوليّة ،
جعلت في المجتمعات المستعمرة ، اكثر الناس حمقاً وأخسهم فكراً اسمى واعلى من اي تابعة او
من اي عبقري لدى الشعوب المستذلة في مجالات العلم والثقافة والصناعة» (كارلو . ب . رومولو) .
فقد اكد المؤتمر المساواة بين العناصر الانسانية والمروق البشرية ، وان الناس الى اي

عرق اقتسبوا ، ومن اي لون كانوا ، عليهم الواجبات الاساسية والاحتياجات الماثلة ، لا سيما في كل ما يتصل بالطمأنينة الاقتصادية والاجتماعية . وقد عبر كذلك عن المبادئ الاساسية التي تقتضها كل سياسة استقلالية في المجال الاقتصادي لتضع حداً لسيطرة الجنس الابيض : كالتعاون الاقتصادي بين الدول الآسيوية والافريقية في كل ما يتصل بالمساعدة الفنية والمالية والتشجيع على انشاء صناعات وطنية ، وتمويل الحامات والمواد الاولية التي كانت تصدر حتى الآن الى الخارج بأسعار تحددها الاسواق الغربية ، وانشاء مصارف وطنية ووضع حد لاستحكار النقل الذي تتمك به الدول البحرية في الغرب .

جاء التثام المؤتمر ، في المجال الدولي ، عقب اتفاقات جنيف والتهديد بتوسيع الحرب في الوقت الذي راح فيه مؤتمر مانيلا يضع مشروع ميثاق دول الشرق الاقصى الذي جاء رجع صدى للديتاق الاطلسي ، وهو المعروف بالسيو ، وانشاء منظمة الدفاع التي يشار اليها بالاحرف O T H S E . واكد المؤتمر رفض الدول الآسيوية والافريقية وعدم التسليم يجرها الى الحرب من قبل احد المعسكرين المتنافسين الكبيرين في العالم ، وهو موقف حياد ايجابي هام جداً في هذا الوضع السياسي العام ، واهم من ذلك تأكيده على انتهاج سياسة مستقلة من الآن فصاعداً ، لدى الدول الآسيوية والافريقية التي سز في نفسها كثيراً تصرف الدول بها في هذه المؤتمرات الدولية التي لم تكن ممثلة فيها او لا يحق لها التمييز فيها عن رغباتها .

كانت شعوبنا خلال اجيال متطارة لا يسمع لها صوت في العالم... كنا كمية مهملة ليس من يكثر لها او يؤبه بها ، وكانت مصانرتنا تبث بها دول غريبة عنا وتقرر امورها وفقاً لقتضيات مصالحها التي هي فوق كل مصلحة ، وتطرح بنا الى الفقر والمهانة والنذل (سوكارنو) .

كل هذه المبادئ جرى توضيحها وبرزها بشكل اقوى وأرفع ايضاً في المؤتمرات التالية التي عقدت في القاهرة في كانون الاول ١٩٥٧ - وكانون الثاني ١٩٥٨ ، او في كوناكري في نيسان ١٩٦٠ (هذا المؤتمر الذي تمثل فيه ليس فقط مندوبو الدول الافرو - آسيوية بل ايضاً ممثلون من الاحزاب السياسية او التيارات الفكرية البارزة في هذه الاقطار ، كما أكدت عليها المؤتمرات الافريقية العرفة المعقودة تباعاً في تونس واكرا واديس ابابا ، عام ١٩٦٠) الا ان المصاهب ، ولا سيما الاقتصادية منها ، التي قامت في وجه هذه الدول ، ابرزت مشكلات اخرى مهمة ، فضلفت معارضات واثارت منافسات لم تكن مؤاتية لروح باندونغ ، كما سنرى فيها بعد .

التطور العام الذي اخذت بأسبابه الدول الجديدة

في كل مكان ، سواء في آسيا ام في افريقيا ، جاء التطور الذي اخذت به هذه الحكومات الجديدة واحداً تقريباً ، فالسير وحده ومدى خطاه اختلفت سرعة او حدة باختلاف تقاليد هذه

البلاد والظروف التي أحاطت بها . فقد تألفت الدول الجديدة ، على العموم حتى التي تم استقلالها عن الدولة المسيطرة بالعنف ، ضمن الحدود التي كانت لها ، وهي حدود مفتعلة حيناً ومصطنعة احياناً ، وفي نطاق القطر المستعمر فقد احتفظت الدولة الجديدة بما كان لها من أطر وملاكات ادارية ومؤسسات قضائية قائمة في عهد الاستعمار ، وقد اختارت لها على العموم نظاماً ديموقراطياً يشبه من قريب نظام البلد الأم . ثم ان الهيئة الادارية التي تسلمت مقاليد الحكم والادارة كانت على الاجمال من قدامى الموظفين في العهد الاستعماري او منتخبين ، بين اطباء واساتذة ورجال قانون وصحفيين كلهم تلقوا العلم في معاهد اوربا ، وكلهم نُشِنُوا تنشئة غربية لبعضها مسحة نصرانية وتأثروا الى حد بعيد بالافكار والنظريات ونط الحياة لدى الاوروبيين . الا انه بعد مضي عدد قليل من السنين، واحياناً من الاشهر ، رأينا هذه الأطر والآراء والمؤسسات تزول او يدخل عليها تعديلات جذرية ، فحل محل بعضها احياناً نظم جديدة مغايرة لها بالكلية كدكتاتورية عسكرية او نظام رئاسي استبدادي ، « ونظام ديموقراطي موجه » ذو حزب واحد بعد تصفية كل معارضة .

فقد اتضح بسرعة ان المؤسسات الليبرالية الغربية التي احتفظوا بها او قلدها بعد ان خضعت لتطور طويل في القرن التاسع عشر ، بالنسبة للاوضاع الاجتماعية والاقتصادية المختلفة اصلاً عما ساد في آسيا وافريقيا ، كانت اعجز من ان تحمل معها للدول الجديدة حلالاً تعاني من مشكلات تبرز سيرها .

مشكلة الدمج والانصهار
وهذه النخبة المختارة من هؤلاء المفكرين المستغربين التي استأثرت بالسلطة وجدت نفسها فجأة امام جماهير ريفية كاث من السهل إقارتها في وجه السيطرة الاجنبية وجدت نفسها مع ذلك عائشة في وسط عالم مادي وادبي ليس فيه ما يربطها بالدولة الحديثة . ولما كانت تجهل كل شيء عن ضرورة التماسك الوطني ، وترتبط بنظام اجتماعي تقليدي ولا تزال بعد اقطاعية قريبة من اوضاع اوربا في الاجيال الوسطى : علاقة رب العمل بالزبون والشئ الذي له اهميته عندها هو الوضع وليس العقد ، والعرف وليس القانون ، هذه الجماهير شدتها روابط وثيقة ضمن إطار القرية الحدود او القبيلة او العرق ، انما تجهل جهلاً مطبقاً كل ما لا يتصل بالفئة ، او تنظر الى الجار نظرتها الى العدو . هذه الجماعات غير المندمجة ، التي تتألف من مجتمعات محلية متجاورة ، ينقصها الحد الأدنى من وحدة لا بد منها لتأليف أمة وعليها ان تؤلف مواطنين لتبلغ هذا الحد . وهذا النقص الجذري في الوحدة الداخلية الذي لا يظهر بوضوح في هذه الدول الآسيوية ذات الماضي المحترم ، يبرز بشكل اوضح في افريقيا . ومع ذلك هنالك بلدان مثل الهند واورما والهند الصينية كانت تعاني من هذه العلة وكان عليها ان تتغلب ، هي الاخرى ، على صعاب من هذا اللون .

فعلت الدول الجديدة ان تحارب ، الى هذا ، القوى التي تهدد هذه الوحدة السريعة العطب : كالاتليات المنصرية والفئات القبلية ؛ وكان عليها ان تخوض غمار حروب قاسية لقمع ثورات

وحركات تمرد قامت بها اقوام الكارنز والشان والاركانيز في بورما ، وتكبت المحاولات التي قامت لتأسيس جمهوريات مستقلة في جزر المولوسك وفي جزيرة امبوان . ومثل هذا الصراع يقوم في افريقيا حيث وحدة نيجيريا مهددة بمعارضة يوروبا (في الغرب) ، والايبو (في الشرق) والهاوسا في الشمال ، وفي كاساي في العراك الغائم بين اللوبا واللولا ، وفي رواندا بين الهوتو واسيادم التوتسي حيث ذهب الوف القتلى . وتمدد المهجات واللغات هو عامل من عوامل التفرقة : هنالك اكثر من ٦٠٠ لهجة زنجية في افريقيا تتقاسم سكان هذه القارة ، و ٧٠ لهجة في الفيليبين و ٣٠ لغة في اندونيسيا ، و ٦٠ لغة في الهند ، و ٢٥ لهجة صغرى دارجة بين ٥٠٠٠٠٠ من السكان ، والكل يعرف جيداً العنف الذي تميزت به مقاومة التامول في غرة ١٩٦٥ ، في جنوب الهند ، ضد سيطرة (اللغة الهندية) .

كذلك علينا ان نحسب حساب الديانات المتنافسة المفترقة : بين السوسو المسيحيين والاقوام الاسلامية في الفوطا دجالون في الفيني ، والدوغون في الشمال والفوليبس في مالي والمسلمين والهندستانيين في شبه القارة الهندية ، والكاثوليك والبوذيين في جنوبي الفينتام والبوذيين البورميين والكارنز المسيحيين ، وغيرهم . وبعض الشعوب تمانى القسمة الى عدة اجزاء وقروح هجر الحدود والتخوم المصطنعة : فالاشانتي موزعون بين غانا وشاطيء العاج ، والناافر بين الكامرون والغينية الاسبانية والفاون ، والايويه بين غانا والتوغو . ومعارضة الائمة والرهبان البوذيين والبراهما الذين كثيراً ما وقفوا ضد الاصلاحات ، وقد اتخذت منها الارستوقراطية المحلية في آسيا اداة لتوطيد نفوذها وكذلك الرعاء التقليديون في افريقيا السوداء ، ولا سيما في هذه المقاطعات التي استخدمت كل الوسائل لديها للاحتفاظ بسلطتها ونفوذها .

عجز الاعتمادات التي قدمها الغرب ان عدم تكافؤ المؤسسات والظروف وعدم مطابقتها للاوضاع ، زاده حرجاً عدم كفاءة موظفي الادارة . فباستثناء بعض الممتلكات البريطانية ، حيث كانت السلطات المستعمرة قد اخذت تختار من ابناء البلاد ، ليس صفار الموظفين فحسب ، بل ايضاً ملاك موظفي الطبقة الوسطى والعلية ايضاً ، كما جرى في الهند وسيلان وباكستان ، فقد جرى استبدال موظفي الاستعمار فجأة بموظفين جدد لم تتوفر لهم الكفاءة والقدرة والقدرة على تحمل التبعات والمسؤوليات ، وبسياسيين تم اختيارهم من قبل جماهير جاهلة أمية لا تفقه احياناً معنى للاقتراع والأصوات التي يعطونها . ولم يلبث ان قامت في البلاد طبقة من ممثبي السياسة ، مهمهم في الدرجة الاولى ان يفيدوا الى أقصى حد من الوظائف الموكولة اليهم ، ويقومون بالابتزاز والاعتصار والافساد . وتمدد الموظفين يجب رده اساساً الى المركز والهيبية التي توليها الوظيفة الحكومية لصاحبها وفقاً لما خبروه في عهد الاستعمار . كما ان بعض القطاعات كالقطاع الاقتصادي مثلاً يقوم بنشاطاته ويمتكر الوظائف فيها موظفون من الاقليات الاجنبية : من عرب وصينيين وماليزيين ولبنانيين وأوروبيين من اصحاب الاختصاص او من اصحاب رؤوس الاموال . فالوظيفة والسياسة هما المسلكان الوحيدان

المتفوحة ابوابها للنخبة في هذه البلدان الآخذة بالنمو والرفق. فالوظيفة هي بصناعتهم الكبرى. ويشير ر. دومون الى ان في البلدان التي تتكلم الفرنسية في افريقيا الغربية اكثر من ١٥٠ وزيراً ، وبضع مئات من وكلاء الوزارات ، وبضعة آلاف من الاعضاء البرلمانية يتقاضون مرتبات اعلى من المرتبات المقطوعة لاعضاء البرلمان البريطاني. فالغابون الذي لا يتجاوز عدد سكانه الـ ٤٥٠.٠٠٠ ، يمد ٦٥ نائباً ، اي نائب لكل ٦.٠٠٠ . فليس بغريب قط والحالة هذه ، ان تستهلك مرتبات الموظفين ، القسم الاكبر من واردات الحزينة (٦٠٪ مثلاً) و ٥٦٪ (في السنغال) . ان بدأ سكانه ٧٥٠.٠٠٠ نسمة كالكونغو برازافيل وميزانيتها العامة هي اقل بكثير من موازنة مخزن كبير من المعازن الكبرى في باريس ، فيه محكمة استئناف ، ومجلس شورى الدولة ، ووزارات وله سفراؤه ومندوبوه في الامم المتحدة . والتكاليف العسكرية فيه عالية جداً بحيث تهدد بتغذية روح الفتح . ومهما يكن فهي تحمّل الاعتمادات والموظفين عن النشاطات المنتجة .

بين هذه « النفقات التمثيلية » تأتي النفقات الخاصة بقصر الرئاسة في ابيدجان الذي دخل في بنائه ٢٥٠٠ طن من المرمر المستورد من ايطاليا بالطائرة (٩ مليارات فرنك) مقطوعته الكهربائية (بين تنوير وتبريد وتهوئة ونقل) تزيد على استهلاك مدينة فرنسية سكانها ٢٥.٠٠٠ من الطاقة الكهربائية .

وجدت هذه الدول نفسها تنعم بجهاز اداري يتجاوز كثيراً طاقة دخلها القومي ويسبب تبذيراً يدعو للشك والريبة في النفقات العامة . ثم ان هذه البورجوازية الادارية تؤلف من اعضائها طبقة ممتازة ، او ارستوقراطية جديدة غنية تقطع من القطاع المنتج ، منافع بشرية ومالية ضخمة . فهي تتناول مرتبات عالية شبيهة بهذه التعميمات التي كان يتناولها كبار الموظفين في العهد الاستعماري ، ويحمل فيها عدد من الخبراء الاميركيين والاوروبيين لهم داراتهم وحشمتهم وسياراتهم وسائقوها وكلها على حساب ميزانية الدولة . وهي ادارة كثيراً ما تكون فاسدة مختلطة بسمى الكثيرين بين افرادها للوظيفة ذات المرتبات العالية : في البوليس والمحرك والاشغال العامة او الدفاع الوطني . ويستشهد شيفرني بالجيش في لاوس الذي تدفع له الولايات المتحدة مرتباته ، واكتشفوا ان المبلغ النهائي كان يضاف اليه « سهواً » ٤٠٪ من قيمته . ثم ان سرعة تقلبات الوزارات وعدم استقرار الوظائف كثيراً ما حدا بأفراد هذه الطبقة الموجهة على السلوك مسلك « مهاجرين محتلمين » فينهبون التوازن المالي السريع العطب في بلادهم وذلك بتحويلهم مدخراتهم الى المصارف الاجنبية بحيث يكونون بأمن اذا ما قلب لهم القدر ظهر الجبن .

الروح القومية يقوم صراع عنيف بين الاحزاب القائمة في البلاد والتي لا مناهج لها على الغالب تسير عليها وليست في الحقيقة سوى سوق للمنافسة بين زعمائها . فالنشاطات التي تنفذها هباء منثوراً ، والفساد الذي يحول دون اي اصلاح يحاولون القيام به ،

وعجز السلطة عن تنظيم الانتاج او على انتهاج سياسة لا تأخذ بالوجوه ، كل هذه الامور أدت الى نبذ المؤسسات الليبرالية وحرية تشكيل ممارسة وتمدد الاحزاب ، باعتبارها اموراً كالبسة زائدة لا طائل تحتها وكأبماً خطراً. ففي سبيل تكوين طبقات شعبية وبعث روح القومية بينهما ، وفي سبيل تطويعها وبعث روح النظام والانتظام فيها وتمويدها على البندل وروح التضحية التي يقتضيا تطبيق المشروعات العامة ، وفي سبيل تأمين التوازن بين المصالح والفصل في المشكلات القائمة ، وفي سبيل تحويل هذا التركيب الاجتماعي الذي لا يساعد كثيراً على التطوير الاقتصادي وعلى تأمين النظام السياسي في البلاد ، لا بد من قيام سلطة قوية لا تستطيع ان تحظى بتأييد الجماهير الشعبية الا باعتبارها مثالية عليا تهدف الى تحقيقها ، قد تكون الروح القومية في آسيا او المثالية الزنجية او الافريقية في افريقيا ، التي تساعد على ايجاد السبيل الذي يؤدي الى « الاشتراكية الافريقية » والى « الديمقراطية الآسيوية » الحقبة . كل هذا مزيج من الايمان بالتقاليد التي سادت العصر الذهبي السابق للاستعمار ، ومن المطالبة بحق السير حالاً في طريق التطور ، وبالشعور بالحرمان والتخدي الذي يبعث مظهر الدول المتطورة والارادة الصريحة بالتمييز بين المعاصرة التي تهمم الاقتباسات التي وقع عليها الاختيار ، والاستغراب الذي يكون اساساً ، شكلاً جديداً من اشكال التغيير .

الانظمة الجديدة وهكذا نرى كيف ان البلدان التي استقلت جديداً عام ١٩٥٠ نبذت جانباً مبادئ الحرية والنظام البرلماني : اما فجأة بعد انقلاب عسكري مفاجيء ، واما مداورة بعد ان ادخلت على نظامها الاصلي تعديلات حاولت معها التوفيق بين مؤسساتها وبين الواقع ، كما حدث مثلاً في الكونغو برازافيل حيث توالى على البلاد ١١ دستوراً جديداً بين تشرين الثاني ١٩٥٨ وكانون الاول ١٩٥٩ . ومن مميزات هذا التغيير هو عدم الالامع بشيء مالى الديمقراطية في هذا التصريح الطويل المؤلف من ٣٣٠٠ كلمة الذي انتهت به مداولات مؤتمر باندونغ في نيسان ١٩٥٥ ! واخذت تبرز اكثر فاكثر ، طبقة جديدة من القادة الوطنيين تتمثل بالاحسن في هؤلاء المسكرين الذين يأخذون على انفسهم محاربة الفساد وتدريب الامة ضد التفتت والانحلال ، وهم على الغالب خصوم الاقطاع واعداء الاستوقراطية ، كما نرى في اميركا اللاتينية مثلاً ، وفي بلدان الشرق الادنى ، ويحاولون النهوض بالشؤون الاقتصادية وتطويرها ، الا انهم مناهضون للديموقراطية في الصميم ، وقلما يكونون بنائين حقيقيين . واهتمامهم في الدفاع عن النظام ، كثيراً ما حملهم على كبح حركة النمو في الوقت الذي يهتمون ميزانية الدولة مطالب ترزح الدولة تحت ثقلها . فقد كانت آسيا ودول الشرق الاوسط حتى الآن خير مثال على الانقلابات العسكرية . ففي عام ١٩٥٨ وحده حدث انقلاب عسكري وتحد بين سوريا والجمهورية العربية المتحدة ، واصل الى السيطرة اللواء قاسم في العراق ، والمارشال ايوب خان في الباكستان ، واللواء عبود في السودان ، والجنرال نه رين في بورما ، والقاه النظام التمثيلي في بلاندا على يد المارشال ساريت . ففي عام ١٩٦٥ كانت الوزارة التي

شكلها الرئيس عبد الناصر تضم بين اعضائها عشرة عسكريين من اصل ١٢ عضواً ، كما ان وزراء الاقتصاد والشؤون الاجتماعية الثمانية في حكومة بورما التي اكتمل تأليفها في اواخر سنة ١٩٦٤ ، كانوا كلهم عسكريين .

وعندما لا تتحول هذه الثورات او الانقلابات العسكرية الى حكم دكتاتوري ، فهي تؤول على الغالب ، الى نظام جديد لا يتميز كثيراً ولا يختلف عن هذه النظم التي قامت في بلدان اخرى بصورة شرعية ، قد يكون نظاماً رئاسياً على شاكلة الكيالية في تركيا او على غرار الديوقلية التي عرفت بمهارة كلية ، ان تمارج بين انفصال السلطات وتعاونها ، لترغم مجلس النواب على الوقوف موقف القبول والنصح ، (كما يقول بوشمان) يُعهد معها الى السلطة التنفيذية بسلطات استثنائية (وتمطى على الاخص سلطة مطلقة لحل المجلس) كما تلغى مسؤولية الوزارة امام المجلس النيابي . وهذه الشخصية التي تمنح للسلطة والتي تعيد الى الظهور الصورة الغربية المألوفة لرئيس الحزب ، هي ظاهرة عامة تستكل وجودها بالحزب الواحد . وهذا الحزب الذي يصدر عن ايديولوجيا وطنية يحتكر لنفسه ، تمثيل الجماهير ، ومهمته الاولى الكبرى هي تحقيق افراغ عناصر الامة في بوتقة واحدة . فهي تراقب مما السلطة التنفيذية وبمجموع السكان ، بفضل انشاء خلايا او مربعات يعهد اليها ايصال كلمة السر والتأكد من الامتثال لها ، ومد الناخبين بلاكات على كل المستويات ، وتأمين مراقبة الرأي العام . ورئيس الحزب الواحد الذي يمثل السلطة ، قد يطلع احياناً من بين الأطر التقليدية : كزعماء قبلين على شاكلة هوفويه بوانسي ، وبوغندا ، وآولوه ، او من سلالة ملكية ، على شاكلة سيكو توريه او الامبير سيهانوك ، والامير سوفانا فوما في اللاوس .

ان تركيز السلطة كلها بيد الحزب الواحد يُفضي الى التضيق ان لم نقل الى الغناء الحريات العامة كما يفضي الى الغناء الضمانات الدستورية : فالصحافة تُراقب او يجري كبتها ، تتكافر حوادث الترقيف الاحترافي والسجن الكيفي ، و « الكشف عن المؤامرات » . وبفضل قانون الطوارئ الذي يعطي البوليس سلطات واسعة تجري تصفية المعارضة بصورة عنيفة ، بالغناء زعمائها او بامتصاصها ، او بوضعها في حالة ترى نفسها معها عاجزة تماماً عن العمل بالطرق الشرعية بفضل التلاعب بالنظام الانتخابي ، لا سيما عن طريق العمل بنظام الاكثرية ، على اساس لائحة وطنية موحدة او عن طريق الضغط الاداري .

مشكلة الاستقلال الاقتصادي

استطاعت الدول الاستعمارية ان تؤمن حضورها في البلاد ، ليس فقط روابط التبعية سياسياً وادارياً ، بل ايضاً ولا سيما ، اقتصادياً . فمن جهة وسائل النقل : كالخطوط الحديدية والطرق والمرافئ ، وتوجيه التيارات والتيارات التجارية التي تم

تنظيمها في الماضي وفقاً للاعتبارات التي تليها السياسة الاستراتيجية والاقتصادية التي يضمها المستعمر لم يكن من الممكن تغييرها بالسرعة المطلوبة ، كما ان البلدان الراقعة تحت الاستعمار تقوم في وجهها صعوبات وعراقيل كثيرة تقف حجرة عثرة في سبيل تطورها نحو نظام اقتصادي مستقل ، بعد ان تكون عدة « مصارف اختناق » تشل نموها : كندرة رؤوس الاموال البلدية ، وعدم توفر الاخصائيين واليد العاملة الموصوفة وبالتالي اضطرارها الى الاستدانة بشروط ثقيلة والتزامات سياسية خطيرة ، والتعاقد مع موظفين اجانب لا يمكن استدناؤهم او اجتنابهم الا بأجور مغرية وبتعويضات ضخمة الأمر الذي يبعث الرغبة في الموظفين والاختصاصيين الوطنيين على المطالبة برفع مرتباتهم لتمتدل وتستقيم كما يزيد في كلفة إعداد الأطرو والملاكات اللازمة لإدارة البلاد في المستقبل : والتعليم الثانوي في نيجيريا يكلف ثلاثين مرة دخل الفرد في جميع البلاد (مرتين في الولايات المتحدة الاميركية) والتعليم الجامعي من ثلاثة الى خمسة اضعاف كلفته في أوروبا .

ومن جهة اخرى ان التقسيم الدولي للعمل (من مخلفات العهد الاستعماري) وارتباط المستعمرات القديمة بالظروف المتحكمة يجعلها في وضع غير ملائم : فهي تنتج محصولاً او بعض المحاصيل الخام اسعارها عرضة للتقلب تميل باستمرار الى الهبوط . والحال ان معظم هذه الفلال والمحاصيل تناقص بعضها البعض واسعارها ترتبط الى حد كبير بالدول الصناعية الكبرى التي تختار من بينها ما يتفق ومصالحها بينها تزودها هذه الدول بالعتاد والاجهزة التي لا غنى لهذه الدول الجديدة عنها . ففي تروى نفسها مشدودة واكثر ارتباطاً بأسواقها من ارتباط هذه الاسواق بمناطق قوتها . فالكامرون الذي صدر عام ١٩٥٩ ، نحو ٥٣ ، ٠٠٠ طن من الكاكاو بقيمة ١٠٠ ، ٨ مليون فرنك بفرنك المستعمرات ، لم يصدر من هذا الصنف ، عام ١٩٦٠ سوى ١٠٪ زيادة عن تلك القيمة ، اي ٥٩ ، ٠٠٠ طن لم تمد تعطي سوى ١٠٠ ، ٧ مليون فرنك . والحال ان هبوطاً يلحق احد المحاصيل المعدة للتصدير ، يكفي لالغاء المساعدة الممنوحة ، سنة او عدة سنوات .

ويحدث بصورة عامة شيء من الهبوط او النزول في شروط المبادلة على حساب البلدان المصدرة للإنتاج الزراعي والمستوردة للواد الصناعية . وسبب ذلك هو ان هذه المحاصيل الاساسية تخضع لمراقبة شركات الاحتكار والتكتلات الدولية التي تشبه الى حد بعيد ، كما يقول فرنسوا بيرو « دولاً استعمارية فعلية » (كالانيلفر في افريقيا وشركة الانهار المتحدة في اميركا الوسطى ، وألوكام في الكامرون ، والشركات البترولية في الشرق الاوسط مثلا) . وهذه الوحدات الكبرى التي تشترك فيها دول عديدة مركزها الرئيسي في احدى الدول الصناعية الكبرى ، باستطاعتها ان تسيطر على استثمارات مهمة جداً في البلدان التي كانت من قبيل مستعمرات لها ، انما ترفض رفضاً باتاً ادماجها في الاقتصاد القومي ، فهي تربط كل ما لها من نشاط بالسياسة العامة التي تتبعها في هذه البلدان ، دون ان يكون لها اي علاقة او ارتباط

بالاقتصاد المحلي ، فهي تراقب الانتاج وتتحكم به ، وتدخل مع الدول الاخرى في منافسات دون اي اكرات منها لنمو هذه الاقطار او لمصالحها الخاصة ، كما انها قلما تعود تستثمر الربح الذي تربحه في البلد الذي يقع فيه الاستثمار .

فليس من عجب ، بعد هذا ، ان تبقى هذه البلدان ، باستثناء البعض بينها بما حالها الحظ ، كغانا مثلاً والغينيه ومالي وبورما التي استطاعت ان تتخطى مراحل التخلف الاقتصادي ، وتسكن في ذات الارض التي كانت لها في عهد الاستعمار وان يتولى مقاليد الادارة فيها الاشخاص ذاتهم في العهد الاستعماري ، « فالاستقلال الشرعي قد لا يكون سوى تسمية تحتفي وراءه قبضة المستعمر الاقتصادية » ، كما يؤكد رنيه جاندارم ، « فالدولة المستعمرة القديمة لا تزال ماثلة حاضرة بشكل محسوس » ، كما يرى زيفلر . فالتسيارات التجارية تبقى على اتجاهها نحو البلد الام ، سواء في تونس والمغرب او مالي والغينيه نفسها التي نشزت ، اذ ان ٧٤ بالمائة من صادراتها عام ١٩٦٠ تقع في منطقة الفرنك . فما عسى ان تكون موريتانيا مثلاً وما عسى ان يكون مصيرها لولا استثمار شركة ميفورما لمناجم الحديد الواقعة في حصن غورو ؟ الم يثبت رنيه جاندارم ان « الاقتصاد القائم على النقل ، لا يزال قائماً دونما تغيير تقريباً ، في جمهورية مالاغاش حيث الشركات نفسها تؤمن تصدير المحاصيل الاستوائية وتستورد الحاجيات المصنوعة وحيث الشركات الثلاث الكبرى : المساجيري مارتييم والهاقيريز والسكنديناقيان ايست افريقان لاین عقدت فيما بينها اتفاقاً احتكرت بموجبه العلاقات التجارية بين هذه الجزيرة الكبيرة وبين فرنسا ، وحيث الشركات الكهربائية الخاصة ، تفرض « ليس تعرفه منفرة فحسب ، بل انهما توصلت الى فرض تعرفه تصاعدي » ، معارضة بذلك للفشل الذريع ، كل محاولة للتصنيع .

ينجم عن ذلك اخضاع البلاد لعبودية او لتابعية لا خلاص منها الا بواسطة التصنيع . فإلى عدم توفر رؤوس الاموال ورجال الاختصاص والتقنين يجب ان نضيف منافسة البضائع الاوروبية او الاميركية ، وضيق السوق الداخلية الناجم عن تجزؤ البلاد الامر الذي يجعل بحكم المستحيل استثمار أي مشروع رابح .

الى هذه الشوائب او النواقص ، يجب ان نضيف كذلك قطاعاً ثالثاً آخرساً بالازدياد والاستفعال يتعذر معه كل انتاج ، شبكة من الاجور والمرتبات التي تصدع الخاطر بما فيها من تفاوت ، ونفقات السيادة والادارة الباهظة والتي لا تحمل فيها الاعتمادات المخصصة للتجهيز الا محلاً زهيداً مع انها باستطاعتها وحدها تأمين رفع الدخل القومي .

الاستثمار الجديد
هذه الروابط التي تشد هذه البلدان الى الدول الصناعية تخلق علاقات تبعية وتربط تنتج عن هذا التفاوت العظيم بين التشكيلات الاقتصادية في هذه الدول والبلدان التي تالت استقلالها حديثاً . فهي تجعل غير ذي جدوى التدخل المسلح كما كانت يجري في الماضي ، الا عند الضرورة القصوى ، كالحالات التي وقعت في الغابون وافريقيا الشرقية وكونغو ليوبولدفيل ، عام ١٩٦٤ ، و ١٩٦٥ . ومهما تكن وسائل التعمية المستعملة

لتغطيتها ، او الاحتياطات المتخذة لتجنبها فهي تتيح للدول الصناعية الكبرى ، ان تحافظ اقله جزئياً ، على مواقعها الممتازة وان تقويها حتى انها تحقق امتيازات جديدة .

فالاستثمارات الخاصة غير كافية وتبقى فائدها محدودة ، إذ ان مهمها الاول تأمين الارباح بأسرع ما يمكن وإخراج هذه الارباح خارج البلاد ، ولذا سيطرت على الاستثمارات التي تقوم بها الدولة . وهذه الاستثمارات تزرع ، على الغالب ، تحت شروط صعبة مستترة . فالالتفاقات الاقتصادية الثنائية ، سواء أكانت لتثبيت سعر النقد او امتيازات جمركية ، او اعتمادات للتصدير او تعاوناً مالياً تخفي وراءها دوماً مقابلاً ما . وكذلك قل عن الهبات والسلفات التي تعطهاها الدول الجديدة ، اذ يترتب عليها ان تقابل هذه الهبات بتنازلات تمكنها من تشديد مراقبتها لاقتصاديات البلاد والتحكم بها : كامتيازات جمركية وضرائبية ، والتمهد بتخصيص هذه الهبات والقروض لشراء حاجياتها من البلد الدائن والتمهد بعدم اللجوء الى التأميم او المصادرة ، واطلاق الحرية امام تصدير رؤوس الاموال والارباح الى الخارج (وهي وسيلة اخرى من وسائل الضغط الدائم على النقد) ، وفرض نظام اولوية على الاستثمارات (وبذلك تستطيع الحد او الحؤول دون إنشاء صناعة متوازنة في البلاد) . وهذا « الاستعمار الجديد للدولار » تستعمله اليوم وتلقبها اليه كل الدول الصناعية التي أسست في هذا السبيل مؤسسات مصرفية خاصة . وكثيراً ما يفرضون مع هذا كله شروطاً سياسية ترمي في اكثر الاحيان ، الى منع الدولة الجديدة من « الانتقال الى المعسكر الثاني » (هذا هو الغرض الاكبر من العون العسكري او المالي الذي تقدمه الولايات المتحدة الاميركية) وهو تأمين معاضدة البلاد المستعمرة القديمة في المجال الدولي ، لا سيما تأمين صوتها في الامم المتحدة ، كما هي الغاية الاساسية من المساعدة التي تقدمها الحكومة الفرنسية . واكثر من ذلك فقد اكدوا انه في حال عدم تحديد الشروط السياسية بشكل واضح ، فالدول التي تطلب المعونة المالية ، تدرك جيداً « اي تصرف يجب ان تسلكه بحيث لا يقابل طلبها بالرفض » . ان لائحة البلدان التي استفادت من العون الاميركي المالي هي هذه الدول التي تتمتع بمركز ستراتيجي على طول حدودها مع الاتحاد السوفياتي ، والعكس بالعكس ، والامثلة كثيرة عن هذه الدول التي رفض طلبها المساعدة لحرصها على استقلالها كمصر عام ١٩٥٦ ، والفيتية عام ١٩٥٨ ، اذ رفض طلبها فجأة . والصين رأت كل الفتيين الروس يغادرون اراضيها عام ١٩٦٠ كما ان اميركا انقضت مساعداتها لباكستان ولسيلان . كما ان انضمام الدولة الى مجلس نقد قوي (كالدولار والجنيه والفرنك) من شأنه ان يسهل انتقال الارباح وخروج رؤوس الاموال الخاصة التي يرغبون في استثمارها في الخارج .

اما التعاون الفني فيتم بارسال خبراء وفنيين كالمهندسين والاطباء والاساتذة والضباط (لتنظيم الجيش ومدته بالملكات التقنية) او عن طريق تخصيص منح دراسية لجذب الطلاب الى جامعات البلاد . فالغاية البارزة هي العمل على نشر لغة الدولة الصناعية ، ونشر منتوجاتها (فالتصدير يولد التصدير) كما يقول المثل الانكليزي وبذلك يشهد نفوذها على الملاكات الوطنية

التي تلقت تحصيلها في هذه الدول . ففي عام ١٩٦٤ ارسلت فرنسا اكثر من ٢٠.٠٠٠ من خبراتها الى هذه البلدان الجديدة على اساس التعاون الفني ، منهم ١٠.٠٠٠ الى المغرب وحده .

فاذا ما ساهم عدد من الدول المتطورة في هذه المساعدة على تنوع مظاهرها ، فالدول التي تلعب الدور الأهم في هذا المجال هي الولايات المتحدة ، من جهة ، والاتحاد السوفياتي والصين ، من جهة اخرى . فالاعتمادات التي تخصصها الولايات المتحدة هي الاضخم والأهم ، الا انها أقل تأثيراً ، على ما يبدو ، فهي تتوزع على عدد كبير من البلدان تراعى فيها بالدرجة الاولى الأهمية الاستراتيجية . وقد تهدر احياناً ، او انها تصرف ليس في استثمارات منتجة ، بل على الغالب ، في استيراد مواد ترفيهية ؛ بنسخة يفيد منها على الاخص ، اصحاب الطبقة الموجهة في البلاد ، الامر الذي يزيد من الفروق الاجتماعية بين السكان . فالمعونة « الشرقية » ، هي على عكس ذلك ، أكثر تنظيمياً وتنسيقاً : فقلما ترتدي طابع الهبة ، بل هي قروض طويلة الاجل (من ١٢ الى ٢٥ سنة احياناً) ، بفائدة بسيطة (من ٢ - ٢.٤٥ ٪) مع شرط تسديدها بالعملة المحلية (دون مشاكل للتحويل او النقل) او انها تسدد بنتوجات محلية لاسيما الزراعية منها لتحدد اسعارها لأمد طويل . تستعمل هذه القروض دون ان يكون لها أغراض تجارية وتخصص لانشاء استثمارات صناعية ، تتولى ادارتها عند الفراغ من انشائها ، الدولة المستفيدة من القرض ، دون اي تدخل من قبل الاتحاد السوفياتي . وهذه القروض التي تكلف أقل بكثير مما تكلفه القروض الاميركية ، تبدو أكثر تجرداً في الظاهر ، وينظر اليها الناس بارتياح ، على العموم .

اما المعون الذي تقدمه الصين ، فهو الذي يحقق نجاحات أهم واكبر بالرغم من ضالة الاعتمادات المخصصة حالياً : فالصينيون المزمون بالتمديد بعيش مقصد كسكان البلاد الوطنيين . فهم أكثر التصاقاً بهم وأقل تطلباً ، ويستوحون وجه الشبه في الظروف التي أحاطت بالصين عام ١٩٤٩ ، والظروف التي تساني منها الدول الجديدة . فهم مثال حي للنجاح والتوفيق الذي لاقتنه « الطريقة الصينية » .

اتفاقات متعددة الاطراف
افرو - اردورية

ومهما يكن من الامر ، فالدول التي حققت استقلالها حديثاً ، تفضل عقد موائيق متعددة الاطراف ، على اتفاقات ثنائية الاطراف ، حتى منها هذه الدول التي تنتم بموقع ستراتيجي مهم يتيح لها ان تلعب بين الشرق والغرب سياسة مزايدة او تأرجح . ان توسيع حلقة الزبائن والمجهزين تجعلهم في مأمن من ضغط الدولة المسيطره التي يتعرضون لها . فالمساعي التي يقومون بها تسير كلها في هذا الاتجاه ، ولذا يتنا تنوع بعض التراخي في العلاقات التجارية وانخفاضاً في الاستثمارات التي كانت تشد - في أعقاب استقلال البلاد - الدولة المستعمرة الى مستمرتها القديمة . الا ان هذه الحركة لا تزال بمد بطيئة ، ونتائجها محدودة . ويبدو ان الاتفاقات التي تقدم مع منظمة دولية هي التي يرجى منها ان تخفف من « وطأة السيطرة » التي تمكن لها الاتفاقات الثنائية . من المؤسف جداً ان تكون B. I. R. D. المؤسسة الرئيسية

الوحيدة في هذه المجال ولا تتوفر لها مبالغ طائلة ، كما ان الشروط التي يفرضها هذا البنك للتسليف دقيقة جداً وتخصيص المنتفعين منه على عدد قليل ، بحيث يمكن وصفه بأنه لو كان مصرفاً عادياً ، فهو لا يسلف سوى الاغنياء . وقد انشأت المؤسسة C. E. E. من جهة اخرى ، عام ١٩٦٠ ، صندوقاً خاصاً للتطوير الاقتصادي في اوروبا (Fedom) الذي يفتح الطريق امام التعاون الافرو - اوروبي ، اي امام دمج شؤون افريقيا الاقتصادية بالشبكة الاقتصادية الدولية C. E. E. فتفتح لها اسواقها لتنفيذ محاصيلها ولشراء انتاج البلدان الافريقية بأسعار مريحة . الا ان هذا الدمج قد يعرض الاقتصاد الاميركي - بالنظر للتفاوت الكبير القائم بين الاوضاع الاقتصادية من كلا الجانبين - للبقاء ، مدة طويلة ، في وضع البلدان المنتجة للخمات والمواد الغذائية ؛ وبالتالي يؤخر ، الى ما لا حد له ، عملية تصحيح الدنل الافريقية . ومن شأن هذا الوضع ان يفضي ، الى تكوين كتلة دولية ثالثة تخضع لسيطرة اوروبا اشبه ما تكون « بشراكة الحاصلات والفارس » كما يقول سيكو توريه ، « الشكل البارز والصورة الأوضح للاستثمار الجديد » .

النتيجة

من هذه الحلول الكلاسيكية الثلاثة المعارضة التي من شأنها ان تؤمن سرعة النمو ، وبالتالي ، الاستقلال الاقتصادي لهذه الدول الجديدة ، حل هو الاكتفاء الذاتي ، يجب ابعاده وطرحه جانباً باعتباره لا يمكن تطبيقه ولا احد يرغب فيه ، وحل آخر هو التخطيط من النوع الاجباري ، سوفياتياً كان او صينياً ، وهو حل تعارضه كل الحكومات تقريباً ، وسيبقى الحل الثالث او الأخير ، وهو التوحيد الذي يبدو ملحاً في افريقيا ، في مجموعات اقليمية كبرى . وفي هذا الاتجاه تسير كما رأينا - ولو ببطء - الدول الافريقية المتخلفة . وقد لوحظ انه بعد عام ١٩٥٥ ، « لا يزال روح مؤتمر بانديونغ حياً نشيطاً ، بالرغم من الاختلافات المعقدة التي باعدت بين مصر والاردن ، وسوريا وتركيا ، والعراق ويران ، والباكستان والهند ، وافغانستان والباكستان ، والمغرب وجمهورية الجزائر الشعبية ، واثيوبيا والصومال ، وتونس والجامعة العربية ، واندونيسيا وماليزيا ، الخ . . . هذا الروح الذي تجلى بكل وضوح خلال ازمة السويس عام ١٩٥٦ ، وبدا للجميع ان سيطرة الغرب على آسيا وافريقيا ، لا يمكن لها ، من الآن فصاعداً ، ان تستمر او ان تدوم طويلاً حيث لا تزال قائمة .

فالفرارق الدينية والعنصرية ، والاطماع التي يفذيها زعيم هذه الدولة او ذلك ، والاتجاهات المؤاتية للغرب او للشرق او للصين وبالرغم من هذا الحياء الايجابي الذي يملنون منه عالياً في كل مكان ، قد اضعفت كثيراً الروابط التي شدت العلاقات الافرو - آسيوية ، هذه العلاقات التي تربط

هذه الدول والتي من شأنها ان تلعب دوراً حاسماً في الأمم المتحدة ، لو عرفت ان تؤلف منها كتلة متأسكة . فالحرب بين الهندستان والاتحاد الهندي ، والاختلافات النظرية بين الصين والاتحاد السوفياتي من شأنها ان تسمم ، اكثر فاكثر ، هذه الاختلافات الناشئة بين هذه الدول . ومن جهة اخرى ، بينما راح مؤتمر باندونغ يشدد على الحياد الايجابي وعلى التضامن المتبادل . فيما بينها تجاه اوروبا وتجاه الاستثمار الذي لا يزال ناشطاً ، فجهود الدول الافرو - آسيوية تتجه نحو الوقوف في وجه الاستثمار الاقتصادي الجديد . فبعد ان وضع حدّاً تقريباً للاستثمار السياسي ، أخذ المناهضون للاستثمار ، يعون ، اكثر فاكثر ، المشكلات الجديدة المشتركة بين الدول المتخلفة اقتصادياً في العالم الثالث : مقاومة الاستثمار الاقتصادي الجديد عن طريق تشجيع التصنيع ، والاصلاح الزراعي ، وتزج السلاح . ولذا تسمى كتلة الدول الافرو - آسيوية الى التوسيع والامتداد بحيث تبلغ دول اميركا اللاتينية التي كانت بمض دولها تنوي ايفاد ممثلين عنها الى مؤتمر باندونغ الثاني ، المقرر عقده في حزيران ١٩٦٥ ، في الجزائر . وبالفضل ، ان الدول المتخلفة اقتصادياً ، تأرجح اليوم وتترجح ، ليس بين كتلتين بل بين خمس دول كبرى : الاتحاد السوفياتي والصين والولايات المتحدة الاميركية ، وبريطانيا وفرنسا ، فهي اكثر تشبهاً بمصالحها القومية الخاصة التي تتعارض فيما بينها - من ذكريات صراعا وجهادها الماضية ، ومن رغبتها في تحرير شقيقتها التي لا تزال ترسف تحت نيد الاستثمار . الا ان مؤتمر القارات الثلاث الذي انعقد في هافانا ، في مطلع ١٩٦٦ ، والذي حضره اكثر من خمسمائة مندوب يمثلون الحكومات او الحركات الثورية والذي كان من المتوقع ان يكون احمد بن بركة روحه النابض ، كان ولا شك ، تشجيعاً قوياً لحركات المقاومة ، حتى المسلحة منها ، تقوم بهسا الدول المحكومة ، في وجه الاستثمار الجديد .